

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُفْرَمَةٌ

[..... الطبري شيخ الدين ، فجاء فيه بالعجب العجائب ،
ونثر فيه البابَ الألباب ، وفتح فيه السكَّ مَنْ جاء بعده إلى معارفه الباب ؛ فكلُّ أحدٍ
غرف منه على قَدَرِ إنائه ، وما نقصت قطرةٌ من مائه ، وأعظمُ من انتقى منه الأحكام بصيرةً :
القاضي أبو إسحاق ، فاستخرج دُررها ، واستحلب دِرَرها ، وإن كان قد غيَّر أسانيدَها
لقد ربط معاقِدَها ، ولم يأتِ بعدها مَنْ يلحق بهما . ولما مَنَّْ اللهُ سبحانه بالاستبصار
في استثارة العلوم من السكتاب العزيز حسب ما مهَّده لنا المشيخة الذين لقينا ، نظرناها
من ذلك المطرح ، ثم عرضناها على ماجلبه العلماء ، وسبرناها بعمار الأشياء ، فما اتفق عليه
النظرُ أثبتناه ، وما تعارض فيه شَجَرناه^(١) ، وشجذناه حتى خُصَّ نُصاره وورق عرارُه ،
فندكر الآية ، ثم نعطف على كلماتها بل حروفها ، فنأخذ بمعرفتها مفردة ، ثم نركبها على
أخواتها مضافة ، ونحفظ في ذلك قسم البلاغة ، ونتحرِّز عن المناقضة في الأحكام والمعارضة ،
ونحتاط على جانب اللغة ، ونقابلها في القرآن بما جاء في السُّنَّة الصحيحة ، ونتحرَّى وجَهَ
الجميع ؛ إذ السكَّ مَنْ عند الله ، وإنما بُعِثَ محمد صلى الله عليه وسلم ليبيِّن للناس ما نُزِّلَ
إليهم ، ونعقَّبُ على ذلك بتوابع لا بد من تحصيل العلم بها منها ، حرصاً على أن يأتى القولُ
مستقلاً بنفسه ، إلا أن يخرج عن الباب فتحيل عليه في موضوعه مجانبين للتقصير والإكثار ،
وبمشيئة الله نستهدى ، فمن يهْدِي اللهُ فهو المهتدَى لاربِّ غيره^(٢)] .

سُورَةُ الْفَاتِحَةِ

فيها خمس آيات

الآية الأولى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ .

فيها مسألتان :

المسألة الأولى - قوله تعالى : ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ .

اتفق الناسُ على أنها آيةٌ من كتاب الله تعالى في سورة النمل ^(١) ، واختلفوا في كونها في أول كلِّ سورة ، فقال مالك وأبو حنيفة : ليست في أوائل السُّورِ بآية ، وإنما هي استفتاحٌ لِيَعْلَمَ بها مبتدؤها .

وقال الشافعي : هي آيةٌ في أول الفاتحة ، قولاً واحداً ؛ وهل تكون آيةً في أول كلِّ سورة ؟ اختلف قوله في ذلك ؛ فأما القَدْرُ الذي يتعلَّقُ بالخلاف من قسم التوحيد والنظر في القرآن وطريق إثباته قرآناً ، ووجهُ اختلاف المسلمين في هذه الآية منه - فقد استوفيناه في كتب الأصول ، وأثرنا إلى بيانه في مسائل الخلاف ، ووَدِدْنَا أَنَّ الشافعي لم يتكَلَّم في هذه المسألة ، فكلُّ مسألة له فيها إشكال عظيم ، ونرجو أَنَّ الناظرَ في كلامنا فيها سَيَمَجِي ^(٢) عن قلبه ما عسى أن يكونَ قد سدل من إشكالٍ به .

وفائدةُ الخلاف في ذلك الذي يتعلَّقُ بالأحكام أَنَّ قراءةَ الفاتحةِ شرط في صحة الصلاة عندنا وعند الشافعي ، خلافاً لأبي حنيفة حيث يقول : إنها مستحبةٌ ، فتَدْخُلُ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ في الوجوب عند مَنْ يراه ، أو في الاستحباب ، [كذلك] ^(٣) . ويكفيك أنها ليست ^(٤) بقرآن للاختلاف فيها ، والقرآنُ لا يُخْتَلَفُ فيه ، فإنَّ إنكارَ القرآنِ كُفْرٌ .

(١) أى في قوله تعالى : إنه من سليمان وإنه بسم الله الرحمن الرحيم . وفي ص : لاخلاف في أنها ليست بآية تامة في سورة النمل ، وأنها هناك بعض آية ، وأن ابتداء الآية من قوله تعالى : «إنه من سليمان» ، ومع ذلك فكونها ليست آية تامة في سورة النمل لا يمنع أن تكون آية في غيرها لوجود مثلها في القرآن .
(٢) في م : سيمسح . (٣) ليس في م . (٤) في القرطبي : ليست من القرآن اختلاف الناس فيها .

فإن قيل : ولو لم تكن قرآنا لكان مُدْخِلًا في القرآن كافرين .
قلنا : الاختلاف فيها يمنع من أن تكون آية ، ويمنع من تكفير مَنْ يَعُدُّهَا مِنَ
القرآن ؛ فإنَّ الكُفْرَ لا يكونُ إلا بمخالفة النص والإجماع في أبواب العقائد .
فإن قيل : فهل تجب قراءتها في الصلاة ؟ قلنا : لا تجب ، فإن أنس بن مالك رضى
الله عنه روى أنه صلى خلف رسول الله [٢] صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر ، فلم يكن
أحدٌ منهم يقرأ : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ ؛ ونحوه عن عبد الله بن مغفل .
فإن قيل : الصحيحُ من حديث أنس ؛ فكانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين .
وقد قال الشافعي : معناه أنهم كانوا لا يقرءون شيئاً قبل الفاتحة .
قلنا : وهذا يكونُ تأويلاً^(١) لا يُلِيقُ بالشافعي لعظيمِ فقهه ، وأنس وابن مغفل ؛
إنما قالوا هذا ردّاً على مَنْ يرى قراءة : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ .
فإن قيل : فقد روى جماعة قراءتها ، وقد تولى الدارقطني جميع ذلك في جزء صحَّحه .
قلنا : لسنّا نذكرُ الرواية ، لكن مذهبنا يرجحُ بأنَّ أحاديثنا وإن كانت أقلَّ
فإنها أصحُّ وبوجهٍ عظيم وهو المعقول في مسائل كثيرة من الشريعة ، وذلك أن مسجدَ
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة انقضت عليه العصور ، ومرت عليه الأزمنة من
لَدُنْ زمانِ رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى زمان مالك ، ولم يقرأ أحدٌ [قط]^(٢) فيه
بسم الله الرحمن الرحيم ، اتباعاً للسنّة ؛ بيد أن أصحابنا استحبُّوا قراءتها في النفل ، وعليه
تحمل الآثار الواردة في قراءتها .

المسألة الثانية - ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : قال الله تعالى : قُسِّمَتِ الصلاةُ
بينى وبين عبدي نصفين ، فنصفها لى ، ونصفها لعبدى ، ولعبدى ما سأل . يقول العبْدُ :
الحمد لله رب العالمين ، يقول الله تعالى : حَمْدَنِي عَبْدِي . يقول العبْدُ : الرحمن الرحيم . يقول
الله تعالى : أَثْنَى عَلَى عَبْدِي . يقول العبْدُ : مالك يوم الدين . يقول تعالى : مَجَّدَنِي عَبْدِي^(٣) .
يقول العبْدُ : إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ . يقول الله تعالى : فهذه الآيةُ بينى وبين عبدي ولعبدي
ما سأل . يقول العبْدُ : اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ . صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غير المغضوب

(١) في ١ : قلنا هذا تأويل . (٢) ليس في م . (٣) في ص : فوض لى عبدي .

عليهم ولا الضالين . يقول الله : فهو لاء لعبدى ولعبدى ما سأل .
فقد تولى سبحانه قِسْمَةَ القرآن^(١) بينه وبين العبد بهذه الصفة ، فلا صلاة لمن لم يقرأ
بفاتحة الكتاب .

وهذا دليل قوئى ، مع أنه ثبت فى الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :
لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ، وثبت عنه أنه قال : مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يقرأ فِيهَا بِفَاتِحَةِ
الكتاب فَهُوَ خِدَاجٌ^(٢) ثلاثا - غير تمام^(٣) .

الآية الثانية - قوله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ .
اعلموا علمكم الله المشكلات أن البارى تعالى حمد نفسه ، وافتح بحمده كتابه ،
ولم يأذن فى ذلك لأحد من خلقه ، بل نهاهم فى مُحْكَم كتابه ، فقال : « فَلَا تُزَكُّوا
أَنْفُسَكُمْ »^(٥) ، ومنع بعض الناس من أن يسمع مدح بعض له ، أو يرَ كن إليه ،
وأمرهم برد ذلك ، وقال : احتوا^(٦) فى وجوه المداحين التراب - رواه المقداد وغيره .
وكان فى مدح الله لنفسه وحمده لها وجوها منها ثلاث أمهات :

الأول - أنه علمنا كيف نحمده ، وكلفنا حمده والثناء عليه ؛ إذ لم يكن لنا سبيل إليه إلا به .
الثانى - أنه قال بعض الناس معناه : قولوا الحمد لله ، فيكون فائدة ذلك التكليف لنا .
وعلى هذا تخرج قراءة مَنْ قرأ بنصب الدال فى الشاذ .

الثالث - أن مدح النفس إنما نُهَى عنه لما يُدْخِلُ عليها من العُجْبِ بها ، والتكسُّر
على الخلق من أجلها ، فاقتضى ذلك الاختصاص بمن يلحقه التغير ولا يجوز منه التكسُّر
وهو المخلوق ، ووجب ذلك للخالق لأنه أهل الحمد .

وهذا هو الجواب الصحيح والفائدة المقصودة .

الآية الثالثة - قوله [٣] تعالى^(٧) : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ .

فيها مسألتان :

المسألة الأولى - يقول الله تعالى : فهذه الآية بينى وبين عبدى ، وقد روينا

(١) فى ١ : القراءة . (٢) الخداج : النقصان ، يريد ذات خداج ، وصفها بالمصدر مبالغة ، أو على
حذف مضاف ؛ أى ذات خداج . (٣) ثلاثا : أى كرر قوله : فهى خداج - ثلاث مرات . (٤) الفاتحة : ٢
(٥) النجم : ٣٢ (٦) احتوا : ارموا . (٧) الفاتحة : ٥

عن النبي صلى الله عليه وسلم وأسندنا لكم أنه قال : قال الله تعالى : يَا بَنِي آدَمَ ، أَنْزَلْتُ عَلَيْكَ سَبْعًا ، ثَلَاثًا لِي ، وَثَلَاثًا لَكَ ، وَوَاحِدَةً بَيْنِي وَبَيْنَكَ ؛ فَأَمَّا الثَّلَاثُ الَّتِي لِي فَ«الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ . الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ . مَالِكُ يَوْمِ الدِّينِ» . وَأَمَّا الثَّلَاثُ الَّتِي لَكَ فَ«أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ . صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ . غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ» . وَأَمَّا الْوَاحِدَةُ الَّتِي بَيْنِي وَبَيْنَكَ فَ«إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ» . يَعْنِي مِنَ الْعِبَادَةِ ، وَمَنِ اللَّهُ سُبْحَانَهُ الْعَوْنُ .

المسألة الثانية - قال أصحابُ الشافعيّ: هذا يدلُّ على أنَّ المأموم يقرأها، وإن لم يقرأها . فليس له حظٌّ في الصلاة لظاهرِ هذا الحديث . ولملأنا في ذلك ثلاثة أقوال :

الأول - يقرأها إذا أسرَّ خاصة - قاله ابنُ القاسم .
 الثاني - قال ابن وهب وأشهب في كتاب محمد : لا يقرأ .
 الثالث - قال محمد بن عبد الحكم : يقرأها خلف الإمام ، فإن لم يفعل أجزأه ، كأنه رأى ذلك مستحبًّا .

والمسألة عظيمة الخطر ، وقد أمضينا القول في مسائل الخلاف في دلائلها بما فيه غنية^(١) .
 والضحيحُ عندي وجوبُ قراءتها فيما يُسرَّ وتجويمها فيما جهر إذا سمع قراءة الإمام ، لما عليه من فرض الإنصات له والاستماع لقراءته ؛ فإن كان عنه في مقامٍ بعيدٍ فهو بمنزلة صلاة السر ؛ لأنَّ أمرَ النبي صلى الله عليه وسلم بقراءتها عامٌّ في كل صلاةٍ وحالةٍ ، وخصَّ من ذلك حالة الجهر بوجوب فرض الإنصات ، وبقي العموم في غير ذلك على ظاهره ، وهذه نهاية التحقيق في الباب . والله أعلم .

الآية الرابعة والخامسة - قوله تعالى : ﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ . صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ . غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾^(٢) .

فيها سبع مسائل :

المسألة الأولى - لا خلاف أن الفاتحة سبعُ آيات ، فإذا عددت فيها «بسم الله الرحمن الرحيم»

(١) انظر ما سيأتى في الصفحة التالية ، إذ يقول : والضحيح أن قوله : «أنعمت عليهم» خاتمة آية .

(٢) الغنية : الاستغناء والكفاية . (٣) الفاتحة : ٦ ، ٧ (٤) يجري المؤلف على أن

يقول : لى آخر السورة ، أو : لى آخر الآية ، فأثرنا أن نكمل هذه الآيات ليستقل القارى بالهنم .

آيَةُ اطْرَدَ الْعَدَدَ ، وإذا أسقطتْهَا تَبَيَّنَ تفصيلُ العدد فيها .
 قلنا : إنما الاختلافُ بين أهل العددِ في قوله : « أنعمتَ عليهم » - هل هو خاتمةُ آيةٍ أو
 نصفِ آيةٍ ؟ ويركب هذا الخلافُ في عدِّ « بسم الله الرحمن الرحيم » .
 والصحيح أن قوله : « أنعمتَ عليهم » خاتمةُ آيةٍ ؛ لأنه كلام تامٌّ مستوفى .
 فإن قيل : فليس يَمَقِّفَى على نحو الآياتِ [قبله] ^(١) .
 قلنا : هذا غيرُ لازم في تعداد الآيِ ، واعتباره بجميع سور القرآن وآياته تجده صحيحاً
 إن شاء الله تعالى ، كما قلنا .

المسألة الثانية - ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : إذا قال الإمام : « غَيْرِ
 الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ » فقولوا : آمين ؛ فإنه مَنْ وافق قوله قولَ الملائكة غفر الله له
 ما تقدَّم مِنْ ذَنْبِهِ .

وثبت عنه أنه قال : إذا أمَّن الإمام فأمنوا ، فإنه مَنْ وافق قوله قولَ الملائكة غُفِرَ له
 ما تقدم من ذنبه ؛ فترتيبُ المغفرة للذنب على أربع مقدمات ذكر منها ثلاثاً وأمسك عن واحدة ،
 لأن ما بعدها يدلّ عليها : المقدمة الأولى تأمين الإمام . الثانية تأمين مَنْ خلفه . الثالثة تأمين
 الملائكة . الرابعة موافقة التأمين . فعلى هذه المقدمات الأربع ترتبُ المغفرة . وإنما أمسك
 عن الثالثة ^(٢) اختصاراً لاقتضاء الرابعة لها فصاحةً ؛ وذلك يكونُ في البيانِ للإسترشاد
 والإرشاد ، ولا يضحُّ ذلك [٤] مع جدلِ أهل العناد ، وقد بيناه في أصول الفقه .

المسألة الثالثة - اختلاف في قوله : « آمين » ، فقليل هو على وزن فاعيل كقوله يامين .
 وقيل فيه آمين على وزن يمين ؛ الأولى ممدودة ، والثانية مقصورة ، وكلاهما لغة ، والقصر
 أفصح وأخصر ، وعليها من الخلق الأكثر .

المسألة الرابعة - في تفسير هذه اللفظة : وفي ذلك ثلاثة أقوال :
 قيل : إنها اسمٌ من أسماء الله تعالى ، ولا يصح نقله ولا ثبت قوله .
 الثاني : قيل معناه اللهم استجب ، وُضِعَتْ موضع الدعاء اختصاراً .
 الثالث : قيل معناه كذلك يكون ، والأوسط أصح وأوسط .

المسألة الخامسة - هذه كلمة لم تكن لمن قبلنا ، حصّنا الله سبحانه بها ، في الأثر عن ابن عباس أنه قال : ما حسدكم أهل الكتاب على شيء ما حسدوكم على قولكم : « آمين » .

المسألة السادسة - في تأمين المصلّي ، ولا يخلو أن يكون إماماً أو مأموماً أو منفرداً ، فأما المنفرد فإنه يؤمن^(١) اتفاقاً . وأما المأموم فإنه يؤمن في صلاة السر^(٢) لنفسه إذا أكل قراءته ، وفي صلاة الجهر إذا أكل القراءة إمامه يؤمن . وأما الإمام فقال مالك : لا يؤمن ، ومعنى قوله عنده إذا آمن الإمام : إذا بلغ مكان التأمين ، كقولهم : أنجد الرجل إذا بلغ نجداً .

وقال ابن حبيب : يؤمن . قال ابن بكير : هو بالخيار ، فإذا آمن الإمام فإن الشافعي قال : يؤمن المأموم جهراً . وأبو حنيفة وابن حبيب يقولان : يؤمن سراً .

والصحيح عندي تأمين الإمام جهراً ؛ فإن ابن شهاب قال : وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول آمين ، خرّجه البخاري ومسلم^(٣) وغيرهما . وفي البخاري : حتى إن للمسجد للجنة^(٤) من قول الناس آمين .

وفي كتاب الترمذي : وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول آمين ، حتى يسمع من الصف . وكذلك رواه أبو داود ، وروى عن وائل بن حجر : أن النبي صلى الله عليه وسلم لما فرغ من قراءة الفاتحة قال : آمين ، يرفع بها صوته .

المسألة السابعة - ليس في أم القرآن حديث يدل على فضلها إلا حديثان : أحدهما حديث : فسّمت^(٥) الصلاة بيني وبين عبدي نصفين

الثاني حديث أبي بن كعب : لأعلمك سورة ما أنزل في التوراة ولا في الإنجيل ولا في الفرقان مثلاً .

وليس في القرآن حديث صحيح في فضل سورة إلا قليل سنشير إليه ، وباقها لا ينبغي لأحد منكم أن يلتفت إليها .

(١) في م : فليؤمن . (٢) في م : فإنه يؤمن في صلاة الجهر . . . وفي صلاة السر .

(٣) صحيح مسلم : ٣٠٧ (٤) اللجة : الجلبة . يعني أصوات المصلين . (٥) صحيح مسلم : ٢٩٦

سُورَةُ الْبَقَرَةِ

اعلموا - وفّقكم الله - أنّ علماءنا قالوا : إنّ هذه السورة من أعظم سور القرآن ؛ سمعتُ بعضَ أسيّاحي يقول : فيها ألفُ أمر ، وألفُ نهي ، وألفُ حكم ، وألفُ خبر . ولمظيمِ فقهها أقام عبدُ الله بن عمر ثمانين سنة في تعلّمها ، وقد أوردنا ذلك عليكم مشروحا في الكتاب الكبير في أعوام ، وليس في فضلها حديثٌ صحيح إلاّ من طريق أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : لا تجعلوا بيوتكم مقابر ، وإنّ البيت الذي تُقرأ فيه سورة البقرة لا يدخله شيطان . خرّجه الترمذی . وعدم الهدى وضعف القوى وكلّب الزمان على الخلق بتعطيلهم وصرفهم عن الحق .

والذي حضر الآن من أحكامها في هذا المجموع تسعون آية :
الآية الأولى - قوله تعالى ^(١) : ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ .

فيها مسألتان :

المسألة الأولى : « يُؤْمِنُونَ » . قد بيّنا حقيقة الإيمان في كتب الأصول ومنها تؤخذ .
المسألة الثانية - [٥] قوله : « بِالْغَيْبِ » . وحقيقته ما غاب عن الحواس مما لا يوصل إليه إلّا بالخبر دون النظر ، فافهموه .

وقد اختلف العلماء فيه على أربعة أقوال :

الأول - ما ذكرناه كوجوب البعث ، ووجود الجنة ونعيمها وعذابها والحساب .
الثاني بالقدر . الثالث بالله تعالى . الرابع يؤمنون بقلوبهم الغائبة عن الخلق لا بالسنن التي يشاهدها ^(٢) الناس ؛ معناه ليسوا بمنافقين .

وكلها قوّة إلا الثاني والثالث ؛ فإنه يُدرّك بصحيح النظر ، فلا يكون غيبا حقيقة ، وهذا الأوسط وإن كان عامّا فإنّ مخرجه على الخصوص .

والأقوى هو الأول ؛ أنه الغيب الذي أخبر به الرسول عليه السلام مما لا تهتدى إليه

(١) الآية الثالثة . (٢) في ١ : شاهدها .

العقول ، والإيمان بالقلوب الغائبة عن الخلق ، ويكون موضع الجورور على هذا رنما ، وعلى التقدير الأول يكون نصبا ، كقولك : مررت بزيد . ويجوز أن يكون الأول مقدرا نصبا ، كأنه يقول : جعلت قاي محلا للإيمان ، وذلك الإيمان بالغيب عن الخلق .

وكل هذه المعاني صحيحة لا يُحكمُ له بالإيمان ولا بحمى الذمار ، ولا يوجب له الاحترام ، إلا بلجتمع هذه الثلاث ؛ فإن أحل بشيء منها لم يكن له حرمة ولا يستحق عصمة .
الآية الثانية - قوله تعالى ^(١) : ﴿ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ ﴾ .

فيها مسألان :

المسألة الأولى - قال علماءنا : في ذكر الصلاة في هذه الآية قولان :

أحدهما أنها مجعلة ، وأن الصلاة لم تكن معروفة عندهم حتى بيّنها النبي صلى الله عليه وسلم .

الثاني أنها عامة في تناول الصلاة حتى خصّها النبي صلى الله عليه وسلم بفعله المعلوم في الشريعة .

وقد استوفينا القول في ذلك عند ذكر أصول الفقه .

والصحيح عندي أن كل لفظ عربي يرد مورد التكليف في كتاب الله عز وجل مُجَعَّلٌ موقوفٌ ببيانه على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إلا أن يكون معناه متحداً ^(٢) لا يتطرق إليه اشتراك ؛ فإن تطرّق إليه اشتراك ، واستأثر الله عز وجل برسوله صلى الله عليه وسلم قبل بيانه ، فإنه يجب طلب ذلك في الشريعة على مجمله ، فلا بد أن يوجد ، ولو فرضنا عدمه لارتفع التكليف به ، وذلك تحقّق في موضعه .

وقد قال عمر رضي الله عنه في دون هذا أو مثله : ثلاث وددت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عهد إلينا فيها عهداً تنتهي إليه : الجسد ، والكلالة ، وأبواب من أبواب الربا .

فتبين من هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أمّر به ، وفرض عليه الصلاة ، ونزل سبحانه جاءه جبريل عليه السلام عند صلاة الظهر فصلّى به وعلمه ، ثم وردت الآيات بالأمر

بها والحثُّ عليها ؛ فكانت واردةً بمعلوم على معلوم ، وسقط ما ظنَّه هؤلاء من الوهوم .

المسألة الثانية - « ويقيمون » ، فيه قولان :

الأول يُدِيمُونَ فِعْلَهَا في أوقاتها ، من قولك : نسي قائم ، أى دائم .

والثاني معناه يُقِيمُونَهَا بِإِتِمَامِ أركانها واستيفاء أقوالها وأفعالها ، وإلى هذا المعنى أشار عمر بقوله : مَنْ حَفِظَهَا وحافظ عليها حفظ دينه ، وَمَنْ ضَيَّعَهَا فهو لما سِوَاهَا أَضْيَع .

الآية الثالثة - قوله تعالى ^(١) : ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴾ .

فيها مسألان :

المسألة الأولى - في اشتقاق النفقة ، وهى عبارة عن الإِتلاف ، ولتأليف « نفق » في لسان العرب معانٍ ، أصحُّها الإِتلاف ، وهو المراد هاهنا ، يقال نفق ^(٢) [٦] الزادُ ينفق إذا فني ، وأنفقَ صاحبُه : أفناه ، وأنفق القومُ : فني زادهم ، ومنه قوله تعالى ^(٣) : « إِذَا لَمْ يَسْكَنْهُمْ حَشِيَّةَ الْإِنْفَاقِ » .

المسألة الثانية - في وجِّه هذا الإِتلاف ؛ وذلك يختلف ، إلا أنه لما اتَّصل بالمدح تخصَّص ^(٤) من إجمال جملة . وبعد ذلك التخصيص اختلف العلماء فيه على خمسة أقوال :

الأول أنه الزكاة المفروضة - عن ابن عباس .

الثانى أنه نفقة الرجل على أهله - قاله ابن مسعود .

الثالث صدقة التطوع - قاله الضحاك .

الرابع أنه وفاء الحقوق الواجبة المارضة في المال باختلاف الأحوال ما عدا الزكاة .

الخامس أن ذلك منسوخٌ بالزكاة .

(التوجيه) أما وجِّه مَنْ قال : « إنه الزكاة » فنظر إلى أنه قرِن بالصلاة ، والنفقة

المقترنة [في كتاب الله تعالى] ^(٥) بالصلاة هى الزكاة .

وأما مَنْ قال : إنه النفقة على عياله فلائنه أفضلُ النفقة . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال له رجلٌ : عندى دينار . قال : أنفقْه على نفسك . قال : عندى آخر . قال : أنفقْه على أهلِكَ ، وذكر الحديث ، فبدأ بالأهل بعد النفس .

(٣) سورة الإسراء : ١٠٠

(٢) الفعل كفرح ونصر .

(١) الآية الثالثة .

(٥) ليس في م .

(٤) في م : تخصيص .

وفي الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل الصدقة على القرابة صدقةً وصلةً .
وأما مَنْ قال : إنه صدقة التطوع فنظر إلى أن الزكاة لا تأتي إلا بلفظها المختص بها ،
وهو الزكاة ، فإذا جاءت بلفظ الصدقة ^(١) احتملت الفرض والتطوع ، وإذا جاءت بلفظ
الإتيان لم يكن إلا التطوع .

وأما مَنْ قال : إنه في الحقوق العارضة في الأموال ما عدا الزكاة فنظر إلى أن الله تعالى
لما قرنه بالصلاة كان فرضاً ، ولما عدل عن لفظها كان فرضاً سواها .
وأما مَنْ قال : إنه منسوخ فنظر إلى أنه لما كان بهذا الوجه فرضاً سوى الزكاة ،
وجاءت الزكاة المفروضة فنسخت كل صدقة جاءت في القرآن ، كما نسخ صوم رمضان
كل صوم ، ونسخت الصلاة كل صلاة ، ونحو هذا جاء في الأثر .

(لتفريح) إذا تأمل اللبيب المصنف هذه التوجيهات تحقق أن الصحيح المراد ^(٢)
بقوله : « يؤمنون بالغيب » كل غيب أخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم أنه كائن .
وقوله : « ويطيعون الصلاة » عام في كل صلاة فرضاً كانت أو تفلأ . وقوله :
« وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ » عام في كل نفقة ، وليس في قوة هذا الكلام القضاء بفرضية
ذلك كله ، وإنما علمنا الفرضية في الإيمان والصلاة والنفقة من دليل آخر ، وهذا القول
بطلانه يقتضي مدح ذلك كله خاصة كيفما كانت صفة .

الآية الرابعة - قوله تعالى ^(٣) : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ
وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ .

المراد بهذه الآية وما بعدها المنافقون الذين أظهروا الإيمان ، وأسرؤا الكفر ، واعتقدوا
أنهم يخدعون الله تعالى ، وهو متره عن ذلك ؛ فإنه لا يخفى عليه شيء . وهذا دليل على
أنهم لم يعرفوه ، ولو عرفوه لعرفوا أنه لا يخدع ، وقد تسكنا عليه في موضعه .
والحكم المستفاد هاهنا أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقتل المنافقين مع علمه بهم وقيام
الشهادة عليهم أو على أكثرهم .

واختلف العلماء في ذلك على ثلاثة أقوال :

(١) في القرطبي : فإذا جاءت بلفظ غير الزكاة . (٢) في ١ : أن الصحيح أن المراد . (٣) الآية الثامنة .

الأول^(١) - أنه لم يقتلهم ؛ لأنه لم يعلم حالهم سواء ، وقد اتفق العلماء عن^(٢) [٧] بكثرة أبيهم على أن القاضى لا يقتل بعلمه ، وإن اختلفوا فى سائر الأحكام هل يحكم بعلمه أم لا ؟
الثانى - أنه لم يقتلهم لمصاحبة وتألف القلوب عليه^(٣) لئلا تنفّر عنه . وقد أشار هو صلى الله عليه وسلم إلى هذا المعنى ، فقال : أخاف أن يتحدث الناس أن محمداً صلى عليه وسلم يقتل أصحابه .

الثالث - قال أصحاب الشافعى : إنما لم يقتلهم لأن الزنديق^(٤) - وهو الذى يسير الكفر ويظهر الإيخان - يستتاب ولا يقتل .

وهذا وهم من علماء أصحابه ؛ فإن النبى صلى الله عليه وسلم لم يستتبهم ، ولا يقول أحد إن استتابة الزنديق غير واجبة^(٥) . وكان النبى صلى الله عليه وسلم معرضاً عنهم ، مع علمه بهم ، فهذا التأخر من أصحاب الشافعى الذى قال : إن استتابة الزنديق جائزة ، قال مالم يصح قولاً واحداً .

وأما قول من قال إنه لم يقتلهم لأن الحاكم لا يقضى بعلمه فى الحدود ، فقد قتل بالمجذر ابن زياد - بعلمه - الحارث بن سويد بن الصامت ، لأن المجذر قتل أباه سويداً يوم بُعث ، فأسلم الحارث ، وأغفله يوم أحد الحارث فقتله ، فأخبر به جبريل النبى صلى الله عليه وسلم فقتله به ؛ لأن قتله كان غيلة^(٦) ، وقتل الفيلة حدث من حدود الله عز وجل .

والصحيح أن النبى صلى الله عليه وسلم إنما أعرض عنهم تألفاً ومخافة من سوء المقالة الموجبة للتنفير ، كما سبق من قوله . وهذا كما كان يعطى الصدقة للمؤلفة قلوبهم مع علمه بسوء اعتقادهم تألفاً لهم ، أجرى الله سبحانه أحكامه على الفائدة التى سنّها إمضاء لقضايه^(٧) بالسنة التى لا تبدل لها .

الآية الخامسة - قوله تعالى^(٨) : ﴿ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا ﴾ .

(١) فى ١ : أحدها . (٢) فى م : على . (٣) فى ١ : مصلحة ولتأليف القلوب عليه فلا .

(٤) الزنديق : هو الذى يسر الكفر ويظهر الإيخان (ق) . (٥) فى القرطبي : أن استتابة الزنديق

واجبة . (٦) قتله غيلة : خدعه فقتله . والخبر فى الإصابة : ٣ : ٣٤٣ ، والإكمال ٢ : ٢٤٢ .

(٧) فى م : وإمضاء للقدر بالسنة . (٨) الآية الثانية والعشرون .

قال أصحاب الشافعي : لو حلف رجلٌ لا يبيتُ على فراش ، ولا يستسرجُ سراجاً ، فبات على الأرض ، وجلس في الشمس لم يحنث ، لأنَّ اللفظ لا يرجع إليهما ^(١) عرفاً ^(٢) .
وأما علماؤنا ^(٣) فبنوه على أصلهم في الأيمان أنها محمولة على النية ، أو السبب ، أو البساط ، التي ^(٤) جرت عليه اليمين ، فإنَّ عدمَ ذلك فالعرف ، وبعد أن لم يكن ذلك ^(٥) على مطلق اللفظ في اللغة ، وذلك محققٌ في مسائل الخلاف .

والأصل في ذلك قولُ النبي صلى الله عليه وسلم : الأعمال بالنية ، ولكل امرئٍ ما نوى . وهذا عامٌ في العبادات والمعاملات ، وهذا حديثٌ غريبٌ اجتمعت فيه فائدتان : إحداهما تأسيس القاعدة .

والثانية عموم اللفظ ، في كلِّ حكمٍ ^(٦) منوى . والذي يقول إنه إن حلف ألا يفترش فراشا وقصد بيمينه الاضطجاع ، أو حلف الايستصبح ، ونوى ^(٧) ألا ينضاف إلى نور عينيه نورٌ يعضده ، فإنه يحدثُ بافتراش الأرض والتنوير بالشمس ، وهذا حكمٌ جارٍ على الأصل .
الآية السادسة - قوله تعالى ^(٨) : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ .
لم تزل هذه الآيةُ محبوبَةً تحت أستار المعرفة حتى هتكها الله عز وجل بفضله لنا ، وقد تعاقب كثير من الناس بها ^(٩) في أن أصل الأشياء الإباحة ، إلا ما قام عليه دليلٌ بالخطر ^(١٠) ، واعتبر به ^(١١) بعض المحققين وتابعهم عليه .

وقد حققناها في أصول الفقه بما الإشارة إليه أن الناس اختلفوا في هذه الآية على ثلاثة أقوال :

الأول أن الأشياء كلها على الحظر حتى يأتي دليلُ الإباحة .

(١) في ١ : لإيهما . (٢) في ٢ : لأن الأيمان محمولة على المعتاد المتعارف من الأسماء ، وليس في العادة إطلاق هذا الاسم للأرض والشمس .

(٣) في ٣ : وأما المالكية . وعندما يقول المؤلف : علماؤنا ، فإنما يريد المالكية .

(٤) في ١ : الذي . (٥) في ١ : وبعد أن لم يكن ذلك حمل على مطلق اللفظ .

(٦) في ١ : والثانية عموم اللفظ فكل حكم . (٧) في ٣ : وقصد . (٨) الآية التاسعة والعشرون .

(٩) في ١ : بهذا . (١٠) في ٣ : بالنظر . (١١) في ٣ : واعتبر .

الثانى أنها كلها على الإباحة حتى [٨] يأتى دليل الحظر .

الثالث أن لا حكم لها حتى يأتى الدليل بأى حكم اقتضى فيها ^(١) .

والذى يقول بأن أصلها إباحة أو حظره اختلف منزعه فى دليل ذلك ؛ فبعضهم تعلق فيه

بدليل العقل ، ومنهم من تعلق بالشرع .

والذى يقول : إن طريق ذلك الشرع قال : الدليل على الحكم بالإباحة قوله تعالى :

« هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعا » ، فهذا سياق ^(٢) القول فى المسألة إلى الآية .

فأما سائر الأقسام المقدمة فقد أوضحناها فى أصول الفقه ، وبينا أنه لا حكم للعقل ،

وإن الحكم للشرع ؛ ولكن ليس لهذه الآية فى الإباحة ودليلها مدخل ولا يتعلق بها

محصل .

وتحقيق ذلك أن الله تعالى إنما ذكر هذه الآية فى معرض الدلالة ، والتنبيه على طريق

العلم والقدرة وتصريف المخلوقات بمقتضى التقدير والإتيان بالعلم وجريانها فى التقديم

والتاخير بحكم الإرادة ، وعاتب الله تعالى الكفار على جهالتهم بها ، فقال ^(٣) : « أَئِنَّكُمْ

لَتَكْفُرُونَ بالذى خَلَقَ الأرضَ فى يومينَ وتجعلونَ له أنداداً ذلكَ ربُّ العالمينَ . وجعلَ فيها

رَوَاسِيَ من فوقها وباركَ فيها وقَدَّرَ فيها أوقاتها فى أربعةِ أيامٍ سواءٍ للسانينِ » .

فَخَلَقَهُ سبحانه وتعالى الأرض ، وإرساؤها بالجبال ، ووضع البركة فيها ، وتقدير الأوقات

بأنواع الثمرات وأصناف النبات إنما كان لبنى آدم ؛ مقدمة لمصالحهم ، وأهبة لشد مفارقهم ،

فكان قوله تعالى : « هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعا » مقابلة الجملة بالجملة ؛ للتنبيه

على القدرة المهيئة لها للمنفعة والمصلحة ، وأن جميع ما فى الأرض إنما هو لحاجة الخلق ؛

والبارى تعالى غنى عنه متفضل به ، وليس فى الإخبار بهذه العبارة ^(٤) عن هذه الجملة ما يقتضى

حكم الإباحة ، ولا جواز التصرف ؛ فإنه لو أبيع جميعه جميعهم جملة منشورة النظام لأدّى ذلك

إلى قطع الوسائل والأرحام ، والتهارش فى الحطام ^(٥) . وقد بين لهم طريق الملك ، وشرح لهم

مورد الاختصاص ، وقد اقتتلوا وتهارشوا وتقاطعوا ؛ فكيف لو شملهم التسلط وعمهم

(١) فى ١ : اقتضاه فيها . (٢) فى ١ : بمعونة انسياق . (٣) سورة فصلت ، آية ٩ ، ١٠ .

(٤) م : بهذه القدرة . (٥) التهارش : التقاتل . والحطام - كغراب : ماتكسر من اليبس .

الاسترسال؛ وإنما يجبُ على الخلق - إذا سمعوا هذا النداء - أن يخرُّوا سجدًا؛ شُكراً لله تعالى لهذه الحرمة لحق ما ذلك من نعمة، ثم يتَوَكَّفوا^(١) بعد ذلك سؤال وجه الاختصاص لكل واحد بتلك المنفعة.

ونظيرُ هذا من المتعارف بين الخلق على سبيل التقريب لفهمهم الحق ما لو قال حكيم لبيه: قد أعددتُ لكم ما عندى من كُرَاعٍ^(٢) وسِلَاحٍ ومَتَاعٍ وعَرَضٍ وقرضٍ لما كان ذلك مقتضياً لتسليطهم عليه كيف شاءوا حتى يكونَ منه بيانُ كيفية اختصاصهم.

وقد قال الله سبحانه: أعددتُ لمبادئ الصالحين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطرَ على قلب بشر - معنى فى الجنة. فلا يصل أحدٌ منهم إليه إلا بتبيان حفظه منه وتعيين اختصاصه به.

الآية السابعة - قوله تعالى^(٣): ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾.

قال علماؤنا: البشارةُ هى الإخبارُ عن المحبوب، والندارةُ هى الإخبارُ بالمسكروه، وذلك فى البشارة يقتضى أول مُخبر بالمحسوب، وبقتضى فى الندارة كل مخبر.

وترتب على هذا مسألة من الأحكام، وذلك قول المكلف: مَنْ بَشَّرَنِي مِنْ عِبِيدِي بكذا فهو حُرٌّ.

فاتفق العلماء على أنَّ أول مُخبرٍ له به يكون عتيقاً دون الثانى.

ولو قال: مَنْ أَخْبَرَنِي مِنْ عِبِيدِي بكذا فهو حُرٌّ، فهل يكون الثانى مثل الأول أم لا؟

اختلف الناس فيه^(٤)؛ فقال أصحابُ الشافعى: يكون حرّاً؛ لأن كل واحدٍ منهم مُخبرٍ [٩].

وعند علماؤنا لا يكون به حرّاً؛ لأن الخالف إنما قصد خبراً يكونُ بشارَةً، وذلك يختص بالأول، وهذا معلومٌ عُرفاً، فوجب صرفُ اللفظِ إليه.

فإن قيل: فقد قال الله تعالى^(٥): «فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ»، فاستعمل البشارة فى المسكروه.

فالجواب أنهم كانوا يعتقدون أنهم يحسنون، وبحسب ذلك كان نظرهم للبشرى، فقيل لهم: بِشَارْتُكُمْ عَلَى مُقْتَضَى اعتقادكم عذابٍ أليم. فخرج اللفظُ على ما كانوا يعتقدون أنهم

(١) التوكف: التوقع والانتظار. (٢) الكراع: اسم يجمع الخيل.

(٣) الآية الخامسة والعشرون. (٤) فى ١: اختلفوا فيه. (٥) سورة آل عمران، آية ٢١.

محسنون ، وبحسب ذلك كان نظره على الحقيقة ، كقوله تعالى (١) : « أصحاب الجنة يومئذ خير مستقراً وأحسن مقيلاً » .

الآية الثامنة - قوله تعالى (٢) : ﴿ الَّذِينَ يَتَّقُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ ﴾ .

العهد على قسمين :

أحدهما فيه الكفارة ، والآخر لا كفارة فيه ، فأما الذي فيه الكفارة فهو الذي يُقصد به اليمين على الامتناع عن الشيء أو الإقدام عليه .

وأما العهد الثاني فهو العقد الذي يرتبط به المتعاقدان على وجه يجوز في الشريعة ويلزم في الحكم ، إما على الخصوص بينهما ، وإما على العموم على الخلق ، فهذا لا يجوز حله ، ولا يحل نقضه ، ولا تدخله كفارة ، وهو الذي يُحشر ناكثه غداراً (٣) ، يُنصب له لواء بقدر غدرته ، يقال : هذه غدره فلان .

وأما مالك فيقول : العهد باليمين ، لم يجوز حله لأجل العقد (٤) وهو المراد بقوله تعالى (٥) :

« وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ، وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا » . وهذا ما لا اختلاف فيه .

الآية التاسعة - قوله تعالى (٦) : ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا

إِبْلِيسَ ﴾ .

اتفقت الأمة على أن السجود لآدم لم يكن سجود عبادة ، وإنما كان على أحد وجهين :

إما سلام الأعاجم بالنكف والانهاء والتعظيم ، وإما وضعه قبلة كالسجود للكبعة وبيت المقدس ، وهو الأقوى ؛ لقوله في الآية الأخرى (٧) : « فَتَعَوَّا لَهُ سَاجِدِينَ » . ولم يكن على معنى التعظيم ؛ وإنما صدر على وجه الإلزام للعبادة واتخاذ قبلة ، وقد نسخ الله تعالى جميع ذلك في هذه الملة .

الآية العاشرة - قوله تعالى (٨) : ﴿ وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ .

فيها مسألان :

(١) سورة الفرقان ، آية ٢٤ (٢) الآية السابعة والعشرون . (٣) نكث العهد : نقضه .

(٤) في م : وذلك هذا العهد باليمين لم يجوز حله . (٥) سورة النحل ، آية ٩١

(٦) الآية الرابعة والثلاثون . (٧) سورة الحجر ، آية ٢٩ (٨) الآية الخامسة والثلاثون .

المسألة الأولى - جاء في كتاب التفسير أنَّ إبليسَ حاول آدمَ على أَكْلِهَا ، فلم يَقْدِرْ عليه ، وحاول حواءَ ، فخدعها فأكلت فلم يُصِبْهَا مكروه ، فجاءت آدمَ فقالت له : إن الذي تَكْرَهُ من الأكل قد أُنِيتُهُ فما نالني مكروه . فلما عين ذلك آدمُ اغترَّ فأكل ، فحلتَ بهما النِّقْمَةُ والمقوبة ، وذلك لقرل الله سبحانه : ﴿ وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ ﴾ ؛ فجمَعَهُمَا في النَّهْيِ ، فلذلك لم تنزل بهما المقوبةُ حتى وُجِدَ المنهَى عنه منهما جميعا .

واستدلَّ بهذا بعضُ العلماء على أن مَنْ قال لزوجتيه أو أمتيه : إن دخلتُما على الدار فأنتما طالقتان أو حُرَّتَان - أنَّ الطلاق والعِتْق لا يقع بدخول إحداها . وقد اختلف علماؤنا رحمة الله عليهم في ذلك على ثلاثة أقوال :

فقال ابن القاسم : لا تَطْلُقَان ولا تَعْتِقَان إلا باجتماعهما في الدار في الدخول ، حملا على هذا الأصل ، وأخذاً بمقتضى مُطْلَق اللفظ .

وقال مرةً أخرى : تَعْتِقَان جميعا ، وتَطْلُقَان جميعا بوجود الدخول من إحداها ؛ لأنَّ بعض الحنثِ حِنْثٌ ، كما لو حلف ألا يأكل هذين الرغيفين ، فإنه يبحث بأكل أحدهما ، بل بأكل لقمة منهما حسبما بيَّناه [١٠] في أصول المسائل .

وقال أشهب : تَعْتِقُ وتَطْلُقُ التي دخلت وخذها ؛ لأنَّ دخول كل واحدةٍ منهما شرطٌ في طلاقها أو عتقها .

وقد قال مالك في كتاب محمد بن المواز فيمن قال لزوجته : إن وضعتِ فأنْتِ طالق وهي حامل ، فوضعت ولداً وبقي في بطنها آخر : إنها لا تَطْلُقُ حتى تضع الآخر . وقال مرةً أخرى : تَطْلُقُ بوضع الأول .

والصحيحُ أنَّ اليمين إن لم يكن لها نية وبساط يقتضي ذلك من الجمع بينهما أو بساط أو نية ، فإن القول قولُ أشهب ، ويُشبهه أن يكون هذا من علمائنا اختلاف حال لا اختلاف قول ؛ فأما الحكم بطلاقهما أو عتقهما معاً بدخول واحدةٍ منهما فبعيد ؛ لأنَّ بعض الشرط لا يكون شرطاً إجماعاً ، وأما الحكم بالحنث ^(١) بأكل بعض الرغيفين فلا أنه محلوف عليه ،

(١) في م : وأما الحنث .

وبعضُ الحِثِّ حِثُّ حَقِيقَةٍ ؛ لأنَّ الاجْتِنَابَ الذي عقده لا يوجَدُ منه ^(١) .

المسألة الثانية - قوله تعالى : « هَذِهِ الشَّجَرَةُ » .

اختلف الناس كيف أكلَ آدمُ من ^(٢) الشجرة على خمسة أقوال :

الأول - أنه أكلها سَكْرَان ^(٣) ، قاله سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ .

الثاني - أنه أكل من جِنْسِ الشجرة لا من عَيْنِهَا ، كأن إبليس غَرَّه بالأخذ بالظاهر ،

وهي أولُ معصية عصى الله بها على هذا القول فاجتنبوه ؛ فإنَّ في اتباع الظاهر على وجهه

هَدَمَ الشريعة ^(٤) حسبما بيَّنا في غير ما موضع ، وخصوصاً في كتاب النواهي عن الدواهي .

الثالث - أنه حمل النهيَ على التنزيه دون التحريم .

الرابع - أنه أكل متأوِّلاً لرغبة الخلد ، ولا يجوز تأويل ما يعودُ على المتأول بالإسقاط .

الخامس - أنه أكل نَاسِياً .

فأما القول [الأول] ^(٥) بأنه أكلها سَكْرَان فتمتَّعَ به بعضُ الناس في أن أفعالَ

السكران معتبرة في الأحكام والعقوبات ، وأنه لا يُعَذَّرُ في فعلٍ ؛ بل يلزمه حكمُ كلِّ

فعل ، كما يلزم الصاحي ، كما ألزم الله تعالى آدمَ حُكْمَ الخلاف في المعصية مع السكر .

وقد اختلف علماؤنا في أفعال السكران على ثلاثة أقوال : أحدها أنها معتبرة . الثاني

أنها لغو . الثالث أنَّ العقودَ غيرُ معتبرة كالنكاح ، وأن الحِلَّ معتبر كالطلاق . ولذا ^(٦)

إذا أكل من جنسها فدلِّلُ على أنه إذا حلف ألا يأكل من هذا الخبز فأكل من جنسه

حِثٌّ .

وتحقيقُ المذاهب فيه أن أكثر العلماء قالوا : لا حِثُّ عليه . وقال مالك وأصحابه : إن

اقتضى بساط اليمين تعيينَ المشارِ إليه لم يحِثْ بأكلِ جنسه ، وإن اقتضى بساط اليمين أو

سببها أو نيتُها الجِئْسَ حِمْلَ عليه ، وحِثٌّ بأكلِ غيره ، وعليه حُمِلَت قصةُ آدمَ ؛ فإنه نُهيَ

(١) في ١ : لا يوجد منهما . (٢) في ١ : منها . (٣) في هامش م هنا : مسألة في أفعال

السكران . (٤) في م : فإن في اتباع الظاهر على وجه هذه الشريعة . ونراه تحريفاً . (٥) من م .

(٦) في م : وأما إذا أكل . وفي هامش م هنا : مسألة فيمن حلف ألا يأكل من شيء فأكل من

جنسه .

عن شجرة عُيِّنَتْ له، وأُرِيدَ به جنسها، فَحَمَلَ القول على اللفظ دون المعنى كما تقدم .
وقد اختلف علماؤنا في فَرْعٍ مِنْ هذا ، وهو أنه إذا حلف ألا يأكل هذه الحِنْطَةَ
فَأَكَلَ خَبْزاً منها على قولين :

فقال في الكتاب: إنه يَحْتَثُ ؛ لأنها هـكذا تَوْكَل . وقال ابن المَوَاز: لا شيء عليه،
لأنه لم يأكل حِنْطَةً ، وإنما أكل خَبْزاً ، فراعَى الاسم والصفة .

ولو قال في يمينه : لا آكلُ مِنْ هذه الحِنْطَةَ لَحِثَ بِأَكْلِ الخبز المعمولِ منها .
وأما حَمَلُ النِّهْيِ على التَنْزِيهِ فهي — وإن كانت مسألة من أصول الفقه — وقد بَيَّنَّاها في
موضعها، فقد سقط ذلك [١١] هاهنا فيها القوله تعالى: ﴿ فَتَكُونُوا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ ، فقرَنَ (١)
النَّهْيَ بالوعيد ؛ ولا خلافَ مع ذلك فيه . وكيف يصحُّ أن يُقال له لا تأكلها فتكون من
الظالمين ، ويرجو أن يكون من الخالدين .

وأما قوله : إنه أَكَلَهَا ناسياً فسيأتي في سورة طه إن شاء الله تعالى .

(التنبُّيح) أما القول بأنَّ آدمَ أَكَلَهَا سكران ففاسدٌ نَقْلاً وعقلاً: أما النقل فلأنَّ هذا
لم يصح بحال ، وقد نُقِلَ عن ابن عباس أن الشجرةَ الَّتِي نُهِيََ عنها الكَرَمُ ، فكيف يُنْهَى
عنها ويوقَّعُ الشيطانُ فيها ، وقد وصف اللهُ حَمَرَ الجنةِ بأنها لا غَوْلَ (٢) فيها ، فكيف
تُوصَفُ بغير صفتها التي أخبر اللهُ تعالى بها عنها في القرآن .
وأما (٣) العَقْلُ فلأنَّ الأنبياءَ بعد النبوة منزَّهون (٤) عما يؤدِّي إلى الإخلال بالفرائض
واقْتِحَامِ الجرائم .

وأما سائرُ التوجيهات فمَحْتَمَلَةٌ ، وأظهرُها الثاني ، والله أعلم .

الآية الحادية عشرة — قوله تعالى : ﴿ وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ ﴾ (٥) .
رَوَى أنه لما أكل آدمُ من الشجرةِ سُلِخَ عن كسوته، وخُلِعَ من ولايته، وخطَّ عن
ممرِّبته ، فلما نظر إلى سَوَاءِهِ منكشِفَةً قطع الورق من الثمار وسترها .
وهذا هو نصُّ القرآن ، وفي ذلك مسألتان :

(١) في م : فتقرر . (٢) القول: السكر . (٣) هنا في الهامش: مسألة في تحسين العقل .

(٤) في ق : معصومون . (٥) هكذا في ا ، م . وهذه الآية في سورة الأعراف ، آية ٢٢ ،

وسورة طه ، آية ١٢١ ، لافي سورة البقرة .

[المسألة الأولى - بأي شيء سترها ؟]^(١)

فقلت طائفة : سترها بعقله حين رأى ذلك من نفسه مفكشفاً ، منهم القدريّة ، وبه قال أفضى القضاة الماوردي .

ومنهم من قال : إنه سترها استمراراً على عادته . ومنهم من قال : إنما سترها بأمر الله . فأما من قال : إنه سترها بعقله فإنه بناها على أن العقل يُوجب ويحظر ويحسن ويقبح ، وهو جهلٌ عظيمٌ بيّنناه في أصول الفقه ، وقد وهل^(٢) أفضى القضاة في ذلك ، إلا أنه يحتمل أنه سترها من ذات نفسه من غير أن يُوجب ذلك عليه شيء ، فيرجع ذلك إلى القول الثاني أنه سترها عادة .

وأما من قال : إنه سترها بأمر الله ، فذلك صحيح لا شك فيه ؛ لأن الله تعالى لما خلق آدم عليه السلام علمه الأسماء وعرفه الأحكام فيها ، وأسجل له بالنبوة ، ومن جملة الأحكام ستر العورة .

المسألة الثانية - ممن سترها ؟ ولم يكن معه إلا أهله الذين ينكشف عليهم وينكشفون عليه^(٣) ؟ وقد قدمنا في مسائل الفقه وشرح الحديث وجوب ستر العورة وأحكامها [ومحايها]^(٤) ، ويحتمل أن يكون آدم سترها من زوجته بأمرٍ جازم في شرعه ، أو بأمرٍ نذّب ، كما هو عندنا . ويحتمل أن يكون ما رأى سترها إلا لعدم الحاجة إلى كشفها ، لأنه كان من شرعه أنه لا يكشفها إلا للحاجة . ويجوز أنه كان مأموراً بسترها في الخلوة ، وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بسترها في الخلوة ، وقال : الله أحق أن يُستجنى منه ، وذلك مبين في موضعه . وبالجملة فإن آدم لم يأت من ذلك شيئاً إلا بأمرٍ من الله لا بعجزٍ دّ عقل ، إذ قد بيّننا فساد اقتضاء العقل لحكم شرعي .

الآية الثانية عشرة - قوله تعالى^(٥) : ﴿ وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّائِعِينَ ﴾ .

كان من أمر الله سبحانه بالصلاة والزكاة والركوع أمرٌ معلوم متحقق سابق للفعل

(١) ليس في م . (٢) وهل في ذلك : غلط فيه ونسبه . وفي م : ذهل .

(٣) هنا في هامش م : مسألة ستر العورة . (٤) ليس في م . (٥) الآية الثالثة والأربعون .

بالبیان ، وخصَّ الركوع لأنه كان أثقلَ عليهم من كل فعل .

وقيل : إنه الانحناء لغة ، وذلك يعمُّ الركوع والسجود ، وقد كان الركوع أثقلَ شيء على القوم في [١٢] الجاهلية ، حتى قال بعضُ مَنْ أسلم للنبي صلى الله عليه وسلم : على ألا أُرَكَّ إلا قائماً ، فن تأوَّله ^(١) : على ألا أُرَكع ، فلما تمكَّن الإسلام من قلبه اطمانت بذلك نفسه . ويحتمل أن يكونوا أمروا بالزكاة لأنها معلومة في كل دين من الأديان ، فقد قال الله تعالى : «خَيْرًا عَنْ إسماعيل عليه السلام ^(٢) : «وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَكَانَ عِنْدَ رَبِّهِ مَرْضِيًّا» . ثم بين لهم مقدار الجزء الذي يلزم بدُّله من المال .

والزكاة مأخوذة من النماء ، يُقال : زكا الزرع إذا نما ، ومأخوذة من الطهارة ، يُقال : زكا الرجل ، إذا تطهر عن الدنات .

الآية الثالثة عشرة - قوله تعالى ^(٣) : ﴿ فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ ﴾ . قال بعضُ علمائنا : قيل لهم قولوا حطة ^(٤) ، فقالوا : سقائاه أزه هذبا ، معناه حبة مقلوة في شمرة مربوطة ، استخفافاً ^(٥) منهم بالدين ومعاندة للنبي صلى الله عليه وسلم والحق . وقد قال بعضُ مَنْ تكلم في القرآن : إن هذا الذم يدلُّ على أن تبديل الأقوال المنصوص عليها لا يجوز .

وهذا الإطلاق فيه نظر ؛ وسبيلُ التحقيق فيه أن نقول : إن الأقوال المنصوص عليها في الشريعة لا يجوز أن يقع التعبد بلفظها أو يقع التعبد بمعناها ؛ فإن كان التعبد وقع بلفظها فلا يجوز تبديلها . وإن وقع التعبد بمعناها جاز تبديلها بما يؤدي ذلك المعنى ، ولا يجوز تبديلها بما يخرج عنه ، ولكن لا تبديل إلا باجتهاد .

ومن المستقل ^(٦) بالمعنى المستوفى لذلك العالم بأن اللفظين الأول والثاني المحمول عليه طبق المعنى ، وبنو إسرائيل قيل لهم قولوا : حطة ، أى اللهم احطط عنا ذنوبنا . فقالوا - استخفافاً : حبة مقلوة في شمرة [، فبدلوه بما لا يعطى معناه] ^(٧) .

(١) في ق : فن تأويله . والعبارة في م : فن تأول على ألا أُرَكع قائماً يمكن الإسلام من قلبه .
(٢) سورة مريم ، آية ٥٥ (٣) الآية التاسعة والخمسون . (٤) في ق : قالوا حطة ، فزادوا حرف . (٥) في م : استهزاء . (٦) في م : المستبدل . (٧) من م .

ولو بدّلوه بما لا يُعطى معناه جدًّا لم يَجُزْ؛ فهذا أعظمُ في الباطل وهو الممنوعُ الذموم منهم .
ويتعلّق بهذا المعنى نقلُ الحديث بغير لفظه إذا أدّى معناه^(١) . وقد اختلف الناسُ
في ذلك ؛ فالرّوى عن وائلة بن الأسقع جَوَّزَهُ ؛ قال : ليس كل ما أخبرنا به رسولُ الله
صلى الله عليه وسلم ننقله إليكم بلفظه ؛ حسبكم المعنى .

وقد بيّناه في أصولِ الفقه ؛ وأذكر لكم فيه فصلًا بديعًا ؛ وهو أنّ هذا الخلاف
إنما يكون في عصر الصحابة ومنهم ، وأما مَنْ سِوَاهُمْ فلا يجوزُ لهم تبديلُ اللفظ بالمعنى ،
وإن استوفى ذلك المعنى ؛ فإنّا لو جَوَّزناه لَكُلِّ أَحَدٍ لما كنّا على ثقةٍ من الأخذ بالحديث ؛
إذ كلُّ أحدٍ إلى زماننا هذا قد بدّل ما نقل ، وجعل الحرف بدل الحرف فيما رواه ؛ فيكون
خروجنا من الإخبار بالجملة . والصحابةُ بخلاف ذلك ؛ فإنهم اجتمع فيهم أمران عظيمان :
أحدهما - الفصاحة والبلاغة ؛ إذ جيّلتُهم عربية ، ولغُتُهم سليقة^(٢) .

والثاني - أنهم شاهدوا قولَ النبي صلى الله عليه وسلم وفِعَلَهُ ، فأفادتُهم المشاهدةُ عقلَ
المعنى جملة ، واستيفاءُ المقصدِ كله ؛ وليس مَنْ أَخْبَرَ كَمَنْ عَابَنَ .

ألا تراهم يقولون في كل حديث : أمر رسولُ الله صلى الله عليه وسلم بكذا ، ونهى
رسولُ الله صلى الله عليه وسلم عن كذا ، ولا يذكرون لفظه ، وكان ذلك خبرًا صحيحًا
ونقلًا لازمًا ؛ وهذا لا ينبغي أَنْ يَسْتَرِيبَ فيه مُنْصِفٌ لبيانه .

الآية الرابعة عشرة - قوله سبحانه^(٣) : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً ، قَالُوا
أَتَتَّخِذُنَا هُزُؤًا ؟ قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾ .

هذه الآية عظيمةُ الموقع ، مُشْكَلَةٌ في النظر ؛ لتعلّقها بالأصول ومن الفروع بالكلام
في الدم ، وفي كل فصل إشكال ، [١٣] وذلك ينحصر في خمس مسائل :

المسألة الأولى - في سبب ذلك : روى عن بني إسرائيل أنه كان فيها مَنْ قَتَلَ رجلاً
غيلةً^(٤) بسبب مُخْتَلَفٍ فيه ؛ وطرحه بين قوم ، وكان قَرِيبَهُ ، فادّعى به عليهم ، وترافعوا إلى
موسى عليه السلام ، فقال له القاتِلُ : قَتَلَ قَرِيبِي هذا هؤلاء القوم ، وقد وجدته بين أظهرهم ،

(١) في م : إذا أدّى إلى معناه . وفي هامش م هنا : مسألة في نقل الحديث بالمعنى .

(٢) في م : سليقة . سليقة : طبيعة . (٣) الآية السابعة والستون . (٤) قتله غيلة :

خدعه فذهب به إلى موضع فقتله .

فَاتِفُوا مِنْ ذَلِكَ ، وَسَأَلُوا مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِرَغْبَةٍ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي تَبْيِينِ الْحَقِّ لَهُمْ ؛ فَعَدَا مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ رَبَّهُ تَعَالَى ؛ فَأَمَرَهُمْ بِذَبْحِ بَقَرَةٍ وَأَخَذَ عُضْوٍ مِنْ أَعْضَائِهَا يُضْرَبُ بِهِ الْمَيْتُ فَيَحْيَا فَيُخْبِرُهُمْ بِقَاتِلِهِ ؛ فَسَأَلُوا عَنْ أَوْصَافِهَا وَشَدَّوْا فَشَدَّ اللَّهُ سَبْحَانَهُ عَلَيْهِمْ حَتَّى انْتَهَوْا إِلَى صِفَتِهَا الْمَذْكُورَةِ فِي الْقُرْآنِ ، فَطَلَبُوا تِلْكَ الْبَقَرَةَ فَلَمْ يَجِدُوهَا إِلَّا عِنْدَ رَجُلٍ بَرٍّ بَأْبُوِيهِ أَوْ بِأَحَدِهَا ؛ فَطَلَبَ مِنْهُمْ فِيهَا مَسَكِيًّا^(١) مَمْلُوءًا ذَهَبًا ، فَبَذَلُوهُ فِيهَا ، فَاسْتَعْنَى ذَلِكَ الرَّجُلُ بَعْدَ فَقْرِهِ ، وَذَبَحَهَا فَضَرَبُوهَ بِبَعْضِهَا ، فَقَالَ : فَلَانُ قَتَلَنِي ، لِقَاتِلِهِ .

المسألة الثانية - في الحديث^(٢) عن بني إسرائيل .

كَثُرَ اسْتِرسالُ الْعُلَمَاءِ فِي الْحَدِيثِ عَنْهُمْ فِي كُلِّ طَرِيقٍ ، وَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : حَدِّثُوا عَنِ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ . وَمَعْنَى هَذَا [الْخَبَرُ]^(٣) الْحَدِيثُ عَنْهُمْ بِمَا يُخْبَرُونَ [بِهِ]^(٤) عَنْ أَنْفُسِهِمْ وَقَصَصِهِمْ لَا بِمَا يُخْبَرُونَ بِهِ عَنْ غَيْرِهِمْ ؛ لِأَنَّ أَخْبَارَهُمْ عَنْ غَيْرِهِمْ مَفْتَقَرَةٌ إِلَى الْعَدَالَةِ وَالثَّبُوتِ إِلَى مَنْهَبِ الْخَبَرِ ، وَمَا يُخْبَرُونَ بِهِ عَنْ أَنْفُسِهِمْ فَيَكُونُ مِنْ بَابِ إِقْرَارِ الْمَرْءِ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ قَوْمِهِ ؛ فَهُوَ أَعْلَمُ^(٥) بِذَلِكَ . وَإِذَا أَخْبَرُوا عَنْ شَرَعٍ لَمْ يَلْزَمُ قَوْلُهُ ؛ فَفِي رِوَايَةِ مَالِكٍ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : رَأَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا أُمْسِكُ مَصْحَفًا قَدْ تَشَرَّعَتْ حَوَاشِيهِ ، فَقَالَ : مَا هَذَا ؟ قُلْتُ : جُزْءٌ مِنَ التَّوْرَةِ ؛ فَغَضِبَ وَقَالَ : وَاللَّهِ لَوْ كَانَ مُوسَى حَيًّا مَا وَسِعَهُ إِلَّا اتِّبَاعِي .

المسألة الثالثة - أَخْبَرَهُمْ^(٥) سَبْحَانَهُ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ عَنْ حُكْمٍ جَرَى فِي زَمَنِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ ، هَلْ يَلْزَمُنَا حُكْمُهُ أَمْ لَا ؟ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ ، وَالْمَسْأَلَةُ تَلْقَبُ بِأَنَّ شَرَعَ مَنْ قَبْلُنَا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ هَلْ هُوَ شَرَعٌ لَنَا حَتَّى يَثْبُتَ نَسْخُهُ أَمْ لَا ؟ فِي ذَلِكَ خَمْسَةُ أَقْوَالٍ :

الأول - أَنَّهُ شَرَعَ لَنَا وَلِنَبِيِّنَا ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مَتَمِّدًا بِالشَّرِيعَةِ مَعْنَاً ، وَبِهِ قَالَ طَوَائِفُ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ وَقَوْمٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ ؛ وَاخْتَارَهُ الْكَرْخِيُّ ، وَنَصَّ عَلَيْهِ ابْنُ بَكِيرٍ الْقَاضِي مِنْ عُلَمَائِنَا .

وقال القاضي عبد الوهاب : هُوَ الَّذِي تَقْتَضِيهِ أَصُولُ مَالِكٍ وَمَنَازِعُهُ فِي كِتَابِهِ ، وَإِلَيْهِ مَيْلُ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ .

(١) السك : الجلد . (٢) هنا في هامش م : مسألة في الحديث عن بني إسرائيل .
(٣) ليس في م . (٤) في م : فهو أخبر بذلك . (٥) في هامش م هنا : مسألة في شرع من قبلنا .

الثانى - أن التَّعْبُدَ وقع بِشَرْعِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، واختاره جماعةٌ من أصحاب الشافعى .

الثالث - أنا تَعَبَّدْنَا بِشَرْعِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ .

الرابع - أنا تَعَبَّدْنَا بِشَرْعِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ .

الخامس - أنا لم تَعَبَّدْ بِشَرْعِ أَحَدٍ ، ولا أَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعَلَّةٍ بِشَرِّ ، وهذا الذى اختاره القاضى أَبُو بَكْرٍ ، وما من قولٍ من هذه الأقوال إلا وقد نزع فيه بآية ، وتلا فيها من القرآن حَرْفًا ؛ وقد مَهَّدْنَا ذلك فى أصول الفقه ، وَبَيَّنَّا أَنَّ الصَّحِيحَ الْقَوْلُ بِلِزُومِ شَرْعٍ مَنْ قَبْلُنَا لِمَا أَخْبَرْنَا بِهِ نَبِيُّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْهُمْ دُونَ مَا وَصَلَ إِلَيْنَا مِنْ غَيْرِهِ ، لِفَسَادِ الطَّرِيقِ إِلَيْهِمْ ؛ وهذا هو صَرِيحُ مَذْهَبِ مَالِكٍ فى أصوله ^(١) كلها ، وستراها موروثة بالتبيين حيث تَصَفَّحْتَ المسائل من كتابنا هذا أو غيره .

وَنُكْتَةُ ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَخْبَرْنَا عَنْ قِصَصِ النَّبِيِّينَ ^(٢) ، فإِذَا كَانَ مِنْ آيَاتِ الْأَزْدِجَارِ وَذِكْرِ الْأَعْتَابِ فَفَائِدَتُهُ الْوَعْظُ ، وما كَانَ مِنْ آيَاتِ الْأَحْكَامِ فَلِلْمُرَادِ ^(٣) بِهِ الْإِمْتِثَالُ لَهُ وَالْإِقْتِدَاءُ بِهِ .

قال ابنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ^(٤) : « أُولَئِكَ [١٤] الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ ، فَبِهَدَاهُمْ أَفْتَدِهِ » . فَنَبَّيْنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَمْرِ أَنْ يَقْتَدَى بِهِمْ ، وَبِهَذَا يَقَعُ الرَّدُّ عَلَى ابْنِ الْجَوْنِيِّ حَيْثُ قَالَ : إِنْ نَبَّيْنَا لَمْ يُسْمَعْ قَطُّ أَنَّهُ رَجَعَ إِلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ وَلَا بَاحْتِثِهِمْ عَنْ حُكْمٍ ، وَلَا اسْتَفْهَمَهُمْ ؛ فَإِنْ ذَلِكَ لِفَسَادٍ مَا عِنْدَهُمْ . أَمَّا الَّذِى نَزَلَ بِهِ عَلَيْهِ الْمَلِكُ فَهُوَ الْحَقُّ الْمَقِيدُ لِلْوَجْهِ الَّذِى ذَكَرْنَاهُ ، وَلَا مَعْنَى لَهُ غَيْرُهُ .

المسألة الرابعة - لما ضرب بنو إِسْرَائِيلَ المِيتَ بِتِلْكَ الْقِطْعَةِ مِنَ الْبَقَرَةِ قَالَ : دَرَى عِنْدَ فُلَانٍ ؛ فَيَعْنِي قَتْلَهُ ، وَقَدْ اسْتَدَلَّ مَالِكٌ فى رِوَايَةِ ابْنِ الْقَاسِمِ وَابْنِ وَهْبٍ عَنْهُ عَلَى صِحَّةِ الْقَوْلِ بِالْقَسَامَةِ ^(٥) بِقَوْلِ الْمُقُولِ : دَرَى عِنْدَ فُلَانٍ هَذَا ، وَقَالَ مَالِكٌ : هَذَا مِمَّا يَبَيِّنُ أَنَّ قَوْلَ المِيتِ : دَرَى عِنْدَ فُلَانٍ مَقْبُولٌ وَيَقْسَمُ عَلَيْهِ .

فإن قيل : كَانَ هَذَا آيَةً وَمُعْجَزَةً عَلَى يَدَى مُوسَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِبنِي إِسْرَائِيلَ .

(١) فى م : فى مسائله . (٢) م : قصص الماضين . (٣) فى م : ففائده والمراد .

(٤) سورة الأنعام : ٩٠ (٥) فى هامش م هنا : مسألة فى القسامة بقول المقتول .

قلنا : الآية والمعجزة إنما كانت في إحياء الميت ، فلما صار حيًّا كان كلامه كسائر كلام
الآدميين ^(١) كلهم في القبول والرد ، وهذا فن دقيق من العلم لا يتفطن له إلا مالك . ولقد
حققناه في كتاب القسط في ذكر المعجزات وشروطها . فإن قيل : فإنما قتله ^(٢) موسى صلى الله
عليه وسلم بالآية .

قلنا : ليس في القرآن أنه إذا أخبر وجب صدقه ، فلما أمرهم بالقسامة معه ، أو صدقه
جبريل فقتله موسى بعلمه ، كما قتل النبي صلى الله عليه وسلم الحارث بن سويد ، بالمجدّر بن زياد
بإخبار جبريل عليه السلام له بذلك حسبما تقدم ، وهي مسألة خلاف كبرى قد بيناها في موضعها .
وروى مسلم ^(٣) وفي الموطأ ^(٤) وغيره حديث حويصة ومحيصة قال فيه : فتكلم محيصة
فقال : يا رسول الله ، وذكره إلى قوله : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لحويصة ومحيصة ،
وعبد الرحمن ^(٥) : أتخلفون وتسحقون دم صاحبكم .

وفي مسلم ^(٦) : يخلف خمسون رجلا منكم على رجل منهم فيدفع إليكم برؤيته ^(٧) .
وروى أبو داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أنه قتل رجلا بالقسامة من بني
نضر بن مالك . وقال الدارقطني : نسخة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده صحيحة ، وقد
بيننا ذلك في أصول الفقه ، واستبعد ذلك البخاري والشافعي وجماعة من العلماء ، وقالوا :
كيف يُقبل قوله في الدم وهو لا يُقبل قوله في درهم .

وإنما تستحق بالقسامة الدية ، وقد أحكمنا الجواب والاستدلال في موضعه ، ونشير
إليه الآن بوجهين :

أحدهما - أن السنة هي التي تمضي وترد لا اعتراض عليها ولا تناقض فيها ، وقد تلونا أحاديثها .
الثاني - أنه مع أن قوله : لا يُقبل في درهم قد قلتم إن قتل الحلة يُقسم فيه على الدية ،
وليس هنالك قول لأحد ، وإنما هي حالة محتملة للتأويل والحق والباطل ، إذ يجوز أن يقتله
رجل ويجمعه عند دار آخر ^(٨) ؛ بل هذا هو الغالب من أفعالهم ، وباق النظر في مسائل الخلاف
وشرح الحديث مستطير .

(١) في م : كلام الناس . (٢) في م : قبله . (٣) مسلم : ١٢٩٤ (٤) صفحة ٨٧٨
من الموطأ . (٥) هو عبد الرحمن بن سهل . (٦) مسلم : ١٢٩٢ ، برئته : أي جميعه . (٧) في م : أحد .

المسألة الخامسة^(١) - في هذه الآية دليل على حصر الحيوان [في العين]^(٢) بالصفة خلافاً لأبي حنيفة حيث يقول : لا يُحصَر الحيوان بصفة ولا يتعمَّنُ بحليلة .

قال ابن عباس : لو أن بني إسرائيل لما قيل لهم : اذبحوا بقرةً بادروا إلى أى بقرة كانت فذبحوها لأجزاً ذلك عنهم وامتنلوا ما طُلب ، ولكنهم شددوا فشدّد الله عليهم ، فما زالوا يسألون ويوصف لهم حتى تعمَّنت . وهذا كلامٌ صحيح ، ودليلٌ مليح ، والله أعلم .

الآية الخامسة عشرة - قوله تعالى^(٣) : ﴿ وَاتَّبِعُوا مَا تَقُولُ الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مَلِكٍ سُلَيْمَانَ ، وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السَّجَرَ ، وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَائِكِينَ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ ، فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ ﴾ .

فيها تسع مسائل :

المسألة الأولى - ذكر الطبري وغيره [١٥] في قصص هذه الآية أن سليمان صلى الله عليه وسلم كانت له امرأة يُقال لها : الجرادة ، تَكُرم عليه ويَهوّاها ، فاختصم أهلها مع قوم ، فكان صَعُو^(٤) سليمان عليه السلام إلى أن يكون الحكم لأهل الجرادة ، فعَوِّبَ ، وكان إذا أراد أن يدخل الخلاء أو يَخْلُو بإحدى نساءه أعطاهَا خاتمه ، ففعل ذلك يوماً فألقى الله تعالى صورته على شيطان ، فجاءها فأخذ الخاتم فلبسه ، ودانت الجنُّ والإنسُ له ، وجاء سليمان عليه السلام بعد ذلك يطلبه ، فقالت : ألم تأخذهُ؟ فعلم أنه ابتلي ، وعلمت الشياطين أن ذلك لا يدوم لها ؛ فاغتمت الفرصة فوضعت أوضاعاً من السحر والكفر وفنوناً من النيرجات^(٥) وسطروها في مَهَارِق^(٦) ، وقالوا : هذا ما كتب آصف بن برخيا كاتب نبي الله سليمان ، فدفقوها

(١) في هامش م هنا : مسألة السلم في الحيوان . (٢) من م . (٣) الآية الثانية بعد المائة .

(٤) صفوه : ميله . (٥) في ق : والنيرنجيات . وقد اختلفت الأصول في رسم هذه الكلمة ، والذي في القاموس : النيرنج . قال شارح القاموس : « هكذا في سائر النسخ ، والنقول عن نص كلام اللبث : النيرج بإسقاط النون الثانية » . وكذا ورد في اللسان . وهو أخذ كالسحر وليس به ، وإنما هو تشبيه وتلبس .

(٦) المهرق : الصجيفة البيضاء يكتب فيها ، فارسي معرب ، والجمع المهارق .

تحت كرسِيّه : وعاد سليمان إلى حاله ، واستأثر الله تعالى به ، فقالت الشياطين للناس : إنما كان سليمان يملككم بأمور أكثرها تحت كرسِيّه ، فيها علومٌ غريبة ؛ فدونكم فاحتفروا عليها ، ففعلوا واستأثروها^(١) ، فنفذ عليهم القضاء فصار في أيديهم ، وتناقلته الكفرة والفلاسفة عنهم حتى وصل ذلك إلى يهود الحجاز ، فكانوا يعملونه ويعلمونه ويصرّفونه في حوائجهم ومعايشهم ؛ وكانوا بين جاهلية جهلاء وأمة عمياء ؛ فلما بعث الله تعالى محمداً صلى الله عليه وسلم بالحق ، ونور القلوب ، وكشف قناع الألباب^(٢) ، لجأت اليهود إلى أن تعلّقوا ما كان عندها من ذلك لسليمان عليه السلام ، وترغم أنه مما نزل به جبريل وميكائيل عليهما السلام على سليمان صلى الله عليه وسلم ، وكان ذلك قد حمل قوماً قبل البعث على أن يتبرءوا من سليمان عليه السلام ، فأنزل الله تعالى الآية .

السؤال الثانية — هذا الذي ذكرنا أننا مما فيه الحزجُ في ذكره عن بنى إسرائيل لما قدّمناه من أنه إنما أُذِنَ لنا أن نتحدّث عنهم في حديث يعمود إليهم ، وما كنا لنذكر هذا لولا أن الدواوين قد سُجِّحت به .

أما قولهم : إن سليمان كان صغوه صحة الحكم لقوم الجرادة فباطل قطعاً ؛ لأن الأنبياء صلوات الله عليهم لا يجوز ذلك عليهم إجماعاً ؛ فإنهم معصومون عن الكبائر باتفاق .
وأما قولهم بأن شيطانا تصوّر في صورة ملك أُنبيّ ، فأخذ الخاتم ، فباطل قطعاً ؛ لأن الشياطين لا تصوّر على صور الأنبياء ؛ وقد بيّنا ذلك مبسوطاً في كتاب النبيّ .
وأما دفنُها تحت كرسِيّ سليمان عليه السلام فيمـكن ألا يعلم بذلك وتبقى حتى يفتتن بها الخلق بعده .

وقد روي أن سليمان عليه الصلاة والسلام أخذها ودفنها تحت كرسِيّه وذلك^(٣) مما لا يجوز عليه وأنه لم يكن سحراً ، أما لو علم أنها سحر لحقها أن تحرق أو تفرق ولا تبقى عرضة للنقل والعمل^(٤) .

(١) في ١ : واستأثروها . (٢) في ١ : الألباس . (٣) في م : وذلك يجوز عليه .

(٤) في ١ : عرضة للعمل .

المسألة الثالثة - قوله تعالى : (وَاتَّبِعُوا) : قيل : يهود زمان سليمان ، وقيل : يهود زماننا ، واللفظُ فيهم عامٌ ، ولجميعهم محتملٌ ، وقد كان السكُّلُ منهم متبعاً لهذا الباطل .
المسألة الرابعة - قوله تعالى : (مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ) .

اختلف الناسُ في حَرْفِ (مَا) : فمنهم من قال : إنه نفى ، ومنهم من قال : إنه مفعول ، وهو الصحيح . ولا وَجَهَ لقول مَنْ يقول : إنه نفى ، لا في نظامِ الكلام ولا في صحةِ المعنى ، ولا يتعلقُ من كونه مفعولاً سياق الكلام بحالٍ عقلاً ولا يمنع شرعاً ، وتقريره ^(١) : وَاتَّبَعَ الْيَهُودُ مَا تَلَّاهُ الشَّيَاطِينُ مِنْ [١٦] السَّحْرِ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ ، أَيْ نَسَبَتْهُ إِلَيْهِ وَأَخْبَرَتْ بِهِ عَفْهَ ، كقوله تعالى ^(٢) : « وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ » ، أَيْ إِذَا تَلَا أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي تِلَاوَتِهِ مَا لَمْ يُكْفِهِ النَّبِيُّ ، يَحَاكِيهِ وَيَلْبَسُ عَلَى السَّامِعِينَ بِهِ حَسْباً بَيْنَاهُ .

وما كفر سليمان قطُّ ولا سحر ، ولكنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا بِسِحْرِهِمْ ، وَأَنَّهُمْ يَعْلَمُونَهُ النَّاسَ ؛ وَمَعْتَقِدُ الْكُفْرِ كَافِرٌ ، وَقَائِلُهُ كَافِرٌ ، وَمَعْلَمُهُ كَافِرٌ ، وَيَعْلَمُونَ النَّاسَ مَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَائِكِينَ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ ، وَمَا كَانَ الْمَلَكُانِ يَعْلَمَانِ أَحَدًا حَتَّى يَقُولَا : « إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ » ، فَيَعْلَمُونَ مِنْهُمَا مَا يَفْتُرُونَ بِهِ بَيْنَ الرَّءِ وَزَوْجِهِ ، وَمَاهُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ، وَيَتَعْلَمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ » .

فإن قيل - وهى (المسألة الخامسة) : كيف أنزل الله تعالى الباطل والكفر ؟ قلنا : كلُّ خيرٍ أو شرٍّ أو طاعةٍ أو معصيةٍ أو إيمانٍ أو كفرٍ منزلٌ من عند الله تعالى ؛ قال النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيح : ماذا فتحت الليلة من الخزائن ؟ ماذا أنزل الله تعالى من الفتن ؟ أيقظوا صواحبَ الحجر ، رُبَّ كاسيةٍ في الدنيا عارية يوم القيامة . فأخبر عليه السلام عن نزول الفتن على الخلق .

فإن قيل : وكيف نزل الكفر على المَلَائِكِينَ وهم يفعلون ما يُؤْمَرُونَ ، وَيَسْبَحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ، فَأَنَّى يَصْحُ أَنْ يَتَكَلَّمُوا بِالْكَفْرِ وَيَعْلَمُوهُ ؟ وهى :

المسألة السادسة :

قلنا: هذا الذي أَشْكَلَ على بعضهم حتى رَوَى عن الحسن أنه قرأ المَلَكِينَ - بكسر اللام، وروى أنه كان يبابل عِلْجَان^(١) ، وقد بلغ التغافل أو الغفلة ببعضهم حتى قال : إنما هما داود وسليمان .

وتأول الآية : وما أُنْزِلَ على المَلَكِينَ ، أى فى أيامهما .

وقوله تعالى : (وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ) ، يعنى الشياطين .

وقد روى المفسرون عن نافع قال : قال لى ابنُ عمر : أَطَلَعْتَ الحمراء ؟ قالت : طلعت . قال : لا مرحباً بها ولا أهلاً ، وأراه لعنهما . قلت : سبحان الله ! نَجْمٌ مسخَّرٌ مُطِيعٌ تَلْعَنُهُ ؟ قال : ما قلتُ لك إلا ما سمعتُ من رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الملائكة عَجَّتْ من معاصى بنى آدم فى الأرض ، فقالت : يارب ، كيف صَبْرُكَ على بنى آدم فى الخطايا والذنوب ؟ فأعلمهم الله سبحانه أنهم لو كانوا مكانهم ويحل الشيطان من قلوبهم محلّه من بنى آدم لعملوا بعمَلهم ، وقد أعطيت بنى آدم عشرًا من الشهوات فيها يَعْصُونَنى . قالت الملائكة : ربنا لو أُعْطِيتنا تلك الشهوات ، وابتليتنا ، لحَكَمْنَا بالعدل وما عصيناك . فأمرهم سبحانه أن يختاروا منهم مَلَكَين من أفضلهم ، فتعرَّضَ لذلك هاروت وماروت وقالوا : نحن نزل ؛ وأَعْطِنا الشهوات ، وكَلَّفْنَا الحُكْمَ بالعدل .

فنزلا ببابل ، فسكانا يحكمان حتى إذا أَمْسَا عَرَجَا إلى مكانهما ، ففُتِنَا بامرأة حَاكَمَتْ زَوْجَهَا اسمها بالعربية الزُّهْرَة ، وبالنبطية بَيْرِخت^(٢) ، وبالفارسية اقاهيد^(٣) ؛ فقال أحدهما لصاحبه : إنها لَتُعْجِبُنِى . قال له الآخر : لقد أزدتُ أن أقولَ لك ذلك ، فهل لك فى أن تعرِّضَ لها ؟ قال له الآخر : كيف بُذابِ الله . قال : إنا لَنرجو رحمةَ الله . فطلبها فى نفسها . قالت : لا ، حتى تقضِيا لى على زَوْجِى ؛ فقضيا لها وقصداها وأرادا موافقتها ، فقالت لهما : لا أُجيبكما لذلك حتى تُعَلِّمَانِى كلاماً أصعد به إلى السماء ، وأنزل به منها ؛ فأخبراهما ، فتكَلَّمَت فصعدت إلى السماء فسخطها الله تعالى كوكبا ، فلما أَرَادَا [١٧] أن يصعدا لم يُطِيقَا فإيقنا بالهَلِكَة ؛ فخيَّرا بين عذاب الدنيا والآخرة ، فاخترَا عذاب الدنيا ، فُعَلِّقَا ببابل فجَعَلَا يَكَلِّمَانِ الناس كلامهما ، وهو السحر .

(١) العِلج : الرجل من كفار العجم . (٢) فى القرطبي (١ - ٥١) يبدخت - بالدال .

(٣) فى القرطبي : ناهيل ، أو ناهيد .

ويقال : كانت الملائكة قبل ذلك يستغفرون للذين آمنوا ، فلما وقعا في الخطيئة استغفروا لمن في الأرض .

قال القاضي : وإنما سقنا هذا الخبر لأن العلماء رووه ودونوه فحشينا أن يقع لمن يضل به . وتحقيق القول فيه أنه لم يصح سنده ، ولكنه جاز كونه في العقل لو صح في النقل ، وليس بممتنع أن تقع المعصية من الملائكة ، ويوجد منهم خلاف ما كلفوه ، وتخلق فيهم الشهوات ؛ فإن هذا لا ينكره إلا رجلا ن : أحدهما جاهل لا يدري الجائر من المستحيل ، والثاني من شتم ورد الفلاسفة ، فرآهم يقولون : إن الملائكة روحانيون ، وإنهم لا تركيب فيهم ، وإنما هم بسائط ، وشهوات الطعام والشراب والجماع لا تكون إلا في المركبات من الطبائع الأربع ، وهذا تحكّم في القولين من وجهين : أحدهما - أنهم أخبروا عن الملائكة وكيفيتهم بما لم يعاينوه ، ولا نقل إليهم ، ولا دليل العقل عليه .

والثاني - أنهم أحالوا على البسيط أن يتركب ، وذلك عندنا جاز ؛ بل يجوز عندنا بخلاف أن يأكل البسيط ويشرب ويظا ، ولا يوجد من المركب شيء من ذلك . وهذا الذي اطرّد في البسيط من عدم النذاء ، وفي المركب من وجود النذاء عادة إلا أنه غاية القدرة ، وقد مكّن القول في ذلك ومهدّاه في الأصول ، وخبر الله تعالى عنهم بأنهم يسبحون الليل والنهار لا يفترون ، ويفعلون ما يؤمرون ، صدق لا خلاف فيه ، لكنه خبر عن حالهم ، وهي ما يجوز أن تتغير ^(١) فيكون الخبر عنها بذلك أيضا ، وكل حق صدق لا خلاف ^(٢) فيه . وقد قال علماؤنا : إنه خبر عام يجوز أن يدخله التخصيص ، وهذا صحيح أيضا . وقد روى سنيّد في تفسيره أنه دخل إليهما في منازهما وكُلّما ، وتعلّم منهما في زمن الإسلام ، وليس التعلّم منهما إلا سماع كلامهما ، وهما إذا تسكّلما إنما يقولان : إنما نحن فتنة فلا تسكفر ؛ أي لا تجعل ما تسمع منا سبيّا للكفر ، كما جعل السامريّ ما اطلع عليه من أثر ^(٣) فرس جبريل [سبيّا] ^(٤) لا تتخاذ العجل إلها من دون الله .

(١) في ١ : يتعين . (٢) في م : فيكون الخبر عنها أيضا حق ، وكل صدق .

(٣) في ١ : أمر . (٤) من م .

وفي هذا من العبرة الخشية من سوء العاقبة والخاتمة، وعدم الثقة بظاهر الحالة، والخوف من مكر الله تعالى، فهذا إلهام في الآدميين كهاروت وماروت في الملائكة المقرّبين، فأنزلوا كل فن في مرتبته^(١)، وتحققوا مقدارَه في درجته حسب رويناه، ولا تذهلوا عن بعضه فتجهلوا جميعه.

المسألة السابعة - قوله تعالى: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ﴾. وقد أوردنا في كتاب المشككين القول في السحر^(٢) وحقيقته ومنتهى العمل به على وجه يشفي الغليل، وبيننا أن من أقسامه فعل ما يُفرّق به بين المرء وزوجه، ومنه ما يجمع بين المرء وزوجه، ويسمى التّولة^(٣)، وكلاهما^(٤) كفر، والسّكل حرام، كفر. قاله مالك. وقال الشافعي: السحر معصية إن قتل بها الساحر قتل، وإن أضرّ بها أدب على قدر الضرر. وهذا باطل من وجهين:

أحدهما - أنه لم يعلم السحر، وحقيقته أنه كلام مؤلف يعظم به غير الله تعالى، وتنسب إليه فيه المقادير والكائنات.

والثاني - أن الله سبحانه قد صرّح في كتابه [١٨] بأنه كفر، لأنه تعالى قال: «وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ» - من السحر، وما كَفَرَسُلَيْمَانُ بقول السحر، ولكن الشياطين كفروا به وبتعليمه، وهاروت وماروت يقولان: إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ، وهذا تأكيد للبيان. المسألة الثامنة - قوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾.

يعني بحُكْمِهِ وقضائه لا بأمره؛ لأن الله تعالى لا يأمر بالفحشاء، ويقضى على الخلق بها، وقد مهدنا ذلك في موضعه.

المسألة التاسعة - قوله تعالى: ﴿وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ﴾.

هم يمتقدون أنه نفع لما يمتجّلون به من بلوغ الغرض، وحقيقته مضرة، لما فيه من عظيم

(١) في م: في منزلته. (٢) هنا في هامش م: مسألة عمل السحر، وهل هو كفر أم لا.

(٣) التولة: ضرب من الخرز يوضع للسحر فتحبب بها المرأة إلى زوجها. وقيل هي معاذة تعلق على الإنسان. قال الخليل: التولة - بكسر التاء وضما: شبيهة بالسحر. قال ابن الأثير: التولة - بكسر التاء وفتح الواو: ما يحبب المرأة إلى زوجها من السحر وغيره. (٤) في م: وكلاهما.

سوء العاقبة ؛ وحقيقة الضرر عند أهل السنة كلُّ ألمٍ لا نفع يوازيه، وحقيقة النفع كلُّ لذّة لا يمتعّ بها عقاب^(١) ، ولا تلحق فيه ندامة . والضرر وعدم المنفعة في السحر متحقّق .
الآية السادسة عشرة - قوله تعالى^(٢) : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انظُرْنَا وَاسْمَعُوا ﴾ .

كانت اليهود تأتي النبي صلى الله عليه وسلم فتقول: يا أبا القاسم، راعنا، توهم أنها تريد الدعاء، من^(٣) المراعاة، وهي تقصّد به فاعلا من الرعونة .
وروى أن المسلمين كانوا يقولون: راعنا، من الرعى^(٤)، فسمعتهم اليهود، فقالوا: يا راعنا كما تقدم، فنهى الله تعالى المسلمين عن ذلك، لئلا يفتدى بهم اليهود في اللفظ، ويقصدوا المعنى الفاسد منه .

وهذا دليل على تجنب الألفاظ المحتملة التي فيها التعرض للتنقيص والغضب، ويخرج منه فهم التعريض بالقذف وغيره .

وقال علماؤنا: بأنه ملازمٌ للحدّ، خلافاً للشافعي وأبي حنيفة حيث قالوا: إنه قول محتمل للقذف وغيره، والحدّ مما يسقط بالشبهة .

ودليلنا أنه قولٌ يفهم منه القذف، فوجب فيه الحدّ كالنصرح^(٥) . وقد يكون في بعض المواضع أبلغ من التصريح في الدلالة على المراد، وإنكار ذلك عنادٌ، وقد مهّدنا ذلك في مسائل الخلاف .

الآية السابعة عشرة - قوله تعالى^(٦) : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا ، أُولَٰئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ ، لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ .

(١) في أ : عذاب . (٢) الآية الرابعة بعد المائة . (٣) في م : إلى .

(٤) في ق : قال ابن عباس: كان المسلمون يقولون للنبي صلى الله عليه وسلم: راعنا - على جهة الطلب والرغبة، من المراعاة - أي التفت إلينا، كان هذا بلسان اليهود سباً، أي اسمع ما لا سمعت . فاغتموها وقالوا: كننا نسبه سرا فالآن نسبه جهراً، فسكانوا يخاطبون بها النبي ويضحكون فيها بينهم. فنهوا عنها لئلا تقتدى بها اليهود في اللفظ وتقصد المعنى الفاسد . (٥) في م : بالتصريح .

(٦) الآية الرابعة عشرة بعد المائة .

فيها خمس مسائل :

المسألة الأولى - فيمن نزلت ؟

فيه أربعة أقوال : الأول - أنه بُنِيتْ نَصْرَ . الثاني - أنهم مانعوا بيت المقدس من النصارى اتخذوه كطامة^(١) . والثالث - أنه المسجد الحرام عام الحديبية . الرابع - أنه كل مسجد ؛ وهو الصحيح ؛ لأنَّ اللفظ عام ورد بصيغة الجمع ؛ فتخصيصه ببعض المساجد أو بمض الأزمنة محال ، فإن كان فأمثلها الثالث .

المسألة الثانية - فائدة هذه الآية تعظيم أمر الصلاة ؛ فإنها لما كانت أفضل الأعمال وأعظمها أجراً كان منعهما أعظم إثمًا ، وإخرا ب المساجد تعطيل لها وقطع بالمسلمين في إظهار شعائرهم وتأليف كلمتهم .

المسألة الثالثة - إن قوله تعالى : ﴿ مَسَاجِدَ اللَّهِ ﴾ يقتضى أنها لجميع المسلمين عامة ، الذين يعظمون الله تعالى ، وذلك حُكْمُهَا بإجماع الأمة ؛ على أن البُعْعة إذا عُيِّنَت للصلاة خرجت عن مُجْمَلَةِ الأُملاك المختصة بربها^(٢) ، فصارت عامةً لجميع المسلمين بمنفعتها ومسجديتها ، فلو بنى الرجل في داره مسجدًا وحجزه^(٣) عن الناس ، واختص به لنفسه لبقى على ملكه ، ولم يخرج إلى حد المسجدية ، ولو أباحه للناس [١٩] كلهم لكان حكمه حُكْمَ سائر المساجد العامة ، وخرج عن اختصاص الأُملاك .

المسألة الرابعة - قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ ﴾ .
يعنى إذا استولى عليها المسلمون ، وحصلت تحت سلطانهم فلا يتمكّن الكافر حينئذ من دخولها ، يعنى^(٤) إن دخولها فعلى خوف من إخراج المسلمين لهم منها وأذيتهم على دخولها ؛ وهذا يدل على أنه ليس للكافر دخول المسجد بحال ، وسيأتى ذلك إن شاء الله تعالى .

الآية الثامنة عشرة - قوله تعالى^(٥) : ﴿ وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فإِثْمٌ وَجْهُ اللَّهِ ﴾ .

(١) الكطامة : هكذا في الأصول . والكطامة : كالقناة . (٢) بصاحبها . (٣) في ا: حجزه .

(٤) في م : بل إن دخلها . (٥) الآية الخامسة عشرة بعد المائة .

فيها أربع مسائل :

المسألة الأولى - في سبب نزولها : وفي ذلك سبعة أقوال :

الأول - أنها نزلت في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم قبل بيت المقدس، ثم عاد فصلى إلى الكعبة؛ فاعترض عليه اليهود، فأنزلها الله تعالى له كرامةً وعليهم حجة، قاله ابن عباس.
الثاني - أنها نزلت في تخيير النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ليصلوا حيث شاءوا من النواحي، قاله قتادة.

الثالث - أنها نزلت في صلاة التطوع، يتوجه المصلي في السفر إلى حيث شاء فيها راكباً، قاله ابن عمر.

الرابع - أنها نزلت فيمن صلى الفريضة إلى غير القبلة في ليلة مظلمة، قاله عامر بن ربيعة.
الخامس - أنها نزلت في النجاشي، آمن بالنبي صلى الله عليه وسلم ولم يصل إلى قبلتنا، قاله قتادة.

السادس - أنها نزلت في الدعاء.

السابع - أن معناها أينما كنتم وحيثما كنتم من مشرق أو مغرب فلكم قبلة واحدة تسقوا بها.
قال القاضي : هذه الأقوال السبعة لقائلها تحتمل الآية جميعها؛ فأما قول ابن عباس فيشهد له قوله سبحانه وتعالى (١) : « سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبَلَتِهِمْ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا ، قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ . . . » .

وأما قول ابن عمر فسنجد صحيح، وهو قوي في النظر، وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يحرم في السفر على الراحلة، مستقبلاً القبلة، ثم يصلي حيث توجهت به بقية الصلاة (٢)، وهو صحيح (٣).

وأما قول عامر بن ربيعة فقد أسند إلى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يصح عنه، وإن كان المصنفون قد رَوَوْهُ .

وقد اختلف العلماء في ذلك؛ فقال أبو حنيفة ومالك : تجزئه، بيد أن مالكا رأى عليه الإعادة في الوقت استحبابا .

(١) سورة البقرة، آية ١٤٢ (٢) في م : ثم يتوجه حيث توجهت به يصلي بقية الصلاة .

(٣) صحيح مسلم : ٤٨٦

وقال النيرة^(١) والشافعي: لا يُجْزِئُه ؛ لأنَّ القِبْلَةَ شرط من شروط الصلاة ، فلا ينتصب الخطأ عُذْرًا في تركها ، كالماء الطاهر والوقت .

وما قاله مالكٌ أصحُّ ؛ لأنَّ جِهَةَ القِبْلَةِ تبيح الضرورة تركها في المسابقة^(٢) ، وتبيحها أيضا الرخصة حالة السفر ، فكانت حالة عُذْرٍ أشبه بها ؛ لأنَّ الماء الطاهر لا يبيح تركه إلى الماء النجس ضرورة فلا يبيحه خطأ .

المسألة الثانية - معنى قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ ﴾ .

أى ذلك له ملكٌ وخلقٌ لجواز الصلاة إليه وإضافته إليه تشريفاً وتخصيصاً .

المسألة الثالثة - قوله تعالى : ﴿ فَتَمَّ وَجْهَ اللَّهِ ﴾ .

قيل : معناه فتمَّ الله ، وهذا يدلُّ على نفى الجهة والمكان عنه تعالى ، لاستحالة ذلك عليه ، وأنه في كل مكان بعلمه وقدرته .

وقيل : معناه فتمَّ قِبْلَةَ الله ، ويكون الوجهُ اسماً للتوجه .

وتحقيق القول فيه : أن الله تعالى أمر بالصلاة عباده ، وفرض فيها الخشوع [٢٠] استكمالاً للعبادة ، وألزم الجوارح السكون ، واللسان الصمت إلا عن ذكر الله تعالى ، ونصبَ البدن إلى جهة واحدة ؛ ليكون ذلك أنفًى للحركات ، وأقعد للخواطر ، وعيّنت له جهة الكعبة تشريفاً له .

وقيل له : إن الله سبحانه قَبِلَ وجهك ، معناه أنك قصدت التوجه إلى الله تعالى ، وقد عيّن لك هذا الصَّوْب^(٣) ، فهناك تجد ثوابك ، وتحمد بإياك .

المسألة الرابعة - في تنزيل الآية على الأقوال المقدمة :

لا يخفى أنَّ عموم الآية يقتضى بمُطلقه جواز التوجه إلى جهتي المشرق والمغرب بكل حال ، لكنَّ الله سبحانه خصَّ من ذلك جواز التوجه إلى جهة بيت المقدس في وقتٍ ، وإلى جهة الكعبة في حال الاختيار في الفرض والحضر فيها أيضاً ، وبقيت على النافلة في السفر ؛ وقد تقدّم بيان ذلك في القسم الثاني من الناسخ والمنسوخ .

(١) في ١ : المعزلة . (٢) المسابقة : المضاربة بالسيف . وفي م : المسابقة .

(٣) الصوب : القصد .

الآية التاسعة عشرة - قوله تعالى (١): ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا . قَالَ : وَمِنْ ذُرِّيَّتِي . قَالَ : لَا يَنْالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾ .
الآية فيها ثلاث مسائل :

المسألة الأولى - ابتلى معناه اختبر ، وقد تقدم بيانه في كتاب المشككين ، وبيننا أن معناه أمر ليعلم من الامتثال أو التقصير [مشاهدة] (٢) ما علم غيبا ، وهو عالم الغيب والشهادة ، تختلف الأحوال على المعلومات ، وعلمه لا يختلف ، بل يتعلق بالكل تعلقا واحدا .
المسألة الثانية - قوله تعالى : ﴿بِكَلِمَاتٍ﴾ هي جمع كلمة ، يرجع تحقيقها (٣) إلى كلام الباري سبحانه ، لكفه تعالى عبّر بها عن الوظائف التي كلفها إبراهيم عليه السلام ، ولما كان تسكينها بالكلام سُميت به ، كما يسمى عيسى عليه السلام كلمة ؛ لأنه صدر عن الكلمة (٤) ، وهي كُنْ ، وتسمية الشيء بمقدمته أحد قسمي المجاز الذي يثناه في موضعه .

المسألة الثالثة - ما تلك الكلمات ؟

وقد اختلف العلماء فيها اختلافا كثيرا ، لبابه قولان :

أحدهما - أنها شريعة الإسلام ، فأكملها إبراهيم عليه السلام . قال ابن عباس : وما قام أحد بوظائف الدين مثله ، يعني - والله أعلم - قبله ؛ فقد قام بها بعده كثير من الأنبياء ، وخصوصا محمدا صلى الله عليه وسلم وعليهم .

الثاني - أنها الفطرة التي أوعز الله تعالى بها إليه ، ورثتها عليه ، وروت عائشة رضي الله عنها في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ : قَصُّ الشَّارِبِ ، وَإِعْفَاءُ اللَّحْيَةِ ، وَالسَّوَاكُ ، وَاسْتِنْشَاقُ الْمَاءِ ، وَقَصُّ الْأَظْفَارِ ، وَغَسْلُ الْبَرَاجِمِ (٥) ، وَحَلْقُ الْعَانَةِ ، وَتَتْفُ الْإِبْطِ ، وَانْتِقَاصُ الْمَاءِ (٦) ، وَنَسِيتُ الْعَاشِرَةَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْمُضْمَضَةُ (٧) .
وروى عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ الْحَدِيثَ ، وَقَالَ : [الْمُضْمَضَةُ] (٨) ، وَالِاسْتِنْشَاقُ ، وَزَادَ الْحَقَّانُ ، وَذَكَرَ الْإِتِّصَاحَ بِدَلِّ انْتِقَاصِ الْمَاءِ .

(١) الآية الرابعة والعشرون بعد المائة . (٢) ليس في م . (٣) في ق : وترجع حقيقتها .

(٤) في م : صدر عن كلمة . (٥) البراجم : العقد التي تكون في ظهور الأصابع يجتمع فيها

الوسخ . (٦) انتقاص الماء : يعني الاستنجاء . (٧) صحيح مسلم : ٢٢٣ . (٨) من م .

وقد قال بعض علمائنا : إن معنى قوله هنا : « من الفِطْرَةِ » يعنى من السنّة ، وأنا أقول : إنها من المِلّة . وقد روى أن إبراهيم ابتلى بها فرضاً ، وهى لنا سنّة ، والذى يصح أن إبراهيم عليه السلام ابتلى بها تكليفاً غير معين من الفرض أو الندب في جميعها أو انقسام الحال فيها . وقد اتفقت الأمة على أنها من المِلّة ، واختلفوا في مراتبها ؛ فأما قصّ الشارب وإعفاء اللحية فمخالفة للأعاجم ؛ فإنهم يقصّون لحاهم ، ويوفّرون شواربهم ، أو يوفرونهما معاً ، وذلك عكس الجمال^(١) والنظافة . وأما السواك والضمضة والاستنشاق فلتنظيف الفم من الطعام والقلح^(٢) . وأما قصّ الأظفار فلتنزيه الطعام عما يتلثم من الوسخ فيها والأفذار . وأما غسل التبرّاج فلما يجتمع من الأوساخ [٢١] في غُصُونِها . وحلّق العانة وتنفّ الإبط تنظيهاً عما يتلبّد من الوسخ فيهما على شعرهما ومما يجتمع من الرّحْض^(٣) فيهما ، والاستنجاء لتنظيف ذلك محلّ وتطيبه عن الأذى والأدواء . وأما الخِتَان فلنظافة القُلْفَة^(٤) عما يجتمع مِنْ أذى البَوْل فيها ، ولم يَخْتَنِ أَحَدٌ قَبْلَ إبراهيم عليه السلام ؛ ثبت في الصحيح أنه اختن بالقَدُوم وهو ابنُ مائة^(٥) وعشرين سنة .

وقد اختلف العلماء فيه ، فرأى الشافعى^(٦) أنه سنّة لما قرّن به من إخوته في هذا الحديث ، ورأى مالك^(٧) أنه فرض ؛ لأنه تُكشَفُ له المورة ولا يباح الحرام^(٨) إلا للواجب ، وقد مهّدناه في مسائل الخلاف ، فلما أتم إبراهيم عليه السلام هذه الوظائف أثنى الله سبحانه عليه ، فقال^(٩) : وإبراهيمَ الَّذِى وَفَّى .

سمعت بعض العلماء يقول : وإبراهيمَ الذى وَفَّى بماله للضيّفان ، وببذنه للنيران ، وبقلبه للرحمن .

الآية الموفية عشرين - قوله تعالى^(١٠) : ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا ﴾ .

(١) في ١ : الكمال . (٢) القلح : صفة الأجنان .

(٣) الرحض : العرق ، وفي ١ : الرمس ، وأصله الوسخ الأبيض يجتمع في الموق .

(٤) القلفة : جلدة الذكر . (٥) في صحيح مسلم : ١٨٣٩ : وهو ابن ثمانين سنة . والثبت في الموطأ أيضاً . والقُدوم بالتحفيف : آلة التجار المعروفة . ويروى القُدوم مشدداً : وهو موضع .

(٦) في م : مالك . (٧) في م : الشافعى . (٨) في ١ : الحريم ، وهو خطأ مطبعى .

(٩) سورة النجم ، آية ٣٧ (١٠) الآية الخامسة والعشرون بعد المائة .

هذا تنبيه من الله تعالى لعباده على فضله ، وتمديد^(١) لنعمه التي منها أن جعل البيت الحرام - للعرب عموماً ولقريش خصوصاً - مثابة للناس؛ أى معاداً في كل عام لا يخلو منهم ، يقال : ثاب إلى كذا ؛ أى رجع وعاد إليه .

فإن قيل : ليس كل من جاء عاد إليه . قلنا : لا يختص ذلك بمن ورد عليه ، وإنما المعنى أنه لا يخلو من الجملة ، ولم يعدم قاصداً من الناس ؛ وكذلك جعله تبارك وتعالى أمناً يلتقى الرجل فيه قاتل وليه فلا يروعه . وهذا كقوله تعالى^(٢) : « وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِناً » ، وكذلك^(٣) : « أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا وَيَتَخَطَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ » . وهذا لما كان الله تعالى قد ركب في قلوبهم من تعظيم البقعة وتفضيل الموضع على غيره من الأرض المشابهة له في الصفة ، بهذه^(٤) الخصيصة العظيمة .

وقد سمعت أن السكاب الخارج من الحرم لا يروغ الصيد بها ، وهذا من آيات الله تعالى فيها ؛ وهذا اللفظ وإن كان ورد بالبيت فإن المراد به الحرم كله ؛ لأن الفائدة فيه كانت وعليه دامت . وقد اختلف العلماء في تفسير الأمن على أربعة أقوال :

الأول - أنه أمن من عذاب الله تعالى في الآخرة ، والمعنى أن من دخله معظماً له ، وقصده محتسباً^(٥) فيه لمن تقدم إليه . ويعضده ما روى في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال^(٦) : « مَنْ حَجَّ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجِعَ كَيَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ » .

الثاني - معناه من دخله كان آمناً من التشقى والانتقام ، كما كانت العرب تفعله فيمن أناب إليه من تركها لحق بكون لها عليه .

الثالث - أنه أمن من حد يقام عليه ، فلا يقتل به الكافر ، ولا يقتص فيه من القاتل ، ولا يقام الحد على المحسن والسارق ؛ قاله جماعة من فقهاء الأمصار ، ومنهم أبو حنيفة ، وسيأتى عليه الكلام .

الرابع - أنه أمن من القتال ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح : إن الله حبس عن مكة الفيل [أو القتل]^(٧) وسلط عليها رسوله والمؤمنين ، لم تحل لأحد قبلي ،

(١) في ١ : وتقرير . (٢) سورة آل عمران ، آية ٩٧ (٣) سورة العنكبوت ، آية ٦٧

(٤) في ١ : فهذه . (٥) في ١ : محسناً . (٦) صحيح مسلم : ٩٨٣ (٧) ليست في م .

ولا تحمل لأحدٍ بعدى ، وإنما أُحِلَّتْ لى ساعةٍ من نهار .

والصحيحُ فيه القولُ الثانى ، وهذا إخبار من الله تعالى عن مِنَّتِهِ على عباده ، حيث قرّر فى قلوب العربِ تعظيمَ هذا البيت ، وتأمينَ مَنْ لجأ إليه ؛ إجابةً لدعوة إبراهيم صلى الله عليه وسلم ، حين أنزل به إهله وولده ، فتوقع عليهم الاستطالة ، [٢٢] فدعا أن يكون أمناً لهم فاستجيب دعاؤه .

وأما مَنْ قال : إنه أَمُنُ من عذاب الله تعالى ، فإن الله تعالى نبّه بجمله مثابةً للناس وأمناً على حُجَّتِهِ على خَلْقِهِ ، والأمنُ فى الآخرة لا تُقام به حجة .

وأما امتناعُ الحدِّ فيه فقولٌ ساقطٌ ؛ لأن الإسلام الذى هو الأصل ، وبه اعتصم الحرم ، لا يمنعُ من إقامة الحدودِ والقصاص ؛ وأمرٌ لا يقتضيه الأصل أُخرى ألا يقتضيه الفرع .

وأما الأمنُ عن القتل والقتال [فقولٌ لا يصحُّ ؛ لأنه قد كان فيه القتلُ والقتال] ^(١) بعد ذلك ويكون إلى يوم القيامة ، وإنما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم عن التحليل للقتال ، فلا جرم لم يكن فيها تحليل قبلَ ذلك اليوم ، ولا يكون لعدم النبوة إلى يوم القيامة ، وإنما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم عن امتناع تحليل القتال شرعاً لا عن منع وجوده حساً .

الآية الحادية والعشرون - قوله تعالى ^(٢) : ﴿ وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾ . فيها مسألتان :

المسألة الأولى - فى تحقيق المقام : هو مَفْعَل - بفتح العين ، من قام ، كضرب - بفتح العين أيضاً ، من ضرب ؛ فمن الناس مَنْ حمّله على عُمومه فى مناسك الحج ؛ والتقدير : واتخذوا مِنْ مناسك إبراهيم فى الحجّ عبادةً وقُدُوةً . والأكثر حمّله على الخصوص فى بعضها .

واختلفوا فيه ، فقال قوم : هو الحجرُ الذى جعل إبراهيم عليه رِجله حين غسلت زوج إسماعيل عليهما السلام رأسه . وقد رأيتُ بمكة صندوقاً فيه حجر ، عليه أثر قدمٍ قد انمحي واخْلَوْتُ ^(٣) ، فقالوا كلهم : هذا أثر قدم إبراهيم عليه السلام ، وهو موضوع بإزاء الكعبة . وقال آخرون : هو الموضع الذى دعا إبراهيم عليه السلام فيه ربه تعالى حين استودع ذريته .

(١) من م . (٢) من الآية الخامسة والعشرون بعد المائة . (٣) اخْلَوْتُ : بلى .

فَنَ حمله على العموم قال : معناه - كما قدّمنا - مُصَلَّى : مَدْعَى أى موضعاً للدعاء . وَمَنْ خَصَّصَهُ قال : معناه موضعاً للصلاة المبرودة؛ وهو الصحيح؛ ثبت من كلِّ طريق أنَّ عمر رضى الله عنه قال : وافقتُ ربِّي في ثلاث : قلت : يا رسولَ الله ؛ لو اتَّخَذْتَ من مقام إبراهيمَ مُصَلَّى ، فَنَزَلْتُ : وَاتَّخَذُوا من مقام إبراهيمَ مُصَلَّى... الحديث^(١) ، فلما قضى النبي صلى الله عليه وسلم طوافه مشى إلى المقام المعروف اليوم ، وقرأ : (وَاتَّخَذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلَّى) - وَصَلَّى فيه ركعتين ، وَبَيَّنَ بذلك أربعة أمور :

الأول - أن ذلك الموضع هو المقام المراد في الآية . الثاني - أنه بيَّن الصلاة وأنها المتضمنة للركوع والسجود لا مُطْلَقِي الدعاء . الثالث - أنه عرّف وقت الصلاة فيه وهو عَقِبَ الطواف ، وغيره من الأوقات مأخوذة من دليلٍ آخر . الرابع - أنه أوضح أنَّ ركعتي الطواف واجبتان ، فن تركهما فاعليه دَم .

الآية الثانية والعشرون - قوله تعالى^(٢) : ﴿ سَيَقُولُ الشُّفَعَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبَلَتِهِمُ اللَّاتِي كَانُوا عَلَيْهَا ﴾ .

قال علماؤنا : المرادُ بذاك اليهود ، عابوا على المسلمين رجوعهم إلى الكعبة عن بيت المقدس ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يحبُّ أولاً أن يتوجَّه إلى بيت المقدس ، حتى إذا دأبى اليهود في قِبَلَتِهِمْ كان أقرب إلى إجابتهم ، فإنه عليه السلام كان حريصاً على تأليف الكلمة وجمع الناس على الدين ، فقابلت اليهود هذه النعمة بالكفران ، فأعلمهم الله تعالى أنَّ الجهاتِ كَلَاهَاله ، وأن المقصودَ وَجْهَهُ ، وامتنالُ أمره ، فحينما أُمِر بالتوجه إليه توجَّه إليه ؛ وصحَّ ذلك فيه . وتعمَّم الكلام في القسم الثاني ، وهو قريبٌ من الذى تقدّم من قبل .

الآية الثالثة والعشرون - قوله [٢٣] تعالى^(٣) : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ . الوسط في اللغة - الخِيَار ، وهو العدل .

وقال بعضهم : هو مِنْ وسط الشيء ، وليس للوسط الذى هو بمعنى مُلتَمَقِي الطرفين ههنا دخول ؛ لأن هذه الأمة آخِرُ الأمم ؛ وإنما أراد به الخيار العدل ، يدلُّ عليه قوله تعالى بعده : ﴿ لَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ . فأنبأنا ربُّنا تعالى

(١) الحديث بتمامه في القرطبي : ٢ - ١١٢

(٢) الآية الثانية والأربعون بعد المائة .

(٣) الآية الثالثة والأربعون بعد المائة .

بما أنعم به علينا من تفضيله لنا باسم العدالة ، وتوليته خطة الشهادة على جميع الخليقة ، فجعلنا أولاً مكاناً وإن كنّا آخراً زماناً ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : نحن الآخرون السابقون . وهذا دليل على أنه لا يشهد إلا العدول^(١) ، ولا يفقد على الغير قول الغير إلا أن يكون عدلاً ، وذلك فيما يأتى بعد إن شاء الله تعالى .

الآية الرابعة والعشرون - قوله تعالى^(٢) : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ ﴾ .

اتفق العلماء على أنها نزلت فيمن مات وهو يصلى إلى بيت المقدس ، واختلفوا في تأويلها ؛ فمنهم من قال : وما كان الله ليضيع إيمانكم بالتوجه إلى القبلة وتصديقكم [٢٥] لديكم ، قاله محمد بن إسحاق ، وتابعه عليه معظم المتكلمين^(٣) ، والأصوليون .

وقد روى ابن وهب وابن القاسم وابن عبد الحكم وأشهب عن مالك - أن المراد به صلاتكم ، زاد أشهب ، وابن عبد الحكم : قال مالك : أقام الناس يصلون نحو بيت المقدس ستة عشر شهراً ؛ ثم أمرُوا بالبيت ، فقال الله سبحانه وتعالى : وما كان الله ليضيع إيمانكم ؛ أى في صلاتكم إلى البيت المقدس .

قال : وإنى لأذكر بهذه الآية قول المرجئة : إن الصلاة ليست من الإيمان .

فإن قيل : فإن كانت الصلاة من الإيمان فلم قال مالك : إن تاركها غير كافر . وهذا تناقض ، فحققوا وجه التقصى عنه^(٤) .

فالجواب إنا وإن قلنا إن الصلاة من الإيمان لم يبعد ذلك تسمية ، وقد جاء ذلك في القرآن ؛ قال الله تعالى^(٥) : « إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ » ... إلى قوله تعالى : « الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ » ... إلى قوله تعالى : « أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ » . وكذلك لا يبعد أن يسمى تاركها كافراً . قال النبي صلى الله عليه وسلم : بين^(٦) العبد وبين الكفر ترك الصلاة .

وقد قال علماؤنا الأصوليون : في ذلك وجهان :

(١) في م هنا : مسألة العدالة شرط في الشهادة . (٢) الآية الثالثة والأربعون بعد المائة . وفي م هنا تقديم وتأخير لعله من الناسخ . (٣) في ١ : المسلمين . (٤) في م : التفضي . (٥) سورة الأنفال ، آية ٢ ، ٣ ، ٤ (٦) في صحيح مسلم . (٨٨) : بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة .

أحدها - أن تكون تسمية الصلاة إيماناً وتركها كفراً مجازاً^(١) .
 الثانى - أن يرجع ذلك إلى اعتقاد وجوب الصلاة أو اعتقاد نفى وجوبها ؛ وهذا لا يحتاج إليه ؛ بل يقول علماؤنا من الفقهاء : إنها تسمى إيماناً ، وهى من أركان الإيمان وعهد الإسلام^(٢) . ولكن الفرق بين علماء الأصول والمُرجئة أن المُرجئة قالت : ليست من الإيمان وتاركها فى الجنة ، وهؤلاء قالوا : ليست من الإيمان وتاركها فى المشيئة ، وعلماؤنا الفقهاء قالوا : هى من الإيمان وتاركها فى المشيئة ، قضت بذلك آى القرآن وأحاديثُ النبي صلى الله عليه وسلم . قال الله تعالى^(٣) : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ » . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : خمس صلوات كتبهن الله على عباده فى اليوم والليلة ، مَنْ جاء بهن لم يضيع شيئاً منهن استخفافاً بحقهن كان له عند الله عهد أن يُدخله الجنة ، ومَنْ لم يأت بهن فليس له عند الله عهدٌ إن شاء عذبه وإن شاء غفر له . فقضت هذه الآية وهذا الحديث ونظائرهما على كل متشابه جاء معارِضاً فى الظاهر لهما ؛ ولم يمنع أن تُسمى الصلاة إيماناً فى إطلاق اللفظ ويحكم لتاركها بالمغفرة تخفيفاً ورحمة . ويُحتمل ما جاء من الألفاظ المكفّرة ؛ كقوله عليه السلام : من ترك الصلاة فقد كفر ونحوه على ثلاثة أوجه : الأول على التعليل . الثانى أنه قد فعلَ فعلَ الكافر . الثالث أنه قد أباح دمه ، كما أباحه الكافر ؛ والله أعلم .

الآية الخامسة والعشرون - قوله تعالى^(٤) : ﴿ قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَحَيْثُمَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾ .

الشَّطْرُ فى اللغة يقال على النصف من الشيء ، ويقال على القصد ، وهذا خطابٌ لجميع المسلمين ، مَنْ كان منهم معاًيناً للبيت ومَنْ كان غائباً عنه .

وذكر البارى سبحانه المسجد الحرام ، والمراد به البيت ، كما ذكر فى قوله تعالى^(٥) : « وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنَا » السكبة ، والمراد به الحرم ، لأنه تعالى خاطبنا

(١) العبارة فى م : أن يكون تسمية الإيمان صلاة والصلاة إيماناً وتركها كفراً مجازاً .

(٢) فى م : وتاركها من أهل الإسلام . (٣) سورة النساء ، آية ١١٦

(٤) الآية الرابعة والأربعون بعد المائة . (٥) سورة البقرة ، آية ١٢٥

بلغة العرب ، وهى تعبرُ عن الشيء بما يجاوره أو بما يشتمل عليه ؛ وإنما أراد سبحانه أن يعرف أن مَنْ بَعُدَ عن البيت فإنه يَقْصِدُ^(١) الناحية لا عَيْنَ البيت ، فإنه يمسر [نظره و]^(٢) قَصْدُهُ ؛ بل لا يمكن أبداً إلا للمعائين ، وربما التفت المعائينُ يمينا أو شمالا فإذا به قد زَهَقَ^(٣) عنه ، فاستأنف الصلاة ؛ وأضيقُ ما تكون القبلة عند معاينة القبلة .

وقد^(٤) اختلف العلماء : هل فَرَضَ الغائب عن الكعبة استقبال العين ؟ [أو استقبال الجهة ؟ فمنهم من قال : فرضه استقبال المَين]^(٥) ؛ وهذا ضعيف ؛ لأنه تكليف لما لا يَصِلُ إليه . ومنهم مَنْ قال الجهة ؛ وهو الصحيح لثلاثة أمور : أحدها - أنه الممكن الذى يرتبط به التكليف .

الثانى - أنه المأمورُ به فى القرآن ، إذ قال^(٥) : ﴿ قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَحَيْثُمَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾ . فلا يُلْتَفَتُ إلى غير ذلك .

الثالث - أن العلماء اِحْتَجُّوا بالصف الطويل الذى يُعلم قطعاً أنه أضعاف عرض البيت ، ويجب أن يموَّل على ما تقدم ؛ فإن الصفَّ الطويل إذا بَعُدَ عن البيت أو طال وعرض أضعافاً مضاعفة لكان ممكناً أن يقابل [جميع]^(٦) البيت .

الآية السادسة والعشرون - قوله تعالى^(٦) : ﴿ وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ هُوَ مُوَلِّيهَا ﴾ .

وهى مُشْكِلَةٌ لُبَابُ الكلام فيها فى مسألتين :

المسألة الأولى - أنَّ الوجهة هى هيئة التوجه كالقعدة - بكسر القاف : هيئة القعود ، والجلسة : هيئة الجلوس ، وفى المراد بها ثلاثة أقوال :

الأول - أن المراد بذلك أهل الأديان ؛ المعنى لأهل كل مِلَّة حالة فى التوجه إلى القبلة ؛ روى عن ابن عباس .

الثانى - أن المعنى لكلِّ وِجْهَةٍ فى الصلاة إلى بيت المقدس ، وفى الصلاة إلى الكعبة ؛ قاله قتادة .

(١) فى م : يستقبل . (٢) من م . (٣) زهق : ذهب وخرج وبعد عنه .

(٤) هنا فى م : مسألة هل الفرض استقبال عين الكعبة أو الجهة . (٥) سورة البقرة ، آية ١٤٤

(٦) الآية الثامنة والأربعون بعد المائة .

الثالث - أن المراد به ^(١) جميع المسلمين ، أى لأهل كل جهة من الآفاق وجهة ممن بمكة ومن بُعد ^(٢) ، ليس بعضها مقدماً على البعض في الصواب ؛ لأن الله تعالى هو الذى ولّى جميعها [٢٤] وشرع جملتها ، وهى وإن كانت متعارضة في الظاهر والمأينة فإنها متفقة في القصد وامتنال الأمر .

وقرى : هو مؤولّاها ، يعنى المصلى ؛ التقدير المصلى هو موجه نحوها ، وكذلك قيل في قراءة من قرأ هو مؤليها ؛ إن المعنى أيضاً أن المصلى هو متوجه نحوها ؛ والأول أصح في النظر ، وأشهر في القراءة والخبر .

المسألة الثانية - قوله تعالى : ﴿ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ﴾ .

معناه : افعلوا الخيرات ، من السبق ، وهو المبادرة إلى الأولوية ، وذلك حث على المبادرة والاستعجال إلى الطاعات ، ولا خلاف فيه بين الأمة في الجملة .

وفي التفضيل اختلاف ؛ وأعظم مهمم اختلافوا في تفضيله الصلاة ؛ فقال الشافعى ^(٣) : أول الوقت فيها أفضل من غير تفصيل ؛ لظاهر هذه وغيرها ، كقوله تعالى ^(٤) : « وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ » .

وقال أبو حنيفة : آخر الوقت أفضل ؛ لأنه عنده وقت الوجوب حسباً مهدناه في مسائل الخلاف .

وأما مالك ففصل القول ؛ فأما الصبح والمغرب فأول الوقت فيهما أفضل عنده من غير خلاف . وأما الظهر والعصر فلم يختلف قوله : إن أول الوقت أفضل للفرد ^(٥) ، وإن الجماعة تؤخر على ما في حديث عمر رضى الله عنه ؛ والمشهور في العشاء أن تأخيرها أفضل لمن قدر عليه ، ففي صحيح الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم أخرها ليلة حتى رقد الناس واستيقظوا ، ثم قال ^(٦) : لولا أن أشق على أمتي لأخرتها هكذا .

وأما الظهر فإنها تأتى الناس على غفلة فيستحب تأخيرها قليلاً حتى يتأهبوا ويحتمعوا . وأما العصر فتقدمها أفضل .

(١) فى ١ : المراد به فى جميع المسلمين . (٢) فى م : يليه . (٣) هنا فى م : مسألة التفضيل يتعلق

بأول وقت الصلاة . (٤) سورة آل عمران ، آية ١٣٣ (٥) الفرد . (٦) صحيح مسلم : ٤٤٤

ولا خلاف في مذهبن أن تأخير الصلاة لأجل الجماعة أفضل من تقديمها؛ فإن فضل الجماعة مقدّر معلوم، وفضل أول الوقت مجهول، وتحصيل المعلوم أولى.

وأما الصبح فتقديمها أفضل، لحديث عائشة رضي الله عنها في الصبح^(١): كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الصبح فينصرف النساء ملتفتات بمروطين مائعين من الغاس^(٢).

ولحديث جابر رضي الله عنه [في الصبح أيضا]^(٣): كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا رآهم في صلاة العشاء قد اجتمعوا عجل، وإذا رآهم أبطلوا آخر. والصبح كانوا أو كان^(٤) النبي صلى الله عليه وسلم يصلّيها بغلس؛ معناه كانوا مجتمعين أو لم يكونوا مجتمعين كان يغلس بها^(٥).

وأما المغرب فلمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم فيها على الصلاة عند غروب الشمس اقتدي به في ذلك أو امثّل أمره.

وبالجملة فلا يعادل المبادة إلى أول الوقت شيء. قال الله تعالى - مخبراً عن موسى صلى الله عليه وسلم: **«وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَى»**.

وروى الدارقطني عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه لما سمع قول النبي صلى الله عليه وسلم: أول الوقت رضوان الله، وآخره عفو الله. قال: رضوان الله أحب إلينا من عفوّه؛ فإن رضوانه للمحسنين، وعفوّه للمقصرين.

وفي الصحيح عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي الظهر إذا زالت الشمس. ولعله في السفر إذا اجتمع أصحابه، إذ قد صح عنه أنه قال: أبردوا حتى رأينا قاء^(٦) التلول.

الآية السابعة والعشرون - قوله تعالى^(٨): **﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءٌ﴾**.

وفي السورة التي بعدها: **«وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا»**. تملق بعضهم في أن الشهيد لا يغسل ولا يصلى عليه بهذه^(٩) الآية؛ لأن الميت هو الذي

(١) في م: الصحيح. والحديث في صحيح مسلم: ٤٤٦ (٢) المرط: كساء من صوف أو خز، جمعه مروط. والغلس: ظلمة آخر الليل. (٣) ليس في م. (٤) في م: إذا كان. (٥) صحيح مسلم ٤٤٧ (٦) سورة طه، آية ٨٤ (٧) الإبراد: انكسار الوهج والحر (النهاية). والقي: الظل. (٨) الآية الرابعة والخمسون بعد المائة. (٩) سورة آل عمران، آية ١٦٩ (١٠) هنا في هامش م: مسألة: الشهيد لا يغسل ولا يصلى عليه.

يُفَعِّلُ ذَلِكَ بِهِ ، وَالشَّهِيدُ حَيٌّ ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ .

وقال أبو حنيفة : لَا يُصَلِّيَ عَلَيْهِ ، وَكَأَنَّ الشَّهِيدَ فِي حَكْمِ الْحَيِّ فَلَا يُفَسَّلُ ، فَكَذَلِكَ لَا يُصَلِّيَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ النُّسْلَ تَطْهِيرٌ ، وَقَدْ طُهِرَ بِالْقَتْلِ ، فَكَذَلِكَ الصَّلَاةُ شِفَاعَةٌ وَقَدْ أَغْنَتْهُ عَنْهَا الشَّهَادَةُ ، يُؤَكِّدُهُ أَنَّ الطَّهَارَةَ [٢٦] إِذَا سَقَطَتْ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهَا سَقَطَتِ الصَّلَاةُ ؛ لِأَنَّهَا شَرْطُهَا ، وَسَقُوطُ الشَّرْطِ دَلِيلٌ عَلَى سَقُوطِ الْمَشْرُوطِ ، وَمَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى عَلَيْهِمْ لَا يَصِحُّ فِيهِ طَرِيقُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَلَا سِوَاهُ ، وَقَدْ اسْتَوْفَيْنَاهَا فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ .
الآيَةُ الثَّامِنَةُ وَالْعَشْرُونَ - قَوْلُهُ تَعَالَى ^(١) : ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ .

فِيهَا سِتُّ مَسَائِلَ :

المسألة الأولى - فِي سَبَبِ نَزْوِهَا : رَوَى شُعْبَةُ عَنْ عَاصِمٍ ، قَالَ : سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ عَنِ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، فَقَالَ : كَانَا مِنْ شَعَائِرِ الْجَاهِلِيَّةِ ، فَلَمَّا كَانَ الْإِسْلَامُ أَمْسَكُوا عَنْهُمَا ، فَنَزَلَتِ الْآيَةُ .
المسألة الثانية - قَالَ عُلَمَاءُ اللُّغَةِ : قَوْلُهُ تَعَالَى : (مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ) ؛ يَعْنِي مِنْ مَعَالِمِ اللَّهِ فِي الْحَجِّ ، وَاحِدَتُهَا شَعِيرَةٌ ، وَمِنْهُ إِشْعَارُ الْهَدْيِ ؛ أَيْ إِعْلَامُهُ بِالْجُرْحِ وَمَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ ^(٢) ، وَالْمَعْنَى فِيهِ عِنْدِي مَا حَصَلَ بِهِ الْعِلْمُ لِإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَشْعَرُ بِهِ إِبْرَاهِيمَ ، أَيْ أَعْلَمَ .
المسألة الثالثة - قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ ﴾ .

الْجُنَاحُ فِي اللُّغَةِ عِبَارَةٌ عَنِ الْمِيلِ كَيْفَمَا تَصَرَّفَ ، وَلَكِنَّهُ خُصَّ بِالْمِيلِ إِلَى الْإِثْمِ ، ثُمَّ عَبَّرَ بِهِ عَنِ الْإِثْمِ فِي الشَّرِيعَةِ ، وَقَدْ اسْتَمْلَتْهُ الْعَرَبُ فِي الْهَمِّ وَالْأَذَى ، وَجَاءَ فِي أَشْعَارِهَا وَأَمْنَاهَا :
المسألة الرابعة - قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ .

وَهِيَ مُعَارَضَةُ الْآيَةِ ، وَرَوَى ابْنُ شَهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ قَلَّتْ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : أَرَأَيْتِ قَوْلَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ... الْآيَةُ ؛ فَوَاللَّهِ مَا عَلَى أَحَدٍ جُنَاحَ أَلَّا يَطَّوَّفَ بِهِمَا .

قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : بئس ما قلت يَا بِنْتُ أَخْتِي ^(٣) ، إِنَّهَا لَوْ كَانَتْ عَلَى مَا تَأْوَلَّتْهَا لَكَانَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَلَّا يَطَّوَّفَ بِهِمَا ، إِنَّمَا كَانَ هَذَا الْحَيُّ مِنَ الْأَنْصَارِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمُوا

(١) الْآيَةُ الثَّامِنَةُ وَالْعَشْرُونَ بَعْدَ الْمِائَةِ . (٢) فِي م : وَمَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ . (٣) فِي م : يَا بِنْتُ أَخِي .
وَالْمُتَّبِعُ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ ٩٢٩ أَيْضًا .

يَهْلُونَ لِمَنَاءِ الطَّاعِيَةِ الَّتِي كَانُوا يَمْدُونُ عِنْدَ الْمُشَلَّلِ ^(١)، فَكَانَ مِنْ أَهْلِ لِمَاءِ يَتَحَرَّجُ أَنْ يَطُوفَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَلَمَّا أَسْلَمُوا سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا نَتَحَرَّجُ أَنْ نَطُوفَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ..... الْآيَةَ، ثُمَّ سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الطَّوَافَ بَيْنَهُمَا، فَلَيْسَ يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَدَعَ الطَّوَافَ بَيْنَهُمَا.

قال ابنُ شهاب: فذكرتُ ذلكَ لأبي بكر بن عبد الرحمن، فقال: إنَّ هذا العلمُ، أي ما سمعت به. (تحقيق هذا الحديث ونشره) : اعلموا وفَّقكم الله تعالى - أن قولَ القائل : لا جُنَاحَ عليك أن تفعل ، إباحتُ للفعل . وقوله : « فلا جناح عليك ألا تفعل » إباحتُ لترك الفعل ؛ فلما سمع عُروَةَ رضى الله عنه قولَ الله سبحانه : (فلا جُنَاحَ عليه أن يَطَّوَّفَ بهما) - قال : هذا دليل على أن تركَ الطَّوَافِ جائزٌ، ثم رأى الشريعة مُطَبِّقَةً ^(٢) على أن الطَّوَافَ لا رُخْصَةً في تركه ، فطلبَ الْجَمْعَ بين هذين المتعارضين ، فقالت له عائشة رضى الله عنها: ليس قوله تعالى: (فلا جُنَاحَ عليه أن يَطَّوَّفَ بهما) دليلاً على تركِ الطَّوَافِ ؛ إنما كان يكونُ الدليل ^(٣) على تركه لو كان « فلا جناح عليه ألا يطوف » ؛ فلم يأتِ هذا اللفظُ لإباحتِ تركِ الطَّوَافِ ، ولا فيه دليلٌ عليه ، وإنما جاء لإفادَةِ إباحتِ الطَّوَافِ لَمَنْ كان يتَحَرَّجُ منه في الجاهلية ، أو لمن كان يطوف به في الجاهلية قَصْداً للأضنام التي كانت فيه ؛ فأعلمهم الله تعالى أن الطَّوَافَ ليس بمحظور إذا لم يقصد الطائفُ قَصْداً باطلاً .

فأدت الآية إباحتَ الطَّوَافِ بينهما ، وسلَّ سخيمة الحرج التي كانت في صدور المسلمين منها قبل الإسلام [٢٧] وبعده ، وقال الله تعالى : « إن الصفا والمروة من شعائر الله » ؛ أي من معالم ^(٤) الحجِّ ومناسِكَه ومشروعاته ، لا مِنْ مواضع الكفر ، وموضوعاته ؛ فمن جاء البيت حاجاً أو معتمراً فلا يجد في نفسه شيئاً من الطَّوَافِ بهما .

(وهم ونصيب) : [قال الفراء] ^(٥) : معنى قوله ^(٦) : لا جُنَاحَ عليه ألا يطوفَ بهما ، معناه

(١) جبل يهبط منه إلى قديد من ناحية البحر . (٢) في ١ : منطقة . (٣) في ٢ : إنما يكون دليلاً على تركه لو كان « فلا جناح عليه ألا يطوف بهما » ، فلم يأتِ هذا اللفظ لإباحتِ تركِ الطَّوَافِ .

(٤) في ١ : ومعالم . (٥) من م . (٦) معاني القرآن للفراء ١ : ٩٥

أن يطوّف ، وحرّف « لا » زائد ، وهذا ضعيف من وجهين :
أحدهما - أنا قد بينّا في مواضع أنه يبعد أن تكون « لا » زائدة .
الثاني - أنه لا لنوى ولا فقيه يُعادل عائشة رضى الله عنها ، وقد قرّرها غير زائدة ،
وقد بيّنت معناها ، فلا رأى ^(١) للفراء ولا لغيره .

المسألة الخامسة - اختلف ^(٢) الناس في السعى بين الصفا والمروة ؛ فقال الشافعى :
إنه ركن . وقال أبو حنيفة : ليس بركن . ومشهور مذهب مالك أنه ركن ، وفي العتبية :
يجزى تاركه الدم .

ومعول من نفي وجوبه وركنيته أن الله تعالى إنما ذكره في رفع الحرج خاصة كما تقدم
بيّأه . ودليلنا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : إن الله كتب عليكم السعى
فاسموا . صححه الدارقطنى . ويعضده المعنى ؛ فإنه شعار لا يخلو عنه الحجّ والعمره ، فكان
ركنا كالطواف ، وما ذكره من رفع الحرج أو تركه فقد تقدّم القول فيه .
المسألة السادسة - قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا ﴾ .

تعلّق به من ينفى ركنية السعى كأبى حنيفة وغيره ، قال : إن الله تعالى رفع الحرج عن
ركه . وقال تعالى بعد ذلك : ومن تطوّع خيرا بفعله فإن الله يأجره . والتطوّع هو ما يأتيه
المرء من قبل نفسه . وهذا ليس بصح ؛ لأننا قد بينّا إلى أى معنى يعود رفع الجناح .
وقوله تعالى : « وَمَنْ تَطَوَّع » ، إشارة إلى أن السعى واجب ، فمن تطوّع بالزيادة عليه فإن الله
تعالى يشكر ذلك له .

الآية التاسعة والعشرون - قوله تعالى ^(٣) : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ
الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ
اللَّاغُتُونُ ﴾ .

استدلّ بها علماؤنا على وجوب تبليغ الحقّ وبيان العلم على الجملة .

(١) فى م : فلا رد . (٢) فى هامش م هنا : مسألة السعى ركن من أركان الحج .

(٣) الآية التاسعة والحسون بعد المائة .

وللآية تحقيق هو أنَّ العالم إذا قصد الكتمان عصى ، وإذا لم يقصده لم يلزمه التبليغ إذا عرف أن معه غيره .

قال عثمان رضي الله عنه : لأحدثنكم حديثاً لولا آية في كتاب الله عز وجل ما حدثتكموه :

قال عروة : الآية (إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَيْنَاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ . . .) الآية . قال أبو هريرة : إِنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ أَكْثَرُ أَبُو هُرَيْرَةَ ، وَوَاللَّهِ لَوْلَا آيَةٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا حَدَّثْتُ شَيْئاً ، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ .

وكان أبو بكر وعمر رضي الله عنهما لا يحدثان بكل ما سمعا من النبي صلى الله عليه وسلم إلا عند الحاجة إليه .

وكان الزبير أقلهم حديثاً مخافة أن يواقع الكذب ؛ ولكنهم رأوا أن العلم عم جميعهم فسبيلنَّ واحد إن ترك آخر .

فإن قيل : فالتبليغ فضيلة أو فرض ، فإن كان فرضاً فكيف قصر فيه هؤلاء الجلة كأبي بكر ، وعمر ، والزبير ، وأمثالهم ، وإن كان فضيلة فلم يقدروا عليها ؟

فالجواب أن من سئل فقد وجب عليه التبليغ لهذه الآية ؛ ولما روى أبو هريرة وعمر بن العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ فَكَتَمَهُ أُلْجِمَ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ . وأما من لم يُسأل فلا يلزمه التبليغ إلا في القرآن وحده . وقد قال سجنون : إن حديث [٢٨] أبي هريرة وعمر هذا إنما جاء في الشهادة .

والصحيح عندي ما أشرنا إليه من أنه إن كان هناك من يبلغ اكتفى به ، وإن تعين عليه لزمه ، وسكت الخلفاء عن الإشارة بالتبليغ ؛ لأنهم كانوا في المنصب من يرد ما يسمع أو يعضيه مع علمهم بعموم التبليغ فيه ، حتى إن عمر كره كثرة التبليغ ، وسجن من كان يُكثر الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ وقد بينا تحقيقه في شرح الحديث الصحيح . وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضيلة التبليغ أنه قال : نَصَّرَ (١) اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مَقَاتِي فَوَاعَاهَا فَأَدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا . والله أعلم .

(١) يروى بالتخفيف والتشديد : أراد حسن خلقه وقدره .

الآية الموفية ثلاثين - قوله تعالى^(١) : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَٰئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ .

فيها ثلاث مسائل :

المسألة الأولى - قال لي كثير من أسياحي : إن الكافر الميّن لا يجوز لعنه ؛ لأن حاله عند الموافاة لا تعلم ، وقد شرط الله تعالى في هذه الآية في إطلاق اللعنة الموافاة على الكفر . وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم لعن أقوام بأعيانهم من الكفار .

وفي صحيح مسلم^(٢) ، عن عائشة رضى الله عنها : دخل على النبي صلى الله عليه وسلم رجلان فكلّماه بشيء فأغضباه فلعنهما ؛ وإنما كان ذلك لعلمه بآلهما .

والصحيح عندي جواز لعنه لظاهر حاله ، كجواز^(٣) قتاله وقتله .

وقد روى أنه صلى الله عليه وسلم قال : اللهم إن عمرو بن العاص هجاني ، قد علم أني لست بشاعر فآلعه ، اللهم واهجه عدد ما هجاني ، فلعنه . وقد كان إلى الإسلام والدين والإيمان مآله ، وانتصف بقوله : « عدد ما هجاني » . ولم يزد ليعلم العدل والإنصاف والانتصاف ، وأضاف الهجو إلى الباري سبحانه وتعالى في باب الجزاء دون الابتداء بالوصف له بذلك ، كما يضاف إليه الاستهزاء والمكر والكيد ، سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً .

وفي صحيح مسلم : لعن المؤمن كقتله . وكذلك إن كان ذمياً يجوز إصغاره فكذلك لعنه .

(تركيب) وهي المسألة الثانية - فأما العاصي الميّن ، فلا يجوز لعنه اتفاقاً ، لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم جيء إليه بشارب خمر مراراً ، فقال بعض من حضره : ما له لعنه الله ! ما أكثر ما يؤتى به ! فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لا تكونوا أعواناً للشيطان على أخيكم ؛ فجعل له حرمة الأخوة ، وهذا يوجب الشفقة . وهذا حديث صحيح .

وأما لعن العاصي مطلقاً ، وهي (المسألة الثالثة) فيجوز إجماعاً ، لما روى في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده . وقد قال

(١) الآية الواحدة والستون بعد المائة . (٢) صفحة ٢٠٠٧ (٣) في ق : وجواز قتله وقتاله .

بعضُ علمائنا في تأويل هذه الآية : إن معناه عليهم اللعنة يوم القيامة ، كما قال تعالى ^(١) : « ثم يوم القيامة يكفر بعضكم ببعض ويلعن بعضكم بعضاً » .

والذى عندى صحةُ لَعْنِهِ في الدنيا لمن وَاَفَى كَافِراً بظَاهِرِ الحال ، وما ذكر الله تعالى عن الكُفْرَةِ مِنْ لعنتهم وكُفْرِهِمْ فيما بينهم حالةٌ أخرى ، وبيان لحكمِ آخر وحالةٍ واقعةٍ تعضد جوازَ اللعن في الدنيا ؛ وتكون هذه الآية ^(٢) لجواز اللعن في الدنيا ، فيكون للآيتين معنيان . فإن قيل : فهل تحكمون بجواز لعنة الله [٢٩] لِمَنْ كان على ظاهر الكفر ، وقد علم الله تعالى موافاتهُ مؤمناً ؟

قلنا : كذلك نقول ، ولكن لعنة الله له حكمه بجواز لَعْنِهِ لعباده المؤمنين أخذاً بظاهر حاله ، والله أعلم بحالهِ .

الآية الحادية والثلاثون - قوله تعالى ^(٣) : ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَيْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ .

فيها خمس عشرة مسألة :

المسألة الأولى - قوله تعالى : (إنما) ، وهى كلمة موضوعة للحصر تتضمن النفي والإثبات ؛ فتثبت ما تناوله الخطاب وتنفي ما عداه ؛ وقد بينا ذلك في مابجئة المتفقين ومسائل الخلاف . وقد حصرت هاهنا المحرم ^(٤) لاسيما وقد جاءت عقب المحلل ^(٥) ؛ فقال تعالى ^(٦) « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ » . فأدت هذه الآية الإباحة على الإطلاق ، ثم عقبها بالمحرم بكلمة « إنما » الحاصرة ؛ فاقتضى ذلك الإيجاب للقسمين ؛ فلا محرم يخرج عن هذه الآية ، وهى مدنيّة ، وأكدها ^(٧) الآية الأخرى التى روى أنها نزلت بقرعة ^(٨) : « قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أُوحِيَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا . . . » إلى آخرها ، فاستوى البيان أولاً وآخراً .

(١) سورة العنكبوت ، آية ٢٥ (٢) فى ١ : وتكون منها الآية بجواز .

(٣) الآية الثالثة والسبعون بعد المائة . (٤) فى م : التحريم .

(٥) فى ق : التحليل . (٦) سورة البقرة ، آية ١٧٢

(٧) فى ن : وأكدها بالآية . (٨) سورة الأنعام ، آية ١٤٥

المسألة الثانية - قوله تعالى : « الْمَيْتَةُ » .

وهي الإطلاق عُرُفاً ، والمراد بالآيات حكماً ما مات من الحيوان حَتَفَ أَنْفِهِ من غير قَتْلٍ ^(١) بَذْكَاءٍ ، أو مقتولا بغير ذكاة ، كانت الجاهلية تستبيحُه فحَرَّمَهُ اللهُ تعالى ؛ فجادلوا فيه فردَّ اللهُ تعالى عليهم على ما يأتي بيانهُ في الأنعام إن شاء الله تعالى .

المسألة الثالثة - في شَعْرُهَا وصَوْفُهَا وقرْنُهَا : ويأتي في سورة النحل إن شاء الله تعالى .
المسألة الرابعة - في عموم هذه الآية وخصوصها :

رُوي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ^(٢) : أُحِلَّتْ لَنَا مَيْتَتَانِ وَدَمَانِ ، فالميَتَانِ السمك ^(٣) والجراد ، والدَمَانِ السَّكِيدُ والطَّحَال . ذكره الدارقطني وغيره .

واختلف العلماء في تخصيص ذلك ؛ فمنهم من خصَّصه في الجراد والسمك ، وأجازاً كُلَّهُمَا من غير معالجة ولا ذكاة ، قاله الشافعي ^(٤) وغيره . ومنهم مَنْ منعه في السمك وأجازه في الجراد ، وهو أبو حنيفة ، ومع اختلاف الناس في جواز تخصيص عموم الكتاب بالسنة فقد اتفقوا على أنه لا يجوزُ تخصيصُه بحديثٍ ضعيف ، وهذا الحديث يُروى عن ابن عمر وغيره مما لا يصحُّ سندُه . ولكنَّه ورد في السمك حديثٌ صحيحٌ جداً : في الصحيحين ^(٥) ، عن جابر ابن عبد الله - أنه خرج مع أبي عبيدة بن الجراح يتلقَّى عِيراً القريش ، وزودنا جَرَاباً من تمرٍ ، فانطلقا على ساحلِ البحر ، فرُفِعَ لَنَا على ساحلِ البحر كهيئة السَّكِيدِ الضَّخْمِ ، فأَتَيْنَاهُ فإذا هي دَابَّةٌ تُدْعَى الْعَنْبَرُ ، قال أبو عبيدة : مَيْتَةٌ ، ثم قال : بل نحن رُسُلُ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم ، وقد اضْطُررتم فكلُّوا . قال : فأقمنا عليه شهراً حتى سَمِنَا ، وذكر الحديث . قال : فلما قدِمْنَا المدينة أَتَيْنَا رسولَ الله صلى الله عليه وسلم فذكرنا ذلك له ، فقال : هو رِزْقٌ أخرجهُ اللهُ لَكُمْ ، فَهَلْ معكم مِنْ لَحْمٍ شَيْءٍ فَتَطْعَمُونَا ؟ قال : فأرسلنا إلى رسولِ الله صلى الله عليه وسلم منه ، فأَكَلَهُ .

وروي عن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ^(٦) : هو الطَّهَوْرُ ماؤه الحِلُّ مَيْتَتُهُ .

(١) في م : من غير ذكاة . (٢) ابن كثير صفحة ٢٥٠ أول ، وابن ماجه صفحة ١١٠٢

(٣) في ابن ماجه : فأما الميَتانِ فالخوت والجراد . (٤) في م : قاله مالك وغيره .

(٥) صحيح مسلم : ١٥٣٥ (٦) ابن ماجه ، صفحة ١٣٦

فهذا الحديث يُخَصَّصُ بِصَحَّةِ سَنَدِهِ عُمُومَ الْقُرْآنِ فِي تَحْرِيمِ الْمَيْتَةِ عَلَى قَوْلِ مَنْ يَرَى ذَلِكَ ، وهو نصٌّ في المسألة .

وبعضه قولُ الله تعالى ^(١) : « أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ » ، فَصَيْدُهُ مَا صِيدَ وَتَكَلَّفَ أَخْذَهُ ، وَطَعَامُهُ مَا طَفَا عَلَيْهِ ، أَوْ جَزَرَ ^(٢) عَنْهُ .

ومنهم من خَصَّصَهُ فِي [٣٠] السَّمَكِ خَاصَّةً ، وَرَأَى أَكْلَ مَيْتَتِهِ ، وَمَنْعَ مَنْ أَكَلَ الْجَرَادَ إِلَّا بِذِكَاةٍ ؛ قَالَ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ عُمُومَ الْآيَةِ يَجْرِي عَلَى حَالِهِ حَتَّى يُخَصَّصَهُ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ ، أَوِ الْآيَةُ الظَّاهِرَةُ ، وَقَدْ وُجِدَ كِلَاهُمَا فِي السَّمَكِ ، وَلَيْسَ فِي الْجَرَادِ حَدِيثٌ يَمُولُ عَلَيْهِ فِي أَكْلِ مَيْتَتِهِ .

أَمَّا أَكْلُ الْجَرَادِ فَجَائِزٌ بِالْإِجْمَاعِ ؛ وَفِيهِ أَخْبَارٌ مِنْهَا حَدِيثُ ابْنِ أَبِي أُوْفَى ^(٣) : غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَبْعَ غَزَوَاتٍ نَأْكُلُ الْجَرَادَ مَعَهُ .

وَرَوَى سُلَيْمَانُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : هُوَ أَكْثَرُ جُنُودِ اللَّهِ ، لَا آكَلَهُ وَلَا أَحْرَمَهُ ^(٤) . وَلَمْ يَصَحَّ . بَيِّدَ أَنَّ الْخُلَفَاءَ أَكَلْتَهُ ، وَهُوَ مِنْ صَيْدِ الْبَرِّ فَلَا بَدَّ فِيهِ مِنْ ذِكَاةٍ عَلَى مَا يَأْتِي فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

فَإِنْ قِيلَ : قَدْ قِيلَ كُتِبَ : إِنَّهُ نَتْرَةٌ حَتَّى ^(٥) .

فَلَمَّا : لَا يَنْبَغِي عَلَى قَوْلِ كُتِبَ حُكْمٌ ؛ لِأَنَّهُ يَحْدُثُ عَمَّا يُلْزِمُنَا تَصْدِيقَهُ ، وَلَا يَجُوزُ لَنَا تَكْذِيبُهُ ، وَقَدْ بَيَّنَّا فِيمَا تَقَدَّمَ .

المسألة الخامسة - قوله تعالى : « وَالْدَّم » .

اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الدَّمَ حَرَامٌ نَجِسٌ لَا يُؤْكَلُ وَلَا يُنْتَفَعُ بِهِ ، وَقَدْ عَيَّنَهُ اللَّهُ تَعَالَى هَاهُنَا مُطْلَقًا ، وَعَيَّنَهُ فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ مَقِيدًا بِالسَّفُوحِ ، وَحَمَلَ الْعُلَمَاءُ هَاهُنَا الْمَطْلُوقَ عَلَى الْقَيْدِ إِجْمَاعًا . وَرَوَى عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ : لَوْلَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا لَتَتَّبَعَ النَّاسُ مَا فِي الْعُرُوقِ ؛ فَلَا تَلْتَفِتُوا فِي ذَلِكَ إِلَى مَا يُعْزَى إِلَى ابْنِ مَسْعُودٍ فِي الدَّمِ .

ثم اختلف الناس في تخصيص هذا العموم في السكيد والطحال ؛ فمنهم من قال : إنه

(١) سورة المائدة ، آية ٩٦ (٢) الجزر ضد المد ، وفعله كضرب . (٣) صحيح مسلم : ١٥٤٦

(٤) ابن ماجه ، صفحة ١٧٣ (٥) ابن ماجه ، صفحة ١٧٤

لا تخصيص في شيء من ذلك ؛ قاله مالك . ومنهم من قال : هو مخصوص ^(١) في الكبد والطحال ؛ قاله الشافعي .

والصحيح أنه لم يخص ، وأن الكبد والطحال لحم ، يشهد بذلك العيان الذي لا يعارضه بيان ولا يفتقر إلى برهان .

المسألة السادسة - قوله تعالى : « ولحم الخنزير » :

اتفقت الأمة على أن [لحم] ^(٢) الخنزير حرام بجميع أجزائه . والفائدة في ذكر اللحم أنه حيوان يُذبح لاقصد إلى لحمه ، وقد شغفت المبتدعة بأن تقول : فما بال شحمه ، بأي شيء حرّم؟ وهم أعاجم لا يعلمون أنه من قال لحما فقد قال شحما ، ومن قال شحما فلم يقل لحما ؛ إذ كل شحم لحم ، وليس كل لحم شحما من جهة اختصاص اللفظ ، وهو لحم من جهة حقيقة اللحمية ، كما أن كل حمد شكر ، وليس كل شكر حمداً من جهة ذكر النعم ، وهو حمد من جهة ذكر فضائل النعم . ثم اختلفوا في نجاسته ؛ فقال جمهور العلماء : إنه نجس . وقال مالك : إنه طاهر ، وكذلك كل حيوان عنده ؛ لأنّ علّة الطهارة عنده هي الحياة . وقد قرّرنا ذلك عند مسائل الخلاف بما فيه كفاية ، وبينناه طرّداً وعكسا ، وحققنا ما فيه من الإحالة [والملاءمة] ^(٣) والمناسبة على مذهب من يرى ذلك ومن لا يراه بما لا مطعن فيه ، وهذا يشير بك إليه ، فأما شعره فسيأتي ذكره في سورة النحل إن شاء الله تعالى .

المسألة السابعة - قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَهْلَ بِهِ لَعَبْرَ اللَّهِ ﴾ .

وموضعها سورة الأنعام .

المسألة الثامنة - قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ اضْطُرَّ ﴾ .

وتصريفه ^(٤) افتعل من الضرر ، كقوله : افتتن من الفتنة ، أي أدركه ضرر ، ووُجد به . وقد تكلمنا في حقيقة الضرر والمضطر في كتاب المشكلين بما فيه كفاية .

بيانه أن الضرر هو الألم الذي لا نفع فيه يوازيه أو يُربى ^(٥) عليه ، وهو نقيض النفع ، وهو الذي لا ضرر فيه ؛ ولهذا لم يُوصف شرب الأدوية [٣١] الكريهة والمبادات الشاقة

(١) في م : مخصص . (٢) من م . (٣) ليس في م .

(٤) هنا في هامش م : مسألة في المضطر والمكره واشتقاقهما . (٥) أربى : زاد .

بالضرر ، لما في (١) ذلك من النفع المُوَازى له أو الرُّبى عليه ، وحققنا أنَّ المضطرَّ هو المكَّافُ بالشئ المُلجأ إليه ، المُكْرَه عليه ، ولا يتحقَّق اسمُ المُكْرَه إلا لمن قدَّر على الشئ ، ومن خلق الله فيه فعلا لم يكن له عليه قُدْرَة ، كالرَّمش والحُموم ، لا يسمَّى مضطرا ولا مُلجأ ، وإفترنا إلى أنه قد يكونُ عند علمائنا المضطرُّ ، وقد يكون [المضطر] (٢) المحتاج ، ولكن المُلجأ مضطرٌّ حقيقة ، والحُتاج مضطرٌّ مجازا .

وقال الجبائى وابنه : إنَّ المضطر هو الذى فعل فيه غيرُه فعلا ، وهذا تنازُع يرجعُ إلى اللفظ ، وما ذهبنا إليه هو اللغة ، وهو المعروف عند العرب ، والمرادُ فى كتاب الله تعالى بقوله : « فَمَنْ اضْطُرَّ » : أى خاف التلبُّ ، فسماه مضطرا ، وهو قادرٌ على التناول .

ويَرِدُ المضطرُّ فى اللغة على معنيين : أحدهما مكتسب الضرر (٣) ، والثانى مكتسب دَفْعِه ، كالإعجام يَرِدُ بمعنى الإفهام وبمعنى نَفْيِه ، فالسلطان يضطره أى يلجئه للضرر ، والمضطر يبيع منزله ، أى يدفع الضرر الذى يلحقه بامتقائه من بَيْع ماله .

وكلا المعنيين موجودٌ فى مسألتنا ؛ فإنه مضطر بما أدركه من ألم الجوع ، مضطر (٤) بدفعه ذلك عن نفسه بتناول المَيْتَةِ ؛ وهو بالمعنى الأول مشروط ، وبالمعنى الثانى مأمور .

المسألة التاسعة - هذا الضرر الذى يَنْبَأه بإحقُّ إمَّا بإكراهٍ من ظالم ، أو بجوع (٥) فى تَحْمَصَة ، أو بفقر لا يجد فيه غيره ؛ فإنَّ التحريم يرتفع عن ذلك بحكم الاستثناء ، ويكون مُباحا ، فأما الإكراهُ فيُبيح ذلك كله إلى آخر الإكراه .

وأما التَحْمَصَة فلا يخلو أن تكون دأعة فلا خلاف فى جواز الشبع منها ، وإن كانت نادرة . فاختلف العلماء فى ذلك على قولين : أحدهما يأكلُ حتى يشبع ويتضلع ، قاله مالك . وقال غيره : يأكل على قَدَرٍ (٥) سَدَّ الرَّمَق ، وبه قال ابن حبيب وابن الماجشون ؛ لأنَّ الإباحة ضرورة فتقدَّرُ بقَدَرِ الضرورة .

وقد قال مالك فى موطئه الذى ألفه بيده ، وأملاه على أصحابه ، وأقرأه وقرأه مُحمَّره كاه (٦) :

(١) فى م : لما فيه . (٢) من م . (٣) فى م : مكتسب للضرورة . (٤) تحصة : جوعة .

(٥) فى م : بمقدار ، ويسد الرَّمَق : أى يبقى على الحياة . (٦) الموطأ : ٤٩٩

يأكل حتى يشبع . ودليله أن الضرورة^(١) تُرفع التحريم فيعود مباحا ، ومقدارُ الضرورة إنما هو من حالة عدم القوت إلى حالة وجوده حتى يجدد ، وغير ذلك ضعيف .
 المسألة العاشرة - من اضطر إلى خمر^(٢) ، فإن كان يكره شرب بلا خلاف ، وإن كان لجوع أو عطش فلا يشرب ، وبه قال مالك في العتبية ، وقال : لا تزيده الخمر إلا عطشا ، وحجته أن الله تعالى حرّم الخمر مطلقا ، وحرّم الميتة بشرط عدم الضرورة ، ومنهم من حمله على الميتة .

وقال أبو بكر الأبهري : إن ردّت الخمر عنه جوعا أو عطشا شربها . وقد قال الله تعالى^(٣) في الخنزير : « إنه رجس » ، ثم أباحه للضرورة ، وقال تعالى أيضا في الخمر^(٤) : إنها رجس فتدخل في إباحة ضرورة الخنزير ؛ فالعنى الجلي الذي هو أقوى من القياس ؛ ولا بد أن تروى ولو ساعة وترد الجوع ولو مدة .

المسألة الحادية عشرة - إذا غصّ بلقمة فهل يجزيها [بخمر]^(٥) أم لا ؟ قيل : لا يُسيفها^(٦) بالخمر خافة أن يدعى ذلك .

وقال ابن حبيب : يسيفها لأنها حالة ضرورة .

وقد قال العلماء : من اضطرّ إلى أكل الميتة والدم ولحم الخنزير فلم يأكل دخل النار ، إلا أن يعفو الله تعالى عنه .

والصحيح أنه سبحانه حرّم الميتة والدم ولحم الخنزير أعيانا مخصوصة في أوقات مطلقة [٣٢] ، ثم دخل التخصيص بالدليل في بعض الأعيان ، وتطرق التخصيص بالنص إلى بعض الأوقات والأحوال ، فقال تعالى : « فن اضطرّ غير باغ ولا عاد » ؛ فرفعت الضرورة التحريم ، ودخل التخصيص أيضا بحال الضرورة إلى حال تحريم الخمر لوجهين : أحدهما - حملا على هذا بالدليل كما تقدّم من أنه محرّم ، فأباحته الضرورة كالميتة .

والثاني - أن من يقول : إن تحريم الخمر لا يحلّ بالضرورة ذكر أنها لا تريده إلا عطشا

(١) هنا في هامش : مسألة في ترخيص المضطر . (٢) هنا في هامش : مسألة في المضطر إلى شرب الخمر . (٣) سورة الأنعام : ١٤٥ ، والآية : فإنه رجس . (٤) سورة المائدة : ٩٠ ، والآية : رجس من عمل الشيطان . (٥) ليس في م . (٦) في ق : يسيفها .

ولا تدفع عنه شعباً ؛ فإن صحَّ ما ذكره كانت حراماً ، وإن لم يصح - وهو الظاهر -
أباحتها الضرورة كسائر المحرمات .

وأما الناصُّ بلقمة فإنه يجوزُ له فيما بينه وبين الله تعالى ، وأما فيما بيننا فإن شهدناه
فلا يخفى بقرائن الحال صورةُ النُصَّة من غيرها فيصدق إذا ظهر ذلك ، وإن لم يظهر حدُّناه
ظاهراً وسَلَّم من العقوبة عند الله تعالى باطناً .

المسألة الثانية عشرة - قوله تعالى : ﴿ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ ﴾ .
فيها أقوال كثيرة نُخَبِّئُهَا ائْثَاناً (١) :

الأول - أنَّ الباغي في اللغة هو الطالب لخيرٍ كان أو لشرٍّ ، إلا أنه خُصَّ هاهنا بطالب
الشرِّ ، ومن طالب الشرِّ الخارجُ على الإمام المارق للجماعة . وهو المراد بقوله تعالى (٢) :
« فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى » . والعادى ، وهو المجاوز ما يجوزُ إلى ما لا يجوزُ ،
وخُصَّ هاهنا بقاطع السبيل ، وقد قاله مجاهد وابن جُبَيْر .

الثانى - أنَّ الباغي آكل المِيتة فوق الحاجة ، والعادى آكلها مع وجود غيرها ،
قاله جماعةٌ منهم قتادة والحسن وعكرمة .

وتحقيقُ القول في ذلك أنَّ العادى باغٌ ، فلما أفرَّد الله تعالى كلَّ واحدٍ منهما بالذكر
تَمَيَّنَ له معنىٌ غيرُ معنى الآخر ، لئلا يكون (٣) تكراراً يخرجُ عن الفصاحة الواجبة للقرآن .
والأصحُّ والحالة هذه أنَّ معناه غيرُ طالبٍ شرّاً ولا متجاوزٍ حدّاً ؛ فأما قوله : « غير
طالبٍ شرّاً » فيدخل تحته (٤) كلُّ خارجٍ على الإمام وقاطعٍ للطريق وما في ممناه . وأما
« غير متجاوزٍ حدّاً » فعناه غير متجاوزٍ حدَّ الضرورة إلى حد الاختيار .

ويحتملُ أن تدخل تحته الزيادة على قَدَرِ الشَّيْء كما قاله قتادة وغيره ، ولكن مع الدور
لا مع التماضى ؛ فإنَّ (٥) أبا عبيدة وأصحابه قد أكلوا حتى شبعوا مما اعتقدوا أنه مِيتة حتى
أخبرهم النبي صلى الله عليه وسلم بأنه حلال ؛ لكن وجهَ الحجة أنهم لما أخبروه بمحالهم
جوزَ لهم أكلهم شعباً وتضلُّعاً مع اعتقادهم لضرورتهم .

(١) هنا في هامش م : مسألة الباغي والعادى . (٢) سورة الحجرات ، آية ٩

(٣) في م : ولا يكون . (٤) في م : فيه . (٥) انظر ما سبق في صفحة ٥٢

المسألة الثالثة عشرة - ولأجل ذلك لا يَسْتَبِيحُ العاصي بسفره رُخَصَ السفر؛ وقد اختلف العلماء في ذلك؛ والصحيح أنها لا تُباح له بحال؛ لأن الله تعالى أباح ذلك عَوْنًا، والعاصي لا يحلُّ أَنْ يُعَان، فإن أراد الأكلَ فَلْيَتَبَّ وَيَأْكُلْ، وعجبا ممن يبيح ذلك له مع التماذى على المعصية، وما أظنُّ أحداً يقوله؛ فإن قاله أحد فهو غلطى قطعاً.

المسألة الرابعة عشرة - إذا وَجَدَ المضطر مَيْتَةً وَدَمًا وَلَحْمَ خنزير وسُخْرًا وصَيْداً حرمياً أو صيداً وهو محرم، فهذه صورتان :

الأولى - الحلال يجدها، والثانى الحرام؛ فإن وجد ميتة وسُخْرًا قال ابن القاسم: يأكل الميتة حلالاً بيقين، والخمر محتملة للنظر؛ وإن وجد ميتة وِزِيرًا ضالًّا أكل الميتة، قاله ابن وهب. فإن وجد مَيْتَةً وَكَنْزًا أو ما فى معناه أكل الكَنْز، قاله ابن حبيب. فإن وجد ذلك تحت حرز أكل الميتة. ولو وجد مَيْتَةً وَخَنزِيرًا، قال علماؤنا: يأكل الميتة، فإن وجد لَحْمَ بنى آدم والميتة أكل الميتة؛ فإنها حلال فى حال، والخنزير وابن آدم لا يحل بحال، [٣٣] ولا يأكل ابن آدم ولو مات، قاله علماؤنا.

وقال الشافعى: يأكل لحم ابن آدم.

الصورة الثانية - إذا وجد المُحْرِمُ صَيْدًا وَمَيْتَةً؛ قال علماؤنا: يأكل الميتة ولا يأكل الصيد. والضابط لهذه الأحكام أنه إذا وجد ميتة ولحم خنزير قدَّم الميتة، لأنها تحلُّ حَيَّةً والخنزير لا يحلُّ، والتحریم المخفف أولى أن يُقْتَحَمَ من التحريم المثلث، كما لو أكره أن يبطأ أخيه أو أجنبية وطئ الأجنبية، لأنها تحلُّ له بحال، وإذا وجد ميتة وسُخْرًا فقد تقدَّم، وإذا وجد ميتة ومال الغير، فإنَّ أَمِنَ الضررَ فى بدنه أكل مال الغير، ولم يحل له أكل الميتة، وإن لم يأمن أكل الميتة، وأمنه إذا كان مال الغير فى الثمار أكثر من أمنه إذا كان فى الجرين^(١)؛ وقد تقدم القول فى الميتة والآدمى.

والصحيح عندى ألا يأكل الآدمى إلا إذا تحقق أن ذلك يُنَجِّيه ويُخَيِّيه. وإذا وجد المُحْرِمُ صيداً وَمَيْتَةً أكل الصيد لأن تحريمه مؤقت، فهو أخف وتقبل الفدية فى حال الاختيار، ولا فدية لآكل الميتة.

المسألة الخامسة عشرة - إذا احتاج إلى التداوى^(١) بالميتة، فلا يخلو أن يحتاج إلى استعمالها قائمة^(٢) بعينها ، أو يستعملها مُحَرَّقة ؛ فإن تغيّرت بالإحراق فقد قال ابن حبيب : يجوز التداوى بها والصلاة ، وخففه ابن الماجشون بناء على أن الحرق تطهير لتغير الصفات . وفي العتبية من رواية مالك في المَرْتَكِ^(٣) يُصْنَع من عظام الميتة إذا جعله في جرحه لا يصبلي به حتى يفسله .

وإن كانت الميتة بعينها فقد قال سحنون : لا يتداوى بها بحال ولا بالخزير . والصحيح عندى أنه لا يُتَدَاوَى بشيء من ذلك ؛ لأن منه عوضا حلالا ، ولا يوجد في المجاعة من هذه الأعيان عَوْضٌ ، حتى لو وجد منها في المجاعة عوضا لم يأكلها ، كما لا يجوز التداوى بها لوجود العَوْض ، ولو أحرقت لبقيت نجسة ؛ لأن العين النجسة لا تطهر إلا بالماء الذي جعله الشرع مطهرا للأعيان النجسة .

وقد روى مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم سُئِلَ عن الخمر أيتداوى بها ؟ قال : ليست بدواء ، ولكنها داء^(٤) .

الآية الثانية والثلاثون - قوله تعالى^(٥) : ﴿وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴾ .

فيها أربع مسائل :

المسألة الأولى - قد قدمنا فيما قبل أنه ليس في المال حق سوى الزكاة ، وقد كان الشعبيّ فيما يؤثر عنه يقول : في المال حق سوى الزكاة ، ويحتج بحديث يروى عن فاطمة بنت قيس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : في المال حق سوى الزكاة . وهذا ضعيف لا يثبت عن الشعبي ، ولا عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وليس في المال حق سوى الزكاة ، وإذا وقع أداء

(١) هنا في هامش م : مسألة التداوى بالميتة . (٢) في ق : قائمة العين .

(٣) المَرْتَكِ : ضرب من الأدوية . (٤) صحيح مسلم : ١٥٧٣ ، وابن ماجه ١١٥٧ .

(٥) الآية السابعة والسبعون بعد المائة .

الزكاة ونزلت بعد ذلك حاجةً فإنه يجبُ صرفُ المالِ إليها باتفاقٍ من العلماء .
وقد قال مالك : يجبُ على كافة المسلمين فداءُ أسراهم وإن استغرق ذلك أموالهم ، وكذا
إذا منع الوالى الزكاة فهل يجبُ على الأغنياء إغناء الفقراء ؟ مسألة فيها نظر ، أصحُّها عندي
وجوبُ ذلك عليهم .

المسألة الثانية - قوله تعالى : « والمساكين » ، يعنى الذى لا يسألون ، والسائلين يعنى
الذين كشفوا وجوههم ، وقد صحَّ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قل : « ليس المسكين
الذى ترده اللقمة واللقمتان والتمرّة والتمرتان ، ولكن المسكين الذى لا يجدُ غِنًى يُغْنِيهِ ،
ولا يُفْطِنُ له فيتصدق عليه » (١) .

المسألة الثالثة - قوله تعالى [٣٤] : « وفى الرقاب » ؛ هم عبيد يُعْتَقُونَ قُرْبَةً ، قاله مالك والشافعى .
وقال أبو حنيفة : والقول الآخر للشافعى : أنهم المكاتبون يعانون فى فكِّ رقابهم ، وذلك
محتملٌ . والصحيحُ عندي أنه عام .

المسألة الرابعة - قوله تعالى : « وآتى الزكاة » . قيل : المراد بإيتاء المالِ فى أولها التطوع
أو غيره مما قدرناه ، وبإزكاة هاهنا الزكاة المعروفة . وقيل : المراد بإيتاء الزكاة هاهنا تفسير
لقوله تعالى : « وآتى المال على حبه » ؛ فبين المال المؤتى ووجه الإيتاء فيه وهو الزكاة .
والصحيح عندي أنهما فائدتان : الإيتاء الأول فى وجوهه ، فتارة يكون ندبا وتارة
يكون فرضا ؛ والإيتاء الثانى هو الزكاة المفروضة .

الآية الثالثة والثلاثون - قوله تعالى (٢) : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ
فِي الْقَتْلِ الْحُرُّ بِالْحُرِّ ، وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ ، وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى ، فَمَنْ عَفَى لَهُ مِنْ أَخِيهِ
مَعِي فَاتَّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدْلًا إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ، ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنْ
اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ .

فيها إحدى عشرة مسألة :

(١) فى ق : قلت ، والحديث وإن كان فيه مقال فقد دل على صحته معنى ما فى الآية نفسها من قوله تعالى :
وأقام الصلاة وآتى الزكاة . فذكر الزكاة مع الصلاة ، وذلك دليل على أن المراد بقوله : وآتى المال على
حبه ، ليس الزكاة المفروضة فإن ذلك يكون تكرارا . والله أعلم . (٢) الآية الثامنة والسبعون بعد المائة .

المسألة الأولى - في سبب نزولها : قال الشعبي وقتادة في جماعة من التابعين : إنها نزلت فيمن كان من العرب لا يَرْضَى أَنْ يَأْخُذَ بِعَبْدٍ إِلَّا حُرًّا ، وبوضيعٍ إِلَّا شَرِيفًا ، وبامرأةٍ إِلَّا رَجُلًا ذَكَرًا ، ويقولون : القتلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ ، فردّها الله عزَّ وجلَّ عن ذلك إلى القصاص ، وهو المساواةُ مع استيفاء الحق ، فقال : (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ) . وقال تعالى (١) : « وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِيَ الْأَلْبَابِ » . وبين الكلامين في الفصاحة والمدلول عظيم .

المسألة الثانية - قال علماؤنا : معنى (كُتِبَ) فَرِضٌ وَالْزِمُ ، وكيف يكون هذا والقصاصُ غَيْرُ وَاجِبٍ ! وإنما هو خيرة الولي ؛ ومعنى ذلك كُتِبَ وفَرِضَ إذا أُرِدْتُمْ [استيفاء] (٢) الْقِصَاصِ فَقَدْ كُتِبَ عَلَيْكُمْ ، كما يقال كتب عليك - إذا أردت التفتل - الوضوء ؛ وإذا أردت الصيام النية .

المسألة الثالثة - اختلف الناس في قوله تعالى : (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ) (٣) ؛ فقيل : هو كلام عام مستعمل بنفسه ؛ وهو قول أبي حنيفة . وقال سائرهم : لا يتم الكلام هاهنا ؛ وإنما ينقضى عند قوله تعالى : (الْإِنثَى بِالْإِنثَى) ، وهو تفسير له ، وتعميم لمعناه ، منهم مالك والشافعي .

(فأمره) : ورد علينا بالمسجد الأقصى سنة سبع وثمانين وأربعمائة فقيه من عظماء أصحاب أبي حنيفة يُعْرَفُ بِالزُّوزْنِيِّ زَائِرًا لِلْخَلِيلِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ ، فحضرنا في حرم الصخرة المقدسة طهرها الله معه ، وشهد علماء البلد ، فستل على العادة عن قتل المسلم بالكافر ، فقال : يُقْتَلُ بِهِ قِصَاصًا ؛ فطُوبَى بِالْإِنثَى ، فقال : الدليل عليه قوله تعالى : [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا] (٤) كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ . وهذا عام في كل قتل .

فانتدب معه للكلام فقيه الشافعية بها وإمامهم عطاء المقدسي ، وقال : ما استدلل به الشيخ الإمام لا حجة له فيه من ثلاثة أوجه :

أحدها - أن الله سبحانه قال : كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ ، فشرط المساواة في المجازاة ، ولا مساواة بين المسلم والكافر ؛ فإن الكافر حَطَّ منزله ووضع مرتبته .

(١) ليس في م .

(٢) سورة البقرة ، آية ١٧٩

(٣) ليس في م .

(٤) هنا في هامش م : مسألة قتل الحر بالعبد .

الثانى - أن الله سبحانه ربط آخر الآية بأولها ، وجعل بيانها عند تمامها ، فقال :
كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الحرُّ بالحرِّ ، والعَبْدُ بالعبد ، والأنثى بالأنثى ، فإذا نقص
العبد عن الحرِّ بالرق ، وهو من آثار الكفر ، فأخرى وأولى أن ينقص عنه الكافر .

الثالث - أن الله سبحانه وتعالى قال : (فمن عُفِيَ له من أخيه شيء [فاتباع
بالمعروف] ^(١)) ؛ ولا مؤاخاة بين المسلم والكافر ؛ فدلَّ على عدم دخوله في هذا القول .

فقال الزوزنى : بل ذلك دليلٌ صحيح ، وما اعترضت به لا يلزمى منه شيء .
أما قولك : إن الله تعالى شرط المساواة في المجازاة فكذلك أقول . وأما دعواك أن
المساواة بين الكافر والمسلم في القصاص غيرُ معروفة ^(٢) فغير صحيح ؛ فإنهما متساويان
في الحرمة التي تسكن في القصاص ، وهي حرمة الدَّم الثابتة على التأبید ؛ فإن الذي يحقُّون الدم
على التأبید ، والمسلم يحقُّون الدم على التأبید ، وكلاهما قد صار من أهل دار الإسلام ،
والذى يحقُّ ذلك أن المسلم يقطعُ بسرقة مال الذمى ؛ وهذا يدل على أن مال الذمى
قد ساوى مال المسلم ؛ فدلَّ على مساواته لدمه ؛ إذ المأل إنما يحرم بحرمة ماله .
وأما قولك : إن الله تعالى ربط آخر الآية بأولها فغيرُ مسلم ؛ فإن أول الآية عامٌ وآخرها
خاصٌ ، وخصوصٌ آخرها لا يمنع من عموم أولها ؛ بل يجري كلُّ على حكمه ^(٣) من عموم
أو خصوص .

وأما قولك : إن الحرَّ لا يُقتل بالعبد ، فلا أسلم به ؛ بل يُقتل به عندى قصاصا ،
فتعلقت بدعوى لا تصحُّ لك .

وأما قولك : فمن عُفِيَ له من أخيه شيء ، يعنى المسلم ، فكذلك أقول ، ولكن هذا
خصوص في العفو ؛ فلا يمنع من عموم ورود القصاص ، فإنهما قضيتان متباينتان ؛ فعموم
إحداها لا يمنع من خصوص الأخرى ، ولا خصوص هذه يناقض عموم تلك . وجرت في ذلك
مناظرة عظيمة حصلنا منها فوائد جمّة أثبتناها في نزّهة الناظر ، وهذا المقدار يكفي هنا منها .
المسألة الرابعة - قوله تعالى : (الحرُّ بالحرِّ) . تعلّق أصحابنا على أصحاب أبي حنيفة
بهذا التوزيع والتقسيم على أن الحرَّ لا يُقتل بالعبد ؛ لأن الله تعالى بيّن نظير الحرِّ ومساوِيه

وهو الحرُّ ، وبَيَّنَ نظيرَ العَبْدِ ومساوِيهَ وهو العَبْدُ ، وبعضده ما ناقض فيه أبو حنيفة من أنه لا مساواة بين طرف الحرِّ وطرف العبد ، ولا يَجْزِي القصاصُ منهما في الأطراف ، فكذلك لا يجب أن يَجْزِيَ في الأنفس ، ولقد بلغت الجهالة بأقوامٍ أن قالوا : يُقْتَلُ الحرُّ بعبد نفسه ، ورووا في ذلك حديثاً عن الحسن عن سمرة قال النبي صلى الله عليه وسلم : مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلْنَاهُ . وهذا حديث ضعيف (١) .

ودليلنا قوله تعالى (٢) : « وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ » . والوليُّ ها هنا السيِّدُ ، فكيف يجعل له سلطان على نفسه !
فإن قيل : جمعه إلى الإمام .

قيل : إنما يكون للإمام إذا ثبت للمسلمين ميراثاً ، فيأخذه الإمام نيابةً عنهم ، لأنه وكيلهم ، ونيابته ها هنا عن السيد محالٌ فلا يُقَادُّ به .

فإن قيل - وهي المسألة الخامسة - فقد قال تعالى : « وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى » ، [فلم يُقْتَلِ الذَّكَرُ بِالْأُنْثَى] (٣) .

قلنا : ذلك ثابت بالإجماع ، وهو دليلٌ آخر ، ولو تركنا هذا التقسيم لقلنا : لا يُقْتَلِ الذَّكَرُ بِالْأُنْثَى .

فإن قيل : إذا قتل الرجلُ زَوْجَهُ لِمَ لم تقولوا : ينتصِبُ الفكاحُ شبهةً في درءِ القصاصِ عن الزوج كما انتصَبَ النَّسَبُ الذي هو قرُّهُ شبهةً في درءِ القصاصِ عن النسب ؛ إذ النكاحُ ضَرْبٌ مِنَ الرِّقِّ ، فكان يجبُ أن ينتصَبَ شبهةً في درءِ القصاصِ .

قلنا : النكاحُ ينعقدُ لها عليه كما ينعقدُ له عليها ، بدليل أنه لا يتزوجُ أختها ولا أربماً سِوَاهَا ، ويحلُّ لها منه ما يحلُّ له منها ، وتطالبه من الوطءِ بما يطالبها ، ولكن له عليها فَضْلُ الْقَوَامِيَةِ التي جعلها الله له عليها بما أنفقَ من ماله ، أي بما وجب عليه من صداق [٣٦] ونفقة ، فلو أورث شبهة لأورثها من الجانبين .

فإن قيل : فقولوا كما قال عثمان البتي : إن الرجل إذا قتل امرأته فقتلَهُ وَلَيْسَ لَهَا يَكُنْ

(١) ابن كثير صفحة ٢٠٩ أول ، والفرطبي : ٢ - ٢٤٩ قال : والحديث صحيح . وبقيته : ومن جدد عبده جدعناه ، ومن خصاه خصيناه . (٢) سورة الإسراء ، آية ٣٣ (٣) ما بين القوسين ليس في م. وفي هامشها هنا : مسألة قتل الذَّكَرِ بِالْأُنْثَى .

هنالك شيء زائد . ولو قُتلت امرأة رجلاً قُتِلت ، وأُخِذَ من مالها نصف العَقْل^(١) .
قلنا : هو مسبقٌ بإجماع الأمة محجوجٌ بالعموميات الواردة في القصاص دون اعتبار
شيء من الدية فيهما .

وقد قال مالك في هذه الآية :

أحسنُ ما سمعت في هذه الآية : إن الحرَّه تُقْتَل بالحرَّة ، كما يُقْتَل الحر بالحر ، والأمةُ
تُقْتَل بالأمة كما يقتل العبدُ بالعبد ، والقصاصُ أيضاً يكون بين الرجال والنساء الأحرار
والعبيد في النفس والطرف بقوله تعالى^(٢) : « وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ
وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ » . وهذا بيِّن ، وسنزيده بياناً إن شاء الله تعالى في سورة المائدة . وهذه هي :
المسألة السادسة - لأن الآية بمعومها تقتضي الجملة بالجملة والبعض بالبعض .
وقد قال أبو حنيفة : لا يؤخذ طرف الحرِّ بطرف العبد ، وتأخذ نفسه بنفسه ، فيقول :
شخصان لا يجري بينهما القصاص في الأطراف مع الاستواء في السلامة والخِلَاقَة فلا يجري
بينهما في الأنفس .

وقال الليث : يؤخذ طرف العبد بطرف الحرِّ ، ولا يؤخذ طرف الحر بطرف العبد ،
وهذا ينعكس عليه ، ويلزمه مثله في النفس .

وقال ابنُ أبي ليلى : القصاص جارٍ بينهما في الطرف والنفس ، والتمهيد الذي قدَّمناه
في صدرِ الآية يُبطله ، وقد حققنا في مسائل الخلاف أن الله سبحانه وتعالى شرَّط المساواة
في القتلى ، ولا مساواة بين الحر والعبد ؛ لأن الرِّقَّ الذي هو من آثار الكُفْرِ يُدخله تحت
ذلِّ الرق ، ويساطُ عليه أيدي المالكين تسليطاً يمنعه من المطاولة ، ويصدُّه عن تعاطي المصاولة
الموجبة للعداوة الباعثة على الإلتاف ، كدخول الكافر تحت ذلِّ العهد وإن كانت فيه الحياة
التي هي معنى الآدمية ، فإن مذلة العبودية تُرهقه كمذلة الكُفْرِ المرهقة للذمي .

المسألة السابعة - هل يُقْتَل الأب بولده مع عموم آيات القصاص ؟

قال مالك : يُقْتَل به إذا تبَيَّن قصدُه إلى قتله بأن أُضْجِعَه وذَبَحَه ، فإن رَمَاهُ بالسلاح
أدباً وحَنَقاً^(٣) لم يُقْتَل به ، ويُقْتَل الأجنبي بمثل هذا .

(١) العقل : الدية . (٢) سورة المائدة ، آية ٤٥ (٣) في ١ : خنقا .

وخالفه سائرُ الفقهاء، وقالوا: لا يُقْتَلُ به . سمعتُ شيخنا فخرَ الإسلامِ أبا بكر الشاشي يقول في النظر : لا يُقْتَلُ الأبُ بابنِهِ ؛ لأنَّ الأبَّ كان سببَ وجوده ، فكيف يكون هو سببَ عَدَمِهِ ! وهذا يَبْطُلُ بما إذا زنى بابنتِهِ فإنه يُرْجَمُ وكان سببَ وجودِها ، وتكون هي سببَ عَدَمِهِ ؛ ثم أتى فقهُه تحت هذا ؟ ولم لا يكون سببَ عَدَمِهِ إذا عصى الله تعالى في ذلك ! وقد أثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : لا يُقَادُ والدٌ بولده . وهو حديث باطل . ومتملِّقهم أنَّ عمر رضى الله عنه قضى بالدِّية مغلظة في قاتلِ ابنِهِ ، ولم ينكر أحدٌ من الصحابة عليه ، فأخذ سائرُ الفقهاء المسألة مسجَّلة ، وقالوا : لا يُقْتَلُ الوالد بولده ، وأخذها مالك محكمة مفصَّلة ، فقال : إنه لو حَدَفَه بسيف ، وهذه حالةٌ محتملة لقصد القتل وغيره^(١) ، وشفقة الأبوة شبهة منتزعة شاهدة بعدم القصد [إلى القتل]^(٢) تُسْقِطُ القود ، فإذا أضجَمه كشف الغطاء عن قصده فالتحق بأصله .

المسألة الثامنة - [قتل الجماعة بالواحد]^(٣) :

احتجَّ علماؤنا رحمة الله عليهم بهذه الآية ، وهي قوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ﴾ على أحمد بن حنبل [٣٧] في قوله : لا تُقتل الجماعة بالواحد ، قال : لأنَّ الله تعالى شرَّط في القصاص المساواة ، ولا مساواة بين الواحد والجماعة ، لا سيما وقد قال تعالى^(٤) : « وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ » .

الجواب أنَّ مراعاة القاعدة أوَّلَى من مُراعاة الألفاظ ، ولو علم الجماعة أنهم إذا قتلوا واحدا لم يُقتلوا لتعاون الأعداء على قتل أعدائهم بالاشتراك في قتلهم ، وبلغوا الأمل من التشفى منهم .

جواب آخر : وذلك أنَّ المراد بالقصاص قتلُ مَنْ قَتَلَ ، كائناً مَنْ كان ، ردّاً على العرب التي كانت تريد أن تقتل بمن قتل مَنْ لم يقتل ، وتقتل في مقابلة الواحد مائة افتخارا واستظهارا بالجاه والمقدرة ؛ فأمر الله تعالى بالمساواة والعدل ، وذلك بأن يقتل مَنْ قَتَلَ .

جواب ثالث : أما قوله تعالى : « وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ » فالفصودُ

(١) في م : وعدمه . (٢) ليس في م . (٣) زيادة من م . وفي هامش م هنا : مسألة قتل الجماعة بالواحد . (٤) سورة المائدة ، آية ٤٥

هناك بياناً للمقابلة في الاستيفاء أنَّ النفسَ تؤخذ بالنفس ، والأطراف بالأطراف ، ردّاً على مَنْ تَبْلُغُ به الحِمِيَّةُ إلى أَنْ يأخذَ نفسُ جانٍ عن طرفٍ مجنئٍ عليه ، والشريعةُ تُبْطِلُ الحِمِيَّةَ وتعمدُ الحِمَايةَ .

المسألة التاسعة - قوله تعالى : ﴿ فَعَنْ عَفْوَ لَهُ مِنْ أُخِيهِ شَيْءٌ ﴾ (١) . . . إلى آخرها . قال القاضي رضي الله عنه : هذا قولٌ مُشْكِلٌ تَبَلَّدَتْ فِيهِ أَلْبَابُ الْعُلَمَاءِ ، واختلفوا في مُقْتَضَاهُ ؛ فقال مالك في رواية ابن القاسم : مُوجبُ الْعَمْدِ الْقَوْدَ خَاصَةً ، ولا سَبِيلَ إلى الدِّيةِ إِلَّا بِرِضَا مَنْ الْقَاتِلِ ، وبه قال أبو حنيفة . وروى أَصْحَابُ عَنْهُ أَنَّ الْوَلِيَّ يُخَيَّرُ بَيْنَ أَحَدِ أَمْرَيْنِ إِنْ شَاءَ قَتَلَ ، وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ الدِّيةَ ، وبه قال الشافعي .

وكاختلفوا فِيهِمْ اخْتَلَفَ مَنْ مَضَى مِنَ السَّلَفِ قَبْلَهُمْ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ الْعَفْوُ أَنْ تُقْبَلَ الدِّيةُ فِي الْعَمْدِ ، فَيَتَّبَعَ بِمَعْرُوفٍ وَتَوَدَّى إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ، يَعْنِي يُحْسِنُ فِي الطَّلَبِ مِنْ غَيْرِ تَضْيِيقٍ وَلَا تَعْنِيفٍ ، وَيَحْسِنُ فِي الْأَدَاءِ مِنْ غَيْرِ مَطْلٍ (٢) وَلَا تَسْوِيفٍ .

ونحوه عن قتادة ومجاهد وعطاء والسدي ، زاد قتادة : بَاغَنَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَنْ زَادَ أَوْ أَزَادَ بَعِيرًا ، يَعْنِي فِي إِبِلِ الدِّيةِ ، فَمِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ ، وَكَأَنَّهُ يَعْنِي فَاتْبَاعَ بِالْمَعْرُوفِ لَا يُزَادَ عَلَى الدِّيةِ الْمَعْرُوفَةِ فِي الشَّرْعِ .

وقال مالك : تَفْسِيرُهُ مَنْ أُعْطِيَ مِنْ أُخِيهِ شَيْئًا مِنَ الْعَقْلِ (٣) فَلْيُتَّبِعْهُ بِالْمَعْرُوفِ ؛ فَعَلَى هَذَا الْخَطَابُ لِلْوَلِيِّ . قِيلَ لَهُ : إِنْ أَعْطَاكَ أَخُوكَ الْقَاتِلُ الدِّيةَ الْمَعْرُوفَةَ فَاقْبَلْ ذَلِكَ مِنْهُ وَاتَّبِعْهُ . وَقَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ : تَفْسِيرُهُ إِذَا أَسْقَطَ الْوَلِيُّ الْقِصَاصَ ، وَعَيْنُ لَهُ مِنَ الْوَاجِبَيْنِ لَهُ الدِّيةَ فَاتَّبِعْهُ عَلَى ذَلِكَ أَيُّهَا الْجَانِي عَلَى هَذَا الْمَعْرُوفِ ، وَأَدِّ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ .

وهذا يدورُ على حَرْفٍ ، وَهُوَ مَعْرِفَةُ تَفْسِيرِ الْعَفْوِ ، وَلَهُ فِي اللُّغَةِ خَمْسَةُ مَوَارِدَ :
الأول - الْعَطَاءُ ، يَقَالُ : جَادَ بِالْمَالِ عَفْوًا صَفْوًا ، أَيْ مَبْذُولًا مِنْ غَيْرِ عِوَضٍ .
الثاني - الْإِسْقَاطُ ، وَنَحْوُهُ (٤) : «وَأَعْفُ عَنَّا» ، وَعَفَوْتَ لَكُمْ عَنْ صَدَقَةِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ .
الثالث - الْكَثْرَةُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى (٥) : «حَتَّى عَفَوْا» ، أَيْ كَثُرُوا ، وَيُقَالُ : عَفَا الزَّرْعُ ، أَيْ طَالَ .

الرابع - الزَهَابُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ : عَفَتْ الدِّيَارُ .

(١) سورة البقرة ، آية ١٧٨ (٢) المثل والتسويق : التأخير والتأجيل .

(٣) العقل : الدية . (٤) البقرة : ٢٨٦ (٥) الأعراف : ٩٥

الخامس - الطلب ، يقال : عفيته واعتفيته ، ومنه قوله : ما أكات العافية فهو صدقة ، ومنه قول الشاعر :

* تَطَوَّفُ الْعُفَاةُ بِأَبْوَابِهِ ^(١) *

وإذا كان مشتركا بين هذه المعاني المتعددة وجب عرضها على مساق الآية ، ومقتضى الأدلة ؛ فالذي يليق بذلك منها العطاء أو الإسقاط ؛ فرجح الشافعي الإسقاط ؛ لأنه ذكر قبله القصاص ، وإذا ذكر العفو بعد العقوبة كان في الإسقاط أظهر [٣٨] .
ورجح مالك وأصحابه العطاء ؛ لأن العفو إذا كان بمعنى الإسقاط وُصِلَ بكلمة « عن » ، كقوله تعالى ^(٢) : « وَاعْفُ عَنَّا » ، وكقوله : عفوت لكم عن صدقة الخيل . وإذا كانت بمعنى العطاء كانت صلته له ؛ فترجح ^(٣) ذلك بهذا ؛ وبوجه ثانٍ ، وهو أن تأويل مالك هو ^(٤) اختيار خبر القرآن ومن تابعه كما تقدم ؛ وبوجه ثالث ، وهو أن الظاهر في الجزاء أن يعود على ما يعود عليه الشرط ، والجزاء عائدٌ إلى الولي ، فليُعمد إليه الشرط ، ويكون المراد بمن ، مَنْ كان ^(٥) المراد بالأمر بالاتباع .

الرابع - أنه تعالى قال : « شئ » ، فنسَّكّر ، ولو كان المراد القصاص لما نسَّكّره ، لأنه معرّف ؛ وإنما يتحقق التنكير في جانب الدية وما دونه . وينفصل أصحاب الشافعي عن ترجيح المالكية بأنّ الملة ^(٥) تتحقق إذا كان معنى عفا أسقط ؛ لأن تفسيره « ترك » وكلمة « له » تتصل بترك ، كما تفصل بأخذ .

وأما قول ابن عباس فقد اختلف في ذلك ؛ فروى عنه أنه قال بمثل قولنا . وأما الجزاء فقد يعودُ على مَنْ لا يعود عليه الشرط ، فنقول : مَنْ دخل من عبیدی الدار فصاحبُه حرٌّ ، وإن دخل عمرو الدار فعبدی حر . وأما فصلُ النكرة فغير لازم ؛ فإن القصاص قد يكون

(١) صدر بيت للأعشى ، وتمامه :

* كَطَوَّفُ الْفَصَارَى بَيْتَ الْوَقْنِ *

ذيوأنه : ٢١ ، واللسان - مادة عفا . والعاق : كل من جاءك يطلب فضلا أو رزقا .

(٢) سورة البقرة ، آية ٢٨٦ (٣) في ١ : صلة له . وفي م : فرجح ذلك بهذا .

(٤) في ١ : هذا . (٥) في ١ : الصلة .

نسكرة وهو إذا عفا أحدُ الأولياء فتبمض القصاص فيعود البعض مُنكراً .
وهذا كما ترون تعارضٌ عظيم ، وإشكالٌ بيّن ، وترجيحٌ من الوجهين ظاهر ، إلا أن
رواية أشهب أظهر لوجهين : أحدهما الأثر ، والآخر النظر ؛ أما الأثر فقوله عليه السلام ^(١) :
فمن قُتِلَ له قَتِيلٌ فهو بخيرِ النظرين ؛ إما أن يفدى وإما أن يُقتل . وقد ذكرنا في شرح
الصحيح كيفية الروايات واستيفاء ما يتعلق بالحديث . ولبابه ها هنا أن الحرف الأول فيه
روايتان : إحداهما : فمن قُتِلَ له قَتِيلٌ فهو بخيرِ النظرين . والرواية الثانية : فمن قتل فهو مخيرٌ .

وفي الحرف الثاني ست روايات :

الأولى - إما أن يعقل وإما أن يُقَاد ^(٢) .

الثانية - أن يعقل أو يقاد ^(٣) .

الثالثة - إما أن يفدى وإما أن يُقتل .

الرابعة - إما أن يُعطى الدية أو يُقَاد أهل القَتِيل ^(٤) .

الخامسة - إما أن يعفو أو يقتل .

السادسة - إما أن يقتل أو يقاد .

وإذا نزلت الروايةُ الأخرى على الأولى جاء منها اثنا عشر تنزيلاً :

الأول - فمن قُتِلَ له قَتِيلٌ فهو بخيرِ النظرين ؛ إما أن يعقل أو يقاد ، ويكون معناه
إما أن يأخذ الدية وإما أن يتفق مع صاحبه على مفاداة معلومة .

التنزيل الثاني في قوله : يعقل أو يقاد ، ويكون معناه إما أن يأخذ الدية أو يأخذ القود .

التنزيل الثالث في قوله : يفدى أو يقتل مثله .

التنزيل الرابع في قوله : إما أن يُعطى الدية أو يقاد أهل القَتِيل ، يكون معناه إما أن
يعطى الدية له أو يقاد : يمكن من القود ، وكذا أهل القَتِيل ؛ لأنه الحقيقة ، وما تقدم ^(٥)
من العبارة عنه إنما كان مجازاً في الإخبار به عن وليّه .

التنزيل الخامس في قوله : إما أن يعفو أو يقتل ، وهي رواية الترمذى ، وهي صحيحة

(١) ابن ماجة، صفحة ٨٧٦ (٢) في ١ : يقاد . (٣) في ١ : إما أن يعقل وإما أن يقاد .

(٤) في م : أو يقاد بقتل القَتِيل . (٥) في م : كما تقدم .

مُتَّقِنَةً مضبوطة مفهومة جلية ، وتكون العبارة عنه بأنه يفعل ذلك إن كان جزيها حقيقة ، أو يُعَبَّرُ عن وليه به مجازاً ؛ لأنه سلطان الأمر . قال الله سبحانه (١) : « وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيٍّ لَهُ سُلْطَانًا » .

التنزيل السادس في قوله : يقتل أو يُقَاد ، تقديره إما أن يقاد به القاتل برضاه أو يقتل ، وكذلك تنزل التقديرات السبعة على الرواية الثانية بإسقاط قوله : له قتل ، ويكون قوله : مَنْ قُتِلَ عبارة عن فعله في حال جرحه قبل موته ، أو يُعَبَّرُ عن وليه به ، فهذا وجه [٣٩] الادكار من الأثر بالنظر .

وأما طريق المعنى والنظر فإن الوليَّ أو القاتل إذا وقع العفوُ منهما بالدية فإنه واجبٌ على القاتل قبوله دون اعتبار رضا القاتل ؛ لأنه عَرَضٌ عليه بقاء نفسه بضمن مثله ، كما لو عرض عليه بقاء نفسه في الخمصة (٢) بقيمة الطعام للزمه ، يؤكده أنه يلزمه إبقاء نفسه ببال الغير إذا وجده في الخمصة فأولى أن يلزمه إبقاء نفسه بباله .

المسألة العاشرة - قال الطبري : في قوله تعالى : ﴿ فَاتَّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ دليلٌ على عموم الوجوب ممَّن وقع ، يُريد أن مَنْ ذكر الدية وجب قبولها على الآخر من وليٍّ أو جانيٍّ ، ثم رأى أن هذا لا يستمر فمقبه بعده بما يدلُّ على أن الدية إن عرضها الجاني استحبَّ قبولها ، وإن عرضها المجني عليه أو وليه وجب على الجاني قبولها ، ولما رجع إليه استغنيا عن الاعتناء (٣) به .

وفي الآية فصولٌ وأقوال لم نتفرغ لها .

المسألة الحادية عشرة - قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ ﴾ :

المعنى أن الله سبحانه عقاباً عما كان في الجاهلية لمن أسلم الآن ، وقد بين له وحدت (٤) الحدود ، فإن تجاوزها بعد بيانها فله عذابٌ أليم ، بالقتل في الدنيا وبالعذاب في الآخرة . الآية الرابعة والثلاثون - قوله تعالى (٥) : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ . فَمَنْ بَدَّلَهُ

(١) سورة الإمراء ، آية ٣٣ (٢) الخمصة : الجوع . (٣) في م : الاغتناء .

(٤) في م : وحدد . (٥) الآية الثمانون ، والواحدة والثمانون ، والثانية والثمانون بعد المائة .

بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ . فَمَنْ خَافَ مِنْ مُوسَى جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ، إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ .
فيها أربع عشرة مسألة :

المسألة الأولى - قوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ ﴾ ، وقد ^(١) تقدّم ، وبديع الإشارة فيه ^(٢) ما أشرنا إليه في كتاب المشكلين المحفوظ .

المعنى ثبت عليكم في الأَوْح الأول الذي لا يدخله نَسْخٌ ولا يلحقه تبديل ؛ وقد بينا قبل أن الفروضَ على قسمين : فرض مبدئ ، وفرض يترتب على الإرادة ، وقد بينا أن هذا فرضٌ مبدئ .

المسألة الثانية - قوله تعالى : ﴿ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ﴾ .

قال علماؤنا : ليس يريد حضور الموت حقيقة ؛ لأن ذلك الوقت لا تقبل له توبة ، ولاله في الدنيا حصّة ، ولا يمكن أن ننظم من كلامها لفظة ، ولو كان الأمر محمولا عليه لكان تكليف محال لا يتصور ؛ ولكن يرجع ذلك إلى معنيين : أحدها إذا قرُبَ حضور الموت ، وأما ذلك كبره في السن ؛ أو سفر ؛ فإنه غرر ؛ أو توقع أمرٍ طارئٍ غير ذلك ؛ أو تحقق النفس له بأنها سبيلٌ هو آتيها ^(٣) لا محالة ، [إذ الموت ربما طرأ عليه اتفاقا] ^(٤) .
الثاني - أن معناه إذا مرض ؛ فإن المرض سبب الموت ، ومتى حضر السبب كنت به العرَبُ عن المسبّب ، قال شاعرهم ^(٥) :

وقل لهم بادِرُوا بِالْعُدْرِ والتسوا قولاً يُبرئكم إني أنا الموت

المسألة الثالثة - قوله تعالى : ﴿ الْوَصِيَّةُ ﴾ ^(٦) : هي القول المبين لما يستأنف عمله والقيام به ، وهي هاهنا مخصوصة بما بعد الموت ، وكذلك في الإطلاق والعُرف .

المسألة الرابعة - تأخير الوصية إلى المرض مذموم شرعاً ، روى مسلم والأئمة ^(٧) أن

(١) صفحة ٦١ من هذا الجزء . (٢) في م : ويدفع الإشارة ما أشرنا إليه . (٣) في ا: موانيها . (٤) ليس في م . (٥) والقرطبي : ٢-٢٥٨ ، والبيت الأول في اللسان - صوت - منسوب إلى رويشد الطائي . (٦) في القرطبي : هذه آية الوصية ، وليس في القرآن ذكر للوصية إلا في هذه الآية ، وفي النساء : « من بعد وصية » . وفي المائدة : « حين الوصية » والتي في البقرة أمها وأكملها . (٧) صحيح مسلم : ٢ - ٧١٦

الذي صلى الله عليه وسلم سئل : أي الصدقة أفضل ؟ قال : أن تصدق وأنت صحيح حريص تأمل النفس وتخشى الفقر ، ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم قلت : لفلان كذا ، ولفلان كذا ، وقد كان لفلان كذا .

المسألة الخامسة - في حكمها .

وقد اختلف الناس في ذلك على قولين : قال بعضهم : إنها واجبة لما رواه مسلم وغيره عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ^(١) : ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه يبيت ليلتين - وفي رواية ثلاث ليل - إلا ووصيته مكتوبة عنده .

وقال آخرون : هي منسوخة ؛ واختلفوا في نسخها ؛ فمنهم من قال : نسخ جميعها . ومنهم من قال : نسخ بعضها ، وهي الوصية للوالدين ؛ والصحيح نسخها وأنها مستحبة إلا فيما يجب على المكلف بيانها أو الخروج بأداء ^(٢) عنه ، وعليه يدل اللفظ بظاهره ، وذكر حديث ابن عمر بلفظ الحق الذي يقتضي [٤٠] الحث ، ويشمل الواجب والندب .

المسألة السادسة - قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا ﴾ : يعني مالا ، وقد اختلف الصحابة رضوان الله عليهم في تقديره ، وذكر المفسرون والأحكاميون أقوالا كلها دعاوى ^(٣) لا برهان عليها ، والصحيح أن الحكم لم يختلف ولا يختلف بقاء المال وكثرته ، بل يوصى من القليل قليلا ، ومن الكثير كثيرا ، وحيث ورد ذكر المال في القرآن فهو يسعى بالخير ، وكذلك في الحديث . روى أبو سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ^(٤) : إن أخوف ما أخاف عليكم ما يفتح الله تعالى عليكم من [بركة] ^(٥) الدنيا . فقال الرجل : يا رسول الله ، أو يأتي الخير بالشر ؟ قال النبي صلى الله عليه وسلم : لا يأتي الخير إلا بالخير ، وإن مما يُنبئ الربيع ما يقتل حبطا ^(٦) أو يُلْمُ إلا آكلة الخضر أكلت حتى إذا امتلأت خاصرناها استقبلت الشمس فثَلَطت ^(٧) وبألت ؛ ثم عادت فأكلت .

(١) صحيح مسلم : ١٢٤٩ ، وابن كثير ، صفحة ٢١٢ أول ، وابن ماجه صفحة ٩٠١ ، وفيه ثم أن يبيت ليلتين وله شيء يوصي فيه إلا . . . (٢) في م : بالأداء . (٣) في ١ : دعاء .

(٤) صحيح مسلم : ٢ - ٧٢٩ (٥) ليس في م ، وفي صحيح مسلم : من زهرة الدنيا .

(٦) الحبط : وجع بطن البعير من كلاً يستوبله أو من كلاً يكثر منه فينفخ بطنه فلا يخرج منه شيء . (٧) يلم : يقرب من القتل . (٧) نط : سلح رقيقا .

المسألة السابعة - في كيفية الوصية للوالدين والأقربين.

وقد اختلف الناس في ذلك اختلافاً كثيراً ، لبأبه ما صحَّ عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال : كان المال للولد ، وكانت الوصية للوالدين ، فنسخ الله تعالى من ذلك ما أحبَّ ، فجعل للذكر مثل حظَّ الأنثيين ، وجعل للوالدين لكل واحد منهما السدس ، وفرض للزوج وللزوجة فرضيهما ؛ وهذا نصٌّ لا معدَّل لأحد عنه ، فمن كان من القرابة وارثاً دخل مدخل الأبوين ، ومن لم يكن وارثاً قيل له : إن قَطَعَكَ من الميراث الواجب إخراجُك لك عن الوصية الواجبة ، ويبقى الاستحبابُ لسائر القرابة .

المسألة الثامنة - قوله تعالى : ﴿ بِالْعُرُوفِ ﴾ ، يعني بالمعدَّل الذي لا وكس فيه ولا شطَط ؛ وقد كان ذلك موكولاً إلى اجتهاد الميت ونظر الموصي ، ثم تولى الله تعالى تقدير ذلك على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال لسعد^(١) بن مالك : الثلث والثلث كثير ؛ فصار ذلك مقدارا شرعياً مبيناً حكمه بقوله عليه السلام : إن الله أعطاكم^(٢) ثلث أموالكم عند وفاتكم زيادةً في أعمالكم . وقد أخبرنا ابنُ يوسف من كتابه عن أبي ذرٍّ ، أخبرنا أحمد بن الحسن^(٣) ابن أحمد بن محمد بن حفص القاضي الحيرى بشاغور قراءة عليه : أنبأنا أبو العباس محمد بن يعقوب ابن يوسف ، حدثنا محمد بن عبد الملك ، أخبرنا عبد الله بن يوسف : سمعت طلحة بن عمر السكي ، سمعت عطاء بن أبي رباح ، سمعت أبا هريرة يقول : إنَّ الله أعطاكم ثلث أموالكم عند وفاتكم زيادةً في أعمالكم .

المسألة التاسعة - قوله تعالى : ﴿ حَقًّا ﴾ ، يعني ثابتاً بثبوت نظر وتخصيص ، لا بثبوت فرض ووجوب ، وهكذا ورد عن علمائنا حيث جاء في كتاب الله تعالى أو في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . وتحقيقه أنَّ الحق في اللغة هو الثابت ، وقد ثبت المعنى في الشريعة ندباً ، وقد ثبت فرضاً ، وكلاهما صحيحٌ في المعنى .

(١) في ١ : سعد . وفي ٢ : فقال عليه السلام . والمثبت من م . وانظر مسلم ، صفحة ١٢٥٠ وما بعدها . (٢) الرواية في القرطبي : إن الله تصدق عليكم بثلث أموالكم عند وفاتكم زيادةً لكم في حسناتكم ليجعلها لكم زكاة . وفي ابن ماجه : إن الله تصدق عليكم عند وفاتكم بثلث أموالكم زيادةً لكم في أعمالكم (صفحة ٩٠٤) . (٣) في م : الحسين .

المسألة العاشرة - قوله تعالى : ﴿ عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾ : فهذا يدلُّ على كونه نَدْبًا ؛ لأنه لو كان فرضًا لكان على جميع المسلمين ، فلما خصَّ الله تعالى مَنْ يَتَّقِ ، أى يخاف تقصيرًا ، دلَّ على أنه غير لازم ، وقد بيَّنا أنه يتصور أن تكون الوصية واجبةً على المسلمين إذا كان عليه دين وما يتوقع تلفه إن مات فتلزمه فرضًا المبادرة بكتبته ، ولكن ليس من هذه الآية ، وإنما هو من حديث ابن عمر ومما صحَّ من النظر ، وأنه إن سكبت عنه كان تضییعًا له .

المسألة الحادية عشرة - قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ ﴾ ، يعنى سمعه من الموصى ، أو سمعه ممن ثبت به عنده ، وذلك عدلان .

المسألة الثانية عشرة - قوله تعالى [٤١] : ﴿ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ ﴾ .

المعنى أن الموصى بالوصية خرج عن اللوم وتوجَّه^(١) على الوارث أو الولي .

قال بعض علمائنا : وهذا يدلُّ على أن الدَّيْنَ إذا أوصى به الميتُ خرج عن ذمته وصار الوليَّ مطلوبًا به ، له الأجرُ في قضائه ، وعليه الوزرُ في تأخيرهِ ؛ وهذا إنما يصح إذا كان الميت لم يفرط في أدائه ، وأما إذا قدر عليه وتركه ، ثم وصَّى به فإنه لا يزيله عن ذمته تفريطُ الوليِّ فيه .

المسألة الثالثة عشرة - قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا ﴾ .

الخطاب بقوله تعالى : « فَمَنْ خَافَ » ، لجميع المسلمين ، قيل لهم : إن خِفْتُمْ من مَوْصٍ مَيِّلا في الوصية ، وعدُّولا عن الحقِّ ، ووقوعًا في إثم ، ولم يخرجها بالمعروف^(٢) ، فبادرُوا إلى السَّعْيِ في الإصلاح بينهم ؛ فإذا وقع الصلح سقط الإثمُ على المصلح ، لأن إصلاح الفساد فرضٌ على الكفاية ، فإذا قام به أحدُهم سقطَ عن الباقيين ، وإن لم يفعلوا أثم السَّكَلُ .

قال علمائنا - وهى :

المسألة الرابعة عشرة - وفي هذا دليل على الحكم بالظن ؛ لأنه إذا ظنَّ قصد الفساد وجب

(١) في م : وتوجهت على الوارث والولي . (٢) في الفرطبي : وذلك بأن يوصى بالمال إلى زوج ابنته أو لولد ابنته لينصرف بالمال إلى ابنته ، أو إلى ابن ابنته ، والغرض أن ينصرف المال إلى ابنته ، أو أوصى لبعيد وترك القريب : ٢ - ٢٧٠

السَّعْيُ فِي الصَّلَاحِ ، وَإِذَا تَحَقَّقَ الْفَسَادُ لَمْ يَكُنْ صُلْحٌ ، إِنَّمَا يَكُونُ حُكْمٌ بِالْدَفْعِ ^(١) وَإِبْطَالٌ
لِلْفَسَادِ وَحَسْمٌ لَهُ .

الآية الخامسة والثلاثون - قوله تعالى ^(٢) : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ
كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ . أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ
مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ، وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ،
فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ ، وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ .

فيها ست عشرة مسألة :

المسألة الأولى - قوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ ﴾ ، وقد ^(٣) تقدّم .

المسألة الثانية - قوله تعالى : ﴿ الصِّيَامُ ﴾ ؛ وهو في اللغة [عبارة عن] ^(٤) الإمساك المُطْلَقِ
لا خلاف فيه ولا معنى له غيره ، ولو كان القول هكذا خاصة لكان فيه كلامٌ في العموم
والإجمال ، كما سبق ذِكرُهُ في الصلاة ، فلما قال تعالى : (كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ)
كان تفسيره له وتمثيلاً به .

المسألة الثالثة - قوله تعالى : ﴿ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ .

فيه ثلاثة أقوال : قيل هم أهلُ الكتاب . وقيل هم النصارى . وقيل هم جميعُ الناس .
وهذا القول الأخير ساقط ؛ لأنه قد كان الصومُ على مَنْ قَبْلُنَا بِإِمْسَاكِ ^(٥) اللسان عن
الكلام ، ولم يكن في مَرَعِنَا ؛ فصار ظاهرُ القول راجعاً إلى النصارى لأمرين : أحدهما
أنهم الأَدْنَوْنَ ^(٦) إلينا . الثاني أن الصوم في صدرِ الإسلام كان إذا نام الرجل لم يفطر ، وهو
الأشبه بصومهم .

المسألة الرابعة - قوله تعالى : ﴿ كَمَا كُتِبَ ﴾ .

وجه التشبيه فيه محتمل لثلاثة أوجه :

الزمان والقدر والوصف ، ومحتمل لجميعها ، ومحتمل لِأَمْنَيْنِ منها ؛ فإن رجوع إلى الزمان
فقد رُوِيَ أَنَّ النصارى كانوا يصومون رمضان ، ثم اختلف عليهم الزمان فكان يأتي في الحرِّ

(١) ا : بالرفع . (٢) الآية الثالثة والثمانون ، والرابعة والثمانون بعد المائة .

(٣) صفحة ٦١ من هذا الجزء . (٤) ليس في م . (٥) في م : لإمساك . (٦) الأدنون : الأقربون .

يوما طويلا وفي البرد يوما قصيرا ؛ فارتأوا برأيهم أن يردّوه في الزمان المعتدل .

وإن رجع إلى العدد ففيه ثلاثة أقوال :

الأول - أنه ثلاثة أيام ، وقد روى أنه كان ذلك في صدر الإسلام .

الثاني - أنه يوم عاشوراء ، روى في الصحيح^(١) أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة وجد الناس يصومون عاشوراء ، فقال : ما هذا ؟ قالوا : هذا يوم أنجى الله فيه موسى عليه السلام ، وأغرق فيه فرعون ؛ فقال : نحن أحق بموسى منكم ، فصامه وأمر بصيامه ، فكان هو الفريضة ، حتى نزل رمضان ؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هذا يوم عاشوراء ، ولم يكتب الله عليكم صيامه ، من شاء صامه ومن شاء أفطره .

الثالث - أنه ثلاثون يوما ، كما فرض على النصارى في أول الأمر ، ثم غيروه لأسباب مروية .
- وإن رجع إلى الوصف فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال^(٢) : من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه ، وقد كان شرع من قبلنا يصومون عن الكلام كله ، وفي شرعنا الأمر بالصيام عن [٤٢] قول الزور متأكدا على الأمر به في غير الصيام .

والمقطوع به أنه التشبيه في القرصية خاصة ؛ وسائرُه محتمل ، والله أعلم .

المسألة الخامسة - قوله تعالى : ﴿ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ .

فيه ثلاثة أقوال :

الأول - لعلكم تتقون ما حُرِّمَ عليكم ففعلوه .

الثاني - لعلكم تضعفون فتتقون ؛ فإنه كلما قلّ الأكلُ ضعفت الشهوة ، وكلما ضعفت الشهوة قلت المعاصي .

الثالث - لعلكم تتقون ما فعل من كان قبلكم . روى أن النصارى بدّلته إلى الزمان المعتدل ، وزادت فيه كفارة^(٣) عشرة أيام ؛ وكلها صحيحة ومرادة بالآية ، إلا أن الأول^(٤) حقيقة ، والثاني مجاز حسن ، والأول والثاني معصية ، والثالث كفر .

(١) انظر صحيح مسلم : ٧٩٢ وما بعدها . (٢) ابن ماجة ، صفحة ٥٣٩ ، وفيه : من لم يدع قول الزور والعمل به فلا حاجة . . . (٣) في م : انقامه . (٤) في ١ : إلا أن الأول والثالث .

وقد حذر النبي صلى الله عليه وسلم عن صيام يوم الشك على معنى الاحتياط للعبادة^(١)؛ وذلك لأن العبادة إنما يُحتاطُ لها إذا وجبت ، وقَبْلَ ألا تجب لا احتياط شرعا ، وإنما تكونُ بدعة ومكروها . وقد قال صلى الله عليه وسلم مُنَبِّهاً على ذلك^(٢) : لا تقدّموا الشهرَ بيوم ولا بيومين خوفاً أن يقول القائل : أتلقى رمضان بالعبادة . وقد رُويت عنه صلى الله عليه وسلم فيه عدم الزيادة فقال : إذا انتصف شعبان فلا يصم أحدٌ حتى يدخل رمضان . وقد شنع أهلُ الجهالة بأن يقولوا نشيع رمضان ؛ ولا تُتَلَقَّى العبادة ولا تُشيع ، إنما تحفظُ في نفسها وتحرس من زيادة فيها أو نقصان منها .

ولذلك كره علماء الدين أن تُصام الأيامُ الستة التي قال النبي صلى الله عليه وسلم فيها^(٣) : مَنْ صام رمضان وستاً من شوال ، فكأنما صام الدهر كله - متصلة برمضان مخافة أن يعتقدَ أهلُ الجهالة أنها من رمضان ، ورأوا أن صومها من^(٤) ذى القعدة إلى شعبان أفضل ؛ لأن المقصود منها حاصلُ بتضخيف الحسنة بعشرة أمثالها متى فعلت ؛ بل صومها في الأشهر الحرم وفي شعبان أفضل ، ومن اعتقد أن صومها مخصوص بثاني يوم العيد فهو مبتدعٌ سالكٌ سُكن أهل الكتاب في الزيادات ، داخلٌ في وعيد الشرع حيث قال : اتركهن^(٥) سنن من كان قبلكم . . . الحديث .

المسألة السادسة - قوله تعالى : ﴿ أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ ﴾ .

وهذا يدلُّ على أن المراد به رمضان ، لا يوم عاشوراء ، ومن قال : إنه صوم ثلاثة أيام في كل شهر فقد أبعد ؛ لأنه حديث لا أصل له في الصحة .

المسألة السابعة - ظن قوم أن هذا بظاهره يقتضى الوصال ، وهذا لا يصح لوجهين : أحدهما - أن فيه تسكليف ما لا يطاق .

الثاني - أنه لو اقتضى وصالاً غيرَ محدود لما تحصّل لأحد تقديره ، لاختلاف أحوالهم فيه . والصحيح أنه خرج على العرف ، أى أن تصوموا الأيام وتُفطِرُوا منها زمناً مخصوصاً ،

(١) في م : المعتاد . (٢) صحيح مسلم : ٧٦٢ ، وابن ماجه ، صفحة ٥٤٧ ، وفيه : ثم أتبعه بست

من شوال . (٣) ورد في ابن ماجه : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من صام ثلاثة أيام من كل شهر فذلك صوم الدهر (صفحة ٥٤٥) . (٤) في م : في . (٥) السنة : الطريقة .

وكان عندهم متعيناً إما بالعرف المتقدم ، فيكون الخطاب نصاً ، وإما ببيان من النبي عليه السلام ، فيكون الخطاب مجملاً ، حتى يبيّن الشارع صلى الله عليه وسلم .
 المسألة الثامنة - قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ ﴾ :
 للمريض ^(١) ثلاثة أحوال :

أحدها - ألا يطيق الصوم بحال ، فعليه الفطر واجباً .
 الثاني - أنه يقدر على الصوم بضرر ومشقة ؛ فهذا يستحب له الفطر ، ولا يصوم إلا جاهل .

وقد أنبأنا أبو الحسن الأزدي ، أنبأنا الشيخ أبو مسلم عمر بن علي اللبثي الحارثي ، قال : أخبرنا الحيري ، أخبرنا أبو عبدربه محمد بن عبد الله الحاكم ، حدثني أبو سعيد النسوي أحمد بن محمد ، حدثني أبو حسان صهيب بن سليم ، قال : سمعتُ محمد بن إسماعيل البخاري يقول : اعتلتُ بنيسابور علة خفيفة ، وذلك في شهر رمضان ، فعادني إسحاق بن راهويه في نفر من أصحابه ، فقال لي : أفطرت يا أبا عبد الله ! فقلت : نعم . فقال : خشيت أن أضعف عن قبول الرخصة .
 قلت : أنبأنا عبدان ، عن ابن المبارك ، عن ابن جريج ، قال : قلت لمطاء : من أي الرخص أفطر ؟ قال : من أي مرض كان ، كما قال الله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا ﴾ .
 قال البخاري : ولم يكن هكذا الحديث عند إسحاق ، وهو الثالث .

الثاني ^(٢) - المسافر ، والسفر في اللغة مأخوذ من الانكشاف والخروج من حال إلى حال ؛ وهو في عرف اللغة عبارة عن خروج يتكاف فيه مؤنة ، ويفصل فيه بُعد في المسافة ، ولم يرد فيه من الشارع نص ، ولكن ورد فيه تنبيه ، وهو قوله عليه السلام في الصحيح : لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم وليلة إلا ومعها ذو محرم منها .
 وفي تقديره ^(٣) اختلاف كثير بيناه في المسائل .

والعمدة فيه أن العبادة تثبت في الذمة بيقين ، فلا براءة لها إلا بيقين مُسقط ؛ وقدّر السفر مشكوك فيه حتى يكون سفرًا ظاهرًا ، فيستقط الأصل على ما بيناه في أصول الفقه ، وبحجته فيما

(١) هنا في هامش م : مسألة في صوم المريض . (٢) لم يسبق الأول ، وكأنه عدّ قوله : للمريض ثلاثة أحوال - الأول . (٣) في ١ : وفي تقريره .

يتعلق بمسألتنا أن الله تعالى لما علّق الحكم بالسفر عَلِمَتِ العربُ ذلكَ بفضلِ عِلْمِهَا بِلِسَانِهَا ، وَجَرَى عَادَتُهَا فِي أَعْمَالِهَا ؛ فلما جاء الأمرُ اقتصرنا فيه على العربية ، وعلى هذا الأمرُ مَبْنَى الخلافِ ؛ فقال مالك والشافعي : أقل السفر يوم وليلة .

وقال أبو حنيفة : أقلُّه ثلاثة أيام ، وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : لا يحلُّ لامرأةٍ تُؤمِّنُ بالله واليوم الآخر [أن تسافر] ^(١) سفرَ يوم وليلة . وفي حديث : وسفر ثلاثة أيام ، وفي آخر وذكر تمامه ؛ فرأى أبو حنيفة أن السفرَ يتحقق في ثلاثة أيام : يومٌ يَتَحَمَّلُ فيه عن أهله ، ويوم ينزلُ فيه في ^(٢) مستقرّه ، واليوم الأوسط هو الذي يتحقق فيه السير المجرد ، بتحمّلٍ لا عن موضع الإقامة ، ونزولٍ لا في موضع الإقامة .

وقلنا له : إذا كان السفرُ متحققاً في اليوم الثاني كما سردتَ فاليوم الأول مثله ، ولا عبرة بالتحمل عن الأهل والوطن ، وإنما المعوّلُ في تحقيق السفر على المبيت في غير المنزل ، ثم التحديد بستة وثلاثين ميلاً أو ثمانية وأربعين ميلاً مراحلُ لا تُدْرِك بتحقيقٍ أبداً ، وإنما هي ظُنُونٌ ؛ فَرَجُلٌ احتاط وزاد ، ورجلٌ ترخّص ، ورجلٌ تقصّر ، والله أعلم .

المسألة العاشرة - قوله تعالى : ﴿ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ .

قال علماؤنا : هذا القولُ من لطيف الفصاحة ، لأنّ تقريره ^(٣) : فأفطرَ فَعِدَّةً من أيامٍ أُخَرَ ، كما قال تعالى ^(٤) : « فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ » . تقديره فحَقَّقَ فَعِدَّةً . وقد عَزَى إلى قومٍ : إن سافر في رمضان قضاؤه ، صامه أو أفطره ، وهذا لا يقولُ به إلّا ضعفاء الأعاجم ؛ فإن جزالة القول وقوة الفصاحة تقتضي « فأفطر » ؛ وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ^(٥) : الصومُ في السفر قولاً وفعلًا . وقد بيّنا ذلك في شرح الصحيح وغيره .

المسألة الحادية عشرة - قوله تعالى : ﴿ فَعِدَّةٌ ^(٦) مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ يُعْطَى بظاهره قضاء الصوم متفرقا ، وقد رُوِيَ ذلك عن جماعة من السلف ، منهم أبو هريرة .

(١) من م . (٢) ١ : عن . (٣) في م : تقديره . (٤) سورة البقرة ، آية ١٩٦

(٥) ابن ماجه ، صفحة ٥٣٣ (٦) في الفرطى : ارتفع عدة على خبر الابتداء ، تقديره : فالحكم

أو فالواجب عدة . وبصح : فعليه عدة . وقال الكسائى : ويجوز : فعدة ، أى فليصم عدة من أيام .

وإنما وجب التتابع في الشهر لكونه معيَّناً، وقد عدم التعيين في القضاء فجاز بكلِّ حال .
المسألة الثانية عشرة - قوله تعالى : ﴿ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ يقتضى وجوب القضاء من غير تعيين لزمان ، وذلك لا يُدْأَى التراخي ، فإنَّ اللفظَ مسترسل على الأزمنة لا يختصُّ بـبعضها دون بعض .

وقد ثبت عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت : إن كان ليكون^(١) على الصوم من رمضان^(٢) فما أستطيع قضاءه إلا في شعبان للشغل برسول الله صلى الله عليه وسلم فكانت تصوم بصيامه ؛ إذ كان صومه صلى الله عليه وسلم أكثر ما كان في شعبان .
المسألة الثالثة عشرة - قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ﴾ .
وفي هذه الآيات قراءات وأويلات واختلافات ، وهى بيضة العقر^(٣) .

قرئ يطيقونه بكسر الطاء وإسكان الياء ، [٤٤] وقرئ بفتح الطاء والياء وتشديدها^(٤) ، وقرئ كذلك بتشديد الياء الثانية ، لسكن الأولى مضمومة ، وقرئ يطوقونه^(٥) ، والقراءة هى القراءة الأولى ، وما وراءها - وإن روى وأُسند - فهى شواذ ، والقراءة الشاذة لا ينبغي عليها حكم ؛ لأنه لم يثبت لها أصل ، وقد بينا ذلك فى القسم الثانى من علوم القرآن بيانا شافيا .
المسألة الرابعة عشرة - أن الآية منسوخة كذلك ، روى عن ابن عمر وسامة ، وثبت ذلك عنهما .

وتحقيق القول أن الله تعالى قال : مَنْ كَانَ حَيًّا مُقِيمًا لِرَمَّةِ الصَّوْمِ ، وَمَنْ كَانَ مُسَافِرًا أَوْ مَرِيضًا فَلَا صَوْمَ عَلَيْهِ ، وَمَنْ كَانَ حَيًّا مُقِيمًا وَلَزِمَهُ الصَّوْمُ ، وَأَرَادَ تَرْكَهُ ، فَعَلَيْهِ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ، ثُمَّ نَسَخَ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ^(٦) : « تَمَهَّرُ رَمَضَانَ الَّذِى أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ، هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ قَمِهَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ، وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ » . مطلقا .

(١) فى القرطبي : يكون على الصوم . (٢) هنا فى هامش م : مسألة فى قضاء رمضان .
(٣) بيضة العقر : بيضة الديك (القاموس) . (٤) فى القرطبي : وروى ابن الأنبارى عن ابن عباس يطيقونه - بفتح الياء وتشديد الطاء والياء مفتوحين . بمعنى يطيقونه . (٥) فى القرطبي : وعن ابن عباس أيضا وعائشة وطاوس وعمر بن دينار : يطوقونه - بفتح الياء وشد الطاء مفتوحة ، وهى صواب اللغة .
وليس من القرآن خلافا لمن أذهبها قرآنا ، وإنما هى على التفسير . (٦) سورة البقرة ، آية ١٨٥

ولهذا المعنى كرّره ، ولولا تجديد الفرض فيه وتحييده وتأكيده ما كان لتكرار ذلك فائدة مقصودة ، وهذا مُنتزَع عن الناسخ والنسخ فليُنظر فيه .

المسألة الخامسة عشرة - قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ ﴾ .

فيه قولان : أحدهما مَنْ زاد على طعام مسكين . وقيل : مَنْ صام ؛ وهذا ضعيف لقوله تعالى بعد ذلك : (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) معناه الصومُ خيرٌ من الفطر في السفر ، وخيرٌ من الإطعام .

وتحقيق ذلك أن الصومَ الفرض خيرٌ من الإطعام النَّفل ، والصدقة النَّفل خيرٌ من الصوم النَّفل . فإن قيل : بل معناه أن الصومَ الفرض خيرٌ من الإطعام الذي هو بدله وهو فرض ، لأنه خيرٌ بين شيئين .

قلنا قوله تعالى : (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) مرتبطٌ بما قبله من الأقوال والتأويلات ، فيحتمل أن يكون معناه : وصومُكم خيرٌ من إطعامكم الفرض وتطوّعه الزائد عليه ، ويحتمل أن يكون معناه : وصومُكم خيرٌ من إطعامكم البدل له .

ويحتمل أن يكون معناه : وصومُكم خيرٌ لكم من تطوّعكم الزائد عليه وبدله ، ويحتمل أن يكون معناه : وصومُكم خيرٌ لكم من الزائد عليه ، فربما رغب في تكثير الإطعام ، وترك الصيام ، فأعلم أن الصومَ خيرٌ له .

فإن قيل : كيف يقال : الفرض خيرٌ من التطوع ، ولا يستويان في أصل الوضع ، وحُكمُ التخيير بين الشيئين أن يستويا في أصل التخيير ، ثم يتفاضلا فيه ؟

قلنا : الصومُ خيرٌ من الفطر ، وهو مخيرٌ بين فعله وتركه ، فصار فيه وصف من النَّفل ، فسكانه قيل : تقديمه أو رفعه خيرٌ من الإطعام .

المسألة السادسة عشرة - الصومُ خيرٌ من الفطر في السفر ، قاله مالك وأبو حنيفة . وقال الشافعي : الفطرُ أفضل ، ولعلنا مثله ، ولهم قولٌ ثالث : إن الفطرَ في الغزو أفضل ؛ وتعلّق الشافعي بالحديث الصحيح^(١) : ليس من البرِّ الصومُ في السفر . وصحَّ أنه كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم الفطرُ في السفر ، قال ابن مهاب : وكانوا يأخذون

بالأحدث فالأحدث من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتعلق أصحابنا في أن الفطر في الغزو أفضل بالحديث الصحيح^(١) : إنكم مُصْبِحُو عَدُوِّكُمْ ، وَالْفِطْرُ أَقْوَى لَكُمْ ، فَأَفْطِرُوا .
والصحيح أن الصوم أفضل ، لعموم قوله تعالى : (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) ؛ وإما فِطْرُ النبي صلى الله عليه وسلم فإنه رُوِيَ في الصحيح أنه قيل له^(٢) : إِنَّ الدَّاسَ قَدْ شَقَّ عَلَيْهِمُ الصِّيَامَ ، وَإِنَّمَا يَنْتَظِرُونَ فِطْرَكَ ، فَأَفْطَرَ . ولا خلاف في أن مَنْ شَقَّ عَلَيْهِ الصَّوْمُ فَلَهُ الْفِطْرُ .
وقد رَوَى أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ^(٣) : كَدَا نَفَزُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي رَمَضَانَ فَمِنَّا الصَّائِمُ وَمِنَّا الْفَاطِرُ ، مَنْ وَجَدَ قُوَّةَ فَصَامَ فَذَلِكَ حَسَنٌ ، وَمَنْ وَجَدَ ضَعْفًا فَأَفْطَرَ فَذَلِكَ حَسَنٌ . فأما عند القُرْبِ مِنَ الْعَدُوِّ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِي [٤٥] اسْتِحْبَابِ الْفِطْرِ اخْتِلَافٌ ، قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ ، وَبِهِ أَقُولُ .

الآية السادسة والثلاثون - قوله تعالى^(٤) : ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ ، فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَذَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ .

فيها تسع مسائل :

المسألة الأولى - قوله تعالى : ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ﴾ : تفسيرُ لقوله تعالى : « كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ » .
ثبت في الصحيح^(٥) عن طاحِةَ أَنْ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ نَائِرٍ^(٦) الرَّاسِ يُسْمَعُ دَوِيُّ صَوْتِهِ وَلَا يُفْقَهُ مَا يَقُولُ ، فَإِذَا هُوَ يَسْأَلُ عَنِ الْإِسْلَامِ ، فَقَالَ :
أخبرني بما فرض الله على من الصلاة ؟ فقال : خمس صلوات في اليوم والليلة . قال : هل على غيرهن ؟ قال : لا ، إلا أن تطوع ، وذكر شهر رمضان قال : هل على غيره ؟ قال : لا ، إلا أن تطوع . . . الحديث .

فجاء هذا تفسيراً للمفروض وبياناً له .

(١) صحيح مسلم : ٧٨٩ (٢) صحيح مسلم : ٧٨٦ (٣) صحيح مسلم : ٧٨٧

(٤) الآية الخامسة والثلاثون بعد المائة . (٥) صحيح مسلم : ٤١ ، والبغاري : ٣ - ٢٩

(٦) نائر الرأس : قائم شعره منتصبه .

المسألة الثانية - قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾، يعني هلال رمضان، وإنما سُمِّيَ [الشهر]^(١) شهراً لشهرته، ففرض الله علينا الصوم عند رؤية الهلال. وهذا قول النبي صلى الله عليه وسلم: صومُوا لرؤيته وأَفْطَرُوا لرؤيته، فإن غُمَ^(٢) عليكم فأَكْمِلُوا عِدَّةَ شعبان ثلاثين^(٣). ففرض علينا عند غمة الهلال إكمال عِدَّةِ شعبان ثلاثين يوماً، وإكمال عِدَّةِ رمضان ثلاثين يوماً عند غمة هلال شوال، حتى يدخل في العبادة بيقين، ويخرج عنها بيقين.

وكذلك ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم مصرحاً به أنه قال^(٤): لا تصومُوا حتى تَرَوْا الهلال، ولا تُفْطَرُوا حتى تَرَوْهُ.

وقد روى الترمذى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: احصوا هلال شعبان لرمضان.

المسألة الثالثة - قوله تعالى: ﴿فَنَنْتَهِدْ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾.

محمول على العادة بمشاهدة الشهر، وهى رؤية الهلال، وكذلك قال صلى الله عليه وسلم: صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته.

وقد زلَّ بعض المتقدمين فقال: يعولُّ على الحساب بتقدير المفاضل، حتى يدلَّ ما يجتمع حسابه على أنه لو كان صحيحاً لرُئي؛ لقوله صلى الله عليه وسلم^(٥): «فإن غُمَ عليكم فأقْدُرُوا له». معناه عند المحققين فأَكْمِلُوا المقدار، ولذلك قال فإن غُمَ عليكم فأَكْمِلُوا عِدَّةَ شعبان ثلاثين يوماً. وفى رواية: فإن غُمَ^(٦) عليكم فأَكْمِلُوا صَوْمَ ثلاثين ثم افطروا، رواه البخارى ومسلم^(٧). وقد زلَّ أيضاً بعض أصحابنا فحكى عن الشافعى أن قال: يعولُّ على الحساب وهى عَثْرَةٌ لا لَعَالَهَا^(٨). المسألة الرابعة - قوله تعالى: ﴿فَنَنْتَهِدْ مِنْكُمْ الشَّهْرَ﴾.

فيه قولان:

الأول - مَنْ نَتَهِدْ مِنْكُمْ الشَّهْرَ، وهو مُتَقِيم، ثم سافر لزمه الصومُ فى بَقِيَّتِهِ^(٩)، قاله ابنُ عباس، وعائشة.

(١) ليس فى م. (٢) غم علينا الهلال: إذا حال دون رؤيته غيم أو نحوه. (٣) ابن ماجة، صفحة ٥٣٠. (٤) ابن ماجة، صفحة ٥٢٩. (٥) مسلم: ٧٥٩، والبخارى: ٣ - ٣١. (٦) فى القرطبى: فإن أغمى. وفى مسلم مرة: فإن أغمى، ومرة: فإن غم - صفحة ٧٥٩. (٧) مسلم: ٧٥٩. (٨) لا لعالها: لا انتعاش منها ولا لافالة. (٩) فى ١: فى نفسه.

الثانى - مَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ مِنْهُ مَا شَهِدَ وَلْيُفْطِرْ مَا سَافَرَ .
وقد سقط القول الأول بالإجماع من المسلمين كأنهم ^(١) على الثانى، وكيف يصح أن يقول
ربنا سبحانه : فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ مِنْهُ مَا شَهِدَ ، وقد روى أن النبى صلى الله
عليه وسلم سافر فى رمضان فصام حتى بلغ الكدِّيد ^(٢) ، فأفطر وأفطر المسلمون .

المسألة الخامسة - إذا صام فى المصر ، ثم سافر فى أثناء اليوم لزمه إكمال الصوم ، فلو أفطر
قال مالك : لا كفارة عليه ؛ لأنَّ السفر عُذْرٌ طَرَأَ ، فكان كالارض يطراً عليه .

وقال غيرُه : عليه الكفارة ، وبه أقول ؛ لأنَّ المُذْرَ طَرَأَ بعد لزوم العبادة ، ويُخالف
المرض والحَيْضُ ؛ لأنَّ المرضَ يُبِيحُ له الفِطْرُ ، والحَيْضُ يُحَرِّمُ عليه الصوم ، والسفر لا يُبَيِّحُ
له ذلك ؛ فوجِبَتْ عليه الكفارة لَهَتْكَ حُرْمَتُهُ .

المسألة السادسة - لا خلاف أنه يصومه مَنْ رآه ، فأما مَنْ أُخْبِرَ به فيلزمه الصوم ؛ لأنَّ
رؤيته قد تكون لمحّة ، فلو وقف صَوْمٌ كُلٌّ واحد على رؤيته لكان ذلك سبباً لإسقاطه ،
إذ لا يمكنُ كُلُّ أَحَدٍ أن يراه وقتَ طلوعه ، وإنَّ وقت الصلاة الذى يشتركُ فى دركه كُلُّ
أحد ويمتدُّ أمدُه يُعْلَمُ بجزء المؤذن ، فكيف الهلال الذى يحْفَى أمرُه ويقصرُ أمدُه ؟

وقد اختلف العلماء فى وجْهِ الخبر عنه ؛ ففهم مَنْ قال : يجزى فيه خبر الواحد كالصلاة ،
قاله أبو ثور ؛ ومنهم مَنْ أجراه مجرى الشهادة فى سائر الحقوق ، قاله مالك ؛ ومنهم مَنْ
أجرى أوله مجرى الإخبار وأجرى آخره مجرى الشهادة ، وهو الشافعى ؛ وهذا تحكُّمٌ
ولا عُذْرَ له [٤٦] فى الاحتياط للعبادة ، فإنه يحتاط لدخولها كما يحتاط لخروجها ، والاحتياطُ
لدخولها ألا تنزِم ^(٣) إلا بيقين .

وأما أبو ثور فاستظهر بما روى عن ابن عباس ^(٤) ، قال : جاء أعرابيٌّ إلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال : أبصرتُ الهلال الليلة ، فقال : أتشهدُ أن لا إله إلا الله وأنَّ محمدًا

(١) فى ١ : وكلهم . (٢) موضع بالحجاز . والحديث فى معجم البلدان : قال ابن إسحاق : سار
النبى صلى الله عليه وسلم إلى مكة فى رمضان فصام وصام أصحابه حتى إذا كان بالكديد بين عسفان وأبج أفطر .
(٣) فى م : لا تنزِم . . (٤) ابن ماجه ، صفحة ٥٢٩

عبده ورسوله؟ قال : نعم . قال : يا بلال ؛ أذن في الداس فليصوموا غدا . خرّجه النسائي والترمذي وأبو داود .

وقال أبو داود : قال ابنُ عمر رضي الله عنه : أخبرتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم أنَّى رأيتُ الهلالَ ، فصام وأمر الناسَ بالصيام .

واعترض بعضهم على خبرِ ابنِ عباس أنه روى مُرسلاً تارة وتارة مُسنّداً ؛ وهذا مما لا يقدحُ عندنا في الإخبار ، وبه قال الغظام ؛ لأنَّ الراوى يسنده تارة ويرسله تارة أخرى ، ويسنده رجلٌ ويرسله آخر .

وقيل : يحتمل حديثُ ابنِ عمر أن يكونَ رآه غيره قبله ، وهذا تحكّم وزيادة على السبب ، ولو كان هذا جازاً لبطلَ كلُّ خبرٍ بتقدير الزيادة فيه .

فإن قيل : تؤيّدُه ^(١) بالأدلة . قلنا : لا دليل ، إنما الصحيحُ فيه قبولُ الخبر من العدل ولزوم العمل به .

المسألة السابعة - إذا أخبر مُخبرٌ عن رؤية بلد ^(٢) فلا يحلو أن يقربَ أو يبعد ؛ فإن قُرِبَ فالحكم واحد ، وإن بُعد فقد قال قوم : لأهل كلِّ بلدٍ رؤيتهم .

وقيل : يلزمهم ذلك .

وفي الصحيح ^(٣) عن كُرَيْب أن أمَّ الفضل بعثته إلى معاوية بن أبي سفيان بالشام ، قال : فقدمتُ الشام فقضيت حاجتها ، واستسهلَّ علىَّ هلال رمضان وأنا بالشام ، فرأيتُ الهلال ليلة الجمعة ، ثم قدمت المدينة في آخر الشهر ، فسألني ابن عباس ، ثم ذكر الهلال فقال : متى رأيته ؟ فقلت : ليلة الجمعة ، [فقال : أنت رأيته ؟ قلت : نعم ، ورآه الناس وصاموا وصام معاوية] ^(٤) ، قال : لسكتنا رأيناه ليلة السبت ، فقلت له : أو لا تسكتني برؤية معاوية ؟ قال : لا ؛ هكذا أمرنا رسولُ الله صلى الله عليه وسلم .

واختلف في تأويل قولِ ابن عباس هذا ، فقيل : ردّه لأنه خبرٌ واحد ، وقيل : ردّه لأنَّ الأقطارَ مختلفةٌ في المطالع ، وهو الصحيح ، لأن كُرَيْباً لم يشهد ، وإنما أخبر عن حكمهم

(١) في م : تزيده . (٢) هنا في هامش م : مسألة هل يصوم أهل قطر برؤية غيره .

(٣) صحيح مسلم : ٧٦٥ (٤) من القرطبي : ٢ - ٢٩٥ ، وصحيح مسلم .

ثبت بشهادة؛ ولا خلاف في أن الحكم الثابت بالشهادة يُجْزى فيه خبر الواحد؛ ونظيره ما لو ثبت أنه أهل ليلة الجمعة بأغمت^(١)، وأهل بإشيلية^(٢) ليلة السبت، فيكون لأهل كل بلد رؤيتهم؛ لأنَّ سُهَيْلاً^(٣) يُكشَف من أغمت ولا يُكشَف من إشيلية، وهذا يدلُّ على اختلاف المطالع.

المسألة الثامنة - قوله تعالى: ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾.

معناه عِدَّةُ الهلال، كان تسعة وعشرين أو ثلاثين، قال ابن عمر: سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: الشهر تسع وعشرون، فإذا رأيتم الهلال فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا. أخرجه مسلم^(٤).

المسألة التاسعة - قوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾.

قال علماؤنا: معناه تكبروا إذا رأيتم الهلال^(٥)، ولا يزال التكبير مشروعاً حتى تصلَّى صلاة العيد، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يكبر إذا رأى الهلال، ويكبر في العيد، فأما تكبيره إذا رأى الهلال فلم يثبت، أما إنه روى أبو داود وغيره عن قتادة بلاغا عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثين متعارضين:

أحدهما - أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رأى الهلال أعرض عنه.

الثاني - أنه كان إذا رآه قال: هلال خير ورشد، آمنتُ بالذي خلقك - ثلاث مرات،

ثم يقول: الحمد لله الذي ذهب بشهر كذا وجاء بشهر كذا.

قال القاضي: ولقد لُكِّمَ ما وجدتُ له طعماً.

وقد أخبرنا المبارك بن عبد الجبار، أخبرنا ابن زَوْج الحرة، أنبأنا النجى، أنبأنا ابن

محبوب، أنبأنا ابن سورة، أنبأنا محمد بن بشار، أنبأنا أبو عامر العقدي، أنبأنا سليمان بن

سفيان المدني، أنبأنا بلال بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله، عن أبيه، عن جدّه طلحة

(١) أغمت: ناحية في بلاد البربر من أرض المغرب قرب مراکش.

(٢) إشيلية: مدينة كبيرة عظيمة بالأندلس. (٣) سهيل: كوكب.

(٤) صحيح مسلم: ٧٦٠ (٥) هنا في هامش م: مسألة تكبير العيدين لرؤية الهلال.

ابن عبيد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا [٤٧] رأى الهلال قال : اللهم أهله علينا باليمن والإيمان والسلامة والإسلام .

قال ابن سورة : حسن غريب . قال القاضي : وهو أثبت ^(١) من المتقدم .
وأما تكبيره عليه السلام في العيد فهي مسألة مُشْكِلَةٌ ما وجدت فيها شفاءً عند أحد ،
ومقدارُ الذي تحصَّل بعد البحث أن للتكبير ثلاثة أحوال : حال في وقت البروز إلى صلاة
العيد ، وحال الصلاة ، وحال بعد الصلاة .

فأما تكبير البروز فأخبرنا أبو الحسن المبارك بن عبد الجبار الأزدي ، أنبأنا أبو الطيب
الطبري ، أنبأنا أبو الحسن علي بن عمر ، أخبرنا أبو عبد الله الآملي ^(٢) ، حدثنا علي بن محمد بن
إسماعيل ، حدثنا عبيد الله بن محمد بن حبيش ، حدثنا موسى بن محمد ، عن عطاء ، حدثنا الوليد
ابن محمد ، حدثنا الزهري ، أخبرني سالم بن عبد الله — أن عبد الله بن عمر أخبره : أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان يكبر يومَ الفِطْرِ ^(٣) [مِنْ] ^(٤) حين يخرج من بيته حتى يأتي المصلي .
وذُكر عن ابن عمر مثله ، وعن علي رضي الله عنه أنه كان يكبر حتى يأتي الجبَّانة ،
يريد حين يبرز .

وروى عن أبي عبد الرحمن السلمي أنهم كانوا في التكبير في الفِطْرِ أشد منهم في الأضحية .
وأما ^(٥) تكبيره في صلاة العيد فقد اختلف في ذلك العلماء سلفاً وخلفاً ، ورَوَّينا
في ذلك الأحاديث والأخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم وأخباراً عن السلف .

فأما الأحاديثُ فروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وابن لهيعة عن أبي الزبير عن
جابر ، وأبو الأسود محمد بن عبد الرحمن ، ومحمد بن مسلم بن شهاب عن عروة ، عن عائشة ،
وعمار بن ياسر ، وكثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده ، وعبد الله بن عامر
الأسلمي وغيره عن نافع عن ابن عمر ، واللفظُ واحد : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان يكبر في الفِطْرِ سبعا في الأولى وخمسا في الثانية ^(٦) .

وأما أخبارُ السلف فروى عن علي رضي الله عنه : يكبر إحدى عشرة تكبيرة ،

(١) في ١ : أشبه . (٢) في م : الأنلي . (٣) في م : يوم العيد . (٤) من م .

(٥) في ١ : وإنما . (٦) ابن ماجه ، صفحة ٤٠٧ ، وفي م : وخمسا في الآخرة .

ستًا في الأولى ، وخمسا في الآخرة ، ويكبر في الأضحية خمس تكبيرات ، ثلاثا في الأولى وثنتين في الثانية .

وروى أيوب عن نافع عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه كان يكبر اثنتي عشرة تكبيرة ، سبعا في الأولى ، وخمسا في الثانية ، سوى تكبيرة الإحرام وتكبيرة الركوع .

وقد روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : ثنتي عشرة تكبيرة مثله ، ورؤي عن ابن عباس رضي الله عنه ثلاث عشرة تكبيرة ؛ سبعا في الأولى وستا في الثانية . وروى عنه : إن شئت سبعا ، أو إحدى عشرة ، أو ثلاث عشرة .

ورؤي عن ابن مسعود : يكبر تسعا : خمسا في الأولى ، وأربعا في الثانية ؛ ومثله عن حذيفة وأبي موسى ؛ وروى عنهما : يكبر في العيدين أربعا كتكبير الجناز .

وقد أرسل سعيد بن العاصي أمير المدينة إلى أربعة من أصحاب الشجرة ، سألهم^(١) عن التكبير في العيدين ، فقالوا : ثمانى تكبيرات ، فذكره لابن سيرين ، فقال : صدق ، ولكنه أغفل تكبيرة فاتحة الصلاة .

واختلف رأى الفقهاء ؛ فقال مالك والشافعي والليث وأحمد بن حنبل وأبو ثور : سبعا في الأولى ، وخمسا في الثانية .

إلا أن مالكاً قال : سبعا في الأولى بتكبيرة الإحرام . وقال الشافعي : سوى تكبيرة الإحرام .

قال أحمد وأبو ثور : سوى تكبيرة القيام . وقال الثوري وأبو حنيفة : يكبر خمسا في الأولى ، وأربعا في الثانية ، ست فيها زوائد ، وثلاث أصليات بتكبيرة الافتتاح وتكبيرتي الركوع ، لكن يؤلى بين القراءتين ، ويُقدّم التكبير في الأولى قبل القراءة ، ويقدم القراءة في الثانية قبل التكبير .

وروى أصحاب أبي حنيفة أن عمر رضي الله عنه جمع الصحابة فاتفقوا على مذهبهم . وظن قوم أن هذا [٤٨] كأعداد الوضوء وركعات صلاة الليل ، وهو وهم من قائله ليس في الوضوء أعداد ، وقد بينها ، ولا في قيام الليل ركعات مقدرة ؛ وإنما هو اختلاف

(١) في م : يسألهم .

[روايات] ^(١) في صلاة جماعات، فهي كاختلاف الروايات في صلاة الخوف؛ وإنما يرجح فيها عند النظر إليها :

أحدها أن يُقال : إن المرء يخير في كل رواية ، فمن فعل منها شيئاً تم له المراد منها ؛ لأنَّ الفرض نفس ^(٢) التكبير لا قدره .

وإما أن يُقال : إن رواية أهل المدينة أرجح لأجل أنهم بالدين أقعد؛ فإنهم شاهدوها، فصار نقلهم كالنواثر لها .

ويترجح قول مالك على قول الشافعي ؛ لأنَّ مالكا رأى تكبيراً يتألف من مجموعهِ وترٍّ ، والله وتر يحب الوتر ^(٣) .

وقد يمكن تلخيص بعض هذه الروايات بأن يُقال : إنه يحتمل أن يكون الراوي عدَّ الأصول والزوائد مرةً وأخبر عنها ، فيأتي من مجموعها ثلاث عشرة ، أو يقتصر على الزوائد في الذكر ويحذف الأصلات الثلاث فيظهر هاهنا التباين أكثر ، ولكن يفضل السكوت ما قدمنا من الرجوع إلى أعمال أهل المدينة ، والله أعلم .

وأما تكبيره من بعد الصلاة فروى أبو الطفيل عن عليّ وعمار أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكبر في دُبُر الصلوات المكتوبة من صلاة الفجر غداة عرفة إلى صلاة العصر آخر أيام التشريق يوم دفعة الناس المظلي .

ومن حديث أبي جعفر عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا صلى الصبح من غداة عرفة ، وأقبل على أصحابه يقول : على مكانكم ، ويقول : الله أكبر لا إله إلا الله ، والله أكبر الله أكبر والله الحمد .

وروى عن نافع عن ابن عمر أنهم كانوا يكبرون في صلاة الظهر ، ولا يكبرون في صلاة الصبح ، كذلك فعل عثمان رضي الله عنه وهو محصور .

وروى ربيعة بن عثمان ، عن سعيد بن أبي هند ، عن جابر بن عبد الله : سمعته يكبر في الصلوات أيام التشريق ^(٤) : الله أكبر - ثلاثاً .

(١) ليس في م . (٢) في م : تعيين . (٣) في م - بعده : وإليه أميل .

(٤) أيام التشريق : هي ثلاثة أيام تلي يوم عيد الأضحي .

واختار الشافعي رواية أبي جعفر [عن جابر] ^(١) - أن يجمع بين التهليل والتكبير والتحميد ، وذكرها ابن الجلاب من أصحابنا .

واختار علماؤنا التكبير المطلق ، وهو ظاهر القرآن ، وإليه أميل . والله أعلم .
وكانت الحكمة في ذلك على ما ذكره علماؤنا رحمة الله عليهم الإقبال على التكبير والتهليل ، وذكر الله تعالى عند انقضاء المناسك شُكْرًا على ما أُوتِيَ من الهداية وأنقذ به من الغواية ، وبدلاً عما كانت الجاهلية تفعله من التفاخر بالآباء ، والتظاهر بالأحساب ، وتعميد المناقب ، على ما يأتي تبياناً في موضعه إن شاء الله تعالى .

الآية السابعة والثلاثون - قوله تعالى ^(٢) : ﴿ أَجِلْ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَامْرَؤُوا حَتَّى يَبْيُنَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ ارْجِعُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ . تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا ، كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾ .

فيها تسع عشرة مسألة :

المسألة الأولى - في سبب نزولها :

روى الأئمة : البخاري ^(٣) وغيره ، عن البراء - أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا إذا حضر الإفطار فنام الرجل منهم قبل أن يُفطر لم يأكل ليلته ولا يومه حتى يُنسى ، وأن قيس بن صرمة الأنصاري كان صائماً ، فلما حضر الإفطار أتى امرأته ، فقال : أعفدك طعاماً ؟ قالت : لا ، ولسكني أنطلق فأطلب ، وكان يعمل يومه ، فغلبته عيناه ، فجاءته امرأته ، فلما رآته قد نام قالت : خيمة لك ؟ فلما انقصف النهار غشي عليه ، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ، فنزلت هذه الآية .

وروى الطبري نحوه ، وأن عمر ^(٤) رضى الله عنه رجع من عند النبي صلى الله عليه وسلم

(١) من م . (٢) الآية السابعة والثمانون بعد المائة . (٣) صحيح البخاري : ٣ - ٣٤

(٤) في القرطبي : وروى الطبري نحوه أن عمر .

وقد سمرَ عنده ليلةً ، فوجد امرأته قد نامت فأرادها فقالت : قد نمتُ ، فقال : ما نمتِ ، ثم وقع عليها ، وصنع كعب بن مالك مثله . فغداً عمرُ رضى الله عنه على النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : أعتذر إلى الله وإليك ؛ فإنَّ تقسى زينت لي موقعةً أهلى ، فهل تجدُ لي من رُخصة ؟ فقال له : لم تكن بذلك حقيقاً يا عمر ! فلما بلغ بيته أرسل إليه فأنبأه بعُذْرِهِ (١) في آيةٍ من القرآن .

وقد روى أبو داود في أبواب الأذان قال : جاء عمرُ رضى الله عنه فأراد أهله ، فقالت [٤٩] : إني قد نمتُ ، فظنَّ أنها تعتلُّ ، فأتاها ، فلما أصبح نزلت هذه الآية .

المسألة الثانية - في « الرِّقَّتِ » .

الرِّقَّتُ يكونُ الإِفْخَاشُ في المنطق ، ويكون حديث النساء ، ويكون مباشرتهن . والمرادُ به هاهنا المباشرة .

وقد روى عن ابن عباس أنه قال : المباشرةُ الجماع ، ولكنَّ الله تعالى كريم يكتفى ، وهذا يعضد قول مَنْ قال : إنَّ معنى قوله تعالى : « كما كُتِبَ على الذين من قبلكم » أنهم أهلُ الكتاب ؛ فإنهم كذلك يصومون ، ثم نسخ الله تعالى ذلك بهذه الآية .

المسألة الثالثة - قوله تعالى : ﴿ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ ﴾ .

المعنى هُنَّ لَكُمْ (٢) بمنزلة الثوب ، ويُفَضَّى كُلُّ واحدٍ منكم إلى صاحبه ، ويستترُّ به ويسكُنُ إليه .

والفقهُ فيه أن كلَّ واحدٍ منكم لا يقدرُ على الاحتراز من صاحبه لمخالطته إياه ومباشرته له .

وقيل المعنى أن كلَّ واحدٍ منكم مغمَّفٌ بصاحبه مستترٌ به عما لا يحلُّ له من التعمُّرِ مع غيره .

المسألة الرابعة - قوله تعالى : ﴿ عَلَّمَ اللَّهُ أَنْتَكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ .

وهذا يدلُّ على قوَّةِ روايةِ عمر وكتب رضى الله عنهما ؛ فإنه سبحانه أخبر أنه علَّم الخيانة ،

ولا بدَّ من وجود ما علم موجوداً . وإن كان على حديث قيس بن صرمة الذى رواه البخارى فتقديره : عَلِمَ اللهُ أَنْكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَرَخَّصَ لَكُمْ .
المسألة الخامسة - قوله تعالى : ﴿ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ﴾ .

قد بينّا فى كتاب الأمر توبة الله تعالى على الخلق ^(١) ومعنى وصفه بأنه التّوّاب .
وقد تاب علينا ربنا هاهنا بوجهين :

أحدهما - قبوله توبة من اختان نفسه .

والثانى - تخفيف ما نُقِلَ ، كما قال تعالى ^(٢) : « عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصَوْهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ » ؛
أى رجع إلى التخفيف .

قال علماء الزهد : وكذا فلتكن العناية وشرف المنزلة ، خان نفسه عمرُ جعلها الله تعالى شريعة ، وخفف لأجله عن الأمة ، فرضى الله عنه وأرضاه .

المسألة السادسة - [قوله تعالى] ^(٣) : ﴿ فَالآنَ بَاشِرُوهُمْ ﴾ .

معناه قد أحلَّ الله لكم ما حرّم عليكم ، وهذا يدلُّ على أن سبب الآية جماعُ عمر رضى الله عنه لا جوع قيس ؛ لأنه لو كان السبب جوع قيس لقال : فالآن كلوا ، ابتداءً به لأنه الميهم الذى نزلت الآية لأجله .

المسألة السابعة - قوله تعالى : ﴿ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللهُ لَكُمْ ﴾ .

فيه ثلاثة أقوال :

الأول - ما كتب الله لكم من الحلال .

الثانى - ما كتب الله لكم من الولد .

الثالث - ليلة القدر . فالقول الأول عامٌّ يشهد له حديث قيس ، والثانى خاص يشهد له حديث عمر ، والثالث عام فى الثواب والأجر .

المسألة الثامنة - قوله تعالى : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا ﴾ .

هذا جوابُ نازلة قيس بن صرمة ، والأول جواب نازلة عمر رضى الله عنه ؛ وبدأ بنازلة عمر لأنه الميهم فهو المقدّم .

المسألة التاسعة - قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ۚ ﴾ .

روى الأئمةُ بأجمعهم : قال عدى بن حاتم : لما نزلت هذه الآية عمدت إلى عقالين لي أسود وأبيض ، فجعلتهما تحت وسادتي ، وجعلتُ أنظرُ في الدليل إليهما فلا يستبينُ لي فعمدتُ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرتُ ذلك ، فقال : إنما ذلك سوادُ الليل وبياضُ النهار ، ونزل قوله تعالى : (من الفجر) .

وروى الأئمةُ : قال النبي صلى الله عليه وسلم ^(١) : لا يمنعكم أذانُ بلالٍ من سحوركُم ، فإنه يؤذَنُ بليلٍ ، ليرجعَ قائمكم ، ويوقظَ نائمكم ، وليس أن يقول هكذا - وصوبَ يده ورفعها - حتى يقول : هكذا - وضرب بين أصابعه .

المسألة العاشرة - قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ۚ ﴾ . فشرط ربُّنا تعالى إتمامَ الصوم حتى يتبينَ الليلُ ، كما جَوَزَ الأكلَ حتى يتبينَ النهار ، ولكن إذا تبينَ الليلُ فالسنةُ [٥٠] تعجيلُ الفطر .

وقد روى الأئمةُ منهم البخاري ^(٢) عن عبد الله بن أبي أوفى ، قال : كنّا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفرٍ ، فصام حتى أمسى ، فقال لرجل : انزل فاجدَحْ لي ^(٣) . قال : لو انتظرتَ حتى تمسى . قال : انزل فاجدَحْ لي إذا رأيتَ الليل قد أقبل من هاهنا وأدبر من هاهنا فقد أفطر الصائم .

المسألة الحادية عشرة - كما أنَّ السنةَ تعجيلُ الفطر مخالفةً لأهل الكتاب كذلك السنةُ تقديمُ الإمساك - إذا قربَ الفجر - عن محظورات الصيام .

ومن العلماء مَنْ جَوَزَ الأكلَ مع الشك في الفجر حتى يتبينَ ؛ منهم ابن عباس والشافعي ، لقوله تعالى : حتى يتبينَ ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال ^(٤) : وكأوا واشربوا حتى ينادي ابنُ أم مكتوم ، وكان ابنُ أم مكتوم رجلاً أعمى لا ينادي حتى يقال له : أصبحت أصبحت .

(١) في ابن ماجه (صفحة ٥٤١) : عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يمنع أحدكم أذان بلال من سحور ، فإنه يؤذَنُ ليقتبه نائمكم ، ويرجع قائمكم ، وليس الفجر أن يقول

هكذا ، ولكن هكذا يعترض في أفق السماء . (٢) صحيح البخارى : ٣ - ٤٥

(٣) الجدح : أن يحرك السويق بالماء ويخوض حتى يستوى ، وكذلك اللبن . (النهاية - جدح) .

(٤) صحيح البخارى : ٣ - ٣٥

وَتَأْوَلُهُ عِلْمًاؤُنَا : قَارِبَتِ الصَّبَاحَ ، وَقَارِبَتِ تَبَيَّنَ الْخَلِيطُ ، وَهُوَ الْأَشْبَهُ بِوَضْعِ الشَّرِيعَةِ وَحُرْمَةِ الْعِبَادَةِ ، لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يُوشِكُ مَنْ يَرَعَى حَوْلَ الْحِمَى أَنْ يَقَعَ فِيهِ . وَإِذَا جَاءَ اللَّيْلُ فَأَكَلْتُ لَمْ تَخَفْ مُوَاقِعَةً مُحْظُورٍ ، وَإِذَا دَنَا الصَّبَاحُ لَمْ يَحِلْ لَكَ الْأَكْلُ لِأَنَّهُ رُبَّمَا أَوْقَعَكَ فِي الْمَحْظُورِ غَالِبًا .

المسألة الثانية عشرة - إِذَا تَبَيَّنَ اللَّيْلُ سُنَّ الْفِطْرِ فَرَعًا ، أَكَلَ أَوْ لَمْ يَأْكُلْ ؛ فَإِنْ تَرَكَ الْأَكْلَ لِعُذْرٍ أَوْ لَشُغْلٍ جَازٍ ، وَإِنْ تَرَكَهُ قَصْدًا لِمَوَالَاةِ الصَّيَامِ قُرْبَةً اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ ؛ فَمَنْ رَأَاهُ جَائِرًا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ ، كَانَ يَصُومُ الْأُسْبُوعَ وَيُفْطِرُ عَلَى الصَّبْرِ ، وَرَأَاهُ الْأَكْثَرُ حَرَامًا لِمَا فِيهِ مِنْ مَخَالَفَةِ الظَّاهِرِ وَالتَّشْبُهِ بِأَهْلِ الْكِتَابِ .

وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مَكْرُوهٌ ؛ لِأَنَّهُ عِلَّةٌ تَحْرِيمِهِ مَعْرُوفَةٌ ، وَهِيَ ضَعْفُ الْقُوَى وَإِهْكَاءُ الْأَبْدَانِ . وَرَوَى الْأَئِمَّةُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الْوِصَالِ ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ : فَإِنَّكَ تَوَاصِلُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَأَيْسَ كُمُ مِثْلِي ؟ إِنْ أُبَيْتُ يُطْعِمَنِي رَبِّي وَيَسْقِيَنِي . فَلَمَّا أَبَوْا أَنْ يَنْتَهُوا عَنِ الْوِصَالِ وَاصِلَ بِهِمْ يَوْمًا وَيَوْمًا ، ثُمَّ رَأَوْا الْهَلَالَ ، فَقَالَ : لَوْ تَأَخَّرَ الْهَلَالُ لَزِدْتُمْ ، كَالْمُسْكِلِ لَهُمْ عَيْنٌ أَبَوْا أَنْ يَنْتَهُوا ؛ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ حَرَمًا ، وَإِنَّمَا كَانَ شَفَقَةً عَلَيْهِمْ ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَقْبَلُوهُ ، وَلَوْ كَانَ حَرَامًا مَا فَعَلُوهُ .

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ ^(١) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَا تَوَاصِلُوا ؛ فَإِنَّكُمْ إِرَادَ الْوِصَالِ فَلْيَوَاصِلْ ، حَتَّى السَّحَرِ . وَهَذِهِ إِبَاحَةٌ لِتَأْخِيرِ الْفِطْرِ ، وَمَنْعٌ مِنْ إِيصَالِ يَوْمٍ بِيَوْمٍ .

المسألة الثالثة عشرة - لَمَّا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَالْآنَ بَاشِرُوهُنَّ ﴾ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ ، وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمْ الْخَلِيطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَلِيطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴿ :

يَبَيِّنُ بِذَلِكَ مُحْظُورَاتِ الصَّيَامِ ؛ وَهِيَ الْأَكْلُ ، وَالشَّرْبُ ، وَالْجُمَاعُ .

وَأَمَّا ظَاهِرُ الْمُبَاشَرَةِ ^(٢) الَّتِي هِيَ اتِّصَالُ الْبَشَرَةِ بِالْبَشَرَةِ فَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهَا عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْوَالٍ : الْأَوَّلُ أَنَّهَا حَرَامٌ . الثَّانِي أَنَّهَا مُبَاحَةٌ . الثَّالِثُ أَنَّهَا مَكْرُوهَةٌ . الرَّابِعُ أَنَّهَا مُنْقَسِمَةٌ بَيْنَ مَنْ يَخَافُ عَلَى نَفْسِهِ التَّعَرُّضَ لِفَسَادِ الصَّوْمِ وَبَيْنَ مَنْ يَأْمَنُ ذَلِكَ عَلَى نَفْسِهِ .

(٢) فِي هَامِشٍ هُنَا : مَسْأَلَةٌ مُبَاشَرَةِ الصَّائِمِ دُونَ جِوَارِهِ .

(١) صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٣ - ٤٦

وتحقيق القول فيه أنها سببٌ وداعيةٌ إلى الجماع ، وذريعةٌ داعيةٌ إليه ، فيختلف في حكمها باختلافهم في تحريم الذرائع التي تدعو إلى المحظورات ؛ فأما علماء المالكية فاعتبروا حال الرجل وخوفه على صومه وأمنه عليه من نفسه ، وقد ثبت ^(١) أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل أزواجه - عائشة وغيرها ، وهو صائم ، ويأمرُ بالإخبار بذلك ؛ لكن النبي كان أمسكنا لإربه ^(٢) .

وقد خرج مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم أفتى عمر بن أبي سلمة بجوازها وهو شاب ، فدلَّ أن المومل فيها ما اعتبر علوانا من حال القبيل ، لكن منهم من تجاوز في التفصيل حدَّ الفتيا ، ونحن نضبط بحول الله تعالى ، فنقول : أما إن أفضى التقبيل والمباشرة إلى المذى فلا شيء فيه ؛ لأن تأثيره في الطهارة الصغرى ، وأما إن خيف إفضاؤه إلى المنى فذلك المنوع ، والله أعلم [٥١] .

المسألة الرابعة عشرة - إن قيل : كيف يجوز أن يكون المراد بقوله تعالى : الخيط الأبيض الفجر ، ويتأخر البيان ^(٣) مع الحاجة إليه ؟ وتأخير البيان عن وقت الحاجة إليه مع بقاء التكليف حتى يقع الخطأ عن القصد لا يجوز .

فالجواب أن البيان كان موجوداً فيه ، لكن على وجه لا يُدركه جميعُ الناس ؛ وإنما كان على وجه يختص به بعضهم أو أكثرهم ، وليس يلزم أن يكون البيان مكشوفاً في درجة يطلع عليها كلُّ أحدٍ ؛ ألا ترى أنه لم يقع فيه إلا عدو وحده ، وأيضاً فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعنف عدوياً ، وأنزل الله تعالى البيان فيه جلياً .

وقد روى في حديث عدو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : إنك لعريض القفا ، وضحك ؛ ولا يضحك إلا على جائز ، وليس فيما ذكر له إلا تعريضه للعبادة .

المسألة الخامسة عشرة - إذا جوزنا له الوطء قبل الفجر في ذلك دليل على جواز طلوع الفجر عليه ، وهو جُب ^(٤) ؛ وذلك جائز إجماعاً ؛ وقد كان وقع فيه بين الصحابة رضوان الله

(١) صحيح مسلم : ٧٧٧

(٢) بعضهم يرويه بفتحين بمعنى الحاجة . وبعضهم يرويه بكسر فسكون ، وهو يحتمل معنى الحاجة والمضو .

(٣) في هامش هـ : مسألة تأخير البيان عن وقت الحاجة . (٤) في هامش م هـ : مسألة صوم الجنب .

عليهم أجمعين كلامٌ ، ثم استقرَّ الأمرُ على أنه مَنْ أصبحَ جُنُبًا فَإِنَّ صَوْمَهُ صحيحٌ ^(١) ، وبهذا احتجَّ ابنُ عباسٍ عليه ، ومن هاهنا أخذَه باستنباطه ، وغَوْصَه ، والله أعلم .

المسألة السادسة عشرة - قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَبَاسِرُوهُمْ ﴾ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ .
الاعتكاف في اللغة هو اللَّبَثُ ، وهو ^(٢) غير مقدَّر عند الشافعي وأقلُّه لحظة ، ولا حدًّا لأكثره . وقال مالك وأبو حنيفة : هو مقدَّر بيومٍ وليلة ؛ لأنَّ الصومَ عندهما من شرطه . قال علماؤنا : لأنَّ الله تعالى خاطب الصَّائمين ، وهذا لا يلزم في الوجهين . أما اشتراطُ الصومِ فيه بخطابه تعالى لِمَنْ صام فلا يلزم بظاهره ولا باطنه ؛ لأنها حالٌ واقعة لا مشترطة . وأما تقديره بيومٍ وليلة لأنَّ الصومَ من شرطه فضعيف ؛ فإنَّ العبادة لا تكون مقدَّرة بشرطها ؛ ألا ترى أنَّ الطهارة شرط في الصلاة ، وتنقضي الصلاة وتبقى الطهارة ، وقد حققنا في مسائل الخلاف دليلَ وجوب الصَّوم فيه ، ويُفترى الآن لَكُمْ عن ذلك ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمر : اعتكف وصم . وكان شيخنا نحر الإسلام أبو بكر محمد بن أحمد الشامي إذا دخلنا معه مسجدًا بعديفة السلام لإقامة ساعة يقول : انووا الاعتكاف تريحوه . وعوَّل مالك على أنَّ الاعتكاف اسمٌ لغويٌّ شرعي ، فجاء الشرعُ في حديثِ عمر رضي الله عنه بتقدير يومٍ وليلة ، فكان ^(٣) ذلك أقلُّه ، وجاء فعلُ النبي صلى الله عليه وسلم باعتكاف عشرة أيام ، [فكان ذلك المستحب فيه] ^(٤) .

المسألة السابعة عشرة - قوله تعالى : ﴿ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ .

مذهب مالك الصريح - الذي لا مذهبَ له سواه - جوازُ الاعتكاف في كل مسجد ؛ لأنه تعالى قال : ﴿ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ ، فعمَّ المساجد كلها ؛ لكنه إذا اعتكف في مسجد لا بُعْثَ فيه نحر ^(٥) للجمعة ، فَمِنْ علماؤنا مَنْ قال : يَبْطُلُ اعتكافه ، ولا نقول به ؛ بل يشرف الاعتكاف ويمظم . ولو خرج في ^(٦) الاعتكاف مِنْ مسجد إلى مسجد لجاز له ؛ لأنه يخرج لحاجة الإنسان إجماعًا ، فأشْفَى فرق بين أن يرجع إلى ذلك المسجد أو إلى سواه ؟

(١) ارجع إلى ابن ماجه ، صفحة ٥٤٣ (٢) في هامش م هنا : مسألة في تقدير مدة الاعتكاف .

(٣) م : م : وكان . (٤) ليس في م : (٥) في هامش م هنا : مسألة في خروج المعتكف .

(٦) في م : من .

المسألة الثامنة عشرة - وهي بديعة :

فإن قيل : قلتم في قوله تعالى : ﴿ فَالآن بَاشِرُوهُمْ ﴾ : إن المراد به الجماع ، وقلتم في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَبَاشِرُوهُمْ ﴾ : إنه اللبسُ والقُبلة ، فكيف هذا التناقض ؟

قلنا : كذلك نقول في قوله تعالى : ﴿ فَالآن بَاشِرُوهُمْ ﴾ : إنها المباشرة بأمرها صغيرها وكبيرها ؛ ولولا أن السنة قَصَّتْ على عمومها ما رَوَتْ^(١) عائشة وأم سلمة في جواز القبلة للصائم من فعل النبي صلى الله عليه وسلم وقوله وبإذن النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن أبي سلمة في القبلة وهو صائم فخصصناها [٥٢] .

فأما قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَبَاشِرُوهُمْ ﴾ فقد بقيت على عمومها وعصفتها أدلة سواها ؛ وهي أن الاعتكاف مبنى على ركبتين : أحدهما ترك الأعمال المباحة بإجماع . الثاني ترك سائر العبادات سواه مما يقطعه ويخرج به عن بابه^(٢) ، فإذا كانت العبادات تؤثر فيه ، والمباحات لا تجوز معه فالشهوات أخرى أن تمنع فيه .

المسألة التاسعة عشرة قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَبَاشِرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ .

فحرم الله تعالى المباشرة في المسجد ، وذلك^(٣) يحوم خارج المسجد ، لأن معنى الآية : ولا تباشروهم وأنتم ملتزمون الاعتكاف في المسجد معتقدون له ، فهو إذا خرج لحاجة الإنسان وهو ملتزم للاعتكاف في المسجد معتقد له رخص له في حاجة الإنسان للضرورة الداعية إليه ، وبقي سائر أفعال الاعتكاف كلها على أصل المنع .

الآية الثامنة والثلاثون - قوله تعالى^(٤) : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ : فيها تسع مسائل :

المسألة الأولى - هذه الآية ، من قواعد المعاملات ، وأساس المعاوضات ينبني^(٥) عليها ، وهي أربعة : هذه الآية ، وقوله تعالى^(٦) : « وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا » ، وأحاديث الفرر ، واعتبار المقاصد والمصالح ، وقد نبهنا على ذلك في مسائل الفروع .

(١) في م : بما روت . (٢) في ١ : مما يقطعه به ويخرج به عن بابه .

(٣) في ١ : وكذلك تحرم . (٤) الآية الثامنة والثلاثون بعد المائة . (٥) في ١ : تبني .

(٦) سورة البقرة ، آية ٢٧٥

المسألة الثانية - اعلّموا ، علّمكم الله ، أن هذه الآية متعلّق كل مؤلف ومخالف في كل حكم يدّعون أنه لا تقسم بأنه لا يجوز ، فيستدلّ عليه بقوله تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) .

جوابه أن يقال له : لا نسلم أنه باطل حتى تبينه بالدليل ، وحينئذ يدخل في هذا العموم ؛ فهي دليل على أن الباطل في المعاملات لا يجوز ، وليس فيها تعيين الباطل .

المسألة الثالثة - قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ ﴾ .

المعنى لا يأكل كل بمضكم مال بعض ، كما قال تعالى ^(١) : « وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ » ، وكقوله تعالى ^(٢) : « فَاسْلَمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ » : المعنى لا يقتل بمضكم بعضا . وليس بمضكم على بعض . ووجه هذا الامتزاج أن أخا المسلم كنفسه في الحرمة ؛ والدليل عليه الأثر والنظر ؛ أما الأثر فقوله عليه السلام : مثل المسلمين في ترأّحهم وتوادهم وتعاطفهم كمثل الجسد إذا اشتكى عضو منه تداعى سائرُه بالجسمي والسهر .

وأما النظر فلأن رقة الجنسية تقتضيه وشفقة الآدمية تستدعيه .

المسألة الرابعة - قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا ﴾ .

معناه : ولا تأخذوا ^(٣) ولا تعاطوا . ولما كان المقصود من أخذ المال المتاع ^(٤) به في شهوة البطن والفرج قال تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا ﴾ ، خص شهوة البطن ؛ لأنها الأولى المثيرة لشهوة الفرج .

المسألة الخامسة - قوله تعالى : ﴿ بِالْبَاطِلِ ﴾ .

يعني بما لا يحل شرعا ولا يفيد مقصودا ؛ لأنّ الشرع نهى عنه ، ومنع منه ، وحرّم تعاطيه ، كالربا والغرر ونحوها . والباطل ما لا فائدة فيه . ففي المقول هو عبارة عن المدوم ، وفي المشروع عبارة عما لا يفيد مقصودا .

المسألة السادسة - قوله تعالى : ﴿ وَتَدُلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَمَاءِ ﴾ .

(١) سورة النساء ، آية ٢٩ (٢) سورة النور ، آية ٦١

(٣) في ١ : معناه لا تأخذوا . (٤) في م : التمتع .

أى توردون كلامكم فيها ، ضرب^(١) الكلام المورد على السامع مثلاً بالدّلّو المورودة على الماء ، ليأخذ الماء^(٢) .

وحقيقة اللفظ : وتُدّلّوا كلامكم . أو يكون الكلام ممثلاً بالحبّل ، والمال المذكور ممثلاً بالدّلّو ؛ لتقطعوا قطعةً من أموال غيركم ، وذلك الغير هو الخاصم .

(بالإثم) : أى مقرونة بالإثم . (وأنتم تعلمون) : تحريم ذلك .

المسألة السابعة - قال علماؤنا : هذا النهى محمول على التحريم قطعاً غير جائز إجماعاً ، وقد ثبت عن أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال^(٣) : إنما أنا بشرٌ وإنكم تختصمون إليّ ، ولعلّ بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضى له على نحو ما أسمع^[٥٣] منه ، فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذه ، فإنما أقطع له قطعة من النار .

المسألة الثامنة - إذا ثبت هذا فإن مدار حُكم الحاكم [هو فى الظاهر]^(٤) على كلام الخصمين لا حظّ له فى الباطن لأنه لا يبلغه علمه ، فلا ينفذ فيه حكمه ؛ وإنما يحكم فى الظاهر والباطن الظاهر^(٥) الباطن سبحانه ، وهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم المصطفى للاطلاع على الغيب يتبرأ من الباطن ، ويتنصّل من تعدّى حكمه إليه ، فكيف بغيره من الخلق؟

المسألة التاسعة - هذا يدلّ على أنّ الحاكم مُصيب فى حكمه فى الظاهر وإن أخطأ الصواب عند الله تعالى فى الباطن ، لأنه سبحانه قال : (وتُدّلّوا بها إلى الحكم لتأكلوا) بحكمهم (وأنتم تعلمون) بطلان ذلك ، والحاكم فى عفو الله وثوابه ، والظالم فى سُخط الله تعالى وعقابه .

الآية التاسعة والثلاثون - قوله تعالى^(٦) : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ ، وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ قَاتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا ، وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ اتَّقَى ، وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا ، وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ .

فيها اثنتا عشرة مسألة :

المسألة الأولى - فى سبب نزولها : وفيه قولان :

أحدهما : أنّ ناساً سألوا عن زيادة الأهلة ونقصانها فنزلت هذه الآية .

(١) فى ١ : ضربه . (٢) فى م : ليأخذه . (٣) ابن ماجة ، صفحة ٧٧٧ .
(٤) ليس فى م . (٥) فى م : للظاهر للباطن . (٦) الآية التاسعة والثلاثون بعد المائة .

الثاني - رَوَى عَنْ قَتَادَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ لِمَ جُعِلَتِ الْأَهْلَةُ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى الْآيَةَ .

وَالْحِكْمَةُ فِيهِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَيْنِ . وَفِي الْأَثَرِ أَنَّهُ وَكَلَّ بِهِمَا مَلَائِكَيْنِ ؛ وَرَتَّبَ لَهُمَا مَطْلَعَيْنِ ، وَصَرَّفَهُمَا بَيْنَهُمَا لِمَصْلَحَتَيْنِ : إِحْدَاهُمَا دُنْيَاوِيَّةٌ وَهِيَ مَقْرُونَةٌ بِالشَّمْسِ ، وَالْأُخْرَى دِينِيَّةٌ وَهِيَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْقَمَرِ ؛ وَلِهَذَا الْحِكْمَةُ جَعَلَ [أَهْلَ] ^(١) تَأْوِيلَ الرُّوْيَا الشَّمْسَ مَلَكَ ^(٢) أَعْجَمِيًّا وَالْقَمَرَ مَلَكَ عَرَبِيًّا .

المسألة الثانية - قوله تعالى : ﴿ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ ﴾ .

يعنى فى صَوْمِهِمْ وَإِفْطَارِهِمْ وَأَجَالِهِمْ فى تَصْرِفَاتِهِمْ وَمَنَافِعَ كَثِيرَةٍ لَهُمْ .

المسألة الثالثة - قوله تعالى : ﴿ وَالْحَجَّ ﴾ .

ما فائدة تخصيص الحج آخرًا مع دخوله فى عموم اللَّفْظِ الْأَوَّلِ ؟ وَهِيَ أَنَّ الْعَرَبَ كَانَتْ تَحْجُّ بِالْعَدَدِ وَتَبْدُلُ الشُّهُورَ ؛ فَأَبْطَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِعْلَهُمْ وَقَوْلَهُمْ ، وَجَعَلَهُ مَقْرُونًا بِالرُّوْيَةِ .

المسألة الرابعة - إِذَا ثَبِتَ أَنَّهُ مِيقَاتٌ فَعَلَيْهِ يَعْمَلُ ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : صُومُوا لِرُؤْيَتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَتِهِ ، فَإِنْ لَمْ يُرَ فَلْيَرْجِعْ إِلَى الْعَدَدِ الْمُرْتَبِّ عَلَيْهِ ، وَإِنْ جُهِلَ أَوَّلُ الشَّهْرِ عَمَلٌ عَلَى عَدَدِ الْهَلَالِ قَبْلَهُ ، وَإِنْ عُلِمَ أَوَّلُهُ بِالرُّوْيَةِ بُنِيَ آخِرُهُ عَلَى الْعَدَدِ الْمُرْتَبِّ عَلَى رُؤْيَتِهِ ، لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمَلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ .

وَرَوَى : فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَعَدُّوا ثَلَاثِينَ ، ثُمَّ أَفْطِرُوا .

المسألة الخامسة - إِذَا رَأَى أَحَدُ الْهَلَالَ كَبِيرًا .

قَالَ عُلَمَاؤُنَا : لَا يَعْمَلُ عَلَى كِبَرِهِ وَلَا عَلَى صِغَرِهِ ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ لَيْلَتِهِ ، لَمَّا رَوَى عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : إِنْ الْأَهْلَةُ بَعْضُهَا أَكْبَرُ مِنْ بَعْضٍ ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ بَعْدَ مَا تَرَوُلُ الشَّمْسَ فَهُوَ لِلْيَمَلَةِ الْمُسْتَقْبَلَةِ .

وَقَدْ رَوَى مَالِكٌ أَنَّ هَلَالَ شَوَّالٍ رَأَى بَعْشَى فَلَمْ يُفْطِرْ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَتَّى أَمْسَى .

وَرَوَى عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ قَالَ : قَدِمْنَا حُجَّاجًا حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالصَّفَّاحِ ^(٣) رَأَيْنَا هَلَالَ

(١) لَيْسَ فِيهِ .

(٢) مِنْ هُنَا أَوَّلُ النُّسخَةِ الَّتِي رَمَزْنَا لَهَا بِالْهَرْفِ (ل) وَرَفَقَهَا فِي دَارِ الْكِتَابِ ٢٢

(٣) الصَّفَّاح : مَوْضِعٌ بَيْنَ حَنِينٍ وَأَنْصَابِ الْحَرَمِ عَلَى يَسْرَةِ الْإِخْلَافِ إِلَى مَكَّةَ مِنْ مَشَاشٍ (مَعْجَمُ يَاقُوتَ) .

ذی الحجة كأنه ابنُ خمس ليال ، فلما قدمنا على ابن عباس سألناه فقال : جعل الله الأهلّة مواقيت يُصامُ لرؤيتها ويفطر لرؤيتها .

المسألة السادسة - إذا رُئي قبل الزوال فهو لليلة المستقبلة .

وقال ابن حبيب وابن وهب وغيرهما : هو للماضية . ورؤى في ذلك أثرٌ ضعيف عن عمر رضي الله عنه . والصحيح عن عمر أن الأهلّة بعضها أكبر من بعض ، فصوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته .

المسألة السابعة - قال قوم : إن المفاسك من صومٍ وحج تنبئ على حساب منازل القمر ، وقد تقدّم الرد عليهم .

المسألة الثامنة - عند علمائنا أنه يجوز الإحرام بالحج قبل أشهر الحج ، وبه قال أبو حنيفة .

وقال الشافعي : لا يجوز الإحرام بالحج قبل أشهر الحج [٥٤] .

وتعلق بعضُ علمائنا بقوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلَةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ ﴾ ، فجعل جميعها ميقاتا للحج ، وذلك لا يجوز ، لأن هذه الآية أفادت بيان حكمه الأهلّة في الجملة ، فأما تخصيص الفوائد بالأهلّة وتعيينها فإنما تؤخذ من دليل آخر ؛ ألا ترى أنه لا يُصام لجميعها^(١) ، فكذلك لا يَحُجُّ لجميعها . وقد بين الله تعالى ذلك في آية أخرى ، فقال^(٢) : « الحج أقمروا معلومات » ؛ فبين أن أهلته معلومةٌ مخصوصة من بين جميع الأهلّة . وقد بينا ذلك في مسائل الخلاف .

المسألة التاسعة - قوله تعالى : ﴿ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا ﴾ .

كان سبب نزولها فيما روى الزهري أن أناساً من الأنصار كانوا إذا أهلوا بالعمرة لم يحل بينهم وبين السماء شيء ، فإذا خرج الرجل منهم بعد ذلك من بيته فرجع لحاجة لا يدخل من باب الحجرة من أجل سقف البيت أن يحول بينه وبين السماء ؛ فيقتحم الجدار من ورائه ، ثم يقوم في حجرته فيأمر بحاجته ، فتخرج إليه من بيته ، حتى بلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم أهل بالعمرة زمن الحديبية فدخل حجرته ، فدخل رجل من الأنصار على أثره كان من بني سلمة ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : إني أحمسي . قال الزهري :

(١) في م : بجميعها . (٢) سورة البقرة ، آية ١٩٧

وكانت الخمس^(١) لا يبالون ذلك . قال الأنصارى : وأنا أحمسى - يعنى على دينك - فأُنزل الله تعالى الآية .

المسألة العاشرة - فى تأويلها ثلاثة أقوال :

الأول - أنها بيوتُ المنازل .

الثانى - أنها النساءُ أُمِرْنَ بِإِنْيَانِهِنَّ مِنَ الْقُبُلِ لا من الدُّبُرِ .

الثالث - أنها مَثَلٌ ؛ أُمِرَ النَّاسُ أَنْ يَأْتُوا الْأُمُورَ مِنْ وَجُوهِهَا .

المسألة الحادية عشرة - فى تحقيق هذه الأقوال :

أما القولُ إنَّ الرَادَّ بِهَا النِّسَاءُ فَهُوَ تَأْوِيلٌ يَعْيْدُ لَا يُصَارُ إِلَيْهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ ، فلم يوجد ولا دَعَتْ إِلَيْهِ حَاجَةٌ .

وأما كونه مثلاً فى إتيان الأمور من وجوهها فذلك جائز فى كلِّ آية ؛ فإنَّ لكلِّ حقيقةً مثلاً منها ما يَقْرُبُ ومنها ما يَبْعُدُ .

وحقيقةُ هذه الآية البيوتُ المعروفة ، بدليل ما رُوِيَ فى سبب نزولها من طرق متعددة ذكرنا أو عَهِدَها عن الزهرى ، فحقَّقَ أنها المراد بالآية ، ثم رَكَّبَ من الأمثالِ ما يحمله اللفظ ويقرب ، ولا يعارضه شئٌ .

المسألة الثانية عشرة - قال علماؤنا : هذا دليلٌ على مسألةٍ من الفقه ، وهى أن الفعلَ بِنَيْةٍ العبادة لا يكونُ إلا فى المندوبات خاصة دون المباح ودون المنهى عنه . واقتحامُ البيوت من ظهورها عند التلبُّسِ بالعمرة لم يكن نَدْبًا فيُقصد به وَجْهُ الْقُرْبَةِ ؛ ولذلك لا يتعلَّقُ النذرُ بمباح ولا منهى عنه ، وإنما يتعلَّقُ بكلِّ مندوب ؛ وهذا أصلٌ حسن .

الآية الوافية أربعين - قوله تعالى^(٢) : ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ ، وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾ .

فيها خمس مسائل :

(١) الخمس : جمع الخمس . قريش ومن ولدت قريش وكنانة وجديلة قيس ، وهم فُهم وعدوان ابنا عمرو بن قيس بن عيلان ، وبنو عامر بن صعصعة ، هؤلاء الخمس ، سموا حِمَاً لأنهم تحمسوا فى دينهم وتشددوا (اللسان - مادة حمس) . (٢) الآية التسعون بعد المائة .

المسألة الأولى - في مقدمة لها :

إنَّ الله سبحانه بعث نبيَّه صلى الله عليه وسلم بالبيان والحجة ، وأوعزَ إلى عباده على لسانه بالمعجزة والتذكرة ، وفسح لهم في المهل ، وأرخى لهم في الطَّيْل (١) ما شاء من المدة بما اقتضته المقاديرُ التي أنفذها، واستمرت به الحكمةُ، والكفارُ يقابلونه بالجحود والإنكار، ويعتمدونه وأصحابه بالعداوة والإذابة ، والبارى سبحانه يأمر نبيَّه عليه السلام وأصحابه باحتمال الأذى والصَّبْر على المسكروه ، ويأمرهم بالإعراض تارة وبالعفو والصفح أخرى ، حتى يَأْتِيَ اللهُ بأمره ، إلى أن أذن الله تعالى لهم في القتال .

ف قيل : إنه أنزل على رسوله (٢) : « أَذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا » ، وهى أول آية نزلت ، وإن لم يكن أحدٌ قاتل ، ولكن معناه أَذِنَ لِلَّذِينَ يَعْلَمُونَ أَنَّ الْكُفَّارَ يَعْتَدُونَ قِتَالَهُمْ وَقَتْلَهُمْ بِأَن يَقَاتِلُوهُمْ [٥٥] على اختلاف القراءتين (٣) ، ثم صار بعد ذلك فرَضاً ، فقال تعالى : ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ ﴾ .

ثم أمر بقتال الكل ، فقال (٤) : « فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ .. » الآية . وقيل : إن هذه الآية أول آية نزلت .

والصحيح ما ترتبناه ؛ لأن آية الإذن في القتال مكّية ، وهذه الآية مدنية متأخرة .

المسألة الثانية - في سبب نزولها : روى أن النبي صلى الله عليه وسلم لما سار إلى العُمرة زمن الحُدَيْبِيَّة فصدّه المشركون عنها ، فأمر بقتالهم ، فبايع على ذلك ، ثم أذن له في الصلح إلى أمرٍ ربك أعلم به .

المسألة الثالثة - قال جماعة : إنَّ هذه الآية منسوخة بآية براءة ، وهذا لا يصح ؛ لأنه أمر هاهنا بقتال مَنْ قاتل ، وكذلك أمرٌ بذاً بعده ، فقال تعالى (٥) : « وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً » ، بيّناً أن أئمتهم روى عن مالك أن المراد هاهنا أهل المدينة ، أمروا بقتال مَنْ قَاتَلَهُمْ . وقال غيره : هو خطابٌ للجميع ، وهو الأصح ؛ أمر كل أحد أن يُقاتِل مَنْ قَاتَلَهُ ، إذ لا يمكن سواه ؛ ألا تراه كيف بيّنها تعالى في سورة براءة بقوله (٦) : « قَاتِلُوا الَّذِينَ

(١) الطيل : حبل تشد به قائمة الدابة ، أو تشد ويمسك طرفه وترسلها ترعى .

(٢) سورة الحج ، آية ٣٩ (٣) في ل : على اختلاف في القولين . وفي القرطبي (١٢ - ٦٨) :

وقرىء أذن بفتح الهمزة ، أى أذن الله . يقاتلون ، بكسر التاء ، أى يقاتلون عدوهم .

(٤) سورة التوبة ، آية ٥ (٥) سورة التوبة ، آية ٣٦ (٦) سورة التوبة ، آية ١٢٣

يَكُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ» ؛ وذلك لأنَّ المقصودَ أولاً كان أهل مكة فتميّنت البدايةُ بهم وبكلِّ مَنْ عَرَضَ دونهم ^(١) أو عاونهم ؛ فلما فتح الله تعالى مكة كان القتالُ لمن يلى ممن كان يؤذى ، حتى تعمَّ الدعوة وتبلغ الكلمة جميع الآفاق ، ولا يبقى أحدٌ من الكفَّة ^(٢) ، وذلك مُتَمَادٍ إلى يوم القيامة ، ممتدُّ إلى غاية هي قولُ النبي صلى الله عليه وسلم ^(٣) : الخيلُ معقودٌ في نواصيها الخيرُ إلى يوم القيامة : الأجر والغنيمة . وذلك لبقاء القتال ؛ وذلك لقوله تعالى ^(٤) : « وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ » .

وقيل غايته نزولُ عيسى بن مريم عليه السلام . قال صلى الله عليه وسلم ^(٥) : ينزلُ فيكم ابنُ مريمَ حَكَمًا مُقْسِطًا يَكْسِرُ الصَّلِيبَ ، وَيَقْتُلُ الْخَنَازِيرَ ، وَيَضَعُ الْجِزْيَةَ . وذلك موافقٌ للحديث قبله ؛ لأنَّ نزولَ عيسى عليه السلام من أشراف الساعة . وسيقا تل الدجال ، وبأجوج ومأجوج ، وهو آخرُ الأمر .

وقال جماعةٌ من الفقهاء : إن الجهاد بعد فتح مكة ليس بفرضٍ إلا أن يستنفر الإمامُ أحداً منهم ، [قاله] ^(٦) سفيان الثوري ، ومال إليه سحنون ، وظنه قومٌ بآبن عمر حين رآوه مواظباً على الحجِّ تاركاً للجهاد ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ^(٧) : لا هِجْرَةَ بعد الفتح ، ولكن جهاد ونية ، وإذا استنفرتم فأنفروا . ثبت ذلك عنه .

وهذا هو دليلنا ، لأنه أخبر أن الجهاد باقٍ بعد الفتح ، وإنما رفع الفتح الهجرة ، وذلك لقوله تعالى ^(٨) : « وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ » ؛ يعني كُفُّوا [ويكون الدين لله] ^(٨) .

ومواظبةُ ابنِ عمر رضي الله عنه على الحجِّ لأنه اعتقد الحق ، وهو أن الجهادَ فرضٌ على الكفاية إذا قام به بعضُ المسلمين سقط عن الباقين .

ويحتمل أن يكونَ رأى أنه لا يجاهد مع ولاءِ الجور .

والأولُ أصحُّ ؛ لأنه قد كان في زمانه عدول وجأرون ، وهو في ذلك كله مؤثرٌ للحجِّ ومواظبٌ عليه .

(١) في ل : من دونهم . (٢) في ١ : الكفر . (٣) ابن ماجه : ٩٣٢ .
(٤) سورة البقرة ، آية ١٩٣ . (٥) ابن ماجه : ١٣٦٣ . (٦) من ل .
(٧) ابن ماجه : ٩٢٦ . (٨) من ل .

المسألة الرابعة - لما أقام النبي صلى الله عليه وسلم يدعو عشرة أعوام أو ثلاثة عشر عاما أو خمسة عشر عاما على اختلاف الروايات في مدّة مقامه بمكة، ثمّ تمّين القتال بعد ذلك، سقط فرضُ الدعوةِ إلّا على الذين لم تبلغهم، وبقيت مستحبة. فأما الآن فقد بلغت الدعوةُ وعمّت وظهر العناد، ولا يمكن الاستحباب لا ينقطع.

روى مسلم وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ادعهم إلى ثلاث خصال، فإن أجابوك إليها فاقبل منهم وكف عنهم، فذكر الدعاء إلى الشهادة، ثم إلى الهجرة أو إلى الجزية، وهذا إنما كان بعد نزول آية الجزية؛ وذلك بعد الفتح. وصحّ أن النبي صلى الله عليه وسلم أغار على بني المصطلق من خزاعة وهم غارون فقتل وسبى، فعلم صلى الله عليه وسلم [٥٦] الجائر والمستعجب.

المسألة الخامسة - قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْتَدُوا﴾. فيها ثلاثة أوجه:

أحدها - لا تقتلوا من لم يقاتل، وعلى هذا تكون الآية منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾، و^(١) «فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ».

الثاني - أن معنى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْتَدُوا﴾؛ أي لا تقتلوا على غير الدين، كما قال تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ﴾؛ يعني ديننا.

الثالث - ألا يقاتل إلّا من قاتل، وهم الرجال البالغون؛ فأما النساء والولدان والرهبان [والحشوة] ^(٢) فلا يُقاتلون؛ وبذلك أمر أبو بكر الصديق رضي الله عنه يزيد بن أبي سفيان حين أرسله إلى الشام إلّا أن يكون لهؤلاء إداية. وفيه ^(٣) ست صور:

الأولى - النساء ^(٣)، قال علماؤنا: لا تقتلوا النساء إلّا أن يقاتلن؛ لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن قتلهن. خرّجه البخاري ومسلم والأئمة، وهذا لم يقاتلن، فإن قاتلن قُتلن. قال سحنون: في حالة المقاتلة.

والصحيح جواز قتلهن، إذا قاتلن على الإطلاق في حالة المقاتلة وبعدها لمعوم قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ﴾، وقوله تعالى ^(٤): ﴿وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ﴾،

(١) ليس في م. (٢) في ١: وفهم ست صور، وهو تحريف.

(٣) في هامش م هنا: مسألة في قتل النساء. (٤) سورة البقرة، آية ١٩١.

والمرأة آثار عظيمة في القتال ؛ منها الإمداد بالأموال ، ومنها التحريض على القتال ، فقد كنَّ يخرجن ناصرات شعورهن ، نادبات ، مُثيرات للثأر ، معيرات بالفرار ، وذلك يبيح قتلهن^(١) .
الثانية - الصبيان^(٢) ، فلا يقتل الصبي لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن قتل الذرية ، خرجه الأئمة كلهم ، فإن قاتل قُتل حالة القتال ، فإذا زال القتالُ ففي سماع يحيى في العتبية يُقتل ، وكذلك المرأة .

والصحيح أنه لا يُقتل ، فإنه لا تسكيف عليه ، وفي ثمانية أبي زيد : لا تقتل المرأة ولا الصبي إذا قاتلا ، وأخذنا بعد ذلك أسيرين إلا أن يكونا قتلا ، وهذا لا يصح لأن القتل هاهنا ليس قصاصا ، وإنما هو ابتداء وحد . والذي يقوى عندى قتل المرأة لما فيها من المنة ، والعفو عن الصبي لعفو الله سبحانه عنه في مسائل الذنوب .
الثالثة - الرهبان^(٣) .

قال علماؤنا : لا يُقتلون ولا يُسترقون ؛ بل يُترك لهم ما يعيشون به من أموالهم ، وهذا إذا انفردوا عن أهل الكفر ، لقول أبي بكر رضي الله عنه ليزيد بن أبي سفيان^(٤) : وستجد أقواما حبسوا أنفسهم فذرهم وما حبسوا أنفسهم له ، فإن كانوا مع الكفار في الكنائس قتلوا .

ولو تهربت المرأة روى أشهب عنه أنها لا تهاج^(٥) .

وقال سحنون : لا يغير التهرب حكمها .

والصحيح عندى رواية أشهب ؛ لأنها داخلة تحت قوله : فذرهم وما حبسوا أنفسهم له .

الرابعة - الزماني^(٦) : قال سحنون : يقتلون ، وقال ابن حبيب : لا يُقتلون .

(١) في ق : غير أنهم إذا حصلن في الأسر فلا استرقاق أنفع لسرعة إسلامهن ورجوعهن عن أدبانهن وتعذر فرارهن إلى أوطانهن بخلاف الرجال . (٢) في هامش م هنا : مسألة في قتل الصبيان .

(٣) هنا في هامش م : مسألة في قتل الرهبان .

(٤) هو يزيد بن أبي سفيان بن حرب ، أسلم يوم فتح مكة ، وعقد له أبو بكر رضي الله عنه سنة

١٣ هـ مع أمراء الجيوش إلى الشام ، وشيعه أبو بكر واجلا . (٥) لا تهاج : لا تزعج ولا تنفر .

وفي ل : لا تباح . (٦) في هامش م هنا : مسألة في قتل الزماني والشيوخ . والزماني : أصحاب العاهات .

والصحيحُ عندي أن تُعتبر أحوالهم ؛ فإن كان فيهم إذاية قُتلوا ، وإلا تَرَكُوا وما هم بسبيله من الزَّمانَةِ ، وصاروا مالا على حالهم ^(١) .

الخامسة - الشيوخ ؛ قال مالك في كتاب محمد : لا يُقَتَّلون ، ورأى ^(٢) قتلهم لما روى النسائي عن سُمرة بن جُنْدَب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : اقْتُلُوا الشيوخَ المشركين واستحيُوا شَرَّخَهُمْ ^(٣) . وهذا نصٌّ ، ويمضيه عمومُ القرآن ووجود المعنى فيهم من المحاربة والقتال ، إلا أن يدخلهم التشيخ والكبر في حدِّ الهرم والفند ^(٤) ، فتمود زَمَانَةِ ، ويلحقون بالصورة الرابعة وهي الزَّمَنِي ^(٥) ، إلا أن يكون في السَّكَلِ إذاية بالرأى ونسكاية بالتدبير فيقتلون أجمعون ، والله أعلم . السادسة - العُصفَاء ، وهم الأَجْرَاءُ والفلاحون ، وكلُّ من هؤلاء حشوة . وقد اختلف فيهم ؛ فقال مالك في كتاب محمد : لا يُقَتَّلون .

وفي وصية أبي بكر الصديق رضي الله عنه ليزيد بن أبي سفيان : لا تقتلنَّ عَسِيفًا . والصحيحُ عندي قتلهم ؛ لأنهم إن لم يقاتلوا فهم ردَّةٌ للمقاتلين ، وقد اتفق أكثر العلماء على [٥٧] أن الردَّةَ يحكم فيه بحكم المقاتل ، وخالفهم أبو حنيفة ؛ وقد مهَّدنا الدليل في المسألة ، وأوضحنا وجوب قتلِهِ في مسائل الخلاف بما فيه غنية ، والله أعلم .

الآية الحادية والأربعون - قوله تعالى ^(٦) : ﴿ وَاقْتُلُواهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ ، وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ ، كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ . فَإِنْ انْتَهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ۝ ﴾ .

فيها أربع مسائل :

المسألة الأولى - المعنى حيثُ أَخَذْتُمُوهُمْ ^(٧) ، وفي هذا دليلٌ ظاهر على قتل الأسير ، وقد روى الترمذی عن عليٍّ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هبط عليه جبريلُ عليه السلام ، فقال : خَيْرُهُمْ - يعني أصحابك - في أَسْرَى بَدْرٍ : القَتْلُ أو الفِدَاءُ على أن تقتل منهم قاتلا مثلهم . قالوا :

(١) في ق ، ل : وصاروا مالا على حالهم وحشوة . (٢) في ١ : ورأى . والمثبت من ل .
(٣) الشرخ : الصغار الذين لم يدركوا . وقيل : أراد بالشرخ الشباب أهل الجلد الذين ينتفع بهم في الخدمة (النهاية) .
(٤) الفند : الحرف وإنكار العقل لهرم أو مرض (القاموس) .
(٥) في ١ : وهي الزمانَة . (٦) الآية الواحدة والتسعون والثانية والتسعون يعد المائة .
(٧) هذا تفسير : ثَقِفْتُمُوهُمْ .

الفداء، ويُقتل ممّناً. وقد ثبت عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة عام الفتح وعلى رأسه المغفر؛ ف قيل له : إن ابنَ خَطَلٍ^(١) متعلّقٌ بأستار الكعبة ، فقال : اقتلوه .

السّألة الثانية - قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ ﴾ .
فيه قولان :

أحدهما - أنه محكم ، قاله مجاهد وأبو حنيفة .

الثاني - أنه منسوخ بقوله تعالى^(٢) : « فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ » . وقال قتادة : هو منسوخ بقوله تعالى^(٣) : « وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ » .

قال القاضي أبو بكر بن العربي : وقد حضرت في بيت المقدس طهره الله بمدرسة أبي عتبة الحنفى والقاضى الريحاني^(٤) يُلقى علينا الدرس في يوم جمعة ، فبينما نحن كذلك إذ دخل علينا رجلٌ بهيئُ النظر على ظهره أطمار ، فسلمَّ سلام العلماء ، وتصدَّر في صدرِ المجلس بمدايع الرِّعَاء ، فقال له الريحاني : من السيّد ؟ فقال له : رجلٌ سلبه الشطّارُ أمس ، وكان مقصدي هذا الحرم المقدس ، وأنا رجلٌ من أهل صاغان من طلبة العلم . فقال القاضي مبادراً : سلّوه ، على العادة في إكرام العلماء بمبادرة سؤلهم . ووقعت القرعة على مسألة الكافر إذا^(٥) التجأ إلى الحرم ، هل يُقتل فيه أم لا ؟ فأفتى بأنه لا يُقتل ، فسئل عن الدليل ، فقال : قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ ﴾ . قرئى : ولا تقتلوه ولا تقاتلوهم ، فإن قرئى : ولا تقتلوه فالمسألة نصٌّ ، وإن قرئى : ولا تقاتلوهم فهو تنبيه ؛ لأنه إذا نهى عن القتال الذى هو سببُ القتل كان دليلاً بيناً ظاهرهما على النهى عن القتل . فاعترض عليه القاضي الريحاني منتصراً للشافعى ومالك وإن لم يرمذهبهما على العادة ، فقال : هذه الآية منسوخة بقوله تعالى : « فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ » . فقال له الصاغانى : هذا لا يليقُ بمنصب القاضى وعِلمه ، فإن هذه الآية التى اعترضت بها على عامّة في الأمّاكن ، والآية التى احتججتُ بها خاصة ، ولا يجوز لأحدٍ أن يقول إن العامَّ ينسخ الخاص ، فأبهرت القاضي الريحاني . وهذا من بديع الكلام .

(١) هو هلال ، أو عبد الله بن خطل ، تعلق بأستار الكعبة يوم الفتح . (القاموس - خطل) .
(٢) سورة التوبة ، آية ٥ . (٣) سورة البقرة ، آية ١٩٣ . (٤) في ١ : الزنجاني . وفي ٢ : فقال القاضي . وفي ٣ : فقال القاضي الريحاني . (٥) هنا في هامش م : مسألة الكافر إذا التجأ إلى الحرم هل يقتل ؟

وقد سأل بعض المتأخرين من أصحابنا أهل بلادنا ، فقال لهم : إنَّ العامَّ عند أبي حنيفة يَنْسَخُ الخاصَّ ، وهذا البائس ليقه سكت عما لا يَعْلَمُ ، وأمسك عما لا يفهم ، وأقبل على مسائل مجردة^(١) .

وقد رَوَى الأئمةُ عن ابن عباس أنَّ النبيَّ صَلَّى اللهُ عليه وسلم قال يومَ فَتَحَ مكة: إنَّ هذا البلدَ حرَّمةُ اللهِ تعالى يومَ خَلَقَ السموات والأرض ، فهو حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللهِ تعالى إلى يومِ القيامة ، وإنه لم يحلَّ القتالُ فيه لأحدٍ قبلي ، وإنما أُحِلَّتْ لى ساعةٍ مِنْ نهار .

فقد ثبت المنهى عن القتال فيها قرآنًا وسنة ؛ فإن لجأ إليها كافرٌ فلا سبيل إليه . وأما الزانى والقاتلُ فلا بدَّ من إقامة الحدِّ عليه ، إلا أن يبتدئ الكافرُ بالقتال فيها فيقتل بنصِّ القرآن .
المسألة الثالثة - قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ قَاتَلْوَكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ ، كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ ﴾ .
هذا يبيِّن أنَّ الكافرَ إذا قاتل قُتِلَ بكلِّ حال ، بخلاف الباغي المسلم فإنه إذا قاتل يُقاتل بنية الدَّفْعِ ، ولا يُتَّبَعُ مُدْبِرٌ ، ولا يُجْهَزُ [٥٨] على جريح ؛ وهذا بيِّن .
المسألة الرابعة - قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ انْتَهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ .

يعنى انتهوا بالإيمان فإنَّ اللهَ يَغْفِرُ لهم جميع ما تقدم ، ويرحم كُلَّاً منهم بالعفو عما اجترم . وهذا ما لم يُؤسَّرْ ، فإن أُسِرَ منعه الإسلام عن القتلِ وبقي عليه الرق ، لما رَوَى مسلم وغيره عن عمران بن حصين أنَّ ثقيفاً كانت حلفاء لبني عقيل في الجاهلية ، فأصاب المسلمون رجلاً من بني عقيل ومعه ناقةٌ له ، فأتوا به النبيَّ صَلَّى اللهُ عليه وسلم ، فقال : يا محمد ؛ بم أخذتني وأخذت سائقةَ الحاج ؟ قال : أخذتُك بجزيرة حلفائك ثقيف ، وقد كانوا أسروا رجُلَيْنِ من المسلمين ، فكان النبيَّ صَلَّى اللهُ عليه وسلم يمرُّ به وهو محبوس ، فيقول : يا محمد ، إني مُسلمٌ . قال : لو كنتَ قُلْتَ ذلك وأنتَ تملك أمرَكَ أفلحتَ كلَّ الفلاح ، ففداه رسولُ الله صَلَّى اللهُ عليه وسلم برجلين من المسلمين ، وأمسك الناقةَ لنفسه .

الآية الثانية والأربعون - قوله تعالى^(٢) : ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنْ انْتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾ .

فيها أربع مسائل :

المسألة الأولى - قوله تعالى : ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ .

يعنى كُفِّرْ ، بدليل قوله تعالى (١) : « والفتنة أشد من القتل » ، يعنى الكُفْر ، فإذا كفروا في المسجد الحرام ، وعبدوا فيه الأصنام ، وعدَّبوا فيه أهل الإسلام ليردوهم عن دينهم ، فكل ذلك فتنة ؛ فإن الفتنة في أصل اللغة الابتلاء والاختبار ، وإنما سُمِّيَ الكُفْر فتنة لأنَّ مآل الابتلاء كان إليه ، فلا تُنْكِرُوا قَتْلَهُمْ وقتالهم ؛ فافعلوا من الكُفْر أشد مما عابوه .

المسألة الثانية - قوله تعالى : ﴿ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ ﴾ .

قال النبي صلى الله عليه وسلم (٢) : أُفِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فإذا قالوها عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا ، وحسابهم على الله ؛ فإن لم يفعلوا قَاتِلُوا وهم الظالمون لا عُذْوَان إِلَّا عَلَيْهِمْ .

المسألة الثالثة - أن سبب القتل هو الكُفْر بهذه الآية ؛ لأنه تعالى قال : ﴿ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ ؛ فجعل الغاية عدم الكفر نصاً ، وأبان فيها أَنَّ سببَ القَتْلِ المَبِيح للقتال الكفر . وقد ضلَّ أصحابُ أبي حنيفة عن هذا ، وزعموا أَنَّ سببَ القتل المَبِيح للقتال هي الخُرْبة ، وتعاقروا بقول الله تعالى (٣) : « وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ » ، وهذه الآية تَقْضِي عليها التي بَعْدَهَا ؛ لأنه أمرٌ أولاً بقتال مَنْ قَاتِلٌ ، ثم بَيَّنَّ أَنَّ سببَ قِتَالِهِ وَقَتْلِهِ كُفْرُهُ الباعث له على القتال ، وأمر بقتاله مطلقاً من غير تخصيص بابتداء قتال منه .

فإن قيل : لو كان المَبِيحُ للقتل هو الكُفْر لَقَتَلَ كُلُّ كَافِرٍ وَأَنْتَ تَتْرُكُ مِنْهُمْ النِّسَاءَ والرهبان وَمَنْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ معهم .

فالجواب أننا إنما تركناهم مع قيام المَبِيح بهم لأجل ما عارض الأمر من منفعة أو مصلحة : أما المنفعة فلا استرقاقَ فيمن يَسْتَرَقْ ؛ فيسكون مالا وخداماً ، وهي الغنيمة التي أحلَّها الله تعالى لنا من بين الأمم .

وأما المصلحة فإن في استبقاء الرهبان باعثاً على تحلِّي رجالهم عن القتال فيضعف حربهم ويقل حَزْبُهُمْ فيفتشُر الاستيلاء عليهم .

المسألة الرابعة - قوله تعالى : ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ بإباحة لقتالهم وقتلهم

إلى غاية هي الإيمان ؛ فلذلك قال ابن الماجشون وابن وهب : لا تُقبلُ من مشركى العرب جزية .
وقال سائرُ علمائنا : تُؤخذُ الجزية من كلِّ كافر ؛ وهو الصحيح .

وسمعتُ الشيخ الإمام أبا على الرفاء بن عقيل الحنبلي إمامهم ببغداد يقول في قوله تعالى ^(١) :
« قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ [٥٩] ،
وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ
صَاغِرُونَ » : إن قوله تعالى : « قَاتِلُوا » أمرٌ بالقتل . وقوله تعالى : « الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ »
سبب للقتال . وقوله تعالى : « وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ » إلزامٌ للإيمان بالبعث الثابت بالدليل .
وقوله تعالى : « وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ » بيانٌ أن فروع الشريعة كأصولها
وأحكامها كمقائدها . وقوله تعالى : « وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ » أمرٌ بمنع الأديان كلها
إلا دين الإسلام . وقوله تعالى : « مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ » تأكيدٌ للحجة ، ثم بينَ
الغايةَ وبينَ إعطاء الجزية . وثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من مجوس هجر .
خرجه البخارى وغيره .

وقال المغيرة بن شعبه في قتاله لفارس : إن النبي صلى الله عليه وسلم أمرنا أن نقاتلكم
حتى تعبدوا الله وحده ولا تشركوا به شيئاً ، أو تؤدُّوا الجزية - وقال النبي عليه السلام
لبريدة ^(٢) : ادْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ ... وَذَكَرَ الْجِزْيَةَ . وذلك كله صحيح .

فإن قيل : فهل يكون هذا نسخاً أو تخصيصاً ؟ قلنا : هو تخصيص ؛ لأنه سبحانه أباح
قتالهم وأمر به حتى لا يكون كفراً . ثم قال تعالى : حَتَّى يُعْطُوا ^(٣) الجزية عن يدٍ ؛ فخصَّصَ
من الحالة العامة حالةً أخرى خاصة ، وزاد إلى الغاية الأولى غايةً أخرى ، وهذا كقوله صلى
الله عليه وسلم : أَمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ .

وقال في حديث آخر : أَمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ
وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ . ثم ذكر في حديث آخر الصوم والحج ، ولم يكن ذلك نسخاً ، وإنما كان بياناً
وكلاً . وكذلك لا يحلُّ دُمُ امرئٍ مُسلمٍ إلا بإحدى ثلاث : كُفْرُهُ بعد إيمان ، أو زناً بعد

(١) سورة التوبة ، آية ٢٩ (٢) هكذا في ١ ، و : وفي م : يزيد .

(٢) يعطوا : يؤدُّوا ويقدموا .

إِحْصَان ، أو قَتَلَ نَفْسَ بَغِيرِ حَقٍّ ^(١) ، ثُمَّ بَيَّنَ الْقَتْلَ فِي مَوَاضِعَ لِعَشْرَةِ أَسْبَابٍ سَنِينَهَا فِي مَوْضِعِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

الآية الثالثة والأربعون - قوله تعالى ^(٢) : ﴿ الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالْحُرُمَاتُ قِصَاصٌ فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ ﴾ .

فيها أربع مسائل :

المسألة الأولى - في سبب نزولها :

قيل : إنها نزلت سنة سَبْعَ حِينٍ قَضَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عُمرَتَهُ فِي ذِي الْقَعْدَةِ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْهَا كُفَّارُ قُرَيْشِ سَنَةِ سِتٍّ فِي الْحَدِيدِيَّةِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ ، فدخل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَكَّةَ ، وَقَدْ أَخْلَتْهَا قُرَيْشٌ ، وَقَضَى نَسَكَهُ ، وَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ .

المعنى شَهْرٌ بِشَهْرٍ وَحُرْمَةٌ بِحُرْمَةٍ ، وَصَارَ ذَلِكَ أَصْلًا فِي كُلِّ مَكَلَّفٍ قَطَعَ بِهِ عِذْرًا أَوْ عَدُوًّا عَنْ عِبَادَةٍ ثُمَّ قَضَاهَا ، إِنْ الْحُرْمَةُ وَاحِدَةٌ وَالْمَثُوبَةُ سَوَاءٌ .

وقيل : إِنْ الْمُشْرِكِينَ قَالُوا : أَهْمِيتَ يَا مُحَمَّدٌ عَنِ الْقِتَالِ فِي شَهْرِ الْحَرَامِ ؟ قَالَ : نَعَمْ . فَأَرَادُوا قِتَالَهُ فِيهِ ، فَنَزَلَتِ الْآيَةُ .

المعنى إِنْ اسْتَحْلَوْا ذَلِكَ فِيهِ فَقَاتِلْهُمْ عَلَيْهِ ، فَإِنَّ الْحُرْمَةَ بِالْحُرْمَةِ قِصَاصٌ .

قال علماءنا : وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ لَكَ أَنْ تُبَيِّحَ دَمَ مَنْ أَبَاحَ دَمَكَ ، وَتَحِلَّ مَالٌ مِنْ اسْتَحْلَ

مَالِكَ ، وَمَنْ أَخَذَ عِرْضَكَ فَخُذْ عِرْضَهُ بِمِقْدَارِ مَا قَالَ فِيكَ ، وَلِذَلِكَ كُلُّهُ تَفْصِيلٌ :

أَمَّا مَنْ أَبَاحَ دَمَكَ فَبَاحَ دَمَهُ لَكَ ، لَكِنْ بِحُكْمِ الْحَاكِمِ لَا بِاسْطِطَاعَتِكَ وَأَخْذُ لِنَأْرِكَ بِيَدِكَ ، وَلَا خِلَافٌ فِيهِ .

وَأَمَّا مَنْ أَخَذَ مَالَكَ فَخُذْ مَالَهُ إِذَا تَمَكَّنْتَ مِنْهُ ، إِذَا كَانَ مِنْ جَنْسِ ^(٣) مَالِكَ : طَعَامًا

بِطَعَامٍ ، وَذَهَبًا بِذَهَبٍ ، وَقَدْ أَمِنْتَ مِنْ أَنْ تُعَدَّ سَارِقًا .

(١) قتل نفس بنفس . (٢) الآية الرابعة والتسعون بعد المائة .

(٣) هنا في هامش م : مسألة من ظفر بجنس حقه .

وأما إن تكنت من ماله بما ليس من جنس مالك فاختلف العلماء؛ فمنهم من قال: لا يؤخذ إلا بحكم حاكم، ومنهم من قال: يتحرر^(١) قيمته ويأخذ مقدار ذلك، وهو الصحيح عندى. وأما إن أخذ عِرْضَكَ^(٢) فخذ عِرْضَهُ لا تتمدها إلى أبويه ولا إلى ابنه أو قريبه. لكن ليس لك أن تكذب عليه، وإن كذب عليك، فإن المعصية لا تقابل بالمعصية؛ فلو قال لك مثلاً: يا كافر، جاز لك أن تقول له: أنت الكافر؛ وإن قال لك: يا زان، فقصاصك أن تقول: يا كذاب، يا شاهد زور. ولو قلت له: يا زان، كنت كاذباً فأثمت في الكذب، وأخذت فيما نسب إليك من ذلك، فلم [٦٠] تريح شيئاً، وربما خسرت. وإن مطلقك وهو غنى دون عذر قل: يا ظالم، يا آكل أموال الناس. قال النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيح: لى الواجد^(٣) يحل عِرْضُهُ وعقوبته. أما عِرْضُهُ فبما فسرناه، وأما عقوبته فبالسجن حتى يؤدى.

وعندى أن العقوبة هى أخذ المال كما أخذ ماله، وأما إن جحدك ودبعة وقد استودعك أخرى فاختلف العلماء فيه؛ فمنهم من قال: اصبر على ظلمه، وأد إليه أمانته، لقول النبي صلى الله عليه وسلم^(٤): أد الأمانة إلى من ائتمنك، ولا تحن من خانك.

ومنهم من قال: اجحده، كما جحدك؛ لكن هذا لم يصح سنده، ولو صح فله معنى صحيح، وهو إذا أودعك مائة وأودعته خمسين فجحد الخمسين فاجحده خمسين مثلاً، فإن جحدت المائة كنت قد خنت من خانك فيما لم يخنك فيه، وهو المنهى عنه. وبهذا الأخير أقول. والله أعلم.

المسألة الثانية - قوله تعالى: ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾.

هذه الآية عموم متفق عليه وعمدة فيما تقدم بيانه وفيما جانسه.

المسألة الثالثة - قوله تعالى: ﴿فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾.

هذه مسألة بكر. قال علماؤنا رحمة الله عليهم: إنما سُمي الفعل الثانى اعتداء، وهو مفعول بحق، حملاً للثانى على الأول على عادة العرب. قالوا: وعلى هذا جاء قوله تعالى^(٥): «وَجَزَاهُ

(١) فى ١: تحرى. والمثبت من ل.
 (٢) هنا فى هامش م: مسألة فيمن أخذ عرض رجل هل له أن يأخذ عرضه.
 (٣) الى: المطلق. الواجد: القادر على قضاء دينه.
 (٤) خرجه الدارقطنى وغيره.
 (٥) سورة الشورى، آية ٤٠

سَيِّئَةٌ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا» . والذي أقولُ فيه : إنَّ الثانيَ كالأولِ في المعنى واللفظ ؛ لأنَّ معنى الاعتداء في اللغة مجاوزةُ الحدِّ ، وكلا المعنيين موجودٌ في الأول والثاني ؛ وإنما اختلفَ المتعلِّق من الأمر والنهي ؛ فالأولُ منهىٌّ عنه ، والثاني مأمور به ، وتعلُّقُ الأمر والنهي لا يغيِّرُ الحقائق ولا يَقلِّبُ المعاني ؛ بل إنه يكسب ما تعلَّق به الأمر وَصْفَ الطاعة والحسن ، ويكسب ما تعلَّق به النهي وَصْفَ المعصية والقُبْح ؛ وكلا الفعلين مجاوزةُ الحدِّ ، وكلا الفعَّالين يسوء الواقع به ، وأحدهما حقٌّ والآخر باطل .

المسألة الرابعة - تعلَّق علماؤنا بهذه الآية في مسألة من مسائل الخلاف ؛ وهى الماثلة في القصاص ، وهو متعلِّقٌ صحيحٌ وعمومٌ صريحٌ ؛ وقد اختلف العلماء فيها على ثلاثة أقوال :

الأول - أنه لا قوَدَ إلَّا بمجديدة ؛ قاله أبو حنيفة وغيره ، واحتجُّوا بالحديث ^(١) : إنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا قوَدَ إلَّا بمجديدة ولا قوَدَ إلَّا بالسيف .

الثاني - أنه يقتص منه بكلِّ ما قتل إلَّا الخمر وآلة اللواط ، قاله الشافعي .

الثالث - قال علماؤنا : يُقتل بكلِّ ما قتل إلَّا في وجهين وصِفَتَيْنِ : أما الوجه الأول فالمعصية كالخمر واللواط ، وأما الوجه الثاني فالسمِّ والنار لا يُقتل بهما .

قال علماؤنا : لأنَّه من المثل ؛ ولست أقوله ؛ وإنما الملةُ فيه أنه من العذاب . وقد بلغ ابنَ عباس أنَّ عليًّا حرق ناساً ارتدُّوا عن الإسلام ؛ فقال ابن عباس : لم أكن لأحرقهم بالنار ؛ لأنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تُعدَّبوا بعذاب الله ، ولقَّتلتهم لقول النبي صلى الله عليه وسلم : مَنْ بدَّل دينه فاقتلوه . وهو الصحيح . والسمُّ نارٌ باطنة نعوذُ بالله من النارين ، ونسألُ الله تعالى الشهادة في سبيله .

وأما الوصفان فروى ابنُ نافع عن مالك : إن كانت الضربةُ بالحجر مُجهِزةً قُتل بها ، وإن كانت ضربات فلا .

وقال مالك أيضا : ذلك إلى الوليِّ . وروى ابن وهب يُضْرَبُ بالعصا حتى يموت ، ولا يطول عليه . وقاله ابن القاسم .

وقال أشهب : إن رُجى أن يموتَ بالضربِ ضُرْب ، وإلا أُقيد منه بالسيف .

(١) في ١ : بهذا الحديث . والثبت من ل .

وقال عبد الملك : لا يُقْتَلُ بالنبل ولا بالرَّمْيِ بالحجارة؛ لأنه من التعذيب. واتفق علماؤنا على أنه إذا قطع يده ورجله وفقاً عينه قَصَدَ التعذيبُ فَعِلَ ذلك به، كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم بقتله^(١) الرعاء حسبا رَوَى في الصحيح ، وإن كان في مُدافعة ومضاربة قُتِلَ بالسيف .
والصحيح من أقوال علماؤنا أن المأثمَةَ واجبةٌ ، إلا أن تدخلَ في حدِّ التعذيب فلتُترك إلى السيف .

وإلى هذا يرجع جميعُ الأقوال .

وأما حديث أبي حنيفة فهو عن الحسن عن أبي بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم ؛ ولا يصحُّ لوجهين بينهما في شَرْحِ الحديث الصحيح . وكذلك حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه في شِبْهِ العَمْدِ بالسوط والعصا لا يصحُّ أيضا .

والذي يصحُّ ما رواه مسلم^(٢) وغيره عن علقمة بن وائل، عن أبيه، قال : إني لقاعدٌ عند النبي صلى الله عليه وسلم إذا رجل يَقُودُ آخرَ بِنِسْعَةٍ^(٣) . فقال : يا رسول الله؛ هذا قَتَلَ أخى . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أَقْتَلْتَهُ ؟ فقال : إنه لو لم يَعْتَرِفْ لَأَقْتُ عليه البيئَةَ . قال : نعم ، قَتَلْتَهُ . قال : كيف قَتَلْتَهُ ؟ قال : كنتُ أنا وهو نَحْتَطِبُ^(٤) من شجرة فسبَّني فأغضبني فضربتهُ بالفأس على قرْنِه فقتلته .

وروى أبو داود : ولم أَرِدْ قَتْلَهُ . فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : هل لك من شيء تُودِّي عن نَفْسِكَ ؟ فقال : مالى مالٌ إِلَّا كِسَائِي وفَأْسِي . قال : فترى قَوْمَكَ يشترونك ؟ قال : أنا أهونُ على قومي مِنْ هذا . قال : فرمى إليه بِنِسْعَتِهِ ، وقال : دُونَكَ صاحبك . فانطلق به الرجلُ ؛ فلما وَلَّى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن قَتْلَهُ فهو مثله . فرجع . فقال : يا رسول الله ، بلغني أنك قُلْتَ كَذَا وأَخَذْتَهُ بِأَمْرِكَ . قال : أما تُرِيدُ أَنْ يَبُوءَ بِإِثْمِكَ وإِثْمِ صاحبِكَ ؟ قال : لعلَّه . قال : بلى . قال : فَإِنَّ ذَاكَ كَذَلِكَ . قال : فرمى بِنِسْعَتِهِ وَخَلَّى سبِيلَهُ .
والحديث مشكل وقد^(٥) بيَّناه في شرح الحديث الصحيح، والذي يتعلَّق به من مسائلنا أن النبي صلى الله عليه وسلم أوجب عليه القَتْلَ ، وقد قَتَلَ بالفأس .

(١) هم قوم من عرينة بعث بهم رسول الله إلى لابل الصدقة ليشربوا من ألبانها فقتلوا رعاتها .

(٢) صحيح مسلم : ١٣٠٧ (٣) النسعة : حبل من جلود مضفورة جعلها كالزمام له يقوده بها .

(٤) في مسلم : نَحْتَطِبُ : أى نضرب الشجر بالعصا فيسقط ورقه فنجمعه علنا .

(٥) في ١ : أوقد ، وهو تحريف طبعى .

وزوى الأئمة أن يهودياً رضح رأس جارية على أوضاع^(١) لها ، فأمر به النبي صلى الله عليه وسلم ، فأعترف فرض رأسه بين حجرين اعتماداً للمهالة وحكماً بها^(٢) .
الآية الرابعة والأربعون - قوله تعالى^(٣) : ﴿ وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾ .

فيها أربع مسائل :

المسألة الأولى - في سبب نزولها : روى الترمذى وصححه عن يزيد بن أبي حبيب عن أسلم أبي^(٤) عمران التميمي ، قال : كنا بمدينة الروم ، فأخرجوا إلينا صفّاً عظيماً من الروم ، فخرج إليهم من المسلمين مثاهم أو أكثر ، وعلى أهل مصر عتبة بن عامر ، وعلى الجماعة فضالة بن عبيد ، فحمل رجل من المسلمين على صف الروم حتى دخل فيهم ، فصاح الناس وقالوا : سبحان الله ! يُلقَى بيده إلى التهلكة ! فقام أبو أيوب فقال : يا أيها الناس ، إنكم لتتناولون هذه الآية هذا التأويل ، وإنما أنزلت هذه الآية فينا معشر الأنصار لما أعز الله الإسلام وكثر ناصروه .

فقال بعضهم لبعض سراً دون رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن أموالنا قد ضاعت ، وإن الله قد أعز الإسلام وكثر ناصروه ، فلو أقمنا في أموالنا فأصلحنا ما ضاع منها . فأنزل الله تعالى على نبيه رد عليهما ما قلنا : (وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ) ، وكانت التهلكة الإقامة على الأموال وإصلاحها ، وتركنا الغزو ، فما زال أبو أيوب شاخصاً في سبيل الله حتى دُفن بأرض الروم .

المسألة الثانية - في تفسير النفقة .

فيها ثلاثة أقوال :

الأول - أنه ندهم إلى النفقة في سبيل الله . قال النبي صلى الله عليه وسلم : من أنفق زوجين في سبيل الله نودي من أبواب الجنة الثمانية ، أى هلم^(٥) .

(١) الرضح : الشدخ والدق والكسر . وفي ق : رض . والأوضاع : نوع من الحلى يعمل من الفضة سميت بها لياضها ، واحدها وضج (النهاية لابن الأثير) . (٢) في ل : وحكايتها . (٣) الآية الخامسة والتسعون بعد المائة . (٤) في ا : مولى . والمثبت في القريب ، والقرطبي أيضاً . (٥) في ا : أى فل هلم . والمثبت من ل .

الثانى - أنها واجبة لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ .

الثالث - أن معناه لا تخرجوا بغير زادٍ توكُّلاً واتِّكالا .

وحقيقة التوكُّل قد بيَّناها في موضعها ، والائتكالُ على أموال الناس لا يجوزُ .

والقول الأول صحيح ؛ لأنه دائم ، والثانى قد يتصورُ إذا وجب الجهاد . والثالث صحيح

[٦١] لأنَّ إعداده الزادِ فرضٌ .

المسألة الثالثة - في تفسير التَّهْلُكَةِ .

فيه ستة أقوال :

الأول - لا تتركوا النفقة . الثانى - لا تخرُّجوا بغير زاد ، يشهدُ له قوله تعالى ^(١) :

« وَنَزَّوْدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى » . الثالث - لا تتركوا الجهاد . الرابع - لا تدخلوا على

المساكر التى لا طاقةَ لكم بها . الخامس - لا قِيَّاسُوا من المغفرة ؛ قاله البراء بن عازب .

قال الطبرى : هو عامٌّ فى جميعها لا تناقضَ فيه ، وقد أصاب إلَّا فى اقتحامِ المساكر ؛

فإن العلماء اختلفوا فى ذلك ؛ فقال القاسم بن مُحَيَّمَرَة ، والقاسم بن محمد ، وعبد الملك من علمائنا :

لا بأس أن يَحْمِلَ الرجلُ وَحْدَهُ على الجيش العظيم إذا كان فيه قوةٌ وكان لله بنيةٌ خالصة ؛

فإن لم تَكُنْ فيه قوةٌ فذلك من التَّهْلُكَةِ .

وقيل : إذا طلب الشهادة وخلصت ^(٢) النيةُ فليَحْمِلْ ؛ لأنَّ مقصده ^(٣) واحدٌ منهم ،

وذلك بَيِّنٌ فى قوله تعالى ^(٤) : « وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ » .

والصحيحُ عندى جوازُه ؛ لأنَّ فيه أربعة أوجه : الأول طلب الشهادة . الثانى وجودُ

النَّكَاية . الثالث تجرِية ^(٥) المسلمين عليهم . الرابع ضَعْفُ نفوسهم ليرَوْا أنَّ هذا صُنْعُ واحدٍ ،

فما ظنُّك بالجميع ، والفرضُ لقاء واحدٍ ^(٦) اثنين ، وغير ذلك جائزٌ ؛ وسيأتى بيانه فى موضعه

إن شاء الله تعالى .

المسألة الرابعة - قوله تعالى : ﴿ وَأَحْسِنُوا ﴾ .

فيه ثلاثة أقوال :

الأول - أحسنوا الظنَّ بالله ؛ قاله عكرمة .

(١) سورة البقرة ، آية ١٩٧ (٢) فى ١ : وحصلت . (٣) فى ١ : مقصوده . (٤) سورة

البقرة ، آية ٢٠٧ (٥) فى ١ : تجرِية ، وهو تحريف . (٦) فى ١ : والغرض إذا وجد لشيء .

الثاني - في أداء الفرائض ، قاله الضحاك .

الثالث - أحسنوا إلى من ليس عنده شيء .

قال القاضي : الإحسان مأخوذ من الحُسن ، وهو كلُّ ما مُدِح فاعِلُهُ . وليس الحُسن صفةً للشيء ؛ وإنما الحُسن خبر من الله تعالى عنه بمدح فاعله . وقد بين جبريل عليه السلام أصْلَهُ للنبي صلى الله عليه وسلم حين قال له : ما الإحسان ؟ قال : أن تعبد الله كأنك تراه ، فإن لم تكن تراه فإنه يراك .

الآية الخامسة والأربعون - قوله تعالى ^(١) : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَخْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهْ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكِ فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ .

فيها اثنتان وثلاثون مسألة :

المسألة الأولى - قوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا ﴾ ، فيه سبعة أقوال :

الأول - أخرجوا بهما من دياركم ؛ قاله عمر ، وعلي ، وسفيان .

الثاني - أتموها إلى البيت ؛ قاله ابن مسعود ^(٢) .

الثالث - بحدودها وسننها ؛ قاله مجاهد .

الرابع - ألا يجمع ^(٣) بينهما ؛ قاله ابن جبير .

الخامس - ألا يحرم بالعمرة في أشهر الحج ؛ قاله قتادة .

السادس - إتمامهما إذا دخل فيهما ؛ قاله مسروق .

السابع - ألا يتجر معهما .

قال القاضي رضي الله عنه : حقيقة الإتمام للشيء استيفاءه بجميع أجزائه وشروطه ، وحفظه من مُفسداته ومنقصاته .

(١) الآية السادسة والتسعون بعد المائة . (٢) ليس في ل . (٣) في ا : ألا يجمع .

وكلُّ الأقوال محتملٌ في معنى الآية ؛ إلا أن بعضها مختلف فيه .
 أما قوله : أحرّم بها من دُويّرة أهلك ، فإنها مشقة رفعها الشرعُ وهدمتها السنّةُ
 بما وقّت النبيُّ صلى الله عليه وسلم من المواقيت .
 وأما قولُ ابنِ مسعود إلى البيت ، فذلك واجب ، وفيه تفصيلٌ ، وله شروطٌ بيّانها
 في موضعها .

وأما قولُ مجاهد فصحيح . وأما ألا يجمع بينهما فالسنّةُ الجمْعُ بينهما ، كذلك فعل
 النبيُّ صلى الله عليه وسلم ، وقد بيّناه في مسائل الخلاف . وأما ألا يحرم بالعمرة في أشهر الحج
 فهو الممتنع . وأما إتمامها إذا دخل فيها فلا خلافَ بين الأئمّةِ فيها حتى بالنفوا فقالوا :
 يكزّمه إتمامها ، وإن أفسدها . وأما ألا يتجرّ فيها فهو مذهبُ الفقهاء ألا تخرج الدنيا
 بالآخرة ، وهو أخلصُ في النية وأعظمُ للأجر ، وليس ذلك بحرام ؛ والكلُّ يبين في موضعه
 بحولِ الله وعونه ^(١) .

المسألة الثانية - الحجّ ، وهو في اللغة عبارة عن القصد ، وخصّه الشرعُ بوقتٍ مخصوص
 وبموضعٍ مخصوص على وجهٍ مميّن على الوجه المشروع ، وقد كان [٦٢] الحجُّ معلوماً عند
 العرب ، لكنها غيرته ، فبيّن النبيُّ صلى الله عليه وسلم حقيقته ، وأعاد على ملّةِ إبراهيم
 عليه السلام صِفته ، وحثَّ على تعلّمه ، فقال : خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ .

المسألة الثالثة - العمرة ، وهي في اللغة عبارة عن الزّيارة ، وهي في الشريعة عبارة عن
 زيارة البيتِ ، خصّصته الشريعةُ بيمضٍ موارده ، وقصّرتُه على معنى من مُطلقته ، على عاداتها
 في ألفاظها على سيرة العرب في لغاتها ، وقد بيّنها النبيُّ صلى الله عليه وسلم بيان الحجّ .

المسألة الرابعة - اختلف العلماء في وجوبِ العمرة ، فقال الشافعي : هي واجبة ، ويؤثّر
 ذلك عن ابن عباس .

وقال جابر بن عبد الله : هي تطوُّع ، وإليه مال مالك وأبو حنيفة .
 وليس في هذه الآية حجةٌ لا لوجوب ؛ لأن الله سبحانه إنما قرنّها بالحجّ في وجوب الإتمام
 لا في الابتداء ، فإنه ^(٢) ابتداءً بإيجاب الصلاة والزكاة ، فقال تعالى : « وأقيموا الصلاة وآتوا

(١) في ل : إن شاء الله . (٢) في ل : لأنه .

الزكاة . وابتدأ بإيجاب الحج فقال تعالى ^(١) : « ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا » . ولما ذكر العمرة أمر بإتمامها لا بإبتدائها ، فلو حجَّ عشر حجج أو اعتمر عشر عُمر لزمه الإتمام في جميعها ؛ وإنما جاءت الآية لإلزام الإتمام لا لإلزام الابتداء ، وقد مهدنا القول فيها في مسائل الخلاف .

المسألة الخامسة - قوله تعالى : ﴿ لله ﴾ .

الأعمال كلها لله ، خالق وتقدير ، وعلم وإرادة ، ومصدر ومورد ، وتصريف وتكليف ؛ وفائدة هذا التخصيص أن العرب كانت تقصد الحج للاجتماع والظهار ، والتناضل ^(٢) والتنافر ، والتفاخر وقضاء الحوائج ، وحضور الأسواق ؛ وليس لله فيه حظ يقصد ، ولا قرينة تعتمد ؛ فأمر الله سبحانه بالقصد إليه لأداء فرضه وقضاء حقه ، ثم سامح في التجارة على ما يأتى بيانه إن شاء الله .

المسألة السادسة - قوله : ﴿ الحج والعمرة ﴾ .

رؤى عن ابن عباس أنه قرأ « والعمرة » بالرفع للهاء ، وحكى ^(٣) قوم أنه إنما قرأ من فرض العمرة ؛ وهذا لا يصح من وجهين :

أحدهما - أن القراءة يبنى عليها المذهب ، ولا يُقرأ بحكم المذهب .

الثاني - أننا قد بينا أن النصب لا يقتضى ابتداء الفرض ، فلا معنى لقراءة الرفع إلا على رأى من يقول : يقرأ بكل لمة ، وقد بينا ذلك في موضعه من القسم الأول من علوم القرآن .

المسألة السابعة - قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ ﴾ .

هذه آية ^(٤) مشكلة عُضلة من العُضَل ، فيها قولان :

أحدهما - مُنْعَم بآى عذر كان ؛ قاله مجاهد ، وقتادة ، وأبو حنيفة .

الثاني - [مُنْعَم] ^(٥) بالمدوّ خاصة ؛ قاله ابن عمر ، وابن عباس ، وأنس ، والشافعي ؛ وهو اختيار علمائنا ، ورأى أكثر ^(٦) أهل اللمة ومُحَصَّنِيهَا على أن أُحْصِرَ عُرْضَ للعرض ، وُحْصِرَ نَزْلَ به الحصر ^(٧) . وقد اتفق علماء الإسلام على أن الآية نزلت سنة ست في عُمرَةِ الحديبية .

(١) سورة آل عمران ، آية ٩٧ (٢) في ١ : والتناضل . (٣) في ١ : وظن .

(٤) في ١ : مسألة . (٥) من ل . (٦) في ١ : كبراء ، وهو تحريف .

(٧) الحصر : المنع والحبس . وفي القرطبي : نزل به العدو .

حين صدَّ المشركون رسولَ الله صلى الله عليه وسلم عن مكة ، وما كانوا حبسوه ولكن حبسوا البيت ومنعوه ، وقد ذكر الله تعالى القصة في سورة الفتح فقال ^(١) : « وَالْهَدْيَ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ حِمْلَهُ » .

وقد تأتى أفعالٌ يكون فيها فعل وأفعل بمعنى واحد ، والمراد بالآية رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، ومعناها : فَإِنْ مُنِعْتُمْ . ويقال : مُنِعَ الرجل عن كذا ؛ فَإِنْ ^(٢) المنع مضاف إليه أو إلى المنوع عنه .

وحقيقة المنع عندنا العجزُ الذي يتعذرُ معه الفعلُ ، وقد بيناه في كُتب الأصول ، والذي يصح أن الآية نزلت في المنوع بعذرٍ ، وأنَّ لفظها في كل ممنوع ، ومعناها يأتى إن شاء الله .
المسألة الثامنة - في تحقيق جواب الشرط من قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ ﴾ .

وظاهره قوله : ﴿ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ ، وبهذا ^(٣) قال أشهب في كتاب محمد عن مالك ، وروى ابن القاسم أنه لا هدى عليه [٦٣] ؛ لأنه لم يكن منه تفريط ، وإنما الهدى على ذى التفريط ؛ وهذا ضعيفٌ من وجهين :

أحدهما - أنَّ الله تعالى قال : ﴿ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ ؛ فهو تركٌ لظاهر القرآن ، وتعلقٌ بالمعنى .

الثانى - أن النبي صلى الله عليه وسلم أهدى عن نفسه وعن أصحابه البدنة عن سبعة ، والبقرة عن سبعة . ولهم أن يقولوا : إنَّ النبي صلى الله عليه وسلم حمل الهدى تطوعاً ، وكذلك كان ؛ فأما ظاهرُ القرآن فلا كلام فيه . وأما المعنى فلا يمتنع أن يحمل الباري تعالى الهدى واجبا - مع التفريط ومع عدمه - عبادةً منه لسببٍ ولغير سبب في الوجهين جميعا .
ومِن علمائنا مَنْ قال - وهو ابن القاسم : إنَّ الذى عليه الهدى من أُحْصِرَ بمرضٍ فإنه يتحلل بالعمرة ويهدى .

وقال أبو حنيفة : يتحلل بالمرض في موضعه . وهذا ضعيف من الوجهين : أحدهما لامعنى للآية إلا حصر العدو ، أو الحصر مطلقاً ^(٤) ، فسكيف يرجع الجواب إلى ^(٥) مقتضى

(١) سورة الفتح ، آية ٢٥ (٢) فى ١ : كان المنع مضافاً . (٣) ١ : ولهذا .

(٤) فى ١ : المطلق . (٥) فى ١ : على .

الشرط ، أما أنه إن رجع إلى بعضه كان جائزا بدليل ، كما تقدم من أقوال علمائنا .

المسألة التاسعة - قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَخْلُقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾ .

قال ابن عمر رضي الله عنهما : خرجنا [مُعْتَمِرِينَ] ^(١) مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، خال كفار قريش بيننا وبين البيت ، فنحدر رسول الله صلى الله عليه وسلم بدنة وحلق رأسه .

المسألة العاشرة - إن قدم الحلق على النحر لم يكن مُسِيئًا ، لما روى الأئمة أن النبي صلى الله عليه وسلم سأله رجل فقال : حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَنْحَرَ . قال : انحر . ولا حرج .

المسألة الحادية عشرة - الحلاق ^(٢) نسك مقصود . وقال الشافعي : هو إلقاء ثَفَث ^(٣) .

وما قلناه أصح ؛ لأن الله تعالى ذكره ورَّبه على نسك . وأيضاً فإنه في الصحيح ممدوح .

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يَرْحَمُ اللَّهُ الْمُحْلِقِينَ . قيل : والمقصرين يا رسول الله ؟

قال : يَرْحَمُ اللَّهُ الْمُحْلِقِينَ . قيل : والمقصرين يا رسول الله ؟ قال : يَرْحَمُ اللَّهُ الْمُحْلِقِينَ . قيل :

والمقصرين يا رسول الله ؟ قال : والمقصرين .

المسألة الثانية عشرة - في تأكيد معنى قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ ﴾ وقسميه .

وقد بينا أن معنى قوله تعالى : « أُخْصِرْتُمْ » مُنْعَم ؛ فَإِنْ كَانَ الْمَنْعُ بَعْدَ فِقْهِهِ ^(٤)

نزلت الآية كما تقدم ، وهو محل في موضعه ، ويحلق رأسه ، وينحصر هدياً إن كان معه ،

أو يستأنف هدياً كما تقدم . وإن كان المنع بمرض لم يحله عند علمائنا إلا البيت ، خلافاً

لأبي حنيفة ، حيث أجرى الآية على عمومها أخذاً بمطلق المنع . وزاد أصحابه - ومن قال بقوله

عن أهل اللغة - أنه يقال : حصره العدو وأخصره المرض ؛ قاله أبو عبيدة ، والكسائي .

قلنا : قال غيرها عكسه ، وقد بيناها في ملجئة المتفهمين . وحققت هاهنا منع العدو ؛

فإنه منعهم ولم يجبرهم ، والمنع كان مضافاً إلى البيت ، فلذلك حل في موضعه ، وهذا

المريض المنع مضاف إليه ، فكان عليه أن يصبر حتى يصير إلى موضع الحل . وللقوم

أحاديث ضعيفة ، وآثار عن السلف أكثرها مُعْتَمَن ^(٥) ؛ وقد بينا ذلك في مسائل الخلاف .

(١) من ل . (٢) الحلاق : الحلق . (٣) الثَفَث في المناسك : الشعث وما كان من نحو قص الأظفار .

والشارب وحلق العانة ، وغير ذلك . (٤) في ١ : بعذر فقيه ، وهو تحريف طبعي .

(٥) في ل : أكثرها معنا .

المسألة الثالثة عشرة - لا خلاف بين علماء الأمصار أنَّ الإحصار عام في الحج والعمرة .
وقال ابن سيرين : لا إحصار في العمرة ، لأنها غير مؤقتة .

قلنا : وإن كانت غير مؤقتة ، لكن في الصبر إلى زوال العدو ضرر ؛ وفي ذلك نزلت الآية ، وبه جاءت السنة فلا معدل عنها .

المسألة الرابعة عشرة - إذا منعه العدو يحل في موضعه ^(١) ، ولا قضاء عليه ؛ وبه قال الشافعي .

وقال أبو حنيفة : عليه القضاء ؛ لأن الله سبحانه أوجب عليه ما استيسر من الهدى خاصة ، ولم يذكر قضاء . ومتعلقهم أمران : أحدهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى عمرة الحديبية في العام الآخر .

قلنا : إنما قضاها ؛ لأن الصلح وقع على ذلك إرغاماً للمشركين ، وإتماماً للرؤيا ، وتحقيقاً للموعد ، وهي في الحقيقة ابتداء عمرة أخرى ؛ وسميت عمرة ^(٢) القضيّة ، من المقاضاة لا من القضاء . الثاني : المعنى قالوا تحلل من نسكك قبل تمامه ؛ فلم يكن بدّ من قضاؤه كالفائت والمفسد . قلنا : الفاسد هو فيه مأكوم ، والفائت هو فيه منسوب إلى التقصير ؛ وهذا مغلوب ، ولا فائدة في اتباع المعنى مع ما قلناه من ظاهر الآية .

المسألة الخامسة عشرة - لا يخلو أن يكون الحاصر كافرًا أو مسلمًا ؛ فإن كان كافرًا لم يجز قتاله ولو ^(٣) وثق بالظهور ؛ ويتحلل في موضعه ، ولو سأل الكافر جملًا لم يجز ، لأن ذلك وهن ^(٤) في الإسلام ، وإن ^(٥) كان الحاصر مسلمًا لم يجز قتاله بحال ، ووجب التحلل ، فإن طلب شيئًا ويتخلّى عن الطريق جاز دفعه ، ولم يحل القتال ؛ لما فيه من إتلاف المهج ، وذلك لا يلزم في أداء العبادات ، فإن الدين أسمع . وأما بذل الجمل فلما فيه من دفع أعظم الضررين بأهونهما ؛ ولأن الحج مما يُنفق فيه المال ، فيعد هذا من النفقة .

المسألة السادسة عشرة - إذا حل المحصر نحر هديته حيث حل ، كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم بالحديبية ، لأن الهدى تابع للمهدي والمهدي حل بموضعه ، فالهدى أيضاً يحل معه .

(١) في ل : بموضعه . (٢) في ل : وسميت قضاء من المقاضاة . (٣) في ل : وإن .

(٤) الوهن - بالسكون ويحرك : الضعف . (٥) في ل : ولو كان .

فإن قيل : فقد قال الله تعالى : ﴿ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾ ! وَحِلُّهُ الْبَيْتُ الْعَتِيقُ .
وقال الله تعالى في قصة الحديبية^(١) : « وَالْهَدْيَ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُ » .

قلنا : كذلك كان صاحب الهدى ، وهو المهدى مَعْكُوفًا^(٢) أَنْ يَبْلُغَ مَنْسَكَهُ ، ولكن
حلَّ في موضعه ، كذلك هَدْيُهُ يَجِبُ أَنْ يَحِلَّ مَعَهُ^(٣) .

فإن قيل : فقد رُوي أَنَّ نَاجِيَةَ بْنَ جَنْدَبٍ صَاحِبَ بُدْنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ
لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ابْعَثْ مَعِيَ الْمَهْدَى أَخْرَجَهُ فِي الْحَرَمِ . قَالَ : فَكَيْفَ تَصْنَعُ بِهِ ؟
قَالَ : أَخْرَجَهُ فِي أَوْدِيَةِ لَا يَقْدِرُونَ عَلَيْهِ ؛ فَاَنْطَلَقَ بِهِ حَتَّى نَحَرَهُ فِي الْحَرَمِ .
قلنا : هذا حديثٌ لم يَصَحَّ .

المسألة السابعة عشرة - إذا عقد الإحرام فَصَدَّةً^(٤) الْعَدْوُ ، فَلَا يَحِلُّ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُمْ يَمْنَعُونَهُ
أَوَّلًا يَعْلَمُ ، فَإِنْ تَحَقَّقَ أَنَّهُ لَا يَصِلُ إِلَى الْبَيْتِ فَأَحْرَامُهُ مَلَزِمٌ لَهُ إِلَّا يَحِلُّ إِلَّا بِالْبَيْتِ أَبَدًا ،
وإن لم يعلم حلَّ بمنعهم له ، فإن شكَّ لم يحلَّ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ ذَلِكَ . وقد أحرم ابنُ عمر بالحجِّ ،
ثم قيل له : إنه كائن هذا العام بين الناس قِتَالٌ ، فقال : إِنْ صُدِّدْنَا عَنْ الْبَيْتِ صَنَعْنَا^(٥)
كَمَا صَنَعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَحْرَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ ،
فَحَلَّ حِينَ مَنَعَ ، وَأَحْرَمَ ابْنُ عُمَرَ عَلَى الشَّكِّ ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْ .

المسألة الثامنة عشرة - إِنْ مُنِعَ مِنَ الطَّرِيقِ خَاصَّةً فَلْيَأْخُذْ فِي أُخْرَى إِنْ كَانَتْ أَمْنَةً
وكان المنعُ متطاوِلاً ، وَإِنْ كَانَ قَرِيبًا صَبَرَ حَتَّى يَنْجَلِيَ ، وَإِنْ كَانَ حَاجًا فَلَا يَحِلُّ حَتَّى يَعْلَمَ
أَنَّ الْحَجَّ قَدْ فَاتَ .

وقال أَثْنَهَبُ : يَحِلُّ يَوْمَ النَحْرِ ، وَهَذَا فِيمَنْ كَانَ فِي الْمَنَاسِكِ ، وَأَمَّا الْيَأْسُ فَيَحِلُّ إِذَا
تَحَقَّقَ يَأْسُهُ .

المسألة التاسعة عشرة - إِذَا صُدَّ عَنْ عَرَفَةَ فِي الْحَجِّ لَزِمَهُ أَنْ يَصِلَ إِلَى الْبَيْتِ وَيَتَحَلَّلَ
بُعْمَرَةً ، وَلَوْ صُدَّ عَنْ الْبَيْتِ وَمُسَكَّنٍ مِنْ عَرَفَةَ فَإِنَّهُ يَجْزِيهِ ، وَعَلَيْهِ عُمْرَةٌ وَهَدْيٌ فِي مَشْهُورِ
الْقَوْلِينَ .

(١) سورة الفتح ، آية ٢٥ (٢) في ل : معلوما . (٣) في ا : مثله .

(٤) في ا : قصده ، والنَّهْيُ مِنْ ل . (٥) في ا : إِلَّا صَنَعْنَا . وَعَلَيْهِ تَكُونُ إِنْ نَافِيَةً . وَالتَّبَيُّنُ مِنْ ل .

وقيل الحجُّ باطل ، وهذا إذا كانت حَجَّةَ الإسلام أو كان الحجُّ مضمونا ، فأما إن كان التطوع فلا شيء عليه في الحالين ، وقد تقدم .
المسألة الموفية عشرين - إذا كان الإحصارُ عن الحجِّ ومعه هَدْيٌ نَحْرَهُ في موضعه حينئذ كما تقدم .

وقال أبو يوسف ، ومحمد ، وسفيان : لا ينحر إلا يوم النحرِ مراعاةً لظاهر قوله تعالى : ﴿ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾ - بكسر الحاء ، وهو وقتُ الحل .
ونحن نقول : إنَّ وقته وقتُ حلِّ المهدى ، وقد حلَّ باليأسِ عن البلوغ . ألا ترى أنه تعالى قال ^(١) : « ثُمَّ مَحِلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ » . وأنتم تقولون يوم النحر ، وإذا سقط المنصوص عليه فسقوط الاستقراء أولى .

المسألة الحادية والعشرون - قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفَدَيْتُهُ ﴾ .

هذه الآية ^(٢) نزلت في كعب بن عُجْرة قال ^(٣) : مرتبى النبي صلى الله عليه وسلم زمن الحديبية وأنا أوقدت تحت قدري وألفعلُ يتناثرُ من رأسي ، فقال : أَيُؤْذِيكَ هَوَامُكَ؟ قلت : نعم . فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أَنْ يَحْلِقَ ولم يأمر غيره ، وهم على طمع من دخول مكة ، فأنزل الله سبحانه وتعالى الآية .

فكلُّ مَنْ كان مريضاً واحتاج إلى فعلٍ محظور من محظورات الإحرام ^(٤) فعله وافقدي ، كما قال الفبي صلى الله عليه وسلم لكعب بن عُجْرة ؛ وهو حديثٌ صحيحٌ متفقٌ عليه من أوله إلى آخره : أَطْعِمُ فَرَقًا ^(٥) بين ستة مساكين ، أو أَهْدِ شاةً ، أو صُمْ ثلاثة أيام .
وفي الحديث خلافٌ وكلامٌ بيناه في شرح الصحيح .

المسألة الثانية والعشرون - قال الحسن وعكرمة : هو صَوْمُ عشرة أيام . قالوا : لأنَّ الله تعالى ذَكَرَ الصَّيَّامَ هَاهُنَا مطلقاً ، وقَيَّدَهُ في التَّمَتُّعِ بِعشرة أيام ، فَيُحْمَلُ المطلقُ على القيد . قلنا : هذا فاسدٌ من وجهين : أحدهما - أنَّ المطلق لا يَحْمَلُ على المقيّد إلا بدليل في نازلةٍ واحدةٍ حسبما بيناه في أصولِ الفقه ؛ وهاتان نازلتان .

(١) سورة الحج ، آية ٣٣ (٢) في ١ : هذه الكلمات . (٣) صحيح مسلم : ٨٦٠

(٤) في ل : محظورات الحج . (٥) الفرق : ثلاثة أصم (صحيح مسلم : ٨٦١) .

الثاني - أن النبي صلى الله عليه وسلم قد بينَ في الحديث الصحيح قَدَرَ الصيام ، وذلك ثلاثة أيام .

المسألة الثالثة والعشرون - قال علماؤنا : يُجْزَى [الطعام] ^(١) في كلِّ موضع . وقيل : لا يختصُّ منها بمكة إلا الهدى ، وبه قال أبو حنيفة .

وقال الشافعي : الطعام كالهدي ، لأنَّ منفعة الهدى لمساكين مكة ؛ فالطعام الذي هو عوضه كذلك .

وإذا قلنا : إنه على الفور فيختصُّ بمكة ، وإن قلنا إنه على التراخي فيأتى بهما حيث شاء ؛ وهو الصحيح .

وأما الهدى فإنما جاء القرآن فيه بلفظ النُسك ^(٢) ، وهذا يقتضي أن يذبح حيث شاء ؛ فإن لفظ النُسك ^(٣) عام في كلِّ موضع .

وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الأثر : مَنْ وَلِدَ لَهُ فَاحِبٌ أَنْ يُنْسَكَ عَنْهُ فَلْيَفْعَلْ .

وفي الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لسكعب بن عُجرة : أَوْ انسُكْ بشاةٍ ، فحُمِلَ هذا اللفظ هاهنا - وهو الهدى - على أنه إن شاء أن يجعل هذا النُسك هدياً جعله ، وذلك لأنَّ الهدى لا يجوز أن يجعل نسكاً ، والنُسكُ يجوز أن يجعل هدياً .

المسألة الرابعة والعشرون - قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أُمِنْتُمْ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ﴾ .

قال كثيرٌ من علماؤنا : هذا يدل على أن قوله تعالى في أول الآية : ﴿ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ ﴾ إنه إحصار العدو ؛ لأنَّ الأَمْنَ يكون من خوف العدو ، والبرء يكون من المرض ، وإليه مال من احتجَّ عن ابن القاسم بأنَّ لا هدي عليه كما تقدم . ولا نقول هكذا ، بل زوال كلِّ ألم من مرض ، وهو أَمْنٌ ، وجاء بلفظ الأَمْن وهو عامٌّ ، كما جاء بلفظ « أُخْصِرَ » وهو عامٌّ في العدو والمرض ؛ ليكون آخر الكلام على نظام أوله .

المسألة الخامسة والعشرون - قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ﴾ .

المعنى أكمّلوا ما بدأتم به من عبادةٍ ، من حجٍّ أو عمرةٍ ، إلا أن يمنعكم مانعٌ ؛ فإن

كان مانع حَلَّتُمْ حيث حُبستم وتركتم ما مُقَعْتُم منه ، ويجزىكم ما استيسر من الهدى بعد حَلَق رءوسكم ؛ فإذا أمتم - أى زال المانع ، وقد كنتم حَلَّتُمْ عن عُمرَةٍ فحججتم ، فعليكم ما استيسر من الهدى . والتمتع يكون بشروط ثمانية :

الأول - أن يجمع بين العُمرة والحج . الثانى - فى سَفَرٍ واحد . الثالث - فى عامٍ واحد . الرابع - فى أشهر الحج . الخامس - تقديم العُمرة . السادس - ألا يجمعهما ^(١) ؛ بل يكون إحرامُ الحج بعد الفراغ من العُمرة . السابع - أن تكون العُمرة والحج عن شخص واحد . الثامن - أن يكون من غير أهل مكة .

ومن هذه الشروط ما هو بظاهر القرآن ، ومنها مستنبط ؛ وذلك أن قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ ﴾ ، يعنى من انتفع بضمَّ العُمرة إلى الحج ؛ وذلك أن عليه أن يأتى [٦٤] مكة للحج والعُمرة مرتين بقصدَين مُتَمَتِّعين ، فإذا انتفع بآحادها ، وذلك فى سفرٍ واحد ؛ وهذه الشروط كلها انتفاع إلا قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ ؛ فإنه نص . المسألة السادسة والعشرون - اختلف الناس فيما استيسر من الهدى ؛ فقال قوم : هو بدنة ، منهم عائشة ، وابن عمر ، ومجاهد ، وعروة . ومنهم من قال : هو شاة ، وهو قول أكثر الفقهاء ، ومالك ، والشافعى . ومنهم من قال : هو شاة أو بدنة أو شرك فى دم ، وبه قال ابن عباس ، والشافعى .

فأما من قال : إنه بدنة فاحتج بأن الهدى اسمٌ فى اللغة للإبل ، تقول العرب : كم هدى فلان ، أى إبله .

ويقال فى وصف السنة : هلك الهدى وجفَّ الوادى .

فيقال له : إن كنت تجعل أيسر الهدى بدنة وأكثره ما زاد من العدد عليه من غير حدٍّ فيلزمك ألا يجوز هدى بشاة . وقد أهدى النبي صلى الله عليه وسلم النعم وأهدى أصحابه ، ولو كان أيسره بدنة ما جازت شاة .

وما ذكروه عن العرب فإنما سمَّت الإبل هدياً ؛ لأن الهدى يكون منها فى الأغلب أو لأنها أغلأه .

(١) فى ل : ألا يجمعهما .

وأما مَنْ قال : إِنَّ أَيْسَرَ الْهَدْيِ شَرْكَ فِي دَمٍ ، فَاحْتِجَّ بِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحَرَ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ ، وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ - رَوَاهُ جَابِرٌ . وَرَوَى مُسْلِمٌ عَنْ جَابِرٍ قَالَ ^(١) : خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَهْلَيْنِ بِالْحِجِّ ، فَأَمَرَنَا أَنْ نَشْتَرِكَ فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرَةِ ، كُلَّ سَبْعَةٍ مِنَّا فِي بَدَنَةٍ . وَهَذَا لَا غَبَارَ عَلَيْهِ وَلَا مَطْمَعٌ فِيهِ .

السَّأَلَةُ السَّابِعَةُ وَالْعَشْرُونَ - قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ ﴾ ، يَعْنِي انْتَفَعَ ، وَقَدْ رُوِيَ مُتَمَتِّعَانِ : إِحْدَاهُمَا ^(٢) مَا كَانَ مِنْ فَسَخِ الْحِجِّ فِي الْعُمْرَةِ . وَالثَّانِيَةُ مَا كَانَ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ الْحِجِّ وَالْعُمْرَةِ فِي إِحْرَامٍ أَوْ فِي سَفَرٍ وَاحِدٍ ^(٣) .

فَأَمَّا فَسَخُ الْحِجِّ إِلَى الْعُمْرَةِ فَرَوَى الْأُئِمَّةُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : كَانُوا يَرَوْنَ الْعُمْرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحِجِّ مِنْ أَجْرِ الْفَجْرِ ، وَيَقُولُونَ : إِذَا بَرَأَ الدَّيْرُ ^(٤) ، وَعَفَا الْأَثَرُ ، وَانْسَلَخَ صَفْرُ حُلَّتِ الْعُمْرَةُ لِمَنْ اعْتَمَرَ .

فَلَمَّا قَدَّمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صُبْحَ رَابِعَةِ مَهْلَيْنِ بِالْحِجِّ أَمَرَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً ، فَتَعَاظَمَ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ ، وَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَيُّ الْحَلِّ ؟ قَالَ : الْحَلُّ كُلُّهُ .

وَهَذِهِ الْمُتَمَتُّةُ قَدْ انْقَدَّ الْإِجْمَاعُ عَلَى تَرْكِهَا بَعْدَ خِلَافٍ يَسِيرٍ كَانَ فِي الصَّدْرِ الْأَوَّلِ ثُمَّ زَالَ . وَأَمَّا مُتَمَتَّةُ الْقِرَانِ فَقَدْ رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ عَلَيْهَا فِي حِجَّتِهِ وَكَثِيرٍ مِنْ أَصْحَابِهِ .

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : هِيَ السَّنَةُ . وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ : لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا مُتَفَرِّدًا ، وَهُوَ الْأَفْضَلُ ؛ لِأَنَّهُ لَا دَمَ فِيهِ وَلَا انْتِفَاعَ بِإِسْقَاطِ عَمَلٍ وَلَا سَفَرٍ .

وَتَلَقَّى أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ بَادِلَةً مِنْهَا : أَنَّ عَلِيًّا شَاهِدَ عُمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَنْهَى عَنِ الْمُتَمَتَّةِ ، وَأَنْ يَجْمَعَ ^(٥) بَيْنَهُمَا ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِمَا ، وَقَالَ : مَا كُنْتُ أَدْعُ سَنَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِقَوْلِ أَحَدٍ .

وَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ : مَا تَرِيدُ أَنْ تَنْهَى عَنْ أَمْرٍ فَعَمِلَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - رَوَاهُ الْأُئِمَّةُ كُلُّهُمْ ^(٦) .

(١) صحيح مسلم : ٩٥٥ (٢) في ل : أحدهما .

(٣) في ل : من لإحرام واحد أو في سفر واحد . (٤) الدير : الجرح الذي يكون في ظهر البعير .

وقيل : هو أن يقرح خُفُّ البعير . (٥) في ل : أن يجمع بينهما . (٦) انظر صحيح مسلم : ٨٩٦

وتعلّق مالك والشافعي بحديث جابر وعائشة رضي الله عنهما أنّ النبي ﷺ صلى الله عليه وسلم أفرَدَ الحَجَّ .

ومعنى (١) ما روى عَنْ عَلِيٍّ أَنَّ النَّسَبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فعله ، أى أَمَرَ بفعله ، وقد حققنا المسألة في كتب شرح الحديث .

وأما المسألة (٢) الثالثة ، وهى التَّجَمُّع بين الحج والعمرة فى سَفَرٍ واحد فقال أحمد : إنها الأفضل ؛ لقوله عليه السلام (٣) : لو استقبلتُ من أمرى ما استَدْبَرْتُ ما سَقْتُ الهَدْيَ ولَجَعَلْتُهَا عُمْرَةً . رواه الأئمة .

وقال علماؤنا : إنما أَشْفَقَ النبي ﷺ صلى الله عليه وسلم على تَرْكِ الْأَرْفَقِ لاعلى تَرْكِ الْأَوَّلَى ، والأَرْفَقَ ؛ لأنّه صلى الله عليه وسلم لما أمرهم أن يجعلوها [٦٥] عُمْرَةً شَقَّ عَلَيْهِمْ خِلَافُهُمْ لَهُ فى الفعل ، فقال : إني لبدت رَأْسِي ، وَقَلَّدْتُ هَدْيِي ، فلا أحلُّ حتى أَنْجَرَ الهَدْيَ ؛ معتذرا إليهم مَبِينًا حاله عندهم .

وقال - لِمَا رَأَى مِنْ شَفَقَتِهِمْ ولما رجاه من امتثالهم وافتدائهم ، وَسَلَّ سَخِيمَةَ الْجَاهِلِيَّةِ عن أهوائهم : لو استقبلتُ من أمرى ما استَدْبَرْتُ ما سَقْتُ الهَدْيَ ولَجَعَلْتُهَا عُمْرَةً كما أَمَرْتَكُمْ بِهِ .

والذى يقتضيه لَفْظُ الْآيَةِ من هذه الأقسام إضافةُ العمرة إلى الحجّ بقوله تعالى : (فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ) ، ولا يصلح هذا اللفظ لِفَسْخِ الحجّ إلى العمرة ، وإذا امتنع هذا فى الآية لم يَبْقُ إِلَّا الْجَمْعُ بين الحجّ والعمرة ، فالآية بَعْدُ محتملة للقرآن ، والجمع بينهما إما فى لَفْظٍ واحد أو فى سَفَرٍ واحد ؛ لأنهم كانوا معتمرين فصدّهم العدو فخلوا ؛ وذلك فى أشهر الحجّ التى من اعتمر فيها ، ثم حجّ مِنْ عَامِهِ فى سفره ذلك على ما بيّناه من الشروط ؛ فيسكون متمتعاً ؛ فبيّن الله تعالى ذلك له .

وكان المعنى أَنْتُمْ قَدْ اعْتَمَرْتُمْ فى أشهر الحجّ ، فلو حججْتُمْ فى هذا العام لسكنتم متمتعين ، وإن كنتم قد صدّدتم ؛ لأنَّ عُمْرَتَكُمْ مع حِلِّكُمْ قبل البلوغ إلى البيت عُمْرَةٌ صحيحة كاملة تكون إضافةُ الحجّ إليها مُتَمَتِّعَةً .

المسألة الثامنة والعشرون - قال علماؤنا : لا يلزم المسكى دم مُتَمَتَّة^(١) ؛ لأنه لم يترقه بإسقاط أحد السفّرين ، فإن ذلك بلده .

وقال أبو حنيفة : لا يتمتع ولا يقرن من كان من حاضري المسجد الحرام ، فإن تمتع أو قرن فهو مخطئ وعليه دم لا يأكل منه .

واحتج أصحابه بقوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ : المعنى أن جمع الحج والعمرة ليس لأهل المسجد الحرام ، ولو كان المراد به الدم لقال تعالى : ذلك على من لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام ، وهذا ليس بصحيح لما قدّمناه . [ومعنى الآية أن ذلك الحكم مشروع لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام]^(٢) .

المسألة التاسعة والعشرون - قال علماؤنا : يجب على المتمتع الهدى إذا رمى جمرة العقبة ؛ لأنّ الحج حينئذ يتم ويصح منه وصف التمتع ، وما لم يتم الحج لا يكون متمتعا ؛ لأنه لا يعلم هل يخلص به أو يقطع دونه قاطع .

وقال أبو حنيفة والشافعي : يجب عليه الهدى إذا أحرم بالحج ؛ لأنّ الهدى^(٣) وجب عليه بضمّ الحج إلى العمرة ، وإذا أحرم بالحج فأول الحج كآخره^(٤) ، وهذه دعوى لا برهان عليها ، وقد قدّمنا فسادها ، ولو ذبحه قبل يوم النحر لم يُجزّه ، وبه قال أبو حنيفة .

وقال الشافعي : يجزيه بناء على ما تقدم ، وقد قال تعالى : ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ ﴾ ، ولا يجوز الحلق قبل يوم النحر . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم^(٥) : لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدى ولجعلتها عمرة . ولو كان ذبح الهدى جائزا قبل يوم النحر لذبحه وجعلها حينئذ عمرة . وقال : إني لبدت رأسي وقلدت هدي فلا أحلّ حتى أنحر .

المسألة الموفية ثلاثين - إذا لم يجد الهدى فصيام ثلاثة أيام في الحج . قال علماؤنا : وذلك بأن يصوم من إحرامه بالحج إلى يوم عرفة ، هذه حقيقة .

(١) في ل : لا يلزم المسكى متعة . (٢) ما بين القوسين ليس في ل . (٣) في ل : لأن الحج .

(٤) في ل : فالأول من الحج كآخره . (٥) صحيح مسلم ٨٨٨ ، وفيه : لم أسق الهدى .

وقال أبو حنيفة : يصومه في إحرامه بالعمرة ؛ لأنه أحدُ إحرامى التمتع ، فجاز صَوْمُ الأيام فيه كإحرامه ^(١) بالحج .

ودليلنا قوله تعالى : ﴿ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ﴾ ، فإذا صامه في العمرة فقد أدّاه قبل وَقْتِهِ فلم يُجْزِهِ .

قال القاضي : إذا ثبت هذا قال علماؤنا : يصومها قبل يوم عرفة ليسكون يومَ عرفة مُفْطِراً ، فذلك اتباع ^(٢) للسنة وأقوى على العبادة . ولا يخلو التمتع أن يجِدَ الهدى أو لا يجده ، فإن لم يجده وعلم استمرارَ العدم إلى آخر الحجّ صام من أوله ؛ وإن رجاه آخره إلى مقدار ثلاثة أيام قبل [٦٦] عرفة فيصومه حينئذٍ لَتَقَعِ الأيام مَصُومَةً في الحجّ ، ويخلو يومُ عرفة عن الصوم . وهذه المسألة تنبئ عندي على أصلٍ ؛ وهو ما المراد بقوله تعالى : ﴿ فِي الْحَجِّ ﴾ ؟ فإنه يحتمل أيامَ الحجّ ، ويحتملُ موضعَ الحجّ ؛ فإن كان المرادُ به أيامَ الحجّ فهذا القولُ صحيح ؛ لأن آخرَ أيام الحج يوم النحر . ويحتمل أن يكون آخر أيام الحج أيام الرّمي ؛ لأن الرّمي من عمل الحجّ خالصاً وإن لم يكن من أركانه .

وإن كان المرادُ به موضعَ الحجّ صامه ما دام بحكّة في أيام منى ، وهو قول عُروّة ، ويقوى ^(٣) جداً . وقد روى هشام بن عُروّة قال : أخبرني أبي ، قال : كانت عائشة تصومُ أيام منى ، وكان أبي يصومها ، وروى الزهري عن عُروّة ، عن عائشة ، وعن سالم عن ابن عمر ، قال : لم يَرَحَّصْ في أيام التشريق أن يُصَمَّنَ إلّا لمن لم يجد الهدى . خرّجه البخارى .

والمعنى في ذلك ، والله أعلم ، لأنه لم يَبْقَ من إقامته إلّا بمقدارها ؛ يؤكده قوله تعالى : ﴿ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ لو كان المراد به أيام الحجّ لقال : إذا أحلّم أو فرغتم ، فسكان معنى قوله تعالى : ﴿ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ عن موضع الحجّ بإتمام أفعاله . وبذلك يتحقّق وجوبُ الصوم لعدم الهدى كما بيناه من قبل .

فإن قيل : فقد روى في الصحيح ^(٤) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث مفادياً ينادى : إنَّ أيام منى أكملٌ وشرب .

(١) في ١ : كإحرامه الحج . (٢) في ١ : أتبع . (٣) في ١ : ويقوى أيضاً جداً .

(٤) حكم الصوم في أيام التشريق في صحيح مسلم ٨٠٠

قلنا : إن ثبت الذهبي عاتماً فقد جاء الخبر الصحيح بالتخصيص للمتمتع كما قدمناه .
المسألة الحادية والثلاثون - قوله تعالى : ﴿ إِذَا رَجَعْتُمْ ۖ ﴾ ، يعني إلى بلادكم في قول مالك
في كتاب محمد ، وبه قال الشافعي .

وقال مالك في الكتاب : إذا رجع من منى .
قال القاضي : وتحقيق المسألة أن قوله تعالى : (إِذَا رَجَعْتُمْ) ، إن كان تخفيفاً ورخصة فيجوز
تقديم الرخص وترك الرق فيها ^(١) إلى العزيمة إجماعاً ، وإن كان ذلك توقفاً فليس فيه نص
ولا ظاهر أنه أراد البلاد ، وإنما المراد في الأغلب والأظهر فيه أنه الحج .

المسألة الثانية والثلاثون - مَنْ حَاضِرُ ^(٢) المسجد الحرام ؟ فيه خمسة أقوال :
الأول أهل الحرم . الثاني مكة وما قرُب منها كذي طوى . الثالث أهل عرفة ؛ قاله
الزهري . الرابع من دون الميقات ، قاله أبو حنيفة . الخامس مَنْ هو في مسافة لا تقصر
الصلاة فيها ؛ قاله الشافعي .

ولسكل وجه سرّدناه في مسائل الخلاف والفروع .
والصحيح فيه مَنْ تلزمه الجمعة فهو من حاضري المسجد الحرام . والله أعلم .
الآية السادسة والأربعون - قوله تعالى ^(٣) : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ
الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ، وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ
وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى ، وَاتَّقُوا يَا أُولِي الْأَلْبَابِ ۖ ﴾ .

فيها إحدى عشرة مسألة :

المسألة الأولى - في تعدد أشهر الحج ؛ وفي ذلك أربعة أقوال :
أحدها - شوال ، وذو القعدة ، وذو الحجة كله ؛ قاله ابن عمر ، وقتادة ، وطاوس ، ومالك .
الثاني - وعشرة أيام من ذي الحجة ؛ قاله مالك أيضاً ، وأبو حنيفة .
الثالث - وعشر ليال من ذي الحجة ، قاله ابن عباس ، والشافعي .
الرابع - إلى آخر أيام التشريق ؛ قاله مالك أيضاً .

(١) في ١ : فيهما ، وهو تحريف . (٢) في ٢ : من حاضري المسجد .

(٣) الآية السابعة والتسعون يمد المائة .

فمن قال : إنه ذو الحجة كله أخذَ بظاهر الآية والتعديد^(١) للثلاثة .
ومن قال : إنه عشرة أيام قال : إنَّ الطوافَ والرَّمْيَ في العقبة ركنان يُفعلان في اليوم
الماشر .

ومن قال : عشر ليل، قال إنَّ الحجَّ يكْمُل بطاوع الفجر يوم النَّحر لصِحَّة الوقوف بعرفة
وهو الحجُّ كله .
ومن قال : آخر أيام التشريق رأى أنَّ الرَّمْيَ من أفعال الحج وشعائره ، وبعضُ الشهر
يسمى شهراً لُغَةً .

المسألة الثانية - فائدة مَنْ جمعه ذا الحجَّة كله أنه إذا أَّخر طوافَ الإفاضة إلى آخره
لم يكن عليه دَمٌ ؛ لأنه جاء به في أيام الحج .
المسألة الثالثة - لا خلاف في أنَّ أشهر الحجَّ شوال [٦٧] وذو القعدة وذو الحجة على
التفصيل المتقدم .

والفائدة في ذِكْرِ الله تعالى لها وتنصيبه عليها أمران :
أحدهما - أنَّ الله تعالى وضعها كذلك في مِلَّة إبراهيم عليه السلام ، واستمرت عليه الحالُ
إلى أيام الجاهلية ، فبقيت كذلك حتى كانت العربُ ترى أنَّ العُمرةَ فيها من أجرِ الفُجور ،
ولكنها كانت تغيَّرها فتُنسبُها^(٢) وتُقدِّمها حتى عادتْ [يوم]^(٣) حجة الوداع إلى حدِّها ،
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في المأثور المنتقى : إنَّ الزَّمانَ قد استدارَ كهَيْثُته يوم
خَلَقَ اللهُ السموات والأرض ، السنة اثنا عشر شهراً . . . الحديث .

الثاني - أنَّ الله سبحانه وتعالى لما ذكر التمتع ، وهو ضمُّ العمرة إلى الحج في أشهر الحج
بيَّن أنَّ أشهرَ الحج ليست جميعَ الشهورِ في العام ، وإنما هي المعلومات من لدن إبراهيم عليه
السلام ، وبيَّن قوله تعالى^(٤) : « يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج » أنَّ جميعها
ليس الحجَّ تفصيلاً لهذه الجملة وتخصيصاً لبعضها بذلك ، وهي شوال وذو القعدة وجميع
ذى الحجة ، وهو اختيارُ عمر رضي الله عنه ، وصحيحُ قول علمائنا ؛ فلا يكون متمماً من أحرم
بالعمرة في أشهر العام ، وإنما يكون متمماً من أَّتى بالعمرة في هذه الأشهر المخصوصة .

(١) في ل : والتقدير . (٢) تنسبها : تؤخرها . (٣) من م . (٤) سورة البقرة ، آية ١٨٩

المسألة الرابعة - اختلفوا في تقديرها ؛ فقال الشافعي وسواه : تقديرها الحجُّ حجٌّ أشهرُ
معلومات ، وهذا التقديرُ من الشافعي ؛ لأنه لا يرى الإحرامَ في غير أشهرِ الحجِّ كما لا يرى
أحدُ الإحرامِ قبل وقت الصلاة بها .

[وقال مالك وغيره : أشهر الحجِّ أشهرٌ معلومات] ^(١) ، وقد بينّا ذلك ثلثة في ملحّة المتفقين
وعيناه فقها [في مسائل الخلاف أن النية تكفي باطنا في التزامه] ^(٢) .

المسألة الخامسة - قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ ﴾ .
المنى التزمه بالشرع فيه ؛ لأنه فرض عليه بالنية قصدًا باطنًا ، وبالإحرام فعلًا ظاهرًا ،
وبالتلبية نطقًا مسموعًا ؛ قاله ابن حبيب ، وأبو حنيفة في التلبية .

وقد بينّا في مسائل الخلاف أن النية تكفي باطنًا في التزامه عن فعلٍ أو نطق ، وقد
قال جماعة كما قدمنا منهم الشافعي : إن هذا القول يقتضي اختصاص الإحرام بهذه الأشهر ،
فلا يقدم عليها ، وأباه أبو حنيفة ومالك .

والمسألة مشكلةٌ مُعضلةٌ ، وقد استوفينا البيان فيها ، وأوضحنا لبابه في كتاب
التأخير ، وأن القول فيها دائر من قبل الشافعي على أن الإحرام ركنٌ من الحج مختصٌ
بزمانه ، ومعوّلنا على أنه شرط فيقدم ^(٣) عليه ، وهناك تبين الترجيح بين النظريين ، وظهر
أولى التأويلين في الآية من القولين .

المسألة السادسة - قوله تعالى : ﴿ فلا رَفَثَ ولا فُسُوقَ ﴾ .

الرَفَثُ : كلُّ قولٍ يتعلق بذكرِ النساء ؛ يقال : رفث يرفث - بكسر الفاء وضمها . وقد
يُطلق على الفعل من الجماع والمباشرة ؛ قال الله تعالى ^(٤) : « أُحِلَّ لَكُمْ ليلةَ الصيام الرَفَثُ إلى
نساءكم » . وكان ابن عمر وابن عباس يريان أن ذلك لا يمتنع إلا إذا رُوجع به النساء ،
وأما إذا ذكره الرجل مُفردًا عنهن لم يدخل في النهي .

وفيه نظر ؛ فإنَّ الحجَّ مُنْعٍ فيه من التلَفُظ بالنسكاح ، وهي كلمة واحدة ، فكيف
بالاسترسال على القول ^(٥) يُذكر كَلَّه ، وهذه بديعة .

(٢) في ل : فيقدم .

(١) ما بين القوسين ليس في ل .

(٤) في ا : بذكر ، والمثبت من ل .

(٣) سورة البقرة ، آية ١٨٧

المسألة السابعة - قوله تعالى : ﴿ فَلَا رَفْتَ وَلَا فُسُوقَ ﴾ : أراد نفيه مشروعا لاموجودا ، فإننا نجد الرفث فيه ونشأه . وخبرُ الله سبحانه وتعالى لا يجوز أن يقع بخلاف خبره ، فإنما يرجع النفي إلى وجوده مشروعا لا إلى وجوده محسوسا ، كقوله تعالى ^(١) : « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » معناه شرعا لا حسا ، فإننا نجد المطلقات لا يتربصن ، فعاد النفي إلى الحكم الشرعي ، لا إلى الوجود الحسي .

وهذا كقوله تعالى ^(٢) : « لا يمسه إلا المطهرون » إذا قلنا : إنه وارد في الآدميين ، وهو الصحيح [٦٨] ، أن معناه لا يمسه أحدُهم بشرع ؛ فإن وجد المس فعل خلاف حكم الشرع ، وهذه الدقيقة هي التي فانت العلماء فقالوا : إن الخبر قد يكون بمعنى النهي ، وما وجد ذلك قط ، ولا يصح أن يوجد ؛ فإنهما يختلفان حقيقة ويتضادان وصفا .

المسألة الثامنة - إذا وقع الوطء في الحج أفسده ، لأنه محظور كالأكل في الصوم أو الكلام في الصلاة ؛ فإن وقعت المباشرة لم تُفسده ؛ لأنَّ تحرعها لكونها داعية إلى الجماع ، كما حرَّم الطيب والنكاح ، حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم : لا يشكح المحرم ولا يفكح ولا يخطب ، ولو وجد الطيب والنكاح لم يفسد الحج ، فكذلك بالمباشرة .

المسألة التاسعة - قوله تعالى : ﴿ وَلَا فُسُوقَ ﴾ .

فيه أقوال كثيرة ؛ أمهاتها ثلاث :

الأول - جميع المعاصي ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : سببُ المسلم فسوق ، وقتاله كفر .
الثاني - أنه قتل الصيد .

الثالث - أنه الذبح لنير الله تعالى ، لأنَّ الحج لا يخلو عن ذبح ، وكان أهل الجاهلية يذبحونه لنير الله فسقا ، فشرعه الله تعالى لوجهه نسكا .

والصحيح أن المراد بالآية جميعها ، قال النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيح ^(٣) : من حجَّ فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه .

وقال ^(٣) : الحجُّ المبرور ليس له جزاء إلا الجنة . فقال ^(٤) الفقهاء : الحج المبرور ، هو الذي لم يُعص الله في أثناء أدائه .

(٢) سورة الواقعة ، آية ٧٩

(١) سورة البقرة ، آية ٢٢٨

(٤) في ل : قال الفقهاء .

(٣) صحيح مسلم : ٩٨٣

وقال الفراء^(١) : الحجُّ المبرور هو الذى لم يُعَصَّ الله بهمه . وقد رويناه فى الحديث المذكور من طريق أبى ذر : مَنْ حَجَّ ثُمَّ لَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ . بقوله : ثم^(٢) . والله أعلم .
المسألة العاشرة - قوله تعالى : ﴿ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ .

أراد لا جدال فى وقته ؛ فإن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض ، فعاد بذلك إلى يومه ووقته . وقيل : لا جدال فى موضعه ؛ فإن الوقوف بعرفة لسلك أحد من الناس كان من الحس أو من غيرهم^(٣) . وكلا القولين صحيح . وقد رفع الله تعالى الجدال فى الوجهين بين الخلق ، فلا يكون إلى القيامة ؛ ولهذا قرأه العامة وحده بنصب اللام على التبرئة دون السكمتين اللتين قبله .

وقد بينا ذلك فى كتاب ملجئة المتفقهين إلى معرفة غوامض التحويين .

المسألة الحادية عشرة - قوله تعالى : ﴿ وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى ﴾ .

أمر الله تعالى بالتزود من كان له مال ومن لم يكن له مال ؛ فإن كان ذا حرفة تنفق فى الطريق ، أو سائلا فلا خطاب عليه ، وإنما خاطب الله تعالى أهل الأموال الذين كانوا يتركون أموالهم ويخرجون بغير زاد ، ويقولون : نحن المتوكلون ؛ والتوكل له شروط بيأنها فى موضعها يخرج من قام بها بغير زاد ولا يدخل فى الخطاب ، [ومن لم يكن له مال]^(٤) فإنه خرج على الأغلب من الخلق وهم المقصرون عن درجة التوكل العاقلون عن حقائقه . والله أعلم .
الآية السابعة والأربعون - قوله تعالى^(٥) : ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ، وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ ﴾ .

فيها عشر مسائل :

المسألة الأولى - فى سبب نزولها : ثبت فى الصحيح عن ابن عباس رضى الله عنه أنه قال : كانت عكاظ ومجنة وذوالحجاز أسواقا فى الجاهلية فقاموا فى الإسلام أن يتجروا فيها ، فنزلت

(١) فى ١ : الفقراء . والصواب من ل . (٢) فى صحيح مسلم : فلم يرفث .

(٣) فى ل : أو من عامتهم . والحس : قریش وكنانة وجديلة ومن تابعهم فى الجاهلية لتجسمهم فى دينهم أو لاتجائهم بالحساء ، وهى السكبة ، لأن حجرها أبيض إلى السواد (القاموس : حس) .

(٤) من ل . (٥) الآية الثامنة والتسعون بعد المائة .

الآية : ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ ؛ يعنى فى مَوَاسِمِ الْحَجِّ .
 المسألة الثانية - قال علماؤنا : فى هذا دليل على جواز التجارة فى الحج للحاج مع أداء
 العبادة ، وإنَّ القصد إلى ذلك لا يكون شركا ، ولا يخرج به المكلف عن رسم الإخلاص
 المفترض ^(١) عليه ، خلافا للفقهاء أن الحج دون تجارة أفضل أجرا .

المسألة الثالثة - قوله [٦٩] تعالى : ﴿ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ ﴾ .
 الإفاضة : السرعة بالدفع ، هذا أصله فى اللغة ، لكن المراد به هاهنا دفع ، وهى حقيقة
 الإفاضة ، والإسراع هيئة فى الإفاضة لاحقة لها ، ثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم ^(٢) أنه كان
 إذا دفع يسير العنق ^(٣) ، فإذا وجد فجوة نص ^(٤) . وروى عنه عليه السلام أنه دفع من عرفة
 فسمع وراءه زجرا شديدا ، فقال : يا أيها الناس ؛ إن البر ليس بالإيضاع ، عليكم بالسكينة .
 المسألة الرابعة - قوله تعالى : ﴿ مِنْ عَرَفَاتٍ ﴾ : موضع معلوم الحدود ، مشهور عظيم
 القدر . روى الترمذى والنسائى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : الحج عرفة ثلاثا ،
 مَنْ أدرك عرفة قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك . وروى ومعهما أبو داود أن عروة بن مضر
 الطائى قال : أتيت النبى صلى الله عليه وسلم بالموقف يعنى بجمع ^(٥) فقلت : جئت يارسول الله
 من جبل طي ، أكلت مطيى ، واتعبت نفسى ، والله ما تركت من جبل إلا وقفت عليه ،
 فهل لى من حج ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَنْ أدرك معنا هذه الصلاة ، وأتى
 عرفة قبل ذلك ليلا أو نهارا فقد تمَّ حجُّه ، وقضى نفقته .

وهذا صحيح يلزم البخارى ومسلما إخراجهما حسبما بيناه فى شرح الصحيح ، وستروته
 هنالك إن شاء الله تعالى .

المسألة الخامسة - هذا القول بظاهر القرآن والسنة يقتضى جواز عموم الوقوف بعرفة كلها
 وإجزاءه ، وقد قال صلى الله عليه وسلم : وقفت هاهنا وعرفة كلها موقف . ونحرت هاهنا
 ومِنى كلها منحر ، ووقفت هاهنا وجمع كلها موقف . خرجه مسلم ^(٦) .

(١) فى ١ : للمفترض ، وهو تحريف طبعى . (٢) صحيح مسلم : ٩٣٦

(٣) العنق - بحركة : سير سريع فسيح واسع للإبل والدواب . (٤) النص : فوق العنق .

(٥) جمع : هو المزدلفة . وفى معجم ياقوت : سمي جمعا لاجتماع الناس به . (٦) صحيح مسلم : ٨٩٣

وروى النسائي والترمذي عن علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم وقف على قُزَح^(١) ، فقال : هذا قُزَح ، وهذا المَوْقِف ، وجمَع ، كلُّها مَوْقِف .

وروى مسلم أن قبة النبي صلى الله عليه وسلم ضربت له بئمره^(٢) ، فنزل بها حتى إذا زاغت الشمسُ خرج ، فَرَحِلَتْ له ، فأتى بَطْنُ الوَادِي نَحْطَبِ الناس . . . الحديث .

وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : عرفة كلُّها مَوْقِف وارتفعوا عن بَطْنِ عُرنة^(٣) .

المسألة السادسة - لم يبين الله سبحانه وقتَ الإفاضة ، وبينها النبي صلى الله عليه وسلم بفعله ، فإنه وقف حتى غرُبَت الشمس قليلا ، وذهبت الصُّفْرة ، وغاب القُرْص . خرَّجه الأئمة واللفظ لمسلم^(٤) ؛ فكان بياننا لقول الله سبحانه ، فقالت^(٥) المالكية : الفرض الوقوف بالليل . وقال الشافعي وأبو حنيفة : الوقوف بالنهار . وقال ابن حنبل : ليلا أو نهارا على حديث عروة . وقد مهدناه في مسائل الخلاف وغيرها .

المسألة السابعة - قوله تعالى : ﴿ فَادْكُرُوا اللَّهَ ﴾ .

روى جابر بن عبد الله في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم وقف بعرفة حتى غابت الشمس ، ثم دفع^(٦) فأتى المزدلفة فصلى فيها المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين لم يُسَبِّح بينهما ، ثم اضطلع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى طلع الفجر ، فصلى الفجر حين^(٧) تبين الصبح بأذان وإقامة ، ثم ركب القصواء^(٨) حتى أتى المشعر الحرام فاستقبل القبلة ودعا^(٩) وكبر وهلل ووحد ، فلم يزل واقفا حتى أسفر^(١٠) جدًّا ، ثم دفع قبل أن تطلع الشمس - خرَّجه مسلم .

(١) قُزَح : جبل بالمزدلفة . (٢) نمرة : ناحية بعرفة نزل بها النبي صلى الله عليه وسلم ،

حيث ضرب رسول الله في حجة الوداع . صحيح مسلم : (٨٨٩) .

(٣) في ١ : بعض عرفة ، وهو تحريف . وبطن عُرنة : واد بجذاء عرفات .

(٤) صحيح مسلم : ٨٩٠ (٥) قال القرطبي (٢ - ٤١٥) : أجمع أهل العلم على أن من وقف

بعرفة يوم عرفة قبل الزوال ثم أفاض منها قبل الزوال أنه لا يعتد بوقوفه ذلك قبل الزوال . وأجمعوا على تمام حج من وقف بعرفة بعد الزوال وأفاض نهارا قبل الليل ، إلا مالك بن أنس فإنه قال : لا بد أن يأخذ من الليل شيئا . وأما من وقف بعرفة بالليل فإنه لا خلاف بين الأئمة في تمام حجه . (٦) صحيح مسلم : ٨٩١ .

(٧) في ١ : حتى . والمثبت من صحيح مسلم . (٨) القصواء : لقب ناقة الرسول .

(٩) في صحيح مسلم : فدعاه وكبره وهله ووحده . (١٠) الضمير في « أسفر » يعود على الفجر .

المسألة الثامنة - قال قوم: قوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾؛ إشارة إلى الصلاة به دون أن تفعل في الطريق؛ فإن الوقت أخذ به معرفة وتماذى عليه الوجوب في الطريق، فكان من حقه أن يُصَلَّى، وكذلك قال أسامة: الصلاة يارسول الله. قال له النبي صلى الله عليه وسلم: الصلاة إمامك، حتى نزل المزدلفة فجمع بين الصلاتين فيها، خرجه الأئمة، حتى قال علماؤنا وأبو حنيفة: إن صلاها قبل ذلك لم تجز لقول النبي صلى الله عليه وسلم: الصلاة إمامك، فجعله لها حداً.

المسألة التاسعة - قال علماؤنا: ليس المبيت بالمزدلفة ركناً في الحج. وقال الشعبي والنخعي: هو ركن لقوله تعالى: (فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ)؛ وهذا لا يصلح لوجهين: أحدهما - أنه ليس فيه ذكر المبيت، وإنما فيه مجرد الذكر.

الثاني - أن النبي [٧٠] صلى الله عليه وسلم بين لعروة بن مضرّس في الحديث المتقدم^(١) أجزاء الحج مع الوقوف بعرفة دون المبيت بالمزدلفة.

المسألة العاشرة - المشعر الحرام كله موقف إلا بطن محسر، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: جمع كلها موقف، وارتفعوا عن بطن محسر. رواه مالك بلاغا، وأسنده جماعة منهم عبد الرزاق قال: أخبرنا معمر عن محمد بن المنكدر، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: عرفة كلها موقف، وارتفعوا عن بطن عرنة، ومزدلفة كلها موقف، وارتفعوا عن بطن محسر، ومِنَى كلها منحر وفجّاج مكة كلها منحر.

الآية الثامنة والأربعون - قوله تعالى^(٢): ﴿ثُمَّ أَفِضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾.

فيها مسألتان:

المسألة الأولى - في سبب نزولها:

روى الأئمة عن جابر، قال: فلما كان يوم التروية^(٣) توجهوا إلى مِنَى، فأهلّوا بالحج، وركب رسول الله صلى الله عليه وسلم وصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح، ثم مكث قليلاً حتى طلعت الشمس، وأمر بقبّة من شعر فضربت له بنمرة، فسار رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا تشك قريش إلا أنه واقف عند المشعر الحرام كما كانت قريش تصنع

(١) صفحة ١٣٦ (٢) الآية التاسعة والتسعون بعد المائة.

(٣) يوم التروية: هو اليوم الثامن من ذي الحجة، سمي به لأنهم كانوا يرتون فيه من الماء لما بعده.

في الجاهلية ، فأجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أتى عرفة فوجد القبة قد ضربت له بنمرة فنزل بها . . . وذكر الحديث .

المسألة الثانية - اختلف الناس في المراد بهذه الإفاضة على قولين :
أحدها - أن المراد به من عرفات مخالفة لقريش ؛ قاله الجماعة .

الثاني - المراد به من المزدلفة إلى منى ؛ قاله الضحاك . وإنما صار إلى ذلك لأنه رأى الله تعالى ذكر هذه الإفاضة بعد ذكره ^(١) الوقوف بالمشعر الحرام ، والإفاضة التي بعد الوقوف بالمشعر الحرام هي الإفاضة إلى منى .

وأجاب عن ذلك علماؤنا بأربعة أجوبة : الأول - أن في الكلام تقدماً وتأخيراً ، التقدير ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس ، فإذا أفضم من عرفات مع الناس فاذكروا الله عند المشعر الحرام . والتقديم والتأخير كثير في القرآن ؛ قاله ^(٢) الطبري .

الثاني - أن « ثم » بمعنى الواو ، كما قال تعالى : ^(٣) « ثم كان من الذين آمنوا وتواصوا بالصبر وتواصوا بالرحمة » .

الثالث - أن معناه : ثم ذكرنا لكم أفيضوا من حيث أفاض الناس ، فيرجع التعقيب إلى ذكر وجود الشيء لا إلى نفس وجوده ، كقوله تعالى ^(٤) : « ثم آتينا موسى الكتاب تماماً على الذي أحسن » . المعنى ، ثم أخبرناكم آتينا موسى الكتاب ؛ فيكون التعقيب في الإخبار لا في الإتياء .

الرابع - وهو التحقيق - أن المعنى فإذا أفضم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام : يا معشر من حل بالمشعر الحرام أفيضوا من حيث أفاض الناس . وأخر الله تعالى الخطاب إلى المشعر الحرام ليضم من وقف بعرفة ومن لم يقف حتى يمثل به مع من وقف .
الآية التاسعة والأربعون - قوله تعالى ^(٥) : ﴿ فَإِذَا قُضِيَتُمْ مَفَاسِكُكُمْ فَادْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَكِنَ الضَّالِّينَ ﴾ .
فيها مسألان :

(٣) سورة البلد ، آية ١٧

(٢) في ١ : قال .

(١) في ل : بعد ذكر .

(٥) الآية المنعمة للماتين .

(٤) سورة الأنعام ، آية ١٥٤

المسألة الأولى - قد بينا في غير موضع حقيقة القضاء والأداء ، وخصوصا في رسالة نزول الوافد ، وقد يُستعمل في الأداء ؛ وهو ما كان من العبادات في وقتها ، وهي حقيقة التي خفيت على الناس .

المسألة الثانية - اختلف العلماء في المراد بالناسك هاهنا على قولين :

أحدهما - أنه الذبح . الثاني - أنها شعائر الحج . والأظهر عندى أنها الرّمى أو جميع معاني الحج ، لقوله صلى الله عليه وسلم : خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ . والمعنى بالآية كلها : إذا فعلتم مَنَسِكًا مِنْ مَنَاسِكَ الْحَجِّ فَادْكُرُوا اللَّهَ تَعَالَى ؛ كالتلبية عند الإحرام ، والتكبير عند الرّمى ، والتسمية عند الذّبح .

الآية الموفية خمسين - قوله [٧١] تعالى ^(١) : ﴿ وَادْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ ﴾ .

فيها ثلاث مسائل :

المسألة الأولى - لا خلاف أن المراد بالذكر هاهنا التكبير . وأما التلبية فاعلموا أنها مشروعة إلى رمى الجرة بالعقبة ؛ لأنه ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يزل يُلبّي حتى رمى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ .

المسألة الثانية - في تحديد هذه الأيام وتعيينها ، وهي مسألة غريبة :

قال علماءنا : أيام الرّمى معدودات ، وأيام النحر معلومات ؛ فالיום الأول معلوم غير معدود ، واليومان بعد يوم النحر معلومان معدودان ، واليوم الرابع معدود غير معلوم ؛ والذي أصارهم إلى ذلك أنهم قالوا : المراد بقوله تعالى : ﴿ وَادْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ ﴾ بعد قوله تعالى : « ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ » أنها أيام منى ، وأن المراد بالذكر التكبير عند الرّمى فيها .

وأعلموا أن أيام منى ثلاثة ، روى الترمذي والنسائي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : من أدرك عرفة قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك ، أيام منى ثلاثة ، فمن تمجّل في يومين فلا إثم عليه ، ومن تأخّر فلا إثم عليه ، فلما قال الله تعالى : « فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ » ، وذلك بعد غروب الشمس من يوم عرفة ، فاذكروا الله عند المشعر الحرام ، وذلك النذر من يوم النحر ،

كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم حسبما تقدم ، ثم أفيضوا - يعنى إلى منى على التقدير المتقدم ^(١) في المسألة الثانية من الآية قبل هذه الآية ، فصار ذلك اليوم أوله للشعر الحرام وآخره لمنى ، فلما لم يختص بمنى لم يمتد فيها ، وصارت أيام منى ثلاثة سوى يوم النحر ؛ لأنه أقل الجمع في الأظهر عند الإطلاق حسبما بيناه في كتب الأصول ، وبين النبي صلى الله عليه وسلم ذلك بالعمل الذى يرفع الإشكال - قال حينئذ علماؤنا : اليوم الأول غير معدود ، لأنه ليس من الأيام التى تختص بمنى في قوله تعالى : ﴿ وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ ﴾ ، ولا من التى عنى النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : أيام منى ثلاثة ، وكان معلوماً لأن الله تعالى قال ^(٢) : « وَيَذْكُرُوا ^(٣) اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام » . ولا خلاف أن المراد به النحر ، وكان النحر في اليوم الأول وهو يوم الأضحية والثاني والثالث ، ولم يكن في الرابع نحر ؛ فكان الرابع غير مراد في قوله تعالى : « معلومات » ؛ لأنه لا ينحر فيه ؛ وقد بينا ذلك في موضعه ، وكان مما يرمى فيه ؛ فصار معدوداً في ذلك لأجل الرمي ، غير معلوم لعدم النحر فيه . والحقيقة أن يوم النحر معدود بالرمي معلوم بالذبح ، لكنه عند علماؤنا ليس مراداً في قوله تعالى : ﴿ وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ ﴾ .

فإن قيل : فلم لا يكون - كما قلتم - يوم النحر مراداً في المعدودات وتكون المعدودات أربعة والمعلومات ثلاثة ؟ وكما يمتلئ ذكر الأيام ثلاثة كذلك يقتضى أربعة .

فالجواب أننا لا نمنع أن يسمى بمعدود ولا بمعلوم ؛ لأن كل معدود معلوم ، وكل معلوم معدود ، لكن يمنع أن يكون مراداً بذكر المعدودات هاهنا من وجهين : أحدهما أن يوم النحر كما قدمنا قد استحق أوله الوقوف بالشعر الحرام ، ومنه تكون الإفاضة إلى منى ؛ فصار ذلك اليوم يوم الإفاضة ، وبمده قال الله تعالى : ﴿ وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ ﴾ .

الثاني - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أيام منى ثلاثة فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه . ولو كان يوم النحر معدوداً منها لاقتضى مطلق هذا القول لمن نفر في يوم ثاني النحر أن ذلك جائز ، ولا خلاف أن ذلك ليس ^(٤) له ، فتبين أنه غير معدود فيها لا قرآناً ولا سنة ، وهذا منتهى بدیع .

وقال أبو حنيفة [٧٢] والشافعي : الأيام المعلومات أيام العشر ، ورووا ذلك عن ابن عباس ، وظاهر الآية يدفعه ؛ فلا معنى للاشتغال به .

المسألة الثالثة - في المراد بهذا الذكر :

لا خلاف أن المخاطب به هو الحاج ، خُوطب بالتكبير عند رمي الجمار ، فأما غير الحاج فهل يدخل فيه أم لا ؟ وهل هو أيضاً خطاباً للحاج بغير التكبير عند الرمي ؟ فنقول : أجمع فقهاء الأمصار والمشاهير من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم على أن المراد به التكبير لسلك أحد ، وخصوصاً في أوقات الصلوات ؛ فيكبر عند انقضاء كل صلاة ، كان المصلي في جماعة أو وحده يكبر تكبيرا ظاهرا في هذه الأيام . لكن اختلفوا في ذلك على أربعة أقوال :

الأول - أنه يكبر من صلاة الصبح يوم عرفة إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق ؛ قاله علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وأبو يوسف ومحمد صاحبه ، [والزنبي] ^(١) .

والثاني - مثله في الأول ، ويقطع ^(٢) العصر من يوم النحر ؛ قاله ابن مسعود ، وأبو حنيفة .

الثالث - يكبر من ظهر يوم النحر إلى عصر آخر أيام التشريق ؛ قاله زيد بن ثابت .

الرابع - يكبر من صلاة الظهر يوم النحر إلى بعد صلاة الصبح من آخر أيام التشريق ؛

قاله ابن عمر ، وابن عباس ، ومالك ، والشافعي .

فأما من قال : إنه يكبر يوم عرفة ويقطع العصر يوم النحر فقد خرج عن الظاهر ؛ لأن الله تعالى قال : ﴿ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ ﴾ وأقفاها ^(٣) ثلاثة ، وقد قال هؤلاء : يكبر في يومين ؛ فتركوا الظاهر لغير دليل ظاهرة .

وأما من قال يوم عرفة وأيام التشريق فقال : إنه تعالى قال : « فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَادْكُرُوا اللَّهَ » ، فذكر عرقات داخل في ذكر الأيام ، وهذا كان يصح لو قال يكبر من المغرب يوم عرفة ، لأن وقت الإفاضة حينئذ ، فأما قبل ذلك فلا يقتضيه ظاهر اللفظ . وأما من قال : يكبر يوم عرفة من الظهر ، فهو ظاهر في متعلق قوله تعالى : ﴿ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ ﴾ ، لكن يلزمه أن يكون من يوم التروية عند الحلول بمعنى .

ومن قصره على صلاة الصبح من اليوم الرابع فقد بيّنا مأخذه في مسائل الخلاف .

(١) ليس في ل . (٢) في القرطبي (٣ - ٤) : يكبر من غداة عرفة إلى صلاة العصر من يوم عرفة .

(٣) في القرطبي : وأيامها .

والتحقيقُ أنَّ التحديدَ بثلاثة أيام ظاهر ، وأنَّ تَعَيُّنَهَا ظاهر أيضاً بالرِّمى ، وأنَّ سائر أهل الآفاق تبعٌ للحاجِّ فيها ، ولولا الاقتداء بالسلف لضعف متابعة الحاجِّ من بين سائر أهل الآفاق إلا في التكبير عند الذَّبْحِ ، والله عز وجل أعلم .

الآية الحادية والخمسون - قوله تعالى ^(١) : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴾ .

فيها ثلاث مسائل :

المسألة الأولى - في سبب نزولها :

قال قوم : نزلت في الأحنس بن شريق الثقفي حليف بني زهرة : وفد على النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة ، وأظهر الإسلام ، ثم خرج ، وقال : الله يعلمُ إني لصادق ، ثم خرج ومراً بزَرْعٍ ^(٢) لقوم وخُمُرٍ ، فأحرق الزَّرْعَ وعقر الحمر ، فنزلت هذه الآية فيه . وقال آخرون : هي صفة المنافق ، وهو أقوى .

المسألة الثانية - في هذه الآية عند علمائنا دليلٌ على أنَّ الحاكم لا يعمل على ظاهر أحوال الناس ، وما يَبْدُو من إيمانهم وصلاتهم حتى يبحث عن باطنهم ؛ لأنَّ الله تعالى بيَّن أن من أخلق مَنْ يُظهر قولاً جميلاً وهو يَنْوِي قبيحاً .

وأنا أقول : إنه يخاطبُ بذلك كلَّ أحد من حاكم وغيره ، وإنَّ المراد بالآية ألا يُقبل أحد على ظاهر قولٍ أحد حتى يتحقَّق بالتجربة حاله ، ويختبر بالمخالطة أمره .

فإن قيل : هذا يعارضه قوله صلى الله عليه وسلم : أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتَلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » . وفي رواية : « إِنْ أَمَرْتُ بِالظَّاهِرِ وَاللَّهُ يَقُولُ السَّرَائِرَ » .

فالجواب أنَّ هذا الحديث إنما هو في حقِّ الكفِّ عنه وعصمته ، فإنه ^(٣) يكتفي بالظاهر منه في حالته ، كما قال في آخر الحديث : فَإِذَا قَالُوا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا . وإما في [حديث] ^(٤) حقِّ ثبوت المنزلة بإمضاء قوله على الغير فلا يكتفي بظواهره حتى يقع البَحْثُ عنه ، ويختبر في تقلُّباته وأحواله .

(١) الآية الرابعة بعد المائتين . (٢) في القرطبي : يزرع لقوم من المسلمين . (٣) في ١ : بأنه .

(٤) ليس في ل .

جواب [٧٣] آخر : وذلك أنه يحتمل أن هذا كان في صدر الإسلام حيث كان إسلامهم سلامتهم ؛ فأما وقد عمّ الناس الفساد فلا .

المسألة الثالثة - قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴾ : يعني ذا جدال إذا كلمك وراجمك رأيت لكلامه طلاوة وباطنه وباطل ؛ وهذا يدل على أن الجدال لا يجوز إلا بما ظاهره وباطنه سواء . وقد روى البخارى وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم ^(١) .

الآية الثانية والخمسون - قوله تعالى ^(٢) : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ ﴾ .

فيها مسألتان :

المسألة الأولى - في سبب نزولها أربعة أقوال :

الأول - نزلت في الجهاد .

الثانى - فيمن يقتحم القتال ؛ أرسل عمر رضى الله عنه جيشاً فحاصروا حصناً فتقدم رجلٌ عليه فقاتل فقتل ، فقال الناس : ألقى بيده للتهاككة ، فبلغ ذلك عمر رضى الله عنه فقال : كذبوا ؛ أوليس الله تعالى يقول : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ ﴾

وحمل هشام بن عامر على الصف حتى شقه ، فقال أبو هريرة : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ ﴾ .

الثالث - نزلت في الهجرة وترك المال والديار لأجلها ؛ روى أن صهيباً أخذ أهله وهو قاصد النبي صلى الله عليه وسلم ، فافتدى منهم بماله ، ثم أدركه ^(٣) آخر فافتدى منه ^(٤) ببقية ماله ، وغيره عمل عملة فأثنى عليهم .

الرابع - أنها نزلت في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ؛ قاله عمر ، وقرأ هذه الآية واسترجع ، وقال : قام رجل يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر فقتل .

(١) الخصم : الشديد الخصومة . واللدد : الخصومة الشديدة (النهاية) .

(٢) الآية السابعة بعد المائتين . (٣) في ل : فأدركه . (٤) في ل : منهم .

وَيُرَوَّى أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ إِذَا صَلَّى الصُّبْحَ (١) دَخَلَ مِرْبَدًّا لَهُ، فَأَرْسَلَ إِلَى فُتَيَانَ قَدْ قَرَأُوا الْقُرْآنَ، مِنْهُمْ ابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ أُخْيَ عَقْبَسَةَ فَقَرَأُوا الْقُرْآنَ، فَإِذَا كَانَتِ الْقَائِلَةُ انصَرَفُوا. قَالَ: فَمَرُّوا بِهَذِهِ الْآيَةِ (٢): ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ وَلَيْسَ الْمِهَادُ. وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾. فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لِبَعْضِ مَنْ كَانَ إِلَى جَانِبِهِ: اقْتَتَلَ الرَّجُلَانِ. فَسَمِعَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا قَالَ، فَقَالَ: أَيْ شَيْءٍ قَاتَ؟ قَالَ: لَا شَيْءَ. قَالَ: مَاذَا قُلْتَ؟ قَالَ: فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ: أَرَى هَذَا أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ مِنْ أَمْرِهِ بِتَقْوَى اللَّهِ، فَيَقُولُ هَذَا: وَأَنَا أَتَمَرِّ نَفْسِي ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ فَيُقَاتِلُهُ، فَاقْتَتَلَ الرَّجُلَانِ. فَقَالَ عُمَرُ: اللَّهُ تَلَادُكَ (٣) يَا ابْنَ عَبَّاسٍ.

المسألة الثانية - هذا كله من الأقوال، لا امتناع في أن يكون مُراداً بالآية، داخلًا في عمومها، إلا أن منه متفقاً عليه، ومنه مختلف فيه؛ أما القول: إنها في الجهاد والهجرة فلا خلاف فيه. وأما اقتحام القتال فيختلف فيه تقدّم أن الصحيح جوازه، وكذلك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إذا خاف منه المردة على نفسه سقط فرضه بغير خلاف، وهل يستحب له اقتحام الفرر (٤) فيه وتعرض النفس للإذابة أو الهلكة؟ يختلف فيه. وعموم هذه الآية دليل عليه، وسيأتي بيانه في موضعه إن شاء الله تعالى.

الآية الثالثة والخمسون - قوله تعالى (٥): ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ؟ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّهِ الدِّينُ وَالْآقَرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾.

فيها قولان:

أحدهما - أنها منسوخة بآية الزكاة كما تقدّم في غيرها؛ فإن الزكاة كانت موضوعة أولاً في الأقربين، ثم بين الله مصرفها في الأصناف الثمانية.

الثاني - أنها مبيّنة مصارف صدقة التطوع، وهو الأولى؛ لأن النسخ دعوى، وشروطه معدومة هنا؛ وصدقة التطوع في الأقربين أفضل منها في غيرهم، يدل عليه ما روى الأئمة

(١) في ١: السجدة. والسجدة: النافلة. (٢) الآيتان السادسة والسابعة بعد المائتين.

(٣) تلادى: أول ما أخذته وتعلمته. (٤) غرر بنفسه: عرضها للهلكة، والاسم الفرر.

(٥) الآية الخامسة عشرة بعد المائتين.

عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ^(١) : يامعشر النساء؛ تصدقن ولو من حليكن. فقالت زينب - امرأة عبد الله لزوجها [٧٤] : أراك خفيف ذات اليد، فإن أجزأت عني فيك صرفتها إليك. فأنت النبي صلى الله عليه وسلم فسألته ، فقالت : أتجزئ الصدقة مني على زوجي وأيتام في حجرى ؟ فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : لك أجران : أجر الصدقة، وأجر القرابة . وفي رواية : زوجك وولدك أحق من تصدقت عليهم .
وروى النسائي وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : يد الممطي المليا، أمك وأباك، وأختك وأخاك ، وأدناك أدناك .

وروى مسلم عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ابدأ بنفسك فتصدق عليها . ولا شك أن الخوف على القرابة أبلغ ، ومراعاة ذى الرحم السكاشع ^(٢) أوقع في الإخلاص .
وتمام المسألة يأتي بعد هذا إن شاء الله تعالى .

الآية الرابعة والخمسون - قوله تعالى ^(٣) : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ ، وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ .

اختلف الناس في هذه الآية ؛ فمنهم من قال : إنها نزلت في الصحابة وهم المخاطبون والمكتوب عليهم القتال ؛ قاله عطاء ، والأوزاعي .

الثاني - أنه مكتوب على جميع الخلق ، لكن يختلف الحال فيه ؛ فإن كان الإسلام ظاهراً فهو فرض على الكفاية ، وإن كان المدو ظاهراً [على موضع] ^(٤) كان القتال فرضاً على الأعيان ، حتى يكشف الله تعالى ما بهم ؛ وهذا هو الصحيح - روى البخاري وغيره عن مجاشع ، قال : أتيت النبي صلى الله عليه وسلم أنا وأخي فقلت : بايعني على الهجرة . فقال : مضت الهجرة لأهلها . قلت : علام تبايعنا ؟ قال : على الإسلام والجهاد .

وروى الأئمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا هجرة بعد الفتح ، ولكن جهاد ونية ، وإذا استنفرتم فانفروا ، وهذه الآية كانت في الدرجة الثانية من إباحة القتال والإذن فيه ، كما تقدم .

(١) صحيح مسلم : ٦٩٤ (٢) السكاشع : الذي يضمر عداوته ويطوى عليها كشحه (النهاية) .

(٣) الآية السادسة عشرة بعد المائتين . (٤) من ل .

الآية الخامسة والخمسون - قوله تعالى (١): ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾: اختلف الناس في نسخ هذه الآية؛ فكان عطاء يحلف أنها ثابتة؛ لأن الآيات التي بعدها عامة في الأزمنة وهذا خاص؛ والعالم لا يُنسخ بالخاص باتفاق.

وقال سائر العلماء: هي منسوخة؛ واختلفوا في الناسخ؛ فقال الزهري: نسخها قوله تعالى (٢): «وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً».

وقال غيره: نسختها (٣): «قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ». وقال غيره: نسخها غزو النبي صلى الله عليه وسلم بلنّه أن عثمان قُتل بمكة، وأنهم عازمون على حربيه، فباع أبا عامر إلى أوطاس (٤) في الشهر الحرام؛ وهذه أخبار ضعيفة.

وقال غيره: نسختهابيعة الرضوان على القتال في ذى القعدة؛ وهذا لا حجة فيه؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم بلنّه أن عثمان قُتل بمكة، وأنهم عازمون على حربيه، فباع على دفعهم لا على الابتداء.

وقال المحققون: نسخها قوله تعالى (٥): «فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ»، يعني أشهر التسيير، فلم يحمل حرمة إلا لزمان التسيير.

والصحيح أن هذه الآية رد على المشركين حين أعظموا على النبي صلى الله عليه وسلم القتال والحماية في الشهر الحرام؛ فقال الله تعالى: وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكَفَرُوا بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجِ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ، والفتنة - وهي الكفر - في الشهر الحرام أشد من القتل؛ فإذا فعلتم ذلك كله في الشهر الحرام تعين قتالكم فيه.

الآية السادسة والخمسون - قوله تعالى (٦): ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فِيمَتَ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾.

اختلف العلماء رحمة الله عليهم في المرتدة، هل يُحبط عمله نفس الردة أم لا يحبط إلا على الموافاة على الكفر؟

فقال الشافعي: لا يحبط له عمل إلا بالموافاة كافراً. وقال مالك: يحبط بنفس الردة.

- | | |
|---------------------------------------|--|
| (١) الآية السابعة عشرة بعد المائتين . | (٢) سورة التوبة ، آية ٣٦ |
| (٣) سورة التوبة ، آية ٢٩ | (٤) أوطاس : واد كانت فيه وقعة جنين . |
| (٥) سورة التوبة ، آية ٥ | (٦) من الآية السابعة عشرة بعد المائتين . |

ويظهر الخلاف في المسلم إذا حجَّ ثم ارتدَّ ثم أسلم ، فقال مالك : يلزمه الحجُّ لأنَّ الأوَّل قد حبِطَ [٧٥] بالردَّة . وقال الشافعي : لا إعادة عليه لأنَّ عمله باقٍ .
واستظهر عليه علماؤنا بقول الله تعالى (١) : « لِمَنِ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ » . وقالوا : هو خطابٌ للنبي صلى الله عليه وسلم ، والمراد به أُمَّتُهُ لأنه صلى الله عليه وسلم يستحيلُ منه الردَّةُ شرعاً .

وقال أصحابُ الشافعي : بل هو خطابٌ للنبي صلى الله عليه وسلم على طريق التعليل على الأُمَّة ، وبيان أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم على شرفٍ منزلته لو أشركَ لحبِطَ عمله ، فكيف أنتم ؟ لـكنه لا يُشْرِكُ لِنَفْضِ مرتبته ، كما قال الله تعالى (٢) : « يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ » ؛ وذلك لشرفِ منزلتهن ، وإلا فلا يتصورُ إتيانُ فاحشةٍ منهن ، صيانةً لصاحبهنَّ المكرَّم العظيم .

قال ابنُ عباس ، حين قرأ : (٣) « ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَةٌ نُوحٍ وَامْرَأَةٌ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا » : والله ما بَعَثَ امرأةً نبيًّا قط ، ولكنهما كفرتا .

وقال علماؤنا : إنما ذكر الموافاة شرطا هاهنا ، لأنه علَّقَ عليها الخلود في النار جزاءً ، فَمَنْ وَافَى كَافِرًا خَلَّدَهُ اللَّهُ فِي النَّارِ بهذه الآية ، وَمَنْ أَشْرَكَ حَبِطَ عَمَلُهُ بِالْآيَةِ الأُخْرَى ، فهما آيتان مُفِيدَتَانِ لمُعَيَّنَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ وَحُكْمَيْنِ مُتَغَايِرَيْنِ ، وما حُوطِبَ به النبي صلى الله عليه وسلم فهو لأُمَّته حتى يثبت اختصاصه به ، وما ورد في أزواجه صلى الله عليه وسلم فإنما قيل ذلك فيهنَّ ليبينَ أنه لو تُصَوِّرَ لـسكان هَتَكًا لحرمة الدين وحرمة النبي صلى الله عليه وسلم ، ولـسكَلْ هَتَكِ حرمةٍ عقابٌ ، وينزل ذلك منزلة مَنْ عصَى في شهر حَرَامٍ ، أو في البلد الحرام ، أو في المسجد الحرام ، فإن العذاب يضاعف عليه بمدد ماهتك من الحرمات ، والله الواق لآرب غيره .
الآية السابعة والخمسون - قوله تعالى (٤) : « يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْ فَعِلَ لِلنَّاسِ وَإِنَّهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا » .

(١) سورة الزمر ، آية ٦٥
(٢) سورة الأحزاب ، آية ٣٠
(٣) سورة التحريم ، آية ١٠
(٤) الآية التاسعة عشرة بعد المائتين .

فيها تسع مسائل :

المسألة الأولى - في سبب نزولها أقوال :

الأول - ما رواه الترمذي عن أبي ميسرة عن عمرو بن شريك عن عمر - والصحيح مرسل دون ذكر «عن» ، وقال بدلهما : إن عمر رضى الله عنه قال : « اللهم بين لنا في الخمر بيان شفاء »^(١) . فنزلت الآية التي في البقرة : « يسألونك عن الخمر والميسر » ، فدعى عمر فقرئت عليه ، فقال : « اللهم بين لنا في الخمر بيان شفاء » ، فنزلت الآية التي في النساء^(٢) : « يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى » ، فدعى عمر رضى الله عنه فقرئت عليه ، فقال : « اللهم بين لنا في الخمر بيان شفاء » ، فنزلت الآية التي في المائدة^(٣) : « إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر . . . الآية . فدعى عمر رضى الله عنه ، فقرئت عليه ، فقال : انتهينا .

المسألة الثانية - في تحقيق اسم الخمر ومعناه :

وقد اختلف العلماء في ذلك على قولين :

أحدهما - أن الخمر شراب يعتصر من العنب خاصة ، وما اعتصر من غير العنب كالزبيب والتمر وغيرها يقال لها نبيذ ؛ قاله أبو حنيفة ، وأهل الكوفة .

الثاني - أن الخمر كل شراب ملذ مطرب - قاله أهل المدينة وأهل مكة ؛ وتعلق أبو حنيفة بأحاديث ليس لها خطم ولا أزمة ذكرناها في شرح الحديث ومسائل الخلاف فلا يلتفت إليها .

والصحيح ما روى الأئمة أن أنسا قال : حرمت الخمر يوم حُرمت وما بالمدينة خمر الأعقاب إلا قليل ، وعامة خمرها البسر والتمر . خرجه البخاري ، واتفق الأئمة على رواية أن الصحابة إذ حرمت الخمر لم يكن عندهم يومئذ خمر عنب ؛ وإنما كانوا يشربون خمر النبيذ ، فكسروا دنانهم^(٤) ، وبادروا الامتنال لاعتقادهم أن ذلك كله خمر .

(١) في ابن كثير : بيانا شافيا . (٢) في ١ : فدنا ، وهو تحريف طبعي ، وفي ل : فدعا ، والمثبت من ابن كثير . (٣) سورة النساء ، آية ٤٣ . (٤) سورة المائدة ، آية ٩١ . (٥) الدنان : جمع دن .

وصَحَّ عن عمر رضى الله عنه أنه قال على المنبر: إنَّ تحريمَ الخمر نزل، وهى من خمسة [٧٦]:
العنب ، والتمر ، والمسل ، والحنطة ، والشعير .

والخمر ما خامر العقل ، وقد استوفينا القول فى المسألة فى مسائل الخلاف اشتقاقاً وأصولاً
وقرأنا وأخباراً .

المسألة الثالثة^(١) - الميسر : ما كنّا نشتغل به بعد أن حرّم الله تعالى ، فما حرّم الله
فعلّه وجهلناه حمدنا الله تعالى عليه وشكرناه .

المسألة الرابعة - هل حرّمت الخمر بهذه الآية أم لا ؟
قال الحسن : حرّمت الخمر بهذه الآية . وقالت الجماعة : حرّمت بآية المائدة . والصحيحُ
أنَّ آية المائدة حرّمَتْها .

المسألة الخامسة - قوله تعالى : ﴿ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ ﴾ .
وقد احتجَّ بعضُ علمائنا بهذه الآية على تحريم الخمر ؛ لأنَّ الله تعالى قال : « فِيهِمَا إِثْمٌ
كَبِيرٌ » . وقال فى سورة الأعراف^(٢) : « قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ
وَالْإِثْمَ » . فلما تناول التحريمُ الإثمَ ، وكان الإثمُ من صفات الخمر وجب تحريمُها .
وهذا إنما كان يصحُّ التعلّقُ به لو كان نزول قوله تعالى^(٢) : « قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ » .
فلا يُقضى عليه من ذلك بتحريم .

المسألة السادسة - ما هذا الإثمُ ؟

فيه قولان :

أحدهما - أنَّ الإثمَ ما بعد التحريم ، والمنفعة قبل التحريم .

الثانى - أنَّ إثمها كانوا إذا شربوا سكروا فسبّوا وجرحوا وقتلوا .

والصحيح أنها إثم فى الوجهين ، وتامها فيما بعد إن شاء الله .

المسألة السابعة - قوله تعالى : ﴿ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ ﴾ .

فى ذلك ثلاثة مذاهب : الأول أنها ربحُ التجارة . والثانى السرورُ والآلة . والثالث

(١) فى ١ : المسألة الثانية ، وهو تصحيف . (٢) سورة الأعراف ، آية ٣٣

قال قوم من المبتدعة : ما فيها من منفعة البدن ؛ لِحِفْظِ الصحة القائمة أو جَلْبِ الصحة الفانية بما تَفْعَلُهُ من تقوية المعدة وسريانها في الأعصاب ^(١) والمروق ، وتوصلها إلى الأعضاء الباطنة الرئيسية ، وتخفيف الرطوبة ، وهَضْمِ الأطعمة الثقالة وتلطيفها .

والصحيحُ أنَّ المنفعةَ هي الريح ؛ لأنهم كانوا يجلبونها من الشام برخص فيبيعونها في الحجاز بريح كثير .

وأما اللذة فهي مَضَرَّةٌ عند العقلاء ؛ لأنَّ ما تجلبُهُ من اللذة لا يَفِي بما تُذْهِبُهُ من التحصيل والعقل ، حتى إنَّ العبيدَ الأَدْنِيَاءَ وأهل النقص كانوا يَتَنَزَّهُونَ عن شُرْبِها لما فيها من إذهاب شريفِ العقل ، وإعدامها فائدة التحصيل والتميز .

وأما منفعةُ إصلاح البدن فقد بالغ فيها الأطباء حتى إنى تَكَلَّمْتُ يوماً مع بعضهم في ذلك ، فقال لي : لو جُمِعَ سبعون عقاراً ما وَفَى بالخر في منافعها ، ولا قام في إصلاح البدن مقامها .

وهذا مما لا نشغل به لوجهين :

أحدهما - أنَّ الذين نزل تحريمُ الخمر عليهم لم يكونوا يَقْصِدُونَ به التداوى حتى نعتذر عن ذلك لهم .
الثاني - أنَّ البلادَ التي نزل أصلُ تحريم الخمر فيها كانت بلادَ جُفوفٍ وحرٍّ ؛ وضررُ الخمر فيها أكثرُ من منفعتها ؛ وإنما يصلح الخمرُ عند الأطباء للأرياف والبطاح والمواضع الرطبة ، وإن كانت فيها منفعة من طريق البدن ففيها مَضَرَّةٌ من طريق الدِّين ، والبارى تعالى قد حرَّمها مع علمه بها فقدرها كيف شئت ، فإنَّ خالقَها ومصرفها قد حرَّمها .

وقد رَوَى مسلم ^(٢) عن طارق بن سُويد الجُعْفِيَّ أنه سأل رسولَ الله صلى الله عليه وسلم عن الخمر فنهاه وكرهَ أَنْ يصنعها . قال : إنما اصنعها للدواء . قال : ليس بدواء ، ولكنه داء . وروى ^(٣) أيضاً عن أنس أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم سُئِلَ عن الخمر : أَتَتَّخِذُ خَلًّا ؟ قال : لا . وروى ذلك عن جماعة .

فإن قيل : وكيف يجوزُ أَنْ يَرِدَ الشرعُ بتحريم ما لا غنى عنه ولا عِوَضَ منه ؟ هذا مناقضٌ للحكمة .

فالجواب عنه من ثلاثة أوجه :

أحدها - أننا لا نقولُ إنه لا غنى عنها ولا عِوَضُ منها ؛ بل للمريض عنها ألفُ غنى ،
والصحيح والمريض منها عِوَضٌ من الخلل ونحوه .

الثانى - أن نقول : لو [٧٧] كانت لا غنى عنها ولا عِوَضُ منها لما امتنع تجرئُها ، ولا استحال
أن يمتنع البارى تعالى الخلق منها لثلاثة أدلة^(١) :

الأول - أن للبارى تعالى أن يمتنع المرافقَ كُلَّها أو بعضها ، وأن يُبيحها ، وقد ألم
الحیوانَ وأمَرَضَ الإنسانَ .

الثانى - أن القطبَ غيرُ واجبٍ بإجماعٍ من الأمة ، ثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم
من طُرُقٍ أنه قال : يدخل الجنة من أمتى سبعون ألفاً من غير حساب ، وهم الذين لا يكتوون
ولا يسترَقُونَ^(٢) ولا يتطَيَّرُونَ ، وعلى رَبِّهم يتوَكَّلُونَ .

الثالث - أنه لو كان فيها صلاحٌ بدَنِ لكانت فيها ضَرَاوَةٌ وذريعة إلى فساد العقل ،
فتقابل الأمران ، فقلب المَنعُ لما لنا فى ذلك من المصلحة المتبَّه^(٣) عليها فى سورة المائدة .
المسألة الثامنة - اختلف العلماء فيما لو استهلكت فى الأظعمة والأدوية ؛ هل يجوزُ
استعمالُ ذلك الطعام أو ذلك الدواء أم لا ؟ فأجازه ابنُ شهاب ، ومنعه غيره ، وتردّد علماؤنا
فى ذلك .

والصحيح أنه لا يجوزُ ، لقوله صلى الله عليه وسلم : إنها ليست بدَوَاءً ، ولسكنها دَاءٌ .
المسألة التاسعة - قوله تعالى : ﴿ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا ﴾ .

وفى تأويل ذلك قولان :

أحدها - أن الإثمَ بعد التحريم أَكْبَرُ من المنفعة قبل التحريم ؛ قاله ابنُ عباس .
الثانى - أن الإثمَ فيما يكونُ عنها من فسادِ العمل عند ذهابِ العقل أَكْثَرُ من منفعة
اللذة والريح ؛ قاله سعيد بن جُبَيْر ، وزاد بأنَّ ذلك لما نزل تورَّع عنها قومٌ من المسلمين

(١) فى ل : لثلاثة أوجه .

(٢) يسترَقون : يستعملون الرقية : العوذة التى يرقى بها صاحب الآفة كالخى والصرع وغير ذلك من
الآفات ، وقد جاء فى بعض الأحاديث جوازها وفى بعضها النهى عنها (النهاية) .

(٣) فى أ : المنفعة عليها ، صوابه من ل .

وشربها آخرون للمنفعة ، يعنى لأجل المنفعة المذكورة فيها لا لمنفعة البدن كما قدمنا ، حتى نزلت (١) : « لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى » .

فإن قيل : كيف شربت بعد قول الله تعالى : ﴿ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ ﴾ ، وبعد قوله : ﴿ وَإِنَّهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا ﴾ ؟ وكيف تعاطى مُسلم ما فيه مأثم ؟
فالجواب من وجهين :

أحدهما - أن الله تعالى إنما أراد بالإثم في هذه الآية ما يؤول إليه شربها لا نفس شربها . فمن فعل حينئذ ذلك الذى يؤول إليه فقد أثم بما فعل من ذلك لا بنفس الشرب ، وإن لم يفعل ذلك الذى يؤول إليه لما كان عليه حينئذ إثم ؛ فكان هذا مقصد القول على وجه الورع لا على وجه التحريم ؛ فقبله قوم فتورعوا ، وأقدم آخرون على الشرب حتى حقق الله تعالى التحريم ، فامتنع الكل ، ولو أراد ربك التحريم لقال لممر أولا ما قال له آخر حتى قال : انتهينا .

الثانى - أن الله سبحانه لما ذكر ما فيها من الإثم الموجب للامتناع وقرنه بما فيها من المنفعة المقتضية للإقدام فهم قوم من ذلك التخيير بين الحالين ، ولو تدبروا قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا ﴾ لغاب الورع ؛ فأقدم من أقدم ، وتورع من تورع ، حتى نزلت آية التحريم الباحثة الكاشفة للحقيقة ، ففهمها الناس ، وقال عمر رضى الله عنه : انتهينا ، وأمر النبي صلى الله عليه وسلم مناديه فنادى بتحريم الخمر .

الآية الثامنة والخمسون - على اختلاف فى التعداد - قوله تعالى (٢) : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْغَفْوُ ﴾ .

اختلاف العلماء فيها على ستة أقوال :

الأول - أنه ما فضل عن الأهل ؛ قاله ابن عباس .

الثانى - الوسط من غير تبذير ولا إسراف ؛ قاله الحسن .

الثالث - ما سمحت به النفس ؛ قاله ابن عباس أيضاً .

الرابع - الصدقة عن ظهر غنى (٣) ؛ قاله مجاهد .

(١) سورة النساء ، آية ٤٣ (٢) الآية التاسعة عشرة بعد المائتين .

(٣) عن ظهر غنى : ما فضل عن قوت الهمال وكفايتهم (النهاية) .

الخامس - صدقة الفَرَض ؛ قاله مجاهد أيضا .

السادس - أنها منسوخة بآية الزكاة ؛ قاله ابن عباس أيضا .

(التمهيد) قد ^(١) بينّا أقسامَ العَفْوِ في مورد اللغة عند ما فسرنا قوله تعالى ^(٢) : « فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ » ، فَلْيَنْظُرْ هنالك . وأسعد هذه الأقوال [بالتحقيق] ^(٣) وبالصححة ما عضدته اللغة ، وأقواها عفدى الفضل ، للآثر المتقدم .

[وللفطر] ^(٤) ، وهو أن الرجل إذا تصدّق بالكثير ندم واحتاج ، فكلّاهما مكروهٌ مَرَعًا ، فأعطاه اليسير حالةً بعد حالة أوقع في الدّين وأنفع في المال ؛ وقد جاء أبو ثبابة إلى النبي صلى الله عليه [٧٨] وسلم بجميع ماله ، وكذلك كعب ، فقال لهما : التلث .
الآية التاسعة والخمسون - على اختلاف التعداد - قوله تعالى ^(٥) :

﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ، وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَغْنَتْكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ .
فيها ست مسائل :

المسألة الأولى - في سبب نزولها : روى أنه لما نزلت ^(٦) : « إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا . . . » الآية تحرّج الناس عن مخالطتهم في الأموال واعتزلوهم ، فأَنزل الله تعالى هذه الآية ^(٥) : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ ﴾ ، يعنى قصدُ إِصلاح أَمْوالهم خيرٌ من اعتزالهم ؛ فكان إِذْنًا في ذلك مع صِحَّة القَصْدِ في أن يكون المقصد رِفْقَ الْيَتِيمِ لا أن يقصد رِفْقَ نفسه .
المسألة الثانية - في البحث عن اليتيم : هو في اللغة عبارة عن المنفرد من أبيه ، وقد يطلق فيها على المنفرد من أمه ؛ والأول أظهر لغةً ، وعليه وردت الأخبار والآثار ، ولأن الذى فقد أباه عَدِمَ النُّصْرَةَ ، والذى فقد أمّه عَدِمَ الحِصَانَةَ ، وقد تَنَصَّرُ الأمُّ لَكِنْ نُصْرَةُ الأبِّ أَكْثَرُ ، وقد يحضنُ الأبُّ لَكِنْ الأمُّ أَرْفَقُ حِصَانَةً .

المسألة الثالثة - إذا بلغ اليتيم زال عنه اسمُ اليتيم لغةً ، وبقي على حُكْمِ الْيَتِيمِ في عدم الاستبداد بالتصرف حتى يُؤَنَسَ منه الرُّشْدُ ؛ ويأتى بيانه في سُورَةِ النِّسَاءِ .

(٣) من ل .

(٢) سورة البقرة ، آية ١٧٨

(١) صفحة ٦٦

(٦) سورة النساء ، آية ١٠

(٥) الآية العشرون بعد المائتين .

(٤) ليس في ل .

المسألة الرابعة - لما أذن الله تعالى للناس في مخالطة الأيتام مع قصد الإصلاح بالنظر لهم وفيهم - كان ذلك دليلاً على جواز التصرف للأيتام كما يتصرف للأبناء، وفي الأثر: ما كنت تؤدب منه ولدك فأدب منه يتيمك، ولأجل ذلك قال بعض علمائنا: إنه يجوز للحاضن أن يتصرف في مال اليتيم تصرف الوصي في البيع والقسمة وغير ذلك، وقد بنى في مسائل الفروع، وبه أقول وأحكم، فينفذ بنفوذ فعله له في القليل والكثير على الإطلاق لهذه الآية. والله أعلم.

المسألة الخامسة - إذا كفل الرجل اليتيم وحاربه وكان في نظره، جاز عليه فعله، كما قدمناه، وإن لم يقدمه وال عليه؛ لأن الآية مطلقة، ولأن الكفالة ولاية عامة.

واعلموا أنه لم يؤثر على أحد من الخلفاء أنه قدم أحداً على يتيم مع وجودهم في أزمته؛ وإنما كانوا يقتصرون على كونهم عندهم.

وقد روى عن عمر رضى الله عنه أنه قال في اللقيط: هو حر، لك ولاؤه، وعلينا نفقته - يعني بالولاء الولاية، ليس الميراث، كما توهمه قوم.

المسألة السادسة - فإن قيل: فإذا جعلتم للولى أن يتصرف في مال اليتيم تصرفه في مال ابنه بولاية الكفالة كما قدمتم بيانه (١) إن كان بتقديم وال عليه، فهل ينسحب نفسه من يتيمته أو يشتري من مال يقيمته؟

قلنا: إن مالها جعل ولاية النكاح بالكفالة والحضانة أقوى منها بالقرابة، حتى قال في الأعراب الذين يسلّمون أولادهم في أعوام المجاعة إلى الكفالة: إنهم ينسحبونهم إن نكحهم. فأما إنكاح الكافل من (٢) نفسه فسيأتي في تفسير سورة النساء إن شاء الله تعالى.

وأما الشراء منه فقال مالك وأبو حنيفة: يشتري في مشهور الأقوال إذا كان نظراً له، وهو صحيح؛ لأنه من باب الإصلاح المخصوص عليه في الآية.

وقال الشافعي: لا يجوز ذلك في النكاح ولا في البيع؛ وقد مهّدناه في مسائل الخلاف فأما ما نزع الشافعي من منع النكاح فله فيها طرقٌ بيّناها في موضعها هنالك؛ وأما الشراء فطريقه فيها ضعيف جداً إلا أن يدخل معنا في مراعاة الذرائع والتهم فينقض أصله في تركها فإن قيل: فلم ترك مالك أصله في التهمة والذرائع، وجوز له ذلك من نفسه مع يتيمته

(١) في ب: أو . (٢) في القرطبي (٣ - ٦٤): لنفسه .

قلنا : إنما نقول يكون ذريعة لما يؤدي من الأفعال المباحة إلى محذور منصوص عليه ، وأما هاهنا فقد أذن الله سبحانه في صورة المخالطة ، ووكل الحاضنين في ذلك إلى أمانتهم بقوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾ ، وكل أمر مخوف وكل الله تعالى فيه المكلف إلى أمانته لا يقال فيه إنه يتدرع إلى محذور فيمنع منه ^(١) ، كما جعل الله سبحانه النساء مؤتمعات على فروجهن ، مع عظم ما يتركب على قولهن في ذلك من الأحكام ، ويرتبط به من الحل والحرم [٧٩] والأنساب ، وإن جاز أن يكذبن . وهذا فنٌ بدیع فتأملوه واتخذوه دستوراً في الأحكام وأملوه ^(٢) ، والله الموفق للصواب برحمته .

الآية الموفية ستين - قوله تعالى ^(٣) : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ وَلَا أُمَّةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ، وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا ، وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ .
فيها ثلاث مسائل :

المسألة الأولى - اختلف الناس فيها على ثلاثة أقوال :

الأول - لا يجوز العقد بنكاحٍ على مُشْرِكَةٍ كانت كتابية أو غير كتابية ؛ قاله عمر في إحدى روايته ، وهو اختيار مالك والشافعي إذا كانت أمة .

الثاني - أن المراد به وطء من لا كتاب له من المجوس والعرب ؛ قاله قتادة .

الثالث - أنه منسوخ بقوله تعالى ^(٤) : « وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ » .

قال القاضي : ودّرَسنا ^(٥) الشيخ الإمام نحر الإسلام أبو بكر محمد بن أحمد بن الحسن ^(٦)

الشافعي بمدينة السلام ، قال : احتج أبو حنيفة على جواز نكاح الأمة الكتابية بقوله تعالى : ﴿ وَلَا أُمَّةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ ﴾ ؛ ووجه الدليل من الآية أن الله تعالى خير بين نكاح الأمة المؤمنة والمشركة ، فلو لا أن نكاح الأمة المشركة جائز لما خير الله تعالى بينهما ؛ لأن الخيرة

(١) في ١ : فأصلوه ، والمثبت من ل .

(٢) في ل : به .

(٣) الآية الحادية والعشرون بعد المائتين .

(٤) سورة المائدة ، آية ٥ .

(٥) هكذا في الأصول ، والقرطبي : ٣ - ٧٠ .

(٦) في ل : الحسين .

إنما هي بين الجائزين ، لا بين الجائز والممتنع ، ولا بين المتضادين . ألا ترى أنك لا تقول :

المسل أحلى من الخل . والجواب عنه من ثلاثة أوجه :

الأول - أنه تجوزُ المخارةُ بين المتضادين لئنه وقرآنا ؛ لأنَّ الله تعالى قال ^(١) : « أصحاب الجنة يومئذٍ خيرٌ مستقراً وأحسنُ مقيلاً » . ولا خيرَ عند أهل النار .

وقال عمر رضي الله عنه في رسالته إلى أبي موسى : الرجوعُ إلى الحق خيرٌ من التماهى

في الباطل .

الثاني - أنه تعالى قال : (وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ) ، ثم لما لم يجوزْ نكاحُ العبدِ المشركِ للمؤمنِ كذلك لا يجوزُ نكاحُ المسلمِ للمشركِ ؛ إذ لو دلَّ أحدُ القسمين على المراد لدلَّ الآخرُ على مثله ؛ لأنهما إنما سيقا في البيانِ مساقاً واحداً .

الثالث - قوله تعالى : (وَلَا أَمَةٌ) لم يردُّ به الرقيق المملوك ؛ وإنما أراد به الآدمية والآدميات ، والآدميون بأجمعهم عبيد الله وإماؤه ؛ قاله القاضي بالبصرة أبو العباس الجرجاني رحمه الله .

(التفتيح) : كلُّ كافرٍ بالحقيقة مشركٌ ؛ ولذلك يُروى عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كرهَ نكاحَ اليهودية والنصرانية ، وقال : أيُّ شركٍ أعظمُ ممن يقول : عيسى هو الله أو ولده ، تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً ؛ فإنَّ حملنا اللفظَ على الحقيقة فهو عامٌ خصصته آية سورة النساء ولم تنسخه ؛ وإنَّ حملناه على العرفِ فالعرفُ إنما ينطاقُ فيه لفظُ المشركِ على مَنْ ليس له كتاب من الجوس والوثنيين من العرب ، وقد قال الله تعالى ^(٢) : ﴿ مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمَشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ . وقال ^(٣) : « لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمَشْرِكِينَ مُنْفَكِّينَ » . فلفظُ الكفرِ يجمعهم ، ويخصهم ذلك التقسيم . فإن قيل : إن كان اللفظُ خاصاً كما قلتم فالعلةُ تجمعهم ، وهي معنى قوله تعالى : (أولئك يَدْعُونَ إِلَى النارِ) ؛ وهذا عامٌّ في الكتابي والوثني والجوسي .

قلنا : لا نمنعُ في الشرع أن تكون العلةُ عامّةً والحكمُ خاصاً أو أزيد من العلة ؛ لأنها دليل في الشرع وأمارات ، وليست بموجبات .

(١) سورة الفرقان ، آية ٢٤ (٢) سورة البقرة ، آية ١٠٥ (٣) سورة البينة ، آية ١

ويحتمل أن يكون معنى قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ ﴾ يرجع إلى الرجال في قوله تعالى : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ﴾ لا إلى النساء ؛ لأن المرأة المسلمة لو تزوجت كافرا حكم عليها حكم الزوج على الزوجة ، وتمكن منها ودعاها إلى الكفر ، ولا حكم للمرأة على الزوج ؛ فلا يدخل هذا فيها ، والله أعلم .

المسألة الثانية - قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ﴾ : قال بعضهم : معناه وإن أعجبكم ، وإنما أوقعه في ذلك علمه بأن « لو » تفقروا إلى جواب ، ونسى أن « إن » أيضا تفقروا إلى جزاء . وتأويل الكلام : لا تنكحوا المشركات ابتداء ولو أعجبكم حسنهن ، كما تقول : لا تنكح [٨٠] زيدا وإن أعجبك منطقة .

المسألة الثانية - قال محمد بن علي بن حسين : النكاح بولي في كتاب الله تعالى ؛ ثم قرأ : ولا تنكحوا المشركين - بضم التاء ، وهي مسألة بدعية ودلالة صحيحة .
الآية الحادية والستون - قوله تعالى ^(١) : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْقَوَّائِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴾ .
فيها اثنتان وعشرون مسألة :

المسألة الأولى - سبب السؤال ، وقد اختلف العلماء فيه على قولين : فروى أنس بن مالك : كانت اليهود إذا حاضت المرأة منهم لم يؤاكلوها ولم يشاربوه ولم يجامعوها في البيوت ، فسئل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، فأُنزل الله تعالى : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى ﴾ . فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يؤاكلوهن ويشاربوهن ، وأن يكونوا في البيوت معهن ، وأن يفعلوا كل شيء ما خلا النكاح .

فقال اليهود : ما يريد محمد أن يدع من أمرنا شيئا إلا خالفنا فيه ، فجاء أسيد ^(٢) بن الحضير ، وعباد بن بشر ، فقالا : يا رسول الله ؛ ألا نخالف اليهود فنظما النساء في الحيض ؟ فتغير وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى ظننا أنه قد وجد ^(٣) عليهما . قال : فقاما نخرجا عنه فاستقبلتهما

(١) الآية الثانية والعشرون بعد المائتين . (٢) يقال لأبيه حضير الكتاب .

(٣) وجد عليهما : غضب .

هَدِيَّةٌ مِنْ كَبَنٍ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَبَعَثَ فِي آثَارِهَا فَسْقَاهَا ، فَعَلِمَا أَنَّهُ لَمْ يَجِدْ عَلَيْهِمَا . وَهَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنَ الْأَثْمَةِ .

المسألة الثانية - كان غضبُ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عليهما لأحدِ أمرين ؛ إما كراهية من كثرةِ الأسئلة ، ولذلك كان عليه السلام يقول : ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ ، فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سَوَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ . وإما أن يكون كرهُ الأَطْمَاعِ المتعلقة بالزَّائِلِ ، وإن كانت مقترنة بالذات ؛ والوطءُ في حالة الحيضِ رذيلةٌ يستدعى عزوفُ النفسِ وعلوُ المهمة الانكشافَ عنه لو كان مباحا ، كيف وقد وقع النهيُ عنه لا سيما ممن تحقق في الدين علمُه ، وثبت في الروضة قَدَمُهُ كَأَسِيدٍ وَعَبَادٍ .

وقد روى عن مجاهد قال : كانوا يأتون النساء في أدبارهن في الحيض فسألو رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى الْآيَةَ . وهذا ضعيف يأتي القول فيه إن شاء الله تعالى .
المسألة الثالثة - في تفسير الحيض . وهو مَفْعِلٌ ، مِنْ حَاضٍ يَحْمِضُ إِذَا سَالَ حَيْضًا ، تقول العرب : حاضَتِ الشَّجَرَةُ وَالسُّمُرَةُ : إِذَا سَالَتْ رَطوبُهَا ، وحاض السَّيْلُ : إِذَا سَالَ ، قال الشاعر (١) :

وَحَيْضَتُ . . . عَلِيْنَّ حَيْضَاتُ السَّيُولِ الطَّوَاحِمِ

وهو عبارة عن الدم الذي يرخيه الرَّحِمُ فيفيض ، ولها ثمانية أسماء :

الأول - حائض . الثاني - عارك . الثالث - فارك . الرابع - طامس . الخامس - دارس . السادس - كابر . السابع - ضاحك . الثامن - طامث .

قال مجاهد في قوله تعالى (٢) : « فَضَحِكْتُ » ، يعني حاضت . وقال الشاعر :

* وَيَهْجُرُهَا يَوْمًا إِذَا هِيَ ضَاحِكُ *

وقال أهلُ التفسير (٣) : « فَلَمَّا رَأَيْتَهُ أَكْبَرَنَهُ » ؛ يعني حِضْنًا ، وأنشدوا في ذلك :

يَأْتِي (٤) النِّسَاءُ عَلَى أَطْهَارِهِنَّ وَلَا يَأْتِي (٤) النِّسَاءُ إِذَا أَكْبَرْنَ إِكْبَارًا

(١) البيت :

عليهن حيضات السيول الطواحم

أجالت حصاهن الدواري وحيضت

(٢) سورة هود ، آية ٧١

وهو لعنارة بن عقيل (اللسان - حيض ، طعم) .

(٤) في اللسان - كبر : تأتي .

(٣) سورة يوسف ، آية ٣١

المسألة الرابعة - الحَيِضُ ، مفعول ، من حاض ، فعَنْ أى شئ يكون عبارة عن الزمان أم عن المكان أم عن المصدر حقيقة أم مجاز ؟

وقد قيل : إنه عبارة عن زمان الحَيِض وعن مكانه ، وعن الحَيض نفسه ^(١) .

وتحقيقه عند مشيخة الصنعة قالوا : إن الاسم المبنى من فعل يفعل للموضع مَفْعِل بكسر العين كالبيت والمقيل ، والاسم المبنى منه على مَفْعَل بفتح العين يعبرُ به عن المصدر كالضرب ، تقول : إن في ألف درهم لمضرباً ، أى ضرباً ، ومنه قوله تعالى ^(٢) : « وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشاً » ؛ أى عيشاً . وقد يأتى المفعِل - بكسر العين - للزمان ، كقولنا : مضرب الضرب الناقه ؛ أى زمان ضربها .

وقد يُبنى المصدرُ أيضاً [٨١] عليه ، إلا أن الأصل ما تقدم . وذلك كقوله تعالى ^(٣) : «إلى الله مَرْجِعُكُمْ» ، أى رجوعكم ، وكقوله تعالى : ﴿يسألونك عن المَحِيضِ﴾ ، أى عن الحَيض . وإذا علمت هذا من قولهم ، فالصحيحُ عندى أن كل (ف ع ل) لا بد لـسـكـل متعلق مِنْ متعلقاته من بناء يختص به قَصْداً للتمييز بين المعانى بالألفاظ المختصة بها ، وهى سبعة : الفاعل ، والمفعول ، والزمان ، والمكان ، وأحوال الفعل الثلاثة من ماضٍ ، ومستقبل ، وحال ، و ^(٤) يتداخلان ، ثم يفرعُ إلى عشرة وإلى أكثر منها بحسب تزايد المتعلقات . وكل واحدٍ من هذه الأبنية يتميزُ بخصيصته اللفظية عن غيره تميزه بمعناه ، وقد يتميزُ ببنائه فى حركاته وتردداته المتصلة وتردداته المنفصلة ، كقولك : معه ، وله ، وبه ، وغير ذلك . فإذا وضع العربى أحدهما موضع الآخر جاز ، وهذا على جهة الاستعمارة ، وهذا بين للمصنف ^(٥) استقصاءه من كتاب ملجئة المتفقهين إلى معرفة غوامض الفحويين ؛ فإذا ثبت هذا وقلت معنى قوله تعالى : ﴿يسألونك عن المَحِيضِ﴾ زمان الحَيض صَحَّ ، ويكون حينئذ مجازاً على تقدير محذوف دل عليه السبب الذى كان السؤالُ بسببه ، تقديره : ويسألونك عن الوَطْء فى زمان الحَيض . وإن قلت : إن معناه مَوْضِعُ الحَيض كان مجازاً فى مجاز على تقدير محذوفين تقديره :

(١) فى ١ : لنفسه ، وهو تحريف . (٢) سورة عم ، آية ١١

(٣) سورة المائدة ، آية ٤٨ (٤) فى ل : ثم يتداخلان .

(٥) فى ١ : المصنف اقتضيناه ، وهو تحريف ، والمثبت من ل .

« ويسألونك عن الحيض » ، أى عن الوَطءِ في موضع الحيض حالة الحيض ، لأنَّ أصلَ اسمِ الموضوع يبقَى عليه وإنَّ زال الذى لأجله سُمِّيَ به ؛ فلا بد من تقدير تحقيقٍ في هذا الاحتمال ، لظهورِ المجازِ فيه .

وإن قلتَ معناه : ويسألونك عن الحيض ، كان مجازاً على تقدير محذوف واحد ، تقديره : ويسألونك عن مَنع الحيض ؛ وهذا كله مقصورٌ متقررٌ على رواية مجاهد وثابت ابن الدَّحْدَاح ، وحديث أنسٍ متقدِّرٌ عليها كلهاً تقديراً صحيحاً ؛ فيتبين عند التزليل فلا يحتاج إلى بسطه بتطويل .

المسألة الخامسة - في اعتباره شرعاً الدماء التى تُرخيها الرحم دم عادة ، وهو المعتبر ، ودم علةً يعتبر غالباً عند علمائنا ، وفيه خلافٌ ؛ وكلاهما معروف ؛ والأرحام التى تُرخيها ثنتان : حامل ، وحائِل ؛ [والحائِل] ^(١) تنقسم إلى أربعة : مبتدأة ، ومعناة ، ومختلطة ، ومستحاضة ، ثم تنفرعُ بالأحوال والزمان إلى ثلاثين قسمًا ، يبينها فى كتب المسائل ، ولكلِّ حالٍ منها حُكْمٌ .

المسألة السادسة - قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ أَذَى ﴾ .

فيه أربعة أقوال : الأول - قَدَر ؛ قاله قتادة ، والسدى .

الثانى - دم ؛ قاله مجاهد .

الثالث - نجس . الرابع - مكروه يُتَأَذَى بِرِيحِهِ وَضَرَرِهِ أَوْ نَجَاسَتِهِ .

والصحيح هذا الرابع ، بدليلين : أحدهما - أنه يعمُّها . الثانى - قوله تعالى ^(٢) :

« إِنَّ كَانَ بِكُمْ أَذَى مِنْ مَطَرٍ » .

ويصح رجوعُه إلى الاحتمالات الثلاثة المتقدمة ، وتقديره : يسألونك عن موضع الحيض ، قل : هو أذى ؛ فيكون رجوعه إلى حقيقة الحيض مجازاً ، ويكون رجوعه إلى مجازة حقيقة ، وهذا من بدیع التقدير .

المسألة السابعة - اختلف علماؤنا في دَمِ الحيض ؛ فقال بعضهم : هو كسائر الدماء يُعفى عن قليله . ومنهم من قال : قليله وكثيره سواء في التحريم ، رواه أبو ثابت عن ابن القاسم وابن وهب وابن سيرين^(١) عن مالك - وجه الأول عموم قوله تعالى^(٢) : «أو دمًا مسفوحاً» ، وهذا يتناول الكثير دون القليل .

ووجه الثاني قوله تعالى : (قُلْ هُوَ أَذَى) . وهذا يعمُّ القليل والكثير ، ويترجَّحُ هذا العمومُ على الآخرِ بآنه عموم في خصوص عُيْنٍ . وذلك الأول هو عموم في خصوص حال ، وحال المعين أرجحُ من حال الحال ، وهذا من غريب فنون الترجيح ، وقد بيناه في أصول الفقه ، وهو مما لم نُسَبِّقْ إليه ولم نَراحمُ عليه .

المسألة الثامنة - جملة ما يَمْتَنَعُ منه الحيض ويتربُّ عليه من أحكام الشرع [٨٢] :
وجملة ذلك خمسة :

الأول - أنه يمتنع من كل فعل يُشترط لجوازه الطهارة . الثاني - دخول المسجد .
الثالث - الصوم . الرابع - الوطء . الخامس - إيقاع الطلاق .

وينتهي بالتفصيل إلى ستة عشر حُكماً تفسيرها في كتب الفروع .

المسألة التاسعة - قوله تعالى : ﴿ فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ ﴾ ، معناه افعلوا العزل أى اكتسبوه ، وهو الفصل بين المجتمعين عارضا لا أصلا .

المسألة العاشرة - اختلف العلماء في مورد العزل ومتعلقه على أربعة أقوال :

الأول - جميع بدنهما . فلا يبائسُهُ بشيء من بدنه ؛ قاله ابن عباس ، وعائشة في قول ، وعبيدة السلماني .

الثالث - الفرج ؛ قالته حفصة ، وعكرمة ، وقتادة ، والشعبي ، والثوري ، وأصبغ .
الرابع - الدبر ؛ قاله مجاهد ، ورؤى عن عائشة معناه .

فأما من قال : إنه جميع بدنهما فمُتَعَلِّقٌ بظاهر قوله تعالى : (النساء) ؛ وهذا عام فيهن في جميع أبدانهن ، والمروى في الصحيح عن عائشة رضى الله عنها قالت^(٣) : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يَضْطَجِعُ مَعِي وأنا حائض وبينى وبينه ثَوْبٌ . وقالت أيضا^(٤) : كانت إحدانا إذا

(١) في ل : ابن أشرس . (٢) سورة الأنعام ، آية ١٤٥ (٣) صحيح مسلم : ٢٤٣

(٤) صحيح مسلم : ٢٤٢

كانت حائضا : أمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تَأْتِرَ في قَوْرِ (١) حيضتها ثم يباشرها .
 قالت : وإيسكم يَمْلِكُ إِرْبَهُ كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يملك إِرْبَهُ ؟ وهذا يقتضي
 خصوص النبي صلى الله عليه وسلم بهذه الحالة . وقد رَوَى عن بدرة مولاة ابن عباس قالت :
 بمثنتي ميمونة بنت الحارث وحَفْصَةُ بنت عمر إلى امرأة ابن عباس رضي الله عنهم ، وكانت بينهما
 قرابة من جهة النساء . فوجدتُ فراشه معتزلا فرائشها ، فظننتُ أن ذلك عن المحجران ، فسألتها
 فقالت : إذا طمئتُ اعتزل فرائشي ؛ فزجعتُ فأخبرتُها بذلك فردَّتني إلى ابن عباس وقالت :
 تقول لك أمك : أرغبتِ عن سنَّة رسول الله صلى الله عليه وسلم ! لقد كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ينامُ مع المرأة من نسائه وإنها حائض ، وما بينهما وبينه إلا ثوبٌ ما يجاوزُ الركبتين .
 وهذا إن صحَّ عن ابن عباس فإنما كان ذلك على معنى الراحة من مضاجعة المرأة في هذه
 الحالة .

وأما من قال : ما بين السرة إلى الركبة فهو الصحيح ، ودليله قوله صلى الله عليه وسلم
 في جواب السائل عما يحل من الحائض . فقال : لَتَشُدَّ عليها إزارها ثم شأنه بأعلاها .
 وأما من قال : إنه الفرج خاصة فقوله في الصحيح : افعلوا كلَّ شيءٍ إلا النكاح .
 وأيضا فإنه حمل الآية على حماية الذرائع (٢) ، وخصَّ الحكم - وهو التحريم - بموضع العلة
 وهو الفرج ؛ ليكون الحكمُ طبقا للعلة يتقرر بتقرر العلة إذا أوجبته خاصة ، فإذا أثارت
 العلة نطقا تعلق الحكم بالنطق وسقط اعتبار العلة ، كما بينا في السعي من قبل ؛ فإنه كان
 الرمل (٣) فيه لعللة إظهار الجلد للمشركين ؛ ثم زالت ، ولكن شرعه النبي صلى الله عليه وسلم
 دائما يثبت بالقول والفعل مستمرا ، ولذلك أمثلة في الفروع وأدلة في الأصول .
 وأما من قال : الدبر ، فروى المقصرون الغافلون عن عائشة رضي الله عنها : إذا حاضت
 المرأة حرم حجبها ، وهذا باطل ذكرناه لنبين حاله .

(١) أي في وقت كثرتها . (٢) في ل : الذريعة . (٣) الرمل - محركة : الهرولة .
 والطائف بالبيت يرمل رملانا اقتداء بالنبي الله عليه وسلم وبأصحابه ، وذلك بأنهم رملوا ليعلم أهل مكة
 أن بهم قوة . والرمل في السعي : أن يسرع في المشي (السان - رمل) .

وأما مَنْ قال : افعلوا كلَّ شيءٍ إلا الفسكاح ، فعناه الإِذْنُ في الجماع ؛ ولم يبين محله ، وقوله : شأنك بأعلاها ، بيان لمحله .

المسألة الحادية عشرة - قوله تعالى : ﴿النِّسَاءُ﴾ فذكرهنَّ بالالف واللام المحتملة للجنس والعهد ، وقد بينَّا حكمهما في أصول الفقه ، فإن حملتها على العهد صحَّ ؛ لأنَّ السؤال وقع عن معهودٍ من الأزواج ، فعاد الجواب [٨٣] عليه طبقاً ، وإن حملتها على الجنس جاز ويكون الجوابُ أعمَّ من السؤال ، فيكون قوله تعالى : ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ﴾ عامّاً في كلِّ امرأةٍ زوجاً أو غير زوج ، خاصاً في حال الحيض ، وتكون الزوجة محرّمة في حال الحيض بالحيض ، وتكون الأجنبية محرمات في حال الحيض بالأجنبية وبالحيض جميعاً ، ويتعلق التحريمُ بالعائتين ، وقد بينّا في أصول الفقه ومسائل الخلاف جوازَ تعلق الحكم الشرعيّ بعائتين .

المسألة الثانية عشرة : ﴿فِي الْمَحِيضِ﴾ ، وهو مرتّبٌ على الأول في جميع وجوهه ، فاعتبره بما فيه .
المسألة الثالثة عشرة - قوله تعالى : ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ﴾ .

سمعتُ نَحْرَ الإسلامِ إِبْرَاهِيمَ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنَ أَحْمَدَ الشَّاشِيَّ في مجلس النظر يقول : إذا قيل لا تقرب - بفتح الراء - كان معناه لا تلبس بالفعل ، وإذا كان بضم الراء كان معناه لا تدن منه .
وأما موردُه فهو مورد (فاعتزلوا النساء) ، وهو محمولٌ عليه في جميع وجوهه ، لكن بإضمار بُعدٍ إضمار ، كقولك مثلاً : فاعتزلوا النساء في الحيض ، أي في مكان الحيض ، ولا تقربوهن فيه ، وركبوا عليها باقياً .

المسألة الرابعة عشرة - قوله تعالى : ﴿حَتَّى يَطْهَرُنَّ﴾ .

حتى بمعنى الغاية ، وهو انتهاء الشيء وتامه ، وفرق بينهما وبين القاطع للشيء قبل تامة كثير ، مثاله أن الليل ينتهي بإقباله الصوم ، وبالسّلام تنتهي الصلاة ، وبوطء الزوج الثاني ينتهي تحريمُ النكاح على الزوج الأول كما تقدم بيانه في سورة البقرة ، وتحقيقه في مسائل الخلاف .
المسألة الخامسة عشرة - في حكم الغاية ، وهو أن يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها ، وقد تردد في ذلك علماءنا ، والمسألة مشكّلةٌ جدّاً ، وقد بيناها في موضعها من أصول الفقه ، والله أعلم .

المسألة السادسة عشرة - قوله تعالى : ﴿ حَتَّى يَطْهَرْنَ ﴾ .

والمسألة (١) السابعة عشرة - قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ ﴾ .

وهما ملتزمتان ، وقد اختلف الناس فيه اختلافا متباينا نطيل النفس فيه قليلا ؛ وفيه ثلاثة أقوال :

الأول - أن معنى قوله تعالى : ﴿ حَتَّى يَطْهَرْنَ ﴾ : حتى ينقطع دمهن ؛ قاله أبو حنيفة ، ولكنه ناقض (٢) في موضعين ؛ قال : إذا انقطع دمها لاكثر الحيض حينئذ تحل ، وإن انقطع دمها لأقل الحيض لم تحل حتى يمضي وقت صلاة كامل .

الثاني - لا يطؤها حتى تمتسل بالماء غسل الجنابة ؛ قاله الزهري وربيعه والليث ومالك وإسحاق وأحمد وأبو ثور .

الثالث - تنوضا للصلاة ؛ قاله طاوس ومجاهد .

فأما أبو حنيفة فينقض قوله بما ناقض فيه ؛ فإنه تعلق بأن الدم إذا انقطع لأقل الحيض لم يؤمن عودته .

قلنا : ولا تؤمن عودته إذا مضى وقت صلاة ، فبطل ما قلته .

والتعلق بالآية يدفع من وجهين :

أحدهما - أن الله تعالى قال : ولا تقربوهن حتى يَطْهَرْنَ - مخففا . وقرأ حتى يَطْهَرْنَ مشددا . والتخفيف وإن كان ظاهرا في استعمال الماء فإن التشديد فيه أظهر ، كقوله تعالى (٣) : « وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا » ؛ فجعل ذلك شرطا في الإباحة وغاية للتجريم .

فإن قيل : المراد بقوله تعالى : ﴿ حَتَّى يَطْهَرْنَ ﴾ حتى ينقطع عنهن الدم ؛ وقد يستعمل التشديد موضع التخفيف ، فيقال : تطهر بمعنى طهر ، كما يقال : قطع وقطع ، ويكون هذا أولى ، لأنه لا يفتقر إلى إضمار ، ومذهبكم يفتقر إلى إضمار قولك بالماء .

قلنا : لا يقال اطهرت المرأة بمعنى انقطع دمها ، ولا يقال قطع - مشددا بمعنى قطع مخففا ، وإنما التشديد [بمعنى] (٤) نكثير التخفيف .

(١) في ا: المسألة السابعة عشرة . (٢) في ا: قاله أبو حنيفة والشافعي في موضعين .

(٤) من ل .

(٣) سورة المائدة ، آية ٦

جواب آخر - وهو أنه قد ذكر بعده ما يدل على المراد، فقال: فإذا تطهّر، والمراد بالماء. والظاهر أن ما بعد الغاية في الشرط هو المذكور في الغاية قبلها، فيسكون قوله تعالى: (حتى يَطْهَرُونَ) مخففاً، وهو معنى قوله يَطْهَرُونَ - مشدداً - بعينه، ولكنه جمع بين اللفظين في الآية، كما قال تعالى^(١): «فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ». وقال الحكيم: وما كانت [٨٤] الأبصار فيها أذلةً ولا غيباً فيها إذا الناس غُيِبَ^(٢) وقيل: إن قوله تعالى: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ ابتداء كلام لا إعادة لما تقدم، ولو كان إعادةً لاقتصر على الأول فقال: حتى يطهرون فأتوهن من حيث أمركم الله خاصة، فلما زاد عليه دل على أنه استئناف حُكْمٍ آخر.

فالجواب أن هذا خلاف الظاهر؛ فإن المعاد في الشرط هو المذكور في الغاية، بدليل ذكره بالفاء، ولو كان غيره لذكره بالواو. وأما الزيادة عليه فلا تُخرجه عن أن يكون بعينه؛ ألا ترى أنه لو قال: لا تُعطِ هذا الثوب زيدا حتى يدخل الدار، فإذا دخل فأعطه الثوب ومائة درهم، لكان هو بعينه، ولو أراد غيره لقال: لا تعطه حتى يدخل الدار، فإذا دخل وجلس فاعمل كذا وكذا؛ هذا طريق النظم في اللسان^(٣).

جواب آخر - وذلك أن قولهم: إِنَّا لَا نَقْتَقِرُ فِي تَأْوِيلِنَا إِلَى إِضْمَارٍ؛ وأنتم تفتقرون إلى إضمار.

قلنا: لا يقع بمثل هذا ترديد جريح؛ فإن هذا الإضمار من ضرورة الكلام، فهذا كل منطوق به. جواب ثالث - وهو التعلق^(٤) الثاني من الآية: إنا نقول: نسلم أن قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَطْهَرُونَ﴾ أن معناه حتى ينقطع دمه، ولكنه لما قال بعد ذلك: فإذا تطهرون، معناه فإذا اغتسلان بالماء تعلق الحكم على شرطين:

أحدهما - انقطاع الدم. الثاني - الاغتسال بالماء، فوقف الحكم وهو جواز الوطء على الشرطين، وصار ذلك كقوله تعالى^(٥): «وَابْتَغُوا الْيَقَاقِي حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ، فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ»، فعلق الحكم وهو جواز دفع المال على شرطين:

(١) سورة التوبة، آية ١٠٨ (٢) غيب: غائبون. (٣) يريد اللغة.

(٤) في ١: التعلق. (٥) سورة النساء، آية ٦.

أحدهما - بلوغ النكاح. والثاني - إنباس الرُّشد ؛ فوقف عليهما ولم يصح ثبوته بأحدهما ، وكذلك قوله تعالى في المطلقة ثلاثاً^(١) : « فلا تحلُّ له مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ » . ثم جاءت السَّنة باشتراط الوطاء ؛ فوقف التحليل على الأمرين جميعاً ، وهما انقضاء النكاح ، ووقوع الوطاء ، وعلى هذا عوَّل الجويني .

فإن قيل : هذا حجةٌ عليكم ؛ فإنه مدَّة التحريم إلى غايةٍ ، وهي انقطاع الدم ، وما بعد الغاية مخالفٌ لما قبلها ، فوجب أن يحصل الجوازُ بعد انقطاع الدم لسبب حكم الغاية . قلنا : إنما يكون حكمُ الغاية مخالفاً لما قبلها إذا كانت مطلقة ، فأما إذا انضمَّ إليها شرطٌ آخر فإنما يرتبطُ الحكم بما وقع القولُ عليه من الشرط ، كقوله تعالى^(٢) : « حتى إذا بلغوا النكاح » ؛ وكقوله تعالى : « حتى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ » ، وكما بيناه .

فإن قيل : ليس هذا بتجديدٍ شرطٍ زائد ، وإنما هو إعادةٌ للكلام ، كما تقول : لا تُعطِ زيدا شيئاً حتى يدخل الدار ، فإذا دخل فأعطه ؛ وحمله على هذا أولى من وجهين : أحدهما - أنه يحفظ حكمُ الغاية ويُقرُّها على أصلها . والثاني - أنَّ الظاهرَ من لفظِ الشرط أنه المذكور في الغاية .

فالجواب عنه من تسمة أوجه :

أحدها - أنا نقولُ : روى عطيةٌ عن ابن عباس أنه قال : فإذا تطهَّرتِ المرأة بالماء ، وهو قولُ مجاهد وعكرمة .

الثاني - أنَّ تطهَّرَ لا يستعمل إلا فيما يكتسبه الإنسان وهو الاغتسالُ بالماء ، فأما انقطاع الدم فاليسر ، يكتسب .

فإن قيل : بل يستعملُ تَفَعُّلٌ في غير الاكتساب ، كما يقال : تقطَّعَ الجبل ، وكما يقال في صفات الله سبحانه : تجرَّ وتكبر ، وليس في ذلك اكتساب ولا تكلف . فالجواب عنه من أوجه - أحدها - أنَّ الظاهرَ من اللغة ما قلناه ، وقوله : تقطَّعَ الجبل نادرٌ ، فلا يقاس عليه حكم .

جواب آخر : هيَّكم سلَّمتنا لكم أنه مستعمل ، ففي مسألتنا لا يستعملُ ، فلا يقال

تَطَهَّرَتِ الْمَرْأَةُ بِمَعْنَى انْقَطَعَ دَمُهَا . وَإِذَا لَمْ يَجْزِ اسْتِعْمَالُهُ فِي مَسْأَلَتِنَا لَمْ يَقَعِ اسْتِعْمَالُهُ فِي غَيْرِهَا ، وَهَذِهِ نَكْسَةٌ بَدِيعَةٌ مِنَ الْمَجَازِ ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ إِنَّمَا يُحْمَلُ اللَّفْظُ [٨٥] عَلَى الشَّيْءِ إِذَا كَانَ مُسْتَعْمَلًا عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ . وَأَمَّا ^(١) مَجَازُ اسْتِعْمَالٍ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ طَرِيقًا إِلَى تَأْوِيلِ اللَّفْظِ فِيمَا لَمْ يَسْتَعْمَلْ فِيهِ ؛ وَفِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ إِنَّمَا حَمَلْنَاهُ عَلَى ذَلِكَ لِلضَّرُورَةِ ، وَهُوَ أَنَّ الْجَمَادَاتِ ^(٢) لَا تَوْصَفُ بِالْاِكْتِسَابِ لِلْأَفْعَالِ وَتَكَلَّفِهَا ، وَلِذَلِكَ ^(٣) يَسْتَحِيلُ فِي صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَفِي أَعْمَالِهِ التَّكَلُّفُ ، فَحُمِلَ اللَّفْظُ عَلَى مَا وُضِعَ لَهُ مِنْ أَجْلِ الضَّرُورَةِ ، وَهَذَا لَا يُوَجِبُ خُرُوجَهُ عَنْ مَقْتَضَاهُ لِغَيْرِ ضَّرُورَةٍ . وَهَذَا جَوَابُ الْقَاضِي أَبِي الطَّيِّبِ الطَّبْرِيِّ .

جَوَابُ ثَالِثٍ - قَالَ تَعَالَى فِي آخِرِ الْآيَةِ : (وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ) ، فَدَحْنٌ وَأَنْفَى عَلَيْهِنَ ، فَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ انْقِطَاعَ الدَّمِ مَا كَانَ فِيهِ مَدْحٌ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ غَيْرِ عَمَلٍ ، وَالْبَارِي - سُبْحَانَهُ - قَدْ ذَمَّ عَلَى مِثْلِ هَذَا فَقَالَ ^(٤) : « وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحَمَّدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا » .

فَإِنْ قِيلَ : هَذَا ابْتِدَاءُ كَلَامٍ ، وَلَيْسَ بِرَاجِعٍ إِلَى مَا تَقَدَّمَ ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : (يُحِبُّ التَّوَّابِينَ) ؛ وَلَمْ يَجْرِ لِلتَّوْبَةِ ذِكْرٌ .

قُلْنَا : سَيَأْتِي الْجَوَابُ عَنْهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

جَوَابُ رَابِعٍ عَنْ أَصْلِ السُّؤَالِ - وَهُوَ قَوْلُهُمْ : إِنَّمَا حَمَلْنَا الْآيَةَ عَلَى هَذَا كَمَا قَدْ حَفِظْنَا مُوجِبَ الْغَايَةِ وَمَقْتَضَاهَا ، فَهَذَا لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى الْغَايَةِ ، فَأَمَّا إِذَا قُرِنَ بِهَا الشَّرْطُ فَذَلِكَ لَا يَلْزَمُ كَمَا تَقَدَّمَ .

جَوَابُ خَامِسٍ - وَهُوَ أَنَا نَقُولُ : إِنْ كُنَّا نَحْنُ قَدْ تَرَكْنَا مُوجِبَ الْغَايَةِ فَقَدْ حَمَلْتُمْ أَنْتُمْ اللَّفْظَ عَلَى التَّكْرَارِ ، فَتَرَكْتُمْ فَائِدَةَ عَوْدِهِ ، وَإِذَا أُمِكنَ حَمْلُ اللَّفْظِ عَلَى فَائِدَةِ مُجْدَدَةٍ لَمْ يُحْمَلْ عَلَى التَّكْرَارِ فِي كَلَامِ النَّاسِ ، فَكَيْفَ كَلَامُ الْعَالِمِ الْحَكِيمِ ؟

جَوَابُ سَادِسٍ - لَيْسَ حَمْلُكُمْ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ ﴾ عَلَى قَوْلِهِ : ﴿ حَتَّى يَطْهُرْنَ ﴾ بِأَوَّلَى مِنْ حَمَلْنَا قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ حَتَّى يَطْهُرْنَ ﴾ عَلَى قَوْلِهِ : ﴿ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ ﴾ ؛ فَوَجِبَ أَنْ يُقَرَّنَ كُلُّ لَفْظٍ مِنْهُ عَلَى مَقْتَضَاهُ ؛ هَذَا جَوَابُ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْرَازِيِّ .

(١) فِي ١: فَأَمَّا . (٢) فِي ١: الْجَمَاعَاتُ . (٣) فِي ١: وَذَلِكَ .

(٤) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ ، آيَةُ ١٨٨

جواب سابع - وذلك أننا إذا حملنا اللفظ على الطهارة بالماء كُنّا قد حفظنا الآية من التخصيص والأدلة من التناقض ؛ وإذا حملنا « تطهّر » على انقطاع الدم كُنّا قد خصصنا الآية وتحكّمنا على معنى لفظها بما لا يقتضيه ولا يشهد له فرق فيه ^(١) ، وتناقضنا في الأدلة ؛ والذي قلناه أولى . هذا جواب الإمام أبي بكر بن العربي .

جواب ثامن - وهو أن المفسرين اتفقوا على أن المراد بالآية التطهّر بالماء ؛ فالقول عليه هنا جواب الطوسي وهو أضعفها ؛ وقد كانت المسألة عنده ضعيفة عند لقائنا له ، وقد حصلنا فيها القوة والنصرة بحمد الله تعالى من كل إمام وفي كل طريق .

جواب تاسع - قولهم : إن الظاهر من اللفظ المعاد في الشرط أن يكون بمعنى الناية إنما ذلك إذا كان مُعاداً بلفظ الأول ؛ أما إذا كان مُعاداً بنير لفظه فلا ، وهو قد قال هاهنا : حتى يطهّر - مخففاً ، ثم قال في الذي بعده : إذا تطهّر - مشدداً ، وعلى هذه القراءة كان كلامنا ، فوجب أن يكون غيره كما في آية التيمم .

فإن قيل - وهو آخرُ أسئلة القوم وأعمدها : القراءتان كلايتين ، فيجب أن يُعمل بهما ، ونحن نحمل كل واحدة منهما على معنى فتُحمل المشددة على ما إذا انقطع دمها للأقل ^(٢) ، فإننا لا نجوز وطأها حتى تمتلئ ، وتُحمل القراءة الأخرى على ما إذا انقطع دمها للأكثر ^(٣) ، فنَجُوزُ وطأها وإن لم تمتلئ .

قلنا : قد حملنا القراءتين حجة لنا ، وبيننا وجه الدليل من كل واحدة منهما ؛ فإن قراءة التشديد تقتضي التطهّر بالماء ، وقراءة التخفيف أيضاً موجبة لذلك كما بيناه .

جواب ثامن - وذلك أن إحدى القراءتين أوجبت انقطاع الدم ، والأخرى أوجبت الغتسال بالماء ، كما أن القرآن اقتضى تحليل المطلقة ثلاثاً للزوج الأول بالنكاح ، واقتضت السنة [٨٦] التحليل بالوطء ، فجمعنا بينهما .

فإن قيل : إذا اعتبرتم القراءتين هكذا كنتم قد حملتموها على فائدة واحدة ، وإذا اعتبرناها نحن كما قلنا حملناها على فائدتين متجددتين ، وهي اعتبار انقطاع الدم في قوله تعالى :

تَطَهَّرْنَ^(١) في أكثر الحيض ، واعتبار قوله : يَطَهَّرُ في الأقل .
قلنا : نحن وإن كنا قد حملناها على معنَى واحد فقد وجدنا لذلك مثالا في القرآن والسنة ،
وحفظنا نُطِقَ الآية ولم نخصه^(٢) ، وحفظنا الأدلة فلم ننقضها ؛ فكان تأويلنا يترتبُ على هذه
الأصول الثلاثة ؛ فهو أولى من تأويل آخر يخرج عنها .

جواب آخر - وذلك أن ما ذكرتموه من الجمع يقتضي إباحة الوطء عند انقطاع الدم
لأكثر ، وما قلنا يقتضي الحظر ؛ وإذا تعارض باعثُ الحظر و باعثُ الإباحة غابَ باعثُ
الحظر ، كما قال عثمان وعليّ رضي الله عنهما في الجمع بين الأختين بملك اليمين : أحلتَهُمَا آيَةُ
وحرَمَتْهُمَا آيَةٌ ، والتحریم أولى .

فإن قيل : قوله تعالى : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ ﴾ ، ثم قال : ﴿ فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي
الْمَحِيضِ ﴾ ، وهو زمانُ الحيض ، ومتى انقطع الدَّمُ لدُونَ أكثر الحيض فالزمانُ باقٍ ، فبقى
النهي ، وهذا اعتراضُ أبي الحسن القدوري .

أجاب القاضي أبو الطيب الطبري فقال : [المحيض]^(٣) هو الحَيْضُ بِعَيْنِهِ ، بدليل أنه
يقال : حاضت المرأة تحيض حِيضًا وحِيضًا ، فلا يكون لهم فيه حِجَّةٌ .

وأجاب عنه أبو إسحاق الشيرازي بأن قال : أراد بقوله : الْمَحِيضُ نَفْسَ الْحَيْضِ ،
بدليل قوله تعالى : (قُلْ هُوَ أَذَى) .

فإن قيل : بهذا يحتج ؛ فإنه إذا زال الدَّمُ زال الأذى ؛ فجاز الوطء ؛ فإن الحكم إذا
ثبت لعلّة زال بزوالها .

قلنا : هذا ينتقضُ بما إذا انقطع الدم لأقلّ الحيض ؛ فإنه زالت العلة ولم يزُل الحكم ؛
وذلك لفقهه ؛ وهو أن الله تعالى بيّنَ علّةَ التحريم ، وهو وجودُ الأذى ، ثم لم يربط زوال
الحكم بزوال العلة حتى ضمَّ إليه شرطا آخر ، وهو النسلُ بالماء ؛ وذلك في الشرع كثير .
وأما طاووس ومجاهد فالكلام معهما سهل ؛ لأنه^(٤) خلافُ لظاهر القرآن على القولين
جميعا ، وهما تفسير الطهر بالانقطاع أو الاغتسال ؛ ولذلك حملنا قوله تعالى^(٥) : « فَاطَّهَّرُوا »

(١) في ١ : حتى يطهرن ، والثبت من ل . (٢) في ل : ولم نخصص به .
(٣) ليس في ل . (٤) في ل : ولا خلاف لظاهر القرآن . (٥) سورة المائدة ، آية ٦ .

على الاغتسال في الجملة؛ فأى فرق بين اللفظين أو المسألتين؟

وبدلَّ عليهما من طريق المعنى أن نقول: الحيضُ معني يمنع الصوم؛ فكان الطهر الوارد فيه محمولا على جميع الجسد أصله الجنابة.

وأما داودُ فإنما لم نزاع خلافه؛ لأنه إن كان يقول بخلق القرآن ويضلُّ أصحاب محمد في استمعالهم القياس كفرناه؛ فإن راعينا إشكال سؤاله قلنا: هذا الكلام هو عكسُ الظاهر؛ لأن الله تعالى قال: ﴿حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ وهذا ضميرُ النساء؛ فكيف يصح أن يسمع الله تعالى يقول: ﴿حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ فيقول: إن وطأها جاز، مع أن الطهارة عليها واجبة؛ فيبيح الوطء قبل وجود غايته التي علق جواز الوطء عليها. واعتبر ذلك بمطف قوله تعالى: «ولا تقر بوهن»؛ على قوله تعالى: «فاعتزلوا النساء» تجده صحيحا؛ فإن كان المراد اعتزلوا جملة المرأة كان قوله تعالى: «ولا تقر بوهن» عاما فيها، فيكون قوله تعالى: «حتى يطهرن» راجعا إلى جملتها، وإن كان المراد بقوله تعالى: «فاعتزلوا» أسفلها من السرة إلى الركبة وجب عليه أن يقول: حتى يطهر ذلك الموضع كله؛ ولا يصح له؛ لأنه كان نظام الكلام لو أراد ذلك حتى يُطهرَّنه، وكذلك لو كان المراد فاعتزلوا الفرج سواء بسواء.

فإن قيل: قال الله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ أَذَى﴾، فإذا زال الأذى جاز الوطء.

قلنا: عنه جوابان:

أحدهما - أنه لو كان الاعتبار بزوال الأذى ما وجب غسل الفرج عندك، لأن الأذى قد زال بالجوف أو القصة البيضاء^(١)، فغسل الفرج إذاً يكون وقد زالت العلة [٨٧] ولم يبق له أثر، فلا فائدة فيه، فدلَّ أن الاعتبار بحكم الحيض لا بوجوده.

الثاني - أنه علة بكونه أذى، ثم منع القرآن حتى تكون الطهارة من الأذى، وهذا بين.

المسألة الثامنة عشرة - قوله تعالى: ﴿فَأَنُؤْهَنَّ﴾.

معناه فجيئهن، أو يكون ذلك كفاية عن الوطء، كما كُنِّي عنه بالملامسة في قول ابن عباس: إن الله حيي كريم يعفو ويكفي، كُنِّي باللمس عن الجماع.

(١) القصة البيضاء: أن تخرج الفطنة أو الخرق التي تحتش بها الحائض كأنها قصة لا يخالطها صفرة. وقيل: القصة: شئ كالخيط الأبيض يخرج بعد انقطاع الدم كله (النهاية).

وأما مورده فقد كان يتركب على قوله تعالى : ﴿ فَاعْتَرِ لُوا ﴾ لولا قوله : من حيث أمركم الله ، فإنه خصصه وهى :

المسألة التاسعة عشرة - وفيها ستة أقوال :

الأول - من حيث نهوا عنهم . الثانى - القبل ؛ قاله ابن عباس ومجاهد فى أحد قوله .
الثالث - من جميع بدنها ؛ قاله ابن عباس أيضاً . الرابع - من قبل طهرهن ؛ قاله عكرمة وقتادة .
الخامس - من قبل النكاح ؛ قاله ابن الحنفية . السادس - من حيث أحل الله تعالى لىكم الإتيان ، لا صائمات ^(١) ولا مُحَرِّمات ولا مُعْتَكِفَات ؛ قاله الأصم .

أما الأول - فهو قولٌ مُجْمَل ؛ لأنَّ النهى عنه مختلف فيه ، فكيفما كان النهى جاءت الإباحة عليه ؛ فبقى تحقيقُ موردِ النهى .

وأما قوله : القبل ، فهو مذهبُ أصبغ وغيره ؛ ويشهدله قوله تعالى : (قُلْ هُوَ أَذَى) .
وقد تقدّم بيانه .

وأما الثالث - وهو جميعُ بدنها فالشاهدُ له قوله تعالى : (فَاعْتَرِ لُوا النساء) ؛ وقد تقدم .
وأما الرابع - وهو قوله : من قبل طهرهن ، فيعنى به إذا طهرن ؛ وهو قول مَنْ قال بالفَرْج ؛ لأنَّ اشتراطَ الطهارة لا يكونُ إلا بالفَرْج على ما تقدّم من صحيحِ الأقوال ، وإن شئتَ فركبته على الأقوال كلها يتركب ؛ فما صحَّ فيها صحَّ فيه .

وأما الخامس - وهو النكاح فضيف لما قدمناه من أن قوله تعالى : ﴿ النساء ﴾ إنما يريدُ به الأزواج اللواتى يختصّ التحريمُ فيهن بحالةِ الحيض .

وأما السادس - فصحيحٌ فى الجملة ، لأنَّ كلَّ من ذكرَ نهى الله تعالى عن وطئه ، ولكن علم ذلك من غير هذه الآية بأدلتها ؛ وإنما اختصت الآيةُ بحالِ الطهر ، كما اختصَّ قوله تعالى : « ولا تباشروهن » بمعنى فى حالةِ الصوم والاعتكاف ، ولا يقال : إن هذا كله يخرجُ من هذه الآية ، وإنها مرادةٌ به ، وإن كان محتملاً له ؛ فليس كلُّ محتمل فى اللفظ مراداً به فيه ، وهذا من نفيسِ علمِ الأصول ، فافهمه .

المسألة الموفية عشرين - قوله تعالى : ﴿ يُحِبُّ ﴾ :

حبةُ الله هي إرادته ثواب العبد ، وقد تقدم في كتب الأصول بيانُه .

المسألة الحادية والعشرون - قوله تعالى : ﴿ التَّوَّابِينَ ﴾ .

التوبة : هي رجوعُ العبد عن حالة المعصية إلى حالة الطاعة ؛ وقد بينها في كتب الأصول بشروطها .

المسألة الثانية والعشرون - قوله تعالى : ﴿ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴾ .

وفيها ثلاثة أقوال :

الأول - المتطهِّرين بالماء للصلاة . الثاني - الذين لا يأتون النساء في أدبارهن ؛ قاله مجاهد .

الثالث - الذين لا ينفقون التوبة ، طهَّروا أنفسهم عن العودِ إلى ما رجعوا عنه من الباطل الذي كانوا فيه ؛ قاله مجاهد .

واللفظُ وإن كان يحتمل جميع ما ذكر فالأول به أخصُّ ، وهو فيه أظهر ، وعليه حمَّله أهل التأويل ، وهو المنعطفُ على سابق الآية المنتظم معها ، والله أعلم .

الآية الثانية والستون - قوله تعالى ^(١) : ﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ وَقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلَاقُوهُ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ .

فيها مسألتان :

المسألة الأولى - في سبب نزولها ، وفي ذلك روايات :

قال جابر : كانت اليهود تقول : مَنْ أتى امرأته في قبيلها من دُبُرِها جاء الولد أخول ، فنزلت الآية . وهذا حديثٌ صحيحٌ خرَّجه ^(٢) الأئمة .

الثانية - قالت أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى : ﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ ﴾ قال : يأتيها مُقْبِلَةٌ ومُدْبِرَةٌ إذا كانت في صِمَامٍ واحدٍ . أخرجه [٨٨] مسلم ^(٣) وغيره .

الثالثة - روى الترمذی أن عمرَ رضى الله عنه جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له : هل كنت . قال : وما أهلكك ؟ قالت : حوَّلتُ رَحْلِي البارحة . فلم يردَّ عليه النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً حتى نزلت : ﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ ﴾ ، فقال : أَقْبِلْ وأدْبِرْ ، واتقِ الدُّبُرَ .

المسألة الثانية - اختلف العلماء في جواز نكاح المرأة في دُبُرِها ؛ فجوزَه طائفة كثيرة ، وقد جمع ذلك ابنُ شعبان في كتاب جماع النساء وأحكام القرآن وأسند جوازَه إلى زُمرة

كرامة من الصحابة والتابعين وإلى مالك من روايات كثيرة، وقد ذكر البخاري عن ابن عوف عن نافع، قال: كان ابن عمر رضي الله عنه إذا قرأ القرآن لم يتكلم حتى يفرغ منه، فأخذت^(١) عليه يوماً فقرأ سورة البقرة حتى انتهى إلى مكانٍ قال: أتدرى فيم نزلت؟ قلت: لا. قال: أنزلت في كذا وكذا، ثم مضى، ثم أتبعه بحديث أيوب عن نافع عن ابن عمر: فأثوا حرثكم أنى شئتم. قال: يأتيها في... ولم يذكر بعده شيئاً.

ويروى عن الزهري أنه قال: وهل^(٢) العبد فيما روى عن ابن عمر في ذلك.

وقال النسائي عن أبي النضر أنه قال لنافع مولى ابن عمر: قد أكثر عليك القول، إنك تقول عن ابن عمر إنه أفنى بأن يأتوا النساء في أدبارهن. قال نافع: لقد كذبوا على، ولكن سأخبرك كيف كان الأمر؛ إن ابن عمر عرض المصحف يوماً وأنا عنده حتى بلغ «نساؤكم حرث لكم فأثوا حرثكم أنى شئتم». قال: يا نافع، هل تعلم ما أمر هذه الآية؟ قلت: لا. قال لنا: كنا معشر قريش نجى النساء، فلما دخلنا المدينة ونكحنا نساء الأنصار أردنا منهن ما كنا نريد من نساؤنا وإذا^(٣) هن قد كرهن ذلك وأعظمه، وكانت نساء الأنصار إنما يؤتين على جنوبهن، فأنزل الله تعالى: ﴿نِساؤُكُمْ حَرْثُكُمْ فَأَثُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾.

قال القاضي: وسألت الإمام القاضي الطوسي عن المسألة فقال: لا يجوز وطء المرأة في دبرها بحال؛ لأن الله تعالى حرّم الفرج حال الحيض لأجل النجاسة العارضة، فأولى أن يحرم الدبر بالنجاسة اللازمة.

الآية الثالثة والستون - قوله تعالى^(٤): ﴿وَلَا تَجْمَعُوا اللَّهَ غُرُضًا لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.

فيها ثلاث مسائل:

المسألة الأولى - في شرح الغرصة:

اعلموا وفقكم الله تعالى أن (عرض) في كلام العرب يتصرف على معانٍ، مرجعها إلى المنع، لأن كل شيء اعترض فقد منع، ويقال لما عرض في السماء من السحاب عارض،

(١) هكذا في كل الأصول، وفي ابن كثير صفحة ٢٦١ أول. (٢) وهل: ذهب وهم إليه.

(٣) في ابن كثير: فأذاهن فكبرهن ذلك. (٤) الآية الرابعة والعشرون بعد المائتين.

لأنه منع من رؤيتها ، ومن رؤية البدوين^(١) والسكواكب . وقد يقال هذا عرضة لك ؛ أى
عُدَّةٌ تَبْدُلُهُ في كل ما يعنى لك . قال عبد الله بن الزبير : فهذى لأيام الحروب ، وهذه للهوى ،
وهذه عُرْضَةٌ لارتحالنا .

المسألة الثانية - في المعنى ، قال علماؤنا : في ذلك ثلاثة أجوبة :

الأول - لا تجملوا الحلف بالله عِلَّةً يمتثل بها الحالف في بر أو حنث . وفي الصحيح أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال^(٢) : «لَأَنْ يَكْذِبَ^(٣) أَحَدُكُمْ بيمينه في أهله آثمٌ عند الله تعالى مِنْ أَنْ
يُعْطَى عَنْهَا كَفَّارَةٌ . قال ذلك قتادة وسعيد بن جبير وطاوس .

الثاني - لا يمتنع مِنْ فِعْلٍ خَيْرٍ بَأَنْ يَقُولَ : عَلَى يَمِينٍ أَنْ لَا يَكُونَ .

الثالث - لا تُكْثَرُوا مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى فِي كُلِّ عَرَضٍ يَعْرِضُ ؛ قال تعالى^(٤) : «وَلَا تُطِغْ
كُلَّ حَلْفٍ مَهِينٍ» ، فذَمَّ كثرة الحلف .
المسألة الثالثة - قوله تعالى : (أَنْ تَبَرُّوا) .

وقال بعضهم : لا تجملوا اليمين مانعا من البر ، وهو معنى الحديث : لَأَنْ يَأْجَ أَحَدُكُمْ بيمينه
في أهله آثمٌ عند الله تعالى مِنْ أَنْ يُعْطَى كَفَّارَةٌ عَنْهَا .

وتحقيق المعنى أنه إِنْ حَلَفَ أَوَّلًا كَانَ الْمَعْنَى أَنْ تَبَرُّوا بِالْيَمِينِ ، وَإِنْ لَمْ يَحْلِفْ كَانَ الْمَعْنَى أَنْ
تَصْلَحُوا وَتَتَّقُوا ، ويدخل أحد المعنيين على الآخر فيجتمعان ، وبيان ذلك يأتي [٨٩] في سورة
النور عند قوله تعالى^(٥) : « وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ » إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وقد قال صلى الله عليه وسلم^(٦) : مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَأْتِ الَّذِي
هُوَ خَيْرٌ وَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ .

وعلى الوجه الثالث يكون المعنى أَنْ تَبَرُّوا ، أى إِنْ كَانَ اللَّهُ يَنْهَاكُمْ عَنْ كَثْرَةِ الْحَلْفِ بِاللَّهِ لِمَا فِي
ذَلِكَ مِنَ الْبَرِّ وَالتَّقْوَى .

الآية الرابعة والسبعون - قوله تعالى^(٧) : ﴿ لَا بُدَّأَخِذْكُمْ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ ﴾ .

فيها ثلاث مسائل :

(١) كأنه يريد الشمس والقمر ، كما يقال : القمرين . وفي ل : البدر . (٢) صحيح مسلم : ١٢٧٦

(٣) يلعج : يصر . (٤) سورة الفلم ، آية ١٠ (٥) سورة النور ، آية ٢٢

(٦) صحيح مسلم : ١٢٧٣ ، وفيه : فليأت الذي هو خير وليترك يمينه .

(٧) الآية الخامسة والعشرون بعد المائتين .

المسألة الأولى - اللغو في كلام العرب مخصوصٌ بكلِّ كلامٍ لا يُفيد ، وقد ينطلق على ما لا يضرّ .

المسألة الثانية - في المراد بذلك ؛ وفيه سبعة أقوال : الأول - ما يجزى على اللسان من غير قصد ، كقوله : لا والله ، وبلى والله ؛ قالته عائشة ، والشافعيّ .

الثاني - ما يخلف فيه على الظنّ ، فيكون بخلافه ، قاله مالك . الثالث - يعين الغضب . الرابع - يعين المعصية . الخامس - دُعاء الإنسان على نفسه ، كقوله : إن لم أفعل كذا فيأحق بي كذا ونحوه . السادس - اليمين المكفر . السابع - يعين الناسي .

المسألة الثالثة - في تنقيح هذه الأقوال :

اعلموا أنّ جميع هذه السبعة الأقوال لا تخلو من قسمي اللغو اللذين بيّناها ، وحملُ الآية على جميعها ممتنع ، لأنّ الدليل قد قام على المؤاخذة ببعضها ، وفي ذلك آياتٌ وأخبارٌ وآثارٌ لو تتبعناها لخرجنا عن مقصود الاختصار بما لا فائدة فيه من الإكثار ، والذي يقطع به اللبيب أنه لا يصح أن يكون تقدير الآية : لا يؤاخذكم الله بما لا مضرّة فيه عليكم ، إذ قد قصد هو الإضرار بنفسه ، وقد بينّ المؤاخذة بالقصد ، وهو كسب^(١) القلب ، فدلّ على أنّ اللغو ما لا فائدة فيه ، وخرج من اللفظ يعين الغضب ويعين المعصية ، وانتظمت الآية قسمين : قسم كسبه القلب ، فهو المؤاخذ به ، وقسم لا يكسبه القلب ، فهو الذي لا يؤاخذ به ، وخرج من قسم الكسب يعين الخالف ناسياً ، فأما الحائث ناسياً فهو باب آخر يأتي في موضعه إن شاء الله ، كما خرج من قسم الكسب أيضاً اليمين على شيء يظنّه ، فخرج بخلافه ، لأنه مما لم يقصده^(٢) ، وفي ذلك نظر طويلٌ بيّانه في المسائل .

الآية الخامسة والسعون - قوله تعالى^(٣) : ﴿ لِلَّذِينَ يُؤُولُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاعُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ .

فيها ست عشرة مسألة :

المسألة الأولى - في سبب نزولها :

وهي آية عظيمة الموقع جدّاً يترتب عليها حكمٌ كبير اختلف فيه الصحابة والتابعون

(١) قل : وهو كسبه . (٢) هكذا في كل الأصول . (٣) الآية السادسة والعشرون بعد المائتين .

وفقهاء الأمصار ، ودَقَّتْ مدارِكُها حسباً ترونها من جملتها إن شاء الله .
قال عبدُ الله بن عباس^(١) : كان إيلاءُ أهلِ الجاهلية السَّنةَ والسَّنَتَيْنِ وأكثرَ من ذلك ،
فوقَّتْ لهم أربعة أشهر ؛ فمن آلى أقلَّ من أربعة أشهر فليس بإيلاءٍ حكَمي .

المسألة الثانية - الإيلاءُ في لسانِ العرب هو الحلف ، والقيء هو الرجوع ، والعزم هو تجريدُ القلبِ عن الخواطرِ المتعارضة فيه إلى واحدٍ منها .

المسألة الثالثة - نظم الآية : للذين يمتثلون مِن نساءهم بالألِّية ، فكان من عظيم الفصاحة
أنِ اختصر ، وحملَ آلى معنى اعتزل النساءَ بالألِّية حتى ساءَ لُغةً أن يتصلَ آلى بقولك من^(٢) ،
ونظَّمه في الإطلاق أن يتصلَ بآلى قولك على ، تقول العرب : اعتزلت من كذا وعن كذا ،
وآليت وحلفت على كذا ، وكذلك عادة العرب أن تحمِلَ معاني الأفعال على الأفعال لِمَا بينهما
من الارتباط والاتصال ، وجهات النحوية هذا فقال كثير منهم : إنَّ حروف الجرِّ يُبدَلُ
بعضها من بعض ، ويحملُ بعضها [٩٠] معاني البعض ، تخفى عليهم وَضْعُ فِعْلٍ مكانِ فِعْلٍ ، وهو
أَوْسَعُ وأَقْبَسُ ، ولجَّوا بجهلهم إلى الحروف التي يضيق فيها نطاق الكلام^(٣) والاحتمال .
المسألة الرابعة - فيما يَقَعُ به الإيلاء :

قال قوم : لا يَقَعُ الإيلاءُ إلَّا باليمين بالله وَحْدَهُ ، وبه يقول الشافعي في أحدِ قوليهِ .
الثاني - أنَّ الإيلاءَ يَقَعُ بكلِّ يمينٍ عَقَدَ الحالفُ بها قوله ، وذلك بالتزام ما لم يكنْ لازماً
قبل ذلك .

وأصحابُ القولِ الأولِ بنَوْه على الحديث^(٤) : « مَنْ كَانَ حَالِفاً فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصُمْتُ » .
وقد بينَّا في مسائلِ الفقه أنَّ الحديثَ إنما جاء لبيانِ الأوَّلِي ، لا لإسقاطِ سواه من الأيمان ؛
بل في^(٥) هذا الحديث من نصِّ كلامنا ما يوجبُ أنها كلها أيمان ؛ لقوله عليه السلام : مَنْ كَانَ
حَالِفاً . ثم إذا كان حالفاً وجب أن تَتَعَقَّدَ يمينُهُ .

وأما أصحابُ القولِ الثاني ، وهو الصحيح ، فيقولون : كلُّ يمينٍ أَلَزَمَها نَفْسَهُ مما لم تكنْ

(١) أسباب النزول : ٤٣ (٢) في ل : بقولك في . (٣) في ل : التي تضيق فيها نطاق الاحتمال .

(٤) صحيح مسلم : ١٢٦٧ (٥) في ل : بل هو هذا الحديث .

قَبْلَ ذَلِكَ لازِمة له عَلَى فِعْلٍ أَوْ تَرْكٍ ، فَهِيَ بِهَا مُؤَلِّ ؛ لِأَنَّهُ حَافٍ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ صَحِيحٌ شَرِيعَةٌ وَلَنَّة .

المسألة الخامسة - فِيمَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْإِيْلَاءُ ، وَذَلِكَ هُوَ تَرْكُ الْوِطْءِ ، سَوَاءً كَانَ فِي حَالِ الرِّضَا أَوْ الْغَضَبِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ .

وَقَالَ اللَّيْثُ وَالشَّعْبِيُّ : لَا يَكُونُ إِلَّا عِنْدَ الْغَضَبِ ؛ وَالْقُرْآنُ عَامٌّ فِي كُلِّ حَالٍ ، فَتَخْصِيصُهُ دُونَ دَلِيلٍ لَا يَحْجُزُ .

وهَذَا الْخِلَافُ انْتَبَهَى عَلَى أَصْلِهِ ، وَهُوَ أَنَّ مَفْهُومَ الْآيَةِ قَصْدُ الْمَضَارَّةِ بِالزَّوْجَةِ وَإِسْقَاطُ حَقِّهَا مِنَ الْوِطْءِ ، فَلِذَلِكَ قَالَ عُلَمَاؤُنَا : إِذَا امْتَنَعَ مِنَ الْوِطْءِ قَصْدًا لِلْإِضْرَارِ مِنْ غَيْرِ عَذْرِ : مَرَضٍ أَوْ رِضَاعٍ وَإِنْ لَمْ يَحْلِفْ - كَانَ حُكْمُهُ حُكْمَ الْمُؤَلِّ ، وَتَرْفَعُهُ إِلَى الْحَاكِمِ إِنْ شَاءَتْ ، وَيُضْرَبُ لَهُ الْأَجَلُ مِنْ يَوْمِ رَفْعِهِ ^(١) ، لَوْ جُودَ مَعْنَى الْإِيْلَاءِ فِي ذَلِكَ ؛ فَإِنَّ الْإِيْلَاءَ لَمْ يَرِدْ لَعَيْنِهِ ، وَإِنَّمَا وَرَدَ لَعْنَاهُ ؛ وَهُوَ الْمَضَارَّةُ وَتَرْكُ الْوِطْءِ ، حَتَّى قَالَ عَلِيُّ بْنُ عَبَّاسٍ : لَوْ حَلَفَ إِلَّا يَقْرَبَهَا لِأَجْلِ الرِّضَاعِ لَمْ يَكُنْ مُؤَلِّيًا ؛ لِأَنَّهُ قَصْدٌ صَحِيحٌ لَا إِضْرَارَ فِيهِ .

المسألة السادسة - إِذَا حَلَفَ عَلَى مَنَعِ الْكَلَامِ أَوْ الْإِنْفَاقِ ، اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهِ . وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مُؤَلِّ ؛ لَوْ جُودَ الْمَعْنَى السَّابِقُ بَيَانُهُ مِنَ الْمَضَارَّةِ ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى ^(٢) : « وَاعْصِرْوهنَّ بِالْمَرْؤِفِ » .

المسألة السابعة - إِذَا حَلَفَ بِاللَّهِ إِلَّا يَظَاهَرُهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : يَكُونُ مُؤَلِّيًا . وَقَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ الْمَاجِشُونِ : لَيْسَ بِمُؤَلِّ . وَهَذَا الْخِلَافُ يَنْبَغِي عَلَى أَصْلٍ ، وَهُوَ مَعْرِفَةُ فَائِدَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ ؛ فَرَأَى ابْنُ الْقَاسِمِ أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ لَا يَحِلُّ لِلْيَمِينِ ، وَإِنَّمَا هُوَ بَدَلٌ مِنَ الْكَفَّارَةِ ، وَرَأَى ابْنُ الْمَاجِشُونِ أَنَّهُ يَحِلُّهَا ، وَهُوَ مَذْهَبُ فَقْهَاءِ الْأُمَّاصِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ ؛ لِأَنَّهُ يَتَّبِعُ بِهِ أَنَّهُ غَيْرُ عَازِمٍ عَلَى الْفِعْلِ ، وَلِهَذَا الذِّكْرَةُ قَالَ مَالِكٌ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ : « إِنْ شَاءَ اللَّهُ » مَعْنَى قَوْلِهِ : ^(٣) « وَلَا تَقُولَنَّ لِي أَنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا . إِلَّا أَنِّي يَشَاءُ اللَّهُ » ، وَمُورِدُ ^(٤) الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا إِلَى مَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى فَلَا تُنْيَا لَهُ ، لِأَنَّ الْحَالَ

(١) فِي ١ : تَرْفَعُهُ . (٢) سُورَةُ النِّسَاءِ ، آيَةُ ١٩ (٣) سُورَةُ الْكَافِ ، آيَةُ ٢٣ ، ٢٤

(٤) فِي ١ : وَهُوَ رَدٌّ .

في الحقيقة كذلك ، وإن أراد وقصد بهذا القول حلَّ اليمين فإنها تنحلُّ عنه ^(١) .

المسألة الثامنة - في مُدَّة الإيلاء :

اختلف العلماء فيها على قولين : أحدهما - قال الأكثر : الأربعة أشهر فسحةٌ للزوج ، لا حَرَجَ عليه فيها ولا كلامٌ معه لأجلها ؛ فإن زاد عليها حينئذ يكونُ عليه الحَكْمُ ، ويوقت له الأمد ، وتعتبر حاله عند انقضائه .

وقال آخرون : يمين أربعة أشهر موجب الحَكْمِ .

وظاهرُ الآية يقتضي أنَّها لمن آلى أكثر من أربعة أشهر ؛ لأنها لا تخلو من ثلاثة

تقديرات :

الأول - للذين يؤلُّون من نساءهم أكثر من أربعة أشهر ؛ تربُّصُ أربعة أشهر [٩١] .

الثاني - للذين يؤلُّون من نساءهم أربعة أشهر تربُّصُ أربعة أشهر .

الثالث - للذين يؤلُّون من نساءهم أقلَّ من أربعة أشهر تربُّصُ أربعة أشهر .

فالثالثُ باطل قطعاً ، والأولُ مرادٌ قطعاً ، والثاني محتملٌ للمراد احتمالاً بعيداً ؛ والأصلُ عَدَمُ الحَكْمِ فيه ؛ فلا يُقَضَى به بغير دليل يدلُّ عليه ، وللزوج أن يقول : حلفتُ على مدةٍ هي لي ، فلا كلامٌ معي ، وليس عن هذا جواب .

المسألة التاسعة - قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ فَاءُوا ﴾ .

والمعنى إن رجعوا ، والرجوعُ لا يكونُ إلَّا عن مرجوعٍ عنه ، وقد كان تقدَّم منه يمينٌ واعتقاد ؛ فأما اليمينُ فيسكون الرجوعُ عنها بالكفارة ، لأنها تحملها ، وأما الاعتقاد فيسكون الرجوعُ عنه بالفعل ؛ لأن اعتقاده مستترٌ لا يظهر إلَّا بما يكشف عنه من فعلٍ يتبين به ؛ كحلِّ اليمين بالكفارة أو إتيان ما امتنع منه ؛ فأما مجرد قوله : رجعتُ فلا يمدُّ شيئاً ؛ وإذا ثبت هذا التحقيق فلا معنى بعمده لقول إبراهيم وأبي قلابة : إنَّ الفَاءَ قوله رجعت ، أمَّا أنه تبقى هنا نكتة وهي أن يحلف فيقول : والله لقد رجعتُ فهل تنحلَّ اليمين التي قبلها أم لا ؟ قلنا : لا يكونُ شيئاً ، لأنَّ هذه اليمينَ توجبُ كفارةً أخرى في الذمة ، وتجتمعُ مع اليمين الأولى ، ولا يُرفعُ الشيءُ إلَّا بما يضادُّه . وهذا تحقيق بالغ .

(١) في ل : فإنها تنحل بيمينته عنه .

المسألة العاشرة - إذا كان ذا عُذْرٍ من مرض أو مَغِيبٍ فقولُه : رجعتُ - في ؛ قاله الحسن وعكرمة .

وقال مالك : يقال له كفر أو أَوْقِعَ ما حلفتَ عليه ؛ فإن فعل ، وإلا طُفِّتَ عليه .
وعن ابن القاسم أنه يكفي في البين بالله قوله : رجعتُ ، ثم إذا أمكنه الوطء فلم يَطَأْ طَلَّقَ عليه ، ولو كفر ثم أمكنه الوطء لزوال العذر لم تطلق عليه .
وقال أبو حنيفة : تستأنفُ له المدة إذا انقضتْ ، وهو مغيب أو مريض ثم زال عُذْرُه .
قلنا لأبي حنيفة : لا تستأنفُ له مدَّةٌ ؛ لأنَّ هذا العذر لا يمنعه عن الكفارة ؛ فإن كان فعلاً لا يقدرُ عليه إلا بالخروج فيعمله عند خروجه . وقد بينها في كتاب المسائل مستوفاةً الْحَجَّاجُ .

المسألة الحادية عشرة - إذا ترك الوطء مضاراً بغير عَمِنٍ فلا تظهرُ فيئنه عندنا إلا بالفعل ، لأنَّ اعتقادَ الكراهة قد ظهر بالامتناع ، فلا يظهر اعتقاده للإرادة إلا بالإقدام ؛ وهذا تحقيق بالغ .

المسألة الثانية عشرة - قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ ﴾ .

اختلف الصحابةُ والتابعون في وقوع الطلاق بَعْضِيَّ المدة ، هذا وهُمُ الْقُدُوءُ الفصحاء اللسنُ البلغاء من العرب العرب ، فإذا أشككتْ عليهم فن ذاك الذي تتضح له منا (١) بالأفهام المختلفة واللغة المعتلة ، ولكن إن ألقينا الدُّكُو في الدِّلاء لم ندم بعون الله الدواء ، ولم نُحَرِّم الاهتداء في الاقتداء .

قال علماؤنا : قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ ﴾ دليلٌ على أن مَضِيَّ المدة لا يُوقِعُ فُرْقَةً ؛ إذ لا بدَّ من مراعاة قَصْدِهِ واعتبار عَزْمِهِ (٢) .
وقال المخالف - وهو أبو حنيفة وأصحابه : إنَّ عزيمة الطلاق تُعْلَمُ منه بترك الفيئة مدى الترتيب .

أجاب علماؤنا بأنَّ العزم على الماضي مُحال ، وحكم الله تعالى الواقع بَعْضِيَّ المدة لا يصح أن يتملِّق به عزيمةً منها .

وتحقيق الأمر أن تقرير الآية عندنا: للذين يؤثرون من نسائهم ربص أربعة أشهر ، فإن فاءوا بعد انقضائها فإن الله غفور رحيم ، وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم .
وتقريرها عندهم : للذين يؤثرون من نسائهم ربص أربعة أشهر ، فإن فاءوا فيها فإن الله غفور رحيم ، وإن عزموا الطلاق بترك الفية فيها فإن الله سميع عليم .

وهذا احتمال متساو ، ولأجل تساويه توقفت الصحابة فيه ، فوجب والحالة هذه اعتبار المسألة من غيره ، وهو بحر متلاطم الأمواج ، ولقد كنت أقت [٩٢] بالمدرسة التاجية مدة لكشف هذه المسألة بالمناظرة ، ثم ترددت في المدرسة النظامية آخرًا لأجلها .

فالذي انتهى إليه النظر بين الأئمة أن أصحاب أبي حنيفة قالوا : كان الإيلاء طلاقًا في الجاهلية ، فزاد فيه الشرع المدة والمهلة ، فأقره طلاقًا بعد انقضائها .
قلنا : هذه دعوى . قالوا : وتغييرها ^(١) دعوى .

قلنا : أما شرع من قبلنا فربما قلنا إنه شرع لنا معكم أو وحدنا وأما أحكام الجاهلية فليست بمعتبرة ، وهذا موقف مشكل جدا ، وعليه اعتراض عظيم بيانه في كتب المسائل :
الاعتراض حديث عائشة : كان الفكاح على أربعة أنحاء ، فأقر الإسلام واحدا .

وأما علماؤنا فراوا أن اليمين على ترك الوطء ضررٌ حادث بالزوجة . فضررت له في رفعه مدة ، فإن رفع الضرر وإلا رفعه الشرع عنها ؛ وذلك يكون بالطلاق كما يحكم في كل ضرر يتعلق بالوطء كالجب والعتة ^(٢) وغيرها ، وهذا غاية ما وقف عليه البيان هاهنا ؛ واستيفائه في المسائل ، والله أعلم .

المسألة الثالثة عشرة - قال أصحاب الشافعي : هذه الآية بمومها دليل على صحة إيلاء الكافر .

قلنا : نحن نقول بأن الكفار مخاطبون بفروع الشرع بلا خلاف فيه عند المالكية ، ولكن لا عبرة به عندنا بفعل الكافر حتى يقدم على فعله شرط اعتبار الأفعال ، وهو الإيمان ، كما لا ينظر في صلاته حتى يقدم شرطها ؛ لأن زوجته إن قدرت مسلحة لم يصح بحال ، وإن قدرت كافرة فما لنا ولهم ؟ وكيف ننظر في أنكحهم ؟ ولعل المولى فيها هي الخامسة أو بنت

(١) في ١ : وتعتبرها . (٢) العنين : من لا يأتي النساء مجزا ، أو لا يريدن .

أخيه أو أخته ؛ فهذا لغوٌ من قول الشافعي ولا يُلتفت إليه .

المسألة الرابعة عشرة - قال علماؤنا : إذا كفر المولى سقط عنه الإيلاء ، وفي ذلك دليلٌ على تقديم الكفارة على الحنث في المذهب ، وذلك إجماعٌ في مسألة الإيلاء ، ودليلٌ على أبي حنيفة في غير مسألة الإيلاء ؛ إذ لا يرى جواز تقديم الكفارة على الحنث .

المسألة الخامسة عشرة - ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم آلى من نسائه شهرًا ، وصار في مشربةٍ له ، فلما أكمل تسعًا وعشرين نزل على أزواجه صبيحة تسع وعشرين ، فقالت له عائشة رضي الله عنها : إنك آليت شهرًا . فقال : إن الشهر تسع وعشرون .

أخبرني محمد بن قاسم العثماني غير مرة : وصلت الفسطاط مرة ، فجلست مجلس الشيخ أبي الفضل الجوهري ، وحضرت كلامه على الناس ، فكان مما قال في أول مجلس جلستُ إليه : إن النبي صلى الله عليه وسلم طلق وظاهر وآلى ، فلما خرج تبعته حتى بلغتُ معه إلى منزله في جماعة ، فجلس معنا في الدهليز ، وعرفهم أمرى ؛ فإنه رأى إشارة الغربة ولم يعرف الشخص قبل ذلك في الواردين عليه ، فلما انقض عنه أكثرهم قال لي : أراك غريبًا ، هل لك من كلام ؟ قلت : نعم . قال لجلسائه : أفرجوا له عن كلامه . فقاموا وبقيتُ وحدي معه . فقلت له : حضرت المجلس اليوم متبرًا بك ، وسمعتك تقول : آلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وصدق ، وطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم وصدق . قلت : وظاهر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهذا لم يكن ، ولا يصح أن يكون ؛ لأن الظاهر مُفَكَّر من القول وزور ؛ وذلك لا يجوز أن يقع من النبي صلى الله عليه وسلم . فضمني إلى نفسه وقبَّل رأسي ، وقال لي : أنا تائبٌ من ذلك ، جزاك الله عني من مُعَلِّمٍ خيرا .

ثم انقلبت عنه ، وبكرت إلى مجلسه في اليوم الثاني ، فألقيته قد سبقني إلى الجامع ، وجلس على المنبر ، فلما دخلت من باب الجامع ورآني نادى بأعلى صوته : مَرَحَبًا بعملي ؛ أفسحوا للمعلمي ، فتطاوت [٩٣] الأعناقُ إلي ، وحدثت الأبصارُ نحوي ، وتعرفني : يا أبا بكر^(١) - يشير إلى عظيم حياته ، فإنه كان إذا سلم عليه أحد أو فاجأه خجل لعظيم حياته ، واهرج حتى كأن وجهه طلي بجائنا - قال : وتبادر الناسُ إلى يرفعوني على الأيدي ويتدافعوني حتى بلغتُ

المبهر ، وأنا لعظم الحياء لا أعرفُ في أى بُقعة أنا من الأرض ، والجامعُ غاصُّ بأهله ،
وَأَسْأَلَ الحياءَ بدنى عَرَفاً ، وأقبل الشيخُ على الخلق ، فقال لهم : أنا مملئكم ، وهذا معلنى ؛
لَمَّا كَانَ بِالْأَمْسِ قُلْتُ لَكُمْ : آتَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وطلق ، وظاهر ؛ فما كان أحدٌ
منكم فَقَهُ عَنى ولا ردَّ على ، فَاتَّبَعْنى إِلَى مَنْزِلِى ، وقال لى كذا وكذا ؛ وأعاد ما جرى بينى
وبينه ، وأنا تائبٌ عن قَوْلِى بِالْأَمْسِ ، وراجِعُ عنه إلى الحق ؛ فمن سمعه ممن حضر فلا يعمل عليه ،
ومن غاب فليبلغه من حضر ؛ فجزاهُ الله خيراً ؛ وجعل يحفلُ فى الدعاء ، والخلقُ يؤمنون .
فانظروا رَحِمَكُمُ اللهُ إلى هذا الدِّينِ المَّتِينِ ، والاعترافُ بالعلم لأهله على رؤوسِ الملأ من
رجلٍ ظهَرَتْ رِياسَتُهُ ، واشتهرت نَفَاسَتُهُ ، لغريب مجهول العين لا يعرف من ولا من أين ،
فاقعدوا به ترشدوا .

المسألة السادسة عشرة - قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ : يقتضى
أنه قد تقدم ذنبٌ ، وهو الإضرارُ بالمرأة فى المنع من الوطء ، ولأجل هذا قلنا : إن المضارة
دون عین توجبُ من الحكم ما يوجبُ اليمين إلا فى أحكام المرأة . والله أعلم .
الآية السادسة والستون - قوله تعالى ^(١) : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ
قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ ، وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا ، وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ
بِالْمَعْرُوفِ ، وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ .

هذه الآية من أشكل آية فى كتاب الله تعالى من الأحكام ، تردَّد فيها علماء الإسلام ،
واختلف فيها الصحابةُ قديماً وحديثاً ، ولو شاء ربك لبين طريقها وأوضح تحقيقتها ،
ولسكنه وكل درك البيان إلى اجتهد العلماء ليظهر فضل المعرفة فى الدرجات الموعود بالرفع فيها ؛
وقد أطل الخلق فيها النفس ، فما استضاءوا بقبس ، ولا حلوا عقدة المجلس ^(٢) ؛ والضابطُ
لأطرافها ينحصرُ فى إحدى عشرة مسألة :

المسألة الأولى - ينظمها ثلاثة فصول :

(١) الآية الثامنة والعشرون بعد المائتين . (٢) المجلس : المجلس . وفى ١ : المجلس ، والمجلس :
مسح تجل به الدابة .

الفصل الأول: كلمة القُرء كلمة محتملة للطهر والحيض احتمالاً واحداً، وبه تشاغل الناس قديماً وحديثاً من فقهاء ولغويين في تقديم أحدها على الآخر؛ وأوصيكم ألا تشغلوا^(١) الآن بذلك لوجوه؛ أقربها أن أهل اللغة قد اتفقوا على أن القُرء الوقت، يكفيك هذا فيصلاً بين المتشعبين^(٢) وحسباً لداء المختلفين؛ فإذا أرحت نفسك من هذا وقتاً: المعنى: والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة أوقات، صارت الآية مفسرة في العدد محتملة في المعداد، فوجب طلب بيان المعداد من غيرها، وقد اختلفنا فيها؛ ولنا أدلة ولهم أدلة استوفيناها في تلخيص الطريقتين على وجهٍ بديع، وخلصنا بالسبك منها في تلخيص التلخيص ما يغني عن جمعه اللبيب؛ وأقربها الآن إلى الغرض أن تعرض عن المعاني لأنها بحار تنقاس^(٣) أمواجها، وتقبيل على الأخبار؛ فإنها أول وأولى، ولهم خبرٌ ولنا خبرٌ.

فأما خبرهم بقول النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيح المشهور: لا توطأ حاملٌ حتى تضع، ولا حائل حتى تحيض. والمطلوب من الحرّة في استبراء الرحم هو المطلوب من الأمة بعينه؛ فنص الشارع صلى الله عليه وسلم على أن براءة الرحم الحيض، وبه يقع الاستبراء بالواحد في الأمة، فسكذلك فليكن بالثلاثة في الحرّة.

وأما خبرنا بالصحيح الثابت في كلٍّ أمرٍ أن [٩٤] ابن عمر رضي الله عنهما طلق امرأته وهي حائض، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يراجعها، ثم يمسكها حتى تحيض وتطهر، ثم تحيض وتطهر، ثم إن شاء أمسك وإن شاء طلق، فذلك العدة التي أمر الله تعالى بها أن يطلق لها النساء، وهذا يدل على أن ابتداء العدة طهر فيجمعها أطهار.

[والتنقيح و]^(٤) الترجيح: خبرنا أولى من خبرهم؛ لأن خبرنا ظاهر أقوى في أن الطهر قبل العدة واحد أعدادها لا غبار عليه، فأما إشكال خبرهم فيرفعة أن المراد هناك أيضاً هو الطهر، لكن الطهر لا يظهر إلا بالحيض؛ ولذلك قال علماؤنا: إنها تحل بالدم من الحيضة الثالثة.

الفصل الثاني: من علماؤنا من زاحم على الآية بعدد، واستند فيها إلى ركن، وتعلق منها بسبب متين؛ قالوا: يصح التعلق بهذه الآية من أربعة أوجه:

(١) في: تشغلوا. (٢) في ١: فضلاً بين المستفتين. (٣) تنقاس: تضرب. (٤) من ل.

الأول - أَنَّ الْقُرْءَ اسمٌ يقع على الحيض والطهر جميعاً ، والمراد أحدهما ، فيجب إذا قدمت ثلاثة قُرُوءَ ينطبق عليها هذا الاسم أن يصحَّ لها قضاء الترتيب .

الثاني - أَنَّ الْحَكْمَ يتعلَّقُ بأوائل الأسماء - كما قلنا في الشفقين واللمسين والأبوين : إِنَّ الْحَكْمَ يتعلَّقُ بالشفق الأول ، والوضوء يجبُ باللمس الأول قبل الوطء ، وإنَّ الْحَجْبَ يكون للأب الأول دون الثاني وهو الجد ؛ وهم مخالفون في ذلك كله ، وقد دللنا عليه أجمعه في موضعه .

الثالث - أنه تعالى قال : ﴿ ثَلَاثَةَ قُرُوءَ ﴾ ، فذكره وأثبت الماء في العدم ، فدلَّ على أنه أراد الطهر المذكور ، ولو أراد الحيضة المؤنثة لأسقط الماء ، وقال : ثلاث قُرُوءَ ؛ فإنَّ الماء ثبت في عدد المذكور من الثلاثة إلى العشرة وتسقط في عدد المؤنث .

الرابع - أَنَّ مطلق الأمر عندنا وعند أصحاب أبي حنيفة محمول على الفور ، ولا يكون ذلك إلا على رأينا في أَنَّ الْقُرْءَ الطُّهْرُ ؛ لأنه إنما يطلق في الطهر لا في الحيض ، فلو طلق في الطهر ولم تعتمد إلا بالحيض الآتي بعده لكان ذلك تراخيًّا عن الامتثال للأمر ؛ وهذه الوجوه وإن كانت قوية فإنها تفتح من الأسئلة أبواباً ربما عسر إغلاقها ، فأولى لكم التمسك بما تقدم .

الفصل الثالث : قالوا : إذا جعلتم الأقراء الأطهار فقد تركتم نصَّ الآية في جعلها ثلاثة ، لأنه لو طلق في طهر لم يمسها فيه قبل الحيض بيلة لكان عندكم قرءاً معتمداً به وليس بعدد . قلنا له : أما إذا بلغنا لهذا المنتهى فالمسألة لنا ، ومأخذ القول في المسألة سهل ؛ لأنَّ البعض في لسان العرب يطلق على الكل في إطلاق العدد ، وغيره لغة مشهورة عند العرب ، وقرأنا : قال الله تعالى (١) : « الْحِجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ » ، وهي عندنا وعندهم شوال وذو القعدة وبعض ذى الحجة ، فالمخالف إن راعى ظاهر العدد فראה ظاهراً حديث ابن عمر أولى .

المسألة الثانية - هذه الآية عامة في كل مطابقة ، لكن القرآن خصَّ منها الآية والصنيرة في سورة الطلاق بالأشهر (٢) ، وخصَّ منها التي لم يدخل بها ؛ لقوله تعالى (٣) : « فَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا » .

وعرضت ها هنا مسألة رابعة وهي الأمة ، فإنَّ عدتها حيضتان ، خرجت بالإجماع .

(١) سورة البقرة ، آية ١٩٧ (٢) يشير إلى الآية الرابعة من سورة الطلاق : واللاتي يتسن من الحيض من نسائك إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر ، واللاتي لم يحضن ... (٣) سورة الأحاب ، آية ٤٩

المسألة الثالثة - قال جماعة: قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾: خبرٌ معناه الأمر، وهذا باطل؛ بل هو خبرٌ عن حكم الشرع؛ فإن وجدت مطلقة لا تتربص فليس من الشرع، فلا يلزم من ذلك وقوع خبر الله تعالى خلاف خبره، وقد بيناه بياناً شافياً.
المسألة الرابعة - قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾: فيها ثلاثة أقوال:

الأول - الحيض. الثاني - الحمل. الثالث - مجموعهما. وهو الصحيح؛ [٩٥] لأن الله تعالى جعلها أمانةً على رَحِمِها، فقولها فيه مقبول؛ إذ لا سبيلَ إلى علمه إلا بخبرها، وقد شك في ذلك بعضُ الناسِ لقصور فهمه، ولا خلافَ بين الأمة أن العملَ على قولها في دعوى الشغلِ للرحم أو البراءة، مالم يظهر كذبُها، وقد اختلفوا فيمن قال لا مرأته: إذا حضت أو حملت فأنت طالق؛ فقالت: حضت أو حملت، هل يعتبر قولها في ذلك أم لا؟ فن قال من علمائنا بوقوف الطلاق عليه اختلف قوله^(١): هل يعتبر قولها في ذلك أم لا؟ والعدة لا خلافَ فيها، وهو المرادُ هاهنا.

المسألة الخامسة - قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾. هذا وعيدٌ عظيم شديد لتأكيد تحريم السكتان وإيجاب أداء الأمانة في الإخبار عن الرحم بحقيقة ما فيه، وخرج مخرج قوله تعالى^(٢): «ولا تأخذكم بهما رأية في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر»؛ وقد بينا ذلك في تفسير قوله صلى الله عليه وسلم: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره» في شرح الحديث.

وفائدة تأكيد الوعيد هاهنا أمران: أحدهما - حق الزوج في الرجعة بوجوب ذلك له في العدة أو سقوطه عند انقضائها. ومراعاة^(٣) حق الفراش بصيانة الأنساب عن اختلاط المياه.
المسألة السادسة - قوله تعالى: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾.

فيه ثلاث فوائد: الفائدة الأولى - أن قوله تعالى: «والمطلقات» عام في كل مطلقة فيها رجعة أو لا رجعة فيها.

(١) قل: اختلف قولهم. (٢) سورة النور، آية ٢. (٣) هذا هو ثاني الأمرين.

الثانية - أن قوله تعالى : ﴿ وَبُوءَ لَهُنَّ ﴾ يقتضى أنهنَّ أزواجٌ بعد الطلاق . وقوله تعالى : ﴿ رَدَّهِنَّ ﴾ يقتضى زوال الزوجية ، والجمع بينهما عسير ، إلا أن علماءنا قالوا : إن الرجمية محرمة للوطء ، فيسكون^(١) الردَّ عائدا إلى الحل .

وأما الليث بن سعد وأبو حنيفة ومن يقول بقولهما في أن الرجمية محللة للوطء ، فيرون أن وقوع الطلاق فائدته تقيصُ العدد الذي جُمِلَ له ، وهو الثلاثة خاصة ، وأن أحكام الزوجية لم ينحلَّ منها شيء ولا اختلَّ ، فيعسر عليه بيانُ فائدة الرد ؛ لكونهم قالوا : إن أحكام الزوجية وإن كانت باقية فإن المرأة ما دامت في العدة سائرة في سبيل الرد^(٢) ، ولكن بانقضاء العدة فالرجمَةُ ردٌّ عن هذه السبيل التي أخذت في سلوكها وهو ردٌّ مجازي ، والردُّ الذي حكمنا به ردٌّ حقيقي ؛ إذ لا بدَّ أن يكون هناك زوال مُنجز يقع الردُّ عنه حقيقة .

الفائدة الثالثة - قوله تعالى : ﴿ فِي ذَلِكَ ﴾ : يعنى في وقت الترتُّب ، وهو أمدُ العدة . المسألة السابعة - يتركَّب عليه إذا قالت المرأة : انقضتْ عِدَّتِي قُبِلَ قولُها في مدة تنقضى في مثلها العدة عادة من غير خلاف . فإن أُخْبِرَتْ بانقضائها في مدة تقع نادرا فقولان : قال في المدونة : إذا قالت : حِضْتُ ثَلاثَ حِيضٍ في شهر صدَّقَتْ إذا صدَّقها النساء . وقال في كتاب محمد : لا تصدَّق في شهر ولا في شهر ونصف ، وكذلك إن طَوَّلت ؛ فقال في كتاب محمد ، في المطلقة تقيم سنة فقول لم أَحِضْ إِلَّا حِيضَةً : لم تصدَّق وإن لم تسكن ذكرت ذلك وكانت غير مرضع . قال ابن مزين : إذا ادَّعَتْ تَأْخُرَ حِيضِها بعد الفطام سنة حلفت بالله ما حاضت ، وهذا إذا لم تَلَمْ لها عادة . قال القاضي : وعادة النساء عندنا مرة واحدة في الشهر ، وقد قَلَّتْ الأديانُ في الذُّكْران فكيف بالنِّسوان ؟ فلا أرى أن تمكن المطلقة من الزواج إلا بعد ثلاثة أشهر من يوم الطلاق ، ولا يسأل عن الطلاق كان في أول الطَّهْر أو آخره [٩٦] .

المسألة الثامنة - إذا قال : أخبرتنى بانقضاء عدَّتِها فكذبته^(٣) حلفت وبقيت العدة ، فإن قال : راجمتُها فقالت : قد انقضتْ عِدَّتِي لم يُقْبَل ذلك منها بعد القول . وقيل قُبِل ذلك ، وهذا تفسيرُ علمائنا .

المسألة التاسعة - قوله تعالى : ﴿ إِنِ ارَادُوا إِصْلَاحًا ﴾ .
 المعنى إن قصد بالرجعة إصلاح حاله معها ، وإزالة الوحشة بينهما ، لا على وجه
 الإضرار والقطع بها عن الخلاص من ربقة النكاح ، فذلك له حلال ، وإلا لم تحل له . ولما
 كان هذا أمرا باطنا جعل الله تعالى الثلاث علما عاياه ، ولو تحققنا نحن ذلك المقصد منه
 لطلقنا عليه .

المسألة العاشرة - قوله تعالى : ﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ .
 يعنى من قصد الإصلاح ومعاشرة النكاح .
 المعنى أن بمولتهن لما كان لهم عليهن حق الرد كان لمن عليهن إجمال الصحبة ، كما قال
 تعالى بعد ذلك في الآية الأخرى ^(١) : « فإمساكنَّ بمعروفٍ أو تسريحنَّ بإحسانٍ » ، فذلك
 تفسير لهذا الجمل .

المسألة الحادية عشرة - قوله تعالى : ﴿ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ﴾ .
 هذا نص في أنه مفضلٌ عليها مقدّمٌ في حقوق النكاح فوقها ، لكن الدرجة هاهنا
 مجملة غير مبين ما المراد بها منها ، وإنما أخذت من أدلة أخرى سوى هذه الآية ، وأعلم
 الله تعالى النساء هاهنا أن الرجال فوقهن ، ثم بين على لسان رسوله ذلك .

وقد اختلف العلماء في المراد بهذه الدرجة على أقوال كثيرة ؛ ف قيل : هو الميراث . وقيل :
 هو الجهاد . وقيل : هو اللّحية ؛ فطوبى لعبدٍ أمسك عما لا يعلم ، وخصوصاً في كتاب الله
 العظيم . ولا يخفى على لبيب فضل الرجال على النساء ، ولو لم يكن إلا أن المرأة خلقت
 من الرجل فهو أصلها . لكن الآية لم تأت لبيان درجة مطلقة حتى يتصرف فيها بتعدد
 فضائل الرجال على النساء ؛ فتميّز أن يطلب ذلك بالحق في تقدمهن في النكاح ؛ فوجدناها
 على سبعة أوجه :

- الأول - وجوب الطاعة ، وهو حق عام .
- الثاني - حق الخدمة ، وهو حق خاص ، وله تفصيل ، بيانه في مسائل الفروع .
- الثالث - حجب التصرف إلا بإذنه .

الرابع - أن تقدم طاعته على طاعة الله تعالى في النوافل ، فلا تصوم إلا بإذنه ، ولا تحج إلا معه .

الخامس - بذل الصداق .

السادس - إدراج الإنفاق .

السابع - جواز الأدب له فيها . وهذا مبين في قوله تعالى ^(١) : « الرجال قوامون على النساء » إن شاء الله تعالى .

الآية السابعة والستون - قوله تعالى ^(٢) : ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ، وَلَا يَحِلُّ لَكُمُ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ، فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ، تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا . وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ .
فيها ثمانى عشرة مسألة :

المسألة الأولى - في سببها :

ثبت أن أهل الجاهلية لم يكن عندهم للطلاق عدد ، وكانت عندهم العدة معلومة مقدرة ، فروى عروة قال : كان الرجل يطلق امرأته ثم يراجعها قبل أن تنقضى عدتها ، فغضب رجل من الأنصار على امرأته ، فقال : لا أقرُّ بك ولا تحلِّين مني . قالت له : كيف ؟ قال : أطلقك حتى إذا جاء أجلك ^(٣) راجعتك ، فشكت ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأنزل الله تعالى : ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ ﴾ .

المسألة الثانية - في مقصود الآية : قال البخارى : باب جواز الثلاث ، لقوله تعالى : ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ ﴾ إشارة إلى إن هذا التعميد إنما هو فسحة لهم ، فمن ضيق على نفسه لزمه .
المسألة الثالثة - قال بعضهم : جاءت هذه الآية لبيان عدد الطلاق . وقيل : جاءت لبيان سنة الطلاق . والقولان صحيحان ؛ فإن بيان العدد بيان السنة في الرد ، وبيان سنة الوقوع بيان العدد .

(١) سورة النساء ، آية ٣٤ . (٢) الآية التاسعة والعشرون بعد المائتين .

(٣) في الفرطى (٣ - ١٢٦) : فإذا دنا مضى عندك راجعتك .

وتحقيقُ هذا القول أنَّ الطلاقَ كان في الجاهلية فِعْلاً مُهْمَلاً كسائر أفعالها، فشرع الله تعالى أَمَدَهُ، وبَيَّنَّ حَدَّهُ، وأوضح في كتابه حُكْمَهُ، وعلى لسانِ رسوله تَمَامَهُ وَشَرَحَهُ، فقال ^(١) علماؤنا [رحمة الله عليهم] ^(٢): طلاقُ السَّنَةِ ما اجتمعت فيه ثمانية شروط، بيّناها في كتب الفروع: أحدها - تفريق الإيقاع ومنع الاجتماع، تولى الله سبحانه بيانه في هذه الآية، وهذا يقتضي أن تكون طَلَقَتَيْنِ متفرقتين؛ لأنهما إن كانتا مجتمعتين لم يكن مرتين. ورأى الشافعي أن جَمَعَ الثلاث مُبَاحٌ، وذلك يدلُّ عليه قوله تعالى ^(٣): « لا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ».

وكذلك يقتضي حديث ابن عمر المتقدم سياقه أمرين: أحدهما - تفريق الإيقاع. والثاني - كيفية الاستدراك بالارتجاع، وهي أيضاً تفسير المراد بالكتاب لقوله: فتلك العدة التي أمر الله تعالى أن يطلق لها النساء.

المسألة الرابعة - إن هذه الآية عُرِّفَ فيها الطلاقُ بالألم واللام؛ واختلف الناس في تأويل التعريف على أربعة أقوال:

الأول: معناه الطلاقُ المَشْرُوعُ [مرتّان] ^(٤)، فما جاء على غير هذا فليس بمشروع؛ يُروى عن الحجاج بن أرطاة والرافضة قالوا: لأنَّ النبي صلى الله عليه وسلم إنما بُعِثَ لبيان الشرع، فما جاء على غيره فليس بمشروع.

الثاني - معناه الطلاق الذي فيه الرجعةُ مَرَّتَانٍ؛ وذلك لأنَّ الجاهلية كانت تطلق وتردُّ أبداً، فبيّن الله سبحانه أنَّ الردَّ إنما يكون في طَلَقَتَيْنِ، بدليل قوله تعالى ^(٥): (فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ).

الثالث - أنَّ معناه الطلاقُ المَسْنُونُ مَرَّتَانٍ؛ قاله مالك.

الرابع - معناه الطلاقُ الجائرُ مَرَّتَانٍ؛ قاله أبو حنيفة.

فأما مَنْ قال: إنَّ معناه الطلاقُ المَشْرُوعُ فصحيح؛ لكن الشرع يقتضيه الفَرَضُ والسُنَّةُ والجائزُ والحرام، فيكون المعنى بكونه مشروعاً أحدَ أقسام المَشْرُوعِ الثلاثة المتقدمة، وهو

(١) في ل: قال. (٢) ليس في ل. (٣) سورة الطلاق، آية ١ (٤) ليس في ل.

(٥) سورة البقرة، آية ٢٢٩

المسنون ؛ وقد كنا نقول بأن غيره ليس بمشروع ، لولا تظاهر الأخبار والآثار وانعقاد الإجماع من الأمة بأن من طلق طَلَقَيْنِ أو ثلاثاً أن ذلك لازم له ، ولا احتفال بالحجج وإخوانه من الرافضة ، فالحق كائن قبلهم . فأما مذهب أبي حنيفة في أنه حرام فلا معنى للاشتغال به هاهنا ؛ فإنه متفق ممناع على لزومه إذا وقع . وقد حققنا^(١) ذلك في مسائل الخلاف .

المسألة الخامسة - في تحقيق القول في قوله : « مرة » ؛ وهي عبارة في اللغة عن الفعلة الواحدة في الأصل ، لكن غلب عليها الاستعمال ، فصارت ظرفاً ، وقد بينا ذلك في كتاب ملجئة المتفقهين إلى معرفة غوامض النجوين .

المسألة السادسة - قوله تعالى : ﴿ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ﴾ . قيل : الإمساك بالمعروف الرجعة الثانية بعد الطلقة الثانية ، والتسريح الطلقة الثالثة . وقيل : التسريح بإحسان الإمساك حتى تنقضي العدة ، وكلاهما ممكن مراد ، قال الله تعالى^(٢) : « فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ » ؛ يعني إذا قاربن انقضاء العدة فراجعوهن أو فارقوهن .

وقد يكون الفراق بإيقاع الطلاق الذي قاله حينئذ . وقد يكون إذا راجعها وقال بعد ذلك ، وقد يكون بالسكوت عن الرجعة حتى تنقضي العدة ؛ فليس في ذلك تناقض .

وقد قال قوم : إن التسريح بإحسان هي الطلقة الثالثة ، وورد في ذلك حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : التسريح بإحسان هي الطلقة الثالثة . ولم يصح .

المسألة السابعة - هذه الآية عامة في أن الطلاق ثلاث في كل زوجين ، إلا أن الزوجين إن كانا مملوكين فذلك من هذه الآية مخصوص ، ولا خلاف في أن طلاق الرقيق طلقان ؛ فالأولى في حقه مرة ، والثانية تسريح بإحسان ، لكن قال مالك والشافعي : يُستبرأ عدده برق الزوج . وقال أبو حنيفة : يعتبر عدده برق الزوجة .

وقد قال الدارقطني : ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الطلاق بالرجال والعدة بالنساء . والتقدير : الطلاق معتبر بالرجال ، ولا يجوز أن يكون معناه الطلاق موجود بالرجال ، لأن ذلك مشاهد ، لا يجوز أن يعتمد النبي صلى الله عليه وسلم بالبيان .

فإن قيل : فقد رَوَى الترمذى وأبو داود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : طلاقُ الأَمَةِ طَلَقَتان ، وَعِدَّتْها حَيْضَتانِ .

قلنا : يَرَوِيهِ مظاهر بن أسلم ، وهو ضعيف ؛ أَلَا ترى أنه جعل فيه اعتبار العِدَّة والطلاق بالنساء جميعا ، ولا يقولُ السَّكْفُ بهذا ؛ فقد رَوَى النسائي وأبو داود عن ابن عباس أنه سأل عن مملوكٍ كانت تحته مملوكة فطلَّقها طَلَقَتين ثم أُعتقا : أَيْصَلح له أن يتزوَّجها ؟ قال : نعم ، قَضَى بذلك رسولُ الله صلى الله عليه وسلم . وَلِأَنَّ كُلَّ مِلكٍ إِنما يَعْتَبَرُ بِحالِ المالك لا بِحالِ المملوك . وبيَّانُهُ في مسائل الخلاف .

المسألة الثامنة - قال الشافعى : يؤخذ من هذه الآية أَنَّ السراحَ من صريحِ الفاظِ الطلاقِ الذى لا يُفْتَقِرُ إلى نِيَّةٍ ، وليس مأخوذاً من هذه الآية ، وإِنما يؤخذ من الآية التى بعدها . ويأتى الكلام عليه إن شاء الله تعالى .

ولا يمتنع أن يكون المرادُ بقوله تعالى : ﴿ أَوْ تَسْرِحْ بِإِحْسَانٍ ﴾ الطَّلَاقُ الثالثُ كما بيَّنا ، ويكون قوله تعالى بعد ذلك : « فَإِنْ طَلَّقَهَا » بيانا لحكمِ الحرةِ الواقع^(١) عليها ، وهو الشرطُ الأولُ بعينه - كما قال الله تعالى - فى تفسيرنا وتفسير الشافعى من أَنَّ الأول هو الثانى .

المسألة التاسعة - قوله تعالى : ﴿ فَإِمْسَاكَ بِعَمْرُوفٍ ﴾ : ظَنَّ جَهْلَةً مِنَ الناس أَنَّ الفاءَ هنا للتعقيب ، وفسَّرَ أَنَّ الذى يَمَقُّبُ الطلاق من الإِمْسَاكَ الرَّجْعَةُ ؛ وهذا جهلٌ بالمعنى واللسان :

أما جَهْلُ المعنى فليست الرجعة عَقِيبُ^(٢) الطَّلَاقَتَيْنِ ، وإِنما هى عُقِيبُ الواحدة كما هى عُقِيبُ الثانية ، ولو لَزِمَتْ حكمُ التعقيب فى الآية لاختَصَّتْ بالطَّلَاقَتَيْنِ .

وأما الإعراب فليست الفاء للتعقيب هنا ، ولكن ذكر أهل الصنعة فيها معانى ، أمهاتها ثلاثة : أحدها - أنها للتعقيب ، وذلك فى العطف ، تقول : خرج زيد فعمرو . الثانى - السبب^(٣) ، وذلك فى الجزاء ، تقول : إن تفعل خيرا فالله يجزيك ؛ فهو بعده ؛ لكن ليس معمقا عليه .

الثالثة - زائدة ، كقولك : زيد فنطلق ، كما قال الشاعر :

(١) فى : بيانا بالحكم الواقع عليها . (٢) فى : عقب . (٣) فى : السبب .

* وَقَائِلَةُ خَوْلَانَ فَانْكِحْ فَنَاتِهِمْ ^(١) *

وهذا لم يُصَحِّحْهُ سيبويه .

والذى قاله صحيح من أن الفاء ها هنا ليست بزائدة، وإنما هي في معنى الجواب للجملة، كأنه قال : هذه خَوْلَان فَانْكِحْ فَنَاتِهِمْ .

كما تقول : هذا زيد فقمُ إليه ، ويرجع عندي إلى معنى التثبُّب ، فيكون معنيين .

المسألة العاشرة - قال علماؤنا : إذا وطئ بنية الرجعة جاز، وكان من الإمساك بالمعروف؛ لأنه إذا قال : قد راجعتك كان معروفاً جائزاً ، فالوطء أجوز .

فإن قيل : هي محرمة بالطلاق ، فكيف يُباح له الوطء ؟

قلنا : الإباحة تحصل بنية الرجعة ، كما تحصل بقولها .

فإن قيل : فقد قال الله تعالى ^(٢) : « وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنْكُمْ » ؛ والإشهاد يتصور على القول ولا يتصور على الوطء .

قلنا : يتصور الإشهاد على الإقرار بالوطء .

فإن قيل : إنما يشهد على الإقرار بفعله بعد فعله . وظاهر الآية أن الوطء لا يحل إلا بعد الإشهاد .

قلنا : ليس في الآية إيقاف الحل على الإشهاد ، إنما فيه إلزام الإشهاد ، وذلك يتبين عند ذكر الآية إن شاء الله تعالى .

المسألة الحادية عشرة - قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَتْكُمْوهنَّ شَيْئاً ﴾ .

قال قوم : يعني من الصَّدَاق ؛ وعندى أنه من كل شيء أعطاه ؛ فإن الصَّدَاق وإن كان نَحْلَةً ^(٣) شرطية فإِذَا نَحَلَهَا بعده مثله ؛ لكونه نَحْلَةً عن نية ، عام في كل حالة من نكاح -

(١) محزه : * وأكرومة الميئين خلوكا هيا *

وارجع إلى خزانة الأدب ١ : ٤١٠ في هذا الشاهد ، وقال في الخزانة : البيت من أبيات سيبويه التي لم يعرف لها ناظم .

(٢) سورة الطلاق ، آية ٢ (٣) نحل المرأة مهرها نَحْلَةً : أعطاهَا عن طيب نفس من غير مطالبة . وقيل : من غير أن يأخذ عوضاً .

أو طلاقٍ ، عام في كلٍّ وجِهٍ من ابتداء أخذِ الزوج له أو إعطائها هي إياه له على الخلاص من نِكَاحِهِ .

المسألة الثانية عشرة - قوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ﴾ .

وفي ذلك تأويلاتٌ كلها أباطيل ، وإنما المرادُ به أن يظنَّ كلُّ واحدٍ منهما بنفسه ألا يُقيمَ حقَّ النكاح لصاحبه حسبما يجبُ عليه فيه لكرهيةٍ يمتدُّها ، فلا حرجَ على المرأة أن تفقدَ ولا على الزوج أن يأخذ .

وقد أكدَّ اللهُ تعالى المنعَ حالةَ الفراق بقوله تعالى (١) : « وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِنَّمَا مُبِينًا » ؛ وذلك لأنها حالةُ تشرُّه النفوس فيها إلى أن يأخذ الزوج ما يحلُّه الزوجة في حالة النكاح ؛ إذ يخطر له أنَّك إنما كُفِّتَ أعطيتَ على الفسكاح ، وقد فارقتَ فأنتَ معذور في أخذك ؛ فنعى اللهُ تعالى ذلك بقوله (٢) : « وَلَا تَعْضَلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ » ، وجوزَّه عند مسامحة المرأة به فقال تعالى (٣) : « فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ » ، وحلَّلَ أخذَ النصفِ بوقوع الفراق قبل الدخول بقوله تعالى (٤) : « وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ ، وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ » ، وطبَّه عند عَفْوِها أو عَفْوِ صاحبِ العُقْدَةِ عن جميعه ، فقال تعالى (٥) : « إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ » على ما يأتي بيانه في موضعه إن شاء اللهُ تعالى .

المسألة الثالثة عشرة - تعلق مَنْ رأى اختصاصَ الخُلْعِ بحالة الشقاق بقوله تعالى : (فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ) ؛ فشرط ذلك ، ولا حجةَ لهم فيه ؛ لأنَّ الله تعالى لم يذكره على جهة الشرط ؛ وإنما ذكره لأنه الغالبُ من أحوال الخُلْعِ ؛ فخرج القولُ على الغالب ولحقَّ النادرُ به ، كالمدة وضعت لبراءة الرحم ، ثم لحق بها البريةُ الرحم - وهي الصغيرة واليائسة ، والذي يقطع العذرَ ويوجبُ العلمُ قوله : « فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا » ؛ فإذا أعطتْك مالها برضاها من صدقاتٍ وغيره فخذْه .

(١) سورة النساء ، آية ٢٠ (٢) سورة النساء ، آية ١٩

(٣) سورة النساء ، آية ٤ (٤) سورة البقرة ، آية ٢٣٧

المسألة الرابعة عشرة - هذا يدلُّ على أنَّ الخُلْعَ طلاقٌ ، خلافاً لقول الشافعي في القديم إنه فسخٌ .

وفائدة الخلاف أنه إن كان فسخاً لم يُعدَّ طلاقاً . قال الشافعي : لأنَّ الله تعالى ذكر الطلاق مرتين ، وذكر الخُلْعَ بعده ، وذكر الثالث بقوله تعالى : « فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَفْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ » . وهذا غيرُ صحيح ، لأنه لو كان كلُّ مذکور في معرض هذه الآيات لا يُعدُّ طلاقاً لوقوع الزيادة على الثلاث لما كان قوله تعالى : ﴿ أَوْ تَسْرِحْ بِإِحْسَانٍ ﴾ طلاقاً ، لأنه يزيدُ به على الثلاث ، ولا يفهم هذا إلا غيُّ أو مُتَغَابٍ ؛ لأنَّ الله تعالى قال : (الطلاقُ مرَّتَانِ فإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِحٌ بِإِحْسَانٍ) ، فإن وقع شيءٌ مِنْ هَذَا الطلاقِ بِمَعْرُوفٍ كان ذلك راجعاً إلى الأولى والثانية دون الثالثة التي هي « أَوْ تَسْرِحْ بِإِحْسَانٍ » ؛ حسبما تقدَّم ؛ فلا جناحَ عليه فيه ، فإن طَلَّقَهَا ثَلَاثَةً فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَفْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ كان بفدية أو بنير فدية ، وقد بينا فساد قولهم : إنَّ الخُلْعَ فسخٌ - في مسائل الخلاف .

المسألة الخامسة عشرة - قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا ﴾ .

فيه قولان :

الأول - قيل : هي في النكاح خاصة ، وهو قول الأكثر .

الثاني - أنها الطاعة ، يُروى عن ابن عباس وغيره . وهو الأصح ، لأنه إذا كان أحدُ الزَّوْجَيْنِ لَا يُطِيعُ اللَّهَ تعالى وَلَا يُطِيعُ صَاحِبَهُ في اللَّهِ فَلَا خَيْرَ لهما في الاجتماع ، وبه أقول .

المسألة السادسة عشرة - قال مالك : المِبارَةُ ^(١) المِخالمة بما لها قبل الدخول ، والمِخالمة إذا فعلت ذلك بعد الدخول ، والمفتدية المِخالمة بِمِضِّ مالها ، وهذا اصطلاحٌ يَدْخُلُ بِمِضِّهِ على بِمِضِّ . وقد اختلف الناس في ذلك ؛ فالأكثر أنه يجوزُ الخُلْعُ بِالْبَعْضِ من مالها ، وبالكُلِّ بأنَّ تزيدَ على مالها عليه من مالها المختصَّ بها ما شاءت إذا كان الضررُ من جهتها .

وقال قوم : لا يجوزُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا أَكْثَرُ مِمَّا أَعْطَاهَا ، منهم الشعبي وابن المسيب ، وَيُروى عن عليٍّ مثله ، ونصَّ الحديث في قصة ثابت بن قيسٍ ، يدلُّ على جواز الخُلْعِ بِجَمِيعِ ما أَعْطَاهَا ، وعموم القرآن يدلُّ على جوازه بأكثر من ذلك لقوله تعالى : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا ﴾

(١) في : المفادية .

فِيَا اَمْتَدَّتْ بِهِ ۖ فَكُلُّ مَا كَانَ فِدَاءً فَجَارَتْ عَلَى الْإِطْلَاقِ .
المسألة السابعة عشرة - قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَعْتَدُوهَا ۖ ﴾ .

يَبَيِّنُ تَعَالَى أَحْكَامَ النِّكَاحِ وَالْفِرَاقِ ، ثُمَّ قَالَ تَعَالَى : تِلْكَ حُدُودِىَ الَّتِى أَمَرْتُ بِامْتِنَالِهَا فَلَا تَعْتَدُوهَا ، كَمَا يَبَيِّنُ تَحْرِيمَاتِ الصِّيَامِ فِي الْآيَةِ الْآخَرَى ، ثُمَّ قَالَ : تِلْكَ حُدُودِىَ فَلَا تَقْرَبُوهَا ، فَقَسَمَ الْحُدُودَ قَسَمَيْنِ : مِنْهَا حُدُودُ الْأَمْرِ بِالْإِمْتِنَالِ ، وَحُدُودُ النَّهْيِ بِالْاجْتِنَابِ .

المسألة الثامنة عشرة - احتجَّ مَشَيْخَةُ خُرَاسَانِ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ عَلَى أَنَّ الْمُخْتَلَعَةَ يُلْحَقُهَا الطَّلَاقُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى (١) : « فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ » .
قَالُوا : فَشَرَعَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى صَرِيحَ الطَّلَاقِ بَعْدَ الْمَفَادَةِ بِالطَّلَاقِ ؛ وَإِنَّمَا قُلْنَا بَعْدَهَا لِأَنَّ الْفَاءَ حَرْفُ تَعْقِيبٍ . قُلْنَا : مَعْنَاهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا وَلَمْ تَعْتَدْ ، لِأَنَّهُ شَرَعَ قَبْلَ الْإِبْتِدَاءِ بِطُلُقِهَا فَيَكُونُ الْإِبْتِدَاءُ (٢) ثَلَاثَةً ، وَلَا طَّلَاقَ بَعْدَهَا لِيَكُونَ مَرْتَبًا عَلَيْهَا ، وَيَكُونُ مَعْقِبًا بِهِ ، فَالصَّرِيحُ (٣) الْمَذْكُورُ عَلَى سَبِيلِ الْمَعَاقِبَةِ مَعْنَاهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِدَاءً وَلَكِنْ كَانَ صَرِيحًا ، وَدَلِيلُهُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى شَرَعَ طُلُقَيْنِ صَرِيحَيْنِ ، ثُمَّ ذَكَرَ بَعْدَهُمَا إِمْسَاكًا بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحًا بِإِحْسَانٍ ، إِمَّا بِالْتَّرْكِ لِتَمَيُّنٍ ، وَإِمَّا بِالطَّلُقِ الثَّلَاثَةِ ، فَيَكُونُ تَمْلِيكًا لِلثَّلَاثَةِ ؛ فَإِنْ افْتَدَتْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهَا (٤) فِيهِ ، وَإِنْ لَمْ تَفْتَدْ وَطَلَّقَهَا كَانَ كَذًا ، كَمَا أَخْبَرَنِي ، فَيَكُونُ بَيَانًا لِكَيْفِيَّةِ التَّصَرُّفِ فِيهَا بَقِيَ مِنْ مَلِكٍ الثَّلَاثَةِ .

فَإِنْ قِيلَ : حَرْفُ الْفَاءِ يَقْتَضِي التَّرْتِيبَ وَقَدْ رَتَّبَ الصَّرِيحُ عَلَى الْفِدَاءِ فَلَا يَمْدُلُ عَنْهُ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ تَعَالَى قَالَ : (الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ) ، ثُمَّ قَالَ : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيَا اَمْتَدَّتْ بِهِ ۖ ﴾ أَيْ فِيَا فَدَتْ بِهِ نَفْسَهَا مِنْ نِكَاحِهَا بِمَا لَهَا ، وَلَا بُدَّ فِي ذَلِكَ مِنْ طَّلَاقٍ فَتَكُونُ الْمَفَادَةُ طُلَاقًا بِمَالٍ ، وَذَلِكَ هُوَ الْمَذْكُورُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ) حَتَّى لَا يَلْزِمَنَا تَرْكُ الْقَوْلِ بِالتَّرْتِيبِ الَّذِي يَقْتَضِيهِ حَرْفُ الْفَاءِ ، وَعَلَيْهِ يَدُلُّ مَسَاقُ الْآيَةِ ، لِأَنَّهَا سَيِّقَتْ لِبَيَانِ عِدَدِ الطَّلَاقِ وَأَحْكَامِ الْوَاقِعِ مِنْهُ ؛ فَبَيَّنَ تَعَالَى أَنَّ الْعِدَدَ ثَلَاثٌ ، وَأَنَّ الصَّرِيحَ لَا يَمْنَعُ وَقُوعَ آخَرٍ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : (مَرَّتَانِ) ، وَيَبَيِّنُ أَنَّهُ لَا يَقْطَعُ الرَّجْعَةَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : « فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ » وَلَا إِيقَاعَ

(٢) ق ل : الْإِفْتِدَاءُ .

(١) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ، آيَةُ ٢٣٠

(٣) ق ل : فَالْصَّرِيحُ ثُمَّ الْمَذْكُورُ ، وَالْمُثَبِّتُ مِنْ ل . (٤) ق ل : عَلَيْهِمَا .

الثالثة ، لقوله تعالى بعده: « أَوْ تَسْرِحْ » بإحسان « لو لم يذكر الوقوع يبدل ولا حكم ما بعده ، فتبين بقوله تعالى: ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ﴾ أَنَّ الافتداء بالمال عن النكاح جائز ، وطلاق في الجملة ، وأنه لا رجعة بعده ، فإنه ^(١) لم يذكر بعده رجعة ؛ فالآية سبقت لبيان جملة ، فيكون الترك بيانا .

ثم قال تعالى : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا ﴾ ، فبين أن الصريح يقع بعد الطلاق بمال .

قلنا : هذا تطويل ليس وراءه تحصيل ، إنما قال الله تعالى : « فإمساك بعروف » بما قد ردّد في كلامنا ، مجملته أن الطلاق محصور في ثلاث ، وأن للزوج فيما دون الثلاث الرجعة ، وإن الثالثة تحرمها إلى غاية ، وتبين مع ذلك كله تحريم أخذ الصداق إلا بعد رضا المرأة لما قد استوفى منها واستحلّ من فرجها ، وأحكم أنه لا حجة له في أن يقول : تأخذ بقدر مقتضى ، وأخذ بما بقي لي . وأوضح أن للمرأة أن تفك نفسها من ريق النكاح بما لها منه ومن غيره ، وسواء أخذ في الأولى أو الثانية ؛ أو الثالثة ، لقوله تعالى بعد ذكر أعداد الطلاق الثلاث والمرتبتين ^(٢) : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ﴾ كيفما كان الفداء ؛ فكان بيانا لجواز الفداء في الجملة كلها لا في محل مخصوص منها بأولى أو ثانية أو ثالثة .

جواب آخر : وأما تحريم الرجعة في طلاق الخلع فليس من هذه الآية ، إنما اقتضت الآية تحريمها بالثالثة ، أو بالثلاث ، فأما سقوط الرجعة في المفادة فأخوذ من دليل آخر ، وهو حديث النبي صلى الله عليه وسلم في شأن ثابت بن قيس فعمناه ^(٣) وفرقه .

جواب ثالث : أما قولهم : إن الصريح يقع بعد الطلاق ، فنقول : نعم ، ولكن في محله ؛ ألا ترى أن العدة لو انقضت لم يقع طلاق ثان ، ولا يقع إذا خالها في الأولى ولا في الثانية . جواب رابع : قد بينا قبل هذا تقدير الآية ونظم مساقها بما يقتضيه لفظها ، لا بما لا يقتضيه ولا يدل عليه كما فعلوا ؛ فقررنا بين الأمرين تجدوا البون بيّنا إن شاء الله تعالى .

الآية الثامنة والستون - قوله تعالى ^(٤) : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَسْكِحَ

(١) في ل : وأنه .

(٢) في ل : الثلاث - المرتبتين .

(٣) في ل : بعمناه .

(٤) الآية اثلاثون بعد المائتين .

زَوْجًا غَيْرَهُ ، فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿١٠﴾ .

وفيها مسألان :

المسألة الأولى - قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ ﴾ .

قال سعيد بن المسيّب : تحلّ المطلقة ثلاثاً للأول بمجرد العقد من الثاني وإن لم يطأها الثاني ؛ لظاهر قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ ، والنكاح العقد . قال : وهذا لا يصحّ من وجهين : أحدهما أن يقال له : بل هو الوطء ، ولفظ النكاح قد ورد بهما في كتاب الله تعالى جميعاً ، فإبائه خصّصه هاهنا بالعقد .

فإن قيل : فأنتم لا تقولون به ؛ لأنه شرط الإنزال وأنتم لا تشترطونه .

إنما شرط ذوق العسيلة ، وذلك يكون بالتقاء الختانين ، هذا لباب كلام علمائنا . قال القاضي : مأمّرٌ بي في الفقه مسألة أعسر منها ؛ وذلك أن من أصول الفقه أن الحكم هل يتعلق بأوائل الأسماء أم بأواخرها ؟ وقد بينا ذلك في أصول الفقه ، وفي بعض ما تقدم . فإننا قلنا : إن الحكم يتعلق بأوائل الأسماء لزمنا مذهب سعيد بن المسيّب . وإن قلنا : إن الحكم يتعلق بأواخر الأسماء لزمنا أن نشترط الإنزال مع مغيب الحشفة في الإحلال ، لأنه آخر ذوق العسيلة ، ولأنجل ذلك لا يجوز له أن يعزل عن الحرة إلا بإذنها ؛ فصارت المسألة في هذا الحد من الإشكال ، وأصحابنا يهملون ذلك ويمحون القول عليه ، وقد حققناها في مسائل الخلاف .

المسألة الثانية - قوله تعالى : ﴿ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ .

دليل على أن المرأة تزوّج نفسها ؛ لأنه أضاف العقد إليها ، ولنا لو كان سعيد بن المسيّب يرى هذا مع قوله : إن النكاح العقد لجاز له ؛ وأمّا نحن وأنتم الذين نرى أن النكاح هاهنا هو الوطء فلا يصحّ الاستدلال لكم معنا بهذه الآية .

فإن قيل : القرآن اقتضى تحريرها إلى العقد ، والسنة لم تبدّل لفظ النكاح ولا تقلّته عن العقد إلى الوطء ، إنما زادت شرطاً آخر وهو الوطء .

قلنا : إذا احتمل اللفظ في القرآن معنيين فأنبتت السنة أن المراد أحدهما فلا يقال إن

القرآن اقتضى أحدهما وزادت السنة الثاني؛ وإنما^(١) يقال: إن السنة أُمِّتَتِ المراد منهما، والمدلول عن هذا جهلٌ بالدليل أو مُرَاعِمَةٌ^(٢) وعنادٌ في التأويل.

الآية التاسعة والستون - قوله تعالى^(٣): ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِعَمْرُوفٍ أَوْ سَرَخُوهُنَّ بِعَمْرُوفٍ، وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا، وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ، وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا ۖ﴾ فيها ست مسائل:

المسألة الأولى - قوله تعالى: ﴿بَلَغْنَ﴾: معناه قَارِبْنَ البلوغ؛ لأنَّ مَنْ بَلَغَ أَجَلَهُ بَانَت منه امرأته وانقطعت رجعتة؛ فلهذه الضرورة جُعِلَ لفظ بلغ بمعنى قارب، كما يقال: إذا بلغت مكة فاغتسل.

المسألة الثانية - قوله تعالى: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِعَمْرُوفٍ﴾: هو الرِّجْمَةُ مع المعروف محافظة على حدود الله تبارك وتعالى في القيام بحقوق النكاح.

المسألة الثالثة - قوله تعالى: ﴿أَوْ سَرَخُوهُنَّ بِعَمْرُوفٍ﴾: بمعنى طلقوهن.

قال الشافعي: هذا من ألفاظ التصريح في الطلاق؛ وهي ثلاثة: طلاق، وسراح، وفراق. وفائدتها عنده أنها لا تقتصر إلى النية؛ بل يقع الطلاق بذكريها مجردة عن النية.

وعندنا أن صريح الطلاق الذي لا يفتقر إلى النية نَيْفٌ^(٤) على عشرة ألفاظ، ولم يذكر الله تعالى هذه الألفاظ ليميّز بها عدد الصريح؛ وإنما دخلت لبيان أحكام عُلِّقَتْ على الطلاق، فلا تستفاد منه، ما لم يذكر لأجله ولا في موضعه.

وقد بيّنا ذلك في المسائل، ولا يصح أن يُجْمَلَ قوله هاهنا: ﴿أَوْ سَرَخُوهُنَّ﴾ صريحاً في الطلاق قطعاً؛ لأنَّ الله تعالى إنما أراد بقوله: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِعَمْرُوفٍ﴾، أي أرجعوهن قولاً أو فعلاً على ما يأتي بيانه في سورة الطلاق، إن شاء الله تعالى.

ومعنى ﴿أَوْ سَرَخُوهُنَّ﴾: أي أتركوا الارتجاع، فستسرح عند انقضاء العدة بالطلاق الأول، وليس إحداث طلاقٍ بحال، وقد يكون الطلاق الذي كانت عنه^(٥) العدة مكانه،

(١) في ١: ما يقال، وهو تحريف. صوابه من ل. (٢) المراجعة: الخروج. وأصله المفاضية والمناينة. (٣) الآية الواحدة والثلاثون بعد المائتين. (٤) نيف: زاد. (٥) في ل: عنده.

فلا يكون لقوله تعالى : ﴿ سَرَّحُوهُنَّ ﴾ معنى .

المسألة الرابعة - حكم الإمساك بالمعروف أن للزوج إذا لم يجد ما ينفق على الزوجة أن يطلقها ؛ فإن لم يفعل خرج عن حدِّ المعروف ، فيطلقها عليه الحاكم من أجل الضرر اللاحق لها في بقائها عند من لا يقدر على نفقتها .

فإن قيل : فإذا كان هذا العاجز عن النفقة لا يمسك بالمعروف ، فكيف تكلفونه أنتم غير المعروف ، وهو الإنفاق ، ولا يجوز تكليف ما لا يطاق ؟

قلنا : إذا لم يطبق الإنفاق^(١) بالمعروف أطاق الإحسان بالطلاق ، وإلا فالإمساك مع عدم الإنفاق ضرار . وفي الحديث الصحيح للبخاري : تقول لك زوجك : أنفق علي وإلا طلقني . ويقول لك عبدك : أنفق علي وإلا بعني . ويقول لك ابنك : أنفق علي ، إلى من تكلمني ! المسألة الخامسة - هذا يدل على أن الرجعة لا تكون إلا بقصد الرغبة ، فإن قصد أن ينمها النكاح ويقطع بها في أمليها من غير رغبة اعتداء عليها فهو ظالم لنفسه ، فلو عرفنا ذلك نقصنا رجعته ، وإذا لم نعرف نفذت ، والله حسيبه .

المسألة السادسة - قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوعًا ﴾ .

قال علماؤنا : معناه لا تأخذوا أحكام الله في طريق الهزء ، فإنها جدُّ كلها ، فمن هزا بها لزمته .

وهذا اللفظ لا يستعمل إلا بطريق القصد إلى اتخاذها هزوا ؛ فأما لزومها عند اتخاذها هزوا فليست من قوة اللفظ ؛ وإنما هو مأخوذ من جهة المعنى على ما بيناه في مسائل الخلاف . ومن اتخاذ آيات الله هزوا ما روى عن ابن عباس أنه سئل عن رجل قال لامرأته : أنت طالق مائة . فقال : بكفيك منها ثلاث ، والسبعة والتسعون اتخذت بها آيات الله هزوا . فمن اتخاذها هزوا على هذا مخالفة حدودها فيعاقب بالإمساك ، وعلى هذا يتركب طلاق الهازل ؛ ولست أعلم خلافا في المذهب في لزومه ؛ وإنما اختلف قول مالك في نكاح الهازل ؛ فقال عنه علي بن زياد : لا يلزم ، ومن أراد أن يخرج على هذا طلاق الهازل فهو ضعيف النظر ؛ لأن إبطال نكاح الهازل يوجب إلزام طلاقه ؛ لأن فيه تغايب التحريم في

البُضْعُ على التحليل في الوجهين جميعا ، وهو مقدم على الإباحة فيه إذا عارضته .
 الآية الموفية سبعين - قوله تعالى (١) : ﴿ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ .
 فيها ثلاث مسائل :

المسألة الأولى - قوله تعالى : ﴿ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ ﴾ ، والبلوغ هاهنا حقيقة لا مجاز فيها ؛
 لأنه لو كان معناه قاربن البلوغ كما في الآية قبلها لما خرجت به الزوجة عن حكم الزوج في
 الرجعة ، فلما قال تعالى : ﴿ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ ﴾ تبين أن البلوغ قد وقع في انقضاء العدة ، وأن
 الزوج قد سقط حقه من الرجعة .

المسألة الثانية - قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ ﴾ ؛ المضل يتصرف على وجوه مرجعها إلى
 المنع ، وهو المراد هاهنا ؛ فنهى الله تعالى أولياء المرأة من منعها عن نكاح من ترضاه .
 وهذا دليل قاطع على أن المرأة لا حق لها في مباشرة النكاح ، وإنما هو حق الولي ، خلافا
 لأبي حنيفة ، ولولا ذلك لما نهاه الله عن منعها .

وقد صح أن معقل بن يسار كانت له أخت فطلقها زوجها ، فلما انقضت عدها خطبها ،
 فأبى معقل ، فانزل الله تعالى هذه الآية ، ولو لم يكن له حق لقال الله تعالى لنبيه عليه السلام :
 لا كلام لمعقل في ذلك .

وفي الآية أسئلة كثيرة يقطعها هذا الحديث الصحيح ، خرجه البخاري .
 فإن قيل : السبب الذي رويتم يبطل نظم الآية ؛ لأن الولي إذا كان هو المنكح
 فكيف يُقال له : لا تمتنع من فعل نفسك ، وهذا محال .

قلنا : ليس كما ذكرتم ، للمرأة حق الطاب للنكاح ، وللولي حق المباشرة للعقد ؛ فإذا
 أرادت من يرضى حاله ، وأبى الولي من العقد فقد منعها مرادها ، وهذا بين .

المسألة الثالثة - قوله تعالى : ﴿ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ : يعني إذا كان لها كفؤا ،
 لأن الصداق في الثيب المالكه أمر نفسه لا حق للولي فيه ، والآية نزلت في ثيب مالكة
 أمر نفسها ، فدل على أن المعروف المراد بالآية هو الكفاءة ، وفيها حق عظيم للأولياء ،

لما في تَرْكِهَا من إدخال العارِ عليهم ؛ وذلك إجماعٌ من الأمة .

الآية الحادية والسبعون - قوله تعالى ^(١) : ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِيَ الرِّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ ، وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ ، فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْرِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ .

هذه الآية عُضْلَةٌ ولا يتخلص منها إلا بِجُرُئَةِ الدَّقَنِ ^(٢) مع النقص بها بُرْهَةً من الدهر؛
وفيها خمس عشرة مسألة :

المسألة الأولى- قال عليُّ بن أبي طالب رضي الله عنه : أقلُّ الحملِ ستة أشهر؛ لأن الله تعالى قال (٣) : « وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا » . ثم قال تعالى : (والوالداتُ يُرضِعْنَ أولادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ) ، فإذا أسقطتِ حولين من ثلاثين شهرا بقيت منه ستة أشهر؛ وهي مدَّةُ الحمل؛ وهذا من بديع الاستنباط .

المسألة الثانية - قال الله تعالى : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾ .
واختلف الناس في فائدة هذا التقدير على قولين ؛ فمنهم من قال : معناه إذا ولدت
لستة أشهر أرضعت حولين ، وإن ولدت لتسعة أشهر أرضعت واحدا وعشرين شهرا ،
وهكذا تتداخل مدة الحمل ومدة الرضاع ، ويأخذ الواحد من الآخر .

ومنه من قال: إذا اختلف الأبوان في مدة الرضاع فالفصل في فصله من الحاكم حوالان. والصحيح أنه لا حد لأقله ، وأكثره محدودٌ بحولين مع التراضي بنص القرآن .

المسألة الثالثة - إذا زادت المرأة في رضاعها على مدة الحولين ؛ وقع الرضاع موقعه إلى مستقلّ الولد .

وقال الشافعي وغيره : لو زادت لحظة ما اعتبر ذلك في حكمه ، ولو كان هذا حداً

(١) الآية الثالثة والثلاثون بعد المائتين . (٢) جريمة الذن : يقال : أفلت بجريمة الذن : أى

(٣) سورة الأحقاف ، آية ١٥

أفـلت بعد ما أشرف على الهلاك .

مؤقتاً لا تجوز الزيادة عليه ، ولا تعتبر إن وجدت لما أوقفه الله تعالى على الإرادة كسائر الأعداد^(١) المؤقتة في الشريعة .

وقال أبو حنيفة : يريد ستة أشهر . وقال زفر : ثلاث سنين ؛ وهذا كله تحكّم . والصحيح أن ما قرب من أمد الفطام عرفاً فالحق به وما بعد منه خرج عنه من غير تقدير ؛ وفي مسائل الفروع تتمّة ذلك .

المسألة الرابعة - قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ : دليل على وجوب نفقة الولد على الوالد لمعجزه وضعمه ؛ فجعل الله تعالى ذلك على يدى أبيه لقربته منه وشفقته عليه ؛ وسمى الله تعالى الأم لأنّ الغذاء يصل إليه بوساطتها في الرضاعة ، كما قال تعالى^(٢) : « وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٌ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ » ؛ لأنّ الغذاء لا يصل إلى الحمل إلا بوساطتهن في الرضاعة ؛ وهذا باب من أصول الفقه ، وهو أن ما لا يتم الواجب إلا به واجب مثله .

المسألة الخامسة - قوله تعالى : ﴿ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ .

يعنى على قدر حال الأب من السعة والضيقة ، كما قال تعالى في سورة الطلاق^(٣) : « لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ ؛ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ » . ومن هذه النكته أخذ علماؤنا جواز إجارة الظئر بالنفقة والكسوة ، وبه قال أبو حنيفة ، وأنكره أصحابه ، لأنها إجارة مجهولة فلم تجز ، كما لو كانت الإجارة به على عمل الآخر ، وذلك عند أبي حنيفة استحساناً ، وهو عند مالك والشافعي أصل في الارتضاع ، وفي كل عمل ، ويحمل على المعروف والمادة في مثل ذلك العمل . ولولا أنه معروف ما أدخله الله تعالى في المعروف .

فإن قيل : الذي يدل على أنه مخصوص أنه قدر بحال الأب من عسر ويسر ، ولو كان على رسم الأجرة لم يختلف كبديل سائر الأعواض .

قلنا : قدره بالمعروف أصلاً في الإجازات^(٤) ، ونوعه باليسار والإقتار رفقاً ؛ فانتظم الحكمان ، وأطردت الحكمتان .

(١) في ١ : إذا المؤقتة ، وهو تعريف . (٢) سورة الطلاق ، آية ٦ (٣) الآية السابقة .

(٤) في ١ : الإجازات .

وفي مسائل الخلاف ترى تمام ذلك إن شاء الله تعالى .
المسألة السادسة - في قوله تعالى : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ ﴾ .
اختلف الناس هل هو حق لها أم هو حق عليها ؟

واللفظ مُحْتَمَلٌ ؛ لأنه لو أراد التصريح بقوله « عليها » لقال : وعلى الوالدات إرضاع أولادهنَّ حَوْلَيْنِ كاملين . كما قال تعالى ^(١) : ﴿ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ ﴾ ، لكن هو عليها في حال الزوجية ، وهو عليها إن لم يقبل غيرها ، وهو عليها إذا عدم الأب لاختصاصها به . وقد قدَّمنا ^(٢) أَنَّ في صحيح البخارى عن النبي صلى الله عليه وسلم : تقول لك المرأة : أنفق علىَّ وإلا طلقني ، ويقول لك العبد : أطعمني واستعملني ، ويقول لك ابنك : أنفق علىَّ ؛ إلى مَنْ تَكِلُنِي .

ولمالك في الشريفة رَأْيٌ خصص به الآية فقال : إنها لا ترضع إذا كانت شريفة . وهذا من باب المصلحة التي مهّدها في أصول الفقه .

المسألة السابعة - قال علماؤنا : الحضانة - بدليل هذه الآية - للأمّ والفصرة للأب ، لأنَّ الحضانة مع الرضاع ، ومسائلُ الباب تأتي في سورة الطلاق إن شاء الله تعالى .
المسألة الثامنة - قوله تعالى : ﴿ لَا تُضَارَّ وَالِدَةُ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ ﴾ .
المعنى لا تَأْتِي الأمُّ أَنْ تَرْضِعَهُ إضراراً بابيه ، ولا يحلُّ للأب أن يمنع الأمَّ من ذلك ؛ وذلك كلُّه عند الطلاق ؛ لوجهين :

أحدهما - أَنَّ ذِكْرَ ذَلِكَ جاء عند ذكر الطلاق ، فكان بيانا لبُعضِ أحكامه المتعلقة به .
الثاني - أَنَّ النكاح إذا كان باقيا ثابتا فالنفقة واجبة لأجله ، ولا تستوجب الأمُّ زيادة عليها لأجل رضاعه .

المسألة التاسعة - إذا أراد الأب أن يَرْضِعَ الابنَ غَيْرَ الأمِّ وهي في العِصْمَةِ لتتفرَّغ له جاز ذلك ، ولم يجز لها أن تحتصَّ به إذا كان يقبلُ غيرها ، لما في ذلك من الإضرار بالأب ؛ بل لما في ذلك من غيال ^(٣) الابنِ ، فاجتماعُ الفائدتين يوجب على الأمِّ إسلام الولد إلى غيرها ، ولما في الآية من الاحتمال في أنه حقُّ لها أو عليها .

(١) سورة البقرة ، آية ٢٣٣ (٢) صفحة ٢٠٠ من هذا الجزء .

(٣) الغيل : أن ترضع المرأة ولدها على حبل .

المسألة العاشرة - قوله : ﴿ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ ﴾ :

قال ابن القاسم - عن مالك : هي منسوخة ، وهذا كلامٌ تَشْمِئُزُ منه قلوبُ الغافلين ، وتحارُ فيه البابُ الشاذين ، والأمْرُ فيه قريبٌ ؛ لأننا نقولُ : لو ثبت ما نسخها إلّا ما كان في مرتبَتِها ، ولكن وجهه أن علماء المتقدمين من الفقهاء والمفسرين كانوا يسمّون التخصيصَ نسخاً ؛ لأنه رَفَعَ لبعض ما يتناوله العمومُ ومسامحة ، وجرى ذلك في السننهم حتى أشكل ذلك على مَنْ بَعْدَهُمْ ؛ وهذا يظهرُ عند من ارتاضَ بكلام المتقدمين كثيراً .

وتحقيقُ القول فيه أن قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ ﴾ إشارة إلى ما تقدم ؛ فمن الناس مَنْ رَدَّه إلى جميعه من إيجاب النفقة وتحريم الإضرار ، منهم أبو حنيفة من الفقهاء ، ومن السلف ققادةٌ والحسن ، ويُسند إلى عمر رضى الله عنه ، فأوجبوا على قرابة المولود الذين يرثونه نفقته إذا عدم أبوه في تفصيل طويل لا معنى له .

وقالت طائفة من العلماء : إن قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ ﴾ لا يرجعُ إلى جميع ما تقدم كتبه ؛ وإنما يرجعُ إلى تحريم الإضرار . المعنى : وعلى الوارث من تحريم الإضرار بالأم ما على الأب .

وهذا هو الأصل ؛ فمن ادعى أنه يرجع العطفُ فيه إلى جميع ما تقدم فعليه الدليل ؛ وهو يدعى على اللغة العربية ما ليس منها ، ولا يُوجد له نظيرٌ فيها .

المسألة الحادية عشرة - قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا ﴾ .

المعنى أن الله تعالى لما جعل مُدَّةَ الرضاع حولين بيّن أن فطامها هو الفطام ، وفصالها هو الفصال ، ليس لأحد عنه منزع ، إلا أن يتفق الأبوان على أقل من ذلك العدد من غير مضارة بالولد ؛ فذلك جائزٌ بهذا البيان .

المسألة الثانية عشرة - هذا يدلُّ على جواز الاجتهاد في أحكام الشريعة ؛ لأنَّ الله تعالى جعل للوالدين التشاور والتراضى في الفطام فيمعملان على موجب اجتهادهما فيه ، وترتب الأحكامُ عليه .

المسألة الثالثة عشرة - قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ ﴾ .

هذا عند خيفة الضيعة على الولد عند الأم والتقصير أو الإضرار بالولد في اشتغال الأم

عن حقه بولدها ، أو الإضرار بالولد في الاغتتيال^(١) ونحوه ؛ فإن اختلفوا نظر للصبي ، فإن أوجب النظر أن يُسترضع له استرضع ، إذا أعطى الموضع حقه من أم أو ظئر .

المسألة الرابعة عشرة - قال علماؤنا : إذا كانت الحضانة للأم في الولد تمادت إلى البلوغ

في النمام وإلى النكاح في الجارية ؛ وذلك حق لها ، وبه قال أبو حنيفة .

وقال الشافعي : إذا عقل مَترٌ وحير بين أبويه ، لما روى النسائي وغيره عن أبي هريرة أن امرأة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت له : زوجي يريد أن يذهب بابني ، وقد نفعني وسقاني من بر أبي عتبة . فجاء زوجها فقال : مَنْ يحاقتني في ابني ؟ فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : يا غلام ؛ هذا أبوك ، وهذه أمك ؛ فخذ بيد أيهما شئت . فأخذ بيد أمه . وعند أبي داود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : استهما عليه . فلما قال زوجها : من يحاقتني عليه ؟ خيره النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فاختار أمه .

وروى أبو داود أن النبي صلى الله عليه وسلم قالت له المرأة : إن ابني كان تدني له سقاء ، وحجري له حواء ؛ وإن أباه طلقني ، وأراد أن يفتزعه مني . فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : أنت أحق به مالم تنكحي .

وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في ابنة حمزة للخالة من غير تخيير ، والأم أحق به منها . والمعنى يعضده ؛ فإن الابن قد أنس بها فنقله عنها إضرار به . والله أعلم .

المسألة الخامسة عشرة - معضلة ، قال مالك : كل أم يلزمها رضاع ولدها بما أخبر الله تعالى من حُكم الشريعة فيها ، إلا أن مالكا - دون فقهاء الأمصار - استثنى الحسبية^(٢) ، فقال : لا يلزمها إرضاعه ، فأخرجها من الآية ، وخصها فيها بأصل من أصول الفقه ، وهو العمل بالمصلحة ، وهذا فن لم يتفقن له مالكي .

وقد حققناه^(٣) في أصول الفقه . والأصل البديع فيه هو أن هذا أمر كان في الجاهلية في ذوى الحسب ، وجاء الإسلام عليه فلم يغيره ؛ وتمادى ذوو الثروة والأحساب على تفريق الأمهات للمتعة بدفع الرضعا إلى المراضع إلى زمانه ، فقال به ، وإلى زماننا ؛ فحققناه شرعاً .

(١) الاغتتيال : القيل : أن ترضع المرأة ولدها على حبل . (٢) في ١ : الحسبية .

(٣) في ١ : وقد حققنا .

الآية الثانية والسبعون - قوله تعالى ^(١) : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيهَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ، وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ .
فيها اثنتا عشرة مسألة :

المسألة الأولى - في نسخها قولان :

أحدهما - أنها ناسخة لقوله تعالى ^(٢) : « مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ » ، وكانت عدة الوفاة في صدر الإسلام حولا ، كما كانت في الجاهلية ، ثم نسخ الله تعالى ذلك بأربعة أشهر وعشر ؛ قاله الأكثر .

الثاني - أنها منسوخة بقوله تعالى ^(٣) : « مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ؛ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيهَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ » ، تمتد حيث شاءت ؛ روى عن ابن عباس وعطاء .

والأصح هو القول الأول كما حققناه في القسم الثاني من الناسخ والنسوخ على وجه نكته على ما روى الأئمة في الصحيح أن ابن الزبير قال لعثمان رضى الله عنه : قوله تعالى ^(٢) : « وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ » نسختها الآية الأخرى فلم تكتبها ؟ قال : يابن أخى ؛ لا أعير منه شيئا عن مكانه ، وقد قال الأئمة إن النبي صلى الله عليه وسلم قال للفريرة بنت مالك بن سنان حين قتل زوجها : امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله .

فقرر من هذا أن المتوفى عنها زوجها كانت بالخيار بين أن تخرج من بيتها وبين أن تبقى بآية الإخراج ، ثم نسخها الله تعالى بالآية التي فيها التبرؤ ، ثم أكد ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم بأمره للفريرة بالمكث في بيتها ؛ فكان ذلك بيانا للسكنى ^(٣) للمتوفى عنها زوجها قرآنا وسنة .

المسألة الثانية - هذا لفظه لفظ الخبر ، ومعناه أيضا معنى الخبر كما تقدم . المعنى :

(١) الآية الرابعة والثلاثون بعد المائتين . (٢) سورة البقرة ، آية ٢٤٠ .

(٣) في ١ : السكنى . وفي ٢ : فكان ذلك بيان للسكنى .

والذين يُتَوَفَّونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ، يَعْنِي شَرْعًا ؛ فَمَا وَجِدَ مِنْ مَتَوَفَى عَنْهَا زَوْجَهَا لَمْ يَتَرَبَّصْ فَلَيْسَ ذَلِكَ مِنَ الشَّرْعِ ، جَرَى الْخَبَرُ عَلَى لَفْظِهِ ، وَثَبِتَ كَلَامُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ عَلَى صِدْقِهِ ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي التَّرَبُّصِ بِالْقُرْءِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

المسألة الثالثة - التَّرَبُّصُ : هُوَ الْإِنْتَظَارُ ، وَمَتَمَلِّقُهُ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ : الْفَسَاحُ ، وَالطَّيِّبُ وَالْمُنْظَفُ ^(١) ، وَالتَّصَرُّفُ وَالْخُرُوجُ .

أما الْفَسَاحُ ، فَإِذَا وَضَعْتَ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا وَلَوْ بَعْدَ وَفَاتِهِ بِلَحْظَةٍ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ : الْأَوَّلُ أَنَّهَا قَدْ حَلَّتْ . الثَّانِي : أَنَّهَا لَا تَحِلُّ إِلَّا بَانْقِضَاءِ الْأَشْهُرِ ؛ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ . الثَّالِثُ : أَنَّهَا لَا تَحِلُّ إِلَّا بَعْدَ الطَّهْرِ مِنَ الْنَفَاسِ ؛ قَالَ الْحَسَنُ وَحَمَّادُ بْنُ أَبِي سَالِمَانَ وَالْأَوْزَاعِيُّ . وَقَدْ كَانَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ ظَاهِرًا لَوْلَا حَدِيثُ سُبَيْمَةَ الْأَسْلَمِيَّةِ أَنَّهَا وَضَعَتْ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِلَيْالٍ ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : قَدْ حَلَّتْ ، فَأَنْكِحِي مَنْ شِئْتِ . صَحَّحَتْ رَوَايَةُ الْأَعْمَلِ لَهُ .

وَالَّذِي عِنْدِي أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ لَوْ لَمْ يَكُنْ لِمَا صَحَّ رَأْيُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي آخِرِ الْأَجَلَيْنِ ؛ لِأَنَّ الْحَمْلَ إِذَا وَضِعَ فَقَدْ سَقَطَ الْأَجَلُ بَقَوْلِهِ تَعَالَى ^(٢) : « أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ » ، وَسَقَطَ الْمَعْنَى الْمَوْضُوعُ لِأَجَلِهِ الْأَجَلُ ، وَهُوَ خِيفَةُ شَقْلِ الرَّحِمِ ؛ فَأَيُّ فَائِدَةٍ فِي الْأَشْهُرِ ؟ وَإِذَا نَمَتِ الْأَشْهُرُ وَبَقِيَ الْحَمْلُ فَلَيْسَ يَقُولُ أَحَدٌ : إِنَّهَا تَحِلُّ ؛ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ حَدِيثَ سُبَيْمَةَ جَلَاءٌ لِكُلِّ غَمَةٍ ، وَعَلَى كُلِّ رَأْيٍ وَهْمَةٌ .

وَأَمَّا قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ فَيُرَدُّهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ^(٣) : « وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ » وَلَمْ يَشْتَرَطِ الطَّهَارَةَ .

فَإِنْ قِيلَ : الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ^(٣) : « وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ » الْمَطْلَقَاتُ ؛ لِأَنَّهُ فِيهِنَّ وَرَدَ ، وَعَلَى ذِكْرِهِنَّ انْمِطَفَ .

قُلْنَا : عَطَفَهُ عَلَى الْمَطْلُوقَةِ لَا يَسْقُطُ عَمُومُهُ ، وَيَشْهَدُ لَهُ مَا بَيَّنَّاهُ مِنَ الْحِكْمَةِ فِي إِجْبَابِ الْعِدَّةِ مِنْ بَرَاءَةِ الرَّحِمِ ، وَأَنَّهَا قَدْ وَجَدَتْ قَطْعًا .

المسألة الرابعة - قَدْ يَزِدُّ رَحِمَ عَلَى الرَّحِمِ وَطَمَانَ فَتَكُونُ الْعِدَّةُ فِيهِمَا أَقْصَى الْأَجَائِنِ فِي مَسَائِلَ :

منها المنعَى لها يقدم^(١) ثم يموت وهي حاملٌ من الثاني ؛ فلا بدَّ من أقصى الأجلين ، وكذلك لو قدم وهي حامل فطلَّعها الأول فلا يبرئها الوضع ، ولنا ثلث حيض بعده ، وهو أمرٌ بينٌ .

المسألة الخامسة - أما الطَّيِّب والزينة فقد رُوِيَ عن الحسن أنه جوَّز ذلك لها احتجاً بما رُوِيَ أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم قال لأسماء بنت عميس حين مات جعفر: أمْسِكِي ثَلَاثًا ، ثم افْلِي ما بَدَأَ لك . وهذا حديثٌ باطل . رَوَى^(٢) الأئمةُ بأجمعهم عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم - أنَّ امرأةً جاءت إليه فقالت له : إن ابنتي توفِّي عنها زوجها ، وقد اشتكت عينيها أفْتَكحلُهما ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا ، مرتين أو ثلاثاً ، ثم قال : إنما هي أربعة أشهر وعشْر . وقد كانت إحدا كنَّ ترى بالبعرة على رأسِ الحول . قالت زينب : وكانت المرأة إذا توفِّي عنها زوجها لبست ثمرًا ثيابها ، ودخلت حِفْشًا^(٣) فلم تَمَسَّ طيباً حتى تمرَّ بها سنَّةٌ ، ثم توثِّي بدابةً ، حمارٍ أو شاةً أو طير فقنقَضَ به ، فقلَّ ما تقنَضُ بشيءٍ إلا مات ، ثم تخرج فتعطى بَعْرَةَ فترمي بها ، ثم تراجع بعد ما شاءت من طيب وغيره .

ولو صحَّ حديثُ أسماء^(٤) فقد قال علماؤنا : إنَّ التسَلِّب هو لباسُ الحُرْنِ ، وهو معنى غير الإحْدَاد .

وأما الخروجُ فعلى ثلاثة أوجه :

الأول - خروج انتقال ، ولا سبيلَ إليه عند عامة العلماء إلا ما رُوِيَ عن ابن عباس وعطاء وسفيان الثوري ؛ لا اعتقادهم أنَّ آية الإخراج لم تُنسخ ، وقد تقدَّم بيان ذلك .

الثاني - خروج العبادة ، كالْحُجِّ والعُمْرة ، قال ابن عباس وعطاء : يحجَّجنَّ لأداء

(١) في ١ : بعدم ، وهو تحريف . (٢) ابن ماجه : ٦٧٣ (٣) الحفش : البيت الصغير الدليل القريب السمك . (٤) وهو أنه قال لأسماء بنت عميس بعد مقتل جعفر : تسلي ثلثاً ، ثم اصنعي ماشئت . أى البسي ثوب الحداد ، وهو السلاب . وتسلبته المرأة : إذا لبسته . وقيل : هو ثوب أسود تغطي به الحد رأسها . ومنه حديث بنت أم سلمة أنها بكّت على حمزة ثلاثة أيام وتسلبت .

الْفَرَضِ عَلَيْهِنَ ، وَقَدْ قَالَ عُمَرُ وَابْنُ عُمَرَ : لَا يَحْجِجَنَّ ؛ وَقَدْ كَانَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَرُدُّ الْمُعْتَدَاتِ مِنَ الْبَيْدَاءِ يَنْمَعْنَ الْحَجَّ ؛ فَرَأَى عُمَرُ فِي الْخُلَفَاءِ وَرَأَى مَالِكَ فِي الْعُلَمَاءِ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ عَمُومَ فَرَضِ التَّرْبُصِ فِي زَمَنِ الْمَدَّةِ مُقَدَّمٌ عَلَى عَمُومِ زَمَانِ فَرَضِ الْحَجِّ ، لِأَسْبَابٍ إِنْ قُلْنَا إِنَّهُ عَلَى التَّرَاخِي . وَإِنْ قُلْنَا عَلَى الْفَوْرِ فَحَقُّ التَّرْبُصِ أَكْثَرُ مِنْ حَقِّ الْحَجِّ ؛ لِأَنَّ حَقَّ الْمَدَّةِ لِلَّهِ تَعَالَى ثُمَّ لِلْأَدَمِيِّ فِي صَيَانَةِ مَائِهِ وَتَحْرِيرِ نَسَبِهِ ؛ وَحَقُّ الْحَجِّ خَاصٌّ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ .

الثالث - خُرُوجُهَا بِالنَّهَارِ لِلتَّصَرُّفِ وَرَجُوعُهَا بِاللَّيْلِ ؛ قَالَ ابْنُ عُمَرَ وَغَيْرُهُ ، وَيَكُونُ خُرُوجُهَا فِي السَّحَرِ وَرَجُوعُهَا عِنْدَ النَّوْمِ ، فَرَاعُوا الْمَبِيتَ الَّذِي هُوَ عُمْدَةُ السَّكْنَى وَمَقْصُودُهُ ، وَإِلَيْهِ تَرْجِعُ حَقِيقَةُ الْمَأْوَى .

فَبِإِنْ قِيلَ ، وَهِيَ :

المسألة السادسة - لَمْ يَرَّ أَحَدٌ مَبِيتَ لَيْلَةٍ أَوْ ثَلَاثٍ ^(١) سَكْنَى لِلْبَائِتِ حَيْثُ بَاتَ ، وَلَا خُرُوجًا عَنِ السَّكْنَى ، فَمَا بِالْهَمِّ فِي الْمَدَّةِ قَالُوا : خُرُوجُ لَيْلَةٍ خُرُوجٌ ؟
قُلْنَا : الْمَعْنَى فِيهِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّ حَقَّ الْخُرُوجِ مَتَمَّا قُيِّمَ الْمَبِيتُ فَاحْتِيطَ لَهُ * وَالْحَى بِحَمِي سَوَّلَهُ ^(٢) مَعْقُولًا * فَلَمْ يَمْتَحِرْ ذَلِكَ فِيهِ .

المسألة السابعة - الْآيَةُ عَامَةٌ فِي كُلِّ مَتَزَوِّجَةٍ ، مَدْخُولٍ بِهَا أَوْ غَيْرِ مَدْخُولٍ بِهَا ، صَغِيرَةٍ أَوْ كَبِيرَةٍ ، أُمَةٍ أَوْ حُرَّةٍ ، حَامِلٍ أَوْ غَيْرِ حَامِلٍ كَمَا تَقْدُمُ . وَهِيَ خَاصَّةٌ فِي الْمَدَّةِ ؛ فَإِنْ كَانَتْ أُمَةٌ فَتَمْتَدُّ نِصْفَ عِدَّةِ الْحُرَّةِ إِجْمَاعًا ، إِلَّا مَا يُحْكِكِي عَنِ الْأَصَمِّ ، فَإِنَّهُ سَوَّى فِيهِ بَيْنَ الْحُرَّةِ وَالْأُمَةِ ، وَقَدْ سَبَقَهُ الْإِجْمَاعُ ، لَكِنْ لَصِمَ لَمْ يَسْمَعْ بِهِ ، وَإِذَا انْتَصَفَ مِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ : إِنَّهَا شَهْرَانُ وَخَمْسَ لَيَالٍ ، وَهُوَ مَالِكٌ ، وَرَأَيْتُ لغيره مَا لَمْ أَرْضَ أَنْ أَحْكِيهِ .

المسألة الثامنة - إِذَا مَاتَ الزَّوْجُ وَلَمْ تَعْلَمْ الْمَرْأَةُ بِذَلِكَ إِلَّا بَعْدَ مَضِيِّ مَدَّةِ الْعِدَّةِ فَذَهَبَ الْجَمَاعَةُ أَنَّ الْمَدَّةَ قَدْ انْقَضَتْ ، وَبُرِّوَى عَنْ عَلِيٍّ أَنَّ الْمَدَّةَ مِنْ يَوْمِ عَلِمَتْ ، وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ . وَقَالَ نَحْوًا مِنْهُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَالشَّعْبِيُّ إِنَّ ثَبْتَ الْمَوْتِ بَيِّنَةٌ .

وَوَجْهُهُ أَنَّ الْمَدَّةَ عِبَادَةٌ بِتَرْكِ الزَّيْنَةِ ، وَذَلِكَ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِقَصْدٍ ، وَالْقَصْدُ لَا يَكُونُ إِلَّا

(١) قُلْ : وَثَلَاثًا . (٢) الثَّلَاثَةُ مِنَ الْإِبِلِ : الَّتِي أَنْ عَلَيْهَا مِنْ حَمَلِهَا أَوْ وَضَعَهَا سَبْعَةَ أَشْهُرٍ ، خُفَّ

لِبَنِيهَا ، وَالْجَمْعُ شَوْلٌ .

بعد العلم، يؤكد أنها لو علمت بموته فتركت الإحداد لا نقضت المدة؛ فإذا تركت الإحداد مع عدم العلم فهو أهون؛ إلا ترى أن الصغيرة تنقض عدتها ولا إحداد عليها.

المسألة التاسعة - إن لم تحيض في الأربعة الأشهر فلا عدة لها عندنا في أشهر الأقوال. وقال أبو حنيفة والشافعي وغيرهما: لا تفقر إلى الحيض.

ودليلنا أن تأخير الحيض رتبة توجب أن تستظهر له، إلا أن علماءنا قالوا: إذا لم يكن لها عادة بتأخير الحيض ولم تخش رتبة بقيت تسعة أشهر من يوم وفاته.

وكيفية الاستظهار عندنا تكون بحیضة واحدة على ما بيناه في مسائل الفروع.

المسألة العاشرة - إن كانت الزوجة كتابية فلها لك فيها قولان:

أحدها - أنها كالسلمة. الثاني - أنها تمتد بثلاث حيض؛ إذ بها يبرأ الرحم؛ وهذا منه فاسد جدا؛ لأنه أخرجها من عموم آية الوفاة، وهي منها، وأدخلها في عموم آية الطلاق، وليسب منها.

المسألة الحادية عشرة - في تنزيل هذه الأحكام:

اعلموا وفقكم الله أن المقصود بهذه المدة براءة الرحم من ماء الزوج؛ فامتناع النكاح إنما هو لأجل الماء الواجب صيانته أولا.

وامتناع عقد النكاح إنما هو لاستحالة وجوده شرعا على محل لا يفيد مقصوده فيه. وهو الحل.

وامتناع الطيب والزينة لأنه من دواعيه، فقطعت الذريعة إليه بمنع ما يحرم عليه. وامتناع الخطبة لأن القول في ذلك والتصريح به أقوى ذريعة وأشد داعية من الطيب والزينة، فحرم من طريق الأولى.

وامتناع الخروج لبقاء الرقبة الموجب غاية^(١) الحفيظة والعصمة. وحق أمر السكنى لكونه في الدرجة الخامسة من الحرمة، فأسقط رجوبه أحبار من الأمة، ثم رخص الله تعالى في التعريض على ما يأتي بيانه إن شاء الله.

المسألة الثانية عشرة - قوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ﴾.

يعنى انقضت العدة فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن .
هذا خطاب للأولياء ، وبيان أن الحق في التزويج لمن فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف ؛
أى من جائز شرعا ، يريد من اختيار أعيان الأزواج ، وتقدير الصداق دون مباشرة العقد ،
لأنه حق للأولياء ، كما تقدم دون وضع نفسها في غير كفء ، لأنه ليس من المعروف ،
وفيه الضرر وإدخال العار .

الآية الثالثة والسبعون - قوله تعالى (١) : ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ
مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عَلِيمَ اللَّهِ أَنَّكُمْ سَتَذَكَّرُوهُنَّ ، وَلَكِنْ
لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ
الْكِتَابُ أَجَلَهُ ﴾ .

فيها عشر مسائل :

المسألة الأولى - حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى النِّكَاحَ فِي الْعِدَّةِ ، وأوجب التَّربُّصَ عَلَى الزَّوْجَةِ ،
وقد علم سبحانه أَنَّ الْخُلُقَ لَا يَسْتَطِيعُونَ الصَّبْرَ عَنْ ذِكْرِ النِّكَاحِ وَالتَّكَلُّمِ فِيهِ ، فَإِذِنْ
فِي التَّصْرِيحِ بِذَلِكَ مَعَ جَمِيعِ الْخُلُقِ ، وَإِذِنْ فِي ذِكْرِ ذَلِكَ بِالتَّعْرِضِ مَعَ الْعَاقِلِ ، وَهُوَ
الْمَرْأَةُ أَوْ الْوَلِيُّ ؛ وَهُوَ فِي الْمَرْأَةِ أَكْثَرُ .

والتعريضُ هو القولُ الْمُفْهِمُ لِمَقْصُودِ الشَّيْءِ ، وليس بنصٍّ فيه . والتصرُّحُ هو
التنصيصُ عليه والإفصاحُ بذكره ، مأخوذٌ مِنْ عَرْضِ الشَّيْءِ وَهُوَ نَاحِيَتُهُ ، كَأَنَّهُ يَحْجُومُ
عَلَى النِّكَاحِ وَلَا يَسِفُ (٢) عَلَيْهِ وَيَمْتَشِي حَوْلَهُ وَلَا يَنْزِلُ بِهِ .

المسألة الثانية - في تفسير التعريض :

وقد رَوَى عَنْ السَّلَفِ فِيهِ كَثِيرٌ ، جَمَاعُهُ عِنْدِي يَرْجِعُ إِلَى قَسْمَيْنِ :

الأول - أَنْ يَذْكُرَهَا لِلْوَلِيِّ ؛ يَقُولُ لَا تَسْبِقْنِي بِهَا .

الثاني - أَنْ يُشِيرَ بِذَلِكَ إِلَيْهَا دُونَ وَاسْطَةِ . فَإِنْ ذَكَرَ ذَلِكَ لَهَا بِنَفْسِهِ فِيهِ سَبْعَةُ أَفْظَاظٍ :

الأول - أَنْ يَقُولَ لَهَا : إِنِّي أُرِيدُ التَّزْوِيجَ .

الثاني - أَنْ يَقُولَ لَهَا : لَا تَسْبِقِينِي بِنَفْسِكَ ؛ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ .

(١) الآية الخامسة والثلاثون بعد المائتين . (٢) في ١ : وَلَا يَمْتَشِي . وَالْمَثْبُوتُ مِنْ ل .

الثالث - أن يقول لها : إنك لجميلة ، وإن حاجتي في النساء ، وإن الله لسائق إليك خيرا .
الرابع - أن يقول لها : إنك لنافقة^(١) ؛ قاله ابن القاسم .
الخامس - إن لي حاجة ، وأبشرى فأناك نافقة ، وتقول هي : قد أسمع ما تقول ؛ ولا تزيد شيئا ؛ قاله عطاء .

السادس - أن يهدي لها . قال إبراهيم : إذا كان من شأنه . وقال الشعبي مثله في :
السابع - ولا يأخذ ميثاقها .

قالت سكينه بنت حنظلة بن عبد الله بن حنظلة : دخل علي أبو جعفر وأنا في عدتي فقال : يا بنت حنظلة ، قد علمت قرأتي من رسول الله صلى الله عليه وسلم وحق جدتي علي . فقلت : غفر الله لك أبا جعفر ، تخطبني في عدتي وأنت يؤخذ عنك ؟

فقال : أو قد فعلت ! إنما أخبرتك بقرايتي من رسول الله صلى الله عليه وسلم وموضعي . وقد دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم علي أم سلمة - وكانت عند ابن عمها أبي سلمة فتوفي عنها ، فلم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر لها منزلته من الله ، وهو متحامل على يده حتى أثر الحصر في يده من شدة تحامله ، فما كانت تلك خطبة .

فانتخل من هذا فصلان : أحدهما أن يذكرها لنفسها . الثاني أن يذكرها لوليها أو يفعل فعلا يقوم مقام الذكر كأن يهدي لها .

والذي مال إليه مالك أن يقول : إني بك لمعجب ، ولك محب ، وفيك راغب . وهذا عندى أقوى التعريض ، وأقرب إلى التصريح .

والذي أراه أن يقول لها : إن الله تعالى سائق إليك خيرا ، وأبشرى وأنت نافقة . فإن قال لها أكثر فهو إلى التصريح أقرب .

ألا ترى إلى ما قال أبو جعفر الباقر ، وإلى ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وأما إذا ذكرها لأجنبي فلا حرج عليه ولا حرج على الأجنبي في أن يقول : إن فلانا يريد أن يتزوجك إذا لم يكن ذلك بواسطة .

وهذا التعريض ونحوه من الذرائع المباحة ؛ إذ ليس كل ذريعة محظورا ، وإنما يختص

(١) من النفاق ، وهو الزواج .

بالحظر الذريعة في باب الرِّبَا، لقَوْل عمر رضى الله عنه : فدَعُوا الرِّبَا والرِّبِيَّةَ وكلَّ ذريعة ربيَّة؛ وذلك لعظم حُرْمَةِ الرِّبَا وشدة الوعيد فيه من الله تعالى .

المسألة الثالثة - لما رفع الله تعالى الحرج في التعريض في النكاح قال علماء الشافعية: هذا دليل على أَنَّ التعريض بالقذف لا يُوجِبُ الحدَّ ؛ لأنَّ الله تعالى لم يجعل التعريض في النكاح مقام التصريح ؛ فأوَّلَى ألا يكون هاهنا ؛ لأنَّ الحدَّ يسقط بالشبهة . وهذا ساقط ؛ فإنَّ الله تعالى لم يأذن في التصريح في النكاح بالخطبة ، وأذن في التعريض الذي يُفهم منه النكاح ؛ فهذا دليل على أن التعريض به يُفهم منه القذف ، والأعراض يجب صيانتها كما يجب صيانة الأموال والدماء ، وذلك يوجب حدَّ المُعرِّض ، لئلا يتطرق الفسقة إلى أخذ الأعراض بالتعريض الذي يُفهم منه ما يُفهم بالتصريح .

المسألة الرابعة - قوله تعالى : ﴿ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ ﴾ .

يعنى سترتُم وأخفيتُم في قلوبكم من ذكركُم ، والعزيمة على نكاحهن ؛ فرفع الله تعالى الحرج في ذلك ؛ لعله بأنَّه لا بدَّ منه تفضُّلاً منه حين علم أنه لا بدَّ من ذكركُم ، ثم قال تعالى وهى :

المسألة الخامسة - ﴿ وَلَكِنْ لَا تُؤَاعِدُوهُنَّ سِرًّا ﴾ .

المعنى قد مُنِعْتُمُ التصريح بالنكاح وعَقْدَه ، وأذن لَكُمْ في التعريض ؛ فبإياكم أن يقع بينكم مواعدة في النكاح ، حين مُنِعْتُمُ العَقْدَ فيه .

وقد اختلف العلماء في السرِّ المراد هاهنا على ثلاثة أقوال :

الأول : أنه الزنا . الثانى : الجماع . الثالث : التصريح . واختار الطبرى أنه الزنا ؛ لقول الأعشى ^(١) :

فلا تقرين جارةً إنَّ سرَّها عليك حرامٌ فأنكِحنَّ أو تأبدا

والسرُّ في اللغة يتصرف على معان :

أحدها - ما تسكَّم به في سرِّه وأخفى منه ما أضمر .

الثانى - سرِّ الوادى ؛ أى شطه .

الثالث - سرِّ الشئ ؛ خياره .

الرابع - أنه الزنا .

الخامس - أنه الجماع .

السادس - أنه فرج المرأة .

السابع - سرر^(١) الشهر : ما استسر الهلال فيه من لياليه .

وهذه الإطلاقات يدخل بعضها على بعض ، ويرجع المعنى إلى الخفاء ، فيمّ به تارة ويخصّ أخرى ، وترى سرّ الشيء خياره إنما هو لأنه يُخْفَى ويضنّ به ، وترى أن سرّ الوادى شطّه ؛ لأنه أشرفه ؛ لأنّ حسن الوادى إنما يكون بالجلوس عليه لافيه ، ومنه سُميت السرية لأنها تتخذ للوطء ، إذ الخدم يتخذون للتصرف والوطء ، فسميت المتخذة للوطء سرية من السرور ، ومنه سمي فرج المرأة سرّاً لأنه موضعه .

فالعنى هاهنا : لا تواعدوهنّ نكاحاً ولا وطئاً ، فهو الذى حرّم عليكم في العدة ، لأنه حرم عليهنّ النكاح في العدة إلى وقت محرّم عليهنّ ضرب الوعد فيه ؛ وهذا بين لمن تأمّله .
المسألة السادسة - قال علماؤنا : إذا حرّم الوعد في العدة بالنكاح لأنه لا يجوز كان ذلك دليلاً على تحريم الوعد في التقابض في الصّرف في وقت لا يجوز إلى وقت يجوز فيه التقابض .
ومنه قول عمر رضى الله عنه : وإن استنظرك إلى أن يلبج بيته فلا تنظره ؛ وهذا بين ، فإن الربا مثل الفرّج في التحريم ، وهذا بين عند التأمل .

المسألة السابعة - قوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾ ، وهو التعريض الجازم .
المسألة الثامنة - قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْرِضُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ ﴾ .
فهذه عامة^(٢) للبيان ؛ أى لا تواعدوا نكاحاً ، ولا تعقدوه ، حتى تنقضي العدة .

المسألة التاسعة - لو واعد في العدة ونكح بعدها استحب له مالك الفراق بطلقة تورعاً ، ثم يستأنف خطبتها ، وأوجب عليه أذهب الفراق ؛ وهو الأصح .

المسألة العاشرة - إذا نكح في العدة وبني فسّخ ولم ينكحها أبداً ، [قاله مالك وأحمد والشعبي]^(٣) ، وبه قضى عمر ؛ لأنه استحلّ ما لا يحلّ له فخرمه ، كالقاتل في حرمان الميراث .
وقد استوفيناها في مسائل الخلاف دليلاً ، وفي كتّيب الفروع تقريراً .

(١) السرر : الليلة التي يستسر فيها القمر . (٢) في ١ : عليه . والثبت من ل . (٣) ليس قول .

الآية الرابعة والسبعون - قوله تعالى ^(١) : ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ .

فيها مسألة واحدة :

اختلف الفاس في تقديرها ؛ فمنهم من قال : معناها لا جناح عليكم إن طلقتم النساء المفروض لهنّ الصداق من قبيل الدخول ما لم تمسوهنّ ، وغير المفروض لهنّ قبل الفرض ؛ قاله الطبري واختاره .

ومنهم من قال : معناها إن طلقتم النساء ما لم تمسوهنّ ولم تفرضوا لهنّ فريضة .
وتكون أو بمعنى الواو .

الثالث - أن يكون في الكلام حذف ، تقديره لا جناح عليكم إن طلقتم النساء فرضتم أو لم تفرضوا .

وهذه الأقوال ترجع إلى معنيين : أحدها أن تكون أو بمعنى الواو . الثاني أن يكون في الكلام حذف تقدير ^(٢) به الآية ، وتبقى أو على بابها ، وتكون بمعنى التفصيل والتقسيم والبيان ، ولا ترجع إلى معنى الواو ، كقوله تعالى ^(٣) : « وَلَا تُطِيعُ مِنْهُمْ آيْمًا أَوْ كَفُورًا » .
فإنها للتفصيل .

واحتج من قال إنها بمعنى الواو بأنه عطف عليها بعد ذلك المفروض لهن . فقال تعالى : « وَإِنْ طَلَقْتُمْ مَوَاهِبَ مَنْ قَبْلُ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ » ، فلو كان الأول لبيان طلاق المفروض لهنّ قبل المسيس لما كرّره ، وهذا ظاهر . وقد بينّا في كتاب ملجئة المتفقهين ذلك .

ولا فرق في قانون العربية بين تقدير حذف ، أو تكون أو بمعنى الواو ؛ لأنّ المعاني تميز بذلك ، والأحكام تفصل ؛ فإن المطلقة التي لم تمس ولم يفرض لها لا تدخل من أربعة أقسام :

(١) الآية السادسة والثلاثون بعد المائتين . (٢) في ١ : تقرر . (٣) سورة الإنسان ، آية ٢٤

الأول - مطلقة قبل المس وبعد الفرض .

الثاني - مطلقة بعد المسيس والفرض .

الثالث - مطلقة قبل المسيس وبعد الفرض .

الرابع - مطلقة بعد المس ، وقبل الفرض .

وقد اختلف الناس في المتعة على أربعة أقوال دائرة مع الأربعة الأقسام .

والصحيح أن الله تعالى لم يذكر في هذا الحكم إلا قسمين : مطلقة قبل المس وقبل الفرض ، ومطلقة قبل المس وبعد الفرض ؛ فجعل للأولى المتعة ، وجعل للثانية نصف الصداق ، وآلت الحال إلى أن المتعة لم يبين الله سبحانه وتعالى وجوبها إلا لمطلقة قبل المسيس والفرض . وأما من طلقت وقد فرض لها قبل المسيس نصف الفرض ، ولها بعد المسيس جميع الفرض أو مهر مثلها .

والحكمة في ذلك أن الله سبحانه وتعالى قابل المسيس بالمهر الواجب ونصفه بالطلاق قبل المسيس ، لما لحق الزوجة من رخص العقد ، ووصم الحلّ الحاصل للزوج بالعقد^(١) ، فإذا طلقتها قبل المسيس والفرض ألزمه الله المتعة كفوئاً لهذا المعنى ؛ ولهذا اختلف العلماء في وجوب المتعة ؛ فمنهم من رآها واجبة لظاهر الأمر بها ، وللمعنى الذي أبرزناه من الحكمة فيها . وقال علماؤنا : ليست بواجبة لوجهين : أحدهما أن الله تعالى لم يقدرها ، وإنما وكلها إلى اجتهد المقدر ، وهذا ضعيف ؛ فإن الله تعالى قد وكل التقدير في النفقة إلى الاجتهاد ، وهي واجبة ، فقال : ﴿ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ ﴾ .

الثاني - أن الله تعالى قال فيها : ﴿ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ ﴾ : حقاً على المتقين ، ولو كانت واجبة لأطلقها على الخلق أجمعين ؛ فتعليقها بالإحسان وليس بواجب ، وبالتقوى - وهو معنى خفي - دل على أنها استحباب ، يؤكد أنه قال تعالى في العفو عن الصداق^(٢) : « وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى » ، فأضافه إلى التقوى وليس بواجب ؛ وذلك أن للتقوى أقساماً يبينها في كتب الفقهاء ؛ ومنها واجب ، و [منها]^(٣) ما ليس بواجب ؛ فلينظر هنالك .

(١) في ١ : بالعقدة . (٢) سورة البقرة ، آية ٢٣٧ (٣) الزيادة من ل .

فإن قيل : فقد قال تعالى (١) : « وَلَا تُطْلَقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ » ، فذكرها لكل مطلقه ؟ قلنا : عنه جوابان : أحدهما أَنَّ المَتَاعَ هو كُلُّ مَا يُنْتَفَعُ بِهِ ؛ فَن كَانَ لَهَا مَهْرٌ فِتَاعُهَا مَهْرُهَا ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا مَهْرٌ فِتَاعُهَا مَا تَقْدَمُ .

الثاني أَنَّ إحدَى الْآيَتَيْنِ حَقِيقَةُ دُونِ الْآخَرَى ، وَذَلِكَ بَيْنَ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ ، فَلْيَنْظُرْ هُنَاكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

الآية الخامسة والسبعون - قوله تعالى (٢) : ﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُوَا أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ، وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾ .

فيها ثمانى مسائل :

المسألة الأولى - هذا الْقِسْمُ هو أَحَدُ الْأَقْسَامِ الْمُتَقَدِّمَةِ ، وَهُوَ مُطْلَقَةٌ قَبْلَ الْمَيْسِ وَبَعْدَ الْفَرَضِ ، فَلَهَا نِصْفُ الْمَفْرُوضِ وَاجِبًا ، كَمَا أَنَّ الْمُتَقَدِّمَةَ الْمُتَعَّةَ مُسْتَحَبَّةٌ .

المسألة الثانية - إِنَّ الْمُطْلَقَةَ قَبْلَ الْمَيْسِ لَهَا نِصْفُ الْمَهْرِ ، وَإِنْ خَلَا بِهَا ، وَلَا تَضُرُّ الْخُلُوءُ بِالْمَهْرِ ، إِلَّا أَنْ يَقْتَرِنَ بِهَا مَيْسٌ فِي مَشْهُورِ الْمَذْهَبِ ؛ وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَتَقَرَّرُ الْمَهْرُ بِالْخُلُوءِ ؛ وَظَاهَرُ الْقُرْآنِ يَدُلُّ عَلَى مَا قُلْنَا .

فإن قيل : الْآيَةُ حُجَّةٌ عَلَيْكُمْ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ خَلَا وَقَبِلَ وَلَمْ يَلَسْ قَلَمٌ لَا يَتَقَرَّرُ الْمَهْرُ .

قلنا : الْمَيْسُ هَاهُنَا كِفَايَةٌ عَنِ الْوَطْءِ بِإِجْمَاعٍ ؛ لِأَنَّ عِنْدَكُمْ أَنَّهُ لَوْ خَلَا وَلَمْ يَلَسْ وَلَا قَبْلَ يَتَقَرَّرُ الْمَهْرُ ، وَلَمْ يَوْجَدْ هُنَا مَسٌّ وَلَا وَطْءٌ ؛ وَهَذَا خِلَافُ الْآيَةِ وَمِرَاغِمَةُ الظَّاهِرِ .

المسألة الثالثة - لَمَّا قَسَمَ اللَّهُ تَعَالَى حَالَ الْمُطْلَقَةِ إِلَى قَسْمَيْنِ ؛ مُطْلَقَةٌ مُسَمًّى لَهَا فَرَضٌ ، وَمُطْلَقَةٌ لَمْ يُسَمَّ لَهَا فَرَضٌ دَلَّ عَلَى أَنَّ نِكَاحَ التَّفْوِيزِ جَائِزٌ ، وَهُوَ كُلُّ نِكَاحٍ عُقِدَ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ الصِّدَاقِ ؛ وَلَا خِلَافَ فِيهِ ، وَيُفَرِّضُ بَعْدَ ذَلِكَ الصِّدَاقُ . فَإِنْ فَرَضَ التَّحْقُقُ بِالْعَقْدِ وَجَازٌ ، وَإِنْ لَمْ يَفَرِّضْ لَهَا وَكَانَ الطَّلَاقُ لَمْ يَحِبِّ صِدَاقٌ إِجْمَاعًا ، وَإِنْ فَرَضَ بَعْدَ عُقْدِ النِّكَاحِ وَقَبْلَ وَقُوعِ الطَّلَاقِ فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَنْتَصِفُ بِالطَّلَاقِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحِبِّ بِالْعَقْدِ ، وَهَذَا خِلَافُ الظَّاهِرِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ

لَهُنَّ فَرِيضَةٌ فَتَنْصِفُ مَا فَرَضْتُمْ ﴿١﴾ . وخلافُ القياسِ أيضا ؛ فإنَّ الفَرَضَ بِمَدِّ الْمَقْدَرِ يلحق بالْمَقْدَرِ ؛ فوجب أن يتنصف بالطلاق أصله الفَرَضُ (١) المقترن بالْمَقْدَرِ .

المسألة الرابعة - فإن وقع الموت قبل الفَرَضِ فقال مالك : لها الميراثُ دون الصداق . وخالف في ذلك الشافعيُّ وأبو حنيفة ، فقالوا : يجبُ لها الصَّدَاق والميراثُ ، واحتجُّوا بما رَوَى جماعةٌ منهم النسائيُّ وأبو داود أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم قضى في بَرَوَعة بنت وَاشِقٍ وقد مات زوجها قبل أن يُفَرَّضَ لها - بالمهر والميراث والمدة . والحديثُ ضعيف ؛ لأنَّ راويه مجهول ؛ ودليلنا أنه فراقٌ في نكاحٍ قبل الفَرَضِ فلم يجب فيه صداقٌ أصله الطلاق ، وقد خرَّج الحديث المتقدم (٢) أبو عيسى ، وقال : حديثُ ابن مسعود حديثٌ حسن صحيح ، وقد روى عنه من غير وجه .

المسألة الخامسة - قوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ يَمُوتُوا أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ ﴾ .

الواجبُ لهنَّ من الصداق أَذِنَ (٣) الله تعالى لهنَّ في إسقاطه بِمَدِّ وَجُوبِهِ ؛ إذ جعله خالصَ حَقِّهنَّ يتصرفنَّ فيه بالإمضاء والإسقاط كيف شِئْنَ إذا ملَكْنَ أمر أنفسهن في الأموال ورَشَدْنَ (٤) .

المسألة السادسة - ﴿ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ ﴾ .

وهي معضلة اختلف العلماء فيها ؛ فقيل : هو الزوج ؛ قاله عليٌّ وشريح وسعيد بن المسيَّب وجُبَيْر بن مطعم ومجاهد والثوري ؛ واختاره أبو حنيفة والشافعي في أصحِّ قوليه . ومنهم مَنْ قال : إنه الوليُّ ؛ قاله ابن عباس ، والحسن ، وعكرمة ، وطاوس ، وعطاء ، وأبو الزناد ، وزيد بن أسلم ، وربيعة ، وعلقمة ، ومحمد بن كعب ، وابن شهاب ، والأسود ابن يزيد ، وشريح الكندي ، والشعبي ، وقتادة .

واحتجَّ مَنْ قال إنه الزوج بوجوه كثيرة ، لبابها ثلاثة :

الأول - أن الله تعالى ذكر الصداق في هذه الآية ذِكْرًا مُجْمَعًا من الزوجين ، فحُمِلَ على

(١) في ل : والمقترن . (٢) في ١ : المنفوع . والثابت من ل . وأبو عيسى : هو الترمذي .

(٣) في ١ : يأذن . (٤) الفعل كقعد وطرب .

المفسر في غيرها^(١)، وقد قال الله تعالى^(٢) : «وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا» ؛ فَأَذِنَ اللهُ تَعَالَى لِلزَّوْجِ فِي قَبُولِ الصَّدَاقِ إِذَا طَابَتْ نَفْسُ الْمَرْأَةِ بِتَرْكِهِ .

وقال أيضا^(٣) : « وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ ... » إلى آخرها .
فنهى الله تعالى الزوج أن يأخذ مما آتت المرأة إن أراد طلاقها .
الثاني - قوله تعالى : « إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ » .

يعني النساء ، أو يعفوا الذي بيده عُقْدَةُ النِّكَاحِ : يعني الزوج ، معناه يبذل جميع الصداق .
يقال : عفا بمعنى بَدَّلَ ، كما يقال : عفا بمعنى أسقط .

ومعنى ذلك وحكمته أن المرأة إذا أسقطت ما وجب لها من نصف الصداق تقول هي : لم ينل مني شيئا ولا أدرك ما بذل فيه هذا المال بإسقاطه^(٤) ، وقد وجب إبقاء المروءة واتقاء في الديانة . ويقول الزوج : أنا أترك المال لها لأنني قد نلتُ الحِلَّ وابتدلتها بالطلاق فتركه أقرب للتعوى وأخلصُ من اللائمة .

الثالث - أنه تعالى قال : ﴿ وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾ .
وليس لأحدٍ في هبةٍ مالٍ لآخر^(٥) فَضْلٌ ؛ وإنما ذلك فيما يهبه المفضل من مال نفسه ، وليس للولي حقٌّ في الصداق .

واحتج من قال : إنه الوليُّ بوجوه كثيرة ؛ نُحِبُّهَا أَرْبَعَةً :
الأول - قالوا : الذي بيده عُقْدَةُ النِّكَاحِ الوليُّ ، لأن الزوج قد طلق ؛ فليس بيده عُقْدَةُ ، ومنه قوله تعالى^(٦) : « وَلَا تَعْرِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ » ، وهذا يستمر مع الشافعي دون أبي حنيفة الذي لا يرى عُقْدَةَ النِّكَاحِ للولي .

الثاني - أنه لو أراد الأزواج لقال : إِلَّا أَنْ تَعْفُوا أَوْ تَعْفُونَ ، فلما عدل من مخاطبة الحاضر المبدوء به في أول الكلام إلى لفظ الغائب دلَّ على أن المراد به غيره .

(١) في ل : في غيرها . (٢) سورة النساء ، آية ٤ (٣) سورة النساء ، آية ١٩
(٤) في ل : وإسقاطه . (٥) في أ : آخر . (٦) سورة البقرة ، آية ٢٣٥

الثالث - أنه تعالى قال : (إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ) : بمعنى يسقطن . وقوله تعالى : (أَوْ يَعْفُوا) الذي بيده عُقْدَةُ النِّكَاحِ) لا يتصور الإسقاط فيه إِلَّا مِنَ الْوَلِيِّ ؛ فيكون معنى اللفظ الثاني هو معنى اللفظ الأول بيمينه ، وذلك أنظم للكلام .

الرابع - أنه تعالى قال : ﴿ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ ﴾ ، بمعنى يسقطن ، أو يَعْفُوا الذي بيده عُقْدَةُ النِّكَاحِ ، بمعنى يسقط ؛ فيرجع القول إلى النصف الواجب بالطلاق الذي تُسْقِطُهُ الْمَرْأَةُ ، فأما النصف الذي لم يجب فلم يجز له ذِكْرُ .

المسألة السابعة - في المختار :

والذي تحقق عندي بعد البحث والتَّسَبُّرِ أَنْ الْأَظْهَرُ هُوَ الْوَلِيُّ لِثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ :

أحدها - أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ فِي أَوَّلِ آيَةِ : ﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ ... ﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ﴾ ، فذكر الأزواج وخاطبهم بهذا الخطاب ، ثُمَّ قَالَ : ﴿ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ ﴾ فذكر النسوان ... ﴿ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ ﴾ فهذا ثالث ؛ فلا يردُّ إلى الزوج المتقدم إِلَّا لَوْلَمْ يَكُنْ لغيره وجودٌ ، وقد وُجِدَ وهو الوليُّ ، فلا يجوزُ بعد هذا إسقاط التقدير بجعل الثلاث اثنين من غير ضرورة .

الثاني - أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ ﴾ ، ولا إشكال في أَنَّ الزَّوْجَ بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ لنفسه ، والوليُّ بيده عُقْدَةُ النِّكَاحِ لوليته ، على القول بأنَّ الذي يباشرُ العقد الوليُّ ؛ فهذه المسألة هي أصولُ العفو مع أبي حنيفة ، وقد بيناها قَبْلُ ، وشرحناها في مسائل الخلاف .

فقد ثبت بهذا أَنَّ الْوَلِيَّ بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ ، فهو المراد ؛ لِأَنَّ الزَّوْجَيْنِ يَتَرَاضِيَانِ فلا ينعقد لهما أمرٌ إِلَّا بِالْوَلِيِّ ، بخلاف سائر العقود ، فإنَّ المتعاقدين يستقلان بمعقدها .

الثالث - إِنَّ مَا قُلْنَاهُ أَنْظَمُ فِي الْكَلَامِ ، وَأَقْرَبُ إِلَى الْمَرَامِ ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ ﴾ . ومعلوم أنه ليس كلُّ امرأةٍ تعفو ، فإنَّ الصَّغِيرَةَ أَوْ الْحُجُورَةَ لَا عَفْوَ لَهَا ، فَبَيَّنَّ اللَّهُ تَعَالَى الْقَسَمَيْنِ ، وَقَالَ : ﴿ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ ﴾ إِنْ كُنَّ لَذَلِكَ أَهْلًا ، أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ فِيهِ إِلَيْهِ .

وكذلك روى ابن وهب وأشهب وابن عبد الحكم وابن القاسم عن مالك أنه الأب في ابنته البكر ، والسيد في أمته ؛ لأن هذين هما اللذان يتصرفان في المال وينفذ لهما القول . فإن قيل : إنما يتصرف الولي في المال بما يكون خطأ لابنته ، فأما الإسقاط فليس يحظر ولا نظر .

قلنا : إذا رآه كان ؛ فإننا أجمعنا على أنه لو عقد نكاحها بأقل من مهرها نفذ ؛ وهذا إسقاط محض ، لكنه لما كان نظرا مضى .

فإن قيل : فهو عام في كل ولي ، فلم خصصتموه بهذين ؟

قلنا : كما هو عام في كل زوجة وخص^(١) في الصغيرة والحجورة .

وأما متعلق من قال : إنه الزوج فضعيف ، أما قولهم : إن الله سبحانه ذكر الأزواج في الآيتين اللتين استشهدوا بهما فقد ذكر الولي في هذه الآية ، فجاءت الأحكام كلها مبينة والفوائد الثلاثة معتبرة ، وعلى قولهم يسقط بعض البيان .

وأما قولهم الثاني فلا حجة فيه ، لأن مجيء العفو بمعنى واحد من الجهتين أبلغ في الفصاحة وأوفى في المعنى من مجيئه بمعنىين ، لأن فيه إسقاط أحد العائنين ، وهو الولي المستفاد إذا كان الفعو بمعنى الإسقاط . وأما ندب الزوج إلى إعطاء الصداق كله في الآيتين اللتين ذكرنا فذلك معلوم من دليل آخر .

وأما الثالث فلا حجة لهم فيه ؛ لأن الله تعالى أراد أن يميز الولي عن الزوج والزوجة بمعنى يخصه ، فكفى عنه بقوله تعالى : ﴿ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ ﴾ بكناية مستحسنة ، فكان ذلك أبلغ في الفصاحة ، وأتم في المعنى ، وأجمع للفوائد .

وأما الرابع وهو قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾ وتعلقهم بأن الإفضال لا يكون إلا لأحد ، وإنما الإفضال يكون بأحد وجهين : أحدهما يكون ببذل ما تملكه يده . والثاني بإسقاط ما يملك إسقاطه ، كما يفضل عليه بأن يزوج به بأقل من مهر المثل .

المسألة الثامنة - هذه الآية حجة على صحة هبة المشاع ، لأن الله تعالى أوجب للمرأة بالطلاق نصف الصداق ، فعفوها للرجل عن جميعه كعفو الرجل ، ولم يفصل بين مشاع ومقسوم .

وقال أبو حنيفة : لا تصح هبة المشاع إلا بعد القسمة ، والذي انفصل به المهر عن عموم الآية أن الله سبحانه ^(١) إنما بين تكميلا ثبت بنفس العفو دون شرط قبض ذلك في عفو المرأة ^(٢) ؛ والمهر دين ؛ أو في عفو الرجل ، والمهر مقبوض دين على المرأة . فاما المدين ^(٣) فلا يكمل العفو فيه إلا بقبض متصل به ، أو قبض قائم ينوب عن قبض الهبة ، ولئن حملت الآية على عفو بشرط ^(٤) زيادة القبض ، فنحن لا نشترط إلا تمامه ، وتامه بالقسمة ، فال الاختلاف إلى كيفية القبض .

قال القاضي ابن العربي : هذا الانفصال إنما يستمر بظااهره على أصحاب الشافعي الذين يشترطون في الهبة القبض . فاما نحن فلا نرى ذلك ؛ فلا يصح لهم هذا الانفصال معنا ، فإن نفس العفو من عفا يخلص مِلْكَ لمن عفى له .

وأما أصحاب الشافعي فلا يصح لهم هذا معهم من طريق أخرى ، وهي أن الآية بمطلقها تفيد صحة هبة المشاع ، مع كونه مشاعا ، واقتدار الهبة إلى القبض نظر ^(٥) يؤخذ من دليل يخص تلك الفازلة ؛ فشرط القسمة مفتقر إلى دليل ، ولما يجوده إلا من طريق المعنى ينبنى ^(٦) على اشتراط القبض ؛ ونحن لا نسلمه ، وليس التميز من القبض أصلا في ورد ولا صدر ، فصح تعلقنا بالآية وعمومها وسلمت من تشغييم .

الآية السادسة والسبعون - قوله تعالى ^(٧) : ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ﴾ : فيها سبع مسائل :

المسألة الأولى - قوله تعالى : ﴿ حَافِظُوا ﴾ .

المحافظة : هي الداومة على الشيء والمواظبة ، وذلك بالتنادي على فعلها ، والاحتراس من تضييعها ، أو تضييع بعضها .

وحفظ الشيء في نفسه مراعاة أجزائه وصفاته ، ومنه كتاب عمر : من حفظها وحافظ عليها حفظ دينه ؛ فيجب أولا حفظها ثم المحافظة عليها ؛ بذلك يتم الدين .

(١) العبارة في ١ : وذكر أهل ماوراء النهر في الانفصال عن عموم الآية بأن الله تعالى . والمثبت من ل .

(٢) في ل : في غير المرأة . (٣) في ١ : فأما العين . (٤) في ١ : على عقد شرط زيادة القبض .

والمثبت من ل . (٥) في ١ : نظر غير يؤخذ . (٦) في ١ : مبني . (٧) الآية الثامنة والثلاثون بعد المائتين .

المسألة الثانية - لا شك في انتظام قوله تعالى : الصلوات للصلوة الوسطى ، لكنه خصصها بعد ذلك بالذكر تنبيهاً على شرفها في جنسها ومقدارها في أخواتها . كما قال الله تعالى ^(١) : « مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ » تنبيهاً على شرف الملكين ، وكما قال تعالى ^(٢) : « فِيهِمَا فَالِكِهْمُ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ » ؛ تنبيهاً على وجه الزيادة في مقدارها بين الفاكهة .

المسألة الثالثة - في معنى تسميتها ووسطى :

وفي ذلك احتمالات :

الأول - أنها وُسطى من الوسط ، وهو العدل والخيار والفضل ، كما قال تعالى ^(٣) : « وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا » . وقوله تعالى ^(٤) . « قَالَ أَوْسَطُهُمْ : أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ لَوْلَا تُسَبِّحُونَ » ، يعنى الأفضل في الآيتين .

الثاني - أنها وسط في العدد ؛ لأنها خمس صلوات تسكتنفها اثنتان من كل جهة .

الثالث - أنها وسط من الوقت . قال ابن القاسم : قال مالك : الصبح هو الوسطى لأن الظهر والعصر في النهار ، والمغرب والعشاء في الليل ، والصبح فيما بين ذلك ، وهي أقل الصلوات قدراً .

والظهر والعصر تجمعان ، والمغرب والعشاء تجمعان ، ولا تجمع الصبح مع شيء من الصلوات ، وهي كثيراً ما تفوت الناس ويغامون عنها . وقال نحوه زيد بن أسلم في توسط الوقت . وروى عن ابن عباس أنها الوسطى ؛ لأنها تصلّى في سواد من الليل وبياض من النهار ، وكثيراً ما تفوت الناس . قال ابن عباس أيضاً - وقد قنّت في الصبح : هذه هي الصلاة الوسطى ؛ قال الله تعالى ^(٥) : « وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ » .

المسألة الرابعة - في تحقيقها : يبعد في الشريعة أن تسمى وُسطى ^(٦) بعدد أو وقت وما

(١) سورة البقرة ، آية ٩٨ (٢) سورة الرحمن ، آية ٦٨

(٣) سورة البقرة ، آية ١٤٣ (٤) سورة القلم ، آية ٢٨

(٥) سورة البقرة ، آية ٢٣٨ (٦) هذه العبارة غير واضحة ، وهي في ١ : يبعد في الشريعة أن

تسمى وُسطى بعدد أو وقته من الصبح والزمان من الخط في الوسط والتخصيص عليه . والمثبت من ل .

العدد والزمان من الحظ في الوسط والتخصيص عليه ، وقد كان اللبيبُ يمكنه أن يبدى في ذلك ويُعبد ، إلا أنه تسكف ، والحقُّ أحقُّ أن يُتَّبَعَ . قال الله تعالى : ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ ﴾ ، معناه لفضلهن ، وخصوا الفضلى منهن بزيادة محافضة ؛ أى الزائدة الفضل ، وتعيينها متمدّر .

وقد اختلف العلماء فيها على سبعة أقوال :

الأول - أنها الظُّهر ؛ قاله زيد بن ثابت .

الثانى - أنها العصر ؛ قاله على في إحدى روايته .

الثالث - المغرب ؛ قاله البراء .

الرابع - أنها المشاء الآخرة .

الخامس - أنها الصبح ؛ قاله ابن عباس ، وابن عمر ، وأبو أمامة ، والرواية الصحيحة عن على .

السادس - أنها الجمعة .

السابع - أنها غيرُ مميَّنة .

وكل قولٍ من هذه الأقوال مستندٌ إلى ما لا يستقلُّ^(١) بالدليل :

أما مَنْ قال : إنها الظُّهر ، فلاَّنها أولُ صلاةٍ فُرِضَتْ .

وأما مَنْ قال : إنها العصر ، فتعلَّقَ بحديثٍ علىٍّ رضى الله عنه : شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ، ملأ الله قبورهم وبيوتهم ناراً .

وأما مَنْ قال : إنها المغرب ، فلاَّنها وترٌ بين أشفاق .

وأما مَنْ قال : المشاء ، فلاَّنها وسطى صلاة الليل بين المغرب والصبح .

وأما مَنْ قال : إنها الصبح ؛ فلاَّنها فى وقتٍ متوسط بين الليل والنهار ؛ قاله مالك وابن عباس .

وقال غيرُهما : هى مشهودةٌ ، والعصرُ وإن كانت مثلها فتزيد الصبحُ عليها بوجهين : أحدهما - أنها أثقلُ الصلوات على المنافقين . والثانى - أنَّ فى الموطأ عن عائشة^(٢) : حافظوا

(١) فى و : ما يستقل بالدليل . (٢) الموطأ ، صفحة ١٣٩

على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر، وقوموا لله قانتين. وهذا يدلُّ على أنَّ الصلاة الوسطى غيرُ صلاةِ العصر، ويعارضُ حديثَ على رضى الله عنه ويبيِّنُ أنَّ المرادَ به أنها كانت وسطى بين ما فات وبقى.

وأما من قال: الجمعة، فلأنها تختصُّ بشروط زائدة؛ وهذا يدلُّ على شرِّفها وفَضْلِها. وأما من قال: إنها غيرُ معينة، فلتعارضِ الأدلةِ وعدم الترجيح؛ وهذا هو الصحيح؛ فإنَّ الله خبأها في الصلوات كما خبأ ليلةَ القدر في رمضان، وخبأ الساعة في يوم الجمعة، وخبأ الكبائر في السيئات؛ ليحافظ الخلقُ على الصلوات، ويقوموا جميعَ شهر رمضان، ويلزموا اللهَ كُرمًا في يوم الجمعة كُله، ويجتنبوا جميعَ الكبائرِ والسيئات.

المسألة الخامسة - قال بمض علمائنا: في هذه الآية فائدة؛ وهى الرُّدُّ على أبى حنيفة في قوله: إن الوترَ واجبٌ؛ لأنَّ الوسط إنما يُعدُّ في عدد وتر؛ ليسكون الوسط شفعا يحيطُ به من جانبيه؛ وإذا عُدَّت الصلوات الواجبات ستاً لم تكن الواحدة وسطاً؛ لأنها بين صلاتين من جهة، وبين ثلاث صلوات من أخرى؛ وهذا مبنىٌّ على أنَّ الوسط معتبرٌ بالعدد أو بالوقت؛ وقد بينَّا أنَّ ذلك محتمل لا يدلُّ على تمييزه دليل.

المسألة السادسة - قوله تعالى: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾.

اعلموا وفقكم الله تعالى أنَّ القنوتَ يردُّ على معان، أمهاتها أربع:

الأول - الطاعة؛ قاله ابنُ عباس.

الثانى - القيام؛ قاله ابنُ عمر، وقرأ^(١): «أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا».

وقال النبي صلى الله عليه وسلم: أفضلُ الصلاة طرُلُ القنوت.

الثالث - إنه السكوت، قاله مجاهد. وفي الصحيح قال زيد: كما تنسكُم في الصلاة

حتى نزلت^(٢): ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾، فأمرنا بالسكوت.

الرابع - أنَّ القنوت الخشوع.

وهذه المعانى كلها يصحُّ أن يكون جميعُها مراداً؛ لأنَّه لا تفاوُرَ فيه إلا القيام، فإنه يبعد أن يكون معنى الآية: وقوموا لله قانتين، إلا على تكلف. وقد صلى ابنُ عباس الصبح

وقنت فيها ، فلما فرغ منها قال : هذه هي الصلاة الوسطى ، وقرأ الآية إلى قوله تعالى : « قَاتِنِينَ » .

والصحيح رواية زيد بن أرقم لأنها نص ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فلا يلتفت إلى محتمل سواها .

المسألة السابعة - إذا ثبت أن المراد بالقنوت هاهنا السكوت ، فإذا تسكلم المصلّي فلا يخلو أن يتكلمها ساهياً أو عامداً ؛ فإن تسكلم ساهياً لم يخرج عن الصلاة ولا زال عن امتثال الأمر^(١) ؛ لأن السهواً لا يدخل تحت التكليف ؛ وهذا أقوى جداً .

وقد عارضه بعض العلماء بأن الفطر المذهى عنه في الصوم إذا وقع سهواً أبطله ، فينتقض هذا الأصل . فأجابوا عنه بأن الفطر ضد الصوم ، وإذا وجد ضد العبادة أبطلها ، كان سهواً أو عمداً كالحديث في الصلاة ، بخلاف مسائلنا ؛ فإن الكلام في الصلاة محظورٌ غير مضاف ، فكان ذلك معلقاً^(٢) بالقصد ، وقد حققنا ذلك في كتاب تلخيص مسائل الخلاف . وأما إن تسكلم عامداً ، فإن كان عابثاً أبطل الصلاة ، وإن كان لإصلاحها - كتغيبه الإمام - جاز عند علمائنا .

وقال الشافعي : لا يجوز .

ودليلنا حديث ذى الدين المشهور الصحيح^(٣) : تكلموا فيه لإصلاح الصلاة فلم تبطل صلاتهم . وقد حققناه في مسائل الخلاف وكتب الحديث ، فلم ينظر هناك ففيه الشفاء إن شاء الله . الآية السابعة والسبعون - قوله تعالى^(٤) : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾ .

أمر الله سبحانه بالمحافظة على الصلوات في كل حالٍ من صحّةٍ ومرض ، وحضرٍ وسفر ، وقُدرةٍ وعجز ، وخوفٍ وأمن ، لا تسقط عن المكاف بحال ، ولا يطرّق إلى فرضيتها اختلال .

وقد قال صلى الله عليه وسلم : صلّ قائماً ؛ فإن لم تستطع فقاعداً ، فإن لم تستطع فعلى جنب .

(١) أى لم يخالف الأمر . (٢) في ١ : مطلقاً . (٣) الحديث في الموطأ ، صفحة ٩٤

(٤) الآية التاسعة والثلاثون بعد المائتين .

وقال في الصحيح من رواية ابن عمر في حال الخوف^(١) : فإن كان خوف أكثر من ذلك صلّوا قياماً ورُكباناً مستقبلي القبلة وغير مستقبليها .
وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف مراراً متعددة بصفات مختلفة ، وقد مهّدها في كتب الحديث .

والقصود من ذلك أن تُفعل الصلاة كيفما أمكن ، ولا تسقط بحال حتى لو لم يتفق فعلها إلا بالإشارة بالعين للزِمَ فعلها ؛ كذلك إذا لم يقدر على حركة سائر الجوارح ، وبهذا المعنى تميّزت عن سائر العبادات ؛ فإنَّ العبادات كلّها تسقط بالأعذار ، ويترخص فيها بالرخص الضعيفة ؛ ولذلك قال علماؤنا ، وهي مسألة عظمى : إنَّ تارك الصلاة يُقتل ؛ لأنها أعمّت الإيعان الذي لا يسقط بحال . وقالوا فيها : إحدى دعائم الإسلام ، لا تجوز النيابة فيها بيدن ولا مال ، يقتل^(٢) تاركها ، وأصله الشهادتان .

وقد قال أبو حنيفة : إنَّ القتال يفسد الصلاة ؛ وقد قدمنا من طريق ابن عمر الرد عليه ، وظاهر الآية أقوى دليل عليه .

الآية الثامنة والسبعون - قوله تعالى^(٣) : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ ﴾ .

فيها مسألان :

المسألة الأولى - في سبب نزولها :

فيه قولان :

أحدهما - أن بني إسرائيل لما سلط عليهم رجز الطاعون ، ومات منهم عدد كثير ، خرجوا هاربين من الموت ، فأماهم الله تعالى مدة ، عقوبة لهم ، ثم أحياهم آية ؛ وميتة العقوبة بعدها حياة ، وميتة الأجل لا حياة بعدها .

الثاني - روى أنه كتب عليهم القتال فتركوه وخرجوا فارين منه .

المسألة الثانية - الأصح والأشهر أن خروجهم إنما كان فراراً من الطاعون ، وهذا حكمه باق في ملته لم يتغير .

قال عبد الرحمن بن عوف : سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يقول : إذا سَمِعْتُمْ به بأرضٍ فلا تقدموا عليه ، وإذا وقع بأرضٍ وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه ^(١) . واختلف العلماء في وجبه الحكم في ذلك : أما الدخولُ ففيه الخلافُ على أربعة أقوال : الأول - ما فيه من التعرُّض للبلاء ؛ وذلك لا يجوزُ في حكم الله تعالى ، فإنَّ صيانة النفس عن كل مكروهٍ خَوْفٍ واجب .

الثاني - إنما نهى عن دخوله لئلا يشتمل عن مهمات دينه بما يكون فيه من الكرب والخوف ، بما يرى من عموم الآلام وشمول الأسقام .

الثالث - ما يخاف من السخط عند نزول البلاء ، به وذهاب الصبر على ما ينزل من القضاء .

الرابع - ما يخاف عليه من سوء الاعتقاد ، كأن يقول : لولا دخولي في هذا البلد لما نزل بي مكروه .

وأما الخروجُ فإنما نُهي عنه لما فيه من ترك المَرْضَى مهملين مع ما ينتظم به مما تقدم . والله أعلم .

الآية التاسعة والسبعون - قوله تعالى ^(٢) : ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ . قال قومٌ من علمائنا : هذه الآيةُ مجملةٌ وهو خطأ ؛ بل هي عامة . قال مالك : سُبِّلَ اللهُ كثيرة .

قال القاضي : ما مِنْ سَبِيلٍ مِنْ سَبَلِ اللَّهِ تعالى إِلَّا يُقاتل عليها وفيها ، وأولها وأعظمها دينُ الإسلام ، قال الله سبحانه ^(٣) : « قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ » ؛ وزاد صلى الله عليه وسلم تماماً فقال ^(٤) : مَنْ قَاتَلَ لِنَكُونِ كَلِمَةُ اللَّهِ الْعُلَمَاءِ فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ . وبعد هذا فليس شيءٌ من الشريعة إِلَّا يجوز القتالُ عليه وعنه ، فقد صحَّ العموم وظهر تأكيد التخصيص .

فإن قيل : فمن قاتل دون ماله ؟ قلنا : هو في سبيل الله ، لقوله صلى الله عليه وسلم : مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيد .

(٢) الآية الرابعة والأربعون بعد المائتين .

(١) صحيح مسلم : ١٧٣٧

(٤) مسلم : ١٥١٢

(٣) سورة يوسف ، آية ١٠٨

الآية الموفية ثمانين - قوله تعالى (١): ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً، وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ .

فيها خمس مسائل :

المسألة الأولى - القرض في اللغة: القطع، والمعنى مَنْ يُقْطِعُ اللَّهُ جزءاً من ماله فيضاعف له ثوابه إضاعفاً كثيرة ، إلا أنه في الشرع مخصوص بالسلف على عادة الشرع في أن يجري على أسلوب اللغة في تخصيص الاسم ببعض محتملاته، كما أن القراض (٢) مخصوص بالمضاربة؛ كأن هذا سلف ماله ، وهذا سلف عمله ؛ فصارا متسايفين ، فسمى قراضاً . وقيل متقارضان .

المسألة الثانية - جاء هذا الكلام في معرض النذب والتحضيض على إنفاق المال في ذات الله تعالى على الفقراء المحتاجين ، وفي سبيل الله بنصرة الدين ، وكفى الله سبحانه عن الفقير بنفسه المليّة المنزهة عن الحاجات ترغيباً في الصدقة، كما كفى عن المريض والجائع والمأطش بنفسه المقدسة عن النقائص والآلام ؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يقول الله تعالى : عَبْدِي مَرَضْتُ فَلَمْ تَعُدَّنِي ، يقول (٣) : وكيف تمرضُ وأنت ربُّ العالمين ؟ فيقول : مرض عَبْدِي فلان ولو عُدْتَهُ لوجدتني عنده ، ويقول : جاع عَبْدِي فلان ولو أطعمته لوجدتني عنده ؛ ويقول : عطش عَبْدِي فلان ولو سقيته لوجدتني عنده .

وهذا كله خرج مخرج التشريف لمن كفى عنه ترغيباً لمن خُوطِبَ به .

المسألة الثالثة - قال قومٌ : المراد بالآية الإنفاق في سبيل الله تعالى ؛ لأنه قال قَبْلَهَا (٤) :

« وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ » ؛ فهذا الجهاد بالبدن ، ثم قال بعده : ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ ؛ فهذا الجهاد بالمال .

وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم (٥) : مَنْ جَهَّزَ غَازِيًا فَقَدْ غَزَا ، وَمَنْ خَلَفَهُ فِي أَهْلِهِ بِخَيْرٍ فَقَدْ غَزَا .

والصحيحُ عندي ما قاله الحسن من أنه في أبواب البرِّ كلها ولا يردُّ عمومُه ما تقدّمه من ذِكْرِ الجهاد .

(١) الآية الخامسة والأربعون بعد المائتين . (٢) القراض : المضاربة في لغة أهل الحجاز .

(٣) في ١ : بقوله . (٤) سورة البقرة ، آية ٢٤٤ (٥) مسلم : ١٥٠٧

المسألة الرابعة - انقسم الخلق بحُكم الخالق وحكمته وإرادته ومشيتته وقضائه وقدره حين سمعوا هذه الآية أقساماً وتفرقوا فرقا ثلاثة :

الفرقة الأولى - الرذلى ؛ قالوا : إنَّ ربَّ محمدٍ فقيرٌ محتاج إلينا ، ونحن أغنياء ؛ وهذه جهالةٌ لا تخفى على ذى لبٍّ ؛ وقد ردَّ الله تعالى عليهم بقوله ^(١) : « لقد سمعَ الله قولَ الذين قالوا إنَّ اللهَ فقيرٌ ونحن أغنياء ، سنكتبُ ما قالوا » ؛ والعجبُ من مُعاندتهم مع خذلانهم ؛ وفي التوراة تطيرُ هذه الألفاظ .

الفرقة الثانية - لما سمعتُ هذا القول آثرت الشحَّ والبخل ، وقدمت الرغبة في المال ؛ فما أنفقتُ في سبيل الله ، ولا فسكتُ أسيرا ، ولا أغاثتُ أحدا ؛ تكاسلا عن الطاعة ورُكونا إلى هذه الدار .

الفرقة الثالثة - لما سمعتُ بادرتُ إلى امتثاله ، وآثرتُ الحبيبُ منهم بسرعةٍ بماله ، أولهم أبو الدَّحداح لما سمع هذا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال : يا نبيَّ الله ؛ ألا أرى ربنا يستقرضُ مما أعطانا لأنفسنا ، ولي أرضان : أرضٌ بالمالية وأرضٌ بالسافلة ، وقد جعلتُ خيرهما صدقة . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : كم عَدَقِي ^(٢) ؛ مَذَلَّ لأبي الدحداح في الجنة . فانظروا إلى حُسْنِ فهمه في قوله : يستقرضُ مما أعطانا لأنفسنا ، وجُوده بخيرِ ماله وأفضله ؛ فطوبى له ! ثم طوبى له ! ثم طوبى له !

المسألة الخامسة - القرضُ يكون من المال ويكون من العِرض ، قال النبي صلى الله عليه وسلم في مشهور الآثار : أَعْجَزُ أَحَدِكُمْ أَنْ يَكُونَ كَأَبِي ضَمْضَم ، كان إذا خرج من بيته قال : اللهم إني قد تصدقت بعِرضي على عبادك .

وروى عن ابن عمر : أَقْرَضُ مِنْ عَرَضِكَ لِيَوْمِ فَقْرِكَ ، يعني مَنْ سَبَّكَ فَلَا تَأْخُذْ مِنْهُ حَقًّا ، وَلَا تُقِيمْ عَلَيْهِ حَدًّا ، حتى تَأْتِيَ ^(٣) يوم القيامة مؤقر الأجر .

وقال أبو حنيفة : لا يجوزُ التصدُّقُ بِالْعِرْضِ ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى ، وَهَذَا فَاسِدٌ ؛ قال النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيح : إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ

(١) سورة آل عمران ، آية ١٨١ (٢) العَدَقُ - بالفتح : النخلة ، وبالكسر : العرجون .
تأنيه من الشماريخ ، ويجمع على عداق (النهاية) . (٣) في ١ : يأتي .

كحُرْمَةِ يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا .
وهذا يقتضى أن هذه المحرمات الثلاث تجرى تجرى واحدا في كونها باحترامها حقا
للآدمي ؛ وقد بينّا ذلك في مسائل الخلاف ، فليُنظر هنالك .
الآية الحادية والثمانون - قوله تعالى (١) : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَطْعَمَهُ فَإِنَّهُ مِنِّي ﴾ .

فيها مسألتان :

المسألة الأولى - إنَّ الماءَ طعامٌ بقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَطْعَمَهُ ﴾ ، وإذا كان طعاما
كان قوتنا لبقائه واقتيات البدن به ؛ فوجب أن يجري فيه الربا ، وهو الصحيح من المذهب ؛
ولم لا يجري فيه الربا وهو أجلُّ الأقوات ، وإنما هان لمعوم وجوده ، وإنما عمّم الله تعالى
وجوده بفضله ؛ لمعظم الحاجة إليه . ومن شرفه على سائر الأطعمة أنه مهيباً مخلوق على صفة
لا صنعة لأحد فيها لا أولا ولا آخرا .

المسألة الثانية - قال أبو حنيفة : مَنْ قال : إن شرب عبدي من الفرات فهو حرّ ؛
فلا يمتق إلا أن يكرع فيه ؛ فإن شرب بيده أو اغترف بإيائه منه لم يمتق ؛ لأنَّ الله تعالى
فرّق بين الكرع في النهر وبين الشرب باليد .

وهذا فاسد ؛ فإذا أجرينا الإيمان على الألفاظ ، وقُلْنَا به معهم ؛ لأنَّ شرب الماء
ينطلق على كل هيئة وصفية في لسان العرب من غَرْفٍ باليد أو كَرْعٍ بالضم انطلاقا واحدا ،
فإذا وُجد الشربُ المحلوف عليه لئمةً وحقيقةً حث فاعله .

وأما هذه الآية فلا حجة فيها ؛ فإنَّ الله تعالى جعل ما لزمهم من هذه القصة مقيارا
لعزائمهم وإظهار صبرهم في اللقَاء ؛ فكان مَنْ كسر شهوته عن الماء ، وغلب نفسه
على الإيمان فيه إلا غَرْفة واحدة يطفيء بها سَوْرته ، ويسكن غَلِيله ، موثوقا به في الثبات
عند اللقاء في الحرب وكسر النفس عن الفرار عن القتال ، وبالعكس مَنْ كَرَعَ في النهر
واستوفى الشرب منه .

وهذا منزَعٌ معلوم ليس من اليمين في وِرْد ولا صَدَر .

الآية الثانية والثمانون - قوله تعالى (٢) : ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ﴾ .

فيها ثلاث مسائل :

المسألة الأولى - قيل : إنها منسوخة بآية القتال ؛ وهو قول ابن زيد .

الثاني ^(١) - أنها مخصوصة في أهل الكتاب الذين يُقرؤون على الجزية ؛ وعلى هذا فكل من رأى قبول الجزية من جنس تحمل الآية عليه .

الثالث - أنها نزلت في الأنصار ؛ كانت المرأة منهم إذا لم يعيش لها ولد تجعل على نفسها إن عاش أن تهوده ترجو به طول عمره ، فلما أجلى الله تعالى بني النضير قالوا : كيف نصنع بأبنائنا ؟ فأنزل الله تعالى الآية : ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ﴾ .

المسألة الثانية - قوله تعالى : ﴿ لَا إِكْرَاهَ ﴾ : عموم في نفي إكراه الباطل ؛ فأما الإكراه بالحق فإنه من الدين ؛ وهل يقتل الكافر إلا على الدين ؛ قال صلى الله عليه وسلم : أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . وهو مأخوذ من قوله تعالى : « وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ » .

وبهذا يستدل على ضعف قول من قال : إنها منسوخة .

فإن قيل : فكيف جاز الإكراه بالدين على الحق . والظاهر من حال المكروه أنه لا يمتد ما أظهر .

الجواب : أن الله سبحانه بعث رسوله محمدا صلى الله عليه وسلم يدعوا الخلق إليه ، ويوضح لهم السبيل ، ويبصّرهم الدليل ، ويحتمل الإذابة والهوان في طريق الدعوة والتبيين ، حتى قامت حجة الله ، واصطفى الله أوليائه ، وشرح صدورهم لقبول الحق ؛ فالتفت كتيبة الإسلام ، واثقلت قلوب أهل الإيمان ، ثم نقله من حال الإذابة إلى المعصمة ، وعن الهوان إلى العزة ، وجعل له أنصارا بالقوة ، وأمره بالدعاء بالسيف ؛ إذ مضى من المدة ما تقوم به الحجة ، وكان من الإنذار ما حصل به الإعذار .

جواب ثان : وذلك أنهم يؤخذون أولا كرها ، فإذا ظهر الدين وحصل في جملة المسلمين ، وعمت الدعوة في العالمين حصلت لهم بمثل ما فيهم ^(٢) وإقامة الطاعة معهم النية ؛ فقوى اعتقادهم ،

(١) هكذا في الأصول ، ولم يتقدم « الأول » ، وكأنه اعتبر ما سبق رأيا أول .

(٢) المثاقفة : الملازمة والمصاحبة .

وصحَّ في الدين وداده ، إن سبق لهم من الله تعالى توفيق ، وإلا أخذنا بظاهره وحسابه على الله .

المسألة الثالثة - إذا كان الإكراه بغير حق لم يثبت حُكْمُها ، وكان وجوده كعدمه ، وفي ذلك تفريعٌ كثير قد بيناه في كتاب الإكراه من المسائل ^(١) ، وستأتي منها مسألة إكراه الطلاق والكُفْر في قوله تعالى ^(٢) : « إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ » إن شاء الله تعالى .

الآية ^(٣) الثالثة والثمانون - قوله تعالى ^(٤) : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ، وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ ، وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ ، وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ ﴾ .
فيها ست مسائل :

المسألة الأولى - في سبب نزولها ^(٥) :

لاخلاف بين أهل التفسير أنها نزلت فيما روى أبوداود وغيره أن الرجل كان يأتي بالقنو ^(٦) من الحشَف فيعلِّقه في المسجد يأكل منه الفقراء ، فنزلت : ﴿ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ ﴾ .
المسألة الثانية - في المراد بالنفقة ، وفيه قولان :

أحدهما - أنها صدقة الفَرَض ؛ قاله عبيدة السلماني وغيره .

الثاني - أنها عامّة في كل صدقة ؛ فن قال : إنها في الفرض تعلّق بأنها مأمور بها ، والأمرُ على الوجوب ، وبأنه نهى عن الردى ، وذلك مخصوص بالفرض .
والصحيح أنها عامّة في الفَرَض والنفل ؛ والدليل عليه أن سبب نزول الآية كان في

التطوع .

(١) في ل : في كتاب « المسائل » . (٢) سورة النحل ، آية ١٠٦

(٣) في هامش ١ : ترك المؤلف هنا رحمة الله آيات كان ينبغي له الكلام عليها ، لاسيما مسألة إبطال الصدقة بالمن والأذى . (٤) الآية السابعة والستون بعد المائتين . (٥) أسباب النزول : ٤٨

(٦) القنو : العذق بما فيه الرطب . وفي الحديث : أنه خرج فرأى أقناء معلقة قنوه منها حشف (الاسان - قنا ، وحشف) . والحشف : اليابس الفاسد من التمر ، أو الضعيف الذي لانوى له ، أو أردأ التمر .

الثانى - أن لفظ أَفْعِلْ صالح للندب صلاحيته للفرض ، والردى منهى عنه فى النفل ، كما هو منهى عنه فى الفرض ، إلا أنه فى التطوع ندب فى « أَفْعِلْ » مكروه فى « لا تَفْعَلْ »^(١) وفى الفرض واجب فى « أَفْعِلْ » حرام فى « لا تَفْعَلْ »^(٢) .

المسألة الثالثة - قوله تعالى : ﴿ وَكَسْتُمْ بِآخِذِهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ ﴾ .

قال بعضُ علمائنا : هذا دليل على أَنَّ الآيةَ فى الفرض ؛ لأنَّ قوله تعالى : ﴿ بِآخِذِهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا ﴾ لفظٌ يختصُّ بالدُّيُون التى لا يتسامحُ فى اقتضاء الردى فيها عن الجِدِّ ، ولا فى أخذ المغيب عن السليم ، إلا بإغماضٍ ، وهذه غفلةٌ ؛ فإنها لو كانت نازلة فى الفرض لما قال : ولستمُ بِآخِذِهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فيه ، لأنَّ الردى والمغيب لا يجوز أخذه فى الفرض بحالٍ ، لا مع تقدير الإغماض ولا مع عدمه ، وإنما يؤخذُ بإغماضٍ فى النفل .

المسألة الرابعة - قوله تعالى : ﴿ مِنْ طَيِّبَاتٍ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾ .

قال علمائنا : قوله تعالى : (ما كسبتم) يعنى التجارة ، (ومما أخرجنا لكم من الأرض) يعنى النبات .

وتحقيقُ هذا أنَّ الاكتسابَ على قسمين : منها ما يكون من بطن الأرض وهو النباتاتُ كُلُّها ، ومنها ما يكون من المحاولة على الأرض كالتجارة والنجاج والمُعاورة فى بلاد العدو، والاصطياد؛ فأمرَ اللهُ تعالى الأغنياء من عباده بأن يؤتوا الفقراء مما آتاهم على الوجه الذى فعله رسولُ الله صلى الله عليه وسلم .

المسألة الخامسة - قال أصحابُ أبى حنيفة : هذا يدلُّ على وجوب الزكاة فى كل نباتٍ من

غير تقدير نصابٍ ولا تخصيص بقوت ، وعضدوه بقوله صلى الله عليه وسلم^(٢) : فيما سَقَتِ السماءُ العُشرَ ، وفيما سَقَى بَنَضَحٍ أو دالية نصف العُشر .

وهذا لا متعلِّق فيه من الآية ؛ لأنها إنما جاءت لبيان محلِّ الزكاة لا لبيان نصابها ،

أو مقدارها ، وقد بيَّن النبيُّ صلى الله عليه وسلم النَّصَب بقوله^(٣) : ليس فيما دون خمس ذوِّدٍ

(١) المراد صيغة الأمر والنهى . (٢) ابن ماجة : صفحة ٥٨١

(٣) ابن ماجة ، صفحة ٥٧١ ، ومسلم : ٦٧٥

صَدَقَةٌ ، وليس فيما دون خمسِ أواقٍ من الورق صدقة ، وليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة .

وقد حققنا ذلك في موضعه من مسائل الخلاف ، وتقصينا القول على الحديث .
المسألة السادسة - في هذه الآية فائدة ؛ وهي معرفة معنى الخبيث ، فإن جماعة قالوا : إن الخبيث هو الحرام ، وزل فيه صاحب العين فقال : الخبيث كل شيء فاسد ، وأخذه - والله أعلم - من تسمية الرّجيع خبيثا .

وقال يعقوب : الخبيث : الحرام ، وهذا تفسير منه للغة بالشرع ، وهو جهل عظيم .
والصحيح أن الخبيث ينطلق على معنيين :

أحدهما - مالا منفعة فيه ، كقوله صلى الله عليه وسلم : كما ينفي الكير خبث الحديد .
الثاني - ما تنكره النفس ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَتَّبِعُوا الْخَيْثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ ﴾ .
الآية الرابعة والثمانون - قوله تعالى ^(١) : ﴿ إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ، وَإِنْ تُخَفُّوْهَا وَتَوْتُوْهَا الْفُقَرَاءُ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ ، وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ .

فيها مسألتان :

المسألة الأولى - اختلف الناس في الآية على قولين :

أحدهما - أنها صدقة الفرض . الثاني - أنها صدقة التطوع .

قال ابن عباس في الآية : جعل الله تعالى صدقة السر في التطوع تفضل صدقة العلانية بسبعين ضعفا ، وجعل صدقة العلانية في الفرض تفضل صدقة السر بخمسة وعشرين ضعفا .
المسألة الثانية - أمّا صدقة الفرض فلا خلاف أن إظهارها أفضل ؛ كصلاة الفرض وسائر فرائض الشريعة ؛ لأن المرء يحوز بها إسلامه ، ويعصم ماله .

وليس في تفضيل صدقة العلانية على السر ولا في تفضيل صدقة السر على العلانية حديث صحيح يعول عليه ، ولكنه الإجماع الثابت .

(١) الآية الواحدة والسبعون بعد المائتين .

فأما صدقة النفل فالقرآن صرح بأنها في السر أفضل منها في الجهر؛ بيد أن علماءنا قالوا: إن هذا على الغالب مخرجه .

والتحقيق فيه أن الحال في الصدقة تختلف بحال المعطى لها ، والمعطى إياها ، والناس الشاهدين لها .

أما المعطى فله فائدة إظهار السفة وثواب القدوة ، وآفتها الرياء والمن والأذى .
وأما المعطى إياها فإن السر أسلم له من احتقار الناس له أو نسبته إلى أنه أخذها مع النسي عنها وترك التعفف .

وأما حال الناس فالسر عنهم أفضل من العلانية لهم ، من جهة أنهم ربما طعنوا على المعطى لها بالرياء ، وعلى الآخذ لها بالاستغناء ؛ ولهم فيها تحريك القلوب إلى الصدقة ، لكن هذا اليوم قليل .

الآية الخامسة والثمانون - قوله تعالى (١): ﴿ لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَأَنْفُسِكُمْ . وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ ، وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تظْلَمُونَ ﴾ .
فيها ثلاث مسائل :

المسألة الأولى - في سبب نزولها : وفي ذلك قولان :
أحدهما - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تصدقوا إلا على أهل دينكم ، فنزلت : ﴿ لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ ﴾ .

الثاني - قال ابن عباس : كانوا لا يرضخون (٢) لقربائهم من المشركين ، فنزلت الآية . وهذا هو الصحيح لوجهين : أحدهما أن الأول حديث باطل . الثاني أن أسماء سألت النبي صلى الله عليه وسلم ، قالت : يارسول الله ، إن أمي قدمت علي رغبة وهي مشركة ، أفأصلها ؟ قال : صلي أمك ؛ فإنما شكوا في جواز الموالاة لهم والصدقة عليهم ، فسألوا النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فأذن لهم .

المسألة الثانية - قال علماءنا رحمة الله عليهم : لا تصرف إليهم صدقة الفرض ؛ وإنما

(١) الآية الثانية والسبعون بعد المائتين .. (٢) يرضخون : يعطون .

ذلك في التطوع ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : أَمِرْتُ أَنْ أَخَذَ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيَاءِكُمْ وَأَرَدْتُهَا عَلَى فَقَرَائِكُمْ .

وقال أبو حنيفة : تُصَرَفُ إِلَيْهِمْ صَدَقَةُ الْفِطْرِ ، لحديثٍ يُرَوَّى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ كَانَ يُعْطِي الرِّهْبَانَ مِنْ صَدَقَةِ الْفِطْرِ ؛ وَهَذَا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ لَا أُصَلِّ لَهُ .

ودليلنا أنها صدقة طهر^(١) واجبة ، فلا تُصَرَفُ إِلَى الْكَافِرِ كَصَدَقَةِ الْمَاشِيَةِ وَالْمَعِينِ . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : أَعْنُوهُمْ عَنْ سُؤَالِ هَذَا الْيَوْمِ - يَعْنِي يَوْمَ الْفِطْرِ .

المسألة الثالثة - إذا كان مسلماً عاصياً فلا خلاف أنَّ صَدَقَةَ الْفَرَضِ تُصَرَفُ إِلَيْهِ ، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا كَانَ يَتْرَكُ أَرْكَانَ الْإِسْلَامِ مِنَ الصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ فَلَا تُصَرَفُ إِلَيْهِ الصَّدَقَةُ حَتَّى يَتُوبَ ، وَسَائِرُ الْمَعَاصِي تُصَرَفُ الصَّدَقَةُ إِلَى مَرْتَكِبِهَا لِدُخُولِهَا فِي اسْمِ الْمُسْلِمِينَ .

وفي الحديث الصحيح : أَنَّ رَجُلًا خَرَجَ بِصَدَقَتِهِ فَدَفَعَهَا ، فَقِيلَ تَصَدَّقْ عَلَى سَارِقٍ ، فَقَالَ : عَلَى سَارِقٍ ؟ فَأَوْحَى اللَّهُ تَعَالَى : لَعَلَّهُ يَسْتَعْفِفُ عَنْ سَرَقَتِهِ ... الْحَدِيثُ .

الآية السادسة والثمانون - قوله تعالى (٢) : ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ ، تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴾ .

فيها سبع مسائل :

المسألة الأولى - ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا ﴾ : سَيَأْتِي تَحْقِيقُ الْفَقْرِ فِي آيَةِ الصَّدَقَةِ .

المسألة الثانية - مَنْ هُمْ ؟

قيل : هم فقراء المهاجرين . والصحيح أنهم فقراء المسلمين .

المسألة الثالثة - لا خلاف في هذه الآية وغيرها أَنَّ الصَّدَقَةَ عَلَى فَقَرَاءِ الْمُسْلِمِينَ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِمْ . ويحكي عن جابر بن زيد أَنَّ الصَّدَقَةَ لَا تُعْطَى لِكَافِرٍ ، وَمَعْنَاهُ صَدَقَةُ الْفَرَضِ .

المسألة الرابعة - قوله تعالى : ﴿ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا ﴾ : هو الخشوع . وقيل : الْخِصَاصَةُ ؛ وَهُوَ الصَّحِيحُ ؛ لِأَنَّ الْخُشُوعَ قَدْ يَكُونُ عَلَى الْغَنَى ؛ قَالَ تَعَالَى (٣) :

« سِيَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ الشُّجُودِ » ؛ فَعَمَّ الْفَقِيرَ وَالْغَنَى .

المسألة الخامسة - ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا﴾ : ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال^(١) : ليس المسكين الذي تردُّ اللقمة واللقمتان والتمر والتمران ، إنما المسكين الذي لا يجد غنى يُغنيه ، ولا يفتن له فيصدق عليه ، ولا يقوم فيسأل الناس .

المسألة السادسة - الواجب على مُعطى الصدقة كان إماماً أو مالِكاً أن يراعى أحوال الناس ، فمن علم فيه صبراً على الخصاصه وتحلياً بالقناعة أثر عليه من لا يستطيع الصبر ، فربما وقع في التسلخ ، قال النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيح : إني لأعطي الرجل وغيره أحبَّ إليَّ منه مخافة أن يكتبه الله في النار على وجهه .

المسألة السابعة - قوله تعالى : ﴿إِلْحَافًا﴾ .

معناه الشمول بالمسألة إما للناس وإما في الأموال ؛ فيسأل من الناس جماعة ، ويسأل من المال أكثر مما يحتاج إليه . وبفاء (ل ح ف) للشمول ، ومنه اللحاف ؛ وهو الثوب الذي يُشتمَل به ، ونحوه الإلحاح ؛ يقال : ألحف في المسألة إذا شمل رجلاً أو مالا ، وألح فيها إذا كررها . وروى المفسرون عن قتادة أنه قال : ذكر لنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إن الله يحبَّ الحلیم الحبی الغنی النفس المتعفف ، ويُبغض الغنی الفاحش البذی السائل المُلحف . ولم يصح لهذا الحديث أصل ، ولا عُرف له سند ، لكن روى مسلم عن معاوية قال^(٢) : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تلحفوا في المسألة ، فوالله لا يسألني أحدٌ منكم شيئاً فتخرج له مسائلته مني شيئاً وأنا كارهٌ فيبارك الله له فيما أعطيته .

وروى مالك عن الأسدي أنه قال : نزلتُ أنا وأهلي ببقيع الغرقد^(٣) ، فقال لي أهلي : اذهب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله لنا شيئاً نأكله ، وجعلوا يذكرون من حاجتهم . فذهبتُ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدتُ عنده رجلاً يسأله ، ورسولُ الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا أجِدُ ما أُعْطيك . فوالى الرجلُ عنقه وهو منصّب ، وهو يقول : لعمرُك إنَّكَ لتعطى مَنْ شئتَ .

(١) صحيح مسلم : ٧١٩ (٢) صحيح مسلم : ٧١٨ (٣) بقيع الغرقد : مقبرة النبي ؛ لأن منبتها كان الغرقد ، وهو شجر عظام أو شجر العوسج (القاموس - غرقد) .

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنه ليغضب على ألا أجد ما أُعْطيه ! مَنْ سأل منكم وله أوقية أو عِدْلها^(١) فقد سأل إلخافا . فقال الأسدى : للفقحة^(٢) لنا خيرٌ من أوقية . وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : مَنْ سأل وله أوقية فهو مُلْحِف .

فتبين بهذا أن المُلْحِف هو الذى يسأل الرجل بعد ماردّه عن نفسه ، أو يسألُ وعنده ما يُغْنِيهِ عن السؤال ، إلا أن يسأل زائدا على ما عنده ، ويُغْنِيهِ وهو محتاج إليه ؛ فذلك جائز .

وسمعتُ بجامع الخليفة ببغداد رجلا يقول : هذا أخوكم يحضر الجمعة معكم ، وليس له ثيابٌ يقيم بها سنة الجمعة ، فلما كان في الجمعة الأخرى رأيتُ عليه ثيابا جدّدا ، فقيل لى : كساه إياها فلان لأخذ الثناء بها .

ويكرر المسألة إذا ردّه المسئول والسائل يعلم أنه قادرٌ على ما سأله إياه أو جاهلٌ بحاله ، فيعيد عليه السؤال إعدارا أو إنذارا ثلاثا لا يزيد عليه ، وذلك جائز ، والأفضل تركه . والله أعلم .

الآية السابعة والثمانون - قوله تعالى^(٣) : ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا ﴾ .

هذه الآية من أركان الدين ، وفيها خمس مسائل :

المسألة الأولى - فى سبب نزولها : ذكر مَنْ فسر أن الله تعالى لما حرّم الربا قالت ثقفيف :

وكيف ننتهى عن الربا ، وهو مثل البيع ، فنزلت فيهم الآية .

المسألة الثانية - قال علماؤنا قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا ﴾ : كناية عن استجابة

فى البّيع وقبضه باليد ؛ لأن ذلك إنما يفعله الربى قصداً لما يأكله ، فعبر بالأكل عنه ،

وهو مجازٌ من باب التعبير عن الشيء بفائدته وثمرته ، وهو أحدُ قسَمَى المجاز كما بيناه

فى غير موضع .

(١) العدل : المثل . (٢) الفقحة - بالكسر والفتح : النافقة القريبة العهد بالنتاج ، والجمع لفتح .

ونافقة لقوح : إذا كانت غزيرة اللبن . ونافقة لافح : إذا كانت حاملا . والاقاح : ذوات الألبان ، الواحد لقوح .

وفى ل : لتقحتنا خير من أوقية . (٣) الآية الخامسة والسبعون بعد المائتين .

المسألة الثالثة - قال علماؤنا : الربا في اللغة هو الزيادة ، ولا بد في الزيادة من مزيد عليه تظهر الزيادة به ؛ فلاجل ذلك اختلفوا هل هي عامة في تحريم كل ربا ، أو مجملة لا بيان لها إلا من غيرها ؟

والصحيح أنها عامة ؛ لأنهم كانوا يتبايعون ويُرَبون ، وكان الربا عندهم معروفا ، يُبايع الرجل الرجلَ إلى أجل ، فإذا حلَّ الأجل قال : أتقضى أم تربي ؟ بمعنى أم تزيدني على مالي عليك وأصبر أجلا آخر . فحرّم الله تعالى الربا ، وهو الزيادة ؛ ولكن لما كان كما قلنا لا تظهر الزيادة إلا على مزيد عليه ، ومتى قابل الشيء غير جنسه في المعاملة لم تظهر الزيادة ، وإذا قابل جنسه لم تظهر الزيادة أيضا إلا بإظهار الشرع ، ولأجل هذا صارت الآية مشكلة على الأكثر ، معلومة لمن أيده الله تعالى بالنور الأبهر .

وقد فاضت فيها علماء ، وباحث رُفقاء ، فكلٌّ منهم أعطى ما عنده حتى انتظم فيها سلك المعرفة بدُرره وجوهرته العليا .

إن من زعم أن هذه الآية مجملة فلم يفهم مقاطع الشريعة ؛ فإن الله تعالى أرسل رسوله صلى الله عليه وسلم إلى قومٍ هو منهم بلغتهم ، وأنزل عليهم كتابه - تيسيرا منه - بلسانه ولسانهم ؛ وقد كانت التجارة والبيع عندهم من المعاني المألوفة ، فأنزل عليهم مبيّنا لهم ما يلزمهم فيهما ويعقدونهما عليه ، فقال تعالى ^(١) : « يا أيها الذين آمنوا لا تأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ » .

والباطل ، كما بيناه في كتب الأصول ، هو الذي لا يُفيد وقع التعبير به عن تناول المال بغير عوض في صورة ^(٢) العوض .

والتجارة هي مقابلة الأموال بعضها ببعض . وهو البيع ؛ وأنواعه في متعلقاته بالمال كالأعيان الملوكة ، أو ما في معنى المال كالنافع ، وهي ثلاثة أنواع : عَيْن بَعَيْن ، وهو بيع الذقد ؛ أو بَدَلَيْن مؤجّل وهو السلم ، أو حال وهو يكون في التمر ^(٣) أو على رسم الاستصناع . أو بيع عَيْن بمنفعة وهو الإجارة .

والربا في اللغة هو الزيادة ، والمراد به في الآية كلُّ زيادة لم يقابلها عَوْضٌ ؛ فإنَّ الزيادة ليست بحرام لعينها ، بدليل جواز العقد عليها على وجهه ؛ ولو كانت حراما ماصحاً أن يقابلها عَوْضٌ ، ولا يرد عليها عقد كالحرم والميتة وغيرها .

وتبين أنَّ معنى الآية : وأحلَّ الله البيع المطلق الذي يقع فيه العَوْضُ على صحَّة القصد والعمل ، وحرَّم منه ما وقع على وجه الباطل .

وقد كانت الجاهليةُ تفعله كما تقدم ، فتزيدُ زيادةً لم يقابلها عَوْضٌ ، وكانت تقولُ : إنما البيعُ مثل الربِّا ؛ أى إنما الزيادةُ عند حلول الأجلِ آخرًا مثل أصلِ الثمن في أول العقد ؛ فردَّ الله تعالى عليهم قولهم ، وحرَّم ما اعتقدوه حلالاً عليهم ، وأوضح أنَّ الأجل إذا حلَّ ولم يكن عنده ما يؤدي أنظُر إلى الميسرة تخفيفاً ، يحققه أنَّ الزيادة إنما تظهرُ بعد تقدير العَوْضَيْنِ فيه ، وذلك على قسمين :

أحدهما - تولى الشرع تقدير العَوْضِ فيه ، وهو الأموال الربَّوية ، فلا تحلُّ الزيادة فيه .
وأما الذى وكَّاه إلى المتعاقدين فالزيادة فيه على قدرِ مالية العوضين عند التقابل على قسمين :
أحدهما - ما يتقاربُ الناسُ بمثله فهو حلالٌ بإجماع . ومنه ما يخرج عن العادة ؛ واختلاف علماءنا فيه ، فأَمْضَاهُ الْمُتَقَدِّمُونَ وعدَّوه من فنِّ التجارة ، وردَّه المتأخرون ببغداد ونظرائها وحدثوا المردود بالثالث .

والذى أراه أنه إذا وقع عن علم المتعاقدين فإنه حلال ماضٍ ؛ لأنهما يفقران إلى ذلك في الأوقات ، وهو داخل تحت قوله تعالى : « إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ » .
وإن وقع عن جهلٍ من أحدهما فإنَّ الآخر بالخيار .

وفي مثله ورد الحديث أنَّ رجلاً كان يخدع في البيع فذكرَ لرسول الله صلى الله عليه وسلم : فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا بايَعْتَ فقل ^(١) : لَا خِلَابَةَ . زاد الدارقطني وغيره : ولك الخيار ثلاثاً ، وقد مهَّدناه في شرح الحديث ومسائل الخلاف ؛ فهذا أصل علم هذا الباب .

(١) صحيح مسلم : ١١٦٥ ، والخلافة : الخديعة ؛ أى لا تحل لك خديعتي ، أو لا يلزمني خديعتك .

فإن قيل : أنكرتم الإجمال في الآية ، وما أوردتموه من البيان والشروط هو بيان ما لم يكن في الآية مبيناً ، ولا يوجد عنها من القول ظاهراً .

قلنا : هذا سؤال من لم يحضر ما مضى من القول ، ولا ألقى إليه السمع وهو شهيد ، وقد توضّح في مسائل الكلام أن جميع ما أحلّ الله لهم أو حرّم عليهم كان معلوماً عندهم ؛ لأن الخطاب جاء فيه بلسانهم ، فقد أطلق لهم حلّ ما كانوا يفعلونه من بيع وتجارة ويعلمونه ، وحرّم عليهم الربا وكانوا يفعلونه ، وحرّم عليهم أكل المال بالباطل وقد كانوا يفعلونه ويعلمونه ويتسامحون فيه ؛ ثم إن الله سبحانه وتعالى أوحى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يلقى إليهم زيادةً فيما كان عندهم من عقد أو عوض لم يكن عندهم جائزاً ، فألقى إليهم وجوه الربا المحرمة في كل مقتات ، وعن الأشياء مع الجنس متفاضلاً ، وألحق به بيع الرطب بالتمر ، والعنب بالزبيب ، والبيع والسلف ، وبين وجوه أكل المال بالباطل في بيع الغرر كله أو مالا قيمة له شرعاً فيما كانوا يعقدونه متقوماً كالخمر والميتة والدم وبيع العشّ ، ولم يبق في الشريعة بعد هاتين الآيتين بيان يُفقر إليه في الباب ، وبقي ما وراءها على الجواز ؛ إلا أنه صحّ عن النبي صلى الله عليه وسلم : مالا يصحّ ستة وخمسون معنى نهى عنها .

الأول والثاني عن الأشياء جنساً بجنس ، والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع بيع المقتات أو عن الأشياء جنساً بجنس متفاضلاً ، أو جنساً بغير جنسه نسيئةً ، أو بيع الرطب بالتمر ، أو العنب بالزبيب ، أو بيع الزابنة على أحد القولين ، أو عن بيع وسلف ؛ وهذا كله داخل في بيع الربا ، وهو مما تولى الشرع تقدير العوض فيه ، فلا تجوز الزيادة عليه . الثامن بيعتان فيبيعة . التاسع بيع الغرر^(١) ، وردّ بيع الملامسة والمناذرة والحصاة^(٢) ، وبيع الثنميا ، وبيع العرّبان وماليس عندك ، والمضامين ، والملاقيح ، وحبل حبلة^(٣) ؛ وبتربك عليهما من وجهه يبيع الثمار قبل أن يبدؤا صلاحها ويبيع السنبل حتى يشقّد ، والعنب حتى يسود ، وهو مما قبله ، وبيع الحافلة والمعاومة والحجارة والمحاصرة ، وبيع مالم يقبض ، وبيع

(١) في ل : بيع الغربة . وهو تحريف . وبيع الغرر : ما كان له ظاهر لغير المشتري وباطن مجهول .

(٢) بيع الحصاة : هو أن يقول أحد العاقدين : إذا نبذت لك الحصاة فقد وجب البيع .

(٣) الحبل - محرّكة : مصدر ، سمي به المحمول كما سمي بالحل ، ولأنما دخلت التاء للإشارة بمعنى الأثوة فالحبل يراد به ما في بطون النوق من الحمل . والثاني حبل الذي في بطون النوق . (النهاية) .

ما لم يضمن ، وبيع الطعام قبل أن يستوفي من بعض ما تقدم ، والخمر والميتة وشحومها ،
وثن الدّم ، وبيع الأصنام ، وعَسَبُ الفَحْل ، والسكب والسَّوَر ، وكسب الحِجَام ، ومَهْر
الْبَغْي ، وحُلُوان الكاهن ، وبيع المضطر ، وبيع الولاء ، وبيع الولد أو الأم فردين ، أو
الأخ والأخ فردين ، وكِرَاء الأرض والماء والسكّاء والنَّجَش ، وبيع الرجل على بيع أخيه ،
وخطبته على خطبة أخيه ، وحاضر لبادٍ ، وتاقى السلع والقينات .

فهذه ^(١) ستة وخمسون معنى حضرت الخاطِر ممّا نهى عنه أوردناها حسب نسقها في الذكر .
وهي ترجع في التقسيم الصحيح الذي أوردناه في المسائل إلى سبعة أقسام :
ما يرجع إلى صفة العقد ، وما يرجع إلى صفة المتعاقدين ، وما يرجع إلى العوضين ، وإلى
حال العقد ، والسابع ^(٢) وقت العقد كالبيع وقت نداء يوم الجمعة ، أو في آخر جزء من الوقت
المعين للصلاة .

ولا يخرج عن ثلاثة أقسام ؛ وهي الربا ، والباطل ، والغرر .
ويرجع الغرر بالتحقيق إلى الباطل فيسكون قسمين على الآيتين ، وهذه المفاهي تتداخل
وفصلها المعنى .

ومنها أيضاً ما يدخل في الربا والتجارة ظاهراً ، ومنها ما يخرج عنها ظاهراً ؛ ومنها
ما يدخل فيها باحتمالٍ ، ومنها ما ينهى عنها مصالحةً للخفاق وتألّفاً بينهم لما في التدابر من المفسدة .
المسألة الرابعة - قد بينّا أنّ الربا على قسمين : زيادة في الأموال المقتاتة والأثمان ^(٣) ،
والزيادة في سائرهما ؛ وذكرنا حدودها ؛ وبينّا أنّ الربا فيما جعل التقدير فيه للمتعاقدين جائز
بعلمهما ؛ ولا خلاف فيه ، وكذلك ^(٤) يجوز الربا في هبة الثواب .

وقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : أيما رجل وهب هبة يرى أنها للثواب فهو على
هيبته ، حتى يرضى منها ؛ فهو مستثنى من المنوع الداخل في عموم التحريم ، وقد انتهت
القول في هذا الفرض هاهنا وشرّحه في تفسير الحديث ومسائل الخلاف ، ومنه ما تبسّر على
آيات القرآن في هذا القسم من الأحكام .

(١) ارجع إلى أول الجزء الثاني من ابن ماجه ، وأول الجزء الثالث من صحيح مسلم .
(٢) هكذا في الأصول . (٣) في ل : والأثمان وزيادة . (٤) في ل : ولذلك .

المسألة الخامسة - من معنى هذه الآية ، وهى فى التى بعدها قوله تعالى (١) : « وَإِنْ تُبْتِغُوا فَلََكُمْ رُبُّوسٌ أَمْوَالِكُمْ » .

ذهب بعض العلماء من أرباب الورع إلى أن المال الحلال إذا خالطه حرام حتى لم يتميز ، ثم أخرج منه مقدار الحرام المختلط به لم يحل ، ولم يطب ؛ لأنه يمكن أن يكون الذى أخرج هو الحلال ، والذى بقى هو الحرام ، وهو غلو فى الدين ؛ فإن كل ما لم يتميز فالمقصود منه ماله لا عينه ، ولو تلف لقام المثل مقامه ، والاختلاط إتلاف لتميزه ، كما أن الإهلاك إتلاف لعينه ، والمثل قائم مقام الذاهب ، وهذا بين حسا بين معنى ، والله أعلم .

الآية الثامنة والثمانون - قوله تعالى (٢) : ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ .

ففى خمس مسائل :

المسألة الأولى - فى سبب نزولها (٣) :

قد تقدم أنها نزلت فى الربا عند ذكر الآية قبلها .

المسألة الثانية - فى المعنى المقصود بها :

ففى ثلاثة أقوال :

الأول - أن المقصود بهاربا الدين خاصة ، وفيه يكون الإنظار ؛ قاله ابن عباس وشرىح

القاضى والنخعى .

الثانى - أنه عام فى كل دين ، وهو قول العامة .

الثالث - قال متأخرو علماءنا : هو نص فى دين الربا ، وغيره من الديون مقيس عليه .

المسألة الثالثة - فى التنقيح :

أما من قال إنه فى دين الربا فضعيف ، ولا يصح ذلك عن ابن عباس ؛ فإن الآية وإن كان أولها خاصا ، فإن آخرها عام ، وخصوص أولها لا يمنع من عموم آخرها ، لا سيما إذا كان العام مستقلا بنفسه .

ومن قال : إنه نص فى الربا ، وغيره مقيس عليه فهو ضعيف ؛ لأن العموم قد يتناول الكل فلا مدخل للقياس فيه .

(١) من الآية التاسعة والسبعين بعد المائتين . (٢) الآية الثمانون بعد المائتين . (٣) أسباب النزول : ٥١

فإن قيل : فقد قال في غيره من الديون ^(١) : « لَا يُؤَدُّهُ إِلَّا لِيَكِ إِلَّا مَا دُمْتُ عَلَيْهِ قَائِمًا » .

قلنا : سنتكلم على الآية في موضعها إن شاء الله تعالى .

فإن قيل : وبهم تُعلمُ العُسْرَةُ ؟

قلنا : بأن لا نجد له مالا ؛ فإن قال الطالب : خبأ مالا . قلنا للمطلوب : أثبت عُدْمَكَ

ظاهرا ويحلف باطنا ، والله يقول السرار .

المسألة الرابعة - ما الميسرة التي يؤدي بها ^(٢) الدين ؟

وقد اختلف الناس فيها اختلافا مُتَبَايِنًا ببناءه في مسائل الفقه . تحرير قول علمائنا : أنه يُتْرَكُ له ما يَعِيشُ به الأيام وكسوة لباسه ورُقاده ، ولا تُباع ثيابُ جُمُعته ، ويباع خاتمه . وتفصيل الفروع في المسائل .

المسألة الخامسة - قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ .

قال علمائنا : الصدقةُ على المُعْسِرِ قُرْبَةٌ ؛ وذلك أفضلُ عند الله من إنظاره إلى الميسرة ، بدليل ما روى حُذَيْفَةُ عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : تَلَقَّتِ الْمَلَائِكَةُ رُوحَ رَجُلٍ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ ، قَالُوا : عَمِلْتَ مِنْ الْخَيْرِ شَيْئًا ؟ قَالَ : كَفْتُ أَمْرَ فِتْيَانٍ أَنْ يُنْظَرُوا الْمُؤَسِّرَ وَيَتَجَاوَزُوا عَنِ الْمُعْسِرِ . قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : تَجَاوَزُوا عَنْهُ .

وقد روى عن أَبِي الْيَسَرِ كَعْبُ بْنُ عَمْرِو أَنَّهُ قَالَ : مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرًا أَوْ وَضَعَ عَنْهُ ، أَظْلَمَ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ ؛ وَهَذَا مِمَّا لَا خِلَافَ فِيهِ .

الآية التاسعة والثمانون - قوله تعالى ^(٣) : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ ، وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ ، فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ ، وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَخْسِرَ مِنْهُ شَيْئًا ، فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا ، أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمْلَ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى

(١) سورة آل عمران ، آية ٧٥ (٢) في ل : إليها . (٣) الآية الثانية والثمانون بعد المائتين .

وَلَا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا ، وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلِهِ ، ذَلِكَمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ ، فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا ، وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ، وَإِنْ تَفَعَّلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمَكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ۝

هى آية عظمتى فى الأحكام ، مبينة جملاً من الحلال والحرام ، وهى أصل فى مسائل البيوع ، وكثير من الفروع ، جماعها على اختصار مع استيفاء الفرض دون الإكثار فى اثنتين وخمسين مسألة :

المسألة الأولى - فى حقيقة الدين :

هو عبارة عن كل معاملة كان أحدُ العوضين فيها نقداً والآخر فى الدمة نسيئة ، فإنَّ العين عند العرب ما كان حاضراً ، والدين ما كان غائباً ، قال الشاعر :

وعدتنا بدرهمينا طلاءً وشواءً معجلاً غير دين

والمداينة مُفَاعَلة منه ، لأنَّ أحدها يرضاه والآخر يلتزمه ، وقد بينه الله تعالى بقوله : (إلى أجلٍ مسمى) .

المسألة الثانية - قال أصحابُ أبى حنيفة : عمومُ قوله تعالى : ﴿ إِذَا تَدَايَعْتُمْ بَدْيَيْنَ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾ يدخلُ تحته المهرُ إلى أجلٍ ، والصِّلحُ عن دم العمد ، ويجوز فيه شهادة النساء ؛ وهذا وهمٌ ، فإنَّ هذه الشهادة إنما هى على النكاح المشتغل على المهر وعلى الدم المُفَضَّى إلى الصِّلح ، والمهرُ فى النكاح والمالُ فى الدم يبيح ؛ وإنما جاءت الآية لبيان حكم حال دينٍ مجرد ومال مفرد ؛ فعليه يُحمل عمومُ الشهادة وإليه يرجع .

المسألة الثالثة - قوله تعالى : ﴿ فَاتَّخِذُوا ۝

يريد يكون صكاً ليستدكر به عند أجله ، لما يتوقع من الغفلة فى المدة التى بين المعاملة وبين حلول الأجل ، والنسيان ^(١) موكل بالإنسان ، والشيطان ربما حمل على الإنكار ، والموارض من موت وغيره تطرأ ؛ فشرع الكتابُ والإشهاد ، وكان ذلك فى الزمان الأول .

وروى أحمد بن حنبل وغيره عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أول من جحد آدم - قالها ثلاث مرات : إن الله تعالى لما خلقه مسح ظهره ، فأخرج ذريته فمرضهم عليه ، فرأى فيهم رجلاً يزهر^(١) ، فقال : أى رب من هذا ؟ قال : هذا ابنك داود . قال : كم عمره ؟ قال : ستون سنة . قال : رب زد في عمره . قال : لا ، إلا أن تزيد أنت من عمرك ، فزاده أربعين من عمره ، فكتب الله تعالى عليه كتاباً وأشهد عليه الملائكة ، فلما أراد أن يقبض رُوحه قال : بقى من أجلى أربعون سنة . فقيل له : إنك قد جمعتها لابنك داود . قال : فيجحد آدم . قال : فأخرج إليه الكتاب ، فأقام عليه البيعة ، وأتم لداود مائة سنة ولآدم عمره ألف سنة .

المسألة الرابعة - في قوله تعالى : ﴿ فَاكْتُبُوهُ ﴾ إشارة ظاهرة إلى أنه يكتبه بجميع صفاته المبيّنة له المعبّرة عنه المعرفة للحاكم بما يحكم عند ارتفاعهما إليه .
المسألة الخامسة - قوله تعالى : ﴿ وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ ﴾ .
فيه وجهان :

أحدهما - أن الناس لما كانوا يتعاملون حتى لا يشذَّ أحدٌ منهم عن المعاملة ، وكان منهم من يكتب ومن لا يكتب ، أمر سبحانه أن يكتب بينهم كاتب بالعدل .
الثاني - أنه لما كان الذى له الدين يُتهم في الكتابة للذى عليه ، وكذلك بالعكس ، شرع الله سبحانه كاتباً يكتب بالعدل ، لا يكون في قلبه ولا في قلمه هوادة لأحدهما على الآخر .
المسألة السادسة - قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ ﴾ :

فيها أربعة أقوال :

- الأول - أنه فرض على الكفاية كالجهاد والصلاة على الجنائز ؛ قاله الشعبي .
 - الثاني - أنه فرض على الكتاب في حال فراغه ؛ قاله بعض أهل الكوفة .
 - الثالث - أنه ندب ؛ قاله مجاهد وعطاء .
 - الرابع - أنه منسوخ ؛ قاله الضحاك .
- والصحيح أنه أمر إرشاد ؛ فلا يكتب حتى يأخذ حقه .

(١) زهر السراج والقمر والوجه كنم : تلاً . وأزهر النبات : نور .

المسألة السابعة - قوله تعالى : ﴿ وَلِيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلِيَتَّقِيَ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسَ مِنْهُ شَيْئًا ﴾ .

قال علماؤنا : إنما أُمِّلِيَ الذي عليه الحق ؛ لأنه المقرُّ به الملزم له ، فلو قال الذي له الحق : لي كذا وكذا لم ينفع حتى يقرَّ له الذي عليه الحق ، فلا جمل ذلك كانت البداءة به ؛ لأنَّ القولَ قوله ، وإلى هذه النكتة وقعت الإشارةُ بقوله صلى الله عليه وسلم : البينة على من ادعى ^(١) واليمينُ على من أنكر ، على نحو ما تقدم في قوله تعالى ^(٢) : « ولا يحلُّ لمن أن يكتُمَنَ ما خلق الله في أرحامِهِنَّ » . وفي هذه الآية أيضاً نحوُ منه ، وهو قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ ﴾ لما كان القول قولهنَّ في الذي تشتملُ عليه أرحامهنَّ ، وقول الشاهد أيضاً فيما وعاهُ قلبه من علم ما عنده مما بينهما من التنازع .

المسألة الثامنة - قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا ﴾ :
أما السفيةُ ففيه أربعة أقوال :

الأول - أنه الجاهل ؛ قاله مجاهد . الثاني - أنه الصبي . الثالث - أنه المرأة والصبي ؛ قاله الحسن . الرابع - المبدِّرُ لماله المُفسِدُ لدينه ؛ قاله الشافعي .

وأما الضعيفُ فقيل : هو الأحمق . وقيل : هو الآخرس أو النبي ، واختاره الطبري .
وأما الذي لا يستطيع أن يُحِلَّ ، ففيه ثلاثة أقوال :

أحدها - أنه النبي ؛ قاله ابن عباس . الثاني - أنه الممنوعُ بحُبْسَةِ أو عَى . الثالث - أنه المجنون .

وهذا فيه نظر طويل نُخَبِّئُهُ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ جَمَلَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ أَرْبَعَةَ أَصْنَافٍ :
مستقل بنفسه يُحِلُّ ، وثلاثة أصناف لا يملكون ، ولا يصح أن تكونَ هذه الأصناف الثلاثة صنفًا واحدًا أو صنفين ؛ لأنَّ تعديد الباري سُبْحَانَهُ كَأَنَّهُ يَخْلُو عَنْ الْفَائِدَةِ ، ويكون من فن التشييع ^(٣) من القول الركيك من الكلام ، ولا ينبغي هذا في كلام حكيم ، فكيف في كلام أحكم الحاكمين .

(١) في : على المدعي . والمثبت من ل . (٢) سورة البقرة ، آية ٢٢٨ (٣) التشييع : التخليط ، وكتاب مشيخ . ونج الكتاب تضييحا : لم يبينه . والتشيع : اضطراب الكلام وتفننه .

فَقَعَيْنَ والحالَةُ هذه أن يكونَ لكلِ صنفٍ من هذه الأصنافِ الثلاثة معنى ليس لصاحبه حتى تَمَّ البلاغة ، وتكمل الفائدة ، ويرتفع التداخلُ المَوْجِبُ للتقصير ؛ وذلك بأن يكونَ السفيهُ والضعيفُ والذي لا يستطيع ، قريباً بعضُهُ من بعضٍ في المعنى ؛ فإنَّ العربَ تطلقُ السفيهَ على ضعيفِ العقلِ تارةً وعلى ضعيفِ البدنِ أخرى ، وأنشدوا :

مَشِينَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهَتْ^(١) أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ النَّوَاسِمِ
أى استضعفتها واستقلَّتها فخرَكتها .

وكذلك يُطلقُ الضعيفُ على ضعيفِ العقلِ ، وعلى ضعيفِ البدنِ .
وقد قالوا : الضعف - بضم الضادِ في البدنِ ، وفتحها في الرأى ، وقيلَ لها لفتان ، وكلُّ ضَعِيفٍ لا يستطيعُ ما يستطيعه القويُّ ؛ فثبتَ التداخلُ في معنى هذه الألفاظ .
وتحريُّها الذى يستقيمُ به الكلامُ ويصحُّ معه النظامُ أَنَّ السفيهَ هو المتفاهى في ضَعْفِ العقلِ وفساده كالمجنونِ والمهجورِ عليه ، نظيره الشاهدله قوله تعالى^(٢) : « وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا » على ما سيأتى في سورة النساءِ إن شاء الله تعالى .
وأما الضعيفُ فهو الذى يغلبه قَلَّةُ النظرِ لنفسه كالطفلِ نظيره ، ويشهدُ له قوله تعالى^(٣) :
« وَلَيَحْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ » .
وأما الذى لا يستطيعُ أَنْ يَمِيلَ فهو الغبيُّ الذى يفهمُ منفعته لكنَّه لا يلقى العبارةَ عنها .
والآخرُ الذى لا يتبينُ منطقُه عن غرضه ؛ ويشهدُ لذلك أنه لم ينف عنه أنه لا يستطيعُ أَنْ يَمِيلَ خاصة .

المسألة التاسعة - قوله تعالى : ﴿ فَلْيُمْلِلْ وَلِيِّهِ بِالْعَدْلِ ﴾ .
اختلاف الناسُ على ما يعود ضميرُ وَلِيِّهِ على قولين :
الأول - قيل يعود على الحق ؛ التقدير فليُمْلِلْ وَلِىَّ الحق .
الثانى - أنه يعود على الذى عليه الحق ؛ التقدير فليُمْلِلْ وَلِىُّ الذى عليه الحق الممنوع من الإِمْلاء بالسفه والضعف والعجز .

(١) فى ١ : فسفت . والمثبت من اللسان (سفه) ، ل . (٢) سورة النساء ، آية ٥

(٣) سورة النساء ، آية ٩

والظاهر أنه يعود على الذى عليه الحق ؛ لأنه صاحبُ الوليِّ فى الإطلاق ، يقال : وليَّ السفينة ووليَّ الضميف ، ولا يقال وليَّ الحق ، إنما يقال صاحبُ الحق .

وهذا يدلُّ على أن إقرار الوصيِّ جائز على يتيمة ؛ لأنه إذا أُمليَ فقد نفذ قوله فيما أملاه .
المسألة العاشرة - إذا ثبت هذا فإن تصرف السفينة المحجور دون وليِّ فإن التصرف فاسد إجماعا منسوخ أبدا ، لا يوجب حكما ولا يؤثر شيئا . وإن تصرف سفينة لاحتجر عليه فاختلف علماؤنا فيه ؛ فابن القاسم يجوز فعله ، وعامة أصحابنا يسقطونه .

والذى أراه من ذلك أنه إن تصرف بسداد نفذ ، وإن تصرف بغير سداد بطل .
وأما الضميف فربما بنحس فى البيع وخدع ، ولكنه تحت النظر كائن ، وعلى الاعتبار موقوف .

وأما الذى لا يستطيع أن يُملَّ فلا خلاف فى جواز تصرفه .
وظاهر الآية يقتضى أن من احتاج منهم إلى المعاملة عاملٌ ، فمن كان من أهل الإملاء أُمليَ عن نفسه ، ومن لم يكن أُمليَ عنه وليُّه ؛ وذلك كله بيِّن فى مسائل الفروع .
المسألة الحادية عشرة - قوله تعالى : ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا ﴾ :

اختلف الناس هل هو فرض أو ندب ؟ والصحيح أنه ندب كما يأتى إن شاء الله تعالى .
المسألة الثانية عشرة - قوله تعالى : ﴿ شَهِيدِينَ ﴾ .
رتَّب الله تعالى الشهادات بحكمته فى الحقوق المالية والبدنية والحدود ، فجعلها فى كل فنٍّ شهيدين ، إلا فى الزنا فإنه قرنَ بيوثها بأربعة شهداء ؛ تأكيداً فى الستر ، على ما يأتى بيانه فى سورة النور إن شاء الله .

المسألة الثالثة عشرة - قوله تعالى : ﴿ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾ .
قال مجاهد : أراد من الأحرار . واختاره القاضى أبو إسحاق وأطنب فيه .
وقيل : المراد به من المسلمين ؛ لأنَّ قوله تعالى : ﴿ مِنْ الرِّجَالِ ﴾ كان يُغنى عنه ، فلا بدَّ لهذه الإضافة من خصيصة ، وهى إما أحراركم وإما مؤمنوكم ؛ والمؤمنون به أخصُّ من الأحرار ؛ لأنَّ هذه الإضافة هى إضافة الجماعة ، وإلا فَمَنْ هو الذى يجمع الشُّبُهات ، وينظم الشُّمْلَ النظم الذى يصحُّ منه الإضافة .

والصحيحُ عندى أن المراد به البالغون من ذكوركم المسلمون ؛ لأنَّ الطفل لا يُقال له رجل ، وكذا المرأة لا يقال لها رجل أيضا . وقد بين الله تعالى بعد ذلك شهادة المرأة ، وعيَّن بالإضافة في قوله تعالى : ﴿ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾ المسلم ؛ ولأنَّ الكافر لا قول له ؛ وعيَّن الكبير أيضا ، لأنَّ الصغير لا محصول له .

وإنما أمر الله تعالى بإشهاد البالغ ؛ لأنه الذى يصح أن يؤدَّى الآن الشهادة ؛ فأما الصغير فيحفظ الشهادة ؛ فإذا أداها وهو رجل جازت ؛ ولا خلاف فيه .

وليس للآية أثرٌ في شهادة العبد يرد ، وسيأتى القول فيها في تفسير قوله تعالى (١) : « كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ » إن شاء الله .

المسألة الرابعة عشرة - عمومُ قوله تعالى : ﴿ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾ يقتضى جواز شهادة الأعمى على ما يتحققه ويعلمه ؛ فإنَّ السمع في الأصوات طريقٌ للعلم كالْبَصَرِ للألوان ، فاعلمه أداه ، كما يطاق زوجته باللمس والشم ، ويأكل بالذَّوق ؛ فلم لا يشهد على طعام اختلف فيه قد ذاقه .

المسألة الخامسة عشرة - قال علماؤنا : أخذ بعضُ الناس من عموم هذه الآية في قوله تعالى : ﴿ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾ جوازَ شهادة البدوى على القروى . وقد منعها أحمد بن حنبل ومالك في مشهور قوله .

وقد بينَّا الوجوه التى منعها أشياخنا من أجلها في كتب الخلاف ؛ والصحيح جوازها مع العدالة كشهادة القروى على القروى . وقد ثبت أنَّ النَّبى صلى الله عليه وسلم شهد عنده أعرابى على هلال رمضان ؛ فأمر بالصيام .

المسألة السادسة عشرة - قال علماؤنا قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ﴾ من ألفاظ الإبدال ، فكان ظاهره يقتضى ألا تجوز شهادة النساء إلا عند عدم شهادة الرجال ، كحكم سائر إبدال الشريعة مع مبدلاتها ؛ وهذا ليس كما زعمه ، ولو أراد ربنا ذلك لقال : فإن لم يوجد رجلان فرجل : فأما وقد قال : فإن لم يكونا فهذا قولٌ يتناول حالة الوجود والعدم . والله أعلم .

المسألة السابعة عشرة - قال أصحابنا : لما جعل الله تعالى شهادة امرأتين بدل شهادة الرجل وجب أن يكون حكمها حكمه ، فكما يحلف مع الشاهد واليمين عندنا وعند الشافعي ، كذلك يجب أن يحلف مع شهادة امرأتين بمطلق هذه العوضية ، وقد بيناه في مسائل الخلاف .

المسألة الثامنة عشرة - قال أصحاب أبي حنيفة : لما قال الله تعالى : ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ﴾ فقسم الله تعالى أنواع الشهادة وعددها ، ولم يذكر الشاهد واليمين فلا يجوز القضاء به ، لأنه يكون قسما ثالثا فيما قد قسمه الله تعالى قسمين .

وسلك علماؤنا في الرد عليهم مسلكين :
أحدهما - أن هذا ليس من قسم الشهادة ، وإنما الحكم هناك باليمين ، وحطَّ الشاهد ترجيح جنبة المدعي ، وهو الذي اختاره أهل خراسان .

وقال آخرون - وهو الذي عول عليه مالك - إن القوم قد قالوا يُقضى بالنكول ، وهو قسم ثالث ليس له في القرآن ذكر ، كذلك يحكم بالشهادة واليمين وإن لم يجز له ذكر لقيام الدليل .

والمسلك الأول أسلوبُ الشرع . والمسلك الثاني يتعلق بمناقضة الخصم ، والمسلك الأول أقوى وأولى .

المسألة التاسعة عشرة - فضَّلَ الله تعالى الذَّكَرَ على الأنثى من ستة أوجه :
الأول - أنه جُمِلَ أصلها وجُعِلَت فرعه ، لأنها خُلِقَت منه ، كما ذكر الله تعالى في كتابه .
الثاني - أنها خُلِقَت من ضلعه الموجب ؛ قال النبي صلى الله عليه وسلم : إن المرأة خُلِقَت من ضلع أعوج ، فإن ذهبت تقيمها كسرتها ، وإن استمعت بها استمعت بها على عوج ، وقال : وكسرُها طلاقها .

الثالث - أنه نقص دينها .

الرابع - أنه نقص عقلها . وفي الحديث : ما رأيتُ من ناقصات عقلٍ ودينٍ أذهبَ للبَّ الرجل الحازم مفكِّن . قلن : يا رسول الله ؛ وما نُقصان ديننا وعقلنا ؟ قال : أليس تمكث إحداكن الليالي لا تصوم ولا تصلي ، وشهادة إحداكن على نصف شهادة الرجل ؟

الخامس - أنه نقص حظّها في الميراث. قال الله تعالى (١): «لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ».

السادس - أنها نقصت قوتها ؛ فلا تقايل ولا يسهم لها ، وهذه كلها معاني حكمية .

فإن قيل : كيف نسب النقص إليهنّ وليس من فعلهنّ ؟

قلنا : هذا من عدل الله يحطّ ما شاء ويرفع ما شاء ، ويقضى ما أراد ، ويمدح ويلوم

ولا يسأل عما يفعل وهم يسألون ؛ وهذا لأنه خلق المخلوقات منازل ، ورتّبها مراتب ؛ فبين

ذلك لنا فعملنا وآمنّا به وسلمناه .

المسألة الموفية عشرين - قوله تعالى : ﴿ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ﴾ .

هذا تقييد من الله سبحانه على الاسترسال على كل شاهد ، وقصر الشهادة على الرضا

خاصة ؛ لأنها ولاية عظيمة ؛ إذ هي تنفيذ قول الغير على الغير ؛ فمن حكمه أن يكون له شمائل

يُنفرد بها ، وفضائل يتحلّى بها حتى يكون له منزلة على غيره توجب له تلك المزية رتبة (٢)

الاختصاص بقبول قوله على غيره ، ويقضى له بحسن الظن ، وبحكم بشغل ذمة المطالب

بالحق بشهادته عليه ، ويغلب قول الطالب على قوله بتصديقه له في دعواه .

المسألة الحادية والعشرون - قوله : ﴿ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ﴾ : دليل على تفويض

القبول في الشهادة إلى الحاكم ؛ لأنّ الرضا معنيّ يكون في النفس بما يظهر إليها من الأمارات

عليه ، ويقوم من الدلائل المبينة له ، ولا يكون غير هذا ؛ فإنّا لو جعلناه لغيره لما وصل إليه

إلا بالاجتهاد ؛ واجتهاده أولى من اجتهاد غيره .

المسألة الثانية والعشرون - قال علمائنا : هذا دليل على جواز الاجتهاد والاستدلال

بالأمارات والعلامات على ما خفي من المعاني والأحكام .

المسألة الثالثة والعشرون - هذا دليل على أنه لا يُكتفى بظاهر الإسلام في الشهادة

حتى يقع البحث عن العدالة ؛ وبه قال الشافعي .

وقال أبو حنيفة : يُكتفى بظاهر الإسلام في الأموال دون الحدود ؛ وهذه مناقضة

تُسقط كلامه وتُفسد عليه مرآته ، فيقول : حق من الحقوق ، فلا يكتفى في الشهادة عليه

بظاهر الدين كالحدود ، وقد مهّدت المسألة في مسائل الخلاف .

(١) سورة النساء ، آية ١٠ (٢) في ١ : توجب له تلك المرتبة الاختصاص ، والثبت من ل .

المسألة الرابعة والعشرون - هذا القول يقتضى ألا تقبل شهادة ولد لأبيه، ولا أب لولده.
قال مالك : ولا كل ذى نسبٍ أو سبب يُفْضَى إلى وصلة تقع بها التهمة ، كالصدقة
والملاطفة والقرابة الثابتة .

وفى كل ذلك بين العلماء تفصيل واختلافٌ ، بيانه فى إيضاح دلائل مسائل الخلاف ،
بيانه فى إزام وصف الرضا المشاهد فى هذه الآية الذى أكدّه بالعدالة فى الآية الأخرى ،
فقال تعالى ^(١) : « وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ » ، ولا يجتمع الوصفان حتى تنقضى التهمة .
والله أعلم .

المسألة الخامسة والعشرون - إذا شرط الرضا والعدالة فى المداينة فاشتراطها فى النكاح
أولى ، خلافاً لأبى حنيفة حيث قال : إنَّ النكاحَ يفقد بشهادة فاسقين ، فنفى الاحتياط
المأمور به فى الأموال عن النكاح ، وهو أولى لما يمتلئ به من الحل والحرم والحد والنسب .
المسألة السادسة والعشرون - قوله تعالى : ﴿ فَتَدَّكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﴾ .

فيه تأويلان وقراءتان : إحداها - أن تجعلها ذكراً ، وهذه قراءة التخفيف .
الثانى - أن تنبهها إذا غفلت وهى قراءة التثقيب ؛ وهو التأويل الصحيح ، لأنه يعضده
قوله تعالى : ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا ﴾ . والذى يصح أن يعقب الضلال والغفلة الذكر ،
وبدخول التأويل الثانى فى معناه .

فإن قيل : فهلا كانت امرأة واحدة مع رجلٍ فيذكرها الرجل الذى معها إذا نسيت ؟
فما الحكمة فيه ؟

فالجواب فيه أن الله سبحانه شرع ما أراد ، وهو أعلم بالحكمة وأوفى بالمصلحة ، وليس
يلزم أن يعلم الخلق وجوه الحكمة وأنواع المصالح فى الأحكام ، وقد أشار علماؤنا أنه لو
ذكرها إذا نسيت لكانت شهادة واحدة ، فإذا كانت امرأتين وذكّرت إحداها الأخرى
كانت شهادتهما شهادة رجل واحد ، كالرجل يستذكر فى نفسه فيتذكر .

المسألة السابعة والعشرون - قوله تعالى : ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا
الْأُخْرَى ﴾ فذكر قوله : إحداها ، وكانت الحكمة فيه أنه لو قال : أن تضلَّ إحداها

فتذكر الأخرى ، لكنت شهادة واحدة ، وكذلك لو قال : فتذكرها الأخرى لكان البيان من جهة واحدة لتذكر الذاكرة الناسية ، فلما كرر إحداها أفاد تذكر الذاكرة للغافلة وتذكر الغافلة للذاكرة أيضا لو انقلبت الحال فيهما بأن تذكر الغافلة وتغفل الذاكرة ؛ وذلك غاية في البيان .

المسألة الثامنة والعشرون - قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا ﴾ .
اختلف الناس فيه على ثلاثة أقوال :

أحدها - لَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ عَنْ تَحْمِلِ الشَّهَادَةِ إِذَا تَحْمَلُوا .

الثاني - لَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ عَنِ الْأَدَاءِ .

الثالث - لَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ عَنْهُمَا جَمِيعًا ، لَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ عَنِ التَّحْمِلِ إِذَا حَمَلُوا وَلَا يَأْبُوا عَنِ الْأَدَاءِ إِذَا تَحَمَّلُوا . وكذلك اختلفوا في حكم هذا النهي على ثلاثة أقوال : أحدها - أَنَّ فِعْلَ ذَلِكَ نَدْبٌ . الثاني - أَنَّ ذَلِكَ فَرَضٌ عَلَى الْكُفَايَةِ . الثالث - أَنَّهَا فَرَضٌ عَلَى الْأَعْيَانِ مطلقا ؛ قاله الشافعي .

والصحيح عندي أَنَّ المراد هاهنا حالة التحمل للشهادة ؛ لأن حالة الأداء مبيَّنة بقوله تعالى (١) : « وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ » . وإذا كانت حالة التحمل فهي فَرَضٌ عَلَى الْكُفَايَةِ إِذَا قَالَ بِهِ الْبَعْضُ سَقَطَ عَنِ الْبَعْضِ ، لِأَنَّ إِبَايَةَ النَّاسِ كُفَايَتُهُمْ عَنْهَا إِضَاعَةٌ لِلْحَقِّ ، وَإِجَابَةُ جَمِيعِهِمْ إِلَيْهَا تَضْيِيعٌ لِلأَشْغَالِ ؛ فَصَارَتْ كَذَلِكَ فَرَضًا عَلَى الْكُفَايَةِ ؛ وَلِهَذَا الْمَعْنَى جَعَلَهَا أَهْلُ تِلْكَ الدِّيَارِ وَالْيَاةِ فَيَقِيمُونَ لِلنَّاسِ شُهودًا يَعْنِيهِمْ الْخَلِيفَةُ وَنَائِبُهُ ، وَيَقِيمُهُمُ لِلنَّاسِ وَيُبْرِزُهُمْ لَهُمْ ، وَيَجْعَلُ لَهُمْ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ كُفَايَتَهُمْ . فَلَا يَكُونُ لَهُمْ شُغْلٌ إِلَّا تَحْمِلَ حَقُّوقَ النَّاسِ حِفْظًا ، وَإِحْيَاؤَهَا لَهُمْ أَدَاءً .

فإن قيل : فهذه شهادة بالأجرة .

قلنا : إنما هي شهادة خالصة من قوم استوفوا حقوقهم من بيت المال ، وقد بيناه في شرح

الحديث ومسائل الخلاف .

المسألة التاسعة والعشرون - قال علماؤنا : قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا ﴾ دليل على أَنَّ الشاهد هو الذي يمشی إلى الحاكم ، وهذا أمرٌ أنبئ عليه الشرع ، وعُمِلَ

به في كل زمن ، وفهمته كل أمة . ومن أمثال العرب : في بيته يؤتى الحکم .
 المسألة الموفية ثلاثين - كيف ترددت الحال بالأقوال فهذا دليل على خروج المبدأ من
 جملة الشهداء ؛ لأنه لا يمكنه أن يجيب ، ولا يصح له أن يأتي ؛ لأنه لا استقلال له بنفسه ؛
 وإنما يتصرف بإذن غيره ، فانحط عن منصب الشهادة كما انحط عن منصب الولاية ، نعم
 وكما انحط عنه فرض الجمعة ، وقد بيناه في مسائل الخلاف .

المسألة الحادية والثلاثون - قال علماؤنا : هذا في حالة الدعاء إلى الشهادة ، فأما من كانت
 عنده شهادة لرجل لم يعلم بها مستحقها الذي ينتفع بها فقال قوم : أداؤها نذبة ؛ لقوله
 تعالى : ﴿ وَلَا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا ﴾ ، وفرض الله تعالى عليه الأداء عند الدعاء ،
 وإذا لم يدع كان نذبة ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم ^(١) : خير الشهود الذي يأتي بشهادته قبل
 أن يسألها .

والصحيح عندي أن أداءها فرض ، لما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : انصروا أخاك
 ظالماً أو مظلوماً . فقد تعين نصره بأداء الشهادة التي هي عنده ؛ إحياء لحقه الذي أمانه الإنكار .
 المسألة الثانية والثلاثون - قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا
 إِلَىٰ أَجَلِهِ ﴾ .

هذا تأكيد من الله تعالى في الإشهاد بالدين ، تنبيه لمن كسل ، فقال : هذا قليل
 لا احتاج إلى كتبه والإشهاد عليه ، لأن أمر الله تعالى فيه والتخصيص عليه واحد ،
 والقليل والكثير في ذلك سواء .

قال علماؤنا : إلا ما كان من قيراط ونحوه لئلا يترتب عليه تشوق النفوس إليه إقراراً
 أو إنكاراً .

المسألة الثالثة والثلاثون - قوله تعالى : ﴿ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ .

يريد أعدل ، يعني أن يكتب القليل والكثير ويشهد عليه بالعدل عموم ذلك فيه .

المسألة الرابعة والثلاثون - قوله تعالى : ﴿ أَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ ﴾ .

يعنى أدعى إلى ثبوتها ؛ لأنه إذا أشهد ولم يكتب رُبما نسي الشاهد .
 المسألة الخامسة والثلاثون - قوله تعالى : ﴿ وَأَذِّنْ لِلْعَذَابِ ﴾ بالشاهد إذا نسي أو
 قال خلاف ما عند المتدائنين .

المسألة السادسة والثلاثون - قوله تعالى : ﴿ أَقُومُوا لِلشَّهَادَةِ ﴾ دليل على أن الشاهد إذا
 رأى الكتاب فلم يذكر الشهادة لا يؤديها ؛ لما دخل عليه من الريبة فيها ولا يؤدي إلا
 ما يعلم ، لكنه يقول هذا خطي ، ولا أذكر الآن ما كتبت فيه .
 وقد اختلف فيه علماءنا على ثلاثة أقوال .

الأول - قال في المدونة : يؤديها ولا ينفع ذلك ^(١) في الدين والطلاق .
 الثاني - قال في كتاب محمد : لا يؤديها . الثالث - قال مطرف : يؤديها وينفع إذا
 لم يشك في كتاب ، وهو الذي عليه الناس ؛ وهو اختيار ابن الماجشون والمغيرة .
 وقد قررناه في كتب المسائل ، وبيننا تعلق من قال : إنه لا يجوز ؛ لأن خطه فرع عن
 علمه ، فإذا ذهب علمه ذهب نفع خطه ، وأجبنا بأن خطه بدل الذكري ، فإن حصلت
 وإلا قام مقامها .
 المسألة السابعة والثلاثون - قوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاصِرَةً تُدِيرُوهَا
 بَيْنَكُمْ ﴾ .

قال الشعبي : البيوع ثلاثة : بيع بكتاب وشهود . وبيع برهان . وبيع بأمانة ؛ وقرا
 هذه الآية ؛ وكان ابن عمر إذا باع بصدق أشهد ، وإذا باع بنسيئة كتب وأشهد ، وكان كتابه
 وقفا عند كتاب الله تعالى مُقْتَدِياً برسول الله صلى الله عليه وسلم .
 المسألة الثامنة والثلاثون - ظن من رأى الإشهاد في الدين واجبا أن سقوطه في بيع النقد
 رفع للمشقة لكثرة تردده .

والظاهر الصحيح أن الإشهاد ليس واجبا ، وإنما الأمر به أمر إرشاد للتوثق
 والمصلحة ، وهو في النسيئة محتاج إليه لكون العلاقة بين المتعاقدين باقية ؛ توثقا لما عسى
 أن يطرأ من اختلاف الأحوال وتغير القلوب ، فأما إذا تفاصلا في المعاملة وتقابضا ، وبأن

(١) في ١ : يؤديها ولا ينفع وذلك . والمثبت من ل .

كلُّ واحدٍ منهما مِنْ صاحبه فيقلّ في العادة خوفُ التنازعِ إلّا بأسبابٍ عارضةٍ ، ونبيه الشرع على هذه المصالح في حالتي النسيئة والنقد .

المسألة التاسعة والثلاثون - قوله تعالى : ﴿ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا ﴾ يدلُّ على سقوط الإشهاد في النقد ، وأنَّ قوله تعالى : ﴿ وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ﴾ أمرٌ إرشاد ، ويدلُّ على أن عليه جناحاً في ترك الإشهاد في الدَّين من دليل الخطاب .

ونحن لا نقولُ به في هذا النوع ، وقد بيَّناه في أصول الفقه ومسائل الخلاف .

والجناحُ هاهنا ليس الإثم ، إنما هو الضرر الطارىء بتركِ الإشهاد من التنازع .

المسألة الموفية أربعين - اختلف الناسُ في لفظ أَفْعِلْ في قوله تعالى : ﴿ وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ﴾ على قولين :

أحدهما - أنه فرض ؛ قاله الضحاك .

الثاني - أنه ندب ؛ قاله الكافّة ؛ وهو الصحيح ؛ فقد باع النبيُّ صلى الله عليه وسلم وكتب ونُسَخَّه كتابه (١) :

بسم الله الرحمن الرحيم . هذا ما اشترى العداء بن خالد بن هُوَذَة من محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، اشترى منه عبداً أو أمةً لا داء ولا غائلة ولا خبيثة (٢) ، ببيع المسلم للمسلم . وقد باع ولم يُشهد ، واشترى ورهن (٣) درعه عند يهودى ولم يُشهد ، ولو كان الإشهاد أمراً واجباً لوجب مع الرهن خوف المنازعة .

المسألة الحادية والأربعون - قوله تعالى : ﴿ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ﴾ . فيه ثلاثة أقوال :

الأول - أن يكتب الكاتبُ ما لم يملَّ عليه ، ويشهد الشاهدُ بما لم يشهد عليه ؛ قاله قتادة والحسن وطاوس .

الثاني - يمتنع الكاتبُ أن يكتب ، والشاهد أن يشهد ؛ قاله ابن عباس ومجاهد وعطاء .

(١) ابن ماجه : ٧٥٦ (٢) أراد بالخبثه الحرام ، أى أنه عبد رقيق لا أنه من قوم لا يحمل سييهم (النهاية) . والفائدة : سكوت البائع عما يعلم في المبيع من مكروه . (٣) ابن ماجه : ٨١٥

الثالث - أن يدعى الكاتب والشهيدُ وهما مشغولانِ معذورانِ ؛ قاله عكرمة وجماعة .
وتحقيقه أن يُضَارَ تفاعل من الضرر . قوله تعالى : « يُضَار » يحتمل أن يكون تفاعل
بكسر العين ، ويحتمل أن يكون بفتحها ، فإن كان بكسر العين فالـكاتبُ والشاهدُ فاعلان ،
فيكون المرادُ منهما عن الضرر بما يكتبان به أو بما يشهدان عليه ، وإن كان بفتح العين
فالـكاتبُ والشاهدُ مفعول بهما ، فيرجع النهيُ إلى المتعاملين إلّا يضرّا بكاتبٍ ولا شهيدٍ
في دعائه في وقتِ شغل ولا بأدائه وكتابته ما سمع ؛ فكثيرٌ من الكتّابِ الشهداء يفسقون
بتحويلِ الكتابة والشهادة أو كتمها ، وإما متعامل يطلب من الكاتب والشاهد أن يدع
شُغله لحاجته أو يبدّل له كتابته أو شهادته ؛ قال الله سبحانه : ﴿ وَإِنْ تَعَلَّوْا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ
بِكُمْ ﴾ .

المسألة الثانية والأربعون - قوله تعالى ^(١) : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا
فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ ﴾ .

اختلف الناسُ في هذه الآية على قولين :

فمنهم من حملها على ظاهرها ولم يجوّز الرهن إلّا في السفر ؛ قاله مجاهد .
وكافة العلماء على ردِّ ذلك ؛ لأن هذا الكلام ؛ وإن كان خرج مخرج الشرط ، فالمرادُ
به غالبُ الأحوال . والدليلُ عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم ابتاع في الحضر ورهن
ولم يكتب .

وهذا الفقه صحيح ، وذلك لأن الكاتب إنما يعدم في السفر غالباً ، فأما في الحضر
فلا يكون ذلك بحال .

المسألة الثالثة والأربعون - قوله تعالى : ﴿ فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ ﴾ دليلٌ على أن الرهن
لا يحكم ^(٢) له في الوثيقة إلّا بعد القَبْضِ ، فلو رهنه قولاً ولم يَقْبِضْهُ فعلاً لم يوجب ذلك له
حُكْمًا . قال الشافعي : لم يجعل الله الحكمَ إلّا لرهن موصوف بالقَبْضِ ، فإذا عُدِمَت الصفةُ
وجب أن يعدم الحكم .

(١) هذه الآية هي الثالثة والثمانون بعد المائة من سورة البقرة . (٢) في ل : لا حكم .

وهذا ظاهر جدا ، لكن عندنا إذا رهنه قولاً وأبى عن الإقباض أجبر عليه ، وقد بينا ذلك في مسائل الخلاف .

المسألة الرابعة والأربعون - قوله تعالى : ﴿ فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ ﴾ يقتضى بظاهره ومطلقه أن الرهن إذا خرج عن يد صاحبه فإنه مقبوض صحيح يوجب الحكم ويختص بما ارتهن به دون الغرماء عند^(١) كافة العلماء .

وقال عطاء وغيره : لا يكون مقبوضاً إلا إن كان عند المرتهن ، وإذا صار عند العدل فهو مقبوض لئمة مقبوض حقيقة ؛ لأن العدل نائب عن صاحب الحق وبمنزلة الوكيل له . وهذا ظاهر .

المسألة الخامسة والأربعون - قوله تعالى : ﴿ فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ ﴾ يقتضى بظاهره ومطلقه جواز رهن المشاع ، خلافاً لأبي حنيفة ؛ لأنه لو لم يصح رهنه لم يصح بيعه ؛ لأن البيع يفتقر إلى القبض افتقار الرهن بل أشد منه ، وهذا بين ، والله أعلم .

المسألة السادسة والأربعون - إذا قبض الرهن لم يجز انتزاعه من يده خلافاً لبعض أصحاب الشافعي ؛ لأنه إذا انتزعه من يده فقد خرج عن الصفة التي وجبت له من القبض ، وترتب عليها الحكم ، وهذا بين ظاهر .

المسألة السابعة والأربعون - كما يجوز رهن العين كذلك يجوز رهن الدين ، وذلك عندنا إذا تعامل رجلان لأحدهما على الآخر دين فزهنه دينه الذي له عليه ، وكان قبضه قبضاً . وقال غيرنا من العلماء : لا يكون قبضاً .

وكذلك إذا وهبت المرأة كالئها^(٢) لزوجها جاز ، ويكون قبوله قبضاً . وخالفنا فيه أيضاً غيرنا من العلماء ؛ وما قلناه أصح ؛ لأن الذي في الذمة أكد قبضاً من المعين ؛ وهذا لا يخفى .

المسألة الثامنة والأربعون - إن الله سبحانه قال : ﴿ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ ﴾ فجعل الله تعالى الرهن قائماً مقام الشاهد ؛ فقال علماءنا : إذا اختلف الراهن والمرتهن فالقول قول المرتهن ما بينه وبين قيمة الرهن .

(٢) الكالئ : النسيئة .

(١) في ١ : عن .

وخالقنا أبو حنيفة والشافعي وقالوا : القول قول الراهن .

وما قلناه يشهد له ظاهر القرآن كما قدمناه .

وعادة الناس في ارتهاهم ما يكون قدر الدين في معاملتهم . فإذا قال المرتهن : ديني مائة ،

وقال الراهن : خمسون ، صار الرهن شاهدا يحلف المدعى معه كما يحلف مع الشاهد . وإن

قال المرتهن : ديني مائة وخمسون صار مدعيا في الخمسين .

ولو هلك الرهن فقد قال أصحاب الشافعي : لا يسقط الدين ؛ لأن الرهن وثيقة ، وظنوا

بأن الدين يسقط بهلاك الرهن ، ونحن نقول : إنما نستوفي به إذا هلك ، وكان مما يعاب

عليه ، وقد بينا ذلك في مسائل الخلاف .

المسألة التاسعة والأربعون - قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ آمَنَ بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ ﴾ .

معناه إن أسقط الكتاب والإشهاد والرهن ، وعول على أمانة المعامل ، فليؤد الذي

اتّمت الأمانة وليتق الله ربه .

وقد اختلف العلماء في ذلك كما بيناه ، ولو كان الإشهاد واجبا لما جاز إسقاطه ، وبهذا

يتبين أنه وثيقة ، وكذلك هو عندنا في النكاح .

وقال المخالفون : هو واجب في النكاح ، وسيأتي في سورة الطلاق إن شاء الله تعالى .

وقد قال بعض الناس : إن هذا ناسخ للأمر بالإشهاد ، وتابعهم جماعة ؛ ولا منازعة

عندنا في ذلك ؛ بل هو جائز ، وحبذا الموافقة في المذهب ، ولا نبالي من الاختلاف في الدليل .

وجملة الأمر أن الإشهاد حزم ، والاثمان وثيقة بالله من المداين ، ومروءة من الدين ،

وفي الحديث الثابت الصحيح عن أبي هريرة ^(١) : قول النبي صلى الله عليه وسلم : ذكر أن

رجلا من بني إسرائيل سأل بعض بني إسرائيل أن يسلفه ألف دينار ، فقال : اثنتي بالشهداء

أشهدهم ، فقال : كفى بالله شهيدا . قال : فأتني بالكفيل . قال : كفى بالله كفيلة . قال :

صدقت . فدفعها إليه إلى أجل مسمى . فخرج الرجل في البحر فقضى حاجته ، ثم التمس

مركبا يركبها يقدم عليه للأجل الذي أجله فلم يجد مركبا ، فأخذ خشبة فنقرها فأدخل فيها

ألف دينار وصحيفة منه إلى صاحبه ، ثم زَجَجَ^(١) موضعها ، ثم أتى بها إلى البحر ، فقال : اللهم إنك تعلم أنى تسلفتُ فلاناً ألف دينار ، فسألنى كفيلاً فقلت : كفى بالله كفيلاً . فرَضِيَ بذلك . وسألنى شهيداً فقلت : كفى بالله شهيداً ، فرَضِيَ بذلك ، وإنى جهدت أن أجد مركباً أبعثُ إليه الذى له فلم أقدر . وإنى استودعتكمها . فرمى بها فى البحر حتى ولجت فيه ثم انصرف ، [وهو]^(٢) فى ذلك يلتبس مركباً يخرجُ إلى بلده .

فخرج الرجل الذى كان أسلفه ينظرُ لعلَّ مركباً قد جاء بماله ، فإذا بالخشبة التى فيها المالُ ، فأخذها لأهله حطباً ، فلما نشرها وجد المالَ والصحيفة ، ثم قدم الذى كان أسلفه فأتى بالألف دينار ، وقال : والله ما زِلْتُ جاهداً فى طلب مركبٍ لآتيك بمالك ، فما وجدت مركباً قبْلَ الذى أتيتُ فيه . قال : هل كنتُ بعثتُ إلى شَيْئاً ؟ قال : أخبرك أنى لم أجد مركباً قبل الذى جئتُ به . قال : فإنَّ الله قد أدَّى عنك الذى بعثت فى الخشبة ، فأنصرف بالألف دينار راشداً .

وقد روى عن سعيد الخدري أنه قرأ هذه الآية ، فقال : هذا نسخٌ لكلِّ ما تقدم ؛ يعنى من الأمر بالسكتاب والإشهاد والرهن .

المسألة الموفية خمسين - قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَكْفُرُوا بِالْشَّهَادَةِ ﴾ .

هذا تفسير لقوله تعالى : ﴿ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ﴾ بكسر العين^(٣) ؛ منهيه الشاهد عن أن يضركم بكتمان الشهادة ، فإنَّ ذلك إثمٌ بالقلب كما لو حوّلها وبدّلها لكن كذباً ، وهو إثمٌ باللسان .

المسألة الحادية والخمسون - إذا كان على الحق شهود تعين عليهم أدائها على الكفاية ، فإنَّ أدائها اثنان واجتزأ بهما الحاكم سقط الفرض عن الباقيين ، وإن لم يجتزئ بهما تعيّن المشيُ إليه حتى يقع الإثبات ، وهذا يعلم بدعاء صاحبها ، فإذا قال له : أخى حقٌّ بأداء ما عندك لى من شهادة تعيّن ذلك عليه .

(١) زَجَجَ موضعها : أى سوى موضع النقر وأصلحه . وأصله مأخوذ من ترجيع الحواجب ، وهو حذف زوائد الشعر . ويحتمل أن يكون مأخوذاً من الزج : النصل ، وهو أن يكون النقر فى طرف الخشبة فترك فيه زجاً ليمسكه ويحفظ ما فى جوفه (التهاية) . (٢) زيادة من ل . (٣) فى يضار .

السؤال الثانية والخمسون - قال علماؤنا رحمه الله عليهم : لما أمر الله سبحانه بالتوثيق بالشهادة على الحقوق كان ذلك دليلاً على المحافظة في مراعاة المال وحفظه ، ويمتضد بحديث النبي صلى الله عليه وسلم ^(١) : نهى عن قيل وقال وكثرة السؤال ^(٢) وإضاعة المال .

الآية الوفية تسمين - قوله تعالى ^(٣) : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا ﴾ ^(٤) كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا .
فيها ثلاث مسائل :

السؤال الأولى - قوله تعالى : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ .
هذا أصل عظيم في الدين ، ورُكن من أركان شريعة المسلمين شرّفنا الله سبحانه على الأمم بها ، فلم يحملنا إصرًا ^(٥) ولا كلفنا في مشقة أمر ، وقد كان من سلف من بنى إسرائيل إذا أصاب البؤل نوب أحدهم قرضه بالمقراض ، تخفف الله تعالى ذلك إلى وظائف على الأمم حملوها ، ورفعها الله تعالى عن هذه الأمة ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه .

السؤال الثانية - قوله تعالى : ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ .
ذكر علماؤنا هذه الآية في أن القود واجب على شريك الأب ، حلاًماً لأبي حنيفة ، وعلى شريك الخاطى خلافاً للشافعي وأبي حنيفة ، لأن كل واحد منهما قد اكتسب القتل ؛ وقالوا : إن اشتراك من لا يجب عليه القصاص مع من يجب عليه القصاص شبهة في درء ما يُدْرأ بالشبهة . وقد بينا ذلك في مسائل الخلاف .

السؤال الثالثة - قوله تعالى : ﴿ لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾ .
تعلق بذلك جماعة من العلماء في أن الفعل الواقع خطأ أو نسياناً - لغو في الأحكام ،

(٢) في ١ : النوال . والمثبت من ل ، ومسلم .

(١) صحيح مسلم : ١٣٤١

(٤) الإصر : الذنب والثقل .

(٣) الآية السادسة والثمانون بعد المائتين .

كما جعله الله تعالى لَمَوًّا في الآثام ، وَبَيَّنَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ بِقَوْلِهِ ^(١) :
رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ .
وهذا لا حِجَّةَ فِيهِ ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ لَمْ يَصَحَّ ، وَالْآيَةُ إِنَّمَا جَاءَتْ لِرَفْعِ الْإِثْمِ الثَّابِتِ
فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ^(٢) : « إِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ بِحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ » . فَأَمَّا
أَحْكَامُ الْعِبَادِ وَحَقُوقُ النَّاسِ فَمُتَابِقَةٌ حَسَبَ مَا يَبَيِّنُ فِي سُورَةِ النَّسَاءِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .
وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٢) سورة البقرة ، آية : ٢٨٤

(١) ابن كثير : ١ - ٣٤٢

سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ

فيها ست وعشرون آية

الآية الأولى - قوله تعالى^(١) : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ .
قال بعض علمائنا : هذه الآية دليلٌ على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وإن أدى إلى قتل الأمر به .

وقد بيّنا في كتاب المشكلين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وآياته وأخباره وشروطه وفائده . وسنشيرُ إلى بعضه هاهنا فنقول :

المسلم البالغ القادرُ يلزمه تغييرُ المنكر ؛ والآياتُ في ذلك كثيرة ، والأخبارُ متظاهرة ، وهي فائدة الرسالة وخلافة النبوة ، وهي ولايةُ الإلهية لمن اجتمعت فيه الشروطُ المتقدمة .
وليس من شرطه أن يكونَ عدلاً عند أهل السنة . وقالت المبتدعة : لا يغيّر المنكر إلا عدلٌ ، وهذا ساقط ؛ فإن العدالة محصورة في قليل من الخلق والنهي عن المنكر عامٌ في جميع الناس .

فإن استدلُّوا بقوله تعالى^(٢) : « أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ » . وقوله تعالى^(٣) : « كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَعْمَلُونَ » ونحوه .

قلنا : إنما وقع الذمُّ هاهنا على ارتكاب ما نُهي عنه ، لا عن نهيه عن المنكر .
وكذلك ما رُوِيَ في الحديث من أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى قومًا تُقرضُ شِفَاهُهُمْ بمقاريض من نار ، فقتلَ له : هم الذين يَنْهَوْنَ عن المنكر ويأتونه ، إنما عوقبوا على إتيانهم .
ولا شك في أن النهي عنه ممن يأتيه أقبح ممن لا يأتيه عند فاعله فيبعد قبوله منه .

وأما القدرة فهي أصلٌ ، وتكون منه في النفس وتكون في البدن إن احتاج إلى النهي عنه بيده ، فإن خاف على نفسه من تغييره الضرب أو القتل ، فإن رجا زواله جاز عند أكثر العلماء الاقتحام عند هذا الغرر ، وإن لم يرجُ زواله فأى فائدة فيه ؟

(١) من الآية الواحدة والعشرين . (٢) سورة البقرة ، آية : ٤٤ . (٣) سورة الصف ، آية : ٣

والذى عنده : أن الذببة إذا خلصت فليقتحم كيفما كان ولا يُبالى .

فإن قيل : هذا إلقاء بيده إلى التهلكة .

قلنا : قد بينا معنى الآية في موضعها ، وتعامها في شرح المشكلين ، والله أعلم .

فإن قيل : فهل يستوى في ذلك المنكر الذى يتعلّق به حقُّ الله تعالى مع الذى يتعلّق به

حقُّ الآدمي ؟

قلنا : لم نر لعلامنا في ذلك نصّاً . وعقدى أن تخليص الآدمي أوجب من تخليص حقِّ

الله تعالى ؛ وذلك ممهّد في موضعه .

الآية الثانية - قوله تعالى (١) : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيحًا مِّنَ الْكِتَابِ يُدْعَوْنَ

إِلَى كِتَابِ اللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ﴾ .

قال علماؤنا : في هذا دليل على وجوب ارتجاع المدعو إلى الحاكم ؛ لأنه دُعِيَ إلى كتاب

الله ، فإن لم يفعل كان مخالفاً يَتَمَيَّنُ عليه الزَّجْرُ بالأدب على قَدَرِ المخالف والمخالف .

ومثله قوله تعالى (٢) : « وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ

مُعْرِضُونَ » .

الآية الثالثة - قوله تعالى (٣) : ﴿ لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ

الْمُؤْمِنِينَ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ ﴾ .

هذا عموم في أن المؤمن لا يتخذ الكافر ولياً في نصره على عدوّه ولا في أمانته

ولا بطانته . من دونكم : يعنى من غيركم وسواكم ، كما قال تعالى (٤) : « أَلَا تَتَّخِذُوا مِن

دُونِي وَكِيلًا » .

وقد نهى عمرُ بن الخطاب أبا موسى الأشعري عن ذمّي كان استكتبه باليمن وأمره بعرّله

وقد قال جماعة من العلماء يقاتلُ المشرك في معسكر المسلمين معهم لعدوهم ، واختلف في ذلّه

علماؤنا المالكية .

(٢) سورة النور ، آية : ٤٨

(٤) سورة الإسراء ، آية : ٢

(١) الآية الثالثة والعشرون .

(٣) الآية الثامنة والعشرون .

والصحيح منه لقوله عليه السلام : إنا لا نستعينُ بِمُشْرِكٍ . وأقول : إن كانت في ذلك فائدةٌ مُحَقِّقةٌ فلا بأس به .

الآية الرابعة - قوله تعالى ^(١) : ﴿ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً ﴾ .
فيه قولان :

أحدهما - إلا أن تخافوا منهم ، فإن خِفْتُمْ مِنْهُمْ فسادوهم وَوَالَوْهم وَقُولُوا ما يَصْرِفُ عَنْكُمْ مِنْ شَرِّهم وَأَذاهم بِظاهريٍّ مِنْكُمْ لا بِاعتقادٍ ؛ يبين ذلك قوله تعالى ^(٢) : « إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ » على ما يأتي بيانه إن شاء الله .

الثاني - أن المراد به إلا أن يكون بينكم وبينه قرابةٌ فصلوها بالمطية ، كما روى أن أسماء قالت للنبي صلى الله عليه وسلم ^(٣) : إن أمي قدمت علي وهي مشركة وهي راغبة أفأصلها؟ قال : نعم . صِلِي أُمَّكَ .

وهذا وإن كان جائزاً في الدين فليس بقويٍّ في معنى الآية وإنما فائدتها ما تقدّم في القول الأول . والله أعلم .

الآية الخامسة - قوله تعالى ^(٤) : ﴿ إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي ، إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ . فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذَرِيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ .

فيها عشر مسائل :

المسألة الأولى - في حقيقة النذر ، وهو التزام الفعل بالقول مما يكون طاعةً لله عز وجل ، من ^(٥) الأعمال قُرْبَةً .

ولا يلزم نذر المباح . والدليل عليه ما روى في الصحيح ^(٦) أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى أبا إسرائيل قائماً فسأل عنه فقالوا : نذر أن يقوم ولا يقعد ولا يستظل ويصوم ^(٧) ، فقال

(١) من الآية السابقة . (٢) سورة النحل ، آية : ١٠٦ (٣) مسلم : ٢٩٦
(٤) الآية الخامسة والثلاثون . (٥) في ١ : ومن الأعمال . (٦) البخاري : ١٧٨-٨
(٧) في البخاري : نذر أن يقوم ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم ويصوم . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : مره فليتكلم وليقعد وليتم صومه .

النبي صلى الله عليه وسلم : مروه فليصم وليقعد وليستظل ؛ فأخبره بإتمام العبادة ونهاه عن فعل المباح .
وأما المعصية فهي ساقطة إجماعاً ؛ ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ^(١) : مَنْ
نذر أن يطيع الله فليطعه ، ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه .

المسألة الثانية - في تعليق النذر بالحمل :

اعلموا - علمكم الله - أن الحمل في حيِّز عدم ؛ لأنَّ القضاء بوجوده غير معلوم
لاحتمال أن يكون نفخ في البطن لعلَّة وحركة خلط يضطرب ، وريح ينبعث ، ويحتمل أن
يكون لولد ؛ وقد يغلب على البطن كلُّ واحد منهما في حالة ، وقد يشغل الحال ؛ فإن فرضنا
غلبة الظن في كونه حملاً فقد اتفق العلماء على أن العقود التي تردُّ عليه وتعلّق به على ضربين :
أحدهما - عقد معاوضة . والثاني - عقد مُطلق لا عوضية فيه .

فأما الأول - وهو عقد المعاوضة - فإنه ساقط فيه إجماعاً ، بدليل ما روى ^(٢) عن النبي
صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن بيع حبل الحبلَة ^(٣) .

والحكمة فيه أن العقد إذا تضمن العوض وجب تنزيهه عن الجهالة والغرر في
حصول الفائدة التي بذل المرء فيها ماله ، فإذا لم يتحقق حصول تلك الفائدة كان من أكل
المال بالباطل .

وأما الثاني - وهو العقد المطلق المجرد من العوض كالوصية والهبة والنذر فإنه يردُّ
على الحمل ؛ لأنَّ الغرر فيه مُنتفٍ إذ هو تبرُّع مجرد ؛ فإن اتفق فيها ونعمت ، وإن تعذر
لم يستنصر أحد .

المسألة الثالثة - في معنى الآية :

قال علماؤنا : كان لعمران بن ماثان ابنتان : إحداهما حنة والأخرى يلمشقع ، وبنيو ماثان
من ملوك بني إسرائيل من نسل داود عليه السلام ، وكان في ذلك الزمان لا محرراً
إلا الفلّمان ، فلما نذرت قال لها زوجها عمران : أرايتك إن كان ما في بطنك أنثى كيف تفعل ؟
فاهتمت لذلك فقالت : إني نذرت لك ما في بطني محرراً ، فتقبل مني إنك أنت السميع

(١) ابن ماجه : ٦٨٧ ، والبخارى : ٨ - ١٧٧ (٢) مسلم : ١١٥٣

(٣) في النهاية : وقيل أراد بجبل الحبلَة أن يبيعه إلى أجل ينتج فيه الحمل الذي في بطن الناقة فهو أجل
بجهول ، ولا يصح .

العليم . وذلك لأنها كانت لا ولد لها ، فلما حملت نذرت إن الله أكمل لها الحمل ووضعه فإنه حبس على بيت المقدس ^(١) .

المسألة الرابعة - قال أنسب عن مالك : جعلته نذراً تفي به . قالوا : فلما وضعتها ربّتها حتى ترعرعت ، وحينئذ أرسلتها .

وقيل : لفتتها في خرقةا وقالت : ربّ إني وضعتها أنثى ، وليس الذكركر كالأنثى ، وقد سميتها مريم ، وإني أعيدّها بك وذريّتها من الشيطان الرجيم ، وأرسلتها إلى المسجد وفاء بنذرهما ، كما أشار إليه مالك ، وتبرّيا منها حين حرّرها لله ، أى خلصتها .

والحرر والحرّ : هو الخالص من كل شيء .

المسألة الخامسة - لا خلاف أنّ امرأة عمران لا يتطرق إلى حملها نذر لكونها حرّة ، فلو كانت امرأته أمة فلا خلاف أنّ المرء لا يصحّ له نذر ولده كيف ما تصرف حاله ؛ فإنه إن كان الناذر عبداً لم يقرر له قول في ذلك ، وإن كان الناذر حرّاً فولده لا يصحّ أن يكون مملوكاً له ؛ وكذلك المرأة مثله ؛ وأى وجه للنذر فيه ؟

وإنما معناه - والله أعلم - أنّ المرء إنما يريد ولده لأنس به والاستبصار والنسب والمؤازرة ؛ فطلبت المرأة الولد أنساً به وسكوناً إليه ، فلما منّ الله تعالى عليها به نذرت أنّ حظّها من الأنس به متروكة فيه ؛ وهو على خدمة الله تعالى موقوف . وهذا نذر الأحرار من الأبرار ، وأرادت به محرراً من جهتي ، محرراً من ريق الدنيا وأشغالها . فتقبّله منى . وقد قال رجل من الصوفية لأمه : يا أمّاه ؛ ذريني لله أتعبد له وأتعلم العلم . فقالت : نعم ، فسار حتى تبصر ثم عاد إليها فذكر الباب ، فقالت : من ؟ قال : ابنك فلان . قالت : قد تركناك لله ولا نعود فيك .

المسألة السادسة - قوله : ﴿ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى ﴾ .

يحتتمل أن تريد به في كونها تحيض ولا تصالح في تلك الأيام للمسجد . ويحتتمل أن تريد بها أنها امرأة فلا تصالح لمخالطة الرجال ؛ وعلى كلّ تقدير فقد تبرّأت منها ، ولعلّ الحجاب لم يكن عندهم كما كان في صدر الإسلام .

(١) في ابن كثير (١ - ٣٥٩) : امرأة عمران هذه هي أم مريم عليها السلام ، وهي حنة بنت فاقوذ .

وفي صحيح الحديث : أن امرأة سوداء كانت تَقُمُ^(١) المسجد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . وفيه اختلافٌ في الرواية كثير .

المسألة السابعة - رواية أئمتهم عن مالك تدلُّ على أن مذهبه التعلُّق بشرائع الماضين في الأحكام والآداب ؛ وقد بيناه في أصول الفقه .

المسألة الثامنة - لو صح أنها أسلمتَها في خِرَقِها إلى المسجد فكفلَها زكريّا لكان ذلك في أن الحضانة حقٌّ للأم أصلا .

وقد اختلفت فيه رواية علمائنا على ثلاثة أقوال : أحدها - أن الحضانة حقٌّ لله سبحانه . الثاني - أنها حقٌّ للأم . الثالث - أنها حقٌّ للولد . وقد بيناه في مسائل الفروع بوضح الدليل .

المسألة التاسعة - على أي حال كان القول والتأويل فإن الآية دليلٌ على جواز النذر في الحمل ، وكل عقد لا يتعلق به عوض بدليل إجماعهم على نفوذ العتق فيه ، والنذر مثله .

المسألة العاشرة - قال بعضُ الشافعية : الدليل على أن المطاوعة في نهار رمضان لزوجها على الوطء لا تساويه في وجوب الكفارة عليهم قوله تعالى : ﴿ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى ﴾ .

قال القاضي ابنُ العربي : عجبا لِعَفْلَتِهِ وَغَفْلَةِ القاضي عبد الوهاب عنه حين تسكلم عليه وحاجّه فيه ، وهذا خبرٌ عن شرع من قبلنا ؛ ولا خلاف بين الشافعية عن بكرة أبيهم أن شرع من قبلنا ليس شرعا لنا ، فاسكتُ واصمت . ثم نقول لأنفسنا : نحن نعلم من أصول الفقه الفرق بين الأقوال التي جاءت بلفظ العموم وهي على قصد العموم ، والتي جاءت بلفظ العموم وهي على قصد الخصوص . وهذه الصالحة إنما قصدت بكلامها ما تشهد له بيئته حالها ومقطع كلامها ؛ فإنها نذرت خدمة المسجد في ولدها ، ورأته أنثى لا تصلح أن تكون برزة ، وإنما هي عورة ؛ فاعتذرت إلى ربها من وجودها لها على خلاف ما قصدته فيها ، وقد بينّا في أصول الفقه العموم المقصود به العموم وغيره ، وساعدنا عليه ابن الجويني ، وحققناه ؛ فليُنظر هنالك .

المسألة الحادية عشرة - قالت : إني أعيدُها بك وذريتها من الشيطان الرجيم ، فكانت المأذة هي وابنها عيسى ، فبهما وقع القبول من جملة الذرية ، وهذا يدلُّ على أن الذرية قد تقع

(١) تَقُمُ : تسكنس .

على الولد خاصة ، وقد بينّا ذلك في مسألة العقب من الأحكام . وفي سورة الأنعام . والله أعلم .
الآية السادسة - قوله تعالى (١) ﴿ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا ﴾ .

اختلف العلماء في ذلك على قولين :

أحدهما - أن الحصور هو العنّين وهم الأكثر ، ومنهم ابن عباس .
ومنهم من قال : هو الذي يكفّ عن النساء ولا يأتيهنّ مع القدرة ، منهم سعيد بن المسيّب ؛ وهو الأصح لوجهين :

أحدهما - أنه مدحٌ وثناء عليه ، والمدح والثناء إنما يكون على الفضل المكتسب دون الجبيلة في النال .

الثاني - أن حصوراً فعولاً ؛ وبناء فعول في اللغة من صيغ الفاعلين .

قال علماؤنا : الحصور : البخيل ، والهَيُوب الذي يحجم عن الشيء ؛ والكاتم السر ؛ وهذا بناء فاعل . والحصور عندهم : الناقة التي لا يخرج لبنها من ضيق إحليلها (٢) .

وهذا فيه نظر ، وقد جاء فعول بمعنى مفعّل ، تقول : رسول بمعنى مُرْسَل ، ولكن الغالب ما تقدم .

وإذا ثبت هذا فيحجي كان كافئاً عن النساء عن قدرة في شرّعه ، فأما شرّعنا فالنكاح .
روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عثمان بن مظعون عن التبتّل ، قال الراوى : ولو أذن له لاختصاصيّنا ، ولهذا بالغ قوم فقالوا : النكاح واجب ، وقصّر آخرون فقالوا مباح ، وتوسّط علماؤنا فقالوا : مندوب .

والصحيح أنه يختلف باختلاف حال الناكح والزمان ، وقد بينّا ذلك في سورة النساء ، وسترونه إن شاء الله .

الآية السابعة - قوله تعالى (٣) : ﴿ ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُبْلَقُونَ أَقْلَامُهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرِيَمَ ، وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ ﴾ .

فيها أربع مسائل :

المسألة الأولى - في كيفية فعلهم :

(١) الآية التاسعة والثلاثون . (٢) في القرطبي : وناقة حصور : ضيقة الإحليل .

(٣) الآية الرابعة والأربعون .

واختلف فيه نقلُ المفسرين على روايتين :

الأولى - روى أن زكريا قال : أنا أحقُّ بها ، خالته^(١) عندي . وقال بنو إسرائيل : نحن أحقُّ بها ، بنتُ عالمنا ، فاقترعوا عليها بالأفلام ، وجاء كلُّ واحد بقلمه ، وافترعوا أن يجعلوا الأفلام في الماء الجاري ، فن وقف قلمه ولم يجر في الماء فهو صاحبها^(٢) .
قال النبي عليه السلام : فجرت الأفلام وعال^(٣) قلم زكريا ؛ كانت آية ، لأنه نبي تجرى الآيات على يده .

الثاني - أن زكريا كان يكفلها حتى كان عام مجاعة فمجزوا^(٤) أراد منهم أن يقترعوا ، فاقترعوا ، ف وقعت القرعة عليهم^(٥) لما أراد الله من تخصيصه بها .
ويجمل أن تكون أنها لما نذرتها الله تخلت عنها حين بلغت السبعى ، واستقلت بنفسها ، فلم يكن لها بدٌّ من قيم ، إذ لا يمكن انقراضها بنفسها ، فاختافوا فيه فكان ما كان .

المسألة الثانية - القرعة أصلٌ في شريعتنا ؛ ثبت أن النبي عليه السلام كان إذا أراد سفراً أقرع بين نسائه فأتيهنَّ خرج سهمها خرج بها ، وهذا مما لم يره مالك شرعاً .
والصحيح أنه دين ومنهاج لا يتعدى ، وثبت عنه أيضاً صلى الله عليه وسلم أن رجلاً أعتق عبيداً له ستة في مرضه لا مال له غيرهم . فأقرع النبي صلى الله عليه وسلم بينهم ، فأعتق اثنين وأرق أربعة .

وهذا مما رآه مالك والشافعي ؛ وأباه أبو حنيفة ؛ واحتج بأن القرعة في شأن زكريا وأزواج النبي عليه السلام كانت مما لو تراضوا عليه دون قرعة لجاز .

وأما حديث الأعمد فلا يصحُّ التراضي في الحرية ولا الرضا ؛ لأن العبودية والرق إنما ثبتت بالحكم دون قرعة فجازت ؛ ولا طريق للتراضي فيها ، وهذا ضعيف ؛ فإن القرعة إنما فائدتها استخراج الحكم الخفي عند التشاح^(٥) فأما ما يخرج التراضي فيه فباب آخر ، ولا يصحُّ لأحد أن يقول : إن القرعة تجرى في موضع التراضي ، وإنها لا تكون أبداً مع

(١) ابن كثير (١ - ٣٦٣) . (٢) في القرطبي : فهو حاضنها . (٣) عال : ارتفع .

(٤) تشاح الخصمان : أراد كل منهما أن يكون هو الغالب . (٥) هكذا بالأصل .

التراخي فكيف يستحيل اجتماعها مع التراخي ؟ ثم يقال : إنها لا تجرى إلا على حكمه ولا تكون إلا في محله ؛ وهذا بعيد .

المسألة الثالثة - قدرُوى أن مريم كانت بنت أخت زوج زكريا ، ويروى أنها كانت بنت عمه ، وقيل من قرابته ؛ فأما القرابة فمقطوعٌ بها ، وتعيينها مما لم يصح . وهذا جرى في الشريعة التي قبلنا ، فأما إذا وقع في شريعتنا فالخالة أحقُّ بالحضانة بعد الجدة من سائر القرابة والناس ؛ لما رُوى أن النبي عليه السلام قضى بها للخالة ، ونص الحديث - خرجهُ أبو داود - قال : خرج زيدُ بن حارثة إلى مكة فقدم بابنة حمزة - قال ابن العربي : واسمها ^(١) أمة الله ، وأمها سلمى بنت عميس أخت أسماء بنت عميس - فقال جعفر : أنا أحقُّ بها ؛ ابنة عمي ، وعندى خالتها ، وإنما الخالة أم . وقال عليّ : أنا أحقُّ بها وعندى ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فأنا أحقُّ بها . وقال زيد : أنا أحقُّ بها ، خرجتُ إليها وسافرتُ وقدمتُ بها ، فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر شيئاً ^(٢) ، وقال : أمّا الجارية فأقضي بها لجعفر تكون مع خالتها ، وإنما الخالة بمنزلة الأم .

المسألة الرابعة - هذا إذا كانت الخالة أيمًا ، فأما إن تزوجت ، وكان زوجها أجنبيًا فلا حضانة لها ؛ لأنَّ الأمَّ تسقط حضانتها بالزوج الأجنبي ؛ فكيف بأختها وبأمها والبدل عنها . فإن كان وليًّا لم تسقط حضانتها كما لم تسقط حضانة زوج جعفر ؛ لكون جعفر وليًّا لابنة حمزة وهي بنوة العم .

وذكر ابن أبي خيثمة أن زيد بن حارثة كان وصي حمزة فتكون الخالة على هذا أحقَّ من الوصي ، ويكون ابن العم إذا كان زوجا غير قاطع للخالة في الحضانة وإن لم يكن محرما لها . وقد بينا في شرح الحديث اسم السكل ووصف قرابته .

الآية الثامنة - قوله تعالى ^(٣) : ﴿ فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ ^(٤) مِنْ بَدِي مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَةً اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ ۝ ﴾ .

(١) أي ابنة حمزة . (٢) في القرطبي : حديثنا . (٣) سورة آل عمران ، الآية الواحدة والستون .

(٤) فيه : في عيسى (ابن كثير : ١ - ٣٦٨) .

فيها مسائلتان :

المسألة الأولى - في سبب نزولها : رَوَى المفسِّرون أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَظَرَ أَهْلَ نَجْرَانَ^(١) حَتَّى ظَهَرَ عَلَيْهِمُ بِالْذَّلِيلِ وَالْحِجَّةِ ، فَأَبَوْا الْإِتْقَادَ وَالْإِسْلَامَ ؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ هَذِهِ الْآيَةَ ، فَدَعَا حَيْثُذُ فَاطِمَةَ وَالْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ ، ثُمَّ دَعَا الْفَصَارِيَّ إِلَى الْمُبَاهَلَةِ .

المسألة الثانية - هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ ابْنَاهُ ، وَقَدْ ثَبَتَ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ فِي الْحَسَنِ : إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ ، وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ اللَّهُ أَنْ يُصْلِحْ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ .

فَتَقَاعَى بِهَذَا مَنْ قَالَ : إِنْ الْإِبْنُ مِنَ الْبَنَاتِ يَدْخُلُ فِي الْوَصِيَّةِ وَالْحَبْسِ^(٢) ، وَيَأْتِي ذَلِكَ فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَلَيْسَ فِيهَا حِجَّةٌ ، فَإِنَّهُ يُقَالُ : إِنْ هَذَا الْإِطْلَاقُ مَجَازٌ ، وَبَيَانُهُ هُنَاكَ .
الْآيَةُ الْتَامِعَةُ - قَوْلُهُ تَعَالَى^(٣) : ﴿ وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ يُقِنُّ طَارِيءَ يَوْمِهِ إِلَيْكَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ يُدَيِّقَارِ لَا يُؤَدِّيهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا . ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ .
فِيهَا إِحْدَى عَشْرَةَ مَسْأَلَةً :

المسألة الأولى - في سبب نزولها :

قِيلَ : نَزَلَتْ فِي نَصَارَى نَجْرَانَ . وَقَالَ ابْنُ جَرِيرٍ : نَزَلَتْ فِي قَوْمٍ مِنَ الْيَهُودِ تَابَعَهُمْ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعَرَبِ ، فَلَمَّا أَسْلَمُوا قَالَ لَهُمُ الْيَهُودُ : تَرَكْتُمْ دِينَكُمْ ، فَلَيْسَ لَكُمْ عِنْدَنَا حَقٌّ .
المسألة الثانية - الدِّينَارُ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ قِرَاطًا ، وَالْقِرَاطُ ثَلَاثُ حَبَاتٍ مِنْ شَعِيرٍ ، وَالْقِنَطَارُ أَرْبَعَةٌ أَرْبَاعٌ ، وَالرَّيْبُ ثَلَاثُونَ رِطْلًا ، وَالرِّطْلُ اثْنَتَا عَشْرَةَ أُوقِيَّةً ، وَالْأُوقِيَّةُ سِتَّةٌ عَشَرَ دِرْهَمًا ، وَالدِّرْهَمُ سِتٌّ وَثَلَاثُونَ حَبَّةً مِنْ شَعِيرٍ ، وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ مُشْرُوحًا فِي مَسَائِلِ الْفَقْهِ .

المسألة الثالثة - فَأَنْتَهِيَ النَّهْيُ عَنْ اتِّبَاعِهِمْ عَلَى مَالٍ . وَقَالَ شَيْخُنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْعَرَبِيُّ : فَأَنْتَهِيَ إِلَّا يُؤْتَمَنُوا عَلَى دِينٍ ؛ يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا بَعْدَهُ مِنْ قَوْلِهِ^(٤) : « وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْتَوُونَ »

(١) قصة وفد نجران وردت مطولة في ابن كثير (١ - ٣٦٩)

(٢) الحبس : الوقف . (٣) الآية الخامسة والسبعون . (٤) من آية ٧٨ من السورة نفسها .

السِّنَّتَهُمُ بِالْكِتَابِ لَتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ» : فأراد ألا يؤتمنوا على نقل شيء من التوراة والإنجيل .

قال القاضي : والصحيحُ عندى أنها فى المال نصٌّ ، وفى الدين سنة ؛ فأفادت المعنيين بهذين الوجهين .

المسألة الرابعة - فى قوله تعالى : ﴿ مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ يَقْطَرِ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ ﴾ . هذا يدل على أن أداء الأمانة فى الدينار بالنص أو بالسنة أو بالقياس ، وقد بيناه فى أصول الفقه .

والصحيح أنه قياس جليّ ، وهو أعلى مراتبه ، وهناك تجدونه .
المسألة الخامسة - قوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا ﴾ .
تعلق به أبو حنيفة فى ملازمة الغريم للمفلس ؛ وأباه سائر العلماء ؛ ولا حجة لأبى حنيفة فيه ؛ لأن ملازمة الغريم المحكوم بمدمه لا فائدة فيها ؛ إذ لا يرجى ما عنده . وقد بيناه فى مسائل الخلاف هناك .

وقد قال جماعة من الناس : إن معنى (لا يؤدّه إليك إلا ما دمت عليه قائماً) أى حافظاً بالجهادة ، فليُنظر هنالك .

المسألة السادسة - أقسام هذه الحال ثلاثة :

قسم يؤدى ، وقسم لا يؤدى إلا ما دمت عليه قائماً ، وقسم لا يؤدى وإن دمت عليه قائماً ، إلا أن الله سبحانه ذكر القسمين ، لأنه الغالب المعتاد ، والثالث نادر ؛ فخرج الكلام على الغالب .

المسألة السابعة - قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ ﴾ .
المنى فعلوا ذلك لاعتقادهم أن ظلمهم لأهل الإسلام جائز ، تقدير كلامهم ليس علينا فى ظلم الأميين سبيل ؛ أى إثم . وقولهم هذا كذبٌ صادرٌ عن اعتقاد باطل مركب على كُفر ، فإنهم أخبروا عن التوراة بما ليس فيها ، وذلك قوله تعالى : (ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون) .

المسألة الثامنة - الأمانة عظيمة القدر فى الدين ، ومن عظيم قدرها أنها تقف على جنبتي

الصراط ، ولا يَمَكِّنُ من الجواز إلا من حفظها ، وقد بيناه في شرح الحديث وكتاب شرح المشككين ؛ ولهذا وجب عليك أن تؤدِّيَها إلى من ائتمنك ولا تَخُنْ من خالك ؛ فتقابل معصية فيك بمعصية فيه ، على اختلاف بيناه في مسائل الخلاف .

ولذلك لم يَجُزْ لك أن تغدر بمن غَدَرَ بك . قال البخارى : باب إثم الغادر البرّ والفاجر : فإن قيل : فقد قال الشعبي : من حلَّ بك فاحلَّ به . قال إبراهيم النخعي : يعنى أن المحرم لا يُقتل ، ولكن من عرض لك فاقتله وحلَّ أنتَ به أيضا ، من خانك فخنه . قلنا : تحريم المحرم كان بشرط ألا يعرض له في أصل العقد ، والأمانة يلزم الوفاء بها من غير شرط .

المسألة التاسعة - قال رجل لابن عباس : إِنَّا نُصِيبُ فِي الْغَزْوِ مِنْ أَمْوَالِ أَهْلِ الثَّمَةِ الدَّجَاجَةِ وَالشَّاةِ وَقَوْلُ : ليس علينا بذلك بأس .

فقال له : هذا كما قال أهل الكتاب : ليس علينا في الأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ ؛ إنهم إذا أدَّوا الجزية لم تحلَّ لكم أموالهم إلا عن طيب أنفسهم .

المسألة العاشرة - قوله تعالى : ﴿ وَ يَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ . هذه الآية ردُّ على الكُفَرَةِ الَّذِينَ يَحْلُلُونَ وَيَحْرِمُونَ مِنْ غَيْرِ تَحْلِيلِ اللَّهِ وَتَحْرِيمِهِ ، ويحرمون ذلك من الشرع ، ومن هذا يخرج الرد على مَنْ يَحْكُمُ بِالْإِسْتِحْسَانِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ ، ولست أعلم أحدا من أهل القِبْلَةِ قاله .

الآية العاشرة - قوله تعالى (١) : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِمَعْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يَكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ . فيها مسألتان :

المسألة الأولى - في سبب نزولها :

قال قوم : نزلت في اليهود ؛ كتبوا كتابا وحلفوا أنه من عند الله . وقيل : نزلت في رجل حلف يمينا فاجرة لتنفق (٢) سِلْعَتَهُ فِي الْبَيْعِ ؛ قال مجاهد وغيره . والذي يصحُّ أنَّ عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (٣) :

(١) الآية السابعة والسبعون . (٢) تنفق : تروج . (٣) صحيح مسلم : ١٢٢ (١٩ / أحكام - ١)

من حلف على عین صبر^(١) ليقطع بها مال امرئ مسلم لقي الله وهو عليه غضبان ؛ فانزل الله تعالى تصديق ذلك : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِمَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا ... ﴾ الآية . قال : نجاء الأشعث بن قيس فقال : في نزلت ، كان لي بئر في أرض ابن عمر ، وفي رواية : كان بيني وبين رجل من اليهود أرض فجددني . قال النبي عليه السلام : بينتلك أو يمينة . فقلت : إذا يحلف يارسول الله . فقال النبي صلى الله عليه وسلم . . . وذكر الحديث . وذلك يحتتمل ما صح في الحديث وما روى عن اليهود .

المسألة الثانية - قال علماؤنا : هذا دليل على أن حكم الحاكم لا يحل المال في الباطن بقضاء الظاهر ، إذا علم المحكوم له بطلانه . وقد روت أم سلمة في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال^(٢) : إنما أنا بشر ، وأنتم تختصمون إلي ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض ، فأقضي له على نحو ما أسمع منه ، فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذه ؛ فإنما أقطع له قطعة من النار . وهذا لا خلاف فيه بين الأمة ، وإنما ناقض أبو حنيفة وغلا ، فقال : إن حكم الحاكم المبني على الشهادة الباطلة يحل الفرج لمن كان محرما عليه ، وسيأتي بطلان قوله في آية اللعان إن شاء الله تعالى .

الآية الحادية عشرة - قوله تعالى^(٣) : ﴿ مَا كَانَ لِلْبَشَرِ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنَّبُوءَةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ ، وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ . وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ .

فيها ست مسائل :

المسألة الأولى - في سبب نزولها^(٤) :

قيل : إنها نزلت في نصارى نجران ، وكذلك روى أن السورة كلها إلى قوله : « وإذ

(١) عین صبر : أى ألزم بها وحبس عليها ، وكانت لازمة لصاحبها من جهة الحكم (النهاية) .
 وفي ابن كثير ١ - ٣٧٠ : على عین كاذبة . (٢) صحيح مسلم : ١٣٣٧ .
 (٣) الآية التاسعة وال سبعون ، والآية الثمانون . (٤) ابن كثير : ١ - ٣٧٧ .

غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ « كان سبب نزولها نصارى نَجْرَان ، ولكن مُزِجَ معهم اليهود ؛ لأنهم فَعَلُوا مِنَ الْجَحْدِ وَالْمَنَادِ مِثْلَ فَعْلِهِمْ .

المسألة الثانية - في قوله تعالى : ﴿ رَبَّائِيْنَ ﴾ .

وهو منسوب إلى الرب ، وقد بيّنا تفاصيل معنى اسم الرب في الأمد الأقصى ، وهو هاهنا عبارة عن الذى يُرَبِّي الناسَ بصغار العلم قبل كباره ، وكأنه يقتدى بالرب سبحانه وتعالى في تيسير الأمور الجملة في العبد على مقدار بَدَنِهِ من غذاء وبلاء .

المسألة الثالثة - قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ ﴾ .
المعنى : وإنَّ عِلْمَهُم بِالْكِتَابِ ، ودرّسهم له يوجبُ ذلك عليهم ؛ لأنَّ هذا من المانى التى مُرِحت فيه لهم .

المسألة الرابعة - قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا ﴾ .
المعنى : ولا آمرُ الخلقَ أَنْ يتخذوا الملائكة والنبيين أربابا يعبدونهم ؛ لأنَّ الله سبحانه لا يأمر بالكفر من أسلم فعلا ، ولا يأمر بالكفر ابتداء ؛ لأنه محال عقلا ، فلمالم يفقد ولا تصوّر لم يتعلق به أمر .

المسألة الخامسة - حرّم الله تعالى على الأنبياء أَنْ يتخذوا الناسَ عبادا يتألهون لهم ، ولكن أَرَزَمَ الخلقَ طاعتهم .

وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ^(١) : لا يقولنَّ أحدكم عبدى وأمتى ، وليقلْ فتاى وفتاى ، ولا يقلْ أحدكم ربّى وليقلْ سيّدى .

وقد قال الله تعالى - مُخْبِرًا عن يوسف ^(٢) : « اذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ » . وقال ^(٣) : « وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ » . وقال النبي صلى الله عليه وسلم ^(٤) : « مَنْ أَعْتَقَ شِرْكًا لَهُ فِي عَبْدٍ » فتعارضت .

فلو تحقّقنا التاريخ لكان الآخر رافعا للأول أو مبنيًا له على اختلاف الفاس في النسخ . وإذا جهلنا التاريخ وجب النظرُ في دلالة الترجيح .

(٢) سورة يوسف ، آية : ٤٢

(٤) صحيح مسلم : ١٢٨٦

(١) صحيح مسلم : ١٧٦٤

(٣) سورة النور ، آية : ٣٢

وقد مهدنا ذلك في شرح الحديث بما الكافي منه الآن لكم ترجيح الجواز؛ لأن النهي إنما كان لتخليص الاعتقاد من أن يمتد لنسب الله عبودية أو في سواء ربوبية، فلما حصلت العقائد كان الجواز.

المسألة السادسة - قوله تعالى: ﴿بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ﴾.

قرأ ابن عامر وأهل الكوفة بضم التاء، وكأن معناه لا تتخذوهم عبادا بحق تعليمكم، فإنه فرض عليكم أو إثراك في نيتكم، أو استعجال لأجركم، أو تبديل لأمر الآخرة بأمر الدنيا؛ واختاره الطبري على قراءة فتح التاء.

قال شيخنا أبو عبد الله العربي: كذلك يقتضى صفة العلم وقراءته؛ لأن العلم إنما هو للتعليم لتحريم كتمان العلم، والأمر في ذلك قريب؛ وليس هذا موضع تحريره.

الآية الثانية عشرة - قوله تعالى^(١): ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾.

فيها خمس مسائل:

المسألة الأولى - قوله تعالى: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ﴾.

معناه تصيبوا، يقال: نالني خير ينولني، وأنا لنى خيرا؛ ويقال: نلته أنوله معروفا ونولته، قال الله تعالى^(٢): «لَنْ يَنَالِ اللَّهُ لِحُومَهَا وَلَا دِمَاؤها»؛ أي لا يصل إلى الله شيء من ذلك لتقديسه عن الاتصال والانفصال.

المسألة الثانية - «البر» قد بيناه في كتاب الأمد الأقصى وشفينا النفس من إشكاله. قيل: إنه ثواب الله، وقيل: إنه الجنة؛ وذلك يصل البر إليه لكونه على الصفات المأمور بها. المسألة الثالثة - ﴿حَتَّى تُنْفِقُوا﴾.

المعنى حتى تهلكوا، يقال: نفق إذا هلك^(٣). المعنى حتى تقدموا من أموالكم في سبيل الله ما تعلق به قلوبكم.

المسألة الرابعة - في تفسير هذه النفقة:

(١) الآية الثانية والتسعون. (٢) سورة الحج، آية ٣٧.

(٣) في المصباح: نفق الشيء: فنى، وأنفقه: أضيته.

قال ابن عمر : وهى صدقة الفَرَضِ والنَطْوَع . وقيل : هى سُبُل الخير كلها ، وهو الصحيح لعموم الآية .

وقد رَوَى الأئمةُ كلهم أنَّ أبا طلحة قال : يارسول الله ، إني أسمعُ الله تعالى يقول : ﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ ، وإنَّ أحبَّ أموالى إلىَّ بَيْرَحاءُ ^(١) ، وإنها صدقةُ اللهِ أرْجُو برَّها وذُخْرُها عند الله ، فضَعَمها يارسول الله حيث أراك الله . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : بَخْ ، بَخْ . ذلك مالٌ راجح ، ذلك مالٌ راجح . وقد سمعت ما قلت فيها ، وإني أرى أن تجعلها في الأقربين ؛ فقَسَمَها أبو طلحة في أقاربه وبني عمه ^(٢) .

وروى الطبري أن زَيْدَ بن حارثة جاء بفرسٍ له يُقال له سَبَلٌ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : تصدَّق بهذا يارسول الله ، فأعطاه رسولُ الله صلى الله عليه وسلم أسامةَ ابن زيد بن حارثة ، فقال : يارسول الله ؛ إنما أردتُ أن أتصدق به . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قد قبلتُ صدَقَتَكَ .

المسألة الخامسة - قال العلماء : إنما تصدَّق به النبي صلى الله عليه وسلم على قرابة المصدق لوجهين : أحدهما - أن الصدقةَ في القرابة أفضل ؛ لأنها كما قال في غير هذا الحديث : صدقة وصلة . الثاني - أن نفسَ المتصدِّق تكون بذلك أطيب وأسلم عن تطرُّق الندم إليها .

الآية الثالثة عشرة - قوله تعالى ^(٣) : ﴿ كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلالًا لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُنَزَّلَ التَّوْرَةُ قُلْ قَاتِلُوا بِالْتَّوْرَةِ فَاتْلُوهَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾ .

فيها ثلاث مسائل :

المسألة الأولى - سبب نزولها ، وفيه ثلاثة أقوال :

الأول - روى ^(٤) أن اليهود أنكروا على رسول الله صلى الله عليه وسلم تحليلَ لحوم الإبل ، فأخبر اللهُ بتحليلها لهم حتى حرَّمها إسرائيل على نفسه .

المعنى إني لم أحرِّمها عليكم ، وإنما كان إسرائيل هو الذي حرَّمها على نفسه .

(٢) ابن كثير : ١ - ٣٨١

(٤) أسباب النزول : ٦٥

(١) أرض لأبي طلحة (ياقوت) .

(٣) الآية الثالثة والتسعون .

الثاني - أن^(١) عصابة من اليهود جاءوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقالوا له: يا أبا القاسم؛ أخبرنا أى الطعام حرّم إسرائيل على نفسه من قبل أن تنزل التوراة؟ فقال: أنشدكم بالله الذى أنزل التوراة على موسى، هل تعلمون أن إسرائيل مرض مرضا شديدا طال سقمه فيه فنذر لنّ عافاه الله من سقمه ليحرّم أحب الطعام والشراب إليه، وكان أحب الطعام والشراب إليه لحوم الإبل والبأنها؟ فقالوا: اللهم نعم. قال: فأتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين في دعواكم أن الله سبحانه أنزل تحريم ذلك فيها. رواه الطبرى.

الثالث - أنها نزلت في نفر من اليهود جاءوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم برجل وامرأة زنيا، فرجعهما النبي صلى الله عليه وسلم على ما يأتى بيانه في سورة المائدة إن شاء الله تعالى. فأما نزولها في رجم اليهود فيأباه ظاهر اللفظ، وأما سائرها فتحتمل، والله أعلم.

المسألة الثانية - اختلفوا في تحريم إسرائيل على نفسه؛ فقيل: كان بإذن الله تعالى. وقيل: كان باجتهاد، وذلك مبنى على جواز اجتهاد الأنبياء؛ وقد بيناه في موضعه. واختلف في تحريم اليهود ذلك؛ فقيل: إن إسرائيل حرّمها على نفسه وعليهم.

وقيل: اقتدوا به في تحريم ذلك، وحرّم الله تعالى عليهم بغيرهم، ونزلت به التوراة، وذلك في قوله تعالى^(٢): «فَيُظْلَمُ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمًا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٌ أُحِلَّتْ لَهُمْ».

والصحيح أن للنبي أن يجتهد؛ وإذا أدّاه اجتهاده إلى شيء كان ديننا يلزم اتباعه لتقرير الله سبحانه إياه على ذلك، وكما يوحى إليه ويلزم اتباعه، كذلك يؤذن له ويجتهد، ويتمين موجب اجتهاده إذا قدر عليه.

والظاهر من الآية - مع أن الله سبحانه أضاف التحريم إليه بقوله إلا ما حرّم إسرائيل على نفسه من قبل أن تنزل التوراة - أن الله سبحانه أذن له في تحريم ما شاء، ولولا تقدّم الإذن له ما تسوّر^(٣) على التحليل والتحريم، وتقدم ما يقتضى ذلك على القول بجواز الاجتهاد فخرمه مجتهدا فأقرّه الله سبحانه عليه.

وقد حرّم النبي صلى الله عليه وسلم العسل على الرواية الصحيحة أو جاريته مارية فلم يقر الله تحرّعه، ونزل قوله تعالى^(٤): «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تَحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ». وكان ذلك

(١) ابن كثير: ١ - ٣٨١ (٢) سورة النساء، آية: ١٦٠

(٣) تسور: هجم. (٤) سورة التحريم، آية: ١

من النبي صلى الله عليه وسلم اجتهدا أو بأمرٍ على ما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

المسألة الثالثة - حقيقة التحريم المنع ؛ فكلُّ من امتنع من شيء مع اعتقاده الامتناع منه فقد حرّمه ، وذلك يكونُ بأسبابٍ ؛ إما بنذرٍ كما فعل يعقوب في تحريم الإبل والبانها ؛ وإما بيمينٍ كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم في العسل ، أو في جاريته ؛ فإن كان بنذرٍ فإنه غير منعقد في شرعنا .

ولسنا نتحقق كيفية تحريم يعقوب ؛ هل كان بنذرٍ أو بيمينٍ ؛ فإن كان بيمينٍ فقد أحلَّ الله لنا اليمين بالكفارة أو بالاستثناء المتصل رخصة منه لنا ، ولم يكن ذلك لغيرنا من الأمم . فلو قال رجل : حرّمتُ الخبزَ على نفسي أو اللحم لم يحُرِّم ولم ينعقد عينا ؛ فإن قال : حرّمتُ أهلي فقد اختلف العلماء فيه اختلافاً كثيراً يأتي بيانه في موضعه إن شاء الله تعالى . والصحيح أنه يلزمه تحريمُ الأهل إذا ابتدأ بتحريمها كما يحرمها بالطلاق ، ولا يلزمه تحريمُ فيماعد ذلك ؛ لقوله سبحانه (١) : « لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا » . الآية الرابعة عشرة - قوله تعالى (٢) : ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَسْكَةٍ مُبَارَكَةٍ كَأَنَّ الْوُدَىٰ لِلْعَالَمِينَ . فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ ، وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا ، وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ، وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَفِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴾ .

فيها ست مسائل :

المسألة الأولى - أن النبي صلى الله عليه وسلم قيل له (٣) : أيُّ المسجدين وُضِعَ في الأرض أول ؟ المسجد الحرام أو المسجد الأقصى ؟ قال : المسجد الحرام . وذكر أنه كان بينهما أربعون عاماً ؛ وهذا ردٌّ على مَنْ يقول : كان في الأرض بيتٌ قبله تحجُّه الملائكة .

المسألة الثانية - في بركته .

قيل : ثوابُ الأعمال . وقيل : ثوابُ القاصدِ إليه . وقيل : أَمْنُ الْوَحْشِ فِيهِ . وقيل : عزوفُ النفس عن الدنيا عند رؤيته .

والصحيح أنه مباركٌ من كلِّ وجهٍ من وجوه الدنيا والآخرة ، وذلك بجميعه موجود فيه .

(١) سورة المائدة ، آية : ٩٠ (٢) الآية السادسة والتسعون والسابعة والتسعون . (٣) ابن كثير : ٣٨٣

المسألة الثالثة - فأما قوله : بَيْكَةً ، ففيها ثلاثة أقوال :

الأول : بَيْكَةً : مكة . الثاني - بَيْكَةً : المسجد ، ومكة سائر الحرم .

وإنما سُمِّيَتْ بَيْكَةً لأنها تَبْكُ^(١) أعناق الجبارة ، أى تقطعها . وقال أبو جعفر وقتادة :
 إِنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ بَكََّ بِهَا النَّاسُ ؛ فَتَصَلَّى النِّسَاءُ بَيْنَ يَدَيِ الرَّجَالِ ، وَلَا يَكُونُ فِي بَلَدٍ غَيْرِهَا ،
 وصورة هذا أَنَّ النَّاسَ يَسْتَقْدِرُونَ بِالْبَيْتِ فَيَكُونُ وَجْهُهُ الْبَعْضُ إِلَى الْبَعْضِ فَلَا بَدْءَ مِنْ اسْتِقْبَالِ
 النِّسَاءِ مِنْ حَيْثُ صَلُّوا^(٢) .

المسألة الرابعة - قوله تعالى : ﴿ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ .

فيه قولان :

أحدهما - أنه الحجر المهود ، وإنما جُعِلَ آيَةً لِلنَّاسِ ؛ لِأَنَّهُ جُمَادٍ صَلَّدَ وَقَفَ عَلَيْهِ إِبْرَاهِيمُ ،
 فأظهر الله فيه أثر قدمه آيَةً باقية إلى يوم القيامة .

الثاني - قال ابن عباس : ﴿ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ هو الحج كله ؛ وهذا بين ، فإنَّ إِبْرَاهِيمَ
 قام بأمر الله سبحانه ، ونادى بالحجَّ عباد الله ، فجمع الله العباد على قصده ، وكانت شرعة
 من عهدِهِ ، وحجَّةٌ على العرب الذين اقتَدَوْا به من بعده .

وفيه من الآيات أن مَنْ دَخَلَهُ خَائِفًا عَادَ آمِنًا ؛ فَإِنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ قَدْ كَانَ صَرَفَ الْقُلُوبِ
 عَنِ الْقَصْدِ إِلَى مَعَارَضَتِهِ ، وَصَرَفَ الْأَيْدِي عَنْ إِذَابَتِهِ ، وَجَمَعَهَا عَلَى تَعْظِيمِ اللَّهِ تَعَالَى وَحَرَمَتِهِ .
 وهذا خبرٌ عَمَّا كَانَ ، وَلَيْسَ فِيهِ إِثْبَاتُ حُكْمٍ ، وَإِنَّمَا هُوَ تَنْبِيهٌُ عَلَى آيَاتٍ ، وَتَقْرِيرٌ لِنِعَمٍ
 مُتَعَدِّدَاتٍ ، مَقْصُودُهَا وَفَائِدَتُهَا وَتَمَامُ النِّعْمَةِ فِيهِ بِعَمَلِهِ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ فَمَنْ لَمْ يَشْهَدْ
 هَذِهِ الْآيَاتِ وَيَرَى مَا فِيهَا مِنْ صَرَفِ الْمَقْدَمَاتِ لِحَرَمَةِ^(٣) مَنْ ظَهَرَ مِنْ تِلْكَ الْبَقْعَةِ فَهُوَ مِنَ الْأَمْوَاتِ .

المسألة الخامسة - قال أبو حنيفة : إِنَّ مَنْ اقْتَرَفَ ذَنْبًا وَاسْتَوْجِبَ بِهِ حَدًّا ، ثُمَّ لَجَأَ
 إِلَى الْحَرَمِ عَصَمَهُ ؛ لقوله تعالى^(٤) : « وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا » . فأوجب الله سبحانه الأمانَ
 لمن دخله ، ورؤى ذلك عن جماعةٍ من السلف ، منهم ابنُ عباس وغيره من الناس .

(١) في ابن كثير : بمعنى أنهم يفلون بها ويخضعون عندها . . (٢) لم يذكر القول الثالث .
 وفي ابن كثير أقوال أخرى منها : بكة : البيت والمسجد . أو البيت وما حوله بكة ، وما وراء ذلك مكة .
 (١ - ٣٨٣) . (٣) هكذا في كل الأصول . (٤) الآية السابعة والتسعون .

وكلّ مَنْ قال هذا فقد وهم من وجهين :

أحدهما - أنه لم يفهم معنى الآية أنه خبرٌ عما مضى ، ولم يُقصد بها إثباتُ حكمٍ مستقبل .
الثاني - أنه لم يعلم أن ذلك الأَمْن قد ذهب ، وأنَّ القتل والقتال قد وقع بعد ذلك فيها ،
وخبرُ الله سبحانه لا يقعُ بخلاف خبره ؛ فدلَّ على أنه في الماضي .

هذا ، وقد ناقض أبو حنيفة فقال : إنه لا يُطعم ولا يسقى ولا يعامل ولا يكلم حتى
يخرج ، فاضطراره إلى الخروج ليس يصحَّ معه أَمْن .
وروى عنه أنه قال : يقع القصاص في الأطراف في الحرم ، ولا أَمْن أيضاً مع هذا ، وقد
مهدّناه في مسائل الخلاف .

المسألة السادسة - قال بعضهم : مَنْ دخله كان آمناً من الفار ؛ ولا يصحُّ هذا على عمومهِ ،
ولكنه مَنْ حجَّ فلم يرفُثْ ^(١) ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه ، والحج البرور ليس
له جزاء إلا الجنة . قال ذلك كلّهُ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ؛ فيكون تفسيراً للمقصود ،
وبيانا لخصوص العموم ، إن كان هذا القصد صحيحاً .

هذا ، والصحيح ما قدمناه من أنه قصد به تمديد النعم على مَنْ كان بها جاهلاً ولها مُفَكِّراً
من العرب ، كما قال تعالى ^(٢) : « أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا وَيُتَخَطَّفُ النَّاسُ مِنْ
حَوْلِهِمْ ، أَتَبَالُغُونَ وَيُنْعِمُونَ اللَّهُ بِإِعْزَازِهِمْ » .
الآية الخامسة عشرة - قوله تعالى ^(٣) : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ
إِلَيْهِ سَبِيلًا ، وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴾ .

فيها إحدى عشرة مسألة :

المسألة الأولى - قال علماؤنا : هذا من أوكد ألفاظ الوجوب عند العرب ، إذا
العربي : لفلان على كذا فقد وكّده وأوجبه .
قال علماؤنا : فذكر الله سبحانه الحج بأبلغ ألفاظ الوجوب ؛ تأكيداً لحقّه ، وتد
لحرمته ، وتقويةً لفرَضِهِ .

(٢) سورة العنكبوت ، آية : ٦٧

(١) الرفث : الفحش من القول .

(٣) من الآية السابعة والتسعين .

المسألة الثانية - كان الحج معلوما عند العرب مشروعا لديهم، فحُوطبوا بما علموا وأُزُموا ما عرفوا، وقد حجَّ النبي صلى الله عليه وسلم معهم قبل فرض الحج؛ فوقف بعرفة ولم يغير من فَرَع إبراهيم ما غيروا حيث كانت قريش تقف بالزُدلفة، ويقولون: نحن أهل الحرم فلا نخرج منه ونحن الخمس.

المسألة الثالثة - هذا يدلُّ على أنَّ ركن الحج القصد إلى البيت. وللحج ركنان: أحدهما - الطواف بالبيت. والثاني - الوقوف بعرفة، لا خلاف في (١) [٩٦] ذلك، وكل ما وراءه نازل عنه مختلف فيه.

فإن قيل: فأين الإحرام، وهو متفق عليه؟ قلنا: هو الفية التي تلزم كلَّ عبادة، وتتمين في كل طاعة، وكل عمل خلافها لم يكن به اعتداد؛ فهي شرط لا ركن.

المسألة الرابعة - قال علماؤنا: إذا توجه الخطاب على المكلفين بفرض، هل يكفي فيه فعله مرة واحدة، أو يحمل على التكرار؟ وقد بيناه في أصول الفقه دليلا ومذهبا.

والخيار أنه يقتضي فعله مرة واحدة، وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له أصحابه: يا رسول الله؛ أحجنا هذا لعامنا أم للأبد؟ فقال: لا، بل للأبد الأبد (٢). رواه جماعة منهم علي؛ قال: لما نزلت: ولله على الناس حج البيت - قالوا: يا رسول الله؛ أو في كل عام؟ قال: لا - ولو قلت: نعم، لوجبت.

وروى محمد بن زياد عن أبي هريرة (٣): خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: إن الله سبحانه كتب عليكم الحج. فقال محسن الأسدي: أفى كل عام يا رسول الله؟ قال: أما إنى لو قلت نعم لوجبت، ثم لو تركتم لضللتهم؟ اسكتوا عني ما سكتم عنكم، إنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم؛ فأنزل الله تعالى (٤): «يأيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم».

(١) من أول المسألة الثامنة التي سبقت في صفحة ١٨٧ إلى هنا ساقط في م، مع أن أرقام الصفحات متتالية فيها. (٢) الأبد: الدهر، أى هي لآخر الدهر (النهاية).

(٣) صحيح مسلم: ٩٧٥، والقرطبي: ١٤٣ - ٥ (٤) سورة المائدة، آية: ١٠١

المسألة الخامسة - إذا ثبت أنه لا يتمينُ لا مثقال الخطاب إلا فعلة واحدة من الفعل المأمور به فقد اختلف العلماء؛ هل هي على الفور أم هي مسترسلة على الزمان إلى خوف الفوت؟ ذهب جمهور البغداديين إلى حملها على الفور . ويضعفُ عندي .

واضطربت الروايات عن مالك في مطلقات ذلك .
والصحيحُ عندي من مذهبه أنه لا يحكم فيه بفور ولا تراخ كما تراه ؛ وهو الحق ، وقد بيده في أصول الفقه .

المسألة السادسة - قوله تعالى : ﴿ عَلَى النَّاسِ ﴾ عامٌّ في جميعهم ، مسترسل على جميعهم من غير خلافٍ بين الأئمة في هذه الآية ، وإن كان الناسُ قد اختلفوا في مطلق العمومات ، بيد أنهم اتفقوا على حمل هذه الآية على جميع الناس ذكراً وأنثاهم ، خلا الصغير ؛ فإنه خارج بالإجماع عن أصول التكليف ، فلا يقال فيه : إن الآية مخصوصة فيه ، وكذا العبد لم يدخل فيها ؛ لأنه أخرجهُ عن مطلق العموم الأول قوله سبحانه في تمام الآية : ﴿ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ ، والعبدُ غير مستطيع ؛ لأنَّ السيد يمنعه بشغله بحقوقه عن هذه العبادة ؛ وقد قدّم الله سبحانه حقَّ السيد على حقه رفقا بالعباد ومصلحةً لهم .
ولا خلاف فيه بين الأئمة ولا بين الأئمة ، ولا نهرف^(١) بما لا نعرف ، ولا دليل عليه إلا الإجماع .

(توجيه وتعليم) - تساهل بعضُ علمائنا فقال : إنما لم يثبت الحجُّ على العبد وإن أذن له السيد لأنه كان كافراً في الأصل ، ولم يكن حجُّ الكافر معتدّاً به ، فلما ضرب عليه الرقُ ضرباً مؤبداً لم يخاطبْ بالحج ، وهذا فاسد - فاعلموه - من ثلاثة أوجه :
أحدها - أنَّ الكفارَ عندنا مخاطبون بفروع الشريعة ، ولا خلاف فيه في قول مالك وإن خفي ذلك على الأصحاب .

الثاني - أنَّ الكفرَ قد ارتفع بالإسلام فوجب ارتفاعُ حكمه .

الثالث - أنَّ سائرَ العبادات تلزمه من صلاة وصوم مع كونه رقيقاً ، ولو فعلها في حال

الكفر لم يعتدَّ بها ، فوجب أن يكون الحجُّ مثله ؛ فتبين أنَّ المعتمد ما ذكرنا من تقدم حقوق السيد .

المسألة السابعة - قال جماعة من فقهاء الأمصار ، منهم أبو حنيفة والشافعي وعبد العزيز ابن أبي سلمة : السبيل : الزادُ والراحلة ، ورفضوا في ذلك حديثنا إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، لا يصح إسنادُه [٩٧] ، وقد بيناه في مسائل الخلاف .

وهو أيضا يَبْعُدُ معني ؛ فإنه لو قال : الاستطاعة الزاد والراحلة لكان أولى في النفس ، فإن السبيل في اللغة هي الطريق ، والاستطاعة ما يَكْسِبُ سلوكها ، وهي صحةُ البدن ووجود القُوت لمن يقدر على المشي ، ومن لم يقدر على المشي فالركوبُ زيادة على صحة البدن ووجود القوت .

وقد روى ابنُ القاسم وأُتْمَهَب وابن وهب عن مالك أنه سئل عن هذه الآية فقال : الناسُ في ذلك على طاعتهم ويسرهم وجلدَهم .

قال أُتْمَهَب : أهو الزاد والراحلة ؟ قال : لا والله ، وما ذلك إلا قدر طاقة الناس ، وقد يجد الزاد والراحلة ولا يَقْدِر على السير ، وآخر يَقْدِرُ أن يمشي على رجله ، ولا صفة في ذلك أيُّن مما أنزل الله ، وهذا بالغٌ في البيان منه .

وقال علماؤنا : لو صحَّ حديثُ الخوزي : الزاد والراحلة لحملناه على عموم الناس ، والغالب منهم في الأطفار البعيدة ، وخروج مطلق الكلام على غالب الأحوال كثيرٌ في الشريعة ، وفي كلام العرب وأشعارها .

المسألة الثامنة - إذا وُجِدَت الاستطاعة توجَّهَ فَرَضُ الحجِّ بلا خلاف إلا أن تعرض له آفةٌ ، والآفات أنواع :

منها التَّريَمُ يمنعه من الخروج حتى يؤدِّي الدَّيْنُ ، ولا خلاف فيه .
ومن كان له أبوان ، أو من كان لها من النساء زَوْجٌ ، فاختلف العلماء فيهم . واختلف قولُ مالك كاختلافهم .

والصحيحُ في الزوج أنه يمنعهُ لاسيما إذا قلنا : إن الحج لا يلزم على الفور ، وإن قلنا

إنه على الفور فحق^(١) الزوج مقدّم ، وأما الأيوان فإن كانوا منعاه^(٢) لأجل الشوق والوحشة فلا يلتفت إليه ، وإن كان خوف الضيعة وعدم العوض^(٣) في التلطف فلا سبيل له إلى الحج؛ وذلك مبين في مسائل الفقه .

المسألة التاسعة - إن كان مريضاً أو منصوباً^(٤) لم يتوجه عليه السير إلى الحج بإجماع من الأمة ؛ فإن الحج إنما فرضه الله على المستطيع إجماعاً ؛ والمريض والمنصوب لا استطاعة لهما ؛ فإن روي أن الصحيح^(٥) قد تضمن عن النبي صلى الله عليه وسلم أن امرأة قالت : يا رسول الله ، إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يثبت على الراحلة ، أفأحج عنه ؟ قال : نعم ، حجّى عنه . وقال^(٦) النبي صلى الله عليه وسلم : أرايت لو كان على أبيك دين أكنت قاضيته ؟ قالت : نعم . قال : فدين الله أحق أن يقضى .

وقد قال بهذا الحديث جماعة من المتقدمين ، واختاره الشافعي من الآخرين ، وأبى ذلك الحنفية والمالكية ، وهم فيه أعدل قضية ؛ فإن مقصود الحديث الحث على برّ الوالدين والنظر في مصالحهم ديناً ودنياً ، وجلب المنفعة إليهما جبلة وشرعاً ؛ فإنه رأى من المرأة انقاعاً لا بيداً ، وطواعية ظاهرة ، ورغبة صادقة في برّ أبيها ، وتأسفت أن تفوته بركة الحج ، ويكون عن ثواب هذه العبادة بمغزل ، وطاعت بأن تحج عنه ؛ فأذن لها النبي صلى الله عليه وسلم فيه . وكان في هذا الحديث جواز حج الغير عن الغير ؛ لأنها عبادة بدنية مالية ، والبدن وإن كان لا يحتمل النيابة فإن المال يحتملها ؛ فرؤى في هذه العبادة جهة المال ، وجازت فيه النيابة .

وقد صرح النبي صلى الله عليه وسلم بجواز النيابة في غير هذا الموضع ، وضرب المثل بأنه لو كان على أبيها دين عبدٍ لسمعت في قضائه ، فدين الله أحق بالقبضاء ، وإن كان

(١) في ١ : حق ، وهو تحريف طهيم .

(٢) في ١ : فإن كان منعاه . وهو تحريف . وفي ل : فإن منعاه .

(٣) في ١ : العرض . وهو تحريف ، صوابه من ل ، والقرطبي : ٣ - ١٤٧ ؛

(٤) في القرطبي : منصوباً . والعصب : القطع . (٥) صحيح مسلم : ٩٧٣ (٦) في ١ : فقال .

لا يلزمها تخليصه من مآثم الدين وعار الاقتضاء ، فدين الله أحق بالقضاء ؛ وهذه الكلمة أقوى [٩٨] ما في الحديث ، فإنه جملة ديننا ، ولكن لم يُرد به هذا الشخص الخصوص ، فإنما أراد به دين الله إذا وجب فهو أحق بالقضاء ، والتطوع به أولى من الابتداء .

والدليل على أن الحج في هذا الحديث ليس بفرض ما صرحت به المرأة في قولها : إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يثبت على الرحلة ، وهذا تصريح بنفي الوجوب ومنع الفريضة ، ولا يجوز ما انتفى في أول الحديث قطعاً أن يثبت في آخره ظناً . يحقّقه أن دين الله أحق أن يُقضى ليس على ظاهره بإجماع ؛ فإن دين العبد أولى بالقضاء ، وبه يُبدأ إجماعاً لفقر الآدمي واستغناء الله تعالى ، فيتمتع الفرض الذي أشرنا إليه ، وهو تأكيد ما ثبت في النفس من البر حياة وموتاً وقُدرة وعجزاً ، والله أعلم .

المسألة العاشرة - إذا لم يكن له - كلف قوت يتزودّه في الطريق لم يلزمه الحج إجماعاً ، وإن وهب له أجنبي مالاً يحجّ به لم يلزمه قبوله إجماعاً ، ولو كان رجل وهب أباه مالاً قال الشافعي : يلزمه قبوله ؛ لأن ابن الرجل من كسبه ولا منّة عليه في ذلك منه ، لأن الولد يُجازى الوالد عن نعمه لا يبتدئه بعطية .

قال مالك وأبو حنيفة : لا يلزمه قبوله ؛ لأن هبة الولد لو كانت جزاء لُقِيَ بها عليه قبل أن يتطوّع بها ، ثم إن لم تكن فيه منّة ففيه سقوط الحرمة ، وحق الأبوة ؛ لأنه نوع منه ؛ لأنه لا يقال قد جزاه وقد فاه .

المسألة الحادية عشرة - لا يسقط فرض الحج عن الأعمى لإمكان وصوله إلى البيت محمولاً ؛ فيحصل له وصف الاستطاعة ، كما يحصل له فرض الجملة بوجود قائد إليها ، ويلزم السعي لقضائها .

الآية السادسة عشرة - قوله تعالى (١) : ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا ﴾ : فيها أربع مسائل :

المسألة الأولى - الحبل: لفظ لغوي يُنطلق على معانٍ كثيرة؛ أعظمها السببُ الواصل

بين شيئين .

وهو هاهنا مما اختلف العلماء فيه ؛ فمنهم من قال : هو عهد الله ، وقيل : كتابه ، وقيل : دينه ؛ وقد روى الأئمة في الصحيح أن رجلا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر له حديث (١) رؤيا الظلة التي تنطفُ عسلا وسمنًا ، وفيه قال : ورأيتُ شيئاً واصلًا من السماء إلى الأرض . . . الحديث إلى آخره ، وعبرَ الصديق بحضرته عليه السلام ، فقال : وأما السببُ الواصل من السماء إلى الأرض فهو الحقُّ الذي أنتَ عليه ، فضرب الله تعالى على يدي ملك الرؤيا مثلاً للحقِّ الذي بُعثَ به الأنبياء بالحبلِ الواصل بين السماء والأرض ، وهذا لأهمهما جميعا ينيران بمشكاة واحدة .

المسألة الثانية - إذا ثبت هذا فالأظهر أنه كتابُ الله ، فإنه يتضمن عهده ودينه .

المسألة الثالثة - التفرق المعنى عنه يحتمل ثلاثة أوجه :

الأول - التفرق في المقامد ، لقوله تعالى (٢) : « شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه » .

الثاني - قوله عليه السلام (٣) : « لا تحاسدوا ولا تدابروا ولا تقاطعوا وكونوا عباد الله إخوانا » ، ويعضده قوله تعالى : ﴿ وَادْكُرُوا اللَّهَ عَلَيْهِكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا ۝ ١٠١ ﴾ .

الثالث - تركُ التخطئة في الفروع والتبري فيها ، ولبيض كلِّ أحدٍ على اجتهاده ؛ فإنَّ السكَّ بحبلِ الله معتصم ، وبدليله عامل ؛ وقد قال صلى الله عليه وسلم : لا يصلين أحدٌ منكم العصر إلا في بني قريظة ؛ فمنهم من حضرَتِ العصرُ فأخراها حتى بلغ بني قريظة أخذاً بظاهر قول النبي صلى الله عليه وسلم . ومنهم من قال [٩٩] : لم يرد هذا منا ، يعني وإنما أراد الاستعجال فلم يعنف النبي عليه السلام أحداً منهم .

والحكمة في ذلك أن الاختلاف والتفرق المنهى عنه إنما هو المؤدى إلى الفتنة والتعصب وتشتيت الجماعة؛ فأما الاختلاف في الفروع فهو من محاسن الشريعة. قال النبي صلى الله عليه وسلم^(١) : إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران ، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر واحد . وروى أن له إن أصاب عشرة أجور .

المسألة الرابعة - قال بعض علماءنا قوله: ﴿ وَلَا تَفَرَّقُوا ﴾ دليل على أنه لا يصلي المفترض خلف المتفعل ؛ لأن نيتهم قد تفرقت ، ولو كان هذا متعلقاً بفرقا^(٢) لما جازت صلاة المتفعل خلف المفترض ؛ لأن النية أيضاً قد تفرقت ؛ وفي الإجماع على جواز ذلك دليل على أن منزع الآية ما قدمناه لا ما تعلق به هذا العالم .

الآية السابعة عشرة - قوله تعالى^(٣) : ﴿ وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ . فيها ست مسائل :

المسألة الأولى - قوله تعالى : ﴿ أُمَّةٌ ﴾ ، كلمة ذكر لها علماء اللسان خمسة عشر معنى ، وقد رأيت من بلغها إلى أربعين ، منها أن الأمة بمعنى الجماعة ، ومنها أن الأمة الرجل الواحد الداعي إلى الحق .

المسألة الثانية - في هذه الآية وفي التي بعدها وهي قوله^(٤) : « كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ » دليل على أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض كفاية ، ومن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر نصره الدين بإقامة الحجّة على المخالفين ، وقد يكون فرض عين إذا عرف المرء من نفسه صلاحية النظر والاستقلال بالجدال ، أو عرف ذلك منه .

المسألة الثالثة - في مطلق قوله تعالى : ﴿ وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ ﴾ دليل على أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض يقوم به المسلم ، وإن لم يكن عدلاً ، خلافاً للمبتدعة الذين يشترطون في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر العدالة .

وقد بينا في كتب الأصول أن شروط الطاعات لا تثبت إلا بالأدلة ، وكل أحد عليه

(٢) هكذا في ١ . وفي ل : ولو كان هذا متعلقاً لما .

(٤) الآية العاشرة بعد المائة .

(١) صحيح مسلم : ١٣٤٢

(٣) الآية الرابعة بعد المائة .

فَرَضَ فِي نَفْسِهِ أَنْ يُطِيعَ ، وَعَلَيْهِ فَرَضٌ فِي دِينِهِ أَنْ يَنْبَغِيَ غَيْرُهُ عَلَى مَا يَجْهَلُهُ مِنْ طَاعَةٍ أَوْ مَعْصِيَةٍ ، وَبِنِهَايَ عَمَّا يَكُونُ عَلَيْهِ مِنْ ذَنْبٍ . وَقَدْ بَيَّنَّا فِي الْآيَةِ الْأُولَى قَبْلَهَا .

المسألة الرابعة - في ترتيب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر :

ثَبَّتَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ ^(١) : مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ ؛ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ . وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ غَرِيبِ الْفَقْهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَدَأَ فِي الْبَيَانِ بِالْأَخِيرِ فِي الْفِعْلِ ، وَهُوَ تَغْيِيرُ الْمُنْكَرِ بِالْيَدِ ، وَإِنَّمَا يُبْدَأُ بِاللِّسَانِ وَالْبَيَانِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَبِالْيَدِ .

يَعْنَى أَنَّ يَحْوَلَ بَيْنَ الْمُنْكَرِ وَبَيْنَ مَتَاعُطِيهِ بِنَزْعِهِ عَنْهُ وَبِحُجْدِهِ مِنْهُ ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ إِلَّا بِمَقَاتِلَةٍ وَسِلَاحٍ فَلْيَتَرَكْهُ ، وَذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ إِلَى السُّلْطَانِ ؛ لِأَنَّ شَهْرَ السِّلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ قَدْ يَكُونُ مُخْرَجًا إِلَى الْفِتْنَةِ ، وَآيِلًا إِلَى فُسَادٍ أَكْثَرَ مِنَ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ ، إِلَّا أَنْ يَقْوَى الْمُنْكَرُ ؛ مِثْلُ أَنْ يَرَى عَدُوًّا يَقْتُلُ عَدُوًّا فَيَنْزِعُهُ عَنْهُ وَلَا يَسْتَطِيعُ إِلَّا يَدْفَعُهُ ، وَيَتَحَقَّقُ أَنَّهُ لَوْ تَرَكَ قَتْلَهُ ، وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى نَزْعِهِ وَلَا يَسْلُمُهُ بِحَالٍ ، وَلْيُخْرِجِ السِّلَاحَ . وَقَدْ بَيَّنَّا فِي مَوْضِعِهِ .

وَيَعْنَى بِقَوْلِهِ : « وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ » أَنَّهُ لَيْسَ وَرَاءَهُ فِي التَّغْيِيرِ دَرَجَةٌ .

المسألة الخامسة - فِي هَذِهِ الْآيَةِ دَلِيلٌ عَلَى مَسْأَلَةٍ اخْتَلَفَ [١٠٠] فِيهَا الْعُلَمَاءُ ؛ وَهِيَ إِذَا رَأَى مُسْلِمٌ فَخًّا يَصُولُ عَلَى مُسْلِمٍ فَإِنَّهُ يُلْزِمُهُ أَنْ يَدْفَعَهُ عَنْهُ ، وَإِنْ أَذَى إِلَى قَتْلِهِ ، وَلَا ضِمَانَ عَلَى قَاتِلِهِ حِينَئِذٍ ؛ سِوَاءِ كَانَ الْقَاتِلُ لَهُ هُوَ الَّذِي صَالَ عَلَيْهِ الْفَخْلُ ، أَوْ مُعِينًا لَهُ مِنَ الْخَلْقِ ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا دَفَعَهُ عَنْهُ فَقَدْ قَامَ بِفَرْضٍ يُلْزَمُ جَمِيعَ الْمُسْلِمِينَ ؛ فَتَنَابَ عَنْهُمْ فِيهِ ؛ وَمَنْ جَلَّتْهُمْ مَالِكُ الْفَخْلِ ؛ فَكَيْفَ يَكُونُ نَائِبًا عَنْهُ فِي قَتْلِ الصَّائِلِ وَيُلْزِمُهُ ضَمَانُهُ ؟

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يُلْزِمُهُ الضَّمَانُ ؛ وَقَدْ بَيَّنَّا فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ .

المسألة السادسة - فِي هَذِهِ الْآيَةِ دَلِيلٌ عَلَى تَعْظِيمِ هَذِهِ الْأُمَّةِ ؛ وَكَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ ^(٢) : « كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ » ، وَإِشَارَةٌ لَتَقْدِيمِهَا عَلَى سَائِرِ الْأُمَمِ .

وَفِي الْأَثَرِ يَنْمَى إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّكُمْ تَتَمَوَّنُ سَبْعِينَ أُمَّةً أَنْتُمْ خَيْرُهَا .

(١) صحيح مسلم : ٦٩ (٢) آل عمران : ١١٠

الآية الثامنة عشرة - قوله تعالى^(١) : ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ :

أورد العلماء فيه خمسة أقوال :

الأول - أنهم المنافقون ؛ قاله الحسن .

الثاني - أنهم المرتدون ؛ قاله مجاهد .

الثالث - أهل الكتاب ؛ قاله الزجاج .

الرابع - أنهم جميع الكفار ؛ أقرّوا بالتوحيد في صُلب آدم ثم كفّروا به - ذلك ؛ قاله أبي بن كعب .

الخامس - رواه ابن القاسم عن مالك أنهم أهل الأهواء . قال مالك : وأى كلام أبين

من هذا ؟

وهذا الذي قاله ممكن في معنى الآية ، لكن لا يعمّن واحد منها إلا بدليل .

والصحيح أنه عام في الجميع ؛ وعلى هذا فإن المبتدعة وأهل الأهواء كفّار ، وقد

اختلف العلماء في تكفيرهم .

والصحيح عندي ترتيبهم ، فأما القدرية فلا شك في كفرهم ، وأما من عداهم فنسمة قري

فيهم الأدلة ، ونحكم بما تقتضيه ، وقد مهدنا ذلك في كتب الأصول ، ففيهم نظر طويل ؛

وإذا حكمنا بكفرهم فقد قال مالك : لا يصلّي على موتاهم ، ولا تعاد مرضاهم . قال سحنون :

أدباً لهم .

قال بعض الناس : وهذه إشارة من سحنون إلى أنه لا يكفرهم ، وليس كما زعم ؛ فإن

الكافر من أهل الأهواء يجب قتله ؛ فإذا لم تستطع قتله وجب عليك هجرته ، فلا تسلم

عليه ، ولا تعده في مرضه ، ولا تصلّ عليه إذا مات حتى تلجئه إلى اعتقاد الحق ، ويتأدّب

بذلك غيره من الخلق ؛ فكأن سحنون قال : إذا لم تقدّر على قتله فأدّب به .

وقد سئل مالك : هل تزوج القدرية ؟ فقال : قد قال الله تعالى^(٢) : « وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ

خَيْرٌ مِنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ » .

الآية التاسعة عشرة - قوله تعالى (١) : ﴿ لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ ﴾ .

قال ابن وهب : قال مالك : يعنى قاعة بالحق ، يريد قولاً وفعلًا ؛ فيعود الكلام إلى الآية المقدمة : « ولتكن منكم أمةٌ يدعون إلى الخير » .

وقد اتفق المفسرون أنها نزلت فيمن أسلم من أهل الكتاب ، وعليه يدل ظاهر القرآن ؛ ومفتتح الكلام نفى المساواة بين من أسلم منهم وبين من بقى منهم على الكفر ، إلا أنه روى عن ابن مسعود أن معناه نفى المساواة بين أهل الكتاب وأمة محمد صلى الله عليه وسلم .

وقد روى عن ابن عباس أنها نزلت في عبد الله بن سلام ومن أسلم معه من أهل الكتاب . وقوله ﴿ لَيْسُوا سَوَاءً ﴾ تمام كلام ، ثم ابتداء الكلام بوصف المؤمنين بالإيمان والقرآن والصلاة ؛ وهذه الخصال هي من شعائر الإسلام ، لا سيما الصلاة وخاصة في الليل وقت الراحة . وقيل : إنها الصلاة مطلقا . وقيل : إنها صلاة المغرب والعشاء الآخرة .

قال ابن مسعود : خرج النبي صلى الله عليه وسلم ليلة وقد أجزأ الصلاة فنما المضطجع [١٠١] ومنا المصلي ؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إنه لا يصلي أحدٌ من أهل الأرض هذه الصلاة غيركم . والصحيح أنه في الصلاة مطلقا . وعن أبي موسى عنه عليه السلام : ما من أحد من الناس يصلي هذه الساعة غيركم . وهذه في العمدة تأكيد للتخصيص وتبيين للفضل .

الآية الموفية عشرين - قوله تعالى (٢) : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْمُرُكُمْ خَيْرًا وَلَا أَوْفَرًا وَلَا يَنْهَى عَنْ نَجَسٍ قَدْ بَدَتْ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ .

قد تقدم بيانها في قوله تعالى (٣) : « لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين » .

(١) الآية الثالثة عشرة بعد المائة . (٢) الآية الثامنة عشرة بعد المائة .

(٣) سورة آل عمران ، آية ٢٨ ، صفحة ٢٦٧ من هذا الكتاب .

فيها مسألتان :

المسألة الأولى - لا خلاف بين علمائنا أنَّ المراد به النهي عن مصاحبة الكفار من أهل

الكتاب ، حتى نهى عن التشبه بهم .

قال أنس : قال النبي صلى الله عليه وسلم : لا تستضيئوا بآلِ أهل الشرك ، ولا تنقشوا

في خواتيمكم عربياً^(١) .

فلم ندر ما قال حتى جاء الحسنُ فقال : لا تستضيئوا : لا تشاوروهم في شيء من أموركم .

ومعنى لا تنقشوا عربياً : لا تنقشوا : محمد رسول الله .

قال الحسن : وتصديق ذلك إني كتاب الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا

بَطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ ... ﴾ الآية .

وقد صحَّ عن النبي صلى الله عليه وسلم النهي عن التشبه بالأعاجم .

المسألة الثانية - حسنة ، وهي أنَّ شهادة العدو على عدوه لا تجوز ، لقوله تعالى^(٢) : ﴿ قَدْ

بَدَأَ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صدورُهُمْ أَكْبَرُ ﴾ . وبذلك قال أهل المدينة وأهل الحجاز .

وقال أبو حنيفة : تجوز شهادة العدو على عدوه ، والاعتراضات والانفصالات قدمهدها

في مسائل الخلاف .

الآية الحادية والعشرون - قوله تعالى^(٣) : ﴿ بَلَى إِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُمْ مِنْ

فَوْرِهِمْ هَذَا يُعْذِرْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ ﴾ .

فيها خمس مسائل :

المسألة الأولى - قيل نزلت يوم أحد ، وقيل يوم بدر ، والصحيح يوم بدر ، وعليه يدل ظاهر الآية .

المسألة الثانية - قال علمائنا : أول أمر الصوف يوم بدر^(٤) قال النبي صلى الله عليه وسلم

« تسوّموا فإنَّ الملائكة قد تسوّمتم^(٥) » ، وكان على الزبير ذلك اليوم عمامة صفراء ، فنزلت

(١) في ابن كثير (١-٣٩٨) : أي بخط عربي لئلا يشابه نقش خاتم النبي ، فإنه كان نقشه محمد رسول

الله ؛ قال : وأما الاستضاءة بنار المشركين فعناه لا تقاربوهم في المنازل .

(٢) سورة آل عمران ، آية : ١١٨ (٣) الآية الخامسة والعشرون بعد المائة .

(٤) كانت بدر في اليوم الرابع عشر من رمضان لثمانية عشر شهراً من الهجرة . وبدر : ماء .

(٥) في القرطبي : روى عن ابن عباس : تسوّمتم الملائكة يوم بدر بالصوف الأبيض في نواصي الخيل وأذنانها .

الملائكة ذلك اليوم على صفته ؛ نزلوا عليهم عمام صُفْر ، وقد طرحوها بين أكتافهم .
وقال ابن عباس : نزلت الملائكة مسوّمين بالصوف ؛ فأمر محمد صلى الله عليه وسلم أصحابه فسوّموا أنفسهم وخيلهم بالصوف .

وقال مجاهد : جاءت الملائكة مجزوزة أذنان خيلهم ونواصيها .

المسألة الثالثة - الاشتهار بالعلامة في الحرب سنة ماضية ، وهى هيئة باهية قصد بها الهيبة على العدو ، والإغلاظ على الكفار ، والنحريض للمؤمنين . والأعمال بالنيات . وهذا من باب الجليات لا يفتقر إلى برهان .

المسألة الرابعة - هذا يدل على لباس الثوب الأصفر وحُسْنِه ، ولولا ذلك لما نزلت الملائكة به .

وقد قال ابن عباس : من لبس ثعلاً أصفر قضيت حاجته . ولم يصح عندى فأنظر فيه ، غير أن المفسرين قالوا : إن الله قضى حاجة بنى إسرائيل على بقرة صفراء .

المسألة الخامسة - أمّا قول مجاهد فى جزّ النواصي والأذنان فضعيف لم يصح ؛ كيف وقد قال النبى عليه السلام فى الخبر الصحيح ^(١) : الخيل معقود بنواصيها الخير إلى يوم القيامة الأجر والمغنم . وهذا إن صحّ تمعّده المشاهدة فيها . والله أعلم .

الآية الثانية والعشرون - قوله تعالى ^(٢) : ﴿ وَشَاوَرَهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾ .

فيها ثلاث مسائل :

المسألة الأولى - إن المشاورة هى الاجتماع على الأمر ليستشير كل واحد منهم صاحبه ويستخرج ما عنده ، من قولهم : شرّت الدابة أشورها إذا [١٠٢] رُضتْها التستخرج أخلانها ^(٣) .

المسألة الثانية - فيماذا تقع الإشارة ؟

قال علماؤنا : المراد به الاستشارة فى الحرب ، ولا شك فى ذلك ؛ لأن الأحكام لم يكن لهم فيها رأى بقول ، وإنما هى بوخى مطلق من الله عز وجل ، أو باجتهاد من النبى صلى الله عليه وسلم على من يجوز له الاجتهاد .

(١) فى ١ : الخبر معقود فى نواصى الخيل . انظر مسلم : ١٤٩٢ (٢) من الآية التاسعة والحسين بعد المائة . (٣) العبارة فى القرطبي : شرّت الدابة وشورتها : إذا علمت خبرها بجرى أو غيره .

وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في حديث الإفك جين خطب^(١) : أشيروا عليَّ في أناسٍ أبْنُوا أَهْلِي ، والله ما علمتُ على أهلي إلا خيرا ، يعني بقوله «أَبْنُوا»^(٢) عَيَّرُوهُمْ . ولم يكن هذا من النبي صلى الله عليه وسلم سؤالا لهم عن الواجب ، وإنما أراد أن يستفخر ج ما عندهم من التعصُّب لهم وإسلامهم إلى الحق الواجب عليهم ؛ فقال له رجل من الأنصار ، من الأوس : يا رسول الله ؛ أنا أعذرُك منه إن كان من الأوس ضربنا عفاقه ، وإن كان من إخواننا من الخزرج أمرتنا فيه بأمرك .

فقام سعد بن عبادَة سيد الخزرج ، وكان قبل ذلك رجلا صالحا ولكن اجتَهَلَتْهُ الحميَّة ، فقال لذلك الأوسى : كذبت ، لعمرُ الله لا تقتله ، ولا تقدر على قتله .

فقام أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ ، وهو ابن عم الأوسى المتكلم أولا ، فقال لسعد بن عبادَة : كذبت ، لعمر الله لنقتله ؛ فإنك رجلٌ منافقٌ تجادلُ عن المنافقين ، فتناور الحَيَّانُ الأوس والخزرج حتى همُّوا أن يقتلوا ، ورسولُ الله صلى الله عليه وسلم قائمٌ على المنبر ؛ فلم يزل رسولُ الله صلى الله عليه وسلم يخفِّضهم حتى سكثوا .

وكانت هذه فائدة لمن بعده لِيُسْتَنَّ بالنبي صلى الله عليه وسلم في المشاورة .

وقد روى أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال : لما كان يوم بدر جىء بالأسارى ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما تقولون في هؤلاء الأسارى ؟ فذكر في الحديث قصة طويلة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يفلتني أحدٌ منهم إلا بفداء أو ضربٍ عنق . قال عبد الله بن مسعود : فقلت : يا رسول الله ، إلا سهيل بن بيضاء فإنى قد سمعته يذكر الإسلام ، فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ قال : فما رأييتي في يومٍ أخوف أن يقع على حجارة من السماء منى في ذلك اليوم ، حتى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إلا سهيل بن بيضاء . قال : ونزل القرآنُ بقَوْلِ عمر^(٣) : « ما كان للنبيِّ أن يكون له أسرى ... » الآية .

قال القاضي : وهذا حديثٌ صحيح ، وهو على النحو الأول أراد أن يخبر ما عندهم في قرابتهم وحالِ أنفسهم فيما يفعلُ بهم .

(١) مسلم : ٢١٣٤ ، وابن كثير : ١ - ٢٠٤ (٢) في ابن كثير : أبنا أهلي ورموهم .

(٣) سورة الأنفال ، آية ٦٧

المسألة الثالثة - المراد بقوله: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ جميع أصحابه؛ ورأيت بعضهم قال: المراد به أبو بكر وعمر .

ولمعر الله إنهم أهل لذلك وأحق به ، ولكن لا يقصر ذلك عليهم ، فقصره عليهم دعوى .

وقد ثبت في السير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لأصحابه: أشيروا عليّ في المنزل . فقال الحُبابُ بن المنذر لرسول الله صلى الله عليه وسلم: رأيت هذا المنزل، أمزل أمزل أمرك الله؟ فليس لنا أن نتقدمه ولا نتأخره أم هو الرأي والحرب والمكيدة؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: بل هو الرأي والحرب والمكيدة . قال: فإن هذا ليس بمنزل؛ انطلق بنا إلى أذنّى ماء القوم . . . إلى آخره .

الآية الثالثة والمشرون - قوله تعالى (١): ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ وَمَنْ يَغُلَّ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ .
فيها ثمانى مسائل:

المسألة الأولى - في سبب نزولها : وفيها ثلاثة أقوال :

الأول - روى أن قوما من المنافقين اتهموا النبي صلى الله عليه وسلم بشيء من الغنائم ، وروى أن قطيفة حمراء فُقدت ، فقال قوم: لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذها، وأكثرُوا في ذلك ، فأُنزل الله سبحانه الآية .

الثانى - أن قوماً (٢) غلّوا من الغنم أو همّوا [١٠٣] ، فأُنزل الله الآية فيما همّوا ونهاهم عن ذلك ، رواه الترمذى .

الثالث - نهى الله أن يكتُم شيئاً من الوَحْي . والصحيح هو القول الثانى .

المسألة الثانية - في حقيقة الغلول :

اعلموا - وفقكم الله - أن غلّ ينصرف في اللغة على ثلاثة معان :

الأول - خيانة مطلقة . الثانى - في الحقد ، يقال في الأول تغلّ بضم النين ، وفي الثانى

يغلّ - بكسر النين .

الثالث - أنه خيانة الغنيمة ؛ وسمى بذلك لوجهين : أحدها لأنه جرى على خفاء. الثاني قال ابن قتيبة : كان أصله من خان فيه إذا أدخله في متاعه فستره فيه . ومنه الحديث : لا إغلال^(١) ولا إسلال . وفيه تفسيران : أحدها - أن الإغلال خيانة النعم ، والإسلال : السرقة مطلقة . الثاني - أن الإغلال والإسلال السرقة . والصحيح عفى أن الإغلال خيانة النعم ، والإسلال سرقة الخطف من حيث لا تشمر ، كما يفعل سودان مكة اليوم .

المسألة الثالثة - في القراءات :
قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم يغل بضم النين، وفَتَحَها الباقون، وهما صحيحتان قراءة ومعنى .

المسألة الرابعة - في معنى الآية :
فأما مَنْ قَرَأَهَا بضم النين فمعناه : ما كان لنبيٍّ أَنْ يَخُونَ فِي مَعْنَمٍ ؛ فإنه ليس بمتهم . ولا في وَحْيٍ ، فإنه ليس بظَنِينٍ ولا ضَنِينٍ ، أى ليس بمتهم عليه ولا بخيل فيه ، فإنه إذا كان أميناً حريصاً على المؤمنين فكيف يَخُونَ وهو يأخذ ما أحبَّ من رأس الغنيمة ويكون له فيه سَهْمُ الصَّفِيِّ^(٢) ؛ إذا كان له أن يصطفى مِنْ رأس الغنيمة ما أراد ، ثم يأخذ الخُمُسَ وتكون القسمة بعد ذلك ؟ فما كان ليفعل ذلك كرامة أخلاق وطهارة أعراق ، فكيف مع مرتبة النبوة وعصمة الرسالة .

ومن قرأ يغل - بنصب النين فله أربعة معان :
الأول - يوجد غالباً ، كما تقول : أحدث فلاناً .
الثاني - ما كان لنبيٍّ أَنْ يَخُونَهُ أحد ، وقد روى أن هذا تُبْلَى على ابن عباس ، وفسر بهذا عليّ وابن مسعود . فقال : نعم ويقتل .
وهذا لا يصحُّ عندنا ؛ فإن بآءهُ في العلم والتفسير لا يَبُوعُهُ^(٣) أحد من الخلق ، فإنه ليس المعنى بقوله : وما كان لنبيٍّ أَنْ يغل - بفتح النين ، أن يَخُونَهُ أحدٌ وجوداً ، إنما المرادُ

(١) في ١ : لا إقلال . (٢) الصفي من الغنيمة : ما اختاره الرئيس لنفسه قبل القسمة .

(٣) لا يَبُوعُهُ : يريد لا يجاريه .

به أن يخونه أحدٌ شَرعاً ، نعم يكون ذلك فيهم فُجُوراً وتَمَدُّياً ، وخص النبي صلى الله عليه وسلم بالذكور تعظيماً لقُدْرته ، وإن كان غيره أيضاً لا يجوزُ أن يَخُونُ ، ولكن هو أعظم حرمة .
الثالث - ما كان للنبي أن يتهم فإنه مبرراً من ذلك ، وهذا يدل على بطلان قول مَنْ قال :
إنَّ شيطاناً لبس على النبي صلى الله عليه وسلم الوحي وجاءه في صورة ملك ، وهذا باطل قطعاً .
وقد بيناه في المشككين ، وخصصفناه برسالة سميناها بكتاب تنبيه النبي على مقدار النبي ،
وسنذكرها في سورة الحج إن شاء الله تعالى .

الرابع - ما كان للنبي أن يغفل - بفتح الغين ، ولا يعلم ، وإنما يتصور ذلك في غير النبي صلى الله عليه وسلم ؛ أما النبي صلى الله عليه وسلم فإذا خانهُ أحدٌ أَطْلَمَهُ اللهُ سبحانه عليه .
وهذا أقوى وجوه هذه الآية ؛ فقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم كان على ثقله رجل يقال له كركرة فمات ، فقال النبي عليه السلام : هوفي النار ، فذهبوا ينظرون إليه فوجدوه قد غلَّ عبادة .

وقد رَوَى أبو داود وغيره ، وفي الموطأ أن رجلاً أصيب يوم خيبر فذكره لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : صلُّوا على صاحبكم ، فتغيرت وجوه القوم . فقال صلى الله عليه وسلم : والذي نفسى بيده إنَّ الشملة التي أخذها يوم خيبر لم تُصِبْها المقاسم لتشتعلُ عليه ناراً .
وفي رواية فقال : إنَّ صاحبكم قد غلَّ في [٢٠٤] سبيل الله ففتشناه متاعه فوجدنا خرزاً من خرز يهود ما يساوى درهمين ..

المسألة الخامسة - قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ .

روى البخارى وغيره عن أبي هريرة قال ^(١) : قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطيباً فذكر العاقل وعظمه ، وقال : لا ألفين أحدكم يوم القيامة على رقبته شاة لها ثَمَاءٌ ، وعلى رقبته فرس لها سَحْمَةٌ يقول : يا رسول الله ، أغثني . فأقول : لا أملك لك من الله شيئاً قد بلغت ... الحديث .

المسألة السادسة - إذا غلَّ الرجل في المنعم فوجدناه أخذناه منه وأدبناه خلافاً للأوزاعي وأحمد وإسحاق من الفقهاء ، وللعسنيين من التابعين ، حيث قالوا : يحرق رَحْلُهُ إلا الحيوان والسلاح .
(١) صحيح مسلم : ١٤٦١ ، وابن كثير : ١ - ٤٢١ ، وقال : لم يروه أحد من أهل الكتب الستة .

قال الأوزاعي : إلا السرج ، والإكاف^(١) ؛ لحديث أبي داود عن ابن عمر عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ؛ قال : إذا وجدتم الرجل قد غلَّ فأخْرِقُوا مَتَاعَهُ واضربوه . رواه أبو داود عن عبد العزيز بن محمد بن أبي زائدة عن سالم عن أبيه عن عمر . ورواه ابن الجارود والدارقطني نحوه . قال ابن الجارود ، عن الذهلي ، عن علي بن بحر القطان ، عن الوليد بن مسلم ، عن زهير ابن محمد ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه عن جده فذكره . وذكر البخاري حديث كركرة المتقدم عن عبد الله بن عمر قال : ولم يذكر عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أحرق مَتَاعَهُ . وهذا أصح . ويحتمل أن يكون النبي إنما لم يُحْرِق رَحْلَ كركرة ؛ لأن كركرة قد فات بالوت ؛ والتحريق إنما هو زَجْر ورَدْع ، ولا يُرَدَع مَنْ مات .

والجواب أنه يردع به مَنْ بقى ، ويحتمل أنه كان ثم ترك ، ويعضده أنه لا عقوبة في الأموال ، ولكنه يؤدَّب بِجِنَايَتِهِ لخِيَانَتِهِ بالإجماع .

المسألة السابعة - قال علماؤنا : تحريم الغلول دليل على اشتراك الغانمين في النعمة ، فلا يحل لأحد أن يستأثر بشيء منها دون الآخر لثلاثة أوجه :

أحدها - كان للنبي صلى الله عليه وسلم سهم الصَّفِّ .

الثاني - أن الوالي يجوز له أن يأخذ من المَغْنَم ما شاء ، وهذا رُكْنٌ عظيم وأمر مشكل ، بيانه في سورة الأنفال إن شاء الله .

الثالث - في الصحيح ، واللفظ لمسلم ، عن عبد الله بن مغفل قال : أصبْتُ جراباً من شَحْمٍ يوم خَيْبَر فالتزمته ، وقالت : والله لا أُعْطَى اليوم أحداً شيئاً من هذا ، فالتفت فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبسم . قال علماؤنا : تبسم النبي صلى الله عليه وسلم دليل على أنه رأى حقاً من أخذ الجراب وحقاً من الاستبداد به دون الناس ، ولو كان ذلك لا يجوز لم يتبسم منه ولا أقره عليه ، لأنه لا يُقَرُّ على الباطل إجماعاً كما قرَّرناه في الأصول .

المسألة الثامنة - إذا ثبت الاشتراك في النعمة ، فمن غصبَ منها شيئاً أدَّب ، فإن وطئ جارية أو سرق نصاباً فاختلف العلماء في إقامة الحد عليه ، فرأى جماعة أنه لا قَطْع عليه ، منهم عبد الملك من أصحابنا ، لأنَّ له فيه حقاً وكان سهمه كالشترك المعين .

قلنا : الفرقُ بين المطلق والمعين ظاهر ، والدليل عليه بيت المال ، وقد منع بيت المال ، وقال : لا يقطع مَنْ سَرَقَ منه ، وقد قال يقطع ، وفرق بينهما ، فقال : إنَّ حظَّه في النعم يورث عنه وحظَّه في بيت المال لا يورث عنه ، وهي مشكلة بينها في الإنصاف .

الآية الرابعة والعشرون - قوله تعالى (١) : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ ، بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخُلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ، وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ۝ ﴾ .
فيها ثلاث مسائل :

المسألة الأولى - اختلف الفاس في المراد بهذه الآية على قولين :

أحدهما - أنهم ما نِعُوا الزكاة . الثاني : أنهم أهل الكتاب ، بَخِلُوا [١٠٥] بما عندهم من خَبَرِ النبي صلى الله عليه وسلم وصِفَتِهِ ؛ يروى عن ابن عباس .

المسألة الثانية - قال علماؤنا : البُخْلُ مَنَعُ الْوَجِبِ ، والشَّحُّ مَنَعُ الْمُسْتَحَبِّ .

والدليل عليه الكتاب والسنة ؛ أما الكتاب فقوله تعالى (٢) : « وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ، وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ » . والإيثارُ مُسْتَحَبٌّ ، وَتَمْنَى مَنَعُهُ شَحًّا .

وأما السنةُ فنُتِبَتْ برواية الأئمة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال (٣) : مَثَلُ الْبَخِيلِ وَالْمُنْفِقِ كَمَثَلِ رَجُلَيْنِ عَلَيْهِمَا جُبَّتَانِ مِنْ حَدِيدٍ ؛ فَإِذَا أَرَادَ الْمُتَصَدِّقُ أَنْ يَتَصَدَّقَ سَبَقَتْ وَوَفَرَتْ حَتَّى تُجَنَّ بَفَانَهُ (٤) وَتَعْفَى إِثْرَهُ ، وَإِذَا أَرَادَ الْبَخِيلُ أَنْ يَتَصَدَّقَ تَقَلَّصَتْ وَلَزِمَتْ كُلُّ حَلْقَةٍ مَكَانَهَا ، فَهُوَ يَوْسَعُ وَلَا تَوْسَعُ . وهذا من الأمثال البديعة ، بيانه في شرح الحديث .

المسألة الثالثة - في المختار الصحيح : أنَّ هذه الآية دليلٌ على وجوب الزكاة ؛ لِأَنَّ هَذَا وَعَيْدٌ لِمَانِعِهَا ، وَالْوَعِيدُ الْمُقْتَرَنُ بِالْفِعْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ وَالْمَنْهَى عَنْهُ عَلَى حَسَبِ اقْتِضَاءِ الْوَجُوبِ أَوْ التَّحْرِيمِ ؛ وَهَذَا الْوَعِيدُ بِالْعِقَابِ مَفْسُورٌ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ رَوَى الْأَئِمَّةُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ (٥) : مَا مِنْ مَالٍ لَا يُوَدِّى زَكَاتُهُ إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَجَاعًا أَقْرَعَ

(١) الآية الثمانون بعد المائة . (٢) سورة الحشر ، آية ٩ (٣) صحيح مسلم : ٧٠٨

(٤) في ١ : بيانه ، وهو تحريف . (٥) صحيح مسلم : ٦٨٤ ، وابن كثير : ٤٣٣ - ١

له زَبِيَّتَانِ يَأْخُذُهُ بِشِدْقَيْهِ يَقُولُ : أَنَا مَالُكَ ، أَنَا كَنْزُكَ ، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ : (وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ . . .) إِلَى آخِرِهَا .
وهذا نصٌّ لَا يُعَدَّلُ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ . أَمَّا أَنَّ الْقَوْلَ الثَّانِي يَدْخُلُ فِي الْآيَةِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى ؛
لأنه إذا منع واجبا مما أخبر به صاحبُ الشريعة فاستحقَّ العقاب فَمَنْعُهُ وَقَطْعُهُ لِمَوْجِبِ الشريعة
ومبطلها ، وشارحها أولى بوجود العقاب وتضعيفه .
الآية الخامسة والعشرون - قوله تعالى ^(١) : ﴿ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا
وَعَلَى جُنُوبِهِمْ ﴾ .

فيها ثلاث مسائل :

المسألة الأولى - فيها أربعة أقوال :

الأول - الذين يذكرون الله في الصلاة المشتملة على قيامٍ وقعودٍ ومضطجعين على
جَنُوبِهِمْ .

الثاني - أنها في المريض الذي تَخْتَلِفُ أحواله بحسب استقطاعه ؛ قاله ابن مسعود .
الثالث - أنه الذِّكْرُ المطلق .

الرابع - قاله ابن فورك : المعنى قياما بحقِّ الذِّكْرِ وقعودا عن الدعوى فيه .

المسألة الثانية - في الأحاديث المناسبة لهذا المعنى ، وهي خمسة :

الأول - روى الأئمة عن ابن عباس قال : بتَّ عند خالتي ميمونة . . . وذكر الحديث
إلى قوله : فاستيقظ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم وجعل يمسحُ النومَ عن وجهه ، ويقراء ^(٢) :
« إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ . . . » العشر الآيات .

الثاني - روى البخارى وأبو داود والنسائى وغيرهم عن عمران بن حصين أنه كان به
ناسور ، فسأل النبي صلى الله عليه وسلم ^(٣) فقال : صل قائما ، فإن لم تستطع فقاعدا ، فإن لم
تستطع فعلى جنب .

الثالث - روى الأئمة منهم مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يذكّر الله على كل أحيائه

(١) الآية الواحدة والتسعون بعد المائة . (٢) الآية التى قبلها ، وهى الآية التسعون بعد المائة .

(٣) ابن كثير : ١ - ٤٣٨

الرابع - أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يحجزه عن قراءة القرآن شيء ليس الجفابة.
الخامس - روى أبو داود^(١) أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أَسَنَّ وحمل اللحم اتخذ عموداً
في مصلاه يعتمد عليه .

المسألة الثالثة - الصحيح أن الآية عامة في كل ذكر ، وقد روى [١٠٦] عن مالك :
مَنْ قَدَرَ صَلَّى قائماً ، فإن لم يقدر صَلَّى ممتدداً على عصا ، فإن لم يقدر صَلَّى جالساً ، فإن لم
يقدر صَلَّى نائماً على جنبه الأيمن ، فإن لم يقدر صَلَّى على جنبه الأيسر - ورؤى على ظهره .
والصحيح الجنب ، واختلاف قول مالك فيه ، وما وافق الحديث فيه أولى ، وهو مُبَيَّن
في المسائل .

الآية السادسة والعشرون - قوله تعالى^(٢) : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا
وَرَأِبُوا وَأَتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ .
فيها ثلاث مسائل :

المسألة الأولى - في شرح ألفاظها :
الصبر : عبارة عن حَبْس النفس عن شهواتها ، والمصابرة : إدامة مخالفتها في ذلك ؛
فهو تَدَعُو وهو ينزع . والمرابطة : العقد على الشيء حتى لا يخل فيعود إلى ما كان صَبَر عنه .
المسألة الثانية - في الأقوال :

فيها ثلاثة أقوال :
الأول - اصبروا على دينكم ، وصابروا وعدى لكم ، ورابطوا أعداءكم .
الثاني - اصبروا على الجهاد ، وصابروا العدو ، ورابطوا الخيل .
الثالث - مثله لإقوله : رَابِطُوا ؛ فإنه أراد بذلك رابطوا الصلوات .
المسألة الثالثة - في حقيقة ذلك ، وهو أن الصبر : حَبْس النفس عن مكروهها المختص
بها . والمصابرة : حَمْل مكروه يكونُ بها وبغيرها ؛ الأول كالمرض ، والثاني كالجهاد .

والرباط : حَمَلُ النفس على النية الحسنة والجسم على فعل الطاعة، ومن أعظمه ارتباط الخيل في سبيل الله ، وارتباط النفس على الصلوات ، على ما جاء في الحديث الصحيح ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ^(١) : الخيلُ ثلاثة : لرجل أجرٌ ولرجل سترٌ وعلى رجلٍ وزرٌ؛ فأما الذي هي له أجرٌ فرجلٌ ربطها في سبيل الله فأطال لها في مَرَجٍ أو روضة ، فما أصابت في طيلها ذلك من المَرَجِ أو الروضة كانت له حسنات . ولو أنها مرّت بنهر فشربت منه ولم يُرد أن يسقيها كان ذلك حسنات فهي له أجر . وذكر الحديث .

وقال عليه السلام ^(٢) : ألا أدلكم على ما يمحو الله به الخطايا ويرفع به الدرجات : إسماعُ الوضوء على المكاره ، وكثرة الخطا إلى المساجد ، وانتظار الصلاة بعد الصلاة ، فذلكم الرباط ، فذلكم الرباط ، فذلكم الرباط .

فبيّن النبي صلى الله عليه وسلم أن أولاه وأفضله في نوعي الطاعة المتعدى بالمنفعة إلى الغير وهو الأفضل ، وإلزام المختص بالفاعل وهو دونه ، وبمد ذلك تفاضلُ العقائد والأعمال بحسب متعلقاتها ، وليس ذلك من الأحكام فنفيض فيه .

سُورَةُ النِّسَاءِ

فيها إحدى وستون آية

الآية الأولى - قوله تعالى (١): ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ .

المعنى اتقوا الله أن تعصوه ، واتقوا الأرحام أن تقطعوا .

ومن قرأ والأرحام فقد أكدها حتى قرنهما بنفسه .

وقد انفقت الملة أن صلة ذوى الأرحام واجبة وأن قطيعتها محرمة ، وثبت أن أسماء بنت أبي بكر قالت : إن أمي قدمت على راغبة وهي مشركة أفأصلها ؟ قال : نعم ، صلى أمك .

فلما أكدها دخل الفضل في صلة الرحم الكافرة ، فانتهى الحال بأبي حنيفة وأصحابه إلى أن يقولوا : إن ذوى الأرحام يتوارثون ، ويُعتقون على من اشتراهم من ذوى رحمهم ، لحُرمة الرحم وتأكيدها للبعضية ، وعضد ذلك [١٠٧] بما رواه أبو هريرة وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (٢) : مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرُومٍ فَهُوَ حُرٌّ .

قال علماؤنا : وما بينهم من تعصبة وما يجب للرحم غايهم من صلة معلوم عقلا مؤكدا شرعا ، لكن قضاء الميراث قد أحكمته السنة والشرعية ، وبيّنت أعيان الوارثين ، ولو كان لهم في الميراث حظ لفصل لهم ، أما الحكم بالعتق فقد نقضوه ، فإنهم لم يعلقوه بالرحم المطلقة حسبا قضى ظاهر القرآن ، وإنما أناطوه برحم المحرمة ؛ وذلك خروج عن ظاهر القرآن وتعلق بإشارة الحديث .

وقد تكلمنا على ذلك في مسائل الخلاف بما نذكره أنه عموم خصصناه في الآباء والأولاد والإخوة على أحد القولين ، بدليل المعنى المقرر هناك .

الآية الثانية - قوله تعالى (٣): ﴿وَأَتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَتَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ خُوبًا كَبِيرًا﴾ .

(١) من الآية الأولى من السورة . (٢) ابن ماجه : ٢٥٢٤ ، ٢٥٢٥ (٣) الآية الثانية .

فيها ست مسائل :

المسألة الأولى - قوله تعالى : ﴿ وَأَتُواْ مَعْنَاهُ وَأَعطُواْ ، أَى مَكْنُؤُهُمْ مِنْهَا ، واجعلوها في

أيديهم ، وذلك لوجهين :

أحدهما - إجراء الطعام والكسوة ؛ إذ لا يمكن إلا ذلك لمن لا يستحق الأخذ الكلّي

والاستبداد .

الثاني - رَفَعَ اليد عنها بالكلية ، وذلك عند الابتلاء والإرشاد .

المسألة الثانية - قوله : ﴿ الْيَتَامَى ﴾ .

وهو عند العرب اسمٌ لكلِّ مَنْ لا أبَ له من الآدميين حتى يبلغَ الحُلُمَ ، فإذا بلغه خرج

عن هذا الاسم ، وصار في جملة الرجال .

وحقيقة اليتيم الانفراد ؛ فإنَّ رشدَ عند البلوغ واستقلَّ بنفسه في النظر لها ، والمعرفة

بمصالحها ، والنظر بوجوه الأخذ والإعطاء منها زال عنه اسمُ اليتيم ومعناه من الحَجَرِ ، وإن

بلغ الحلم وهو مستمرٌّ في غرارته وسَفَهه مُتَمَادٍ على جهالة زال عنه اسمُ اليتيم حقيقة ، وبقي

عليه حكم الحَجَرِ ، وتماذى عليه الاسم مجازاً لبقاء الحُكْمِ عليه .

المسألة الثالثة - قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ ﴾ .

كانوا في الجاهلية لعدم الدِّينِ لا يتحرَّجُونَ عن أموال اليتامى ، فيأخذون أموال اليتامى

ويبدِّلونها بأموالهم ، ويقولون : اسم باسم ورأس برأس ، مثل أن يكون لليتم مائة شاة حياد

فيبدِّلونها بمائة شاة هَزَلَى لهم ، ويقولون : مائة بمائة ؛ فنهأهم الله عنها .

المسألة الرابعة - قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾ :

قال علماؤنا : معنى تأكلوا تَجْمَعُوا وتضمُّوا أموالهم إلى أموالكم ، ولأجل ذلك قال

بعضُ الناس : معناه مع أموالكم .

والمعنى الذي يَسْلَمُ معه اللفظ ما قلنا : نُهَوُا أَنْ يَعتقدوا أَنَّ أموال اليتامى كأموالهم

ويتسلَّطون عليها بالأَكْلِ والانتفاع .

المسألة الخامسة - رَوَى أَنَّ هذه الآية لما نزلت اعتزل كلُّ ولىٍّ يَتِيمَهُ ، وأزال مَلَكَه

عن مَلَكَه حتى آلت الحال أن يصنع لليتم معاشه فيأكله ، فإن بقي له شيء فسد ولم يقرَّ به

أحد ، فماد^(١) ذلك بالضرر عليهم ، فأَرْخَصَ اللهُ سبحانه في المخالطة قصداً للإصلاح ، ونزلت هذه^(٢) : « وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ » .

المسألة السادسة - إن كان المعنى بالآية الإنفاق فذلك يكون ما دامت الولاية ، ويكون اسمُ الْيَتِيمِ حقيقة كما قدمناه . وإن كان الإيتاء هو التمسكين وإسلامُ المالِ إليه فذلك عند الرشد ، ويكون تسميته يتيماً مجازاً ؛ المعنى الذي كان يتيماً .

وقال أبو حنيفة : إذا بلغ اليتيم خمساً وعشرين سنة أُعْطِيَ مَالَهُ عَلَى أَى حَالٍ كَانَ .

وهذا باطل ؛ فَإِنَّ الْآيَةَ المطلقة مردودة إلى المقيدة [١٠٨] عندنا .

والمعنى الجامع بينهما أَنَّ الْعِلَّةَ الَّتِي لِأَجْلِهَا مُنِعَ الْيَتِيمُ مِنْ مَالِهِ هِيَ خَوْفُ التَّلَفِ عَلَيْهِ بِفِرَارَتِهِ وَسَفَهِهِ ؛ فَمَا دَامَتِ الْعِلَّةُ مُسْتَمِرَّةً لَا يَرْتَفِعُ الْحُكْمُ ، وَإِذَا زَالَتِ الْعِلَّةُ زَالَ الْحُكْمُ ؛ وَهَذَا هُوَ الْمَعْنَى بِقَوْلِهِ سَبَّحَانَهُ^(٣) : « فَإِنْ آتَسْتُمُ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ » .

وقد بينا وجوبَ حَمْلِ الْمَطْلُوقِ عَلَى الْمَقِيدِ ، وَتَحْقِيقَهُ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ وَالْمَسَائِلِ ، وَهَبَّكُمْ أَنَّا لَا نَحْمِلُ الْمَطْلُوقَ عَلَى الْمَقِيدِ فَالْحُكْمُ بِخَمْسٍ وَعَشْرِينَ سَنَةً لَا وَجْهَ لَهُ ، لَا سِيَّما وَأَبُو حَنِيفَةَ يَرَى الْمَقْدَرَاتِ لَا تَنْتَبِ قِيَاساً ، وَإِنَّمَا تَتَّخَذُ مِنْ جِهَةِ النِّصِّ ، وَلَيْسَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ نَصٌّ وَلَا قَوْلٌ مِنْ جَمِيعِ وَجُوهِهِ ، وَلَا يَشْهَدُ لَهُ الْمَعْنَى .

الآية الثالثة - قوله تعالى^(٤) : « وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكِسُوا مَا طَابَ أَعْيُنُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِمَّنِّي وَثَلَاثَ رُبُعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَى أَلَّا تَعُولُوا » .

فيها اثنتا عشرة مسألة :

المسألة الأولى - في سبب نزولها :

ثبت في الصحيحين أَنَّ عُرْوَةَ^(٥) سَأَلَ عَائِشَةَ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ ، فَقَالَتْ : هِيَ الْيَتِيمَةُ تَكُونُ فِي حِجْرِ الرَّجُلِ تَشْرِكُهُ فِي مَالِهِ ، وَيُجْبِيهِ مَالُهَا وَجَمَالُهَا ، وَيُرِيدُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا ، وَلَا يُقْسِطُ

(١) في ١ : عاد ، وهو تحريف . (٢) سورة البقرة ، آية : ٢٢٠ .

(٣) سورة النساء ، آية ٦ . (٤) الآية الثالثة من السورة . (٥) ابن كثير : ١ - ٤٤٩ .

لها في صداقها ، فيعطىها مثل ما يبطيها غيره ، فهو عن أن ينكحوهن حتى يقسطوا لهن ، ويمطوهن أعلى سنتهن في الصداق ، وأمروا أن ينكحوا ما طاب لهم من النساء سواهن . قال عروة : قالت عائشة : وإن الناس استفتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه الآية ، فأ نزل الله تبارك وتعالى ^(١) : « وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ » .

قالت عائشة رضى الله عنها : وقول الله سبحانه في آية أخرى ^(٢) : « وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ » هي رغبة أحدكم عن يتيمة حين تكون قليلة المال والجمال ، فهو عن أن ينكحوا من رغبا في ماله وجماله من يتامى النساء إلا بالقسط من أجل رغبتهم عنهن إن كنَّ قليلات المال والجمال ، وهذا نص كتابي البخاري والترمذي ، وفي ذلك من الحشو روايات لا فائدة في ذكرها هاهنا ، يرجع معناها إلى قول عائشة رضى الله عنها .

المسألة الثانية - قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ ﴾ .

قال جماعة من المفسرين : معناه أيقنتم وعلمتم ، والخوف وإن كان في اللغة بمعنى الظن الذي يترجح وجوده على عدمه فإنه قد يأتي بمعنى اليقين والعلم .

والصحيح عندي أنه على بابه من الظن لا من اليقين ؛ التقدير من غلب على ظنه التقصير في القسط لليتيمة فليعدل عنها .

المسألة الثالثة - دليل الخطاب ، وإن اختلف العلماء في القول به ؛ فإنَّ دليل خطاب هذه الآية ساقط بالإجماع ، فإنَّ كلَّ من علم أنه يُقسط لليتيمة جاز له أن يتزوج سواها ، كما يجوز ذلك له إذا خاف ألا يقسط .

المسألة الرابعة - تعلق أبو حنيفة بقوله « في التامى » في تجوز نكاح اليتيمة قبل البلوغ . وقال مالك والشافعي : لا يجوز ذلك حتى تبلغ وتستأمر ويصح إذنهما .

وفي بعض رواياتنا إذا افتقرت أو عدمت الصيانة جاز إنكاحها قبل البلوغ . والمختار لأبي حنيفة أنها إنما تكون يتيمة قبل البلوغ ، وبعد البلوغ هي امرأة مطلقة لا يتيمة . قلنا : المراد به يتيمة بالغة ، بدليل قوله : « ويستفتونك في النساء » ، وهو اسم إنا يطلق

على الكبار ، وكذلك قال ^(١) : « في يتامى النساء اللاتي لا تؤتونهن ما كُتبَ لهن » ، فراعى لفظ النساء ، ويُحمل اليتيم على الاستصحاب للاسم .

فإن قيل : لو أراد البالغة لما نهى عن حطِّها عن صداقِ مثلها ؛ لأنها تختمار [١٠٩] ذلك ، فيجوز إجماعا .

قلنا : إنما هو محمول على وجهين :

أحدها - أن تكون ذات وصى . والثاني - أن يكون محمولا على استظهار الولي عليها بالرجولية والولاية ، فيستضعفها لأجل ذلك ، ويتزوجها بما شاء ، ولا يمكنها خلافه ؛ فنهوا عن ذلك إلا بالحق الوافر .

وقد وفرنا الكلام في هذه المسألة في التخليص ، ورَوَيْنَا في ذلك حديث الموطأ ^(٢) :
الثَّيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا .

وقد روى عن مالك رضي الله عنه : واليتيمة تستأمر في نفسها ولا إذن لمن لم يبلغ . وروى الدارقطني وغيره ، وقال : زوج قدامة بن مظعون بنت أخيه عثمان بن مظعون ، فجاء المغيرة إلى أمها فرغبها في المال فرغبت ، فقال قدامة : أنا عمُّها ووصيُّ أبيها ، وزوجتُها ممن أعرف فضله . فترافعوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : إنها يتيمة لا تفكحُ إلا بإذنها . قال أصحاب أبي حنيفة : تحمَلُ هذه الألفاظ على البالغة بدليل قوله : إلا بإذنها ، وليس للصغيرة إذن .

وقد أطنبنا في الجواب في مسائل الخلاف ، أقواه ^(٣) أنه لو كان كما قالوا لم يكن لذكر اليتيم معنى ؛ لأن البالغة لا يزوّجها أحدٌ إلا بإذنها .

المسألة الخامسة - قال علماؤنا :

في هذه الآية دليل على أن مهرَ المثل واجبٌ في النكاح لا يسقط إلا بإسقاط الزوجة أو من يملك ذلك منها من أبٍ ؛ فأما الوصيُّ فعَمَّنْ دونه فلا يزوّجها إلا بمهرٍ مثلها وسنتها . وسئل مالك رضي الله عنه عن رجل زوّج ابنته غنية من ابن أخ له فقير ؛ فاعترضت أمها ؛

(١) سورة النساء ، آية : ١٢٧ (٢) ابن ماجة : ٦٠٢ (٣) يريد أقوى جواب .

فقال : إني لأرى لها في ذلك متـكـلـمـا ، فسوِّغ لها في ذلك الكلام حتى يظهرَ هو في نظره ما يُسقط اعتراض الأم عليه .

وروى : ما أرى لها في ذلك متـكـلـمـا ، بزيادة الألف على النفي ، والأول أصح .

المسألة السادسة - قال علماؤنا : إذا بلغت اليتيمة وأقسط الولي في الصداق جاز له أن يتزوجها ويكون هو الناكح والمنكح ؛ وبه قال أبو حنيفة .

وقال الشافعي : لا يجوز له أن يقولَ طرَفِي العقد بنفسه ، فيكون ناكحا منكِحها حتى يقدم الولي من ينكحها .

ومال الشافعي إلى أن تمديد الناكح والمنكح والوليّ تعبد ، فإذا اتحد اثنان منهم سقط واحدٌ من المذكورين في الحديث حين قال ^(١) : لا نكاح إلا بوليّ وشاهدي عدل... الحديث .
الجواب : إننا لا نقولُ : إن للتعبد مدخلا في هذا ، وإنما أعلم الله عزَّ وجلَّ الخلق ارتباط العقد بالوليّ ، فأما التعدد والتعبد فلا مدخلَ له ، ولا دليل عليه ، ولا نظره ؛ وقد مهَّدنا ذلك في مسائل الخلاف .

المسألة السابعة - قوله تعالى : ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ .

اختلف الناسُ فيه ؛ ففهم من رَدَّه إلى العقد ، ومنهم من رَدَّه إلى العقود عليه ؛ والصحيح رجوعه إلى العقود عليه . التقدير : انكحوا من حلَّ لكم من النساء ، وهذا يدفع قولَ مَنْ قال : إنه يرجع إلى العقد ، ويكون التقدير : انكحوا نكاحا طيبا .

المسألة الثامنة - قوله تعالى : ﴿ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾ .

قد توهَّم قومٌ من الجهَّال أن هذه الآية تبيح للرجل تسع نسوة ، ولم يعلموا أنَّ مَثْنَى عند العرب عبارة عن اثنين مرتين ، وَثُلَاثَ عبارة عن ثلاث مرتين ، وَرُبَاعَ عبارة عن أربع مرتين ، فيخرج من ظاهره على مقتضى اللغة إباحة [١١٠] ثمان عشرة امرأة : لأن مجموع اثنين وثلاثة وأربعة تسعة ، وعضدوا جهالتهم بأنَّ النبي عليه السلام كان تحته تسع نسوة ، وقد كان تحت النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من تسع ، وإنما مات عن تسع ، وله في النكاح وفي غيره خصائص ليست لأحدٍ ، بيَّناها في سورة الأحزاب .

ولو قال ربنا تبارك وتعالى: فأنكحوا ما طاب لكم من النساء اثنتين وثلاثاً وأربعاً لما خرج من ذلك جواز نكاح التسع؛ لأن مقصود الكلام ونظام المعنى فيه: فلكم نكاح أربع، فإن لم تعدلوا فثلاثة، فإن لم تعدلوا فاثنتين؛ فإن لم تعدلوا فواحدة؛ فنقل العاجز عن هذه الرتب إلى منتهى قدرته، وهى الواحدة من ابتداء الحِلِّ، وهى الأربع، ولو كان المراد تسع نسوة لكان تقدير الكلام: فأنكحوا تسع نسوة، فإن لم تعدلوا فواحدة، وهذا من ركيك البيان الذى لا يليق بالقرآن، لاسيما وقد ثبت^(١) من رواية أبى داود والدارقطنى وغيرهما أن النبىَّ صلى الله عليه وسلم قال لغيلان الثقفى حين أسلم، وتحتة عشر نسوة: اخترَ منهنَّ أربعاً وفارقِ سائرهنَّ.

المسألة التاسعة - من البين على من رزقه الله تعالى فهماً فى كتاب الله أن العبد لا مدخل له فى هذه الآية فى نكاح أربع؛ لأنها خطاب لمن ولى ومملك وتولى وتوصى، وليس للعبد شىء من ذلك، لأن هذه صفات الأحرار المالكين الذين يكون الأيتام تحت نظرهم؛ ينكح إذا رأى، ويتوقف إذا أراد. ثم قال الشافعى: لا ينكح إلا اثنتين، وبه قال مالك فى إحدى روايتيه، وفى مشهور قوله إنه يتزوج أربعاً من دليل آخر، وذلك مبين فى مسائل الخلاف.

المسألة العاشرة - قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا﴾.

قال علماؤنا: معناه فى القسَم بين الزوجات والتسوية فى حقوق النكاح، وهو فرض، وقد كان النبىُّ صلى الله عليه وسلم يعتمده ويقدرُ عليه ويقول: إذا فعل الظاهر من ذلك فى الأفعال ووجد قلبه الكريم السليم يميلُ إلى عائشة: اللهم هذه قدرتى فيما أملك فلا تلمنى فيما تملك ولا أملك، يعنى قلبه؛ لأن الله سبحانه وتعالى لم يكلف أحداً صرفَ قلبه عن ذلك، لما فيه من المشقة، وربما فات القدرة؛ وأخذ الخلق باعتداد الظاهر لتيسره على العاقل، فإذا قدر الرجلُ من ماله ومن بنيتته على نكاح أربع فليفعل، وإذا لم يحتمل ماله ولا بنيتته فى الباءة ذلك فليقتصر على ما يقدرُ عليه، ومعلوم أن كلَّ مَنْ كانت عنده واحدة أنه إن نالها فحسن وإن قعد عنها هان ذلك عليها، بخلاف أن تكون عنده أخرى فإنه إذا أمسك عنها اعتقدت أنه يتوفر للأخرى، فيقع النزاع وتذهب الألفة.

المسألة الحادية عشرة - قوله : ﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ .

قال علماءنا : هذا دليل على أَنَّ مَلِكَ اليمين لا حقَّ للوطء فيه ولا للقسم ؛ لأنَّ المعنى فَإِنْ خِفْتُمْ إِلَّا تَعْدِلُوا في القسم فواحدة أو ما مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ، فجعل ملك اليمين كله بمنزلة الواحدة ؛ فانتهى بذلك أَنَّ يكون للملكة حقَّ في الوطء أو في القسم ، وحقَّ ملك اليمين في العدل قائم بوجود حسن الملكية والرفق بالرفيق .

المسألة الثانية عشرة - قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ أَذْنَىٰ أَلَّا تَعْمَلُوا ﴾ .

اختلف الناس في تأويله على ثلاثة أقوال :

الأول - أَلَّا يَكْثُرَ عِيَالُكُمْ ؛ قاله الشافعي .

الثاني - أَلَّا تَصِلُوا ؛ قاله مجاهد .

الثالث - أَلَّا تَمِيلُوا ؛ قاله ابن عباس والناس .

وقد تكلمنا عليه في رسالة [١١١] ملجئة المتفقين بشيء لم نر أن يختصره هاهنا : قلنا : أعجب أصحاب الشافعي بكلامه هذا ، وقالوا : هو حجة لمنزلة الشافعي في اللغة ، وشهرته في العربية ، والاعتراف له بالفصاحة حتى لقد قال الجويني : هو أفصح مَنْ نطق بالضاد ، مع غوصه على المعاني ، ومعرفة بالأصول ؛ واعتقدوا أَنَّ معنى الآية : فَانكِحُوا واحدةً إِنْ خِفْتُمْ إِنْ يَكْثُرَ عِيَالُكُمْ ، فذلك أقربُ إلى أن تنتفي عنكم كثرة العيال .

قال الشافعي : وهذا يدلُّ على أَنَّ نفقة المرأة على الزوج . وقال أصحابه : لو كان المراد بالمول هاهنا الميل لم تكن فيه فائدة ؛ لأنَّ الميل لا يختلف بكثرة عدد النساء وقتلن ، وإنما يختلف بالقيام بحقوق النساء ؛ فإنهنَّ إذا كثرن تَكَاثَرَتِ الحقوق .

قال ابن العربي : كلُّ ما قال الشافعي أو قيل عنه أو وُصِفَ به فهو كَأَنَّهُ جزءٌ من مالك ، ونَغْبَةٌ ^(١) من بحرهِ ؛ ومالك أو عَى سمعا ، وأَنْقَبَ فهما ، وأفصح لسانا ، وأبرع بيانا ، وأبدع وصفا ، ويدلُّ على ذلك مقابلة قول بقول في كل مسألة وفصل .

والذي يكشفُ لك ذلك في هذه المسألة البحث عن معاني قولك « عال » لغة حتى إذا عرَفْتَهُ رَكِبْتَ عَلَيْهِ معنى الآية ، وحكمتَ بما يصحُّ به لفظا ومعنى .

(١) نغبة : جرعة ، وهي بفتح النون وضمة .

وقد قال علماؤنا فيه سبعة معان : الأول الميل ؛ قال يعقوب : عال الرجل إذا مال ، قال الله تعالى : ﴿ ذَلِكْ أَذْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا ﴾ .

وفي العين : العَوْل : الميل في الحَكَم إلى الجَوْر ، وعال السهم عن الهدف : مال عنه ، وقال ابن عمر : إنه لمائل السكيل والوزن ، وينشد لأبي طالب ^(١) :

بمِيزَانٍ قَسَطَ لَا يُغِلُّ ^(٢) شَمِيرَةً لَهُ شَاهِدٌ مِنْ نَفْسِهِ غَيْرُ عَائِلٍ
الثاني - عال : زاد . الثالث - عال : جار في الحَكَم . قالت الخنساء ^(٣) :

* وَيَكْفِي الْعَشِيرَةَ مَا عَالَهَا *

الرابع - عال : افتقر . قال الله تعالى ^(٤) : « وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيَكُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ » .

الخامس - عال : أثقل ؛ قاله ابن دريد ، وربما كان ذلك معنى بيت الخنساء ، وكان به أقعد .

السادس - قام بمؤونة المائل ، ومنه قوله عليه السلام : ابدأ بمن تعول .

السابع - عال : غلب ، ومنه عيل صبره ، أى غلب .

هذه معانيه السبعة ليس لها ثامن ، ويقال : أعال الرجل كثر عياله ، وبناء عال يتعدى ويلزم ، ويدخل بمضه على بعض ، وقد بينا تفصيل ذلك في ملحجة المتفقهين ، كما قدمنا في مسألة مثني وثلاث ورباع مفصلاً بجميع وجوهه .

فإذا ثبت هذا فقد شهد لك اللفظ والمعنى بما قاله مالك ؛ أما اللفظ فلأن قوله تعالى : ﴿ تَعُولُوا ﴾ فعل ثلاثي يستعمل في المِيل الذي ترجع إليه معاني « عول » كلها ، والفعل في كثرة العيال رباعى لا مدخل له في الآية ، فقد ذهبت الفصاحة ولم تنفع الضاد المنطوق بها على الاختصاص .

وأما المعنى فلأن الله تعالى قال : ذاك أذن ، أقرب إلى أن ينتفى العَوْل - بمعنى الميل ، فإنه إذا كانت واحدة عديم الميل ، وإذا كانت ثلاثاً فالميل أقل ، وهكذا في اثنتين ؛ فأرشد الله الخلق إذا خافوا عدم القسط والمدل بالوقوع في الميل مع اليتامى أن يأخذوا من الأجانب أربعا إلى واحدة ؛ فذلك أقرب إلى أن يقل المِيل في اليتامى وفي الأعداد الساذون فيها ،

(١) اللسان - مادة عيل . (٢) في ١ : لا يعيل ، والمثبت من اللسان . (٣) الديوان : ٧٦ ، والرواية فيه : وليس بأولى ولكنه سميكنى العشيرة ما عالها (٤) سورة التوبة ، آية : ٢٨

أوينتقى ؛ وذلك هو المراد ، فأما كثرة العيال فلا يصح أن يقال : ذلك أقرب إلى ألا يكثروا عيالكم .
الآية الرابعة - قوله تعالى ^(١) : ﴿ وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ
نَفْسٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا ﴾ .

فيها أربع مسائل :

المسألة الأولى - من المخاطب بالإيتاء ؟

وقد اختلف الناس [١١٢] في ذلك على قولين :

أحدهما - أن المراد بذلك الأزواج . الثاني - أن المراد به الأولياء ؛ قاله أبو صالح .
واتفق الناس على الأول ؛ وهو الصحيح ؛ لأن الضمائر واحدة ؛ إذ هي معطوفة بعضها
على بعض في نسق واحد ، وهي فيما تقدم بجملة الأزواج ؛ فهم المراد هاهنا ؛ لأنه تعالى
قال ^(٢) : « وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَشْنَى وَثَلَاثَ
وَرُبَاعَ ، فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ، ذَلِكَ أَذْنَى أَلَّا تَعُولُوا .
وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ ... » .

فوجب تناسق الضمائر ، وأن يكون الأول هو الآخر فيها أو منها .

المسألة الثانية - قوله تعالى : ﴿ نِحْلَةً ﴾ .

وهي في اللغة عبارة عن العطية الخالية عن العوض ، واختيف في المراد بها هاهنا
على ثلاثة أقوال :

الأول - معناه : طيبوا نفسا بالصداق ، كما تطيبون بسائر النحل والهبات .

الثاني - معناه نِحْلَةً من الله تعالى للنساء ؛ فإن الأولياء كانوا يأخذونها في الجاهلية ،
فانتزعها الله سبحانه منهم ونحلها للنساء .

الثالث - أن معناه عطية من الله ؛ فإن الناس كانوا يتناكحون في الجاهلية بالشغار ^(٣)
ويُنْخَلُونَ النِّكَاحَ من الصداق ؛ ففرضه الله تعالى للنساء ونحلها إياهن .

المسألة الثالثة - قال أصحاب الشافعي : النكاح عقد معاوضة انعقد بين الزوجين ، فكلُّ

(١) الآية الرابعة من السورة . (٢) الآية السابقة : ٣ (٣) الشغار : نكاح كان في الجاهلية ،
وهو أن يقول الرجل لآخر : زوجني ابنتك أو أختك على أن أزوجه ابنتي أو أختي ، على أن صدق
كل واحدة منهما بضع الأخرى . وفي الحديث : لا شغار في الإسلام .

واحدٍ منهما بَدَلٌ عن صاحبه ، ومنفعةٌ كلٌّ واحدٍ منهما لصاحبه عَوْضٌ عن منفعة الآخر ، والصدّاقُ زيادةُ فرضه الله تعالى على الزواج لما جعل له في النكاح من الدرجة ، ولأجل خروجه عن رسم العوضية جاز إخلاء النكاح عنه ، والسكوتُ عن ذكره ، ثم يُفرضُ بعد ذلك بالقول ، أو يجب بالوطء .

وكذلك أيضا قالوا : لو فسد الصدّاق لما تمدّى فسادُه إلى النكاح ، ولا يُفسخ النكاح بفسخه لما كان معنى زائدا على عقده وصلة في حقه ، فإن طابت المرأة نفسا بعد وجوبه بهيته للزوج وحطّه فهو حلالٌ له ، وإن أبتْ فهي على حقّها فيه ، كانت بكرا أو ثيبا حسبما اقتضاه عمومُ القرآن في ذلك .

وقال علماؤنا : إن الله سبحانه جعل الصدّاقَ عوضا ، وإجراه مجرى سائر أغراض العائلات المتقابلات ، بدليل قوله تعالى : ^(١) « فَاَسْتَمْتَعْتُمُ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً » ؛ فسماه أجرا ، فوجب أن يُخرج به عن حكم الفحل إلى حكم المعاوضات .
وأما تعلّقهم بأن كل واحد من الزوجين يتمتع بصاحبه ويقابله في عقد النكاح ، وأن الصدّاقَ زيادةٌ فيه فليس كذلك ؛ بل وجب الصدّاقُ على الزوج لملك به السلطنة على المرأة ، وينزل معها منزلة المالك مع المملوك فيما بذل من العوض فيه ، فتكون منفعتها بذلك له فلا تصوّم إلا بإذنه ، ولا تحج إلا بإذنه ، ولا تفارق منزلها إلا بإذنه ، ويتعلّق حكمه بما لها كاه حتى لا يكون لها منه إلا ثلثه ، فما ظنك ببدنها .

وقد روى عن مالك أنه قال : يفسد النكاح لنفساده ، فيُفسخ قبل وبعد .
والشهور أنه يفسخ قبل الدخول ، ويثبت بعده ، لما فات من الانتفاع ومضى من الاستمتاع .

وروى أنه لا يفسخ لا قبله ولا بعده ، على ما تقرّر في المسائل الخلافية .
وأما طيب نفس المرأة به إن كانت مالكة فصحيحٌ داخل تحت العموم .
وأما البكر فلم تدخل تحت العموم ؛ لأنها لا تملك ما لها ، كما لم تدخل فيه الصغيرة عندهم والمجنونة والأمة . وإن كن من الأزواج ، [١١٣] ولكن راعى قيام الرشد ، ودليل التملك للمال

دون ظاهر العموم في الزوجات ، كذلك فعلنا نحن في البكر ؛ وقد بينا أدلة قصورها عن النظر لنفسها في المسائل الأخلاقية ، وهذه مسألة عظيمة الموقع ، وفي الذي أشرنا إليه من النكت كفاية للبيب المنصف .

المسألة الرابعة - اتفق العلماء على أن المرأة المالككة لأمر نفسها إذا وهبت صداقها لزوجها نفذ ذلك عليها ولا رجوع لها فيه ، إلا أن شريحاً رأى الرجوع لها فيه ، واحتج بقوله تعالى : (فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ نَفْسٍ مِنْهُ نَفْسًا) ؛ وإذا قامت طالبة له لم تطب به نفسها ، وهذا باطل ؛ لأنها قد طابت وقد أكل ، فلا كلام لها ؛ إذ ليس المراد صورة الأكل ، وإنما هو كفاية عن الإحلال والاستحلال ؛ وهذا بين .

الآية الخامسة - قوله تعالى (١) : ﴿ وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾ .

فيها أربع مسائل :

المسألة الأولى - في السفه ، وقد تقدم بيانه في آية الدين في سورة البقرة (٢) ، والمراد به هاهنا الصغيرة والمرأة التي لم تجرب .

وقد قال بعض الناس : إن السفه صفة ذم ، والصغيرة والمرأة لا تستحقان ذماً . وهذا ضعيف ؛ فإن النبي عليه السلام قد وصف المرأة بنقصان الدين والعقل ، وكذلك الصغير موصوف بالغرارة والنقص ، وإن كانا لم يفعلا ذلك بأنفسهما ، لكنهما لا يلمان على ذلك ، فهى الله سبحانه عن إيتاء المال إليهم ، وتمكينهم منه ، وجعله في أيديهم ؛ ويجوز هبة ذلك لهم ، فيسكون للسفهاء ملكاً ولكن لا يكون لهم عليه يد .

المسألة الثانية - قوله تعالى : ﴿ أَمْوَالَكُم ﴾ .

اختلف في هذه الإضافة على قولين :

أحدهما - أنها حقيقة ، والمراد نهى الرجل أو المكلف أن يؤتى ماله سفهاء أولاده ؛ فيضيئونه ويرجعون عيالا عليه .

والثاني - أن المراد به نهى الأولياء عن إيتاء السفهاء من أموالهم وإضافتها إلى الأولياء ؛

(١) الآية الخامسة من السورة . (٢) صفحة ٢٦٤ من هذا الكتاب .

لأنَّ الأموالَ مشتركة بين الخَلْق ، تنتقلُ من يدٍ إلى يدٍ ، وتخرجُ عن ملكٍ إلى ملكٍ ، وهذا كقوله تعالى ^(١) : « وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ » : معناه لا يقتل بعضكم بعضاً ؛ فَيَقْتُلُ الْقَاتِلُ فيكون قد قَتَلَ نفسه ، وكذلك إذا أعطى المال سفيهاً فأفسده رجع النقصان إلى الكل . والصحيح أن المراد به الجميع ، لقوله تعالى : ﴿ الَّذِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا ﴾ ، وهذا عامٌ في كل حال .

المسألة الثالثة - قوله تعالى : ﴿ وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ ﴾ . لا يخلو أن يكون المراد بذلك ولَى الْيَتِيمِ ؛ فهو مخاطبٌ بالتقدير المتقدم من اشتراك الخلق في الأموال ، وإن كان المخاطبُ به الآباء ، فهذا دليل على وجوب نفقة الولد على الوالد .
المسألة الرابعة - قوله تعالى : ﴿ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾ .

المعنى - لا تجمعوا بين الحَرَمَانِ وَجَفَاءِ الْقَوْلِ لَهُمْ ، ولكن حَسِّنُوا لَهُمُ الْكَلَامَ ؛ مثل أن يقولَ الرجلُ لوليه : أنا أنظرُ إليك ، وهذا الاحتياط يرجع نفعُهُ إليك . ويقول الأبُ لابنه : مالى إليك مَصِيرُهُ ، وأنت إن شاء الله صاحِبُهُ إذا ملكتكم رَشَدَكُمْ وعَرَفْتُمْ تَصَرُّفَكُمْ .
الآية السادسة - قوله تعالى ^(٢) : ﴿ وَابْتَغُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا ﴾ .

فيها خمس عشرة مسألة :

المسألة الأولى - الابتلاء هنا الاختبار ، لتحصل معرفة ما غاب من عِلْمِ الْعَاقِبَةِ أو الباطن عن الطالب لذلك .

المسألة الثانية - قوله [١١٤] تعالى : ﴿ الْيَتَامَى ﴾ قد تقدم ^(٣) بيانه .

المسألة الثالثة - في وجه تخصيص اليتامى :

وهو أنَّ الضعيفَ العاجزَ عن النظر لنفسه ومصلحته لا يَحْلُو أن يكون له أبٌ يَحُوطُهُ ،

أو لا أب له ؛ فإن كان له أب فما عنده من غلبة الحنو وعظيم الشفقة يُغنى عن الوصية به والاهتبال^(١) بأمره .

فأما الذى لا أب له فنخص بالتنبيه على أمره لذلك والوصية به ، وإلا فكذلك يفعل الأب بولده الصغار أو الضعفاء فإنه يتعلمهم ويختبر أحوالهم .

المسألة الرابعة - فى كيفية الابتلاء ، وهو بوجهين :

أحدهما - يتأمل أخلاق يتيمة ، ويستمع إلى أغراضه ، فيحصل له العلم بنجاته ، والمعرفة بالسعى فى مصالحه ، وضبط ماله ، أو الإهمال لذلك ؛ فإذا توسم الخير قال علماؤنا : لا بأس أن يدفع إليه شيئاً من ماله ، وهو الثانى ، ويكون يسيراً ، ويبيح له التصرف فيه ؛ فإن تمامه وأحسن^(٢) النظر فيه فقد وقع الاختيار ، فليسلم إليه ماله جميعه ، وإن أساء النظر فيه وجب عليه إمساك ماله عنه .

المسألة الخامسة - قوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ ﴾ .

يعنى القدرة على الوطء ، وذلك فى الذكور بالاحتلام ، فإن عدم فالسن ، وذلك خمس عشرة سنة فى رواية ، وثمانى عشرة فى أخرى .

وقد ثبت فى الصحيح^(٣) أن النبي صلى الله عليه وسلم رد ابن عمر فى أحد ابن أربع عشرة سنة ، وجوزّه فى الخندق ابن خمس عشرة سنة ، وقضى بذلك عمر بن عبد العزيز ، واختاره الشافعى وغيره .

قال علماؤنا : إنما كان ذلك نظراً إلى إطفاء القتال لا إلى الاحتلام ، فإن لم يكن هذا دليلاً فكل عدد من السنين يُذكر فإنه دعوى ، والسن التى اعتبرها النبي صلى الله عليه وسلم أولى من سن لم يعتبرها ، ولا قام فى الشرع دليل عليها .

وكذلك اعتبر النبي صلى الله عليه وسلم الإنبات فى بنى قريظة ؛ فمن عذرى ممن يترك أمرين اعتبرهما النبي صلى الله عليه وسلم ، فيأوله ويعتبر ما لم يعتبره رسول الله صلى الله عليه وسلم لفظاً ، ولا جعل له فى الشريعة نظراً .

(١) الاهتبال : الاحتياط . (٢) فى ١ : وحسن . (٣) صحيح مسلم : ١٤٩٠

وأما الإناث فلا بدّ في شرط اختيارهنّ من وجود نفس الوطاء عند علمائنا ، وحينئذ يقع الابتلاء في الرشد .

وقال الشافعي وأبو حنيفة : وجه اختيار الرشد في الذكور والإناث واحد ، وهو البلوغ إلى القدرة على النكاح ؛ والحكمة في الفرق بينهما حسبما رآه مالك قد قررها في مسائل الخلاف ؛ نُكِّتَتْهُ أَنَّ الذَّكَرَ بِتَصَرُّفِهِ وملاقاته للناس من أول نشأته إلى بلوغه يحصل به الاختبار ، ويكمل عقله بالبلوغ فيحصل له الغرض .

وأما المرأة فكأنها محجوبة لا تعانى الأمور ، ولا تحالط ، ولا تبرز لأجل حياء البكارة وقف فيها على وجود النكاح ، فيه تفهم المقاصد كلها .

قال مالك : إذا احتلم الغلام ذهب حيث شاء إلا أن يخاف عليه فيقصر حتى يؤمن أمره ، ولأبيه تجديده الحجز عليه إن رأى خلا منه .

وأما الأنثى فلا بدّ - بعد دخول زوجها - من مضيّ مدة من الزمان عليها تمارس فيها الأحوال ، وليس في تحديد المدة دليل .

وذكر علماؤنا في تحديده أقوالا عديدة ؛ منها الخمسة الأعوام والستة والسبعة في ذات^(١) الأب ، وجعلوه في اليتيمة التي لا أب لها ولا وصي عليها عاما واحدا بعد الدخول ، وجعلوه في المولى عليها مؤبدا حتى يثبت رُشدها .

وتحديد الأعوام في ذات الأب عسير ، وأعسر منه تحديد العام في اليتيمة ، وأما تمادي الحجز في المولى عليها حتى يتبين [١١٥] رُشدها فيخرجها الوصيّ منه أو يخرجها الحاكم منه فهو ظاهر القرآن ، وأما سكوت الأب عن ابنته فدليل على إمضائه لفعلها ، فتخرج دون حكم بمرور مدة من الزمان يحصل فيه الاختبار ؛ وتقديره موكول إلى اجتهد الولي ، وفي ذلك تفصيل طويل ، واختلاف كثير موضعه كتب المسائل .

والمقصود منه أن ذلك كله دخل تحت قوله سبحانه : (فَإِنْ آتَسْتُمُ مِنْهُمْ رُشْدًا) ، فتعيّن

(١) أى في التي لها أب .

اعتبارُ إيفاسِ الرشد ؛ ولكن يختلف إيفاسه بحسب اختلاف حال الراشد فاعرفه ، وركبه عليه ، واجتنب التحكّم الذى لا دليل عليه .

المسألة السادسة - قوله تعالى : ﴿ فَادْفَعُوا ﴾ .

دفع المال إلى اليتيم يكون بوجهين :

أحدهما - إيفاس الرشد . والثانى بلوغ الحلم ؛ فإن وُجد أحدهما دون الآخر لم يجز تسليمُ المال إليه ، كذلك نص الآية ؛ وهى روايةُ ابنِ القاسم وأمثهـب وابن وهـب عن مالك فى الآية أنه إذا احتلم الفلامُ أو حاضت الجاريةُ ولم يؤنس منه الرشد فإنه لا يدفع إليه ماله ، ولا يجوز له فيه بيعٌ ولا شراء ولا هبة ولا عتق حتى يؤنس منه الرشد ، ولو فعل شيئاً من ذلك قبل أن يدفع إليه ماله ثم دفع إليه ماله لم ينفذ عليه شيء منه .

المسألة السابعة - حقيقة الرشد : فيه ثلاثة أقوال :

الأول - صلاح الدين والدنيا ، والطاعة لله ، وضبط المال ؛ وبه قال الحسن والشافعى .

الثانى - إصلاح الدنيا والمعرفة بوجوده أخذ المال والإعطاء والحفظ له عن التبذير ؛

قاله مالك .

الثالث - بلوغ خمس وعشرين سنة ؛ قاله أبو حنيفة .

وعول الشافعى على أنه لا يؤتق على دينه فكيف يؤتمن على ماله ، كما أن الفاسق لما لم يؤتق على صدقِ مقالته لم تجز شهادته .

قلنا له : العيان يردُّ هذا ، فإننا نشاهد المتهتك فى المعاصى حافظاً لماله ، فإن غرض الحفظين مختلف ؛ أمّا غرض الدينِ فخوفُ الله سبحانه ، وأما غرضُ الدنيا فخوفُ فواتِ الحوائج والمقاصد وحرمان الذات التى تُتدالُّ به ؛ ويخالف هذا الفاسق ، فإن قبول الشهادة مرتبة والفاسق محطوط المنزلّة شرعاً .

وعول أبو حنيفة على أن مَنْ بلغ خمساً وعشرين سنةً صالح أن يكون جدّاً فيقبح أن

يحجر عليه فى ماله .

قلنا : هذا ضعيف لأنه إذا كان جدّاً ولم يكن ذا جدٍّ^(١) فما ذا ينفعه جد النسب وجدُّ

(١) الجد هنا : الحظ والبخت .

البخت فائت ؟ وقد قال ابن عباس : إن الرجل ليلبغ خمسا وعشرين سنة لتثبت لحيته ليشيب وهو ضعيف الأخذ لنفسه ضعيف الإعطاء^(١) .

وقد قال الشافعي : رأيت جدّة لها إحدى وعشرون سنة ، ولعل ذلك في النساء أقرب منه في الرجال .

المسألة الثامنة - إذا سلّم المال إليه بوجّه الرشد ، ثم عاد إلى السفه بظهور تبذير وقلة تدبير عاد عليه الحجر .

وقال أبو حنيفة : لا يعود ؛ لأنه بالغ عاقل بدليل جواز إقراره في الحدّ والقصاص .
ودلّلنا قوله تعالى^(٢) : « وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا » .
وقال^(٣) : « فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهَا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُحِلَّ هُوَ فَلْيُمْلَأْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ » ، ولم يفرّق بين أن يكون محجورا سفيها أو بطرا ذلك عليه بعد الإطلاق .
وبعضد هذا ما روي أن عبد الله بن جعفر اشترى ضيعة^(٤) بستين ألفا ، فقال عثمان : ما يسرني أنهن لي بمنّلي ، وقال لعلّي : ألا تأخذ علي ابن أخيك وتحجر عليه فعل كذا .
فجاء علي إلى عثمان ليحجر عليه ، فقال الزبير : أنا شريكه ، فقال عثمان : كيف أحجر علي رجل شريكه الزبير ، رواه الدارقطني .

فهذان خليفتان قد نظرّا في هذا وعزّما على فعله لولا ظهور السداد بعد ذلك فيه .
المسألة التاسعة - قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوها إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا ﴾ .
إسرافاً : يعني مجاوزة من أموالكم التي تنبغى لكم إلى ما لا يحلّ لكم من أموالهم .
والإسراف : مجاوزة الحدّ المباح إلى المحظور .

وبداراً : يعني مُبادرة أن يكبروا ، واستبقا لمعرفتهم لمصالحهم ، واستثنّا عليهم بأموالهم .
المسألة العاشرة - قال علماؤنا : لما لم يكن لهم عمل في أموالهم وقبضت عنها أيديهم لم يكن لهم فيها قول ، ولا نفذ لهم فيها عقد ولا عهد ، فلا يجوز فيها بيعهم ولا نذرهم ؛

(١) في صحيح مسلم : سئل عن مسائل منها : متى ينقض يَم اليتم ؟ فأجاب بقوله لهم : إن الرجل لتثبت لحيته ولأنه لضعيف الأخذ لنفسه ضعيف العطاء فيها ، وإذا أخذ لنفسه من صالح ما أخذ الناس ذهب عنه اليم .
(٢) سورة النساء ، آية ٤ . (٣) سورة البقرة ، آية ٢٨٢ (٤) من هنا إلى صفحة ٣٣٧ : وهذا كله ليتبين . - ساقط في م .

لأنَّ العَلَّةَ التي لأجلها قُصِّصَتْ أيديهم عنها الصيانة لها عن تبذيرهم والحفظ لها إلى وقت معرفتهم وتبصُّرهم؛ فلو جاز لهم فيها بَيْعٌ أو هبة أو عهد لبطلت فائدة النع لهم عنها، وسقط مقصودُ حِفْظِها عليهم .

فأما ما كان في أيديهم من زوجة أو أم ولد تَمَكَّنُوا منهما فكلاهما نافذٌ فيهما، وينفذ طلاق الزوجة وعِتقُ أم الولد عليهم؛ لأنهم تَمَكَّنُوا من ذلك فَمَلَأَ فينفذ القولُ فيهما شرعا. وهذه نكتهٌ بديمة في الحجة لإِنْفَازِ الطلاق والعِتق .

المسألة الحادية عشرة - إذا كان الاختبارُ إلى بلوغ النكاح في الحرية، وقلنا : إنه في ذات الأب ستة أو سبعة ، وفي اليتيمة ستة فما عَمِلْنَا في أثناء الستة أو السبعة محمول على الرد وما كان من العمل بعده محمول على الجواز .

وقال بعضُ علمائنا : ما عملت في الستة والسبعة محمول على الرد، إلَّا أن يتبين فيه السداد، وما عملت بعد ذلك محمول على الإمضاء حتى يتبين فيه السفة .

ولقد وقعت هذه المسألة في زماننا في محجورة أرادت نَحْلَةَ ابنتها بمالٍ لا تُنْكَحَ إلَّا به ، فقال بعضهم : لا يجوز فعل المحجور ، وقلنا نحن : يجوز ؛ لأنَّ إيناس الرشد إنما يكونُ بمثل هذا؛ ومَنْ نظر لولده واهتبل به فهو في غاية السداد والرشد له ولنفسه ، فوفق الله متولِّي الحَكَم يومئذ وأَمْضَى النُّحْلَةَ على ما أفتيناه .

المسألة الثانية عشرة - قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ ﴾ .

اختلف العلماء في هذه المسألة على أربعة أقوال :

الأول - أنه لا يأكلُ من مال اليتيم شيئًا بحال ، وهذه الرخصة في قوله سبحانه : ﴿ فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ منسوخة بقوله تعالى ^(١) : « إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا » . واختاره زيد بن أسلم ، واحتجَّ به .

الثاني - أن المراد به اليتيم، وإذا كان فقيرا أنفق عليه وإليه بقدر فقره من مال اليتيم، وإن كان غنيا أنفق عليه بقدر غناه ، ولم يكن للولي فيه شيء .

الثالث - أن المراد به الولي إن كان غنيا عف ، وإن كان فقيرا أكل بالمعروف .

الرابع - أنَّ المعروف شُرْبُهُ اللبن وركوبه الظهر غير مُضِرٍّ بَنَسْلٍ ولا نَاهِكٍ في حَلْبٍ .
قال ابن العربي : أما مَنْ قال : إنه منسوخ فهو بعيدٌ ، لا أرضاء ؛ لأنَّ الله تعالى يقول : ﴿ فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ ، وهو الجائز الحسن ؛ وقال : « إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً » فكيف ينسخُ الظلم المعروف ؟ بل هو تأكيد له في التجويز ؛ لأنه خارجٌ عنه مغايرٌ له ؛ وإذا كان المباح غير المحظور لم يصحَّ دعوى نَسْخٍ فيه . وهذا أبينُّ من الإطناب .

وأما مَنْ قال : إن المراد به اليتيم فلا يصحُّ لوجهين :
أحدهما - أنَّ الخطاب لا يصلحُ أن يكون له ؛ لأنه غير مكافٍ ولا مأمور بشيء من ذلك .
الثاني - أنه إن كان غنياً أو فقيراً إنما يأكلُ بالمعروف ؛ فسقط هذا .
وأما مَنْ قال : إن الولي إن كان غنياً عفاً وإن كان فقيراً أكل فهو قولٌ عمر ؛ روى عنه أنه قال : إنما أنا في بيت المال كوليِّ اليتيم إن استغنيت تركتُ ، وإن احتجبتُ أكلتُ ؛ وبه أقول .

وأما استثناء اللبن ، ومثله التمر ، فهو على قول مالك ؛ لقول ابن عباس : اشرب غير مضرٍّ بَنَسْلٍ ولا نَاهِكٍ للحلب ؛ ولأنَّ شرب اللبن من الضرع ؛ وأكل التمر من الجذوع أمرٌ متمارِفٌ بين الخلق متسامحٌ فيه .
فإنَّ أكلَ هل يَقْضَى ؟ اختلف الناس فيه ؛ فرَوَى عن عمر أنه قال : إنَّ أكلت قضيت . واختلف في ذلك قول عكرمة ؛ وهو قول عبدة السلماني وأبي العالية ، وهو أحدُ قولي ابن عباس .

فأما مَنْ نفى القضاء فاحتجَّ بأنَّ الأكلَ له ، كما أنَّ النظرَ عليه ؛ جَرَى مجرى الأجرة .
وأما مَنْ يرى القضاء فاحتجَّ بقوله سبحانه : ﴿ وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ ﴾ فنزع منه ، فإنَّ فعلَ قضَى . وَمَنْ كان فقيراً فليأكل بالمعروف ، أى بقدر الحاجة ، ويقضى كما يقضى المضطر إلى المال في الخمصة .

قال عبدة السلماني - في قول الله سبحانه : ﴿ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ ﴾ :
ذلك دليلٌ على وجوب القضاء على مَنْ أكل .

المعنى: فإذا ردّدتُم ما أكلتُم^(١) فأشهدوا إذا غرمتُم، وسيأتي الكلام على هذا إن شاء الله. والصحيح أنه لا يَقْضَى؛ لأنَّ النظرَ له؛ فيتميّن به الأكلُ بالمعروف، والمعروفُ هو حقُّ النظر؛ وقد قال أبو حنيفة: يقارضُ في مال اليتيم ويأكل حظه من الربح، فكذلك يأخذُ من صميم المال بعقدار النظر؛ هذا إذا كان فقيراً؛ أما إذا كان غنيا فلا يأخذُ شيئاً؛ لأنَّ الله سبحانه أمره بالعِفَّة والكفِّ عنه.

فإن قيل: فقولُ عمر: «أنا كوليُّ اليتيم إن استغفيت تركت» أليس يجوز للغني الأكلُ من بيت المال؟ كذلك يجوزُ للوصي إن كان غنيا الأكلُ من مال اليتيم؟ قلنا عنه جوابان: أحدهما - إنَّ قولَ عمر: «أنا كوليُّ اليتيم إن استغفيت . . .» دليلٌ على أنَّ الخليفةَ ليس كالوصي، ولكنَّ عمرَ بورَّعه جعل نفسه كالوصي.

الثاني - أنَّ الذي يأكله الخلفاء والولاة والفقهاء ليس بأجرة، وإنما هو حقُّ جعله الله لهم لئلازهم ومُنْتَكِبهم؛ وإلا فالذي يفعلونه قَرْضٌ عليهم، فكيف تجب الأجرة لهم؟ وهو قَرْضٌ عليهم، والفرضية تنفي الأجرة، لا سيما إذا كان عملاً غير معيَّن كعمل الخلفاء والقضاة والمفتين والسعاة والمعلمين، والله أعلم.

المسألة الثالثة عشرة - مَنْ هو المخاطب بهذا كله؟

قال علماؤنا: كان الأيتامُ في ذلك الزمان على قسمين: يتيم معهود به، كقول سعد: هو ابنُ أخِي عَهِدَ إلى فِيهِ.

الثاني -^(٢) مكفول بقراءة أو جوار.

وعند المالكية أنَّ الكافلَ له ناظر كما لو وصى إليه الأب، إلا أنَّ الكافلَ ناظر في حفظ الموجود، والمعهود إليه قائم مقام الأب في التصرف المطلق؛ فإن كان اليتيم عربياً عن كافل ووصى فالمخاطبُ وليُّ الأولياء، وهو السلطان؛ فهو وليُّ مَنْ لا وليَّ له، وهو وليُّ على الأولياء، فصار تقديرُ الآية: يا مَنْ إليه يتيم بكفالة أو عهد أو ولاية عامة، افعلْ كذا.

المسألة الرابعة عشرة - قال علماؤنا: في قوله تعالى: ﴿وَأَبْتَلُوا الْقِيَامَى﴾ دليلٌ على أنَّ الوصيَّ والكافلَ أن يحفظ الصبيَّ في بدنه وماله؛ إذ لا يصحُّ الابتلاء إلا بذلك، فالmaal يحفظه بضبطه والبدن يحفظه بأدبه.

(١) في ١: فإذا افترضتم فأكلتم. (٢) عد قوله: يتيم معهود به - أول القسمين.

وروى أن رجلاً قال للنبي صلى الله عليه وسلم : إن في حِجْرِي يَتِيماً أأَكُلُ مِنْ مَالِهِ ؟ قال : نعم ، غير مُتَأَتِّلٍ ^(١) مالا ولا وَاقٍ مَالِكَ بِمَالِهِ . قال : يا رسول الله ، إِفَأَضِرُّهُ ؟ قال : مَا كُنْتُ ضَارِياً مِنْهُ وَلَدَكَ .

وهذا وإن لم يثبت مسنداً فليس يجد عنه أحدٌ مُتَّحِداً ؛ لِأَنَّ الْقَصُودَ الْإِصْلَاحَ ، وَإِصْلَاحَ الْبَدَنِ أَوْ كَدَّ مِنْ إِصْلَاحِ الْمَالِ ؛ وَالْدَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَعْلَمُهُ الصَّلَاةُ ، وَيُضْرِبُهُ عَلَيْهَا ، وَيَكْفُهُ عَنْ الْحَرَامِ بِالْكَهْرِ ^(٢) وَالْقَهْرِ .

السَّأَلَةُ الْخَامِسَةُ عَشْرَةَ - قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ ﴾ . قال علماؤنا : أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِالْإِشْهَادِ تَنْبِيْهًا عَلَى التَّحْصِينِ وَإِرْشَادًا إِلَى نَسْكَتَةِ بَدِيعَةٍ ؛ وَهِيَ أَنَّ كُلَّ مَالٍ قُبِضَ عَلَى وَجْهِ الْأَمَانَةِ بِإِشْهَادٍ لَا يُبْرَأُ مِنْهُ إِلَّا بِإِشْهَادٍ عَلَى دَفْعِهِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ ﴾ ، وَهُوَ عِنْدَهُ أَمَانَةٌ ، فَلَوْ ضَاعَ قُبِيلُ قَوْلِهِ ، فَإِذَا قَالَ دَفَعْتُ لَمْ يَقْبَلْ إِلَّا بِالْإِشْهَادِ ؛ لِأَنَّ الضِّيَاعَ لَا يُمْكِنُهُ إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ وَقَدْ ضَيَاعَهُ ، فَلَا يَكْلَفُ مَا لَا سَبِيلَ إِلَيْهِ ؛ وَالْبَيِّنَةُ يَقْدَرُ أَنْ يَقِيمَهَا حَالُ الدَّفْعِ فَتَقْرِيْبُهُ فِيهَا مُوجِبٌ عَلَيْهِ الضَّمَانُ . وقال علماؤنا في الْوَدِيعَةِ مِثْلَهُ ، وَهِيَ عَقْدُنَا مَحْمُولَةٌ وَنَظِيرَةٌ لَهُ .

وخالف في ذلك أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ وَقَالَا : إِنَّهَا أَمَانَةٌ ؛ فَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ .

قلنا : لَوْ رَضِيَ أَمَانَتُهُ بِالرَّدِّ مَا كَتَبَ عَلَيْهِ الشَّهَادَةَ بِالْعَقْدِ .

الْآيَةُ السَّابِعَةُ - قَوْلُهُ تَعَالَى ^(٣) : ﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا ﴾ : فِيهَا ثَلَاثُ مَسْأَلَاتٍ :

السَّأَلَةُ الْأُولَى - فِي سَبَبِ نَزُولِهَا :

قال قتادة : كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَمْنَعُونَ النِّسَاءَ الْمِيرَاثَ وَيَخْصُونَ بِهِ الرِّجَالَ ، حَتَّى كَانَ الرَّجُلُ مِنْهُمْ إِذَا مَاتَ وَتَرَكَ ذَرْبَةً ضِعَافًا وَقَرَابَةً كَبَارًا اسْتَبَدَّ بِالْمَالِ الْقَرَابَةُ الْكَبِيرَا .

وقد روى أن ^(٤) أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ مَاتَ وَتَرَكَ وَلَدًا أَصَاغِرًا وَأَخًا كَبِيرًا ، فَاسْتَبَدَّ بِمَالِهِ ،

(١) أَيْ غَيْرُ جَامِعٍ ، كَمَا فِي النِّهَايَةِ . (٢) الْكَهْرُ : الْإِنْتِهَارُ . (٣) الْآيَةُ السَّابِعَةُ مِنَ السُّورَةِ .

(٤) فِي أَسْبَابِ النِّزُولِ ٨٢ : أَنَّ أَوْسَ بْنَ ثَابِتٍ تَوَقَّ وَتَرَكَ امْرَأَةً وَثَلَاثَ بَنَاتٍ لَهُ مِنْهَا ، فَقَامَ رَجُلَانِ هَا بَيْنَ عَمِّ الْمَيْتِ وَوَصِيَاهُ . . .

فَرُفِعَ أَمْرُهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لَهُ الْعَم: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ الْوَلَدَ صَغِيرٌ لَا يَرْكَبُ وَلَا يَكْسِبُ، فَتَزَلُ الْآيَةُ.

وكان هذا من الجاهلية تصرفاً بجهل عظيم؛ فإن الورثة الصغار الضعاف كانوا أحقّ بالمال من القوى، فمكسوا الحُكْمَ وأبطلوا الحِكْمَةَ؛ فضلّوا بأهوائهم وأخطئوا في آرائهم. المسألة الثانية - في هذه الآية ثلاث فوائد:

إحداها - بيان علّة الميراث، وهى القرابة. الثانى - عموم القرابة كيفما تصرفت من قُرْب أو بُعْد.

الثالث - إجمال النصيب المفروض؛ فبيّن الله سبحانه وتعالى في آية الموارث خصوص القرابة ومقدار النصيب، وكان نزول هذه الآية توطئةً للحكم وإبطالاً لذلك الرأى الفاسد، حتى وقع البيان الشافى بعد ذلك على سيرة الله وسنته في إبطال آرائهم وسنتهم. المسألة الثالثة - قوله سبحانه وتعالى: ﴿مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا﴾.

كان إشيائنا قد اختلفوا عن مالك في قِسْمَةِ المَتْرُوكِ على الفرائض إذا كان فيه تغيير عن حاله كالحمام وبدء^(١) الزيتون والدار التى تبطل منافعتها بإبراز أقلّ السهام منها؛ فكان ابن كنفانة يرى ذلك؛ لقوله تعالى: ﴿مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا﴾؛ وكان ابن القاسم يروى عنه أن ذلك لا يجوز؛ لما فيه من المضاربة؛ وقد نفى الله سبحانه وتعالى المضاربة بقوله سبحانه^(٢): «غَيْرُ مُضَارٍّ». وأكد النبي صلى الله عليه وسلم ذلك بقوله: لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ. وهذا بعيد؛ فإنه ليس في الآية تعرّضٌ للقسمة؛ وإنما اقتضت الآية وجوب الحظّ والنصيب في التركة قليلا كان أو كثيرا؛ فقال سبحانه وتعالى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾، وهذا ظاهرٌ جدّاً؛ فأما إبراز ذلك النصيب فإنما يؤخذ من دليل آخر؛ وذلك أن الوارث يقول: قد وجب لى نصيبٌ بقول الله سبحانه فسكنونى منه. فيقول له شريكه: أمّا تمكينك على الاختصاص فلا يمكن؛ لأنه يؤدّى إلى ضرر ببنى وبينك من إفساد المال وتغيير الهيئة وتفقيص القيمة، فيقع الترجيح.

والأظهر سقوطُ القسمة فيما يبطل المنفعة ويُنقص القيمة.

الآية الثامنة - قوله تعالى ^(١) : ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ۝﴾ .
في هذه الآية ثلاثة أقوال :

الأول - أنها منسوخة ؛ قاله سعيد وقتادة ، وهو أحد قولي ابن عباس .

الثاني - أنها محكمة ، والمعنى فيها الإرضاخ ^(٢) للقرابة الذين لا يرثون إذا كان المأل وافرًا ، والاعتذار إليهم إن كان المأل قليلًا ، ويكون هذا على هذا الترتيب بيانًا لتخصيص قوله تعالى ^(٣) : « للرجال نصيبٌ » ؛ وأنه في بعض الورثة غير معين ؛ فيكون تخصيصًا غير معين ، ثم يتعين في آية الموارث .

وهذا ترتيبٌ بديع ؛ لأنه عمومٌ ثم تخصيصٌ ثم تعيين .

الثالث - أنها نازلة في الوصية ، يُوصى الميتُ له - ولأهله - على اختلافٍ في نقل الوصية لا معنى له ^(٤) .

وأكثرُ أقوالِ المفسرين أضغاثٌ وآثارٌ ضاعف .

والصحيح أنها مبيّنة استحقاقَ الورثة لنصيبهم ، واستحبابَ المشاركةِ لِمَنْ لا نصيبَ له منهم بأن يُسهم لهم من التركة ويذكر لهم من القول ما يؤنسهم وتطيبُ به نفوسهم .
وهذا محمول على النذب من وجهين :

أحدهما - أنه لو كان فرضًا لكان ذلك استحقاقًا في التركة ومشاركةً في الميراث لأحدِ الجهتين معلوم وللآخر مجهول ؛ وذلك مفاقضٌ للحكمة وإفسادٌ لوجه التكليف .

الثاني - أن المقصود من ذلك الصلة ، ولو كان فرضًا يستحقونه لتنازعوا منازعة القطعية ^(٥) .

الآية التاسعة - قوله تعالى ^(٦) : ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ۝﴾ .

اختلف علماءنا فيها على أربعة أقوال :

(١) الآية الثامنة من السورة . (٢) رضى له : أعطاه عطاء غير كثير . (٣) من الآية السابقة .

(٤) في ل : لا معين له . (٥) في ل : مسارعة للتقطيع . (٦) الآية التاسعة من السورة .

الأول - أنه نَهَىٰ لِمَنْ حَضَرَ عِنْدَ الْمَوْتِ عَنِ التَّرْغِيبِ لَهُ بِالْوَصِيَّةِ حَتَّىٰ يُخْرَجَ إِلَى الْإِسْرَافِ الْمُضِرِّ بِالْوَرِثَةِ .

الثاني - أنه نَهَىٰ لِلْمَيِّتِ عَنِ الْإِعْطَاءِ فِي الْوَصِيَّةِ ^(١) لِلْمَسَاكِينِ وَالضُّعَفَاءِ .

الثالث - أنه نَهَىٰ لِمَنْ حَضَرَ عِنْدَ الْمَيِّتِ عَنِ تَرْغِيبِهِ فِي الزِّيَادَةِ عَلَى الثَّلَاثِ .

الرابع - أَنَّ الْآيَةَ رَاجِعَةٌ إِلَى مَا سَبَقَ مِنْ ذِكْرِ الْيَقَامِيِّ وَأَمْوَالِهِمْ وَأَوْلِيَائِهِمْ ، فَذَكَرُوا بِالنَّظَرِ فِي مَصْلَحَتِهِمْ وَالْعَمَلِ بِمَا كَانَ يَرْضِيهِمْ أَنْ يُعْمَلَ مَعَ ذُرِّيَّاتِهِمْ الضُّعَفَاءِ وَوَرِثَتِهِمْ .
وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْآيَةَ عَامَّةٌ فِي كُلِّ ضَرَرٍ يَعُودُ عَلَيْهِمْ بِأَيِّ وَجْهِ كَانَ عَلَى ذُرِّيَّةِ الْمَيِّتِ - كَلَمٍ ، فَلَا يَقُولُ إِلَّا مَا يَرِيدُ أَنْ يُقَالَ فِيهِ وَلَهُ .

الآية العاشرة - قوله تعالى ^(٢) : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ، فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُّسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ الشُّدُّسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ، آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةً مِنْ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ۝ ﴾ .

اعلموا - علمكم الله - أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ رَكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الدِّينِ ، وَعُمْدَةٌ مِنْ عُمَدِ الْأَحْكَامِ ، وَأَمٌّ مِنْ أُمَمَاتِ الْآيَاتِ ؛ فَإِنَّ الْفَرَائِضَ عَظِيمَةَ الْقَدْرِ حَتَّىٰ أَنهَا ثَلَاثُ الْعِلْمِ ، وَقَدْ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : الْعِلْمُ ثَلَاثٌ ؛ آيَةٌ مُحْكَمَةٌ ، أَوْ سُنَّةٌ قَائِمَةٌ ، أَوْ فَرِيضَةٌ عَادِلَةٌ .

وَكَانَ جُلَّ عُلَمَاءِ الصَّحَابَةِ وَعَظَمَ مُنَازِرَتِهِمْ ، وَلَكِنْ الْخَلْقُ ضَيِّعُوهُ ، وَانْتَقَلُوا مِنْهُ إِلَى الْإِجَارَاتِ وَالسَّلَمِ وَالْبَيُوعِ الْفَاسِدَةِ وَالتَّدْلِيلِ ، إِمَّا لِدِينٍ نَاقِصٍ ، أَوْ عِلْمٍ قَاصِرٍ ، أَوْ غَرَضٍ فِي طَلَبِ الدُّنْيَا ظَاهِرٍ ، وَرَبِّكَ يَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ . وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ فَضْلِ الْفَرَائِضِ وَالسَّكَلَامِ عَلَيْهَا إِلَّا أَنهَا تَبَهَّتْ ^(٣) مِنْ مَكْرِي الْقِيَاسِ وَتُخْزِي مُبْطِلِ النَّظَرِ فِي الْخَلْقِ النَّظِيرِ

(١) فِي ١ : الْإِعْطَاءُ لِلْوَصِيَّةِ . (٢) الْآيَةُ الْحَادِيَةِ عَشْرَةَ .

(٣) الْبَهْتُ : الْأَخْذُ بَقْتَةٍ وَالْإِنْقِطَاعُ وَالْحَبْرَةُ .

بالنظير ، فإنَّ عامَّةَ مسائلها إنما هي مبنيةٌ على ذلك ؛ إذ الفصوص لم تستوفَ فيها ، ولا أحاطت بنوازلهما ، وسترى ذلك فيها إن شاء الله .

وقد روى مطرّف عن مالك قال : قال عبدالله بن مسعود : مَنْ لم يتعلَّم الفرائضَ والحجَّ والطلاقَ فِيمَ يَفْضُلُ أهل البادية ؟

وقال وهب ، عن مالك : كُنْتُ أَسْمَعُ ربيعة يقول : مَنْ تَعَلَّمَ الفرائضَ من غير علمٍ بها من القرآن ما أَسْرَعَ ما يَنْسَاهَا . قال مالك : وصدق . وقد أَطْلَفْنَا فيها النَّفْسَ في مسائل الخلاف ؛ فأما الآن فإننا نُشِيرُ إلى نَسِكتَ تَعَلَّقُ بِالْفَافِ السَّكْتَابِ ، وفيها ست عشرة مسألة :

المسألة الأولى - في المخاطب بها ، وعلى مَنْ يعودُ الضمير ؟

وبيانُهُ أَنَّ الخطابَ عامٌّ في الموتي الموروثين ؛ والخلفاءَ الحاكمين ، وجميع المسلمين ؛ أما تناولُها للموتى فليُتَعَلَّمُوا المستحقَّينَ لميراثهم بعدهم فلا يخالفوه بَعْدَهُ ولا عَهْدُهُ ؛ وفي ذلك آثارٌ كثيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أهمَّها ثلاثُ أحاديث :

الحديث الأول - حديث سَعْدٍ في الصحيح ^(١) : عَادَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ حَجَّةِ الْوُدَّاعِ في مرضٍ اشْتَدَّ بِي ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ أَنَا ذُو مَالٍ وَلَا يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَتِي ؛ أَفَأَتَصَدَّقُ بِمَالِي كُلِّهِ ؟ قَالَ : لَا . قُلْتُ : فَالْثُلُثَانِ ؟ قَالَ : لَا . قُلْتُ : فَالشَّطْرُ ؟ قَالَ : لَا . الثُّلُثُ ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ ؛ إِنَّكَ إِنْ تَذَرْتَهُ وَرِثْتَهُ أَغْنِيَاكَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ .

الثاني - ما ثبت في الصحيح ، قال أبو هريرة : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ^(٢) - وَقَدْ سُئِلَ : أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ ؟ قَالَ : إِنْ تَصَدَّقَ وَأَنْتَ صَحِيحٌ شَحِيحٌ ، تَأْمَلُ الْغِنَى وَتَخْشَى الْفَقْرَ ، وَلَا تُتَمَلَّحُ حَتَّى إِذَا بَلَغْتَ الْخَلْقَ قُلْتَ : لِفُلَانٍ كَذَا ، وَلِفُلَانٍ كَذَا ، وَقَدْ كَانَ لِفُلَانٍ كَذَا .

الثالث - ما رَوَى مالك عن عائشة أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ قَالَ لَهَا في مرضٍ موته : إِنِّي كُنْتُ نَحَلْتُكَ جَادَةً ^(٣) عِشْرِينَ وَسَقًا مِنْ تَمْرٍ ، فَلَوْ كُنْتُ حَدَدْتَهُ ^(٤) لَكُنْ لَكَ ، وَإِنَّمَا هُوَ الْيَوْمَ مَالُ الْوَارِثِ .

(٣) الجاد بمعنى المجدود :

(٢) صحيح مسلم : ٧١٦

(١) صحيح مسلم : ١٢٥٠

(٤) ف : ل : حزنيه .

أى نخل يجود منه ما يبلغ عشرين وسقا (النهاية) .

فَبَيَّنَ اللهُ سبحانه أَنَّ المرءَ أَحَقُّ بِمَالِهِ فِي حَيَاتِهِ ، فَإِذَا وُجِدَ أَحَدُ سَبَبِي زَوَالِهِ - وَهُوَ الْمَرَضُ - قَبْلَ وَجُودِ الثَّانِي ، وَهُوَ الْمَوْتُ - مُنْعٍ مِنْ ثَانِي مَالِهِ ، وَحُجْرٍ عَلَيْهِ تَقْوِيَتُهُ لِمَعْلُوقِ حَقِّ الْوَارِثِ بِهِ ، فَعَهَدَ اللهُ سبحانه بِذَلِكَ إِلَيْهِ ، وَوَصَّى بِهِ لِيَعْلَمَهُ فَيَعْمَلُ بِهِ ؛ وَوَجُوبُ الْحُكْمِ الْمَعْلُوقِ عَلَى سَبَبَيْنِ بِأَحَدِ سَبَبِيهِ ثَابِتٌ مَعْلُومٌ فِي الْفَقْهِ ؛ لِمُجَاوِزِ إِخْرَاجِ الْكُفَّارَةِ بِمَدَالِيهِمْ ، وَقَبْلَ الْخَفْثِ ، وَبَعْدَ الْخُرُوجِ ، وَقَبْلَ الْمَوْتِ فِي الْقَتْلِ ، وَكَذَلِكَ صَحَّ سَقُوطُ الشُّفْعَةِ بِوُجُودِ الْاِشْتِرَاكِ فِي الْمَالِ قَبْلَ الْبَيْعِ .

وَأَمَّا تَنَاوُلُهُ لِلْخُلَفَاءِ الْحَاكِمِينَ فَلْيَقْضُوا بِهِ عَلَى مَنْ نَازَعَ فِي ذَلِكَ مِنَ الْمُتَخَاصِمِينَ .
وَأَمَّا تَنَاوُلُهُ لِكُفَّارَةِ الْمُسْلِمِينَ فَلْيَكُونُوا بِهِ عَالِمِينَ ، وَلَمَْنْ جَهِلَهُ مَبَيَّنِينَ ، وَعَلَى مَنْ خَالَفَهُ مِنْكَرِينَ ؛ وَهَذَا فَرَضٌ يَمُتُّ الْخَلْقَ أَجْمَعِينَ ، وَهُوَ فَنٌّ غَرِيبٌ مِنْ تَنَاوُلِ الْخُطَابِ لِلْمُخَاطَبِينَ ، فَافْهَمُوهُ وَعَمَلُوا بِهِ وَحَافِظُوا عَلَيْهِ وَاحْفَظُوهُ ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ .

السَّأَلَةُ الثَّانِيَّةُ - فِي سَبَبِ نَزُولِهَا ، وَفِي ذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ :

الأول - أَنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا لَا يورَثُونَ الضَّعَفَاءَ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَلَا الْجَوَارِي ، فَانْزَلَ اللهُ تَعَالَى ذَلِكَ ، وَبَيَّنَ حُكْمَهُ وَرَدَّ قَوْلَهُمْ .

الثاني - قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : كَانَ الْمِيرَاثُ لِلْوَلَدِ ، وَكَانَتِ الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ؛ فَردَّ اللهُ ذَلِكَ وَبَيَّنَ الْمَوَارِيثَ ، رَوَاهُ فِي الصَّحِيحِ .

الثالث - أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنَ عَقِيلٍ ، وَهُوَ مُقَارِبُ الْحَدِيثِ عِنْدَهُمْ ، رَوَى عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ : خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى جِئْنَا امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ فِي الْأَسْوَاقِ ، وَهِيَ جَدَّةُ خَارِجَةَ بْنِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، فَزُرْنَا هَا ذَلِكَ الْيَوْمَ ، فَعَرَشَتْ لَنَا صُورًا فَقَعَدْنَا تَحْتَهُ ، وَذَبَحَتْ لَنَا شَاةً وَعَلَّقَتْ لَنَا قِرْبَةً ، فَبَيْنَا نَحْنُ نَتَحَدَّثُ إِذْ قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : الْآنَ يَأْتِيكُمْ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ ، فَطَلَعَ عَلَيْنَا أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ فَتَحَدَّثْنَا ، ثُمَّ قَالَ لَنَا : الْآنَ يَأْتِيكُمْ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ ، فَطَلَعَ عَلَيْنَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَتَحَدَّثْنَا ، فَقَالَ : الْآنَ يَأْتِيكُمْ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ . قَالَ : فَرَأَيْتَهُ يَطْأُ رَأْسَهُ مِنْ سَعَفِ الصُّورِ يَقُولُ : اَللّٰهُمَّ إِنِّ شِئْتَ جَعَلْتَهُ عَلَىَّ بَنِي أَبِي طَالِبٍ ، فَجَاءَ حَتَّى دَخَلَ عَلَيْنَا ، فَهَيِّئْ لَهُمْ بِمَا قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِمْ ، فَجَاءَتِ الْمَرْأَةُ بِطَعَامِهَا فَتَقَدَّيْنَا ، ثُمَّ أَقَامَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

لصلاة الظهر ، فقمنا معه ما توضحاً ولا أحد منا ، غير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ بكفه جُرْعاً من الماء فتمضمض بهنَّ من غَمَر^(١) الطعام؛ فجاءت المرأة بابتين^(٢) لها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله؛ هاتان ابنتا سعد بن الربيع قُتِلَ معك يوم أُحُدٍ، وقد استقفا^(٣) عُمهُما مالهُما وميراثهُما كلهُ، فلم يدعْ لهُما مالا إلّا أخذه؛ فما ترى يا رسول الله؟ فوالله لا تنسكحان أبداً إلّا ولهُما مال .

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يَقْضِي اللهُ فِي ذَلِكَ، فنزلت: ﴿يُوصِيكُمُ اللهُ فِي أَوْلَادِكُمْ...﴾ الآية ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ادْعُ لِي الْمَرْأَةَ وَصَاحِبَهَا، فقال لعمهمَا: أعطهما الثلثين ، وأعطِ أُمَّهُمَا الثَّمنَ ، ولكَ الباقي . فقال محمد بن عبد الله بن محمد بن عطاء مقارب الحديث ، قال الإمام أبو بكر : هو مقبول لهذا الإسناد .

الثالث - ما رَوَى البخاري عن جابر قلت: ^(٤) يا رسول الله؛ ما ترى أن أصنع في مالي؟ فنزلت: ﴿يُوصِيكُمُ اللهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ - رَدُّ لِكُلِّ عَمَلٍ مِنْ تِلْكَ الْأَعْمَالِ وَإِبْطَالُ لِجَمِيعِ الْأَقْوَالِ المتقدمة ، إلا أن في حديث جابر الأول فائدة ؛ وهو أن ما كانت الجاهلية تفعل في صدر الإسلام لم يكن شرعاً مسكوتاً عنه^(٥)؛ مقرأ عليه؛ لأنه لو كان شرعاً مقراً عليه لما حَكَمَ النبي عليه السلام على عمِّ الصبيتين بِرَدِّ ما أَخَذَ مِنْ مالِهما؛ لأنَّ الأحكام إذا مضت وجاء النسخ بعدها إنما تؤثر في المستقبل، ولا ينقضُ به ما تقدّم، وإنما كانت ظلامه وقعت، أمّا أن الذي وقعت^(٦) الوصيةُ به للوالدين والأقربين فأخرجت عنها أهل المواريث .

المسألة الثالثة - قوله : ﴿فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ .

يتناولُ كلَّ ولد كان موجوداً من صُلْب الرجل دُنْيَا أو بعيدا؛ قال الله تعالى: «يا بني آدم». وقال النبي صلى الله عليه وسلم : أنا سيدُ وَلَدِ آدَمَ . وقال تعالى^(٧) : «ولسكنم نِصْفُ ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهنَّ ولد» ؛ فدخل فيه كلُّ من كان لصلْب الميت دنيا أو بعيدا .

ويقال بنو تميم؛ فيعم الجميع ؛ فمن علمائنا مَنْ قال : ذلك حقيقة^(٨) في الأدين مجاز في

(١) الغمر - بالتحريك : الدسم والزهومة من اللحم . (٢) أسباب النزول : ٨٣

(٣) أي استرجع حقها من الميراث وجعله فيئاله ، وهو استفعل من الوفاء (النهاية) .

(٤) أسباب النزول : ٨٣ (٥) في ل : عليه . (٦) في ل : رفعت . (٧) سورة النساء ،

آية ١٢ (٨) خبر ذلك .

الأبدين . ومنهم من قال : هو حقيقةٌ في الجميع ؛ لأنه من التولد ، فإن كان الصحيح أن ذلك حقيقةٌ في الجميع فقد غلب مجازُ الاستعمال في إطلاقه على الأعيان في الأدنين على تلك الحقيقة .

والصحيح عندي أنه مجازٌ في البعداء بدليل أنه ينفي عنه ؛ فيقال ليس بولد ، ولو كان حقيقة لما ساغ نفيه ، ألا ترى أنه يسمى ولد الولد ولدا ، ولا يسمى به ولد الأعيان ، وكيفما دارت الحال فقد اجتمعت الأمةُ ها هنا على أنه ينطبقُ على الجميع .

وقد قال مالك : لو حبس^(١) رجلٌ على ولده لانتقل إلى أبنائهم ، ولو قال صدقة فاختلف قولُ علمائنا ؛ هل تنقل إلى أولاد الأولاد على قولين ، وكذلك في الوصية . واتفقوا على أنه لو حلف لا ولدَ له وله حفدة لم يحث . وإنما اختلف ذلك في أقوال

المخلوقين في هذه المسائل لوجهين :

أحدهما - أن الناس اختلفوا في عموم كلام المخلوقين هل يُحمل على العموم كما يُحمل كلامُ الباري ؟ فإذا قلنا بذلك فيه^(٢) على قولين : أحدهما أنه لا يُحمل كلامُ الناس على العموم بحالٍ ، وإن مُحمل كلامُ الله سبحانه عليه .

الثاني - أن كلامَ الناس يرتبطُ بالأغراض والمقاصد ، والمقصودُ من الحبس التعقيب ، فدخل فيه وَلَدُ الولد ، والمقصود من الصدقة التملك ؛ فدخل فيه الأدنى خاصة ولم يدخل فيه من بُعدٍ إلا بدليل .

والذي يحقق ذلك أنه قال بعده : (وَلَا بَوَّيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الشُّدُسُ) ، فدخل فيه آباءُ الآباء ، وكذلك^(٣) يدخل فيه أولاد الأولاد .

المسألة الرابعة - قوله تعالى : ﴿ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ ﴾ .

هذا القول يفيدُ أن الذكر إذا اجتمع مع الأنثى أخذ مثل ما تأخذه الأنثى ، وأخذت هي نصفَ ما يأخذ الذكر ؛ وليس هذا بنصٍّ على الإحاطة بجميع المال ، ولكنه تنبيهٌ قوى ؛ لأنه لولا أنهم يحيطون بجميع المال إذا انقردوا لما كان بياناً لسمهم واحدٍ منهم ، فاقضى الاضطرارُ إلى بيان سهمهم الإحاطة بجميع المال إذا انقردوا ؛ فإذا انضاف إليهم غيرُهم

(١) يريد وقف . (٢) هكذا في كل الأصول . (٣) في ١ : فكذلك .

من ذوى السهام فأخذ سهمه كان الباقي أيضا معلوما ؛ فيتمين سهم كل واحد منهم فيه ،
ووجب حمل هذا القول على العموم ، إلا أنه خص منه الأبوين بالسدس لكل واحد منهما ،
والزوجين بالربع والثمن لهما على تفصيلهما ، وبقي العموم والبيان بعد ذلك على أصله .

المسألة الخامسة - قوله تعالى : ﴿ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾ علم في الأعلى منهم والأسفل ؛ فإن استؤوا
في الرتبة أخذوه بهذه القسمة ، وإن تفاوتوا فكان بعضهم أعلى من بعض حجب الأعلى
الأسفل ؛ لأن الأعلى يقول : أنا ابن الميت ، والأسفل يقول : أنا ابن ابن الميت ، فلما استقلت^(١) درجته
انقطعت حُجَّتُهُ ؛ لأن الذى يدل به يقطع به ، فإن كان الولد الأعلى ذكرًا سقط الأسفل ،
وإن كان الولد الأعلى أنثى أخذت الأنثى حقها ، وبقي الباقي لولد الولد إن كان ذكرًا ، وإن
كان ولد الولد أنثى أعطيت العُليا النصف ، وأعطيت السفلى السدس تسكيلة الثلثين ؛ لأننا
نقدرها بنتين متفاوتتين في الرتبة ، فاشتركتا في الثلث بحكم البنتية ، وتفاوتتا في القسمة بتفاوت
الدرجة ؛ وبهذه الحكمة جاءت السنة . وإن كان الولد الأعلى بنتين أخذتا الثلثين ، فإن كان
الولد الأسفل أنثى لم يكن لها شيء إلا أن يكون بإزائها أو أسفل منها ذكر فإنها تأخذ معه
ما بقى للذكر مثل حظ الأنثيين بإجماع الصحابة ، إلا ما يروى عن ابن مسعود أنه قال :
إن كان الذكر من ولد الولد بإزائها رد عليها ، وإن كان أسفل منها لم يرد عليها شيئًا ، مراعيًا
في ذلك ظاهر قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثُ مَا تَرَكَ ﴾ ، فلم يجعل
للبنات وإن كثرن شيئًا إلا الثلثين ؛ وهذا ساقط ، فإن الموضع الذى قضينا فيه باشتراك
بنت الابن مع ابن أخيها واشتراك ابن الابن مع عمته ليس حكمًا بالسهم الذى اقتضاه قوله تعالى :
﴿ فَلَهُنَّ ثُلُثُ مَا تَرَكَ ﴾ ، وإنما هو قضاء بالتعصيب .

والدليل عليه اشتراكهما معه إذا كانتا بإزائه ، وإن كان ذلك زيادة على الثلثين ، وهذا
قاطع جدا .

ولو قال قائل : إنه لو وازاها ما رد عليها ، ولا شاركته مراعاة لهذا الظاهر لقليل له :
لاحجة لك في هذا الظاهر ؛ لأن هذا حق أخذ بالسهم ، وهذا حق أخذ بالتعصيب ؛
وما يؤخذ بالتعصيب يجوز أن يزيد على الثلثين بخلاف السهم المفروض المين ؛ ألا ترى أن

(١) في ١ : استقلت .

رجلا لو ترك عشر بنات وابنا واحدا ، لأخذت البنات أكثر من الثلثين ، ولكنه ذلك لما كان بالمعصيب لم يقدح في الذي يجب بالسهم ؛ وفي ذلك تفصيلٌ طويلٌ بيانه في الفرائض .
المسألة السادسة قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ ﴾ .

وهي معضلة عظيمة ؛ فإنه تعالى لو قال : فَإِنْ كُنَّ اثْنَتَيْنِ فما فوقهما فلهن ثلثا ما ترك لانقطع النزاع ، فلما جاء القول هكذا مشكلا وبين حكم الواحدة بالنصف وحكم ما زاد على اثنتين بالثلثين ، وسكت عن حكم البنتين أشكلت الحال ، فروى عن ابن عباس أنه قال : تُعْطَى البنات النصف ، كما تُعْطَى الواحدة ؛ إلحاقا للبنتين بالواحدة من طريق النظر ؛ لأن الأصل عدم الزيادة على النصف ، وأن ذلك لما زاد على البنتين فتختص الزيادة بتلك الحال .
الجواب أن الله سبحانه وتعالى لو كان مبينا حال البنتين بيانه لحال الواحدة وما فوق البنتين لكان ذلك قاطعا ، ولكنه ساق الأمر مساق الإشكال ؛ لتبين درجة العالمين ، وترتفع منزلة المجتهدين في أي المرتبتين [في]^(١) إلحاق البنتين أحق ؟

وإلحاقهما بما فوق اثنتين أولى من ستة أوجه :
الأول - أن الله سبحانه وتعالى لما قال : ﴿ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ﴾ نبه على أنه إذا وجب لها مع أخيها الثلث فأولى وأخرى أن يجب لها ذلك مع أختها .
الثاني - أنه روى عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيح : أنه قضى في بنت وبنت ابن وأخت بالسدس لبنت الابن ، والنصف للبنت تكملة للثلثين ، وما بقى فلأخت ، فإذا كان لبنت الابن مع البنت الثلثان فأخرى وأولى أن يكون لها ذلك مع أختها .
الثالث - أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالثلثين لابنتي سعد بن الربيع كما قدمنا^(٢) ، وهو نص .

الرابع - أن المعنى فيه : فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً اثْنَتَيْنِ فما فوقهما ، كما قال تعالى^(٣) : « فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ » ؛ أي اضربوا الأعناق فما فوقها .
الخامس - أن النصف سهم لم يجعل فيه اشتراك ؛ بل شرع مخلصا للواحدة ، بخلاف

(٣) سورة الأنفال ، آية ١٢

(٢) صفحة ٣٣٣

(١) ليس في م .

الثلاثين فإنه منهم الاشتراك بدليل دخول الثلاث فيه فما فوقهن ؟ فدخلت فيه اثنتان مع الثلث دخول الثلاث مع ما فوقهن .

السادس - أن الله سبحانه قال في الأخوات ^(١) : « وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ » . وقال ^(٢) : « فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ » ، فلحقت الابنتان بالأختين في الاشتراك في الثلاثين ، وحُمِلتا عليهما ، ولحقت الأخوات إِذَا زِدْنَ عَلَى اثْنَتَيْنِ بالبنيات في الاشتراك في الثلاثين وحُمِلتا عليهن .

قال بعض علمائنا : كما حَمَلْنَا الابن في الإحاطة بالمال ^(٣) بطريق التعصيب على الأخ ، بدليل قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ يَرِيهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ ﴾ . [١١٦] وهذا ^(٤) كَأَنَّ لِيَتَيْنِ به العلماء أَنَّ القياسَ مشروع ، والنص قليل .

وهذه الأوجه الستة بَيِّنَةُ المعنى ، وإن كان بعضها أَجْلَى من بعض ؛ لكن مجموعها يَبِينُ المقصود .

المسألة السابعة - قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَوِيَّةَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُّ ﴾ . هذا قول لم يدخل فيه مَنْ عَلا من الآباء دخول مَنْ سَفَلَ من الأبناء في قوله : « أَوْلَادِكُمْ » لثلاثة أوجه :

الأول - أن القول ها هنا مثنى ، والمثنى لا يحتمل العموم والجمع .
الثاني - أنه قال : فإن لم يكن له ولدٌ وورثه أبواه فلائمه الثلث ، والأُم العلياء هي الجدَّة ، ولا يُفَرِّضُ لها الثلث بإجماع ؛ فخروجُ الجدَّة من هذا اللفظ مقطوعٌ به ، وتناولُه للآب مختلفٌ فيه .

الثالث - أنه إنما قصد في قوله : (أَوْلَادِكُمْ) بيانَ العموم ، وقصدَها هنا بيانَ النوعين من الآباء وهما الذَّكَرُ والأنثى ، وتفصيلُ فرضهما دون العموم ؛ فأما الجدَّة فقد اختلف فيه الصحابة ؛ فروى عن أبي بكر الصديق أنه جعله أباً ، وحجَّب به الإخوة أخذاً بقوله تعالى ^(٥) : « مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ » ، وبقوله تعالى : « يَا بَنِي آدَمَ » ، وقد بَيَّنَّا أَنَّ هذا

(١) سورة النساء ، آية ١٢٦ (٢) في ١ : في الإحاطة في المال . (٣) إلى هنا ساقط في م ، وانظر هامش رقم ٤ صفحة ٣٢٣ (٤) سورة الحج ، آية ٧٨

اللفظ مسأقه بيان التنويع لا بيان العموم ، ومقاصد الألفاظ أصل يُرجع إليه .
والذى نحققه من طريق النظر والمعنى أن الأخ أقوى سببا من الجد ؛ فإن الأخ يقول :
أنا ابنُ أبي الميت ، والجد يقول : أنا أبو أبي الميت ، وسبب البنوة أقوى من سبب الأبوة ؛
فكيف يُسقط الأضعفُ الأقوى ؛ وهذا بعيد ، والمسألة مشهورة طيولية في مسائل الخلاف ،
والغرض من هذا البيان إيضاح أن المسألة قياسية لا مدخل لها في هذه الألفاظ ؛ فأما
الجدّة فقد صحّ أن الجدّة - أم الأم - جاءت أبا بكر الصديق فقال لها : لا أجِدُ لك في كتاب
الله شيئا ، وما أنا بزائدٍ في الفرائض شيئا ؛ فإن وجد الأب والأم لم يكن للجد والجدّة شيء ؛
لأنّ الأدنى يحجب الأبعد كما تقدم في الأولاد ، وإنّ عدمَ ينزّلُ الأبعد منزلة مَنْ كان قبله .
المسألة الثامنة - قال بعضُ الناس : معناه إن كان له ولد ذكر ، وأما إن كان الولدُ
أنثى أخذت النصف ، وأخذت الأم السدس ، وأخذ الأب الثلث ؛ وهذا ضعيف ، بل يأخذ
الأب السدس سَهْمًا والسدس الآخر تعصيبا ، وهو معنّى آخر لم يقع عليه نصٌّ في الآية ،
إنما هو تنبيهٌ ظاهرٌ ، على ما يأتى بيانه إن شاء الله .

المسألة التاسعة - قوله تعالى : ﴿ وَلَا بَوَيْتُهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ ﴾ إلى قوله
سبحانه وتعالى : ﴿ الثَّلَاثُ ﴾ .

قال علماؤنا : سَوَّى اللهُ سبحانه وتعالى بين الأبوين مع وجودِ الولد ، وفاضلَ بينهما
مع عدمه في أن جعل سهميهما للذكر مثل حظّ الأنثيين ، والمعنى فيه أنهما يُدليان بقرابةٍ
واحدة وهى الأبوة ، فاستويا مع وجود الولد ؛ فإنّ عدم الولد فضّل الأب الأم بالكورة
والنصرة ووجوب المؤنة عليه ، وثبتت الأم على سهمٍ لأجل القرابة .

المسألة العاشرة - إذا اجتمع الآباء والأولاد قدّم الله الأولاد ؛ لأنّ الأب كان يقدم
ولده على نفسه ، ويودُّ أنه يراه فوقه ويكتسب له ؛ فقليل له ؛ حالُ حفيدك مع ولدك كحالكَ
مع ولدك .

المسألة الحادية عشرة - قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ ﴾ .
يقتضى أنه لا وراثَ له ، مع عدم الأولاد إلا الأبوان ؛ فكان ظاهرُ الكلام أن يقول :

فإن لم يكن له ولدٌ وورثه أبواه فلاَّمه الثلث ، ولكنه أراد زيادة الوالدين أنه أمرٌ مستقر خبر^(١) عن ثبوته واستقراره ؛ لأن الأولاد أسقطوا الإخوة ، وشاركهم الأب ، وأخذ حظه من أيديهم ؛ فوجب أن يسقط من أسقطوا ، بل أولى ، وأيضا فإن الأخ بالأب يُدلى فيقول : أنا ابنُ أبيه ، فلما كان واسطته [١١٧] وسببه الذي يريد أن يأخذ به هو الأب كان سببه أولى منه ومانعا له ؛ فيكون حال الوالدين عند انفرادها كحال الوالدين للذكّر مثل حظّ الأنثيين كما تقدم بيانه ، ويجتمع بذلك للأب قرّضان : السهم ، والتعصيب ، وهذا عدلٌ في الحكم ظاهر في الحكمة .

المسألة الثانية عشرة - قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ ﴾ .

المعنى إن وجد له إخوة فلاَّمه السدس ، وإن لم يكن لهم شيء من الميراث فهم يحجبون ولا يرثون بظاهر هذا اللفظ ، بخلاف الابن الكافر ، على ما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى ، وكان دليل ذلك ، وعاضده ، وبسطه إن قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ ﴾ معطوف على ماسبق ، فصار تقدير الكلام : فإن لم يكن له ولدٌ وورثه أبواه فلاَّمه الثلث ، والباقي للأب ، وإن كان له إخوة فلاَّمه السدس ، والباقي للأب ، وهكذا يزدوج الكلام ويصح الاشتراك الذي يقتضيه العطف .

فإن قيل : إنما تقدير الكلام فإن كان له إخوة ولا أب له فلاَّمه السدس .

قلنا : هذا ساقطٌ من أربعة أوجه :

أحدها - أنه تبطلُ فائدة العطف .

الثاني - أنه إبطالٌ لفائدة الكلام من البيان ، فإننا كنا نُعطى بذلك الأم السدس ،

وما ندرى ما نصنعُ بباقي المال ؟

فإن قيل : يعطى للإخوة . قلنا : وهم من ؟ أو كيف يُعطى لهم ؟ فيكون القول مشكلا

غير مبين ولا مُبين ، وهذا لا يجوز .

الثالث - أنه كان يبقى قسمٌ من الأقسام غير مبين ، وهو إن كان له إخوة وله أب

وأم فاعتباره بالبيان أولى ، وما صوّروه من أم وإخوة قد بُين في قوله^(٢) : « وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ

يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةً ، وهذا من نفيس الكلام ، فقاملوه .
الرابع - أنه تبين ههنا فائدتان : إحداها - حجب الأم بالإسقاط^(١) لهم . الثاني -
حجب نقصان للأم .

المسألة الثالثة عشرة - قوله تعالى : (فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ الشُّدُسُ) .
هذا قولٌ يقضى بظاهره أنه إذا كان له ثلاثة إخوة أنهم يحجبونها حجب نقصان
بلا خلاف ، وإن كانا أخوين فروى عن ابن عباس أنهما لا يحجبانها ؛ وغرضه ظاهر ؛
فإنَّ الجُمع خلافُ التثنية لفظاً وصيغةً ، وهذه صيغة الجمع فلا مدخل لها في التثنية .
ومن يعجب فمعجب أن يحتمى على خبر الأمة وترجمان القرآن ودليل التأويل عبد الله
ابن عباس مسألتان :

إحداها هذه المسألة ، والأخرى مسألة العول ؛ وعضد هذا الظاهر بأن قال : إنَّ الأمَّ
أخذت الثالث بالنص ، فكيف يسقط النص بمحتمل . وهذا المنحى مائل عن سنن الصواب .
ولعلنا في ذلك سبيلٌ مسلوكة نذكرها ونبين الحق فيها إن شاء الله ، وذلك من ثلاثة أوجه :
الأول - أنه ينطلق لفظ الإخوة على الأخوين ؛ بل قد ينطلق لفظ الجماعة على الواحد ،
تقول العرب : نحن فملنا ، وتريد القائل لنفسه خاصة . وقد قال تعالى^(٢) : « هَذَانِ خَصْمَانِ
اخْتَصِمُوا فِي رَبِّهِمْ » . وقال^(٣) : « وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَضَمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ » ، ثم قال^(٤) :
« خَصْمَانِ بَقِيَ بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ » . وقال^(٥) : « فَقَدَصَتْ قُلُوبُهُنَّ » . وقال^(٦) : « وَكُنَّا لِحَكْمِهِمْ
شَاهِدِينَ » . وقال^(٧) : « بِمِ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ » ، والرسولُ واحد . وقال تعالى^(٨) : « أُولَئِكَ
مُبْرَأُونَ مِمَّا يَقُولُونَ » بمعنى عائشة ، وقيل عائشة وصفوان . وقال^(٩) : « وَأَلْقَى الْأَلْوَحَ » ، وكانا
اثنتين كما نقل في التفسير . وقال^(١٠) : « وَأَطْرَافَ النَّهَارِ » ، وهما طرفان . وقال^(١١) : « إِنَّا مَعَكُمْ
مُسْتَمْعُونَ » . وقال^(١٢) : « أَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كُنْ كَانَ فَاسِقًا لَّا يَسْتَمْعُونَ » . وقال^(١٣) : « الَّذِينَ
قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ » ، وكان واحداً .

(١) في ل : والإسقاط . (٢) سورة الحج ، آية ١٩ .
(٣) سورة ص ، آية ٢١ . (٤) سورة ص ، آية ٢٢ . (٥) سورة التحريم ، آية ٤ .
(٦) سورة الأنبياء ، آية ٧٨ . (٧) سورة النمل ، آية ٣٥ . (٨) سورة النور ، آية ٢٦ .
(٩) سورة الأعراف ، آية ١٤٩ . (١٠) سورة طه ، آية ١٣٠ . (١١) سورة الشعراء ، آية ١٥٥ .
(١٢) سورة السجدة ، آية ١٨ . (١٣) سورة آل عمران ، آية ١٧٣ .

وهذا كله صحيح في اللغة سائغ ، لكن إذا قام عليه دليل ؛ فأين الدليل ؟
 الثاني - أن الله تعالى قال في ميراث الأخوات ^(١) : « فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ » ، فعمل العلماء البنيتين [١١٨] على الأختين في الاشتراك في الثلثين ، وحملوا الأخوات على البنات في الاشتراك في الثلثين ، وكان هذا نظراً دقيقاً وأصلاً عظيماً في الاعتبار ، وعليه الموّل ، وأراد البارى بذلك أن يبيّن لنا دخول القياس في الأحكام .

الثالث - أن السلام في ذلك لما وقع بين عثمان وابن عباس ؛ قال له عثمان : إِنَّ قَوْمَكَ حَبَّبُوهَا ، یعنی بذلك قريشا ، وهم أهل الفصاحة والبلاغة وهم المخاطبون ، والقائمون لذلك ؛ والعاملون به ؛ فإذا ثبت هذا فلا يبق للنظر ابن عباس وجه ؛ لأنه إن عوّل على اللغة فغيره من نظائره ومن فوقه من الصحابة أعرفُ بها ، وإن عوّل على المعنى فهو لنا ؛ لأن الأخنتين كالبنيتين كما بينا ، وليس في الحكم بمذهبنا خروج عن ظاهر السلام ؛ لأننا بينّا أن في اللغة وارداً لفظ الاثنين على الجميع .

المسألة الرابعة عشرة - قوله تعالى : ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ ﴾ .
 قال علماؤنا : هذا فصلٌ عظيم من فصول الفرائض ، وأصلٌ عظيم من أصول الشريعة ؛ وذلك أن الله سبحانه جعل المال قواماً للخلق ؛ ويسّر لهم السبب إلى جمعه بوجوه مقبلة ، ومعانٍ عميرة ، ورغب في جيلاتهم الإكثار منه والزيادة على القوت السكافي المبلغ إلى المقصود ، وهو تاركه بالموت يقيماً ، ومخلفه لغيره ، فمن رفق الخالق بالخلق صرفه عند فراق الدنيا ؛ إبقاء على العبد وتخفيفاً من حُسْرته على أربعة أوجه :

الأول - ما يحتاج إليه من كفايته وجهازه إلى قبره .
 الثاني - ما تبرأ به ذمته من دينه .
 الثالث - ما يقرب به إلى الله من خيرٍ ليستدرك به ما فات في أيام مهلته .
 الرابع - ما يصير إلى ذوى قرابته الدانية وأنسابه المشتبكة المشتركة .
 فأما الأول فإنما قدم ؛ لأنه أولى بماله من غيره ، ولأن حاجته الماسة في الحال مقدمة على دينه ، وقد كان في حياته لا سبيل لقرابته إلى قوته ولباسه ، وكذلك في كفايته .

(١) سورة النساء آية ١٢٦

وأما تقديمُ الدينِ فلأنَّ ذِمَّتَهُ مرتَهنةٌ بدينِهِ، وفرضُ الدينِ أولى من فعلِ الخيرِ الذي يُتقرَّبُ به .

فأما تقديمُ الصدقةِ على الميراثِ في بعضِ المالِ ففيهِ مصاحبةٌ شرعيةٌ وإيالةٌ دينيةٌ ؛ لأنه لو منع جميعه لفاته بابٌ من البرِّ عظيم ، ولو سلَّطَ عليه لما أبقيَ لورثته بالصدقة منه شيئاً لأكثرِ الوراثين أو بعضهم ؛ فقَسَمَ اللهُ سبحانه بحكمتِهِ المالَ وأعطى الخلقَ ثلثَ أموالهم في آخرِ أعمارهم ، وأبقى سائرَ المالِ للورثة ، كما قال عليه السلام ^(١) : إنك إن تذرَ ورثتك أغنياءَ خيرٌ مِن أن تذرهم عالةً يَتَكَفَّفُونَ الناسَ . مع ^(٢) أنه كِبَالَةٌ منه بعيد عنه .

وأراد بقوله : « خير » هاهنا وجوهاً معظمها أن ذلك سبب إلى ذكره بالجميل ، وإحياء ذكره هو إحدى الحياتين ، ومعنى مقصودٌ عند العقلاء ، وقد أثنى اللهُ سبحانه على الأنبياء في طريقته فقال ^(٣) : « وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ » ، وأخبر عن رغبته فيه فقال ^(٤) : « وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ » .

وإذا كان ورثته أغنياءَ عظمَ قدرهم ، وشرفَ ذِكْرهم في الطاعة وذكْرهم . وقد ذكر اللهُ تعالى الأَوْجُهَ الثلاثةَ وترك الأول ؛ لأنه ليس بمتروك ، وإنما يكون متروكاً ما فضَّلَ عن حاجته ومصالحته ؛ ولما جعل اللهُ في القِسْمِ الثالثِ الوصيةَ مشروعةً مسوَّغةً له ، وكأها إلى نظره لنفسه في أعيانِ الموصى لهم ، وبمقدار ما يصلح لهم . وقد كانت قبل ذلك مفروضةً للوالدين والأقربين غير مقدَّرة ثم نُسخ ذلك ، فروى أبو داود والترمذي أن النبيَّ صلى اللهُ عليه وسلم قال : إنَّ اللهَ أعطى لكلِّ ذى حقٍّ حقَّه ؛ لا وصيةَ لوارث .

وقد روى [١١٩] البخارى عن خَبَّاب قال : هاجرنا مع رسول الله صلى اللهُ عليه وسلم ، وذكر الحديث ، ثم قال : ومنهم مصعب بن عمير قُتِلَ يوم أُحُد ، فلم نَجِدْ له ما نَكفِّفُهُ فيه إِلَّا نَمْرَةً ^(٥) كُنَّا إِذَا غَطَيْنَا بِهَا رَأْسَهُ بَدَتْ رِجْلَاهُ ، وَإِذَا غَطَيْنَا بِهَا رِجْلَيْهِ بَدَا رَأْسُهُ . فقال النبي صلى

(٣) سورة الصافات ، آية ٧٨

(٢) في ١ : من .

(١) صحيح مسلم : ١٢٥٠

(٥) النمرة : الشملة فيها خطوط بيض وسود ، أو بردة من

(٤) سورة الشعراء ، آية ٨٤

صوف يلبسها الأعراب (القاموس) .

الله عليه وسلم : غطوا بها رأسه واجعلوا عليه من الإذخر^(١) ؛ فبدأ بالكفن على كل شيء .
وروى الأئمة عن جابر أن أباه استشهد يوم أحد ، وترك ست بنات ، وترك ديناً ، فلما
حضر جداد الفحل أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت : يا رسول الله ؛ قد علمت أن
والدى استشهد يوم أحد ، وترك عليه ديناً ، وإن أحب أن يراك الغرماء . قال : اذهب
فبيدر^(٢) كل تمر على حدة ، ففعلت : فلما دعوته وحضر عندي ونظروا إليه كأنما أغروا بي
تلك الساعة ، فلما رأى ما يصنعون طاف حول أعظمها بيديرا فجلس عليه ، وقال : ادع
أصحابك ؛ فما زال يكيل لهم حتى أدى الله أمانة والدي . فقدّم الدين على الميراث .

وروى البخاري عن سلمة بن الأكوع قال : كنّا جلوسا عند النبي صلى الله عليه وسلم
إذ أتى بجفازة فقالوا : صلّ عليها ، فقال : هل عليه دين ؟ قالوا : لا ، فصلّى عليه ، ثم أتى
بجفازة أخرى فقالوا : يا رسول الله ، صلّ عليها . فقال : هل عليه دين ؟ قالوا : نعم . قل فهل
ترك شيئاً ؟ قالوا : ثلاثة دنائير . فصلّى عليه . ثم أتى بثلاثة فقالوا : صلّ عليها . فقال : هل
ترك شيئاً ؟ قالوا : لا ، قال : أعليه دين ؟ قالوا : ثلاثة دنائير . قال : صلّوا على صاحبكم .
قال أبو قتادة : صلّ عليه يا رسول الله وعلى دينه ، فصلّى عليه ، فجعل الوفاء بمقابلة الدين .
ولهذه الآثار والمعاني السالفة قل على بن أبي طالب - رواه الترمذي وغيره : إن النبي
صلى الله عليه وسلم قضى بالدين قبل الوصية ، وأنتم تقدّمون الوصية قبل الدين .
فإن قيل : فما الحكمة في تقديم ذكر الوصية على ذكر الدين ، والدين مقدّم عليها ؟
قلنا ؛ في ذلك خمسة أوجه :

الأول - أن « أو » لا توجب ترتيباً ، إنما توجب تفصيلاً ، فكأنه قال : من بعد أحدهما
أو من بعدهما ، ولو ذكرهما بحرف الواو لأوهم الجمع والتشريك ؛ فكان ذكرهما بحرف « أو »
المقتضى التفصيل أولى .

الثاني - أنه قدّم الوصية ؛ لأن تسببها من قبل نفسه ، والدين ثابت مؤدّى ذكره
أم لم يذكره .

(١) الإذخر : الحشيش الأخضر ، وحشيش طيب الريح (القاموس) .

(٢) بيدر الطعام : كومه ، والبيدر : موضعه الذي يداس فيه (القاموس) .

الثالث - أن وجود الوصية أكثر من وجود الدين ؛ فقدّم في الذكر ما يقع غالباً في الوجود .

الرابع - أنه ذكر الوصية ، لأنه أمرٌ مُشْكِل ، هل يقصد ذلك ويلزم امتثاله أم لا ؟ لأنّ الدين كان ابتداء تاماً مشهوراً أنه لا بدّ منه ، فقدم المُشْكِل ، لأنه إهم في البيان .
الخامس - أن الوصية كانت مشروعة ثم نُسخَتْ في بعض الصور ، فلما ضَعَفَهَا النسخ قَوِيَتْ بتقديم الذكر ؛ وذكرهما معاً كان يقضى أن تعلّق الوصية بجميع المال تعلّق الدين .
اسكن الوصية خصصت ببعض المال ، لأنها لو جازت في جميع المال لاستغرقتَه ولم يوجد ميراث ؛ فخصّصها الشرع ببعض المال ؛ بخلاف الدين ، فإنه أمرٌ ينشئه بمقاصد صحيحة في الصحة والمرض ، بيّنة المفاحي في كل حال ؛ يعمّ تعلّقها بالمال كله .

ولما قام الدليلُ وظهر المعنى في تخصيص الوصية ببعض المال قدّرت ذلك الشريعةُ بالثالث ، وبيّنت المعنى المشار إليه على لسان النبي صلى الله عليه وسلم في حديث سَمْعَد ؛ قال سمع النبي صلى الله عليه وسلم ^(١) : يارسول الله ، لى مالٌ ولا يرمنى إلا ابنة لى ، أفا تصدقُ بشائى مالى . . . الحديث ، إلى أن قال له النبي صلى الله عليه وسلم : الثالث والثالث كثير ، إنك [١٢٠] إِنْ تَذَرْتُمْ وَأَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ .
فظهرت المسألة قولاً ومعنى وتبيّنت حكمته وحُكمه .

المسألة الخامسة عشرة - لما ذكر الله تقديم الدين على الوصية تعلّق بذلك الشافعى في تقديم دين الزكاة والحجّ على الميراث ، فقال : إن الرجل إذا فرط في زكاته وحجّه أخذ ذلك من رأس ماله .

وقال أبو حنيفة ومالك : إن أوصى بها أدّيت من ثلثه ، وإن سكّتها لم يخرج عنها شيء .
وتعلّق الشافعى بظاهر بيادى الراى ، لأنه حقٌّ من الحقوق ؛ فلزم أدّؤه عنه بعد الموت كحقوق الآدميين ، لا سيما والزكاة مصرفها إلى الآدمى .
ومتعلّق مالك أن ذلك موجب إسقاط الزكاة أو ترك الورثة فقراء ، لأنه يعتمد ترك

الكل ، حتى إذا مات استغرق ذلك جميع ماله ؛ فلا يبقى للورثة حق ؛ فكان هذا قصداً باطلاً في حق عباداته وحق ورثته ؛ وكلُّ مَنْ قصدَ باطلاً في الشريعة نقض عليه قصده ، تحقّق ذلك منه أو اتهم به إذا ظهرت علامته ، كما قضينا بحرمان الميراث للقاتل ، وقد مهدّناه في مسائل الخلاف .

المسألة السادسة عشرة - قوله تعالى : ﴿ أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا ﴾ .

اختلف العلماء في معناه على قولين :

أحدهما - لا تَدْرُونَ في الدنيا أنهم أقرب لكم نفعاً في الآخرة ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ من الجنسين يشفعُ في الآخرة يوم القيامة .

الثاني - لا تَدْرُونَ أيهم أقرب لكم نفعاً : أيهم أرفع درجة في الدنيا ؛ روى عن ابن عباس .

والمعنى فيه أنه لو ترك الأمر على ما كان في أول الإسلام : الوصية للوالدين والأقربين لم يؤمن - إذا قسم التركة في الوصية ، حَيْفَ أحدكم ، لنفضيل ابنِ علي بن بنتٍ ، أو أب على أم ، أو ولد على ولد ، أو أحدٍ من هؤلاء أو غيرهم على أحدٍ ، فتولّى الله سبحانه قسّمها بعلمه ، وأنفذ فيها حكمته بحكمه ، وكشف لكلّ ذى حقٍّ حَقَّهُ ، وعبراً لكم ربكم عن ولاية ما جهاتكم ، وتولّى لكم بيان ما فيه نفعكم ومصالحكم ، والله أعلم .

الآية الحادية عشرة - قوله تعالى ^(١) : ﴿ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ ، فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرِ مُضَارٍّ ، وَصِيَّةٌ مِنَ اللَّهِ ، وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ ﴾ .

فيها عشر مسائل :

المسألة الأولى - في قراءتها ^(٢) :

قرئ بفتح الراء وكسرهما ، وقرئ بتشديدها مكسورة ، فإن كان بالفتح فذلك عائد

(١) من الآية الثانية عشرة . (٢) يريد قراءة كلمة « يورث » في الآية .

إلى الميت، ويكون قوله: «كَلَالَةٌ» حالا من الضمير في يورث .
وإذا قرئت بالكسر فعناه عائدٌ إلى الورثة ، ويكون قوله «كَلَالَةٌ» مفعولا يعمدُ
الفعلُ إليه . وكذلك بالتشديد ؛ وإنما فائدته تضعيف الفعل إليه .

المسألة الثانية - في لفظها :

اختلف أهل اللغة وغيرهم في ذلك على ستة أقوال :
قال صاحب العين : الكَلَالَةُ : الذي لا وَلَدَ له ولا والد .
الثاني - قال أبو عمرو : ما لم يكن لَحًّا من القرابة فهو كَلَالَةٌ ، يقال : هو ابن عمي لَحًّا ،
وهو ابن عمي كَلَالَةٌ .

الثالث - وهو في معنى الثاني : أَنَّ الكَلَالَةَ مَنْ بَعُدَ ، يقال : كَلَّتَ الرحم إذا بعد مَنْ
خرج منها .

الرابع - أَنَّ الكَلَالَةَ مَنْ لا وَلَدَ له ولا والد ولا أَخ .
الخامس - أَنَّ الكَلَالَةَ هو الميت بعينه ، كما يقال رجل عقيم ورجل أمي .
السادس - أَنَّ الكَلَالَةَ هم الورثة ، والوراث الذين يحيطون بالميراث .

المسألة الثالثة - في التوجيه :

أما القولُ الأوَّل والثاني والثالث فيمضده الاشتقاق الذي يبيِّناه في القول الثالث ،
ويَقْرُبُ منه توجيه الرابع ؛ لأنَّ الأخ قريب جدًا حين جمعه مع أخيه صُلْبَ واحد
وارتكضا في رَحِم واحد ، [١٢١] والقفا من ثُدَى واحدة ، وقد قال الشاعر ^(١) :
فإنَّ أبا المرءِ أحمى له وموَلَى الكَلَالَةِ لا يَغْضَبُ

وأما من قال : إنه الميت نفسه فقد نزع بقول الشاعر ^(١) :

ورثتم قناةَ المجدِ لا عن كَلَالَةٍ عن ابني مَنَافٍ عبدِ شمس وهائم
ومن قال : إنهم المحيطون بالميراث نزع بأنَّ العرب تقول : كَلَّله النسب : أحاط به ،
ومنه سُمِّيَ التاجُ إكليلًا ؛ لأنه يحيط بجوانب الرأس .

(١) اللسان مادة (كلّ) .

وقال أبو عبيدة : هو الذى لا والد له ولا ولد ، مأخوذ من تسكّله النسب ، أى أحاط به ؛ كأنه سماء بضدِّه كالمفازة والسليم على أحد الأقوال .

المسألة الرابعة - فى المختار: دعفا من ترنان، ومألنا ولاختلاف اللغة وتتبع الاشتقاق؟
ولسانُ العربِ واسعٌ ، ومعنى القرآن ظاهر ، وظاهرُ القرآن أنَّ الكَلالةَ مَنْ فقد أباه وابنه والزوجات وترك الإخوة ، [والدليلُ عليه أن الله تعالى ترك سِهَامَ الفرائض مع الآباء والأبناء والزوجات وترك الإخوة]^(١) ؛ فجعل هذه آيتهم وجعلهم كلاله اسما موضوعا لغة بأحد معانى الكَلالة مستعملا شرعا ، وكذلك ذكره فى آخر السورة فى آية الصيف^(٢) سَمَاء كَلَالَةً ، وذكر فريضة لا أب فيها ولا ابن ، فتحققنا بذلك مُراد الله عزَّ وجلَّ فى الكَلالة .
تبقى ها هنا نكتة تطفن لها أبو عمرو ، وهى إلحاق فقد الأخ للعين أو لعله بالكَلالة ؛ لأنها نازلة الآية فى سورة النساء الأولى ، وهى هذه ؛ وفى الآية الأخرى آية الصيف : الكَلالة فقد الأب والابن ؛ فدلَّ على أنَّ الاشتقاق يقتضى ذلك كله ؛ ومطلقُ اللغة يقتضيه ؛ لأن القرآن جاء بها فاستعمله الشرع فى كل موضع قصداً لبيان الأحكام بحسب الأدلة والمصالح ، فهذا جريان الأمر على الاشتقاق وتصريف اللغة ، فاما اعتبارُ المعنى على رسمِ الفتوى ، وهى :

المسألة الخامسة - واختلف العلماء فى المراد بالكَلالة على ثلاثة أقوال :

الأول - أنَّ قوما اختاروا أنَّ الكَلالةَ مَنْ لا ولد له ولا والد ؛ وهو قول أبى بكر الصديق ، وإحدى الروایتين عن عمر .

الثانى - مَنْ لا ولد له وإن كان له أب أو إخوة .

الثالث - قول طريف لم يُذكر فى التقسيم الأول ؛ وهو أنَّ الكَلالة المال .

فأما مَنْ قال : إنه المال ، فلا وجه له . وأما مَنْ قال : إنه الذى ذهب طرفاه الأسفل فشكِّلَ تحقيقُ القول فيه ؛ وذلك أنَّ عمر أشكَّت عليه هذه الآية حتى ألحف على رسول الله صلى الله عليه وسلم فى بيانها ؛ فقال له : ألا تكفيك آية الصيف ، يعنى الآية التى أنزلت فى آخر النساء .

(١) من ل . (٢) سيأتى أنها الآية التى فى آخر النساء . وفى النهاية : آية الصيف أى الآية التى نزلت

فى الصيف .

وروى مَعْدَان بن أَبِي طَالِحَةَ قَالَ : خَاطَبَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَقَالَ : إِنِّي لَا أَدْعُ بِمَدْيٍ شَيْئًا هُوَ أَهَمُّ عِنْدِي مِنَ السَّكَلَالَةِ . وَفِي رِوَايَةٍ : أَهَمُّ عِنْدِي مِنَ الْجَدِّ وَالسَّكَلَالَةِ ، وَمَا رَاجَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي شَيْءٍ مَا رَاجَعْتُهُ فِي السَّكَلَالَةِ ، وَمَا أَغْلَظَ لِي فِي شَيْءٍ مَا أَغْلَظَ لِي فِيهَا حَتَّى طَعَنَ بِإِصْبَعِهِ فِي صَدْرِي ، وَقَالَ : يَا عُمَرُ ؛ إِمَّا تَكْفِيكَ آيَةُ الصَّيْفِ ، يَعْنِي الْآيَةَ الَّتِي فِي آخِرِ سُورَةِ النَّسَاءِ . قَالَ : وَإِنْ أَعِشْ أَقْضِي فِيهَا بِقَضِيَّةٍ يَقْضِي بِهَا مَنْ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَمَنْ لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ .

فَإِذَا كَانَ هَذَا أَمْرًا وَقَفَ فِي وَجْهِهِ عُمَرُ فَتَى يُسْفِرُ لَنَا عَنْهُ وَجْهُهُ النَّظَرُ ؟
لَكِنْ الْآنَ نُرِيدُ فِي اقْتِحَامِ هَذَا الْوَعْرِ ^(١) بَنِيَّةً وَعِلْمًا ، فَنَقُولُ فِيهِمَا وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ الْمُنْعِمُ :
إِنَّ السَّكَلَالَةَ وَإِنْ كَانَتْ مَعْرُوفَةً لُغَةً مُتَوَارِدَةً عَلَى مَعَانٍ مُتَمَاثِلَةٍ وَمُتَضَادَّةٍ فَعَلَيْنَا أَنْ نَتَبَصَّرَ مَوَارِدَهَا فِي الشَّرِيعَةِ فَنَقُولُ :

وَرَدَتْ فِي آيَتَيْنِ : إِحْدَاهُمَا هَذِهِ ، وَالْأُخْرَى الَّتِي فِي آخِرِ سُورَةِ النَّسَاءِ كَمَا تَقَدَّمَ ، فَأَمَّا هَذِهِ فَهِيَ الَّتِي لَا وَلَدَ فِيهَا وَلَا وَالِدَ فِيهَا إِخْوَةً لِأُمِّ . وَأَمَّا الَّتِي فِي آخِرِ سُورَةِ النَّسَاءِ فَهِيَ الَّتِي لَا وَلَدَ ذَكَرًا فِيهَا ، وَهِيَ إِخْوَةُ لِأَبٍ وَأُمٍّ أَوْ إِخْوَةُ لِأَبٍ أَوْ أَخَوَاتُ لِأَبٍ وَأُمٍّ وَجَدَّةٌ ، فَجَاءَتْ هَذِهِ الْآيَةُ لِبَيَانِ حَالِ الْإِخْوَةِ مِنَ الْأُمِّ ، وَجَاءَتْ فِي آخِرِ سُورَةِ النَّسَاءِ لِبَيَانِ إِخْوَةِ الْأَعْيَانِ وَالْمَلَائِكَةِ حَتَّى يَقَعَ الْبَيَانُ بِجَمِيعِ الْأَنْسَامِ ، وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَمَعَهُ وَشَرَحَهُ .

وَكَانَ عُمَرُ يُطَلِّبُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النَّصَّ الْقَاطِعَ لِلْمُتَذَكِّرِ ، وَهُوَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَحْمِلُهُ عَلَى الْبَيَانِ الْوَاقِعِ مَعَ الْإِطْلَاقِ الَّذِي وَكُلُّ فِيهِ إِلَى الْاجْتِهَادِ بِالْأَخْذِ مِنَ اللَّغَةِ وَمُقَاطَعِ الْقَوْلِ وَمُرَابِطِ الْبَيَانِ وَمُفَاصِلِهِ .

وَهَذَا نَصٌّ فِي جَوَازِ الْاجْتِهَادِ ، وَنَصٌّ فِي التَّكَلُّمِ بِالرَّأْيِ الْمُسْتَفَادِ عِنْدَ الْغُظَرِ الصَّائِبِ .
وَإِذَا ثَبَتَ فِيهِ النَّظَرُ فَإِنَّهُ يَصِحُّ فِي ذَلِكَ أَنْ مَعْنَى السَّكَلَالَةِ مِنَ « كَيْلٍ » أَيْ بَعْدُ ، وَمِنْ « تَكَلُّلٍ » أَيْ أَحَاطَ عَلَى مَعْنَيْنِ :

أَحَدُهُمَا - أَنْ يَكُونَ عَلَى مَعْنَى السَّلْبِ ^(٢) ، كَمَا يَقَالُ فَازَ فِي الْمَفَازَةِ أَيْ انْتَفَى لَهُ الْفَوْزُ .
وَالثَّانِي - أَنْ الْإِحَاطَةَ وَجَدَتْ مَعَ فَقْدِ السَّبَبِ الَّذِي يَقْتَضِي الْإِحَاطَةَ وَهُوَ قُرْبُ النَّسَبِ .

(١) فِي ١ : الْوَعْدُ ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ . (٢) يَرِيدُ النَّبِيُّ .

المسألة السادسة - إنما قلنا : إنَّ السكّالة في هذه الآية فقدُ الابن والأب ؛ لأنَّ الإخوة للأمَّ يُحجبون بالجد ، وهم المرادون في الآية بالإخوة إجماعاً ، ودخل فيها الجدُّ الخارج عن السكّالة ؛ لأنه أصلُ النسب كالأب المتولّد عنه الابن .

وأما الآيةُ التي في آخر سورة النساء فقد قال المحقّقون من علماؤنا : إنَّ الجدَّ أيضاً خارجٌ عنها ؛ لأنَّ الأختَ مع الجدِّ لا تأخذُ نصفاً ؛ إنما هي مقاسِمةٌ ، وكذلك الأخُ مقاسِمةٌ لها . فإن قيل : فلم أخرجتم الجدَّ عنها ؟ قلنا : لأنَّ الاشتقاقَ يقتضي خروجَه عنها ؛ إذ حقيقةُ السكّالة ذهابُ الطرفين ، وعليه مبنيّ اللفظ ، وغيرُ ذلك من الأقوال بعيد ضعيف .

وأفسدُها قولُ مَنْ قال : إنه المال ، فإنه غير مسموع لفظ ولا مقيس معنى .

الثاني - أنَّ الجدَّ يرث مع ذكور ولد المتوفّى في السدس ، والإخوة لا يرثون معهم ، فكيف يشارك من يُسقط الإخوة كلهم ويكون كأحدهم .

ولهذه العلة قال خبرُ الأمة مالك بن انس : إنَّ امرأةً لو ماتت وتركّت زوجها وأُمها وإخوتها لأبيها وإخوتها لأُمها وجدّها : إنَّ النصفَ للزوج ، والسدس للأمّ فريضة ، وللجد ما بقي ؛ قال : لأنَّ الجدَّ يقول : لو لم أكن كان للإخوة للأم ما بقي ، ولا يأخذ الإخوة للأب شيئاً ، فلما حُجبت إخوة الأم عنه كنت أنا أحقّ به .

وقد روى عن مالك أنه جعل للجدِّ السدس ، وللإخوة للأب السدس كهيئة القاسمة ، وذلك محقّق في الفرائض .

المسألة السابعة - قوله : ﴿ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ ﴾ :

اتفق العلماء على أنَّ التشريك يقتضي التسوية بين الذكّر والأنثى ؛ لأنَّ مطابق اللفظ يدلُّ عليه ، كما أنَّ الآية التي في سورة النساء في آخرها ما يقتضي التخصيب ؛ ولذلك قلنا - في مسألة الزوج والأم والأخ من الأم والإخوة من الأب والأم : إنَّ للزوج النصف ، وللأم السدس ، وللأخ للأم السدس ، وللإخوة للأب والأم السدس بحكم التخصيب .

المسألة الثامنة - الأخوات عصبٌ للبنات ، وإذا ترك بنتاً وأختاً أو ابنتين وأختاً فالنصفُ لابنة ، وللأخت ما بقي ، وهما ذواتا فرضٍ ، لكن إذا اجتمعا سقط فرضُ الأخوات

وعاد سَمْعَنٌ إلى التعصيب بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما رواه ابن مسعود كما تقدم.
وقال ابن عباس وابن الزبير: الابنة تسقط الأخت؛ لأن الله تعالى يقول^(١): «إن أمروا
هالك ليس له ولد وله أخت»، فتأخذ البنت النصف وما بقي للعصبة، وقد سبق^(٢) قضاء
رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي رواه ابن مسعود.

وفي البخارى أن معاذاً قضى باليمن على عهد رسول الله [١٢٣] صلى الله عليه وسلم بأن
للابنة النصف، وللأخت النصف؛ وبهذا الحديث رجح ابن الزبير عن قوله؛ فصار فرضُ
الأخت والأخوات بالنص إن لم يكن ولد، وصار فرضهن التعصيب إن كان بنتاً، وسقطن
بالذكر بظاهر القرآن، فخصت السنة برواية ابن مسعود عموم قوله: «ليس له ولد».
المسألة التاسعة - لو كان الورثة أخوين للأم أحدهما ابن عم، أو ابناً عم أحدهما أخ لأم؛
فأما الصورة الأولى فاتفق الناس فيها أن الثلث لهما بسبب الأم، وتأخذ الثانية ما بقي من
الميراث بالتعصيب.

وأما الثانية فاختلفوا فيها؛ فقال الجمهور: لمن اجتمعت فيه القرابتان السدس بحكم
الأمومة، والباقي بينه وبين الآخر.

وقال عمر، وابن مسعود: المال للأخ للأم، وبه قال شريح والحسن وأبو ثور،
واحتجوا بأنه ساواه في التعصيب، وفضله بقرابة الأم؛ فكان مقدماً عليه في التعصيب كالأخ
من الأب والأم مع الأخ من الأب.

ودليلنا أن الإخوة من الأم سبب يفرض به في السهام، فلا يرجح به في التعصيب،
كما لو كان زوجها، وبهذا فارق الأخ الشقيق فإنه لا يفرض له بقرابة الأم.
فإن قيل: فقد فرضتم له في مسألة المشتركة.

قلنا: إنما يفرض فيها لو ولد الأم، لا لولد الأب والأم، ثم يدخل معهم فيه ولد
الأب والأم.

المسألة العاشرة - قوله تعالى: ﴿غَيْرَ مُضَارٍّ﴾؛

وذلك راجع إلى الوصية والدين.

أما رجوعه إلى الوصية فبوجهين :

أحدهما - بأن يزيد على الثلث . الثاني - بأن يوصى لوارث فأما إن زاد على الثلث فإنه يرد إلا أن يجزئ الورثة ؛ لأنَّ المنع لحقوقهم لا لحق الله .
وأما إن أوصى إلى وارث فإنَّ الورثة يحاصون^(١) به أهل الوصايا في وصاياهم ، ويرجع ميراثا .

وقال أبو حنيفة والشافعي : تبطل ، ولا يقع به تحاص ، ونظرهما بين في إسقاط ما زاد على الثلث لبطلانه . ومطلع نظر مالك أعلى ؛ لأننا ننبئ بوصيته للوارث مع سائر الوصايا أنه أراد تنقيص حظ الوصايا وتخصيص وارثه ، فإنَّ بطل أحد القصدَيْن ، لأنَّ الشرع لم يجوزه ، لم يبطل الآخر ؛ لأنَّ الشرع لم يمنع منه . وقد بيناه في مسائل الخلاف ، فإرد ما أبطل الشرع ويمضي ما لم يعترض فيه .

وأما رجوع المضارّة إلى الدّين فبالإقرار في حالة لا يجوز فيها لشخص الإقرار له به ، كما لو أقر في مرضه لوارثه بدّين أو لصديق ملاطف له ، فإنَّ ذلك لا يجوز عندنا إذا تحققنا المضارّة بقوة التهمة ، أو غلب على ظننا .

وقال أبو حنيفة : يبطل الإقرار رأسا . وقال الشافعي : يصح .

ومطلع النظر أمّا لحنا أن الموروث لما علم أن هبته لوارثه في هذه الحالة أو وصيته له لا تجوز ، وقد فاته نفعه في حال الصحة عمد إلى الهبة فألقاها بصورة الإقرار لنجوزها ؛ ويعضد هذه التهمة صورة القرابة وعادة الناس بقلة الديانة .

ومطلع نظر أبي حنيفة نحو منه ؛ لكنه ربط الأمر بصفة القرابة حين تعذر عليه الوقوف على التهمة . كما علق رخص السفر بصورة السفر حين تعذر الوقوف على تحرير المشقة ووجودها . ورأى الشافعي في نظره أن هذه حالة إخبار عن حق واجب مضاف إلى سبب جائز في حالة يؤمن فيها الكافر ، ويتقّى فيها الفاجر ، ويتوب فيها العاصي ، فأَمْضاه عليهم ، وجوزه .
فإن قال : الإقرار حجة شرعية فلا يؤثر فيها المرض .

قلنا : وإن كان الإقرار حجة شرعية [فإنَّ الهبة صلة شرعية]^(٢) ، ولكن حجبها المرض .

(١) حاصوا : اقتسموا حصصا (الاسان) . (٢) ليس في ل .

كذلك تحجر التهمة بالإقرار^(١)، وكما ردت التهمة الشهادة [١٢٤] أيضا.

وأما نظر أبي حنيفة إلى صورة القرابة ففية إلغاء العلة في غير محلها وقصر لها على مؤزدها. وينبغي أن تطرد العلة حيث وجدت ما لم يقف دونها دليل تخصيص، فعلى هذا إذا وجدنا التهمة في غير القريب من صديق ملاطف حكمتنا ببطالان الإقرار، وكمن صديق الصق من قريب وأحكم عقدة في المردة.

(نكح) - لما ذكر الله تعالى في هذه الآية فرائض السهام، وبقيت بعد ذلك من الأموال بقية مسكوت عنها في كتاب الله عز وجل بيدها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال في الحديث الصحيح^(٢): ألحقوا الفرائض بأهلها فما أبقت الفرائض فلأولى عصبة ذكر؛ فلأجل ذلك قدم الأعمد في العصبة على الأبعد، كالأخ من الأب والأم يقدم على الأخ للأب، وابن الأخ من الأب والأم على ابن الأخ للأب، ويقدم الأخ للأب على ابن الأخ للأب والأم، هكذا أبدا.

(تخصيص) - قال الله سبحانه^(٣): «يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمُ الْفَرَاثُ إِلَى آخِرِهَا بِسَهَامِهَا وَمُسْتَحَقِّهَا، ثُمَّ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ^(٤): لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ. نُفُجَ مِنْ هَذَا الْعُمُومِ تَوَارِثُ الْكَافَرِ وَالْمُسْلِمِينَ، فَلَا يَرِثُ كَافِرٌ مُسْلِمًا، وَلَا يَحْبِبُهُ.

وقال ابن مسعود: هو - وإن كان لا يرث - فإنه يحجب، وهذا ضعيف؛ فإن المذكور في قوله^(٣): «ولأبويه» هو المذكور في^(٣): «وإن كان له ولد» فكما أن قوله: «ولأبويه» لم يدخل فيه الكفار؛ كذلك قوله: «إن كان له ولد» لا يدخل فيه الكافر. تحقيقه أن الشريعة جعلته في باب الإرث وإن كان موجودا كالمردوم، كذلك في باب الحجب فإنه أحد حكمي الميراث؛ فلا يؤثر فيه الكافر، أولا يتعلق بالكافر أصله الميراث، والتعليل بالحجب مفسد لهذه الأقسام في الأبواب.

قال علماؤنا: الأسباب التي يستحق بها الميراث ثلاثة أسباب: نكاح، ونسب، وولاء. فأما النكاح والنسب فهو نص القرآن، وبه قال الشافعي. وقال أبو حنيفة: يستحق

(١) في ل: والإقرار. (٢) صحيح مسلم: ١٢٣٣

(٣) الآية ١١ من سورة النساء، وقد تقدمت. (٤) صحيح مسلم: ١٢٣٤

الميراث زائداً على هذا بالحلف والمعاقبة والاتحاد في الديوان .
وحقيقة المسألة في المذهب أنَّ الميراث عندنا يستحقُّ بأربعة معانٍ : نسكاح ، ونسب ، وولاء ،
وإسلام ، ومعنى قولنا : « وإسلام » أنَّ بيتَ المالِ عندنا وارث .
وقال أبو حنيفة : ليس بوارث . وقد حَقَّقناه في مسائل الخلاف ، وعَوَّل أبو حنيفة على
قوله تعالى ^(١) : « وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتَوْهُمْ نَصِيبَهُمْ » ، وهي آيةٌ نَبَّيْنَاهَا في موضعها
إن شاء الله تعالى .

فصل — لما قدر الله سبحانه الفرائضَ مقاديرَها ، وقرَّرَها مقاريرَها ، واستمرت على ذلك
زماناً نَزَلَتْ في خلافة عمر عارضةٌ ، وهي ازدحامُ أربابِ الفرائضِ على الفرائضِ ، وزيادة فروضهم
على مقدارِ المالِ ، مثال ذلك امرأةٌ تَرَكَتْ زوجها وأختها وأُمها . قال ابن عباس : فلما أَلْقِيَتْ
عند عمر ، وكان امرأً ورِعاً ، ودفع بعضهم بعضاً قال : والله ما أدري أيكم قدَّم الله ولا أيكم
آخر ، فلا أجد ما هو أوسع من أن أقسمَ عليكم هذا المال بالحصص ، فأدخل على كل ذي
سَهْمٍ ما دخل عليه من عَوَّل .

وقال ابنُ عباس : سبحانَ الله العظيم ! إنَّ الذي أحصى رَمَلَ عَالِجٍ ^(٢) عدداً ما جعل
في المال نصفاً ونصفاً وثلاثاً ، فهذان النصفان قد ذهبَا بالمال ، فأين الثالث ؟ فليجيئوا فلنضع
أيدينا على الركنِ فلنبتهل .

قال زُفَرُ بْنُ الْحَارِثِ الْبَصْرِيُّ : يَا بْنَ عَبَّاسٍ ؛ أَيُّهُمَا قَدَّمَ اللهُ ؟ وَأَيُّهُمَا أَخَّرَ ؟ قال : كُلُّ
فَرِيضَةٍ لَمْ يَهْطِهَا اللهُ إِلَّا إِلَى فَرِيضَةٍ ، فهي المقَدَّم ، وكلُّ فَرِيضٍ إِذَا زَالَ رَجَعَ إِلَى مَا بَقِيَ
فهو المؤخَّر .

قال القاضي : اجتمعت الأمةُ على ما قال عمر ، ولم ياتفت أحدٌ إلى ما قال ابنُ عباس ؛
وذلك أنَّ الورثة استَوْوُوا [١٢٥] في سبب الاستحقاق ، وإن اختلفوا في قَدَرِهِ ، فَأَعْطُوا عند
القضاةِ حُسْكَمَ الحِصَّةِ ، أصله الغرماء إذا ضاقَ مالُ الغريمِ عن حقوقهم ، فإنهم يَهْجَسُونَ
بمقدار رءوس أموالهم في رأس مالِ الغريم .

(١) سورة النساء ، آية ٣٣ (٢) رملة بالبادية مسماة بهذا الاسم (ياقوت) .

الآية الثانية عشرة - قوله تعالى ^(١) : ﴿ وَاللَّاتِ يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ۝ ﴾ .

قال القاضى : هذه معضلة فى الآيات لم أجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا ، ولعلَّ الله أنْ يعين على علمها ، وفيها ثمانى عشرة مسألة :

المسألة الأولى - اجتمعت الأمة على أنَّ هذه الآية ليست منسوخة ؛ لأن النسخ إنما يكون فى القولين المتعارضين من كل وجه ، اللذين لا يمكن الجمع بينهما بحال ، وأما إذا كان الحكم ممدودا إلى غاية ، ثم وقع بيان الغاية بعد ذلك فليس ينسخ ؛ لأنه كلامٌ منتظم متصل لم يرفع ما بعده ما قبله ، ولا اعتراض عليه .

المسألة الثانية - قوله تعالى : ﴿ اللَّاتِ ﴾ هو جمع التى ؛ كلمة يُخْبَرُ بِهَا عن المؤنث خاصة ، كما أنَّ قوله : « الذى » يخبر به عن المذكر خاصة ، وجمعه الذين ، وقد تحذف التاء فتقى الياء الساكنة فتجرى ^(٢) بحركتها ، قال سبجانه ^(٣) : « واللاتى يئسن من المحيض من نساءكم » ، فجاء باللغتين فى القرآن ، وقد قال الشاعر الحزومى :

مِنَ اللَّاءِ لَمْ يَجْجُجْنَ يَبْنِغِينَ حِسْبَةً وَلَكِنْ لِيَقْلُنَ الْبَرِيءُ الْمَعْفَلَا

المسألة الثالثة - قوله : ﴿ الْفَاحِشَةَ ﴾ :

هى فى اللغة عبارة عن كلِّ فعلٍ تعظم كراهيته فى النفوس ، وَيَقْبَحُ ذِكْرُهُ فى الألسنة حتى يبلغ الغاية فى جنسه ، وذلك مخصوص بشهوة الفرج إذا اقتضيت على الوجه الممنوع شرعا أو المجتبأ عادة ، وذلك يكون فى الزنا إجماعا ، وفى اللواط باختلاف . والصحيح أنَّ اللواط فاحشة ؛ لأنَّ الله سبحانه سماه به على ما يأتى ذِكْرُهُ فى سورة الأعراف إن شاء الله تعالى .

المسألة الرابعة - قوله تعالى : ﴿ يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ ﴾ :

يقال : أتيت مقصورا ؛ أى جئت ، وعبرَ عن الفعل والعمل بالمجئ ؛ لأنَّ المجئ إليه يكون ، وهذا من بدیع الاستعارة .

المسألة الخامسة - قوله تعالى : ﴿ مِنْ نِسَائِكُمْ ﴾ :

اختلف الناس في ذلك ؛ فقال الأكثر من الصحابة : إنَّ المرادَ بذلك الأزواج . وقال آخرون : المراد به الجنسُ من النساء ، وتعلّق مَنْ قال : إنهن الأزواج بقوله تعالى (١) : « الَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تُرْبُصُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ » . وقوله (٢) : « الَّذِينَ يُطَاهَرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ » . وأراد الأزواج في الآيتين ، فكذلك في هذه الآية الثالثة ، وإذا كان إضافة زوجية فلا فائدة فيها إلا اعتبار الثبوت ؛ قالوا : ولأنَّ الله سبحانه ذكر عقوبتين : إحداها أكبر من الأخرى ، وكانت الأكبر للثيب ، والأصغر للبكر .

والصحيح عندي أنه أراد جميع النساء ؛ لأنه مطلق اللفظ الذي يقتضى ذلك وعمومه ، فاما الذي تعلّقوا به من آية الإيلاء والظهار فإنما أوقفناه على الأزواج ؛ لأن الظهار والإيلاء من أحكام النكاح ؛ ألا ترى أن الإيلاء لما كان مجرداً عن النكاح بأن يحلف ألا يطأ امرأة أجنبية فوطئها يحنث إذا وطئها إذا تزوجها ، وإنما وقف على الأجل في الزوجة رفعا للضرر . وأما قولهم : إنه ذكر عقوبتين فافتضى أن يكون الأغلظ للأعظم والأقل للأصغر ، بناءً منهم على أن الآيتين في النساء جميعا : إحداها في الثيب ، والأخرى في البكر ، وهذا لا يصح ، وسيأتى بيانه إن شاء الله تعالى .

وقد قال المحققون من علمائنا : إنَّ الحكمة في قوله تعالى : ﴿ مِنْ نِسَائِكُمْ ﴾ بيان حال المؤمنات ، كما قال تعالى (٣) : « وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ » يعني من المؤمنين . وقال تعالى (٤) : « ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ » ، ويفيد ذلك أن الحاكم لا يحد الكافرة إذا زنت ، وذلك يأتي بيانه إن شاء الله تعالى [١٢٦] .

المسألة السادسة - قوله تعالى : ﴿ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ ﴾ :

وهذا حكم ثابت بإجماع من الأمة ، قال تعالى (٥) : « وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ، ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ . . . » الآية .

فشرط غاية الشهادة في غاية المصيبة لأعظم الحقوق حرمة ، وتعميد الشهود بأربعة

(١) سورة البقرة ، آية ٢٢٦ (٢) سورة المجادلة ، آية ٢

(٣) سورة البقرة ، آية ٢٨٢ (٤) سورة الطلاق ، آية ٢ (٥) سورة النور ، آية ٤

حُكْمٌ ثابتٌ في التوراة والإنجيل والقرآن ؛ روى أبو داود عن جابر بن عبد الله قال ^(١) : جاءت اليهودُ برجلٍ وامرأةٍ قد زَنَيَا ، فقال النبيُّ صلى الله عليه وسلم : اتھوني بأعلمَ رجلينِ منكم ، فاتَّوَّه بابني صوريا ، فنشدهما الله كيف تجدان أمرَ هذين في التوراة ؟ قالَا : نجدُ في التوراة إذا شهد أربعةٌ أنهم رأوا ذَكَرَهُ في فَرْجِها مثل الميل في المسكحلة رُجھا . قال : فما ينعكما أن ترجوهما ؟ قالَا : ذهب سُلْطَاننا وكرِهنا القتل . فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشهود فحُجَّوا وشهدوا أنهم رأوا ذَكَرَهُ في فَرْجِها مثل الميل في المسكحلة ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجھما ^(٢) .

المسألة السابعة - ولا بد أن يكونَ الشهودُ عدولا ؛ لأنَّ الله عز وجل شرَطَ العدالةَ في البيوع والرجعة ، فهذا أعظم ، وهو بذلك أولى ، وهو من باب حَمَلِ المطلق على المقيد بالدليل ، حسبا ببناءه في أصول الفقه .

المسألة الثامنة - ولا يكونوا ذمة ، وإن كان الحسَمُ على ^(٣) ذمة ، وسيأتي ذلك في سورة المائدة إن شاء الله تعالى .

المسألة التاسعة - فإن قيل : أليس القَتْلُ أعظمُ حُرْمَةً من الزنا ؟ وقد ثبت في الشرع بشاهدَيْنِ ، فما هذا ؟

قال علماؤنا : في ذلك حِكْمَةٌ بدیعة ، وهو أن الحِكْمَةَ الإلهية والإيالة الربانية اقتضت الستر في الزنا بكثرة ^(٤) الشهود ؛ لیسكون أبلغَ في الستر ، وجعل ثبوتَ القَتْلِ بشاهدين ، بل بثَلَاثٍ وقَسَامَةٍ ^(٥) صيانةً للدماء .

المسألة العاشرة - قوله تعالى : ﴿ مِنْكُمْ ﴾ : المرادُ به هاهنا الذكور دون الإناث ، لأنه سبحانه ذكر أولَا « من نسائكم » ، ثم قال : « منكم » ، فافتضى ذلك أن يسكون الشاهدُ غير الشهود عليه ، ولا خلاف في ذلك بين الأمة .

المسألة الحادية عشرة - قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ شَهِدُوا ﴾ .

(١) ابن ماجه : ٨٥٤ ، صحيح مسلم : ١٣٢٦ (٢) في ١ : فرجھما .

(٣) في ل : في . (٤) في ١ : بتكثر .

(٥) في النهاية : اللوث : هو أن يشهد شاهد واحد على إقرار المقتول قبل أن يموت ؛ يقول : إن فلانا قتلني أو يشهد شاهدان على عداوة بينهما أو تهديد منه أو نحو ذلك . والقسامة : اليمين كالقسم ، وحقيقتها أن يقسم من أولياء الدم خمسون نفرا على استحقاقهم دم صاحبهم إذا وجدوه قتيلا بين قوم ولم يعرفوا قاتله ، فإن لم يكونوا خمسين أقسم الموجودون خمسين يمينا .

المعنى فاطلبوا عليهم الشهداء ، فإن شهدوا . وليس هذا بأمر وجوب لطاب الشهادة ، وإنما هو أمر تعليم كيف يكون الحكم بالشهادة ، وصفة الشهادة التي يشهد بها الشاهد ما ورد في الحديث (١) من شأن ما عَزَّ بن مالك الأسلمي على ما رواه أبو داود والنسائي عن أبي هريرة - أن رجلا من أسلم جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فشهد على نفسه أنه أصاب امرأة حراما أربع مرات ، كل ذلك يُعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأقبل عليه في الخامسة ، فقال : أسكتها ؟ قال نعم . قال : حتى غاب ذلك منك فيها ؟ قال : نعم . قال : كما يغيب المِرْوَد في المكحلة والرشاء في البئر ؟ قال : نعم . قال : هل تدري ما الرنا ؟ قال : نعم . قال : آتيت منها حراما مثل ما يأتي الرجل من أهله حلالا ؟ قال : نعم . قال : فما تريد مني بهذا القول ؟ قال : أريد أن تطهرني ، فأمر به فُرِجِم .

المسألة الثانية عشرة - قوله تعالى : ﴿ فَأَمْسِكُوهُمْ فِي الْبُيُوتِ ﴾ .

أمر الله تعالى بإمساكنهم في البيوت وحبسهم فيها في صدر الإسلام قبل أن تسكن الجفنة ، فلما كثرت الجفنة وخشي قوتهم (٢) اتخذ لهم سجن .

واختلف في هذا السجن ، هل هو حد أو توعد بالحد على قولين :

أحدهما - أنه توعد بالحد . والثاني - أنه حد . قال ابن عباس والحسن : زاد ابن زيد أنهم مُنِعُوا من الفكاح [١٢٧] حتى يموتوا ، يعني عقوبة لهم حيث طلبوا الفكاح من غير وجهه . ثم نسخ ذلك بالحد .

وقال ابن عباس : أنزل الله سبحانه بعد ذلك (٣) : « الزانية والزاني » ؛ فمن كان مُحْصَفا رُجِم ، ومن كان يَكْثُرُ جُلِد .

والصحيح أنه حد جعله الله عقوبة ممدودة إلى غاية مؤذنة (٤) بأخرى هي النهاية . وإنما قلنا : إنه حد ، لأنه إيذاء ، وإيلام ، ومن الناس (٥) من يرى أنه أشد من الجلد ، وكل إيذاء وإيلام حد ، لأنه منع وزجر .

(١) صحيح مسلم : ١٣٢٢ (٢) في ١ : فوتهن . (٣) سورة النور ، آية ٢ .

(٤) في ١ : مردقة . (٥) في ١ : بل من الناس .

وإنما قلنا : إنه ممدود إلى غاية إبطال لقول مَنْ رأى من المتقدمين والمتأخرين : إنه نسخ . وقد تقدم بيانه .

المسألة الثالثة عشرة - قوله تعالى : ﴿ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ﴾ .

روى مسلم وغيره عن عبادة بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ^(١) : خذُوا عَنِّي ، قد جعل الله لَهُنَّ سَبِيلًا ^(٢) ، الْبِكْرُ بِالْبَكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَنَفَى سَنَةٍ ، وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجَمُ .

وروى مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أُنْزِلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ كُرِبَ لَذَلِكَ وَارْبَدَ ^(٣) ، فَأُنْزِلَ اللَّهُ عَلَيْهِ ذَاتَ يَوْمٍ فَأُتِيَ كَذَلِكَ ^(٤) ، فَلَمَّا سُرِّيَ عَنْهُ قَالَ : قد جعل الله لَهُنَّ سَبِيلًا ، الثَّيْبُ بِالثَّيْبِ ، وَالْبِكْرُ بِالْبَكْرِ ، الثَّيْبُ جَلْدُ مِائَةٍ وَرَجَمُ بِالْحِجَارَةِ ، وَالْبَكْرُ جَلْدُ مِائَةٍ وَنَفَى سَنَةٍ .

وروى مسلم في بعض طرقه : الْبِكْرُ تُجْلَدُ وَتُنْفَى ، وَالثَّيْبُ يُجْلَدُ وَتُرْجَمُ .
فَبَيَّنَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ : بَكْرُ تَزْنِي بِبَكْرٍ ، وَثَيْبُ تَزْنِي بِثَيْبٍ . الثَّالِثُ بَكْرُ تَزْنِي بِثَيْبٍ ، أَوْ ثَيْبُ تَزْنِي بِبَكْرٍ ، لقوله : الْبَكْرُ تُجْلَدُ وَتُنْفَى ، وَالثَّيْبُ تُرْجَمُ .
المسألة الرابعة عشرة - الْبَكْرُ يُجْلَدُ وَيُغْرَبُ ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ .

وقال أبو حنيفة وحماد : لَا يُقْضَى بِالْفَنَى حَدًّا إِلَّا أَنْ يَرَاهُ الْحَاكِمُ [تَفْزِيرًا] ^(٥) ، وَاحْتِجًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى ^(٦) : « الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ » ، وَلَمْ يَذْكُرْ تَفْزِيرًا ، وَالزِّيَادَةُ عَلَى النَّصِّ نَسْخٌ .

قلنا : لَا نَسْلُمُ أَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى النَّصِّ نَسْخٌ ، وَقَدْ بَيَّنَّاهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ .
جواب ثان : قَدْ رَدَدْتُمُ الْبَيِّنَةَ بِخَبَرٍ لَا يَصْحَقُ عَلَى الْمَاءِ وَالتُّرَابِ ^(٧) .
جواب ثالث : وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَكَرَ الْجَلْدَ ، وَلَمْ يَذْكُرِ الرَّجْمَ ، وَهُوَ زِيَادَةٌ عَلَيْهِ .

(١) صحيح مسلم : ١٣١٦ (٢) إشارة إلى قوله تعالى : فَأَمْسِكُوهُمْ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتَ أَوْ يُجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا . فَبَيَّنَ النَّبِيُّ أَنَّ هَذَا هُوَ السَّبِيلُ . (٣) في صحيح مسلم (١٣١٧) : وَتَرِيدُ وَجْهَهُ . (٤) في : فُلَّتِي ذَلِكَ . وَالثَّبِتُ مِنْ صَحِيحِ مُسْلِمٍ . (٥) لَيْسَ فِي ل . (٦) سُورَةُ النُّورِ ، آيَةُ ٢ (٧) هَكَذَا فِي الْأَصُولِ .

جواب رابع : وذلك أن الله سبحانه وتعالى لم يذكر الإحصان ولا الحرية ، فتبين أن المقصود من الآية بيان جنس الحد ، والفرق بين المُحصَن وغير المحصن .

المسألة الخامسة عشرة - المرأة لا تغرب خلافاً للشافعي وغيره حين تعلقوا بعموم الحديث ، والمعنى يخصه ؛ فإن المرأة تحتاج من الصيانة والحفظ والقصر عن الخروج والتبرز اللذين يذهبان بالمعة إلى مالا يحتاج إليه الرجل .

المسألة السادسة عشرة - العبد لا يغرب خلافاً للشافعي حيث يقول بعموم الخبر ، ويخصه قوله صلى الله عليه وسلم ^(١) : إذا زنت أمةٌ أحدكم فليجلدها ، ثم إن زنت فليجلدها ، ثم قال في الثالثة أو الرابعة فليمها ، ولو بضفير ^(٢) . فمكرر ذكر الجلد ، ولم يذكر التغريب ، ولو كان واجباً لكرره أو ذكره .

وأيضاً فإن المعنى يخصه ؛ لأن المقصود من تغريب الحر إيذاؤه بالحيولة له بينه وبين أهله ، والإهانة له ؛ ولا يتصور ذلك في العبد .

المسألة السابعة عشرة - في أصل التغريب ، وهو أنه أجمع رأي خيار بني إسماعيل على أن من أحدث في الحرم حدثاً غريب منه ، وكان ذلك مما بينه لهم أو لهم ، فصارت سنة لهم فيه يدينون بها ، فلاجل ذلك استن الناس إذا أحدث أحدث غريب عن بلده ؛ وتعدى ذلك إلى الجاهلية إلى أن جاء الإسلام فأقره في الزنا خاصة ؛ لأن الظالم يمكن كفو الظالم عنها جهراً ، فلا يقدر عليها سراً ، والزنا ليس الكفو عنه بكامل حتى يغرب عن موضعه ، فلا تكون [١٢٨] له حيلة في السر يتوصل بها إلى العودة إليه أو إلى مثله .

المسألة الثامنة عشرة - لا يجمع بين الجلد والرجم خلافاً لأحمد وغيره ، ومتملة لهم بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم وفعل على ذلك ^(٣) أيام خلافته .

وقولنا أصح ؛ لأن كل من رجمه النبي صلى الله عليه وسلم لم يجلده ، فتركه له عليه السلام فعلا في كل من رجم ، وقولا في قوله في حديث العسيف : واغد يا أنيس على امرأة هذا ، فإن اعترفت فارجمها - مُسْقِط ^(٤) له .

(١) صحيح مسلم : ١٣٢٩ (٢) الضفير : الجبل (صحيح مسلم) .

(٤) خبر فتركه .

(٣) في ل : لذلك .

الآية الثالثة عشرة - قوله تعالى (١) : ﴿ وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَحِيمًا ۝ ﴾ .

فيها أربع مسائل :

المسألة الأولى - فيها ثلاثة أقوال :

الأول - أن الإذاية في الأبكار (٢) ، قاله قتادة والسدي وابن زيد .

الثاني - أنها عامة في الرجال والنساء .

الثالث - أنها عامة في أبكار الرجال ونسبهم ، قاله مجاهد ، واحتج بأن لفظ الآية الأولى

مؤنث ؛ فافقضى النساء ؛ وهذا لفظ مذكر ، فافقضى الرجال .

ورد عاينه الطبري وأبو عبد الله النحوي وغيرها وقالوا : إن لفظ الآية الثانية يصلح

للمذكر والأنثى .

قال ابن العربي : والصواب مع مجاهد ؛ وبيانه أن الآية الأولى نص في النساء بمقتضى

القائمتين والعصرم باسمهن المخصوص لهن ، فلا سبيل لدخول الرجال فيه ، ولفظ الثانية

يحتمل الرجال والنساء ، وكان يصح دخول النساء معهم فيها لولا أن حُكِمَ النساء تقدم ،

والآية الثانية لو استقلت لكانت حكما آخر معارضا له ، فينظر (٣) فيه ، ولكن لما جاءت

منوطة بها ، مرتبطة معها ، محالة بالضمير عليها فقال : ﴿ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ ۝ ﴾ علم أنه أراد

الرجال ضرورة . وإذا ثبت هذا قلنا - وهي :

المسألة الثانية - إن قوله : ﴿ وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا ۝ ﴾ عام في الأبكار

والتيب ، فافقضى مساق الآيتين أن الله تعالى جعل في زنا النساء عقوبة الإمساك في البيوت ،

وجعل في زنا الرجال على الإطلاق فيهما جميعا الإيذاء ، فاحتمل وهي :

المسألة الثالثة - أن يكون الإيذاء الذي جعل الله عقوبة لهم [عقوبة] (٤) دون الإمساك ،

واحتمل الإيذاء والإمساك حملا على النساء ، والأول أظهر . وإذا ثبت هذا فهنا نكتة

حسنة وهي :

المسألة الرابعة - أن الجلد بالآية والرجم بالحديث نسخ هذا الإيذاء في الرجال ؛ لأنه لم

(١) الآية السادسة عشرة . (٢) في ١ : هي الإنكار ، وهو تحريف .

(٣) في ١ : فلينظر . (٤) من ل .

يكن ممدودا إلى غاية ، وقد حصل التعارض ؛ وعلم التاريخ ، ولم يمكن الجمع ، فوجب القضاء بالنسخ ؛ وأما الجلد فقرآن نسخ قرآنا ، وأما الرجم فخبْر متواتر نسخ قرآنا ، ولا خلاف فيه بين المحققين ، وقد بيناه في أصول الفقه ، وأوعبنا القول في القسم الثاني قبل هذا فيه .

الآية الرابعة عشرة - قوله تعالى ^(١) : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَجِدُ لَكُمْ أَنْ تَرْتُوا النِّسَاءَ كَرْهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لَتَعَذِّبُنَّ بِبَعْضِ مَا آتَيْنَهُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةٍ ، وَعَاصِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ، فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَمَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾ .

فيه تسع مسائل :

المسألة الأولى - في سبب نزولها :

وفي ذلك أقوال : الأول - قال ابن عباس ^(٢) : كان الرجل في الجاهلية إذا مات كان أولياؤه أحق بزوجه من وليها ، يتزوجها ^(٣) أو يُشكِحُها لغيره ، وربما اتى أحد من أوليائه عليها ثوبا ، فكان أولى بها ، حتى مات ابن ^(٤) عامر ، فأنزل الله سبحانه وتعالى الآية ، ونحوه عن زيد بن أسلم .

المسألة الثانية - قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ ﴾ .

القول في العضل قد تقدم ^(٥) في سورة البقرة ؛ قيل فيها أمروا بتخليئة سبيلهن إذا لم يرهن .

وقيل : هذا خطاب للجاهلية الذين كانوا يمنع الرجل [منهم] ^(٦) امرأة أبيه أن تزوج حتى تموت فيرثها ؛ رواه ابن وهب عن مالك .

المسألة الثالثة - قوله [١٢٩] تعالى : ﴿ مَا آتَيْنَهُمُوهُنَّ ﴾ .

قيل : هو خطاب للأزواج إذا لم يتفقوا مع أزواجهن ، فهو أن يمكوهن على غير عشرة جميلة حتى يأخذوا ما أعطوهن .

وقيل : هو خطاب للأزواج كما تقدم . والجاهلية نهوا أن يمنعوا النساء من النكاح ،

(١) الآية التاسعة عشرة . (٢) ابن كثير : ١ - ٤٦٥ ، وأسباب النزول : ٨٤ .

(٣) ف : وليتزوجها . (٤) في أسباب النزول : فتوفى أبو الأسلمت . . .

(٥) صفحة ٢٠١ . (٦) من م .

لَعَنُ ارْدُن^(١) إذا مات أزواجهن ، ولا يحبسوهن ليرثوا منهن ماورثوا من مورثهم ، عبّر عن ذلك بقوله تعالى : ﴿ آتَيْتُمُوهُنَّ ﴾ ، لأنه إعطاء في الحقيقة على وجه الميراث ، وهم يريدون أن يأخذوه على وجه النصب ميراثا أيضا .

المسألة الرابعة - قوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ ﴾ .

وفي ذلك أربعة أقوال :

الأول - قيل : الفاحشة الزنا . الثاني - قيل النشوز .

الثالث - قال عطاء : كان الرجل من الجاهلية إذا زنت امرأته أخذ جميع مالها الذي ساقه لها ، ثم نسخ الله سبحانه ذلك بالحدود .

الرابع - قيل إنه كان في الزنا ثلاثة وجوه ، قيل لهم : لا تقربوا الزنا . . . الآية ، ثم قيل لهم : ﴿ واللّٰتِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِّسَائِكُمْ ﴾ ، فجازله عَضَاهَا عن حقها وأخذ مالها . ثم زلت : ﴿ واللّٰذَا نِيَأْتِيَنَّهَا مِنْكُمْ فَأَذْوُهَا ﴾ ، فهذا البكران .

المسألة الخامسة - في تحقيق ما تقدّم من الأقوال .

أما من قال إنه الزنا والنشوز فقد بينا^(٢) أحكام جواز الخلع وأخذ مال المرأة في سورة البقرة . وأما قول عطاء فحتمل صحيح تنافوله الآية ، لكن لا يقال في مثل هذا إنه نسخ ، وإن كان في التحقيق نسخا ؛ لأن محمداً صلى الله عليه وسلم نسخ الباطل ، ولكن اللفظ مجمل ينطلق عليه ، وشرط يرتبط به معام عقد العلماء مبين في موضعه .

وأما من قال : كان في الزنا ثلاثة أنحاء فتحكم مخض ، ونقل لم يصح ، وتقدير يفتقر إلى نقل ثابت ، ولم يكن ، فلا معنى للاشتغال به .

المسألة السادسة - في تقدير الآية على الصحيح من الأقوال :

وهو أن المعنى لا يحلّ لرجل أن يحبس امرأة كُرّها حتى يأخذ مالها إذا ماتت كانت غير زوجة أو زوجة قد سقط غرضه فيها ، وسقطت عشرته الجميلة معها ، ولا يحلّ عضلها عن النكاح لنيرهم حتى يأخذ الزوج ما أعطها صداقا ، أو ليأخذ الفاضل ما كان أخذ من

(١) في ١ : من اردن . (٢) هي الآية الخامسة عشرة . وقد سبقت في صفحة : ٣٥٤

(٣) الآية السادسة عشرة ، وهي السابقة لهذه الآية في صفحة : ٣٦٠ (٤) صفحة ١٩٤

مال موروثة ؛ إلا أن يكونَ منهن ذنب بُرنا أو نشوز لا تحسنُ معه عشرة ، فجازَ عند ذلك أن يتمسكَ بنكاحها حتى يأخذَ منها مالا ، فأولُ الآية عامٌ في الأزواج وغيرهم ؛ وآخرها عند الاستثناء مخصوص بالأزواج .

المسألة السابعة - قوله تعالى : ﴿ وَعَاقِرُوهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ .

وقد تقدم ذلك ^(١) في سورة البقرة .

وحقيقة (ع ش ر) ^(٢) في العربية السكال والتمام ، ومنه العشرة ، فإنه بذلك كمل أمرهم وصح استبدادهم عن غيرهم .

وعشرة تمام العقد في العددي ، ويُعشّر ^(٣) المال لسكّماله نصاباً .

فأمر الله سبحانه الأزواج إذا عقدوا على النساء أن يكونَ أدمة ^(٤) ما بينهم وصُحبهم على التمام والسكال ، فإنه إهداء للنفس ، وأقرّ للعين ، وأهناً للعيش ، وهذا واجب على الزوج ، ولا يلزمه ذلك في القضاء إلا أن يجرى الناسُ في ذلك على سوء عادتهم فيشترطونه ويربطونه بيمين ، ومن سقطت العشرة تنشأ المحالمة ، وبها يقع الشقاق ، فيصيرُ الزوج في شقٍّ ، وهو سببُ الخلع على ما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

المسألة الثامنة - قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾ [١٣٠] .

المعنى : إن وجد الرجلُ في زوجته كراهية ، وعنهما رغبة ، ومنها نفرة من غير فاحشة ولا نشوز فليصبرْ على أذاها وقلة إنصافها ، فربما كان ذلك خيراً له .

أخبرني أبو القاسم بن أبي حبيب بالمهدية ، عن أبي القاسم السيوري ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن ، قال : كان الشيخ أبو محمد بن أبي زيد من العلم والدين في المنزلة المروفة ، وكانت له زوجةٌ سيئةُ العشرة ، وكانت تَقْصُرُ في حقوقه ، وتؤذيه بأسانها ، فيقال له في أمرها فيسدل ^(٥) بالصبر عليها ، وكان يقول : أنا رجل قد أكل الله على النعمة في صحّة بدني ومعرفتي ، وما ملكتَ يعني ، فلعلمها بُعِثت عقوبةٌ على ديني ، فأخاف إذا فارقتها أن تنزل بي عقوبةٌ هي أشدُّ منها .

(١) صفحة ١٩٩ (٢) في ١ : حقيقة وشرعا وفي العربية ، وهو تحريف

(٣) عشر المال ، وعشيره : أخذه عشيره . . . (٤) الأدمة : القرابة والوسيلة والخلاطة (الاسان - آدم) .

(٥) في ل : ويعدل .

المسألة التاسعة - قال علماءنا : في هذا دليل على كراهية الطلاق ، وقد تقدم ذكره قبل هذا .

الآية الخامسة عشرة - قوله تعالى ^(١) : ﴿ وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَ بِهِنَّ تَأْمًا وَإِنَّمَا مُمِينًا ﴾ .
فيها أربع مسائل :

المسألة الأولى - لما أباح الله الفراق للأزواج والانتقال بالنكاح من امرأة إلى امرأة أخبر عن دينه القويم وصراطه المستقيم في توفية حقوقهن إليهن عند فراقهن ؛ فوطأة واحدة جلالة تقاوم مال الدنيا كله ، نهى الأزواج عن أن يعترضوهن في صدقاتهن ، إذ قد وجب ذلك لهن وصار مالا من أموالهن .

المسألة الثانية - قوله تعالى : ﴿ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا ﴾ فيه جواز كثرة الصداق ، وإن كان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه كانوا يقتلونه . وقد قال عمر بن الخطاب على المنبر : ألا لا تأكلوا في صدقات النساء ، فإنها لو كانت مكرمة في الدنيا وتقوى عند الله لسكان أولاكم بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ ما أصدق قط امرأة من نسائه ولا من بناته فوق اثنتي عشرة أوقية ، فقامت إليه امرأة فقالت : يا عمر ، يُعطينا الله وتحرمنا أنت ؟ اليس الله سبحانه يقول : وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا ؟ فقال عمر : امرأة أصابت وأمير أخطأ .

وفي الرواية المشهورة عنه مثله إلى قوله اثنتي عشرة أوقية ، زاد : فإن الرجل يغلي بالمرأة في صداقها ، فتكون ^(٢) حسرة في صدره فيقول : كلفت إليك عرق التربة . قال : فسكنت غلاما مولودا لم أذكر ما هذا ؟ قال : وأخرى يقولون لمن قتل في معازيكم هذه : قُتل فلان شهيدا أو مات فلان شهيدا ، ولعله أن يكون خرج وأُفرد ^(٣) دون راحلته أو أعجزها بطلب النجاة ، ولكن قولوا كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَنْ قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مَاتَ فَلَهُ الْجَنَّةُ . وهذا لم يقله عمر على طريق التجريم ، وإنما أراد به التذنب إلى التعليم ؛ وقد تناهى

(١) الآية العشرون . (٢) في ١ : خبيرة ، وهو تحريف .

(٣) في ١ : وأوفر دفء راحلته أو أعجزها بطلب التجارة . ونراه تحريفا . والثبت من ل .

الناس في الصدقات حتى بلغ صدق امرأة ألف ألف ، وهذا قل أن يوجد من حلال .

وقد سُئِلَ عطاء عن رجل غالى في صدق امرأة أيرده السلطان ؟ قال : لا .

وقد روى عن عمر أنه خطب إلى عليّ أم كلثوم ابنته من فاطمة ، فقال : إنها صغيرة ، فقال عمر : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إن كل نسب وصهر منقطع يوم القيامة إلا نسبي وصهري ، فلذلك رغبت في مثل هذا . فقال علي : إني أرسلها حتى تنظر إلى صفرها ، فأرسلها فجاءت ، فقالت : إن أبي يقول : هل رزيت الحلة ؟ فقال عمر : قد رزيتها . فأنكحها عليّ فأصدقها أربعين ألف درهم .

وقد روى أن صدق النبي صلى الله عليه وسلم لأم حبيبة كان أربعمائة دينار ، وروى ثمانمائة دينار .

وروى عن عتبة بن عامر^(١) أن النبي صلى الله عليه وسلم [١٣١] قال : خير الذكاح أنيسره . وقال لرجل : أترضى أن أزوجه فلانة ؟ قال : نعم . وقال للمرأة : أترضى أن أزوجه فلانا ؟ قالت : نعم . فزوجه فدخل عليها فلم يكتب لها صداقا ولا أعطاها شيئا ، وكان ممن شهد الحديبية وله سهم بخيبر ، فلما حضرته الوفاة قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم زوجني فلانة ، فلم أعين لها صداقا ، ولم أعطها شيئا ، وإني أعطيها من صداقها سهمي بخيبر ، فأخذت سهمه ذلك فباعته بمائة ألف .

وزوج عروة البارقي بنت هاني بن قبيصة على أربعين ألف درهم .

وعن غيلان بن جرير أن مطرفا تزوج امرأة على عشرة آلاف أوقية .

وقد ثبت في الصحيح أن عبد الرحمن بن عوف تزوج امرأة بنوأة من ذهب ، يُقال هي خمسة دراهم . وزوج النبي صلى الله عليه وسلم امرأة بمخاتم من حديد .

وعن النبي صلى الله عليه وسلم أن رجلا تزوج امرأة على نملين ، فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : أَرْضِي عَن مَالِكَ بَهَاتَيْنِ النَّمْلَيْنِ ؟ قالت : نعم ، فأجازها النبي صلى الله عليه وسلم . وقال سميد بن المسيب : لو أصدقها سوطاً جاز .

وقال إبراهيم : يستحب في الصداق الرطل من الذهب ، وكانوا يكرهون أن يكون سهم الحرائر مثل أجور البنات : الدرهم والدرهمين ، ويحبون أن يكون عشرين درهما ، وثى من

هذا لم يصحّ عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن غيره، خلاف حديث عبد الرحمن بن عوف وخاتم الحديد، وسيأتى تقدير المهر بعد هذا إن شاء الله تعالى .

المسألة الثالثة - قوله سبحانه : ﴿ قِنْطَارًا ﴾ .

قال علماءنا : اختلف في القنطار على عشرة أقوال :

الأول - أنه اثنا عشر ألف درهم ؛ روى عن الحسن وابن عباس .

الثاني - أنه ألف ومائتا دينار ؛ قاله الحسن . وهو الأوّل للصواب ^(١) .

الثالث - أنه دية أحدكم ؛ روى عن ابن عباس .

الرابع - أنه ألف ومائتا أوقية ؛ روى عن أبي هريرة .

الخامس - أنه اثنا عشر ألف أوقية ؛ قاله أبو هريرة أيضاً .

السادس - أنه ثمانون ألف درهم ؛ روى عن ابن عباس وابن المسيّب .

السابع - أنه مائة رطل ؛ قاله قتادة .

الثامن - أنه سبعون ألف دينار ؛ قاله مجاهد .

التاسع - قال أبو سعيد الخدري : وهو ملء مَسْك ثَوْر ^(٢) من ذهب .

العاشر - أنه المال الكثير من غير تحديد .

المسألة الرابعة - هذه الأقوال كلها تحكّم في الأكثر، وقد روى بعضها عن النبي صلى

الله عليه وسلم ، ولا يصحّ في هذا الباب شيء .

والذى يصحّ في ذلك أنه المال الكثير الوزن ، هذا عرفت ^(٣) عربى ، أما أن الناس لهم

في القنطار عُرْفٌ معتاد ، وهو أن القنطار أربعة أرباع ، والرابع ثلاثون رطلاً، والرطل اثنتا

عشرة أوقية ، والأوقية ستة عشر درهماً ، والدرهم ست وثلاثون حبةً، وهى ستة دوانيق،

فما زاد أو نقص فبحسب اتفاقهم أو بحكم الولاية ، وقد ردّوا الدرهم من سبعة ، والأصل

أنه من ستة دوانيق ، وركبوا الدرهم الأكبر من ثمانية دوانيق على الدرهم الأصغر ، وهو

(١) في ١ : للصرف . (٢) في الأصول تور . والتور : قوح كبير كالقدر يتخذ تارة من الحجارة

وتارة من النحاس وغيره (صحيح مسلم) . والمثبت في ابن كثير صفحة ٤٥٢ ، وهناك تفسير طويل لكلمة

« قنطار » ، وهو الموافق لكلمة مسك ، فالسك : الجلد . (٣) هكذا في كل الأصول ، ولعلم اعرف . وقول :
الورق بدل الوزن .

أربعة دوانيق، فحملت بنو أمية زيادة الأكبر على نقصان الأصغر، فجعلواهما درهمين متساويين، كل واحد منهما ستة دوانيق، وجعلوا الدينار درهمين، وذلك أربعة وعشرون قيراطا، والقيراط ثلاث حبات.

وقد روى شريك عن سعد بن طريف عن الأصمغ بن نباتة عن علي بن أبي طالب؛ قال: زوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم فاطمة على أربع مائة وثمانين درهما بوزن ستة؛ وهذا ضعيف، إنما زوج به إياها في الصحيح على درعه الحطمية (١).

الآية السادسة عشرة - قوله تعالى (٢): ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنٰ مِنْكُمْ مِّيثَاقًا غَلِيظًا﴾.

فيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى - قوله: ﴿أَفْضَى﴾ أفضل من الفضاء [١٣٢]، وهو كل موضع خال، فقال: وكيف تأخذونه، وقد كانت الخلوة بينكم وبينهن؟ وهذا دليل على وجوب المهر بالخلوة، وقد بينا ذلك (٣) في سورة البقرة ومسائل الخلاف.

ولما لك في ذلك ثلاث روايات: إحداهن يستقر المهر بالخلوة. الثاني لا يستقر إلا بالوطء. الثالث يستقر بالخلوة في بيت الإهداء. والأصح استقراره بالخلوة مطلقا، وبإيه في بيت الإهداء.

وأما وقوفه على الوطاء فضعيف.

المسألة الثانية - قوله تعالى: ﴿وَأَخَذْنٰ مِنْكُمْ مِّيثَاقًا غَلِيظًا﴾.

فيه قولان:

الأول - قاله مجاهد وقتادة وغيرهما قوله (٤): «فإمسالك المعروف أو تسميخ بإحسان».

الثاني - كلمة النكاح؛ قاله مجاهد، وهي قوله: «نسكحت». وعن محمد بن كعب نحوه. وقد ثبت عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: اتقوا الله في

(١) الحطميات من الدروع: منسوبة إلى حطمة بن محارب، وقد كان يعمل الدروع. أو هي التي تسكس السيوف، أو الثقيلة العريضة (الفاموس). (٢) الآية الواحدة والعشرون.

(٣) صفة ٢١٨ (٤) سورة البقرة، آية ٢٢٩

النساء فإنكم أخذتموهن بأمانة الله، واستحللتم فروجهن بكلمة الله . وقد تقدم ذلك في سورة البقرة (١) .

المسألة الثالثة - قال بكر بن عبد الله المزني : لا يأخذ الزوج من المختلعة شيئاً لقوله : ﴿ فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا ... ﴾ إلى قوله : ﴿ مِيثَاقًا غَاطِيًا ﴾ . قال ابن زيد : رخص بعد ذلك فقال : « فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ » ، فندسخ ذلك .

قال الطابري : بل هي محكمة ، ولا معنى لقول بكر إن أرادت هي العطاء ؛ فقد جوز النبي صلى الله عليه وسلم لثابت أن يأخذ من زوجته ما ساق إليها وصدق إنما يكون النسخ عند تمذير الجمع والجمع ممكن ، وبه يتم البيان ، وتستعمل في سبيلها الأحكام .
الآية السابعة عشرة - قوله تعالى (٢) : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ، إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا ﴾ .
فيها تسع مسائل :

المسألة الأولى - قد بينا في غير موضع أن النكاح أصله الضم والجمع ، فتجتمع الأقوال في الانعقاد والربط كما تجتمع الأفعال في الاتصال والضم ، لكن العرب على (٣) عاداتها خصصت اسم النكاح ببعض أحوال الجمع وبعض محالّه ، وماتعلق بالنساء ، واقتضى تماطى اللذة فيها ، واستيفاء الوطر منها ، وعلى ذلك من المعنيين جاءت الآر والآيات .
المسألة الثانية - قوله : ﴿ مَا نَكَحَ ﴾ :

اختلف العلماء في كلمة « ما » هل يُخبر بها عما يعقل أم لا ؟ وقد بينا في رسالة ملجئة المتفقين أن ذلك مستعمل في اللغة شائع فيها ، وفي الشريعة .
وجهل المفسرون هذا المقدار ، واحتلفت عباراتهم في ذلك ، فقالت طائفة : الذي ولا تنكحوا نكاح آبائكم (٤) ، يعني النكاح الفاسد المخالف لدين الله ؛ إذ الله سبحانه قد أحكم وجه النكاح ، وفصل شروطه .
والعنى الصحيح : ولا تنكحوا نساء آبائكم ، ولا تكون ﴿ ما ﴾ هنا بمعنى المصدر ؛

(١) سورة البقرة ، آية ٢٢٩ (٢) الآية الثانية والعشرون . (٣) في ١ : في .

(٤) في ١ : ما نكح آبائكم .

لاتصالها بالفعل ، وإنما هي بمعنى الذى ، وبمعنى مَنْ ، والدليل عليه أمران :
أحدهما - أنَّ الصحابة إنما تلقت الآية على هذا المعنى ، ومنه استدلت على مَنْع نكاح
الأبناء لحلائل الآباء .

الثانى - أنَّ قوله : ﴿ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا ﴾ تعقب النفي بالذم البالغ
المتتابع ^(١) ؛ وهذا دليل على أنه انتهاء من القبح إلى الغاية ، وذلك هو خلف الأبناء على
حلائل الآباء ؛ إذ كانوا فى الجاهلية يستقبحونه ويستهجفون فاعله ويسمونه انقضى ؛
نسبوه إلى المقت .

فأما النكاحُ الفاسد فلم يكن عندهم ولا يبلغ إلى هذا الحد .

المسألة الثالثة - [١٣٣] روى عن الحسن وقتادة أنهما قالا : ثلاث آيات مبهمات :
« وحلائل أبنائكم » ، و « ما نسكح آباؤكم » ، و « أمهات نسائكم » .
وقد بينا أنَّ هذه الآية ليست مُبهِمَةً ، وإنما النهى يتناول المقد والوطء ، فلا يجوز
للابن أن يتزوج امرأةً عقدَ عليها أبوه أو وطئها لا حتمال اللفظ عليهما معا .
وقد بينا ذلك فى أصول الفقه وفيما تقدم .

المسألة الرابعة - قوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ .

يعنى من فعل الأعراب فى الجاهلية ؛ فإن بعضهم كانت الحمية تغلب عليه ، فيهـكـره
أن يعمر فراش أبيه غيره ، فيمألو هو عليه ، ومنهم من كان يستمر على العادة وهو الأكثر ،
فعطف الله تعالى بالفو عما مضى .

المسألة الخامسة - قال علماءنا : هو استثناء مفعل طبع ، وصدقوا ؛ [فإنه] ^(٢) ليس بإباحة
المحظور ، وإنما هو خبر عن عفو سحبه ذيله عما مضى من عملهم القبيح ؛ فصار تقديره إلا
ما قد سلف فإنكم غير مؤخذين [به] ^(٢) .

المسألة السادسة - قال علماءنا : معنى قوله : ﴿ كَانَ ﴾ أنه صفة للمقت والفحش ، دليله
القاطع : « وكان الله عزيزا حكيمًا » ، وهو يكون كذلك ، وإنما أخبر عن صفته التى هو كائن

عليها ، كذلك فُسر هذا كله الخبر والْبَحْرُ رضى الله عنه .
وقد وهم القاضي أبو إسحاق والبرد فقالا : إنَّ ﴿ كان ﴾ زائدة هنا ، وإنما المعنى في
زيادتها كما قال الشاعر :

فكيف إذا مررت بدارِ قومٍ وجيران لنا كانوا كرام

وهذا جهلٌ عظيمٌ باللغة والشعر؛ بل لا يجوزُ زيادة [كان] ^(١) هاهنا، وإنما المعنى وجيران
كرامٍ كانوا لنا مجاورين ، فأبادهم الزمانُ وانقطع عنهم ما كان ، وقد بسطنا القولَ في مُلحِثَةِ
المتفهمين ، وذَكَرْنَا مَنْ قالها قبلهما وبعدهما ، واستوفينا القولَ في ذلك .

المسألة السابعة - إذا نكح الأبُ والابنُ نكاحاً فاسداً حَرُمَ على كل واحدٍ منهما
من ^(٢) انعقد لصاحبه عَقْدٌ فاسدٌ عليه من النساء ، كما يحرم بالصحيح .

وتحقيقه أنَّ النكاحَ الفاسدَ لا يخلو أن يكونَ مَتَّفِقاً على فسادِهِ أو مُخْتَلِفاً فيه؛ فإنَّ كان
متفقاً على فسادِهِ لم يوجبْ حُكْمُها ولا تحرماً ، وكان وجودُهُ كعدمه ، وإنَّ كان مُخْتَلِفاً فيه
تعلّق به إلى الحرمة ما يتعلّقُ بالصحيح ، لاحتمال أن يكونَ نكاحاً ، فيدخل تحت مُتعلّق
اللفظ ؛ والفروجُ إذا تعارض فيها التحليلُ والتحریمُ غلبَ التحريمُ ، والله أعلم .

المسألة الثامنة - إذا لمسها الأبُ أو الابنُ فإنَّ ذلك عندنا في التحريم كالوطء .

وقد اختلف الناسُ في ذلك؛ هل يتعلّقُ باللمس من التحريم ما يتعلّقُ بالوطء على قولين؛
فَعِنْدَنَا وعند أبي حنيفة هو مثله ؛ وتفصيلُ بيانه في المسائل .

وقد قال الشافعي : لا يتعلّقُ باللمس ما يتعلّقُ بالوطء ؛ لأنَّ النكاحَ اسمٌ مَخْتَصٌّ بالجماع
أو العقد ؛ وليس ينطاقُ على المباشرة لئلا حقيقته .

وهذا فاسدٌ ؛ فإنَّنا قد بينا أنَّ النكاحَ هو الاجتماع ، وإذا قَبِلَ أو عانق فقد وجد المعنى
من اللفظ حقيقة ، فوجب إطلاقه عليه .

فإن قيل النكاحُ في عُرْفِ الشرع عبارة عن العقد .

قلنا : لا نسلمُ ذلك ، بل هما سواء ، يتصرفُ المعنى فيهما تحت اللفظ في كل موضع
بحسبِ أدلَّتِهِ واحتمالاتِهِ ، وانتظام المعنى والحكم مِمَّه .

المسألة التاسعة - إذا نظر إليها بلذّة هو وأبوه حرّمت عليهما عندنا؛ نصّ عليه (١) مالك في كتاب محمد؛ لأنه استمتاع، فجرى مجرى النكاح في التحريم؛ إذ الأحكام إنما تتعلق بالمعاني لا بالألفاظ.

وقد يحتمل أن يُقال: إنه من الاجتماع بالاستمتاع؛ فإنّ النظر اجتماع ولقاء، وفيه بين المحبين استمتاع. وقد بالغ في ذلك الشعراء [١٢٣] فقالوا:

أليس الليلُ يجمعُ أمَّ عمرو
وإيانا، فذاك بما تدانِ
نعم وترى الهلالَ كما أراه
ويعلوها النهارُ كما علاني

فكيف بالمطر والجلسة واللذة؟ وهذا بين.

الآية الثامنة عشرة - قوله تعالى (٢): ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبنَاتُ الْأَخِ وَبنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمْ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَّائُكُمْ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا ۝﴾.

فيها ثلاث عشرة مسألة:

المسألة الأولى - قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ ۝﴾.

قد بينا - بين الله لكم وبلّغكم في العلم أملاككم - أنّ التحريم ليس بصفات للأعيان (٣)، وأنّ الأعيان ليست موردًا للتحليل والتحريم ولا مصدرًا، وإنما يتعلق التكليف بالأمر والنهي بأفعال المكلفين من حركة وسكون، لكن الأعيان لما كانت موردًا للأفعال أضيف الأمر والنهي والحكم إليها وعُلق بها مجازًا بديعًا على معنى الكفاية بالحلّ عن الفعل الذي يحلّ به من باب قسم التسيب في المجاز، وقد بينا ذلك في أصول الفقه.

المسألة الثانية - قال ابن عباس: حرّم الله تعالى في هذه الآية من النّسب سبعة ومن

(١) في ١: عليها . (٢) الآية الثالثة والعشرون .

(٣) في ١: ليس بصفات أعيان الحرمة .

الصَّهْرُ سبعا ، وهذا صحيح ؛ وهو أصل المحرمات ، ووردت من جهة مبينة لجميعها بأخصر لفظ وأدل معنى فهمته الصحابة العرب وخبرته العلماء .

ونحن تفصل ذلك بالبيان فنقول : الأم عبارة عن كل امرأة لها عليك ولادة ، ويرتفع نسبك إليها بالبنوة ، كانت منك على عمود الأب أو على عمود الأم ، وكذلك مَنْ فوقك . والبت عبارة عن كل امرأة لك عليها ولادة تنسب إليك بواسطة أو بغير واسطة إذا كان مرجعها إليك .

والأخت عبارة عن كل امرأة شاركتك في أصلتك : أبيك وأمك ، ولا تحرم أخت الأخت إذا لم تكن لك أختا ؛ فقد يتزوج الرجل المرأة والكل واحد منهما ولد ثم يقدر بينهما ولد .

سجنون : هو أن يزوج الرجل ولده من غيرها بنتها من غيره . وتفسيرها أن يكون لرجل اسمه زيد زوجتان عمرة وخالدة ، وله من عمرة ولد اسمه عمرو ، ومن خالدة بنت اسمها سعادة ، وخالدة زوج اسمها عمرو ، وله منها بنت اسمها حسناء ، فزوج زيد ولد عمرا من حسناء ، وهى أخت أخت عمر ، وهذه صورتها لتسكون أثبت في الفئوس .

العمة : هى عبارة عن كل امرأة شاركت أباك ماعلا في أصلته . الخالة : هى كل امرأة شاركت أمك ما علت في أصلها ، أو فى أحدها على تقدير تعلق الأمومة كما تقدم ، ومن تفصيله تحريم عمّة الأب وخالته ؛ لأن عمّة الأب أخت الجد ، والجدّ أب ، وأخته عمّة ، وخالة الأب أخت جدته لأمه ، والجدّة أم ، فأختها خالة ، وكذلك عمّة الأم أخت جدّها لأبيها ، وجدها أب وأخته عمّة ، وخالة أمها أخت جدته ، والجدّة أم وأختها خالة ؛ وتتركب عليه عمّة العمة ؛ لأنها عمّة الأب كذلك ، وخالة العمة خالة الأم كذلك ، وخالة الخالة خالة الأم ، وكذلك عمّة الخالة عمّة الأم ؛ فتضمّن هذا كله قوله تعالى : (وَعَمَّا تَكُمُ وَخَالَاتُكُمْ) بالاعتلاء فى الاحترام ، ولم يتضمنه آية الفرائض بالاشتراك فى الميراث ؛ لسمّة الحجر فى التحريم وضيق الاشتراك فى الأموال ؛ فعرق التحريم يسرى حيث اطرّد ، وسبب الميراث يقف أين ورد ، ولا تحرم أم العمة ولا أخت الخالة ؛ وصورة ذلك كما قررنا لك فى الأخت .

بنت الأخ، وبنت الأخت : عبارة عن كل امرأة لأخيك أو لأختك عليها ولادة، وترجع إليها بنسبة؛ فهذه الأصناف [١٣٥] النسبية السبعة .

وأما الأصناف الصهرية السبعة : أمهاتكم اللاتي أرضعنكم، وأخواتكم من الرضاعة، وهما محرمتان بالقرآن، ولم يذكر من المحرم بالرضاعة في القرآن سواها. والأم أصل والأخت فرع؛ فنبه بذلك على جميع الأصول والفروع، وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال (١) يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة .

وثبت في الصحاح عن علي أنه قال (٢) : قلت : يا رسول الله ؛ مالك تنوق (٣) في قریش وتدعنا ؟ قال : وعندكم شيء ؟ قلت : نعم ، ابنة حمزة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنها ابنة أخي من الرضاعة .

ومثله في الصحة والمعنى حديث أم حبيبة قالت (٤) : يا رسول الله ؛ إني لست لك بمخلية، وأحب من تركني في خير أختي . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إن ذلك لا يحل لي . قلت : فإننا نتحدث أنك تكسح ابنة أبي سلمة . قال : ابنة أم سلمة ؟ قلت : نعم . قال : إنها لو لم تسكن ربيتي في حجرى (٥) ما حلت لي ، إنها ابنة أخي ، أرضعتني أنا وأبا سلمة ثوبية ، فلا تعرضن علي بناتكن ولا أخواتكن .

قال ابن العربي : وثوبية هي التي أرضعت حمزة أيضا ، فروى أن هذا الرضاع كان في وقت واحد .

وروى أنه كان في وقتين لاتفاق أهل السير على أن حمزة كان أكبر من النبي صلى الله عليه وسلم بعامين ، وقيل بأربع .

المسألة الثالثة - روى مسلم وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (٦) : لا تحرم المصّة ولا المصتان ولا الإملاجة ولا الإملاجتان - وهي المصّة (٧) .

وروى مالك وغيره عن عائشة قالت : كان فيما أنزل الله من القرآن عشر رضعات معلومات

(١) ابن كثير : ٤٦٩ . (٢) صحيح مسلم : ١٠٧١ . (٣) تنوق : تختار وتبالغ في الاختيار .

(٤) صحيح مسلم : ١٠٧٢ . (٥) في صحيح مسلم : لو أنها لم تسكن ربيتي في حجرى .

(٦) صحيح مسلم : ١٠٧٤ . (٧) الإملاجة : المرة من أملجته أمه ؛ أى أرضعته (النهاية) .

فُنصِّحَتْ بِخَمْسِ مَعْلُومَاتٍ ، فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهْنٌ مِمَّا يَقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ ، فَقَالَ بِهَا جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الشَّافِعِيُّ .

ورأى مالك وأبو حنيفة الأخذَ بِمَطْلُوقِ الْقُرْآنِ ، وهو الصحيح ؛ لأنه عملُ بِعُمُومِ الْقُرْآنِ وَتَعَلَّقَ بِهِ ، وَقَدْ قَوِيَ ذَلِكَ بِأَنَّهُ مِنْ بَابِ التَّحْرِيمِ فِي الْأَبْضَاعِ وَالْحَوَاطِطِ عَلَى الْفُرُوجِ ؛ فَقَدْ وَجِبَ الْقَوْلُ بِهِ لِمَنْ يَرَى الْعُمُومَ وَمَنْ لَا يَرَاهُ ، وَقَدْ رَأَى بَعْضُ حَدَاقِ الشَّافِعِيَّةِ وَهُوَ الْإِمَامُ الْجَوِينِيُّ أَنَّ يُبْطَلُ التَّعَلُّقُ بِهَذَا الْعُمُومِ ؛ قَالَ : لِأَنَّهُ سَبَقَ لِيَتَبَيَّنَ بِهِ وَجْهُ التَّحْرِيمِ فِي الْحَرَمَاتِ ، وَلَمْ يَقْصِدْ بِهِ التَّعْمِيمَ ، وَإِنَّمَا يَصَحُّ الْقَوْلُ بِالْعُمُومِ إِذَا سَبَقَ قَصْدًا لِلْعُمُومِ ؛ وَذَلِكَ يُعْلَمُ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ .

قال القاضي : يَا لَلِإِلَّهِ وَلِلْمُحَقِّقِينَ مِنْ رَأْسِ التَّحْقِيقِ الْجَوِينِيِّ ، يَأْتِي بِهَذَا السَّكَلَامِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ ، وَقَدْ عَلِمَ كُلُّ نَازِلٍ فِي الْفَقْهِ شَادٍ أَوْ مُنْتَهٍ ^(١) - أَنَّ الْحَرَمَاتِ كُلَّهَا فِي الْآيَةِ جَاءَتْ بِحَيْثَا وَاحِدًا فِي الْبَيَانِ فِي مَقْصُودٍ وَاحِدٍ ، فَلَوْ جَازَ لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ : إِنَّهُ لَا يَحْمَلُ عَلَى الْعُمُومِ قَوْلُهُ : ﴿ وَأُمَّهَاتُكُمْ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ ﴾ لَمَا حُمِلَ أَيْضًا عَلَى الْعُمُومِ قَوْلُهُ : ﴿ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ فَيَرْتَقِي بِهِنَّ إِلَى الْجَدَّاتِ ، وَلَا بَنَاتِكُمْ فَيَحْطُّ بِهِنَّ إِلَى بَنَاتِ الْبَنَاتِ ، وَقَدْ رَأَى أَنَّهُنَّ لَمْ يَعْمَهِنَّ فِي الْمِيرَاثِ وَعَمَهِنَّ هَاهُنَا فِي التَّحْرِيمِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ ﴾ كَانَ يَنْبَغِي أَلَّا يُحْمَلَ عَلَى الْعُمُومِ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ بِهِ كَمَا قَالَ سِيَاقُ الْعُمُومِ ، وَكَانَ ذَلِكَ لَوْ قُلْنَا بِهِ سَبَبًا لِحُرْمِ قَاعِدَةِ الْآيَةِ . وَقَدْ بَيَّنْتُ ذَلِكَ فِي التَّلْخِيصِ وَالتَّحْصِيصِ .

وَأَمَّا الْأَحَادِيثُ الْمُتَقَدِّمَةُ فَلَا مَتَّعَلِّقَ فِيهَا .

أَمَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ فَهُوَ أَوْضَعُ الْأَدْلَةِ ؛ لِأَنَّهُمَا قَالَتَا : كَانَ مِمَّا نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ وَلَمْ يَثْبُتْ أَصْلُهُ فَكَيْفَ يَثْبُتُ فَرْعُهُ ؟

وَأَمَّا حَدِيثُ الْإِمْلَاجَةِ [١٣٦] فَمِمَّا كَانَ مِنَ الْمَصِّ وَالْجَذْبِ مِمَّا لَمْ يَدْرَ مَعَهُ لَبَنٌ وَيَصِلُ إِلَى الْجُوفِ . وَيَتَحَقَّقُ وَصُولُ اللَّبَنِ إِلَى الْجُوفِ ، فَقَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ سَوَاءٌ ، بَنَصُّ الْقُرْآنِ وَبَنَصُّ الْحَدِيثِ فِي قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَرْضَعْنِي وَأَبَا سَلَمَةَ ثَوْبِيَّةَ ، فَإِذَا مَصَّ لَبَنُهَا وَحَصَلَ فِي جَوْفِهِ فَهِيَ مَرْضَعَةٌ ، وَهِيَ أُمُّهُ ، وَهِيَ دَاخِلَةٌ بِالْآيَةِ بِلَا مَرِيَّةٍ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

المسألة الرابعة - كان قوله تعالى : ﴿ وَأُمِّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ ﴾ يقتضى بمطلقة تحريم الرضاع في أى وقت وجد من صِغَرٍ أو كِبَرٍ ، إلا أن الله سبحانه وتعالى بيّن وقته بقوله (١) : « وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ » ، فبيّن زمانه الكامل ؛ فوجب ألا يُعتبر ما زاد عليه .

وقد رأَتْ عائشةُ أنَّ رضاعَ الكبيرِ محرّمٌ ؛ للحديث الصحيح عنها ، قالت : جاءت سهلة بنت سهيل إلى رسولِ الله صلى الله عليه وسلم فقالت (٢) : يا رسول الله ؛ إنّا كفّا نرى سالما ولدا ، وكان يأوى معى ومع أبى حذيفة في بيت واحد ، ويرانى فضلا (٣) ، وقد أنزل الله سبحانه وتعالى فيهم ما علمت ، فكيف ترى يا رسول الله فيه ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أرضعيه خمسَ رضعاتٍ يحرمُ بلبنها . فكأنّتَ تراه ابناً من الرضاعة ، فبذلك كانت عائشةُ تأخذ ، وأباه (٤) سائرُ أزواجِ النبي صلى الله عليه وسلم وُقُلُنِ : والله ما نرى ذلك إلا رخصةً من رسولِ الله صلى الله عليه وسلم لسهلة ؛ لأنهم لم يروهُ حُكْمًا عاما ولا قضيةً مطلقةً لكل أحد ، لا سيما وقد ردّه عمر ، وأمر بأدبٍ من أَرْضَعَ من النساءِ كبيرا .

وقد روى الترمذى والنسائى عن أبى سلمة ؛ قالت عائشة : قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم (٥) : لا يحرمُ من الرضاعة إلا ما ففّق الأمماء من الثدي ، وكان قبل الفطام .

نظام نشر : اعلوها - وَفَقَّكُمْ اللهُ - أن كلّ شخصين التقيا ثدياً واحداً في زمانٍ واحدٍ أو في زمانين فهما أخوان ، والأصولُ منهما والفروعُ بمنزلة أصولِ الأنسابِ وفروعها في التحريم .

المسألة الخامسة - في لبنِ الفَحْلِ :

ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من كل طريق وفي كل طريق عن عائشة أن أفلحاً اخأ

(١) سورة البقرة ، آية ٢٣٣ (٢) في صحيح مسلم (١٠٧٦) : فقالت : يا رسول الله ، إن سالما معنا في بيت واحد ، وقد بلغ ما يبلغ الرجال وعلم ما يعلم الرجال . . .

(٣) في ١ : ويرى بن فصول . وهو تحريف . والمثبت من مسلم ؛ أى متبغلة في ثياب مهنى (النهاية) .

(٤) صحيح مسلم : ١٠٧٨ ، وابن ماجه : ٦٢٦ (٥) ابن ماجه : ٦٢٦

أبي القعيس^(١) جاء يستأذنُ على عائشة بعد أن نزل الحجاب ، فقالت عائشة : والله لا آذن لأفلح حتى أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن أبا القعيس ليس هو الذي أَرْضَعَنِي ، إنما أَرْضَعَنِي الْمَرْأَةُ . قالت عائشة : فلما دخل رسولُ الله صلى الله عليه وسلم قالت : يا رسول الله ، إن أفلح أخا أبي القعيس جاء يستأذنُ عليَّ فأبيتُ أن آذن له حتى استأذِنَكَ ، فقال : إنه عمُّكَ فليَلِجْ عليك . وهو مذهبُ أكثر الأئمة وأعيان العلماء .

ورأى سعيدُ بن المسيب ، وأبوسلمة بن عبد الرحمن وإبراهيم النخعي : أنَّ لبنَ الفحل لا يَحْرُمُ ؛ وصورته أن يكون رجلٌ له امرأتان أَرْضَعَت إحداهما صبيًّا والأخرى صبية ، فيَحْرُمُ كُلُّ واحدٍ منهما على صاحبه ؛ لأنهما أخوان لأب من لبن ؛ فيَحْرُمُ مَنْ كَمَا يَحْرُمُ مَنْ لو كانا أخوين لأبٍ من نسبٍ ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : يَحْرُمُ مَنْ الرضاع ما يَحْرُمُ من الولادة . وهذا ظاهرٌ ، وحديث عائشة نصٌّ ؛ فقد تعاضدا فوجب القضاء به .

المسألة السادسة - قوله تعالى : ﴿ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ ﴾ .

اختلف الناسُ فيها في الصدرِ الأول ؛ فروى عن عليٍّ وجابر وابن الزبير وزيد بن ثابت ومجاهد - أنَّ العَقْدَ على البنت لا يَحْرُمُ الأمَّ حتى يدخل بها ، كما أنَّ العَقْدَ على الأم لا يَحْرُمُ البنت حتى يدخل بها .

وقال سائر العلماء والصحابة : إنَّ العَقْدَ على البنت يَحْرُمُ الأم ولا تحرم البنت حتى يدخل بالأُم .

واختلف النجاة في الوصف في قوله : ﴿ اللَّاتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ ﴾ فقيل : يرجع إلى الربائب والأمهات ، وهو اختيارُ أهلِ الكوفة .

وقيل : يرجعُ إلى الربائب خاصة [١٣٧] ، وهو اختيارُ أهلِ البصرة ، وجهلوا رجوع الوصف إلى الموصوفين المختلفي المآمل ممنوعا كالمطف على عاملين . وجوز ذلك كله أهلُ الكوفة ، ورأوا أنَّ عاملَ الإضافة غير عاملٍ الخفض بحرف الجر .

وقد مهدنا القول في ذلك في كتاب ملجئة المتفقهين إلى معرفة غوامض النجوين . وقد ردَّ القاضي أبو إسحاق الرواية عن زيد بن ثابت ، والذي استقرَّ أنه مذهب عليٍّ خاصة ، كما قد

(١) في ابن ماجه (٦٢٧) : أفلح بن أبي قعيس .

استقرَّ اليوم في الأمصار والأقطار أنَّ الرِّبَّاءَ والأمَّهات في هذا الحكم مختلفات ، وأنَّ الشرط إنما هو في الرِّبَّاء .

واعلموا أنَّ هذه المسألة من غوامض العلم وأخذها من طريق النَّحو يضعف ؛ فإنَّ الصحابة العرب القرشيين الذين نزل القرآن بلغتهم أعرف من غيرهم بمقطع المقصود منهم ؛ وقد اختلفوا فيه وخصوصا على مع مقداره في العَلَمَيْن ، ولو لم يسمع ذلك في اللغة العربية لكان فصاحتها بالأعجمية ، فإنما ينبغي أن يحاول ذلك بغير هذا القصد .

والأخذُ فيه يرجعُ إلى خمسة أوجه :

الأول - أن يقال : إنه يحتمل أن يرجع الوصفُ إلى الرِّبَّاء خاصة . ويحتمل أن يرجع إليهما جميعا ؛ فيردَّ إلى أقرب مذكور تغليبا للتحريم على التحليل في باب الفروج ، وهكذا هو مقطوع السلف فيها عند تعارض الأدلة بالتحريم والتحليل عليها .

الثاني - روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : أيما رجل نسكح امرأة فدخل بها أو لم يدخل فلا يحلُّ له نسكاحُ أمها ، وأيما رجل نسكح امرأة فدخل بها فلا يحلُّ له نسكاحُ ابنتها ، فإن لم يدخل بها فليسكحها .

وهذا إن صحَّ حُجَّةٌ ظاهرة ، لكن رواية الثني بن الصباح تضعف .

الثالث - أن قوله : ﴿ مِنْ نِسَائِكُمْ ﴾ لفظةٌ عربية ؛ لأنه جمَّع لا واحداً من لفظه ، والواحد منه امرأة . وقولك : امرؤ وامرأة ، كقولك : آدمى وأدمية ، فقوله : وامراتك كقوله : وآدميتك ، فأضيفت إليك ، ولا بدَّ من البحث عن وجه هذه الإضافة ؛ فيحتمل أن يكون معناه التي تشبهك أو تجاورك أو تملكها أو تملكك ، أو تحلُّ لها أو تحلُّ لك . والإضافةُ على معنى الشبه والجوار محال ، وكذلك لو قسمت ما قسمت لم تجد وجهاً إلا باب التحليل والتحريم الذي نحن فيه وله مساق الآية ، وهو المقصود بالبيان ؛ فإذا حلت له أو ملكها فقد تحققت الإضافةُ المقصودة فوجب ثبوت الحكم على الإطلاق .

وكذلك كنَّا نقولُ في الرِّبَّاء ، لولا التقييد بشرط الدخول .

فإن قيل : فاحملوا الأمَّهات على البنات . قلنا : لو كنَّا نطلبُ الرِّخَص لقلنا ، ولكن

إذا تعارض الدليل في التحليل والتحرير في الفروج غلبنا التحريم ، وكذلك فعل على في الأخيين من ملك اليمين لما تعارض فيهما التحليل والتحرير غلب التحريم .

الرابع - أنه قد قيل : إن المراد بالدخول هاهنا النكاح ، فعلى هذا الربائب والأمهات سواء ؛ لكن الإجماع غلب على الربائب باشتراط الوطء في أمهاتهن لتحريمهن .

الخامس - أن كل واحد من الموصوفين قد انقطع عن صاحبه ، وخرج منه بوصفه ؛ فإنه قال : ﴿ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ ﴾ ، ثم قال بعده : ﴿ وَرَبَابُ بُيُوتِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمْ ﴾ ، فوصف وكرر ، وذلك الوصف لا يصح أن يرجع إلى الأمهات ، وهو قوله : ﴿ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ ﴾ ، فالوصف الذي يتلوه يتبعه ، ولا يرجع إلى الأول لبعده منه وانقطاعه عنه .

المسألة السابعة - قوله تعالى : ﴿ وَرَبَابُ بُيُوتِكُمْ ﴾ واحداً ربيعة^(١) ، فميلة بمعنى مفعولة ، من قولك : ربها ربها ؛ إذا تولّى أمرها ، وهى محرمة بإجماع الأمة ، كانت في حجر الرجل أو في حجر حاضتها غير أمها ، وتبين بهذا أن قوله تعالى : ﴿ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ ﴾ تأكيد للوصف ، وليس بشرط في الحكم [١٣٨] .

فإن قيل : فقد روى مالك بن أوس عن علي أنه لا تحرم حتى تكون في حجره . قلنا : هذا باطل .

المسألة الثامنة - قوله تعالى : ﴿ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ ﴾ .

اختلف فيه على ثلاثة أقوال :

الأول - أن الدخول هو الجماع ؛ قاله الطبري والشافعي . وقالت طائفة أخرى : هو التمتع من اللمس أو القبل ؛ قاله مالك وأبو حنيفة .

والثالث - أنه النظر إليها بشهوة ؛ قاله عطاء وعبد الملك بن مروان ، وهى مسألة خلاف قد ذكرناها .

وجملة القول فيها أن الجماع هو الأصل ، ويحمل عليه اللمس لأنه استمتاع منه ، يحل بحله ، ويحرم بحرمته ، ويدخل تحت عمومها ، كما بيناه قبل هذا .

(١) الربيعة : بنت امرأة الرجل من غيره .

وأما النظر فعمد ابن القاسم أنه يحرم . وقال غيره : لا يحرم ؛ لأنه في الدرجة الثالثة شبهة في الزنا ذريعة الذريعة ، لكن الأموال تارة يغلب فيها التحليل وتارة يغلب فيها التحريم ، فأما اللروج فقد اتفقت الأمة فيها على تغليب التحريم ، كما أن النظر لا يحل إلا بمقد نكاح أو وراء فكذاك يحرم إذا حل ، أصله اللبس والوطء .

المسألة التاسعة - قوله تعالى : ﴿ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ ﴾ .

واحدتها حليلة ، وهي فعيلة بمعنى مفعلة ، أى محلة . حرّم الله على الآباء نكاح أزواج أبنائهم ، كما حرّم على الأبناء نكاح آبائهم في قوله تعالى ^(١) : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ ؛ فكل فرج حلّ لابن حرّم على الأب أبداً .
المسألة العاشرة - الأبناء ثلاثة : ابن نسب ، وابن رضاع ، وابن تبني .

فأما ابن النسب فعلم ، ومعلوم حكمه . وأما ابن الرضاع فيجوزى الابن في جملة من الأحكام معظمها التحريم ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم ^(٢) : « يحرّم من الرضاعة ما يحرّم من النسب » . وأما ابن التبني فكان ذلك في صدر الإسلام ؛ إذ تبني رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد بن حارثة ، ثم نسخ الله تبارك وتعالى ذلك بقوله ^(٣) : « ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ » .

وفي الصحيح أن ابن عمر قال : ما كنّا ندعو زيد بن حارثة إلا زيد بن محمد حتى نزلت ^(٤) : « ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ » ؛ وهذه هي الفائدة في قوله تعالى : ﴿ مِنْ أَصْلَابِكُمْ ﴾ . ليسقط وأد التبني ، ويذهب اعتراض الجاهل على رسول الله صلى الله عليه وسلم في نكاح زينب زوج زيد ، وقد كان يدعى له ، فنهج الله سبحانه ذلك ببيانه .

المسألة الحادية عشرة - قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ . حرّم الله سبحانه الجمع بين الأختين ، كما حرّم نكاح الأخت ؛ والنهي يتناول الوطء ، فهو عام في عقد النكاح وملك اليمين ، وقد كان توقّف فيها من توقّف في أول وقوعها ، ثم اطرّد البيان عندهم ، واستقرّ التحريم ؛ وهو الحق .

المسألة الثانية عشرة - قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ ﴾ .

(١) سورة النساء ، آية ٢٢ (٢) ابن كثير : ٤٦٩ (٣) سورة الأحزاب ، آية ٥

تملق أبو حنيفة به في تحريم نكاح الأخت في عدة الأخت، والخامسة في عدة الرابعة، وقال : إن هذا محرّمٌ بعموم القرآن ؛ لأنه إن لم يكن جمعاً في حلّ فهو جمّع في حبس بحكم من أحكام الفرج ، وهو إذا تزوّج أختها فقد حبس المتزوجة بحكم من أحكام النكاح ، وهو الحلّ والوطء ، وقد حبس أختها بحكم من أحكام النكاح ، وهو استبراء الرحم لحفظ النسب ، فحرم ^(١) ذلك بالعموم ؛ وهي من مسائل الخلاف الطويلة ، وقد مهدنا القول فيها هنالك .
والذي نجتزئ به الآن أن الله سبحانه نهى عن أن يجمع ؛ وهذا ليس بجمعٍ منه ، لأنّ النكاح اكتسبه ، والعدة أزمته ، فالجامع بينهما هو الله سبحانه بخلقه ^(٢) ، وليس للعبد في هذا الجمع كسب يرجع النهي بالخطاب إليه .

المسألة الثالثة عشرة - قوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ .

ليس هذا من مثل [قوله] ^(٣) : ﴿ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ في نكاح مفكوحات الآباء ؛ لأنّ ذلك لم [١٣٩] يكن قطّ بشرع ؛ وإنما كانت جاهلية جهلاء وفاحشة شائنة ؛ ونكاح الأختين كان شرعاً لعنّ قبلنا فنسخه الله عزّ وجلّ فينا ^(٤) .

الآية التاسعة عشرة - قوله تعالى ^(٥) : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ، وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً ، وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً حَكِيماً ﴾ .

فيها إحدى وعشرون مسألة :

المسألة الأولى - في سبب نزولها ^(٦) :

روى أبو الخليل صالح بن أبي مريم الضبعي عن أبي سعيد الخدري قال : أصبنا سبانيا يوم أوطاس ^(٧) لهن أزواج في قومهن ، فكرهتهنّ رجالٌ ، فذكروا ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وآله

(١) قل : فيجرم . (٢) في ١ : بحله . (٣) ليس قل . (٤) هنا آخر القسم الأول : تم الجزء الأول من الأحكام للشيخ الإمام حجة الإسلام أبي بكر بن العربي رحمه الله . ووافق الفراغ من نسخة العشرين من شهر شعبان من شهر سنة ست وثلاثين وسبع مائة ، والحمد لله وحده وصلواته على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم . نقلته من نسخة عبد الله بن هبة الله بن إسماعيل المالكي عفا الله عنهما .

(٥) الآية الرابعة والعشرون . (٦) ابن كثير : ٤٧٣ ، وأسباب النزول : ٨٥

(٧) أوطاس : واد في ديار هوازن ، فيه كانت وقعة حنين للنبي صلى الله عليه وسلم ببني هوازن .

عليه وسلم ؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ . وَقَدْ خَرَجَ عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ مُسْلِمٌ وَابْنُ خَالِيٍّ .

المسألة الثانية - قوله : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ ﴾ :

بناءً (ح ص ن) عَلَى الْمَنْعِ ، وَمِنْهُ الْحِصْنُ ؛ لَكِنْ يَتَصَرَّفُ بِحَسَبِ مُتَعَلِّقَاتِهِ وَأَسْبَابِهِ ؛ فَالْإِسْلَامُ حِصْنٌ ، وَالْحَرِيَّةُ حِصْنٌ ، وَالنِّكَاحُ حِصْنٌ ، وَالتَّعَفُّفُ حِصْنٌ ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (١) : « فَإِذَا أَحْصَيْتَ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ » ؛ وَهُوَ الْإِسْلَامُ . وَقَالَ تَعَالَى (٢) : « وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ » ، فَهِنَّ الْحَرَارُ .

وَقَالَ تَعَالَى (٣) : « وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءِ » هُنَّ الْعَفَائِفُ . وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَحْصَيْتُ ؟ يَعْنِي تَزَوَّجْتَ ؟ قَالَ : نَعَمْ . وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَقْبِعُوا الْخُدُودَ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ، مَنْ أَحْصَنَ (٤) مِنْهُمْ وَمَنْ لَمْ يُحْصِنْ . خَرَجَهُ مُسْلِمٌ . وَتَصْرِيفُهُ غَرِيبٌ ؛ يُقَالُ : أَحْصَنَ الرَّجُلُ فَهُوَ مُحْصَنٌ (٥) - بِفَتْحِ الْعَيْنِ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ ، وَأَسْهَبَ فِي السَّكَلَامِ فَهُوَ مُسْهَبٌ إِذْ أَطَالَ الْقَوْلَ فِيهِ ، وَأُلْفَجَ فَهُوَ مُلْفَجٌ إِذْ كَانَ عَسِيدًا ، وَلَا رَابِعَ لَهَا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

المسألة الثالثة - فِي إِشْكَالِهَا :

قَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ : كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَا يَعْلَمُهَا . وَقَالَ مُجَاهِدٌ : لَوْ أَعْلَمَ أَحَدًا يَفْسِّرُ هَذِهِ الْآيَةَ لَضَرَبْتُ إِلَيْهِ أَكْبَادَ الْإِبِلِ ، وَذَلِكَ لَا يَدْرِيهِ إِلَّا مَنْ ابْتَدَلَ بِالْقُرْآنِ وَمَعَانِيهِ ، وَتَصَدَّى لِحُصْنٍ مُنْتَشِرٍ (٦) السَّكَلَامِ ، وَتَرْتِيبُ وَضْعِهِ ، وَحِفْظُ مَعْنَاهُ مِنْ لَفْظِهِ .

المسألة الرابعة - فِي سَرْدِ الْأَقْوَالِ :

الَّذِي تَحْصُلُ عِنْدِي فِيهِ سِتَّةُ أَقْوَالٍ :

الأول - أَنَّ الْمُحْصَنَاتِ ذَوَاتُ الْأَزْوَاجِ ؛ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَابْنُ مَسْعُودٍ ، وَابْنُ السَّبَّاحِ وَغَيْرُهُمْ . وَقَالَ مَالِكٌ وَابْنُ خَالِيٍّ .

الثاني - ذَوَاتُ الْأَزْوَاجِ مِنَ الْمُشْرَكِينَ ؛ قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي نَاسٍ وَغَيْرُهُمَا .

(١) سُورَةُ النِّسَاءِ ، آيَةُ ٢٤ (٢) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ، آيَةُ ٥ (٣) سُورَةُ النُّورِ ، آيَةُ ٤ (٤) أَحْصَنَ الرَّجُلُ : تَزَوَّجَ . (٥) فِي اللِّسَانِ : الْمُحْصَنُ - بِالْفَتْحِ - يَكُونُ يَعْنِي الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ . وَفِي الْمَصْبَاحِ : وَاسْمُ الْفَاعِلِ مَنْ أَحْصَنَ - إِذَا تَزَوَّجَ - مُحْصَنٌ - بِكَسْرِ الْحَافِظِ عَلَى الْقِيَاسِ ، قَالَ ابْنُ الْقَطَّاعِ . وَ مُحْصَنٌ - بِالْفَتْحِ - عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ . وَارْجِعْ إِلَى اللِّسَانِ فِي مَادَّةِ (سَهَبَ) تَجِدُ تَفْصِيلَ الْحَدِيثِ عَنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ الثَّلَاثَةِ . (٦) فِي ١ : نَثَرٌ .

الثالث - من جميع النساء الأربع اللواتي حللن له ؛ قاله عبيدة .

الرابع - أنهم جميع النساء على الإطلاق ؛ قاله طاوس وغيره .

الخامس - المعنى لا تنكح المرأة زوجين .

السادس - أن المحصنات الحرائر ؛ قاله عروة وابن شهاب .

المسألة الخامسة - في سرِّ الأقوال في قوله : ﴿ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ :

فيه ثلاثة أقوال :

الأول - قالوا : يَبَّعُ الأُمةَ طلاقها ؛ ذكره ابن عباس ، وأبى ، وجابر بن عبد الله ،

وأنس بن مالك ، وابن مسعود .

وعن عكرمة عن ابن عباس : طلاق الأُمة ستة : يَبَّعُها وَعَقَّقُها وَهَبْتُها ومِيرَاثُها وطلاقُ

زَوْجِها ، زاد أنس بن مالك : وانتزاع سيِّدها لها من مَلِكِ زوجها عَبْدِهِ .

الثاني - يعنى به المرأة الحربية إذا سُيِّمَتْ ؛ فإنَّ السِّباءَ يَفْسُخُ النِّكَاحَ .

الثالث - قوله : ﴿ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ إلا الإماء والأزواج ، وهو اختيار

طاوس ؛ وقال : زَوْجُكَ ما مَلَكَتْ يَمِينُكَ .

المسألة السادسة - في تنزيل الأقوال وتقديرها :

أما مَنْ قال : إنهنَّ ذوات الأزواج ؛ فذوات الأزواج على قسمين : مسلمات وكافرات ،

والمسلمات على قسمين : حرائر وإماء ، فيممنَّهنَّ التحريم على هذا التأويل ، ويرجع الاستثناء

في قوله : ﴿ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ إلى بمضنَّه وهُنَّ الإماء ، أو إلى بعض البعض وهنَّ

المسيبات ؛ فإنَّ رجوعَ إلى الإماء جملةً فعليه يتركَّب أنَّ يَبَّعَ الأُمةَ المزوَّجةَ فراقَ بينها وبين

زوجها ، وإنَّ رجوعَ إلى المسيبات - وفيه وردت الآية - فيكونُ التقديرُ : حرمانا عليكم

كلَّ ذات زوج ، إلا مَنْ سَيِّمْتُمْ . وعلى أنهم جميع الإماء يكونُ التقديرُ : حرمانا عليكم

كلَّ ذات زوج إلا ما مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ^(١) .

[وأما مَنْ قال : إنهنَّ جميع النساء فيكونُ تنزيلُ الآية عنده : حرمانا عليكم مَنْ تقدَّم

تَحْرِيمًا مَدْبَرًا ، وحرمانا عليكم جميع النساء إلا بملك نكاح أو شراء ، وكأَنَّهُنَّ ما مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ] ^(٢) .

(١) في ل : إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ . (٢) ما بين القوسين ليس في ل .

وأما مَنْ قال : إنهنَّ جميعُ النساءِ إلا أربع فدعوى أنَّ هذه الآية نزلت بعد الآية الأولى في ابتداء السورة في الأربع ؛ فإنَّ ثبت ذلك تمعَّد ذلك له لفظاً وبطل معنى ، على ما تُبيِّنُهُ إن شاء الله تعالى . وقول مجاهد مقدَّر بنوع ونحو مما تقدم .

وأما مَنْ قال : إنهنَّ الحرائر فيكون تقديرُ الآية : وحرماً عليكم الحرائر من النساء ، وأحللنا لكم ما ملكت أيمانكم .

المسألة السابعة - في الاعتراض على الأقوال :

أما مَنْ خصَّصها في بعض النساء فيُعترَضُ عليه أنَّ البعض يبقى حلاً ، والآية إنما جاءت لبيان المحرمات والمحللات منهن ، فإنَّ بقي من الأزواج له من الحرائر أو من المسلمات أو كل تأويل يقتضي بقاء بعضهن فذلك بعيدٌ في التأويل مفسَّرٌ للتفصيل .

وأما من عمَّم جميع المسائل إلا الأربع فمبني على دعوى لا برهان عليها .

وأما مَنْ عمَّم في الكل فهو الصحيح ، ويقع الاستثناء بقوله : (إلا ما ملكت أيمانكم) في الإماء أو في الزوجة والأمة ؛ وهذا موضع الإشكال العظيم .

المسألة الثامنة - في المختار :

وهذا المشكل هو الذي ملنا إليه قديماً وحديثاً ، وذلك أنَّ مَنْ قال : إنَّ قوله : (إلا ما ملكت أيمانكم) راجعٌ إلى الشراء والنكاح فيُعترَضُ ^(١) عليه بقوله تعالى ^(٢) : « إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ » ، فقد ميَّزَ بينهما ، ولم يطاق قط أحدٌ من أرباب الشريعة على الحرَّة في ملك النكاح بأنَّها ملك اليمين ؛ فإنَّها تملك منه ما يملك منها ، أما إنَّه ^(٣) له عليها درجة ، ولكن نقول : إنَّ قوله : (إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ) يرجعُ إلى الإماء ، وقوله : ﴿ وَأَحْلَلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ ﴾ يرجعُ إلى مَنْ عدا ^(٤) المنصوص على تحريمهنَّ .

وأما مَنْ قال : إنها في الإماء كلهنَّ ، فإنَّ ملك الأمة المتجدد على النكاح ^(٥) يُبطله ، فوضع إشكالٍ عظيم ، ولأجله تردَّد فيه أصحابُ محمد صلى الله عليه وسلم ، يَمَدُّ أنَّ الظاهر أنَّ مَلَكَ

(١) في ١ : يُعترَضُ . (٢) سورة المؤمنون ، آية ٦ . (٣) هكذا في كل الأصول .

(٤) في ل : إلى ما عدا . (٥) في م : المتجدد عن النكاح . والمثبت في ل .

متجددا^(١) لا يبطل نكاحا متأكدا^(٢)، ولو أنه ملك منفعة رقبته لرجل بالإجارة ثم يبيعها ما أبطل الملك المتجدد ملك منفعة الرقبة ؛ فملك منفعة البضع أولى أن يبقى ، فإن أحق الشروط أن يوفى به ما استحلّت به الفروج ، فعقد الفرج نفسه أحق بالوفاء به من عقد منفعة الرقبة .

والذى يقطع العذر أن النبي صلى الله عليه وسلم خير بُريرة ولم يجعل ما طرأ من العتق عليها ، ولا ما ملكت من نفسها ، مُبطلا لنكاح زواجهما ، وعليه يحمل كل ملك متجدد . وقد ينفاه في مسائل الخلاف وفيما أشرنا إليه هاهنا من الأثر والمعنى كفاية لمن سدد النظر ، فوضح أن المراد بالمحسسات الجميع ، وأن المراد بملك الممين السبي الذى نزلت الآية في بيانه . وأما تحريم الأربع فيأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

المسألة التاسعة - قوله : ﴿ وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ ﴾ .

هذا عموم متفق عليه ممن نفاه ومن أثبته ؛ وذلك أن الله تعالى عدّد المحرمات ، ثم قال : ﴿ وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ ﴾ ؛ فاختلف الناس في المراد به على ثلاثة أقوال :

الأول - المراد به من عدا القرابة من المحرمات المذكورات .

الثاني - مادون الأربع .

الثالث - ما ملكت أيما نكحكم .

المسألة العاشرة - عجبا للأوائل كافوا فهرفوا^(٣) ؛ نظروا^(٤) إلى السدى يقول : ﴿ وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ ﴾ يعنى^(٥) مادون الأربع ، وكل حرام بعد هذا ، وكأنه يشير إلى أن هذا العموم مخصوص فيما زاد على الأربع ، وكذلك قول عطاء : إنه فيما زاد على القرابة ، وبقي الأجانب غير مبنيات ، ومثله قول قتادة ؛ بل أضعف ؛ لأنه رد التحليل إلى الإماء خاصة .

المسألة الحادية عشرة - اعلّموا وفقّكم الله تعالى أنا قد بينّا أن الشرع لم يأت دفعة ،

(١) في ١ : مجددا . (٢) في ل : النكاح المتأكّد . (٣) هرف : أطرى في المدح إعجابا أو مدح بلا خبرة (القاموس) . (٤) في ١ : نظر . (٥) في ل : يقول .

ولا وقع البيان في تفصيله في حالة واحدة؛ وإنما جاء نجوماً وشُدُّر شذوراً لمصلحة عامة وحكمة بالغة؛ فلو شاء ربك لذكر المحرمات معدودات مشروحات في حالة واحدة، ولكنه فرَّقها على السور والآيات، وقسَّمها على الحالات والأوقات؛ فاجتمعت ^(١) العلماء وكلت في الدين، كما كمل جميعه واستوثق وانتظم واتسق، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: لا يحلُّ دَمُ امرئٍ مسلمٍ إلا بإحدى ثلاث. وقد بلغ العلماء الأسباب المبيحة للدم إلى عشرة يأتي ذكرها في موضعها إن شاء الله تعالى.

وعدد المحرمات في الشريعة عندنا حسباً ربَّتنا من الأدلة في هذا الكتاب وغيره من النساء أربعون ^(٢) امرأة، منهن أربع ^(٣) وعشرون حُرِّمْنَ تحريمًا مؤبداً، ومنهن ست عشرة تحريمًا لعارض.

فأما الأربع ^(٤) والعشرون فهن: الأمُّ، البنت، الأخت، العمة، الخالة، بنت الأخ، بنت الأخت، فهؤلاء سبع. ومن الرضاع مثلهن بالسفة وإجماع الأمة، كمن أربع عشرة، وحليلة الأب، وحليلة الابن، وأم الزوجة، وربيبة الزوجة، المدخول بها. ومن الجمع ثلاث؛ وهن الأختان بنص القرآن، والمرأة وعمتها، والمرأة وخالتها، لقول النبي صلى الله عليه وسلم وبيانه، وكذلك الملاعنة سنة، والمنكوحه في العدة بإجماع الصحابة في قضاء عمر بن الخطاب، وزوجات النبي صلى الله عليه وسلم، وقد سقط هذا الوجه بموتهن ^(٥).

وأما المحرمات لعارضٍ فهن: الخامسة، والزوجة، والمعتدة، والمستبرأة، والحامل، والمطلقة ثلاثاً، والمشركة، والأمة الكافرة، والأمة المسلمة لواحدٍ الطول؛ وسيأتي بيانها إن شاء الله تعالى، وأمة الابن، والحرمه، والمريضة، ومن كان ذا محرم من زوجه اللاقي لا يجوز الجمع بينهما وبينها، واليتيمة الصغيرة، والمنكوحه عند النداء يوم الجمعة؛ والمنكوحه عند الخطبة بعد التراكن.

(١) في ل: واجتمعت. (٢) في ل: اثنتان وأربعون امرأة.

(٣) في ل: منها ست وعشرون. (٤) في ل: فأما الست والعشرون.

(٥) في ل: وقد سقط هذا العدد بموتهن.

فأما السبع عشرة منهم فذليلهم ظاهر . وأما الملائمة فختلف فيها ؛ قال أبو حنيفة : ليس تحريمها مؤبداً ؛ فإنه إذا أكَذَّبَ^(١) نفسه حلَّ له رجعتها ، وبناء على أن فرقة اللعان طلاق ؛ لأجل أنها متعلقة بلفظ الزوج كالطلاق ، مفتقرة إلى الحاكم كطلاق العنين ، ولأنه سبب أوجبه اللعان ، فزال بالتركيب ؛ فنفي بلعانه ويعود بتركيبه .

والفكته العظمى لهم أنهم قالوا : أوجب حرمة لأوجد محرمية كالرضاع .

وبالجملة فاللعان لهم ، والنظار والأصول معهم ، وليس لما نحن إلا حديث ابن عمر في صحيح مسلم وغيره قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٢) : حسابكما على الله ، أحكما كاذب . لا سبيل لك عليها . قال : يارسول الله ، مالى ؟ قال : لا مال لك . إن كنت صدقت عليها فهو بما استجلبت من فرجها ، وإن كنت كذبت عليها فذلك أبعده لك منها .

وأما المذكوحة في العدة فهو النظر الصحيح ؛ لأنه استعمل محرماً قبل حله فخرمه أبداً ؛ كالقاتل لا يمكن من الميراث ، والمستبرأة معتدة ، العلة واحدة ، والحل واحد ، والسبب واحد ؛ فلما اتحد الحكم والحامل أوقع ، والدليل فيها الجمع^(٣) ، والمطلقة ثلاثاً قرآنية ، وكذلك المشركة ، والأمانان تأنيان مبينتين إن شاء الله .

وأما أمة الابن فكل محرّم في كتاب الله مما تقدّم بيانه فإن لفظه ومعناه عام في الفساح وملك اليمين ، فدخل فيه تحريم ملك اليمين ، وأمة الابن من حلائل الابن لفظاً ، أو معنى ولفظاً ، أو معنى من غير لفظ ، والكل في اقتضاء التحريم درجات ، وله مقتضيات ؛ وكذلك تحريم الجمع دخل فيه بملك اليمين لما بيناه .

وأما الحرمة فقال أبو حنيفة والبخارى وجماعة : نكاح المحرم جائز بالعقد دون الوطء . وقال مالك والشافعي : لا يجوز ، ولا عمة لها فيه إلا حديث نبيه بن وهب ، خرجه مالك : لا ينكح المحرم ، ولا ينكح . وضعف البخارى نبيه بن وهب ، وتعديل مالك وعلمه به أقوى من علم كل بخارى وحجازي ، فلا يلتفت لغيره .

وأما حديث البخارى في ميمونة أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها محرماً ، فعجباً للبخارى يُدخله مع عظيم الخلاف فيه ويترك أمثاله ، ولا يعارض حديث نبيه المتفق عليه

بمحدث ميمونة المختلف فيه . والسألة عظيمة قد بيناها في مسائل الخلاف .
وأما نِسْكَاحُ الرِّبِضِ^(١) فمن مسائل الخلاف ؛ ومنه مالك وجوزة أبو حنيفة والشافعي ؛
وقد بيناه في موضعه ؛ وكذلك اليتيمة الصغيرة لا تزوج بحال عندنا وعند الشافعي ،
وقال أبو حنيفة : يزوجه وليها ، ولها الخيار إذا بلغت ؛ فأفسد ما بنى وجعل حلاً مترقباً ،
وهي طبولية قد ذكرناها في التخليص وغيره .

فهذه جمل من الحرّمات ثبتت في الشريعة بأدلتها وخصّت من قوله : (وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ
ذَلِكَ) . وتركب على هذا ما إذا زنى بامرأة ، هل يثبت زناه حرمة في فروعه وأصولها ؟
عن مالك في ذلك روايان ودع من روى ، وما روى . أقام مالك عمره كلّه يقرأ عليه الموطأ
ويقرؤه لم يختلف قوله فيه : إنّ الحرام لا يحرم الحلال ، ولا شك في ذلك ، وقد بيناها في
مسائل الخلاف ، والله أعلم .

السألة الثانية عشرة - قوله تعالى : ﴿ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ ﴾ بمعنى بالنسكاح أو بالشراء ،
فأباح الله الحكيم الفروج بالأموال والإحصان دون السفاح وهو الزنا ؛ وهذا يدل على وجوب
الصدّاق في النسكاح ، لكن رخص في جواز السكوت عنه عند العقد كما تقدم في التفويض^(٢)
في سورة البقرة ، وقد حقّقناه هنالك في مسائل الخلاف .

السألة الثالثة عشرة - قال الله سبحانه : ﴿ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ ﴾ مطلقاً ، فتعلّق
الشافعي بهذا الإطلاق في جواز الصدّاق بكلّ قليل وكثير ، وعضد ذلك بمحدث الموهوبة في
الصحيح في قوله صلى الله عليه وسلم^(٣) : التمس ولو خاتماً من حديد .

ولنا فيه طرق ؛ أقواها أنّ الله تبارك وتعالى لما حرّم استباحة هذا العضو وهو البضع
إلاّ بمبدل وجب أن يقرّر ذلك البذل ؛ بيانا لخطره وتحقيقاً لشرّفه ، لا سيما وهو حق الله
تعالى ؛ وحقوق الله مقدّرة كالشهادات والكفّارات والزكاة و [نصب] ^(٤) السرقة والديات .
وقد مهّدنا ذلك في مسائل الخلاف ؛ فوجب أن يتخصّص هذا الإطلاق بهذه الأدلة ،
لا سيما ومساق هذا اللفظ إيجاب البذل ، وليس المقصود الإشارة بعمومه .

(١) في ا : المرض . (٢) في ل : التفويض . (٣) صحيح مسلم : ١٠٤١ (٤) ليس في ل .

فأما حديثُ خاتم الحديد نخاتم في العرف يترتب به ، قيمته أكثر من ربع دينار ، وهذا ظاهر ؛ فتأمل تحقيقه في موضعه .

المسألة الرابعة عشرة - لما أمر الله تعالى بالنكاح بالأموال لم يجوز أن يُبذل فيه مال ليس بمال ، وتحقيقُ المال ما تعلق به الأطماع ، ويُمتدّ للانتفاع ، هذا رسْمُه في الجملة ، وفيه تفصيل .

وتحقيقُ بيانه في كتب المسائل يترتب عليه أنَّ منفعة الرقبة^(١) في الإجارة مالٌ ، وأنَّ منفعة التعليم للعلم كله مالٌ ، وفي جواز كونه صداقا كلامٌ يأتي بيانه في سورة القصص إن شاء الله تعالى .

وأما عتقُ الأمة فليس بمال . وقال أحمد بن حنبل : هو مالٌ يجوز النكاحُ بمثله ، لأنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم جعله صداقا في نكاحه لصفية بنت حيٍّ بن أخطب ؛ فإنه أعتقها بتزوجها وجعل عتقها صداقها ، رواه أنس في الصحيح .

وقال علماؤنا : كان النبيُّ صلى الله عليه وسلم مخصوصا في النكاح وغيره بخصائص ، ومن جملتها أنه كان ينسكح بغير وليٍّ ولا صداق ، فإنه كان أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، وقد أراد زينب فخرت على زيد ، فلا يجوز أن يستدلَّ بمثل هذا .

وقد حققنا خصائصه في سورة الأحزاب ، وقد عضد ذلك علماؤنا بأن قالوا : إن قوله^(٢) : « فَإِنْ طِبَنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنَيْئًا مَرِيئًا » ؛ وذلك لا يتصور في العتق ، وقد مہدناه في مسائل الخلاف .

المسألة الخامسة عشرة - قوله : ﴿ مُحْصِنِينَ ﴾ .

قال بعضُ النافلين : إنَّ قوله : (محصنين) يجوز أن يكون حالا من النساء ، كأنه يريدُ ابتغوهنَّ غير زانياتٍ ، ولو أراد كونها حالا^(٣) للنساء لقال : محصنات غير مسافحات كما في الآية بعدها ؛ وإنما المراد بقوله : « مُحْصِنِينَ » حثُّ الرجال على حفظهم المحمود فيما أبيح لهم من الإحصان دون السفاح ؛ قيل لهم : ابتغوا بأموالكم نكاحا لا سفاحا ، والسفاح اسم الزنا .

(١) في ل : الزينة . (٢) سورة النساء ، آية ٤ (٣) في ١ : حالا ، وهو تحريف .

المسألة السادسة عشرة - قوله تعالى ﴿ غَيْرَ مُسَافِحِينَ ﴾ ، يعني غير زَانِينَ ، والسفاح اسم للزنا ، سُمِّيَ به لأنه يسفح الماء أى يصبُّه ، والسفح الصب ، والنكاح سفاح اشقاقاً ؛ لأنَّ في كل واحد منهما الجمع والضم ، وصب الماء ؛ ولو كن الشريعة واللغة خصَّصَتْ كلَّ واحد باسمٍ من معنى مُطلقه ؛ للتعريف به ^(١) على عادتها فيما تُطلقه من بعض ألفاظها على المعاني المشتركة فيها .

المسألة السابعة عشرة - قوله تعالى : ﴿ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ ﴾ :

فيه قولان :

أحدهما - أنه أراد استمتاع النكاح المطلق ؛ قاله جماعة منهم الحسن ومجاهد وإحدى روايتي ابن عباس .

الثاني - أنه مُتَعَةُ النساء بنكاحهنَّ إلى أَجَلٍ ؛ رَوَى عن ابن عباس أنه سئل عن المتعة فقراً : فما استمتعتم به منهنَّ إلى أَجَلٍ مسمى . قال ابن عباس : والله لأنزلها الله كذلك ^(٢) . ورَوَى عن حبيب بن أبي ثابت قال : أعطاني ابن عباس مُصْحَفًا ، وقال : هذا قراءة أبي ، وفيه مثل ما تقدم ، ولم يصحَّ ذلك عنهما ؛ فلا تلتفتوا إليه ؛ وقول الله تعالى : فما استمتعتم به منهنَّ ، يعني بالنكاح الصحيح .

أما إنه يقتضي بظاهره أنَّ الصداق إذا لم يُسَمَّ في العقد وجب بالدخول ، وقد تقدم بيانه في التفويض ، وأما مُتَمَّةُ النساء فهي من غرائب الشريعة ؛ لأنها أبيضت في صدر الإسلام ثم حرمت يوم خيبر ، ثم أبيضت في غزوة أوطاس ، ثم حرمت بعد ذلك ، واستقرَّ الأمرُ على التحريم ، وقد بيَّنا ذلك في شرح الحديث بياناً يشفي الصدور .

المسألة الثامنة عشرة - قوله تعالى : ﴿ فَأَتَوْهُنَّ أُجُورَهُنَّ ﴾ ؛ سمَّاه في هذه الآية أجراً ، وسمَّاه في الآية الأولى في أول ^(٣) السورة نِحْلَةً ، وقد تكلمنا على تلك الآية ، وكانت الفائدة بهذا - والله أعلم - البيان لحال الصداق ، وأنه من وجهٍ نِحْلَةٌ ومن وجهٍ عوض .

والصحيح أنه عوض ، ولذلك قال مالك : النكاحُ أشبهُ شيءٍ بالبيع ، لما فيه من

(١) في : فيه . (٢) في : لأنزلها سبحانه كذلك .

(٣) في الآية الرابعة من سورة النساء : وآتوا النساء صدقاتهن نِحْلَةً

أحكام الببوع ، وهو وجوبُ العِوضِ وتعريفه وإبقاؤه وردّه بالعيب والقيام فيه بالشفعة إلى
إلى غير ذلك من أحكامه .

المسألة التاسعة عشرة - قوله تعالى : ﴿ فَرِيضَةً ﴾ ، يحتمل أن يكون صفة للإتيان
ليخلص^(١) الأمر للوجوب . ويحتمل أن يكون صفة للأجر ، فيقتضى التقدير ؛ معناه أعطوها
صداقها كاملاً ، ولا تأخذوا^(٢) منه شيئاً ، كما قال^(٣) : « وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا
مِنْهُ شَيْئًا » .

المسألة الموفية عشرين - قوله تعالى : ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ
بَعْدِ الْفَرِيضَةِ ﴾ .

إذا وجب المهرُ وعُلمَ فلا بأس أن يقع فيه التراضي بعد ذلك بين الرجل والنساء في
تركيه كله أو بعضه ، أو الزيادة عليه ، فإن كان ذلك بين المرأة والرجل وهما مالكان أمرهما -
فذلك مستعمرٌ على ظاهر الآية ، وإن كان منهما من لا يملك أمر نفسه فذلك إلى الولي الذي
أوجهه كما تقدم في قوله^(٤) : « إِلَّا أَنْ يَعْفُوَا أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّسَاحِ » ،
وكما توجب امرأة لنفسها صداقها ثم تُسقطه ، كذلك يوجبها وليها ثم يسقطه إذا رأى ذلك
مصلحةً لها ، وقد تقدّم بيان ذلك في موضعه .

وأما الزيادة فيه وهي :

المسألة الحادية والعشرون : فقد قال مالك : إن الزيادة بالثمن^(٥) في البَيْعِ وبالصداق في
النكاح تابعهما ويجرى مجراها في أحد القولين ، وبه قال أبو حنيفة . وفي القول الثاني يجري
مجرى الهبات ، وبه قال الشافعي ؛ وهي في مسائل الخلاف مذكورة .
ونكتة المسألة أنهما يملكان فسُخِ العقد وتجديده صريحاً فلهما كاه عنهما ، ولهما أن يتصرفا
فيه كيف شاءا .

(١) في ل : لتخليص . (٢) في ل : ولا تنقصوا منه . (٣) سورة النساء ، آية ٢٠

(٤) سورة البقرة ، آية ٢٣٧ (٥) في ل : إن الزيادة في الثمن في البيع والصداق في النكاح .

الآية الوفية عشرين - قوله تعالى ^(١): ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِمَّا مَكَتَ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتْيَانِكُمْ الْمُؤْمِنَاتِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ ۖ﴾ .

فيها اثنتا عشرة مسألة :

المسألة الأولى - في حكمة الآية :

انظروا رحمكم الله إلى مُرَاعَاةِ الْبَارِي سبحانه لمصالحنا وحُسن تدبيره في تدبيره لأحكامنا ؛ وذلك أنه لما ضرب الرِّقَّ على الْخَلْقِ عقوبةً للجاني وَخِدْمَةً للمعصوم ، وعَلِمَ أَنَّ العلاقة قد تنظم بالرِّقِّ في باب الشهوة ^(٢) التي رتبها جِبِلَّةٌ ، ورتب النكاح عليها في اتحاد القرون وترتيب النظر ، وشرَّفه لشرف فائدته ومقصوده من وجودِ الآدمي عليه - صان عنه محلَّ الملوكة لثلاثة أوجه :

أحدها - أَنَّ فيها سببَ الحل وطريقَ التحريم ^(٣) ، والاستمتاع يكفي .

الثاني - وهو المقصود - صيانةُ النُطْفَةِ عن التصوير بصورة ^(٤) الإِرْقَاق .

الثالث - صيانة لعقد النكاح حين كثُر شروطه ، وأُغْلِيَ درجته ، وكمَّلَ صِفَتَه ؛ وقد كان سَبَقَ في علمه أَنَّ أحوالَ الْخَلْقِ ستستقيم بقسمته ^(٥) إلى ضيق وسعة وضرورة أذن ^(٦) في حال الضرورة لايجزى في تعريض نُطْفَتِهِ للإِرْقَاق ، لئلا يكونَ مراعاةُ أمرٍ موهوم يؤدي إلى فسادِ حال متوقعة ، حتى قال بعضُ العلماء : إن الهوى يُجيز نكاح الإماء ، وهذا منتهى نظر المحققين في مطالعة الأحكام من بَحْرِ الشرع وساحل العقل ؛ فاتخذوها مقدمة لكل مسألة تتعلق بها .

المسألة الثانية - في فهم سياق الآية :

اعلموا وفقكم الله تعالى أَنَّ العلماء اختلفوا في سياقِ هذه الآية ؛ فهم مَنْ قال : إنها سبقت مساقَ الرخص ، كقوله ^(٧) « فَن لَمْ يَحِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ » وقوله ^(٨) : « فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً »

(١) الآية الخامسة والعشرون . (٢) في ١ : الشهوة . (٣) في ١ : التخدم ، وهو تحريف .

(٤) في ل : بصفة . (٥) في ل : فقسمه . (٦) في ١ : وخيره ذن ، وهو تحريف ، والمثبت من ل .

(٧) سورة النساء ، آية ٩٢ . (٨) سورة النساء ، آية ٤٣ ، وسورة المائدة آية ٦ .

فَقِيَمُوا» ونحوه. فإذا كانت كذلك وجب أن تُلَحَّقَ بالخص التي تكون مقرونةً بأحوال الحاجة وأوقاتها، ولا يُسْتَرَسَلُ في الجواز استرسال العزائم؛ وإلى هذا مال جماعةٌ من الصحابة، واختاره مالك؛ ومنهم من جعلها أصلاً، وجوز نكاح الأمة مطلقاً، ومال إليه أبو حنيفة. وقد جهل مساق الآية مَنْ ظنَّ هذا؛ فقد قال الله تعالى ما يدلُّ على أنه لم يُسْحَ^(١) نكاح الأمة إلا بشرطين: أحدهما عدم الطول. والثاني خوف العنت؛ فجاء به شرطاً على شرط، ثم ذكر الحرائر من المؤمنات والحرائر من أهل الكتاب ذكرًا مطلقاً؛ فلما ذكر الإماء المؤمنات ذكرها ذكرًا مشروطاً مؤكداً مربوطاً.

فإن قيل: حلقتُم على دليل الخطاب بالفاظ هائلة، وليس في هذه الآية إلا أن الله تعالى ذكر في نكاح الأمة وصفاً أو وصفين فأردتُم أن يكون الآخرُ بخلافه، وهذا دليل الخطاب الذي نازعناكم فيه منذُ كننا وكفتم.

فالجواب عنه من وجهين:

أحدهما - أننا نقول: دليل الخطاب أصلٌ من أصولنا، وقد دللنا عليه في أصول الفقه وحققناه تحقيقاً لا قبل لكم به، ومن رآه دراه.

الثاني - أن هذه الآية ليست مسوقةً مساق دليل^(٢) الخطاب كما بينا؛ وإنما هي مسوقةٌ مساق الإبدال، وإنما كانت تكون مسوقةً مساق شبه دليل الخطاب لو قلنا: انكحوا المحصنات المؤمنات بطولٍ وعند خوف عنتٍ، فأما وقد قال: ومن لم يستطع منكم؛ فقرنه بالقدرة التي رتب عليها الإبدال في الشريعة وأدخلها في بابها بعبارتها ومعناها لم يقدر أحد أن يخرجها عنها، فليس لرجلٍ حكمه الله واضح^(٣).

ومن غريب دليل الخطاب أن الباري تعالى قد يخصُّ الوصفَ بالذكر للتنبيه، وقد يخصُّه بالعرف، وقد يخصُّه باتفاق الحال، فالأول كقوله تعالى: «ولا تقل لها أفٍ»، وقد قال تعالى: «ولا تقتلوا أولادكم خشيةً إملاقٍ»؛ فإنه تنبيه على حالة الإثراء، وخصَّ حالة الإملاق^(٤) بالنهي؛ لأنها هي التي يمكن أن يتعرض الأب لقتل الابن فيها. وكذلك قوله تعالى: «لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفةً» خصَّ حالة الإكثار والإثراء التي تتعلق بها

(١) قل: يجوز. (٢) قل: مسوقة مساق الخطاب. (٣) هكذا الأصول. (٤) في: الإمكان.

النفوسُ بالنهي ؛ فأما إذا وقع شرطٌ مقرونٌ بقدرة فهو نصٌّ في البدلية والرخصة، وإن وقع بعنبيه مقرونا بحالة أو عادة^(١) كان ظاهرا ، كقوله صلى الله عليه وسلم : من باع نخلا قد أبرت^(٢) فثمرها للبائع إلا أن يشترطها المبتاع .

وقد مهدنا ذلك في مسائل الخلاف ، وبيننا أن خمسة من الأدلة تقتضي في المعنى أن نكاح الأمة رخصة ، فلما انتهى النظرُ إلى هذا المقام ، ورأى المحققون من أصحاب أبي حنيفة أن نكاح الأمة رخصة ، وأنه مشروط بعد الطول تحكم في الطول ، وهي :

المسألة الثالثة - فقال : إنَّ الطَّوْلُ هو وجودُ الحرَّةِ تحته ، فإذا كانت تحته حرَّة فهو ذو طول ، فلا يجوزُ له نكاحُ الأمة ، هذا تأويل أبي يوسف .

وتحقيقه عندهم أنَّ الطَّوْلَ في لسان العرب هو القدرة ، والنكاح هو الوطء حقيقة ، فعناه مَنْ لم يقدر أن يطأ حرَّةً فليتزوج أمة ، وهذا هو حقيقة في الذي تحته حرَّة فلا ينقل إلى الحجاز إلا بدليل .

أجاب علماؤنا بأن قالوا : الطول هو النفي والسعة ، بدليل قوله^(٣) : « استأذَنَكَ أَوَّلُو الطَّوْلِ مِنْهُمْ » . والنكاح هو العقد ، فعناه مَنْ لم يكن عنده صداق حرَّة فليتزوج أمة ، وكذلك فسره جماعة من الصحابة والتابعين ، ويمضده قوله تعالى^(٤) : « ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ » ، وهذا أقوى ألفاظ الحصر ، كقوله في شروط التَّيْمَةِ في الحج^(٥) : « ذَلِكَ لِمَنْ أَمَّ يَسْكُنُ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ » .

و أبو حنيفة لا يشترط خوف العنت .

فإن قيل ، وهي :

المسألة الرابعة - فإن قدر على طول كتابية هل يتزوج الأمة ؟ قلنا : نعم ، يتزوجها .
فإن قيل : كيف هذا ، وهي مثل المسلمة الحرة ؟ والقدرة على مثل الشيء قدرة عليه في الحكم . قلنا : ليسا مثليين بأدلة لا تحصي كثرة وقوة ؛ منها أن إماءهم لم تستَوْ فكيف حرائرهم ؟ وما لم يشترطه الله سبحانه لا نشترطه نحن ، ولا نُلجِّق مسامة بكافرة ؛ فأمة مؤمنة خير من حرَّة مشركة بلا كلام .

(١) في ل : أو عرف . (٢) أبرت : لفتحت . (٣) سورة التوبة ، آية ٨٦
(٤) سورة النساء ، آية ٢٥
(٥) سورة البقرة ، آية ١٩٦

فإن قيل ، وهى :

المسألة الخامسة - قال أبو بكر الرازى إمام الحنفية فى كتياب أحكام القرآن له : ليس نكاح الأمة ضرورة ؛ لأنَّ الضرورة ما يُخافُ منه تَلَفُ النفس أو تَلَفُ عَضْوٍ ، وليس فى مسألتنا شئٌ من ذلك .

قلنا : هذا كلامُ جاهلٍ بمنهاج الشرع أو متهمٌ لا يُبالي بما يرد القول . نحن لم نقل إنه حكمٌ نيط بالضرورة ، إنما قلنا : إنه حكم علق^(١) بالرخصة المقرونة بالحاجة ، ولكل واحد منهما حكمٌ يختصُّ به ، وحالة^(٢) يُعتبر فيها ، ومن لم يفرق بين الضرورة والحاجة التى تكون معها الرخصة فلا يُعنى بالكلام معه ، فإنه معاندٌ أو جاهل ، وتقدير ذلك إتمام للنفس عند مَنْ لا ينتفعُ به .

فإن قيل ، وهى :

المسألة السادسة - فإذا كانت تحتها حرّة ، هل يتزوج الأمة أم لا ؟

قلنا : اختلف فى ذلك علماءنا ؛ فقال مالك : إذا خشي العنتَ مع حرّة واحتاج إلى أخرى ، ولم يقدر على صداقها فإنه يجوزُ له أن يتزوج الأمة ؛ وهكذا مع كلِّ حرّة وكلِّ أمة حتى ينتهى إلى الأربع بظاهر القرآن .

وقال مرة أخرى : إذا تزوج الأمة على الحرّة ردَّ نكاحه ؛ رواه ابن القاسم .

ورواية ابن وهب الأولى أصحُّ فى الدليل وأولى ؛ لأنَّ الله تعالى أباح بشرطٍ قد وُجد وكُمِّل على الأمر .

فإن قيل ، وهى :

المسألة السابعة - فهل تكون الحرّة بالخيار فى البقاء معها أو الفراق ؟

قلنا : كذلك قال مالك على الرواية الواحدة ، ويجوز على مذهبه أن مَنْ رَضِيَ بالسبب المحقّق رضى بالسبب المرتّب عليه ، ولا يكون لها خيارٌ ؛ لأنها قد علمت أن له نكاح الأربع ، وعلمت أنه إن لم يقدر على نكاح حرّة تزوّج أمة ، وما شرط الله تعالى عليها كما شرطت على نفسها ، ولا يعتبر فى شروط الله علمها ، وهذا غاية التحقيق فى الباب والإنصاف فيه .

(١) فى ل : علق على الرخصة . (٢) فى ل : ودلالة .

المسألة الثامنة - قوله تعالى : ﴿ مِنْ فَتَيَانِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ﴾ .

بهذا استدلل مالك على أن نكاح الأمة الكافرة لا يحل ؛ لأن الله تعالى أباح نكاح المؤمنة ، فكان شرطاً في نكاح الإماء الإيمان .

فإن قيل : هذا استدلال بدليل الخطاب ونحن لا نقولُ به .

قلنا : ليس هذا استدلالاً بدليل الخطاب من أربعة أوجه :

الأول - أن هذا استدلال بالتعليل ؛ فإن الله تعالى ذكر الإيمان في نكاحهن ، وذكرُ الصفة في الحكم تعليل ، كما لو قال : أكرموا العالم واحفظوا الغريب لكان تفصيلاً على الحكم وعلى علته ، وهي العلم والتربة فيتعدي الإكرام [والحفظ] ^(١) لكل عالم وغريب ، ولا يتعدى إلى سواها ^(٢) .

الثاني - أن الله تعالى قال ^(٣) : « وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ » ؛ فكان هذا تعليلاً يمنع من النكاح في المشركات .

الثالث - أن الله تعالى قال : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ﴾ ، فإذا لم يكن الإيمان شرطاً في الإحلال ولا العفة تبين أن المراد بالإحصان هاهنا الحرية .

الرابع - أن الله تعالى قال في هذه الآية : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكَحِ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ ﴾ ، فليُنكح الفتيات المؤمنات ، فالإحصان هاهنا في الحرية قطعاً ، فنقلناه من حرة مؤمنة إلى أمة مؤمنة ، وقال في آية أخرى ^(٤) : « وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ » . ثم قال ^(٥) « وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ » ، يعني حل لهن ، « وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ » حل لهن أيضاً ، يريد بذلك الحرائر لا معنى له سواء ، فأفادت الآية حل الحرية الكتابية ، وبقيت الأمة الكافرة تحت التحريم . فإن قيل : فقد قال ^(٦) : « وَلَا أَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ » ، فخايرَ بينهما ، والخابرة لا تكون بين ضدين ، وقد تقدم ^(٧) الجواب عنه في سورة البقرة .

المسألة التاسعة - لما أكمل الله تعالى بيان المحرمات الحاضرات في ذلك الوقت للتشكيل ، وقال بعده ^(٨) : « وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ » ، فلو وقع هذا الإحلال بنص لكان ما يأتي بعده

(١) من ل . (٢) ق ل : ولا يتعداهما . (٣) سورة المائدة ، آية ٥

(٤) سورة البقرة ، آية ٢٢١ (٥) صفحة ١٥٧ (٦) سورة النساء ، آية ٢٤

من المحرمات التي عدّناها نسختها ، ولكنه كان عموماً ؛ فجري على عمومها إلا ما خصه الدليل في ست عشرة مسألة ، ولو كانت ألفاً ما أثر^(١) في العموم ، فكيف وهي على هذا المقدار ؟ ألا ترى إلى قوله تعالى^(٢) : « فاقبلوا المشركين » ، وهو عمومٌ خرج منه عشرة أصناف وبقي تحته صنف واحد ، وهم المحاربون ، ولم يؤثر ذلك فيه لافصاحة ولا حكمة ولا ديناً ولا شريعة .

المسألة العاشرة - قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُم مِّنْ بَعْضٍ ﴾ .

المعنى أن الله لا شرط للإيمان ، وعلم أنه مخفى لا يطلع عليه سواه أحال على الظاهر فيه ، وقال : ﴿ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُم مِّنْ بَعْضٍ ﴾ فيما أضمرتم من الإيمان ، كما لكم فيه مقبول ، وبظاهره معصوم ، حتى يحكم فيه الحكماء ؛ ولذلك لما جاء الأنصارى فقال له : على رقة وأريد أن أعتق هذه الجارية . قال لها النبي صلى الله عليه وسلم : أين الله ؟ قالت : في السماء . قال : من أنا ؟ قالت : رسول الله . قال : اعتقها فإنها مؤمنة حملاً على الظاهر من الإيمان ، نعم وعلى الظاهر من الألفاظ ، وقد بيّنا ذلك في كتاب المشككين .

المسألة الحادية عشرة - قوله تعالى : ﴿ بَعْضُكُم مِّنْ بَعْضٍ ﴾ .

قيل معناه أنتم بنو آدم ، وقيل معناه أنتم المؤمنون إخوة . وفي هذا دليل على التسوية بين الحر والعبد في الشرف ، وردّ على العرب التي كانت تسمى ولداً الأمة هجيناً تعبيراً له بنقصان مرتبة أمه ، وهذا أمرٌ أدخلته البنية على الضرية من حيث لم تشعر بجهل العرب وغفلتها ؛ فإن إسماعيل ابن أمة ، فلو كانت على بصيرة ما قبلت هذا التعبير ، وإليها يرجع .

المسألة الثانية عشرة - إذا تزوج أمة ، ثم قدر بعد ذلك على حرة فتزوجها ثبت نكاح الأمة ولم يفسخ .

وقال مسروق : يفسخ ؛ لأنه أمرٌ أبيع للضرورة ، فإذا ارتفعت الضرورة ارتفعت الإباحة ؛ وهذا لا يصح ؛ لأنه شرط في ابتداء العقد فلا يشترط في استدامته ، كالعدة والإحرام وخوف العنت . وهذا لا جواب عنه .

وأما الميتة في الضرورة فتتأرق هذا من وجهين :

أحدهما - أن هذا عقد لازم ، وتلك إباحة مجرّدة .

(١) قل : ما كثر . (٢) سورة القوبة ، آية هـ

الثاني - أن هذا عقد بشروط ، فيُعتَبَرُ بشروطه ، بخلاف الإباحة في الميتة ، والله أعلم .
 الآية الحادية والعشرون - قوله تعالى (١) : ﴿ فَإِنْ كَيْفَ كُفُّوا عَنْ أَنْ يَأْذِنَ أَهْلُهُنَّ وَآتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ ﴾ .
 فيها عشر مسائل :

المسألة الأولى - قال إسماعيل القاضي : زعم بعض أهل العراق أن السيد إذا زَوَّجَ عَبْدَهُ من أَمَتِهِ أنه لا يجب فيه صداق ، وكيف يجوز هذا ونكاح بغير صداق سِفَاحٌ ؟ وبالغ في الرد ، وبَيَّنَ أن الله ذكر نكاح كل امرأة ، فقرنه بذِكْرِ الصداق فقال في الإماء : (فَأَنْكِحُواهُنَّ بِأَذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ) : وقال تعالى (٢) : « وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ » . وقال أيضا (٣) : « وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُواهُنَّ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ » ؛ فكيف يخلو عنه عقدُ حَكَمِ الشرع (٤) فيه بأن يجب في كل نوع منه ، حتى أنه لو سكت في العقد عنه لوجب بالوطء .
 قال ابن العربي : وهذا الذي ذكره القاضي إسماعيل هو مذهب الشافعي وأبي حنيفة ، وقد تفرَّضَ الحنفيون والشافعيون للرد على إسماعيل ؛ فردَّ عليه أبو بكر الرازي في كتاب أحكام القرآن له ، وردَّ عليه علي بن محمد الطبري المهراس في كتاب أحكام القرآن ؛ فتعرَّضوا (٥) للارتقاء في صفوفه بغير تمييز .

قال الرازي : يجب المهر ويسقط ؛ لثلاث تكون استباحة البُضْعِ بغير بدل ، ويسقط في الثاني حين يستحقه المولى ، لأنها لا تملك (٦) ، والمولى هو الذي يملك مالها ولا يثبت للمولى على عبده دين .

وقال الطبري : إن المهر لو وجب لوجب لشخص على شخص ، فمن الذي أوجبه ؟ وعلى من وجب ؟

(١) من الآية الخامسة والعشرين . (٢) سورة المائدة ، آية ٥ . (٣) سورة الممتحنة ، آية ١٠ .

(٤) في ل : حكم الله عز وجل فيه بأن يجب . (٥) في ل : فتعلموا للارتقاء في صعود بغير تمييز .

وفي أ : للارتقاء في صفوفه كونه بغير تمييز . (٦) في ل : لا تملك .

فإن قلت : وجب للسيد على العبد فهذا محال أن يثبت له دينٌ على عبده ، ووجوبه لا على أحد محال ، وكما أن العقد يقتضى الإيجاب كذلك الملك يقتضى الإسقاط ، وليس إيجابه ضرورة الإسقاط ، كما يقال إن إثبات الملك لابن ضرورة العتق ؛ فإن العتق لا يتصور بدون الملك ، فأما إسقاط المهر فلا يقتضى إثباته ، فوجب ألا يجِبَ بحال .

وقد دلَّ الدليلُ على أن العبد لا يملك بالتملك أصلا ، وإذا ^(١) لم يملك ولا بدَّ من مالك ، واستحال أن يكون السيد مالكا ؛ فامتنع لذلك ، وعاد الكلامُ إلى أصلٍ آخر ؛ وهو أن العبد هل يملك أم لا ؟

قال القاضي أبو بكر : أما قولُ الرازى : إنه يجب ويسقط ^(٢) فكلامٌ له فى الشرع أمثلة ، منها متفق عليها ومنها مختلف فيها ؛ فمن المتفق عليه بيننا وبين الشافعية والحنفية هو فيما إذا قال لرجل : أعتق عبدك عنى على ألف . فقال سيده : هو حرٌّ . فإنَّ هذا القول - وهو كلمة « هو حرٌّ » يتضمَّن ^(٣) عقد البيع ، ووجوب الثمن على المبتاع ، ثم وجوب الثمن للبائع ، ووجوب الملك للمبتاع ، وخروجه عن يدِ البائع وما كرهه العتق ، ويجبُ الملك ثم يسقط . كلُّ ذلك بصحة البيع والعتق .

كذلك يلزم أن يقول : يجبُ الصداقُ هاهنا لحلَّ الوطء ، ثم يكون ما كان . ومما انفقا عليه نحن والشافعية إذا اشترى الابنُ أباه فإنه يصحُّ عقد الشراء ويحصلُ الملكُ لابن ، ثم يسقط الملك ويمتق ، ويجبُ الثمنُ للبائع .

وقد قال بعضُ أصحابِ الشافعى : إذا قتل الأبُ ابنه يجبُ القصاصُ ويسقط ، فوجوبه لوجودِ علَّةِ القصاص من العدوان وشرطه من المكافات ، ويسقط لعدم المستحق ؛ إذ يستحيل أن يجب للعراء على نفسه .

ونحن نقولُ : ينتقل القصاصُ إلى غير الأب من الورثة ، كما لو كان الأبُ كافرا لا تنتقل الميراث عنه إلى غيره من الورثة .

وكذلك قال أصحابُ أبى حنيفة : لو قتل حرٌّ عبدا قُتل به ، ولو قتل مكاتبا لم يترك وفاء قتل به ، ولو قتل مكاتبا ترك وفاء لم يقتل به ؛ لأن الصحابةَ اختلفوا فيه ؛ فمنهم من قال :

(١) فى ١ : وكذا . (٢) فى ٢ : ثم يسقط . (٣) فى ٣ : ل : يقتضى .

مات عبداً والقصاص لسيدته . ومنهم من قال : مات حرّاً ويدفع من ماله كتابته لسيدته ، ويرث ماله بقيةُ ورثته ، ويرثون قصاصه ، فانتصب اختلافهم في المستحق شبهة في ذلك القصاص . وهذا الفقه صحيح ؛ وذلك أن الإيجاب حكم ، والاستيفاء حكم آخر مغاير له ، وأسبابهما تختلف ؛ وإذا اختلفا سبباً واختلفا ذاتاً كيف يصحُّ لحق أن يُنكر انفراد أحدهما عن الآخر ؟ بل هذالك أغرب من هذا ؛ وهو أن الوجوب حكمٌ والاستقرار حكم آخر ؛ فإن الصداق يجبُ بالعقد ، ولا يستقرُّ إلا بالوطء ؛ إذ يتطرقُ السقوط إلى جميعه قبل الوطء بالردة ، وإلى نصفه بالطلاق .

وقد انبنى على هذا الأصل أحكامٌ كثيرة من الزكاة ، إذا كان الصداق ماشية وغيرها ؛ فإذا كان الاستقرار - وهو وصف الوجوب حكماً - انفرد عن الوجوب بانفراد الاستيفاء منه وهو غيرُه أصلاً وصفةً فذلك أولى .

وأما قول الطبري : من الذي أوجب عليه ؟ ولأنَّ وجب ؟ فيقال له : نفَصَكَ قَسَمٌ ثَلَاثَ عَدَلَاتٍ عَنْهُ أَوْ تَعَمَّدَتْ تَرْكُهُ تَلْبِيساً : وهو أن يجب للأمة - وهي الزوج ^(١) - على العبد الذي تزوجها ، كما يجب عليه النفقة لها . فإن قال : ليست الأمة أهلاً للملك ولا للتملك .

قلنا : لانسلم ؛ بل العبدُ أهل للملك والتملك . وقد بينا ذلك في مسائل الخلاف تحليصاً وتلخيصاً وإنصافاً ، وحققنا في الكتب الثلاثة أن علة الملك الحياة والآدمية ، وإنما انهمر وصفُ العبد بالرقّ للسيد ، ولكن العلة باقية ، والحكم قد يتركب عليها مع وجود النامر لها . وكيف لا تملك الأمة والله تعالى يقول في الإماء ^(٢) : « فَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ » ، فأضاف الأجورَ إليهن إضافة تملك ؟

وأما قوله : إنَّ العقد كما يقتضي الإيجاب كذلك [الملك] ^(٣) يقتضي الإسقاط . قلنا له : فذكر على كل واحدٍ مقتضاه ^(٤) أوجب بالعقد وأسقط بالملك ووفر على كلٍّ سببَ حكمه كما فعلنا في شراء القريب .

(١) الزوج : البعل ، والزوج - أيضاً : المرأة ، ويقال لها زوجة أيضاً (مختار الصحاح) .

(٢) سورة النساء ، آية ٢٤ (٣) ليست في ل . (٤) في ل : توفر عن كل أحد مقتضاه .

وأما قوله : إنَّ إيجابه ليس ضرورة للإسقاط بخلاف عتق القريب فإنَّ إيجابه هناك ضرورة العتق .

قلنا : وإيجابه الصداق ها هنا ضرورة الحل ؛ إذ جعله الله علما على الفرق بين النكاح والسفاح ، ونصَّ على إيجابه في كلِّ نكاح على اختلاف أنواع النكاحين من ملك أو مملوك ؛ فيجب للأمة ، ثمَّ يجب للسيد منها ، وليس يستحيل أنَّ يجب للسيد على العبد حق ، فلا تغرورا بما لا تحصيل فيه ولا منفعة له . وهلا قلتم : يجب للأمة على العبد ، ثمَّ يجب للسيد من الأمة ، ثمَّ يسقط ؛ وسقوط الحق بانهتاله من محلِّ إلى محلِّ ليس غريبا في مسائل القصاص والشفعة والديون .

وأما قوله : إنَّ العتق لا يتصور بدون الملك ، فكذلك لا يتصور الحلُّ في النكاح بغير صداق .

وأما قوله : إنَّ القول عاد إلى أنَّ العبد لا يملك فبا هذا عوده إلى هذا الأصل الذي ظهرنا فيه عليكم ، والحمد لله .

المسألة الثانية - قوله تعالى : ﴿ بِإِذْنِ أَهْلِيهِ ﴾ دليل على أنَّ المملوك لا تُنكح إلا بإذن أهلها ، وكذلك العبد لا يفتكح إلا بإذن أهله وسيده .

وذلك لأنَّ العبد مملوك لا أمر له ، وبدنه كله مستغرق بحق السيد ؛ لكن الفرق بينهما أنَّ الأمة إذا تزوجت بغير إذن أهلها فسخ النكاح ولم يجز بإجازة السيد ، وإذا جوز السيد نكاح العبد جاز لأنَّ نقصان الأنوثة في الأمة يمنع من انعقاد النكاح البتة على ما بيَّناه في سورة البقرة .

فإن قيل : فهل يجوز نكاحها بإذن أهلها وإن لم يباشر السيد العقد .

قلنا : نعم ، يجوز ؛ ولكن لا تبشره هي ، بل يتولاه من تولاه . وقد روى ابن جريج وغيره عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر بن عبد الله - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أيما عبد تزوج بغير إذن مواليه فهو عاهر . خرجه الترمذی . وقال : هو حسن . وحديث يرويه ابن جريج عن ابن عقيل عن جابر ينبئ أن يكون صحيحا .

المسألة الثانية - قوله تعالى : ﴿ وَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ ﴾ : هذا يدلُّ على وجوب المهر في النكاح ، وقد تقدم .

المسألة الرابعة - هذا نصٌّ على أنه يسمى أجره ، ودليل هذا^(١) أنه في مقابلة المنفعة البُضعية ؛ لأنَّ ما يقابلُ المنفعة يسمى أجره .

وقد اختلف الناسُ في العقود عليه النكاح ما هو ؟ بدن المرأة ، أو منفعة البضع ، أو الحل ؟ وقد مهدناه في مسائل الخلاف عند ذكرنا ما تُردُّ به الزوجةُ من العيوب .

المسألة الخامسة - هذا يدلُّ على وجوب المهر للأمة ، وقد أنكر ذلك الشافعيُّ وقال : إنه عوضٌ مَنفَعَةٌ لا يكون للأمة ، أصله إجازة^(٢) المنفعة في الرقبة .

وقال علماؤنا : إنَّ السيد إذا زوج أَمَتَهُ فقد ملك منها ما لم يكن يملك ؛ لأنَّ السيد لم يكن يملك غِشْيَانَهَا بالتزويج ، وإنما كان يملكه بملك اليمين ، فهذا العقد لها لاله ، فمِوضُهُ لها بخلاف منافع الرقبة فإنها والعقد عليها للسيد ، وهذا ظاهر لا يفتقر إلى إطباق .

المسألة السادسة - ما يعنى بالمعروف ؟ يعنى الواجب ، وهو ضد المنكر ، وليس يريد به المعروف الذى هو العُرف والعادة ؛ وستره مبيننا في سورة الأعراف إن شاء الله تعالى .

المسألة السابعة - قوله تعالى : ﴿ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ ﴾ يعنى عفاف غير زانيات . وقد استدلَّ بها مَنْ حرَّم نكاح الزانية ، وهو الحسن البصرى ، وقال إنه شرط في النكاح الإحصان وهو العفة^(٣) ، وأيضاً فإنَّ الله تعالى قال في سورة النور^(٤) : « الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً ، وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ » .

وقالت طائفة : معنى قوله : محصنات ، أى بنكاح لا بزنى ، وهذا ضعيف جداً ؛ لأنَّ الله تعالى قد قال قبل هذا : ﴿ فَأَنْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ ﴾ ، فكيف يقول بمد ذلك مفكوحات ، فيكون تكراراً في الكلام قبيحاً في النظام ، وإنما شرط الله ذلك صيانةً للماء الحلال عن الماء الحرام ؛ فإنَّ الزانية لا يجوز عقدنا نكاحها حتى تستبرأ .

(١) في ١ : بدليل على أنه ، وهو تحريف . (٢) في الأصول : لإجازة والمثبت في القرطبي : ١٤٢-٥

(٣) في ل : وهو الفقه . (٤) سورة النور ، آية ٣

وقال أبو حنيفة والشافعي : يجوز نكاحها اليوم لمن زنى بها البارحة، وإن لم يزني بها مع شغل رحمها بالماء، فهذه هي الزانية التي حرّم الله نكاحها؛ فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَسْقُرْ مَاءَهُ زَرْعَ غَيْرِهِ . وثبت عنه أنه قال : لا توطأ حاملٌ حتى تضعَ ، ولا حائلٌ حتى تحيضَ في وطءٍ ونسبٍ ليس لهما حرمة . وذلك في وطء الكفار ؛ لكن إن لم يكن للماء المستقرّ في الرحم حرمة فللماء الوارد عليه حرمة ، فكيف يمتزج ماءً محترماً بماء غير محترم ، وفي ذلك خلط الأنساب الصحيحة بالمياه الفاسدة .

وأما قوله : الزاني لا ينكح إلا زانية ، فهي آية مشككة ، اختلف فيها السلف قديماً وحديثاً ، والمتحصّل فيها أربعة أقوال :

الأول - أنه روى عن عبد الله بن عمر أنّ رجلاً من المسلمين استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في نكاح امرأة كانت تسافح وتشترط له أن تُنفق عليه ، وكذلك كنّ نساء معامات يفعلن ذلك فيتزوجن الرجل من فقراء المسلمين لئلفنق المرأة منهن عليه ، فنهاهم الله عن ذلك .

الثاني - قال ابن عباس ونحوه عن قتادة ومجاهد عن بنّايا كن ينصبن على أبوابهن كراية البيطار ، وكانت بيوتهن تسمّى المواخير ، لا يدخل إليهن إلا زانٍ من أهل القبلة أو مشرك ، فحرّم الله ذلك على المؤمنين .

الثالث - قال سعيد بن جبّير : لا يزني الزاني إلا بزانية مثله أو مشركة ، ونحوه عن عكرمة .
الرابع - قال سعيد بن المسيّب : نسخها قوله ^(١) : « وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ » . وقال أنس : من أياى المسلمين .

وقد أكّد رواية ابن عمر ما رواه الترمذى عن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده قال : كان رجل يقال له مرثد بن أبى مرثد ، وكان رجل يحمل الأمرى من مكّة حتى يأتي بهم المدينة . قال : وكانت امرأة بنى بـمكة يقال لها عناق ، وكان صديقاً لها ، وإنه واعد رجلاً من أسرى مكّة يحمله . قال : فجئت حتى انتهيت إلى ظلّ حائط من حوائط مكّة في ليلة

مُقَمَّرَةٌ قال : فجاءت عناق فأبصرت سوادَ ظِلِّي بِجَنبِ الحائِطِ ، فلمَّا انتهت إلىَّ هرففتني ، فقالت : مرثد ! فقلت : مرثد . فقالت : مرحبا وأهلا ، هلُمَّ فَبِتْ عَفَدَنَا اللَّيْلَةَ . قال : قلت : يا عناق ، حَرَّمَ اللهُ الزَّنا ، قالت : يا أهل الخيام ، هذا الرجل يحملُ أَسْرًا كَم... وذَكَرَ الحديث . قال : حتى قدمت المدينة فقلت : يا رسولَ اللهِ ، أأنكحُ عناق ؟ فأمسك رسولُ اللهِ صلى اللهُ عليه وسلم فلم يردَّ عليَّ شيئاً ، فنزلت ^(١) : « الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً ... » الآية . فقال رسولُ اللهِ صلى اللهُ عليه وسلم : يا مرثد ، الزَّانِي لَا يَنْكِحُ . . . وقرأها إلى آخرها ، وقال له : فلا تَنكِحْها .

فأما مَنْ قال : إنها نزلت في بُغَايا معلومات فسلامٌ صحيح .
وأما مَنْ قال : إنَّ معناه الزَّانِي لَا يُزَانِي إِلَّا زَانِيَةً فَمَا أَصَابَ فِيهِ غَيْرُهُ ، وهي من علوم القرآن الماثورة عن معلّمه العَظِيمِ ابنِ عباس .

وأما مَنْ قال : لَا يَنْكِحُ المَحْدُودَ إِلَّا مَحْدُودَةٌ ، وهو الحسن ، يريد أن معنى الآية : الزَّانِيَةُ الَّتِي تَبَيَّنَ زَنَاهَا ، وَيَصَحُّ أَنْ يُخْبَرَ عَنْهَا بِهِ ؛ وَذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِيمَنْ نَفَذَ عَلَيْهِ الْحَدُّ ؛ وَفِيهِلْ نَفُوزِ الْحَدِّ هِيَ مُحْصَنَةٌ يَحْدُ قَافِئُهَا ، وَهُوَ الَّذِي مَنَعَ مِنْ نِكَاحِهَا وَمَعَهُ تَتَكَلَّمُ وَعَلَيْهِ نَحْتَجُّ . وَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ : إِنََّّ مَعْنَاهُ إِذَا زَانَى بِامْرَأَةٍ فَلَا يَتَزَوَّجُهَا فَيُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ قَوْلًا ، لَكِنْ خَرَجَهُ مَا قَدَمْنَاهُ مِنْ أَنَّ تَحْرِيمَ ذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ قَبْلَ الْاِسْتِبْرَاءِ ، وَتَكُونُ الْآيَةُ مُسَوِّقَةً لِبَيَانِ أَنَّهُ لَا يَسْتَرَسِلُ عَلَى الْمِيَاهِ الْفَاسِدَةِ بِالنِّكَاحِ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ كَمَا سَبَقَ ، أَوْ يَكُونُ مَعْنَاهُ مَا اخْتَارَهُ عَالِمُ الْقُرْآنِ ؛ قَالَ : الْمُرَادُ بِالنِّكَاحِ الْوَطْءُ ، وَالْآيَةُ نَزَلَتْ فِي الْبُغَايَا الْمُشْرَكَاتِ ؛ وَالِدَلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّ الزَّانِيَةَ مِنَ الْمُسْلِمَاتِ حَرَامٌ عَلَى الْمُشْرِكِ ، وَأَنَّ الزَّانِيَّ مِنَ الْمُسْلِمِينَ حَرَامٌ عَلَيْهِ الْمُشْرَكَاتُ ، فَعَنَى الْآيَةُ أَنَّ الزَّانِيَّ لَا يُزَانِي إِلَّا بِزَانِيَةٍ لَا تَسْتَحِلُّ الزَّنا أَوْ بِمُشْرِكَةٍ تَسْتَحِلُّهُ ، وَالزَّانِيَةُ لَا يُزَانِي بِهَا إِلَّا زَانٍ لَا يَسْتَحِلُّ الزَّنا أَوْ مُشْرِكٌ يَسْتَحِلُّهُ .

وأما مَنْ قال : إِنََّّ الْآيَةَ مَنْسُوخَةٌ فَمَا فُهِمَ النِّسْخُ ؛ إِذْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بَيْنَ الْآيَتَيْنِ الْمُتَعَارِضَتَيْنِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ ؛ بَلِ الْآيَةُ الَّتِي احْتَجَّ بِهَا عَاضِدَةٌ لِهَذِهِ الْآيَةِ وَمُوَافَقَةٌ لَهَا ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَرَّمَ نِكَاحَ الزَّانَةِ ^(٢) وَالزَّوَانِي ، وَأَمَرَ بِنِكَاحِ الصَّالِحَاتِ وَالصَّالِحِينَ .

(١) سورة النور ، آية ٣ (٢) في ل : الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي .

المسألة الثامنة - هذه الآية وإن كانت بصيغة الخبر فكذلك هو معناها (١)، وهي خبر عن حكم الشرع، فإن وجد خلاف الخبر فليس من الشرع على ما تقدم بيانه في سورة البقرة.

المسألة التاسعة - قوله تعالى: ﴿وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ﴾ :

كانت البنايا في الجاهلية على قسمين : مشهورات ومتخذات أخدان، وكانوا بمقولههم يجرمون ما ظهر من الزنا ويحجلون ما بطن؛ فنهى الله سبحانه عن الجميع.

المسألة العاشرة - قوله تعالى: ﴿مِنْ فِتْيَانِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ يدل على أن فتى وفتاة وصف للعبيد، قال النبي صلى الله عليه وسلم: لا يقولن أحدكم عبدي وأمتي وليقل فتاى وفتاى. ومن ها هنا قال بعضهم: إن يوشع بن نون كان عبداً لموسى عليه السلام لقوله تعالى (٢): «وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ»؛ والله أعلم.

الآية الثانية والعشرون - قوله تعالى (٣): ﴿فَإِذَا أَحْصَنَ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ، ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

فيها سبع مسائل :

المسألة الأولى - معنى الإحصان ها هنا مما اختلف فيه؛ فقال قوم: هو الإسلام؛ قاله ابن مسعود والشعبي والزهرى وغيرهم. وقال آخرون: أحصن: تزوجن؛ قاله ابن عباس وسعيد ابن جبير. وقال مجاهد: هو أن يتزوج العبد حرة والأمة حراً، ويروى عن ابن عباس. وقال الشافعى: تحدد الكافرة على الزنا، ولا يشترط الإسلام ولا النكاح.

وقرى أحصن بفتح الهمزة وأحصن بضمها، فمن قرأه بالفتح قال معناه: أسلمن، والإسلام أحد معاني الإحصان. ومن قرأ أحصن - بالضم - قال معناه: زوجن.

وقد يحتمل أن يكون أحصن - بفتح الهمزة زوجن، فيضاف الفعل إليهن لما وجد بهن.

(١) قل ل: معناه أوهى خبر لكم عن حكم الشرع. (٢) سورة الكهف، آية ٦٠.

(٣) من الآية الخامسة والعشرين.

وقد يحتمل أن يكون أحسن بضم الهمزة : أسلمن : معناه مُنَعِنَ بالإسلام من أحكام الكفر . والظاهر في الإطلاق هو الأول .

ومن شرط نكاح الحرّ والحرّة لا معنى له ولا دليل عليه .

والإحصان هو الإسلام من غير شك ؛ لأنه أول درجات الإحصان ، فلا ينزل عنه ^(١) إلا بدليل ، ويكون تقدير الآية : وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَنْكِحِ الْحَرَّاتِ الْمُؤْمَنَاتِ فَلْيَنْكِحِ الْمَمْلُوكَاتِ الْمُؤْمَنَاتِ ، فإذا أسلمن فمليهن نصف ما على الحرّ من الحدّ . ولا يتنصف الرجم ، فليست اعتباره . ويكون المراد ما يتشطر وهو الجلد ، وعلى قول الآخرين ^(٢) يكون التقدير : فإذا تزوّجن فمليهن نصف ما على الأبكار من العذاب ، وهو الجلد . ونحن أسدّ تأويلاً لوجهين :

أحدهما - أن قوله : المؤمنات ، يقتضى الإسلام . فقوله : « فإذا أُخْصِنَ » يجب أن يُحمَل على فائدة مجردة .

الثاني - أن المسألة داخلة تحت قوله ^(٣) : « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحدٍ منهما مائة جلدة » ، فتناولها عموم هذا الخطاب .

فإن قيل : فخذوا الكافر بهذا العموم .

قلنا : الكافر له عهد ألا نعترض ^(٤) عليه .

فإن قيل : فالرقيق لا عهد له .

قلنا : الرقُّ عهد إذا ضرب عليه لم يكن بعده سبيلٌ إليه إلا بطريق التأديب والصاحّة

لتظَاهُرِهِ بالفاحشة إن أظهرها .

المسألة الثانية - رَوَى الْأَعْمَشُ بِأَجْمَعِهِمْ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَنِ الْأَمَةِ إِذَا زَنَتْ وَلَمْ تَحْصَن . قَالَ : إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا ثَلَاثًا ثُمَّ بَيِّعُوهَا وَلَوْ بِصَفِيرٍ . قَالَ ابْنُ شَهَابٍ : لَا أُدْرِي بَعْدَ الثَّلَاثَةِ أَوِ الرَّابِعَةِ .

وروى مسلم ^(٥) وأبو داود والنسائي عن عليّ بن أبي طالب : قال النبي صلى الله عليه وسلم :

(١) في ١ : عليه . (٢) في ٢ : وعلى القول الآخر . (٣) سورة النور ، آية ٢

(٤) في ٢ : ولا نعترض عليه . (٥) في ٢ : رواه مسلم .

أقيموا الحدود على ما ملكتم أيمانكم من أحسن منهم ومن لم يحسن . وهذا نص عموم في جلد من تزوج ومن لم يتزوج .

المسألة الثالثة - قال مالك والشافعي : يُقيم السيد الحد على مملوكه دون رأى الإمام .

وقال أبو حنيفة : لا يُقيمه إلا نائب الله وهو الإمام ؛ لأنه حق الله تعالى .

ودليلنا قوله تعالى : ﴿ فَعَلِمَنْ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ ﴾ ولم يميّن مَنْ يُقيمه ؛ فبينه النبي صلى الله عليه وسلم ، وجعل ذلك إلى السادات ، وهم نواب الله في ذلك ، كما ينوب أحد الناس في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

فإن قيل : وكيف يتفق للسيد أن يُقيم حدّا الزنا ؛ أيقمه بعلمه أم بالشهود فيتصدى^(١)

منصب قاض وتؤدّى عنده الشهادة ؟

قلنا : قال النبي صلى الله عليه وسلم^(٢) : إذا زنت أمةٌ أحدكم فتبين زناها فليجلدها

الحد ولا يثرب^(٣) عليها . وهو حديث صحيح عند الأئمة .

والزنا يتبين بالشهادة ، وذلك يكون عند الحاكم ؛ أو بالحمل ، ولا يحتاج فيه السيد^(٤)

إلى الإمام ، ولكنه يُقيمه عليها بما ظهر من حملها إذا وضعته وفصّأت من نفاسها ؛ لقول

عليّ في الصحيح : إن أمةً لرسول الله صلى الله عليه وسلم زنت فأمرني أن أجليدها الحد ،

فوجدتها حديثة عهد بنفاس ، فخفت أن أناجلدها أن أقتلها فتركتموها فأخبرته .

فقال : أحسنت .

ولهذا خاطب السادات بذكري الإمام اللاتي يتبين زناهن بالحمل ، وسكت عن العبيد

الذين لا يظهر زناهم إلا بالشهادة .

المسألة الرابعة - دخل الذكور تحت الإناث في قوله : ﴿ فَعَلِمَنْ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ ﴾

من العذاب ؛ بعلّة الملوكية ، كما دخل الإمام تحت قوله : مَنْ أعتق شيركاً له في عبدي ؛

بعلّة سراية العتق وتغليب حق الله تعالى فيه على حق الملك .

(١) في : فيتصدى^٣ . (٢) صحيح مسلم : ١٣٢٨ (٣) لا يثرب : لا يوبخها ولا يقرعها بالزنا بعد الضرب ..

(٤) في ١ : السيد .

وَأَبَيْنُ مِنْ هَذَا أَنَّهُ فُهِمَ مِنْ قَوْلِهِ ^(١) : « وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ، ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ » دخول المحصنين فيه . والله أعلم .

المسألة الخامسة - قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ ﴾ .

اختلف الناس في العنت على خمسة أقوال :

الأول - أنه الزنا ؛ قاله ابن عباس .

الثاني - أنه الإثم .

الثالث - العقوبة .

الرابع - الهلاك .

الخامس - قال الطبري : كل ما يُعْنَتِ الرء عنت ، وهذه كلها تمتنع ، وهذا صحيح ؛ فن خاف شيئاً من ذلك فقد وجد شرطه ، وأصله الزنا كما قال ابن عباس فعليه عول .

المسألة السادسة - قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ .

يدلُّ على كراهية نكاح الأمة ؛ لما فيه من خوف إرقاق الولد وجواز خوف هلاك المرء ؛ فاجتمعت فيه مضرّتان دفعت الأعلى بالأدنى ، فقدّم المحقق على التوهم . والله أعلم .

المسألة السابعة - هذا يدلُّ على أنَّ العزل حقُّ المرأة ؛ لأنه لو كان حقاً للرجل لسكان له أن يتزوَّج ويعزل ، فينقطع خوف إرقاق الولد في الغالب ، وبه قال مالك .

وقال الشافعي وأبو حنيفة : ليس للمرأة حقٌّ إلا في الإيلاج ، وهذا ضعيف ؛ فإن النكاح إنما عُقد للوطء ، وكلُّ واحدٍ من الزوجين له فيه حق ، وكما أنَّ للرجل فيه حقُّ الغاية وهو الإيلاج والتكرا رفل المرأة فيه غاية الإنزال وتام ذوق العُسَيْلَة ، فيه تتمُّ اللذة للفريقين ؛ فإن أراد الرجل إسقاط حقه والوقوف دون هذه الغاية فللمرأة حقُّ بلوغها .

الآية الثالثة والعشرون - قوله تعالى ^(٢) : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا . وَمَنْ يَفْعَلْ ذَٰلِكَ عُدُوًّا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا ﴾ .

الآية فيها إحدى عشرة مسألة :

المسألة الأولى - القول في صدر هذه الآية ، وهو أكل المال بالباطل ، قد تقدم في سورة البقرة (١) .

المسألة الثانية - قوله : ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً ﴾ .

التجارة في اللغة عبارة عن المعاوضة ، ومنه (٢) الأجر الذي يُعطيه الباري عوضاً عن الأعمال الصالحة التي هي بمض من فضله ، فكل معاوضة تجارة على أي وجه كان العوض ، إلا أن قوله : « بالباطل » أخرج منها كل عوض لا يجوز شرعاً من ربا أو جهالة أو تقدير عوض فاسد كالخمر والخنزير ووجوه الربا ، حسبما تقدم بيانه .

فإذا ثبت هذا فكل معاوض إنما يطلب الربح إما في وصف العوض أو في قدره ؛ وهو أمر يقتضيه القصد من التاجر لا لفظ التجارة .

المسألة الثالثة - من جملة أكل المال بالباطل بيع العربان ، وهو أن يأخذ منك السلعة ويعطيك درهما على أنه إن اشتراها تمم الثمن ، وإن لم يشتريها فالدرهم لك ، وقد روى مالك في الموطأ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده - أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع العربان (٣) .

المسألة الرابعة - لما شرط العوض في أكل المال وصارت تجارة خرج عنها كل عقد لا عوض فيه يرد على المال ، كالهبة والصدقة ، فلا يتناولها مطلق اللفظ ، وجازت عقود البيوعات بأدلة أخر من القرآن والسنة على ما عرف ، وبأني ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى .

المسألة الخامسة - الربح هو ما يكتسبه المرء زائداً على قيمة معوضه فيأذن (٤) له فيه إذا كان معه أصل العوض في المعاملة ، ويكون ذلك الربح بحسب حاجة المشتري والبائع إلى عقد الصفقة ، فلزيادة أبدا تكون من جهة المحتج ؛ إن احتاج البائع أعطى زائداً على الثمن من قيمة سلعته ، وإن احتاج المشتري أعطى زائداً من الثمن ، وذلك يكون يسيراً في الغالب ، فإن كان الربح متفاوتاً فاختلف فيه العلماء ؛ فأجازهم جميعهم ، وردّه مالك في إحدى روايته إذا كان المغبون لا بصّر له بتلك السلعة ، ولذا جوزّه فرائي أن المغبون مفرط ؛

(١) صفحة ٩٦ (٢) في ١ : وفيه . (٣) ونهى عن بيع العربان ، تفسيره في حديث آخر :

لا تبع ما ليس عندك لما فيه من الضرر . (٤) في ل : وأذن له فيه .

إِذْ كَانَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَشْتَرِيَ لِنَفْسِهِ وَيَشَاوِرَ^(١) مَنْ يَعْلَمُ أَوْ يُوَكِّلُهُ ، وَإِذَا رَدَّدْنَاهُ فَلَا تَنْهٍ مِنْ أَكْلِ الْمَالِ بِالْبَاطِلِ ؛ إِذْ لَيْسَ تَبَرُّعًا وَلَا مَعَاوِضَةً ؛ فَإِنَّ الْمَعَاوِضَةَ عِنْدَ النَّاسِ لَا تَخْرُجُ إِلَى هَذَا الْفِتَاوَتِ ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ الْخَلَابَةِ ، وَالْخَلَابَةُ مَمْنُوعَةٌ شَرْعًا مَعَ ضَعْفِهَا كَالْغَلَابَةِ - وَهُوَ الْغَضَبُ ، مَمْنُوعَةٌ شَرْعًا مَعَ قُوَّتِهَا^(٢) ، وَتَدْخُلُ تَحْتَ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ . أَلَا تَرَى أَنَّ تَلَقُّي الرِّكَابِ يَتَعَلَّقُ بِهِ الْخِيَارُ عِنْدَ تَيِّنِ الْحَالِ ، وَهُوَ مِنْ هَذَا الْبَابِ ، وَقَدْ قَرَّرْنَاهُ قَبْلَ هَذَا فِي مَوْضِعَيْنِ ، فَلَنَجْمَعَ السَّكْلَامَ عَلَى الْآيَةِ فِيهَا كُلَّهَا .

المسألة السادسة - قَالَ عِكْرَمَةُ وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَغَيْرُهُمَا : خَرَجَ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ التَّبَرُّعَاتُ كُلُّهَا ، وَإِنَّمَا جَوَّزَ الشَّرْعُ النِّجَارَةَ وَبَقِيَ غَيْرُهَا عَلَى مَقْتَضَى النِّهْيِ حَتَّى نَسْخَهَا قَوْلُهُ^(٣) : « لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا ... » ؛ وَهَذَا ضَعِيفٌ جِدًّا ؛ فَإِنَّ الْآيَةَ لَمْ تَقْتَضِ تَحْرِيمَ التَّبَرُّعَاتِ ؛ وَإِنَّمَا اقْتَضَتْ تَحْرِيمَ الْمَعَاوِضَةِ الْفَاسِدَةِ ؛ وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ فِي الْقِسْمِ الثَّانِي مِنَ الْفَاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ .

المسألة السابعة - قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ﴾ :

وَهُوَ حَرْفٌ أَشْكَلُ عَلَى الْعُلَمَاءِ حَتَّى اضْطَرَبَتْ فِيهِ آرَأُؤُهُمْ :

قَالَ بَعْضُهُمْ : التَّرَاضَى هُوَ التَّخَايَرُ بَعْدَ عَقْدِ الْبَيْعِ قَبْلَ الْإِفْتِرَاقِ مِنَ الْمَجْلِسِ ، وَبِهِ قَالَ ابْنُ عُمَرَ وَأَبُو هُرَيْرَةَ وَشُرَيْحٌ وَالشَّعْبِيُّ وَابْنُ سِيرِينَ وَالشَّافِعِيُّ ، وَتَعَلَّقُوا بِمَحْدِثِ ابْنِ عُمَرَ وَغَيْرِهِ^(٤) : التَّبَايَعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَفْتَرَقَا إِلَّا بِبَيْعِ الْخِيَارِ .

وَقَالَ آخَرُونَ : إِذَا تَوَاجَبَا بِالْقَوْلِ فَقَدْ تَرَاضِيَا ، يُرْوَى عَنْ عُمَرَ وَغَيْرِهِ ، وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَالصَّحَابَةُ .

وَاخْتَارَ الطَّبْرِيُّ أَنْ يَكُونَ تَأْوِيلُ الْآيَةِ : إِلَّا تِجَارَةٌ تَعَاوَدْتُمَا وَافْتَرَقْتُمْ بِأَيْدَانِكُمْ عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ فِيهَا ؛ وَهَذِهِ دَعْوَى إِنَّمَا يَدُلُّ مَطْلَقُ الْآيَةِ عَلَى التِّجَارَةِ عَلَى الرِّضَا ، وَذَلِكَ يَنْقُضِي بِالْعَقْدِ ، وَيَنْقَطِعُ بِالتَّوَاجِبِ ، وَبَقَاءُ التَّخَايَرِ فِي الْمَجْلِسِ لَا تَشْهَدُ لَهُ الْآيَةُ لَا نَطَقًا وَلَا تَنْبِيْهًا ، وَكُلُّ آيَةٍ وَرَدَتْ فِي ذِكْرِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَالْمَدَائِنَةِ وَالْمَعَامَلَةِ إِنَّمَا هِيَ مُطْلَقَةٌ لَا ذِكْرَ لِلْمَجْلِسِ

(١) فِي ١ : وَلِيَشَاوِرَ . (٢) فِي ل : مَعَ قُوَّتِهِ . (٣) سُورَةُ النُّورِ ، آيَةُ ٦١

(٤) صَحِيْحُ مُسْلِمَ : ١١٦٣ ، وَفِيهِ : التَّبَايَعَانِ .

فيها ولا لافتراق الأبدان منها؛ كقوله^(١): «أَوْفُوا بِالْعُقُودِ»؛ فإذا عقد ولم يبرم لم يكن وفاء، وإذا عقد ورجع عن عقده لم يكن بين الكلام والسكرت فرق، بل السكرت خير منه، لأنه تعب^(٢) ولا التزم ولا أخبر عن شيء، فتبين الأمر، وتقدم العذر، وإذا عقد وحل بعد ذلك كان كلامه تعباً ولغوًا، وما الإنسان لولا اللسان، وقد أخبر بلسانه عن عقده ورضاه، فأى شيء بقي بعد هذا؟

وكذلك قوله في آية الدين^(٣): «وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ»، فإذا أُملي وكتب وأعطى الأجرة ثم عاد ونحأ ما كتب كان تلاعباً وفسخاً لمقد آخر قد تقرر.

وكذلك قال^(٤): «وَلَا يَبْخَسُ مِنْهُ شَيْئًا»، وإذا حله فقد بخسه كله.

وكذلك قال^(٥): «وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ». وعلى أي شيء يُشْهِدُونَ؟ ولم يلزم عقد ولا انبرم أمر.

وكذلك قوله: «وَلَا تَسَامُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلِهِ» يلزم منه ما لم من قوله: «وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ». وكذلك قوله^(٦): «فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ» فيضيف عقداً إلى غير عقد، ويرتبن إلى غير واجب؛ واعتبار خيار المجلس وحده مبطل لهذا كله، فأى الأمرين أولى أن يراعى؟ وإى الحالين أقوى أن يُعتبر؟

فإن قيل: أمرُ الله تعالى بالكتابة والإمهاد محمولٌ على الغالب في أن المتبايعين لا يفترقان حتى ينقضي ذلك كله.

قلنا: الغالب ضده، وكيف يتصور بقاء الشهود حتى يقوم^(٥) المتماقدان؟ هذا لم يُعهد^(٦) ولم يتفق.

فإن تعلقوا بخبر ابن عمر وغيره في خيار المجلس فهذا خروجٌ عن القرآن إلى الأخبار، وقد تكلمنا على ذلك في مسائل الخلاف بما يجب، فلا ندخله في غير موضعه.

(١) سورة المائدة، آية ١ (٢) في ١: لم يتعب. وللتب من ل.

(٣) سورة البقرة، آية ٢٨٢ (٤) سورة البقرة، آية ٢٨٣

(٥) في ١: حتى يقدم. (٦) في ١: لم يعمد. وهو تحريف.

المسألة الثامنة - هذا نصٌ على إبطال بيع المَكْرَه لفوات الرضا فيه ، وتنبيةٌ على إبطال أفعاله كلها حملاً عليه .

المسألة التاسعة - قوله : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ﴾ :

فيه ثلاثة أقوال :

الأول - لا تقتلوا أهلَ ملَّةِكم . الثاني - لا يقتل بعضهم بعضاً . الثالث - لا تقتلوا أنفسكم بفعل ما نهيتهم عنه ؛ قاله الطبري والأكثر من العلماء .

وكلاهما صحيحٌ وإن كان بعضها أقدم من بعض في الدِّين من اللفظ واستيفاء المعنى .
والذي يصحُّ عندي أن معناه : ولا تقتلوا أنفسكم بفعل ما نهيتهم عنه ، فكلُّ ذلك داخلٌ تحته ، ولكن هاهنا دققة من النظر ؛ وهي أن هذا الذي اخترناه يستوفي المعنى ، ولكنه مجازٌ في لفظ القتل ، وعلى حَمَلٍ ^(١) الآية على صريح القتل يكون قوله : « أنفسكم » مجازاً أيضاً ، فإذا لم يكن بدٌّ من المجاز فمجازٌ يستوفي المعنى ويقومُ بالكلِ أولى ؛ وهذا كقوله تعالى ^(٢) : « وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ » ، فتدبروه عليه .

المسألة العاشرة - قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُذُّوْنَا وَظُلْمًا ﴾ :

دليلٌ على أن فعلَ الناسِ والخطيئ والمَكْرَه لا يدخلُ في ذلك ؛ لأنَّ هذه الأفعال لا تنصِفُ بالعدوان والظلم ، إلا فرع واحد منها وهو المَكْرَه على القتل ، فإنَّ فعله يتصِفُ إجماعاً بالعدوان ؛ فلا جرم يُقتل عندنا بمن فعله ، ولا ينتصب إلا كراه عُذْرًا ، وقد بيناه في مسائل الخلاف .

المسألة الحادية عشرة - قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُذُّوْنَا وَظُلْمًا ﴾ :

اختلف في مرجعه ؛ ف قيل إلى ما نهى عنه من قوله ^(٣) : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا » إلى هاهنا ؛ لأن ما تقدّم قبله من أول السورة وعيده فيه .
وقيل : إنه يرجع إلى الكل ؛ لأن كَوْن وعيده جاء معه مخصوصاً لا يمنع أن يدخل في العموم أيضاً ؛ إذ لا تناقض فيه ؛ بل فيه تأكيد له . قال ^(٤) ابن العربي : هاهنا دققة

(١) في ١ : الحمل ، وهو تحريف . (٢) سورة المجرات ، آية ١١

(٣) سورة النساء ، آية ١٩ (٤) في ١ : تأكيد لقول العربي ، والثبت من ل .

أغفلها العلماء ؛ وذلك أنها إذا نزلت لا نعلم هل كان ذلك بعد استقرار ما سبقها من أول السورة إلى هنا منزلاً مكتوباً ، أم نزل جميعه بعد نزولها ؟ وإذا علمنا أن ذلك كله تقدم نزولاً وكتابة لا يقتضى قوله ذلك إشارة إلى جميع ما تقدم من أول السورة دون ما تقدم من أول القرآن دون جميع ما فيه من ممنوع محرم .

فالأصح أن قوله : « ذلك » يرجع إلى قوله : « وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ » يقينا ؛ وغيره محتمل موقوف على الدليل ، والله أعلم .

الآية الرابعة والعشرون - قوله تعالى ^(١) : ﴿ وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِّلرَّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا ، وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ ، وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ إِنِّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ۝ ﴾ .
فيها خمس مسائل :

المسألة الأولى - في سبب نزولها :

يروى ^(٢) أن أم سلمة قالت : يارسول الله ، تغزو الرجال ولا تغزو ؟ ويدكر الرجال ولا تذكر ؟ ولنا نصف الميراث ! فأنزل الله سبحانه هذه الآية : « وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ » .

المسألة الثانية - في حقيقة التمني ، وهو نوع من الإرادة يتعلق بالمستقبل ، كالتأليف نوع منها يتعلق بالماضي .

المسألة الثالثة - نهى الله سبحانه عن التمني ؛ لأن فيه تعلق بالبال بالماضي ونسيان الآجل ، ولأجل ما فيه من ذلك وقع النهي عنه ، وتفطن البخاري له فمقد له في جامعه كتاباً فقال : كتاب التمني ، وأدخل فيه أبواباً ومسائل هناك ترى مستوفاة بالغة إن شاء الله تعالى .

المسألة الرابعة - المراد هنا النهي عن التمني الذي تستحسنه عند الغير حتى ينتقل إليك ، وهو الحسدُ النهيُّ عنه مطلقاً في غير هذا الموضع . إماماً أنه يجوز تمنّي مثله وهي الغبطة ، فيستحب الغبط في الخير ؛ وهو المراد بقوله صلى الله عليه وسلم : لا حسد إلا

في اثنتين : رجل يَتْلُو القرآن ، وآخر يَعْمَلُ الحِكمةَ ويَلْمِها . هذا معناه . قال : اعملوا ولا تَتمنَّوا ، فليَكنَّ قَسمُ بَما أوتيتُم ، واستَقطعتُم ما عندكم .
وأحسَنُ عَبارَةٍ في ذلك قول الصوفية : كُنْ طَالِبَ حَقوقِ مولاكَ ولا تَتبع مَعالِقاتِ هَوَاكَ .

وقال الحسن : لا يَتمنَّيَنَّ أَحَدُ المَالِ وما يَدرِيه لعل هلاكه فيه .
وهذا إنَّما يَصح إذا تَمَنَّاهُ للدنيا ، وأما إذا تَمَنَّاهُ للخير فقد جَوَّزه الشرع كما تَقَدَّمَ ؛ فَيَتمنَّاهُ العَبْدُ لِيَصِلَ بِهِ إلى الرب ويفعل اللهُ ما يَشاء .
المسألة الخامسة - قوله تعالى : ﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ ﴾ .

قال علماؤنا : أما نَصيبُهُم في الأجرِ فسواء ؛ كُلُّ حَسَنَةٍ بِعَشْرِ أََمْثالِها ، للرجل والمرأة كذلك ، واسألوا اللهَ من فَضله .

وأما نَصيبُهُم في مال الدنيا فبحسب ما عَلِمَهُ اللهُ مِنَ المَصالِح ، وركب الخلق عليه من التقدير والتدبير رَبَّ أَنْصِبْاهُم ، فلا تَتمنَّوا ما حَكَمَ اللهُ بِهِ وأَحَكَمَ بِما عَلم ودَبَّرَ حَكمَهُ .
الآية الخامسة والعشرون - قوله تعالى ^(١) : ﴿ وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتَوْهُمْ نَصِيبَهُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا ﴾ .

فيها خمس مسائل :

المسألة الأولى - المولى في لسان العرب ينطلق على ثمانية معان ، قد بيناها في كتاب الأمد وغيره ، وأصله من الوَلَّى وهو القُرْب ، وتختلف درجات القرب وأسبابه .

المسألة الثانية - [معناه] ^(٢) مولى العَصَبَةِ ؛ قاله مجاهد وابن عباس ، وهذا صحيح لقوله بعد ذلك : ﴿ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ ﴾ . وليس بعد الوالدين والأقربين إلا العَصَبَةُ ، ويفسِّره ويعضده حديثُ النبي صلى الله عليه وسلم : أَلْحَقُوا الفَرائِضَ بِأَهْلِها ، فما أَبَقَتِ الفَرائِضُ فَلَأَوْلَى عَصَبَةٍ ذَكَرَ .

(١) الآية الثالثة والثلاثون . (٢) من ل .

المسألة الثالثة - المولى المنعم بالعتق في حُكْم القريب ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : للولاء لُحْمَةٌ كَلُحْمَةِ النِّسْبِ . وليس المنعم عليه بالعتق نسبيا ولا وارثا ؛ وإنما ثبت حُكْمُ النِّسْبِ من إحدى الجهتين ، فكانَّ الولاء أبوة لأنه أوجده بالعتق حكما ، كما أوجد الأبُ ابنه بالاكْتِسَابِ للوطء حِسًّا .

قال طاوس والحسن بن زياد : هو وارث ؛ لأنَّ حكم النسب إذا ثبت من إحدى الجهتين وجب أن يثبت من الأخرى ، لا سيما وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : مولى القوم منهم . واستهان العلماء بهذا الكلام ، وهى فى غاية الإشكال ، وقد أجابوا عنه بأنَّ الميراث إنما هو فى مقابلة الإنعام بالعتق ؛ وهذا فاسد من وجهين :

أحدهما - أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم جعله لُحْمَةً كَلُحْمَةِ النِّسْبِ . الثانى - أنَّ الإنعام بالعتق لا مقابل له إلاَّ العتق من النار حسبما قابله [به] ^(١) النبي صلى الله عليه وسلم حين قال : أعتق الله بكلِّ عضوٍ منه عضوًا منه من النار .

وليس فى المسألة عندى متعلق إلاَّ الإجماع السابق لطاوس فيه ولمنَّ قاله بعده .

المسألة الرابعة - قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ :

اختلف الناسُ فيه وابن عباس ، فتارة قال : كان الرجلُ يعاقد الرجلَ أَيْهَمَامَاتٍ وَرِثَةٍ الآخِرَ ، فأنزل الله تعالى ^(٢) : « وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَىٰ أَوْلِيَائِكُمْ مَعْرُوفًا » : يعنى توثؤهم من الوصية جميلا وإحسانا فى الثلث المأذون فيه . وتارة قال : كان المهاجرون لما قدموا المدينة حالف النبي صلى الله عليه وسلم بينهم ، فكان الأنصارى يرثُ المهاجرى ، والمهاجرى يرثُ الأنصارى ؛ فنزلت هذه الآية ، ثم انقطع ذلك فلا تواخى بيْن أحدٍ اليوم .

وقال ابن المسيب : نزلت ^(٣) فى الذين كانوا يتبنون الأبناء ، فردَّ الله الميراث إلى ذوى

الأرحام والعصبة ، وجعل لهم نصيبا فى الوصية .

وقد أحكم ذلك ابنُ عباس فى الصحيح بياناً بما رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم برهانا ، قال البخارى عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس فى الصحيح : ولكلِّ جملنا

(١) من ل . (٢) سورة الأحزاب ، آية ٦ (٣) أسباب النزول : ٨٦

موالى - قال : ورثة ، والذين عقدت أيمانكم ، فكان^(١) المهاجرون لما قدموا المدينة يرث المهاجرون الأنصارى دون^(٢) ذى رحمه للأخوة التى آخى بها النبى صلى الله عليه وسلم بينهم ، فلما نزلت : ﴿ وَلِكُلِّ جَمَلًا مِّمَّا آتَىٰ ﴾ نسخت . ثم قال : والذين عقدت^(٣) إيمانكم من النصر والرئاسة^(٤) والنصيحة ، وقد ذهب الميراث ويوصى له ، وهذه غايه ليس لها مطلب .

المسألة الخامسة - قال أبو حنيفة : حكم الآية باق من يرث به وبلاشتراك فى الديون لاشتراكهما عنده فى العقد ، وهذا باب قد استوفيناه فى مسائل الخلاف ، وقد بينا هاهنا معنى الآية ، وحققنا أنه ليس وراءها معنى .

الآية السادسة والعشرون - قوله تعالى^(٥) : ﴿ الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ، وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ ، فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ ، وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا ﴾ . فيها أربع عشرة مسألة :

المسألة الأولى - فى سبب نزولها :

ثبت عن الحسن أنه قال : جاءت امرأة إلى النبى صلى الله عليه وسلم فقالت : إن زوجى لطم وجهى . قال : بينكما القصاص . فأنزل الله عز وجل^(٦) : « وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ » . قال حجاج فى الحديث عنه : فأمسك النبى صلى الله عليه وسلم حتى أنزل الله تعالى : ﴿ الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ ﴾ .

قال جرير بن حازم : سمعت الحسن يقرأها : « مِنْ قَبْلِ أَنْ نَقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ » ، بالنون ونصب الياء من « وَحْيِهِ » .

المسألة الثانية - قوله : ﴿ قَوَّامُونَ ﴾ : يقال قَوَّامٌ وقِيَمٌ ، وهو فعال وفِعْمَلٌ من قام ، المعنى

(١) فى ل : كان . (٢) فى ١ : فكان ، وهو تحريف . ولعلها مكان .

(٣) فى ١ ، ل : عاقدت . (٤) الرشد : العطاء والصلة .

(٥) الآية الرابعة والثلاثون . (٦) سورة طه ، آية ١١٤ .

هو أمينٌ عليها يتولى أمرها ، ويصليحُها في حالها ؛ قاله ابنُ عباس ، وعليها له الطاعةُ وهي .
 المسألة الثالثة - الزوجان مشتركان في الحقوق ، كما قدمنا في سورة البقرة^(١) : « ولِلرِّجَالِ
 عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ » بفضلِ القوامية ؛ فمليه أن يبذل المهر والنفقة ، ويُحَسِّنَ العشرة ، ويحجبها ،
 ويأمرها بطاعةِ الله ، وينهى إليها شعائر الإسلام من صلاة وصيام إذا وجبا على المسلمين ،
 وعليها الحفظُ لماله ، والإحسانُ إلى أهله ، والالتزامُ لأمره في الحِجبة وغيرها إلا بإذنه ،
 وقبول قوله في الطاعات .

المسألة الرابعة - قوله : ﴿ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ :
 المعنى إنِّي جعلت القوامية على المرأة للرجل لأجل تفضيلي له عليها ، وذلك لثلاثة أشياء :
 الأول - كمال العقل والتمييز . الثاني - كمال الدين والطاعة في الجهاد والأمر بالمعروف
 والنهي عن المنكر على العموم ، وغير ذلك .

وهذا الذي بينَ النبيُّ صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح : ما رأيت من ناقصاتِ
 عقلٍ ودينٍ أساب لبَّ الرجل الحازم مفكّن .

قلن : وما ذلك يا رسولَ الله ؟ قال : أليس إحدانا كنَّ تمسكنَّ الليلَ لا تصلِّي ولا تصومُ ؛
 فذلك من نقصان دينها . وشهادة إحدانا كنَّ على النصف من شهادة الرجل ، فذلك من
 نقصان عقلها . وقد نصَّ الله سبحانه على ذلك بالنقص ، فقال^(٢) : « أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا
 فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى » .

الثالث - بذله لها المال من الصداق والنفقة ، وقد نصَّ الله عليها هاهنا .

المسألة الخامسة - قوله : ﴿ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ ﴾ ، يعني مُطِيعات ، وهو أحد
 أنواع الفنون .

المسألة السادسة - قوله تعالى : ﴿ حَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ ﴾ ، يعني غيبة زوجها ، لا تأتي
 في مَنِيِّه بما يكره أن يراه منها في حضوره ؛ وقد قال الشعبي : إن شريحا تزوج امرأة من
 بني تميم يقال لها زينب . قال : فلما تزوجتها ندمتُ حتى أردتُ أن أرسلَ إليها بطلاقها .

(١) سورة البقرة ، ٢٢٨ ، وقد تقدم صفحة ١٨٨ (٢) سورة البقرة ، آية ٢٨٢

فقلت : لا أعجل حتى يُجاء بها . قال : فلما حىء بها تشهدت ثم قالت : أما بعد فقد نزلنا منزلا لا ندري متى نطعمن منه ، فانظر الذى تسكره ، هل تسكره زيارة الأختان ^(١) ؟ فقلت : أما بعد فإنى شيوخ كبير ، لا أكره المرافقة ، وإنى لأكره ملال الأختان . قال : فما شرطت شيئا إلا وفئت به ، قال : فأقامت سنة ثم جئت يوما ومعهما فى الحجلة ^(٢) . إنس ، فقلت : إنا لله . فقلت : إبا أمية ، إنها أمى ، فسلم عليها . فقالت : انظر فإن رابك ثنى منها فأرجع رأسها . قال : فصحبتهنى ثم هلكت قبلى . قال : فوددت أنى قاسمتها عمرى أو مت أنا وهى فى يوم واحد . وقال شريح :

رأيت رجالا يضربون نساءهم فسلت يمينى يوم أضرب زينبا

المسألة السابعة - قوله تعالى : ﴿ عَمَّا حَفِظَ اللَّهُ ﴾ : يعنى بحفظ الله ، وهو ما يحفظه للعبد من القدرة على الطاعة ؛ فإنه إذا شاء أن يحفظ عبده لم يخلق له إلا قدرة الطاعة ، فإن توالى كانت له عصمة ولا تكون إلا للأنبياء .

المسألة الثامنة - قوله تعالى : ﴿ وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ ﴾ :

قيل فيه : تظنون ، وقيل تتيقنون ؛ ولكل وجه معنى يأتى بيانه فى تركيب ما بعده عليه إن شاء الله تعالى .

المسألة التاسعة - قوله : ﴿ نُشُوزَهُنَّ ﴾ ، يعنى امتناعهن منكم ؛ عبّر عنه بالنشوز وهو من النشز : المرتفع من الأرض ، وإن كل ما امتنع عليك فقد نشز عنك حتى ماء البئر .

المسألة العاشرة - قوله تعالى : ﴿ فَعِظُوهُنَّ ﴾ ، وهو التذكير بالله فى الترغيب لما عنده من ثواب ، والتخويف لما لديه من عقاب ، إلى ما يتبع ذلك مما يمرؤها به من حسن الأدب فى إجمال العشرة ، والوفاء بذيام الصحبة ، والقيام بحقوق الطاعة للزوج ، والاعتراف بالدرجة التى له عليها ؛ فإن النبى صلى الله عليه وسلم قال : لو أمرت أحدا أن يسجد إلى أحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها .

(١) الختن : كل من كان من قبل المرأة ، والجم أختان .

(٢) الحجلة : بيت يزين بالثياب والأسرة والستور .

المسألة الحادية عشرة - قوله تعالى : ﴿ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ ﴾ :

فيه أربعة أقوال :

الأول : يؤليها ظَهْرَه في فراشه ؛ قاله ابن عباس .

الثاني : لا يكلمها ، وإن وطئها ؛ قاله عكرمة وأبو الضحى .

الثالث : لا يجمعها وإياه فراش ولا وطء حتى ترجع إلى الذي يُريد ؛ قاله إبراهيم والشعبي وقتادة والحسن البصري ، ورواه ابن وهب وابن القاسم عن مالك وغيرهم .

الرابع : يكلمها ويجمعها ، ولكن بقول فيه غلط وشدة إذا قال لها تعالى ؛ قاله سفيان . قال الطبري : ما ذكره مَنْ تقدّم معترض ، وذكر ذلك ^(١) ، واختار أن معناه يُربطن بالهَجَار وهو الحُبْل في البيوت ، وهي المراد بالمضاجع ، إذ ليس لكلمة « اهجروهن » إلا أحد ثلاثة معان . فلا يصح أن يكون من الهَجْر الذي هو الهذيان ، فإن المرأة لا تداوى بذلك ، ولا من الهَجْر الذي هو مستفحش من القول ، لأن الله لا يأمرُ به ؛ فليس له وجه إلا أن تربطوهن بالهَجَار .

قال ابن العربي : يالها هَفْوةٍ مِنْ عالمِ القرآن والسنة ، وإنى لأعجبكم من ذلك ؛ إن الذي أجراه على هذا التأويل ، ولم يرد أن يصرح بأنه أخذه منه ، هو حديثٌ غريب رواه ابن وهب عن مالك أن أسماء بنت أبي بكر الصديق امرأة الزبير بن العوام كانت تخرج حتى عوتب في ذلك . قال : وعقب عليها وعلى ضرتها ، فمقد شعر واحدة بالأخرى ، وضربهما ضرباً شديداً ، وكانت الضرة أحسن اتقاء ، وكانت أسماء لا تتقي ؛ فكان الضرب بها أكثر وأثر ؛ فشكته إلى أبيها أبي بكر ؛ فقال لها : أي بنية أصبري ؛ فإن الزبير رجل صالح ، ولعله أن يكون زوجك في الجنة ، ولقد بلغني أن الرجل إذا ابتكر بالمرأة ^(٢) تزوجها في الجنة . فرأى الربط والعقد مع احتمال اللفظ مع فعل الزبير ، فأقدم على هذا التفسير لذلك .

وعجبا له مع تبخّره في العلوم وفي لغة العرب كيف بُعد عليه صواب القول ، وحادث عن سداد النظر ؛ فلم يكن بُدّ والحالة هذه من أخذ المسألتين من طريق الاجتهاد المُفضية بسالكها إلى السداد ؛ فنظرنا في موارد (ه ج ر) في لسان العرب على هذا النظام فوجدناها سبعة :

(١) في القرطبي : بعد أن ذكر هذا القول وهو اختيار الطبري وقدح في سائر الأقوال .

(٢) في القرطبي : بامرأة .

ضد الوصل . ما لا ينبغى من القول . مجانبة الشيء ، ومنه الهجرة . هــذيان المريض .
انتصاف النهار . الشاب ^(١) الحسن . الحبل الذى يُشدُّ فى حق البعير ثم يشدُّ فى أحد رُسُفِيهِ .
ونظرنا فى هذه الموارد فالقيناها تدورُ على حَرْفٍ واحد وهو البعد عن الشيء فالهجر
قد بعد عن الوصل الذى ينبغى من الألفة وجميل الصُّحْبَةِ ، وما لا ينبغى من القول قد بعد
عن الصواب ، ومجانبة الشيء بُعْدٌ منه وأخذ فى جانب آخر عنه ، وهذيان المريض قد بعد
عن نظام الكلام ، وانتصاف النهار قد بعد عن طرفيه الحمودين فى اعتدال الهواء وإمكان
التصرف . والشاب الحسن قد بعد عن العَابِ ^(٢) ، والحبل الذى يشدُّ به البعير قد أبعد
عن استرساله فى تصرفه واسترسال ما رُبِطَ عن ثقله وتحركه .

وإذا ثبت هذا ، وكان مرجع الجميع إلى البُعدِ فعنى الآية : أبعدوهنَّ فى المضاجع .
ولا يحتاج إلى هذا التعلُّف الذى ذكره العالم ، وهو لا ينبغى لمثل السدى والكلبي فكيف
أن يختارَه الطبرى !

فالذى قال : يؤليها ظهره جعل المصْجَعَ ظرفاً للهَجْر ، وأخذ القول على أظهر الظاهر ،
وهو خبر الأمة ، وهو حمل الأمر على الأقل ، وهى مسألة عظيمة من الأصول .

والذى قال يهجرها فى الكلام حمل الأمر على الأكثر الموفى ، فقال : لا يكلمها
ولا يضا جمها ، ويكونُ هذا القول كما يقول : اهجره فى الله ، وهذا هو أصل مالك ، وقد
روى ابن وهب عن مالك أنه قال فى تفسير الآية : بلغنا أن عمر بن عبد العزيز كان له نساء
فكان يُغاضِبُ بعضهنَّ ، فإذا كانت ليلتها يفرش فى حجرتها وتبيتُ فى بيتها ، فقلت لمالك :
وذلك له واسع ؟ قال : نعم ، وذلك فى كتاب الله تعالى : واجروهنَّ فى المضاجع .

والذى قال : لا يكلمها وإن وطئها فصرفه نظره إلى أن جعل الأقل فى الكلام ، وإذا
وقع الجماع فتركُ الكلام سخافة ، هذا وهو الراوى عن ابن عباس ما تقدّم من قوله .
والذى قال : يكلمها بكلام فيه غلط إذا دعاها إلى المضجع جعله من باب ما لا ينبغى
من القول .

(١) فى ل : والشباب . (٢) العاب : العيب والذم .

وهذا ضعيف من القول في الرأي ؛ فإنَّ الله سبحانه رفع التثريبَ عن الأمةِ إذا زنت وهو العتاب بالقول ، فكيف يأمر مع ذلك بالغلظة على الحرّة .

المسألة الثانية عشرة - قوله تعالى : ﴿ وَاضْرِبُوهُنَّ ﴾ :

ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : أيها الناس ، إنَّ لكم على نساءكم حقاً ، ولنساءكم عليكم حقاً ؛ لكم عليهنَّ ألا يُوطئنَ فرُشكم أحداً تَكْرهُونه ، وعليهنَّ ألا يَأْنِينَ بفاحشة مديّنة ، فإن فعلن فإنَّ الله تعالى قد أذنَ لكم أن تهجروهنَّ في المضاجع وتضربوهن ضرباً غير مبرِّح ، فإن انتهين فلهنَّ رزقهنَّ وكسوتهن بالمعروف .

وفي هذا دليل على أنَّ الناشز لا نفقة لها ولا كسوة ، وأن الفاحشة هي البذاء ليس الزنا كما قال العلماء ، ففسر النبي صلى الله عليه وسلم الضرب ، وبين أنه لا يكون مبرِّحاً ، أى لا يظهر له أثره على البدن ، يعنى من جرح أو كسر .

المسألة الثالثة عشرة - من أحسن ما سمعت في تفسير هذه الآية قول سعيد بن جبير ؛ قال : يعظمها فإن هي قبلت وإلا هجرها ، فإن هي قبلت وإلا ضربها ، فإن هي قبلت وإلا بعث حكماً من أهله وحكماً من أهلها ، فيُنظران ممن الضرر ، وعند ذلك يكون الخلع .

المسألة الرابعة عشرة - قول عطاء : لا يضربها وإن أمرها ونهاها فلم تُطِعْ ، ولكن يغضب عليها .

قال القاضي : هذا من فقه عطاء ، فإنه من فهمه بالشرعية ووقوفه على مظان الاجتهاد علم أنَّ الأمر بالضرب هاهنا أمرٌ بإباحة ، ووقف على الكراهية من طريقٍ أخرى في قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث عبد الله بن زَمْعَةَ : إني لأكره للرجل يضرب أُمَّته عند غضبه ، ولعله أن يضاجعها من يَوْمِهِ .

وروى ابن نافع عن مالك عن يحيى بن سعيد أنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم استأْذَنَ في ضَرْبِ النساء ، فقال : اضربوا ، وإن يضربَ خِيارُكم . فأباح وندب إلى الترك . وإنَّ في الهجر لعناية الأدب .

والذى عندي أنَّ الرجال والنساء لا يستقوون في ذلك ؛ فإنَّ العَبْدَ يُقْرَعُ بالمصا والحر

تكفيه الإشارة؛ ومن النساء، بل من الرجال مَنْ لا يقيمه إلا الأدب، فإذا عَلِمَ ذلك الرجل فله أن يؤدّب، وإن ترك فهو أفضل .

قال بعضهم - وقد قيل له ما أسوأ أدب ولدك - فقال : ما أحب استقامة ولدى فى فساد دينى .

ويقال : مِنْ حسن خلق السيد سوء أدب عبده .

وإذا لم يبعث الله سبحانه للرجل زوجةً صالحةً وعبداً مستقيماً فإنه لا يستقيم أمره معهما إلا بذهاب جزء من دينه ، وذلك مشاهدٌ معلوم بالتجربة .

فإن أطعناكم بعد الهجر والأدب فلا تنفوا عليهن سبيلاً .

الآية السابعة والعشرون - قوله تعالى (١) : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْمُتُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا ، إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا ﴾ .

وفيها خمس عشرة مسألة :

وهى من الآيات الأصول فى الشريعة ، ولم نجد لها فى بلادنا أثراً ؛ بل لبثهم يرسلون إلى الأمانة (٢) ، فلا بكتاب الله تعالى انعموا ، ولا بالأفيسة اجتروا ، وقد نددت إلى ذلك فما أجابنى إلى بعث الحكمين عند الشقاق إلا قاض واحد ، ولا إلى القضاء باليمين مع الشاهد إلا قاض آخر ، فلما ولانى (٣) الله الأمر أجريت (٤) السنة كما ينبغي ، وأرسلت الحكمين ، وقمت فى مسائل الشريعة كما علمنى الله سبحانه من الحكمة والأدب لأهل بلدنا لما غمرهم من الجهالة ؛ ولكن أعجب لأبى حنيفة ليس للحكمين عنده خبر ، وهو كثيراً ما يترك الطواهر والنصوص للأفيسة ؛ بل أعجب أيضاً من الشافعى فإنه قال ما نصه : الذى يشبه ظاهر الآية أنه فيما عم الزوجين معا حتى يشتبه فيه حالاهما ، وذلك أنى وجدتُ الله سبحانه أذن فى نشوز الزوج بأن يصالحا (٥) ، وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك ، وبين فى نشوز المرأة بالضرب ، وأذن فى خوفهما ألا يُقيما حدود الله بالخلع ، وذلك يشبه أن يكون برضاء المرأة ، وحظر أن يأخذ الرجل مما أعطى شيئاً إن أراد استبدال زوج مكان زوج ، فلما

(١) الآية الخامسة والثلاثون . (٢) هكذا فى الأصول . وفى القرطبي : يجمعان على يدى أمين .

(٣) فى ل : فلما ملكتنى . (٤) فى ا : لبت ، وهو تحريف . (٥) فى ل ، والقرطبي : بأن يصطالحا .

أمر فَيَمَنُ خِفْنَا الشَّقَاقَ بَيْنَهُمَا بِالْحَكَمِينَ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ حَكَمَهُمَا غَيْرُ حُكْمِ الْأَزْوَاجِ، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ بَيِّنٌ حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا، وَلَا يَبِيعُ الْحَكَمِينَ إِلَّا مَأْمُونِينَ بِرِضَا الزَّوْجَيْنِ وَتَوَكُّلِهِمَا لِلْحَكَمِينَ بَأَنَّهُ يَجْمَعُ أَوْ يُفَرِّقُ إِذَا رَأَى ذَلِكَ .

ووجدنا حديثاً بإسنادٍ يدلُّ على أَنَّ الْحَكَمِينَ وَكِلَانًا لِلزَّوْجَيْنِ .

قال القاضي أبو بكر : هذا مفتى كلام الشافعي ، وأصحابه يفرحون به ، وليس فيه ما يُبَلِّغُ إِلَيْهِ وَلَا يُشَبِّهُ نَصَابَهُ فِي الْعِلْمِ ، وَقَدْ تَوَلَّى الْقَاضِي أَبُو إِسْحَاقَ الرَّدَّ عَلَيْهِ وَلَمْ يُنْصِفْهُ فِي الْأَكْثَرِ .

والذي يقتضيه الرَّدُّ عَلَيْهِ بِالْإِنْصَافِ وَالتَّحْقِيقِ أَنْ نَقُولَ : أَمَا قَوْلُهُ الَّذِي يَشَبُّهُ ظَاهِرُ الْآيَةِ أَنَّهُ فِيمَا عَمَّ الزَّوْجَيْنِ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ ؛ بَلْ هُوَ نَصٌّ ، وَهِيَ مِنْ أُبَيِّنَ آيَاتِ الْقُرْآنِ وَأَوْضَحُهَا جَلَاءً ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ . وَمَنْ خَافَ مِنْ أَمْرَاتِهِ نَشُوزًا وَعَظَاهَا ؛ فَإِنْ أَتَابَتْ وَإِلَّا هَجَرَهَا فِي الْمَضْجَعِ ؛ فَإِنْ ارْعَوَتْ وَإِلَّا ضَرْبُهَا ، فَإِنْ اسْتَمَرَّتْ فِي عُتُوتِهَا مَشَى الْحَكَمَانِ إِلَيْهَا ؛ وَهَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ نَصًّا ، وَإِلَّا ^(١) فَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ بَيَانٌ .

وَدَعَاهُ لَا يَكُونُ نَصًّا يَكُونُ ظَاهِرًا ، فَأَمَّا أَنْ يَقُولَ الشَّافِعِيُّ يَشَبُّهُ الظَّاهِرُ فَلَا نَدْرِي مَا الَّذِي يَشَبُّهُ ^(٢) الظَّاهِرُ ؟ وَكَيْفَ يَقُولُ اللَّهُ : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعُثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا ﴾ ؛ فَنَصٌّ عَلَيْهِمَا جَمِيعًا ، وَيَقُولُ هُوَ : يَشَبُّهُ أَنْ يَكُونَ فِيمَا عَمَّهُمَا وَأُذُنٌ فِي خَوْفِهِمَا إِلَّا يَقِيَا حَدُودَ اللَّهِ بِالْخُلْعِ ، وَذَلِكَ يَشَبُّهُ أَنْ يَكُونَ بِرِضَا الْمَرْأَةِ ، بَلْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ ، وَهُوَ نَصٌّ .

ثم قال : فلما أمر بالحكمين علمنا أنَّ حَكَمَهُمَا غَيْرُ حُكْمِ الْأَزْوَاجِ ، وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَهُ بَأَنَّهُ يَنْفُذُ عَلَيْهِمَا بِغَيْرِ اخْتِيَارِهَا ، فَتُحَقِّقُ الْغَيْرِيَّةُ .

وأما قوله : لَا يَبِيعُ الْحَكَمِينَ إِلَّا مَأْمُونِينَ فَصَحِيحٌ ، وَلَا خِلَافَ فِيهِ .

وأما قوله : بِرِضَا الزَّوْجَيْنِ بِتَوَكُّلِهِمَا نَحْطًا صُرَّاحٌ ؛ فَإِنَّ اللَّهَ خَاطَبَ غَيْرَ الزَّوْجَيْنِ إِذَا خَافَا الشَّقَاقَ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ بِإِرْسَالِ الْحَكَمِينَ ، وَإِذَا كَانَ الْمَخَاطَبُ غَيْرَهَا فَكَيْفَ يَكُونُ ذَلِكَ

(١) هكذا في الأصول ، وفي القرطبي : وهذا إن لم يكن نصًّا فليس في القرآن بيان .

(٢) في القرطبي : أشبه .

بتوكيلهما ، ولا يصحُّ لها حكمٌ إلَّا بما اجتمعما عليه ، والتوكيلُ من كل واحد لا يكون إلا فيما يخالف الآخر ، وذلك لا يمكن هاهنا .

المسألة الأولى - قوله : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ ﴾ :

قال السُّدِّي : يخاطب الرجل والمرأة إذا ضربها فشقَّقتَه ، تقول المرأة لحَكَمها : قد وليتُكَ أمري وحالي كذا ؛ ويبحث الرجل حَكَمها من أهله ويقول له : حالي كذا ؛ قاله ابن عباس ، ومال إليه الشافعي .

وقال سَعِيد بن جُبَيْر : المخاطبُ السلطان ، ولم ينته رَفْع أمرها إلى السلطان ، فأرسل الحكمين .

وقال مالك : قد يكون السلطان ، وقد يكون الوليين إذا كان الزوجان محجورين .

فأما مَنْ قال : إنَّ المخاطب الزوجان فلا يفهمُ كتابَ الله كما قدمنا .

وأما مَنْ قال : إنه السلطان فهو الحق .

وأما قول مالك : إنه قد يكون الوليين فصحيح ، ويفيده لفظُ الجمع ، فيفعله السلطان تارة ، ويفعله الوصيَّ أخرى .

وإذا أنفذ الوصيان حكمين فهما نائبان عنهما ، فما أنفذاه نفذ ، كما لو أنفذه الوصيان .

وقد روى محمد بن سيرين وأيوب عن عبيدة عن عليٍّ ؛ قال : جاء إليه رجل وامرأة ومعهما

فِثام^(١) من الناس ، فأمرهم فبمشوا حكما من أهله وحكما من أهلها ، ثم قال للحكمين : أتدريان ما عليكما ؟ إن رأيتما أن تجمعما جمعتهما ، وإن رأيتما أن تفرقا ففرقما .

فقالت المرأة : رضيتُ بما في كتاب الله لي وعليٍّ . وقال الزوج : أما الفُرقةُ فلا . فقال : لا تنقلبِ حتى تُقَرَّ بمثل الذي أقرت .

قال القاضي أبو إسحاق : فبني على أنَّ الأمر إلى الحكمين اللذين بُعثا من غير أن يكون

للزوج والزوجة أمر في ذلك ولا نهى . فقالت المرأة بعد ما مضيا من عند عليٍّ : رضيت بما في

كتاب الله تعالى لي وعليٍّ . وقال الزوج : لأرضى . فردَّ عليه عليٌّ تَرَكه الرضا بما في كتاب

الله ، وأمره أن يرجع كما يجب على كل مسلم ، أو ينفذ ما فيه بما يجب من الأدب ، فلو

(١) فِثام : جماعة من الناس .

كانا وكيلين لم يقل لهما : أتدريان ما عليكما ؟ إنما كان^(١) يقول : أُنذِرِيَانِ بما وُكِّلْتُمَا ، ويسأل الزوجين ما قالا لهما .

المسألة الثانية - قوله تعالى : ﴿ حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا ﴾ :

هذا نصٌّ من الله سبحانه في أنهما قاضيان لا وكيلان ، وللوكيل اسمٌ في الشريعة ومعنى ، وللحكم اسمٌ في الشريعة ومعنى ، فإذا بَيَّنَّ الله سبحانه كلَّ واحدٍ منهما فلا يفتنى لشادٍ - فكيف لعالم - أن يركَّبَ معنى أحدهما على الآخر ؛ فذلك تلبيسٌ وإفساد للأحكام ، وإنما يسيران بإذن الله ، ويُخْلِصَانِ النِّيةَ لوجه الله ، وينظران فيما عند الزوجين بالثبوت ؛ فإن رأيا للجمع وجهًا جمعا ، وإن وجداهما قد أنابا تركاها ! كما روى أن عقيل بن أبي طالب تزوج فاطمة بنت عُتْبَةَ بن ربيعة ، فقالت : اصبرلى وأنفق عليك ، وكان إذا دخل عليها قالت : يا بني هاشم ، لا يحببكم قلبي أبدا ، أين الذين أهنأهم كأباريق الفضة ، تردُّ أنوفهم قبل شفاهم ! أين عُتْبَةُ بن ربيعة ؟ أين شيبه بن ربيعة ؟ فيسكت حتى دخل عليها يوما وهو برم . فقالت له : أين عُتْبَةُ بن ربيعة ؟ فقال : على يسارك في النار إذا دخلت ، فنشرت عليها ثيابها . فجاءت عثمان ، فذكرت له ذلك ؛ فأرسل ابن عباس ومعاوية . فقال ابن عباس : لأفرقنَّ بينهما . وقال معاوية : ما كنتُ لأفرق بين شيخين من بنى عبد مناف . فأنيأها فوجداهما قد سدا عليهما أبوابهما ، وأصلحا أمرهما .

وفي رواية أنها لما أتيا اشتما رائحة طيبة وهُدُوا من الصوت . فقال له معاوية : ارجع فإنى أرجو أن يكونا قد اصطلحا .

وقال ابن عباس : أفلا نَمْضِي فننظر أمرهما ؟ فقال معاوية : فتفعل ماذا ؟ فقال ابن عباس : أقسم بالله لئن دخلتُ عليهما فرأيتُ الذى أخافُ عليهما منه لأحكمنَّ عليهما ثم لأفرقنَّ بينهما . فإن وجداهما قد اختلفا سَمِيا في الألفة ، وذكر الله تعالى وبالصحبة ؛ فإن أنابا^(٢) وخافا أن يتأدى ذلك في المستقبل بما ظهر في الماضي ، فإن يكن ما طلما عليه في الماضي يُخاف منه التماذى في المستقبل فرقا بينهما .

(١) في ١ : أما بأن يقول . وهو تحريف . والثبت من ل ، والقرطبي . (٢) أنابا : رجعا .

وقاله جماعة منهم علىّ وابن عباس والشعبي ومالك - وهي :
المسألة الثالثة - وقال الحسن وابن زيد^(١) : هما شاهدان يرفعان الأمر إلى السلطان ،
ويشهدان بما ظهر إليهما .

وروى ذلك عن ابن عباس ، وبه قال أبو حنيفة والشافعي .
والذي صحّ عن ابن عباس ماقدّمنا من أنهما حكمان لا شاهدان .
فإذا فرقا بينهما وهي :

المسألة الرابعة - تكون الفرقة كما قال علماؤنا لوقوع الخلل في مقصود النكاح من
الآلقة وحسن العشرة .

فإن قيل : إذا ظهر الظلم من الزوج أو الزوجة فظهور الظلم لا يُنافي النكاح ؛ بل
يؤخذ من الظالم حقّ المظلوم ويبقى العقد .

قلنا : هذا نظرٌ قاصر ، يتصوّر في عقود الأموال ؛ فأما عقود الأبدان فلا تتمّ إلا
بالاتفاق والتآلف وحسن التعاشر ؛ فإذا فقد ذلك لم يكن لبقاء العقد وجهٌ ، وكانت المصلحةُ
في الفرقة ، وبأى وجه رأياها من الماركة أو أخذ شيء من الزوج أو الزوجة ، وهي :
المسألة الخامسة - جاز ونفذ عند علماؤنا .

وقال الطبري والشافعي : لا يؤخذ من مال المحكوم عليه شيء إلا برضاه ، وبه قال
كلٌّ من جعلهما شاهدين ، وقد بينا أنهما حكمان لا شاهدان ، وأنّ فعلهما ينفذ كما ينفذ
فعل الحاكم في الأفضية ، وكما ينفذ فعل الحكّمين في جزاء الصيد ، وهي أختها .
والحكمة عندي في ذلك وهي :

المسألة السادسة - أنّ القاضي لا يقضي بعلمه ، فخصّ الشرع هاتين الواقعتين بحكّمين ؛
لينفذ حكمهما بعلمهما ، وترتفع بالتعدد التهمة عنهما .

المسألة السابعة - قال علماؤنا : إذا كانت الإساءة من قبل الزوج فرّق بينهما ، وإن
كانت من قبل المرأة ائتمناه عليها ، وإن كانت منهما فرقا بينهما على بعض ما أصدقها ،

(١) في ل : وأبو زيد ، والمثبت في القرطبي أيضا : ٥ - ١٧٦

ولا يَسْتَوِيَانِهِ لَهُ ، وَعِنْدَهُ بَعْضُ الظُّلْمِ ، رَوَاهُ مُحَمَّدٌ عَنْ أَشْهَبَ ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى ^(١) :
« فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ » .

المسألة الثامنة - قوله تعالى : ﴿ إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا ﴾ :

قال ابن عباس ومجاهد : هما الحكمان إذا أرادا الإصلاحَ وفقَّ الله بينهما ^(٢) ، وذلك إذا أمرهما الله سبحانه بتوقيفه فقد صلح أمرهما وأمر الزوجين ، فكلُّ ما كان بعد ذلك فهو خير ، والأصلُ هي النية ، فإذا صلحت صلحت الحال كلها ، واستقامت الأفعال وقُيِّمت .
المسألة التاسعة - الأصلُ في الحكمين أن يكونا من الأهل ؛ والحكمةُ في ذلك أن الأهل أعرفُ بأحوال الزوجين ، وأقرب إلى أن يرجع الزوجان إليهما ؛ فأحكم الله سبحانه الأمر بأهله .
قال علماؤنا : فإن لم يكن لهما أهل ، أو كان ولم يكن فيهم مَنْ يَصْلُحُ لذلك لعدم العدالة أو غير ذلك من المعاني فإنَّ الحاكِمَ يختار حكمين عدلين من المسلمين لهما أو لأحدهما كيفما كان عدم الحكمين منهما أو من أحدهما ، ويستحبُّ أن يكونا جارِئين . وهذا لأنَّ الفرض من الحكمين معلوم ، والذي فات بكونهما من أهلهما يسير ، فيكون الأجنبي المختار قائما مقامهما ، وربما كان أوفى منهما .

المسألة العاشرة - إذا حكمَا بالفراق فإنه بائن لوجهين :

أحدهما كَلَّى ، والآخر معنوى . أمَّا السكلى فـكلُّ طلاقٍ ينفذه الحاكم فإنه بائن .
الثاني أنَّ المعنى الذي لأجله وقع الطلاق هو الشقاق ، ولو شُرِعت فيه الرجعةُ لماد الشقاق ، كما كان أول دفعة ، فلم يكن ذلك يُفيد شيئا ؛ فامتنعت الرجعةُ لأجله . فإن أوقما أكثرَ من واحدة ؛ قال ابن القاسم وأصبغ : ينفذ . وقال مطرف وابن الماجشون : لا يكون إلا واحدة .
وَجْهُ القول الأول بانه ينفذ أنهما حكمَا فينفذ ما حكمَا به . وَجْهُ الثاني أنَّ حكمهما لا يكونُ فوق حكم الحاكم لا يطلُّقُ أكثرَ من واحدة ، كذلك الحكمان .

وبالجملة فردّه المسألة إلى مسألة خيار الأمة خَزم ، والأصل واحد ، والأدلة متداخلة

ومتقاربة فليطلب في مسائل الخلاف .

(١) سورة البقرة ، آية ٢٢٩ (٢) العبارة في القرطبي : لأن يرد الحكمان لإصلاحا يوفق الله

بين الزوجين .

المسألة الحادية عشرة - فإن حكم أحدها بواحدة ، والآخر بثلاث ، قال عبد الملك :
يُنفذ الواجب ، وهي الواحدة التي اتفقا عليها ويلتزم ما زاد .

وقال ابن حبيب : لا ينفذ شيء ، لأنهما اختلفا . وقال محمد : لا ينفذ شيء مثل قول
ابن حبيب .

ولو طلق أحدهما طَلَقَةً والآخر طَلَقَتَيْنِ فعلى قول ابن القاسم تلزمه طلاقتان .

وقول عبد الملك أصح ، كالشاهدين إذا اختلفا في العدد قُضِيَ بالأقل .

المسألة الثانية عشرة - إذا حكم أحدهما بمال والآخر بنسيئة لم يكن شيء ، لأنه
اختلافٌ مُحْضٌ . كالشاهدين إذا شهد أحدهما ببضع والآخر بهبة فإنه لا ينفذ اتفاقا .

المسألة الثالثة عشرة - إذا علم الإمام من حال الزوجين الشقاق لزومه أن يبعث إليهما
حكّامين ولا ينتظر ارتفاعهما ؛ لأنَّ ما يضيغ من حقوق الله أثناء ما ينتظر رفعهما إليه
لا جبر له .

المسألة الرابعة عشرة - يجزى إرسال الواحد ؛ لأنَّ الله سبحانه حكم في الزنا بأربعة
شهود ، ثم قد أرسل النبي صلى الله عليه وسلم إلى المرأة الزانية أنيسا ، وقال له : إن اعترفت
فأرجعها ، وكذلك قال عبد الملك في المدونة .

المسألة الخامسة عشرة - لو أرسل الزوجان حكّامين ، وحكما نفذ حكمهما ؛ لأنَّ الحكيم
عندنا جائز ، وينفذ فعلُ الحكم في كل مسألة . هذا إذا كان كل واحدٍ منهما عدلا ،
ولو كان غير عدل قال عبد الملك : حكمه منقوض ؛ لأنهما تخاطرا بما لا ينبغي من الغرر .
والصحيح نفوذه لأنه إن كان توكيلا ففعلُ الوكيل نافذ ، وإن كان تحكما فقد قدماه
على أنفسهما ، وليس الغرر بمؤثر فيه ، كما لم يؤثر في التوكيل ، وباب القضاء مبنى على الغرر
كله ، وليس يلزم فيه معرفة المحكوم عليه بما يؤول إليه الحكم .

الآية الثامنة والعشرون - قوله تعالى ^(١) : ﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا
وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى ، وَالْجَارِ

الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنْبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا ﴿١﴾ .

فيها عشر مسائل :

المسألة الأولى - كما قال الله سبحانه : ﴿ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾ قال بعضُ علمائنا : لو نوى تبرُّداً أو تنظُّفاً مع نية الحدث أو محملاً^(١) لمعدته مع التقرب لله أو قضاء الصوم ، فإنه لا يُجزئيه ، لأنه مزج في نيته التقرب بنية دنياوية .

وليس لله إلا الدين الخالص .

وهذا ضعيف ؛ فإن التبرّد لله ، والتنظيف وإجماع المدة لله ؛ فإن كل ذلك مندوب إليه أو مباح في موضع ، ولا تنافض إلا بإباحة الشريعة .

المسألة الثانية - وليس من هذا الباب ما لو أحسَّ الإمام وهو راكعٌ بداخلٍ عليه في الصلاة فإنه لا ينتظره ، وليس لأمرٍ يعودُ إلى نية الصلاة ؛ ولكن لأن فيه إضراراً بمن عقد الصلاة معه ؛ ومراعاته أولى .

المسألة الثالثة - قوله تعالى : ﴿ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾ :

برُّ الوالدين ركنٌ من أركان الدين في المفروضات كما تقدم ، وبرُّهما يكون في الأقوال والأعمال ؛ فأما في الأقوال فكما قال الله تعالى^(٢) : « فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا » ، فإنَّ لهما حقَّ الرِّحِمِ المطلقة ، وحقَّ القرابة الخاصة ؛ إذ أنت جزءٌ منه ، وهو أصلك الذي أوجدك ، وهو القائمُ بك حالَ ضعفِكَ وعجزِكَ عن نفسك .

وقد عرض رجلٌ لرسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره ، فقال : يا رسول الله ، إن كنتَ تريد النساءَ البيض والنوقَ الأدْمَ فمليك ببنى مُدَلج .

فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إنَّ الله سبحانه منع منِّي سبِّي بني مُدَلج لصلتهم الرحم . وفي الإسراييليات أنَّ يوسف لما دخل عليه أبواه فلم يَقُمْ لهما قال الله عز وجل : وَعِزَّتِي لَا أَخْرِجُكَ مِنْ صُلْبِكَ نَبِيًّا ، فلا نبيَّ فيهم من عَقِبِهِ .

(١) في ١ : عجم . والثبت من ل . وفي القرطبي : نخا . (٢) سورة الإسراء ، آية ٢٣

وفي الحديث : إِنَّ مِنْ أَرْبِّ الرِّجْلِ أَنْ يَصِلَ الرِّجْلُ أَهْلًا وَدَّ أَبِيهِ ؛ ومن حقه أن يرجع في هيبته ، وأن يأكل كل من مال ولده ؛ قال النبي صلى الله عليه وسلم : إن أطيّب ما أكل الرجل من كسبه ، وإن ولده من كسبه . وقد بيناه في مسائل الخلاف .

فإن قيل : إذا أخذ الوالد^(١) الهبة من الولد أغضبه فمقتّه ، وما أدّى إلى المعصية فمعصية . قلنا : أما إذا عصى أخذ بالشرع فلا لَمَّا له^(٢) ولا عُذر ، إنما يكون العُذر لمن أطاع الله أو عصى الله فيه .

فإن قيل : هل من برّ الرجل بوالده المشرك ألا يقتله ؟ قلنا : من برّه بنفسه أن يتولّى قَتْلَهُ . قال عبدالله بن عبد الله بن أبي بن سؤل - مستأذنا في قتل أبيه رسول الله صلى الله عليه وسلم : إِنْ أَذِنَتْ لِي فِي قَتْلِهِ قَتَلْتُهُ . وهكذا فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

وللرحم حقٌّ ، ولكن لَمَّا جاء حقُّ الله تعالى بطل حقُّ الرحم .

المسألة الرابعة . والخامسة - اليتامى والمساكين ، وقد تقدمتا .

المسألة السادسة - قوله تعالى : ﴿ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ ﴾ :

حرمة الجار عظيمة في الجاهلية والإسلام معقولة مشروعة مروءة وديانة ؛ قال النبي صلى الله عليه وسلم^(٣) : مازال جبريل يُوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه .

وقال : مَنْ كَانَ يَوْمُنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَسْكُرْ جَارَهُ .

والجيران ثلاثة^(٤) : جاره له حقٌّ واحد ، وهو المشرك . وجاره له حقان : الجار المسلم .

وجاره له ثلاثة حقوق : الجار المسلم له الرحم^(٥) .

وهما صنفان قريب وبعيد ، وأبعده في قول الزهري مَنْ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ أَرْبَعُونَ دَارًا .

وقيل : البعيد مَنْ يَلِيكَ بِحَائِطٍ ، والقريب مَنْ يَلِيكَ بِيَابَةٍ ؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم

لرجل قال له^(٦) : إِنْ لِي جَارَيْنِ ، فَأَيُّ أَيُّهُمَا أُهْدِي ؟ قال : إِلَى أَقْرَبِهِمَا مِنْكَ يَا بَا .

وحقوقه عشرة يجمعها الإكرام ، وكف الأذى .

ومن العشرة الحديث الصحيح^(٥) : لَا يَنْعَمَنَّ أَحَدُكُمْ جَارَهُ أَنْ يُغْرِزَ خَشَبَةً فِي جِدَارِهِ .

(١) في ١ : الولد ، وهو تحريف . (٢) في ١ : فماله ، وهو تحريف . وفي اللسان : قال أبو عبيدة من دعا لهم : لا لَمَّا لفلان : أي لا أقامه الله . (٣) ابن كثير ٤٩٥ .

(٤) في ابن كثير : جَارٌ مسلم ذو رحم . (٥) صحيح مسلم : ١٢٣٠ .

وقد رأى جميع العلماء أن يكون ذلك نذبا لا فرضا، وأن يكون منعه مكروها لا محرما؛ لأن كل أحد أحق بماله. والحائط يحتاجه صاحبه؛ فإن أعطاه نقص^(١) ماله، وإن أعاره^(٢) تسكف حفظه بالإثماد، وأضر بنفسه؛ فإن شاء أن يحتمل له ذلك فله الأجر، وإن أبي فليس عليه وزر.

المسألة السابعة - صاحب الجنب :

قيل : إنه الجار الملاصق ، والذي قال هذا جعل قوله : ﴿ والجار ذى القرْبى ﴾ الجار الذى له الرحم .

وقيل : إنه الذى يجمَعُك معه رفاقة السفر ، فهو ذِمَامٌ عظيم ، فإنه يلقه معه الأنس والأمن والمأكل والمضجع ، وبعضها يكفى للحرمة ، فكيف إذا اجتمعت ؟

المسألة الثامنة - ليس من حق الجوار الشفعة كما قال أبو حنيفة ، وقد بينا ذلك فى مسائل الخلاف .

قال علماءنا : لأن الله تعالى فى هذه الآية لم يقرض للمفروضات ، وإنما ذكر الإحسان ، والمفروض لهم يؤخذ^(٣) من دليل آخر .

وليس كما زعم ؛ لأن الإحسان يعمُّ الفرض والنفل ، ولم يبق شرع ولا حق إلا دخل فيه ؛ فعمت الوصية فيه ، وتفصّلت منازل بالأدلة ؛ وإنما قطعنا شفعة الجوار بعلّة أن الشفعة متعلّقة بالشركة ؛ لقول النبى صلى الله عليه وسلم : الشفعة فيما لم يقسم .

فإن قيل : فقد قال النبى صلى الله عليه وسلم : الجار أحق بصقبة^(٤) .

قلنا : أراد به الشريك ، وهو أخص^(٥) جوارٍ بدليل ما تقدم .

المسألة التاسعة - ابن السبيل :

قيل : هو الضيف ينزل بك . وقد قال النبى صلى الله عليه وسلم : مَنْ كان يؤمِّنُ بالله واليوم الآخر فليُكْرِمْ ضيفه ، جائزته يومٌ وليلة وما زاد عليه صدقة ، ولا يحلُّ له أن يثوى عنده حتى يُخْرِجه .

(١) فى ١ : بعض . (٢) فى ١ : وإن أعاده . (٣) فى ١ : يوجد ، وهو تحريف .

(٤) فى النهاية : الصقب : الملاصقة والقرب ، والمراد به الشفعة . (٥) فى ١ : أحق .

وقد كان قومٌ منهم الليثُ بن سعد يرى أنَّ الضيافة حق .
 وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : فليكرم ضيفه - دليل على أنها كرامة ، وليست
 بحق ، وبذلك يفسر أنَّ الإحسان هاهنا مستحب وإن كان ابن السبيل الفقير فقد تقدّم بيانه .
 المسألة العاشرة - ﴿ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ :

أمر الله تعالى بالرفق بهم والإحسان إليهم . وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم
 أنه قال : إخوانكم خولكم ، مَلَكَكُمْ الله رِقَابَهُمْ ، فَاطْعَمُوهُمْ مما تَأْكُلُونَ ، وَاكْسُوهُمْ مما
 تَلْبَسُونَ ، وَلَا تَكْلَفُوهُمْ من العمل مالا يطيقون ، فَإِنْ كَلَفْتُمُوهُمْ فَأَعِينُوهُمْ .
 وقال أبو مسعود : كنت أضربُ غلاماً لي فسمعتُ صوتاً من خلفي : اعلم أبا مسعود -
 مرتين ، فالتفت فإذا رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ، فألقيتُ السوطَ ، فقال : والله لله
 أقدرُ عليك منك على هذا .

الآية التاسعة والعشرون - قوله تعالى ^(١) : ﴿ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ
 وَيَكْتُمُونَ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَاباً مُهِيناً ﴾ .

فيها ثلاث مسائل :

المسألة الأولى - روى عن ابن عباس أنَّ جماعةً من اليهود كانوا يأتون أصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يزهدونهم في نفقة أموالهم في الدين ، ويخوفونهم الفقر ، ويقولون لهم :
 لا تدروا ما يكون ؛ فأنزل الله تعالى فيهم : الذين يبخلون ويأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ . . .
 الآية كلها ^(٢) .

وقد قدّمنا ^(٣) في سورة آل عمران بيان البخل ، قال جماعة من العلماء : المعنى أنهم بخلوا
 بأموالهم ، وأْمُرُوا غَيْرَهُمْ بالبخل . وقيل : بخلوا بعلم النبي صلى الله عليه وسلم في التوراة ،
 وتواصوا مع أحبارهم بكتمه ، فذلك قوله تعالى : (وَيَكْتُمُونَ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ) ، وهي :

المسألة الثانية .

وقيل - وهي :

المسألة الثالثة - يكتفون الزنى ويتفاكرون للناس، ليس عندنا وعندهم، ليس معنا ومعهم، وذلك حرام .

وقد قال الله تعالى : « وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ » . وإن الله تعالى إذا أنعم على عبده نعمة أحب أن يرى أثر نعمته عليه .

الآية الموفية ثلاثين - قوله تعالى ^(١) : ﴿ وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِثَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا ﴾ . قيل هم اليهود ، وقيل هم المنافقون ، وقد تقدم شرحه في سورة البقرة ، وبيانها من تمام ما قبلها ، لأن الذي يُنفق ماله رِثاء الناس شرٌّ من الذي يبخل بالواجب عليه، ونفقة الرياء تدخل في الأحكام من جهة أن ذلك لا يجزى .

الآية الحادية والثلاثون - قوله تعالى ^(٢) : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَا مَسْتَمُ النَّسَاءِ فَلَكُمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا ﴾ .

فيها ثمان وثلاثون مسألة :

المسألة الأولى - خطابُ الله سبحانه وتعالى بالصلاة وإقامتها عامٌّ في المسلم والكافر حسبما بيناه في أصول الفقه ؛ وإنما خصَّ الله سبحانه وتعالى هاهنا المؤمنين بالخطاب لأنهم كانوا يقيمون الصلاة وقد أخذوا من الجهر ، وتلفت ^(٣) عليهم أذهانهم ؛ نُحْصُوا بهذا الخطاب ؛ إذ كان الكفار لا يفعلونها صُحاةً ولا سُكاري .

المسألة الثانية - في سبب نزولها ^(٤) :

روى عبد الرحمن بن مهدي ، عن سفيان ، عن عطاء بن السائب ، عن أبي عبد الرحمن السلمي ، عن علي - أنه صلى بعبد الرحمن بن عوف ورجل آخر فقرا : « قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ » ،

(١) الآية الثامنة والثلاثون . (٢) الآية الثالثة والأربعون . (٣) في ١ : والتفت .

(٤) ابن كثير : ٥٠٠ ، أسباب النزول : ٨٧

نُحِلَّط فيها ، وكانوا يشربون من الحمر ؛ فنزلت : (لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى) .
وقال علي بن أبي طالب ^(١) : صَنَعَ لَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ طَعَامًا ، فَدَعَانَا وَسَقَانَا مِنَ الْحَمْرِ ،
فَأَخَذْتُ الْخَمْرُ مِنَّا ، وَحَضَرْتُ الصَّلَاةَ ، فَقَدَّمُونِي فَقَرَأَتْ : قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ، لَا أَعْبُدُ
مَا تَعْبُدُونَ ، وَنَحْنُ نَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ . قال : فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا
الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى . . .) الْآيَةَ . خَرَّجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ .

وقد رُوِيَ هَذِهِ الْقِصَّةُ بِأَبْيَنِ مِنْ هَذَا ، لَكِنَّا لَا نَقْتَمِرُ إِلَيْهَا هَاهُنَا ، وَهَذَا حَدِيثٌ
صَحِيحٌ مِنْ رِوَايَةِ الْعَدْلِ عَنِ الْعَدْلِ .

المسألة الثالثة - قوله تعالى : ﴿ لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ ﴾ :

سَمِعْتُ الشَّيْخَ الْإِمَامَ نَحْرَ الْإِسْلَامِ أَبَا بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ الشَّاشِيَّ وَهُوَ يَنْتَصِرُ لِمَذْهَبِ
أَبْنِ حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ فِي مَجْلِسِ النَّظَرِ ؛ قَالَ : يُقَالُ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ : لَا تَقْرَبْ كَذَا - بِفَتْحِ الرَّاءِ ؛
أَيُّ لَا تَلْبَسْ بِالْفِعْلِ ، وَإِذَا كَانَ بِضْمِ الرَّاءِ كَانَ مَعْنَاهُ لَا تَدْنُ مِنَ الْمَوْضِعِ ، وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ
صَحِيحٌ مُسَمَّوعٌ .

المسألة الرابعة - قوله : ﴿ الصَّلَاةَ ﴾ :

وَهِيَ فِي نَفْسِهَا مَعْلُومَةٌ الْاَلْفِظِ مَفْهُومَةٌ ^(٢) الْمَعْنَى ، لَكِنِ اخْتَلَفُوا فِيهَا قَدِيمًا وَحَدِيثًا
فِي الْمُرَادِ بِهَا هَاهُنَا عَلَى قَوْلَيْنِ :

أَحَدُهَا - أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا النَّهْيُ عَنْ قُرْبَانِ الصَّلَاةِ نَفْسِهَا ؛ قَالَ ^(٣) عَلِيُّ بْنُ أَبِي عَبَّاسٍ ،
وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَالْحَسَنُ ، وَمَالِكٌ ، وَجَمَاعَةٌ .

الثَّانِي - أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ مَوْضِعَ الصَّلَاةِ وَهُوَ الْمَسْجِدُ ؛ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، فِي قَوْلِهِ الثَّانِي ،
وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ ، وَعَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ، وَعِـكْرَمَةُ وَغَيْرُهُمْ .

سَمِعْتُ نَحْرَ الْإِسْلَامِ يَقُولُ فِي الدَّرْسِ : الْمُرَادُ بِذَلِكَ لَا تَقْرَبُوا مَوَاضِعَ الصَّلَاةِ ، وَحَذَفُ
الْمُضَافِ وَإِقَامَتُهُ مَقَامَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ أَكْثَرُ فِي اللُّغَةِ مِنْ رَمَلِ يَبْرِينَ - وَهِيَ فِلَسْطِينَ - فِي الْأَرْضِ ،

(١) القرطبي : ٥ - ٢٠٠ (٢) في ١ : مقدمة . (٣) في ١ : قال .

ويكون فيه تنبيه على المنع من قُرْبَانِ الصَّلَاةِ نَفْسِهَا ؛ لأنه إذا نُهِى عن دخول موضعها كرامةً فهي بالمنع أولى .

المسألة الخامسة - قوله تعالى : ﴿ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ﴾ :

السُّكْرُ : عبارةٌ عن [حَبْسِ العقل عن] ^(١) التصرف على القانون الذى خَلَقَ عليه فى الأصل من النظام والاستقامة ، ومنه قوله تعالى ^(٢) : إِنَّمَا سُكِّرَتْ أَبْصَارُنَا ؛ أى حُبِسَتْ عن تصرفها المعتاد لها ، ومنه سَكْرُ الأنهار ؛ وهو محبس مائها ، فكلُّ ما حَبَسَ العقلَ عن التصرف فهو سكر ، وقد يكون من الخمر ، وقد يكون من النوم ، وقد يكون من الفرح والجزع .
وقد اتفق العلماء عن بَكْرَةِ أبيهم على أَنَّ المراد بهذا السكر سكرُ الخمر ، وأنَّ ذلك إِبَّانٌ كانت الخمرُ حلالاً ، خلا الضحاك فإنه قال : معناه سكارى من النوم ، فإن كان أر دَأً نهى عن سكر الخمر نهى عن سكر النوم فقد أصاب ، ولا معنى له سواء ؛ ويكون من باب لا يقضى القاضى وهو غَضْبَانٌ : دلَّ عَـرَ نه منهى عن كل قضاء فى حالِ شُغْلِ البال بنوم أو جوع أو حقن أو حرق ، فلا يفهم معه كلامَ الخصوم ، كما لا يعلم ما يقرأ ، ولا يَمْقِل فى الصلاة إذا دافعه الأُخْبَانُ ، أو كان بحضرة طعام ، كما رواه مسلم ، ولذلك قال : ﴿ حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ ﴾ ، وهى :

المسألة السادسة - فَبَيَّنَ الْعِلَّةَ فى النهى ، فحيثما وُجِدَتْ ، بَأى سبب وُجِدَتْ ، يترتبُ عليها الحكم ، وقد أغنى هذا اللفظ عن عِلْمِ سبب الآيه ، لأنه مستقلٌ بنفسه .

وقد قال النبىُّ صلى الله عليه وسلم فى الصحيح : لا يُصَلِّى أَحَدُكُمْ وهو نائمٌ ؛ لعله يذهبُ يستغفر ، فيسبِّ نفسه ، فهذا أيضاً مستقل بنفسه ، والحقُّ يعضد بعضه بعضاً .

فإن قيل ، وهى :

المسألة السابعة - وكيف يصحُّ تقدير هذا النهى ؟ أقولون : إنَّ المراد به السكر ؟ قال النبىُّ صلى الله عليه وسلم فى الصحيح : لا يصَلِّى أَحَدُكُمْ وهو نائمٌ ، لعله يذهبُ يستغفرُ فيسبِّ نفسه ؛ فهذا أيضاً الذى لا يُعْقَلُ معه معنى ، وكيف يتوجَّه على هذا خطاب ؟

فإن قلتم: نهى عن التمرض للسكر إذا كان عليهم فرض الصلاة. قيل لكم: إن السكر إذا نافي ابتداء الخطاب نافي استدامته.

وإن قلتم إن المراد به المنتشى الذى ليس بسكران نهى أن يصير نفسه سكران والله تعالى يقول: (لا تقرّ بوا الصلاة وأنتم سُكَّارَى)؛ أى فى حال سُكْرِكُمْ؛ ولما كان الاضطراب فى الآية هكذا قال الشافعى: المراد به موضع الصلاة. هذا نص كلام بعض من يدعى له التحقيق من أئمة الشافعية، وهذه منه غفلة؛ فإن كل ما لزمه فى تقدير الصلاة من توجيه الخطاب يلزمه فى تقدير موضع الصلاة.

والذى يُعتقد^(١) أنه يصح أن يكون خطاباً للصاحي، يقال له: لا تشرب الخمر بحال؛ فإن ذلك يؤدّى إلى أن تصلّي وأنت لا تعلم فتخلط كما فعل من تقدم ذكره، وهذه إشارة إلى التحريم، فلم يقنع بها عمر.

والنهى عن التمرض للمحرمات معقول؛ وهذا الخطاب يتوجه عليه وهو صاح، فإذا شرب وعصى وسكر توجه عليه اللوم والعقاب، ويصح أن يخاطب المنتشى وهو يعقل النهى، لكن استمرار الأفعال والكلام وانتظامه ربما يفوته؛ ف قيل له: لا تفعل وأنت منتش. أمراً لا تقدّر على نظامه كله، وحاشا لله أن يكون الشافعى يأخذ بهذا من كلام هذا الرجل، وإنما ينسج الشافعى على منوال الصحابة، وما فى الآية احتمال يأتي بيانه بعد هذا إن شاء الله تعالى، وهو الإسكار.

فإن قيل، وهى:

المسألة الثامنة— فقد نرى الإنسان يُصلّى ولا يُحسنُ صلاته لشغل باله، فلا يشمر بالقراءة حتى تكمل، ولا بالركوع ولا بالسجود حتى لا يعلم ما كان عدده، حتى روى عن عمر أنه قال: إني لأجهزُ جيشي وأنا فى الصلاة.

قلنا: إنما أخذ على العبد الاستشعار وإحضار النية فى حال التكبير، فإن ذهل بعد ذلك فقد سُمح فيه ما لم يكثر؛ لتعذر الاحتراز منه، وأنه لا يمكن تكليف العباد به؛ وليس

(١) فى ١: يعتقد.

حالُ عمر من هذا ، فإنَّ ذلكَ نظرٌ في عبادةٍ لعبادةٍ مثلها أو أعظم في بعض الأحوال منها ، ومع هذا فإنما يكون ذلك لحظةً مع الغلبة ثم يصحو إلى نفسه ، بخلاف السكران والنائم والغائب ومُدافع الأخبثين ، فإنه لا يمكنه إحضارُ ذهنه لغلبة الحال عليه .

المسألة التاسعة - قوله تعالى : ﴿ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ ﴾ :

الجنب في اللغة: البعيد، بَمَدٍ بخروج الماء الدافق عن حال الصلاة، وقد كان عندهم الجُنُبُ معروفًا ، وهو الذي غشي النساء ، والحديثُ عندهم معروفًا ، وهو ما خرج من السَّيِّئِينَ عَلَى الوجه المعتاد ، ثم أثبتت الشريعة بعد ذلك زيادته وتفصيله ، وهو إيلاجٌ في قُبُلٍ أو دُبُرٍ بشرط مغيب الحشفة دون إنزالٍ ، أو إنزال الماء دون مغيب الحشفة ، أو مجموعهما على حسب ما بيننا في كتب الحديث والمسائل ، فليُنظر هناك .

المسألة العاشرة - قوله تعالى : ﴿ إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ ﴾ :

أما من قال : إنَّ المراد بقوله : ﴿ لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ ﴾ لا تقربوا مواضع الصلاة ، فنقدِّرُ الآية عندهم : لا تقربوا المساجد وأنتم سُكَّارَى حتى تعلموا ما تقولون ، ولا تقربوها جنبًا حتى تنفسلوا ، إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ ؛ أى مجتازين غيرَ لائِثِينَ ؛ فجَوَّزوا العبورَ في المسجد من غير لُبْثٍ فيه .

وأما مَنْ قال : إنَّ المراد بذلك نفس الصلاة فإن تقدير الآية : لا تصلُّوا وأنتم سُكَّارَى حتى تعلموا ما تقولون ، ولا جنبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حتى تنفسلوا لها ، أو تكونوا مسافرين ، فتَيَمَّمُوا وتصلُّوا وأنتم جنب حتى تنفسلوا إذا وجدتم الماء .

ورجَّح أهل القول الأول مذهبهم بما رَوَى عن جابر بن عبد الله وابن مسعود أنه كان أحدنا يعمُرُ بالمسجد وهو جنبٌ مُجْتَازًا .

ورجَّح الآخرون بما روى ^(١) أُمِّ لَتِ بن خليفة ، عن جَسْرَةَ بنت دجاجة ، عن عائشة أن النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أمر برَدِّ الأبوابِ الشارعة إلى المسجد ، وقال : لا أَحِلُّ المسجدَ لحائض ولا جنب . خرَّجه أبو داود وغيره .

والمسألة فتقدِّرُ إلى تفصيل تفتيح ، وقد أحكمناها في مسائل الخلاف بما نشير إليه ها هنا

فنقول :

لا إشكال في أن الآية محتملة ، ولذلك اختلف فيها الصحابة ؛ فإن أردنا أن نعلم المراد منها رجحنا احتمالاتها حتى نرى الفضل لمن هو فيها ؛ فأنما أصحاب الشافعي فظهر لهم أن العبور لا يمكن في نفس الصلاة فلا بد من تأويل ؛ وأحسنه حذف المضاف وهو الموضع ، وإقامة المضاف إليه مقامه ، وهو الصلاة ؛ وذلك كثير في اللغة ، ولا يحتاج بعد ذلك إلى حذف كثير وتأويل طويل في قوله تعالى : ﴿ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ ﴾ .

قالوا : وأيضاً فإن ما تأولتُم في قوله : ﴿ إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ ﴾ يفهم من الآية التي بعدها في قوله : ﴿ فَتَمِمْوْا صَعِيدَا طَيْبًا ﴾ .

وأما علماؤنا فقالوا : إن أول ما يحفظ سبب الآية التي نزلت عليه في الصحيح ، وتحفظ فاتحتها فتحمل على ظاهرها ، حتى نرى ما يردنا عنها ويحفظ لنتها ^(١) ، فإنه تعالى قال : لا تقربوها - بفتح الراء ، وذلك يكون في الفعل لا في المكان ، فكيف يُضمَر المكان ويوصل بغير فعله ؟ هذا محال .

وتقدير الآية أنه قال سبحانه : لا تصلُّوا سكارى ولا جنباً إلا عابري سبيل .

فإن قيل : كيف يكون العبور في نفس الصلاة ؟

قلنا : بأن يكون مسافراً ، فلم يجد ماءً فيصلي حينئذ بالتيمم جنباً ، لأن التيمم لا يرفع حدَّ الجنابة .

فإن قيل : لا يسمي المسافر عابراً سبيل .

قلنا : لا نسلم ، بل يُقال له عابر سبيل حقيقة واسماً ، والدنيا كلها سبيل تُعبّر . وفي الآثار : الدنيا قنطرة فاعبروها ولا تعمروها .

وقد اتفقوا معنا على أن التيمم لا يرفع الجنابة .

وأما قولهم : إن ما قاتم يفتقر إلى الإضمار الكثير . قلنا : إنما يفتقر إليه في تفهيم مَنْ لا يفهم مثلك ، وأما مع مَنْ يفهم فالحال تُعربُ عن نفسها كما أعربت الصحابة .

وأما قولهم : إن هذا يفهم من الآية التي بعدها في قوله تعالى ^(٢) : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ

(١) ق ل : ونحفظ اغتنا . (٢) سورة النساء ، آية ٤٣

على سَفَرٍ ، أو جاء أحدٌ منكم من الغائط ، أو لَمْ سَتُمْ النساء فلم تَجِدُوا ماءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً ، فليس يُفْهَم من هذا إلا جواز التيمم عند عدم الماء ؛ فأما أن يكون التيمم لا يرفع الحدث مع إباحة الصلاة فليس يُفْهَم إلا من هذا الموضع قبله ؛ وهى فائدة حسنة جداً .

المسألة الحادية عشرة - ثبت عن عطاء بن يسار ^(١) أنه قال : كان رجالٌ من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يُصِيبُهُمُ الجَنَابَةُ فيَتَوَضَّئُونَ ، وَيَأْتُونَ المَسْجِدَ فيَتَجِدُونَ فيه ، وربما اغْتَرَّ بهذا جاهل فظنَّ أنَّ اللَّبَثَ لِلْجَنْبِ في المَسْجِدِ جائز . وهذا لا حِجَّةَ فيه ؛ فإنَّ كلَّ موضع وُضِعَ للعبادة وأُكْرِمَ عن النجاسة الظاهرة كيف يدخله مَنْ لا يُرْضَى لملك العبادة ، ولا يصحُّ له أن يتلبَّس بها ؟

فإن قيل : يبطل بالحديث ^(٢) ، فإنه لا يحلُّ فَعْلُ الصلاة ويدخل المسجد . قلنا : ذلك يَكْثُرُ وقوعُهُ فيشَقُّ الوضوء له ، والشريعةُ لا حَرَجَ فيها ، بخلاف الفُسْل ، فإنه لا مشقةَ في أن يُمنَعَ من المسجد حتى يغتسل ، لأنها تقع نادراً بالإضافة إلى حدثِ الوضوء .

فإن قيل : هذا قياس ؟

قلنا : نعم ؛ هو قياس ؛ ونحن إنما نتكلَّمُ مع أصحاب محمد الذين يروونه دليلاً ؛ فإن وجدنا مبتدعاً ينسكركه أخذنا معه غيرَ هذا المسلك كما قد رأيتُمونا مراراً نَفَعَلَهُ فَنَخْصِمُهُم ^(٣) ونَبْهَتُهُمْ ؛ وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه ^(٤) لم يكن أذنَ لأحد أن يمرَّ في ولا يجلس فيه إلا على بن أبي طالب .

المسألة الثانية عشرة - قوله تعالى : ﴿ حَتَّى تَغْتَسِلُوا ﴾ :

وهو لفظٌ معلوم عند العرب يعبرُون به عن إصرار الماء على المفسول باليد حتى يزولَ عنه ما كان مَنَعَ منه ؛ عبادةً أو عادة .

وظن أصحابُ الشافعى أنَّ الفُسْلَ عبارة عن صَبِّ الماء خاصة لا سيما وقد فرقت العربُ بين الغسل بالماء والغَمْسِ فيه .

(١) ابن كثير : ٥٠٢ (٢) في ١ : بالحدث . (٣) خصمه : غلبه . (٤) ابن كثير : ٥٠١

وفي الحديث الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بصبي لم يأكل الطعام فبال على ثوبه فأتبعه بماء ولم يغسله . وهذا نص .

المسألة الثالثة عشرة - لما قال : ﴿ حَتَّى تَغْتَسِلُوا ﴾ اقتضى هذا عموم إمرار الماء على البدن كله باتفاق ؛ وهذا لا يتأتى إلا بالذلك ، وأعجب لأبي الفرج الذي رأى وحكى عن صاحب المذهب أن الغسل دون ذلك يُجزئ ؛ وما قاله مالك قط ^(١) نصاً ولا تحريجا ، وإنما هي من أوهامه ؛ فإن اللفظ إذا كان غريبا لم يخرج عند مالك أو كان احتياطاً لم يُمدل عنه ، ولو صببت على نفسك الماء كثيرا ما عم حتى تمشى يدك ؛ لأن البدن بمافيه من دهنية يدنح الماء عن نفسه .

المسألة الرابعة عشرة - إذا عم المرء نفسه بالماء أجزأه إجماعا ، إلا أن الأنفل له أن يقتل فعل النبي صلى الله عليه وسلم . وقد ثبت عنه من طرق في دواوين صحاح على السنة عدول قالوا : روت عائشة : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اغتسل من الجنابة بدأ فغسل يديه ، ثم يفرغ يمينه على شماله فيغسل فرجه ، ثم يقوض وضوءه للصلاة ، ثم يأخذ الماء فيدخل فيه أصابعه وفي أصول الشعر ، حتى إذا رأى أن قد أروى بشرته حفن على رأسه ثلاث حفات ، ثم أفاض على سائر جسده ، ثم غسل رجليه .

وفي رواية ميمونة : ثم غسل جسده . وروى أبو داود والترمذي ، عن أبي هريرة - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : تحت كل شعرة جنابة ، فاغسلوا الشعر ، وأنتوا البشرة . قال أبو داود : لم أدخل في كتابي إلا الحديث الصحيح ، أو ما يقرب من الصحيح .

المسألة الخامسة عشرة - لما قال الله سبحانه : ﴿ حَتَّى تَغْتَسِلُوا ﴾ وفهم الكل منه عموم البدن بالماء والغسل بالغ قوم منهم أبو حنيفة فقال : إن المضمضة والاستنشاق واجبان في غسل الجنابة ؛ لأنهما من جملة الوجه ، وحكمهما حكم ظاهر الوجه بدليل غسلهما من النجاسة ، كما يغسل الخد والجبين ؛ وهي مسألة خلاف كبيرة ، وقد بينا ما فيها . واللباب منها أن الفم والأنف باطنان حقيقة وحكما ؛ أما الحقيقة فإنك تشاهد بطونهما

(١) في ١ : وما قاله ، فظاهر نصا لا تحريجا ، وهو تحريف .

فِي أَصْلِ الْخَلِيقَةِ ؛ وَأَمَّا الْحُكْمُ فَمِنْ وَجْهَيْنِ :

أحدهما - أَنَّ الصَّائِمَ إِذَا بَلَغَ مَا جُمِعَ مِنَ الرِّيقِ فِيهِ فَلَا يُفْطَرُ ، وَلَوْ ابْتَلَعَهُ مِنْ يَدِهِ لِأَفْطَر .
الثاني - أَنَّهُمَا لَا يَجِبَانِ فِي غَسْلِ الْمَيْتِ مَعَ أَنَّهُ يَغْتَسِلُ جَمِيعَ الْبَدَنِ ، وَالْمَسْأَلَةُ هُنَاكَ مُسْتَوْفَاةٌ ،
فَمَنْ أَرَادَهَا وَجَدَهَا .

المسألة السادسة عشرة - إِنْ اسْمَ الْجَنَابَةِ بَاقٍ عَلَيْهِ حَتَّى يَغْتَسِلَ ؛ لِأَنَّهُ حَكْمٌ مَدَّةٌ إِلَى غَايَةِ
هِيَ الْاِغْتِسَالُ ، وَالْحُكْمُ الْمَعْلُوقُ بِالْغَايَةِ يَمْتَدُّ إِلَى غَايَتِهِ ، وَقَدْ تَكَلَّمْنَا عَلَيْهِ فِي كِتَابِ الْمَسَائِلِ .
المسألة السابعة عشرة - قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ حَتَّى تَغْتَسِلُوا ﴾ يَقْتَضِي النِّيَّةَ ، خِلَافًا لِمَا رَوَاهُ
الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ مَالِكٍ ، وَلَمَّا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَوْزَاعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ مِنْ أَنَّ الطَّهَارَةَ لَا تَفْتَقِرُ إِلَى
نِيَّةٍ ؛ وَلَفِظُ « اغْتَسِلْ » يَقْتَضِي اكْتِسَابَ الْفِعْلِ ، وَلَا يَكُونُ مَكْتَسِبًا لَهُ إِلَّا بِالْقَصْدِ إِلَيْهِ
حَقِيقَةً ، فَمَنْ أَخْرَجَهُ إِلَى الْمَجَازِ فَعَلِيهِ الْبَيِّنَةُ .

وَقَدْ اسْتَوْفَيْنَاهَا فِي كِتَابِ الْخِلَافِ بِالْإِنْصَافِ ^(١) وَالتَّيْلِيخِصِ ؛ أَعْظَمُهَا أَنَّ الْوُضُوءَ عِبَادَةٌ
اِشْتَرَطَتْ فِيهَا النِّيَّةَ كَالصَّلَاةِ .

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْوُضُوءَ عِبَادَةٌ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : الْوُضُوءُ شَطْرُ الْإِيمَانِ . وَلَا يَكُونُ
شَطْرُ الشَّيْءِ إِلَّا مِنْ جَنْسِهِ . قَالَ : وَالْوُضُوءُ نُورٌ عَلَى نُورٍ ، وَلَا تَسْتَنِيرُ الْجَوَارِحُ بِالْمَبَاحِثِ ،
وَإِنَّمَا تَسْتَنِيرُ بِالطَّاعَاتِ وَالْعِبَادَاتِ .

وَقَالَ : إِذَا تَوَضَّأَ الْعَبْدُ الْمُؤْمِنُ خَرَجَتْ خَطَايَاهُ ... الْحَدِيثُ ، وَلَا يَنْفِي الْأَوْزَارَ إِلَّا الْعِبَادَاتُ ،
وَالْقُرْآنُ يَقْتَضِي وَجُوبَ النِّيَّةِ فِي الْوُضُوءِ فِي آيَةِ الْمَائِدَةِ عَلَى مَا سَتَرَوْنَهُ مَشْرُوحًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ .
المسألة الثامنة عشرة - قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى ﴾ :

المرضُ عبارةٌ عَنْ خُرُوجِ الْبَدَنِ عَنِ الْاِعْتِدَالِ وَالْاِعْتِيَادِ إِلَى الْاِعْوَجَاجِ وَالشَّدَوِذِ ؛
وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ : يَسِيرٌ وَكَثِيرٌ ، وَقَدْ يَخَافُ الْمَرِيضُ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ ، وَقَدْ يَعْذَرُ مَنْ يَتَنَاوَلُهُ إِيَّاهُ
وَهُوَ يَعْزُزُ عَنْ تَنَاوُلِهِ ، وَمَطَاقُ الْفِعْلِ يَبِيحُ التَّيَمُّمَ لِكُلِّ مَرِيضٍ إِذَا خَافَ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ
وَتَأْذِيهِ بِالْمَاءِ .

(١) فِي ١ : وَالْإِنْصَافِ .

وروى عن الشافعي أنه قال: يُباحُ التيمم للمريض إذا خاف التلف؛ ونظر إلى أن زيادة المرض غير متحققة، لأنها قد تكون وقد لا تكون، ولا يجوز ترك الفرض المتيقن للخوف المشكوك فيه.

قلنا: ظاهر الآية يجوزُ له التيمم؛ فليس لك في هذا القول أصلٌ تردُّ إليه كلامك؛ بل قد ناقضت؛ فإنك قلت: إذا خاف التلف من البرد تيمم، فكما يبيحُ التيمم خوفُ التلف كذلك يبيحه له خوفُ المرض؛ فإن المرض محذور، كما أن التلف محذور، وكذلك يقول: إذا خاف المرض من البرد يتييمم فكيف بزيادة المرض؟

وقد روى جابر بن عبد الله قال: خرجنا في سفرٍ فأصاب رجلنا من حجرٍ في رأسه فشجّه ثم احتلم، فقال لأصحابه: هل تجدون لي رخصةً في التيمم؟ فقالوا: ما نجدُ لك رخصةً وأنت تقدر على الماء؛ فاغتسل، فمات؛ فلما قدمنا على النبي صلى الله عليه وسلم أخبر بذلك، فقال: قتلوه، قتلهم الله. ألا سألوا إذا لم يعلموا؟ فإنما شفاء العي السؤال؛ إنما كان يكفيه أن يتيمم، أو يعصب على جرحه خرقة ثم يمسح عليها ويغسل سائر جسده. خرجه أبو داود وغيره.

وعجبا للشافعي يقول: لو زاد الماء على قيمته حبة لم يلزم شراؤه صيانة للمال؛ ويلزمه التيمم، وهو يخاف على بدنه المرض، وليس لهم عليه كلام يساوي سماعه.

المسألة التاسعة عشرة - قوله تعالى: ﴿أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾:

رُوي أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أصابهم جراحة ففشت فيهم، ثم ابتلوا بالجنابة فشكوا ذلك، فنزلت هذه الآية.

وقالت عائشة: كنتُ في مسيرٍ مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا كنت بذات الجيش ضلَّ عقْدُ لي... الحديث^(١) إلى آخره. قال: فنزلت آيةُ التيمم، وهي مُعْضَلَةٌ ما وجدتُ لدائها من دواء عند أحد، ها آيتان فيهما ذكر التيمم: إحداهما في النساء، والأخرى في المائدة^(٢)، فلا نعلم آية آية عنت عائشة.

وآيةُ التيمم المذكورة في حديث عائشة النازلة عند فقد العقْد كانت في غزوة

(١) الحديث بتمامه في أسباب النزول ٨٧ (٢) أي هذه الآية في النساء، وآية المائدة: ٦

الرَّيْسِيعُ^(١) قال خليفة بن خياط : سنة ست من الهجرة . وقال غيره : سنة خمس ، وليس بصحيح .

وحديثها يدلُّ على أنَّ التيممَ قبل ذلك لم يكن معلوماً ولا مفعولاً لهم . فالله أعلم كيف كانت حالُ مَنْ عدم الماء ، وحانت عليه الصلاة . فإحدى الآيتين مبينة والأخرى زائدة عليها ، وإحداها سفريَّة والأخرى حضريَّة ، ولما كان أمراً لا يتعلق به حُكْمُ خَبَاءِ اللَّهِ ولم يَتَيَسَّرَ بيانه على يَدَيَّ أحد ، ولقد عَجِبْتُ من البخاري بَوَّبَ في كتاب التفسير في سورة النساء على الآية التي ذكر فيها التيمم ، وأدخل حديث عائشة فقال : « وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ . وَبَوَّبَ في سورة المائدة فقال : باب « فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً » ، وأدخل حديث عائشة بعينه ، وإنما أراد أن يدلَّ على أنَّ الآيتين تحتملُ كلَّ واحدةٍ منهما قصة عائشة ، وأراد فائدة أشار إليها هي أنَّ قوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا ﴾ إلى هذا الحد نزل في قصة على ، وأنَّ ما وراءها قصة أخرى وحُكْمُ آخر لم يتعلق بها شيء منه ، فلما نزلت في وقت آخر قُرِئت بها .

والذي يقتضيه هذا الظاهرُ عندي أنَّ آية الوضوء يُدْكَرُ التيممُ فيها في المائدة ، وهي النازلةُ في قصة عائشة ، وكان الوضوء مفعولاً غير متلوٍّ ، فأكمل ذكره ، وعقب بذكر بدله واستوفيت النوافض فيه ، ثم أعيدت من قوله : « وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى . . . » إلى آخر الآية في سورة النساء مركبة على قوله تعالى : ﴿ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا ﴾ ، حتى تَکْمَلَ تلك الآية في سورة النساء جاء بأعيانِ مسائلها كآل هذه ، ويتكرَّرُ البيانُ ، وليس لها نظيرٌ في القرآن . والذي يدلُّ على أنَّ آية عائشة هي آية المائدة أنَّ المفسرين بالمدينة اتفقوا على أنَّ المراد بقوله تعالى : « إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ » يعني من النوم ، وكان ذلك في قصة عائشة ؛ والله أعلم .

المسألة الموفية عشرين - قوله تعالى : ﴿ أَوْ عَلَى سَفَرٍ ﴾ ها هنا خلاف قوله^(٢) : « أَوْ عَلَى سَفَرٍ »

(١) الريسيع : بئر أو ماء لحزاعة ، وإليه تضاف غزوة بنى المصطلق . (٢) سورة البقرة ، آية ١٨٤ ، ١٨٥

في الصيام ؛ لأنَّ السفر هناك شرطٌ في الإفطار ، فاعتبرناه وتسكَّمنا عليه ، وحددناه ، فأما ها هنا فإنَّ التيمم في حالة الحَضَر جائز ، وإنما نصَّ الله سبحانه على السفر ، لأنه الغالب من عدم الماء ؛ فأما عدمُ الماء في الحَضَر فنادر ؛ فإنَّ وقعَ فالتيمم جائز عند علماءنا والشافعية . وفي المدونة : يعيد إذا وجد الماء ، وإنما ذلك حيث وقع إتمامُ له بالتقصير كما استقصر^(١) فيما إذا نسي الماء في رَحْلِهِ وتيمَّم ، والفاس لا خطاب عليهم إجماعا .

وقال أبو حنيفة : يتيمم في الحَضَر إلا مريض أو محبوس ، يقال له ، أو طليق طلب الماء فلم يجده حتى خاف خروجَ الوقت فإنه يتيمم ؛ لأنَّ معنى المرض والحَبْس عنده هو عدمُ المقدرة ، على ما يأتي بيانه شريفا بديعا إن شاء الله تعالى .

وفي الصحيح أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم سلمَّ عليه رجلٌ فلم يردَّ عليه السلام حتى تيمَّم في الحائط . وهذا نصٌّ في التيمم في الحَضَر .

المسألة الحادية والعشرون - قوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ ﴾ . وهو المَطْمَأُ من الأرض ، كانوا إذا أرادوا قضاء الحاجة أتوه رغبةً في التستر ، فكفى به عما يخرج من السَّبِيلَيْن ، وشرط الوضوء به شرعا ؛ وكأنَّ معنى ذلك : أو كنتم محدِّثين حَدَثًا معتادا ، ضرب لهم به المثل ، وصار تقديرُ الآية : وإلا إذا كنتم جنباً أو محدِّثين حتى تفتسوا ؛ وليس كلُّ شيء بيان صفة غسله^(٢) ، ولذلك قال علماءنا : إن الخارج إذا كان على غير المعتاد لم يتعلق به نقضُ الوضوء وصار داءً ، والدليلُ عليه سقوطُ اعتبار دم المستحاضة لأجل أنه دَمٌ عِلَّةٌ ، وقد مهدنا ذلك بتفصيله في كتب المسائل .

المسألة الثانية والعشرون - قوله تعالى : ﴿ أَوْ لَا مَسْتَمُ النَّسَاءِ ﴾ :

فيها خلافٌ كثير ، وأقوالٌ متعددة للعلماء ، ومتمعلقات مختلفات ، وهي من مسائل الخلاف الطويلة ؛ وقد استوفينا ما فيه بطرقه البديعة ، وخذوا الآن معنى قرآنيا بديعا ؛ وذلك أننا نقول : حقيقةُ اللامس إصاقُ الجارحة بالشيء ، وهو عرف في اليد ؛ لأنها آلتُه النالبة ؛ وقد يستعمل كفاية عن الجاع .

(١) في ١ : استقصره . (٢) في ٢ : وليس كلُّ شيء بيان صفة عنه له .

وقد قالت طائفة : اللمسُ هنا الجماع .

وقالت أخرى : هو اللمسُ المطلق لئنه أو شرعا ؛ فأما اللغة فقد قال المبرد : لمستم : وطئتم ، ولمستم : قبَّلتهم ؛ لأنها لا تكون إلا من اثنين ، والذي يكون بقصدٍ وفعل من المرأة هو التقبيل ، فأما الوطء فلا عمل لها فيه .

قال أبو عمرو : الملامسة الجماع ، واللمس لسائر الجسد ، وهذا كله استقراء لا نقل فيه عن العرب .

وحقيقة النقل أنه كله سواء ؛ (وإن لمستم) محتملٌ للمعنيين جميعا ، كقوله : لمستم ، ولذلك لا يشترط لفعل الرجل شيء من المرأة .

وقد قال ابن عباس : إنَّ الله تعالى حَيَّيْ كَرِيمٌ يَعْفُ^(١) ؛ كنى باللمس عن الجماع . وقال ابن عمر : قُبِّلَ الرجل امرأته وجَسَمها بيده من الملامسة ، وكذلك قال ابن مسعود ، وهو كوفي ، فما بال أبي حنيفة خالفه ؟ ولو كان معنى القراءتين مختلفين لَجعلنا لكلِّ قراءةٍ حُكْمها ، وجعلناهما بمنزلة الآيتين ، ولم يتناقض ذلك ولا تعارض ؛ وهذا تمهيد المسألة .

ويكمله ويؤكد ويوضحه أن قوله : ﴿ وَلَا جُنْبًا ﴾ أفاد الجماع ، وأن قوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءَ أَحَدًا مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ ﴾ أفاد الحدث ، وأن قوله : ﴿ أَوْ لَا مَسْتَمُ ﴾ أفاد اللمس والقُبْل ؛ فصارت ثلاث جمل لثلاثة أحكام ، وهذا غاية في العلم والإعلام ، ولو كان المراد باللمس الجماع لكان تكراراً ، وكلام الحكيم يقتضيه عنه ، والله أعلم .

فإن قيل : ذكر الله سبحانه الجنابة ولم يذكر سببها ، فلما ذكر سبب الحدث - وهو المجيء من الغائط - ذكر سبب الجنابة ، وهو الملامسة للجماع ؛ ليفيد أيضاً بيان حُكْم الحدث والجنابة عند عدم الماء ، كما أفاد بيان حُكْمها عند وجود الماء .

قلنا : لا يمتنع حمل اللفظ على الجماع واللمس ، ويفيد الحُكْمَيْنِ ، وقد حققنا ذلك في أصول الفقه .

المسألة الثالثة والعشرون - رَأَى مالِكٌ في اللمس القصد ، وجعله الشافعي ناقضاً للطهارة

(١) في ١ : يعفو .

بصورته كسائر النواقض ، وهو الأصل ؛ والذي يدعى انضمام القصد إلى اللبس في اعتبار الحكم هو الذي يلزمه الدليل ؛ فإن الله تعالى أنزل اللبس المفضي إلى خروج المذي منزلة التقاء الحائضين المفضي إلى خروج المني . فأما اللبس المطابق فلا معنى له ، وذلك مقرر في مسائل الخلاف .

المسألة الرابعة والعشرون - قوله تعالى : ﴿النِّسَاءُ﴾ :

وهذا عام في كل امرأة بحلال أو حرام كالجنابة ، حتى قال الشافعي : إنه لو أس صغيرة ينقض طهره في أحد قولي .

وهذا ضعيف ؛ فإن لسن الصغيرة كلس الحائط . واختلف قوله في ذوات المحارم لأجل أنه لا يعتبر اللذة ، وإن أخرج ذوات المحارم عنها فقد انتقض عليه جميع مذهبه في ذلك . ونحن اعتبرنا اللذة ، فحيث وجدت وجد حكمها ، وهو وجوب الوضوء .

المسألة الخامسة والعشرون - يدخل في حكم اللبس الرجال والنساء كما دخلوا في قوله : ﴿وإن كنتم جنبا﴾ سواء ، لأنه لا اعتبار عندنا بالاسم ، وإنما الاعتبار بالمعنى ؛ وذلك بين .

المسألة السادسة والعشرون - قوله تعالى : ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً﴾ :

لما ذكر الله سبحانه اغتسلوا واطهروا اقتضى ذلك الماء اقتضاء قطعياً ، إذ هو الناسول والطهور ؛ فلذلك قال : فلم تجدوا ماء ، فصرح بالمقتضى ، وكان عنده سواء التصريح والاقتضاء ؛ وهذا في اللغة كثير .

المسألة السابعة والعشرون - قوله تعالى : ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً﴾ :

قال علماؤنا رحمه الله عليهم : فائدة الوجود الاستعمال والانتفاع بالقُدرة عليهما ، فعني قوله : فلم تجدوا ماء : فلم تقدروا ؛ ليقضن ذلك الوجوه المقدمة المذكورة فيها ، وهي الرض والسفر ؛ فإن المدين واجب للماء صورة ، ولكفه لما لم يتمكن من استعماله لضرورة صار معدوماً حكماً ؛ فالمعنى الذي يجمع نشر الكلام : فلم تقدروا على استعمال الماء . وهذا يعم المرض والصحة إذا خاف من أخذ الماء لصاً أو سبهما ، ويجمع الحضر والسفر ؛ وهذا

هو العلمُ الصريح ، والفقهُ الصحيح ، والأصوب بالتصحيح ؛ ألا ترى أنه لو وجدته بزائداً على قيمته جملة معدوماً حُكماً ، وقيل له تيمّمٌ .

ويتبين أن المراد الوجودَ الحسكى ، ليس الوجود الحسى ؛ وعلى هذا قلنا : إن مَنْ وجد الماء في أثناء الصلاة ، إنه يتأدى ولا يقطع الصلاة ، خلافاً لأبى حنيفة حيث يقول : يبطل تيمّمه ؛ لأنَّ الوجود لعينه لا ^(١) يبطل التيمّم ، كما لو رأى الماء وعليه لصٌّ أو سبع ، أو رآه بأكثر من قيمته لم يبطل تيمّمه ، وإنما يبطل التيمّم بوجودٍ مقرون بالقدرة ؛ وإذا كان في الصلاة فلا قُدرة له إلا بعد إبطالها ، ولا تبطل إلا بعد اقتران القدرة بالماء ، فلا يُطلَن لها ؛ وهى مسألة دورية ، وقد حققناها في كتاب التلخيص فانتظر فيه ؛ وعلى هذا تنبى مسألة ؛ هى إذا نسي الماء في رَحله ، وقد اجتهد في طلبه ، فإنَّ الناسى لا يعدُّ واجداً ولا يخاطبُ في حال نسيانه ؛ فلذلك قلنا في أصح الأقوال : إنه يُجزّئهُ .

المسألة الثامنة والعشرون - قوله تعالى : ﴿ مَاء ﴾ :

قال أبو حنيفة : هذا نفى في نكرة ، وهو بعم لغة ؛ فيسكون مفيداً جواز الوضوء بالماء المتغيّر وغير المتغيّر ؛ لأنَّ إطلاق اسم الماء عليه .

قلنا : استنوق ^(٢) الجمل ! الآن يستدل أصحاب أبى حنيفة بالانغات ، ويقولون على السنة العرب ، وهم يذهبونها في أكثر المسائل بالعرَاء !

واعلموا أن النفي في النكرة بعم كما قلتم ، ولكن في الجنس ؛ فهو عامٌّ في كل ما كان من سماء أو بئر أو عين أو نهر أو بحر عذب أو ملح ؛ فأما غير الجنس فهو المتغيّر ، فلا يدخل فيه ، كما لم يدخل فيه ماء الباقلاء .

وقد مهّدنا ذلك في الكلام على منع الوضوء بالماء المتغيّر بالزعفران في كتاب التلخيص .

ومن هاهنا وهم الشافعى في قوله : إنه إذا وجد من الماء ما لا يكفيه لأعضاء الوضوء كلها أنه يستعمله فيما كفاه ويتيمّم لباقيه ؛ نخالف مقتضى اللغة وأصول الشريعة .

(١) في ١ : ولا . (٢) استنوق الجمل : صار كالناقة في ذلها . وهو مثل يضرب للرجل يكون

في حديث أو صفة شيء ثم يخلطه بغيره وينقل إليه . (اللسان - نون) .

أَمَّا مُقْتَضَى اللُّغَةِ فَإِنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ قَالَ ^(١) : « إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا » ، وأراد في جميع البدن ، ثم قال : « فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا » ، فاقْتَضَى ذَلِكَ الْمَاءَ الَّذِي يَقُومُ لَهُ بِحَقِّ مَا تَقَدَّمَ الْأَمْرُ فِيهِ وَالتَّسْكِيْفُ لَهُ ؛ فَإِنْ آخَرَ السَّكَامَ مُرْتَبِطٌ بِأَوَّلِهِ .

وَأَمَّا مُخَالَفَتُهُ لِلْأَصُولِ فَلَيْسَ فِي الشَّرِيعَةِ مَوْضِعٌ يُجْمَعُ فِيهِ بَيْنَ الْأَصْلِ وَالْبَدَلِ ، وَقَدْ مَهَّدْنَا ذَلِكَ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ ، وَبِهَذَا تَعَلَّقَ الْأُئِمَّةُ فِي الْوُضُوءِ بِمَاءِ الْبَحْرِ ، وَهِيَ :

السَّأَلَةُ الثَّاسِمَةُ وَالْعَشْرُونَ - قَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إِنَّهُ لَا يَجُوزُ الْوُضُوءُ بِهِ ، لِأَنَّهُ مَاءُ النَّارِ أَوْ لِأَنَّهُ طِينُ جَهَنَّمَ ، وَكَأَنَّهُمْ يَشِيرُونَ إِلَى أَنَّهُ مَاءُ عَذَابٍ فَلَا يَكُونُ مَاءً قُرْبَةً .
وَقَدْ مَنَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ نَزَلُوا بِدِيَارِ ثَمُودَ أَنْ يَشْرَبُوا وَلَا يَتَوَضَّأُوا مِنْ آبَارِهِمْ إِلَّا مَنْ بَثَّرَ النَّاقَةَ ، وَأَوْفَقَهُمْ عَلَيْهِ ؛ وَهِيَ إِحْدَى مَعْجَزَاتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

قُلْنَا : قَدْ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَاءِ الْبَحْرِ : هُوَ الطَّهْرُ مَاؤُهُ الْحِلُّ مِيتَتُهُ .
وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ مَاءَ الْبَحْرِ هُوَ طَهْرُ الْمَلَائِكَةِ ، إِذَا نَزَلُوا تَوَضَّأُوا ، وَإِذَا صَعَدُوا تَوَضَّأُوا ، فَيَقَابِلُ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَيَبْقَى لَنَا مَطْلَقُ الْآيَةِ ، وَحَدِيثُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

السَّأَلَةُ الْوُفِيَّةُ ثَلَاثِينَ - قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا ﴾ ، مَعْنَاهُ فَاقْصِدُوا ^(٢) .
وَقَدْ رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ قَرَأَهَا فَاتَّمَمُوا ^(٣) ، وَالْأَوَّلُ أَفْصَحُ وَأَمْلَحُ ؛ فَإِنْ « اقْصِدُوا » أَمْلَحُ مِنْ اتَّخَذُوهُ إِمَامًا ، وَمِنْ هَاهُنَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : تَلَزَمَ النِّيَّةُ فِي التَّيَمُّمِ ؛ لِأَنَّهُ الْقَصْدُ لَفْظًا وَمَعْنَى .
قُلْنَا : لَيْسَ الْقَصْدُ إِلَيْهِ لِلِاسْتِمَالِ بَدَلِ الْمَاءِ هُوَ النِّيَّةُ ، إِنَّمَا مَعْنَاهُ أَجْمَلُهُ بَدَلًا ، فَأَمَّا قَصْدُ التَّقَرُّبِ فَهُوَ غَيْرُهُ .

جَوَابُ آخَرٍ - وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ : ﴿ فَتَيَمَّمُوا ﴾ إِنْ كَانَ يَقْتَضِي بِلَفْظِهِ النِّيَّةَ فَقَوْلُهُ : تَطَهَّرُوا وَاغْتَسَلُوا ^(٤) يَقْتَضِي بِلَفْظِهِ النِّيَّةَ ، كَمَا تَقَدَّمَ .

(١) سورة المائدة ، آية ٦ (٢) تفسير لتيتموا .

(٣) في ١ : فاهتموا . (٤) في ١ : ويفسلوا .

فإن قيل : الماء مطهرٌ بنفسه ، فلم يفتقر إلى قَصْدٍ إذا وجدت النظافة به على أى وجه كانت .
قلنا : وكذلك التراب ملوثٌ بنفسه ، فلم يفتقر إلى قَصْدٍ إذا وجد التلوُّثُ به .
المسألة الحادية والثلاثون - قوله تعالى : ﴿ صَعِيدًا ﴾ :

فيه أربعة أقوال :

الأول - وجه الأرض ؛ قاله مالك .

الثانى - الأرض المستوية ؛ قاله ابن زيد .

الثالث - الأرض الملساء .

الرابع - التراب ؛ قاله ابن عباس ، واختاره الشافعى .

والذى يعضده الاشتقاق - وهو صريح اللغة - أنه وجهُ الأرض على أى وجه كان من رَمَلٍ أو حَجَرٍ أو مَدَرٍ أو تراب .

المسألة الثانية والثلاثون - قوله : ﴿ طَيِّبًا ﴾ :

قيل : إنه مُنْبَتٌ ، وعُزِيَ إلى ابن عباس ، واختاره الشافعى ؛ وعضده بالمعنى فقال : إنه ينتقل من الماء الذى هو أصلُ الإحياء إلى التراب الذى هو أصلُ الإنبات .

وقيل : إنه النظيف . وقيل : إنه الحلال . وقيل : هو الطاهر ؛ فهذه خمسة أقوال أصحُّها الطاهر .

فإن قيل : فقد قال مالك : إذا تيمَّم على بُقْعَةٍ نجسة جاهلاً أعاد فى الوقت ، ولو توضأ بماء نجس أعاد أبداً .

قلنا : هما عندنا سواء فى أحد القولين الذى ننصره الآن ، وكلامُ القول الثانى فى كتب المسائل .

فأمَّا قول الشافعى : إنه نقل من أصل الإحياء إلى أصل الإنبات فهو دَعْوَى لا بُرْهَان عليها ؛ على أننا نقول : نقلنا من الماء إلى الأرض ، ومنها خُلِقْنَا .

المسألة الثالثة والثلاثون - قوله تعالى : ﴿ فامْسَحُوا ﴾ : والمسح فى اللغة عبارة عن جَرِّ اليد على الممسوح خاصة ، فإن كان بآلة فهو عبارة عن نَقْل الآلة إلى اليد وجَرُّها على الممسوح بخلاف الفسل ، وسياق تحقيق ذلك كله فى موضعه إن شاء الله .

المسألة الرابعة والثلاثون ، والخامسة والثلاثون - شرح الوجّه واليد .

والسادسة والثلاثون - دخول الباء على الوجّه .

والسابعة والثلاثون - سقوط قوله « منه » ، هاهنا وثبوتها في سورة المائدة^(١) ، وسيأتى

بيان ذلك كله في سورة المائدة إن شاء الله تعالى .

المسألة الثامنة والثلاثون - دخول العفو والنفران على ما تقدم من الأحكام وانتظامها بهما .
ووجّه ذلك أن عفو الله تبارك وتعالى إسقاطه لحقوقه أو بذله لفضله ، ومغفرته ستره على عباده ؛ فوجّه الإسقاط ها هنا تخفيف التكليف ، ولو رد بأكثر لازم ، ووجّه بذله إعطاؤه الأجر الكثير على الفعل اليسير ، ورفعته عن هذه الأمة في العبادات الإضر الذي كان وضعه^(٢) على سائر الأمم قبلها ، ومغفرته ستره على المقصرين في الطاعات ؛ وذلك مستقصى في آيات الذكر ، ومنه نبذة في شرح المشككين ، فلننظر هنالك إن شاء الله تعالى .

الآية الثانية والثلاثون - قوله تعالى^(٣) : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ، إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ .

فيها أربع مسائل :

المسألة الأولى - اختلف الناس في الأمانات ؛ فقال قوم : هي كل ما أخذته بإذن صاحبه . وقال آخرون : هي ما أخذته بإذن صاحبه لمنفعته .

والصحيح أن كليهما أمانة ؛ ومعنى الأمانة في الاشتقاق أنها أمنت من الإفساد .

المسألة الثانية - أمر الله تعالى : بأدائها إلى أربابها ، وكان سبب نزولها أمر السرايا ؛ قاله عليّ ومكحول .

وقيل : نزلت في عثمان بن أبي طلحة أخذ^(٤) النبي صلى الله عليه وسلم منه المفتاح يوم الفتح ودخل الكعبة ، فنزل عليه جبريل بهذه الآية ، وخرج النبي صلى الله عليه وسلم يقاتلها ،

(١) في الآية السادسة من المائدة : فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه . . .

(٢) في ١ : وظفه . (٣) الآية الثامنة والحسون . (٤) أسباب النزول : ٩٠ ، وابن كثير : ٥١٥ ،

والقرطبي : ٥ - ٢٥٦

فدعا عثمان ، فدفع إليه المفتاح ، فكانت ولاية من الله تعالى بغير واسطة إلى يوم القيامة ، وناهيك بهذا فخراً .

وروى ^(١) أن العباس عم النبي صلى الله عليه وسلم سأل النبي عليه السلام أن تجتمع له السدانة والسقاية ، ونازعه في ذلك شئبة ؛ فأنزل الله تبارك وتعالى على النبي صلى الله عليه وسلم هذه الآية .

المسألة الثالثة - لو فرضناها نزلت في سبب ففى عامة بقولها، شاملة بنظمها لكل أمانة؛ وهى أعداد كثيرة، أمهاتها فى الأحكام: الوديمة، واللقطة، والرهن، [والإجارة] ^(٢) والعارية. أما الوديمة فلا يلزم أدائها حتى تطلب، وأما اللقطة فتحكمها التعريف سنة فى مظان الاجتماعات ، وحيث ترجى الإجابة لها ، وبعد ذلك يأكلها حافظها، فإن جاء صاحبها غريمها، والأفضل أن يتصدق بها .

وأما الرهن فلا يلزم فيه أداء حتى يؤدى إليه دينه .
وأما الإجارة والعارية إذا انقضى عمله فيها يلزمه ردها إلى صاحبها قبل أن يطلبها، ولا يُحوجه إلى تكليف للطالب ومؤنة الرد .

وقال بعض علمائنا فى الإجارة : يردّها أين أخذها إن كان موضع ذلك فيها .
المسألة الرابعة - قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ﴾ :
قال ابن زيد : قال أبى : هم السلاطين ، بدأ الله سبحانه بهم ؛ فأمرهم بأداء الأمانة فيما لديهم من النّى ، وكلّ ما يدخل إلى بيت المال حتى يوصلوه إلى أربابه ، وأمرهم بالحكم بين الناس بالعدل ، وأمرنا بعد ذلك بطاعتهم ، فقال ^(٣) : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ » .

قال القاضى : هذه الآية فى أداء الأمانة والحكم عامة فى الولاية والخلق ، لأنّ كلّ مسلم عالم ، بل كلّ مسلم حاكم ووال .

وقال النبي صلى الله عليه وسلم : الْمُقْسِطُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى مَنَابِرٍ مِنْ نُورٍ عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ ،

(٣) سورة النساء ، آية ٥٩

(٢) ليس فى القرطبي .

(١) والقرطبي : ٥ - ٢٥٦

وكلتا يديه يمين ، [وهم] ^(١) الذين يعدلون في أنفسهم وأهليهم وما ولّوا .
وقال صلى الله عليه وسلم ^(٢) : كلّكم راعٍ ، وكلّكم مسئول عن رعيته ، فالإمام راعٍ
[على الناس] ^(٣) وهو مسئول عنهم ، والرجل راعٍ في أهل بيته وهو مسئول عنهم ، فالعبد
راعٍ في مال سيده وهو مسئول عنه ، ألا كلّكم راعٍ ومسئول عن رعيته .
فجعل صلى الله عليه وسلم في هذه الأحاديث الصحيحة كلَّ هؤلاء رعاةً وحُكّاما على
مراتبهم ، وكذلك العالم الحاكم فإنّه ^(٤) إذا أفتى يكون قَضَى ، وفصل بين الحلال والحرام ،
والفرض والندب ، والصحة والفساد ؛ فجميعُ ذلك فيمن ذكرنا أمانة تؤدّى وحُكْمٌ
يُفَضّى ، والله عز وجل أعلم .

الآية الثالثة والثلاثون - قوله تعالى ^(٥) : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا
الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ
تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ .
فيها ثلاث مسائل :

المسألة الأولى - في حقيقة الطاعة ، وهي ^(٦) امتثالُ الأمرِ ، كما أنَّ المعصيةَ ضدها، وهي
مخالفةُ الأمرِ .

والطاعة مأخوذة من طاع إذا انقاد، والمعصية مأخوذة من عصى وهو اشتد، فمعنى ذلك
امتثلوا أمرَ الله تعالى وأمرَ رسوله صلى الله عليه وسلم .

وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ^(٧) : مَنْ أَطَاعَ أَمِيرِي فَقَدْ أَطَاعَنِي ، وَمَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ
أَطَاعَ اللَّهَ تَعَالَى ، وَمَنْ عَصَى أَمِيرِي فَقَدْ عَصَانِي ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ تَعَالَى .

المسألة الثانية - قوله تعالى : ﴿ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ :

فيها قولان :

الأول - قال ميمون بن مهران : هم أصحابُ السرايا ، وروى في ذلك حديثاً، وهو اختيار

(١) ليس في القرطبي . (٢) صحيح مسلم : ١٤٥٩ (٣) في القرطبي : لأنه . (٤) الآية التاسعة والخمسون .

(٥) في كل الأصول : وهو . (٦) ابن كثير : ١ - ٥١٨ ، والقرطبي : ٥ - ٢٦٠

البخارى ، وروى عن ابن عباس أنها نزلت ^(١) في عبد الله بن حذافة ، إذ بعثه النبي صلى الله عليه وسلم في سريرة .

الثانى - قال جابر : هم العلماء ، وبه قال أكثر التابعين ، واختاره مالك ؛ قال مطرف وابن مسleme : سمعنا مالكا يقول : هم العلماء . وقال خالد بن نزار ، وقفت على مالك فقلت : يا أبا عبد الله ؛ ما ترى في قوله تعالى : (وأولى الأمر منكم) ؟ قال : وكان مُحْتَبِيا فخلّ حبوته ، وكان عنده أصحاب الحديث ففتح عينيه في وجهي ، وعلمت ما أريد ، وإنما عني أهل العلم ؛ واختاره الطبري واحتجّ له بقوله صلى الله عليه وسلم : من أطاع أميري فقد أطاعني ... الحديث . والصحيح عندي أنهم الأمراء والعلماء جميعا ، أما الأمراء فلأن ^(٢) أصل الأمر منهم والحكم إليهم . وأما العلماء فلأن سؤالهم واجب متمين على الخلق ، وجوابهم لازم ، وامتنال فتواهم واجب ، يدخل فيه الزوج للزوجة ^(٣) ، لا سيما وقد قدمنا أن كل هؤلاء حاكم ، وقد سماهم الله تعالى بذلك فقال ^(٤) : « يحكم بها النبيون الذين أسلموا الذين هادوا والربانيون والأخبار » . فأخبر تعالى أن النبي صلى الله عليه وسلم حاكم ، [والرباني حاكم] ^(٥) ، والخبر حاكم ، والأمر كله يرجع إلى العلماء ^(٦) ؛ لأن الأمر قد أفضى إلى الجهال ، وتعين عليهم سؤال العلماء ؛ ولذلك ^(٧) نظر مالك إلى خالد بن نزار نظرة منكرة ، كأنه يشير بها إلى أن الأمر قد وقف في ذلك على العلماء ، وزال عن الأمراء لجهلهم واعتدائهم ، والمعادل منهم مقتصرة إلى العالم كافة تارة الجاهل .

المسألة الثالثة - قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ۖ ﴾ : قال علماؤنا : ردّوه إلى كتاب الله ، فإذا لم تجدوه فإلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن لم تجدوه فكما قال علي : ما عهدنا إلا [ما في] ^(٨) كتاب الله تعالى أو ما في هذه الصحيفة ، أو فهم أوتيه رجل [مسلم] ^(٩) ، وكما قال النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ : بم

(١) ابن كثير : ١ : ٥١٦ ، وأسباب النزول : ٩١ (٢) في ل : فإن أصل الأمر .
(٣) في ل : ويدخل فيه الزوج على الزوجة . (٤) سورة المائدة ، آية ٤٤ (٥) ليس في ل .
(٦) في ل : إلى الأمراء . (٧) في ١ : ولذا قال نظر . . . وهو تحريف . (٨) من القرطبي .
(٩) من القرطبي .

تَحْسَبُكُمْ؟ قَالَ: بِكِتَابِ اللَّهِ. قَالَ: فَإِنْ لَمْ تَجِدْ. قَالَ: بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.
قَالَ: فَإِنْ لَمْ تَجِدْ؟ قَالَ: أَجْتَهِدُ رَأْيِي، وَلَا آكُؤُ. قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ رَسُولِ اللَّهِ.
فَإِنْ قِيلَ: هَذَا لَا يَصَحُّ.

قلنا: قد بينا في كتاب شرح الحديث الصحيح وكتاب نواهي الدواهي صحته، وأخذ الخلفاء كلهم بذلك؛ ولذلك قال أبو بكر الصديق للأَنْصار: إِنَّ اللَّهَ جَمَعَكُمْ الْمَفَاحِينَ، وَسَمَّانا الصَّادِقِينَ؛ فَقَالَ^(١): «لِلْفُقَرَاءِ أَلْمَهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ...» إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: «أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ». ثُمَّ قَالَ^(٢): «وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ...» إِلَى قَوْلِهِ: «وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ».

وقد أمركم الله سبحانه وتعالى أَنْ تَسْكُونُوا مَعَنَا حَيْثُ كُنَّا، فَقَالَ^(٣): «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ». وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أُوصِيكُمْ بِالْأَنْصَارِ خَيْرًا. وَلَوْ كَانَ لَكُمْ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا أَوْصَى بِكُمْ. وَقَالَ لَهُ عُمَرُ حِينَ ارْتَدَّ مَانِعُو الزَّكَاةَ: خُذْ مِنْهُمْ الصَّلَاةَ وَدَعْ الزَّكَاةَ. فَقَالَ: لَا أَفْعَلُ؛ فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ وَالصَّلَاةُ حَقُّ الْبَدَنِ. وَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: نَرَضَى لِدُنْيَانَا مَنْ رَضِيَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِدِينِنَا. وَجَاءَتِ الْجَدَّةُ الْأُخْرَى إِلَيْهِ فَقَالَ لَهَا: لَا أَجِدُ لَكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ شَيْئًا وَلَا فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، هُوَ السُّدُسُ؛ فَأَيْتَسَكَّا خَلَّتْ بِهِ فَمَوَّ لَهَا، فَإِنْ اجْتَمَعَتَا فَهُوَ يَنْتَسِكَا. وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى بِالسُّدُسِ لِلْجَدَّةِ غَيْرِ مَمْنُونَةٍ؛ فَوُجِبَ أَنْ يَشْتَرَكَا فِيهِ عِنْدَ الْاجْتِمَاعِ.

وَكَذَلِكَ لِمَا جَمَعَ الصَّحَابَةَ فِي أَمْرِ الْوَبَاءِ بِالشَّامِ فَتَكَلَّمُوا مَعَهُ بِأَجْمَعِهِمْ وَهُمْ مُتَوَافِرُونَ، مَا ذَكَرُوا فِي طَلَبِهِمُ الْحَقَّ فِي مَسْأَلَتِهِمْ لِلَّهِ كَلِمَةً وَلَا لِرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَرْفًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَنْدهُمْ، وَأَقْبَتُوا وَحَسَكَمَ عُمَرُ^(٤)، وَنَازَعَهُ أَبُو عُبَيْدَةَ، فَقَالَ لَهُ: أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ لَكَ إِبِلٌ فَهَبْتُ بِهَا وَادِيًا لَهُ عُذْوَتَانِ: إِحْدَاهَا خَصْبَةٌ وَالْأُخْرَى جَدْبَةٌ؛ أَلَيْسَ إِنْ رَعَيْتِ الْخَصْبَةَ رَعَيْتَهَا بِقَدَرِ اللَّهِ، وَإِنْ رَعَيْتِ الْجَدْبَةَ رَعَيْتَهَا بِقَدَرِ اللَّهِ، فَضَرْبُ الْمَثَلِ لِنَفْسِهِ بِالرَّعْيِ وَالنَّاسِ

(١) سورة الحشر، آية ٨ (٢) سورة الحشر، آية ٩ (٣) سورة التوبة، آية ١١٩

(٤) ف: أ: وَحَكَمُوا بِحُكْمِ عُمَرَ. وَالثَّبَتُ مِنْ ل.

بالإبل ، والأرض الوبئة بالمعدوة الجذبة ، والأرض السليمة بالمعدوة الخصبية ، ولاختيار السلامة باختيار الخصب ؛ فآين كتاب الله تعالى وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا كله ؟ أيقال : قال الله تعالى ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما لم يقولوا ، فذلك كفر ، أم يقال : دغ هذا فليس لله فيه حكم ، فذلك كفر ، ولكن تُضرب الأمثال ويُطاب المثال حتى يخرج الصواب .

قال أبو العالية : وذلك قوله تعالى ^(١) : « ولو رَدُّوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم » .

وقال عثمان بن عفان وأصحابه حين جمعوا القرآن : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي ولم يبين لنا موضع براءة ، وإن قصتها لتشبه قصة الأنفال ، فترى أن نكتبها معها ولا نكتب بينهما سطر « بسم الله الرحمن الرحيم » . فأنبتوا موضع القرآن بقياس الشبه .
وقال علي : زى أن مدة الحمل ستة أشهر ، لأن الله تعالى يقول ^(٢) : « وحمله وفصاله ثلاثون شهرا » .

وقال ^(٣) : « والوالدات يرضعن أولادهنَّ حولَيْنِ كاملَيْنِ » . فإذا فصلتهما ^(٤) من ثلاثين شهرا بقيت ستة أشهر .

ولذلك قال ابن عباس : صَوْمُ الْجُنُبِ صحيح ؛ لأنَّ الله سبحانه وتعالى قال ^(٥) : « فالآنَ بَاسِرُهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ ، وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ » ؛ فيقع الاغتسالُ بعد الفجر ، وقد انعقد جزء من الصوم وهو فاتحته مع الجنابة ، ولو سرَدْنَا نَبَطَ ^(٦) الصحابة لتبينَ خطأ الجهالة ، وفي هذا كفاية للعلماء ؛ فإن عارضكم السفهاء فالمجلة المجلة إلى كتاب نواهي الدواهي ، ففيه الشفاء إن شاء الله تعالى .

الآية الرابعة والثلاثون - قوله تعالى ^(٧) : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا

(١) سورة النساء ، آية ٨٣ (٢) سورة الأحقاف ، آية ١٥ (٣) سورة البقرة ، آية ٢٣٣

(٤) في الفرطى : فإذا فصلنا الحولين من ثلاثين شهرا . (٥) سورة البقرة ، آية ١٨٧

(٦) هكذا في الأصول ، وكل ما أظهر بعد خفاء فقد نط . (٧) الآية الستون .

يَمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴿١﴾ .

فيها ثلاث مسائل :

المسألة الأولى - في سبب نزولها :

يروى أنها نزلت في رجل من المنافقين ^(١) نازع رجلا من اليهود ، فقال اليهودي : بيني وبينك أبو القاسم ^(٢) ، وقال المنافق : بيني وبينك الكاهن .

وقيل : قال المنافق : بيني وبينك كعب بن الأشرف ، يفر اليهودي ممن يقبل الرشوة ويريد المنافق من يقبلها .

ويروى أن اليهودي قال له : بيني وبينك أبو القاسم . وقال المنافق : بيني وبينك الكاهن ، حتى ترافعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فحكم لليهودي على المنافق ، فقال المنافق : لا أرضى ، بيني وبينك أبو بكر ؛ فأتيا أبا بكر فحكم أبو بكر لليهودي . فقال المنافق : لا أرضى ، بيني وبينك عمر . فأتيا عمر فأخبره اليهودي بما جرى ؛ فقال : أمهلا حتى أدخل بيتي في حاجة ، فدخل فأخرج سيفه ثم خرج ، فقتل المنافق ؛ فشكا أهله ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال عمر : يا رسول الله ؛ إنه رد حكمك . فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : أنت الفاروق ، وفي ذلك نزلت الآية كلها إلى قوله ^(٣) : « . . . وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا » .

ويروى في الصحيح أن رجلا من الأنصار خاصم الزبير في شراج الحرمة ^(٤) ؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : اسق يا زبير ، وأرسل الماء إلى جارك الأنصاري . فقال الأنصاري : أن ^(٥) كان ابن عمك ! فتلون وجه النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم قال للزبير : أمسك الماء حتى يبلغ الجدر ، ثم أرسله .

قال ابن الزبير عن أبيه : وأحسب أن الآية نزلت في ذلك ^(٦) : « فَلَارَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ »

(١) ابن كثير : ١ - ٥١٩ ، وأسباب النزول : ٩٢ (٢) كنية النبي . وفي القرطبي : انطلق بنا إلى محمد . (٣) آخر آية ٦٥ من السورة نفسها : النساء . (٤) الشراج : مسايل الماء . والحرمة : أرض ذات حجارة سود . والحديث في صحيح مسلم : ١٨٣٠ (٥) بعد همزة أن المفتوحة على جهة الإنكار (القرطبي) . وفي مسلم : أن كان ابن عمك - بفتح الهمزة ، أي فملت ذلك لكونه ابن عمك . (٦) سورة النساء ، آية ٦٥

حتى يُحْكَمُوا فِيهَا شَجَرٍ بَيْنَهُمْ . . . » إلى آخره .
قال مالك : الطاغوت كلُّ ما عُبد من دون الله من صنم أو كاهن أو ساحر أو كيفما
تصرف الشرك فيه .

وقوله : « آمَنُوا بما أُنْزِلَ إِلَيْكَ » : يعنى المنافقين ، أظهروا الإيمان .
وبقوله : « وما أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ » : يعنى اليهود ؛ آمنوا بموسى ، وذلك قوله ^(١) :
« رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا » ، ويذهبون إلى الطاغوت .

المسألة الثانية - اختار الطبرى أن يكون نزولُ الآية في المنافق واليهودى ثم تنال
بعمومها قصّة الزبير، وهو الصحيح . وكلُّ من اتهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحكم
فهو كافر، لكن الأنصارى زَلَّ زَلَّةً فَأَعْرَضَ عَنْهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم ، وأقال عَثْرَتَهُ
لعله بصحة يقيه وأنها كانت فلتة ، وليس ذلك لأحدٍ بعد النبي صلى الله عليه وسلم . وكلّ مَنْ
لم يرض بحكم الحاكم بعده فهو عاصٍ آثم .

المسألة الثالثة - فيها أن يتحاكم اليهودى مع المسلم عند حاكم الإسلام، وسيأتى في سورة
المائدة إن شاء الله تعالى .

الآية الخامسة والثلاثون - قوله تعالى ^(٢) : ﴿ وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا
أَنْفُسَكُمْ أَوْ اخْرَجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ
بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَنْبِيهًا ﴾ .

فيها مسألان :

المسألة الأولى - رُوِيَ أَنَّهُ ^(٣) تفاخر ثابت بن قيس بن شماس ويهودى ، فقال اليهودى :
والله ، لقد كتب الله علينا أن نقتل أنفسنا .

فقال ثابت : والله لو كتب الله سبحانه علينا لفعَلنا .

قال أبو إسحاق السبعى : قال رجلٌ من الصحابة لو أمرنا لفعَلنا ، والحمد لله الذى عافانا .

فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إِنَّ مِنْ أُمَّتِي لَرَجُلًا الْإِيمَانُ أَثْبَتُ فِي قُلُوبِهِمْ

من الجبال الرواسى .

(١) سورة النساء ، آية ٦١ (٢) الآية السادسة والستون . (٣) ابن كثير ، ١-٥٢٢

تُبَكَّتِ أَوْ انْفَرُوا جَمِيعاً ﴿١﴾ .

فيها ثلاث مسائل :

المسألة الأولى - الثُّبَةُ : الجماعة ، والجمع فيها مُبُون أو ثُبِين أو ثبات ، كما تقول : عِضَّة وعضون وِعِضَاء ، واللثقان في القرآن ، وتصغير الثبة ثُبَيْة ، ويقال في وسط الحوض ثُبَّة ؛ لأن الماء يثُوب إليه ، أى يرجع ؛ وتصغير هذه ثُوَيْبَة ، لأن هذا محذوف الواو ، وثبة الجماعة إنما اشتقت من ثُبَيْت على الرجل ^(١) إذا أثبت عليه في حياته وجمعت محاسن ذكره ، فيعود إلى الاجتماع .

المسألة الثانية - قوله تعالى : ﴿ خُذُوا حِذْرَكُمْ ﴾ :

أمر الله سبحانه المؤمنين ألا يفتَحُوا على عدوهم على جهالة حتى يتَحَسَّسُوا إلى ما عندهم ، ويعلموا كيف يردون عليهم ؛ فذلك أثبت للنفوس ، وهذا معلوم بالتجربة .

المسألة الثالثة - أمر الله سبحانه الناس بالجهاد سرايا متفرقة أو مجتمعين على الأمير ، فإن خرجت السرايا فلا تخرج إلا بإذن الإمام ؛ ليكون متَحَسَّساً إليهم وَعِضْداً من ورائهم ، وربما احتاجوا إلى درّته .

الآية الثامنة والثلاثون - قوله تعالى ^(٢) : ﴿ فليقاتل في سبيل الله الذين يشرون الحياة الدنيا بالآخرة ، وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغَيبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْراً عَظِيماً ﴾ . سوى الله سبحانه في ظاهر هذه الآية بين مَنْ قُتِلَ شهيداً أو انقلب غانماً ، وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ^(٣) : تكفل الله لمن جاهد في سبيله لا يخرج من بيته إلا للجهاد في سبيله ، وتصديق كلمته ، أن يُدْخِلَهُ الجنة ، أو يردّه إلى مسكنه الذي خرج منه مع ما نال من أجر أو غنيمة . فغاير بينهما ، رجم الأجر في محل والنفيمة في محل آخر .

وثبت عنه أيضاً أنه قال : إيمان سرية أخفت كمل لها الأجر ، وأيمان سرية غنمت ذهب ثلثا أجرها .

(١) في اللسان : ثبت الرجل : مدحته ، وأثنت عليه في حياته إذا مدحته دفعة بعد دفعة .

(٢) الآية الرابعة والسبعون . (٣) ابن كثير : ١ - ٥٢٤ .

فأما هذا الحديث فقد تسكمتنا عليه في شروحات الحديث بما فيه كفاية ، وليس يعارض الآية كل المعارضة ، لأن فيه ثلث الأجر ، وهذا عظيم ؛ وإذا لم يعارضها فليؤخذ تمامه من غير هذا الكتاب .

وأما الحديث الأول^(١) فقد قيل فيه : إن « أو » بمعنى الواو ؛ لأن الله سبحانه يجمع له الأجر والنفيمة ، فأعطى الله الفنائم لهذه الأمة محاسبا لها بها من ثوابها ، وإنما خصها بها تشريفا وتمكريما لها ؛ لحُرمة نبيها . قال النبي صلى الله عليه وسلم : جمل رِزْقِي تحت ظلِّ رُحْمِي . فاختر الله لنبيه ولأُمَّته فيما يرزقون^(٢) أفضل وجوه الكسب وأكرمها ، وهو أخذ القَهْر والغلبة .

وقيل : إن معناه الذي يفهم قد أصاب الحظَّين ، والذي يُخْفِق^(٣) له الحظ الواحد وهو الأجر ، فأراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يقول : مع ما نال من أجرٍ وحده أو غنيمة مع الأجر ، والله عز وجل أعلم .

الآية التاسعة والثلاثون - قوله تعالى^(٤) : ﴿ وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا ۝ ﴾ .
الآية فيها مسائل :

الأولى - قال علماؤنا : أوجب الله سبحانه في هذه الآية القتال ؛ لا ستنقاذ الأسرى من يدِ العدو مع ما في القتال من تلف النفس ، فكان بذل المال في فدائهم أوجب ، لسكونه دون النفس وأهون منها .

وقد روى الأئمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أطعموا الجائع وعودوا المريض وفككوا العاني .

وقد قال مالك : على الناس أن يقدوا الأسارى بجميع أموالهم ؛ ولذلك قالوا : عليهم

(١) في ل : الآخر . (٢) في ل : يرزقون .

(٣) في ل : قد أصاب الحظ الواحد . وفي أ : يحقق ، وهو تحريف .

(٤) الآية الخامسة والسبعون .

أن يواسوهم ، فإن المواساة دون المفاداة ، فإن كان الأسير غنيا فهل يرجع عليه الفادى أم لا؟
في ذلك لعلنا قولان ؛ أحدهما الرجوع .

الثانية - فإن امتنع مَنْ عنده مالٌ من ذلك ؟

قال علماؤنا : يقاتله إن كان قادرا على قتاله ، وهو قول مالك في كتاب محمد .

فإن قتل^(١) المانع الممنوع كان عليه القصاص ، فإن لم يكن قادرا على قتاله فتركه حتى مات جوعا ؛ فإن كان المانع جاهلا بوجوب المواساة كان في الميت الدية على عاقلة المانع ، وإن كان عالما بوجوب المواساة ففي المسألة ثلاثة أقوال :

الأول - عليه القصاص . الثاني - عليه الدية في ماله . الثالث - الدية على عاقلته .

وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال^(٢) : إن الأشعريين إذا أرمَلُوا^(٣) في الغزو أو قُلَّ طعامهم جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد ، واقتسموه بينهم في إناء واحد بالسوية فهم منى وأنا منهم .

الثالثة - في تنقيح هذه المسألة :

قال بعض علماؤنا : روى طلحة بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم لما علم السائل معالم الدين وأركان الإسلام قال له : والزكاة ؟ قال : هل على غيرها؟ قال : لا ، إلا أن تطوع . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : أفلَحَ إن صدَّق . دخل الجنة إن صدق . وهذا نصٌّ في أنه لا يتعلق بالمال حق سوى الزكاة .

والصحيح أن هذا الحديث لا يمنع من وجوب حق في المال غير الزكاة لثلاثة أوجه : أحدها - أن المراد بهذا الحديث لا فرض ابتداء في المال والبدن إلا الصلاة والزكاة والصيام ، فأما العوارض فقد يتوجه فيها فرض من جنس هذه الفروض بالنذر وغيره .

الثاني - أن أركان الإسلام من الصلاة والصيام عبادات لا تعمى المتعبدها . وأما المال فالأغراض به متعلقة ، والعوارض عليه مختلفة .

فإن قيل : إنما فرض الله سبحانه الزكاة ليقوم بحق الفقراء أو يسد خلتهم ، وإلا فتكون الحكمة قاصرة .

(١) في ١ : قيل ، وهو تحريف . (٢) صحيح مسلم : ١٩٤٥ (٣) أرمَلُوا : نفد زادهم (النهاية) .

فالجواب أن نقول : هذا لا يلزم لثلاثة أوجه :

أحدها - أن من الممكن أن يفرض البارئ سبحانه الزكاة قائمة لسدّ خلّة الفقراء، ويحتمل أن يكون فرضها قائمة بالأكثر ، وترك الأقلّ ليسدّها بنذر العبد الذي يسوقه القدر إليه .
الثاني - أن النبي صلى الله عليه وسلم قد أخذ الزكاة في زمنه فلم تقم الخلّة المذكورة بالفقراء حتى كان يندب إلى الصدقة ، ويحث عليها .

الثالث - للفضلين^(١) : إن الزكاة إذا أخذها الولاة ، ومنعها من مستحقها ، بقي المحاويج فوضى ؛ هل يتعلق إثمهم بالناس أم يكون على الوالي خاصة ؟
فيه نظر ؛ فإن علم أحد بخلة مسكين تعيّن عليه سدّها دون غيره إلا أن يعلم بها سيّواه ، فيتعلّق الفرض بجميع من علمها ، وقد بينا ذلك في التفسير .
الآية الوفية أربعين - قوله تعالى^(٢) : ﴿ أَيَنَّمَا تَكُونُوا يَدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشِيدَةٍ ﴾ .

قال ابن القاسم : سمعت مالسا يقول : « بروج مشيدة » هي قصور السماء ، ألا تسمع قول الله سبحانه^(٣) : « وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ » .

قال علماؤنا : والبروج التي في السماء اثنا عشر برجاً عند العرب ، وعند جميع الأمم : الحمل ، الثور ، الجوزاء ، السرطان ، الأسد ، السنبلة ، الميزان ، القرب ، القوس ، الجدى ، الدلو ، الحوت . وقد يسمون الحمل الكبش ، والجوزاء التوأمن ، والسنبلة العذراء ، والقرب الصورة ، والقوس الرامي ، والحوت السمكة . وتسمى أيضا الدلو الرشا .

قال القاضي أبو بكر : خلق الله هذه البروج منازل للشمس والقمر ، وقدر فيها^(٤) ، ورتب الأزمنة عليها ، وجعلها جنوبية وشمالية ، دليلاً على المصالح ، وعكماً على القبلة ، وطريقاً إلى تحصيل آناء الليل والنهار ، لمعرفة أوقات التهجد ، وغير ذلك من أحوال المعاش والتعمّد ، وسنستوفي ذلك بيانا في موضعه إن شاء الله تعالى .

(١) هكذا في الأصول . (٢) الآية الثامنة والسبعون . (٣) سورة البروج ، آية ١

(٤) في ١ : وقدره فيها ، وهو تحريف .

وفي هذا دليل على أن ما في السموات والأرض فإن ذاهب كله ^(١)؛ والله أعلم .
 الآية الحادية والأربعون - قوله تعالى ^(٢) : ﴿ قَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ ، وَحَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَكُفَّ بَأْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا ، وَاللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا وَأَشَدُّ تَنَكُّبًا ﴾ .
 فيها مسألتان :

المسألة الأولى - ظن قوم أن القتال فرض على النبي صلى الله عليه وسلم أولاً وخذته ، وندب المؤمنين إليه ؛ وليس الأمر كذلك ؛ ولما كان المسلمين كانوا سراعاً إلى القتال قبل أن يفرض القتال ، فلما أمر الله سبحانه بالقتال كاع ^(٣) عنه قوم ، فبيهم نزلت ^(٤) : « ألم تر إلى الذين قيل لهم كُفُّوا أيديكم ، وأقيموا الصلاة ، وآتوا الزكاة » قبل أن يفرض القتال ؛ « فلما كتب عليهم القتال إذا فريق منهم يخشون الناس كخشية الله أو أشد خشية » ، فقال الله تعالى لنبيه : قد بلغت قاتل وخذك ، « لا تكلف إلا نفسك ، وحرض المؤمنين » فسيكون منهم ما كتب الله من فعلهم ؛ لأن الله سبحانه كان وعده بالنصر ، فلم يقاوم معه أحد من الخلق لنصره الله سبحانه دونهم ، وهل نصره مع قتالهم إلا يجنده الذي لا يهزم .

وفي الحديث الصحيح ^(٥) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إن الله تعالى أمرني أن أحرق قريشا . قلت : أي رب ؛ إذا يملأوا ^(٦) رأسي فيدعوه خبزة . قال : استخرجهم كما استخرجوك ، واغزم نعمتك ^(٧) ، وأنفق فسننفق عليك ، وابتغ جيشاً نبعت خمسة مثله ، وقاتل بمن أطاعك من عصاك .

وقد قال أبو بكر الصديق في الردة : إقاتلهم وخذى حتى تنفرد سالفتي ^(٨) . وفي رواية ثانية : والله لو خلفتني شمالى لقاتلتها بيميني .

(١) في ١ : فإن ذاك ذاهب ، وهو تحريف . (٢) الآية الرابعة والثمانون .

(٣) في ١ : كالشح . والمثبت من ل . وكاع : هاب وجبن (الفاموس) . (٤) سورة النساء ، آية ٧٦ .

(٥) صحيح مسلم . (٦) التلغ : الشدخ (النهاية) . وفي النهاية : إذن يملأوا رأسي كاتلغ الخبزة .

(٧) في مسلم : نمزك . (٨) السالفة : صفحة العنق .

المسألة الثانية - قوله تعالى : ﴿ وَحَرَّضَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ، أى على القتال .

التحريض والتحضيز هو نَدْبُ المرء إلى الفعل ، وقد يندب المرء إلى الفعل ابتداءً ، وقد يندب إلى امتثال ما أمر الله سبحانه تذكراً به له .

الآية الثانية والأربعون - قوله تعالى ^(١) : ﴿ مَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا وَمَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً سَيِّئَةً يَكُنْ لَهُ كِفْلٌ مِنْهَا وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُقِيمًا ﴾ .
الآية فيها مسألتان :

المسألة الأولى - اختاف في قوله : (مَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً) على ثلاثة أقوال :

الأول - من يزيد عملاً إلى عمل .

الثاني - من يعين أخاه بكلمة عدد غيره في قضاء حاجة .

قال النبي صلى الله عليه وسلم : اشفعوا تؤجروا ، وليقبض الله سبحانه على لسان رسوله ما شاء .

الثالث - قال الطبري في معناه : مَنْ يَكُنْ يا محمد شفعا لوتر أصحابك في الجهاد للعدو يَكُنْ لَهُ نصيبٌ في الآخرة من الأجر . ومن يشفع وترا من الكفار في جهادك يَكُنْ لَهُ كِفْلٌ في الآخرة من الإثم .

والصحيح عندي أنها عامة في كل ذلك ، وقد تكون الشفاعة غير جائزة ، وذلك فيما كان سعيًا في إثم أو في إسقاط حدٍّ بعد وجوبه ، فيسكن حينئذ شفاعته سيئة .

وروت عائشة أن قريشا أهتمهم شأن المرأة المخزومية التي سرقت فقالوا : من يكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ؟ فقالوا : ومن يجترئ إلا أسامة بن زيد حب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فكلمه أسامة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أتشفع في حدٍّ من حدود الله ؟ وإنهم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها - مختصرا .

وهذا حديث صحيح .

وروى أبو داود وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : تعافوا الحدود فيما بينكم ،

فما بلغت من حدٍّ فقد وجب .

(١) الآية الخامسة والثمانون .

الآية الثالثة والأربعون - قوله تعالى ^(١) : ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا﴾ .

فيها سبع مسائل :

المسألة الأولى - التحية تفعله من حي ، وكان الأصل فيها ما روى في الصحيح أن الله تعالى خلق آدم على صورته طوله ستون ذراعاً ، ثم قال له : اذهب فسلم على أولئك الفقر من الملائكة ، فاستمع ما يحكيونك به ، فإنها تحيتك وتحية ذريتك ؛ فقال : السلام عليكم . فقالت له : وعليك السلام ورحمة الله . إلا أن الناس قالوا : إن كل من كان يلقى أحداً في الجاهلية يقول له : اسلم ، عش ألف عام ، أبيت اللعن . فهذا دعاء في طول الحياة أو طيها بالسلامة من الذام أو الذم ، فجعلت هذه اللفظة والعطية الشريفة بدلاً من تلك ، وأعلمنا أن أصلها آدم .

المسألة الثانية - قوله تعالى : ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ﴾ :

فيها ثلاثة أقوال :

الأول - روى ابن وهب وابن القاسم عن مالك أن قوله تعالى : ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ﴾ أنه في العطاس والرد على المشمت .

الثاني - إذا دُعِيَ لأحدكم بطول البقاء فردوا عليه أو بأحسن منه .

الثالث - إذا قيل : سلامٌ عليكم ، وهو الأكثر .

وقد روى عبد الله بن عبد الحكم ، عن أبي بكر بن عبد العزيز ، عن مالك بن أنس أنه كتب إلى هارون الرشيد جواب كتاب ، فقال فيه : بسم الله الرحمن الرحيم والسلام لهذه الآية : وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا . فاستشهد مالك في هذا بقول ابن عباس في رد الجواب إذا رجع الجواب على حق . كما روى ^(٢) رجع المسلم .

المسألة الثالثة - قوله تعالى : ﴿فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾ :

(١) الآية السادسة والثمانون . (٢) في ١ : أرى . وفي ٢ : في رد الجواب ، أو رجع الجواب .

فيها قولان :

أحدها - أحسن منها أى الصفة ، إذا دعا لك بالبقاء فقل : سلام عليكم ، فإنها أحسن منها ؛ فإنها سنة الآدمية ، وشريعة الحنيفية .

الثانى - إذا قال لك سلام عليك فقل : وعليك السلام ورحمة الله .

المسألة الرابعة - قوله تعالى : ﴿ أَوْ رُدُّوْهَا ﴾ :

اختلفوا فيها على قولين :

أحدها - حيّوا بأحسن منها أو ردّوها فى السلام .

الثانى - أن أحسن منها هو فى المسلم ، وأن ردّها بمنها هو فى الكافر ؛ واختاره

الطبرى .

وقد روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : إن أهل الكتاب إذا سلّموا عليك قالوا السّام عليكم فقولوا عليهم . كذلك كان سفيان يقولها . والمحدثون يقولون بالواو ، والصواب سقوط الواو ؛ لأنّ قولنا لهم : عليكم ردّ، وقولنا وعليكم مشاركة، ونعوذ بالله من ذلك .

وكانت عائشة مع النبى صلى الله عليه وسلم فقالت اليهود للنبي صلى الله عليه وسلم : عليك السّام . فقال النبى صلى الله عليه وسلم : عليكم ، ففهمت عائشة قولهم ؛ فقالت عائشة : عليكم السلام واللعة ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم : مهلا يا عائشة . فقالت : أو لم تسمع ما قالوا يا رسول الله ؟ قال : أو لم تسمعى ما قلت عليكم ؟ إنه يستجاب لنا فيهم ولا يستجاب لهم فى .

المسألة الخامسة - قال أصحاب أبى حنيفة : التحية هاهنا الهدية ، أراد الكرامة بالمال والهبة ، قال الشاعر :

* إذ تحبى بضيمران^(١) وآس *

(١) فى ا : بضم ران . والضمران من دق الشجر . وقيل : هو من الخنز . والضيمران : من ربحان

البر (اللسان - ضم) . وقيل : الضميران ولعلها محرفة عن الضميران .

وقال آخر^(١) :

* تَحْيِيهِمْ بِيضُ الْوَلَائِدِ بَيْنَهُمْ *

والمراد بهذا - والله أعلم - السكرامة بالمال؛ لأنه قال: أو ردُّوها بأحسن منها، ولا يمكن ردَّ السلام بيمينه .

وظاهرُ الآية يقتضى ردَّ التحية بيمينها ، وهى الهدية ، فإما بالتعويض أو الرد بيمينه ، وهذا لا يمكن فى السلام ، ولا يصحُّ فى العارية ؛ لأنَّ ردَّ العين هاهنا واجب من غير تأخير . قلنا : التحية تفعله من الحياة ، وهى تنطلق فى لسان العرب على وجوهٍ ؛ منها البقاء ، قال زهير بن جَنَاب^(٢) :

من كل^(٣) ما نال الفَتَى قد نلته إِلَّا التَّحِيَّةُ

ومنها الملك ، وقيل : إنه المراد هاهنا فى بيت زهير . ومنها السلام ، وهو أشهرها ، قال الله تعالى^(٤) : « وَإِذَا جَاءُوكَ حَيَّوكَ بِمَسَاسٍ يُحَيِّكَ بِهِ اللَّهُ ، ويقولون فى أنفسهم لولا يُعَذِّبُنا اللَّهُ بما نَقُولُ » .

وقد أجمع العلماء والمفسرون أن المراد هاهنا بالتحية السلام حتى ادعى هذا القائل تأويله هذا ، ونزع بما لا دليل عليه . وإن العرب عبَّرت بالتحية عن الهدية فإنَّ ذلك مجاز ، لأنها تجلب التحية كما يجلبها السلام ، والسلامُ أولُ أسباب التحية ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم^(٥) : ألا أدلُّكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم ؟ أفشوا السلام بينكم . وقال : أفشوا السلام ، وأطعموا الطعام .

فعلى هذا يصحُّ أن تسمى الهديةُ بها مجازا كأنها حياة للمحبة ، ولا يصح حملُ اللفظ على المجاز ، وإسقاط الحقيقة بغير دليل .

فإن قيل : نحمله عليهما جميعا . قلنا لهم : أنتم لا ترون ذلك ؛ فلا يصحُّ لكم القول به ،

(١) شطر بيت للسابقة ، وتامه :

* وأكسية الإضرخ فوق الشاجب *

ديوانه : ٦٣ والقرطبي : ٥ - ٢٩٨

(٢) فى ١ : حباب وهو تحريف . والبيت فى اللسان - حى . (٣) فى القرطبي ، واللسان : ولكل ...

(٤) سورة المجادلة ، آية ٨ (٥) ابن كثير : ٣٢٢ هـ

وإذا ثبت هذا بقيت الآية على ظاهرها ، وإن حملوه على الهدية على مذهبنا في هبة الثواب فلستثنى منها الولد مع والده بما قررناه من الأدلة في مسائل الخلاف ، فليطلب هنالك ، فصحت لنا الآية على الوجهين جميعا ، والحمد لله . وبقيت الكلام ينظر في مسائل الخلاف فليطلب هنالك .

وقد اختلف في معنى السلام عليكم ، فقيل : هو مصدر سلم يسلم سلامة وسلاما ، كإذاعة ولذا ، وقيل للجنة دار السلام ، لأنها دار السلامة من الفناء والتغير والآفات .
وقيل : السلام اسم من أسماء الله تعالى ؛ لأنه لا يلحقه نقص ، ولا يدركه آفات الخلق .
فإذا قلت : السلام عليكم فيحتمل الله رقيب عليكم . وإن أردت بيني وبينكم عقد السلامة وذمام النجاة^(١) .

حدثنا الحضرمي ، أخبرنا ابن مبر^(٢) ، أخبرنا النيسابوري ، [أنبأنا النسائي]^(٣) ، أنبأنا محمد ابن علي ، سمعت أبي يقول : قال ابن عيينة : أندر ما السلام ؟ تقول : أنت مني آمن .
المسألة السادسة - قال علماؤنا : أكثر المسلمين على أن السلام سنة وردّه قرص لهذه الآية .

وقال عبد الوهاب منهم : السلام وردّه قرص على الكفاية إن كانت جماعة ، وإن كان واحدا كفى واحد :

فالسلام قرص مع المعرفة ، سنة مع الجهالة ؛ لأن المعرفة إن لم تسلم عليه تغيرت نفسه ، ثم يترتب السلام على حسب ما بيناه في كتب الحديث : من قائم على قاعد ، ومار على جالس ، وقليل على كثير ، وصغير على كبير ، إلى غير ذلك من شروطه .

المسألة السابعة - إذا كان الرد فرضا بلا خلاف فقد استدل علماؤنا على أن هذه الآية دليل على وجوب الثواب في الهبة للعين ، وكما يلزمه إن رد مثل التحية يلزمه أن يرد مثل الهبة .

وقال الشافعي في هبة الأجنبي ثواب ، وهذا فاسد ؛ لأن المرء ما أعطى إلا ليعطى ؛

وهذا هو الأصل فيها ، وإنا لا نعمل عملاً لمولانا إلا ليمطينا ، فكيف بمضنا لبعض ، وسيأتى بيان ذلك في موضعه في سورة الروم إن شاء الله تعالى .

الآية الرابعة والأربعون - قوله تعالى (١) : ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةً وَاللَّهُ أُرْكَسَهُمْ بِمَا كَسَبُوا أَتُرِيدُونَ أَنْ تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا . وَذُوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً فَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ حَتَّى يُهَاجَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَإِنْ تَوَلَّوْا فَخُذُوا بِهِمْ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا . إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يَقَاتِلُوكُمْ أَوْ يَمَاتُوا قَوْمَهُمْ ، وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَاطَهُمْ عَلَيْهِمْ قُلُوبُهُمْ فَلَقَاتِلُوكُمْ فَإِنْ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمَّ يَمَاتُوا قَوْمَهُمْ وَالْقُوا إِلَيْكُمْ السَّلَامَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا ۖ﴾ .

فيها أربع مسائل :

المسألة الأولى - في سبب نزولها ، وفيه خمسة أقوال :

الأول - روى عبد الله بن يزيد الأنصارى عن زيد بن ثابت صاحب عن صاحب - أن (٢) النبي صلى الله عليه وسلم لما خرج إلى أحد رجعت طائفة من كان معه ، فكان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فيهم فرقتين ، فرقة تقول : نقاتلهم ، وفرقة تقول : لا نقاتلهم ، فنزلت ، وهو اختيار البخارى والترمذى .

الثانى - قال مجاهد : نزلت في قوم خرجوا من أهل مكة حتى أتوا المدينة ، يزعمون أنهم مهاجرون فارتدوا واستأذنوا النبي صلى الله عليه وسلم في الرجوع إلى مكة ليأتوا ببضائع ، فاختلف فيهم المؤمنون ، وفرقة تقول إنهم منافقون ، وفرقة تقول هم مؤمنون ؛ فبين الله سبحانه وتعالى نفاقهم .

الثالث - قال ابن عباس (٣) : نزلت في قوم كانوا بمكة فتكلموا بالإسلام ، وكانوا يظاهرون المشركين ، فخرجوا من مكة يطلبون حاجة ، وإن المؤمنين لما أخبروا بهم (١) الآية الثامنة والثمانون إلى الواحدة والتسعين . (٢) ابن كثير : ٥٣٢ ، وأسباب النزول : ٩٦

قالت فئة : اخرجوا إلى هؤلاء الجبناء فاقتلوه . وقالت أخرى : قد تسكلموا بمثل ما تسكلمتم به .
الرابع - قال السُّدِّيُّ (١) : كان ناسٌ من المنافقين إذا أرادوا أن يخرجوا من المدينة قالوا :
أصابنا أوجاعٌ بالمدينة ، فلعلنا نخرجُ إلى الظَّهر حتى نتمائل ونرجع ؛ فانطلقوا فاختلف فيهم
أصحابُ النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالت طائفة : أعداء الله منافقون . وقال آخرون : بل
إخواننا غمَّتهم المدينة فاجتوَوْها (٢) ، فإذا برَّثوا (٣) رجعوا ؛ فنزلت فيهم الآية .

الخامس - قال ابنُ زيد : نزلت في ابن أبي حنٍ تسكلم في عائشة .
واختار الطبري من هذه الأقوال قول مَنْ قال : إنها نزلت في أهل مكة ، لقوله تعالى :
﴿ فَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ حَتَّى يهَاجِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ .
والصحيح ما رواه زيد . وقوله : حتى يهَاجِرُوا في سبيل الله ، يعني حتى يهَاجِرُوا الأهلَ
والوَلَدَ والمَالَ ، ويجاهدوا في سبيل الله .

المسألة الثانية - أخبر الله سبحانه وتعالى أن الله ردَّ المنافقين إلى الكُفْر ، وهو
الإِرْكَاسُ ، وهو عبارةٌ عن الرجوع إلى الحالة المكروهة ، كما قال في الرواية إنها رجسٌ ،
أي رجعت إلى حالةٍ مكروهة ؛ فنهى الله سبحانه وتعالى أصحابَ محمد صلى الله عليه وسلم
أن يمتثلوا فيهم بظاهر الإيمان ، إذا كان أمرهم في الباطن على الكفر ، وأمرهم بقتلهم
حيث وجدوهم ، وأينا تفهؤهم ؛ وفي هذا دليل على أن الزَّندِيقَ يُقتل ، ولا يُستتاب لقوله
تعالى : ﴿ وَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴾ .

فإن قيل : معناه ما داموا على حالهم . قلنا : كذلك نقول وهذه حالةٌ دائمةٌ ،
لا تذهب عنهم أبداً ؛ لأنَّ مَنْ أسَرَ الكُفْرَ ، وأظهر الإيمان ، فعثر عليه ، كيف تصحَّ
توبته ؟

المسألة الثالثة - قوله تعالى : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ
مِثَاقٌ ﴾ .

(١) أسباب النزول : ٩٦ (٢) في ١ : فأنخروها . (٣) في ١ : « برَّثوا » فخذوا

المعنى إلا من انضاف منهم إلى طائفة بينكم وبينهم عهد ، فلا تعرضوا لهم ؛ فإنهم على عهدكم ، ثم نسخت العهد فانتسخ هذا ، وقد بيّناه في القسم الثاني بإيضاحه وبسطه .
 المسألة الرابعة - قوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ ﴾ :

هؤلاء قوم جاءوا وقالوا : لا نريد أن نقاتل معكم ولا نقاتل عليكم .
 ويحتمل أن يكونوا مهادنين على ذلك ، وهو نوع من العهد ، وقالوا : لا نسلم ولا نقاتل ، فيحتمل أن يقبل ذلك منهم في أول الإسلام تألفاً حتى يفتح الله قلوبهم للتقوى ويشرحها للإسلام . والأول أظهر .

ومثله الآية التي بعدها ، وقد بسطناها بسطاً عظيماً في كتاب أنوار الفجر بأخبارها وامتداداتها في نحو من مائة ورقة .

الآية الخامسة والأربعون - قوله تعالى ^(١) : ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا ، فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدْيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا . وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا ، وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ .
 فيها تسع عشرة مسألة :

المسألة الأولى - قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً ﴾ :
 معناه : وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً قتلاً جائزاً . أما أنه يوجد ذلك منه ^(٢) غير جائز فنفي الله سبحانه جوازَه لا وجوده ؛ لأن الأنبياء صلوات الله عليهم لم يُبعثوا لبيان الحسيات وجوداً وعدمها ، إنما بُعثوا لبيان الأحكام الشرعية إثباتاً ونفيًا .
 فإن قيل : فهل هو جائز للكافر ؟ فإن قاتم : نعم ، فقد أحاطم . وإن قاتم : لا ، فقد أبطلتم فائدة التخصيص بالمؤمن بذلك ، والكافر فيه مثله .

(١) الآية الثانية والستون ، والثالثة والستون . (٢) في ١ : معه ، وهو تحريف .

قلنا : معناه أن المؤمنين أبعد من ذلك بحفايتهم وأخوتهم وشفقتهم وعقيدتهم ؛ فلذلك خصّ المؤمن بالتأكيد ، ولما يترتب عليه من الأحكام أيضا حسبا نبين ذلك بعد .

المسألة الثانية - قوله تعالى : ﴿ إِلَّا خَطَا ﴾ :

قال علماءنا : هذا استثناء من غير الجنس ، وله يقول النحاة الاستثناء المنقطع إذا لم يكن من جنس الأول ؛ وذلك كثير في لسان العرب ؛ وقد بينا حقيقة في رسالة المجتبه . ومعناه أن يأتي الاستثناء على معنى ما تقدم من اللفظ ، لا على نفس اللفظ ، كما قال الشاعر ^(١) : وما بالرّبع من أحدٍ إِلَّا الأوّارى . . .

فلم تدخل الأوارى في لفظ أحدٍ ، ولكن دخلت في معناه . أراد : وما بالرّبع أحدٍ ، أى [غير] ^(٢) ما كان فيه ، أو أثر كله ذاهب ، إِلَّا الأوّارى ، وكذلك قوله : ﴿ وما كان لمؤمنٍ أَنْ يَقتُلَ مؤمنا ﴾ ؛ المعنى ما كان لمؤمن أن يفوت نفس مؤمن بكسبه إِلَّا أن يكون بغير قصده إلى ^(٣) وصفه ؛ فافهمه ورغبه تجده بديما .

المسألة الثالثة - أراد بعض أصحاب الشافعى أن يخرج هذا من الاستثناء المنقطع ؛ ويجمله متصلا لجهله باللغة وكونه أعجميا في السلف ؛ فقال : هو استثناء صحيح . وفائدته أن له أن يقتله خطأ في بعض الأحوال ، فيالله ! وياللمالين من هذا الكلام ! كيف يصح في عقل عاقل أن يقول : أبيع له أن يقتله خطأ ، ومن شرط الإذن والإباحة علم المكاف وقصده ، وذلك ضد الخطأ ، فالكلام لا يتحصّل معقولا .

ثم قال : وهو أن يرى عليه لبسة المشركين والانحياز إليهم كقصّة خذيفة مع أبيه يوم أحد .

(١) من بيتين للنايفة ها :

وَقَفْتُ بِهَا أَصِيلَانَا أُسَائِلُهَا عَيَّتْ جَوَابَا وَمَا بِالرّبعِ مِنْ أَحَدٍ
إِلَّا الأوّارى لَا يَأْ ما أَبَدْنَهَا والنوئى كالحوض بالظلومة الجلد

ديوان النايفة : ٢ ، وفيه : لا أوارى .

(٢) ليس قول . (٣) هكذا في الأصول .

قلنا له : هذا هو الاستثناء المنقطع ؛ لأنَّ القتلَ وقع خلاف القصد ، وهو قصد إلى
مشارك ، فبيِّن أنه مسلم ؛ فهذا لا يدخل تحت التكليف أمراً ولا نهياً .
ثم قال : وقول الله سبحانه : ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً ﴾ - يقتضى
أنَّ يُقال : إنما يُباح له إذا وجد شرط الإباحة ، وشرط الإباحة أن يكون خطأ ، وفي هذا
القول من التهاوتِ لِمَنْ تأمله ما يغنى عن ردِّه . وكيف يتصور أن يقال : شرط إباحة القتل
القصد أن لا يقصد ، لا هُمَّ إلا أن يكون المفدِّ المَّ بقول المبتدعة : إنَّ المأمور لا يعلم كونه
مأموراً إلا بعد تقضى الامتثال ومضائه ؛ فالاحتمالُ في المقال واحدٌ والرَّدُّ واحدٌ ،
فاتلحظه في أصوله التي صنف ؛ فإنه من جنسه ؛ ثم أبطل هو هذا وكان في غنى عن ذكره
وإبطاله ،

ثم قال : إنَّ أقرب قولٍ فيه أن يقال : إنَّ قوله سبحانه : ﴿ إِلَّا خَطَاً ﴾ يقتضى تأثيم
قاتله لاقتضاء النهي ذلك ، فقوله تعالى : ﴿ إِلَّا خَطَاً ﴾ رفعٌ للتأثيم عن قاتله ؛ وإنما دخل
الاستثناء على ما تضمنه اللفظ من استحقاق المآثم ، فأخرج منه قاتل الخطأ ، وجاء الاستثناء
على حقيقة ؛ وهذا كلامٌ مَنْ لا يعلمُ اللامَّة ولم يفهم مقاطع الشريعة ، بل قوله : ﴿ وَمَا كَانَ
لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا ﴾ معناه كما قلنا جائز ضرورة لا وجوداً ؛ فنفى الله سبحانه جواز
ذلك لا وجوده ، فقول هذا الرجل : إنَّ ذلك يقتضى تأثيم قاتله لا يصح ؛ لأنه ليس ضدَّ
الجواز التحريم وحده ؛ بل ضد الندب والكراهية على قول ، والوجوب والتحريم على
آخر ، فلم عين هذا الرجل من نفى الجواز التحريم المؤثم . أما إنَّ ذلك عُلم من دليل آخر
لا من نفس هذا اللفظ .

ثم نقول : هبك أننا أوجبنا الإثم عليه بهذا اللفظ ، وقلنا له : إنَّ معناه الصريح أنَّت
آثمٌ إنَّ قتله ، إلا أن تقتله خطأ ، فإنه يكونُ استثناء من غير الجنس ؛ لأنَّ الإثم أيضاً
إنما يرتبط بالعمد ، فإذا قال بدمه : إِلَّا خَطَاً ، فهو ضدُّه ، فصار منقطعاً ^(١) عنه حقيقة وصفة
ورفعاً للمآثم .

وقوله : فإنما دخل الاستثناء على ما يتضمنه اللفظ من استحقاق المأثم فقد^(١) بينما إن اللفظ ليس فيه لذلك ذكر حقيقة ولا مجازا ؛ وإنما يؤخذ الإثم من دليل آخر ، وقد أمرنا نحن إلى حقيقة في أول الأمر .

وقد قال بعض النحارير : إن الآية نزلت في سبب ؛ وذلك أن أسامة^(٢) إني رجلا من المشركين في غزاة فملاؤه بالسيف ، فقال : لا إله إلا الله ؛ فقتله ؛ فلما بلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم قال : أقتلته بعد أن قال : لا إله إلا الله ؟ فقال : يا رسول الله ، إنما قالها متعوذا . فجعل يكرّر عليه : أقتله بعد أن قال : لا إله إلا الله ؟ قال : فلقد تمنيت أني لم أكن أسلمت قبل ذلك اليوم . فهذا قتل متعمدا مخطئا في اجتماعه ؛ وهذا نفيس .

ومثله قتل أبي خزيمة يوم أحد ، فتملق الخطأ غير متعلق العمد ، ومحلّه غير محله ؛ وهو استثناء منقطع أيضا منه ؛ ولذلك قالت جماعة : إن الآيتين نزلت في شأن مقيس بن صباية ، فإنه أسلم هو وأخوه هشام فأصاب هشاما رجلا من الأنصار من رهط عبادة بن الصامت ، وهو يرى أنه من العدو ، فقتله خطأ في هزيمة بني المصطلق من خزاعة ، وكان آخره مقيس بمكة ، فقدم مسالما فيما يظهر .

وقيل : لم يبرح من المدينة فطلب دية أخيه ، فبعث معه النبي صلى الله عليه وسلم رجلا من فهر إلى بني النجار في دية ، فدفموا إليه الدية مائة من الإبل ، فلما انصرف مقيس والفهرى راجعين إلى المدينة قتل مقيس الفهرى ، وارتد عن الإسلام ، وركب جلا منها ، وساق معه البقية ، ولحق كافرا بمكة ، وقال :

شفي النفس أن قدمات بالقاع مسفدا يضرج في ثوبيه دماء الأخادع
وكانت هموم النفس من قبل قتله تلم فتحميني وطاء المضاجع
نارت به فهرا وحملت عقله سراة بني النجار أرباب فارع
حملت به وثري وأدركت ثورتى^(٣) وكنت إلى الأوثان أول راجع

(١) في ١ : قد . (٢) في ابن كثير : ١ - ٥٣٤ : نزلت في عياش بن أبي ربيعة ، وقيل نزلت في أبي الدرداء . ثم قال : وهذه القصة في الصحيح لغير أبي الدرداء .
(٣) في اللسان : * وأدركت ثأري واضطجعت موسدا *

فدخل قَتْلُ الأنصارى في قوله تعالى : ﴿ وما كان لمؤمنٍ أن يقتل مؤمناً إلا خطأ ﴾ ،
ودخل قتل مقيس في قوله تعالى (١) : « وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ » ، وكل
واحد بصفته في الآيتين بصفتهما ، والله أعلم .

المسألة الرابعة - قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ ﴾ :
أوجب الله سبحانه في قتل الخطأ تحرير الرقبة ، وسكت في قتل العمد عنها .
واختلاف العلماء في ذلك اختلافا كثيرا قديما وحديثا ، مآله أن أبا حنيفة ومالكا قالوا :
لا كفارة في قتل العمد . وقال الشافعي : فيه الكفارة ؛ لأنها إذا وجبت في قتل الخطأ
ولا إثم فيه ففي العمد أولى .

قلنا : هذا يبعد ما عن العمد ؛ لأن الله سبحانه لم يوجبها في مقابلة الإثم ، وإنما أوجبها
عبادة ، أو في مقابلة التقصير ، وترك الحذر والتوقي ، والعمد ليس من ذلك .
المسألة الخامسة - قوله : ﴿ مُؤْمِنَةٌ ﴾ :

وهذا يقتضي كمالها في صفات الدين ، فتسكمل في صفات المآلية حتى لا تكون معيبة ،
لا سيما وقد أئلف شخصا في عبادة الله سبحانه ، فعليه أن يخلص آخر لعبادة ربه عن شغل
غيره ، وأيضا فإنما يُعْتَق بكل عضو منه عضو منها من النار حتى الفرج بالفرج ، فحتى نقص
عضو منها لم تسكمل شروطها . وهذا بديع .

المسألة السادسة - سواء كانت الرقبة صغيرة أو كبيرة إذا كانت بين مسلمين أو لمسلم فإنه يجوز
خلاف لابن عباس وجماعة من التابعين ؛ إذ قالوا : لا يُجْزَى إِلَّا مَنْ صَامَ وَصَلَّى وَعَقَلَ الْإِسْلَامَ .
قال الطبري : مَنْ ولد بين المسلمين فحكمه حكمهم المسلمين في العتق ، كما أن حكمه
حكم الساميين في الجناية والإرث والصلاة عليه وجميع أحكامه (٢) .

المسألة السابعة - قوله تعالى : ﴿ وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا ﴾ :
أوجب الله تعالى الدية في قتل الخطأ جبرا . كما أوجب القصاص في قتل العمد زجراً ،
وجعل الدية على العاقلة رفقا ؛ وهذا يدل على أن قاتل الخطأ لم يكتسب إثما ولا محرما (٣) ،

(١) سورة النساء ، آية ٩٣ (٢) في ابن كثير ١ - ٥٣٤ : واختار ابن جرير أنه إن كان مولودا
بين أبوين مسلمين أجزأ ولا فلا . والذي عليه الجمهور أنه متى كان مسلما صح عتقه عن الكفارة سواء
كان صغيرا أو كبيرا . (٣) في ١ : غرما .

والكفارة وجبت زجراً عن التقصير والحذر في جميع الأمور .

المسألة الثامنة - الدية مائة من الإبل في تقدير الشريعة ، وبإجماع الأمة ؛ فإن عدت الإبل فاختلف العلماء ؛ فقال مالك : من الدراهم على أهل الورق اثنا عشر ألف درهم ، ومن الذهب ألف دينار ، وليست في غيرها .

وقال أبو حنيفة : عشرة آلاف درهم . وقال الشافعي : الواجب منه الإبل كيف تصرّت ، فإنها الأصل ؛ فإذا عدت وقت الوجوب فحينئذ ينظر في بدلها وهو القيمة بحساب الوقت ، كما في كل واجب في الذمة يتمدّد أداؤه .

ودليلنا أن عمر بن الخطاب قوّمها بمحضر من الصحابة ذهباً وورقاً ، وكتب به إلى الآفاق ؛ ولا مخالف ؛ ولا ينبغي أن يكون ؛ فإنّ بلداً لم يكن قطّ به إبل لا سبيل إلى تقويمها فيه ، فعملت الصحابة ذلك فقدّرت نصيبها^(١) ، واعتبرتها في كل بلد بالذهب والفضة ؛ إذ لا تخلو بلد منهما .

وقال أبو حنيفة ، في تقديرها : عشرة آلاف درهم ، فبناها على نصاب الزكاة ، وعمر مع الصحابة قد علموا نصاب الزكاة حين قدّروها باثني عشرة ألف درهم ، وقد بينا المعنى في نصاب الزكاة في مسائل الخلاف ، وهو بديع ، فليُنظر فيه مَنْ أراد تمام العلم به .

المسألة التاسعة - هي في الإبل أخماس^(٢) : بنات مخاض ، وبنات لبون ، وبنو لبون ، وحِقاق ، وجذّاع .

وقال أبو حنيفة : هي أخماس ، إلا أن منها بنى مخاض دون بنى لبون .

ودليلنا أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر دية الخطأ إخماساً ، فقال : عشرون بنى لبون ، ولم يذكر بنى مخاض ، أخرجه أبو داود كوفياً من طريق ابن مسعود ؛ فلا كلام لهم عليه ، ولا معنى معهم ؛ لأنّ ما ذكره شيء لا يجب في الزكاة فلم يجب في الدية كالتنايا .

المسألة العاشرة - وهي مؤجلة في ثلاثة أعوام ، كذلك قضى عمر وعليّ ، وهي ضرورة ؛ لأنّ الإبل قد تكون في وقت الوجوب حراماً فيضرب به ، ولا يجوز العدول إلى غير ما قال

(١) في ١ : نصيبها . (٢) في ابن كثير (١ - ٥٣٥) : عن ابن مسعود : قضى رسول الله في دية الخطأ عشرين بنت مخاض وعشرين بنى لبون وعشرين بنت لبون وعشرين جذعة وعشرين حقة .

النبي صلى الله عليه وسلم . وفيه تكون في السنة الثانية لَوَإِنْ ، ووجبت مواساة ورِفْقًا ، فتؤخذ منها بذلك .

وكان النبي صلى الله عليه وسلم يعطيها دفعة واحدة لأغراض : منها أنه كان يعطيها صلحا وتسديدا . ومنها أنه كان يجعلها تاليفا ، فلما وجد الإسلام قررتها الصحابة على هذا النظام .
المسألة الحادية عشرة - ولا مدخل فيها لنير الذهب والفضة من ثياب أو طعام أو بقر خلافاً لأبي يوسف ومحمد وغيرهما ؛ لأنها قد تمتدت في عصر الصحابة على هذا ، وما كان من غيره فقد سقط بالإجماع على هذا ؛ فأما بقية أحكام الدية فهي كثيرة لا يفي بها إلا أكتب المسائل ، فلا تطولُ بذكرها ، فنخرج عن المقصود بها .

المسألة الثانية عشرة - قوله : ﴿ إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا ﴾ :

أوجب الله تعالى الدية لأولياء القتل إلا أن يصدقوا بها على القاتل ؛ والاستثناء إذا تعقب مجالا عاد إلى جميعها إذا صلح ذلك فيها ، وإلا عاد إلى ما يصلح له ذلك منها .
والذي تقدم الكفارة والدية ، والكفارة حق لله سبحانه ، ولا تقبل الصدقة من الأولياء ؛ لأن الصدقة من المصدق عليه لا تنفذ إلا فيما يملكه .

المسألة الثالثة عشرة - قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُمْ يُمْؤِنُونَ فَتَجْرِيرٌ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ﴾ :
أوجب الله سبحانه الكفارة في قتل المؤمن بين أهل الحرب إذا كان خطأ ، ولم يذكر الدية .

وقد اختلف العلماء في ذلك ؛ فقال أبو حنيفة : لادية في ذلك ، وهو مذهب ابن عباس وعكرمة وقتادة وجماعة من التابعين ، وفيه الكفارة :

أما وجوب الكفارة فلا أنه أنلف نفساً مؤمنة . وأما امتناع الدية عندهم فاختلافوا في ذلك ؛ فقال بعضهم : إنما تجب الدية لهم لثلاث يستعينوا بها على حرب المسلمين .

وقال آخرون : إنما لم تجب لهم دية ؛ لأنه ليس بينهم وبين الله عز وجل عهد ولا ميثاق . وأما أبو حنيفة فعمول على أن العاصم للعبد في ذمته « لا إله إلا الله » ، وأن العاصم له

في ماله الدار ؛ فإذا أسلم وبقي في دار الحرب فقد اعتصم عصمة قويمه يجبُ بها على قاتله الكفارة ، وليس له عصمة مقومة ؛ فدمه وماله هدر ، ولو أنه هاجر إلى أرض الإسلام وترك أهله في دار الحرب فلا حرمة لهم .

وهذا هو قطعة من مذهب مالك ؛ فإن الدار عند مالك العاصمة للأهل والمال . وقد مهدنا ذلك في مسائل الخلاف .

وقال الشافعي : الإسلام يعصم مال المسلم وأهله ودمه حيث كانوا .

والسألة في نهاية الإشكال ، ومذهب الشافعي فيها أسلم ، وعلى هذا عند هؤلاء لم يذكر أنه الدية ، لأنها لم تجب ، وعلى المذهب المالكي لم يذكرها الله سبحانه ، لأنها لم يكن لها مستحق ؛ فلو كان لها مستحق لوجب ؛ لأن سبب الوجوب موجود وهو الإسلام ، وجَلَّ أن يكون الله لم يذكر الدية ؛ لأن الهجرة كانت على مَنْ آمَنَ فرضا ، ومَنْ أسلم ولم يهاجر فلا إسلام له ولا ولاية ، فأما مذ^(١) سقط فرض الهجرة بعصمة الإسلام فوجب^(٢) له الدية والكفارة أينما كان .

السألة الرابعة عشرة - قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدْيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ۖ ﴾ :

والميثاق هو العهد المؤكد الذي قد ارتبط وانتظم ، ومنه الوثيقة ففيه الدية .

قال ابن عباس : هذا هو الكافر الذي له ولقومه العهد ، فملى قاتله الدية لأهله والكفارة لله سبحانه ، وبه قال جماعة من التابعين والشافعي .

وقال مالك وابن زيد والحسن : المراد به ، وهو مؤمن . واختار الطبري أن يكون المراد به المقتول الكافر من أهل العهد ؛ لأن الله سبحانه أهله ولم يقل وهو مؤمن ، كما قال في القتل من المؤمنين ومن أهل الحرب ، وإطلاقه ما قيّد قبل ذلك دليل أنه خلافه .

وهذا عند علمائنا محمول على ما قبله من وجهين :

أحدهما - أن هذه الجملة نسقت على ما قبلها ورُبطت بها ؛ فوجب أن يكون حكمها حكمه .

(١) قل : من . (٢) في ١ : يوجب .

الثانى - أن الله سبحانه قال: ﴿فَدِيَّةٌ مِّمَّا سَوَّاهُ﴾ - وقد اختلف الناس في دية الكافر، فمنهم من جعلها كدية المسلم، وهو أبو حنيفة وجماعة؛ ومنهم من جعلها على النصف، وهو مالك وجماعة، ومنهم من جعلها ثلث دية المسلم، وهو الشافعى وجماعة. والدية المسامة هي الموفرة^(١).

قال القاضى: والذى عندى أن هذه الجملة محمولة على ما قبلها حمل المطلق على المقيد، وهو أصل من أصول الفقه اختلف الناس فيه، وقد أتينا فيه بالمعجب فى المحصول، وهو عندى لا يباحق إلا بالقياس عليه.

والدليل على حمل هذه الجملة على التى قبلها أمران: أحدهما - أن الكفارة إنما هى لأنه ألتف شخصا عن عبادة الله؛ فيلزمه^(٢) أن يخلص آخر لها.

والثانى - أن الكفارة إنما هى زجر عن الاسترسال وتقاة للحد^(٣)، وحمل على الثبوت عند الرمى؛ وهذا إنما هو فى حق المسلم. وأما فى حق الكافر فلا يلزم فيه مثل هذا. ونحزر^(٤) هذا قياسا فنقول: كل كافر لا كفارة فى قتله، [كالمستأمن وقد اتفقنا على أنه لا كفارة فى قتله]^(٥)، ولا عذر لهم عنه به احتفال.

المسألة الخامسة عشرة - إذا ثبت أن المذكور فى هذه الجملة هو المؤمن، فن قتل كافرا خطأ، وله عهد فيه الدية إجماعا.

وقد اختلفوا فيه كما تقدم، وهو أصل بديع فى رفع الدماء. ونحن نعهد فيه قاعدة قوية فنقول:

مبني الديات فى الشريعة على التفاضل فى الحرمة والتفاوت فى المرتبة؛ لأنه حق مالى يتفاوت بالصفات، بخلاف القتل، لأنه لا شريع زجرا لم يعتبر فيه ذلك التفاوت، فإذا ثبت هذا نظرنا إلى الدية فوجدنا الأنتى تنقص فيه عن الذكر؛ ولا بد أن يكون للمسلم مزية على الكافر؛ فوجب ألا يساويه فى ديته^(٦).

(١) فى القرطبي: مسامة مدفوعة مؤداة. (٢) فى ل: فلزمه. (٣) فى ا: الحد. (٤) فى ا: ويحزر. (٥) ليس فى ل. (٦) فى ا: فى دينه.

وزاد الشافعي نظرا ، فقال : إن الأنثى المسلمة فوق الكافر الذكر ، فوجب أن تنقص دية عن ديتها ، فتكون ديته ثلث دية المسلم .

وقال مالك بقضاء عمر وهو النصف ؛ إذ لم يراع الصحابة التفاوت بينهما إلا في درجة واحدة ، ولم يتبع ذلك إلى أقصاه ، وليس بعد قضاء عمر بمحض من الصحابة نظرا .

وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أعطى في ذى العمد مثل دية المسلم وإنما كان على معنى الاستئلاف لقومهم ؛ إذ كان يؤديه من قبل نفسه ولا يرتبها على العاقلة ، وإلا فقد استقر ما استقر على يد عمر ، حتى جمل في الجوسي ثمانمائة درهم لنقصه عن أهل الكتاب ؛ وهذا يدل على مراعاة التفاوت واعتبار نقص المرتبة .

المسألة السادسة عشرة - قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ﴾ : ظن قوم أولهم مسروق أن الصيام بدل عن الدية والرقبة ، وساعده عليه جماعة ؛ وهو وهم ؛ لأن الصيام يلزم القاتل فهو بدل عما كان يلزمه من الرقبة ، والدية لم تكن تلزمه ، فليس عليه بدل عنها . وهذا أظهر من إطذاب فيه .

المسألة السابعة عشرة - لما قال الله سبحانه : ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً ﴾ ، ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا ﴾ انحصر القتل في خطأ وعمد عند أكثر العلماء ، ومنهم من زاد ثلثا ؛ وهو شبه العمد ، وجماعه عمدا خطأ ، كأنهم يريدون به أنه عمد من وجه خطأ من وجه . والذي أشاروا به من ذلك قد جاء في الحديث ؛ فروى عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في خطبته ^(١) : **أَلَا إِنَّ فِي قَتْلِ عَمْدٍ خَطَاً قَتِيلُ السُّوْطِ وَالْعَصَا مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ مِنْهَا أَرْبَعُونَ خَلِيفَةً** ^(٢) في بطونها أولادها . رواه أبو داود والترمذي .

قال ابن العربي : هذا حديث لم يصح ، وقد [روى] ^(٣) شبه العمد عن الصحابة والفقهاء كأبي حنيفة والشافعي ، وحكي العلماء عن مالك القول بشبه العمد ، وإن القتل ثلاثة أقسام ، ولكن جمل شبه العمد في مثل قصة المدلجى في ^(٤) نظر من أثبتته إن الضرب مقصود

(١) ابن ماجه ٨٧٧ ، وفيه : قتل الخطأ شبه العمد . (٢) في القرطبي : لا أن دية الخطأ شبه العمد ما كان بالسوط والعصا مائة من الإبل منها أربعون في بطونها أولادها . (٣) من ل . (٤) في ١ : ونظر من أثبتته إلى أن .

والقتل غير مقصود ؛ وإنما وقع بغير القصد فيسقط القود ، وتغليظ الدية .
وبالبحر أبو حنيفة مبالغة أفسدت القاعدة ، فقال : إنَّ القاتلَ بالعصا والحجر شبه العمد
فيه ديةٌ منغلظةٌ ولا قودَ فيه ، وهذا باطل قطعاً ، وقد مهدّناه في مسائل الخلاف .
الآية السادسة والأربعون - قوله تعالى (١) : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي
سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِماً تَبْتَغُونَ عَرَضَ
الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعَنَدَ اللَّهُ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ فَعَنَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ
فَتَبَيَّنُوا إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ .
فيها ثلاث مسائل :

المسألة الأولى - في سبب نزولها ، وفيه خمسة أقوال :
الأول - قال ابن القاسم : سمعتُ مالكا يقول : إنَّ (٢) رجلاً من المسلمين في منازي النبي
صلى الله عليه وسلم حمل على رجلٍ من المشركين ؛ فلما علاه بالسيف قال المشرك : لا إله
إلا الله . فقال الرجل : إنما يعمودُ بها من القتل ؛ فأتى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فأخبره . فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : كيف لك بلا إله إلا الله ؟ قال : يا رسول الله ،
إنما يعمودُ . فما زال يعمدها عليه : كيف لك بلا إله إلا الله ؟ فقال الرجل : ودِدْتُ أني أُلِمْتُ
ذلك اليوم ، وأنه يبطل ما كان لي من عمل قبل ذلك ، وأنى استأنفتُ العملَ من ذلك اليوم .
قال القاضي : هذا الذي ذكره مالكٌ مطلقاً هو أسامة بن زيد ، والحديث صحيحٌ ، رواه
الأئمةُ من كل طريق ، أصله أبو ظبيان عن أسامة ، رواه عنه الأعمش ، وحميد بن عبد الرحمن ،
والحديث مشهور . وذكر الطبري أن اسمَ الذي قتله أسامةٌ - مرداس بن نهيك .
الثاني - قال عبد الله بن عمر : بعث (٣) النبي صلى الله عليه وسلم محملاً بن جثامة ، فلقبهم
عامر بن الأضبط ، فحياهم بمحية الإسلام ، وكان بينهما إحنةٌ في الجاهلية ، فرماه محملاً بن
جثامة بسهم فقتله ، وجاء محملاً (٤) بن جثامة فجاس بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) الآية الرابعة والتسعون . (٢) أسباب النزول : ٩٩ ، والقرطبي : ٥ - ٣٢٦

(٣) ابن كثير : ١ - ٥٣٨ (٤) في ١ : مسلم .

لَيْسَتْغْفَرَ اللَّهُ ، فقال : لا غفر الله لك ! فقام وهو يتلقى دموعه بِرُذْته ، فما مضت سابعة حتى دفنوه وَلَفَّظَتْهُ الأَرْض ، فذكر ذلك له فقال : إن الأرض لتقبل مَنْ هو شرُّ منه ، ولو كان الله أراد أن يمظم من حرمةكم ، فرموه بين جبلين وألقوا عليه من الحجارة ، وأنزل الله سبحانه الآية .
الثالث - قال ابن عباس : لقي ناسٌ رجلاً في غُنيمة له فقال : السلام عليكم ، فقتلوه ، وأخذوا تلك الغُنيمة ، فنزلت الآية .

الرابع - قال قتادة : أغار رجلٌ من المسلمين على رجلٍ من المشركين ، فقال المشرك : إني مسلم ، لا إله إلا الله ، فقتله بعد أن قالها .

وعن سعيد بن جبير أن الذي قتله هو القِتْداد ، وذكر نحو ما تقدّم - وهو الخامس .
قال القاضي : قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه حمل دِيته ، وردَّ على أهله غُنيمة^(١) ، ويشبه أن يكون هذا صحيحاً على طريق الائتلاف وهي المسألة الثانية ؛ فإن هذا المَقول الذي نزلت فيه الآية لا يخلو أن يكون الذي قال : سلام عليكم ، أو يكون الذي قال : لا إله إلا الله ، أو يكون عامر بن الأضبط الذي عَلِمَ إسلامه ؛ فأما كونه عامر بن الأضبط فبعيد ؛ لأنَّ قصة عامر قد اختلفت اختلافاً كثيراً لا نطول بذكره ، تبين أن قتل حلم إنما كان لإحْنةٍ وحقد بعد العلم^(٢) بحاله ، وكيفما تصوّر الأمر في واحدة من هذه نزلت ، وغيرها يَدْخُل فيها بمفاهيها^(٣) .

وجملة الأمر أن المسلم إذا لقي الكافر ولا عَهْدَ له جاز له قَتْلُهُ ؛ فإن قال له الكافر : « لا إله إلا الله » لم يَجْزُ قَتْلُهُ ؛ فقد اعتصم بمصام الإسلام المانع من دَمِهِ وماله وأهله . فإن قتلته بعد ذلك قَتِلَ به .

وإنما سقط القتل عن هؤلاء لأجل أنهم كانوا في صَدْرِ الإسلام ، وتأوَّلوا أنه قالها معهوداً ، وأنَّ العاصم قولها مطمئناً ، فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح أنه عاصم كيفما قالها^(٤) .

(١) في القرطبي : رد على أهل المسلم الغنم والجل وحمل ديته على طريق الائتلاف . وفي ١ : ونسبه أن يكون . والتصحيح من ل . (٢) في ١ : وعقد بعد الحكم . (٣) في القرطبي : ولعل هذه الأحوال جرت في زمان متقارب فنزلت الآية في الجميع . وارجع إلى الروايات في ابن كثير ، وأسباب النزول إن أردت . (٤) في ل : كيفما دارت .

وَأَمَّا إِنْ قَالَ لَهُ : سَلَامٌ عَلَيْكُمْ فَلَا يَبْنِي أَنْ يُقْتَلَ حَتَّى يَعْلَمَ مَا وَرَاءَ هَذَا لِأَنَّهُ مَوْضِعُ إِشْكَالٍ .

وقد قال مالك - في الكافر ^(١) يوجد عند الدرب فيقول : جئْتُ مُسْتَأْمِنًا أَطْلُبُ الْأَمَانَ : هذه أمور مشككة ، وأرى أن يُردَّ إلى مآمنه ، ولا يحكم له بحكم الإسلام ؛ لأن الكفر قد ثبت له ، فلا بد أن يظهر منه ما يدل على أن الاعتقاد الفاسد الذي كان يدل عليه قوله الفاسد قد تبدل باعتقاد ^(٢) صحيح يدل عليه قوله الصحيح ، ولا يكفي فيه أن يقول : أنا مسلم ، ولا أنا مؤمن ، ولا أن يصلي حتى يتكلم بالكلمة العاصمة التي عاق النبي صلى الله عليه وسلم الحُكَمَاءُ بها عليه في قوله : أَمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ الْفَاسِقَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَإِذَا قَالُوهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا ، وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ . فإن صلى أو فعل فعلا من خصائص الإسلام - وهي :

المسألة الثالثة - فقد اختلف فيه علماؤنا ، وتباينت الفرق في إسلامه ، وقد حررناها في مسائل الخلاف .

ونرى أنه لا يكون مسلما بذلك ، أما أنه يقال له : ما وراء هذه الصلاة ؟ فإن قل : صلاة مسلم قيل له قل : لا إله إلا الله محمد رسول الله . فإن قالها تبين صدقه ، وإن أبى علمنا أن ذلك تلاعب ، وكانت عند من يرى إسلامه ردة ويُقتل على كفره الأصلي ، وذلك محرر في مسائل الخلاف ، مقرر أنه كفر أصلي ليس بردة .

وكذلك هذا الذي قال : سَلَامٌ عَلَيْكُمْ يُكْفِ ^(٣) الكلمة ، فإن قالها تحقق رشاده ، وإن أبى تبين عياده وقُتِل . وهذا معنى قوله : فَتَبَيَّنُوا ، أَى الْأَمْرِ الْمُسْكَالِ ، أَوْ تَبَيَّنُوا وَلَا تَعْجَلُوا ، الْمُعَيَّنَ سِوَاهُ ؟ فَإِنْ قَتَلَهُ أَحَدٌ فَقَدْ أَتَى مَنَهِيًا عَنْهُ ، لَا يَبْلُغُ فِدْيَةً وَلَا كَفَّارَةً وَلَا قِصَاصًا . وقال الشافعي : له أحكام الإسلام ، وهذا فاسد ، لأن أصل كفره قد تيقناه ، فلا يزال اليقين بالشك .

فإن قيل : فتعليظ النبي صلى الله عليه وسلم على محم ^(٤) كيف يخرج ؟

(١) في ١ : الكفار . (٢) في ١ : اعتقاد . (٣) في ١ : تكلف . (٤) في ١ : محم ، وهو تحريف .

قلنا : لأنه عَلِمَ مِنْ نَبْتِهِ أَنَّهُ لَمْ يُبَالِ بِإِسْلَامِهِ ، ولم يحققه ؛ فنضب على هذه النية ، والله أعلم .

الآية السابعة والأربعون - قوله تعالى ^(١) : ﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا ۖ ﴾ .

فيها ثمان مسائل :

المسألة الأولى - قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ ۖ ﴾ :

اعلموا - وَقَعَ كُمْ اللَّهُ - أَنْ بَاءَ « ضرب » يتصرف في اللغة على معانٍ كثيرة ؛ منها السفر ، وما أظنه سُمِّيَ به إِلَّا لِأَنَّ الرَّجُلَ إِذَا سَافَرَ ضَرَبَ بِعَصَاهُ دَابَّتَهُ ، ليصرفها في السير على حُكْمِهِ ، ثُمَّ سُمِّيَ بِهِ كُلُّ مَسَافِرٍ ، ولم يجتمع لى في هذا الباب ، ولا أمكننى في هذا الوقت ضَبْطُ فَرَائِظِهِ تَسْكُفًا ، فتركته إلى أُوْبَةٍ تَأْتِيهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

المسألة الثانية - قوله : ﴿ مُرَاغِمًا كَثِيرًا ۖ ﴾ :

هذه لفظة وردت في الآية التي قبلها ^(٢) ، وهى مرتبطة بها سند كرها معها ، فأردنا أن نُقَدِّمَ تَرْجُحَ اللفظة ، لَنَكُونَ إِلَى جَانِبِ أَحْتَمَالِهَا . وفيه اختلاف وإشكال ، وللملأمة فيه ثلاثة أقوال :

الأول - المِراغَم : المذهب قال ابن القاسم : سمعتُ مالكا يقول : المِراغَمُ الذَّهَابُ فِي الْأَرْضِ .

الثاني - المِراغَم : المتحوّل ، يُعْزَى إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ .

الثالث - المِراغَم : المندوحة ^(٣) .

قال مجاهد : وهذه الأقوال تتقارب ^(٤) .

واختلف في اشتقاقها ، فقالت طائفة : هو مأخوذ من الرِّغَام - بفتح الراء والغين المعجمة ،

وهو التراب . وقالت أخرى : هو مأخوذ منه بضم الراء ، وهو ما يسيل من أنفِ الشاة .

(١) الآية الواحدة بعد المائة . (٢) هى قوله تعالى : ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغما كثيرا وسعة ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله وكان الله غفورا رحيما . (٣) هكذا فى ١ ، ل ، وفى القرطبي : المترحح . (٤) فى ١ : تنفاوت .

والرَّغَام - بضم الراء - يرجع إلى الرَّغَام بفتحها؛ لأنَّ من كره رجلاً قصد ذُلَّهُ، وأن يكبَّه الله على وجهه، حتى يقع أنْفُه على الرَّغَام، وهو التراب، فضرب المثل به، حتى يقال: أرغم الله أنْفَه، وأفعَلُ كذا وإن رغم أنفه، ثم سُمِّي بعد ذلك الأنف وما يسيل منه به .
وتحقيقه أنَّ اللفظة ترجع إلى الرَّغَام - بفتح الراء .

المعنى : ومن يهاجر في سبيل الله يَجِدُ في الأرض مكاناً للذهاب ، وضرب التراب له مثلاً ؛ لأنه أسهل أنواع الأرض .

المسألة الثالثة - قوله تعالى : ﴿ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ ﴾ ،

وقد تقدم بيانه في سورة البقرة .

المسألة الرابعة - في السفر في الأرض :

تعمدُّ أقسامه من جهاتٍ مختلفات ، فنقسم من جهة المقصود به إلى هرب أو طلب .
ونقسم من جهة الأحكام إلى خمسة أقسام ، وهي - من أحكام المكلفين الشرعية :
واجب ، ومندوب ، ومباح ، ومكروه ، وحرام .

وينقسم من جهة التوقيف في المقاصد إلى أقسام :

الأول - الهجرة ، وهي تنقسم إلى ستة أقسام : الأول الخروج من دار الحرب إلى دار الإسلام ؛ وكانت فرضاً في أيام النبي صلى الله عليه وسلم مع غيرها من أنواعها بينهاها في شرح الحديث ، وهذه الهجرة باقية مفروضة إلى يوم القيامة ، والتي انقطعت بالفتح هي القصد إلى النبي صلى الله عليه وسلم حيث كان ، [فن] ^(١) أسلم في دار الحرب وجب عليه الخروج إلى دار الإسلام ، فإن بقي فقد عصي ، ويختلف في حاله كما تقدم بيانه .

الثاني - الخروج من أرض البدعة . قال ابن القاسم : سمعتُ ما لا يكافى قول : لا يحلُّ لأحد أن يقيم ببلد ^(٢) سب فيها السلف .

وهذا صحيح ؛ فإن المنكر إذا لم يقدر على تغييره نزل ^(٣) عنه ، قال الله تعالى ^(٤) : « وإذا

(٣) في ١ : قول .

(٢) في ٢ : بأرض .

(١) من ل .

(٤) سورة الأنعام ، آية ٦٨

رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ . وَإِمَّا يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ .

وقد كنت قلت لشيخنا الإمام الزاهد أبى بكر الفهرى : ارْحَلْ عَنْ أَرْضِ مِصْرَ إِلَى بِلَادِكَ . فيقول : لا أحبُّ أنْ أَدْخَلَ بِلَاداً غَلَبَ عَلَيْهَا كَثْرَةُ الْجَهْلِ ، وَقَلَّةُ الْعَقْلِ ، فَأَقُولُ لَهُ : فَارْتَحِلْ إِلَى مَكَّةِ أَقِمْ فِي جَوَارِ اللَّهِ وَجَوَارِ رَسُولِهِ ؛ فَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الْخُرُوجَ عَنْ هَذِهِ الْأَرْضِ فَرَضٌ لِمَا فِيهَا مِنَ الْبِدْعَةِ وَالْحَرَامِ ، فيقول : وعلى يَدَيَّ فِيهَا هُدًى كَثِيرٌ ، وَإِرْشَادٌ لِلخَلْقِ ، وَتَوْحِيدٌ ، وَصَدٌّ عَنِ الْعَقَائِدِ السَّيِّئَةِ ، وَدَعَاءٌ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ؛ وَتَمَالَى الْكَلَامُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فِيهَا إِلَى حَدٍّ تَرْحَفُهُ فِي تَرْتِيبِ [لِبَابِ] ^(١) الرَّحْلَةِ وَاسْتَوْفِيئَاهُ .

الثالث - الخروج عن أرض غلب عليها الحرام ؛ فإنَّ طلب الحلال فَرَضٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ .
الرابع - الفرار من الإذية في البدن ؛ وذلك فَضْلٌ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَرْخَصَ فِيهِ ، فَإِذَا خَشِيَ الْمَرَدَّ عَلَى نَفْسِهِ فِي مَوْضِعٍ فَقَدْ أُذِنَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ لَهُ فِي الْخُرُوجِ عَنْهُ ، وَالْفَرَارِ بِنَفْسِهِ ؛ لِيُخْلَصَهَا مِنْ ذَلِكَ الْمَحْذُورِ .

وأول مَنْ حَفَظْنَاهُ فِيهِ الْخَلِيلُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا خَافَ مِنْ قَوْمِهِ قَالَ ^(٢) : « إِنِّي مَهَاجِرٌ إِلَى رَبِّي » . وَقَالَ ^(٣) : « إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيِّهَدِينَ » . وَمُوسَى قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ فِيهِ ^(٤) : « نَخْرُجُ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ قَالَ : رَبِّ نَجِّنِي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ » .
وذلك يكثر تعداده .

ويلحق به ، وهو :

الخامس - خَوْفُ الْمَرَضِ فِي الْبِلَادِ الْوُخْمَةِ ، وَالْخُرُوجِ مِنْهَا إِلَى الْأَرْضِ النَّزْهَةِ .
وقد أُذِنَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلرُّعَاءِ حِينَ اسْتَوْخَمُوا الْمَدِينَةَ أَنْ يَتَنَزَّهُوا إِلَى الْمَسْرَحِ ، فَيَكُونُوا فِيهِ حَتَّى يَصِحُّوا ، وَقَدْ اسْتَنْنَى مِنْ ذَلِكَ الْخُرُوجُ مِنَ الطَّاعُونَ ؛ فَمَنْعَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ مِنْهُ بِالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، بَيِّدَ أُنًى رَأَيْتُ عُلَمَاءَنَا قَالُوا هُوَ مَكْرُوهٌ .
وقد استوفيناها في شرح الصحيح عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(١) ليس في ل . (٢) سورة العنكبوت ، آية ٢٦ (٣) سورة الصافات ، آية ٩٩

(٤) سورة القصص ، آية ٢١

السادس - الفرار خوف الإذابة في المال ؛ فإنَّ حرمة مال المسلم كحرمة دمه ، والأهل مثله أو أكد ؛ فهذه أمهات قسم الحرب .

وأما قسم الطلاب فينقسم إلى قسمين : طلب دين وطلب دُنْيَا ؛ فأما طلب الدين فيتعدد بمتعدد أنواعه ، ولكن أمهاته الحاضرة عندى الآن تسعة :

الأول - سفر العبّرة ، قال الله تعالى ^(١) : « أَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ » .

وهذا كثير في كتاب الله عزّ وجل .

ويقال : إنَّ ذا القَرْبَيْنِ إنما طاف الأرض ليرى عجائبها . وقيل : لينفذ الحق فيها .

الثاني - سفر الحجّ . والأول وإن كان ندبا فهذا فرض ، وقد بيناه في موضعه .

الثالث - سفر الجهاد ، وله أحكامه .

الرابع - سفر المماش ؛ فقد يتمدّد على الرجل مماشه مع الإقامة ، فيخرج في طلبه لا يزيدُ عليه ولا ينقص من صيد أو احتطاب أو احتشاش أو استئجار ، وهو فرض عليه .

الخامس - سفر التجارة والكسب الكثير الزائد على القوت ؛ وذلك جائز بفضل الله سبحانه . قال الله سبحانه ^(٢) : « أليس عليكم جُنَاحُ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ » - يعنى التجارة .

وهذه نعمة من بها في سفر الحج ، فكيف إذا انفردت .

السادس - في طلب العلم ، وهو مشهور .

السابع - قصد البقاع الكريمة ، وذلك لا يكون إلا في نوعين : أحدها المساجد الإلهية ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تُشدُّ الرحالُ إلّا إلى ثلاثة مساجد : مسجدى هذا ، والمسجد الحرام ، والمسجد الأقصى .

الثاني - الثغور للرباط بها ، وتكثير سوادها للذبّ عنها ؛ ففي ذلك فضل ^(٣) كثير .

الثامن - زيارة الإخوان في الله ، وقد استوفينا ذلك في شرح الحديث .

التاسع - السفر إلى دار الحرب ، وسيأتى بعد إن شاء الله تعالى ؛ وبعد هذا فالنية

(١) سورة يوسف ، آية ١٠٩ (٢) سورة البقرة ، آية ١٩٨ (٣) في ١ : فعل .

تَقْلِبُ الْوَاجِبَ مِنْ هَذَا حَرَامًا وَالحَرَامَ حَلَالًا بِحَسَبِ حُسْنِ الْقَصْدِ وَإِخْلَاصِ السَّرِّ عَنْ الشَّوَائِبِ .

وقد تنوع هذه الأنواع إلى تفصيل ؛ هذا أصلها التي تتركب عليه .

فإذا ثبت هذا فقد اختلف الناس في السفر الذي تقصر فيه الصلاة المذكورة ها هنا على ستة أقوال :

الأول - أنها لا تقصر إلا في سفر واجب ؛ لأن الصلاة فرض ، ولا يسقط الفرض إلا فرض .

الثاني - أنها لا تقصر إلا في سفر قربة ، وبه قال جماعة ، منهم ابن حنبل . وتعلقوا بفعل النبي صلى الله عليه وسلم وبحديث عمران بن حصين ، قال : إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يقصر إلا في حج أو عمرة أو جهاد .

الثالث - أنه يجوز القصر في كل سفر مباح ، كما قد بينا أنواعه ، لعموم قوله سبحانه : ﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ ﴾ ، ولم يفرق بين سفر وسفر .

الخامس - أنه يقصر في كل سفر ، حتى في سفر المعصية ، وهو قول أبي حنيفة وجماعة ، بنوه على أن القصر فرض الصلاة في السفر بعينه ؛ وتعلقوا بحديث عائشة (١) : فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فزيدت في صلاة الحضر وأقرت صلاة السفر على أصلها .

السادس - أن القصر لا يجوز إلا مع الخوف ، قال به جماعة منهم عائشة ، قالت : اتموا ، فقالوا لها : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقصر . قالت : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في حرب ، وكان يخاف ؛ فهل تخافون أنتم ؟

أما القول الأول ففاسد ؛ لأن عموم القرآن لم يخص منها واجبا من ندب ، وقصد قصر النبي صلى الله عليه وسلم في غير الواجب ، كالعمرة في الحديبية وغيرها . وأما من قال : لا تقصر إلا في سفر قربة فعموم القرآن أيضا يقضى عليه ، لأنه عم ولم يخص قربة من مباح ، وهو القول الثالث الصحيح .

(١) ابن ماجه : ٣٣٩ ، البخارى : ٢ - ٤٥٦ ، وفيه : فأتممت صلاة الحضر .

وأما مَنْ قال : إنه يقصر في سفر المعصية فلأنها فرض معيّن للسفر . وقد اختلف في ذلك قول علماء المذهب ، وهي مسألة تملّقت لهم من أقوال العراقيين .

وقد بينا في كتاب الفايص وغيره فسادها . وقد تكلمنا على هذا الحديث في شرح مسائل الخلاف والحديث ، وبيننا أنه خبر واحد ، يعارضه نص القرآن والأخبار المتواترة ؛ فإن الله سبحانه جعل في كتابه القصر تخفيفا ، والتمام أصلا ، ويمارض أيضا الأصول المقولة ؛ فإنه جعل الإقامة في القرآن أصلا ، وهو الواجب وقلبهافي الحديث الراوى ؛ وأقواء أن عائشة قالت : سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقصر وأتممت ، وأفطر وصُمت ، ولم يذكر ذلك على ، وكانت تتم في السفر .

وأما سفر المعصية فأشكل دليل فيه لهم أن قالوا : إنا بنينا الأمر على أن القصر عزيمة وليس برخصة ، والعزائم لا تغير بسفر الطاعة والمعصية كالتيميم .

قلنا : قد بينا أنه رخصة ، وعليه تنبئ المسألة ، والرخص لا تجوز في سفر المعصية كالسج على الخفين .

المسألة الخامسة - تلاعب قوم بالدين ؛ فقالوا : إن مَنْ خرج من البلد إلى ظاهره قصر الصلاة وأكل .

وقائل هذا أعجمي لا يعرف السفر عند العرب ، أو مستخف بالدين ؛ ولولا أن العلماء ذكروه ما رضيت أن ألمحه بمؤخر عيني ، ولا أن أفسر فيه بفضول قلبي ؛ وقد كان مَنْ تقدّم من الصحابة يختلفون في تقديره ؛ فرؤى عن عمر وابن عمر وابن عباس أنهم كانوا يقدرونه بنوم . وعن ابن مسعود أنه كان يقدره بثلاثة أيام يعلمهم بأن السفر كل خروج تكلف له وأدركت فيه المشقة .

المسألة السادسة - قوله : ﴿ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ ﴾ :

اختلف العلماء في تأويلها ؛ فهم من قال : إن القصر قصر عدد ، وهم الجُم الغفير . ومنهم من قال : إنها قصر الحدود وتغيير الهيئات ^(١) . والذين قالوا : إن القصر في العدد

(١) في ل : الهيئة .

قالت جماعة منهم : أن ينقص من أربع إلى اثنين . وقال آخرون : يقصر من اثنين إلى واحدة . وقال علماءنا : الآية تحتل المعنيين [جميعا] ^(١) ؛ فأما القصر من هياتها فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فعلا حالة الخوف ، وأما القصر من عددها إلى اثنين فقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم فعلا في حالة الأمن .

وأما القصر في حالة الخوف إلى واحدة فقد روى عنه من طريقين : أحدهما قول ابن عباس في الصحيح : فرض الله الصلاة على لسان نبيه في الحضر أربعاً ، وفي السفر ركعتين ، وفي الخوف ركعة . ويأتي إن شاء الله بيانه .

المسألة السابعة - قوله : ﴿ إِنْ خِفْتُمْ ﴾ ، فشرط الله تعالى الخوف في القصر . وقد اختلف العلماء في الشرط المتصل ^(٢) بالفعل ؛ هل يقتضي ارتباط الفعل به حتى يثبت بثبوته ويسقط بسقوطه ؟ فذهب بعض ^(٣) الأصوليين إلى أنه لا يرتبط به ، وهم نقاة دليل الخطاب ، ولا علم عندهم باللغة ولا بالكتاب . وقد بينا ذلك في المحصول بياناً شافياً .

وعجبا لهم . قال ^(٤) يمل بن أمية لعمر بن الخطاب : إن الله تعالى يقول : (فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم) . فيها نحن قد أمنا . قال : عجبت مما عجبت منه . فسألت عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال : صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته .

وقال أمية بن عبد الله بن أسيد لعبد الله بن عمر ^(٥) : إنا نجد صلاة الحضر وصلاة الخوف في القرآن ، ولا نجد صلاة السفر ، يعني نجد ذلك في هذه الآية فقال : إن الله تعالى بعث محمداً صلى الله عليه وسلم إلينا ونحن لا نعلم شيئاً ، فإنا نفعل كما رأينا يفعل ، فهذه الصحابة الفصح ، والعرب تعرف ارتباط الشرط بالمشروط ، وتسلم فيه وتعجب منه ، وهو لا يريدون أن يبدلوا كلام العرب لأغراض صحيحة لا يحتاج إلى ذلك فيها ، فليُنظر تحقيقه في كلامنا عليه .

(١) ليس في ل . (٢) في ١ : المتكلم ، ونراه تحريفاً . والمثبت من ل . (٣) في ١ : معظم .

(٤) ابن ماجه : ٣٣٩

ولقد انتهى الجهلُ بقوم آخرين إلى أن قالوا : إِنَّ السَّلامَ قد تَمَّ في قوله ﴿ مِنْ الصَّلَاةِ ﴾
وابتداً بقوله : ﴿ إِنَّ خِفَعُمْ أَنْ يَقَعَنَّكُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ وإن الواو زائدة في قوله : ﴿ وَإِذَا
كُنْتُمْ فِيهِمْ ﴾ وهذا كله لم يقتصر إليه عمر ولا ابنه ولا يعلى بن أمية معهما .

وفي الصحيح عن حارثة بن وهب قال : صَلَّى بنا النبيُّ صلى الله عليه وسلم بمعى ، آمن
ما كان الناس وأكثره ركعتين ؛ فهؤلاء لما جهلوا القرآن والسنة تكلموا برأيهم في كتاب الله .
وهذا نوع عظيم من تكلف القول في كتاب الله تعالى بغير علم ، وقول مذموم ، وليس
بعد قول عمر وابن عمر مطابٌ لأحدٍ إلَّا لجاهلٍ متعسفٍ أو فارغ متكلف ، أو مبتدع
متخلف .

وهذا كله يبين لك أَنَّ القصرَ فَضِّلُ من الله سبحانه ورخصة لا عزيمة — وهى :
المسألة الثامنة — وإذا ثبت ذلك ، فقد اختلف الناس — بعد ثبوت القول بأن القصر
ليس بفرض — على قولين : الأول أَنَّ المسافرين يُخَيَّرُ بين القصر والإتمام لحديث عائشة المتقدم ،
وبه قال الشافعى ، وجماعةٌ من أصحابنا .

ومنهم من قال : إِنَّ الْقَصْرَ سُنَّةٌ ، وعلى هذا جمهور المذهب ؛ لأنَّ النبيَّ صلى الله عليه
وسلم واطب عليه في الصحيح ، وإنَّ عثمان لما أتم بمعى قال عبد الله بن مسعود (١) : صَلَّيْتُ
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بمعى ركعتين ، ومع أبى بكر ركعتين ، ومع عمر ركعتين ،
فلنيت حظى من أربع ركعتان متتبعتان .

الآية الثامنة والأربعون — قوله تعالى (٢) : ﴿ وَإِذَا كُنْتُمْ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ
فَلَقِمْتُمْ طَائِفَةً مِنْهُمْ مَعَكُمْ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ
وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكُمْ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ ،
وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً
وَاحِدَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا
أَسْلِحَتَكُمْ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ إِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا ﴾ .

وهي وإن كانت منفصلة عن التي قبلها عددا فقد زعم قومٌ كما قدّمنا أنها بها مرتبطة .
وقد فصلناها خطاباً^(١) ونسكلم عليها حكماً حتى يتبين الحال دون احتمال .
وذلك أن الله تعالى قال : « أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنَّ خِفْتُمْ » .

فإن ذلك إن كان شرطاً في القصر ؛ وكان المعنى أن تقصروا من حدودها^(٢) ، فهذه الآية بيانُ صفة ذلك القصر من الحدود ، وإن كان كلاماً مبتدأ لم يرتبط بالأول ، فهذا بيانه ، فيقول : ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى صلاة الخوف مراراً عدّة بهيئات مختلفة ، فقيل في مجموعها : إنها أربع وعشرون صفة ، ثبت فيها ست عشرة صفة قد شرحناها في كتب^(٣) الحديث .

والذي ندّكره لسكّم الآن ما نورده أبداً في المختصرات ، وذلك على ثمانى صفات^(٤) :
الصفة الأولى - روى عن ابن عمر قال : صلى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف بإحدى الطائفتين ركعة وسجد سجدتين والطائفة الأخرى مواجهة العدو ، ثم انصرفوا فقاموا مقام أصحابهم مُقْبِلِينَ على العدو ، وجاء أولئك ثم صلى بهم رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ركعة ، ثم سلم ، ثم قضى هؤلاء ركعة .

الصفة الثانية - قال جابر بن عبد الله : شهدتُ مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف ، فصفنا صفين ؛ صفّاً خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والعدو بيننا وبين القبلة ، فكبر النبي صلى الله عليه وسلم فكبرنا جميعاً ، ثم ركع وركعنا جميعاً ، ثم رفع رأسه من الركوع ورفعنا جميعاً ، ثم انحدرنا بالسجود والصف الذى يليه ، وقام الصف المؤخر فى نحر العدو ، فلما قضى النبي صلى الله عليه وسلم السجود وقام الصف الذى يليه انحدر الصف المؤخر بالسجود وقاموا ، ثم تقدّم الصف المؤخر وتأخّر الصف المقدم ، ثم ركع النبي صلى الله عليه وسلم وركعنا جميعاً ، ثم رفع رأسه من الركوع ورفعنا جميعاً ، ثم انحدرنا بالسجود والصف الذى يليه كان مؤخراً فى الركعة الأولى ، وقام الصف المؤخر فى نحر العدو ، فلما قضى النبي صلى الله عليه وسلم السجود والصف الذى يليه انحدر الصف المؤخر بالسجود ، فسجدوا ثم سلم النبي صلى الله عليه وسلم وسلمنا جميعاً .

(١) فى ١ : خطأ . (٢) فى ل : الحدود . (٣) فى ل : كتاب . (٤) ارجع إلى ابن ماجة ٣٩٩٠

الصفة الثالثة - عن ابن أبي خيثمة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بأصحابه في الخوف، فصفهم خلفه صفين، فصلّى بالذين يُلُونَهُ ركعة، ثم قام فلم يزل قائماً حتى فصلّى بالذين خلفه ركعة، ثم تقدّموا وتأخّر الذين قدامهم، فصلّى بهم ركعة، ثم قعد حتى فصلّى الذين تحالفوا ركعة ثم سلم.

الصفة الرابعة - يوم ذات الرقاع، إن طائفة صلت معه وجاه العدو فصلّى بالذين معه ركعة، ثم ثبت قائماً فأتموا لأنفسهم، ثم انصرفوا فصقوا وجاه العدو، وجاءت الطائفة الأخرى وصلى بهم الركعة التي بقيت، ثم ثبت جالسا، وأتموا لأنفسهم ثم سلم بهم.

الصفة الخامسة - قال جابر: أقبلنا مع النبي صلى الله عليه وسلم حتى إذا كنا بذات الرقاع... فذكر الحديث، ثم قال: فصلّى بطائفة ركعتين، ثم تأخّروا وصلى بالطائفة الأخرى ركعتين، فكانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم أربع ركعات وللقوم ركعتين.

الصفة السادسة - عن ابن عمر: يتقدّم الإمام وطائفة من الناس فيصلّى بهم ركعة، وتكون طائفة بينهم وبين العدو لم يصابوا؛ فإذا صلى بالذين معه ركعة استأخروا مكان الذين لم يصابوا فيصلون ركعة ثم ينصرف الإمام وقد صلى ركعتين، فيقوم كل واحد من الطائفتين فيصلون لأنفسهم ركعة بعد أن ينصرف الإمام ويكون كل واحد من الطائفتين قد صلى ركعتين.

قال ابن عمر: قال النبي صلى الله عليه وسلم: فإن كان خوف أشد من ذلك صلّوا قياماً وركبانا. قال نافع: قال ابن عمر: مستقبلي القبلة وغير مستقبليها، لا أرى ذكر ذلك عن عمر إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ فهذه الصفات الست في الصحيح الثابت.

الصفة السابعة - عن ابن مسعود: قال: صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف، فقام صف خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وصف مستقبل العدو^(١)، فصلّى بهم النبي صلى الله عليه وسلم ركعة، وجاء الآخرون؛ فقاموا مقامهم، واستقبل هؤلاء للصلاة فصلّى بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقام هؤلاء وصلّوا لأنفسهم

(١) في ل: مستقبل القبلة.

ركعة ، ثم سلّموا ، ثم ذهبوا فقاموا مقام أولئك مستقبلي العدو ، ورجع أولئك مقامهم ، فصلّوا لأنفسهم ركعة ثم سلّموا .

الصفة الثامنة - عن حُذيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلّى صلاة الخوف بهؤلاء ركعة وبهؤلاء ركعة ولم يقضوا ، ومن هذه الصفة الثامنة ما قال ابن عباس : فرض الله الصلاة على لسان نبيه في الحضر أربعا ، وفي السفر ركعتين ، وفي الخوف ركعة ، وقد تقدم ^(١) . وهاتان الصفتان مرويتان في المصنفات خرجهما أبو داود وغيره .

واختلف الناس في هذه الصفات وما بقي غيرها من الست عشرة صفة على ستة أقوال : الأول - قال أبو يوسف : هي ساقطة كلّها ، لقوله عزّ وجل : ﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ ﴾ ، فإنما أقام الصلاة خوفاً بشرط إقامة النبي صلى الله عليه وسلم لها بهم .

قلنا لهم : فالآن ما يصنعون ؟ فإن قال : تترك الصلاة مع الذكر لها والعلم بها وبوقتها كان ذلك احتجاجاً بها واقتداءً بمن فات ، [وإن] ^(٢) قال بفعلها على الحالة المعتادة فيها فلا يمكن ، فلم يبق إلا الاقتداء بقول الله تعالى : ﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ ﴾ ، والالتزام بالنبي صلى الله عليه وسلم .

وقد قال في الصحيح : صلّوا كما رأيتموني أصلي ، والله قال له : ﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ ﴾ ، وهو قال لنا : صلّوا كما رأيتموني أصلي .

وقد استوفيناها في مسائل الخلاف .

الثاني - قالت طائفة : أي صلاة صلّى من هذه الصلوات الصحاح المروية جاز ، وبه قال أحمد بن حنبل .

الثالث - أن [الذي] ^(٣) يعلم تقدمه ويتحقّق تأخّر غيره عنه ؛ فإنّ المتأخّر ينسخ المتقدّم ، وإنما بقي الترجيح فيما جهل تاريخه .

وقد تسكنا في نسخ الفعل للفعل في الأصول في الحصول ، وهذا كان فيه متعلق
لولا أنا نبقى في الإشكال بعد تحديد المتقدم .

الرابع - قال قوم : ما وافق صفة القرآن منها فهو الذي نقول به ، لأنه مقطوع به ،
وما خالفها مضمون ، ولا يترك المقطوع به له ، وعلته بنسخ القرآن للصفة ؛ وهذا متعلق
قوى ، لكن يمنع منه القطع على أن صلاة الخوف إنما كانت ليجمع بين التحرر من العدو
 وإقامة العبادة ، فكيفها أمكنت فعلت ، وصفة القرآن لم تأت لتعين الفعل . وإنما جاءت
لحكاية الحال الممكنة ، وهذا بالغ .

الخامس - ترجيح الأخبار بكثرة الرواة لها أو مزيد عدالتهم فيها ، وهو مذهب مالك
والشافعي ، فرجعنا خبر سهل وصالح ، ثم رجحنا بينهما بعد ذلك بوجوه من الترجيحات ؛
منها أن يكون أخف فعلا ، ومنها ما يكون أحفظ لأهمية الصلاة ، وهو :

السادس - مثال ذلك إذا صلى صلاة المغرب في الخوف .

قلنا : نحن وأبو حنيفة نصلي بالأولى ركعتين ؛ لأنه أخف في الانقطار .

وقال الإمام الشافعي : يصلي بالأولى ركعة لأن عليا فعلها ليلة الهمز . ومنها الترجيح
بالسلام بعد الإمام على ما قبله ، وذلك طول لا يكون إلا في موضعه ، وهذه نبذة كافية للباب
الذي تصدينا إليه .

المسألة الثانية^(١) - إذا صلوا أخذوا سلاحهم عند الخوف ، وبه قال الشافعي ، وهو

نص القرآن .

وقال أبو حنيفة : لا يحملها^(٢) . قالوا : لأنه لو وجب عليهم حملها لبطلت الصلاة بتركها .

قلنا : لم يجب عليهم حملها لأجل الصلاة ، وإنما وجب عليهم قوة لهم ونظرا ، أو لأمر
خارج عن الصلاة ، فلا تعلل لصحة الصلاة به نفيا وإثباتا [فاعلمه]^(٣) .

المسألة الثالثة - قوله تعالى : ﴿ وَذَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ

وَأَمْتِكُمْ ﴾ :

(١) كأنه عد ماسبق كله بعد الآية : المسألة الأولى . (٢) في ١ : لا يحملونها . (٣) من ل .

روى أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بمُسَفَّان^(١) صلاة الظهر ، فأراه هو وأصحابه برَّكع ويسجد ؛ فقال بعضهم : كان فرصة لكم . قال قائل منهم : فإن لهم صلاة أخرى هي أحب إليهم من أهلهم وأموالهم ، فاستمعوا حتى تُغيروا عليهم ، فأُنزل الله سبحانه : ﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ ﴾ :

وهذا سقناه لنتبينوا أنها آية أخرى في قصّة غير قصّة القصر ، وتتحقّقوا غباوة مَنْ حذف الواو .

المسألة الرابعة — قال أبو حنيفة : لا يصلي حال المسايقة ؛ لأنه معنّى لا تصحّ معه الصلاة في غير الخوف ، فلا يصحّ معه في الخوف كالرُّعاف .

ودلّلنا حديث ابن عمر المتقدم^(٢) الصحيح : فإن لم تستطيعوا فرجالاً أو رُكباناً مستقبلي القبلة ، وغير مستقبليها ؛ وهذا لا يكون إلا في حالة المسايقة وشدة الخوف وصفة موقف العدو .

وأما الزحاف فإن احتيج إليها فعلمت كما أنه إن احتيج إلى الكلام في الصلاة فعل ، وكل ما كان من ضرورة فإنه ساقط الاعتبار .

وما قلناه أرجح ؛ لأننا نحن أسقطنا صفة من صفات الصلاة للضرورة ، وهو أسقط أصل الصلاة ، فهذا أرجح ، والله عز وجل أعلم .

المسألة الخامسة — إذا رأوا سواداً فظفوه عدوّاً فصلّوا صلاة الخوف ، ثم بان لهم أنه غير شيء ، فلعلمائنا فيه روايتان :

إحداها — يعيدون ؛ وبه قال أبو حنيفة .

والثانية — لا إعادة عليهم ، وهو أظهرُ قولَي الشافعي .

وجّه الأول أنهم عملوا على اجتهدهم ، فجاز لهم كما لو أخطئوا القبلة .

ووجه الثاني أنهم تبين لهم الخطأ ، فعادوا إلى الصواب كحكم الحاكم ، والمضاء على الصلاة ، وترك الإعادة أولى ؛ لأنهم فعلوا ما أمروا به ، واجتهدوا ولم يمكنهم أكثر من ذلك ، فلا إعادة عليهم لا في القبلة ولا في الخوف ولا في أمثاله . والله أعلم .

المسألة السادسة - قال الشافعي : إذا تابع الطعن والضرب فسدت الصلاة ؛ لأنها لا تكون حينئذ صلاة ، وإنما تكون محاربة .

قلنا : يا حبذا الفرّضان إذا اجتمعا ، وإذا كانت الحركة لعباً لم تنظم مع الصلاة ، أما إذا كانت عبادةً واجبةً وتعميناً جميعاً جمع بينهما فيصلي ويقاقل ؛ وعموم قوله صلى الله عليه وسلم : ركباناً ، وعلى أقدامهم ، ومستقبل القبلة وغير مستقبلها - يُعطى جواز قائل ذلك وكثيره .

المسألة السابعة - قال المزني : لا يفتقر القصر والخوف إلى تجديد نية ، وهذه إحدى خطيئاته ؛ فله انفرادات يخرج فيها عن مقام المتثبتين .

وهذا فاسد ، لأنها صلاة طارئة ، فلا بدّ لها من تجديد نية كالجمعة .

فإن قيل الجمعة بدل عن الظهر ، فلذلك افتقرت إلى نية محدودة .

قلنا : ربما قلبنا الأمر ، قلنا الجمعة أصل والظهر بدل ، فكيف يكون كلامهم ؟
الثاني - إنا نقول : وَهَبْكُمْ سَلَمًا لَكُمْ أَنْ الْجُمُعَةُ بَدَلُ ، أليست صلاة القصر بدلاً ، وصلاة الخوف بدلاً آخر ؟ فإن الجمعة إنما قلنا إنها غير صلاة الظهر سواء جعلناها بدلاً أو أصلاً لأجل مخالفتها في الصفات والشروط والهيئات ، وهذا كله موجودٌ هاهنا ؛ فوجب أن يكون غيره وأن تُستأنف له نية .

المسألة الثامنة - قوله تعالى : ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرَضًا أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ ﴾ :

نزل عليهم المطر ، ومرض عبد الرحمن بن عوف من جرح ، فرخص الله سبحانه لهم في ترك السلاح والتأهب للعدو بعذر المرض والمطر ؛ وهذا يدل على تأكيد التأهب والحذر من العدو وترك الاستسلام ؛ فإن الجيش ما جاء قطّ مُصاباً إلا من تفريط في حذر .

المسألة التاسعة - قوله تعالى ^(١) : « فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلَاةَ فَاذْكُرُوا اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِكُمْ فَإِذَا اطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا » .
قال قومٌ : هذه الآية والتي في آل عمران سواء ، وهذا عندى بعيد ؛ فإن القول في هذه

(١) الآية الثالثة بعد المائة .

الآية دخل في اثناء صلاة الخوف ، فاحتمل أن يكون قوله سبحانه : ﴿ فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلَاةَ ﴾ أى فرغتم منها فافزعوا إلى ذكر الله ، وإن كنتم في هذه الحال ، كما قال : فإذا فرغت فانصب .

ويحتمل أن يريد فإذا قضيتُم الصلاة إذا كنتم فيها قاضين لها ، فأنوها قياما وقعودا وعلى جنوبكم في أثناء الصلاة ومصافتكم للمدوّ وكرّكم وفرّكم ، والله أعلم .

والدليل عليه قوله تعالى بعد ذلك ، وهى :

المسألة العاشرة - ﴿ فَإِذَا أَطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ :

يعنى بمحدودها وأهبتها وكال هيئتها في السفر وكال عددها في الحضر؛ ولذلك قال جماعة من السلف ، منهم إبراهيم ومجاهد : يصي راحلاً ورأكباً ، كما جاء في سورة البقرة^(١) ، وما قدر يومئذ^(٢) إيماء كما جاء في هذه السورة ويكون في كل حالة حكم له آية أخرى تدل عليه وحكم يفرد به .

المسألة الحادية عشرة - قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا ﴾ :

قال العلماء : معناه مفروضا ، وزعم بعضهم أنه من الوقت ، وما أظنه ؛ لأنه استعمل في غير الزمان ؛ فإن في الحديث الصحيح : وقت رسول الله عليه وسلم لأهل المدينة ذا الحليفة ؛ فدل أن معناه مفروضا حقيقة .

ومن قال : إنها منوطة بوقت فقد أخطأ ، وقد عولت عليه جماعة من المبتدعة في أن الصلاة مرتبطة بوقت إذا زال لم تفعل ، ونحن نقول : إن الوقت يحلُّ للفعل لا شرط فيه ، وإن الصلاة واجبة على المكلف لا تسقط عنه إلا بفعلها ماضى الوقت أو بقى . ولا نقول إن القضاء بأمر ثان بحال .

وقد ربطنا ذلك على وجهه في أصول الفقه .

وقد قال غيرهم : إن موقوتنا محدودا بأقوال وأفعال وسنن وفرائض ؛ وكل ذلك سائغ

لغة محتمل معنى .

(٢) هكذا في كل الأصول .

(١) سورة البقرة ، آية ٢٣٩

فإن قيل : فقد قال ابن مسعود : إن للصلاة وقتاً كوقت الحج .
قلنا : قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن وقت الصلاة وقتٌ للذكر ، وكما^(١)
دام ذِكْرُها وجب فعلها وأداؤها .
الآية التاسعة والأربعون - قوله تعالى^(٢) : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ
لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِثِينَ خَصِيماً ﴾ .
فيها ثلاث مسائل :

المسألة الأولى - هذه الآية نزلت في شأن^(٣) بنى أبيرق؛ سرقوا طعام رفاة بن زيد،
واعتذر عنهم قومهم بأنهم أهل خير^(٤)، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقتادة بن النعمان
ذلك ، فطالبهم عن عمه رفاة بن زيد ، فقال رفاة : الله المستعان ، فأنزل الله تبارك وتعالى
على رسوله صلى الله عليه وسلم الآية ، ونصر رفاة وأخزى الله بنى أبيرق بقوله : ﴿ بِمَا
أَرَاكَ اللَّهُ ﴾ ؛ أى بما أعلمك ، وذلك بوخى أو بنظر ، ونهى الله عز وجل رسوله صلى
الله عليه وسلم عن عضد أهل التهم والدفاع عنهم بما يقوله خصمهم من الحجة - وهى :
المسألة الثانية - وفي ذلك دليل على أن النبابة عن المبطال والتهم فى الخصومة لا تجوز ،
بدليل قوله تعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم^(٥) : « واسْتَغْفِرِ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُوراً رَحِيماً » ،
وهى : المسألة الثالثة .

الآية الموفية خمسين - قوله تعالى^(٦) : ﴿ لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ
بَصَدْقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ فَسَوْفَ
نُؤْتِيهِ أَجْراً عَظِيماً ﴾ .

هذه الآية آيةٌ بذكرُلم يبلغنى عن أحد فيها ذكر .
والذى عندى فيها أن الله تعالى أمر عباده بأمرين عظيمين :
أحدهما - الإخلاص ، وهو أن يستوى ظاهرُ المرء وباطنه .

والثانى - النصيحة لكتاب الله تعالى ولرسوله صلى الله عليه وسلم ولأئمة المسلمين وعامتهم ،

(١) فى ١ : وكلا . (٢) الآية الخامسة بعد المائة . (٣) فى ابن كثير (١-٥٥١) . فى سارق . . .
والقصة هناك كاملة . (٤) فى ل : خير . (٥) سورة النساء ، آية ١٠٦ . (٦) الآية الرابعة عشرة
بعد المائة .

فالنَجْوَى خلاف هذين الأصلين ، وبعد هذا فلم يكن بدًّا للخَلْق من أمرٍ يختصُّون به في أنفسهم ، ويخصُّ به بعضهم بعضاً ، فرخص في ذلك بصفة الأمر بالمعروف ؛ والحثُّ على الصدقة ، والسعى في إصلاح ذات البين .

إذا ثبت هذا الأصل ففيها أربع مسائل :

المسألة الأولى - قوله تعالى : ﴿ لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ ﴾ :

يحتمل أن يكون النَجْوَى مصدرًا ، كالبلوى والمَدْوَى ، ويحتمل أن يكون اسمًا لامتتجين كما قال (١) : « وإذ هم نَجْوَى » .

فإن كان بمعنى المتتجين فقوله : (إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ) استثناء شخص من شخص ، وإن كان مصدرًا جاز الاستثناء على حذف تقديره : إلا نَجْوَى مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ .

المسألة الثانية - في صفة النَجْوَى :

ثبت عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا كان ثلاثة فلا يتناجى اثنان دون واحد . واختلف في ذلك على أربعة أقوال :

الأول - ما جاء في الحديث الصحيح : فإنَّ ذلك يحزنه ، وهو ضرر ؛ والضرر لا يحلُّ بإجماع ، وبالنص : لا ضرر ولا ضرار .

الثاني - أنَّ ذلك كان في صدر الإسلام حين كان الناس بين مؤمن وكافر ومناقب ومخاص ، حتى فشا الإسلام فسقط اعتبار ذلك .

الثالث - أنَّ ذلك في السفر حيث يتوقع الرجل على نفسه من حيلة لا يمكنه دفعها .

الرابع - أنه من حُسْنِ الأخلاق وجميل الأدب ؛ وهو راجع إلى الأول .

والصحيحُ بقاء النهي وتعمد الأمر وعمومه في الحضر والسفر . والدليلُ عليه قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث . مخافة أن يحزنه . وأيضاً فإنَّ ابنَ عمر كان يمشي مع عبد الله ابن ديار ، فأراد رجل أن يكلمه فدعا رابعا ، وأوقفه مع عبد الله بن دينار ريثما تكلم الرجل .

المسألة الثالثة - قال ابن القاسم عن مالك : لا يتناجى ثلاثة دون - يعني أربع (٢) ، وهذا صحيح ؛ لأنَّ الملة إذا علِمَتْ بالنظر اطردت حينها وُجِدَتْ ، وتعلّق الحكم بها أينما كانت .

(١) سورة الإسراء ، آية ٤٧ (٢) في ١ : رابعا .

وقد بينا أن علّة النهي تحزين الواحد، وهو موجود في كل موضع، وكلما كثر العدد كان التحزين أكثر، فيكون المنع أكيد.

المسألة الرابعة - إذا ثبت أن نهى النبي صلى الله عليه وسلم معلّل بتحزين الواحد فإذا استأذنه فأذن له جاز ولم يحرم. والله عز وجل أعلم.

الآية الحادية والخسون - قوله تعالى (١): ﴿لَا ضَلَالَةَ لَهُمْ وَلَا مَنِيْنَهُمْ وَلَا مَرَنَهُمْ فَلْيَبْتَئِكُنْ آذَانَ الْأَنْعَامِ وَلَا مَرَنَهُمْ فَلْيَغْيِرْ خَلْقَ اللَّهِ، وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُبِينًا﴾.

فيها ثمان مسائل :

المسألة الأولى - روى أبو الأحوص قال : أنبت النبي صلى الله عليه وسلم قشيف الهيمّة، فصعد في النظر وصوّبه فقال : هل لك من مال ؟ قلت : نعم : قال : من أي المال ؟ قلت : من كل المال آتاني الله فأكثر وأطيب (٢) ؛ الخليل والإبل والرقيق والغنم . قال : فإذا آتاك الله مالا فليبر عليك . ثم قال : هل تتعجب إبل قومك صحاحا آذانها فتعمد إلى الموسى فتشق آذانها ، فتقول : هذه بُحُر ؟ وتشق جلودها ، وتقول : هذه صُرُم (٣) لتحرّمها عليك وعلى أهلِكَ ؟ قال : قلت : أجل . قال : فكُلْ ما آتاك الله حلّ وموسى الله أحد ، وساعده أشد ... الحديث .

المسألة الثانية - لما كان من إبليس ما كان من الامتناع من السجود والاعتراض على الأمر به بالتسفيه أنفذ الله فيه حكمه وأحقّ عليه لعنته ، فسأله النظرة ، فأعطاه إياها زيادة في لعنته ، فقال لربه : ﴿لَا تَجِدَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيْبًا مَفْرُوضًا. وَلَا ضَالَّةً لَهُمْ وَلَا مَنِيْنَهُمْ، وَلَا مَرَنَهُمْ فَلْيَبْتَئِكُنْ آذَانَ الْأَنْعَامِ، وَلَا مَرَنَهُمْ فَلْيَغْيِرْ خَلْقَ اللَّهِ﴾ ، وكان ما أراد ، وفعلت العرب ما وعدّ به الشيطان ، كما تقدم في الحديث ، وذلك تمذيب للحيوان وتحريم ، وتحليل بالطغيان ، وقول بغير حجة ولا بُرْهان ، والآذان في الأنعام سَجَالٌ ومنفعة ، فلذلك رأى الشيطان أن يغيّر بها خلق الله تعالى ، ويركب على ذلك التغيير الكفر به ، لا جرم أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر في الأضحية أن تستشرف العين والآذان في الأنعام ، معناه أن تلاحظ الأذن ؛ لثلاث تكون مقطوعة أو مشقوقة ؛ فتجنب من جهة أن فيها أثر الشيطان .

(١) الآية التاسعة عشرة بعد المائة . (٢) في ١ : رابطت . (٣) بحر : جمع بحيرة : مشقوقة

الأذن . الصرم : جمع صريم ، وهو الذي صرمت أذنه ، أى قطعت (النهاية) .

وفي الحديث : نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن شريطة^(١) الشيطان ، وهى هذه ، وشبهها مما وفى فيها للشيطان بشرطه حين قال : ﴿ فَلْيَبْتَكَنْ آذَانَ الْأَنْعَامِ وَلْيَغَيِّرُنْ خَلْقَ اللَّهِ ﴾ .
 المسألة الثالثة - ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسمُ الغنمَ فى آذانها ، وكان هذا مستثنى من تغيير خلق الله .

المسألة الرابعة - كان النبي صلى الله عليه وسلم يقلدُ الهذلى ويشعره ؛ أى يشقُ جاذده ، ويقلده نملين ، ويساق إلى مكة نسكاً ؛ وهذا مستثنى من تغيير خلق الله .
 وقال أبو حنيفة : هو بدعة ؛ كأنه لم يسمع بهذه الشعيرة فى الشريعة ، لهى [فيها]^(٢) أشهر منه فى العلماء .

المسألة الخامسة - وسمُ الإبل والدواب بالنار فى أعناقها وأنفاذها مستثنى من التغيير لخلق الله تعالى كاستثناء ما سلف .

المسألة السادسة - لمن رسولُ الله صلى الله عليه وسلم الواشمة والمستوشمة ، والنامصة والمتنمصة ، والواشيرة والموشيرة^(٣) ، والمتفلجات للحسن المغيرات لخلق الله .
 فالواشمة هى التى تجرح البدن نقطا أو خطوطا ، فإذا جرى الدم حسسته كحلا ، فيأتى خيلاً وصوراً فيتزينُ به النساء للرجال ؛ ورجال صقلية وإفريقية يفعلونه ليدل كل واحد منهم على رُجلته فى حدائقه .

والنامصة : هى ناتفة الشعر ، تتحسن^(٤) به .
 وأهل مصر ينتفون شعر العانة ، وهو منه ؛ فإن السنة خلقت العانة ونتف الإبط ، فأما نتف الفرج فإنه يؤذيه ويُبطل كثيراً من المنفعة فيه .
 والواشيرة : هى التى تحدد أسنانها .
 والمتفلجة : هى التى تجعل بين الأسنان فرجا ، وهذا كله تبديل للخلق ، وتغيير للهيمته ، وهو حرام . وبنحو هذا قال الحسن فى الآية .

(١) فى ١ : شريطة . وشريطة الشيطان : الذبيحة التى لا تقطع أوداجها ويستقصى ذبحها ؛ وكان أهل الجاهلية يقطعون بعض حلقاتها ويتركونها حتى تموت . ولما أضافها إلى الشيطان لأنه هو الذى حملهم على ذلك وحسن هذا الفعل لديهم (النهاية) . (٢) ليس فى ل . (٣) فى ١ : والموشيرة . والحديث فى ابن كثير : ١٠٥٦-١٠٥٧ ، وصحيح مسلم : ١٦٧٧ (٤) فى ١ : فتحسن .

وقال إبراهيم ومجاهد وغيرهما : التفسير لخلق الله يريد به دين الله ؛ وذلك وإن كان محتملاً فلا نقول : إنه المراد بالآية ، ولكنه مما غير الشيطان وحمل الآباء على تغييره ، وكل مولود يولد على الفطرة ، ثم يقع التغيير على يدي الأب والكافل والصاحب ، وذلك تقدير العزيز العليم .

المسألة السابعة - قال جماعة من الصحابة منهم ابن عباس ومن التابعين جملة : توخية الحصى تغيير خلق الله . فأما في الآدمي فصيبة ، وأما في [الحيوان و] ^(١) البهائم فاختلف الناس في ذلك ؛ فمنهم من قال : هو مكروه ، لأجل قول النبي صلى الله عليه وسلم : إنما ^(٢) يفعل ذلك الذين لا يعلمون .

وروى مالك كراهيته عن ابن عمر . وقال : فيه نماء الخلق ، ومنهم من قال : إنه جائز ؛ وهم الأكثر .

والمعنى فيه أنهم لا يقصدون به تمليق الحال بالدين لصنم يعبد ، ولا لرب يوحد ؛ وإنما يقصد به تطيب اللحم فيما يؤكل ، وتقوية الذكر إذا انقطع أمه عن الأنثى ، والآدمي عكسه إذا خصى بطل قلبه وقوته .

المسألة الثامنة - روى علماؤنا أن طاوسا كان لا يحضر نكاح سوداء أبيض ، ولا بيضاء بأود ، ويقول : هو من قول الله ^(٣) : « فليغيرن خلق الله » . وهو إن كان يحتمله عموم اللفظ ومطلقه فهو مخصوص بما أنفذه النبي صلى الله عليه وسلم من نكاح مولاه زيد ، وكان أبيض ، بظنه ^(٤) بركة الحبشية أم أسامة ، فكان أسامة أسود من أبيض ، وهذا مما خفي على طاوس مع علمه .

الآية الثانية والخمسون - قوله تعالى ^(٥) : ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَأَمَّى النِّسَاءَ اللَّاتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْوِلْدَانِ وَأَنْ تَقُومُوا لِلْيَتَامَىٰ بِالْقِسْطِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِهِ عَلِيمًا ۝ ﴾ .

(١) ليس في ل . (٢) في ١ : لنا . (٣) سورة النساء ، آية ١٢٨ .
(٤) في ١ : بظيره . والصواب من ل ، والقرطبي . (٥) الآية السابعة والعشرون بعد المائة .

فيها ثلاث مسائل :

المسألة الأولى - قد تقدّم بيانها في أول السورة عند قولنا في آية^(١) : « وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى » .

وقد روى أئمة عن مالك : كان النبي صلى الله عليه وسلم يُسأل فلا يجيب ، حتى ينزل عليه الوحي ، وذلك في كتاب الله ، قال الله تعالى : يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ . ويسألونك عن اليتامى . ويسألونك عن الخمر والميسر . ويسألونك عن الجبال . هذا في كتاب الله سبحانه وتعالى كثيرٌ .

قال علماؤنا : طلبنا ما قال مالك فوجدناه في ثلاثة عشر موضعا : قوله : يسألونك عن الشهر الحرام . ويسألونك عن الخمر والميسر . ويسألونك ماذا يُنفقون . ويسألونك عن اليتامى . ويستفتونك في النساء . يسألك أهل الكتاب أن تنزل عليهم كتابا . يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالَةِ . يسألونك ماذا أحلّ لهم . يسألونك عن الساعة . يسألك الناس عن الساعة . يسألونك عن الأنفال . يسألونك عن ذى القرنين . يسألونك عن الجبال . يسألونك عن المحيض .

المسألة الثانية - قوله تعالى : ﴿ وَالْمُسْتَضْعِفِينَ مِنَ الَّذِينَ لَا آبَ لَهُمْ ، أكَدَّ اللَّهُ سَبْحَانَهُ أَمْرَهُمْ وَأَكَدَّ أَمْرَ الْيَتَامَى ، وَهُمْ الَّذِينَ لَا آبَ لَهُمْ ؛ فَيَحْتَمِلُ - وَهِيَ :

المسألة الثالثة - أن يكونوا هم ، أكَدَّ أَمْرَهُمْ بِلَفْظٍ آخَرٍ أَخْصَ بِهِ مِنَ الضَّعْفِ ، ويحتمل أن يُريد بالمستضعفين مَنْ كَانَ هُوَ وَأَبُوهُ ضَعِيفًا ، واليتيم المفرد بالضَّعْفِ ، ويحتمل أن يريد بالمستضعفين مَنْ رَمَاهُ أَهْلُهُ وَدَفَعَهُ أَبُوهُ عَنْ نَفْسِهِ لِعَجْزِهِ عَنْ أَمْرِهِ .

الآية الثالثة والخمسون - قوله تعالى^(٢) : ﴿ وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا ، وَالصُّلْحُ خَيْرٌ ، وَأُحْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ۝ ٣٠ ۝ ٣١ ۝ ٣٢ ۝ ٣٣ ۝ ٣٤ ۝ ٣٥ ۝ ٣٦ ۝ ٣٧ ۝ ٣٨ ۝ ٣٩ ۝ ٤٠ ۝ ٤١ ۝ ٤٢ ۝ ٤٣ ۝ ٤٤ ۝ ٤٥ ۝ ٤٦ ۝ ٤٧ ۝ ٤٨ ۝ ٤٩ ۝ ٥٠ ۝ ٥١ ۝ ٥٢ ۝ ٥٣ ۝ ٥٤ ۝ ٥٥ ۝ ٥٦ ۝ ٥٧ ۝ ٥٨ ۝ ٥٩ ۝ ٦٠ ۝ ٦١ ۝ ٦٢ ۝ ٦٣ ۝ ٦٤ ۝ ٦٥ ۝ ٦٦ ۝ ٦٧ ۝ ٦٨ ۝ ٦٩ ۝ ٧٠ ۝ ٧١ ۝ ٧٢ ۝ ٧٣ ۝ ٧٤ ۝ ٧٥ ۝ ٧٦ ۝ ٧٧ ۝ ٧٨ ۝ ٧٩ ۝ ٨٠ ۝ ٨١ ۝ ٨٢ ۝ ٨٣ ۝ ٨٤ ۝ ٨٥ ۝ ٨٦ ۝ ٨٧ ۝ ٨٨ ۝ ٨٩ ۝ ٩٠ ۝ ٩١ ۝ ٩٢ ۝ ٩٣ ۝ ٩٤ ۝ ٩٥ ۝ ٩٦ ۝ ٩٧ ۝ ٩٨ ۝ ٩٩ ۝ ١٠٠ ۝ ١٠١ ۝ ١٠٢ ۝ ١٠٣ ۝ ١٠٤ ۝ ١٠٥ ۝ ١٠٦ ۝ ١٠٧ ۝ ١٠٨ ۝ ١٠٩ ۝ ١١٠ ۝ ١١١ ۝ ١١٢ ۝ ١١٣ ۝ ١١٤ ۝ ١١٥ ۝ ١١٦ ۝ ١١٧ ۝ ١١٨ ۝ ١١٩ ۝ ١٢٠ ۝ ١٢١ ۝ ١٢٢ ۝ ١٢٣ ۝ ١٢٤ ۝ ١٢٥ ۝ ١٢٦ ۝ ١٢٧ ۝ ١٢٨ ۝ ١٢٩ ۝ ١٣٠ ۝ ١٣١ ۝ ١٣٢ ۝ ١٣٣ ۝ ١٣٤ ۝ ١٣٥ ۝ ١٣٦ ۝ ١٣٧ ۝ ١٣٨ ۝ ١٣٩ ۝ ١٤٠ ۝ ١٤١ ۝ ١٤٢ ۝ ١٤٣ ۝ ١٤٤ ۝ ١٤٥ ۝ ١٤٦ ۝ ١٤٧ ۝ ١٤٨ ۝ ١٤٩ ۝ ١٥٠ ۝ ١٥١ ۝ ١٥٢ ۝ ١٥٣ ۝ ١٥٤ ۝ ١٥٥ ۝ ١٥٦ ۝ ١٥٧ ۝ ١٥٨ ۝ ١٥٩ ۝ ١٦٠ ۝ ١٦١ ۝ ١٦٢ ۝ ١٦٣ ۝ ١٦٤ ۝ ١٦٥ ۝ ١٦٦ ۝ ١٦٧ ۝ ١٦٨ ۝ ١٦٩ ۝ ١٧٠ ۝ ١٧١ ۝ ١٧٢ ۝ ١٧٣ ۝ ١٧٤ ۝ ١٧٥ ۝ ١٧٦ ۝ ١٧٧ ۝ ١٧٨ ۝ ١٧٩ ۝ ١٨٠ ۝ ١٨١ ۝ ١٨٢ ۝ ١٨٣ ۝ ١٨٤ ۝ ١٨٥ ۝ ١٨٦ ۝ ١٨٧ ۝ ١٨٨ ۝ ١٨٩ ۝ ١٩٠ ۝ ١٩١ ۝ ١٩٢ ۝ ١٩٣ ۝ ١٩٤ ۝ ١٩٥ ۝ ١٩٦ ۝ ١٩٧ ۝ ١٩٨ ۝ ١٩٩ ۝ ٢٠٠ ۝ ٢٠١ ۝ ٢٠٢ ۝ ٢٠٣ ۝ ٢٠٤ ۝ ٢٠٥ ۝ ٢٠٦ ۝ ٢٠٧ ۝ ٢٠٨ ۝ ٢٠٩ ۝ ٢١٠ ۝ ٢١١ ۝ ٢١٢ ۝ ٢١٣ ۝ ٢١٤ ۝ ٢١٥ ۝ ٢١٦ ۝ ٢١٧ ۝ ٢١٨ ۝ ٢١٩ ۝ ٢٢٠ ۝ ٢٢١ ۝ ٢٢٢ ۝ ٢٢٣ ۝ ٢٢٤ ۝ ٢٢٥ ۝ ٢٢٦ ۝ ٢٢٧ ۝ ٢٢٨ ۝ ٢٢٩ ۝ ٢٣٠ ۝ ٢٣١ ۝ ٢٣٢ ۝ ٢٣٣ ۝ ٢٣٤ ۝ ٢٣٥ ۝ ٢٣٦ ۝ ٢٣٧ ۝ ٢٣٨ ۝ ٢٣٩ ۝ ٢٤٠ ۝ ٢٤١ ۝ ٢٤٢ ۝ ٢٤٣ ۝ ٢٤٤ ۝ ٢٤٥ ۝ ٢٤٦ ۝ ٢٤٧ ۝ ٢٤٨ ۝ ٢٤٩ ۝ ٢٥٠ ۝ ٢٥١ ۝ ٢٥٢ ۝ ٢٥٣ ۝ ٢٥٤ ۝ ٢٥٥ ۝ ٢٥٦ ۝ ٢٥٧ ۝ ٢٥٨ ۝ ٢٥٩ ۝ ٢٦٠ ۝ ٢٦١ ۝ ٢٦٢ ۝ ٢٦٣ ۝ ٢٦٤ ۝ ٢٦٥ ۝ ٢٦٦ ۝ ٢٦٧ ۝ ٢٦٨ ۝ ٢٦٩ ۝ ٢٧٠ ۝ ٢٧١ ۝ ٢٧٢ ۝ ٢٧٣ ۝ ٢٧٤ ۝ ٢٧٥ ۝ ٢٧٦ ۝ ٢٧٧ ۝ ٢٧٨ ۝ ٢٧٩ ۝ ٢٨٠ ۝ ٢٨١ ۝ ٢٨٢ ۝ ٢٨٣ ۝ ٢٨٤ ۝ ٢٨٥ ۝ ٢٨٦ ۝ ٢٨٧ ۝ ٢٨٨ ۝ ٢٨٩ ۝ ٢٩٠ ۝ ٢٩١ ۝ ٢٩٢ ۝ ٢٩٣ ۝ ٢٩٤ ۝ ٢٩٥ ۝ ٢٩٦ ۝ ٢٩٧ ۝ ٢٩٨ ۝ ٢٩٩ ۝ ٣٠٠ ۝ ٣٠١ ۝ ٣٠٢ ۝ ٣٠٣ ۝ ٣٠٤ ۝ ٣٠٥ ۝ ٣٠٦ ۝ ٣٠٧ ۝ ٣٠٨ ۝ ٣٠٩ ۝ ٣١٠ ۝ ٣١١ ۝ ٣١٢ ۝ ٣١٣ ۝ ٣١٤ ۝ ٣١٥ ۝ ٣١٦ ۝ ٣١٧ ۝ ٣١٨ ۝ ٣١٩ ۝ ٣٢٠ ۝ ٣٢١ ۝ ٣٢٢ ۝ ٣٢٣ ۝ ٣٢٤ ۝ ٣٢٥ ۝ ٣٢٦ ۝ ٣٢٧ ۝ ٣٢٨ ۝ ٣٢٩ ۝ ٣٣٠ ۝ ٣٣١ ۝ ٣٣٢ ۝ ٣٣٣ ۝ ٣٣٤ ۝ ٣٣٥ ۝ ٣٣٦ ۝ ٣٣٧ ۝ ٣٣٨ ۝ ٣٣٩ ۝ ٣٤٠ ۝ ٣٤١ ۝ ٣٤٢ ۝ ٣٤٣ ۝ ٣٤٤ ۝ ٣٤٥ ۝ ٣٤٦ ۝ ٣٤٧ ۝ ٣٤٨ ۝ ٣٤٩ ۝ ٣٥٠ ۝ ٣٥١ ۝ ٣٥٢ ۝ ٣٥٣ ۝ ٣٥٤ ۝ ٣٥٥ ۝ ٣٥٦ ۝ ٣٥٧ ۝ ٣٥٨ ۝ ٣٥٩ ۝ ٣٦٠ ۝ ٣٦١ ۝ ٣٦٢ ۝ ٣٦٣ ۝ ٣٦٤ ۝ ٣٦٥ ۝ ٣٦٦ ۝ ٣٦٧ ۝ ٣٦٨ ۝ ٣٦٩ ۝ ٣٧٠ ۝ ٣٧١ ۝ ٣٧٢ ۝ ٣٧٣ ۝ ٣٧٤ ۝ ٣٧٥ ۝ ٣٧٦ ۝ ٣٧٧ ۝ ٣٧٨ ۝ ٣٧٩ ۝ ٣٨٠ ۝ ٣٨١ ۝ ٣٨٢ ۝ ٣٨٣ ۝ ٣٨٤ ۝ ٣٨٥ ۝ ٣٨٦ ۝ ٣٨٧ ۝ ٣٨٨ ۝ ٣٨٩ ۝ ٣٩٠ ۝ ٣٩١ ۝ ٣٩٢ ۝ ٣٩٣ ۝ ٣٩٤ ۝ ٣٩٥ ۝ ٣٩٦ ۝ ٣٩٧ ۝ ٣٩٨ ۝ ٣٩٩ ۝ ٤٠٠ ۝ ٤٠١ ۝ ٤٠٢ ۝ ٤٠٣ ۝ ٤٠٤ ۝ ٤٠٥ ۝ ٤٠٦ ۝ ٤٠٧ ۝ ٤٠٨ ۝ ٤٠٩ ۝ ٤١٠ ۝ ٤١١ ۝ ٤١٢ ۝ ٤١٣ ۝ ٤١٤ ۝ ٤١٥ ۝ ٤١٦ ۝ ٤١٧ ۝ ٤١٨ ۝ ٤١٩ ۝ ٤٢٠ ۝ ٤٢١ ۝ ٤٢٢ ۝ ٤٢٣ ۝ ٤٢٤ ۝ ٤٢٥ ۝ ٤٢٦ ۝ ٤٢٧ ۝ ٤٢٨ ۝ ٤٢٩ ۝ ٤٣٠ ۝ ٤٣١ ۝ ٤٣٢ ۝ ٤٣٣ ۝ ٤٣٤ ۝ ٤٣٥ ۝ ٤٣٦ ۝ ٤٣٧ ۝ ٤٣٨ ۝ ٤٣٩ ۝ ٤٤٠ ۝ ٤٤١ ۝ ٤٤٢ ۝ ٤٤٣ ۝ ٤٤٤ ۝ ٤٤٥ ۝ ٤٤٦ ۝ ٤٤٧ ۝ ٤٤٨ ۝ ٤٤٩ ۝ ٤٥٠ ۝ ٤٥١ ۝ ٤٥٢ ۝ ٤٥٣ ۝ ٤٥٤ ۝ ٤٥٥ ۝ ٤٥٦ ۝ ٤٥٧ ۝ ٤٥٨ ۝ ٤٥٩ ۝ ٤٦٠ ۝ ٤٦١ ۝ ٤٦٢ ۝ ٤٦٣ ۝ ٤٦٤ ۝ ٤٦٥ ۝ ٤٦٦ ۝ ٤٦٧ ۝ ٤٦٨ ۝ ٤٦٩ ۝ ٤٧٠ ۝ ٤٧١ ۝ ٤٧٢ ۝ ٤٧٣ ۝ ٤٧٤ ۝ ٤٧٥ ۝ ٤٧٦ ۝ ٤٧٧ ۝ ٤٧٨ ۝ ٤٧٩ ۝ ٤٨٠ ۝ ٤٨١ ۝ ٤٨٢ ۝ ٤٨٣ ۝ ٤٨٤ ۝ ٤٨٥ ۝ ٤٨٦ ۝ ٤٨٧ ۝ ٤٨٨ ۝ ٤٨٩ ۝ ٤٩٠ ۝ ٤٩١ ۝ ٤٩٢ ۝ ٤٩٣ ۝ ٤٩٤ ۝ ٤٩٥ ۝ ٤٩٦ ۝ ٤٩٧ ۝ ٤٩٨ ۝ ٤٩٩ ۝ ٥٠٠ ۝ ٥٠١ ۝ ٥٠٢ ۝ ٥٠٣ ۝ ٥٠٤ ۝ ٥٠٥ ۝ ٥٠٦ ۝ ٥٠٧ ۝ ٥٠٨ ۝ ٥٠٩ ۝ ٥١٠ ۝ ٥١١ ۝ ٥١٢ ۝ ٥١٣ ۝ ٥١٤ ۝ ٥١٥ ۝ ٥١٦ ۝ ٥١٧ ۝ ٥١٨ ۝ ٥١٩ ۝ ٥٢٠ ۝ ٥٢١ ۝ ٥٢٢ ۝ ٥٢٣ ۝ ٥٢٤ ۝ ٥٢٥ ۝ ٥٢٦ ۝ ٥٢٧ ۝ ٥٢٨ ۝ ٥٢٩ ۝ ٥٣٠ ۝ ٥٣١ ۝ ٥٣٢ ۝ ٥٣٣ ۝ ٥٣٤ ۝ ٥٣٥ ۝ ٥٣٦ ۝ ٥٣٧ ۝ ٥٣٨ ۝ ٥٣٩ ۝ ٥٤٠ ۝ ٥٤١ ۝ ٥٤٢ ۝ ٥٤٣ ۝ ٥٤٤ ۝ ٥٤٥ ۝ ٥٤٦ ۝ ٥٤٧ ۝ ٥٤٨ ۝ ٥٤٩ ۝ ٥٥٠ ۝ ٥٥١ ۝ ٥٥٢ ۝ ٥٥٣ ۝ ٥٥٤ ۝ ٥٥٥ ۝ ٥٥٦ ۝ ٥٥٧ ۝ ٥٥٨ ۝ ٥٥٩ ۝ ٥٦٠ ۝ ٥٦١ ۝ ٥٦٢ ۝ ٥٦٣ ۝ ٥٦٤ ۝ ٥٦٥ ۝ ٥٦٦ ۝ ٥٦٧ ۝ ٥٦٨ ۝ ٥٦٩ ۝ ٥٧٠ ۝ ٥٧١ ۝ ٥٧٢ ۝ ٥٧٣ ۝ ٥٧٤ ۝ ٥٧٥ ۝ ٥٧٦ ۝ ٥٧٧ ۝ ٥٧٨ ۝ ٥٧٩ ۝ ٥٨٠ ۝ ٥٨١ ۝ ٥٨٢ ۝ ٥٨٣ ۝ ٥٨٤ ۝ ٥٨٥ ۝ ٥٨٦ ۝ ٥٨٧ ۝ ٥٨٨ ۝ ٥٨٩ ۝ ٥٩٠ ۝ ٥٩١ ۝ ٥٩٢ ۝ ٥٩٣ ۝ ٥٩٤ ۝ ٥٩٥ ۝ ٥٩٦ ۝ ٥٩٧ ۝ ٥٩٨ ۝ ٥٩٩ ۝ ٦٠٠ ۝ ٦٠١ ۝ ٦٠٢ ۝ ٦٠٣ ۝ ٦٠٤ ۝ ٦٠٥ ۝ ٦٠٦ ۝ ٦٠٧ ۝ ٦٠٨ ۝ ٦٠٩ ۝ ٦١٠ ۝ ٦١١ ۝ ٦١٢ ۝ ٦١٣ ۝ ٦١٤ ۝ ٦١٥ ۝ ٦١٦ ۝ ٦١٧ ۝ ٦١٨ ۝ ٦١٩ ۝ ٦٢٠ ۝ ٦٢١ ۝ ٦٢٢ ۝ ٦٢٣ ۝ ٦٢٤ ۝ ٦٢٥ ۝ ٦٢٦ ۝ ٦٢٧ ۝ ٦٢٨ ۝ ٦٢٩ ۝ ٦٣٠ ۝ ٦٣١ ۝ ٦٣٢ ۝ ٦٣٣ ۝ ٦٣٤ ۝ ٦٣٥ ۝ ٦٣٦ ۝ ٦٣٧ ۝ ٦٣٨ ۝ ٦٣٩ ۝ ٦٤٠ ۝ ٦٤١ ۝ ٦٤٢ ۝ ٦٤٣ ۝ ٦٤٤ ۝ ٦٤٥ ۝ ٦٤٦ ۝ ٦٤٧ ۝ ٦٤٨ ۝ ٦٤٩ ۝ ٦٥٠ ۝ ٦٥١ ۝ ٦٥٢ ۝ ٦٥٣ ۝ ٦٥٤ ۝ ٦٥٥ ۝ ٦٥٦ ۝ ٦٥٧ ۝ ٦٥٨ ۝ ٦٥٩ ۝ ٦٦٠ ۝ ٦٦١ ۝ ٦٦٢ ۝ ٦٦٣ ۝ ٦٦٤ ۝ ٦٦٥ ۝ ٦٦٦ ۝ ٦٦٧ ۝ ٦٦٨ ۝ ٦٦٩ ۝ ٦٧٠ ۝ ٦٧١ ۝ ٦٧٢ ۝ ٦٧٣ ۝ ٦٧٤ ۝ ٦٧٥ ۝ ٦٧٦ ۝ ٦٧٧ ۝ ٦٧٨ ۝ ٦٧٩ ۝ ٦٨٠ ۝ ٦٨١ ۝ ٦٨٢ ۝ ٦٨٣ ۝ ٦٨٤ ۝ ٦٨٥ ۝ ٦٨٦ ۝ ٦٨٧ ۝ ٦٨٨ ۝ ٦٨٩ ۝ ٦٩٠ ۝ ٦٩١ ۝ ٦٩٢ ۝ ٦٩٣ ۝ ٦٩٤ ۝ ٦٩٥ ۝ ٦٩٦ ۝ ٦٩٧ ۝ ٦٩٨ ۝ ٦٩٩ ۝ ٧٠٠ ۝ ٧٠١ ۝ ٧٠٢ ۝ ٧٠٣ ۝ ٧٠٤ ۝ ٧٠٥ ۝ ٧٠٦ ۝ ٧٠٧ ۝ ٧٠٨ ۝ ٧٠٩ ۝ ٧١٠ ۝ ٧١١ ۝ ٧١٢ ۝ ٧١٣ ۝ ٧١٤ ۝ ٧١٥ ۝ ٧١٦ ۝ ٧١٧ ۝ ٧١٨ ۝ ٧١٩ ۝ ٧٢٠ ۝ ٧٢١ ۝ ٧٢٢ ۝ ٧٢٣ ۝ ٧٢٤ ۝ ٧٢٥ ۝ ٧٢٦ ۝ ٧٢٧ ۝ ٧٢٨ ۝ ٧٢٩ ۝ ٧٣٠ ۝ ٧٣١ ۝ ٧٣٢ ۝ ٧٣٣ ۝ ٧٣٤ ۝ ٧٣٥ ۝ ٧٣٦ ۝ ٧٣٧ ۝ ٧٣٨ ۝ ٧٣٩ ۝ ٧٤٠ ۝ ٧٤١ ۝ ٧٤٢ ۝ ٧٤٣ ۝ ٧٤٤ ۝ ٧٤٥ ۝ ٧٤٦ ۝ ٧٤٧ ۝ ٧٤٨ ۝ ٧٤٩ ۝ ٧٥٠ ۝ ٧٥١ ۝ ٧٥٢ ۝ ٧٥٣ ۝ ٧٥٤ ۝ ٧٥٥ ۝ ٧٥٦ ۝ ٧٥٧ ۝ ٧٥٨ ۝ ٧٥٩ ۝ ٧٦٠ ۝ ٧٦١ ۝ ٧٦٢ ۝ ٧٦٣ ۝ ٧٦٤ ۝ ٧٦٥ ۝ ٧٦٦ ۝ ٧٦٧ ۝ ٧٦٨ ۝ ٧٦٩ ۝ ٧٧٠ ۝ ٧٧١ ۝ ٧٧٢ ۝ ٧٧٣ ۝ ٧٧٤ ۝ ٧٧٥ ۝ ٧٧٦ ۝ ٧٧٧ ۝ ٧٧٨ ۝ ٧٧٩ ۝ ٧٨٠ ۝ ٧٨١ ۝ ٧٨٢ ۝ ٧٨٣ ۝ ٧٨٤ ۝ ٧٨٥ ۝ ٧٨٦ ۝ ٧٨٧ ۝ ٧٨٨ ۝ ٧٨٩ ۝ ٧٩٠ ۝ ٧٩١ ۝ ٧٩٢ ۝ ٧٩٣ ۝ ٧٩٤ ۝ ٧٩٥ ۝ ٧٩٦ ۝ ٧٩٧ ۝ ٧٩٨ ۝ ٧٩٩ ۝ ٨٠٠ ۝ ٨٠١ ۝ ٨٠٢ ۝ ٨٠٣ ۝ ٨٠٤ ۝ ٨٠٥ ۝ ٨٠٦ ۝ ٨٠٧ ۝ ٨٠٨ ۝ ٨٠٩ ۝ ٨١٠ ۝ ٨١١ ۝ ٨١٢ ۝ ٨١٣ ۝ ٨١٤ ۝ ٨١٥ ۝ ٨١٦ ۝ ٨١٧ ۝ ٨١٨ ۝ ٨١٩ ۝ ٨٢٠ ۝ ٨٢١ ۝ ٨٢٢ ۝ ٨٢٣ ۝ ٨٢٤ ۝ ٨٢٥ ۝ ٨٢٦ ۝ ٨٢٧ ۝ ٨٢٨ ۝ ٨٢٩ ۝ ٨٣٠ ۝ ٨٣١ ۝ ٨٣٢ ۝ ٨٣٣ ۝ ٨٣٤ ۝ ٨٣٥ ۝ ٨٣٦ ۝ ٨٣٧ ۝ ٨٣٨ ۝ ٨٣٩ ۝ ٨٤٠ ۝ ٨٤١ ۝ ٨٤٢ ۝ ٨٤٣ ۝ ٨٤٤ ۝ ٨٤٥ ۝ ٨٤٦ ۝ ٨٤٧ ۝ ٨٤٨ ۝ ٨٤٩ ۝ ٨٥٠ ۝ ٨٥١ ۝ ٨٥٢ ۝ ٨٥٣ ۝ ٨٥٤ ۝ ٨٥٥ ۝ ٨٥٦ ۝ ٨٥٧ ۝ ٨٥٨ ۝ ٨٥٩ ۝ ٨٦٠ ۝ ٨٦١ ۝ ٨٦٢ ۝ ٨٦٣ ۝ ٨٦٤ ۝ ٨٦٥ ۝ ٨٦٦ ۝ ٨٦٧ ۝ ٨٦٨ ۝ ٨٦٩ ۝ ٨٧٠ ۝ ٨٧١ ۝ ٨٧٢ ۝ ٨٧٣ ۝ ٨٧٤ ۝ ٨٧٥ ۝ ٨٧٦ ۝ ٨٧٧ ۝ ٨٧٨ ۝ ٨٧٩ ۝ ٨٨٠ ۝ ٨٨١ ۝ ٨٨٢ ۝ ٨٨٣ ۝ ٨٨٤ ۝ ٨٨٥ ۝ ٨٨٦ ۝ ٨٨٧ ۝ ٨٨٨ ۝ ٨٨٩ ۝ ٨٩٠ ۝ ٨٩١ ۝ ٨٩٢ ۝ ٨٩٣ ۝ ٨٩٤ ۝ ٨٩٥ ۝ ٨٩٦ ۝ ٨٩٧ ۝ ٨٩٨ ۝ ٨٩٩ ۝ ٩٠٠ ۝ ٩٠١ ۝ ٩٠٢ ۝ ٩٠٣ ۝ ٩٠٤ ۝ ٩٠٥ ۝ ٩٠٦ ۝ ٩٠٧ ۝ ٩٠٨ ۝ ٩٠٩ ۝ ٩١٠ ۝ ٩١١ ۝ ٩١٢ ۝ ٩١٣ ۝ ٩١٤ ۝ ٩١٥ ۝ ٩١٦ ۝ ٩١٧ ۝ ٩١٨ ۝ ٩١٩ ۝ ٩٢٠ ۝ ٩٢١ ۝ ٩٢٢ ۝ ٩٢٣ ۝ ٩٢٤ ۝ ٩٢٥ ۝ ٩٢٦ ۝ ٩٢٧ ۝ ٩٢٨ ۝ ٩٢٩ ۝ ٩٣٠ ۝ ٩٣١ ۝ ٩٣٢ ۝ ٩٣٣ ۝ ٩٣٤ ۝ ٩٣٥ ۝ ٩٣٦ ۝ ٩٣٧ ۝ ٩٣٨ ۝ ٩٣٩ ۝ ٩٤٠ ۝ ٩٤١ ۝ ٩٤٢ ۝ ٩٤٣ ۝ ٩٤٤ ۝ ٩٤٥ ۝ ٩٤٦ ۝ ٩٤٧ ۝ ٩٤٨ ۝ ٩٤٩ ۝ ٩٥٠ ۝ ٩٥١ ۝ ٩٥٢ ۝ ٩٥٣ ۝ ٩٥٤ ۝ ٩٥٥ ۝ ٩٥٦ ۝ ٩٥٧ ۝ ٩٥٨ ۝ ٩٥٩ ۝ ٩٦٠ ۝ ٩٦١ ۝ ٩٦٢ ۝ ٩٦٣ ۝ ٩٦٤ ۝ ٩٦٥ ۝ ٩٦٦ ۝ ٩٦٧ ۝ ٩٦٨ ۝ ٩٦٩ ۝ ٩٧٠ ۝ ٩٧١ ۝ ٩٧٢ ۝ ٩٧٣ ۝ ٩٧٤ ۝ ٩٧٥ ۝ ٩٧٦ ۝ ٩٧٧ ۝ ٩٧٨ ۝ ٩٧٩ ۝ ٩٨٠ ۝ ٩٨١ ۝ ٩٨٢ ۝ ٩٨٣ ۝ ٩٨٤ ۝ ٩٨٥ ۝ ٩٨٦ ۝ ٩٨٧ ۝ ٩٨٨ ۝ ٩٨٩ ۝ ٩٩٠ ۝ ٩٩١ ۝ ٩٩٢ ۝ ٩٩٣ ۝ ٩٩٤ ۝ ٩٩٥ ۝ ٩٩٦ ۝ ٩٩٧ ۝ ٩٩٨ ۝ ٩٩٩ ۝ ١٠٠٠ ۝ ١٠٠١ ۝ ١٠٠٢ ۝ ١٠٠٣ ۝ ١٠٠٤ ۝ ١٠٠٥ ۝ ١٠٠٦ ۝ ١٠٠٧ ۝ ١٠٠٨ ۝ ١٠٠٩ ۝ ١٠١٠ ۝ ١٠١١ ۝ ١٠١٢ ۝ ١٠١٣ ۝ ١٠١٤ ۝ ١٠١٥ ۝ ١٠١٦ ۝ ١٠١٧ ۝ ١٠١٨ ۝ ١٠١٩ ۝ ١٠٢٠ ۝ ١٠٢١ ۝ ١٠٢٢ ۝ ١٠٢٣ ۝ ١٠٢٤ ۝ ١٠٢٥ ۝ ١٠٢٦ ۝ ١٠٢٧ ۝ ١٠٢٨ ۝ ١٠٢٩ ۝ ١٠٣٠ ۝ ١٠٣١ ۝ ١٠٣٢ ۝ ١٠٣٣ ۝ ١٠٣٤ ۝ ١٠٣٥ ۝ ١٠٣٦ ۝ ١٠٣٧ ۝ ١٠٣٨ ۝ ١٠٣٩ ۝ ١٠٤٠ ۝ ١٠٤١ ۝ ١٠٤٢ ۝ ١٠٤٣ ۝ ١٠٤٤ ۝ ١٠٤٥ ۝ ١٠٤٦ ۝ ١٠٤٧ ۝ ١٠٤٨ ۝ ١٠٤٩ ۝ ١٠٥٠ ۝ ١٠٥١ ۝ ١٠٥٢ ۝ ١٠٥٣ ۝ ١٠٥٤ ۝ ١٠٥٥ ۝ ١٠٥٦ ۝ ١٠٥٧ ۝ ١٠٥٨ ۝ ١٠٥٩ ۝ ١٠٦٠ ۝ ١٠٦١ ۝ ١٠٦٢ ۝ ١٠٦٣ ۝ ١٠٦٤ ۝ ١٠٦٥ ۝ ١٠٦٦ ۝ ١٠٦٧ ۝ ١٠٦٨ ۝ ١٠٦٩ ۝ ١٠٧٠ ۝ ١٠٧١ ۝ ١٠٧٢ ۝ ١٠٧٣ ۝ ١٠٧٤ ۝ ١٠٧٥ ۝ ١٠٧٦ ۝ ١٠٧٧ ۝ ١٠٧٨ ۝ ١٠٧٩ ۝ ١٠٨٠ ۝ ١٠٨١ ۝ ١٠٨٢ ۝ ١٠٨٣ ۝ ١٠٨٤ ۝ ١٠٨٥ ۝ ١٠٨٦ ۝ ١٠٨٧ ۝ ١٠٨٨ ۝ ١٠٨٩ ۝ ١٠٩٠ ۝ ١٠٩١ ۝ ١٠٩٢ ۝ ١٠٩٣ ۝ ١٠٩٤ ۝ ١٠٩٥ ۝ ١٠٩٦ ۝ ١٠٩٧ ۝ ١٠٩٨ ۝ ١٠٩٩ ۝ ١١٠٠ ۝ ١١٠١ ۝ ١١٠٢ ۝ ١١٠٣ ۝ ١١٠٤ ۝ ١١٠٥ ۝ ١١٠٦ ۝ ١١٠٧ ۝ ١١٠٨ ۝ ١١٠٩ ۝ ١١١٠ ۝ ١١١١ ۝ ١١١٢ ۝ ١١١٣ ۝ ١١١٤ ۝ ١١١٥ ۝ ١١١٦ ۝ ١١١٧ ۝ ١١١٨ ۝ ١١١٩ ۝ ١١٢٠ ۝ ١١٢١ ۝ ١١٢٢ ۝ ١١٢٣ ۝ ١١٢٤ ۝ ١١٢٥ ۝ ١١٢٦ ۝ ١١٢٧ ۝ ١١٢٨ ۝ ١١٢٩ ۝ ١١٣٠ ۝ ١١٣١ ۝ ١١٣٢ ۝ ١١٣٣ ۝ ١١٣٤ ۝ ١١٣٥ ۝ ١١٣٦ ۝ ١١٣٧ ۝ ١١٣٨ ۝ ١١٣٩ ۝ ١١٤٠ ۝ ١١٤١ ۝ ١١٤٢ ۝ ١١٤٣ ۝ ١١٤٤ ۝ ١١٤٥ ۝ ١١٤٦ ۝ ١١٤٧ ۝ ١١٤٨ ۝ ١١٤٩ ۝ ١١٥٠ ۝ ١١٥١ ۝ ١١٥٢ ۝ ١١٥٣ ۝ ١١٥٤ ۝ ١١٥٥ ۝ ١١٥٦ ۝ ١١

قال القاضي رضوان الله عليه وعلى الصديقة الطاهرة : لقد وفّت ما حملها ربّها من العهد في قوله (١) : « وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ » . ولقد خرجت في ذلك عن العهد . وهذا كان شأنها مع سودة بنت زمعة (٢) لما أسنت أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يطلقها فأثرت السكون مع زوجها . فقالت له : امسكني واجعل يومى لعائشة ، ففعل صلى الله عليه وسلم وماتت وهي من أزواجه .

وقد صرح ابن أبي مليكة بذلك فقال : نزلت هذه الآية في عائشة . وفي هذه الآية ردّ على الرّعن الذين يرون الرجل إذا أخذ شباب المرأة وأسنت لا يتبغى له أن يتبدّل بها ، فالحمد لله الذي رفع حرّجا وجعل من هذه الضيقة محرّجا .

الآية الرابعة والخمسون - قوله تعالى (٣) : ﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوا كَالْمِطْلَقَةِ وَإِنْ تُصْلِحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا ۝١٠٠ ﴾ .

فيها ثلاث مسائل :

المسألة الأولى - قال الأستاذ أبو بكر : في هذه الآية دليل على جواز تسكليف ما لا يطاق ، فإن الله سبحانه كلّف الرجال العدل بين النساء ، وأخبر أنهم لا يستطيعونه ، وهذا وهم عظيم ، فإن الذي كلّفهم من ذلك هو العدل في الظاهر الذي دلّ عليه بقوله (٤) : « ذَلِكَ أَذْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا » .

وهذا أمر مستطاع ، والذي أخبر عنهم أنهم لا يستطيعونه لم يكلفهم قطّ إياه ؛ وهو النسبة في ميل النفس ؛ ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يعدل بين نسائه في القسم ، ويحب نفسه أميل إلى عائشة في الحب ، فيقول : اللهم هذه قدّرتي فيما أملك ، فلا تسألني في الذي تملك ولا أملك - يعني قلبه ، والقاطع لذلك الحاسم لهذا الإشكال أن الله سبحانه قد أخبر بأنه رفع الحرّج عنا في تسكليف ما لا نستطيع فضلا ، وإن كان له أن يلزمنا إياه حقا وخلقا .

المسألة الثانية - قال محمد بن سيرين : سألت عبيدة عن هذه الآية فقال : هو الحب والجماع .

(١) سورة الأحزاب ، آية ٣٤ (٢) ابن كثير : ١ - ٥٦٢ (٣) الآية التاسعة والعشرون

بعد المائة . (٤) سورة النساء ، آية ٣

وصدق ؛ فإن ذلك لا يملكه أحد ؛ إذ قلبه بين إصبعين من أصابع الرحمن ، بصره كيف يشاء . وكذلك الجماع قد ينشط للواحدة مالا ينشط للآخرى ، فإذا لم يكن ذلك بقصد منه فلا حرج عليه فيه ، فإنه مما لا يستطيعه فلم يتعاق به تكليف .

المسألة الثالثة - قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ ﴾ .

قال العلماء : أراد تعمد الإتيان ، وذلك فيما يملكه وجعل إليه ، من حسن العشرة والقسم والنفقة ونحوه من أحكام التكاح .

الآية الخامسة والخمسون - قوله تعالى (١) : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ، فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا ، وَإِنْ تَكُونُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ .

فيها ثلاث عشرة مسألة :

المسألة الأولى - في سبب نزولها :

روى أن النبي صلى الله عليه وسلم اختصم إليه رجلان : غني وفقر ، فكان ضامه مع الفقير ، يرى أن الفقير لا يظلم الغني ، فأبى الله إلا أن يقوم بالقسط في الغني والفقير .

المسألة الثانية - القسط : العدل . بكسر الفاء (٢) وإسكان العين . والقسط بفتحها : الجور . ويقال : أقسط إذا عدل ، وقسط إذا جار ، ولعله مأخوذ من : قسط البعير قسطاً إذا يَبَسَتْ (٣) يده ، فلعل أقسط سلب قسط ، فقد يأتي ببناء أفعل للسلب . كقوله : أعجم الكتاب إذا سلب عجمته بالضبط .

وقيل : نزلت في الشهادة بالحق ، وهي عامة لكل أحد في كل شيء .

المسألة الثالثة - قوله تعالى : ﴿ قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ ﴾ : يعني فعالين ، من قام ، واستعمار القيام لا مثقال الحق ؛ لأنه يفعل في مهمات الأمور ، وهي غاية الفعل لنا ، ومن أسمائه سبحانه الحى القيوم ، والقائم على كل نفس بما كسبت ، فضر به هنا مثلاً لغاية القيام بالعدل .

(١) الآية الخامسة والثلاثون بعد المائة . (٢) يريد فاء الكلمة ، وهي القاف في هذه الكلمة .

(٣) ارجع إلى اللسان - مادة قسط ، ففيه تفسير أوفى .

المسألة الرابعة - ﴿شَهِدَ اللَّهُ﴾ :

كونوا ممن يؤدّي الشهادة لله ولو جهه ، فيأدر بها قبل أن يسألهما ، ويقول الحق فيها ، وإن الله يشهد بالحق ، والملائكة وأولو العلم وعدول الأمة ، وكل من قام بالقسط فقد شهد لله سبحانه بالحق ، وكل من قام لله فقد شهد بالقسط ، ولهذا نزلت الآية الأخرى في المائدة بمقلوب هذا النظم ^(١) ، وهو مثله في المعنى كما بيناه آنفا .

المسألة الخامسة والسادسة - قوله تعالى : ﴿وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ :

أمر الله سبحانه العبد بأن يشهد على نفسه بالحق ، ويسمى الإقرار على نفسه شهادة ، كما تسمى الشهادة على الغير الإقرار .

وفي حديث ماعز : فلم يرجه رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أقرّ على نفسه أربع مرات ، ولا يبالي المرء أن يقول الحق على نفسه لله جلّ وعلا والله يفتح له ^(٢) . قال الله سبحانه ^(٣) : « وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ » ، إلا أنه في باب الحدود ندب إلى أن يستر على نفسه فيمتوب حتى يحكم الله له ؛ بل إنه يجوز أن يقر على نفسه بالحد إذا رأى غيره قد ابتلى به وهو صاحبه ، فيشهد على نفسه ليخلصه ويبرئه .

روى أبو داود والنسائي عن الحلّاج أنه كان يعمل في السوق فرمت امرأة صبيا . قال : فثار الناس وثرّت فيمن ثار ، فأنهيت إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول : من أبو هذا منك ؟ فقال فتى حذاءها : أنا أبوه يارسول الله . فأقبل عليها فقال : من أبو هذا منك ؟ فسكتت . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إنها حديثة السن حديثة عهد بحزن ، وليست تكلمك ، أنا أبوه ؛ ففطر إلى بعض أصحابه كأنه يسألهم عنه ، فقالوا : ما علمنا إلا خيرا . فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : أحصنت . قال : نعم ، فأمر به فرجهم . قال : فخرجنا فحفرنا له حتى أمكناه ثم رميناه بالحجارة حتى هدا محضرا .

المسألة السابعة - قوله تعالى : ﴿أَوْ الْوَالِدَيْنِ﴾ :

أمر الله سبحانه بالشهادة بالحق على الوالدین الأب والأم ، وذلك دليل على أن شهادة

(١) آية ٨ : لله شهداء . (٢) في ١ : ويفتح الله ومن يتق الله . والثبت من ل .

(٣) سورة الطلاق ، آية ٣

الابن على الأبوين لا يمنع ذلك برّهما ، بل مِنْ برّهما أن يشهد عليهما بالحق ، ويخلصهما من الباطل ، وهو من قوله تعالى ^(١) : « قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا » في بعض معانيه . وقد اتفقت الأمة على قبول شهادة الابن على الأبوين ، فإن شهد لها أو شهد له وهي :
 المسألة الثامنة - فقد اختلف العلماء فيها قديما وحديثا ؛ فقال ابن شهاب : كان مَنْ مضى من السلف الصالح يُجيزون شهادة الوالد والأخ لأخيه ، ويتأوّلون في ذلك قول الله سبحانه : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ ، وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِ بْنِ الْأَقْرَبِينَ ﴾ ؛ فلم يكن أحدٌ يُتهم في ذلك من السلف الصالح ، ثم ظهرت من الناس أمورٌ حملت الولاية على اتهامهم ، فتركت شهادة مَنْ يتهم ، وصار ذلك لا يجوز في الولد والوالد والأخ والزوج والمرأة ، وهو مذهب الحسن والفخمي والشمسي وشريح ومالك والثوري والشافعي وأحمد بن حنبل ؛ لأنه لا تجوز شهادة الوالد للولد ، وقد أجاز قومٌ شهادة بعضهم لبعض إذا كانوا عدولا .

وروى عن عمر أنه أجازها ، وكذلك روى عن عمر بن عبد العزيز ، وبه قال إسحاق وأبو ثور ^(٢) والزنبي .

ومذهب مالك جوازُ شهادة الأخ لأخيه إذا كان عدلا إلا في النسب .

وروى ابن وهب عن مالك أنه ^(٣) لا تجوز إذا كان في عياله أو في نصيب من مال يرثه ، ولا تجوزُ عند مالك شهادةُ الزوج والمرأة أحدهما للآخر ؛ وأجازها الشافعي .

ولا تجوزُ شهادة الصديق الملائف عنده ، ولا إذا كان في عياله .

والمختارُ عندي أن أصلَ الشريعة لا تجوزُ شهادة الوالد للولد ولا الولد للوالد لما بينهما من البغضية ؛ قال النبي صلى الله عليه وسلم : إنما فاطمة بضعةٌ مني يريدني ما رابها ويؤذي ما آذاها . وشهادة الإنسان لنفسه لا تجوز ، إلا أن مَنْ تقدم قال : إنه كان يسامحُ فيه ؛ وما روى قطّ أحدٌ أنه نفذ قضاءً بشهادة ولدٍ لوالده ولا والدٍ لولده ، وإنما معنى المسامحة فيه أنهم كانوا لا يصرّحون برّدّها ، ولا يحذرون منها لصالح الناس ، فلما فسدوا وقع التحذير ، ونبّه العلماء على الأصل ، فظنّ من تغافل أو غفل أنّ الماضين جوّزوها ، وما كان ذلك

(١) سورة التحريم ، آية ٦ (٢) في القرطبي : والثوري . (٣) في القرطبي : لأنها .

قط ؛ وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : إنَّ مَنْ أَطِيبَ مَا أَكَلَ الرَّجُلُ مِنْ كَسْبِهِ ، وَإِنْ وَلَدَهُ مِنْ كَسْبِهِ ، وَقَدْ جَعَلَهُ اللَّهُ جِزَاءً مِنْهُ فِي الْإِسْلَامِ ؛ وَتَبِعًا لَهُ فِي الْإِيمَانِ ، فَمِنْ مُسْلِمٍ بِإِسْلَامِ أَبِيهِ بِإِجْمَاعٍ ، وَمُسْلِمٍ بِإِسْلَامِ أُمِّهِ بِاخْتِلَافٍ ، وَمَالُهُ لِأَبِيهِ حَيًّا وَمَيِّتًا ، وَهَكَذَا فِي أَصُولِ الشَّرِيعَةِ ، وَلَا بَيَانَ فَوْقَ هَذَا .

وَالْأَخُ وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا بَعْضِيَّةٌ فَلِئِذَا بَعِيدَةٌ حَقِيقَةٌ وَعَادَةٌ ، فَخَوَازِئُهَا الْعُلَمَاءُ فِي جَانِبِ الْأَخِ بِشَرَطِ الْعَدَالَةِ الْمُبَرَّرَةِ ، مَا لَمْ تَجْرُ تَقْعًا .

وَخَالَفَ الشَّافِعِيُّ فَقَالَ : يَجُوزُ شَهَادَةُ الزَّوْجَيْنِ بَعْضُهُمَا لِبَعْضٍ ؛ لِأَنَّهُمَا أَجْنَبِيَّانِ ؛ وَإِنَّمَا بَيْنَهُمَا عَقْدُ الزَّوْجِيَّةِ ، وَهُوَ سَبَبٌ مُعَرِّضٌ لِلزَّوَالِ .

وَهَذَا ضَعِيفٌ : فَإِنَّ الزَّوْجِيَّةَ تَوْجِبُ الْحَنَانَ وَالتَّعَطُّفَ وَالْمَوَاصِلَةَ وَالْأَلْفَةَ وَالْحُبَّةَ ، وَلَهُ حَقٌّ فِي مَالِهَا عِنْدَنَا ، وَلِذَلِكَ لَا تَبْصُرُ فِي الْهَبَةِ إِلَّا فِي ثُلُثِهَا .

وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ ، وَلَهَا فِي مَالِهِ حَقٌّ الْكَسْوَةِ وَالْفَقَةِ ، وَهَذِهِ شَبْهَةٌ تَوْجِبُ رَدَّ الشَّهَادَةِ .

الْمَسْأَلَةُ الثَّامِنَةُ - الْحَقُّ مَالُكَ الصَّدِيقِ الْمَلَّاطِفِ بِالْقَرَابَةِ الْقَرِيبَةِ ؛ فَهِيَ فِي الْعَادَةِ أَقْوَى مِنْهَا ، وَهِيَ فِي الْمَوَدَةِ ؛ فَكَانَتْ مِثْلَهَا فِي رَدِّ الشَّهَادَةِ .

الْمَسْأَلَةُ الْعَاشِرَةُ - قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَلَهُ أُوْلَى بِهَمَا ۖ ﴾ : الْمَعْنَى لَا تَمِيلُوا بِالْهَوَىٰ مَعَ الْفَقِيرِ لَضَعْفِهِ ، وَلَا عَلَى الْغَنِيِّ لِاسْتِغْنَائِهِ ، وَكُونُوا مَعَ الْحَقِّ ؛ فَاللَّهُ الَّذِي أَغْنَىٰ هَذَا وَأَفْقَرُ هَذَا أَوْلَىٰ بِالْفَقِيرِ أَنْ يَغْنِيَهُ بِفَضْلِهِ بِالْحَقِّ لَا بِالْهَوَىٰ وَالْبَاطِلِ ، وَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِالْغَنِيِّ أَنْ يَأْخُذَ مَا فِي يَدِهِ بِالْعَدْلِ وَالْحَقِّ ، لَا بِالْتَّحَامِلِ عَلَيْهِ ؛ فَإِنَّمَا جَمَلَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ الْحَقَّ وَالْعَدْلَ عِيَارًا لِمَا يَظْهَرُ مِنَ الْخُبْثِ وَمِيزَانًا لِمَا يَتَبَيَّنُ مِنَ الْمِيلِ ، عَلَيْهِ تَجْرَى الْأَحْكَامُ الدُّنْيَاوِيَّةُ ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ يُجْرِي الْمَقَادِيرَ بِحِكْمَتِهِ ، وَيَقْضِي بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِحِكْمِهِ .

الْمَسْأَلَةُ الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ - قَالَ جَمَاعَةٌ : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ۚ فَسَوْىَ بَيْنَ الْأَقْرَبِينَ وَالْأَبْوِينَ فِي الْأَمْرِ بِالْحَقِّ وَالْوَصِيَّةِ بِالْعَدْلِ ، وَإِنْ تَفَاضَلُوا فِي الدَّرَجَةِ ؛ كَمَا سَوَّىٰ بَيْنَ الْخَلْقِ أَجْمَعِينَ ، وَإِنْ تَفَاضَلُوا أَيْضًا فِي الدَّرَجَةِ ، وَكَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ

يقول : لا تلتفتوا في الرحم قربت أو بعدت في الحق كونوا معه عليها ، ولولا خوف العدل عنه لها لما خصوا بالوصية بها ، وذلك قوله سبحانه - وهي :

المسألة الثانية عشرة - ﴿ فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلَوُّوا أَوْ نَعَزَّوْا ﴾ :
معناه لا تتبعوا أهواءكم في طلب المدل برحمة الفقير والتعامل على الغنى ، بل ابقوا الحق فيهما ، وهذا بيان شافٍ .

المسألة الثالثة عشرة - قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَلَوُّوا أَوْ نَعَزَّوْا ﴾ :
المعنى إن مطامعكم حقاً فلم تنفذوه إلا بعد بطن ، أو عرضتم عنه جملة فالله خير بمعلمكم .
يقال لويت الأمر ألويه ليّاً وليّانا ، إذا مطمّته ، قال غيلان ^(١) :

تُطِيلِينَ لِيَّانِي وَأَنْتِ مَلِيَّةٌ وَأُحْسِنُ يَازَاتِ الْوِشَاحِ التَّقَاضِيَا
وقرأ حمزة والأعمش ^(٢) : وَإِنْ تَلَوُّوا ، والأول أفصح ، وأكثر ، وقد ردّ إلى الأول بوجه عربي ؛ وذلك أن تبدل من الواو الآخرة همزة فتكون تلووا ، ثم حذفت الهمزة وألقيت حركتها على الواو ، والعرب تفعل ذلك .

وقيل : إن معناه تلوا من الولاية ، أي استقلتم بالأمر أو ضعفتم عنه فالله خير بذلك .
الآية السادسة والخمسون - قوله تعالى ^(٣) : ﴿ وَأَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴾ .

هذا خبر ، والخبر من الله سبحانه لا يجوز أن يقع بخلاف خبره ، ونحن نرى الكافرين يتسلطون على المؤمنين في بلادهم وأبدانهم وأموالهم وأهلهم ، فقال العلماء في ذلك قولين : أحدهما : أن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً في الحجّة ، فله الحجّة البالغة .

الثاني - أن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً في الحجّة يوم القيامة .
قال القاضي : أمّا حمله على نفى وجود الحجّة من الكافر على المؤمن فذلك ضعيف ؛ لأن وجود الحجّة للكافر محال ، فلا يتصرف فيه الجعل بنفى ولا إثبات .

وأما نفى وجود الحجّة يوم القيامة فضعيف ؛ لعدم فائدة الخبر فيه ؛ وإن أوهم صدر الكلام معناه ؛ لقوله : « فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » فأخّر الحكم إلى يوم القيامة ،

(١) ذو الرمة ، والبيت في اللسان - لوى . وديوانه : ٦٥١ (٢) لإعراب القرآن للعكبري : ١٩٨

(٣) من الآية الواحدة والأربعين بعد المائة .

وجعل الأمر في الدنيا دَوْلَةً تُغْلَبُ الكُفَرَارُ تَارَةً وَتُغْلَبُ أُخْرَى بِمَا رَأَى مِنَ الْحِكْمَةِ وَسَبَقَ مِنَ السَّكْمَةِ ، ثُمَّ قَالَ : « وَلَئِنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا » . فَتَوَهَّمُ مَنْ تَوَهَّمُ أَنْ آخِرَ الْكَلَامِ يَرْجِعُ إِلَى أَوَّلِهِ ، وَذَلِكَ يَسْقُطُ فَائِدَتُهُ . وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ :

الأول - لَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا يَمْجُؤُ بِهِ دَوْلَةَ الْمُؤْمِنِينَ ، وَيَذْهَبُ آثَارُهُمْ ، وَيُسْتَبِيحُ بَيْضَتُهُمْ ، كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ : وَدَعَوْتُ رَبِّي أَلَّا يَسْلُطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ غَيْرِهِمْ يَسْتَبِيحُ بَيْضَتَهُمْ فَأَعْطَانِيهَا .

الثاني - أَنَّ اللَّهَ سَبْحَانَهُ لَا يَجْعَلُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا مِنْهُ إِلَّا أَنْ تَقْوَا صَوًّا بِالْبَاطِلِ ، وَلَا تَتَنَاهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ ، وَتَتَقَاعِدُوا عَنِ التَّوْبَةِ ؛ فَيَكُونُ تَسْلِيْطُ الْعَدُوِّ مِنْ قَبْلِكُمْ ؛ وَهَذَا نَفِيسٌ جَدًّا .

الثالث - أَنَّ اللَّهَ سَبْحَانَهُ لَا يَجْعَلُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا بِالْشَّرْعِ ؛ فَإِنْ وَجَدَ ذَلِكَ فَبِخِلَافِ الشَّرْعِ ، وَنَزَعَ بِهِ هَذَا عِلْمًا وَنَا فِي الْإِحْتِجَاجِ عَلَى أَنَّ الْكَافِرَ لَا يَمْلِكُ الْعَبْدَ الْمُسْلِمَ ؛ وَبِهِ قَالَ أَهْلُ الْأَمْتِ وَالشَّافِعِيُّ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ سَبْحَانَهُ نَفَى السَّبِيلَ لِلْكَافِرِ عَلَيْهِ ، وَالْمَلِكُ بِالْإِشْرَاءِ سَبِيلٌ فَلَا يَشْرَعُ وَلَا يَفْعَلُ بِذَلِكَ .

وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ : إِنَّ مَعْنَى « لَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا » فِي دَوَامِ الْمَلِكِ ؛ لِأَنَّا نَجِدُ ابْتِدَاءَهُ يَكُونُ لَهُ عَلَيْهِ ، وَذَلِكَ بِالْإِرْثِ ، وَصُورَتُهُ أَنْ يُسْلِمَ عَبْدٌ كَافِرٌ فِي يَدَيِ كَافِرٍ فَيُلْزَمُ الْقَضَاءُ عَلَيْهِ بِيَعِهِ ، فَقَبِلَ الْحُكْمَ بِيَعِهِ مَاتَ ، فَيَرِثُ الْعَبْدَ الْمُسْلِمَ وَارِثُ الْكَافِرِ ، فَهَذِهِ سَبِيلٌ قَدْ ثَبَتَتْ ابْتِدَاءً ، وَيَحْكُمُ عَلَيْهِ بِيَعِهِ .

وَرَأَى مَالِكٌ فِي رَوَايَةِ أَهْلِ الْأَمْتِ وَالشَّافِعِيِّ أَنَّ الْحُكْمَ بِمِلْكِ الْمِيرَاثِ ثَابِتٌ قَهْرًا لَا قَصْدَ فِيهِ . فَإِنْ قِيلَ : مِلْكُ الشَّرَاءِ ثَبَتَ بِقَصْدِ الْيَدِ ، فَقَدْ أَرَادَ الْكَافِرُ تَمْلِكَهُ بِاخْتِيَارِهِ .

قُلْنَا : فَإِنَّ الْحُكْمَ بِمَقْدَرِ بِيَعِهِ وَثَبُوتِ مِلْكِهِ ؛ فَقَدْ تَحَقَّقَ فِيهِ قَصْدُهُ وَجَعْلُ لَهُ سَبِيلَ الْيَدِ ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ طَبَوَلِيَّةٌ عَظِيمَةٌ ، وَقَدْ حَقَّقْنَاهَا فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ ، وَحَكَمْنَا بِالْحَقِّ فِيهَا فِي كِتَابِ الْإِنْصَافِ لِتَكْمِلَةِ الْإِشْرَافِ ، فَلْيَنْظُرْ هُنَاكَ .

الآية السابعة والخمسون - قوله تعالى ^(١) : ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ .
فيها من الأحكام ثلاث مسائل :

المسألة الأولى - قوله تعالى : ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى﴾ :
يعنى متكاسلين مُتَنَاقِلِينَ ، لا يَنْشَطُونَ لِفَعْلِهَا ، ولا يَفْرَحُونَ لَهَا ، وقد قال صلى الله عليه وسلم في الآثار : أَرِحْنَا يَا بَلال . فكان يرى راحته فيها .
وفي آثار آخر : وَجُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ . وفي الحديث : أثقل صلاة على المنافقين العتمة والصبح ؛ فإن العتمة تأتي وقد أنصَبَهم عَمَلُ النَّهَارِ ، فيثقل عليهم القيام إليها ، وتأتي صلاة الصبح ، والذنوبُ أحبُّ إليهم من مفروح به ، وهم لا يعرفون قَدْرَ الصَّلَاةِ دُنْيَاً ولا فائدتها أُخْرَى ^(٢) ؛ فيقومون إليها بغير نية إلا خوفاً من السيف وَمَنْ قَامَ إِلَيْهَا مع هذه الحالة بَنِيَّةٍ إِيْتَابَ النَّفْسَ وإيثارها عليها ، طالباً لما عند الله سبحانه فله أَجْرَانِ ، والذي يرى راحته فيها مع الملازمة المقرَّبين .

المسألة الثانية - قوله تعالى : ﴿يُرَاءُونَ النَّاسَ﴾ :
يعنى أنهم يفعلونها ليراهم الناسُ وهم يشهدونها لَنَعْوًا ، فهذا هو الرياء الشَّرْكَ ، فأما إن صَلَّاهَا ليراهم الناس ، يعنى وَيَرَوْنَهُ فِيهَا ، فيشهدون له بالإيمان فليس ذلك الرياء المنهي عنه ، وكذلك لو أراد بها طَلَبَ الْمَنْزِلَةِ والظهور لقبول الشهادة وجواز الإمامة لم يكن عليه حَرَجٌ ، وإنما الرياء المعصية أن يُظَهِّرَهَا صَيِّدًا لِلدُّنْيَا وطريقاً إِلَى الْأَكْلِ بها ، فهذه نِيَّةٌ لَا تَجْزِي ، وعليه الإعادة .

المسألة الثالثة - قوله تعالى : ﴿وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ :
وروى الأئمة - مالك وغيره ، عن أنس أن النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال : تلك صلاةُ الْمُنَافِقِينَ . تلك صلاة الْمُنَافِقِينَ . يجلس أحدهم حتى إذا اصفرت الشمس ، وكانت بين قرْنَيْ الشَّيْطَانِ ، أو على قرْنَيْ الشَّيْطَانِ ، قام ينقر أربعاً لا يذكر الله

(١) الآية الثانية والأربعون بعد المائة . (٢) في ١ : ولا فائدة لها أخرى .

فيها إلا قليلا . فَدَمَّهَا صلى الله عليه وسلم بِقَلَّةٍ ذِكْرُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ فِيهَا ؛ لِأَنَّهُ يَرَاهَا أَثْقَلُ عَلَيْهِ مِنَ الْجَبَلِ ، فَيَطْلُبُ الْخُلَاصَ مِنْهَا بِظَاهِرٍ مِنَ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ ، وَأَقْلُ مَا يَجْزِي فِيهَا مِنَ الذِّكْرِ فَرْضًا الْفَاتِحَةِ . وَسَيَأْتِي بَيَانُ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ . وَأَقْلُ مَا يَجْزِي مِنَ الْعَمَلِ فِي الصَّلَاةِ إِقَامَةُ الصُّلْبِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ، وَالطَّمَأْنِينَةُ فِيهِمَا ، وَالِاسْتِقْوَاءُ عِنْدَ الْفَصْلِ بَيْنَهُمَا .

فَفِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ : لَا تَجْزِي صَلَاةٌ مَنْ لَا يَقِيمُ صُلْبَهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ، وَعَلَّمَ الْأَعْرَابِي (١) عَلَى مَا رَوَى فِي الصَّحِيحِ فَقَالَ لَهُ : فَارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَأْسَكَ ، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَأْسَكَ ، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا ، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا ، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا .

وَذَهَبَ ابْنُ الْقَاسِمِ وَأَبُو حَنِيفَةَ إِلَى أَنَّ الطَّمَأْنِينَةَ لَيْسَتْ بِفَرْضٍ ، وَهِيَ رَوَايَةٌ عِرَاقِيَّةٌ لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنَ الْمَالِكِيِّينَ أَنْ يَشْتَقِلَ بِهَا ، فَلَيْسَ لِلْعَبْدِ شَيْءٌ يَعُولُ عَلَيْهِ سِوَاهَا ؛ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَنْقُرَهَا نَقْرَ الْغَرَابِ ، وَلَا يَذْكُرُ اللَّهُ بِهَا ذِكْرَ الْمُنَافِقِينَ ، وَقَدْ بَيَّنَّ صَلَاةَ الْمُنَافِقِينَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ ، وَبَيَّنَّ صَلَاةَ الْمُؤْمِنِينَ ، فَقَالَ (٢) : « قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ » ، وَمَنْ خَشَعَ خُضَعٌ وَاسْتَمَرَّ ، وَلَمْ يَنْقُرْ وَلَا اسْتَعْجَلْ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ عَذْرٌ فَيَقْتَصِرَ عَلَى الْفَرْضِ الَّذِي قَدْ بَيَّنَّاهُ .

وَقَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ ذَكَرَ صَلَاةَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَقَالَ : هَذَا أَشْبَهَ كُلِّ صَلَاةٍ بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم مَوْجُزَةً فِي تَمَامِ .
الْآيَةُ الثَّامِنَةُ وَالْخَمْسُونَ - قَوْلُهُ تَعَالَى (٣) : ﴿ لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا ۝ ﴾ .

فِيهَا خَمْسُ مَسَائِلَ :

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى - اخْتِلَافُ النَّاسِ فِي تَأْوِيلِهَا ؛ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : إِنَّمَا نَزَلَتْ فِي الرَّجُلِ يَظْلِمُ الرَّجُلَ ، فَيَجُوزُ لِلْمَظْلُومِ أَنْ يَذْكُرَهُ بِمَا ظَلَمَهُ فِيهِ لَا يَزِيدُ عَلَيْهِ .

وَقَالَ بَجَاهِدٌ وَآخَرُونَ : إِنَّمَا نَزَلَتْ فِي الضِّيَافَةِ ؛ إِذَا نَزَلَ رَجُلٌ عَلَى رَجُلٍ ضَيْفًا فَلَمْ يَقُمْ بِهِ

(١) فِي ١ : وَعَلَّمَ الْأَعْرَابِي مَا رَوَى . (٢) سُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ ، آيَةُ ١ ، ٢

(٣) الْآيَةُ الثَّامِنَةُ وَالْأَرْبَعُونَ بَعْدَ الْمِائَةِ .

جاز له إذا خرج عنه أن يذكر ذلك .

وقال رجل لطاوس : إني رأيتُ من قومٍ شيئاً في سفرٍ ، أفأذكره ؟ قال : لا .

قال القاضي : قولُ ابن عباس هو الصحيح ، وقد وردت في ذلك أخبارٌ صحيحة ؛ قال النبيُّ صلى الله عليه وسلم ^(١) : مَطْلُ النِّبِيِّ ظُلْمٌ . وقال ^(٢) : لَيْتُ الْوَاجِدَ يُجِلُّ عِرْضَهُ وَعَقِبَتُهُ . وقال العباسُ لعمر بن بحرٍ : أهلُ الشورى عن علي بن أبي طالب : أَقْبَضَ بَيْنِي وَبَيْنَ هَذَا الظَّالِمِ ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنْهُمْ ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ حُكُومَةً ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا يَمْتَقِدُهَا نَفْسُهُ حَتَّى أَنْتَفِذَ فِيهَا عَلَيْهِمْ عُمُرَ الْوَجَابِ ^(٣) .

المسألة الثانية - قال علماؤنا : وهذا إنما يكونُ إذا استقوت المنازلُ أو تقاربت ؛ فأما إذا تفاوتت فلا تمكَّنُ الفُجَاءُ مِنْ أَنْ تَسْقُطَ عَلَى الْفُضَلَاءِ ، وَإِنَّمَا تَطْلُبُ حَقَّهَا بِمَجَرَّدِ الدَّعْوَى مِنْ غَيْرِ تَصْرِيحٍ بِظُلْمٍ وَلَا غَضَبٍ ؛ وَهَذَا صَحِيحٌ ، وَعَلَيْهِ تَدُلُّ الْأَثَارُ .

وقد قال العلماءُ في قول النبي صلى الله عليه وسلم : لَيْتُ الْوَاجِدَ يُجِلُّ عِرْضَهُ ، بَأَنْ يَقُولَ مَطْلَانِي ، وَعَقِبَتُهُ بَأَنْ يُجِبْسَ لَهُ حَتَّى يُنْصِفَهُ .

المسألة الثالثة - قال ابن عباس : رخص له ^(٤) أَنْ يَدْعُوَ عَلَى مَنْ ظَلَمَهُ ، وَإِنْ صَبَرَ وَغَفَرَ كَانَ أَفْضَلَ لَهُ ؛ وَصِفَةُ دَعَائِهِ عَلَى الظَّالِمِ أَنْ يَقُولَ : اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَيْهِ ، اللَّهُمَّ اسْتَخْرِجْ حَقِّي مِنْهُ ، اللَّهُمَّ حُلْ بَيْنِي وَبَيْنَهُ ؛ قَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ .

قال القاضي أبو بكر : وهذا صحيح ، وقد رَوَى الْأَثَمَةُ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا سَمِعَتْ مَنْ يَدْعُو عَلَى سَارِقٍ سَرَقَهُ ، فَقَالَتْ : لَا تَسْتَجِبْ عَنْهُ ، أَيْ لَا تَخَفِّفْ عَنْهُ بِدَعَائِكَ ، وَهَذَا إِذَا كَانَ مُؤْمِنًا ؛ فَأَمَّا إِذَا كَانَ كَافِرًا فَأَرْسَلْ لِسَانَكَ وَادْعُ بِالْهَلَاكِ ، وَبِكُلِّ دَعَاءٍ ، كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي التَّصْرِيحِ عَلَى الْكَافِرِ بِالدَّعَاءِ وَتَعْيِينِهِمْ وَتَسْمِيَتِهِمْ ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ عَلَمَاؤُنَا وَهِيَ :

المسألة الرابعة - إذا كان الرجلُ مجاهرًا بالظلمِ دعا عليه جهراً ، ولم يكن له عِرْضٌ محترمٌ ، وَلَا بَدَنٌ محترمٌ ، وَلَا مَالٌ محترمٌ . وقد فصلنا ذلك في أحكام العباد في المعاد .

المسألة الخامسة - قوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ﴾ :

قرئُ بفتح الظاء ، وقرئُ بضمها ، وقال أهلُ العربية : كِلَا الْقِرَاءَتَيْنِ هُوَ اسْتِثْنَاءٌ لَيْسَ مِنَ الْأَوَّلِ ، وَإِنَّمَا هُوَ بِمَعْنَى : لَيْسَ مَنْ ظَلَمَ . وَيُجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعُ « مَنْ » رَفْعًا عَلَى الْبَدَلِ

(١) ابن ماجه : ٨٠٣ (٢) ابن ماجه : ٨١١ (٣) في ل : أنفذها عليهم فيها عمر بن الخطاب الواجب . (٤) في أ : إن حضر . له وهو تحريف .

من أحد . التقدير : لا يجب الجهر بالسوء لأحدٍ إلا من ظلم .

والذى قراها بالفتح هو زيد بن أسلم ، وكان من العلماء بالقرآن ، وقد أغفل المتكلمون على الآية تقديرها وإعرابها ، وقد بيناه في ماجئة المتفقهين ؛ واختصاره أن الآية لا بد فيها من حذف مقدر ، تقديره في فاتحة الآية لياتي الاستثناء مركبا على معنى مقدر خير من تقديره هذا الاستثناء فنقول : معنى الآية لا يجب الله الجهر بالسوء من القول لأحدٍ إلا من ظلم بضم الطاء . أو نقول مقدرًا للقراءة الأخرى : لا يجب الله الجهر بالسوء من القول لأحدٍ إلا من ظلم ، فهذا خير لك من أن تقول تقديره : لكن من ظلم بضم الطاء فإنه كذا . أو من ظلم فإنه كذا ، التقدير أبعد منه وأضعف ، كما قدر العلماء المحققون في قوله تعالى ^(١) : « إني لا يخافُ لديّ المرسلون . إلا من ظلم ثم بدّل حسنًا بعد سوء فإني غفور رحيم » . قيل الاستثناء تقديرًا انتظم به الكلام واتسق به المعنى ؛ قالوا : تقدير الآية إني لا يخافُ لديّ المرسلون ، لكن يخافُ الظالمون ، إلا من ظلم ثم بدّل حسنًا بعد سوء ، فإني غفور رحيم . الآية التاسعة والخمسون - قوله تعالى ^(٢) : ﴿ وَأَخَذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ .

المسألة الأولى - قد قدّمنا القول في مخاطبة الكفار بفروع الشريعة في مسائل الأصول ، وأشرنا إليه فيما سلف من هذا الكتاب ، ولا خلاف في مذهب مالك في أنهم يخاطبون . وقد بين الله تعالى في هذه الآية أنهم نهوا عن الربا وأكل المال بالباطل ، فإن كان ذلك خبرا عما نزل على محمد في القرآن ، وأنهم دخلوا في الخطاب فيها ونعمت ، وإن كان ذلك خبرا عما أنزل الله عز وجل على موسى في التوراة ، وأنهم بدّلوا وحرّفوا وعصوا وخالفوا - فهل يجوز لنا معاملتهم ، والقوم قد أفسدوا أموالهم في دينهم أم لا ؟ فظفت طائفة أن معاملتهم لا تجوز ؛ وذلك لما في أموالهم من هذا الفساد .

والصحيح جواز معاملتهم مع رباهم واقتحامهم ما حرّم الله سبحانه عليهم ، فقد قام الدليل القاطع على ذلك قرآنًا وسنة : قال الله تعالى ^(٣) : « وطعام الذين أوتوا الكتاب حلٌّ

(١) سورة النمل ، آية ١٠ ، ١١ (٢) الآية الواحدة والستون بعد المائة . (٣) سورة المائدة ، آية ٥

لكم وطعامكم حلّ لهم .

وهذا نصّ في مخاطبتهم بفروع الشريعة ، وقد عامل النبي صلى الله عليه وسلم اليهود ، ومات ودرّعه مرهونةً عند يهوديّ في شعيرٍ أخذه لعياله .

وقد روى عن عمر بن الخطاب أنه سئل عن أخذ ثمن الخمر في الجزية والتجارة ، فقال :
ولو هم يبيعها وخدّوا منهم عشرَ أمانها ؛ والحاسمُ لداء الشك والخلاف اتفاقُ الأئمة على جواز
التجارة مع أهل الحرب ، وقد سافر النبي صلى الله عليه وسلم إليهم تاجراً ، وهي :
المسألة الثانية - وذلك من سفره صلى الله عليه وسلم أمر قاطع على جواز السفر إليهم
والتجارة معهم .

فإن قيل : كان ذلك قبل النبوة .

قلنا : إنه لم يتدسّس قبل النبوة بحرام ، ثبت ذلك تواتراً ، ولا اعتذر عنه إذ بعث ، ولا منع
منه إذ نبيّ ، ولا قطعه أحدٌ من الصحابة في حياته ولا أحد من المسلمين بعد وفاته ؛ فقد
كانوا يسافرون في فكّ الأسرى ، وذلك واجبٌ ؛ وفي الصلح كما أرسل عثمان وغيره ، وقد يجب
وقد يكون ندبا ، فأما السفر إليهم لمجرد التجارة فذلك مباحٌ .

المسألة الثالثة - فإن قيل : فإذا قلتم إنهم مخاطبون بفروع الشريعة ، كيف يجوزُ مبايعتهم
بمحرمٍ عليهم ، وذلك لا يجوز للمسلم ؟

قلنا : سماح الشرع في معاملتهم وفي طعامهم رفقاً بنا ، وشدّد عليهم في مخاطبة تغليظاً عليهم ،
فإنه ما جمل علينا في الدين من حَرَجٍ إلا ونفّاه ، ولا كانت في العقوبة شدة إلا وأثبتها عليهم .
المسألة الرابعة - مع أنّ الله شرّع لهم الشرع ، وبَيَّن لهم الأحكام فقد بدّلوا وابتدعوا
رَهْبَانِيَةَ التزموها ، فأجرى الشرعُ الأحكامَ على ما هم عليه في بَيْعِ وطعام حتى في اعتقادهم
في أولادهم وبناتهم ، سواء تصرّفوا في ذلك بشرعهم أو بمصليتهم ، حتى قال مالك ؛ وهي :
المسألة الخامسة - يجوزُ أن يؤخذ منهم في الصلح أنباؤهم ونساؤهم إذا كان الصلحُ للعامة
ونحوها ؛ لأنهما مُهادنة ، ولو كان دائماً أو لمُدّة كثيرة لم يَجْزُ ؛ لأنه يكون لهم من الصلح
مثل ما لآبائهم .

وقال ابن حبيب : لا يجوزُ ذلك ؛ فراعى مالك اعتقادهم في الأولاد والنساء ، كما راعى

اعتقادهم في الطعام ، فإن كان ذلك شرطاً مع بطارتهم - يعني باتفاق منهم - جاز .
 المسألة السادسة - فإن عامل مسلم كافرًا يرباً فلا يخلو أن يكون في دار الحرب أوفى
 دار الإسلام ، فإن كان في دار الإسلام لم يجوز ، وإن كان في دار الحرب جاز عند أبي حنيفة
 وعبد الملك من أصحابنا .

وقال مالك والشافعي : لا يجوز ، وتعلق أبو حنيفة بأن ماله حلال فبأي وجه أخذ جاز .
 قلنا : إن ما يجوز أخذه بوجه جاز في الشرع من غلة وسرقة في سرية ، فأما إذا أعطى
 من نفسه الأمان ودخل دارهم فقد تمين عليهم أن يفي^(١) بالأبحون عهدهم ، ولا يتعرض
 لملهم ، ولا شيء من أمرهم ؛ فإن جوز القوم الربا فالشرع لا يجوز . فإن قال أحد : أنهم
 لا يخاطبون بفروع الشريعة فالمسلم مخاطب بها .

المسألة السابعة - توهم قوم أن ابن الماجشون لما قال : إن من زنا في دار الحرب بحرمة
 لم يحد أن ذلك حلال . وهو جهل بأصول الشريعة . ومأخذ الأدلة قال الله تعالى^(٢) :
 « والذين هم لفروجهم حافظون ، إلا على أزواجهم ، أو ما ملكت أيمانهم » ؛ فلا يباح الوطء
 إلا بهذين الوجهين ، ولكن أبا حنيفة يرى أن دار الحرب لا حد فيها ، نازع بذلك ابن
 الماجشون معه ؛ فأما التحريم فهو متفق عليه فلا تستنزلنكم الغفلة في تلك المسألة .

الآية الموفية ستين - قوله تعالى^(٣) : ﴿ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ
 وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَآمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ ،
 انتهوا خيراً لكم ، إنما الله إله واحد سبحانه أن يكون له ولد ، له ما في السموات
 وما في الأرض وكفى بالله وكيلًا ۝ ٦٠ ۝ ٦١ ۝ ٦٢ ۝ ٦٣ ۝ ٦٤ ۝ ٦٥ ۝ ٦٦ ۝ ٦٧ ۝ ٦٨ ۝ ٦٩ ۝ ٧٠ ۝ ٧١ ۝ ٧٢ ۝ ٧٣ ۝ ٧٤ ۝ ٧٥ ۝ ٧٦ ۝ ٧٧ ۝ ٧٨ ۝ ٧٩ ۝ ٨٠ ۝ ٨١ ۝ ٨٢ ۝ ٨٣ ۝ ٨٤ ۝ ٨٥ ۝ ٨٦ ۝ ٨٧ ۝ ٨٨ ۝ ٨٩ ۝ ٩٠ ۝ ٩١ ۝ ٩٢ ۝ ٩٣ ۝ ٩٤ ۝ ٩٥ ۝ ٩٦ ۝ ٩٧ ۝ ٩٨ ۝ ٩٩ ۝ ١٠٠ ۝ ١٠١ ۝ ١٠٢ ۝ ١٠٣ ۝ ١٠٤ ۝ ١٠٥ ۝ ١٠٦ ۝ ١٠٧ ۝ ١٠٨ ۝ ١٠٩ ۝ ١١٠ ۝ ١١١ ۝ ١١٢ ۝ ١١٣ ۝ ١١٤ ۝ ١١٥ ۝ ١١٦ ۝ ١١٧ ۝ ١١٨ ۝ ١١٩ ۝ ١٢٠ ۝ ١٢١ ۝ ١٢٢ ۝ ١٢٣ ۝ ١٢٤ ۝ ١٢٥ ۝ ١٢٦ ۝ ١٢٧ ۝ ١٢٨ ۝ ١٢٩ ۝ ١٣٠ ۝ ١٣١ ۝ ١٣٢ ۝ ١٣٣ ۝ ١٣٤ ۝ ١٣٥ ۝ ١٣٦ ۝ ١٣٧ ۝ ١٣٨ ۝ ١٣٩ ۝ ١٤٠ ۝ ١٤١ ۝ ١٤٢ ۝ ١٤٣ ۝ ١٤٤ ۝ ١٤٥ ۝ ١٤٦ ۝ ١٤٧ ۝ ١٤٨ ۝ ١٤٩ ۝ ١٥٠ ۝ ١٥١ ۝ ١٥٢ ۝ ١٥٣ ۝ ١٥٤ ۝ ١٥٥ ۝ ١٥٦ ۝ ١٥٧ ۝ ١٥٨ ۝ ١٥٩ ۝ ١٦٠ ۝ ١٦١ ۝ ١٦٢ ۝ ١٦٣ ۝ ١٦٤ ۝ ١٦٥ ۝ ١٦٦ ۝ ١٦٧ ۝ ١٦٨ ۝ ١٦٩ ۝ ١٧٠ ۝ ١٧١ ۝ ١٧٢ ۝ ١٧٣ ۝ ١٧٤ ۝ ١٧٥ ۝ ١٧٦ ۝ ١٧٧ ۝ ١٧٨ ۝ ١٧٩ ۝ ١٨٠ ۝ ١٨١ ۝ ١٨٢ ۝ ١٨٣ ۝ ١٨٤ ۝ ١٨٥ ۝ ١٨٦ ۝ ١٨٧ ۝ ١٨٨ ۝ ١٨٩ ۝ ١٩٠ ۝ ١٩١ ۝ ١٩٢ ۝ ١٩٣ ۝ ١٩٤ ۝ ١٩٥ ۝ ١٩٦ ۝ ١٩٧ ۝ ١٩٨ ۝ ١٩٩ ۝ ٢٠٠ ۝ ٢٠١ ۝ ٢٠٢ ۝ ٢٠٣ ۝ ٢٠٤ ۝ ٢٠٥ ۝ ٢٠٦ ۝ ٢٠٧ ۝ ٢٠٨ ۝ ٢٠٩ ۝ ٢١٠ ۝ ٢١١ ۝ ٢١٢ ۝ ٢١٣ ۝ ٢١٤ ۝ ٢١٥ ۝ ٢١٦ ۝ ٢١٧ ۝ ٢١٨ ۝ ٢١٩ ۝ ٢٢٠ ۝ ٢٢١ ۝ ٢٢٢ ۝ ٢٢٣ ۝ ٢٢٤ ۝ ٢٢٥ ۝ ٢٢٦ ۝ ٢٢٧ ۝ ٢٢٨ ۝ ٢٢٩ ۝ ٢٣٠ ۝ ٢٣١ ۝ ٢٣٢ ۝ ٢٣٣ ۝ ٢٣٤ ۝ ٢٣٥ ۝ ٢٣٦ ۝ ٢٣٧ ۝ ٢٣٨ ۝ ٢٣٩ ۝ ٢٤٠ ۝ ٢٤١ ۝ ٢٤٢ ۝ ٢٤٣ ۝ ٢٤٤ ۝ ٢٤٥ ۝ ٢٤٦ ۝ ٢٤٧ ۝ ٢٤٨ ۝ ٢٤٩ ۝ ٢٥٠ ۝ ٢٥١ ۝ ٢٥٢ ۝ ٢٥٣ ۝ ٢٥٤ ۝ ٢٥٥ ۝ ٢٥٦ ۝ ٢٥٧ ۝ ٢٥٨ ۝ ٢٥٩ ۝ ٢٦٠ ۝ ٢٦١ ۝ ٢٦٢ ۝ ٢٦٣ ۝ ٢٦٤ ۝ ٢٦٥ ۝ ٢٦٦ ۝ ٢٦٧ ۝ ٢٦٨ ۝ ٢٦٩ ۝ ٢٧٠ ۝ ٢٧١ ۝ ٢٧٢ ۝ ٢٧٣ ۝ ٢٧٤ ۝ ٢٧٥ ۝ ٢٧٦ ۝ ٢٧٧ ۝ ٢٧٨ ۝ ٢٧٩ ۝ ٢٨٠ ۝ ٢٨١ ۝ ٢٨٢ ۝ ٢٨٣ ۝ ٢٨٤ ۝ ٢٨٥ ۝ ٢٨٦ ۝ ٢٨٧ ۝ ٢٨٨ ۝ ٢٨٩ ۝ ٢٩٠ ۝ ٢٩١ ۝ ٢٩٢ ۝ ٢٩٣ ۝ ٢٩٤ ۝ ٢٩٥ ۝ ٢٩٦ ۝ ٢٩٧ ۝ ٢٩٨ ۝ ٢٩٩ ۝ ٣٠٠ ۝ ٣٠١ ۝ ٣٠٢ ۝ ٣٠٣ ۝ ٣٠٤ ۝ ٣٠٥ ۝ ٣٠٦ ۝ ٣٠٧ ۝ ٣٠٨ ۝ ٣٠٩ ۝ ٣١٠ ۝ ٣١١ ۝ ٣١٢ ۝ ٣١٣ ۝ ٣١٤ ۝ ٣١٥ ۝ ٣١٦ ۝ ٣١٧ ۝ ٣١٨ ۝ ٣١٩ ۝ ٣٢٠ ۝ ٣٢١ ۝ ٣٢٢ ۝ ٣٢٣ ۝ ٣٢٤ ۝ ٣٢٥ ۝ ٣٢٦ ۝ ٣٢٧ ۝ ٣٢٨ ۝ ٣٢٩ ۝ ٣٣٠ ۝ ٣٣١ ۝ ٣٣٢ ۝ ٣٣٣ ۝ ٣٣٤ ۝ ٣٣٥ ۝ ٣٣٦ ۝ ٣٣٧ ۝ ٣٣٨ ۝ ٣٣٩ ۝ ٣٤٠ ۝ ٣٤١ ۝ ٣٤٢ ۝ ٣٤٣ ۝ ٣٤٤ ۝ ٣٤٥ ۝ ٣٤٦ ۝ ٣٤٧ ۝ ٣٤٨ ۝ ٣٤٩ ۝ ٣٥٠ ۝ ٣٥١ ۝ ٣٥٢ ۝ ٣٥٣ ۝ ٣٥٤ ۝ ٣٥٥ ۝ ٣٥٦ ۝ ٣٥٧ ۝ ٣٥٨ ۝ ٣٥٩ ۝ ٣٦٠ ۝ ٣٦١ ۝ ٣٦٢ ۝ ٣٦٣ ۝ ٣٦٤ ۝ ٣٦٥ ۝ ٣٦٦ ۝ ٣٦٧ ۝ ٣٦٨ ۝ ٣٦٩ ۝ ٣٧٠ ۝ ٣٧١ ۝ ٣٧٢ ۝ ٣٧٣ ۝ ٣٧٤ ۝ ٣٧٥ ۝ ٣٧٦ ۝ ٣٧٧ ۝ ٣٧٨ ۝ ٣٧٩ ۝ ٣٨٠ ۝ ٣٨١ ۝ ٣٨٢ ۝ ٣٨٣ ۝ ٣٨٤ ۝ ٣٨٥ ۝ ٣٨٦ ۝ ٣٨٧ ۝ ٣٨٨ ۝ ٣٨٩ ۝ ٣٩٠ ۝ ٣٩١ ۝ ٣٩٢ ۝ ٣٩٣ ۝ ٣٩٤ ۝ ٣٩٥ ۝ ٣٩٦ ۝ ٣٩٧ ۝ ٣٩٨ ۝ ٣٩٩ ۝ ٤٠٠ ۝ ٤٠١ ۝ ٤٠٢ ۝ ٤٠٣ ۝ ٤٠٤ ۝ ٤٠٥ ۝ ٤٠٦ ۝ ٤٠٧ ۝ ٤٠٨ ۝ ٤٠٩ ۝ ٤١٠ ۝ ٤١١ ۝ ٤١٢ ۝ ٤١٣ ۝ ٤١٤ ۝ ٤١٥ ۝ ٤١٦ ۝ ٤١٧ ۝ ٤١٨ ۝ ٤١٩ ۝ ٤٢٠ ۝ ٤٢١ ۝ ٤٢٢ ۝ ٤٢٣ ۝ ٤٢٤ ۝ ٤٢٥ ۝ ٤٢٦ ۝ ٤٢٧ ۝ ٤٢٨ ۝ ٤٢٩ ۝ ٤٣٠ ۝ ٤٣١ ۝ ٤٣٢ ۝ ٤٣٣ ۝ ٤٣٤ ۝ ٤٣٥ ۝ ٤٣٦ ۝ ٤٣٧ ۝ ٤٣٨ ۝ ٤٣٩ ۝ ٤٤٠ ۝ ٤٤١ ۝ ٤٤٢ ۝ ٤٤٣ ۝ ٤٤٤ ۝ ٤٤٥ ۝ ٤٤٦ ۝ ٤٤٧ ۝ ٤٤٨ ۝ ٤٤٩ ۝ ٤٥٠ ۝ ٤٥١ ۝ ٤٥٢ ۝ ٤٥٣ ۝ ٤٥٤ ۝ ٤٥٥ ۝ ٤٥٦ ۝ ٤٥٧ ۝ ٤٥٨ ۝ ٤٥٩ ۝ ٤٦٠ ۝ ٤٦١ ۝ ٤٦٢ ۝ ٤٦٣ ۝ ٤٦٤ ۝ ٤٦٥ ۝ ٤٦٦ ۝ ٤٦٧ ۝ ٤٦٨ ۝ ٤٦٩ ۝ ٤٧٠ ۝ ٤٧١ ۝ ٤٧٢ ۝ ٤٧٣ ۝ ٤٧٤ ۝ ٤٧٥ ۝ ٤٧٦ ۝ ٤٧٧ ۝ ٤٧٨ ۝ ٤٧٩ ۝ ٤٨٠ ۝ ٤٨١ ۝ ٤٨٢ ۝ ٤٨٣ ۝ ٤٨٤ ۝ ٤٨٥ ۝ ٤٨٦ ۝ ٤٨٧ ۝ ٤٨٨ ۝ ٤٨٩ ۝ ٤٩٠ ۝ ٤٩١ ۝ ٤٩٢ ۝ ٤٩٣ ۝ ٤٩٤ ۝ ٤٩٥ ۝ ٤٩٦ ۝ ٤٩٧ ۝ ٤٩٨ ۝ ٤٩٩ ۝ ٥٠٠ ۝ ٥٠١ ۝ ٥٠٢ ۝ ٥٠٣ ۝ ٥٠٤ ۝ ٥٠٥ ۝ ٥٠٦ ۝ ٥٠٧ ۝ ٥٠٨ ۝ ٥٠٩ ۝ ٥١٠ ۝ ٥١١ ۝ ٥١٢ ۝ ٥١٣ ۝ ٥١٤ ۝ ٥١٥ ۝ ٥١٦ ۝ ٥١٧ ۝ ٥١٨ ۝ ٥١٩ ۝ ٥٢٠ ۝ ٥٢١ ۝ ٥٢٢ ۝ ٥٢٣ ۝ ٥٢٤ ۝ ٥٢٥ ۝ ٥٢٦ ۝ ٥٢٧ ۝ ٥٢٨ ۝ ٥٢٩ ۝ ٥٣٠ ۝ ٥٣١ ۝ ٥٣٢ ۝ ٥٣٣ ۝ ٥٣٤ ۝ ٥٣٥ ۝ ٥٣٦ ۝ ٥٣٧ ۝ ٥٣٨ ۝ ٥٣٩ ۝ ٥٤٠ ۝ ٥٤١ ۝ ٥٤٢ ۝ ٥٤٣ ۝ ٥٤٤ ۝ ٥٤٥ ۝ ٥٤٦ ۝ ٥٤٧ ۝ ٥٤٨ ۝ ٥٤٩ ۝ ٥٥٠ ۝ ٥٥١ ۝ ٥٥٢ ۝ ٥٥٣ ۝ ٥٥٤ ۝ ٥٥٥ ۝ ٥٥٦ ۝ ٥٥٧ ۝ ٥٥٨ ۝ ٥٥٩ ۝ ٥٦٠ ۝ ٥٦١ ۝ ٥٦٢ ۝ ٥٦٣ ۝ ٥٦٤ ۝ ٥٦٥ ۝ ٥٦٦ ۝ ٥٦٧ ۝ ٥٦٨ ۝ ٥٦٩ ۝ ٥٧٠ ۝ ٥٧١ ۝ ٥٧٢ ۝ ٥٧٣ ۝ ٥٧٤ ۝ ٥٧٥ ۝ ٥٧٦ ۝ ٥٧٧ ۝ ٥٧٨ ۝ ٥٧٩ ۝ ٥٨٠ ۝ ٥٨١ ۝ ٥٨٢ ۝ ٥٨٣ ۝ ٥٨٤ ۝ ٥٨٥ ۝ ٥٨٦ ۝ ٥٨٧ ۝ ٥٨٨ ۝ ٥٨٩ ۝ ٥٩٠ ۝ ٥٩١ ۝ ٥٩٢ ۝ ٥٩٣ ۝ ٥٩٤ ۝ ٥٩٥ ۝ ٥٩٦ ۝ ٥٩٧ ۝ ٥٩٨ ۝ ٥٩٩ ۝ ٦٠٠ ۝ ٦٠١ ۝ ٦٠٢ ۝ ٦٠٣ ۝ ٦٠٤ ۝ ٦٠٥ ۝ ٦٠٦ ۝ ٦٠٧ ۝ ٦٠٨ ۝ ٦٠٩ ۝ ٦١٠ ۝ ٦١١ ۝ ٦١٢ ۝ ٦١٣ ۝ ٦١٤ ۝ ٦١٥ ۝ ٦١٦ ۝ ٦١٧ ۝ ٦١٨ ۝ ٦١٩ ۝ ٦٢٠ ۝ ٦٢١ ۝ ٦٢٢ ۝ ٦٢٣ ۝ ٦٢٤ ۝ ٦٢٥ ۝ ٦٢٦ ۝ ٦٢٧ ۝ ٦٢٨ ۝ ٦٢٩ ۝ ٦٣٠ ۝ ٦٣١ ۝ ٦٣٢ ۝ ٦٣٣ ۝ ٦٣٤ ۝ ٦٣٥ ۝ ٦٣٦ ۝ ٦٣٧ ۝ ٦٣٨ ۝ ٦٣٩ ۝ ٦٤٠ ۝ ٦٤١ ۝ ٦٤٢ ۝ ٦٤٣ ۝ ٦٤٤ ۝ ٦٤٥ ۝ ٦٤٦ ۝ ٦٤٧ ۝ ٦٤٨ ۝ ٦٤٩ ۝ ٦٥٠ ۝ ٦٥١ ۝ ٦٥٢ ۝ ٦٥٣ ۝ ٦٥٤ ۝ ٦٥٥ ۝ ٦٥٦ ۝ ٦٥٧ ۝ ٦٥٨ ۝ ٦٥٩ ۝ ٦٦٠ ۝ ٦٦١ ۝ ٦٦٢ ۝ ٦٦٣ ۝ ٦٦٤ ۝ ٦٦٥ ۝ ٦٦٦ ۝ ٦٦٧ ۝ ٦٦٨ ۝ ٦٦٩ ۝ ٦٧٠ ۝ ٦٧١ ۝ ٦٧٢ ۝ ٦٧٣ ۝ ٦٧٤ ۝ ٦٧٥ ۝ ٦٧٦ ۝ ٦٧٧ ۝ ٦٧٨ ۝ ٦٧٩ ۝ ٦٨٠ ۝ ٦٨١ ۝ ٦٨٢ ۝ ٦٨٣ ۝ ٦٨٤ ۝ ٦٨٥ ۝ ٦٨٦ ۝ ٦٨٧ ۝ ٦٨٨ ۝ ٦٨٩ ۝ ٦٩٠ ۝ ٦٩١ ۝ ٦٩٢ ۝ ٦٩٣ ۝ ٦٩٤ ۝ ٦٩٥ ۝ ٦٩٦ ۝ ٦٩٧ ۝ ٦٩٨ ۝ ٦٩٩ ۝ ٧٠٠ ۝ ٧٠١ ۝ ٧٠٢ ۝ ٧٠٣ ۝ ٧٠٤ ۝ ٧٠٥ ۝ ٧٠٦ ۝ ٧٠٧ ۝ ٧٠٨ ۝ ٧٠٩ ۝ ٧١٠ ۝ ٧١١ ۝ ٧١٢ ۝ ٧١٣ ۝ ٧١٤ ۝ ٧١٥ ۝ ٧١٦ ۝ ٧١٧ ۝ ٧١٨ ۝ ٧١٩ ۝ ٧٢٠ ۝ ٧٢١ ۝ ٧٢٢ ۝ ٧٢٣ ۝ ٧٢٤ ۝ ٧٢٥ ۝ ٧٢٦ ۝ ٧٢٧ ۝ ٧٢٨ ۝ ٧٢٩ ۝ ٧٣٠ ۝ ٧٣١ ۝ ٧٣٢ ۝ ٧٣٣ ۝ ٧٣٤ ۝ ٧٣٥ ۝ ٧٣٦ ۝ ٧٣٧ ۝ ٧٣٨ ۝ ٧٣٩ ۝ ٧٤٠ ۝ ٧٤١ ۝ ٧٤٢ ۝ ٧٤٣ ۝ ٧٤٤ ۝ ٧٤٥ ۝ ٧٤٦ ۝ ٧٤٧ ۝ ٧٤٨ ۝ ٧٤٩ ۝ ٧٥٠ ۝ ٧٥١ ۝ ٧٥٢ ۝ ٧٥٣ ۝ ٧٥٤ ۝ ٧٥٥ ۝ ٧٥٦ ۝ ٧٥٧ ۝ ٧٥٨ ۝ ٧٥٩ ۝ ٧٦٠ ۝ ٧٦١ ۝ ٧٦٢ ۝ ٧٦٣ ۝ ٧٦٤ ۝ ٧٦٥ ۝ ٧٦٦ ۝ ٧٦٧ ۝ ٧٦٨ ۝ ٧٦٩ ۝ ٧٧٠ ۝ ٧٧١ ۝ ٧٧٢ ۝ ٧٧٣ ۝ ٧٧٤ ۝ ٧٧٥ ۝ ٧٧٦ ۝ ٧٧٧ ۝ ٧٧٨ ۝ ٧٧٩ ۝ ٧٨٠ ۝ ٧٨١ ۝ ٧٨٢ ۝ ٧٨٣ ۝ ٧٨٤ ۝ ٧٨٥ ۝ ٧٨٦ ۝ ٧٨٧ ۝ ٧٨٨ ۝ ٧٨٩ ۝ ٧٩٠ ۝ ٧٩١ ۝ ٧٩٢ ۝ ٧٩٣ ۝ ٧٩٤ ۝ ٧٩٥ ۝ ٧٩٦ ۝ ٧٩٧ ۝ ٧٩٨ ۝ ٧٩٩ ۝ ٨٠٠ ۝ ٨٠١ ۝ ٨٠٢ ۝ ٨٠٣ ۝ ٨٠٤ ۝ ٨٠٥ ۝ ٨٠٦ ۝ ٨٠٧ ۝ ٨٠٨ ۝ ٨٠٩ ۝ ٨١٠ ۝ ٨١١ ۝ ٨١٢ ۝ ٨١٣ ۝ ٨١٤ ۝ ٨١٥ ۝ ٨١٦ ۝ ٨١٧ ۝ ٨١٨ ۝ ٨١٩ ۝ ٨٢٠ ۝ ٨٢١ ۝ ٨٢٢ ۝ ٨٢٣ ۝ ٨٢٤ ۝ ٨٢٥ ۝ ٨٢٦ ۝ ٨٢٧ ۝ ٨٢٨ ۝ ٨٢٩ ۝ ٨٣٠ ۝ ٨٣١ ۝ ٨٣٢ ۝ ٨٣٣ ۝ ٨٣٤ ۝ ٨٣٥ ۝ ٨٣٦ ۝ ٨٣٧ ۝ ٨٣٨ ۝ ٨٣٩ ۝ ٨٤٠ ۝ ٨٤١ ۝ ٨٤٢ ۝ ٨٤٣ ۝ ٨٤٤ ۝ ٨٤٥ ۝ ٨٤٦ ۝ ٨٤٧ ۝ ٨٤٨ ۝ ٨٤٩ ۝ ٨٥٠ ۝ ٨٥١ ۝ ٨٥٢ ۝ ٨٥٣ ۝ ٨٥٤ ۝ ٨٥٥ ۝ ٨٥٦ ۝ ٨٥٧ ۝ ٨٥٨ ۝ ٨٥٩ ۝ ٨٦٠ ۝ ٨٦١ ۝ ٨٦٢ ۝ ٨٦٣ ۝ ٨٦٤ ۝ ٨٦٥ ۝ ٨٦٦ ۝ ٨٦٧ ۝ ٨٦٨ ۝ ٨٦٩ ۝ ٨٧٠ ۝ ٨٧١ ۝ ٨٧٢ ۝ ٨٧٣ ۝ ٨٧٤ ۝ ٨٧٥ ۝ ٨٧٦ ۝ ٨٧٧ ۝ ٨٧٨ ۝ ٨٧٩ ۝ ٨٨٠ ۝ ٨٨١ ۝ ٨٨٢ ۝ ٨٨٣ ۝ ٨٨٤ ۝ ٨٨٥ ۝ ٨٨٦ ۝ ٨٨٧ ۝ ٨٨٨ ۝ ٨٨٩ ۝ ٨٩٠ ۝ ٨٩١ ۝ ٨٩٢ ۝ ٨٩٣ ۝ ٨٩٤ ۝ ٨٩٥ ۝ ٨٩٦ ۝ ٨٩٧ ۝ ٨٩٨ ۝ ٨٩٩ ۝ ٩٠٠ ۝ ٩٠١ ۝ ٩٠٢ ۝ ٩٠٣ ۝ ٩٠٤ ۝ ٩٠٥ ۝ ٩٠٦ ۝ ٩٠٧ ۝ ٩٠٨ ۝ ٩٠٩ ۝ ٩١٠ ۝ ٩١١ ۝ ٩١٢ ۝ ٩١٣ ۝ ٩١٤ ۝ ٩١٥ ۝ ٩١٦ ۝ ٩١٧ ۝ ٩١٨ ۝ ٩١٩ ۝ ٩٢٠ ۝ ٩٢١ ۝ ٩٢٢ ۝ ٩٢٣ ۝ ٩٢٤ ۝ ٩٢٥ ۝ ٩٢٦ ۝ ٩٢٧ ۝ ٩٢٨ ۝ ٩٢٩ ۝ ٩٣٠ ۝ ٩٣١ ۝ ٩٣٢ ۝ ٩٣٣ ۝ ٩٣٤ ۝ ٩٣٥ ۝ ٩٣٦ ۝ ٩٣٧ ۝ ٩٣٨ ۝ ٩٣٩ ۝ ٩٤٠ ۝ ٩٤١ ۝ ٩٤٢ ۝ ٩٤٣ ۝ ٩٤٤ ۝ ٩٤٥ ۝ ٩٤٦ ۝ ٩٤٧ ۝ ٩٤٨ ۝ ٩٤٩ ۝ ٩٥٠ ۝ ٩٥١ ۝ ٩٥٢ ۝ ٩٥٣ ۝ ٩٥٤ ۝ ٩٥٥ ۝ ٩٥٦ ۝ ٩٥٧ ۝ ٩٥٨ ۝ ٩٥٩ ۝ ٩٦٠ ۝ ٩٦١ ۝ ٩٦٢ ۝ ٩٦٣ ۝ ٩٦٤ ۝ ٩٦٥ ۝ ٩٦٦ ۝ ٩٦٧ ۝ ٩٦٨ ۝ ٩٦٩ ۝ ٩٧٠ ۝ ٩٧١ ۝ ٩٧٢ ۝ ٩٧٣ ۝ ٩٧٤ ۝ ٩٧٥ ۝ ٩٧٦ ۝ ٩٧٧ ۝ ٩٧٨ ۝ ٩٧٩ ۝ ٩٨٠ ۝ ٩٨١ ۝ ٩٨٢ ۝ ٩٨٣ ۝ ٩٨٤ ۝ ٩٨٥ ۝ ٩٨٦ ۝ ٩٨٧ ۝ ٩٨٨ ۝ ٩٨٩ ۝ ٩٩٠ ۝ ٩٩١ ۝ ٩٩٢ ۝ ٩٩٣ ۝ ٩٩٤ ۝ ٩٩٥ ۝ ٩٩٦ ۝ ٩٩٧ ۝ ٩٩٨ ۝ ٩٩٩ ۝ ١٠٠٠ ۝ ١٠٠١ ۝ ١٠٠٢ ۝ ١٠٠٣ ۝ ١٠٠٤ ۝ ١٠٠٥ ۝ ١٠٠٦ ۝ ١٠٠٧ ۝ ١٠٠٨ ۝ ١٠٠٩ ۝ ١٠١٠ ۝ ١٠١١ ۝ ١٠١٢ ۝ ١٠١٣ ۝ ١٠١٤ ۝ ١٠١٥ ۝ ١٠١٦ ۝ ١٠١٧ ۝ ١٠١٨ ۝ ١٠١٩ ۝ ١٠٢٠ ۝ ١٠٢١ ۝ ١٠٢٢ ۝ ١٠٢٣ ۝ ١٠٢٤ ۝ ١٠٢٥ ۝ ١٠٢٦ ۝ ١٠٢٧ ۝ ١٠٢٨ ۝ ١٠٢٩ ۝ ١٠٣٠ ۝ ١٠٣١ ۝ ١٠٣٢ ۝ ١٠٣٣ ۝ ١٠٣٤ ۝ ١٠٣٥ ۝ ١٠٣٦ ۝ ١٠٣٧ ۝ ١٠٣٨ ۝ ١٠٣٩ ۝ ١٠٤٠ ۝ ١٠٤١ ۝ ١٠٤٢ ۝ ١٠٤٣ ۝ ١٠٤٤ ۝ ١٠٤٥ ۝ ١٠٤٦ ۝ ١٠٤٧ ۝ ١٠٤٨ ۝ ١٠٤٩ ۝ ١٠٥٠ ۝ ١٠٥١ ۝ ١٠٥٢ ۝ ١٠٥٣ ۝ ١٠٥٤ ۝ ١٠٥٥ ۝ ١٠٥٦ ۝ ١٠٥٧ ۝ ١٠٥٨ ۝ ١٠٥٩ ۝ ١٠٦٠ ۝ ١٠٦١ ۝ ١٠٦٢ ۝ ١٠٦٣ ۝ ١٠٦٤ ۝ ١٠٦٥ ۝ ١٠٦٦ ۝ ١٠٦٧ ۝ ١٠٦٨ ۝ ١٠٦٩ ۝ ١٠٧٠ ۝ ١٠٧١ ۝ ١٠٧٢ ۝ ١٠٧٣ ۝ ١٠٧٤ ۝ ١٠٧٥ ۝ ١٠٧٦ ۝ ١٠٧٧ ۝ ١٠٧٨ ۝ ١٠٧٩ ۝ ١٠٨٠ ۝ ١٠٨١ ۝ ١٠٨٢ ۝ ١٠٨٣ ۝ ١٠٨٤ ۝ ١٠٨٥ ۝ ١٠٨٦ ۝ ١٠٨٧ ۝ ١٠٨٨ ۝ ١٠٨٩ ۝ ١٠٩٠ ۝ ١٠٩١ ۝ ١٠٩٢ ۝ ١٠٩٣ ۝ ١٠٩٤ ۝ ١٠٩٥ ۝ ١٠٩٦ ۝ ١٠٩٧ ۝ ١٠٩٨ ۝ ١٠٩٩ ۝ ١١٠٠ ۝ ١١٠١ ۝ ١١٠٢ ۝ ١١٠٣ ۝ ١١٠٤ ۝ ١١٠٥ ۝ ١١٠٦ ۝ ١١٠٧ ۝ ١١٠٨ ۝ ١١٠٩ ۝ ١١١٠ ۝ ١١١١ ۝ ١١١٢ ۝ ١١١٣ ۝ ١١١٤ ۝ ١١١٥ ۝ ١١١٦ ۝ ١١١٧ ۝ ١١١٨ ۝ ١١١٩ ۝ ١١٢٠ ۝ ١١٢١ ۝ ١١٢٢ ۝ ١١٢٣ ۝ ١١٢٤ ۝ ١١٢٥ ۝ ١١٢٦ ۝ ١١٢٧ ۝ ١١٢٨ ۝ ١١٢٩ ۝ ١١٣٠ ۝ ١١٣١ ۝ ١١٣٢ ۝ ١١٣٣ ۝ ١١٣٤ ۝ ١١٣٥ ۝ ١١٣٦ ۝ ١١٣٧ ۝ ١١٣٨ ۝ ١١٣٩ ۝ ١١٤٠ ۝ ١١٤١ ۝ ١١٤٢ ۝ ١١٤٣ ۝ ١١٤٤ ۝ ١١٤٥ ۝ ١١٤٦ ۝ ١١٤٧ ۝ ١١٤٨ ۝ ١١٤٩ ۝ ١١٥٠ ۝ ١١٥١ ۝ ١١٥٢ ۝ ١١٥٣ ۝ ١١٥٤ ۝ ١١٥٥ ۝ ١١٥٦ ۝ ١١٥٧ ۝ ١١٥٨ ۝ ١١٥٩ ۝ ١١٦٠ ۝ ١١٦١ ۝ ١١٦٢ ۝ ١١٦٣ ۝ ١١٦٤ ۝ ١١٦٥ ۝ ١١٦٦ ۝ ١١٦٧ ۝ ١١٦٨ ۝ ١١٦٩ ۝ ١١٧٠ ۝ ١١٧١ ۝ ١١٧٢ ۝ ١١٧٣ ۝ ١١٧٤ ۝ ١١٧٥ ۝ ١١٧٦ ۝ ١١٧٧ ۝ ١١٧٨ ۝ ١١٧٩ ۝ ١١٨٠ ۝ ١١٨١ ۝ ١١٨٢ ۝ ١١٨٣ ۝ ١١٨٤ ۝ ١١٨٥ ۝ ١١٨٦ ۝ ١١٨٧ ۝ ١١٨٨ ۝ ١١٨٩ ۝ ١١٩٠ ۝ ١١٩١ ۝ ١١٩٢ ۝ ١١٩٣ ۝ ١١٩٤

أو يمسح الطائر فيحيا ، أو يمسح الأرض بالشيء ؛ وإليه ذهب مالك .
قال ابن وهب : أخبرني مالك بن أنس : بلغني أن عيسى عليه السلام انتهى إلى قرية
قد خربت حصونها ، وعفت آثارها ، وتشعث شجرها ، فنادى : يا خرب ، أين أهلك ؟
فنودي عيسى بن مريم عليه السلام : بادؤا والتقمتهم الأرض ، وعادت أعمالهم فلائد في
رقابهم إلى يوم القيامة ، عيسى بن مريم مجد .

قال الراوى : يريد مالك أنه كان يمسح الأرض .
وقيل ^(١) إنه معرب من مشيح كتعريب موسى عن موسى ، وهو بتخفيف الشين وكسرها ،
وكذلك الدجال ، وقد دخل فيه جهلة يتوسمون بالعلم ، فجعلوا الدجال مشدد السين ^(٢) بالخاء
المعجمة ، وكلاهما في الاسم سواء ، إن الأول قالوا هو المسيح الذى هو مسيح الهدى
الصالح السليم ، والآخر المسيح الكذاب الأعور الدجال الكافر ، فاعلموه ترشدوا .
المسألة الثانية - قوله تعالى : ﴿ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ ﴾ :

اختلف العلماء فيه على ستة أقوال :
الأولى - أنها نفخة نفخها جبريل في جيب درعها ، وسميت النفخة روحا لأنها تكون عن الريح .
الثانى - أن الروح الحياة ، وقد بينا ذلك في المقسط والمشككين .
الثالث - أن معنى روح رحمة .
الرابع - أن روح صورة ؛ لما خلق الله آدم أخرج من صلبه ذريته ، وصورهم ، ثم
أفهمهم على أنفسهم ، ألسن ربكم ؟ قالوا : بلى . ثم أنشأهم كرة أطوارا ، أو جعل لهم
الدنيا قرارا ؛ فعيسى من تلك الأرواح أدخله في مريم . واختار هذا أبو بن كعب .
وقيل فى الخامس - روح صورة صورها الله تعالى ابتداء وجهها فى مريم .
وقيل فى السادس - سر روح منه ، يعنى جبريل ، وهو معنى الكلام ألقاها إليه روح منه ؛
أى إلقاء الكلمة كان من الله ثم من جبريل .

(١) ارجع إلى اللسان - مادة مسح . (٢) على وزن سكتيت - كما فى اللسان .

قال الطبري : وهذه الأحكام كلها محتملة غير بميدة من الصواب .
قال القاضي وفقه الله : وبعضها أقوى من بعض ، وقد بيضاها في المشككين ، لكن
يتملق بها الآن من الأحكام مسألة ؛ وهي إذا قال لزوجي : روحك طالق ؛ فاختلف علماؤنا
فيه على قولين . وكذا لو قال لها : حياتك طالق ، فيها قولان . وكذلك مثله كلامك طالق .
واختلف أصحاب الشافعي كاختلافنا ، واستقر أبو حنيفة على أن الطلاق لا يلزمه في
شيء من ذلك ؛ فأما إذا قال لها : كلامك طالق ؛ فلا إشكال فيه . فإن الكلام حرام سماعه ،
فهو من محلات النكاح فيلحقه الطلاق .

وأما الروح والحياة فليس للنكاح فيهما متمام ، فوجه وقوع الطلاق بتمامه عليهما خفي ،
وهو أن بدنهما الذي فيه المتاع لا قوام له إلا بالروح والحياة . وهو باطن فيها ؛ فكأنه قال لها :
باطنك طالق ، فيسرى الطلاق إلى ظاهرها ؛ فإنه إذا تعلق الطلاق بشيء منها سرى إلى الباقي .
وقال أبو حنيفة : لا يسرى ، وهي مسألة خلاف كبيرة تسكنا عليها في قوله : بذلك طالق .
وتحقيق القول فيه أنه إذا طلق منها شيئا وحرّمه على نفسه ، فلا يخلو أن يقف حيث
قال ، ولا يتعدى ، أو يسرى كما قلنا أو يلغو . ومحال أن يلغو لأنه كلام صحيح أضافه إلى
محل بحكم صحيح جائز فنفذ كما لو قال : رأسك طالق أو ظهرك ، ومحال أن يقف حيث قال ؛
لأنه يؤدي إلى تحريم بعضها وتحليل بعضها . وذلك محال شرعا ، وهذا بالغ ، والله أعلم .
الآية الحادية والسبعون قوله تعالى ^(١) : ﴿ أَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسْكِينُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ
وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ ﴾ .

هذا رد على النصارى الذين يقولون : إن عيسى ولد الله ، ورد على من يقول : إن
الملائكة بنات الله ، تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا .

يقول الله سبحانه وتعالى لهم : إن من نسبتموه إلى ولادة الله تعالى ، من آدمي ومملك ،
ليس بممتنع أن يكون عبدا لله ، فكيف يحملونه ولدا ؟ ولو كان اجتماع العبودية والولادة
جائزا ما كان لله سبحانه وتعالى في ذلك حجة ، وذلك قوله سبحانه وتعالى ^(٢) : « وما ينبغي
للرحمن أن يتخذ ولدا إن كل من في السموات والأرض إلا آتي الرحمن عبدا » .

فإن قيل : ما معنى « يستنكف » في اللغة ؟

قلنا : هو يستفعل ، من نكفت كذا إذا نحيته ، وهو مشهور المعنى .

التقدير لن يتضح من ذلك ، ولا يبعد عنه ، ولا يمتنع منه .

الآية الثانية والستون - قوله تعالى (١): ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ

إِنْ أَمَرُوا هَٰلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ

فَإِنْ كَانَتْما اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ ، وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَّكَرِ

مِنْهُ حَظُّ الْاِثْنَيْنِ ، يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ اَنْ تَصَلُّوا وَاللهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ .

فِيهَا سَبْعُ مَسَائِلَ :

المسألة الأولى - في وقت نزولها :

ثبت في الصحيح أن البراء بن عازب قال : آخرُ سورةٍ نزلت سورة براءة ، وآخر آيةٍ نزلت آية الكَلالة .

المسألة الثانية - في سبب نزولها (٢) :

روى عن جابر بن عبد الله قال: مرضتُ وعندى تسعُ أخوات لى، فدخل علىّ رسولُ الله

خرجه النسائي، وأبو داود، والترمذي.

المسألة الثالثة - قال قتادة: وذكر لنا أن أبا بكر قال: **إِنَّ الْآيَةَ الَّتِي نَزَلَتْ فِي أَوَّلِ سُورَةِ**

(١) الآية السادسة والسبعون بعد المائة. (٢) أسباب النزول للسموطي ٦٧ (٣) هي الآية ١١

(٥) هي الآية ٧٥ من سورة الأنفال .

(٤) ١٢ ٢٥١

المسألة الرابعة - قال ابن سيرين: نزلت والنبى صلى الله عليه وسلم فى مسير له، وإلى جفبه حذيفة، فبلغها حذيفة وبلغها حذيفة عمر، وهو يسير خلفه، فلما استخاف عمر سأل حذيفة عنها، ورجا أن يكون عنده تفسيرها، فقال له حذيفة: والله إنك لعاجز. هكذا قال الطبرى فى روايته. وقال نعيم بن حماد فيها: والله إنك لأحق إن ظننت أن إمارتك تحملنى على أن أحدثك بما لم أحدثك يومئذ. فقال عمر: لم أريد هذا رحمك الله، والله لا أزيدك عليها شيئاً أبداً؛ فكان عمر يقول: اللهم من كنت بيتها له فإنها لم تدبى لى.

وقد روى أن عمر نازع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها فضرب فى صدره، وقال^(١): يكفيك آية الصيف^(٢) التى نزلت فى آخر سورة النساء، وإن أعش فسأقضى فيها بقضاء يعلمه من يقرأ القرآن ومن لا يقرؤه، وهو من لا ولد له.

المسألة الخامسة - قال علماءنا: معنى الآية إذا لم يكن للميت ولد ذكر ولا أنثى فكان موروثاً كلاله، فلاخه النصف فريضة مسماة. فأما إن كان للميت ولد أنثى فهى مع الأنثى عصبه يصير لها ما كان يصير للعصبه لو لم يكن ذلك غير محدود بمحد، ولم يقل الله: إن كان له ولد فلا شيء لأخيه معه؛ فيكون لما قال ابن عباس وابن الزبير وجه؛ إذ قال ابن عباس: إن الميت إذا ترك بنتاً فلا شيء للأخت، إلا أن يكون معها أخ ذكر، وإنما بين الله سبحانه حقها إذا ورثت الميت كلاله، وترك بيان مالها من حق إذا لم يورث كلاله؛ فبينه رسول الله صلى الله عليه وسلم بوخى ربه، فجعلها عصبه مع إناث ولد الميت، وذلك لا يغير وراثتها فى الميت إذا كان موروثاً عن كلاله.

المسألة السادسة - قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَضِلُّوا﴾: معناه كراهية أن تضلوا، وفيه اختلاف قد بيناه فى ماجئمة المتفهمين فلينظره هنالك من أراد.

المسألة السابعة - فإن قيل: وأى ضلال أكبر من هذا؟ ولم يعلمها عمر ولا اتفق فيها الصحابة وما زال الخلاف إلى اليوم الموعود.

(١) ابن كثير: ١ - ٥٩٣ (٢) أى التى نزلت فى الصيف، وهى الآية التى فى آخر سورة

النساء، والتى فى أولها نزلت فى الشتاء (النهاية).

قلنا : ليس هذا ضلّالا ، هذا هو البيانُ الموعود به ؛ لأن الله سبحانه لم يجعل طرق الأحكام نصا يدركه الجفلى ، وإنما جملة مظنوننا يختص به العلماء ليرفع الله تعالى الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات ، ويتصرف المجتهدون فى مسالك الفطر ، فيدرك بعضهم الصواب فيؤجّر عشرة أجور ، ويقصر آخر فيدرك أجراً واحداً ، وتنفذ الأحكام الدنياوية على ما أراد الله سبحانه ، وهذا بين للعلماء ، والله أعلم ^(١) .

(١) فى آخر المخطوطة (ل) : تم والحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله والحمد لله على كل حال . ووافق الفراغ من نسخه ليلة الثالث والعشرين من شهر رمضان المعظم قدره سنة خمس وثمانين وسبعمائة عن يد العبد الفقير الحقير الذليل الراجى عفو ربه محمد بن رزق بن يوسف المالكي مذهباً غفر الله له ولوالديه ولبن دعا له بالمغفرة والرحمة ولجميع المسلمين . وصلى الله على سيدنا محمد أشرف المرسلين وعلى آله وأصحابه وأزواجه الطاهرين . وحسبنا الله ونعم الوكيل .

فهرس القسم الأول*

الصفحة	أرقام الآيات	السورة
٧ - ٢	٥ ، ٤ ، ٣ ، ٢ ، ١	سورة الفاتحة :
٢٦٥ - ٨	٥٩ ، ٤٣ ، ٣٥ ، ٣٤ ، ٢٩ ، ٢٧ ، ٢٥ ، ٢٢ ، ٨ ، ٣ ، ١٢٥ ، ١٢٤ ، ١١٥ ، ١١٤ ، ١٠٤ ، ١٠٢ ، ٦٧ ، ١٥٩ ، ١٥٨ ، ١٥٤ ، ١٤٨ ، ١٤٤ ، ١٤٣ ، ١٤٢ ، ١٨٥ ، ١٨٤ ، ١٨٠ ، ١٧٨ ، ١٧٧ ، ١٧٣ ، ١٦١ ، ١٩٤ ، ١٩٣ ، ١٩١ ، ١٩٠ ، ١٨٩ ، ١٨٨ ، ١٨٧ ، ٢٠٣ ، ٢٠٠ ، ١٩٩ ، ١٩٨ ، ١٩٧ ، ١٩٦ ، ١٩٥ ، ٢٢٠ ، ٢١٩ ، ٢١٧ ، ٢١٦ ، ٢١٥ ، ٢٠٧ ، ٢٠٤ ، ٢٢٨ ، ٢٢٦ ، ٢٢٥ ، ٢٢٤ ، ٢٢٣ ، ٢٢٢ ، ٢٢١ ، ٢٣٥ ، ٢٣٤ ، ٢٣٣ ، ٢٣٢ ، ٢٣١ ، ٢٣٠ ، ٢٢٩ ، ٢٤٥ ، ٢٤٤ ، ٢٤٣ ، ٢٣٩ ، ٢٣٨ ، ٢٣٧ ، ٢٣٦ ، ٢٧٥ ، ٢٧٣ ، ٢٧٢ ، ٢٧١ ، ٢٦٧ ، ٢٥٦ ، ٢٤٩ ، ٢٨٦ ، ٢٨٢ ، ٢٨٠	سورة البقرة :
٣٠٦ - ٢٦٦	٧٧ ، ٧٥ ، ٦١ ، ٤٤ ، ٣٩ ، ٣٥ ، ٢٨ ، ٢٣ ، ٢١ ، ١٠٤ ، ١٠٣ ، ٩٧ ، ٩٦ ، ٩٣ ، ٩٢ ، ٨٠ ، ٧٩ ، ١٨٠ ، ١٦١ ، ١٥٩ ، ١٢٥ ، ١١٨ ، ١١٣ ، ١٠٦ ، ٢٠٠ ، ١٩١	سورة آل عمران

* هذا فهرس خاص بهذا القسم وفيه بيان بالآيات التي تناولها المؤلف من السور التي وردت فيه ، أما الفهارس الفنية المفصلة فتجدها في آخر القسم الرابع .

السورة	أرقام الآيات	الصفحة
سورة النساء :	١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٢ ، ٣٠٧ - ٥٢١	
	١٥ ، ١٦ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ،	
	٢٩ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٣ ،	
	٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦٦ ، ٦٩ ، ٧١ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٨ ،	
	٨١ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٨ - ٩١ ، ٩٢ ، ٩٤ ، ١٠١ ،	
	١٠٢ ، ١٠٥ ، ١١٤ ، ١١٩ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ،	
	١٣٥ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٨ ، ١٦١ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٦ ،	

تم القسم الأول ، ويليه القسم الثاني
وأوله سورة المائدة

سُورَةُ الْمَائِدَةِ

فيها أربع وثلاثون آية

الآية الأولى - قوله تعالى ^(١) : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُبْتَلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرٌ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ۖ ﴾ .

فيها عشرون مسألة :

المسألة الأولى - قال علماؤنا : قال علقمة : إذا سمعت « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا » فهي مدنية ، وإذا سمعت « يَا أَيُّهَا النَّاسُ » فهي مكية ؛ وهذا ربما خرج على الأكثر .

المسألة الثانية - روى أبو سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم [كان] ^(٢) لما رجع من الحديبية قال لعلی : يا علي ؛ أشعرت أنه نزلت على سورة المائدة ، وهي نعمت الفائدة .

قال [الإمام] ^(٣) القاضي : هذا حديث موضوع لا يحل لمسلم اعتقاده ، أما أنا فنقول ^(٤) : سورة المائدة نعمت الفائدة فلا تؤثره عن أحد ، ولكنه كلام حسن .

المسألة الثالثة - قال أبو ميسرة : في المائدة ثمان عشرة فريضة . وقال غيره : فيها « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا » في ستة عشر موضعاً ؛ فأما قول أبي ميسرة : إن فيها ثمان عشرة فريضة فربما كان ألف فريضة ، وقد ذكرناها نحن في هذا المختصر للأحكام ^(٥) .

المسألة الرابعة - شاهدت المائدة بطور زيتاً ^(٦) مراراً ، وأكلت عليها ليلاً ونهاراً ، وذكّرت الله سبحانه فيها سرّاً وجهاراً ، وكان ارتفاعها أسفل ^(٧) من القامة بنحو الشبر ، وكان لها درجتان قلبيا وجوفيا ، وكانت صخرة صلداً لا تؤثر فيها الماول ، فكان الناس يقولون : مسخت صخرة إذ مسخ أربابها قرادة وخفازير .

(١) الآية الأولى من السورة . (٢) من ل . (٣) في ل : أما نحن فنقول .

(٤) في ل : ذكرنا نحن هاهنا الأحكام .

(٥) في ل : بطور سيناء . وفي ياقوت : طور زيتا - الجزء الثاني بلفظ الزيت من الأدهان ، وفي آخره

ألف : علم مرتجل لجبل يقرب رأس عين عند قنطرة الغابور . (٦) في ١ : أشف .

والذى عندى أنها كانت فى الأصل صخرة قُطِعَتْ من الأرض محلا للمائدة الفازلة من من السماء ، وكل ما حولها حجارة مثلها ، وكان ما حولها محفوفاً بقصور ، وقد نُحِتَ فى ذلك الحجر الصلْدُ بيوتٌ ، أبوابها منها ، ومجالسها منها مقطوعة فيها ، وحناياها فى جوانبها ، وبيوت خدمتها قد صوّرت من الحجر ، كما تصوّر من الطين والخشب ، فإذا دخلت فى قصر من قصورها ورددت الباب وجعلت من ورائه صخرة كُشْمَنَ درهم لم يفتحها أهل الأرض للصُّوقه بالأرض ؛ فإذا هبّت الريح وحدثت تحتها التراب لم يفتح [إلا]^(١) بعد صبّ الماء تحته والإكثار منه ، حتى يسيل بالتراب ويفرج منفرج الباب ، وقد مات بها^(٢) قوم بهذه العلة^(٣) ، وقد كُفِتْ أخلو فيها كثير الدرس ، ولا كنى كُفِتْ فى كل حين أكس حول الباب مخافة مما جرى لغيرى فيها ، وقد شرحت أمرها فى كتاب ترتيب الرحلة بأكثر من هذا .

المسألة الخامسة - قوله تعالى : ﴿ أَوْفُوا ﴾ :

يقال : وَفَى وَأَوْفَى . قال أهل العربية : واللتان فى القرآن ؛ قال الله تعالى^(٤) : « وَمَنْ

أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنْ اللَّهِ » . وقال شاعر العرب^(٥) :

أَمَّا ابْنُ طَوْقٍ فَقَدْ أَوْفَى بِذِمَّتِهِ كَمَا وَفَى بِقِلَاصِ النِّجْمِ^(٦) حَادِيهَا

فجمع بين اللغتين .

وقال الله تعالى^(٧) : « وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى » . وقال النبى صلى الله عليه وسلم : من

وَفَّى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ .

المسألة السادسة - العقود : واحدها عقد ، وفى ذلك خمسة أقوال :

القول الأول : العقود : العهد ؛ قاله ابن عباس^(٨) .

الثانى : حلف الجاهلية ؛ قاله قتادة . وروى عن ابن عباس ، والضحاك ، ومجاهد ، والثورى .

(١) من ل . (٢) فى ل : فيها . (٣) فى ل : الغلة .

(٤) سورة التوبة ، آية ١١١ (٥) البيت لطيف الغنوى . اللسان - والقرطبي : ٦ - ٣٢

(٦) قلاص النجم هى العشرون نجما التى ساقها الدبران فى خطبة الثريا - كما تزعم العرب . وفى ١ :

قلاص النجب - وهو تحريف . (٧) سورة النجم ، آية ٣٧

(٨) فى أحكام الجصاص : ٣ - ٢٨٢ روى عن ابن عباس ، ومجاهد ، ومطرف ، والريبع ، والضحاك ،

والسدى ، وابن جريج ، والثورى .

الثالث: الذى عقد الله عليكم وعقدتم بعضكم على بعض؛ قاله الزجاج .
الرابع: عقد النكاح والشركة واليمين والعهد والحلف، وزاد بعضهم البيع؛ قاله زيد ابن أسلم .

الخامس: الفرائض؛ قاله الكسائى؛ وروى^(١) الطبرى أنه أمر بالوفاء بجميع ذلك .
قال ابن العربى: وهذا الذى قاله الطبرى صحيح، ولكنه يحتاج إلى تنقيح - وهى:
المسألة السابعة - قال: وذلك أن أصل (ع د) ^(٢) فى اللغة الإعلام بالشيء، وأصل العقد^(٣) الربط والوثيقة، قال الله سبحانه^(٤): « وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلِ فَتَنَىٰ - ولم نجد له عزماً » .

وقال عبد الله بن عمر: الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما، هذا عهد نبيينا إلينا وعهدنا إليكم .

وتقول العرب: عَهِدْنَا أَمْرًا كَذَا وَكَذَا؛ أى عرفناه، وعقدنا أَمْرًا كَذَا وَكَذَا؛ أى ربطناه بالقول كربط الحبل بالحبل؛ قال الشاعر^(٥):

قَوْمٌ إِذَا عَقَدُوا عَقْدًا لَجَّارِهِمُ شَدُّوا الْعِجَاجَ^(٦) وَشَدُّوا فَوْقَهُ الْكَرْبَا

وعهد الله إلى الخلق لإعلامهم بما ألزمهم. وتماهد القوم: أى أعان بعضهم لبعض بما التزمه له وارتبط معه إليه وأعلمه به؛ فهذا دخل أحد الأنطين فى الآخر، فإذا عرفت هذا علمت أن الذى قرطس^(٧) على الصواب هو أبو إسحاق^(٨) الزجاج، فشكل عهد الله سبحانه أعلمنا به ابتداءً، والتزمناه نحن له، وتعاقدنا فيه بيننا، فالوفاء به لازم بمعوم هذا القول المطلق الوارد منه سبحانه علينا فى الأمر بالوفاء به .

(١) فى ل: ورأى . (٢) فى ١: العهد . (٣) فى ل: وأصله عقدة .

(٤) سورة طه، آية ١١٥ (٥) البيت للحطيفة - كما فى اللسان - عنج .

(٦) العجاج: خيط أو سير يشد فى أسفل الدلو ثم يشد فى عروتها . والكرب: الحبل الذى يشد على الدلو بعد الحبل الأول . وهذه أمثال ضربها الحطيفة لإيغاثهم بالعهد .

(٧) يقال رمى فقرطس: أى أصاب القرطاس . والرمية التى تصيب: مقرطسة (اللسان) .

(٨) فى ١: أبو القاسم . والمثبت من ل .

وأما من خسر حلف^(١) الجاهلية فلا قُوَّةَ له إلا أن يريد أنه إذا لزم الوفاء به، وهو من عَقَدَ الجاهلية؛ فالوفاء بعقد الإسلام أولى، وقد أمر الله سبحانه بالوفاء به؛ قال الله تعالى^(٢) : « وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَامْتُواهُمْ نَصِيبُهُمْ » ؛ قال ابن عباس : يعنى من النصيحة والرفادة والنصرة ، وسقط الميراث خاصة بآية الفرائض وآية الأنفال . وقد قال النبي [صلى الله عليه وسلم : المؤمنون عند شروطهم]^(٣) .

وأما مَنْ قال عقد البيع وما ذكر معه فإنما أشار إلى عقود المعاملات وأسقط غيرها وعقود الله والنذور ؛ وهذا تقصير .

وأما قول الكسائى الفرائض فهو أخو قول الزجاج ، ولكن قول الزجاج أَوْعَب ؛ إذ دَخَلَ فِيهِ الْفَرَضُ الْمُبْتَدَأُ وَالْفَرْضُ الْمَلْتَزَمُ وَالنَّدْبُ ، ولم يتضمَّن قول الكسائى ذلك كله .

المسألة الثامنة - إذا ثبت هذا فَرَبِطُ الْعَقْدِ تَارَةً يَكُونُ مَعَ اللَّهِ ، وتارة يَكُونُ مَعَ الْآدَمِيِّ ، وتارة يَكُونُ بِالْقَوْلِ ، وتارة بالفعل ؛ فن قال : « اللَّهُ عَلَى صَوْمٍ يَوْمٌ » فقد عقده بقوله مع رَبِّهِ ؛ وَمَنْ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ فَتَوَسَّى وَكَبَّرَ فَقَدْ عَقَّدها لربه بالفعل ، فيلزم الأول ابتداء الصوم ، ويلزم هذا تمام الصلاة ؛ لأن كل واحد منهما قد عَقَّدها مع ربه ، والتزم . والعقدُ بالفعل أقوى منه بالقول . وكما قال سبحانه^(٤) : « يُؤْفُونَ بِالْأَمَانَةِ الَّتِي كَانُوا عَاهَدُوا عَلَى أَنْ لَا يُبَدِّلُوا بِهَا عُقُولَهُمْ » .

كذلك قال^(٥) : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ » . وما قال القائل : عَلَى صَوْمٍ يَوْمٍ أو صلاة ركعتين إِلَّا لِفَعْلٍ ، فإذا فعل كان أقوى^(٦) من القبول ؛ فإن القول عقد^(٧) وهذا نقد ؛ وقد مهدنا ذلك في مسائل الخلاف وشرح الحديث على الشافعى تمهيدا بليغا ، فليُنظر هنالك .

فإن قيل : فكيف يلزم الوفاء بعقد الجاهلية حين كانوا يقولون : هَدَمِي هَدَمَكَ ، وَدَمِي دَمَكَ ، وهم إنما كانوا يتعاقدون على النصرة في الباطل .

(٢) سورة النساء ، آية ٣٢

(٤) سورة الإنسان ، آية ٧

(٦) في : كان أوكد .

(١) في ١ : خلف ، وهو تحريف .

(٣) ساقط من ل .

(٥) سورة محمد ، آية ٣٣

(٧) في ل : وعد .

قلنا : كذبتم ؛ إنما كانوا يتعاهدون على ما كانوا يعتقدونه حقاً ، وفيما كانوا يعتقدونه حقاً ما هو حق كنصرة المظلوم ، وتحمل الكَلَّ ، وقرى الضيف ، والتعاون على نوائب الحق . وفيه أيضاً باطل ؛ فرفع الإسلام من ذلك الباطل بالبيان ، وأوثق عُرى الجائز ، وألحق منه بالأمر بالوفاء بإتيانهم نصيبهم فيه ، كما تقدم من النصيحة والرفادة والنصرة ، وهذا كما قال صلى الله عليه وسلم : المؤمنون عند شروطهم . معناه إنما تظهر حقيقة إيمانهم ^(١) عند الوفاء بشروطهم .

وقال صلى الله عليه وسلم : أحق الشروط أن يوفى به ما استحللتم به الفروج . ثم قال : ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله ، من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فهو باطل وإن [كان] ^(٢) اشترط مائة شرط .

فبين أن الشرط الذي يجب الوفاء به ما وافق كتاب الله تعالى ، أى دين الله تعالى ، كذلك لا يلزم الوفاء بعقد إلا أن يُعقد على ما في كتاب الله . وعلى المسلمين أن يلتزموا الوفاء بمهودهم وشروطهم إلا أن يظهر فيها ما يخالف كتاب الله ، فيسقط . ولا يمنع هذا التعلق بعموم القولين ؛ ولذلك حث على فعل الخير ، فقال ^(٣) : « وافعلوا الخير لعلكم تفلحون » . وأمر بالسكف عن الشر ، فقال : لا ضرر ولا ضرار . فهذا حث على فعل كل خير واجتناب كل شر . فأما اجتناب الشر فجميعه واجب . وأما فعل الخير فينقسم إلى ما يجب وإلى ما لا يجب ؛ وكذلك الوفاء بالعقود ، ولكن الأصل فيها الوجوب ، إلا ما قام الدليل على نفيه ؛ وقد جهل بعضهم فقال : لما كانت العقود الباطلة والشروط الباطلة لا نهاية لها والجائز منها محصور فصار مجهولاً فلا يجوز الاحتجاج على الوفاء بالعقود ولا بالشروط لأجل ذلك وهي ^(٤) عبارة عظيمة ، وهي :

السألة التاسعة : قلنا : وما لا يجوز [كيف] ^(٥) يدخل تحت مطلق أمر الله سبحانه حتى يجعله مجعلاً . والله لا يأمر بالفحشاء ولا بالباطل : لقد ضللت إمامتك وخابت أمانتك ، وعلى هذا لا دليل في الشرع لأمره يفعل ؛ فإن منه ^(٦) كله ما لا يجوز ، ومنه ما يجوز ،

(١) في ل : لإسلامهم . (٢) من ل . (٣) سورة الحج ، آية ٧٧ . (٤) في ل : وهنم . (٥) من ل . (٦) في ا : فيه .

فيؤدى إلى تعطيل أدلة الشرع وأوامره . والذين قالوا بالوقف لم يرتكبوا هذا الخطر ، ولا سلكوا هذا الوعر ، فدع هذا وعد القول إلى العلم إن كنت من أهله .

فإن قيل : محمول قوله : أوفوا بالعقود على المقيد لما بينا ، وهى :

المسألة العاشرة - قلنا : فقد أبطلنا ما يثبت محمول قوله : أوفوا بالعقود على كل عقد مطلق ومقيد . وماذا تريد بقولك مقيداً ؟ تريد قيد بالجواز أم قيد بقربة ، أو قيد بشرط ؟ فإن أردت به قيد بشرط لزمك فيه ما لزمك في المطلق من أن الشرط منه ما لا يجوز كما تقدم لك ^(١) ، وإن قلت مقيد بقربة فيبطل بالمعاملات ، وإن قلت مقيد بالدليل فالدليل هو قول الله سبحانه ، وقد قال : « أوفوا بالعقود » .

فإن قيل : هذا عقد البين لا يجب الوفاء به ، وهى :

المسألة الحادية عشرة - قلنا : لا يجب الوفاء بشيء أكثر مما يجب الوفاء بالبين ، وكيف لا يجب الوفاء به وهو عقد أكد باسم الله سبحانه؟ حاشا لله أن نقول هذا، ولكن الشرع أذن رحمة ورخصة في إخراج الكفارة بدلا من البر ، وخلفاً من العقود عليه الذى فوته الحنث . وقد بينا ذلك في مسائل الخلاف ، وستراه في آية الكفارة من هذه السورة إن شاء الله تعالى .

فإن قيل : فقد قال الشافعى : إذا نذر قربة لا يدفع بها بلية ولا يستنجد بها طلبة فإنه لا يلزم الوفاء بها .

قلنا : من قال بهذا فقد خفيت عليه دلائل الشرع ؛ وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لعمر ^(٢) : أوف بندرك . وقد بينا قول الله عز وجل فيه وماذا على الشريعة أو ما [ذا] ^(٣) يقدح في الأدلة من رأى الشافعى وأمثاله من العلماء .

وأما نذر المبأح فلم يلزم بإجماع الأمة ونص النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيح ، وهى شئ جهلته يا هذا العالم ، فادرج عن هذه الأغراض ، فليس بوكبر إلا لمن أمتته

(١) فى ١ : ذاك . (٢) حين نذر أن يمتكف يوماً فى الجاهلية . وقوله صلى الله عليه وسلم : من نذر نفراً سماه فعليه أن يفي به ، ومن نذر نفراً ولم يسمه فعليه كفارة بين (أحكام الجصاص - ٣ - ٢٨٧) . (٣) من ل .

معرفة أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم من المكّر ، ولم يتكلم برأيه وحده ، ولا أعجب بطرق من النظر حصلها^(١) ، ولم يتمرّس فيها بكتاب الله عز وجل ولا بسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ؛ فافهم هذا ، والله يوفّقكم وإيانا بتوفيقه لتوفية عهد الشريعة حقها .

المسألة الثانية عشرة - قوله تعالى : ﴿ أَحَلَّتْ لَكُمْ بِهِمَةَ الْأَنْعَامِ ﴾ :
اختلف فيها على ثلاثة أقوال :

الأول - أنه كل الأنعام ؛ قاله السدّي ، والربيع ، والضحاك .

الثاني - أنه الإبل ، والبقر ، والغنم ؛ قاله ابن عباس ، والحسن .

الثالث - أنه الظباء ، والبقر ، والحمر الوحشيان .

المسألة الثالثة عشرة - في المختار :

أما من قال : [إن النعم]^(٢) هي الإبل والبقر والغنم فقد علمت صحة ذلك دليلاً ، وهو أن النعم عند بعض أهل اللغة اسم خاص للإبل يذكر ويؤنث ؛ قاله ابن دُرَيْد وغيره . وقد قال الله تعالى^(٣) : « وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ . وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ . وَتَحْمِلُ أَوْفَاقَكُمْ » . وقال تعالى^(٤) : « وَمِنَ الْأَنْعَامِ سَحوْلَةٌ وَفَرَسٌ ، كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ ، إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ . ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ مِنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْزِ اثْنَيْنِ » . وقال^(٥) : « وَمِنَ الْإِبِلِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْبَقَرِ اثْنَيْنِ » .

فهذا مرتبط بقوله : ومن الأنعام حمولة وفرشاً ، أي خلق جنات وخلق من الأنعام حمولة وفرشاً ، يعنى كباراً وصغاراً ، ثم قسرها فقال : ثمانية أزواج ... إلى قوله^(٥) : « أم كنتم مشهداء إذ وصّاكم الله بهذا » .

وقال تعالى^(٦) : وجعل لكم من جلود الأنعام بيوتا تستخفونها يوم ظعنكم ويوم

(١) العبارة مضطربة في ١ ، وقد وردت هكذا : ولأعجب كاف من النظر حفظها . والمثبت من ل .

(٢) من ل . (٣) سورة النحل ، آية ٥ وما بعدها . (٤) سورة الأنعام ، آية ١٤٢ وما بعدها .

(٥) سورة الأنعام ، آية ١٤٤ (٦) سورة النحل ، آية ٨٠

إِقَامَتِكُمْ ، وَمِنْ أَصْوَابِهَا - وَهِيَ الْغَنَمَ - وَأَوْبَارِهَا - وَهِيَ الْإِبِلَ - وَأَشْعَارِهَا - وَهِيَ الْمِعْزَى ، أَمَانًا وَمَتَاعًا إِلَى حِينٍ .

فهذه ثلاثة أدلة تدبى عن تضمن اسم النعم لهذه الأجناس الثلاثة : الإبل والبقر والغنم ، لتأسيس ذلك كله ، فأما الوحشية فلم أعلمه إلى الآن إلا اتباعاً لأهل اللغة .

أما أنه قد قال بعض العلماء : إِنَّ قَوْلَهُ سَبْحَانَهُ : ﴿ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾ يقتضى دخول البقر والحمر والظباء تحت قوله : بهيمة الأنعام ؛ فصار تقدير الكلام : أَحِلَّتْ لَكُمْ بهيمة الأنعام إنسيها ووحشيتها غير محلى الصيد وأنتم حُرْمٌ ؛ أى ما لم تكونوا مُحْرَمِينَ . فإن كان هذا متعلقاً فقد قال : ^(١) « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ، وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ » .

فجعل الصيد والغنم صنفين . وأيضاً فإن مَنْ أَرَادَ أَنْ يُدْخِلَ الظباء والبقر والحمر الوحشية فيه ليعمم ذلك كله فى الإحلال ماذا يصنعُ بصنف الصيد الطائر كله ؟ فالدليل الذى أحله ولم يدخل فى هذه الآية محل الظباء والبقر والحمر الوحشية وإن لم يدخل فى الآية .

وقد ينتهى العيُّ بيمضهم إلى أن يقول : إِنَّ الْأَنْعَامَ هِيَ الْإِبِلُ لِنِعْمَةِ أَخْفَافِهَا فِي الْوَطْءِ ، وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ الْحَافِرُ وَلَا الظَّلْفُ لِحَسَاوَتِهِ ^(٢) وتحدده . ويقال له : إِنَّ الْأَنْعَامَ إِنَّمَا سُمِّيَتْ بِهِ لِمَا يُنْتَعَمُ بِهِ مِنْ لَحْمِهَا وَأَصْوَابِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَمَانًا وَمَتَاعًا إِلَى حِينٍ .

وبهذه الآية كان يدخل صنف الوحشى فيها ؛ لأنها ذات أشعار من جهة أنه يتأتى ذلك فيه حساً وإن لم [يكن] ^(٣) يتناول ذلك [منها] ^(٣) عُرْفًا .

فإن قلنا : إن اللفظ يحمل على الحقيقة الأصلية ، فيدخل فى هذا اللفظ فى النحل ويتناولها اللفظ فى سورة المائدة . وإن قلنا : إن الألفاظ تُحْمَلُ عَلَى الْأَحْوَالِ الْعَتَادَةِ الْعَرَفِيَّةِ لَمْ يَدْخُلْ فِيهَا ؛ إِذْ لَا يَمْتَدُّ ^(٤) ذَلِكَ مِنْ أَوْبَارِهَا .

وهاهنا انتهى تحقيق ذلك فى هذا المختصر .

(٢) جسا الشيء : يبس وصلب .

(١) سورة المائدة ، آية ٩٥

(٤) فى ١ : ولا يعتاد .

(٣) من ل .

السؤال الرابعة عشرة - قوله تعالى : ﴿إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾ :

قالوا : مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى ^(١) : « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ » . وقيل من قوله : ﴿غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ﴾ ؛ والصحيح أنه من قوله في كل محرم في كتاب الله تعالى أو سنة نبيه صلى الله عليه وسلم . فإن قيل : فقد قال : (إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ) . والذي يُتْلَى هو القرآن ، ليس السنة . قلنا : كلُّ كتاب يُتْلَى ، كما قال تعالى ^(٢) : « وما كنْتُمْ تَعْلَمُونَ مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ » . وكلُّ سنةٍ لرسول الله صلى الله عليه وسلم فهي من كتاب الله . والدليل عليه أمران : أحدهما قوله صلى الله عليه وسلم في قصة العسيف ^(٣) : « لَا قُضِيَ بَيْنِي وَبَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ ، أَمَا غَنَمُكَ وَجَارِيَتُكَ فَرَدُّ عَلَيْكَ ، وَهَلَى ابْنُكَ جَلْدَ مِائَةٍ وَتَغْرِبُ عَامٌ » . وليس هذا في القرآن ، ولكنه في كتاب الله الذي أوحاه إلى رسوله علماً من كتابه المحفوظ عنده .

والدليل الثاني في حديث عبد الله بن مسعود ؛ قال ^(٤) : « لَعَنَ اللَّهُ الْوَائِشَاتِ ، وَالْمُسْتَوِشَاتِ ، وَالْمَتَنَمِّصَاتِ ^(٥) ، وَالْمَتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ ، وَالْمَغِيرَاتِ لَخُلُقِ اللَّهِ . فبلغ ذلك امرأة من بني أسد يقال لها أم يعقوب ، فجاءت فقالت : إنه بلغني أنك لعنت كيت وكيت . فقال : وما لي لا ألعن مَنْ لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ أليس هو في كتاب الله ؟ فقالت : لقد قرأت ما بين اللّوْحَيْنِ فما وجدت فيه ما تقول . فقال : لئن كنتِ قرأتيه لقد وجدته . أو ما قرأتِ : « وما ^(٦) آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » ؟ قالت : بلى . قال : فإنه قد نهى عنه . قالت : فإني أرى أهلك يفعلونه . قال : فاذهبي فانظري ، فذهبت [فَنَظَرَتْ] ^(٧) فلم تر من حاجتها شيئاً . فقال : لو كانت كذلك ما جامعتها .

(١) سورة المائدة ، آية ٣ (٢) سورة العنكبوت ، آية ٤٨

(٣) صحيح مسلم : ١٣٢٥ ، والعسيف : الأجير . (٤) صحيح مسلم : ١٦٧٨

(٥) الوشم : أن يغرز الجلد بإبرة ثم يحشى بكحل أو نيل فيزرق أثره أو يخضر . والمستوشمة : التي يفعل بها ذلك . النامصة : هي التي تزيل الشعر من الوجه . والمتنمصة : هي التي تطلب فعل ذلك بها . والفليج : فرجة ما بين الثنايا والرابعيات ، والمتفلجات : النساء اللاتي يفعلن ذلك بأسنانهن رغبة في التحسين .

(٦) سورة الحشر ، آية ٧ (٧) من ل .

المسألة الخامسة عشرة - يحتمل قوله: **إِلَّا مَا يُتَلَّى عَلَيْكُمْ الْآنَ**، أو **إِلَّا مَا يُتَلَّى عَلَيْكُمْ** فيما بَعْدُ مِنْ مُسْتَقْبَلِ الزَّمَانِ . وفي هذا دليل على جواز تأخير البيان عن وقتٍ لَا يُفْتَقَرُ فيه إلى تعجيل الحاجة ، وهي مسألة أصولية ، وقد بينها في المحصول ، ومعناه أن الله سبحانه أباح لنا شيئاً وحرّم علينا شيئاً استثناء منه . فأما الذي أباح لنا فسماء [ويَبْنِيهِ] ^(١) . وأما الذي استثناءه فوعده بِذِكْرِهِ في حين الإباحة ، ثم بيّنه بعد ذلك في وقتٍ واحدٍ أو في أوقات متفرقة على اختلافِ التّأويلين المتقدّمين ، وكلُّ ذلك تأخير للبيان ، والله أعلم .

المسألة السادسة عشرة - قوله تعالى : ﴿ غَيْرِ مُحِلِّ الصَّيْدِ ﴾ :

فيه ثلاثة أقوال :

الأول - معناه أوفوا بالعقود غير مُحِلِّ الصَّيْدِ .

الثاني - أحلت لكم بهيمة الأنعام الوحشية غير مُحِلِّ الصيد وأنتم حُرُم .

الثالث - أحلت لكم بهيمة الأنعام إلا ما يُتَلَّى عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا كَانَ مِنْهَا وَحْشِيًّا فَإِنَّهُ صَيْد

لَا يَحِلُّ ^(٢) لَكُمْ وَأَنْتُمْ حُرُم .

المسألة السابعة عشرة - في تفقيحها :

أما قوله: **إِنْ مَعْنَاهُ أَوْفُوا بِالْعُقُودِ غَيْرِ مُحِلِّ الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرُمُ** فاختاره الطبري والأخفش ، وقالوا : فيه تقديم وتأخير ، وهو جائز في نظام الكلام وإعرابه ؛ وهذا فاسد ؛ إذ لا خلاف أن الاستثناء إذا كان باسم الفاعل فإنه حال ؛ فيكون تقدير الآية أوفوا بالعقود لا محلين للصيد في إحرامكم . ونسكتُ العهد ونقض العقد محرم ، والأمرُ بالوفاء مستمر في هذه الحال وفي كل حال . ولو اختص الوفاء بها في هذه الحال لكان ما عداها بخلاف على رأى القائلين بدليل الخطاب . وذلك باطل أو يكون مسكوتاً عنه . وإنما ذكر الأقل من أحوال الوفاء وهو مأمورٌ به في كل حال ، وهذا تهجينٌ للكلام وتحييرٌ للوفاء بالعقود .

وأما من قال : **أَحَلَّتْ لَكُمْ الْوَحْشِيَّةُ فَهُوَ خَطَأٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :**

أحدهما - أن فيه تخصيص بعض الحملات ^(٣) ، وهو تخصيص للعموم بغير دليل لاسيما

عموم متفق عليه .

والثاني - أنه حملُ للفظ بهيمة الأنعام على الوحشية دون الإنسانية ، وذلك تفسير للفظ بالمعنى التابع لمعانيه المختلف منها فيه .

وأما من قال : معناه أَحِلَّتْ لَكُمْ بهيمة الأنعام إلا ما يُتَلَى عليكم إلا ما كان منها وَحْشِيًّا فإنه صيد ، ولا يحلُّ لَكُمْ الصيدُ وأنتم حُرْمٌ . وهذا أشبهها معنى ، إلا أن نظام تقديره ليس بجارٍ على قوانين العربية ؛ فإنه أضمر فيه ما لا يُحتاج إليه، وإنما ينبغي أن يقال ؛ [تقديره] ^(١) : أَحِلَّتْ لَكُمْ بهيمةُ الأنعام إلا ما يتلى عليكم ، غير محلين صيدها وأنتم حرم ؛ فيصح ^(٢) المعنى ، ويقلّ فضول الكلام ، ويجرى على قانون النحو . وفيها مسألة بديعة ^(٣) ؛ وهي :

المسألة الثامنة عشرة - وهي ثنيةُ الاستثناء في الجملة الواحدة ، وهي تردُّ على قسمين : أحدها - أن يتكرر ، ويكون الثاني من الأول ، كقوله تعالى ^(٤) : « إِلَّا آلَ لُوطَ إِنَّا إِنجُوهُمْ أَجْمَعِينَ إِلَّا امْرَأَتَهُ » .

الثاني - أن يكونا جميعا من الأول ، كقوله هاهنا : إِلَّا مَا يُتَلَى عَلَيْكُمْ إِلَّا الصَّيْدُ وَأَنْتُمْ مُحْرَمُونَ ، فقوله : (إِلَّا مَا يُتَلَى عَلَيْكُمْ) استثناء من بهيمة الأنعام على أحد القولين وأظهرها ، وقوله : إِلَّا الصَّيْدُ استثناء آخر أيضا معه ^(٥) . وقد مهدنا ذلك في كتاب ملجئة المتفقهين إلى معرفة غوامض النحويين .

المسألة التاسعة عشرة - في تمثيل لهذا التقدير من حديث النبي صلى الله عليه وسلم : وذلك ما روى أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ الْحَارِثِ بْنِ رَبِيعٍ الْأَنْصَارِيَّ قَالَ : كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ وَهُمْ مُحْرَمُونَ وَأَنَا حِلٌّ عَلَى فَرَسٍ لِي ، فَكَانَتْ أَرْقَى عَلَى الْجِبَالِ ، فَبَيْنَا أَنَا كَذَلِكَ إِذْ رَأَيْتُ الْفَاسَ مُشْرِفِينَ ^(٦) لَشَيْءٍ ، فَذَهَبْتُ لِأَنْظُرَ ، فَإِذَا هُوَ حِمَارٌ وَحْشِيٌّ ، فَقُلْتُ لَهُمْ : مَا هَذَا ؟ فَقَالُوا : لَا نَدْرِي . فَقُلْتُ : هُوَ حِمَارٌ وَحْشِيٌّ . قَالُوا : هُوَ مَا رَأَيْتَ . وَكُنْتُ نَسِيتُ سَوَاطِي . فَقُلْتُ لَهُمْ : نَاوِلُونِي سَوَاطِي . فَقَالُوا : لَا نَعْنِيكَ عَلَيْهِ ، فَتَرَلْتُ وَأَخَذْتُهُ ثُمَّ

(١) من م . (٢) في ١ : يصح . (٣) في ١ : بديعة منه . (٤) سورة الحجر ، آية ٥٩ ، ٦٠

(٥) في ل ، والقرطبي : منه . (٦) في ل : منشوفين .

صرتُ في أثره ، فلم يكن إلا ذلك حتى ^(١) عقرته ؛ فأتيتُ إليهم فقلت : قوموا فاحتملوا . فقالوا : لا نمسه ، فحملته حتى جئتُهم به ، فأبى بعضهم ، وأكل بعضهم . قلت : أنا أستوقفُ لكم النبي صلى الله عليه وسلم ، فأدركته ، فحدثته الحديث ، فقال لي : أبقى معكم منه شيء ؟ قلت : نعم . قال : فاكلوا فهو طعمة أطمعكموها الله ؛ فأحلَّ لهم الحرُّ مطلقاً إلا ما يتلى عليهم ، إلا ما صادوه وهم محرمون منها ؛ وما صاده غيرُهم فهو حلال لهم ، فإنما حرَّم عليهم منه ما وقع إليهم بصيدهم ، إلى تفصيل يأتي بيانه إذا صيدَ لهم ، فإن حرم فإنما هو بدليل آخر غير هذه الآية .

المسألة الموفية عشرين - مضى في سردِ هذه الأقوال أن من الصحابة من قال في جَنين الناقة أو الشاة أو البقرة أو نحوها : إنها من بهيمة الأنعام المحلَّة . وللعلماء فيه ثلاثة أقوال : الأول - أنه حلال بكلِّ حال ؛ قاله الشافعي .

الثاني - أنه حرام بكلِّ حال ، إلا أن يذكي ؛ قاله أبو حنيفة .

الثالث - الفرق بين أن يكون قد استقل ونبت شعرُه وبين أن يكون بضعة ^(٢) كالكبد والطحال ؛ قاله مالك . وتعلق بعضهم بالحديث المشهور : ذكاةُ الجنين ذكاةُ أمه . ولم يصح عند الأكثر ، وصححه الدارقطني ؛ واختلفوا في ذكر « ذكاة » الثانية هل هي برفع التاء فيكون الأول الثاني ولا يفترق الجنين إلى ذكاة ، أو هو بنصب التاء فيكون الأول غير الثاني ، ويفترق إلى الذكاة . وقدمهذه في الرسالة الملحقة ، وبيننا في مسائل الخلاف أن الموعول فيه على اعتبار الجنين بجزء من أجزائها ، أم يُعتبر مستقلاً بنفسه ، وقد بيننا في كتاب الإنصاف الحق فيها ، وأنه في مذهبنَا باعتبار ذكاة المستقبل ؛ والله أعلم . وسنشير إلى شيء من ذلك في الآية بمدّها إن شاء الله .

(١) أصل العقر : ضرب قوائم البعير أو الشاة بالسيف وهو قائم ، وعقر دابته : عرقها ، ثم اتسع

في العقر حتى استعمل في القتل والهلاك (النهاية) .

(٢) البضعة : القطعة من اللحم .

الآية الثانية - قوله تعالى (١) : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشُّعْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَانًا، وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا وَلَا يَجْرٍ مِنْكُمْ شَنْآنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا، وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى ، وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ۝﴾ .

فيها سبع مسائل :

المسألة الأولى - قوله : (شَعَائِرُ) :

وزنها فاعل ، واحدها شَعِيرَةٌ ؛ فيها قولان : أحدها - أنه الهدى . الثانى - أنه كل متعبد ؛ منها الحرام فى قول السدى ، ومنها اجتناب سخط الله فى قول عطاء . ومنها مناسك الحج فى قول ابن عباس ومجاهد (٢) . وقال علماء النحويين : هو من أشعر - أى أعلم ؛ وهذافيه نظر ؛ فإن فعلا بمعنى مفعول بأن (٣) يكون من فعل لا من أفعل ، ولكنه جرى على غير فعله كمصدر جرى على غير فعله ، وقد بيناه فى رسالة الملحئة .

والصحيح من الأقوال هو الثانى ، وأفسدها من قال : إنه الهدى ؛ لأنه قد تكرر فلا معنى لإيهامه والتصريح به ، ذلك به .

المسألة الثانية - قوله : ﴿وَلَا الشُّعْرَ الْحَرَامَ ۝﴾ :

قد بينا فى كل مصنف أن الألف واللام تأتى للعهد وتأتى للجنس ؛ فهذه لأم الجنس ، وهى أربعة أشهر يأتى بيانها مفصلة فى سورة « براءة » إن شاء الله تعالى .

المسألة الثالثة - قوله تعالى : ﴿وَلَا الْهَدْيَ ۝﴾ : وهو كل حيوان يُهدى إلى الله فى بيته ، والأصل فيه عمومته فى كل مهْدَى ، كان حيوانا أو مجادا . وحقيقته الهدى كل معطى لم يذكر

(١) هى الآية الثانية من السورة . (٢) فى أحكام الجصاص (٣ - ٢٩١) : روى عن السلف فيه وجوه ، فروى عن ابن عباس أن الشعائر مناسك الحج . وقال مجاهد : الصفا والمروة والهدى والبدن ، كل ذلك من الشعائر . وقال عطاء : فرائض الله التى حدها لعباده . وقال الحسن : دين الله كله . وقيل : لأنها أعلام الحرم ناهم أن يتجاوزوها غير محرمين إذا أرادوا دخول مكة . وهذه الوجوه كلها فى احتمال الآية . (٣) فى ل : بأنه .

معه عَوْض^(١) ، وقد جاء في الحديث الصحيح: مَنْ راح في الساعة الأولى إلى الجمعة فكأنما قَرَّبَ بَدَنَةً، ومن راح في الساعة السادسة فكأنما قَرَّبَ بَيْضَةً^(٢)، وفي بعض الألفاظ: فكأنما أهدى بَدَنَةً، وكأنما أهدى بَيْضَةً. وقد اتفق الفقهاء على أن من قال: ثوبى هدى أنه يبعث بشمعه إلى مكة في اختلافٍ يأتى بيانه.

المسألة الرابعة - وأما القلائد فهي كل ما عُلّق على أَسْنة الهدايا علامة على أنها لله سبحانه، من نعل أو غيره، وهي سُنَّة إبراهيمية بقيت في الجاهلية وأقرّها الإسلام في الحج. وأنكرها أبو حنيفة. وقد ثبت في الصحيح، وذلك مبين في مسائل الخلاف إن شاء الله تعالى.

المسألة الخامسة - ﴿وَلَا آمِنَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾: يعنى قاصدين له، من قولهم: أمت كذا، أى قصده، وهذا عام في كل من قصده باسم العبادة، وإن لم يكن من أهلها، كالكافر، وهذا قد نسخ بقوله تعالى^(٣): «فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ» في قول المفسرين، وهو تخصيص غير نسخ على ما بيناه في القسم الثانى، فإنه إن كان أمر بقتل الكفار^(٤) فقد بقيت الحرمة للمؤمنين.

المسألة السادسة - قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾، وكان سبحانه حرّم الصيد في حال الإحرام بقوله تعالى^(٥): «غَيْرَ مُحْلَى الصيد»، ثم أباحه بعد الإحلال، وهو زيادة بيان؛ لأن ربطه التحريم بالإحرام يدل على أنه إذا زال الإحرام زال التحريم، ولكن يجوز أن يبقى التحريم لعلّة أخرى غير الإحرام؛ فبين الله سبحانه عدم العلة بما صرح به من الإباحة؛ فكان نصاً في موضع الاستثناء، وهو محمول على الإباحة اتفاقاً، وقد توهم قوم أن حمله على الإباحة إنما كان لأجل تقديم الحظر عليه، وقد بيناه في أصول الفقه.

المسألة السابعة - قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاكُومٌ عَلَى الْعِدْوَانِ عَلَى آخِرِينَ﴾.

(١) في القرطبي: (٦ - ٣٩) الهدى: ما أهدى إلى بيت الله تعالى من ناقة أو بقرة أو شاة. وقال الجمهور: الهدى عام في جميع ما يتقرب به من الذبائح والصدقات.

(٢) البدنة: تقع على الجمل والناقة والبقرة، وهى بالإبل أشبه؛ وسميت بدنة لعظمها وسمنها (النهاية). وفي القرطبي (٦ - ٣٩): وتسمية البيضة هدياً لا تحمل له إلا أنه أراد به الصدقة.

(٣) سورة التوبة، آية ٥ (٤) في ١: السكاب. (٥) الآية السابقة - الأولى من المائة.

نزلت هذه الكلمة^(١) في الحكم رجل من ربيعة قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: بم تأمرنا؟ فسمع منه. وقال: أَرْجِعْ إِلَى قَوْمِي فَأَخْبِرْهُمْ. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: لقد جاء بوجه كافر ورجع بقفا غادر. ورجع فأغار على سرح^(٢) من سروح المدينة، فانطلق به، وقدم بتجارة أيام الحج يريد مكة، فأراد ناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن يخرجوا إليه، فنزلت هذه [الآية]^(٣)؛ أي لا تَعْتَدُوا [إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ]^(٤) بقطع سبل الحج، وكونوا ممن يُعِينُ فِي التَّقْوَى، لا في القعدة، وهذا من معنى الآية منسوخ، وظاهر عمومها باقٍ في كل حال، ومع كل أحد، فلا ينبغي لمسلم أن يجعله^(٥) بُغْضَ آخَرٍ عَلَى الاعتداء عليه إن كان ظالماً، فالعقاب معلوم على قَدَرِ الظلم، ولا سبيل إلى الاعتداء عليه إن ظلم غيره؛ فلا يجوز أخذ أحدٍ عن أحد. قال الله تعالى: «وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى». وهذا مما لا خلاف فيه بين الأمة.

الآية الثالثة - قوله تعالى^(٥): ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْمَتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أَهَلَ لِلْغَيْرِ اللَّهُ بِهِ وَالْمُنْخَفَقَةُ وَالْمَوْقُودَةُ وَالْمُتَرَدِّيةُ وَالنَّطِيجَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذُكِّرْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النَّصَبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلامِ ذَلِكُمْ فِسْقٌ الْيَوْمَ يَنْسُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا، فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمِهِ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ فيها إحدى وعشرون مسألة:

المسألة الأولى - أما قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْمَتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ﴾ - فقد تقدم^(٦) بيان ذلك في سورة البقرة.

وأما قوله: ﴿وَمَا أَهَلَ لِلْغَيْرِ اللَّهُ بِهِ﴾ فسيأتي في سورة الأنعام إن شاء الله.

(١) أسباب النزول: ٦٨ (٢) السرح: الماشية (النهاية).

(٣) من ل. (٤) هذا تفسير لقوله تعالى: لا يجزئكم؛ أي لا يحملكم. والشأن: البغض.

(٥) الآية الثالثة من السورة، (٦) في آية ١٧٣ من سورة البقرة، وقد سبق في صفحة ٥١ من الجزء الأول.

المسألة الثانية - وهو قوله: ﴿الْمُنْحَنَقَةُ﴾ ، فهي التي تُنْحَنَقُ بِجَبَلٍ بِقَصْدٍ أو بغير قصد ، أو بغير جَبَلٍ .

المسألة الثالثة - المَوْقُودَةُ: التي تُقْتَلُ ضَرْباً بالخشب أو بالحجر ، ومنه المقتولة بقوس البُنْدُق .

المسألة الرابعة - المتردّية ، وهي الساقطة من جَبَلٍ أو بئر . وأما المتندبة وهي :

المسألة الخامسة - فيقال : ندت الدابة إذا انفلتت من وثاقٍ فنُدت فخرج وراءها فرُميت برمح أو سيف فماتت ، فهل يَكُونُ رَمْيُهَا ذَكَاةً أم لا ؟

فاختلف العلماء في ذلك ؛ فذهب بعضهم إلى أنه يَكُونُ ذلك ذَكَاةً فيه ، وهو اختيارُ الشافعي وابن حبيب .

وقال آخرون : لا يذكي به ، وهو اختيارُ مالك .

وقد روى البخاري وغيره عن رافع بن خديج قال : كنّا مع النبي صلى الله عليه وسلم يذِي الحَلِيفَةِ ، وأصاب الناسَ جوعٌ ، فأصبنا إبلًا وغنًا ، فنَدَّ^(١) منها بغير فعلٍ فلم يقدرُوا عليه ، فَأَهْوَى إليه رجلٌ بسهم فحبسه الله ؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إن لهذه الإبلِ أوابدَ كأوابدِ الوَحْشِ ، فما ندَّ عليكم فاصنعوا به هكذا^(٢) .

فقال الشافعي وغيره: إن تسليطَ النبي صلى الله عليه وسلم على هذا الفعل دليلٌ على أنه ذكاته .

وقال الآخرون : إنما هو تسليطٌ على حبسه لا على ذكاته ؛ فإنه مقدورٌ عليه في غالب الأحوال ، فلا يراعى الفادر منه ، وإنما يكون ذلك في الصيد حسبا يأتي بيانه إن شاء الله . وقد روى أبو العُشراء عن أبيه قال : قلت : يا رسول الله ؛ أَمَا تَكُونُ الذَكَاةُ إِلَّا فِي الْحَلِيقِ وَاللَّبَّةِ ؟ قال : لو طعنت فَنَحِذَهَا لَأَجْزَأَ عَنْكَ .

قال يزيد بن هارون : هذا في الضرورة ، وهو حديثٌ صحيحٌ أعجب أحمد بن حنبل ، ورواه عن أبي داود ، وأشار على مَنْ دخل عليه من الحفاظ أن يكتبه .

المسألة السادسة - النَّطِيجَةُ ، وهي الشاة تنطحها الأخرى بقرونها . وقرأ أبو ميسرة :

النطوحة ، وهي فعيلة بمعنى مفعولة .

(١) ند منها بغير : شرد وذهب على وجهه (النهاية) .

(٢) الأوابد : جمع أبدة وهي التي قد تأبدت ؛ أي توحشت ونفرت من الإنس . وفي النهاية : فإذا

غلبك منها شيء فافعلوا به هكذا .

السؤال السابعة - قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ ﴾ :
 وكان أهل الجاهلية إذا أكل السبع شاة أكلوا بقيتها ؛ قاله ابن عباس وقفاة وغيرها .
 المسألة الثامنة - قوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ﴾ :
 فيه ثلاثة أقوال :

الأول - أنه استثناء مقطوع عما قبله غير عائد إلى شيء من المذكورات ، وذلك مشهور
 في لسان العرب ، يعملون إلا بمعنى لكن ، من ذلك قوله ^(١) : « وما كان لمؤمن أن يقتل
 مؤمناً إلا خطأ » : معناه لكن إن قتله خطأ ، وقد تقدم كلامنا عليه ، وأنشد بعضهم
 لأبي خراش الهذلي ^(٢) :

أمسى سُقام خلاء لا أنيسَ به إلا السباع ومَرَّ الريح بالغُرف
 أراد إلا أن يكون به السباع ، أو لكن به السباع . وسُقام : وادٍ لهذيل .
 ومنه ^(٣) قول الشاعر :

وبلدة ليس بها أنيس إلا اليمافير وإلا العيس
 وقال الفايضة ^(٤) :

* وما بالربع من أحدٍ إلا الأوارى *
 ومن أبدعه قول جرير ^(٥) :

مَنْ الْبَيْضَ لَمْ تَطْعَمْ بَعِيدًا وَلَمْ تَطْعَمْ مِنْ الْأَرْضِ إِلَّا ذَيْلَ بُرْدٍ مَرَحَلٍ
 كأنه قال : لم تطعم على الأرض إلا أن تطعم ذَيْلَ بُرْدٍ مَرَحَلٍ . أخبرنا بذلك كله
 أبو الحسن الطيوري ، عن البرمكي ، والقزويني ، عن أبي عمر بن حَمِيَّوَة ، عن أبي عمر محمد
 ابن عبد الواحد ، ومن أصله نقلته .

(١) سورة النساء ، آية ٩١ (٢) معجم البلدان - مادة سقم .

(٣) في ل : ومثله . (٤) من بيتين له في ديوانه (٢٥) وهما :

وقفت بها أصيلانا أسائلها عيت جوابا وما بالربع من أحد

إلا الأوارى لأياما أيديها والنوى كالجوز بالظلمة الجلد

(٥) ديوانه ٤٥٧ ، وفيه : إلا نير مرط مرحل . ويرد مرحل : عليه تصاوير الرجال .

الثاني - أنه استثناء متصل ، وهو ظاهر الاستثناء ، ولكنه يرجع إلى ما بعد قوله تعالى :
وما أَهْلٌ لغير الله به - من الْمُخَنَقَةِ إلى . . . ما أَكله السبع .

الثالث - أنه يرجع الاستثناء إلى التحريم لا إلى المحرم ، ويبقى على ظاهره .
المسألة التاسعة في المختار :

وذلك أننا نقول : إن الاستثناء المنقطع لا ينكر في اللغة ولا [في الشريعة] ^(١) في القرآن
ولا في الحديث حسبما أشرنا إليه في سورة النساء ، كما أنه لا يخفى أن الاستثناء المتصل هو
أصل اللغة ، وجمهور الكلام ، ولا يرجع إلى المنقطع إلا إذا تعذر المتصل . وتمتدُّ المتصل يكون
من وجهين : إما عقلياً وإما شرعياً ؛ فتمتدُّ الاتصال العقلي هو ما قدمناه من الأمثلة قبل
هذا في الأول . وأما التعمدُّ الشرعي ^(٢) فكقوله تعالى ^(٣) : « فلولاً كانت قرية آمنَتْ فنُفِقَها
إيمانها إلا قومٌ يُونس » . فإن قوله : « إلا قوم يونس » ليس رفعا لمقدم ، وإنما هو بمعنى
لكن . وقوله ^(٤) : « طه . ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى . إلا تذكرة لمن يخشى » .
وقوله ^(٥) : « إنه لا يخافُ لديّ المرسلون . إلا من ظلم » .

عُدنا إلى قوله : ﴿ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ﴾ ، قلنا : فأما الذي يمنعُ أن يعودَ إلى ما يمكن إعادته
إليه ، وهو قوله : « الْمُخَنَقَةِ » إلى آخرها كما قال علي رضي الله عنه : إذا أدركت ذكاة
الموقوذة وهي تحرك يداً أو رجلاً فكُلها ، وبه قال ابن عباس وزيد بن ثابت ؛ وهو خال
عن مانع شرعي يردّه ؛ بل قد أحله الشرع ؛ فقد ثبت أن جاريةً لكعب بن مالك كانت ترعى
غنماً بالجبل الذي بالسوق ، وهو سَلْعٌ ^(٦) ، فأصيبت منها شاةٌ فكسرت حجراً فذبحتها ، فذكروا
ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فأمر بأكلها .

وروى النسائي عن زيد بن ثابت - أن ذُبَاباً نَبَبَ ^(٧) شاةً فذبحوها بمرؤة ^(٨) ، فرخص
النبي صلى الله عليه وسلم في أكلها .

(١) ليس في له . (٢) في ل : وأما تعذر الاتصال الشرعي . (٣) سورة يونس ، آية ٩٨

(٤) سورة طه ، آية ١ ، ٢ ، ٣ (٥) سورة النمل ، آية ١٠ ، ١١

(٦) في القرطبي : كانت توعى غنماً له بسلع . وسمع : جبل بسوق المدينة (ياقوت) . (٧) في ١ : نبيت .

ونيب الشاة : أشر فيها بنابه (القاموس) . (٨) المرو : حجارة بيض براقه (القاموس) .

المسألة العاشرة - اختلف قول مالك في هذه الأشياء ؛ فرؤى عنه أنه لا يؤكل إلا ما كان بذكاة صحيحة . والذي في الموطأ أنه إن كان ذبحها ونفسها يجري وهي تطرف فليأكلها^(١) ، وهذا هو الصحيح من قوله الذي كتبه بيده ، وقراه على الناس من كل بلد عمره ، فهو أولى من الروايات الغاربة ، لا سيما والذكاة عبادة كلفها الله سبحانه عباده للحكمة التي [يأتي]^(٢) بيانها في سورة الأنعام إن شاء الله تعالى .

وهذا هو أحد متعلقات الذكاة ، وهو القول في الذكاة ، وهو يتعلق بأربعة أنواع : المذكي ، والمذكي ، والآلة ، والتذكية نفسها . فأما المذكي فيتعلق القول فيه بأنواع الحالات والمحرمات ، وسيأتي ذلك في سورة الأنعام إن شاء الله .

وأما المذكي وهو الذابح فبيانه فيها إن شاء الله .

وأما التذكية نفسها^(٣) والآلة فهذا موضع ذلك :

المسألة الحادية عشرة - في التذكية ، وهي في اللغة عبارة عن التمام ، ومفعله ذكاء السن^(٤) ، ويقال : ذكيت النار إذا أتممت اشتعالها ، فقال بعضهم : لا بد أن تبقى في الذكاة بقية تشخب معها الأوداج ويضطرب اضطراب المذبوح .

وقد تقدم قوله في الحديث المتقدم الذي صرح فيه بأن الشاة أدر كها الموت ، وهذا يمنع من شخب أوداجها ، وإنما أصاب الغرض مالك في قوله : إذا ذبحها ونفسها تجري وهي تضطرب - إشارة^(٥) إلى أنها وجد فيها قتل^(٦) صار باسم الله المذكور عليها ذكاة ، أي تمام مباحها وتطهير لها ، كما جاء في الحديث في الأرض النجسة : ذكاة الأرض يئسها .

وهي في الشرع عبارة عن إنهار الدم ، وقرئ الأوداج^(٧) في المذبوح ، والنحر في المنحور ، والعقر في غير المقدور عليه كما تقدم ؛ مقروناً ذلك بنية القصد إليه . وذكر الله تعالى عليه كما يأتي بيانه في سورة الأنعام إن شاء الله تعالى .

والأصل في ذلك الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قيل له^(٨) : إنا لا قو

(١) في ١ : فياً كل . والحديث في الموطأ : ٩٠ . (٢) من ل . (٣) في ل : بنفسها .

(٤) في القرطبي : تمام السن . وذكاء : اسم للشمس . (٥) في ١ : وأشار . (٦) في ١ : فعل .

(٧) الأوداج : ما أحاط بالعنق من العروق التي يقطعها الذابح . وقرئ الأوداج : شقها وقطعها حتى يخرج منها الدم . (٨) صحيح مسلم : ١٥٥٨ ، وأنهر الدم : أسأله .

العدو غدا ، وليس معنا مدد ، أفندبح بالقتل ؟ فقال : ما أنهر الدم ، وذكر اسم الله عليه فكلوه ، ليس السن والظفر . وسأخبركم : أما السن فعظم ، وأما الظفر فمُدَى الخبشة . وروى النسائي وأبو داود عن النبي صلى الله عليه وسلم أن عدى بن حاتم قال [له] ^(١) : أريت إن أصاب أحدنا صيدا وليس معه سكين ، أنذبح بالمرؤة وشقة ^(٢) العصا ؟ قال : أنهر الدم بما شئت ، واذكر اسم الله تعالى . وقد تقدم في حديث جارية كعب بن مالك .

والصحيح أنها ذبحت بمرؤة ، وأجازه رسول الله صلى الله عليه وسلم .
المسألة الثانية عشرة : ليس في الحديث الصحيح ذكر الذكاة بغير إنبهار الدم ، فأما قرئ الأوداج وقطع الحلقوم والمرى فلم يصح فيه شيء .

وقال مالك وجماعة : لا تصح الذكاة إلا بقطع الحلقوم والودجين .
وقال الشافعي : يصح بقطع الحلقوم والمرى ^(٣) ولا يحتاج إلى الودجين بتفصيل .
قد ذكرناه في المسائل .

وتعلق علماؤنا بحديث رافع بن خديج أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أفر الودجين واذكر اسم الله .

ولم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب شيء لا لنا ولا لهم ؛ وإنما المولى على المعنى ؛ فالشافعي اعتبر قطع مجرى الطعام والشراب الذي لا يكون معه حياة ، وهو الغرض من الموت . وعلماؤنا اعتبروا الموت على وجه يطيب معه اللحم ، ويفترق فيه الحلال - وهو اللحم ، من الحرام ، وهو الدم - بقطع الأوداج ؛ وهو مذهب أبي حنيفة . وعليه يدل صحيح الحديث في قوله صلى الله عليه وسلم : ما أنهر الدم ^(٤) . وهذا بين لا غبار عليه .

(١) من ل .

(٢) المروة : حجر أبيض براق يجعل منه كالسكين ، والحديث في أحكام الجصاص : ٣ - ٣٠٢ .

(٣) في ١ : بقطع الحلقوم والودجين . والمثبت في ل .

(٤) في أحكام الجصاص (٣ - ٣٠٢) : كل ما أفرى الأوداج وأنهر الدم فلا بأس به والذكاة

صحيحة ، وقال أبو يوسف : أما العظم والسن والظفر فقد نهى أن يذكى بها ، وجاءت في ذلك أحاديث وآثار ؛ قال : ولو أن رجلا ذبح بسننه أو بظفره فهي ميتة لا تؤكل .

المسألة الثالثة عشرة : لا تصح الذكاة إلا بنية ؛ ولذلك قلنا : لا تصح من المجنون ومن لا يعقل ؛ لأن الله تعالى منعها من الجوسى ؛ وهذا يدل على اعتبار النية ، ولو لم يعتبر القصد لم يُمال بمن وقعت ، وسنكمل القول فيه في سورة الأنعام .

المسألة الرابعة عشرة - ولو ذبحها من القفا ، ثم استوفى القطع ، وأنهر الدم ، وقطع الحلقوم والودجين ، لم تؤكل كل عند علمائنا .

وقال الشافعى : تؤكل ؛ لأن المقصود قد حصل ، وهذا ينبغي على أصل تحقيقه لكم ؛ وهو أن الذكاة وإن كان المقصود بها إنبار الدم ، ولكن فيها ضرب من التعبد والتقرب إلى الله سبحانه ؛ لأن الجاهلية كانت تتقرب بذلك لأصنامها وأنصابها ، وتهل لغير الله فيها ، وتجعلها قربتها وعبادتها ، فأمر الله تعالى بردها إليه والتعبد بها له ، وهذا يقتضى أن يكون لها نية ومحل مخصوص . وقد ذبح النبي صلى الله عليه وسلم في الحلق ، ونحر في اللبة ؛ وقال : إنما الذكاة في الحلق واللبة ، فبين محلها ، وقال مبينا لفائدتها : ما أنهر الدم ، وذكر اسم الله عليه ، فكل . فإذا أهمل ذلك ، ولم يقع بنية ولا شرط ولا صفة مخصوصة زال منها حظ التعبد .

المسألة الخامسة عشرة - في الآلة ، وقد بينها النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح في قوله : ما أنهر الدم . وتجويزه الذبح بالقصب والحجر إذا وجد ذلك بصفة الحدة يقطع ويريح الذبيحة ، ولا يكون معراضا ^(١) يخنق ولا يقطع ، أو يجرح ولا يفصل ؛ فإن كان كذلك لم يؤكل .

وأما السن والظفر ففيه ثلاثة أقوال :

الأول - يجوز بالعظم ؛ قاله في المدونة .

والثانى - لا يجوز بالعظم والسن ؛ قاله في كتاب محمد ، وبه قال الشافعى .

الثالث - إن كانا مركبين لم يذبح بهما ، وإن كان كل واحد منهما منفصلا ذبح بهما ؛ قاله ابن حبيب ، [وأبو حنيفة] ^(٢) .

(١) المعراض : سهم بلا ريش ولا نصل ؛ وإنما يصيب بعرضه دون حده (النهاية) .

(٢) ليس في ل . وفي أحكام الجصاص (٣ - ٣٠٢) : قال أبو بكر - أى الجصاص : الظفر والسن

المنهى عن الذبيحة بهما إذا كانتا قائمتين في صاحبهما ؛ وذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الظفر : لأنها مدى الحبشة ، وهم إنما يذبحون بالظفر القائم في موضعه غير المزروع .

فأما الشافعي فأخذ بمطلق النهي ، وجعله عامًّا في حال الانفصال والاتصال ، وأما ابن حبيب وأبو حنيفة فأخذوا بالمعنى ، وذلك أنه إذا كانا متصلين كان الذبحُ بهما حنفاً ، وأما إذا كانا منفصلين كانا بمنزلة الحجر والقصب ، وهذا أشبهُ بمذهب الشافعي ، كما أن مذهباً أولي بمذهب الشافعي ؛ لأنَّ الذكاةَ عندنا عبادة ، فكانت باتِّباع النصِّ في الآلةِ أولى ، وعندها معقولة المعنى ، فكان بإظهار الدم بكل شيء أولى ، ولكن معنى ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم لما نصَّ على السنِّ والظفر وقف الشافعيَّ عنده وقفةً قاطعاً للنظر حين قطع الشرع به عنه . ورأى علماؤنا أن النهيَ عن السنِّ والظفر إنما هو لأجل أن مَنْ كان يفعله لم يبال أن تخلط الذكاة بالخنق ، فإذا كانت على يدَي من يَفصلهما جاز ذلك إذا انفصلا .

المسألة السادسة عشرة - أطلق علماؤنا على المريضة أن المذهب جواز تذكيتها ولو أضرقت على الموت إذا كانت فيها بقية حياة . وليت شعري أي فرق بين بقية حياة من مرض أو بقية حياة من سبيع لو اتسق النظر وسلمت عن الشبه الفـكر . وقد بينا ذلك في المسائل .

المسألة السابعة عشرة - قولهم : إن الاستثناء يرجع إلى التحريم لا إلى المحرم ، وهو كلام مَنْ لم يفهم ما التحريم . وقد ثبت^(١) أن التحريمَ حكمٌ من أحكام الله تعالى ، وقد شرحنا في غير موضع أن الأحكام ليست بصفات للأعيان ، وإنما هي عبارة عن قول الله سبحانه ، وليس في القول استثناء ، إنما الاستثناء في المقول [فيه]^(٢) وهو المخبرُ عنه^(٣) .

المسألة الثامنة عشرة - قوله تعالى : (وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ) :

معناه تطلبوا ما قسم لكم ، وجعلته من حظوظكم وآمالكم ومنافعكم ، وهو محرم فسقٌ ممن فعله ؛ فإنه تعرَّضَ لعلم الغيب ، ولا يجوز لأحد من خلق الله أن يعرض للغيب ولا يطلبه ؛ فإن الله سبحانه قد رفعه بعد نبينا إلّا في الرؤيا .

(١) في ل : وقد بينا لكم رحمكم الله . (٢) من ل . (٣) ترك الحـكم في قوله تعالى : وما ذبح على النصب . وفي القرطبي (٦ - ٥٧) : قال ابن فارس : النصب : حجر كان ينصب فيعبد ونصبت عليه دماء الذبائح . وقال ابن جريج : كانت العرب تذبح بمكة وتنضح بالدم ما أقبل من البيت ، ويشرحون اللحم ويضعونه على الحجارة ، فلما جاء الإسلام قال المسلمون لاني : نحن أحق أن نعظم هذا البيت بهذه الأفعال ، فكأنه صلى الله عليه وسلم لم يكره ذلك ؛ فأُنزل الله تعالى : لن ينال الله لحومها ولادماؤها . ونزلت : وما ذبح على النصب . المعنى : والنية فيها تعظيم النصب ، لأن الذبح عليها غير جائز .

فإن قيل : فهل يجوزُ طلبُ ذلك في المصحف ؛ قلنا : لا يجوز فإنه لم يكن ^(١) المصحف ليعلم به الغيب ؛ إنما بينت آياته ، ورُسِّمت كلماته لينفع عن الغيب ؛ فلا تشغلوا به ، ولا يتعرض أحدٌ له .

المسألة التاسعة عشرة - فإن قيل : فالقَالَ والزَّجْرُ كيف حالهما عندك ؟ قلنا : أما القَالُ فمستحسنٌ باتفاق . وأما الزَّجْرُ فمختلف فيه ؛ والفرق بينهما أَنَّ القَالَ فيما يحسن ، والزَّجْرُ فيما يكره . وإنما نهى الشارعُ عن الزجر لئلا تمرض به النفس ويدخل على القلب منه الهم ، وإلا فقد ورد ذلك [في الشرع] ^(٢) عن النبي صلى الله عليه وسلم في الأسماء والأفعال . وقد بينا ذلك في شرح الحديث حيث ورد ذكره فيه .

المسألة الموفية عشرين - الأزلام : كانت قِدَاحًا لقومٍ وحجارةً لآخرين ، وقراطيس لأناس ، يكون أحدها غُفلاً ، وفي الثاني « افعل » أو ما في معناه ، وفي الثالث « لا تفعل » أو ما في معناه ، ثم يخلطها في جمبة أو تحتها ثم يخرجها مخلوطةً مجهولة ^(٣) ، فإن خرج الغُفْلُ أعاد الضربَ حتى يخرج له « افعل » أو « لا تفعل » ؛ وذلك بحضرة أصنامهم ؛ فيمتمثلون ما يخرج لهم ، ويعتقدون أن ذلك هدايةٌ من الصنم لطلبهم .

وكذا روى ابنُ القاسم عن مالك كما سردناه لكم .

المسألة الحادية والعشرون - قوله تعالى : (فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ) ، وقدم تقدم ^(٤) ذكره في سورة البقرة .

الآية الرابعة - قوله تعالى ^(٥) : ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ ؛ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ ، فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكَنَّ عَلَيْهِ كُمْ وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴾ .

فيها خمس عشرة مسألة :

المسألة الأولى - قوله تعالى : ﴿ الطَّيِّبَاتِ ﴾ :

روى أبو رافع قال : جاء جبريل إلى النبي صلى الله عليه وسلم يستأذنُ عليه فأذن له وقال :

(١) في ١ : أو مجهولة .

(٢) من ل .

(٣) في ١ : يتبين .

(٤) الآية الرابعة من السورة .

(٥) صفحة ٥١ من هذا الكتاب .

قَدْ أَذِنَا لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ : أَجَلٌ ، وَلَكِنَّا لَا نَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ ، قَالَ أَبُو رَافِعٍ : فَأَمَرَ أَنْ نَقْتُلَ الْكِلَابَ بِالْمَدِينَةِ ، فَقَتَلَتْ حَتَّى انْتَهَيْتُ إِلَى امْرَأَةٍ عِنْدَهَا كَلْبٌ يَنْبَسِحُ عَلَيْهَا ، فَتَرَكْتُهُ وَجِئْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرْتُهُ ، فَأَمَرَنِي فَرَجَمْتُ إِلَى الْكَلْبِ فَقَتَلْتُهُ ، فَنَجَّوْا فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ مَا يَحِلُّ لَنَا مِنْ هَذِهِ الْأُمَةِ الَّتِي أَمَرْتَ بِقَتْلِهَا ، فَسَكَتَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَةَ .

المسألة الثانية - في قوله تعالى : ﴿ الطَّيِّبَاتِ ﴾ :

وهي ضدّ الخبيثات ، وقد أشرنا إليه في سورة البقرة ، والطيب ينطلق على معنيين : أحدهما - ما يلائم النفس ويلذّها .

والثاني - ما أحلّ الله . والخبيث ضده ، وسيأتى تحقيقه في سورة الأنعام ^(١) إن شاء الله تعالى .

المسألة الثالثة - قوله تعالى : ﴿ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ ﴾ . قيل : معناه الكواشب ، يقال : جرح إذا كسب ، ومنه قوله تعالى ^(٢) : « وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ » ؛ فكلُّ كاسب جرح إذا كسب كيفما كان ، ومن كان ، إِلَّا أَنْ هَاهُنَا نَكْنَتُهُ ، وهي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : (أَحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتِ) . فنحن فريقٌ والطيبات فريقٌ ، وما علمتم من الجوارح فريق غير الاثنين ، وذلك من البهائم التي يعلمها بنو آدم ، وقد كانت عندهم معلومة وهي الكلابُ المملوكة ؛ فأذن الله سبحانه وتعالى لهم في أكل ما صيد بها على ما بيّناه ^(٣) آنفاً إن شاء الله تعالى .

المسألة الرابعة - فإن قيل : فما يبين ذلك تحقيقاً ؟ قلنا : يُبَيِّنُهُ ظَاهِرُ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ ؛ أما ظاهرُ القرآن فقوله : مُكَلِّبِينَ . كَلَّبَ الرَّجُلُ وَأَكَلَبَ إِذَا اقْتَنَى كَلْبًا . وأما السُّنَّةُ فالحديث الصحيح لجميع الأئمة ؛ قال النبي صلى الله عليه وسلم : من اقتنى كلباً ليس بكلب ماشية أو صَيْدٍ ^(٤) نَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانِ . والضارَى : هو الذي ضرى الصيد في اللغة . وروى جميعهم عن عدي بن حاتم قال ^(٥) : قلت : يا رسول الله ؛ إني أرسل الكلابَ المُعَمَّمةَ

(١) في ل : ما ينبغي .

(٢) سورة الأنعام ، آية ٦٠

(٣) في ١ : الأعراف .

(٤) صحيح مسلم : ١٥٢٩

(٥) في ١ : أوضار .

فيمسكن على ، وأذكر الله تعالى . فقال : إذا أرسلت كلبك [المعلم] ^(١) وذكرت اسم الله فكل مما أمسك عليك ؛ فإن ذكاته أخذه وإن قتل ، ما لم يشركه كلب آخر . قال : وإن أدركته حيًّا فاذبحه ، وإن وجدت مع كلبك كلبا غيره وقد قتل فلا تأكل [منه] ^(٢) ؛ فإنك لا تدري أيهما قتله . وعند جميعهم : فإن أكل فلا تأكل فإن أخاف أن يكون أمسك على نفسه .

وروى أبو داود عن أبي ثعلبة أنه قال : وإن أكل منه ؟ قال : وإن أكل منه . وروى جميعهم عنه نحو الأول عن عدى . وفيه : فإن صدت بكلب غير معلم فأدركت ذكاته فكل . فقد فسرت هذه الأحاديث التكاليف والتعليم ، وهى :

المسألة الخامسة - فإنه قال فيه : إذا أرسلت كلبك المعلم ، وذكرت اسم الله فكل مما أمسك عليك . والمعلم : هو الذى إذا أشلته ^(٣) انشلى ، وإذا زجرته انزجر ، فهذا ركن التعليم ، وقد حققناه فى المسائل . فلو استرسل على الصيد بنفسه ، ثم أغراه صاحبه ففيها روايتان : إحداهما - يؤكل ؛ وبه قال أبو حنيفة . والثانية - لا يؤكل . والصحيح جواز أكلها ؛ لأنه قد أثر فيه الانشلاء وانزجر عند الانزجار ، والقول الأول ^(٤) ضعيف .

المسألة السادسة - النية شرط فى الصيد ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : إذا أرسلت كلبك المعلم ، وذكرت اسم الله عليه . فاعتبر الاسترسال منه والذكر ؛ ولذلك قلنا : إنه إذا استرسل بنفسه ثم أغراه فعزى فى سيّره : إنها نية أثرت فى الكلب ، فإنه عاد إلى رأى صاحبه بعد أن كان خرج ^(٥) لنفسه .

المسألة السابعة - إن أكل الكلب ففيها روايتان : إحداهما - أنها لا تؤكل ، وبه قال أبو حنيفة ^(٦) . ولشافعى قولان : أحدهما - مثله ، والثانى - يؤكل . والروايتان مبنيتان على حديثى عدى وأبي ثعلبة . وحديث عدى أصح ، وهو الذى يعضده ظاهر القرآن ، لقوله تعالى : (فكلوا مما أمسكن عليكم) .

(١) من ل ، ومسلم . (٢) أشليت : إذا دعوته إليك (النهاية) . (٣) فى ل : الآخر .

(٤) فى ١ : جرح . (٥) فى أحكام الجصاص (٣ - ٣١٠) : قال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وزفر : إذا أكل الكلب من الصيد فهو غير معلم لا يؤكل صيده .

وفي المسألة معانٍ كثيرة؛ منها أن قولَ النبي صلى الله عليه وسلم في حديثٍ عدى يُحْمَلُ على الكراهية ، بدليل قوله فيه : فإنى أخافُ أن يكونَ أَمْسَكُ على نفسه . فجعله خوفاً ، وذلك لا يستقل بالتحريم .

وقال علماءنا : الأصلُ في الحيوان التحريم ، لا يحل إلا بالذكاة والصيد ، وهو مشكوك فيه ؛ فبقى على أصل التحريم .

وقال آخرون منهم القول الثاني ؛ لأنَّ ذلك لو كان مُعْتَبَرًا لما جاز البدار إلى هجم الصيد من فَمِ الكلب ، فإننا نخاف أن يكون أَمْسَكُ على نفسه ليأكل ، فيجب إذا التوقف حتى نعلم حالَ فِعْلِ الكلب به ، وذلك لا يقول به أحد . وأيضاً فإنَّ الكَلْبَ قد يأكل لِقَرَطِ جوع أو نسيان ، وقد يذهل العالم النحرير عن المسألة فكيف بالبهيمة العجاء أن تستقصيَ عليها هذا الاستقصاء ! وقد أخذنا أطراف الكلام في مسائل الخلاف على المسألة فانيُنْظَرُ هناك .

المسألة الثامنة - قوله تعالى : ﴿ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ ﴾ :

عام في الكلب الأسود والأبيض . وقال من لا يعرف : إنَّ صيدَ الكلب الأسود لا يؤكل ؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم ^(١) : فإن الكلب الأسود شيطان . وهذا إنما قاله النبي صلى الله عليه وسلم في قَطْع الصلاة ، فلو كان الصيد مثله لقاله ، ونحن على العموم حتى يأتى من النبي صلى الله عليه وسلم لفظٌ يقتضى صَرََفَنَا عَنْهُ .

المسألة التاسعة - إن أدركت ذكاة الصيد فذكَّه دون تفريط ، فإن فرطت لم يؤكل ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم شرط ذلك عليك ، وفي قوله ^(٢) : إن وجدت معه كلباً آخر فلا تأكله ، فإنك لا تدري مَنْ قتلَه - نصٌّ على اعتبار الغية في الذكاة إلا أن يظهر صاحبه إليك وتجتمعاً فيقول كلُّ واحد منكما : قد سميت ؛ فيكونان شريكين فيه .

المسألة العاشرة - في قول النبي صلى الله عليه وسلم : فإن أرسلت كلباً غير معلّم فأدركت ذكاته فكلُّ - دليلٌ على أن الحديث بنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذبح الحيوان لغير

مَا كَلَمَ إِنَّمَا هُوَ عَلَى مَعْنَى الْعَبَثِ لَا عَلَى مَعْنَى طَلَبِ الْأَكْلِ ؛ فَإِنَّهُ لَا نَدْرِي أَنَا إِذَا أُرْسَلْنَا غَيْرَ الْمَعْلَمِ هَلْ يَدْرِكُ ذِكْرَهُ أَمْ يَعْقُرُهُ .

المسألة الحادية عشرة - أما الفَهْدُ ونحوه إِذَا عُلِّمَ فَيَجُوزُ الْأَصْطِيَادُ بِهِ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : لَوْ صَادَ عَلَى ابْنِ عَرَسٍ ^(١) لَا كَلَمَتَهُ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ كَلَبٌ [كَلَه] ^(٢) فِي مَطْلَقِ اللُّغَةِ ، وَقَدْ بَيَّنَّاهُ فِي مَلْجُئَةِ الْمُتَفَقِّهِينَ ، فَأَمَّا جَوَارِحُ الطَّيْرِ - وَهِيَ :

المسألة الثانية عشرة - فَقَدْ رَوَى أَشْهَبُ وَغَيْرُهُ عَنْ مَالِكٍ أَنَّ الْبَازِيَّ وَالصَّقْرَ وَالْمُعَابَ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الطَّيْرِ إِذَا كَانَ مُعْلَمًا يَفْقَهُ مَا يَفْقَهُ السَّكَبُ فَإِنَّهُ يَجُوزُ صَيْدُهُ ، وَبِهِ قَوْلُ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ . وَفِيهِ خِلَافٌ عَنْ عَلِيٍّ لَا نُبَالِي بِهِ .

وَاخْتَلَفَ عُلَمَاؤُنَا ؛ هَلْ يُؤْخَذُ صَيْدُهَا مِنْ ظَاهِرِ الْقُرْآنِ أَوْ مِنَ الْحَدِيثِ ؟ فَقَالَتْ طَائِفَةٌ : يُؤْخَذُ مِنْ ظَاهِرِ الْقُرْآنِ مِنْ قَوْلِهِ : ﴿ مَكْلَبِينَ ﴾ . وَالتَّكْلِيْبُ هُوَ التَّضَرُّيَّةُ بِالشَّيْءِ ، وَالتَّسْلِيْطُ عَلَيْهِ لُغَةٌ ، وَهَذَا يَعْمَلُ كُلُّ مُعَلِّمٍ مَكْلَبًا ضَارًّا .

وَقَالَ : أَخَذَ مِنَ الْحَدِيثِ ، وَرَوَى عَدِيُّ بْنُ حَاطِمٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ سَأَلَ عَنْ صَيْدِ الْبَازِيِّ ، فَقَالَ : مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ فَكُلْ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ ^(٣) وَغَيْرُهُ ، فَمَلَقَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْأَكْلَ فِي صَيْدِ الْبَازِيِّ عَلَى مَا عَلَّقَ اللَّهُ سَبْحَانَهُ الْأَكْلَ فِي صَيْدِ السَّكَبِ ، وَهُوَ الْأَكْلُ مِمَّا أَمْسَكَ عَلَيْكَ حَسَبًا بَيْنَاهُ .

المسألة الثالثة عشرة - قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَمَا عَلَّمْتُمُ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكْلَبِينَ ﴾ : اتَّفَقَتْ الْأُмَّةُ عَلَى أَنَّ الْآيَةَ لَمْ تَأْتِ لِبَيَانِ التَّحْلِيلِ فِي الْمَعْلَمِ مِنَ الْجَوَارِحِ الْأَكْلِ ، وَإِنَّمَا مَسَاقُهَا تَحْلِيلُ صَيْدِهِ ، وَقَالُوا فِي تَأْوِيلِهِ : أَحَلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَصَيْدُ مَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ . فَخَذَفَ « صَيْد » وَهُوَ الْمُضَافُ ، وَأَقَامَ مَا بَعْدَهُ وَهُوَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ .

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ أَحَلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتِ ، وَالَّذِي عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مَبْتَدَأً ، وَالْخَبَرُ فِي قَوْلِهِ : فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكَ عَلَيْكُمْ . وَقَدْ تَدَخَّلَ الْفَاءُ فِي خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ ^(٤) :

وَقَائِلَةٌ خَوْلَانٍ فَانْكَبِحْ فَتَأْتِيَهُمْ وَأُكْرِمَةُ الْحَمِينِ خِلَوْ كَاهِيَا

وَقَدْ حَقَّقْنَا ذَلِكَ فِي رِسَالَةِ مَلْجُئَةِ الْمُتَفَقِّهِينَ .

(١) ابْنُ عَرَسٍ : دَوْبِيَّةٌ تُشَبِّهُ الْفَأْرَ (الْمَصْبَاح) . (٢) مِنْ ل .

(٣) السَّنَنُ : ٤ - ٦٦ ، بِرَقْمِ ١٤٦٧ (٤) خَزَانَةُ الْأَدَبِ : ٤١١ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ .

المسألة الرابعة عشرة - قوله تعالى : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ ﴾ ^(١) :
عام بمطلقه في كل ما أمسك الكلبُ عليه ، إلا أنه خاص بالدليل في كل ما أحله الله
من جنس كالظباء والبقر والحر ، أو من جزء ^(٢) كاللحم والجلد دون الدم . وهذا عموم
دخله التخصيص بدليل سابق له .

المسألة الخامسة عشرة - قوله تعالى : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ ﴾ :
هل يتضمن ما إذا غاب عنك الصيد أم لا ؟ فقال مالك : إذا غاب عنك فليس بممسك
عليك ، وإذا بات فلا تأكله في أشهر القولين .

وقال الشافعي : يؤكل . وتعلّق علماؤنا بقول النبي صلى الله عليه وسلم : كُلْ مَا أَصْمَيْتَ
وَدَعْ مَا أَنْمَيْتَ . فالإصماء في اللغة : الإسراع ؛ أي كُلْ مَا قَتَلَ مَسْرَعًا ، وَأَنْتَ تَرَاهُ ، وَدَعْ
مَا أَنْمَيْتَ ^(٣) : أي ما مضى من الصيد وَسَهْمُكَ فِيهِ ؛ قال امرؤ القيس ^(٤) :
فَهُو لَا تَنْمِي رَمِيَّتَهُ مَا لَهُ لَا عُذَّةَ مِنْ نَفَرِهِ

والصحيح أكله وإن غاب مالا تجده غريقا في الماء أو عليه أثر غير أثر سهمك .
والأصل في ذلك حديث عدى بن حاتم ^(٥) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له :
كُلْهُ مَا لَمْ تَجِدْ غَرِيقًا فِي الْمَاءِ ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَسَهْمُكَ قَتَلَهُ أَمْ لَا ، كَمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَابْنُ خَرَّازٍ
وغيرهما . وفي حديث أبي ثعلبة الخشني ^(٦) : إِذَا رَمَيْتَ بِسَهْمِكَ فَنَابَ عَنْكَ فَأَدْرَكَتَهُ
فَكُلْهُ بَعْدَ ثَلَاثِ مَالِمٍ يَنْتَنُ . رواه البخاري ومسلم وغيرهما . زاد النسائي : وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ
سَبْعَ فُكُلَةٍ .

الآية الخامسة - قوله تعالى ^(٧) : ﴿ الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا
الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ ، وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ ، وَالْمُحْصَنَاتُ

(١) أمسكن عليكم : حبسن عليكم . (٢) في ١ : حر ، وهو تحريف .

(٣) في القرطبي : الإتمام : أن ترمى الصيد فيغيب عنك فيموت وأنت لا تراه .

(٤) اللسان - مادة نعى ، ودبوانه ٢٥ ، والقرطبي : ٦ - ٧١ . لا تنمي رميته : لا ينهض بالسهم

وتغيب عنه ، بل تسقط مكانها لإصابته مقتلها . (٥) مسلم : ١٥٣١ ، وقد تقدم .

(٦) مسلم : ١٥٣٢ (٧) الآية الخامسة من السورة .

مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ ، وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿١﴾ .

فيها عشر مسائل :

المسألة الأولى - قوله تعالى : ﴿ الْيَوْمَ أَحِلَّ لَكُمْ ﴾ :

قد تكرر ذلك اليوم ثلاث مرات ^(١) ، وفي تأويل ذلك ثلاثة أقوال :

الأول - أنه يوم الاثنين بالمدينة .

الثاني - أنه بمعنى الآن ، لأن العرب تقول اليوم كذا بمعنى الآن ، كأنه وقت الزمان ^(٢) .

الثالث - أنه يوم عرفة .

المسألة الثانية - في تنخيل هذه الأقوال :

وبيانه أن كونه يوم الاثنين ضعيف . وأما كونه بمعنى الزمان فصحيح محتمل ؛ لأن ذلك لا يُناقض غيره .

والصحيح أن قوله ^(٣) : « الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ » هو يوم عرفة ، لما ثبت في الصحاح أن يهودياً قال لعمر : لو نزلت علينا هذه الآية لاتخذنا ذلك عيداً . فقال عمر : قد علمت في أي يوم نزلت هذه الآية ، نزلت بعرفة يوم الجمعة .

وثبت في صحيح الترمذي ^(٤) أن يهودياً قال لابن عباس ذلك ، فراجعهم ابن عباس بمثل ما راجعهم عمر . فيحتمل أن يكون اليومان قبله وبعده راجعة إليه ، ويحتمل أن يكون أياماً سواها ؛ والظاهر أنها هي بعينها .

المسألة الثالثة - في معنى كمال الدين وتمام النعمة فيه :

وفي ذلك كلامٌ طويلٌ لُبَّائِهِ في سبعة أقوال :

الأول - أنه معرفة الله ، أراد : اليوم عرفتكم بنفسى بأسمائى وصفاتى وأفعالى فاعرفونى .

(١) في هذه الآية - وفي قوله تعالى : اليوم أكملت لكم دينكم . وفي قوله تعالى : اليوم أحل لكم الطيبات .

(٢) في ل : كأنه وقت . (٣) الآية الثالثة من سورة المائدة . (٤) سنن الترمذي : ٥ - ٢٥٠

الثاني - اليوم قِيلْتُكُمْ وكتبتُ رضائي عنكم لرضائي^(١) لديفكم ؛ فإن تمام الدين إنما يكون بالقبول .

الثالث - اليوم أَكْمَلْتُ لَكُمْ دُعَاءَكُمْ ؛ أى استجبت لكم دعاءكم ، ودعاء نبيكم لكم . ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أفضل الدعاء دُعَاءُ يَوْمِ عَرَفَةَ .
الرابع - اليوم أَظْهَرْتُكُمْ عَلَى الْمَدُونِ بِجَمْعِ الْحَرَمِينَ لَهُ أَوْ بِتَعْرِيفِ ذَلِكَ فِيهِ .

الخامس - اليوم طَهَّرْتُ لَكُمْ الْحَرَمَ عَنْ دُخُولِ الْمُشْرِكِينَ فِيهِ مَعَكُمْ ، فلم يحجَّ بعد ذلك العام مُشْرِكٌ ، ولا طاف بالبيت عُرْيَانٌ ، ولا كان الناس صنفين في موقفهم ؛ بل وقفوا كلهم في موقف^(٢) واحد .

السادس - اليوم أَكْمَلْتُ لَكُمْ الْفَرَائِضَ وَانْقَطَعَ النِّسْخُ .

السابع - أنه^(٣) بكمال الدين لم ينزل بعد هذه الآية شيء ؛ وذلك أَنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ لَمْ يَزَلْ يَصْرِفُ نَبِيَّهَ وَأَصْحَابَهُ فِي دَرَجَاتِ الْإِسْلَامِ وَمَرَاتِبِهِ دَرَجَةً دَرَجَةً حَتَّى أَكْمَلَ ثَوَابَهُ وَمَعَالِمَهُ وَبَلَغَ أَقْصَى دَرَجَاتِهِ ، فَلَمَّا أَكْمَلَهُ تَمَّتْ بِهِ النِّعْمَةُ وَرَضِيَهِ دِينًا ، كما هو عليه الآن ؛ يريد : فالزموه ولا تفارقوه ولا تغيروا ، كما فعل سواكم بديفكم .

المسألة الرابعة - في المختار من هذه الأقوال :

كلُّها صحيحة ، وقد فعلها الله سبحانه فلا يختص بمضئها دون بعض ؛ بل يقال إن جميعها مرادُ الله سبحانه وما تعلق بها مما كان في معناها ، إلا أن قوله : إنه لم ينزل بعده آية ولا ذكر بعده حكم لا يصح ؛ قد ثبت عن البراء في الصحيح أَنَّ الْبَرَاءَ قَالَ : آخِرُ آيَةٍ نَزَلَتْ^(٤) « يَسْتَفْقُونَكَ » ، وآخر سورة نزلت « براءة » .

وفي الصحيح ، عن ابن عباس ، قال : آخِرُ آيَةٍ نَزَلَتْ آيَةُ الرَّبِّا . وقد روى أنها نزلت قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم بيسير .

والذي ثبت في تاريخه حديث عمر وابن عباس في قوله : اليوم أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ - أنه يوم عَرَفَةَ ، فهذا تاريخ صحيح لا غبار عليه ، ويأتى تمامه في سورة الأنعام إن شاء الله تعالى :

(١) في ١ : فرضائي . (٢) في ل : موضع . وفي القرطبي : ووقف الناس كلهم بعرفة .

(٤) سورة النساء ، آية ١٧٦

(٣) في ١ : إن .

السؤال الخامسة - قوله تعالى : ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ ﴾ :
في ذكر الطعام قولان :

أحدهما - أنه كل مطعم على ما يقتضيه مطلق اللفظ وظاهر الاشتقاق .
وكان حالهم يقتضى ألا يؤكل طعامهم لقلة احتراسهم عن النجاسات ، لكن
الشرع سمح في ذلك ؛ لأنهم أيضا يتوقون القاذورات ، ولهم في دينهم مروءة يوصلونها ؛
ألا ترى أن الجوس الذين لا تؤكل ذبائحهم لا يؤكل طعامهم ويُسْتَقْدَرُونَ ويسْتَنْجِسُونَ في
أوانهم ، روى عن أبي ثعلبة الخشني أنه قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قدور
الجوس . فقال : أُنْقَوْهَا غَسَلًا واطْبُخُوا فِيهَا . وهو حديث مشهور ، وذكره الترمذى وغيره
عن أبي ثعلبة وصححه أنه قال : يا رسول الله ؛ إنا بأرض أهل الكتاب فنطبخ في قدورهم
ونشرب في آنيةهم ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن لم تجدوا غيرها فارْحَضُوهَا ^(١)
بالماء . قال : وهو صحيح ، خرجه البخارى وغيره .

وغسل آنية الجوس فرض ، وغسل آنية أهل الكتاب فضل وندب ؛ فإن أكل
ما في آنيةهم يبيح الأكل بعد ذلك فيها . والدليل على صحة ما روى الدارقطنى أن عمر ترضاً
من جرّة ^(٢) نصرانية ، وصححه وأدخله البخارى في التراجم .

وربما ظن بعضهم أن أكل طعامهم رخصة ، فإذا احتجبت إلى آنيةهم ففسأها عزيمة ؛
لأنه ليس بموضع للرخصة .

قلنا : رخصة أكل طعامهم حل تأصل في الشريعة واستقر ، فلا يقف على موضعه ؛
بل يسترسل على محاله كلها ، كسائر الأصول في الشريعة .

الثانى - أن المراد به ذبائحهم ، وقد أذن الله سبحانه في طعامهم : قال لى شيخنا الإمام
الزاهد أبو الفتح نصر بن إبراهيم النابلسى فى ذلك كلاما كثيرا ، لبأيه أن الله سبحانه قد
أذن فى طعامهم ، وقد علم أنهم يسمئون غيره على ذبائحهم ، ولسكنهم لما تمسكوا بكتاب الله

(١) رخص يده وثوبه : غسله . والحديث فى القرطبى : ٦ - ٧٨

(٢) فى القرطبى (٦ - ٧٨) فى حق نصرانية . والمحق والحقة : وعاء من خشب أو عاج .

(٣ / أحكام القرآن - ٢)

وتعلقوا بذَيْل^(١) نبيّ جُعِلَتْ لَهُمْ حُرْمَةٌ عَلَى أَهْلِ الْأَنْصَابِ .
وقد قال مالك : تَوُكِّلْ ذِبَابُكُمْ الْمَطْلُوقَةَ إِلَّا مَا ذَبَحُوا يَوْمَ عِيدِهِمْ أَوْ^(٢) لِأَنْصَابِهِمْ .
وقال جماعة العلماء : تَوُكِّلْ ذِبَابُكُمْ وَإِنْ ذَكَّرُوا عَلَيْهَا اسْمَ غَيْرِ الْمَسِيحِ ؛ وَهِيَ مَسْأَلَةٌ
حَسَنَةٌ نَذَرَ لَكُمْ مِنْهَا قَوْلًا بَدِيعًا :

وذلك أَنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ حَرَّمَ مَا لَمْ يَسْمَعْ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنَ الذَّبَائِحِ ، وَأَذِنَ فِي طَعَامِ أَهْلِ الْكِتَابِ
وَهُمْ يَقُولُونَ : [إِنْ]^(٣) اللَّهُ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ ، وَإِنَّهُ ثَلَاثٌ ثَلَاثَةٌ . تَعَالَى اللَّهُ عَنْ قَوْلِهِمْ
عُلُوءًا كَبِيرًا . فَإِنْ لَمْ يَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ سَبَّحَانَهُ أَكَلَتْ طَعَامَهُمْ ، وَإِنْ ذَكَّرُوا فَقَدْ عَلِمَ رَبُّكَ مَا^(٤)
ذَكَرُوا ، وَأَنَّهُ غَيْرُ الْإِلَهِ ، وَقَدْ سَمِعَ فِيهِ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَخَالَفَ أَمْرُ اللَّهِ ، وَلَا يَقْبَلُ عَلَيْهِ ،
وَلَا تَضْرِبُ الْأَمْثَالَ لَهُ .

وقد قلت لشيخنا أَبِي الْفَتْحِ الْمُقَدِّسِي : إِنْهُمْ يَذْكُرُونَ غَيْرَ اللَّهِ . فَقَالَ لِي : هُمْ مِنْ آبَائِهِمْ ،
وقد جعلهم الله تبعًا لِمَنْ كَانَ قَبْلَهُمْ مَعَ عِلْمِهِ^(٥) بِحَالِهِمْ .

وبهذا استدللَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ عَلَى أَنَّ التَّسْمِيَةَ عَلَى الذَّبِيحَةِ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ ؛ قَالَ : لَوْ سَمِيَ
النَّصْرَانِيُّ الْإِلَهِ حَقِيقَةً لَمْ تَكُنْ تَسْمِيَتُهُمْ عَلَى شَرْطِ الْعِبَادَةِ ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَعْرِفُونَ الْمَعْبُودَ ،
فَلَيْسَتْ تَسْمِيَتُهُمْ عَلَى طَرِيقِ الْعِبَادَةِ ، وَاشْتَرَاطُهُمُ التَّسْمِيَةَ عَلَى غَيْرِ وَجْهِ الْعِبَادَةِ لَا يُعْقَلُ .

قلنا : تَعْقِلُ صُورَةُ التَّسْمِيَةِ ، وَلَهَا حُرْمَةٌ ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْمَسْمِيُّ مَنْ يَسْمِي . وَلَوْ شَرَطْنَا
الْعِلْمَ بِحَقِيقَةِ الْإِيمَانِ مَا جَازَ أَكْلُ كَثِيرٍ مِنْ ذَبْحٍ مَنْ يَسْمِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، وَإِنَّمَا حَرَّمَ الشَّرْعُ
ذَبْحًا يَذْكُرُ عَلَيْهِ غَيْرُ اللَّهِ تَصْرِيحًا . فَأَمَّا مَنْ يَقْصِدُ اللَّهُ^(٦) فَيَصِيبُ قَصْدَهُ فَهُوَ الَّذِي لَا كَلَامَ
فِيهِ . وَأَمَّا الَّذِي يَسْمِيهِ فَيَخْطِئُ قَصْدَهُ فَذَلِكَ الَّذِي رَخَّصَ فِيهِ ؛ فَإِذَا قَالَ « اللَّهُ »
وَهُوَ يَقْصِدُ الْمَسِيحَ ، أَوِ الْمَسِيحَ وَهُوَ يَقْصِدُ اللَّهَ فَيَرْجِعُ أَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ سَبَّحَانَهُ ، وَلَكِنَّهُ ضَلَّ
عَنِ الطَّرِيقِ وَسَمَحَ لَكَ فِيهِ الْإِلَهِ الَّذِي ضَلَّ^(٧) أَهْلُ الْكِتَابِ عَنْهُ ، وَخَفَّفَ حَالَهُمْ بِهَذِهِ الشَّعْبَةِ
الْخَفِيَّةِ مِنَ الْقَصْدِ إِلَيْهِ ، فَلَا يَمْتَرِضُ عَلَيْهِ .

(١) فِي ل : بِدَائِلِ . (٢) فِي ل : وَلِأَنْصَابِهِمْ . (٣) مِنْ ل . (٤) فِي ل : مِنْ ذَكَّرُوا .
(٥) فِي أ : مَعَ عِلْمِهِمْ . (٦) فِي أ : فَأَمَّا مَنْ يَقْصِدُ إِلَيْهِ . وَالْمَثْبُوتُ مِنْ ل . (٧) فِي أ : أَضَلَّ .

[فإن قيل : فما أكلوه على غير وجه الذكاة كالخنق وخطم الراس ؟
 فالجواب : أن هذه ميتة ، وهى حرام بالنص ، وإن أكلوها فلا نأكلها نحن كالخنزير
 فإنه حلال لهم ، ومن طعامهم ، وهو حرام علينا ، فهذه أمثلة والله أعلم] (١) .
 وأما ذبائح الكتابيين فقد سئل أبو الدرداء عما يُذبح للكنيسة اسمها سرّ جس ، فأمر بأكله ،
 ولذلك قال عبادة بن الصامت وقال الشافعى وعطاء : تؤكل ذبائحهم ، وإن ذكر غير الله
 عليها ، وهذا ناسخ لقوله تعالى (٢) : « ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه » .
 وقد بينا فى القسم الثانى أنه ليس بنسخ ، وسنشير إليه فى سورة الأنعام إن شاء الله تعالى .
 المسألة السادسة - لما قال الله سبحانه : ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ ﴾
 تضمن أهل الكتاب وهم بنو إسرائيل (٣) ، فهل يدخل عليهم من دان بدينهم ، وإن لم يكن منهم ؟
 ينبى على أصل من أصول الفقه - وهو أن من لم يدعه النبى فاتبعه هل يكون له حكم من دعائه
 أم لا ؟ وقد بينا فى موضعه أنه إن لم يكن على شرع دخل فى حكمهم ، أو كان على شرع درس
 عنه . إذا ثبت هذا فنصارى بنى تغلب من العرب مما اختلف فيه العلماء ، فرؤى عن ابن عباس
 أنه تؤكل ذبائحهم ، وألحقهم بالكتابيين ؛ لقوله تعالى (٤) : « وَمَنْ يَقُولْهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُمْ مِنْهُمْ » ،
 وبه قال الشعبي والشافعى . وقرأ الشعبي (٥) : « وما كان ربك نسياً » . وقال ابن شهاب ، وقال : لأنهم
 يذكرون اسم الله سبحانه إشارة إلى ما قلناه من تعلقهم باللفظ . وبهذا قال جماعة كثيرة .
 وعن علمائنا روايتان : إحداها ما تقدم . والثانية لا تؤكل ذبائحهم . وبه قال ابن عمر
 وعائشة وعلى . وقال : لأنهم لا يحملون ما تحلل النصارى ولا يحرمون ما يحرمون (٦) .
 وهذا دليل أنه لم يلحقهم بهم ، لأنهم لم يقولوهم ، ولا دانوا بدينهم ، ولو تعلقوا به لوافق
 ابن عباس فى حاكمهم لما قد مضاه من الأدلة .

(١) ما بين القوسين ليس فى ل . (٢) سورة الأنعام ، آية ١٢١
 (٣) قال فى أحكام الجصاص (٣ - ٣٢٢) : ومن الناس من يزعم أن أهل الكتاب هم بنو إسرائيل
 الذى ينتحلون اليهودية والنصرانية دون من سواهم من العرب والعجم الذين دانوا بدينهم ولم يفرقوا فى
 ذلك بين من دان بذلك قبل نزول القرآن وبعده . وهو قول ساقط مردود .
 (٤) سورة المائدة ، آية ٥١ (٥) سورة مريم ، آية ٦٤ (٦) فى ل : ما تحرم .

المسألة السابعة - قوله تعالى : ﴿ أَحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُمُ ﴾ - إلى قوله : ﴿ أَحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ﴾ .

دليل قاطع على أن الصيد وطعام أهل الكتاب من الطيبات التي أباحها الله عز وجل ، وهو الحلال المطلق ، وإنما كرره الله سبحانه ليرفع الشكوك ويزيل الاعتراضات ، [ولكن الخواطر الفاسدة هي التي توجب الاعتراضات] ^(١) ، ويخرج إلى تطويل القول . ولقد سئلت عن النصراي بقتل عنق الدجاجة ثم يطبخها : هل يؤكل معه أو تؤخذ طعاماً منه ؟ وهي :
المسألة الثامنة - فقلت : تؤكل ، لأنها طعامه وطعام أحباره ورهبانه ، وإن لم تكن هذه ذكاة عندنا ، ولكن الله تعالى أباح طعامهم مطلقاً ، وكل ما يروونه في دينهم فإنه حلال لنا في ديننا ، إلا ما كذبهم الله سبحانه فيه .

ولقد قال علماءنا : إنهم يعطوننا أولادهم ونساءهم ماسكا في الصالح فيحل لنا وطؤهن ، فكيف لا يحل ذبائحهم . والأكل دون الوطء في الحل والحرمه .

المسألة التاسعة - قوله تعالى : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ ﴾ :
قد تقدم ^(٢) ذكر ذلك في سورة النساء ، وبيننا اختلاف العلماء واحتمال اللفظ لأن يكون المحصنات من المؤمنات الحرائر والمفائف .

وقد روى عن عمر في ذلك روايات كثيرة في قصص مختلفة ؛ منها أن امرأة من همدان يقال لها نبيشة بنت ، فأرادت أن تدبج نفسها فأدركوها فقتلوه ^(٣) ، فذكروه أيضاً لعمر ابن الخطاب فقال : انكحوها نكاح الحررة العفيفة المسلمة .

وقال الشعبي : إحصائها أن تغتسل من الجنابة وتحصن فرجها من الزنا .
وسئل ابن عباس عن هذه النازلة فقال : من نساء أهل الكتاب من يحل لنا ، ومنهم من لا يحل لنا ، ثم تلا ^(٤) : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ - إلى قوله : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ ﴾ . قال : فمن أعطى الجزية حل لنا نسائهم ، ومن لم يعط لم يحل لنا نسائه .
ومن هاهنا يخرج أن نكاح إماء أهل الكتاب لا يجوز لأنهن لا جزية عليهن .

(١) من ل . (٢) سورة النساء ، آية ٢٣ ، ٢٤ ، وقد تقدم ذلك في صفحة ٣٨١

(٣) في ١ : فداووها . (٤) سورة التوبة ، آية ٢٩

فإن قيل : وكذلك الحرائر .

قلنا : حَلَّوا بِدَلِيلٍ آخَرَ . وقيل : عَنِ بَذَلِكِ نِسَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ دُونَ سَائِرِ الْأُمَمِ الَّذِينَ دَانُوا بِدِينِ بَنِي إِسْرَائِيلَ .

والصحيح أنهم داخلون معهم في ذبائهم ونسكاحهم لقوله : فإنه منهم .

فإن قيل : فما المراد بقوله تعالى : « حَتَّى يُمَطَّوْا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ » : هل المراد بذلك نفس الإعطاء والالتزام ، أو يكون المراد مَنْ تَقَبَّلَ مِنْهُمْ الْجِزْيَةَ ؟

قلنا : أما مذهبُ ابن عباسٍ فلقد تلوَّتهُ عليكم . وأما سائرُ العلماء فيقولون : إنما المراد مَنْ يُقْبَلُ مِنْهُ الْجِزْيَةُ ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ . وذكرُ الجِزْيَةِ إنما هو في القتال لا في النكاح ، إلا أن العلماء كرهوا نكاحَ الحربية لثلاثِ بُولَدَ لَهُ فِيهِمْ فَيَتَنَصَّرُوا ^(١) وَتَجْرَى عَلَيْهِمْ أَحْكَامُهُمْ .

المسألة العاشرة - قوله تعالى : ﴿ مُحْصَنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ ﴾ :

قد تقدم في سورة النساء ، وأراد به في قول علمائنا غير مُتَعَالِّين بِالزَّنا كَالْبَغَايَا ، وَلَا يَمْنُ بِتَّخِذُ أَخْدَانًا ، معناه يختص بزَّانٍ معلوم وبزانية معلومة . وفي هذا تخصيص قوله تعالى ^(٢) : « الرَّائِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً . . . » الآية كما تقدم بيانه .

الآية السادسة - قوله تعالى ^(٣) : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَمِمْوْا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ .

فيها اثنتان وخمسون مسألة :

المسألة الأولى - ذكر العلماء أنَّ هذه الآية من أعظم آيات القرآن مسائل وأكثرها

(١) في ل : فيتنصر . (٢) سورة النور ، آية ٣ . (٣) الآية السادسة من السورة .

أحكاماً في العبادات، وبحق ذلك، فإنها شَطْرُ^(١) الإيمان، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم^(٢) :
الوضوء شَطْرُ الإيمان ، في صحيح الخبر عنه .

ولقد قال بعضُ العلماء : إنَّ فيها ألفَ مسألة ، واجتمع أصحابنا بمدينة السلام فتتبعوها
فبلغوها ثمانمائة مسألة ، ولم يقدروا أن يبينوها الألف ، وهذا التبَّع إنما يليق بمن يريد
تعريف طرق استخراج العلوم من خبايا الزوايا ، والذي يليق الآن في هذه المجالة مما نحن فيه
الانتداب إلى انتزاع الجليّ وأن نتعرض لما يسفح^(٣) خاصة من ظاهر مسائلها .

المسألة الثانية - في سبب نزولها : لا خلاف بين العلماء أنَّ الآيةَ مدنية كما تقدم ذكره
في سورة النساء ، وأنها نزلت في قصة^(٤) عائشة ، كما أنه لا خلاف أنَّ الوضوء كان مفعولاً
قبل نزولها غير مقلوب ؛ ولذلك قال علماؤنا : إن الوضوء كان بحسبة سنة ، معناه كان مفعولاً
بالسنة ، فأما حكمه فلم يكن قط إلا فرضاً .

وقد روى ابن إسحاق^(٥) وغيره أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم لما فرض الله سبحانه
عليه الصلاة ليلة الإسراء ونزل جبريل ظهر ذلك اليوم ليصلي به فغمز الأرض بعمقه ،
فأنبت ماء ، وتوضأ معلماً له^(٦) ، وتوضأ هو معه ، وصلى ، فصلى رسول الله صلى الله عليه
وسلم . وهذا صحيح وإن كان لم يروِه أهل الصحيح ، ولكنهم تركوه لأنهم لم يحتاجوا إليه ،
وقد كان الصحابة والعلماء يتعافون عن الحديث الذي لا يحتاجون إليه ، وإن ذهب .
ويكرهون أن يبتدئوا بذكره حتى يحتاج إليه بخلاف القرآن حسبما تقدم بيانه .

المسألة الثالثة - قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ :

هذا الخطاب وإن كان مصرحاً بالمومنين فإن الكافرين داخلون فيه ، لما ثبت من أنهم
يدخلون في فروع الشريعة بالأدلة القاطعة ، ولكن الله سبحانه ها هنا خص الخطاب
الملزِم للإيمان ، لأن النازلة عرضت له ، والقصة دارت عليه .

المسألة الرابعة - قال لنا شيخنا نحر الإسلام بمدينة السلام : قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ

(١) شطر : نصف ، أو بعض . (٢) ابن ماجه : ١٠٢ (٣) في ١ : نسخ .

(٤) وارجع الى القرطبي (٥ - ٨٠) : نزلت في قصة عائشة حين فقدت العقد في غزوة المريسيع .

(٥) في ١ : أبو إسحاق . (٦) في ل : به .

أَمَّنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ۖ : معناه : إذا أردتم القيام إلى الصلاة ؛ لأنَّ الوضوء حالة القيام إلى الصلاة لا يمكن ، والإرادة هي النية ؛ فدلَّ على أن النية في الطهارة واجبة فيه . وبه قال مالك والشافعي ، وأكثر العلماء .

وروى الوليد بن مسلم عن مالك أنها غَيْرُ واجبةٍ . وبه قال أبو حنيفة والأوزاعي ^(١) ، وهي من طبوليات مسائل الخلاف ، وقد بينها فيه .

والأصل المحقق أنها عبادة مقصودة بدليل أنها شرط الإيمان ، والعبادات لا يتعبدُ بها إلا مع النية ، وبخالف الشعبي إلا الجملة . فإنه ليس بعبادة مقصودة ، والله أعلم .

المسألة الخامسة - قال زيد بن أسلم : معناه إذا قُمْتُمْ إلى الصلاة من النوم ، وفي ذلك نزلت الآية .

وبين هذا أن النوم حَدَثٌ ، وبه قال جملة الأمة ، سمعت عن أبي موسى الأشعري أنه لم يكن يراه حَدَثًا ، ولم يثبت ذلك عندي عنه .
وروى لي عن بعض التابعين أنه لم يره حَدَثًا .

والدليل على بطلان قوله أن هذه الآية نزلت في النائمين ، فلا بدَّ أن يتناولهم ؛ لأنَّ الآية والخبر إذا كان الذي أثارها سببًا فلا بدَّ من دخول السبب فيهما ، وإن كان الخلاف وراء ذلك هل يقتصر عليها الحكم بهما أم يكونان على عمومهما ؟

وثبت عن صفوان بن عَسَّال قال : أمرنا رسولُ الله صلى الله عليه وسلم إذا كنا في سفرٍ ألا نَزْرِعَ خِفَافًا ثلاثةَ أيامٍ ولياليهنَّ إلا مِن جَنَابَةٍ ، ولكن من بول أو غائط ونوم . والأمرُ أظهر من ذلك ، ولكن أردنا أن نعرفكم وجودَ ذلك في القرآن ، وفي صحيح حديث النبي صلى الله عليه وسلم .

قال الترمذي ^(٢) : حديث صفوان حديث صحيح .

المسألة السادسة - إذا ثبت النوم حَدَثٌ فهو حَدَثٌ لما يصحبه غالبًا من خروج الخارج . وقال الزُّرِّي : هو حَدَثٌ بعينه ، وهذا باطل ؛ فإنه ثبت أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) جاء في أحكام الجصاص (٣ - ٣٣٦) : يجزى الوضوء بغير نية .

(٢) سنن الترمذي : ١ - ١٥٩ ، وفيه : هذا حديث حسن صحيح .

نوكا ينامون ولا يتوضؤون . ومنه في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم أخر صلاة العشاء ذات ليلة حتى رقد الناس واستيقظوا . وفيه أنه قال : أقيمت صلاة العشاء فقام رجل^(١) ينادي النبي صلى الله عليه وسلم حتى نام القوم ثم صلوا .

المسألة السابعة - وإذا ثبت الفرق بين قليله وكثيره فقد استوفينا تفصيله في النوازل الفقهية ، وبيننا أن من استثقل نوما على أى حال كان من الأحوال فإن عليه الوضوء . وقال أبو حنيفة : إن نام على هيئة من هيئات الصلاة لم يبطل وضوءه ، ووافقه ابن حبيب في الركوع ، واحتج بحديثين : أحدهما عن ابن عباس أنه قال : نام النبي صلى الله عليه وسلم وهو ساجد حتى نفخ ، ثم قام فصلّى ؛ فقلت : يا رسول الله ؛ إنك قد نمت . فقال : إن الوضوء إنما يجب على من نام مضطجعا ، فإنه إذا اضطجع استرخت مفاصله . خرجه الترمذى^(٢) ، وأبو داود أنكره ، فقال : كان النبي صلى الله عليه وسلم محفوظا ، واحتج بقوله : تنام عيناى ولا ينام قلبي^(٣) .

والحديث الثانى قال النبي صلى الله عليه وسلم : ليس الوضوء على من نام قائما أو راكعا أو ساجدا ؛ إنما الوضوء على من نام مضطجعا ، فإنه إذا اضطجع استرخت مفاصله . وهو باطل قد بيناه في مسائل الخلاف وأوضحنا خلله . وأما ابن حبيب في الركوع فإنما بُنى على أن الراكع لا يصح أن يستثقل نوما ويثبت راكعا ؛ فدل أن نومه ثبات وخلس لا شئ فيها .

المسألة الثامنة - إذا ثبت الوضوء في النوم فالإغماء فوقه أو مثله .

المسألة التاسعة - ظاهر الآية يقتضى الوضوء على كل قائم إليها ، وإن كانت قد نزلت في النائمين ، وإياهم صادف الخطأ ، ولما كنا ممن يأخذ بمطلق الخطاب^(٤) ولا يربط الحكم بالأسباب ، وكذلك كنّا نقول : إن الوضوء يلزم لكل قائم إلى الصلاة مُحْدَثًا كان أو غير مُحْدَث ، إلا أن أنس بن مالك روى : كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ عند كل صلاة^(٥) .

(١) ابن ماجه : ١٦٠ (٢) جاء في أحكام الجصاص (٣ - ٣٣٣) : وهذا الحديث يدل على أن النوم في نفسه ليس بمحدث ، وأن إيجاب الوضوء فيه إنما هو لما عسى أن يكون فيه من الحدث الذى لا يشعر به ، وهو الغالب من حال النائم . (٣) قل : الألفاظ . (٤) والجصاص : ٣ - ٣٣٢

قلت : كيف كنتم تصنعون أنتم ؟ قال : كان يُجزى أحدنا الوضوء ما لم يُحْدِث .
خَرَّجَهُ جَمِيعُ الْأَثَمَةِ .

وروى ابن أبي بردة^(١) عن أبيه - أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ لكل صلاة ،
فلما كان يوم الفتح صلى الصلوات بوضوء واحد . فقال له عمر : فملت شيئاً لم تكن تفعله .
فقال : عَمْدًا^(٢) . فعلمته . أخرجه النسائي وأبو داود والترمذي^(٣) .

فإن قيل : فهل يتكرر الحكم بتكرار الشرط أم لا ؟ فإن قلتم بتكرره أحلتم^(٤) ،
وإن قلتم لا يتكرر فما وجهه ؟

قلنا : من المتمجرين مَنْ تَكَلَّفَ فقال : إنما يتكرر بتكرار العلة ، وهو الحدث .
وهذا لا يصح ؛ فإن الحدث لا يُوجب الطهارة لنفسه ، وإنما وجوب الصلاة بوجوب الطهارة
بشرط أن يكون المكلف محدثاً ، فالحدث شرط في وجوب الطهارة بوجوب الصلاة لا علة له .
والحكم علة للحكم شرعاً ، وقد مهدنا ذلك في مسائل الخلاف وأصول الفقه .

وقد أحدث بعضُ المبتدعة في الإسلام بدعةً شنعاء ، فقال : إن الحدث لا يؤمر بالصلاة ،
إنما يؤمر بالوضوء ، وعليه يُثاب ، وعليه يُعاقب ، ولا يتوجه عليه الأمر بالصلاة حتى يتوضأ .
وهذا خرقٌ لإجماع الأمة وهتكٌ لحجاب الشريعة . وهذه الآية وأمثالها ردٌّ عليه إن أقر
بثبوته^(٥) ، وإن أنكره فإن من ينكر التوحيد مخاطبٌ بتصديق الرسول ، ولا يصح ذلك منه
إلا بعد توحيد الرب ، وهذا ما لا جوابَ لهم عنه

المسألة العاشرة - قوله تعالى : ﴿ فَاغْسِلُوا ﴾ :

الفاء حرف يقضي الربط والسبب وهو^(٦) بمعنى التيقين ، وقد بينا ذلك في رسالة الماجة ،
وهي ها هنا جوابٌ للشرط ربطت المشروط به وجملته جوابه أو جزاءه ، ولا خلاف فيه ؛
بِمَدِّ أَنْ الشافعي ومن قال بقوله مِنْ علماءنا في وجوب الترتيب في الوضوء قال : إنَّ في هذا
دليلاً على وجوب البداءة بالوجه ؛ إذ هو جزاء الشرط وجوابه .

(١) في ١ : ابن أبي مريم . (٢) في ١ : ياعمري . (٣) سنن الترمذي : ١ - ٨٩ ، وقال الترمذي :

هذا حديث حسن صحيح . (٤) في ١ : أحلتم . (٥) في ١ : بثبوته . (٦) في ١ : وهي .

وقال الآخرون الذين لا يرون ترتيب الوضوء : إن هذا القول صحيح فيما إذا كان جواب الشرط معنى واحدا ؛ فأما إذا كانت جملة كلها جوابا وجزاء لم يُبَالِ بأيهما بدأت ؛ إذ المطلوب تحصيلها . وهذا قول له زَوْثَنٌ وليس بحقيق ، قال الله سبحانه وتعالى : « فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ » ؛ فبدأ بالوجه وعطف عليه غيره ، فالنظرُ الصحيح في ذلك أن يقال : تجبُ البُداء بما بدأ اللهُ به وهو الوجه ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم حين حجَّ وجاء إلى الصفا : نبدأ بما بدأ اللهُ به ، وكانت البُداءُ بالصَّفا واجبة .

وبعض هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأَ عُمُرَه كله مُرتَّباً ترتيب القرآن ، وفِعْلُهُ هذا بيانٌ مُجْمَلٌ لكتاب الله تعالى ، وبيان المِجْمَلِ ^(١) الواجب واجب ، وهي مسألةٌ خلاف عظمى قد بيناها في مسائل الخلاف ، وهذا هو الذي يختار فيها .

المسألة الحادية عشرة - قوله عز وجل : ﴿ فَاغْسِلُوا ﴾ :

وظنَّ الشافعيُّ - وهو عند أصحابه ممد بن عدنان في الفصاحة بأنَّه أبا حنيفة وسواه - أنَّ الفِعلَ صَبَّ الماء على المَغْسُول من غير عَرَكٍ ^(٢) ، وقد بينا فساد ذلك في مسائل الخلاف ، وفي سورة النساء ^(٣) ، وحقَّقنا أنَّ الفِعلَ مَرَّ ^(٤) البِدِّ مع إمرار الماء أو ما في معنى اليد .

المسألة الثانية عشرة - الفِعلُ يَقْتَضِي مَغْسُولاً مطلقاً ومَغْسُولاً به ؛ وسيأتى بيانه فيما بعد إن شاء الله تعالى .

المسألة الثالثة عشرة - قوله تعالى : ﴿ وَوُجُوهَكُمْ ﴾ :

والوجه في اللغة : ما برز من بدنِه وواجهَ غَيْرَه به ، وهو أَيْن من أن يبين ، وأوجه من أن يوجه ، وهو عند العرب عضو يشتمل على جملة أعضاء ، ومَحَلٌّ من الجسد فيه أربع طرق للملوم ، وله طولٌ وعرض ، وهو أيضاً بَيْنٌ إلا أنه أشكل على الفقهاء منه ستة معانٍ : الأول - إذا اكْتَسَى الذَّقْنُ بالشعر ، فإنه قد انقَلَّ الفَرَضُ فيما يقابله إلى الشعر قطعاً ونفى الزائد عليه ، وهو ما استرسل من اللحية ، ويحتمل أن يكون فرضاً ؛ لأنه قد اتصل بالوجه وواجه كما يواجه ، فيكون فرضاً غسله مثل الوجه ، ويحتمل أن يكون ندباً ، وبالأول

(١) في ل : المحتمل . (٢) عرك الشيء : دلكه . (٣) في الآية ٤٣ (٤) في ١ : من .

أقول ؛ لما ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يغسلُ لحيته . خرَّجه الترمذى وغيره ، فعَمَّ الحُفْمَلُ بالفعل .

الثانى - إذا دار العِدَارُ على الخَدِّ ، هل يلزم غَسْلُ ما وراءه إلى الأذن أم لا ؟ وفيه خلافٌ بيننا فى أنفسنا وبين العلماء أيضا غيرنا .

والصحيحُ عندى أنه لا يلزم غَسْلُهُ لا للأمرِ د ولا للمُعَدَّر^(١) .

الثالث - الفم ، قال أحمد بن حنبل وجماعة : إنَّ غسله فى الوضوء واجب ، لأنه من الوجْه ؛ وقد واظب النبي صلى الله عليه وسلم عليه . وقال : إذا تَمَضَّمْ خَرَجْتَ الخطايا مِنْ فِيهِ .

الرابع - الأنف ، وقد ورد الأمر به فى الحديث الصحيح ، فقال^(٢) : إذا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فليَجْمَلْ فى أنفه ماء ثم لِيَسْتَنْثِرْ ، ومن استَجْمَرَ فليُوتِرْ^(٣) . وقال أيضا : فإذا استَنْثَرَ خَرَجْتَ الخطايا من أنفه .

الخامس - العين ، والحكم فيها واحد أثرا ونظرا ولغويا ، ولكن سقط غسلها للتأذى بذلك والحرَج به ؛ ولذلك كان عبدُ الله بن عمر لما عمى يغسل عينيه إذا كان لا يتأذى بذلك . الثالث - لا خلاف أنه لا بد من غَسْلِ جزء من الرأس مع الوجه من غير تحديد فيه ، كما أنه لا بد على القول بوجوب عموم مَسْحِ الرأس من مَسْحِ جزء معه من الوجه لا يتقدَّر ، وهذا ينبى على أصل من أصول الفقه ؛ وهو أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجبٌ مثله ؛ وقد مهدناه فى موضعه ؛ فهذه تَعْمَةُ تسع عشرة مسألة .

المسألة الموفية عشرين - قال لنا نحر الإسلام بمدينة السلام فى الدرس : لما قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾ كان معناه ضرورة اللغوية : فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ لأجل الصلاة ؛ وذكر أمثلة بينهاها فى مسائل الخلاف ؛ فاقْتَضَى الأمرُ بظاھرهِ غَسْلَ الوجه للصلاة ، فمن غسله لغير ذلك لم يكن ممثلا للأمر .

(١) عذر الغلام : نبت شعر عذاره ، يعنى خده (اللسان عذر) .

(٢) ابن ماجه : ١٤٣ ، وصحيح مسلم : ٢١٢ ، وسنن الترمذى : ١ - ٤٠ .

(٣) استنثر : استنشق الماء ، ثم استخرج ما فى الأنف فينثره . والاستجمار : التمسح بالجار ، وهى الأحجار الصغار (النهاية) .

وقد قال بعضُ المتأخرين من أصحاب الشافعي ، ها هنا كلاما مختلفا - وهي :

المسألة الحادية والعشرون - ونصه : ظَنَ ظَانُونَ من أصحاب الشافعي الذين يُوجبون النيةَ في الوضوء أنه لما أوجب الوضوء عند القيام إلى الصلاة دلَّ على أنه أوجبه لأجله ، وأنه أوجب به النية ؛ وهذا لا يصح ؛ فإن إيجابَ الله سبحانه الوضوء لأجل الحدث لا يدلُّ على أنه يجبُ عليه أن يفوئَ ذلك ؛ بل يجوز أن يجبَ لأجله ويحصل دون قصد تعليق الطهارة بالصلاة وبنيتها لأجله . . . إلى تخليط زِيدَ عليه لا أرضى ذكره .

قلنا قوله : « ظَنَ ظَانٌ أن الوضوء لما وُجد عند القيام إلى الصلاة أنه وجب لأجله » .

لم يظن أحد ذلك ؛ إنما قُطِعَ الاعتقاد به ، لقيام الدليل عليه .

وقوله : إنه أوجب له النية .

قلنا له : هذا تلبيس ؛ وجوبه لأجله هو الذي يقتضي النيةَ ضرورة فيه ، فإنه يلزمه أن يأتي بما أمرَ لما مور به له .

وقوله : هذا لا يصح .

قلنا : لا يصح إلا هو .

قوله : فإن إيجابَ الله الوضوء لأجل الحدث .

قلنا : هذا هوس ؛ لم يجب الوضوء لأجل الحدث .

وقوله : إنه لا يجبُ عليه أن يفوئَ ذلك .

قلنا : لا يجبُ عليه أن يفوئَ ماذا ؟ إن أردتَ الحدث ، فمن ذا الذي يقولُ به ؟ وإن

أردتَ الصلاة فلا يعطى اللفظُ والمعنى إلا وجوبَ النية لها .

وقوله : يجوز أن يجب لأجله ويحصل دون قصد .

قلنا : هذا لا نسلمه مطلقا إن أردتَ في العبادات فلا ، وإن أردتَ في غيرها فلا بُدَّ

به . وقوله : « دون قصد » .

إلى هنا انتهى كلامُه المقول لفظا المختل^(١) معنى .

وأما قوله بعد ذلك تعليق الطهارة بالصلاة فكلام لا يعقل^(٢) معناه لفظا ، فكيف معنى ؟

(١) في ل : لا يستقيم لفظا .

(٢) في ل : المحتمل .

المسألة الثانية والعشرون - هذا الذى زَمَزَمَ ^(١) به أنا أعرّفه .

قوله : « إذا قُمتم إلى الصلاة فاغسلوا » لا يخلو من ستة أقسام :

الأول - أنه لا يربط غَسَلَ الوجه وما بعده بشيء مما تقدم .

الثانى - أنه يربطه بالقيام إلى الصلاة أو الحدث وبالصلاة ، وهو الثالث ، أو بالصلاة

وهو الرابع ، أو بالكل وهو الخامس ، أو ببعضه وهو السادس .

فإن قيل : لم يربطه بشيء كان محالاً لئلا كما تقدم ، مُحالاً بالإجماع ؛ فإنه قد ربط بماربطة على الاختلاف فيه ، وإن ربطه بالقيام إلى الصلاة فحال ضرورة ؛ لأنه لا يمكن الجمع بينهما ، ومحال معنى ؛ لأن نفس القيام لا يقصد بذلك من الوضوء ، وقد بينا أن معناه إذا أردتم القيام ، ونفس الإرادة هي الفية .

وأما إن أردت رَبَطَهُ بالحدث فبالإجماع أن الوضوء يجب به ، لا من أجله ، وإن قُتِم بالصلاة فكذلك ^(٢) هو . وقد صرح النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فى قوله : لا يقبل الله صلاة بغير طهور . وإذا أمر بفعل الصلاة فلم يكن كذلك لم يمتثل ما أمر به ، وإن قال : إنه وجب لأجل الكل فقد تبين فساده ؛ وهذا تحقيق من كلامه فى غرضه بعينه .

المسألة الثالثة والعشرون - إذا وجبت الفية للوضوء أو الصلاة أو الصيام ، أى لأى عبادة وجبت ، فحاشا أن تكون مقترنة مع أولها لا تجوز قبلها ولا بعدها ؛ لأن القصد بالفعل حقيقته ^(٣) أن يقترن به ، وإلا لم يكن قصداً له ، فنية الوضوء مع أول جزء منه ، وكذلك الصلاة ، وكذلك الصيام ؛ وهذه حقيقة لا خلاف فيها بين العقلاء ^(٤) ، بيد أن العلماء قالوا : إن من خرج إلى النهر من منزله بنية الغسل أجزاءه [ذلك] ^(٥) ، وإن عزبت [نيته] ^(٦) فى أثناء الطريق ^(٧) . وإن خرج إلى الحمام فعزبت فى أثناء الطريق بطلت النية .

فركب على هذا سفاضة المفتين أن نية الصلاة تتخرج على القوانين ، وأوردوا فيها نصاً عن لا يفرق بين الظن واليقين [بأنه قال :] ^(٨) يجوز أن يقدم النية فيها على التكبير .

(١) أصل الزمزمة : صوت خفى لا يكاد يفهم . والزمزمة : الصوت البعيد تسمعه دوايا (السان-زمم).

(٢) فى ١ : فلذلك ، وهو تحريف . (٣) فى ١ : حقيقة . (٤) فى ١ : العطاء .

(٥) من ل . (٦) من القرطبي . (٧) فى القرطبي : وإن عزبت نيته فى الطريق بطلت النية .

وبالله وباللهالدين من أمة أرادت أن تكون مُفْتِيَةً مجتهدة فما وفقها الله ولا سدّها^(١) !
اعلموا رحمكم الله أن النية في الوضوء مختلف في وجوبها بين العلماء . وقد اختلف فيها
قول مالك ، فلما نزلت عن مرتبة الاتفاق سُومِحَ في تقديمها في بعض المواضع ؛ لأن أصلها
قد لا يجب . فأما الصلاة فلم يختلف أحد من الأئمة فيها وهي أصل مقصود ، فكيف يُحمل
الأصل المقصود المتفق عليه على الفرع التابع المختلف فيه ؟ هل هذا إلا غاية النباوة ؟ فلا تجزئ
صلاة عند أحد من الأئمة حتى تكون النية فيها مقارنة للتكبير .
وأما الصوم فإن الشرع رفع الحرج فيه ، لَمَّا كان ابتداءؤه في وقت الغفلة بتقديم النية
عليه .

المسألة الرابعة والعشرون - قوله تعالى : ﴿ وَأَيَّدَ بِكُم ﴾ :

اليد : عبارة عما بين المنكب والظفر ، وهي ذات أجزاء وأسماء ؛ منها المنكب ، ومنها
الكف ، والأصابع ، وهو محل البطش والتصرف العام في المنافع ، وهو معنى اليد^(٢) ، وغسلهما
في الوضوء مرتين : إحداها عند أول محاولة الوضوء وهو سنة ، والثانية في أثناء الوضوء ،
وهو فرض .

ومعنى غسلهما عند الوضوء تظيفُ اليدين لإدخالهما [في]^(٣) الإناء ومحاولة نقل الماء
بهما ، ولا سيما عند الاستيقاظ من النوم ، فقد روى جميع الأئمة عن أبي هريرة أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال^(٤) : إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها
ثلاثاً ؛ فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده .

وروى عثمان وغيره صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فكاهم ذكروا^(٥) أنه غسل
يديه ثلاث مرات ، ثم ضمضم واستنثر ، حتى بلغ مكانهما من علمائنا أن جعلوها من سنن
الوضوء . فقال ابن القاسم : إذا غسل يديه ثم تمضمض ثم تيمم في الوضوء ثم أحدث
في أنثائه فإنه يعيد غسل يديه كما يعيد ما سبق من الوضوء .

المسألة الخامسة والعشرون - قوله تعالى : ﴿ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾ :

(١) في ١ : سودها . والمثبت من ل ، والقرطبي . (٢) في ١ : البدن . (٣) من ل .
(٤) ابن ماجه : ١٣٨ ، والترمذي : ٣٦١ . (٥) ابن ماجه : ١٤٣ .

فذكرها . واختلف العلماء في وجوب إدخالها في النسل . وعن مالك روايتان ، وذكر أهل التأويل في ذلك ثلاثة أقاويل :

الأول - أن « إلى » بمعنى مع ، كما قال الله تعالى ^(١) : « وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ » ، معناه مع أموالكم .

الثاني - أن « إلى » حدّ ، والحدّ إذا كان من جنس المحدود دخل فيه ، تقول : بُعْتُكَ هذا القدان من ها هنا إلى ها هنا ، فيدخل الحدّ فيه . ولو قلت : من هذه الشجرة إلى هذه الشجرة ما دخل الحدّ في القدان .

الثالث - أن المرافق حدّ الساقط لا حدّ المفروض ؛ قاله القاضي عبد الوهاب . وما رأيت له غيره .

وتحقيقه أن قوله : « وأيديكم » يقتضى بمطلّقه من الظفر إلى المنكب ، فلما قال : إلى المرافق أسقط ما بين المنكب والمِرْفَق ، وبقيت المرافق مفسولة إلى الظفر ؛ وهذا كلام صحيحٌ يجري على الأصول لغة ومعنى .

وأما قولهم : إن « إلى » بمعنى مع فلا سبيل إلى وضع حرف موضع حرف ، إنما يكون كلُّ حرف بمعناه ، وتصرفُ معاني الأفعال ، ويكون معنى التأويل فيها لا في الحروف . ومعنى قوله : « إلى المرافق » على التأويل الأول : فاعسلوا أيديكم مضافةً إلى المرافق ، وكذلك قوله ^(١) : « وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ » معناه مضافةً إلى أموالكم .

وقد روى الدارقطني وغيره عن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم لما توضأ أدار الماء على مِرْفَقيه .

المسألة السادسة والعشرون - قوله تعالى : ﴿ وَأَمْسَحُوا ﴾ :

المسحُ : عبارة عن إمراة اليد على المسوح خاصة ، وهو في الوضوء عبارة عن إيصال الماء إلى الآلة المسوح بها ، والغسلُ عبارة عن إيصال الماء إلى المفسول ؛ وهذا معلومٌ من ضرورة اللغة ، وبيانه يأتي إن شاء الله .

المسألة السابعة والعشرون - قوله تعالى : ﴿ يَرْبُؤْكُمْ ﴾ :

والرأس عبارة عن الجملة التي يعلمها الناس ضرورة، ومنها الوجه، فلما ذكره الله سبحانه في الوضوء وعَيَّن الوجهَ للفعل بَقِيَ باقيه للمسح . ولو لم يذكر الفعل أولاً فيه للزم مَسْحُ جميعه : ما عليه شعرٌ من الرأس، وما فيه العينان والأنف والفم؛ وهذا انتزاعٌ بديع من الآية . وقد أشار مالك إلى نحوه ، فإنه سئل عن الذي يترك بعض رأسه في الوضوء ؟ فقال : أرايت لو ترك بعض وجهه أكان يُجْزِئُه ؟ ومسألة مَسْحِ الرأس في الوضوء مُعْضَلَةٌ ، ويا طالما تَتَبَّعْتَهَا لأُحِيطَ بِهَا حتى علمني الله تعالى بفضلها إياها ؛ فخذوها مجملَةً ^(١) في علمها ، مسجلة بالصواب في حكمها ؛ واستيفائها في كتب المسائل :

اختلف العلماء في مسح الرأس على أحد عشر قولاً :

الأول - أنه إن مسح منه شعرة واحدة أجزأه .

الثاني - ثلاث شعرات .

الثالث - ما يقع عليه الاسم . ذكر لنا هذه الأقوال الثلاثة فَخَرُ الإسلام بمدينة السلام

في الدرس عن الشافعي .

الرابع - قال أبو حنيفة : يمسح الناصية ^(٢) .

الخامس - قال أبو حنيفة : إن الفرض أن يمسح الربع ^(٣) .

السادس - قال أيضاً في روايته الثالثة : لا يجزيه إلا أن يمسح الناصية بثلاث ^(٤)

أصابع أو أربع .

السابع - يمسح الجميع ؛ قاله مالك .

الثامن - إن ترك اليسير من غير قصدٍ أجزأه ؛ أملاه على الفهري .

التاسع - قال محمد بن مسلمة : إن ترك الثلث أجزأه .

العاشر - قال أبو الفرج : إن مسح ثلثه أجزأه .

الحادي عشر - قال أئمة : إن مسح مقدمة أجزأه .

فهذه أحد عشر قولاً ، ومنزلة الرأس في الأحكام منزلة في الأبدان ، وهو عظيم الخطر

فيهما جميعاً ؛ ولكل قولٍ من هذه الأقوال مطلع من القرآن والسنة :

(١) في ١ : مجردة . (٢) أحكام الجصاص : ٣ - ٣٤٦ (٣) أحكام الجصاص : ٣ - ٣٤٨

فطلع الأول - أن الرأس وإن كان عبارة عن العضو فإنه ينطلق على الشعر بلفظه ، قال الله تعالى ^(١) : « وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ » . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : احلق رأسك ، والحلق إنما هو في الشعر ، إذا ثبت هذا تركب عليه :

المطلع الثاني - وهو أن إضافة الفعل إلى الرأس ينقسم في العرف والإطلاق إلى قسمين : أحدهما - أنه يقتضى استيفاء الاسم .

والثاني - يقتضى بعضه ؛ فإذا قلت : « حلقت رأسي » - اقتضى في الإطلاق العرف في الجميع . وإذا قلت : مسحت الجدار أو رأس اليتيم أو رأسي اقتضى البعض ، فيتركب عليه : المطلع الثالث - وهو أن البعض لا حد له مجزئ منه ما كان ، قال لنا الشافعي : لما قال الله تعالى : « وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ » ، وكان معناه شعر رءوسكم ، وكان أقل الجمع ثلاثاً ، قلنا : إن حلق ثلاث شعرات أجزاء ، وإن مسحها أجزاء ، والمسح أظهر ، وما يقع عليه الاسم أقله شعرة واحدة .

المطلع الرابع - نظر أبو حنيفة إلى أن الوضوء إنما شرعه الله سبحانه فيما يبدو من الأعضاء في الغالب ، والذي يبدو من الرأس تحت العمامة الناصية ، ولا سيما وهذا يعترض بالحديث الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ فمسح ناصيته وعمامة ^(٢) .

المطلع الخامس - أنه إذا ثبت مسح الناصية فلا يتيقن موضعها ؛ وإنما المقصود تعاقب العبادة بالرأس ؛ فقد ثبت مسح النبي صلى الله عليه وسلم الناصية ، وهى نحو الربع فيقدر الربع منه أين كان ، ومطلع الربع بتقدير الأصابع يأتى إن شاء الله ، ومطلع الجميع أن الله سبحانه وتعالى علّق عبادة المسح بالرأس ، كما علّق عبادة النسل بالوجه ؛ فوجب الإيعاب فيهما بطلاق اللفظ . وقول الشافعي : إن مطلق القول في المسح لا يقتضى الإيعاب عرفاً ، فما علّق به ليس بصحيح ؛ إنما هو مبنى على الأغراض وبحسب الأحوال ، تقول : مسحت الجدار ، فيقتضى بمضه من أجل أن الجدار لا يمكن تعميمه بالمسح حساً ، ولا غرض في استيعابه قصداً ،

(١) سورة البقرة ، آية ١٩٦ (٢) ابن ماجه : ١٥٠ ، وأحكام الجصاص : ٣ - ٣٤٦ ، والقرطبي : (٦ - ٨٨) ، وأخرجه مسلم .

وتقول: مسحت رأس اليتيم لأجل الرأفة، فيجزى منه أقله بحصول الغرض به^(١). وتقول: مسحت الدابة فلا يجزى إلا جميعها؛ لأجل مقصد النظافة فيها، فيملأ الوظيف بالأس يقتضى عمومته بقصد التطهير فيه، ولأن مطلق اللفظ يقتضيه؛ ألا ترى أنك تقول: مسحت رأسي كله فتؤكدده؛ ولو كان يقتضى البعض لما تأكد بالكل؛ فإن التأكد لرفع الاحتمال المتطرق إلى الظاهر في إطلاق اللفظ.

ومطلع من قال إن ترك اليسير من غير قصد أجزاءه - أن تحقق عموم الوجه بالنسل ممكن بالحس، وتحقق عموم المسح غير ممكن؛ فسويح بترك اليسير منه دفعا للحرج. وهذا لا يصح؛ فإن مرور اليد على الجميع ممكن تحصيله حسا وعادة.

ومطلع من قال: إن ترك الثلث من غير قصد أجزاءه - قريب مما قبله، إلا أنه رأى الثلث يسيرا، فجعله في حد المتروك لما رأى الشريعة ساحت به في الثلث وغيره. ومطلع من قال: إن مسح ثلثه أجزاءه إلى^(٢) أن الشرع قد أطلق اسم الكثير على الثلث في قوله - من حديث^(٣) سعد: الثلث والثلث كثير.

ولحظ مطلع أبي حنيفة في الناصية حسبا جاء في الحديث، ودل عليه ظاهر القرآن في تعلق العبادات بالظاهر.

ومطلع قول أشهب في أن من مسح مقدمه أجزاءه إلى نحو من ذلك تنافس ليس يخفى على اللبيب عند اطلاعه على هذه الأقوال والأنحاء والطلعات أن القوم لم يخرج اجتهادهم عن سبيل الدلالات في مقصود الشريعة، ولا جاوزوا طرفيها إلى الإفراط؛ فإن للشريعة طرفين: أحدهما - طرف التخفيف في التكليف. والآخر - طرف الاحتياط في العبادات. فن احتياط استوفى الكل، ومن خفف أخذ بالبعض.

قلنا: في إيجاب الكل ترجيح من ثلاثة أوجه:

أحدهما - الاحتياط.

الثاني - التظهير بالوجه، لا من طريق القياس؛ بل من مطلق اللفظ في ذكر الفعل وهو النسل أو المسح، وذكر المحل؛ وهو الوجه أو الرأس.

(٢) في ل: فيه. (١) في ل: لا. (٣) الترمذى: ١ - ٤٨

الثالث - أن كلَّ من وصف وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر أنه مسح رأسه كله .
فإن قيل : فقد ثبت أنه مسح ناصيته وعمامته ، وهذا نصٌّ على البعض ؟
قلنا : بل هو نصٌّ على الجميع ؛ لأنه لو لم يلزم الجميع لم يجمع بين العمامة والرأس . فلما
مسح بيده على ما أدرك من رأسه وأمرَّ يده على الحائل بينه وبين باقيه أجراه بجرى الحائل
من جَمِيرة أو خفّ ، ونقل الفرض إليه كما نقله في هذين .

جواب آخر - وهو أن هذا الخبر حكايةٌ حالٍ وقضية في عين ؛ فيحتمل أن يكونَ
النبيُّ صلى الله عليه وسلم مذكوماً فلم يمكنه كشف رأسه ؛ فمسح البعضَ ومرَّ بيده على جميع
البعض ، فانتهى آخرُ الكفِّ إلى آخرِ الناصية ، فأمرَّ اليد على العمامة ، فظن الراوى أنه
قصد مسحَ العمامة ، وإنما قصد مسحَ الناصية بإمرار اليد ؛ وهذا مما يُعرَفُ مشاهدة ، ولهذا
لم يُرو عنه قطَّ شيءٌ من ذلك في أطواره بأسفاره على كثرتها .

المسألة الثامنة والعشرون - ظنَّ بعضُ الشافعية وحشوية النحوية أن الباء للتعويض ،
ولم يبق ذو لسان رطب إلا وقد أفاض في ذلك حتى صار الكلامُ فيها إحلالاً بالتمسك ،
ولا يجوزُ لمن شداً^(١) طرفاً من العربية أن يعتقدَ في الباء ذلك ، وإن كانت تردُّ في موضعٍ لا يحتاج
إليها فيه لربطِ الفعلِ بالاسم ، فليس ذلك إلا لمعنى ؛ تقول : مررت بزيد ، فهذا الإصاق للفعل
بالاسم ، ثم تقول : مررت بزيداً ثبقي المعنى . وفي ذلك خلافٌ بَيَّانه في ملجئة المتفقهين إلى
معرفة غوامضِ النحويين ، وقد طال القولُ في هذا الباب ، وتراحت فيه الخواطرُ في المحاضر
حتى أفادني فيه بعضُ أشياخي في المذاكرة والمطالعة فائدةً بديعةً :

وذلك أن قوله : ﴿فَامْسَحُوا﴾ يققى ممسوحاً ، وممسوحاً به . والمسوح الأول هو ما كان .
والمسوح الثاني هو الآلة التي بين الماسح والممسوح ، كاليد والحصل للمقصود من المسح ، وهو
المنديل ؛ وهذا ظاهرٌ لا خفاء به ؛ فإذا ثبت هذا فلو قال : امسحوا رؤوسكم لأجزأ المسح
باليد إمراراً من غير شيء على الرأس لا ماء ولا سواه ، فجاء بالباء لتفيد ممسوحاً به ، وهو

(١) شداً طرفاً من العربية : أخذ طرفاً منها .

الماء ، فكأنه قال : فامسحوا برءوسكم الماء ، من باب المقلوب ، والعرب تستعمله ، وقد أنشد سيديويه ^(١) :

كنواح ريش خمامة نجدية ومسحت بالثنتين عصف ^(٢) الإئتمد

مثله : مثل القنافظ ^(٣) . ومثله ^(٤) : « من فضة قدروها تقديرا » . واللثة : هي المسوحة بمصاف الإئتمد ، فقلب . ولكن الأمر بين والفصاحة قائمة ، وإلى هذا النحو أشار أبو حنيفة في شرطه الرابع بالثلاثة الأصابع أو الأربع ^(٥) ؛ فإنه قال : لا بد أن يكون هنالك ممسوح به لأجل الباء ، فكأنه تعالى قال : فامسحوا بأ كفكم رءوسكم . والكف خمس أصابع ومعظمها ثلاث وأربع ، والمُعظم قائم مقام الكل على مذهبه في أصول الشريعة ، ففطن أن إدخال الباء لمعنى ، وغفل عن أن لفظ المسح يقتضى اليد لثمة وحقيقة ؛ فجعل فائدة الباء المتعلقة باليد . وهذه عثرة لفهمه لا يُقالها ، ووفق الله هذا الإمام الذى أفادنى هذه الفائدة فيها ، إن شاء الله ، والله ينفعنى وإياكم [بها] ^(٦) برحمته .

المسألة التاسعة والعشرون - من أغرب شيء أن الشافعى رأى مسح شعر القفا ؛ وليس من الرأس فى ورد ولا صدر ؛ فإن الرأس جزء من الإنسان ، واليد جزء ، والبدن جزء ، والعين جزء ، والعنق جزء ، ومقدم الرقبة العنق ، ومؤخرها القفا ، وقد ثبت فى الصحيح أن النبى صلى الله عليه وسلم مسح رأسه حتى بلغ قفاه . وروى أبو داود عن القاسم بن معديكرب أن النبى صلى الله عليه وسلم مسح رأسه حتى بلغ إلى قفاه .

المسألة الموفية ثلاثين - قال الله تعالى : ﴿ فَاغْسِلُوا رُءُوسَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ : ثم توضأ النبى صلى الله عليه وسلم كما أمره الله ، فنقل أصحابه ما شاهدوا من صفة وضوئه ، ولم يذكروا السكيفية المنسولة ، ونقلوا كيفية مسح رأسه باقتبال ^(٧) كثير ، وتحصيل عظيم ، واختلاف فى الروايات متفاوت ، نشأت منه مسائل لم يكن

(١) والقرطبى : ٦ - ٨٨ ، والبيت اخفاف بن ندبة السامى . (٢) عصف الإئتمد : ما سحق منه . (٣) من بيت للأخطل ، وتماهه :

مثل القنافظ هداجون قد بلغت نجران أو بلغت سوءاتهم هجر

(٤) سورة الإنسان ، آية ١٦ (٥) أحكام الجصاص : ٣ - ٣٤٨

(٦) ليس فى ل . (٧) الاهتبال : الاغتنام .

بدئ من الإشارة إلى معظمها ؛ لأنها مفسرة لما أُطلق في كتاب الله سبحانه مُبهما .

المسألة الحادية والثلاثون - قال الله تعالى في كتابه الكريم: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾:

وقال الراوى : إن النبي صلى الله عليه وسلم مسح رأسه ، فلو غسله المتوضىء بدل المسح فلا نعلم خلافاً أن ذلك يُجزئه ، إلا ما أخبرنا فخر الإسلام في الدرس أن أبا العباس بن القاص^(١) من أصحابهم قال : لا يُجزئه . وهذا تولج في مذهب الداودية الفاسد من اتباع الظاهر المبطل للشريعة الذى ذمه الله تعالى في قوله : ^(٢) « يعلمون ظاهراً من الحياة الدنيا » ، وكما قال : ^(٣) « أم بظاهر من القول » ؛ وإلا فقد جاء هذا الغاسل لرأسه بما أمر به وزيادة عليه . فإن قيل : هذه زيادة خرجت عن اللفظ المتعبد به .

قلنا : ولم يخرج عن معناه في إيصال الفعل إلى المحل وتحقيق التكليف في التطهير .
المسألة الثانية والثلاثون - في تجديد الماء لكل عضو :

وكذلك فعل النبي صلى الله عليه وسلم : في الحديث الصحيح أنه أدخل يده في الإناء ، فغسل وجهه ، ثم أدخل يده فغسل يده ، ثم أدخل يده فمسح رأسه ، ثم أدخل يده فغسل رجليه .

وعن عبد الله بن زيد أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ومسح رأسه بماء غير ماء فضل يديه . قال الترمذى^(٤) : وهو صحيح ، وصح^(٥) أيضاً عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح رأسه مطلقاً ، وكذلك وردت الأخبار^(٦) كلها في أعضاء الوضوء ، ووردت مقيدة ، والمقيد أولى من المطلق ؛ لاحتمال المطلق وتفصيل المقيد .

وقد قال عبء الملك من أصحابنا : يمسح رأسه ببلل لحيقته ، وهذا ينبغي على أصليين : أحدهما - جواز استعمال الماء المستعمل . والثانى - وجوب نقل الماء ، وهى :

المسألة الثالثة والثلاثون - نشأ من أصحابنا من يرى نفسه من أهل الاستقباط ، وليس منه ، من قول عبد الملك أنه يمسح رأسه من بلل لحيقته نقل الماء إلى العضو ، وليس فيه من

(١) فى ١ : ابن القاضى . (٢) سورة الروم ، آية ٧ (٣) سورة الرعد ، آية ٣٣

(٤) السنن : ١ - ٥١ (٥) فى ١ : وصح . (٦) فى ل : الأحاديث .

الفقه أكثر من أن المسح مبني^(١) على التخفيف؛ فيكفي منه ما يظهر على اليد وعلى^(٢) العضو المسوح؛ فأما نقل الماء إلى العضو فلا خلاف فيه بين الأئمة .

المسألة الرابعة والثلاثون - تكرار مسح الرأس :

وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ كما وصف أصحابه، فأما الأحاديث الصحاح كلها حينما وردت فاختلفت صفات وضوئه فيها - وكثرة الأعداد في الأعضاء وقتها حاشا الرأس، وجاء في بعضها عن عثمان وغيره : توضأ ومسح برأسه ثلاثاً . قال أبو داود : وأحاديث عثمان الصحاح على أنه مسح رأسه مسحاً واحدة . وقد مهدنا ذلك في مسائل الخلاف .

المسألة الخامسة والثلاثون - ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في صفة مسح الرأس أنه^(٣) أقبل بيديه وأدبر، بدأ بمقدم رأسه، ثم ذهب بهما إلى قفاه، ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ منه . وفي البخاري : فأدبر بهما وأقبل؛ وهما صحيحان متوافقان . وقد بينا ذلك في شرح^(٤) الصحيح؛ وهي مسألة من أصول الفقه في تسمية الفعل بإبتدائه وبنايته .

المسألة السادسة والثلاثون - ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم المسح لرأسه بيديه، فلو مسح بيد واحدة أجزأه، قال^(٥) ابن سفيان : حتى لو مسح رأسه بإصبع واحدة لأجزأه؛ قاله ابن القاسم في العتبية .

وذلك لأن هيئة الأفعال في العبادات هل هي ركن فيها أم لا؟ وقد بينا في كتابنا أنها على ثلاثة أقسام : منها ما يمتنع في العبادة كأصلها . والثاني كوضع الإناء بين يدي المتوضئ . والثالث كاعتراف الماء باليد وغسل الأعضاء ومسح الرأس .

والمقصود من الهيئة المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم في المسح تفسير الأمر، وهو أولى في التعميم، وأقرب إلى التحصيل؛ لأنه ما فات في الإقبال أدركه في الإدبار .

المسألة السابعة والثلاثون - لما قال علماؤنا : إن جميع الرأس أصل في إيجاب عموميه، وكانت الجهة خارجة عنه بالسنة، وإن كانت منه بالحقيقة والحلقة، نشأت عليه مسألة،

(١) في ل : يبنى .

(٢) في ل : وهو العضو .

(٣) صحيح مسلم : ٢١١ ، والترمذي : ١ - ٤٧ (٤) في ١ : في صريح الصحيح .

(٥) في ل : قاله ابن شعبان ، وفي الفرطى : قاله سفيان الثوري .

وهي منزلة الأصلع والأنزع من الأغصم^(١). وقد بيناه في المسائل؛ وحكمه الأظهر أن يمسح من الرأس مقدار العادة على القول بالتمميم.

المسألة الثامنة والثلاثون - الخطابُ المرأة بالعبادة، كما هو الرجل في الوضوء، حتى في مسح الرأس؛ لكن المرأة تميزت عن الرجل باسترسال الدلائن، فاختلف آراء متأخري علمائنا؛ فمنهم من أوجب مسح جميع شعر رأس المرأة؛ لأن الفرض انتقل من الجلدة، وبه تعلق.

ومنهم من قال: يمسح منه ما يوازي الفرض من مقدار الرأس كما قلناه في اللحية آنفاً، وكما يلزم في الخفين مسح ما يقابل محل الفرض من غسل الرجلين.

المسألة التاسعة والثلاثون - القول في الأذنين، وهما إن كانتا من الرأس فإنهما في الإشكال رأس، وقد تفاقم الخطب بين العلماء فيهما، وقد بسطنا القول فيهما في كتب المسائل في التفريع، وفي كتب الحديث في الآثار.

والذي يهون عليك الخطب أن الباري تعالى قال: (برءوسكم)، ولم يذكر الأذنين، ولولا أنهما داخلتان في حكم الرأس ما أهملهما، وما كان ربك نسياً.

وقد روى صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم جماعة لم أجد ذكر الأذنين فيها إلا اليسير من الصحابة، منهم عبد الله بن زيد؛ قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضع فأخذ ماء لأذنيه خلاف الماء الذي أخذ لرأسه.

ومنهم عبد الله بن عباس، روى أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح رأسه وأذنيه بإطنهما بالسبابتين وظاهرهما بإبهاميه؛ وصححه الترمذي^(٢).

ومنهم الربيع بنت معوذ؛ قالت: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضع رأسه، ومسح رأسه ما أقبل منه وما أدبر، ومسح صدغيه وأذنيه مرة واحدة. صححه^(٣) الترمذي.

ومنهم عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده - أن النبي صلى الله عليه وسلم علم الوضوء

(١) الأنزع: الذي ينحسر شعر مقدم رأسه مما فوق الجبين. والغصم: سيلان الشعر حتى تضيق الجهة والفقا، ويقال: هو أغصم الوجه والفقا (القاموس).

(٢) السنن: ١ - ٥٢ (٣) السنن: ١ - ٤٩

ابن سألَه بأن توضحَ له ، ثم مسح رأسه ، وأدخل إصبعيه بالسَّبَّابَتَيْنِ في أُذُنَيْهِ ، ومسحَ بإِبهاميه ظاهرهما .

وقد اختلف الناس في حكم الأذنين على ثلاثة أقوال :

الأول - أنهما من الرأس حكما ؛ قاله ابن المبارك والثوري وغيرهما .

الثاني - أنهما من الوجه ؛ قاله الزهري .

الثالث - قال الشعبي والحسن بن صالح : يفسل ما قبل منهما مع الوجه ، ويمسح ما دبر منهما مع الرأس ؛ واختاره الطبري .

أما مَنْ قال : إنهما من الرأس فلأن الصحابة لم تذكرهما في الوضوء ؛ وهذا ضعيف قد بينّا أنها ذكرتهما .

وأما مَنْ قال إنهما من الوجه فنزع بقول النبي صلى الله عليه وسلم في سجوده : سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره . وإنما أراد النبي صلى الله عليه وسلم بوجهه جملة ، والسمع وإن كان في الرأس ، والبصر وإن كان في الوجه فالكل مضاف إلى الوجه ؛ لأنه اسمٌ للجراحة وللقصد ، فأضافه إلى الاسم العام للمعنيين .

وأما مَنْ قال بالفرق فلا معنى له ؛ فإنه تحكّم لا تعصده لغة ، ولا تشهد له شريعة .
والصحيح ألا يشتمل بهما ، هل هما من الرأس أو من الوجه ؟ وأن يعتمد على أن النبي صلى الله عليه وسلم مسحهما ، فبين مسح الرأس ، وأنهما يُمسحان كما يُمسح الرأس ، وهما مضافان إليه شرعا ؛ لأنه قال : فإذا مسح رأسه خرجت خطايا رأسه ، حتى تخرج من أذنيه .
المسألة الموفية أربعين - البياض الذي بين الأذنين والرأس الخالي من الشعر اختلف فيه علماؤنا ؛ هل يمسح أم لا ؟ وليس عندي بمقصود ، لا في الرأس ، ولا في الأذنين ، لكنه يمكن أن يتركه مَنْ يستوثق في مسح رأسه ولا يلزمه أن يقصده لأنه ليس عندي منه .

المسألة الحادية والأربعون - قوله تعالى : ﴿ وَأَرْجُلُكُمْ ﴾ ؛

ثبتت القراءة فيها بثلاث روايات ^(١) : الرفع ، قرأ به نافع ، رواه عنه الوليد بن مسلم ، وهي

(١) انظر لملاء ما مَنْ به الرحمن (٢٠٨) ، والمحاسب (٢٠٨) في توجيه الرفع والنصب والخفض . وانظر كذلك ما يأتي في آخر الصفحة الآتية .

قراءة الأعمش والحسن ؛ والنصب ، روى أبو عبد الرحمن السلمى ، قال : قرأ على الحسن أو الحسين فقرأ قوله - وأرجلكم ، فسمع على ذلك ، وكان يقضى بين الناس ، فقال : وأرجلكم - بالنصب ، هذا من مقدم الكلام ومؤخره . وقرأ ابن عباس مثله .

وقرأ أنس وعلقمة وأبو جعفر بالخفض .

وقال موسى بن أنس لأنس : يا أبا حمزة ، إن الحجاج خطبنا بالأهواز ونحن معه ، فذكر الطهور ، فقال : اغسلوا حتى ذكر الرجلين وغسلهما وغسل العراقيب والعراقب^(١) ، فقال أنس : صدق الله وكذب الحجاج . قال الله سبحانه : « فاعسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم » - قال : فكان أنس إذا مسح قدميه بآلهما وقال^(٢) : نزل القرآن بالمسح ، وجاءت السنة بالغسل .

وعن ابن عباس وقائدة افترض الله مسحين وغسلين ، وبه قال عكرمة والشعبي . وقال : ما كان عليه الغسل جعل عليه التيمم ، وما كان عليه المسح أسقط .

واختار الطبري التخيير بين الغسل والمسح ، وجعل القراءتين كالروايتين في الخبر يعمل بهما إذا لم يتناقضا .

وجملة القول في ذلك أن الله سبحانه عطف الرجلين على الرأس ، فقد ينصب على خلاف إعراب الرأس أو يخفض مثله ؛ والقرآن نزل بلغة العرب ، وأصحابه رؤسهم وعلماؤهم لغة وشرعا . وقد اختلفوا في ذلك ؛ فدل [على]^(٣) أن المسألة محتملة لغة محتملة شرعا ، لكن تعضد حالة النصب على حالة الخفض بأن النبي صلى الله عليه وسلم غسل وما مسح قط ، وبأنه رأى قوما تلوح أعقابهم ، فقال^(٤) : ويل للأعقاب من النار ، وويل للعراقيب من النار . فتوعد بالنار على ترك إيماب غسل الرجلين ؛ فدل ذلك على الوجوب بلا خلاف ، وتبين أن من قال [من الصحابة :]^(٥) إن الرجلين ممسوحتان لم يعلم بوعيد النبي صلى الله عليه وسلم على ترك إيمابهما .

(١) في القرطبي : فاعسلوا بطونهما وظهورهما وعراقيبهما . (٢) والقرطبي : ٦ - ٩٢

(٤) من ل .

(٣) سنن الترمذي : ١ - ٥٨

وطريقُ النظر البديع أنَّ القراءتين محتملتان ، وأن اللغة تقضى بأنهما جائزتان ، فردَّهما الصحابةُ إلى الرأس مَسْحًا ، فلما قطع بنا حديثُ النبي صلى الله عليه وسلم ، ووقف في وجوهنا وعيدهُ ، قلنا : جاءت السفةُ قاضيةً بأنَّ النصب يُوجب العطف على الوجه واليدين ، ودخل بينهما مَسْحُ الرأس ، وإن لم تكن وظيفته كوظيفتهما ؛ لأنه مفعول قبل الرجلين لا بعدهما ، فذكر لبيان الترتيب لا ليشتركا في صفة التطهير ، وجاء الخفض ليبين أنَّ الرجلين يسحان حال الاختيار على حائل ، وهما الخفَّان بخلاف سائر الأعضاء ، فعطف بالنصب منسولا على منسول ، وعطف بالخفض ممسوحا على ممسوح ، وصحَّ المعنى فيه .

فإن قيل : أنتم وإن قرأتموها بالنصب فهي عطفٌ على الرؤوس موضعا ، فإنَّ الرؤوس وإن كانت مجرورة لفظا فهي منصوبة معنى ؛ لأنها مفعولة ، فكيف قرأتها خفضا أو نصبا فوظيفتها المسح مثل الذي عُطف عليه .
قلنا : يمارضه أنا وإن قرأناها خفضا ، وظهر أنها معطوفة على الرؤوس فقد يعطف الشيء على الشيء بفعل ينفردُ به أحدهما ، كقوله ^(١) :

* علفتها رُبْنًا وماءً باردًا *

ورأيت زوجك في الوغى ^(٢) متقلدا سيفا ورُمحًا

. وأطفلتُ ^(٣) بالجلهتين ظباؤها ونعامها ^(٤)

وكقوله :

* شرَّابُ ألبانٍ وتمرٍ وأقط *

تقديره : علفتها رُبْنًا وسقيتها ماء . ومتقلدا سيفًا وحاملا رمحًا ، وأطفلتُ بالجلهتين ظباؤها وفرخت نعامها . وشرَّابُ ألبانٍ وآكل تمرٍ وأقط .

فإن قيل : ها هنا عطف وشرَّك في الفعل وإن لم يكن به مفعولان اتسالا على فهم السامع للحقيقة .

(١) خزنة الأدب : ١ - ٢٠٠ ، ٣ - ١٢٥ ، والقرطبي : ٦ - ٩٥

(٢) في خزنة الأدب (١ - ٢٠٠) : ياليت زوجك قد غدا .

(٣) من بيت لبديع في اللسان (جله) ، وأوله : فعلا فروع الأيمقان وأطفلت . . .

(٤) هكذا في اللسان والقرطبي والديوان ٢٩٨ . وفي ل : ونعامها . وفي شرح الديوان : ولا يقال

أطفل النعام لأنه يبيض ولكنه ملحق بقوله : أطفلت ظباؤها .

قلنا : وها هنا عطف الرّجّلين على الرّءوس وشركهما في فعلهما، وإن لم يكن به مفعوله،
تعميلاً على بيان المبلغ ، فقد بلغ ، وقد بينا أيضاً أنها تكونُ ممسوحة تحت الخفّين ؛
وذلك ظاهر في البيان ؛ وقد أفردناها مستقلةً في جزء .

المسألة الثانية والأربعون - إذا ثبت وجهُ التأويل في المسح على الخفين فإنها أصلُ
في الشريعة وعلامةٌ مفرقة بين أهل السنة والبدعة ، وردت به الأخبار .
فإن قيل : هي أخبارُ آحاد ، وخبر الواحد عند المتقدمين باطل .

قلنا : خبرُ الواحد أصلٌ عظيم لا ينسكّره إلا زائغ ، وقد أجمعت الصحابةُ على الرجوع
إليه ، وقد جمعناه في جزء .

الجواب الثاني - إنها مرويةٌ تواتراً ؛ لأنّ الأئمة اتفقت على نقلها خلفاً عن سلف ، وإن
أضيفت إلى آحاد ، كما أضيف اختلافُ القراءات إلى القراء في نقلِ القرآن ، وهو متواتر .
وقد استوفينا الكلام فيها في شرح الحديث .

المسألة الثالثة والأربعون - قوله تعالى : ﴿ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ :
اختلفَ فيهما ؛ فقال مالك والشافعي والجماعة : إنهما العظامان الفاتشان في المفصل بين
الساقِ والرجل .

وقد قال القاضي عبد الوهاب ، عن ابن القاسم : إنهما العظامان الفاتشان في وجهِ القدم ؛
وبه قال محمد بن الحسن .

وقال الخليل : الكعب هو الذي بين الساق والقدم . والعقب هو معقد الشراك ،
وتقتضى لغةُ العرب أن كل ناتي كعب ، يقال كعب تدّى المرأة إذا برز عن صدرها .
ولا يجوز أن يُراد به الذي يعقد فيه الشراك ، لوجهين : أحدهما أنه ليس مشهوراً في اللغة .
والثاني أنه لا يتحصّلُ به غسلُ الرجلين ؛ لأنه ليس بناية لها ولا ببعض معلوم منهما ،
والإحالة على المجهول في التكليف لا تجوزُ إلا بالبيان ، وإن لم يكن قرآناً ، ولا من النبي
صلى الله عليه وسلم سنة ؛ فباطل ؛ بل جاءت السنةُ بضدّها ، قال النبي صلى الله عليه وسلم ^(١) :
ويل للعراقيب من النار . وهذا يُبطل أن يكون معقد الشراك حذاءه لا فوقه ، يعضده أن الله

(١) صحيح مسلم : ٢١٥ ، والترمذي : ١ - ٥٨ .

سبحانه قال: ﴿وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ ، ولو قال: أراد معقد الشرا الكف إلى الكعاب، كما قال (١): «إِنْ تَقُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا» لما كان لكل واحدة قَبْ واحد، فدل على أن في كل رجل كعبين اثنين .

المسألة الرابعة والأربعون - القول في دخول الرجلين في الكعبين كالقول في دخول المرافق في الوضوء سواء ؛ لأن الكعب في الساق ، كما أن المرفق في العضد ، وكل واحد منهما هو في غير المذكور منهما ؛ لأنك إذا غسلت الساعد إلى المرفق فالمرق آخر العضد، وإذا غسلت القدم إلى الكعبين فالكعبان آخر الساقين ، فركبه عليه وافهمه منه .

المسألة الخامسة والأربعون - في تحليل الأصابع في الوضوء :

وذلك في اليدين والرجلين؛ قال ابن وهب: وهو واجب في اليدين مستحب في الرجلين، وبه قال أكثر العلماء .

وقيل: إن ذلك واجب في الجميع ، لما روى حذيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : خَلَّوْا بَيْنَ الْأَصَابِعِ لَا تَتَخَلَّلَهَا النَّارُ .

وقال المستورِد بن شداد : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يَدُلُّكَ بِخَفْصِهِ مَا بَيْنَ أَصَابِعِ رَجُلِيهِ .

والحق أنه واجب في اليدين على القول بالذلك ، غير واجب في الرجلين ، لأنَّ تحليلها بالماء يَقْرَحُ باطنها ، وقد شاهدنا ذلك ، وما علينا في الدين من حَرَجٍ في أقل من ذلك ، فكيف في تحليل تقَرَح به الأقدام !

المسألة السادسة والأربعون - نزع علماؤنا بهذه الآية إلى أن إزالة النجاسة غير واجبة ، لأنه قال : ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ ؛ تقديره كما سبق : وأنتم مُحْدِثُونَ ، فاغسلوا وجوهكم وأيديكم ، فلم يذكر الاستنجاء ، وذكر الوضوء ، ولو كان واجبا لكان أول مبدوء به ، وهي رواية أشهب عن مالك .

وقال ابن وهب : لا تُجْزَى الصَّلَاةُ بِهَا (٢) لا ذا كرا ولا ناسيا ؛ وبه قال الشافعي .

وقال ابن القاسم عنه : تجب مع الذِّكْرِ وتسقط مع النسيان .

(١) سورة التَّحْرِيم ، آية ٤ (٢) أى بالنجاسة .

وقال أبو حنيفة : تجب إزالة النجاسة إذا زادت على قدر الدرهم البغلي^(١) - يريد الكبير الذى هو على هيئة الثقال - قياساً على فم المخرج المعتاد الذى عُفِيَ عنه ، وتوجيه ذلك وتفرُّعه فى مسائل الخلاف وكتب الفروع .

والصحيح رواية ابن وهب . ولا حجة فى ظاهر القرآن ؛ لأن الله سبحانه وتعالى إنما بيّن فى آية الوضوء صفة الوضوء خاصة ، وللصلاة شروط : من استقبال الكعبة ، وستر العورة ، وإزالة النجاسة ، وبيان كل شرط منها فى موضعه . وسنتكلم على ذلك فى موضعه^(٢) إن شاء الله تعالى .

المسألة السابعة والأربعون - ذكر الله تعالى أعضاء الوضوء وترتيبها وأمر بنسائها معقبة ، فهل يلزم كل مكلف أن تكون مفعولة مجموعة فى الفعل كجمعها فى الذكر ، أو يجزئ التفريق فيها ؟

فقال فى المدونة وكتاب محمد : إن التوالى^(٣) ساقط ؛ وبه قال الشافعى .

وقال مالك وابن القاسم : إن فرقته متممدا لم يُجزَّه ، ويجزيه ناسيا . وقال ابن وهب : لا يجزيه ناسيا ولا متممدا .

وقال مالك فى رواية ابن حبيب : يُجزّيه فى المنسول ولا يُجزّيه فى المنسوخ .

وقال ابن عبد الحكم : يجزيه ناسياً ومتممداً .

فهذه خمسة أقوال^(٤) الأصل فيها أن الله سبحانه وتعالى أمر أمراً مطلقاً فوالى أو فرق^(٥) ، وليس لهذه المسألة متعلق بالفور إنما يتعلق بالأمر بأصل الوضوء خاصة .

والأصل الثانى أنها عبادة ذات أركان مختلفة ، فوجب فيها التوالى كالصلاة ، وبهذا نقول : إنه يلزم الموالاة مع الذكر والنسيان كالصلاة إلا أن يكون يسيراً ، فهو موقوف عنه .

وأما متعلق الفرق بين الذكر والنسيان فإن التوالى صفة من صفات الطهارة ، فافترق فيها الذكر والنسيان ، كالترتيب . واعتبار صفة من صفات العبادة بصفة أولى من اعتبار عبادة بعبادة .

(١) ذكر الدميرى ضرباً من النقود يقال لها البغلية . (٢) فى ١ : فى موضعها .

(٣) فى القرطبى : الموالاة ساقطة . (٤) فى القرطبى : ابتليت على أصليين : الأول أن الله سبحانه .

(٥) فى ١ : فوالى وفرق .

المسألة الثامنة والأربعون - في تحقيق معنى لم يتفقن له أحدٌ حاشا مالك بن أنس، لمعظيم إمامته، وسعة درايته، وثاقب فطنته؛ وذلك إن الله تعالى قال: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ...﴾ الآية. وتوضاً^(١) النبي صلى الله عليه وسلم مرة مرة ومرتين مرتين، وثلاثاً ثلاثاً، ومرتين في بعض أعضائه وثلاثاً في بعضها في وضوء واحد، فظن بعض الناس - بل كلهم - أن الواحدة فرض، والثانية فضل^(٢)، والثالثة مثلها، والرابعة تعدد، وأعلنوا بذلك في المجالس، ودوّنوه في القرايطيس؛ وليس كما زعموا وإن كثروا، فالحق لا يُسكال بالفقران، وليس سواء في دركه الرجال والولدان.

اعلموا وفقكم الله أن قول الراوى إن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ مرتين وثلاثاً أنه أوعب بواحدة، وجاء بالثانية والثالثة زائدة فإن هذا غيب لا يدركه بشر^(٣)؛ وإنما رأى الراوى أن النبي صلى الله عليه وسلم قد عرف لكل عضو مرة، فقال: توضأ مرة، وهذا صحيح صورة ومعنى؛ ضرورة أنا نعلم قطعاً أنه لو لم يُوعب العضو بمرة لأعاد؛ وأما إذا زاد على غرفة واحدة في العضو أو غرفتين فإنما لا نتحقق أنه أوعب الفرض في الغرفة الواحدة وجاء ما بعدها فضلاً، أولم يُوعب في الواحدة ولا في الاثنتين حتى زاد عليها بحسب الماء وحال الأعضاء في النظافة وتأتى حصول التلطف في إدارة الماء القليل والكثير عليها، فيشبهه، والله أعلم، أن النبي صلى الله عليه وسلم أراد أن يُوسّع على أمته بأن يكرّر لهم الفعل، فإن أكثرهم لا يستطيع أن يوعب بغرفة واحدة، فخرى مع اللطف بهم والأخذ لهم بأدنى أحوالهم إلى التخلص؛ ولأجل هذا لم يوقت مالك في الوضوء مرة ولا مرتين ولا ثلاثاً إلا ما أسبغ.

قال: وقد اختلفت الآثار في التوقيت، يريد اختلافاً يبين أن المراد معنى الإسباغ لا صورة الأعداد، وقد توضأ النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم، فغسل وجهه بثلاث غرفات، ويده بغرفتين، لأن الوجه ذو غُضُونٍ ودَحْرَجَةٍ واحدٍ يداب، فلا يسترسل الماء عليه في الأغلب من مرة بخلاف الذراع فإنه مسطح فيسهل تغميمه بالماء وإسالتة عليها^(٤) أكثر مما يكون ذلك في الوجه.

(٢) فضل: زيادة.

(١) سنن الترمذى: ٦٠، ٦٢، ٦٣.

(٤) الذراع تذكر وتؤث.

(٣) في ١: لبس، وهو تحريف.

فإن قيل : فقد توضأ النبي صلى الله عليه وسلم مرة مرة ، وقال : هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به . وتوضأ مرتين مرتين ، وقال : من توضأ مرتين مرتين آتاه الله أجره مرتين . ثم توضأ ثلاثاً ثلاثاً ، وقال : هذا وضوئي ووضوء الأنبياء من قبلي ، ووضوء أبي إبراهيم . وهذا يدل على أنها أعداد متفاوتة زائدة على الإسباع ، يتعلق الأجر بهامضاعفاً على حسب مراتبها .

قلنا : هذه الأحاديث لم تصح ، وقد ألقيت إليكم وصيتي في كل وقت ^(١) ومجلس آلا تشتملوا من الأحاديث بما لا يصحُّ سندُهُ ، فكيف ينبغي مثل هذا الأصل على أخبار ليس لها أصل ؛ على أن له تأويلاً صحيحاً ، وهو أنه توضأ مرة مرة : هذا وضوء لا يقبله الله الصلاة إلا به ؛ فإنه أقل ما يلزم ، وهو الإيماب على ظاهر هذه الأحاديث بحالها . ثم توضأ بغير فتين وقال : له أجره مرتين في كل تكلف غرفة ثواب . وتوضأ ثلاثاً وقال : هذا وضوئي ؛ معناه الذي فعلته رفقا بأمتي وسنة لهم ؛ ولذلك يكره أن يزاد على ثلاث ؛ لأن الغرفة الأولى تسنّ العضو للماء وتذهب عنه شعث التصرف . والثانية ترخص وضوء ^(٢) العضو ، وتدحض وجهه . والثالثة تنظفها ، فإن قصرت درجة أحد عن هذا كان بدوياً جافياً فيعلم الرفق حتى يتمم ، ويُسرع له سبيل الطهارة حتى ينهض إليها ، ويتقدم ، ولهذا قال من قال : فمن زاد على الثلاث فقد أساء وظلم ^(٣) .

المسألة التاسعة والأربعون - لما ذكر الله سبحانه غسل الوجه مطلقاً ، وتضمنض النبي صلى الله عليه وسلم فيبين وجهه النظافة فتعين في ذلك ما قدمنا بيانه ، ثم لازم النبي صلى الله عليه وآله وسلم السَّوَاكَ فِعْلاً ، وندب إليه أمراً ، حتى قال في الحديث الصحيح : لو لا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسَّوَاكَ عند كل وضوء . وثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه إذا قام من الليل يشوش ^(٤) فأه بالسَّوَاكَ ، وما غفل عنه قط ؛ بل كان يتعاهده ليلاً ونهاراً ، فهو مندوبٌ إليه ، ومن سنن الوضوء ، لا من فضائله ؛ وقد بيناه في شرح الحديث الصحيح .

(١) في ١ : ورقة . (٢) ترخص : تغسل ، والوضر : وسخ الدم والابن (النهاية) .
(٣) في سنن الترمذي (١-٦٤) : قال ابن المبارك : لا آمن إذا زاد في الوضوء على الثلاث أن يأثم .
(٤) يشوش : يبدلك أسنانه وينقيها وينظفها . وقيل : هو أن يستاك من سفلى إلى علو . وأصل الشوش الغسل (النهاية) .

المسألة الموفية خمسين - قوله تعالى : ﴿ فَاَمْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَاَيْدِيكُمْ مِنْهُ ﴾ :
 في التيمم ، فأدخل الباء فيه ، كما أدخلها في قوله تعالى ^(١) : (برءوسكم) ؛ وهو مستثنى
 عنها ، ليبيّن وجوب الممسوح به ؛ وأكده بعد ذلك بقوله : (منه) ، وقد كان مستثنى عنه ،
 ولكنه تأكيد للبيان .

وزعم الشافعية أن قوله (منه) إنما جاء ليبيّن وجوب نقل التراب إلى الوجه واليدين
 في التيمم ؛ وذلك يقتضى أن يكون التيمم على التراب لا على الحجارة .

وقال علماؤنا : إنما أفادت (منه) وجوب ضرب الأرض باليدين ، فلولاً ذلك
 وتركنا ظاهر القرآن لجازت الإشارة إلى الصعيد وضرب الوجه واليدين بعد الإشارة باليدين
 إلى الأرض ، ولكنه أكد بقوله (منه) ليكون الابتداء بوضع اليدين على الأرض تعبدًا ،
 ثم ضرب الوجه واليدين بعد ذلك بهما ، وقد بينا ذلك ^(٢) في سورة النساء ، وقررنا أن
 الصعيد وجه الأرض كيفما كان .

المسألة الحادية والخمسون - فإن قيل : فبيّنوا لنا بقية الآية .

قلنا : أما قوله : ^(٣) وإن كنتم جنباً فاطهروا ، وحكم للرض والسفر والحجى من الغائط
 ولبس النساء وعدم الماء والتيمم بالصعيد الطيب ، فقد تقدّم ذكره في سورة النساء ^(٢) ،
 فلا وجه لإعادته ، والقول فيها واحد ، وإن كانت اثنتين فلينظر فيهما فينتظم المعنى بهما .
 المسألة الثانية والخمسون - في تقدير الآية ونظامها :

روى عن زيد بن أسلم أنه قال في الآية تقديم وتأخير ، تقديره إذا قمتم إلى الصلاة من
 نوم ، أو جاء أحد منكم من الغائط ، أو لامستم النساء ، فاغسلوا وجوهكم وأيديكم
 إلى المرافق ، وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى السكبين ، وإن كنتم جنباً فاطهروا ،
 وإن كنتم مرضى أو على سفر فلم تجدوا ماء فتيمّموا .

الثاني ^(٣) - تقديرها إذا قمتم إلى الصلاة وأنتم محدثون ، واستمر عليها تلاوة وتقديرا
 إلى آخرها .

(١) أى في قوله تعالى في الآية نفسها : وامسحوا برءوسكم . (٢) آية ٤٣ من سورة النساء ،
 وقد تقدمت صفحة ٤٣٢ (٣) عدم ما سبق « أولا » من غير أن ينص على ذلك .

الثالث - تقديرها إذا قمتم إلى الصلاة وأنتم مُحَدِّثُونَ فاعسلوا وجوهكم، وإن كنتم جنباً فاطهروا، وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط. وتكون أو بمعنى الواو.
الآية السابعة - قوله تعالى (١): ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا، اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى، وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ .

تقدم أكثرُ معناها في سورة النساء عند ذكرنا للنظيرتها (٢)، ونحن نريدُ ذكر ما تجدد
ها هنا منها ، ونعيد ما تحسن إعادته فيها في ثلاث مسائل :
المسألة الأولى - في سبب نزولها :

نزلت في اليهود ، ذهب إليهم النبي صلى الله عليه وسلم ليستعين بهم في دية العامريين
الذين قتلها عمرو بن أمية فوعده ثم هُمُوا بَعْدَرُهُ ، فأعلمه الله سبحانه بذلك، فخرج عنهم،
وأمره الله سبحانه ألا يحمله ما كانوا عليه من الحالة المبنضة لهم على أن يخرج عن الحق
فيها قضاء (٣) أو شهادة .

المسألة الثانية - قوله تعالى : ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ﴾ أو «قَوَّامِينَ
بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ» سواء في المعنى؛ لأنَّ مَنْ كَانَ قِيَامُهُ لِلَّهِ فَشهادته وعمله يكون بالعدل،
ومن كان قِيَامُهُ بِالْعَدْلِ فَشهادته وعمله لله سبحانه؛ لا ارتباط أحدهما بالآخر ارتباط الأصل
بالفرع ، والأصل هو القيام لله والعدل مرتبط به .

المسألة الثالثة - قوله : ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا﴾ :

يريد لا يحملنكم بُغْضُ قَوْمٍ عَلَى المدولِ عن الحق ؛ وفي هذا دليلٌ على نفوذ حكم
المدو على عدوّه في الله تعالى ، و [نفوذ] (٤) شهادته عليه ؛ لأنه أُمِرَ بالعدل ، وإن أَبْغَضَ،
ولو كان حكمه عليه وشهادته لا تجوز فيه مع البُغْض له لما كان لأمره بالعدل فيه وجه .

فإن قيل : البغضُ وردَ مطلقاً فلم خصصتموه بما يكون في الله تعالى ؟

قلنا : لأنَّ البغض في غيره لا يجوزُ على النبي صلى الله عليه وسلم ابتداءً ، ولا يجوزُ أن

(١) الآية الثامنة من السورة . (٢) صفحة ٥٠٥ .

(٣) في ل : فيما قضى . (٤) من القرطبي .

يَأْمُرُ اللَّهُ أَحَدًا بِقَوْلِ الْحَقِّ عَلَى عَدُوِّهِ مَعَ عِدَاوَةِ لَا تَحِلُّ ، فَيَكُونُ تَقْرِيرًا ^(١) لِلْوَصْفِ ،
وَفِيهِ أَمْرٌ بِالْمَعْصِيَةِ ؛ وَذَلِكَ مُحَالٌ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ .

الآية الثامنة - قوله سبحانه ^(٢) : ﴿ وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا ، وَقَالَ اللَّهُ : إِنِّي مَعَكُمْ . لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَآمَنْتُمْ بِرُسُلِي وَعَزَرْتُمْ أَوْهُمُ . وَأَقْرَضْتُمُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَلَأُدْخِلَنَّكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ فَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ ﴾ .

فِيهَا أَرْبَعُ مَسَائِلَ :

المسألة الأولى - هذا خطابٌ أَخْبَرَ بِهِ عَنْ فِعْلٍ مُوسَى مَعَ إِسْرَءِيلَ ، وَبَعَثَهُ النَّقَبَاءَ ^(٣) مِنْهُمْ إِلَى الْأَرْضِ الْقُدْسَةِ ، لِيُخْتَبَرُوا حَالُ مَنْ فِيهَا ، وَيُعْلَمَ لَهُ بِمَا أَطْلَعُوهُ عَلَيْهِ فِيهَا حَتَّى يَنْظُرُوا ^(٤) فِي الْغَزْوِ إِلَيْهَا ؛ وَشَرَعُ مِنْ قَبْلُنَا شَرَعٌ لَنَا عَلَى مَا يَبْنَاهُ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ وَفِي كِتَابِنَا هَذَا عِنْدَ مَا عَرَضَ مِنْهَا مَا يَكُونُ مِثْلَهَا ، وَلَمَّا كَانَ أَصْلُ مَالِكٍ ذَلِكَ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ ، رَكَّبْنَا عَلَيْهِ الْمَسَائِلَ لِنَكُونَهُ مِنْ وَاضِحَاتِ الدَّلَائِلِ .

المسألة الثانية - فِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يُقْبَلُ خَبَرُ الْوَاحِدِ فِيمَا يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ الْمَرَّةُ وَبِحِجَاجِ إِلَى إِطْلَاعِهِ مِنْ حَاجَاتِهِ الدِّينِيَّةِ وَالدُّنْيَوِيَّةِ ، فَيَرْكَبُ عَلَيْهِ الْأَحْكَامَ ، وَيُرْبِطُ بِهِ الْحَلَالَ وَالْحَرَامَ .

وَقَدْ جَاءَ أَيْضًا مِثْلُهُ فِي الْإِسْلَامِ ، فَقَدْ رَوَى أَنَّ وَفْدَ هَوَازَنْ لَمَّا جَاءُوا تَائِبِينَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النَّاسَ ، وَسَأَلَهُمْ أَنْ يَتْرَكُوا نَصِيحَتَهُمْ لَهُمْ مِنَ السَّبِّ ، فَقَالُوا : قَدْ طَيَّبْنَا ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ : ارْجِعُوا حَتَّى يَرْفَعَ الْبَغَاةُ رُؤُوسَهُمْ ، وَاحِدُهَُا عَرِيفٌ ، وَهِيَ :

المسألة الثالثة - وَهُوَ فَعِيلٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ ، أَيْ يَعْرِفُ بِمَا عِنْدَ مَنْ كَافَ أَنْ يَعْرِفَ مَا عِنْدَهُ .

وَمِنْ حَدِيثٍ وَفْدَ هَوَازَنْ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خُطِبَ فَقَالَ : أَمَا بَعْدُ فَإِنْ إِخْوَانَكُمْ هَؤُلَاءِ قَدْ جَاءُوا تَائِبِينَ ، وَإِنِّي رَأَيْتُ أَنْ أَرَدَّ عَلَيْهِمْ سَبِّهِمْ ، فَنَ أَحَبُّ مِنْكُمْ أَنْ يَطِيبَ بِذَلِكَ فَلْيَفْعَلْ ، وَمَنْ أَحَبُّ مِنْكُمْ أَنْ يَكُونَ عَلَى حِظِّهِ حَتَّى نَعْطِيهِ مِنْ أَوَّلِ مَا بَقِيَ اللَّهُ عَلَيْنَا فَلْيَفْعَلْ .

(١) قُلْ : تَقْدِيرًا . (٢) الْآيَةُ الثَّانِيَّةُ عَشْرَةٌ .

(٣) الْقِيَابُ : شَاهِدُ الْقَوْمِ وَضَمِينُهُمْ . وَالنَّقَبَاءُ : الْأَمْنَاءُ عَلَى قَوْمِهِمْ .

(٤) فِي الْقُرْطُبِيِّ : حَتَّى يَنْظُرَ فِي الْغَزْوِ إِلَيْهِمْ .

فقال الناس : قد طيننا ذلك يارسول الله لهم ؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
إِنَّا لَا نَدْرِي مَنْ أَذْنُ مَنْكُمْ فِي ذَلِكَ مِمَّنْ لَمْ يَأْذَنْ . فارجعوا حتى يرفع إلينا عرفاؤكم أمركم .
فرجع الناس فسلمهم عرفاؤهم ، ثم رجعوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأخبروه
أنهم قد طيبوا وأذنوا .

لفظ البخارى : وهو النقيب أو ما فوقه ^(١) ، وينطلق بالمعنيين ، وقد كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم نقيب الأنصار . وينطلق في اللغة على الأمين والكفيل .
واشتقاقه ؛ يقال : نَقَبَ الرجلُ على القومِ يَنْقُبُ إذا صار نَقِيبًا ، وما كان الرجلُ نَقِيبًا ،
ولقد نَقِبَ ^(٢) ، وكذلك عَرَفَ عليهم إذا صار عَرِيفًا ، ولقد عَرَفَ ^(٣) ، وإنما قيل له نقيب ؛
لأنه يعرف دَخِيلَةَ أمر القوم ومَنَاقِبَهُم ، والمناقب تطلق على الخلقة الجميلة وعلى الأحلاق الحسنة .
المسألة الرابعة - وعلى هذا انبنى قبول المرأة لزوجهما فى الذى يبلغه إياها من مسائل
الشريعة وأحكام الدين ودخول الدار بإذن الآذن ، وأحكام كثيرة لا نطوّل بها ؛ ففى هذا تنبيه
عليها وعلى أنواعها ^(٤) ، فالحق كل شئ بحجّته منها ، ومن ها هنا اتخذ النبي صلى الله عليه
وسلم النقباء ليلة العقبة .

قال ابن وهب : سمعت مالكا يقول : كانت الأنصار سبعين رجلا ، يعنى مالك يوم
العقبة ، وكان منهم اثنا عشر نقيبًا ، فكان أسيد بن الحضير أحد النقباء نقيبًا .
قال مالك : النقباء تسعة من الخزرج ، وثلاثة من الأوس ، منهم أسيد بن الحضير
وعمر بن الجموح .

وقال أشهب ، عن مالك : كان أسعد بن زُرارة أحد النقباء .
وقال ابن القاسم عنه : عمرو بن الجموح ، وعبد الله بن عمرو بن حرام الأنصارين ثم
المسلمين من النقباء .

(١) فى ل : أو هو فوقه .

(٢) فى مختار الصحاح : وقد نقب على قومه ينقب نقابة ، مثل كتب يكتب كتابة . قال الفراء : لمّا
أردت أن لم يكن نقيباً ففعل قلت : نقب نقابة فهو من باب ظرف . وهذه العبارة أوضح .

(٣) المختار أيضاً : عرف . (٤) فى ل : وأبوابها .

قال علماؤنا : التسمية من الخرج هم : أبو أمانة أسعد بن زُرارة ، وسعد بن الربيع بن عمرو ، وعبد الله بن رَوَاحَة بن امرئ القيس ، والبراء بن معرور بن صخر ، وعبد الله بن عمرو بن حرام^(١) ، وعُبَادَة بن الصامت ، وسعد بن عُبادة ، والمُنذر بن عمرو ، وعَمْرُو بن الجوح . ومن الأوس أُسَيْد بن الحَضِير ، وسعد بن خَيْثَمَة ، ورفاعة بن عبد المنذر ، ومن الناس مَنْ يَعدُّ فيهم أبا الهيثم بن التَّيَّان ؛ فجعلهم النبي صلى الله عليه وسلم نُقباء على مَنْ كان معهم وعلى مَنْ يَأْتِي بعدهم .

الآية التاسعة - قوله تعالى^(٢) : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ : ياقوم اذكروا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ وَجَعَلَكُمْ مُلُوكًا وَآتَاكُمْ مِمَّا لَمْ يَأْتِ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ ﴾ .

قال أشهب عن مالك : هو^(٣) أن يكون للرجل مسكن يأوي إليه وامرأة يتزوجها وخادم يخدمه . وكذلك روى عن ابن عباس ، وعبد الله بن عمر ، ومجاهد ، والحكم ، وقَتَادَة ، زادقَتَادَة : كانت بنو إسرائيل أول من اتخذ الخدمة ؛ وفائدة ذلك أن الرجل إذا وجبت عليه كفارة وملك دارا وخادما باعهما في الكفارة ولم يُجزَّه^(٤) الصيام ؛ لأنه قادر على الرقبة يبيع خادمه أو داره وهو ملك ، والملك لا يكفرون بالصيام ولا يوصفون بالمعجز عن الإعتاق .

الآية العاشرة - قوله تعالى^(٥) : ﴿ فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُؤَارِي سَوْءَةَ أَخِيهِ ، قَالَ : يَا وَيْلَتَى أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِيَ سَوْءَةَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ ﴾ . من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ، ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا ، ولقد جاءتهم رُسُلنا بالبينات ثم إن كثيرا منهم بعد ذلك في الأرض لكمسرفون .

فيها تسع مسائل :

- (١) في : خازم . (٢) الآية العشرون .
 (٣) هذا تفسير لقوله تعالى : وجعلكم ملوكا - كما في القرطبي (٦ - ١٢٤) .
 (٤) في القرطبي : ولم يجز له الصيام . (٥) الآية الواحدة والثلاثون والثانية والثلاثون .

المسألة الأولى - قوله تعالى : ﴿ فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا ﴾ :

اخلف في الحى عليه على قولين :

أحدها - أنه من بنى إسرائيل .

الثانى - أنه ولد آدم لصُلبه ، وهما قابيل وهابيل ؛ وهو الأصح ؛ وقاله ابن عباس والأكثر من الناس ، جرى من أمرها ما قصَّ الله سبحانه فى كتابه .

والدليل على أنه الأصح ما روى فى الحديث الثابت الصحيح عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال ^(١) : ما من قَتيل يُقَتَّل [ظُلماً] ^(٢) إلا كان على ابن آدم الأول كِفْلٌ ^(٣) من دمها ، لأنه أول من سنَّ القَتْلَ .

المسألة الثانية - قوله سبحانه : ﴿ فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا ﴾ :

فيه قولان :

أحدها - أن قابيل لم يدّر كيف يفعلُ بهابيل حتى بعث الله الغرابين ، فتنازعا فاقتتلا ، فقتل أحدهما الآخر .

الثانى - أن الغراب إنما بعث ليرى ابن آدم كيفية المَواراة لهابيل خاصة .

المسألة الثالثة - قوله تعالى : ﴿ سَوَّءَ أَخِيهِ ﴾ :

قيل : هى ^(٤) العورة . وقيل : لما أنتن صار كله عورة ؛ وإنما سميت سوءة لأنها تسوء الناظر إليها عادة .

المسألة الرابعة - دفن الميت لوجهين : أحدهما لستره . الثانى لثلاث يؤذى الأحياء بحيفته .

وقيل : إنهما كانا ملكين فى صورة الغرابين .

وقال ابن مسمود : كانا غرابين أخوين ، فبحث الأرض على سوءة أخيه حتى عرف كيف يدفنه .

وروى ابن القاسم ، عن مالك - أن ابن آدم الذى قتل أخاه حمله على عنقه سنة يدور به ، فبعث الله غراباً يبحث فى الأرض ، ودفن فتملّم ، وعمل مثل ما رأى ، وقال : أخبر الله

(١) صحيح مسلم : ١٣٠٤ (٢) من ل ، والقرطبي . وفى صحيح مسلم : لا تقتل نفس ظالماً ...

(٣) فى : ١ منها . والكفل : الجزء والنصيب . (٤) تفسير للسوءة .

سبحانه عنه ، وكان ذلك كله في علم الله تعالى وخبره ، ألا ترى إلى قوله عز وجل ^(١) : « ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ » . وقال تعالى ^(٢) : « أَلَمْ يَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا ^(٣) . أَحْيَاءُ وَأَمْوَاتًا » . ويأتي تحقيقه إن شاء الله ؛ فصار ذلك سنة ياقية في الخلق ، وفرضا على جميع الناس على الكفاية ، من فعله منهم سقط عن الباقي فرضه ؛ واخص الخلق به الأقربون ، ثم الذين يلوهم من الجيرة ، ثم سائر الناس المسلمين ؛ وهو حق في الكافر أيضاً ، وهي :

المسألة الخامسة - روى ناجية بن كعب ، عن علي ^(٤) ، قال : قَاتُ لَانْبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ عَمَّكَ الشَّيْخَ الضَّالَّ مَاتَ ، فَمَنْ يُوَارِيهِ ؟ قَالَ : أَذْهَبَ فَوَارِ أَبَاكَ ، وَلَا تَحْدِثَنَّ حَدَّثًا حَتَّى تَأْتِيَنِي . فَوَارِيَّتُهُ ، ثُمَّ جِثَّتُ ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَغْتَسِلَ وَدَعَالِي .

المسألة السادسة - قوله تعالى : ﴿ أَعْجَزْتَ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ ﴾ :

فيه دليل على قياس الشبه ؛ وقد حققناه في الأصول .

المسألة السابعة - قوله تعالى : ﴿ فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ ﴾ :

وهي تابعة للأحكام هاهنا لأنها من الأصول ؛ لكننا نشير إليها لتعلق القلوب بها ، فنقول : من الغريب أن الله سبحانه قد أخبر عنه أنه ندم وهو في النار ، وقال صلى الله عليه وسلم : **النَّدَمُ تَوْبَةٌ** .

قلنا : عن هذه ثلاثة أجوبة :

الأول - أن الحديث ليس يصح ، لكن المعنى صحيح ، وكل من ندم فقد سلم ، لكن الندم له شروط ، فكل من جاء بشروطه قُبِلَ منه ، ومن أخل بها أو بشيء منها لم يُقْبَل .

الثاني - أن معناه ندم ولم يستمر ندمه ، وإنما يُقْبَلُ الندم إذا استمر .

الثالث - أن الندم على الماضي إنما ينفع بشرط العزم على ألا يفعل في المستقبل .

المسألة الثامنة - قوله تعالى : ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ ﴾ :

(١) سورة عبس ، آية ٢١ (٢) سورة المرسلات ، آية ٢٥ ، ٢٦

(٣) كفاتا : تجمع الناس أحياءهم وأمواتهم . وقيل : معناه : تضم الأحياء من الإنسان والحيوان والنبات ، والأموات التي هي الجمادات من الأرض والماء (الفردات) .

(٤) رواه أبو داود عن علي (القرطبي ٦ - ١٤٣) .

تعلق بهذا من قال : إن ابني آدم كانا من بني إسرائيل ، ولم يكن قبلهم . وهذا لا يصح لأن القتل قد جرى قبل ذلك ، ولم يخل زمان آدم ولا زمن من بعده من شرع . وأهم قواعد الشرائع حماية الدماء عن الاعتداء وحياطته بالقصاص كفأ وردعا للظالمين والجائرين ، وهذا من القواعد التي لا تخلو عنها الشرائع ، والأصول التي لا تختلف فيها الملل ؛ وإنما خص الله بني إسرائيل بالذكر للكتاب فيه عليهم ؛ لأنه ما كان ينزل قبل ذلك من الملل والشرائع كان قولاً مطلقاً غير مكتوب ، بعث الله إبراهيم فسكتب له الصحف ، وشرع له دين الإسلام ، وقسم ولديه بين الحجاز والشام ، فوضع الله إسماعيل بالحجاز مقدمة لمحمد صلى الله عليه وسلم ، وأخلاه عن الجبارة تمهيداً له ، وأقر إسحاق بالشام ، وجاء منه يعقوب وكثرت الإسرائيلية ، فامتلات الأرض بالباطل في كل فج . وبنيوا^(١) ؛ فبعث الله سبحانه موسى وكلمه وأيده بالآيات الباهرة ، وخط له التوراة بيده ، وأمره بالقتال ، ووعد النصر ، ووفى له بما وعده ، وتفرقت بنو إسرائيل بمقائدها ، وكتب الله جل جلاله في التوراة القصاص محدداً مؤكداً مشروعا في سائر أنواع الحدود ، إلى سائر الشرائع من العبادات وأحكام المعاملات ، وقد أخبر الله في كتابنا بكثير من ذلك .

المسألة التاسعة - قوله تعالى : ﴿ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا ، وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ﴾ :
هذه مسألة مشككة ؛ لأن من قتل نفساً واحدة ليس كمن قتل الناس في الحقيقة ، وإنما سبيل هذا الكلام المجاز ، وله وجه وفائدة ؛ فأما وجه التشبيه فقد قال علماءنا في ذلك أربعة أقوال :

الأول - أن معناه من قتل نبيا ؛ لأن النبي من الخلق يُمدل الخلق ، وكذلك الإمام العادل بعده ؛ قاله ابن عباس^(٢) في النبي .

الثاني - أنه بمنزلة من قتل الناس جميعاً عذد المقتول ، إما لأنه فقد نفسه ، فلا يعنيه

(١) في ١ : ونفق .

(٢) في القرطبي (٦ - ١٤٦) : روى عن ابن عباس أنه قال : المعنى من قتل نبيا أو إمام عدل فكأنما قتل الناس جميعاً ، ومن أحياه بأن شد عضده ونصره فكأنما أحيا الناس جميعاً .

بقائه الخلق بعده ، وإما لأنه مأثوم ومخلد كمن قتل الناس جميعا على أحد القولين ، واختاره مجاهد ، وإليه أشار الطبري في الجملة ، وعكسه في الإحياء مثله .

الثالث - قد قال بعضُ التأخرين : إن معناه يُقتل بمن قُتل ، كما لو قتل الخلق أجمعين ، ومن أحيائها بالعمو فكأنما أحيأ الناس أجمعين .

الرابع - أن على جميع الخلق ذم القاتل ، كما عليهم إذا عفا مدحُه ، وكل واحد منهما مجاز . وبعضها أقرب من بعض .

الآية الحادية عشرة - قوله تعالى (١) : ﴿ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا ، وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ﴾ :

فيها ثلاث مسائل :

المسألة الأولى - هذا مبني على الأصل المتقدم من أن شرع من قبلنا شرع لنا ، أعلمها الله به وأمرنا بالتباعه .

المسألة الثانية - قوله تعالى : ﴿ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ ﴾ :

اختلف فيه ، فقيل : هو الكفر . وقيل : هو إخافة السبيل . وقيل غير ذلك مما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

وأصل (فسد) في لسان العرب، تضرر المقصود وزوال المفعة؛ فإن كان فيه ضرر كان أبلغ، والمعنى ثابت بدونه، قال الله سبحانه (٢): «لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا»؛ أي لمدمتا، وذهب المقصود. وقال الله سبحانه (٣): «والله لا يحب الفساد»؛ وهو الشرك أو الإذابة للخلق، والإذابة أعظم من سد السبيل، ومنع الطريق .

ويشبه أن يكون الفساد المطلق ما يزيل مقصود المفسد، أو يضره، أو ما يتعلق بغيره. والفساد في الأرض هو الإذابة للغير. والإذابة للغير على قسمين: خاص، وعام؛ ولكل نوع منها جزاؤه الواقع وحده الرادع، حسبما عيّن الشرع، وإن كان على العموم جزاؤه ما في الآية بعد هذه من القتل والصلب .

(١) من الآية الثانية والثلاثين السابقة . (٢) سورة الأنبياء ، آية ٢٢

(٣) سورة البقرة ، آية ٢٠٥

المسألة الثالثة - قوله تعالى : ﴿ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا ، وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ﴾ .

ظاهره خلافُ مشاهدته ، فإنه لم يقتل إلا واحدا ، ولكنه تحمّل أوجها من الجاز ، منها : أن عليه إثم من قتل جميع الناس ، وله أجر من أحيا جميع الناس إذا أصرّوا على الهدى . ومنها أن من قتل واحدا فهو متعرّض لأن يقتل جميع الناس ، ومن أنقذ واحدا من غرق أو حرق أو عدوّ فهو معرّض لأن يفعل مع جميع الناس ذلك ؛ فالخير عادة والشر لاجبة . وروى في الصحيح أن رجلا قتل تسعة وتسعين ، ثم جاء عالما فساله هل لى من توبة ؟ فقال له : لا ، فكمل المائة به ، ثم جاء غيره ، فساله ، فقال : لك توبة . . . الحديث - إلى أن قبضه الله عز وجل على التوبة والرحمة .

ومنها أن من قتل واحدا فقد سنّ لغيره أن يقتدى به ، فكل من يقتل يأخذ بحظّه من إثم ، وكذلك من أحيا مثله في الأجر ، ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ^(١) : ما من نفس تقتل إلا كان على ابن آدم الأول كفل ^(٢) منها ؛ لأنه أول من سنّ القتل . الآية الثانية عشرة - قوله تعالى ^(٣) : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ، ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ . إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ . فيها اثنتا عشرة مسألة :

المسألة الأولى - إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ظاهرها محال ؛ فإن الله سبحانه لا يحارب ولا يفتأ ولا يشاق ولا يحاد ^(٤) لوجهين : أحدهما ما هو عليه من صفات الجلال ، وعموم القدرة والإرادة على السكّال ، وما وجب له من التنزّه عن الأضداد والأنداد . الثانى - أن ذلك يقتضى أن يكون كل واحد من المتحاربين فى جهة وفريق عن الآخر .

(١) صحيح مسلم ١٣٠٤ ، وقد سبق صفحة ٥٨٦ مع تغيير قليل .

(٢) الكفل : الحظ والنصيب (النهاية) . (٣) الآية الثالثة والثلاثون ، والرابعة والثلاثون .

(٤) شاق الله : صار فى شق غير جانب الله . وحاد الله : مانعه . (النهاية) .

والجهة على الله تعالى محال، وقد قال جماعة من المفسرين لما وجب من حمل الآية على المجاز : معناه يحاربون أولياء الله ؛ وعبر بنفسه العزيزة سبحانه عن أوليائه إكباراً لإذائهم ، كما عبر بنفسه عن الفقراء في قوله تعالى^(١) : « مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا » ؛ لطفاً بهم ورحمة لهم ، وكشفاً للغطاء عنه بقوله في الحديث الصحيح : عبدي مرضت فلم تمُدني ، وجُعت فلم تطعمني ، وعطشت فلم تَسْقني ، فيقول : وكيف ذلك وأنت رب العالمين ؟ فيقول : مرض عبدي فلان ، ولو عُدتّه لوجدتني عنده . وذلك كله على الباري سبحانه محال ، ولما كنه كنه بذلك عنه تشریفاً له ، كذلك في مسائلنا مثله .

وقد قال المفسرون : إن الحُرابة هي الكُفر ، وهي معنى صحيح ؛ لأن الكفر يبعث على الحرب ؛ وهذا مبين في مسائل الخلاف .

المسألة الثانية - في سبب نزولها ، وفيها خمسة أقوال :

الأول - أنها نزلت في أهل الكتاب ؛ نقضوا العهد ، وأخافوا السبيل ، وأفسدوا في الأرض ، فخير الله نبيه فيهم .

الثاني - نزلت في المشركين ؛ قاله الحسن .

الثالث - نزلت في عُكَل أو عُرينة^(٢) ، قدم منهم نفر على النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وتكلموا بالإسلام ، فقالوا : يا نبي الله ؛ إنا كنا أهل ضرع ، ولم نسكن أهل ريف ، واستوخموا المدينة ، فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بدؤد^(٣) ورَاعٍ ، وأمرهم أن يخرجوا فيه ، فيشربوا من البائها وأبوالها ، فانطلقوا حتى إذا كانوا بناحية الحرة كفروا بعد إسلامهم ، وقتلوا راعي النبي صلى الله عليه وسلم ، واستأفوا الدؤد ؛ فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم ، فبعث الطلب في آثارهم ، فأمرهم فسمَلوا^(٤) أعينهم ، وقطعوا أيديهم ، وتركوا في ناحية الحرة^(٥) حتى ماتوا على حالهم .

وقال قتادة : قبلنا أن النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك كان يحث على الصدقة وينهى عن المثلة .

(١) سورة البقرة ، آية ٢٤٥ (٢) في القرطبي (٦ - ١٤٨) : نزلت في العرينيين .

(٣) في القرطبي : بلقاح . والدؤد من الإبل : مابين الثلاث إلى العشر .

(٤) سمل عينه : فقأها . (٥) الحرة : أرض خارج المدينة ذات حجارة سود .

هذا في الصحيح من قصتهم ، وتماؤها على الاستيفاء في صريح الصحيح ، زاد الطبري :
وفي ذلك نزلت هذه الآية ، ورواه جماعة .

الرابع - أن هذه الآية نزلت معاتبة للنبي صلى الله عليه وسلم في شأن العُرَينين ؛ قاله
الليث .

الخامس - قال قتادة : هي ناسخة لما فعل في العُرَينين .

المسألة الثالثة - في تحقيق ذلك :

لو ثبت أن هذه الآية نزلت في شأن عَـكَلٍ أو عُرَينة لكان غرضاً ثابتاً ، ونصاً صريحاً .
واختار الطبري أنها نزلت في يَهُودَ ، ودخل تحتها كلُّ ذمى ومِلٍّ . وهذا ما لم يصح ،
فإنه لم يبلغنا أن أحداً من اليهود حارب ، ولا أنه جُوزى بهذا الجزاء .

ومن قال : إنها نزلت في المشركين أقرب إلى الصواب ؛ لأن عكلاً وعُرَينة ارتدوا
وقتلوا وأفسدوا ، ولكن يبعد ؛ لأن الكفار لا يختلف حكمهم ^(١) في زوال العقوبة عنهم
بالتوبة بعد القدرة ، كما يسقط قبلها ، وقد قيل للكفار ^(٢) : « قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا
يَغْفِرَ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ » . وقال في المحاربين ^(٣) : « إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا
عليهم » . وكذلك المرتد يقتل بالردة دون المحاربة ، وفي الآية النفي لمن لم يُتَّبَقْ قبل القدرة ،
والمرتد لا ينفي ، وفيها قطع اليد والرجل ، والمرتد لا تقطع له يد ولا رجل ؛ ثبت أنها لا يرادُ
بها المشركون ولا المرتدون .

فإن قيل : وكيف يصح أن يقال إنها في شأن العُرَينين أقوى ؛ ولا يمكن أن يحكم فيهم
بحكم العُرَينين من سَمَلِ الأعين ، وقَطْعِ الأيدي .

قلنا : ذلك ممكن ؛ لأن الحرب إذا قَطِعَ الأيدي وسَمَلِ الأعين فَعِلَ به مثل ذلك إذا تَعَيَّنَ
فَاعِلُ ذَلِكَ .

فإن قيل : لم يكن هؤلاء ^(٤) حَرَمِينَ ، وإنما كانوا مرتدين ؛ والمرتد يلزم استتباعه ،
وعدد إصراره على الكفر يُقَتَّلُ .

(١) في ل : لا يختلف حكمهم فلا يلزم صليهم . (٢) سورة الأنفال ، آية ٣٨

(٣) سورة المائدة ، آية ٣٤ (٤) في ١ : لم يكونوا .

قلنا : فيه روايتان : إحداهما أنه يُستتاب ، والأخرى لا يُستتاب .
وقد اختلف العلماء على القولين ، فقيل : لا يُستتاب ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قتل هؤلاء ولم يستتبهم .

وقيل : يُستتاب المرتد ، وهو مشهور المذهب ، وإنما ترك النبي صلى الله عليه وسلم استتابة هؤلاء لما أحدثوا من القتل والمثلة والحرب ؛ وإنما يستتاب المرتد الذي يرتاب فيستريب ^(١) به ويرشد ، ويبين له المشكل ، وتجلي له الشبهة .

فإن قيل : فكيف يقال إن هذه الآية تنافت المسلمين ، وقد قال : إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ؛ وتلك صفة الكفار ؟

قلنا : الحاربة تكون بالاعتقاد الفاسد ، وقد تكون بالمعصية ، فيجازى بمثلها ، وقد قال تعالى ^(٢) : « فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ » .

فإن قيل : ذلك فيمن يستحل الربا .

قلنا : نعم ، وفيمن فعله ^(٣) ، فقد اتفقت الأمة على أن من يفعل المعصية يحارب ، كما لو اتفق أهل بلد على العمل بالربا ، وعلى ترك الجمعة والجماعة .

المسألة الرابعة - في تحقيق المحاربة :

وهي إظهار السلاح قصد السلب ، مأخوذ من الحرب ؛ وهو استلاب ما على المسلم بإظهار السلاح عليه ، والمسلمون أولياء الله بقوله تعالى ^(٤) : « أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ . الَّذِينَ آمَنُوا » . وقد شرح ذلك مالك شرحا بالغيا رواه ابن وهب عنه : قال ابن وهب : قال مالك : المحارب الذي يقطع السبيل وينهر بالناس في كل مكان ، ويُظهر الفساد في الأرض وإن لم يقتل أحدا ، إذا ظهر عليه يقتل ؛ وإن لم يقتل فلإمام أن يرى فيه رأيه بالقتل ، أو الصَّاب ، أو القطع ، أو النفي ؛ قال مالك : والمستتر ^(٥) في ذلك والمعلن بحركته [سواء] ^(٦) . وإن استخفى بذلك ، وظهر في الناس إذا أراد الأموال وأخاف فقطع السبيل أو قتل ، فذلك إلى الإمام ؛ يجتهد أي هذه الخصال شاء . وفي رواية عن ^(٧)

(١) في ١ : فيترتب ، وهو تحريف . (٢) سورة البقرة ، آية ٢٧٩

(٤) سورة يونس ، آية ٦٢

(٦) من ل . (٧) في ١ : غير .

(٣) في ل : يفعله . (٥) في ١ : ويستشير .

ابن وهب أن ذلك إن كان قريباً وأخذ بمحدثانه فليأخذ الإمام فيه بأشد^(١) العقوبة، وفي ذلك أربعة أقوال :

الأول — ما تقدم ذكره لمالك .

الثاني — أنها الزنا والسرقة والقتل ؛ قاله مجاهد .

الثالث — أنه المجاهر يقطع الطريق والمسكين باللصوصية في المِصر وغيره؛ قاله الشافعي ومالك في رواية والأوزاعي .

الرابع — أنه المجاهر في الطريق لا في المِصر ؛ قاله أبو حنيفة وعطاء .

المسألة الخامسة — في التنقيح :

أما قول مجاهد فساقت، إلا أن يُريد به أن يفعله مجاهرة مغالبة، فإن ذلك أخش في الحراية . قال القاضي رضى الله عنه : ولقد كُتبت أيام تولية القضاء — قد رفع إلى قوم خرجوا محاربين إلى رُقّة، فأخذوا منهم امرأة مغالبةً على نفسها من زوجها ومن جملة المسلمين معها فاحتملوها، ثم جدّ فيهم الطلب فأخذوا وجيء بهم، فسألت مَنْ كان ابتلاني الله به من المفتين، فقائوا : ليسوا محاربين ؛ لأنّ الحراية إنما تكون في الأموال لا في الفروج . فقلت لهم : إنا لله وإنا إليه راجعون ! ألم تعلموا أنّ الحراية في الفروج أخش منها في الأموال ، وأن الناس كلهم ليرضون أن تذهب أموالهم وتُحَرَّب^(٢) من بين أيديهم ولا يُحرب المرء من زوجته وبنته، ولو كان فوق ما قال الله عقوبة لسكانت لن يسلب الفروج، وحسبكم من بلاء صُحبة الجهال ، وخصوصا في الفتيا والقضاء .

وأما قول مَنْ قال : إنه سواء في المِصر والبيداء فإنه أخذ بمطلق القرآن .

وأما من فرق فإنه رأى أنّ الحراية في البيداء أخش منها في المِصر لعدم الغوث في البيداء وإمكانه في المِصر .

والذى نختاره أنّ الحراية عامة في المِصر والقفر ، وإن كان بعضها أخش من بعض ، ولكن اسم الحراية يتناولها ومعنى الحراية موجود فيها ، ولو خرج بعضاً مَنْ في المِصر لقتل

(١) في ١ : بأيسر . (٢) تحرب : تسلب .

بالسيف ويؤخذ فيه بأشد ذلك لا بأيسره ؛ فإنه سَابُ غيلة^(١) ، وفعلُ الغيلة أقبَحُ من فعل الظاهرة ، ولذلك دخل العفو في قَتْلِ المجاهرة ، فكان قصاصا ، ولم يدخل في قتل الغيلة ، وكان حداً ؛ فتحرر^(٢) أن قطع السبيل موجب للقتل في أصح أقوالنا خلافا للشافعي وغيره .

فإن قيل : هذا لا يوجبُ إجراء الباغي بالفساد في الأرض خاصة مَجْرَى الذي يضم إليه القتل وأخذ المال ، لمظيم الزيادة من أحدهما على الآخر .

والذي يدلُّ على عدم التسوية بينهما أن الذي يضمُّ إلى السعى بالفساد في الأرض القتل وأخذ المال يجب القتلُ عليه ، ولا يجوز إسقاطه عنه ، والذي يفرد بالسعى^(٣) في إخافة السبيل خاصة يجوزُ تركُ قتله ؛ يؤكِّده أن المحارب إذا قتل قوبل بالقتل ، وإذا أخذ المال قَطَعَتْ يده لأخذه المال ، ورجله لإخافته السبيل ، وهذه عمدة الشافعية علينا ، وخصوصا أهل خراسان منهم ، وهي باطلة لا يقولها مبتدئ .

أما قولهم : كيف يسوَّى بين مَنْ أخاف السبيل وقتل ، ويَبَيَّن من أخاف السبيل ولم يقتل ، وقد وُجِدَتْ منه الزيادة العظمى ، وهي القتل ؟

قلنا : وما الذي يمنع من استواء الجريمتين في العقوبة وإن كانت إحداها أفحش من الأخرى ؟ ولم أَحْكَمْ ذلك ؟ أعقلا فعملتم ذلك أم شرعا ؟

أما العقلُ فلا مجال له في هذا ، وإن عوّلتُم على الشرع فأين الشرع ؟ بل قد شاهدنا ذلك في الشرع ؛ فإنَّ عقوبة القتال كمعقوبة الكافر ، وإحداها أفحش .

وأما قوله : لو استوى حكمهما لم يَجْزُ إسقاط القتل عن أخاف السبيل ولم يقتل ، كما لم يَجْزُ إسقاطه عن مَنْ أخاف وقتل .

قلنا : هذه غفلة منكم ؛ فإن الذي يُخيف ويقتل أجمعت الأمة على تَمَيُّن القتل عليه ، فلم يَجْزُ مخالفته .

أما إذا أخاف ولم يقتل فهي مسألة تختلف فيها ومحلُّ اجتهادٍ ، فمن أدّاه اجتهاده إلى القتل حكم به ، ومن أدّاه اجتهاده إلى إسقاطه أسقطه ؛ ولهذا النكته قال مالك : وليستشر ليعلم الحقيقة من الإجماع والخلاف وطرق الاجتهاد لئلا يقدم على جهالة كما أقدمتم .

(١) غيلة : في خفية وَاغْتِيَال ؛ وهو أن يخدع ويقتل في موضع لا يراه منه أحد (النهاية) .

(٢) في ل : فيجوز . ونراه تحريفا . (٣) في ل : بالبغي .

وأما قولهم : إنَّ القتل يُقابلُ القتل ، وقَطْعُ اليد يُقابلُ السرقة ، وقَطْعُ الرجل يُقابلُ المال ، فهو تحكُّمٌ منهم ومَزَجٌ للقصاص والسرقة بالحرابة ، وهو حكمٌ منفردٌ بنفسه خارجٌ عن جميع حدود الشريعة لفُحْشه وقُبْحِ أمره .

السَّأَلَةُ السادسة - قوله تعالى : ﴿ أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ﴾ : فيها قولان ^(١) :

الأول - أنها على التخيير ؛ قاله سعيد بن المسيب ، ومجاهد ، وعطاء ، وإبراهيم .
الثاني - أنها على التفصيل .

واختلفوا في كيفية التفصيل على سبعة أقوال :

الأول أن المعنى أنَّ يُقَتَّلُوا إنَّ قَتَلُوا . أو يُصَلَّبُوا إنَّ قَتَلُوا وأخذوا المال . أو تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ إنَّ أَخَذُوا المال ، أو يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ إنَّ أَخَفُوا السَّبِيلَ ^(٢) ؛ قاله ابن عباس والحسن وقتادة والشافعي وجماعة .

الثاني - المعنى إنَّ حارب فقتل وأخذ المال قُطِعَت يده ورجله من خلاف ، وقتل وصاب ، وإن قُتِل ولم يأخذ مالا قُتِل ، وإن أخذ المال ولم يقتل قُطِعَت يده ورجله من خلاف ، وإذا لم يقتل ولم يأخذ مالا نفي ، وهذا يقارب الأول ، إلا في الجمع بين قطع الأيدي والأرجل والقتل والصاب .
الثالث - أنه إنَّ قُتِل وأخذ المال وقطع الطريق يُخَيَّرُ فيه الإمام إن شاء قَطَعَ يده ورجله من خلاف وصابه ، وإن شاء صلبه ولم يقطع يده ورجله ، وإن شاء قتله ولم يقطع رجله ويده ولم يصابه . فإن أخذ بالأول فقتل قطع من خلاف ، وإن لم يأخذ بالأول غرَّب ^(٣) ونُفِيَ مِنَ الْأَرْضِ .

الرابع - قال الحسن مثله ، إلا في الآخر ؛ فإنه قال : يُؤَدَّبُ ويسجن حتى يموت .

الخامس - قال أبو يوسف ، ومحمد بن الحسن : إن اقتصرُوا على القتل قُتِلُوا ، وإن اقتصرُوا على أَخْذِ الْمَالِ قُطِعُوا مِنْ خِلَافٍ ، وإن أخذوا المال وقُتِلُوا فإنَّ أبا حنيفة قال : يُخَيَّرُ فيهم بأربع جهات : قتل ، صلب ، قطع وقتل ، قطع وصاب ، وهذا نحو ما تقدم ، وهذا سادس .

(١) في ١ : فيها ثمانية أقوال . (٢) في ٢ : لإخافة السبيل . (٣) في ١ : عذر .

السابع - قال ابن المسيب ومالك في إحدى روايتيه بتخيير الإمام بمجرد الخروج ، أما من قال : لأن^(١) « أو » على التخيير فهو أصلها وموردها في كتاب الله تعالى .

وأما من قال إنها للتفصيل فهو اختيار الطبرى ، وقال : هذا كما لو قال : إن جزاء المؤمنين إذا دخلوا الجنة أن ترفع منازلهم أو يكونوا مع الأنبياء في منازلهم ، وليس الرادحلول المؤمنين [معهم]^(٢) في مرتبة واحدة ، وهذا الذى قاله الطبرى لا يكفى إلا بدليل ، وممولهم قول النبي صلى الله عليه وسلم : لا يجل دَم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث : رجل زنى بعد إحصان ، أو كفر بعد إيمان ، أو قتل نفساً بغير نفس . فمن لم يقتل كيف يقتل^(٣) ؟
قالوا : وأما قولكم إنها على التخيير فإن التخيير يبدأ بالأخف ، ثم ينتقل فيه إلى الأثقل ؛ وما هنا بدأ بالأثقل ، ثم انتقل إلى الأخف ؛ فدل على أنه قرر ترتيب الجزاء على الأعمال ، فترتب عليه بالمعنى ، فمن قتل قتيلاً ، فإن زاد^(٤) وأخذ المال صاب ؛ فإن الفعل جاء أخف ؛ فإن أخذ المال وحده قطع من خلاف ، وإن أخف نفى .

الجواب - الآية نص في التخيير ، وصرفها إلى التعقيب والتفصيل تحكم على الآية وتخصيص لها ، وما تعلقوا منه بالحديث لا يصح ؛ لأنهم قالوا : يقتل الردء^(٥) ولم يقتل ، وقد جاء القتل بأكثر من عشرة أشياء ، منها متفق عليها ومنها مختلف فيها ، فلا تعاق بهذا الحديث لأحد . وتحرير الجواب القطع لتشفيهم^(٦) أن الله تعالى رتب التخيير على المحاربة والفساد ، وقد بينا أن الفساد وحده موجب للقتل ومع المحاربة أشد .

المسألة السابعة - قوله تعالى : ﴿ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ﴾ :

فيه أربعة أقوال :

الأول - يسجن ؛ قاله أبو حنيفة ، وأهل السكوفة ، وهو مشهور مذهب مالك في غير بلد الجناية^(٨) .

(١) في ل : لانه . (٢) من ل .

(٣) صحيح مسلم (١٣٠٢) . مع اختلاف في الرواية ، وأحكام الجصاص : ٤ - ٧ هـ

(٤) في أحكام الجصاص : قال أبو بكر : والدليل على أن حكم الآية على الترتيب الذى ذكرنا قول النبي صلى الله عليه وسلم : لا يجل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث . . . وذكر الحديث ، ثم قال : فنفى صلى الله عليه وسلم قتل من خرج عن هذه الوجوه الثلاثة ، ولم يخص فيه قاطع الطريق ، فانتفى بذلك قتل من لم يقتل من قطاع الطريق ، وإذا انتفى قتل من لم يقطع الطريق وجب قطع يده ورجله إذا أخذ المال وهذا لا خلاف فيه . (٥) في : فإن أراد . (٦) في : المرتد ، وهو نجرىف . (٧) في ل : لتشفيهم . (٨) في ل : المحاربة .

الثاني - يُنْفَى إلى بلد الشُّرك ؛ قاله أنس ، والشافعي ، والزهرى ، وقتادة ، وغيرهم .

الثالث - يخرجون من مدينة إلى مدينة أبدا ؛ قاله ابن جُبَيْر ، وعمر بن عبد العزيز .

الرابع - يُطْلَبُونَ^(١) بالحدود أبدا فيهربون منها ؛ قاله ابن عباس ، والزهرى ، وقتادة ، ومالك .

والحقُّ أن يُسَجَّن ، فيكون السجين له نَفْيًا من الأرض ، وأما نَفْيُهُ إلى بلد الشُّرك فممنوع له على الفَتَك . وأما نَفْيُهُ من بلدٍ إلى بلد فشغل لا يَدَّان به لأحد ، وربما فرَّق فقطع الطريقَ ثانية .

وأما قول مَنْ قال : يُطْلَب أبدا وهو يهرب من الحدِّ فليس بشيء ؛ فإن هذا ليس مجزأ ، وإنما هو محاولة طَلَب الجزاء .

السَّأَلَةُ الثَّامِنَةُ - قوله تعالى : ﴿ أَوْ تَقَطَّعَ أَيْدِيَهُمْ ﴾ :

قال الشافعي : إذا أخذ في الحاربة نصابا . قلنا : أنصف من نفسك أبا عبد الله ووفَّ شيخك حقَّه لله . إن ربنا تبارك وتعالى قال^(٢) : « والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيديهما » . فاقترضى هذا قطعه في حقه . وقال في الحاربة : (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله) ؛ فاقترضى بذلك توفية الجزاء لهم على الحاربة عن حقه ، فبين النبي صلى الله عليه وسلم في السارق أن قطعه في نصَّاب وهو رُبع دينار ، وبقيت الحاربة على عمومها . فإن أردت أن ترد الحاربة إلى السرقة^(٣) كنت مُلْحِقًا الأعلى بالأدنى وخافضا الأرفع إلى الأسفل ، وذلك عكسُ القياس . وكيف يصحُّ أن يقاس المحارب - وهو يطْلَبُ النفس إن وقى المال بها - على^(٤) السارق وهو يطْلَبُ خطف المال ، فإن شُعر به فرَّ ، حتى إن السارق إذا دخل بالسلاح يطلب المال ، فإن مُنع منه أو صيِّح عليه وحارب عليه ، فهو محارب يُحكَّم عليه بحكم المحارب .

[قال القاضي]^(٥) : وكنتُ في أيام حكمتي بين الناس إذا جاءني أحدٌ بسارق وقد دخل الدار بسكين يحبسُه على قلب صاحب الدار وهو نائم ، وأصحابُه يأخذون مالَ الرجل

(١) في ١ : يطالبون . (٢) سورة المائدة ، آية ٣٨ ، وستأتي بعد هذه الآية .

(٣) في ١ : لايها . (٤) في ل : عن ، وراه تحريفا . (٥) من ل ، والقاضي هو المؤلف .

حكمتُ فيهم بحكم المحاربين ؛ فافهموا هذا من أصل الدين ، وارتفعوا إلى يَفَاع العلم عن حَضِيض^(١) الجاهلين .

والسكت للشافعي أنه لم يعتبر الحِرْز ، فلو كان المحارب ملحقا بالسارق لما كان ذلك إلا على حِرْز .

وتحريره أن يقول : أَحَدُ شَرَطِي السرقة فلا يعتبر في المحارب كالحِرْز والتعليل النَّصَاب .
المسألة التاسعة - إذا صلب الإمام المحارب فإنه يصلبه حيًّا .

وقال الشافعي : يصلبه ميتاً ثلاثة أيام ؛ لأن الله تعالى قال : (يَقْتُلُوا أَوْ يُصَلِّبُوا) ، فبدأً بالقتل .

قلنا: نعم القتل مذكور أولاً، ولكن بقي أنا إذا جمعنا بينهما كيف يكون الحكم هاهنا هو الخلاف . والصلبُ حيًّا أصح ؛ لأنه أنكى وأفضح، وهو مقتضى معنى الردع الأصح .
المسألة العاشرة - لا خلاف في أنَّ الحُرابة يُقتل فيها من قتل ، وإن لم يكن المقتول مكافئاً للقاتل .

وللشافعي قولان : منهما أنه تُعتبر المكافأة في الدماء لأنه قتل ، فاعتبرت فيه المكافأة كالقصاص . وهذا ضعيف ؛ لأنَّ القتل هاهنا ليس على مجرد القتل ، وإنما هو على الفساد العام ، من التخويف وسلب المال ، فإن انضافت إليه إراقة الدم فحش ، ولأجل هذا لا يُراعى مالُ مسلم من كافر .

المسألة الحادية عشرة - إذا خرج المحاربون فافتتلوا مع القافلة فقتل بعضُ المحاربين ، ولم يقتل بعض^(٢) ، قُتِل الجميع .

وقال الشافعي : لا يُقتل إلا من قتل . وهذا مبنيٌّ على تحييز الإمام وتفصيل الأحكام ؛ وقد تقدَّم .

ويعضد هذا أنَّ مَنْ حضر الواقعة شركاء في النسيمة ، وإن لم يقتل جميعهم . وقد اتفق معنا على قتل الردء^(٣) وهو الطالع ، فالمحاربُ أولى .

(١) يَفَاع : أصل معنى اليفاع : التل . والمراد المنزلة العليا من العلم . والحضيض : القرار في الأرض .

(٢) في ل : البعض . (٣) الردء : العون .

المسألة الثانية عشرة - قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ﴾: فيه خمسة أقوال :

الأول - إلا الذين تابوا من أهل الكفر ؛ قاله ابن عباس ، ومجاهد ، وقتادة .
 الثانى - إلا الذين تابوا وقد حاربوا بأرض الشرك .
 الثالث - إلا المؤمنين الذين تابوا من قبل أن تقدرُوا عليهم .
 الرابع - إلا الذين تابوا فى حقوق الله ؛ قاله الشافعى ومالك ؛ إلا أن مالكا قال : وفى حقوق الآدميين ، إلا أن يكون بيده مال يعرف ، أو يقوم ولى يطالبُ دمه فله أخذه والقصاصُ منه .

الخامس - قال الليث بن سعد: لا يُطلبُ بشيءٍ لا من حقوق الله ولا من حقوق الآدميين .
 أما قول من قال : إن الآية فى المشركين فهو الذى يقول إن قوله تعالى : (إلا الذين تابوا) عائد عليهم . وقد بينّا ضعفه .

وأما من قال : إنه أراد إلا الذين تابوا ممن هو بأرض الشرك فهو تخصيص طريف ، وله وجهٌ طريف ؛ وهو أن قوله: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ﴾ يُعطى أنهم بغير أرض أهل الإسلام ؛ ولكن كلَّ مَنْ هو فى دار الإسلام تأخذه الأحكام وتستولى عليه القدرة، وهذا إذا تبينته^(١) لم يصح تنزيهه ؛ فإن الذى يقدر عليه هو الذى يكون بين المسلمين ، فأما الذى خرج إلى الجبل ، وتوسط البداء فى منعة فلا تنفق القدرة عليه إلا بجرّ جيش ونفير قوم ؛ فلا يقال : إنا قادرون عليه .

وأما من قال : أراد به المؤمنين ، فيرجع إلى الرابع والخامس . قلنا : إنا نقول هو على عمومته فى الحقوق كلها أو فى بعضها .

فأما من^(٢) قال: إنه على عمومته فى الحقوق كلها فقد علمنا بطلان ذلك بما قام من الدليل ، على أن حقوق الآدميين لا ينفرد بها البارى سبحانه إلا بمنقصة صاحبها ، ولا يسقطها إلا بإسقاطه .

(٢) فى ل : إن .

(١) فى ا : أبينه .

فإن قيل : فقد قال تعالى ^(١) : « قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ » فكانت هذه المغفرة عامة في كل حق .

قلنا : هذه مغفرة عامة بلا خلاف للمصاحبة في التجريض لأهل الكفر على الدخول في الإسلام ؛ فأما من التزم حكم الإسلام فلا يُسقط عنه حقوق المسلمين إلا أربابها . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الشهادة : إنها تكفر كل خطيئة إلا الدين . وأما من قال : إن حكمها أنها تكفر حقوق الله تعالى فهو صحيح لقوله تعالى : (فاعلموا أن الله غفورٌ رحيم) .

وأما من قال في حقوق الآدميين : إن الإمام لا يقول طلبها ، وإنما يطلبها أربابها - وهو مذهب مالك - فصحيح ؛ لأن الإمام ليس بوكيل لمعينين من الناس في حقوقهم المعينة ، وإنما هو نائبهم في حقوقهم المجمعلة المجهمة التي ليست بمعينة . وأما إن عرفنا بيده مالا لأحد أخذه في الحراية فلا نُبقيه في يده لأنه غصب ، ونحن نشاهده ؛ والإقرار على المنكر لا يجوز ، فيكون بيد صاحبه المسلم حتى يأخذه ماله من يد صاحبه وأخيه الذي يوقفه الإمام عنده .

الآية الثالثة عشرة - قوله تعالى ^(٢) : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ . فيها تسع وعشرون مسألة :

المسألة الأولى - في شرح حقيقة السرقة ؛ وهي أخذ المال على خفية من الأعين ، وقد بينا ذلك في مسألة قَطْع النَّبَاش من مسائل الخلاف ، فلْيَنْظُرْ هنالك في كتبه . وقد قال محمد بن يزيد : السارق هو المعلن والمخفي .

وقال ثعلب : هو المخفي ، والمعلن عادي . وبه نقول ، وقد بيناه في الملحق .

المسألة الثانية - الألف واللام من السارق والسارقة بينا معناهما في الرسالة الملحق . وقلنا : إن الألف واللام مجتمعان في الاسم ويردّان عليه للتخصيص وللتعيين ، وكلاهما تريف بمفكور على

مَرَّاقِبْ؛ فَإِنْ دَخَلْتَ لِتَخْصِيصِ الْجَنْسِ فَمِنْ فَوَائِدِهَا صِلَاحِيَةُ الْأَسْمِ لِلْإِبْتِدَاءِ بِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) . و « (١) الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ » .

وإن دخلت (٢) للتعميم ففوائده مقررّة هنالك، وهي إذا اقتضت تخصيص الجنس أفادت التعميم فيه بحكم حصرها له عن غيره إذا كان الخبر عنها والمتعلق بها صالحاً في ربطه بها دون ما سواها، وهذا معلوم لغة .

وقد أنكره أهل الوقف في هذا الباب وغيره كما أنكروا جميع الأوامر والنواهي، وقد بيناه عليهم في التلخيص .

وإذا ثبت هذا فقوله تعالى: (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) — عامٌّ في كل سارق وسارقة، وهي :

المسألة الثالثة — ردّاً على مَنْ يرى أنه من الألفاظ الجملة، وذلك مَنْ لم يفهم الجمّل، ولا العام؛ فإن السرقة إذا كانت معروفة لغة — إذ ليست لفظة شرعية باتفاق — ربطت بالألف واللام تخصيصاً، وعلق عليها الخبر بالحكم ربطاً، فقد أفادت المقصود، وجرت على الاسترسال والعموم، إلّا فيما خصّه الدليل، وكذلك يروى عن ابن مسعود أنه قرأها: والسارقون والسارقات؛ ليبيّن إرادة العموم.

والذي يقطع لك بصحة إرادة العموم أنه لا يخلو أن يريد به المعنى، وذلك محال؛ لأنه لم يتقدم فيه شيء من ذلك، فلم يبق إلا أنه لحصر الجنس، وهو العموم .

المسألة الرابعة — قرأها ابن مسعود: والسارق والسارقة — بالنصب، وروى عن عيسى ابن عمر مثله . قال سيبويه: هي أقوى؛ لأنّ الوجه في الأمر والنهي في هذا النصب؛ لأنّ حدّ الكلام تقدّم الفعل، وهو فيه أوجب، وإنما قلت زيداً اضربه، واضربه مشغوله، لأنّ الأمر والنهي لا يكونان إلا بالفعل، فلا بُدّ من الإضمار، وإن لم يظهر .

قال (٣) القاضي: أصل الباب قد أحكمناه في الملحّة، ونخبته أن كلّ فعل لا بد له من فاعل ومفعول، فإذا أخبرت بهم أو عنهم خبراً غريباً كان على ستّ صيغ:

(١) سورة النور، آية ٢ (٢) أي الألف واللام . (٣) هو المؤلف .

الأولى ضرب زيداً عمراً . الثانية زيد ضرب عمراً . الثالثة عمراً ضرب زيد . الرابعة ضرب عمراً زيد . الخامسة زيد عمراً ضرب . السادسة عمراً زيد ضرب .
فالخامسة والسادسة نَظْمٌ مُهْمَلٌ لا معنى له في العربية ، وجاء مِنْ هذا جواز تقديم المفعول ، كما جاز تقدُّمُ الفاعل ، بَيِّنَةٌ^(١) أنه إذا قدمت المفعول بقي بحاله إعراباً ، فإذا قدّمت الفاعل خرج عن ذلك الحدّ في الإعراب ، وبقي المعنى المخبر عنه ، وحدث في ترتيب الخبر ما أوجب تغيير الإعراب ، وهو المعنى الذي يسمّى الابتداء ، ثم يدخل على هذا الباب الأدوات التي وُضعت لترتيب المعاني وهي كثيرة أو المقاصد وهي أصلٌ في التغيير ، ومنها وضعُ الأمر موضع الخبر ، تقول : اضرب زيداً .

ولما كان الأمرُ استدعاءً إيقاع الفعل بالمفعول ، ولم يكن بعد هنالك فاعل سقط في إسفاد الفعل ، وثبت في تعلُّق الخطاب به وارتباطه ، وتكون له صيغتان : إحداها هذه . والثانية زيداً اضرب ، كما كان في الخبر ؛ ولا يتصورُ صيغةُ ثالثة ، فلما جاز تقديمه مفعولاً كان ظاهرُ أمره ألا يأتي إلا منصوباً على حُكم تقدير المفعول ، ولكن رفعوه لأنّ الفعل لم يقع عليه بعد ، وإنما يطلب وقوعه به فيخبر عنه ، ثم يقتضى الفعل فيه ، فإن اقتضى ولم يخبر لم يكن إلا منصوباً ، وإن أخبر ولم يقتض لم يكن إلا مرفوعاً ، فهما إعرابان لمعنيين ، فلم يكن أحدهما أقوى من الآخر .

(تنميط) فإذا ثبت هذا فقلت : زيد فاضربه فإنّ نصبته فعلي تقدير فعل ، وإن رفعته فعلي تقدير الابتداء ، ويترب على قصد الخبر ، ويكون تقديره مع النصب اضرب زيداً فاضربه ، فأما إذا طال الكلامُ فقلت : زيداً فاقطع يده كان النصبُ أقوى ؛ لأنّ الكلامَ يطول فيجب الإضمار فيه لطوله . وهذا^(٢) قالب سيديوه أفرغنا عليه .

وأقول : إن الكلام إذا كان فيه معنى الجزاء ، أو كانت الفاء فيه منزلةً على تقدير جوابه فإنّ الرفع فيه أعلى ؛ لأنّ الابتداء يكون له ، فلا يبقى لتقدير المفعول إلا وجهٌ بعيد ؛ فهذا منتهى القول على الاختصاص . والله عزّ وجلّ أعلم .

(١) بيد أنه : غير أنه .

(٢) في القرطبي (٦-١٦٦) : والنصب اختيار سيديوه لأنّ الفعل بالأمر أولى . قال سيديوه رحمه الله : الوجه في كلام العرب النصب كما نقول : زيداً اضربه ، ولكن العامة أبت إلا الرفع يعني عامة القراء وجلهم ؛ فأُنزل سيديويه النوع السارق منزلة الشخص المعين .

المسألة الخامسة - قد بينّا أنّ هذه الآية عامة ، لا طريق للإجمال إليها ، فالسرقة تعلق بخمسة معان : فعل هو سرقة ، وسارق ، ومسروق مطلق ، ومسروق منه ، ومسروق فيه . فهذه خمسة متعلقات يتناول الجميع عمومها إلا ما خصّه الدليل .
أما السرقة فقد تقدم ذكرها .
وأما السارق - وهي :

المسألة السادسة - فهو فاعل من السرقة ، وهو كلٌّ مَنْ أخذ شيئاً على طريق الاختفاء عن الأعين ؛ لكن الشريعة شرّطت فيه سبعة معان :
العقل ؛ لأنّ من لا يعقل لا يخاطب عقلاً .
والبلوغ ؛ لأنّ من لم يبلغ لا يتوجّه إليه الخطابُ شرعاً .

وبلوغ الدعوة ؛ لأنّ مَنْ كان حديث عهدٍ بالإسلام ولم يُثأّن^(١) حتى يعرف الأحكام ، وادّعى الجهل فيما أتى من السرقة والزنا وظهر صدّقه لم تجب عليه عقوبةٌ ، كالأب في مال ابنه ، لما قدمناه من قوله صلى الله عليه وسلم : إن من أطيب ما أكل الرجل من كسبه وإنّ وكده من كسبه . ولذلك قلنا : إذا وطئ أمة ابنه لا حدّ عليه للشبهة التي له فيها ، والحدود تسقط بالشبهات ، فهذا الأب وإن كان جاء بصورة السرقة في أخذ المال خفية فإنّ له فيه سلطان الأبوة وتبسط الاستيلاء ، فانتصب ذلك شبهة في درء ما يندري بالشبهات .
وأما متعلق السروق - وهي :

المسألة السابعة - فهو كلٌّ مال تمتدّ إليه الأطماع ، ويصلح عادةً وشرعاً للانتفاع به ، فإن منع منه الشرع لم ينفع تعلق الطماعة فيه ، ولا يتصور الانتفاع منه ، كالحجر والخزير مثلاً . وقد كان ظاهر الآية يقتضي قطع سارق القليل والكثير ؛ لإطلاق الاسم عليه وتصور المعنى فيه . وقد قال به قوم منهم ابن الزبير ، فإنه يروى أنه قطع في درهم . ولو صحّ ذلك عنه لم يلتفت إليه ؛ لأنه كان ذا شواذٍ ولا يستريب اللبيب ، بل يقطع المنصف أنّ سرقة التافه لغوٌ ، وسرقة الكثير قدرّاً أو صفة محسوب ، والعقل لا يمتدّ إلى الفصل فيه بحدّ تقف المعرفة عنده ، فتولّى الشرع تحديده بربع دينار .

(١) ثأّن : لازم .

وفي الصحيح، عن عائشة^(١) : ما طال علي ولا نسيت : القَطْعُ في ربع دينار فصاعداً . وهذا نص .
وقال أبو حنيفة^(٢) : لا قطع في أقل من عشرة دراهم ، وروى أصحابه في ذلك حديثاً قد بينا
ضعفه في مسائل الخلاف وشرح الحديث .

فإن قيل : قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : لمن الله السارق يسرق الحبل
فقطّعه يده [ويسرق البيضة فقطّعه يده]^(٣) .

قلنا : هذا خرج مخرج التحذير بالقليل عن الكثير ، كما جاء في معرض الترغيب بالقليل
عن^(٤) الكثير في قوله صلى الله عليه وسلم : مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِداً وَلَوْ مِثْلَ مَفْخَصٍ قَطَأَ^(٥)
بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتاً فِي الْجَنَّةِ . وقيل : إن هذا مجاز من وجه آخر ؛ وذلك أنه إذا ظفر^(٦) بسرقة
القليل^(٧) سرق الكثير فقطّعت يده ؛ فهذا تفتظم الأحاديث ، ويجتمع المعنى والنص في
نظام الصواب .

المسألة الثامنة - ومنه كل مال يُسرّع إليه الفساد من الأطعمة والفواكه ؛ لأنه يباع
ويبتاع وتمتدّ إليه الأطعام ، وتبدل فيه نفائس الأموال . وشبهة أبي حنيفة ما يؤول إليه
من التغير والفساد ، ولو اعتُبر ذلك فيه لما لزم الضمان لمقلقه .

المسألة التاسعة - ومنه كل ما كان أصله على الإباحة ؛ كجواهر الأرض ومعادنهما ،
وشبه ذلك ؛ لأنه كان مباح الأصل ، ثم طرأ عليه الملك ، فتمتصّب إباحة أصله شبهة في
إسقاط القطع بسرقة .

قلنا : لا تضر إباحة مقدمة إذا طرأ التحريم ، كالجارية المشتركة بين قوم ، فإن وطأها
حرام يوجب الحدّ عند خلوصها لأحدهم ، ولا تُوجب الإباحة المقدمة شبهة . وقد قال النبي
صلى الله عليه وسلم : لا قطع في ثمر ولا كثير^(٨) . إلا ما أواه الجرين . رواه النسائي .

(١) الموطأ : ٨٣٢ ، وأحكام الجصاص : ٤-٦٤ ، وسنن الترمذی : ٤-٥٠ .

(٢) وارجع إلى أحكام الجصاص : ٦١-٦٥ (٣) من ل ، والقرطبي . وانظر البخاري : ٩٣١٤ .

(٤) في ل : في ، وفي القرطبي : مجرى . (٥) مفحص القطة : حيث تفرخ فيه من الأرض .

(٦) في القرطبي : ضرى . (٧) في ل : بسرقة الحبل والبيضة .

(٨) في القرطبي : لا قطع في ثمر معاق ، ولا في حريسة جبل فإذا أواه المراح أو الجرين فالقطع فيما

بلغ ثمن الحن . والكثير : الجمار ، وانظر ابن ماجة : ٨٣٩ ، وأحكام الجصاص : ٤-٦٦ ، والترمذی : ٤-٥٢ .

وأبوداود، وانفرد النسائي : ولا في حريسة^(١) جَبَلٍ إلا فيما أوَاه المراح .

المسألة العاشرة - ومنه ما إذا سرق حرّاً صغيراً . قال مالك : عليه القَطْع . وقيل : لا قَطْع عليه ، وبه قال الشافعي وأبو حنيفة ؛ لأنه ليس بمال .

قلنا : هو أعظمُ من المال ؛ ولم يقطع السارقُ في المال لَمَينِه ، وإنما قطع لتعلق النفوس به ، وتعلقها بالحرّ أكثرُ من تعلقها بالعبد .

المسألة الحادية عشرة - متعلق المسروق منه ؛ وهو على أقسامٍ يرجع إلى أنه ما كان ماله محترماً بمحرمة الإسلام لقوله صلى الله عليه وسلم : فقد حرّم ماله ودّمه وحسابه على الله ، إن مال الزوجين محترم لكل واحد منهما عن صاحبه ، وإن كانت أبدانُهما حلالاً لهما ؛ لأنهما لم يتماقدا بَعْدَ يَتَمَدَّى إلى المال . وقال أبو حنيفة : وأحد قولي الشافعي : لا يقطع ؛ لأنّ الزوجية تقتضي الخلطة والتبسط . وهذا باطلٌ من وجهين :

أحدهما - أن السكّام فيما يجوز كلُّ واحد منها عن صاحبه .

والثاني - أنه لو كان في مالٍ زوجه تبسّط لسقط عنه الحدّ بوطء جاريتهما ؛ ولذلك قلنا ، وهي :

المسألة الثانية عشرة - إنَّ مَنْ سرق من ذى رَحِمٍ محرمٍ لثله^(٢) وجب عليه القَطْع ، خلافاً لأبي^(٣) حنيفة ؛ لأنّ ذات الرحم لو وطئها وجب عليه الحدّ ، فكذلك إذا سرق مالهها ، وشبهة المحرمية لا تعلق لها بالمال . وإنما هي في غير ذلك من الأحكام .

المسألة الثالثة عشرة - إذا سرق العَبْدُ من مال سيّده ، أو السيّدُ من عبده فلا قطع بحال ؛ لأنّ العَبْدَ وماله لسيّده ، فلم يقطع أحدٌ بأخذ مال عبده لأنه أخذٌ لِماله ، وإنما إذا

(١) حريسة الجبل : ما يجرس بالجبل . وفي النهاية : ومنهم من يجعل الحريسة السرقة نفسها . والجربن : موضع البر ، وقد يكون للتمر والغنب .

(٢) هكذا بالأصل . وفي ل : الحيلة . وفي القرطبي : لا قطع على أحد من ذى المحارم مثل العمّة والحالة والأخت .

(٣) في أحكام الجصاص (٤-٨١) : لا يقطع من سرق من ذى الرحم ؛ وهو الذى لو كان أحدهما رجلاً والآخر امرأة لم يجز له أن يتزوجها من أجل الرحم الذى بينهما ولا يقطع أيضاً المرأة إذا سرق من زوجها ولا الزوج إذا سرق من امرأته .

سرق العبدُ يسقط القطعُ بإجماع الصحابة وبقول الخليفة : غلامكم سرق متاعكم ، وهذا يشترك مع الأب في البابين ، وقد بينا كلَّ واحدٍ في موضعه .
وأما متعلق المسروق منه - وهي :

المسألة الرابعة عشرة - فهو الحرزُ الذي نُصِبَ عادةً لحفظ الأموال ، وهو يختلف في كل شيء بحسب حاله . والأصلُ في اعتبار الحرز الأثر والنظر .

أما الأثر فقوله صلى الله عليه وسلم : لا قطع في تمرٍ ولا كثر^(١) إلا ما أوَّاه الجرين .
وأما النظر فهو أن الأموال خلقت مُهيأةً للانتفاع للخلق أجمعين ، ثم بالحكمة الأولية التي بيناها في سورة البقرة حُكِمَ فيها بالاختصاص الذي هو الملك شرعاً ، وبقيت الأطلاع معلقةً بها ، والآمالُ محوَّمةٌ عليها ، فكفَّها المروءة والديانة في أقل الخلق ، ويكفَّها الصون والحرز عن أكثرهم ، فإذا أحرزها مالِكُها فقد اجتمع بها الصونان ، فإذا هُتِكَ فحُشِتْ الجريمةُ فعمُت العقوبةُ ؟ وإذا هُتِكَ أَحَدُ الصَّوْنَيْنِ - وهو الملك - وجب الضمان والأدب ؛ وذلك لأنَّ المالك لا يمكنه بعد الحرز في الصون شيء ، فلما كان غاية الإمكان ركبَ عليه الشرعُ غاية العقوبة من عنده ردعاً وصوناً ، والأمةُ متفقةٌ على اعتبار الحرز في القطع في السرقة ؛ لاقتضاء لفظها ، ولا تضمن حكمتها وجوبه ، ولم أعلم مَنْ تركَ اعتباره من العلماء ، ولا تحصَّلَ لِي مَنْ يُهمِّله من الفقهاء ، وإنما هو خلافٌ يذكُر ، وربما نُسِبَ إلى مَنْ لا قَدْرَ له ، فلذلك أعرضتُ عن ذكره ، ولهذا المعنى أجمعت الأمة أنه لا قطع على المختلس والمفتب لعدم الحرز فيه ، فلما لم يهتِك حرزاً لم يلزمه أحدٌ قطعاً .

المسألة الخامسة عشرة - لما ثبت اعتبار النَّصابِ في القطع قال علماؤنا : إذا اجتمع جماعة ، فاجتمعوا على إخراج نصابٍ من حرزه ؛ فلا يخلو أن يكون بعضهم ممن يقدِّرُ على إخراجِه ، أو يكون ممَّا لا يمكنُ إخراجِه إلَّا بتمامِهم ؛ فإن كان ممَّا لا يمكنُ إخراجِه إلَّا بالتعاون فإنه يُقطع جميعهم باتفاق من علماؤنا . وإن كان ممَّا يخرجه واحدٌ واشتركوا في إخراجِه فاختلف علماؤنا فيه على قولين : أحدهما لا قطع فيه . والثاني فيه القطع .

(١) قل : كنز ، وهو تحريف . والحديث في ابن ماجه ٨٣٩ . وقد سبق شرحه .

وقال أبو حنيفة والشافعي : لا يُقَطَّعُ في السرقة المشتركة إلا بشرط أن يجب لسكِّن واحدٍ منهم في حصته نصاب ؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم في النصاب وماله حين لم يقطع إلا من سرق نصابا ، وكل واحدٍ من هؤلاء لم يسرق نصابا ، فلا قَطَّعَ عليهم .
ودليلنا الاشتراك في الجناية لا يُسْقَطُ عقوبتها ، كالاشتراك في القتل ، وما أقرب ما بينهما ؛ فإننا قتلنا^(١) الجماعة بقتل الواحد ، صيانةً للدماء ، لئلا يتعاون على سفكها الأعداء ، وكذلك في الأموال مثله ، لا سيما وقد ساعدنا الشافعي على أن الجماعة إذا اشتركوا في قَطَّعَ يَدِ رَجُلٍ قُطِّعُوا ، ولا فَرْقَ بينهما .

المسألة السادسة عشرة - إذا اشتركوا في السرقة فإن نَقَبَ واحدٌ الحِرْزَ وأخرج آخر فلا قَطَّعَ على واحدٍ منهما عند الشافعي ؛ لأنَّ هذا نَقَبٌ ولم يسرق ، والآخر سرق من حِرْزٍ مهتوكِ الحرمة . وقال أبو حنيفة : إن شارك في النقب ودخل وأخذ قُطِّعَ . وإما علماؤنا فقالوا : إن كان بينهما تعاون واتفاق قطعاً ، وإن نَقَبَ سارقٌ وجاء آخر لم يشعر به فدخل النقب وسرق فلا قَطَّعَ عليه لعدم شَرَطِ القَطَّعِ وهو الحِرْزُ ، وفصل التعاون قد تقدَّم ودليلنا عليه ، فإني نَظَرْتُ هنالك .

المسألة السابعة عشرة - في النِّبَاشِ :

قال علماء الأصناف : يقطع . وقال أبو حنيفة^(٢) : لا قَطَّعَ عليه ؛ لأنه سرق من غير حِرْزٍ مَالًا معْرِضًا للتلَف لا مالًا له ؛ لأنَّ المِيتَ لا يُمْلِكُ . ومنهم من ينسكِرُ السرقة ؛ لأنه في موضع ليس فيه ساكن ، وإنما تكون السرقةُ بحيث تُنَقِّي الأعين ، ويُتَحَفَّظُ من الناس ، وعلى نفى السرقة عَوَّلَ أهلُ ما وراء النهر . وقد بينا ذلك في مسائل الخلاف وقلنا : إنه سارقٌ ، لأنه تدرَّع الليل لباساً ، واتَّقَى الأعين ، وتعمَّد وقتاً لا ناظرَ فيه ولا مارَّ عليه ؛ فكان بمنزلة ما لو سرق في وقتٍ تبرُّزَ الناسُ للعيد وخلوَّ البلد من جميعهم .

وأما قولهم : إنَّ القَبْرَ غيرُ حِرْزٍ فباطل ؛ لأنَّ حِرْز كل شيء بحسب حاله الممكنة فيه كما قدمناه ، ولا يمكن تركُ المِيتِ عارياً ، ولا يتفق فيه أكثر من دفنه ، ولا يمكن أن يدفن

(١) في القرطبي : فإننا لما قتلنا . (٢) أحكام الجصاص : ٤ - ٦٩ .

إلا مع أصحابه ؛ فصارت هذه الحاجة قاضية بأن ذلك حرّزه ، وقد نبّه الله تعالى عليه بقوله تعالى (١) : « أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا . أَحْيَاءَ وَأَمْوَاتًا » ؛ ليسكن فيها حيّا ويدفن فيها ميتا . وأما قولهم : إنه عُرِضَ للتلغف فـكلُّ ما يلبسه الحى أيضا معرض للتلغف والإخلاق (٢) بلباسه ، إلا أن أحد الأمرين أعجل من الثانى .

المسألة الثامنة عشرة — قال علماؤنا : إذا سرق السارق وجب القَطْعُ عليه وردّ العين ؛ فإن تلفت فمليه مع القطع القيمة إن كان مُوسراً ، وإن كان معسراً فلا شيء عليه . وقال الشافعى : الغرمُ ثابت فى ذمته فى الحالين . وقال أبو حنيفة (٣) : لا يجتمع القَطْعُ مع الغرم بحال ؛ لأن الله سبحانه وتعالى قال : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ ﴾ ولم يذكر غرماً ، والزيادة على النص ، وهى نَسْخٌ ، ونَسْخُ القرآن لا يجوز إلا بقرآن مثله ، أو بخبر متواتر ، وأما بنظر فلا يجوز .

قلنا : لا نسلم أن الزيادة على النص نسخ ؛ وقد بينا ذلك فى مسائل الأصول فليفظ هناك ، وقد قال الله تعالى (٤) : « وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ » — مطلقا .

وقال أبو حنيفة : يعطى لذوى القربى إلا أن يكونوا فقراء ؛ فزاد على النص بغير نص مثله من قرآن أو خبر متواتر . وأما علماء الشافعية (٥) فمؤولوا على أن القَطْع والغرم حقان لمستحقين مختلفين ، فلا يُسْقِطُ أحدهما الآخر ، كالدَّيَّة والكفارة .

وأما المالكية فليس لهم متعلق قوى ، ونازع بمضهم بأن النبى صلى الله عليه وسلم قال : إذا أقيم على السارق الحد فلا ضمان . وهذا حديث باطل . وقال بعضهم : لأن الإتياع بالغرم عقوبة ، والقَطْع عقوبة ، ولا تجتمع عقوبتان ، وعابه عوّل القاضى عبد الوهاب ، وهو كلامٌ مختلٌ اللفظ .

(١) سورة المرسلات، آية ٢٥، ٢٦ (٢) فى ١ : والإتلاف . والمثبت من ل ، والقرطبى .

(٣) أحكام الجصاص : ٤ - ٨٣ (٤) سورة الأنفال ، آية ٤١

(٥) فى ١ : وأما علماؤنا . والمثبت من ل .

وصوابه ما بيناه في مسائل الخلاف من أن القطع واجب في البدن، والغرم على المُوَسِّر واجب في المال، فصارا حَقَّين في محلَّين، وإذا كان معسرا فقلنا: يثبت الغرم عليه في ذمته، كما أوجبنا عليه القَطْع في البدن والغرم وهو محل واحد، فلم يجز، ألا ترى أن الدية على العاقلة والكفارة في ماله أو ذمته، والجزاء في الصيد المملوك يَنْقُض هذا الأصل؛ لأنه يجمع مع القيمة، وكذلك الحد والمهر إلا أن يطرد أصلنا فنقول: إذا وجب الحد وكان معسرا لم يجب المهر، وإن الجزاء إذا وجب عليه، وهو مُعْسِر، سقطت القيمة عنه، فحينئذ تطرأ المسألة ويصحُّ المذهب؛ إما أنه قد رَوَى النسائي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ^(١): لا يغرم صاحب سرقة إذا أقمتم عليه الحد. فلو صح هذا لجلنا على المُعْسِر.

المسألة التاسعة عشرة - قال أبو حنيفة: إن شاء أغرم السارق ولم يقطعه، وإن شاء قطعه ولم يغرمه؛ فجعل الخيار إليه؛ والخيار إنما يكون للمرء بين حَقَّين هما له، والقطع في السرقة حقُّ الله تعالى، فلم يجز أن يُخَيَّر العبدُ فيه كالحدِّ والمهر.

المسألة الموفية عشرين - إذا سرق المالك من الذي سرقه وجب عليه القَطْع خلافاً للشافعي، لأنه وإن كان سارق من غير المالك، فإن حرمة المالك الأول باقية عليه لم تنقطع عنه، ويدُّ السارق كلاً يَد.

فإن قيل: اجعلوا جرَّه كلاً جرَّز.

قلنا: الجرَّز قائم؛ والمالك قائم، ولم يبطل الملك فيه، فيقولوا لنا: أبطالوا الجرَّز. المسألة الحادية والعشرون - إذا تكررت السرقة بعد القَطْع في العين المسرقة قطع ثانياً فيها.

وقال أبو حنيفة ^(٢): لا قَطْع عليه. وليس للقوم دليلٌ يُحكي، ولا سيما وقد قال معنا: إذا تكررت الزنا يحد، وقد استوفينا اعتراضهم في مسائل الخلاف وأبطلناه. وعموم القرآن يوجب عليه القَطْع.

المسألة الثانية والعشرون - إذا ملك السارق - قبل أن يُقطع - العين المسرقة بشراء

(١) أحكام الجصاص: ٤-٨٤ (٢) أحكام الجصاص: ٤-٨٢

أَوْ هَبَةٍ سَقَطَ الْقَطْعُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) ؛ فَإِذَا وَجِبَ الْقَطْعُ حَقًّا لِلَّهِ تَعَالَى لَمْ يَسْقُطْهُ شَيْءٌ وَلَا تَوْبَةُ السَّارِقِ ، وَهِيَ :

المسألة الثانية والعشرون - وقد قال بعضُ الشافعية : إن التوبة تسقط حقوقَ الله وحدوده ، وعزَّوهُ إلى الشافعي قولاً ، وتعلَّقوا بقول الله تعالى (١) : « إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ » . وذلك استثناءٌ من الوجوب ، فوجب حملُ جميع الحدود عليه . وقال علماؤنا : هذا بعينه هو دليلنا ؛ لأنَّ الله سبحانه وتعالى لما ذكر حدَّ المحارب قال : « إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ » . وعطف عليه حدَّ السارق ، وقال فيه : (٢) « فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ » ؛ فلو كان ظلمه (٣) في الحكم ما غير الحكم بينهما ، وبما معشر الشافعية ؛ سبحانه الله ! أين الدقائقُ الفقهية والحكم الشرعية التي تستنبطونها في غوامض المسائل ، ألم تروا إلى المحارب المستبد بنفسه ، المجترى بسلاحه ، الذي يفتقر الإمام معه إلى الإيجاف (٤) بالخليل والركاب ، كيف أسقط جزاءه بالتوبة استنزالا عن تلك الحالة ، كما فعل بالكافر في مغفرة جميع ما سلف استئلافاً على الإسلام .

فأما السارق والزاني ، وهم في قبضة المسلمين ، وتحت حكم الإمام ، فما الذي يُسقط عنهم ما وجب عليهم ؟ أو كيف يجوزُ أن يُقالَ على المحارب ، وقد فرقت بينهما الحالة والحكمة ؟ هذا لا يليقُ بمثلكم ، يامعشر المحققين .

وأما ملكُ السارق المسروق فقد قال صفوان للنبي صلى الله عليه وسلم : هو له يارسول الله فقال : فهلا قبل أن تأتيني به . خرَّجه الدارقُطني وغيره .

المسألة الرابعة والعشرون - قال أبو حنيفة : لا يُقَطَّعُ سَارِقُ المصحف (٥) ، وليس له فيه ما ينفع إلا إن منع بيعه وتملكه . فإن فعل ذلك قلنا له : إذا اشتري رجل ورقاً وكتب فيه القرآن لا يبطل (٦) ما ثبت فيه من كلام الله ملكه ، كما لم يبطل ملكه لو كتب فيه حديث

(١) سورة المائدة ، آية ٣٤ (٢) سورة المائدة ، آية ٣٩ (٣) في ل : مثله .

(٤) الإيجاف : الوجف والوجيف : ضرب من سير الخيل والإبل ، وجف يجف وأوجفه (القاموس) .

(٥) في الفرطبي (٦-١٧٠) : واختلفوا في سارق المصحف ، فقال الشافعي وأبو يوسف وأبو ثور : يقطع إذا كانت قيمته ما يقطع فيه اليد ، وبه قال ابن القاسم . وقال النعمان : لا يقطع من سرق مصحفاً . وقال ابن المذر : يقطع سارق المصحف . (٦) في ل : إن .

رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإذا ثبت الملك ترتبَ عاياه وجوبُ القَطْع. والله عز وجل أعلم.
المسألة الخامسة والعشرون - قوله تعالى : ﴿ فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ :

اعلموا أنَّ هذه المسائل المتقدمة في هذه الآية لم يُتمرَّضْ في القرآن لذكرها ، ولكن المعمول ما كان يتناول كل ذلك ونظراءه ذكرنا أهمَّات النظائر ، لئلا يطول عليكم الاستيفاء ، وبيننا كيفية التخصيص لهذا العموم ، لقملموا كيفية استنباط الأحكام من كتاب الله تعالى ، وهكذا عقدنا في كل آية وسردنا ، فافهموه من آيات هذا الكتاب ؛ إذ لو ذهبنا إلى ذكر كل ما يتعلق بها من الأحكام لصعب المرام .

ومن أهم المسائل في هذه الآية ما وقع التخصيصُ عليه فيها ، وهو قوله تعالى : ﴿ فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ ، فنذكر وجه إيرادها لغة ، وهى :

المسألة السادسة والعشرون - ثم نفيض بعد ذلك في تمامها ، فإنها عظيمة الإشكال لغة لا فقهاً ، فنقول :

إن قيل : كيف قال : فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ، وإنما هما عيناها ؟

قلت : لما توجه هذا السؤال وسمعه الناس لم يحل أحد منهم بطائل من فهمه .

أما أهل اللغة فتقبَّلوه ^(١) ، وتكلَّموا عليه ، وتابمهم الفقهاء على ما ذكره حسن ظن ^(٢) بهم من غير تحقيق لكلامهم ، وذكروا في ذلك خمسة أوجه :

الوجه الأول - إنَّ أكثر ما في الإنسان من الأعضاء اثنان ، فجعل الأقل على الأكثر ؛ ألا ترى أنك تقول : بطونهما وعيونهما ، وهما اثنان ؛ فجعل ذلك مثله .

الثاني - أنَّ العرب فعلت ذلك للفصل بين ما في الشيء منه واحد وبين ما فيه منه اثنان ، فجعل ما في الشيء منه واحد جمعا إذا ثنَّى ، ومعنى ذلك أنه وإن جعل جمعا فالإضافة ثنائية ، لا سيما والثنائية جَمْع ، وكان الأصل أن يقال اثنان رجلان ، ولكن رجلا يدل على الجنس والثنائية جميعا ، وذكر كذلك اختصارا ، وكذلك إذا قات قلوبهما فالثنائية فيهما قد بيَّنت لك عدد قلب ، وقد قال الشاعر - فجمع بين الأمرين ^(٣) :

* ظَهَرَا مِثْلُ ظُهُورِ الثَّرَسَيْنِ *

(١) قل : فنقلوه . (٢) في ١ : حسب ظنى بهم . والمثبت في القرطبي أيضا : ٦-١٧٣ (٣) صدر البيت :

* ومهمين قذفين مرتين *

الثالث - قال سيبويه : إذا كان مفرداً قد يجمع إذا أردت به التثنية ، كقول العرب : وضعا رَحَاكُهما ، وتريد رَحَلَي راحلتيهما ، وإلى معنى الثاني يرجع في البيان الرابع ، ويشترك الفقهاء معهم فيه أنه في كل جَسَدٍ يَدَانِ ، فهي أيديهما معا حقيقة ، ولكن لما أراد اليميني من كل جَسَدٍ ، وهي واحدة ، جرى هذا الجمع على هذه الصفة ، وتأول كذلك .

الخامس - أن ذكر الواحد باللفظ الجُمُيع عند التثنية أفصح من ذكره بلفظ التثنية مع التثنية ؛ فهذا منتهى ما تحصل لي من أقوالهم ، وقد تتقارب وتتباعده ، وهذا كله بناء على ما أشرنا إليه عنهم في الخامس ، من أنهم بنوا الأمر على أن اليمين وحدها هي التي تُقَطَّع ، وليس كذلك ؛ بل تُقَطَّع الأيدي والأرجل ، فيعود قوله : أيديهما إلى أربعة ، وهي جُمُيع في الآيتين ، وهي ^(١) تثنية ؛ فيأتي الكلام على فصاحته ، ولو قال : فاقطعوا أيديهم لكان وجهها ؛ لأن السارق والسارقة لم يرد بهما شخصين خاصة ، وإنما هما اسماً جنس يعمان ما لا يخص إلا بالفعل المنسوب إليه ، ولكنه جُمُيع لحقيقة الجمع فيه .

وبيان ما قلنا من قَطَّع الأيدي والأرجل أن الناس اختلفوا في ذلك كثيرا مآله إلى ثلاثة أقوال :

الأول - أنه تُقَطَّع يمينُ السارق خاصة ، ولا يعمود عليه القَطَّع ؛ قاله عطاء .
الثاني - أنه تُقَطَّع اليسرى ولا يعمود عليه القطع في رجل رجل ؛ قاله أبو حنيفة ^(٢) .
الثالث - تُقَطَّع يده اليميني ، فإن عاد قَطَّعت رجله اليسرى ، فإن عاد قَطَّعت يده اليسرى ، فإن عاد قَطَّعت رجله اليميني ؛ قاله مالك والشافعي .

وأما قول عطاء فليس على غلطه غطاء ؛ فإن الصحابة قبله قالوا خلافه . وقد قال الله تعالى : (فاقطعوا أيديهما) ، فجاء بالجمع ، فإن تماق بأقوال النحاة قلنا : ذلك يكون تأويلا مع الضرورة إذا جاء دليل يدل على خلاف الظاهر ، فيرجع إليه ، فبطل ما قاله .

وأما قول أبي حنيفة فإنه يردّه حديث الحارث بن حاطب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بلص فقال : اقتلوه . قالوا : يا رسول الله ؛ إنما سرق . قال : اقطعوا يده . قالوا : ثم

سرق ففُطِطَ رِجْلُهُ ، ثم سرق على عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ ففُطِطَ يَدُهُ حَتَّى قُطِعَتْ قَوَائِمُهُ كُلُّهَا . رواه النسائي وأبو داود والدارقطني أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى بِسَارِقٍ فَقَطَعَ يَدَهُ ، ثُمَّ أَتَى بِهِ الثَّانِيَةَ فَقَطَعَ رِجْلَهُ ، ثُمَّ أَتَى بِهِ ثَلَاثَةً فَقَطَعَ يَدَهُ ، ثُمَّ أَتَى بِهِ رَابِعَةً فَقَطَعَ رِجْلَهُ . أما النسائي وأبو داود فَرَوَاهُ عَنْ الْحَارِثِ بْنِ حَاطِبٍ . وأما الدارقطني فرواه عن جابر بن عبد الله عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَمَلَا ، ورواه عن أبي هريرة عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَوْلًا . وقال الحارث : إنَّ أبا بكر تَمَمَّ قَطْعَهُ ، واتفقوا على قَتْلِهِ فِي الْخَامِسَةِ ؛ وَهَذَا يُسْقِطُ قَوْلَ أَبِي حَنِيْفَةَ .

وكذا روى في حديث أبي بكر الصديق في قطع اليمين أنه قطع رِجْلَهُ الْيُمْنَى ، وَرَوَى أَيْضًا أَنَّهُ أَمَرَ بِذَلِكَ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : لَا ؛ بَلْ تَقْطَعُ يَدَهُ ، كَمَا قَالَ تَعَالَى . قَالَ لَهُ : دُونَكَ . والروايةُ الْأُولَى أَصَحُّ وَائْتَبَتْ رَجُلًا .

وَرَوَى عَنْ عُمَرَ [أَيْضًا] ^(١) أَنَّهُ قَالَ : إِذَا سَرَقَ فَاقْطَعُوا يَدَهُ ، فَإِنْ عَادَ فَاقْطَعُوا رِجْلَهُ ، وَاتْرَكُوا لَهُ يَدًا يَأْكُلُ بِهَا الطَّعَامَ ، وَيَسْتَنْجِي بِهَا مِنَ الْغَائِطِ . وَيَحَقِّقُ ذَلِكَ أَنَّ فِي الْمَوَاطِنِ مَالِكَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ كَانَ يَقْطَعُ الْيَدَ وَالرَّجْلَ فَإِنَّمَا قُطِعَتْ يَدُهُ الْيُسْرَى لِمَدَمِ الْيَمْنَى .

السَّأَلَةُ السَّابِعَةُ وَالْمَشْرُونُ - مِنْ تَوَابِعِهَا أَنَّ عُمُومَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ﴾ يَقْتَضِي قَطْعَ يَدِ الْآبِقِ . وَقَدْ رَوَى التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ عَنْ بُسْرِ بْنِ أَرْطَاةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَا تُقْطَعُ الْأَيْدِي فِي السَّفَرِ . وَرَوَى ^(٢) النَّسَائِيُّ فِي الْغَزْوِ . فَأَمَّا قَوْلُهُ فِي السَّفَرِ فَعَمَلُهُ بَعْضُهُمْ عَلَى الْآبِقِ ، وَهُوَ غُلَاطٌ بَيِّنٌ ؛ لِأَجْلِ أَنَّ مِثْلَ هَذَا الْإِفْظِ الْعَامُّ لَا يَقَالُ فِيهِ يُرَادُ بِهِ هَذَا الْمَعْنَى الشَّاذُّ الدَّادِرُ الَّذِي يَجُوزُ أَنْ يَذْكَرَ الْمَعْمَمُ لَفْظُهُ وَلَا يَخْطَرُ بِيَالِهِ ، فَضِلَّا عَنْ أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ قَصْدُهُ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي الْغَزْوِ فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ اخْتَلَفُوا فِيهِ ، فَقَالُوا : إِنَّ مَعْنَاهُ أَنَّ الْغَائِمِينَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ حَظَّهُ فِي الْغَنِيمَةِ ، فَلَا يَقْطَعُ وَلَا يَحْدُّ عِنْدَ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ .

(١) من ل . (٢) والرواية في الترمذي (٤-٥٢) أيضا : لا تقطع الأيدي في النزو .

وقيل : يقطع ويحدّ لعدم تعيين خطّه . والأول أصحّ ؛ لأن ملكه مستقرّ بُورث عنه وتودّي منه ديونه ، فصار كالجارية المشتركة .

المسألة الثامنة والعشرون - إذا وجب حدّ السرقة فقتل السارق رجلاً ووجب عليه القصاص ، قال مالك : يُقتل ويدخل القعص فيه . وقال الشافعي : يُقطع لأنهما حقان للمستحقين ، فوجب أن يُوفى كل واحدٍ منهما حقه .

فإن قيل : أحدهما يدخل في الآخر كما قال مالك : القتل يأتي على ذلك كله .

قلنا : إن الذي نختار أن حدّاً لا يسقط حدّاً .

المسألة التاسعة والعشرون - تكلم الناس في قطع السرقة ، هل هو شرعنا خاصة أم شرع من قبلنا ؟ نقول : كن شرع من قبلنا استرق السارق . وقيل : كان ذلك إلى زمن موسى ؛ ففي الأول يكون القعص في شرعنا ناسخاً للرق . وعلى الثاني يكون توكيداً له ، وسبأني القول على المسألة في سورة يوسف إن شاء الله تعالى .

والصحيح أن الحد كان مطلقاً في الأمم كلها قبلنا ، ولم يبين النبي صلى الله عليه وسلم كيفيته ؛ إذ قال ^(١) : بأيتها الناس إنما أهلك من كان قبلكم أنه كان إذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد ، وإذا سرق فيهم الثري فتركوه ، وإني لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها .

الآية الرابعة عشرة - قوله تعالى ^(٢) : ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَنبِيَائِهِمْ وَاتُّمِنُوا قُلُوبُهُمْ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ يُحَرِّمُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ وَإِنْ لَمْ تُؤْتَوْهُ فَاحْذَرُوا وَمَنْ بُرِدَ اللَّهُ فِتْنَتُهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً أُولَئِكَ الَّذِينَ أَلَمَ بُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهَّرَ قُلُوبَهُمْ ، لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ .

سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكْثَرُونَ لِلسَّخَةِ فَإِنْ جَاءُوكَ فَاخْكُمْ بِهِمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ ،

(١) ابن ماجه : ٨٥١ (٢) الآية الواحدة والأربعون ، والثانية والأربعون ، والثالثة والأربعون ، والرابعة والأربعون .

وَإِنْ تَعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئًا وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ .

وَكَيفَ يُحْكَمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ .

إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يُحْكَمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَنْبِيَاءُ بِمَا اسْتُخْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْا اللَّهَ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَمَنْ لَمْ يُحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴿١﴾ .

فيها إحدى عشرة مسألة :

المسألة الأولى - في سبب نزولها : فيه ثلاثة أقوال (١) :

الأول - أنها نزلت في شأن أبي لبابة حين أرسله النبي صلى الله عليه وسلم إلى بني قريظة فخافه (٢) .

الثاني - نزلت في شأن [بني] (٣) قريظة والنضير ، وذلك أنهم شكوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا [له] (٤) : إن النضير يجهلون خراجنا على النصف من خراجهم ، ويقبلون منا مَنْ قَتَلَ مِنْهُمْ ، وإن قَتَلَ أَحَدٌ مِنْهُمْ أَحَدًا مِثْلًا وَدَوَّهَ أَرْبَعِينَ (٥) وَسَقَا مِنْ تَمْرٍ .

الثالث - أنها نزلت في اليهود جاءوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالوا [له] (٦) : إن رجلاً منا وامرأة زنيا ؛ فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما تجدون في التوراة في شأن الرِّجْم ؟ فقالوا : نَفَصَحُهُمْ وَنُجْلِدُونَ .

قال عبد الله بن سلام : كذبتم ، إن فيها آية الرِّجْم ، فَأَتَوْا بِالتَّوْرَةِ ، فَأَتَوْا بِهَا فَوَضَعَ أَحَدُهُمْ يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرِّجْم ، فَقَرَأَ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا . فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ : ارْفَعْ يَدَكَ . فَرَفَعَ يَدَهُ ، فَإِذَا آيَةُ الرِّجْمِ تَلَوَحُ . فَقَالُوا : صَدَقَ يَا مُحَمَّدُ ، فِيهَا آيَةُ الرِّجْمِ . فَأَمَرَ بِهِمَا رَسُولُ اللَّهِ

(١) أسباب النزول : ١٨٠ (٢) كان ذلك يوم حصارهم ، فسألوه : ما الأمر ؟ وعلام نزل من الحكم ؟ فأشار إلى خلقه ، يعني أنه الذبح . (٣) من القرطبي . (٤) من ل . (٥) في ل : سبعين . ودوه : جعلوا ديتة .

صلى الله عليه وسلم فرجها . هكذا رواه مالك^(١) [والبخارى] ومسلم والترمذى وأبو داود . قال أبو داود ، عن جابر بن عبد الله : إن النبي صلى الله عليه وسلم قال لهم : ائتوني علم رجلين فيسكنهم ، فجاءوا بابني صوريا ، فنشدها الله كيف تجدان أمر هذين في التوراة ، قالوا : نجد في التوراة إذا شهد أربعة أنهم رأوا ذكره في فرجها كالمروء في المكحلة رجلا . قال : فما يمنعكما أن تترجموها ؟ قالوا : ذهب سلطاننا ، فذكرهنا القتل . فدعا النبي صلى الله عليه وسلم بالشهود ، فجاءوا فشهدوا أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل^(٢) في المكحلة . فأمر النبي صلى الله عليه وسلم برجميهما فرجها .

المسألة الثانية - في المختار من ذلك :

وأما من قال : إنها في شأن أبي لُبابة وما قال على عن النبي لبني قريظة فضعيف لا أصل له .

وأما من قال : إنها نزلت في شأن قريظة والنضير ، وما شكوه من التفضيل بينهم بأضعيف ؛ لأن الله تعالى أخبر أنه كان يحكمهم للنبي صلى الله عليه وسلم لا شكوى . والصحيح ما رواه الجماعة عن عبد الله بن عمر وجابر بن عبد الله كلاهما في وصف القصة كما تقدم . أن اليهود جاءوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم وحكموه ، فكان ما ذكرنا في الأمر . المسألة الثالثة - ثبت كما تقدم أن اليهود جاءوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فذكروا له أمر الزانيين .

وجملة الأمر أن أهل الكتاب مصالحون ، وعمدة الصلح ألا يعرض لهم في شيء ، وإن تعرضوا لنا ورفقوا أمرهم إلينا فلا يخلو أن يكون ما رفعوه ظلما لا يجوز في شريعة ، أو مما تختلف فيه الشريعة ؛ فإن كان مما لا تختلف فيه الشرائع كالنصب والقتل وشبهه لم يمكن بعضهم من بعض فيه . وإذا كان مما تختلف فيه الشرائع ويحكموننا فيه ويتراضوا بحكمنا عليهم فيه فإن الإمام مخير إن شاء أن يحكمهم بينهم حكم ، وإن شاء أن يعرض عنهم أعرض .

قال ابن القاسم : والأفضل له أن يعرض عنهم .

قلت ^(١) : وإنما أنفذ النبي صلى الله عليه وسلم الحكم بينهم ، ليحقق تحريقهم وتبديلهم وتكذيبهم وكنتمهم ما في التوراة .

ومنه صفة النبي صلى الله عليه وسلم ، والرجم على من زنا منهم .

وعنه أخبر الله سبحانه وتعالى بقوله ^(٢) : « يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ » ؛ فيكون ذلك من آياته الباهرة ، وحججه البينة ، وبراهينه المثبتة للأمة ، الحزبية لليهود والمشركين .

المسألة الرابعة - في التحكيم من اليهود :

قال ابن القاسم : إذا جاء الأساقفة والزانيان فالحاكم مخير إن شاء حكم أو لا ؟ لأن إنفاذ الحكم حق الأساقفة .

وقال غيره : إذا حكم الزانيان الإمام جاز إنفاذه الحكم ، ولا يلتفت إلى الأساقفة ؛ وهو الأصح ؛ لأن مسلمين لو حكما بينهما رجلا لنفذ [حكمه] ^(٣) ولم يعتبر رضا الحاكم ؛ فالكتبايئون بذلك أولى ؛ إذ الحكم ليس بحق للحاكم على الناس ، وإنما هو حق للناس عليه . وقال عيسى ، عن ابن القاسم : لم يكونوا أهل ذمة ؛ إنما كانوا أهل حرب ، وهذا الذي قاله عيسى عنه إنما نزع به لما رواه الطبري وغيره أن الزانيين كانا من أهل خيبر أو فدك ^(٤) ، وكانوا حرباً لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، واسم المرأة الزانية يسرة ، وكانوا يبعثون إلى يهود المدينة يقولون لهم : اسألوا محمداً عن هذا ، فإن أفتاكم بغير الرجم نخذوه منه واقبلوه ، وإن أفتى به فاحذرؤوه ؛ وهذه فتنة أرادها الله فيهم فنفذت ، فأتوا النبي صلى الله عليه وسلم ، فسألوه ، فقال لهم : من أعانكم يهود فيكم ؟ قالوا : ابن صوريا . فأرسل إليه في فدك ، فجاء فنشده ^(٥) الله ، فانتشده له وصدقه بالرجم كما تقدم ، وقال له : والله يا محمد ، إنهم ليعلمون أنك رسول الله ، ثم طبع [الله] ^(٦) على قلبه ^(٧) ، فبقى على كفره . وهذا لو كان صحيحاً لكان مجيئهم بالزانيين وسؤالهم عهداً وأماناً ، وإن لم يكن عهد ذمة

(١) ق ل : قال القاضي رضى الله عنه . (٢) سورة المائدة ، الآية ١٥

(٣) من ل . (٤) فدك : قرية بالحجاز بينها وبين المدينة يومان ، وقيل ثلاثة ، أفاءها الله على رسوله صلى الله عليه وسلم في سنة سبع صلحا . (ياقوت) . (٥) نشده الله : سأله وأقسم عليه (النهاية) .

(٦) ليس ق ل . (٧) طبع الله على قلبه : ختم عليه وغشاه ومنعه الطافه (النهاية) .

ودار لكان لهم حكم الكف عنهم والعدل فيهم ، فلا حجة لرواية عيسى في هذا ، وعندهم
أخبر الله سبحانه وتعالى بقوله ^(١) : « سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَاعُونَ لِقَوْمٍ آخِرِينَ لَمْ
يَأْتُوكَ » ؛ قال سفيان بن عُيينة - وهى :

المسألة الخامسة - إنَّ الله ذكر الجاسوس بقوله ^(١) : « سَمَاعُونَ لِقَوْمٍ آخِرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ » ؛
فهم هؤلاء هم الجواسيس ، ولم يعرض النبي صلى الله عليه وسلم لهم مع علمهم بهم ؛ لأنه لم يكن
حينئذ تقرر الأحكام ، ولا تمكن الإسلام ؛ وسفيان بعد هذا إن شاء الله تعالى .

المسألة السادسة - لما حكموا النبي صلى الله عليه وسلم أنفذ عليهم الحكم ، ولم يكن
لهم الرجوع ، وكل من حكم رجلا في الدين فأصله هذه الآية .
قال مالك : إذا حكم رجل رجلا لحكمه ماضٍ ، وإن رفع إلى قاضٍ أمضاه إلا أن يكون
جوراً بيننا .

وقال سحنون : يعضيه إن رآه .

قال ابن العربي ^(٢) : وذلك في الأموال والحقوق التى تختص بالطالب ، فأما الحدود
فلا يحكم فيها إلا السلطان .

والضابط أن كل حق اختص به الخصمان جاز التحكيم فيه ونفذ تحكيم المحكم به .
وقال الشافعى : التحكيم جائز ، وهو غير لازم ؛ وإنما هو فتوى - قال : لأنه لا يقدم
أحد الناس الولاية والحكام ، ولا يأخذ أحد الناس الولاية من أيديهم ، وسنة قد في تعليم
التحكيم مقالا يشفى إن شاء الله تعالى ، إشارته إلى أن كل محكم فإنه هو مفضل من حكم ؛
فإذا قال : حكمت ، فلا يخلو أن يقع كغوا أو مفيدا ، ولا بد أن يقع مفيدا ، فإذا أفاد فلا يخلو
أن يفيد الكثير كقولك : كلمته وقلمته ، أو يكون بمعنى جعلت له ، كقولك : ركبته
وحسنته ، أى جعلت له مر كوبا وحسنا ؛ وهذا يفيد جعلته حكما .

وتحقيقه أن الحكم بين الناس إنما هو حقهم لا حق الحاكم ، بيد ^(٣) أن الاسترسال على
التحكيم حرم لقاعدة الولاية ومؤدى إلى تهارج ^(٤) الناس تهارج الحر ، فلا بد من نصب فاصل ؛

(١) سورة المائدة ، آية ٤١ (٢) فى ل : قال القاضى رضى الله عنه ، وهو المؤلف ، وانظر القرطبي
(٦ - ١٨٠) . (٣) بيد : غير . (٤) التهارج : التخليط والإكثار .

فَأَمَرَ الشَّرْعَ بِنَصَبِ الْوَالِي لِيُحْصِمَ قَاعِدَةَ الْحَرْجِ ، وَإِذْنِ فِي التَّحْكِيمِ تَخْفِيفًا عَنْهُ وَعَنْهُمْ فِي مَشَقَّةِ التَّرَافِعِ ، لِنَتَمِّمَ الْمَصْلَحَتَانِ ، وَتَحْصُلَ الْفَائِدَتَانِ .

وَالشَّافِعِيُّ وَمَنْ سِوَاهُ لَا يُلْحِظُونَ الشَّرِيعَةَ بِمَعْنَى مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَلَا يُلْتَفَتُونَ إِلَى الْمَصَالِحِ ، وَلَا يَتَّبِعُونَ الْمَقَاصِدَ ، وَإِنَّمَا يُلْحِظُونَ الظُّوْأَهْرَ وَمَا يَسْتَنْبِطُونَ مِنْهَا ، وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ وَالْقَبَسِ فِي شَرْحِ مَوْطَأِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ .

وَلَمْ أَرَوْ فِي التَّحْكِيمِ حَدِيثًا حَضَرَنِي ذِكْرُهُ الْآنَ إِلَّا مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الْقَاضِي الْعِرَاقِيُّ ، أَخْبَرَنَا الْجَوْنِيُّ ، أَخْبَرَنَا الذَّيْسَابُورِيُّ ، أَخْبَرَنَا الذَّسَائِيُّ ، أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ - يَعْنِي ابْنَ الْمَقْدَامِ بْنِ شُرَيْحٍ ، عَنْ أَبِيهِ شُرَيْحٍ ، عَنْ أَبِيهِ هَانِيٍّ ، قَالَ : لَمَّا وَفَدَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعُ قَوْمِهِ سَمِعَهُمْ وَهُمْ يَكُونُونَ أَبَا الْحَكَمِ ، فَدَعَاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : إِنْ اللَّهُ هُوَ الْحَكَمُ ، وَإِلَيْهِ الْحَكَمُ ، فَلَمْ تَكُنْ أَبَا الْحَكَمِ ؟ فَقَالَ : إِنْ قَوْمِي إِذَا اخْتَلَفُوا فِي شَيْءٍ أَتَوْنِي فَحَكَمْتُ بَيْنَهُمْ ، فَرَضَى كِلَا الْفَرِيقَيْنِ .

فَقَالَ : مَا أَحْسَنَ هَذَا ؟ فَمَا لَكَ مِنَ الْوَلَدِ ؟ قَالَ : لِي شُرَيْحٌ ، وَعَبْدُ اللَّهِ ، وَمُسْلِمٌ . قَالَ : فَعَنْ أَكْبَرِهِمْ ؟ قَالَ : شُرَيْحٌ . قَالَ : فَأَنْتَ أَبُو شُرَيْحٍ ، وَدَعَا لَهُ وَلَوْلَدِهِ .

السَّأَلَةُ السَّابِعَةُ - كَيْفَ أَنْفَذَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْحُكْمَ بَيْنَهُمْ ؟

اختلف في ذلك جوابُ العلماء على ثلاثة أقوال :

الأول - أنه حكَّم بَيْنَهُمْ بِحُكْمِ الْإِسْلَامِ ، وَأَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ مِنْ زُنَى مِنْهُمْ وَقَدْ تَزَوَّجَ عَلَيْهِ الرَّجُلُ ، فَيَحْكُمُ عَلَيْهِمْ بِهِ الْإِمَامُ ، وَلَا يَشْتَرِطُ الْإِسْلَامُ فِي الْإِحْصَانِ ؛ قَالَ الشَّافِعِيُّ .
الثَّانِي - حَكَمَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَيْهِمْ بِشَّرِيعَةِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَشَهَادَةِ الْيَهُودِ ، إِذْ شَرَّعُ مَنْ قَبْلُنَا شَرَّعُ لَنَا ، فَيُلْزَمُ الْعَمَلُ بِهَا حَتَّى يَقُومَ الدَّلِيلُ عَلَى تَرَكِّهَا . وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ ، وَفِيمَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِنَا ، وَإِنَّهُ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ الْحَقِّ فِي الدَّلِيلِ حَسْبَمَا تَقْدُمُ ؛ قَالَ عِيسَى عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ .

الثَّالِثُ - إِنَّمَا حَكَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَهُمْ ؛ لِأَنَّ الْهَدُودَ لَمْ تَكُنْ نَزَلَتْ ، وَلَا يَحْكُمُ الْحَاكِمُ الْيَوْمَ بِحُكْمِ التَّوْرَةِ ؛ قَالَ فِي كِتَابِ مُحَمَّدٍ .

المسألة الثامنة - في المختار :

أما قول الشافعي فلا يصح ؛ فإن اليهود جاءوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم باختيارهم ، وسألوه عن أمرهم ، ففي هذا يكون النظر . وقد قال الله سبحانه وتعالى ، مخبراً عن الحقيقة فيه : (١) (وكيف يُحْكَمُونَكَ وعندهم التوراة فيها حُكْمُ اللَّهِ ثُمَّ يَقُولُونَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ) ، وأخبر أنهم جاءوا من قِبَل أنفسهم ، فقال : (فَإِنْ جَاءُوكَ) . ثم خيره فقال : (فَاحْكُم بَيْنَهُمْ ، أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ) ، ثم قال له : (وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ) ، وهي :

المسألة التاسعة - والقِسْط هو العدل ، وذلك حُكْمُ الإسلام ، وحكم الإسلام شهودٌ منّا عدول ؛ إذ ليس في الكفار عدل ، كما تقدم .

وإنما أراد النبي صلى الله عليه وسلم إقامة الحجة عليهم وفضيحة اليهود حسبما شرعنا ؛ وذلك بَيِّنٌ من سياق الآية والحديث .

ولو نظر إلى الحُكْمِ بدين الإسلام لما أرسل إلى ابن صُورِيا ، ولكنه اجتمعت للنبي صلى الله عليه وسلم الوجوه فيه من قبول التحكيم وإنفاذه عليهم بحكم التوراة ، وهي الحق حتى ينسخ ، وبشهادة اليهود ، وذلك دين قبل أن يُرْفَعَ بالعدول منا .

المسألة العاشرة - قوله تعالى (٢) : ﴿ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ ﴾ :

قال أبو هريرة وغيره ومحمد (٣) منهم ؛ يَحْكُمُونَ بما فهم من الحق ، وكذلك قال الحسن ، وهو الذي يقتضيه ظاهرُ اللفظ ومطلقه في قوله : (النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْكَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالْبَاطِلِئُونَ وَالْأَحْبَارُ) ، آخرهم عبد الله بن سلام .

المسألة الحادية عشرة - قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ .

اختلف فيه المفسرون ؛ فمنهم من قال : الكافرون والظالمون والفاسفون كآله لليهود ، ومنهم من قال : الكافرون (٤) للمشركين ، والظالمون لليهود ، والفاسفون للنصارى ، وبه أقول ؛

(١) سورة المائدة ، آية ٤٣

(٢) سورة المائدة ، آية ٤٤ (٣) في القرطبي (٦-١٨٨) : قيل المراد بالنبيين محمد صلى الله عليه

وسلم ، وعبر عنه بلفظ الجمع . وقيل : كل من بعث من بعد موسى بإقامة التوراة .

(٤) في القرطبي (٥-١٩) : وقيل « الكافرون » للمسلمين تفلاعن ابن العربي . وفي أحكام

الخصاص (٤-٩٣) : الأولى للمسلمين ، والثانية لليهود ، والثالثة للنصارى .

لأنه ظاهرُ الآيات ، وهو اختيارُ ابنِ عباس ، وجابر بن زيد ، وابن أبي زائدة ، وابن شبرمة^(١) .

قال طاوس وغيره : ليس بكُفْر ينقل عن الملة ، ولكنه كفر دون كفر . وهذا يختلف إن حكم بما عنده على أنه من عند الله ؛ فهو تبديل له يوجبُ الكفر ، وإن حكم به هوَى ومعصية فهو ذنبٌ تدركه المنفرة على أصلِ أهل السفة في القرآن المذنبين .

الآية الخامسة عشرة - قوله تعالى^(٢) : ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْكُمْ بَعَثْنَا إِلَهُكُمْ فَذُكِّرُوا بِالْآيَةِ وَمَنْ ظَلَمَ ظُلُمًا فَهَؤُلَاءِ يَكُونُونَ فِيهَا اثْنَتَانِ وَعِشْرُونَ مَسْأَلَةً :

المسألة الأولى - قال ابنُ جريج : لما رأت قريظة النبي صلى الله عليه وسلم قد حكم بالرجم وكانوا يُخَفُّونَه في كتابهم ، قالوا : يا محمد ، أقضِ بيننا وبين إخواننا بني النضير ، وكان بينهم دمٌ ، وكانت النضير تعمَّرُ على قريظة في دماءهم وديارهم^(٣) كما تقدم . وقالوا : لا نطيعك في الرجم ، ولكننا نأخذُ بمحدودنا التي كنّا عليها ، فنزلت : ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ، وَنَزَلَتْ^(٤) : « أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَةِ يَبْتَغُونَ » .

قال ابن عباس : المعنى : فما بالهم يخالفون فيقتلون النفسين بالنفس ويفقتلون العينين بالعين ؛ وكانت بنو إسرائيل عندهم القصاص خاصة ، فشرَّفَ الله هذه الأمة بالدَّيَّةِ .
المسألة الثانية - تعلق أبو حنيفة وغيره بهذه الآية ، فقال : يُقَتَّلُ المسلم بالدمى ؛ لأنه نفسٌ بنفس .

قالت له الشافعية : هذا خبرٌ عن شرعٍ من قبلنا وشرعٍ من قبلنا ليس شرعاً لنا .
وقلنا نحن له : هذه الآية ، إنما جاءت الرد على اليهود في المفاضلة بين القبائل وأخذهم من قبيلة رجلًا برجل ، ونفساً بنفس ، وأخذهم من قبيلة أخرى نفسين بنفس ، فأما اعتبارُ

(١) في القرطبي : والشعبي أيضا . (٢) الآية الخامسة والأربعون .

(٣) أحكام الجصاص : ٤ - ٨٨ (٤) سورة المائدة ، آية ٥٠ .

أحوال النفس الواحدة بالنفس الواحدة فليس له تعرُّضٌ في ذلك، ولا سِيقَت الآية له، وإنما تحمل الألفاظ على المقاصد .

جواب آخر - وذلك أن هذا عموم يدخله التخصيص بما روى أبو داود والترمذي والنسائي ، وبعضهم أَوْعَبُ من بعض ؛ عن عليّ ، وقد سئل : هل خصّه رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء ؟ قال : لا ، إلا ما في هذا ، وأخرج كتاباً من قِرابِ سيِّفه ، وإذا فيه : المؤمنون متكافأ دماؤهم ، وهم يدٌ على مَنْ سواهم ، ألا لا يُقتلُ مُسلمٌ بكافراً ولا ذَوْعُهدٍ في عهده .
جواب ثالث - وذلك أن الله سبحانه قال في سورة البقرة ^(١) : « ولَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ » . وقال ^(٢) : « كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ » ؛ فاقْتَضَى لَفْظُ الْقِصَاصِ المساواة ، ولا مساواة بين مسلم وكافر ^(٣) ؛ لأنَّ نَقْصَ الكفر المبيح للدم موجودٌ به ^(٤) ، فلا تستوى نفسٌ مُبيحها معها مع نفسٍ قد تطهرت عن المبيحات ، واعتصمت بالإيمان الذي هو أعلى العصم .

وقد ذكر بعضُ علمائنا في ذلك نكتة حسنة ، قال : إنَّ الله تعالى قال : ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾ ، فأخبر أنه فَرَضَ عليهم في مِلَّتِهِمْ أَنْ كُلَّ نفسٍ منهم تعادل ^(٥) نفساً ؛ فإذا التزمنا نحن ذلك في مِلَّتِنَا على أحد القولين - وهو الصحيح - كان معناه أنَّ في مِلَّتِنَا نحن أيضاً أن كلَّ نفسٍ منا تقابل نفساً ، فأما مقابلة كلِّ نفسٍ منا بنفسٍ منهم فليس من مقتضى الآية ، ولا من مواردها .

المسألة الثالثة - قال أبو حنيفة وغيره : قوله تعالى : ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾ يوجب قَتْلَ الْحُرِّ بِالْعَبْدِ خاصة .

وقال غيره : يوجب ذلك أخذَ نفسه بنفسه ، وأخذَ أطرافه بأطرافه ، لقوله تعالى : (وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ) . وقد تقدم الجواب عن ذلك في المسألة قبلها . ونخص هذا مع أبي حنيفة أنهما شخصان لا يجزى بينهما القصاص في الأطراف مع السلامة في الخلقة فلا يجزى بينهما في الأنفس ، ويقال للآخرين : إنَّ نَقْصَ الرِّقِّ الباقي في العبد من آثار الكفر يمنعُ

(١) سورة البقرة، آية ١٧٩ (٢) سورة البقرة آية ١٧٨ (٣) في ل : بين المسلم والكافر .

(٤) في ل : فيه . (٥) في ل : تقابل .

المساواة بينه وبين الحر ؛ فلا يصح أن يؤخذ أحدهما بالآخر ؛ فإن العبد سِلْمَةٌ من السلع يصرفه الحر كما يصرف الأموال .

السؤال الرابعة - قوله تعالى : ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾ يوجب قتل الرجل [الحر] ^(١) بالمرأة [الحرّة] ^(٢) مطلقا ؛ وبه قال كافة العلماء .

وقال عطاء : يحكم بينهم بالتراجع ، فإذا قتل الرجل المرأة خَيْرَ وليّها ، فإن شاء أخذ دِيّتها ، وإن شاء أعطى ^(٣) نصف العقل . وقتل الرجل . وعموم الآية يرد عليه . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : من قتل قتيلا فأهله بين خيرتين ، فإن أحبوا أن يقتلوا أو يأخذوا العقل .

والمعنى يمضّده ؛ فإن الرجل إذا قتل المرأة فقد قتل مكافئاً له في الدم ، فلا يجب فيه زيادة كالرجلين .

السؤال الخامسة - قال أحمد بن حنبل : لا تقتل الجماعة بالواحد ؛ لأن الله تعالى قال : (النفس بالنفس) .

قلنا : هذا عمومٌ تخصّه حكمته ؛ فإن الله سبحانه إنما قتل من قتل صيانتهً للنفس عن القتل ، فلو علم الأعداء أنهم بالاجتماع يسقط القصاص عنهم لقتلوا عدوهم في جماعتهم ، فحكمنا بإيجاب القصاص عليهم ردعاً للأعداء ، وحسباً لهذا الداء ، ولا كلام لهم على هذا .
السؤال السادسة - قال أصحاب الشافعي وأبي حنيفة : إذا جرح أو قطع اليد أو الأذن ثم قتل ففعل به كذلك ؛ لأن الله تعالى قال : (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس) والعين بالعين . . .) الآية ؛ فيؤخذ منه ما أخذ ، ويُفعل به كما فعل .

وقال علماؤنا : إن قصد بذلك ^(٤) المثلة فعل به مثله ، وإن كان ذلك في أثناء مضاربهته ^(٥) لم يمثل به ؛ لأن المقصود بالقصاص إما أن يكون التشفي ، وإما إبطال العضو . وإي ذلك كان فالقتل يأتي عاياه . وهذا ليس بقصاص [ولا انتصاف] ؛ لأن المقتول تألم بقطع الأعضاء [كلها] وبالقتل ، فلا بدّ في تحقيق ^(٦) القصاص من أن يألم كما آلم ، وبه أقول .

(١) من ل . (٢) في ١ : أعطاه . والعقل : الدية . (٣) في ل : وأبو حنيفة .
(٤) في ١ : به . (٥) في ل : مضاربة . (٦) في ل : تخصيص .

المسألة السابعة - قوله تبارك وتعالى : ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾ ،
وذكر العين والأنف والأذن والسنّ وترك اليد ، فقبل في ذلك ثلاثة معان :
الأول - أن ذلك لأنّ اليد آلة بها يفعل [كل] ذلك .

الثاني - أن ذلك لاختلاف حال اليدين ، بخلاف العينين والأذنين ؛ فإنّ اليسرى
لأتساوى اليمنى ؛ فترك القول فيها لمدخل تحت قوله تعالى : (والجروح قصاص) . ثم يقع
النظر فيها بدليل آخر .

الثالث - أن اليد باليد لا تفقر إلى نظر ؛ والعين بالعين ، والأنف بالأنف ، والسن
بالسن يفقر إلى نظر ، وفيه إشكال يأتي بيانه إن شاء الله .

المسألة الثامنة - قوله تعالى : ﴿ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ ﴾ :

قرئ بالرفع والنصب ، فالنصب إتيان للفظه ومعناه ؛ والرفع ، وفيه وجهان :

أحدهما - أن يكون عطفا على حال النفس قبل دخول أن .

والثاني - أن يكون استئناف كلام . ولم يكن هذا مما كتبت في التوراة ، والأول أصح .

المسألة التاسعة - قوله تعالى : ﴿ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ ﴾ :

لا يخلو أن يكون فقأها ، أو أذهب بصرها وبقيت صورتها ، أو أذهب بعض البصر .
وقد أفادنا كيفية القصاص منها على بن أبي طالب كرم الله وجهه ، وذلك أنه أمر امرأة
خفمت ، ثم وضع على العين الأخرى قطنا ، ثم أخذت المرأة بكفتين فأدريت من عينه حتى
سال إنسان عينه .

فلو أذهب رجل بعض بصره فإنه تعصب عينه وتكشف الأخرى ، ثم يذهب رجل
بالبيضة ويذهب حتى ينتهي بصر المضرور فيعلم ، ثم تغطي عينه وتكشف الأخرى ،
ثم يذهب رجل ^(١) بالبيضة ويذهب ويذهب ، حيث انتهى البصر علم ، ثم يقاس كل واحد
منهما بالمساحة ، فكيف كان الفضل نسب ، ويجب ^(٢) من الدية بحسب ذلك مع الأدب
الوجيع والسجن الطويل ؛ إذ القصاص في مثل هذا غير ممكن ، ولا يزال هذا يخبر في
مواضع مختلفة لثلا يتداهى المضرور فينقص من بصره ، ليكثر خطه من مال الضارب ؛
ولا خلاف في هذا .

(١) قل : الرجل . (٢) قل : ل . ويحتمل .

المسألة العاشرة - لو فُتق أعورٌ عَيْنٌ صحيحٌ ، قيل : لا قود عليه ، وعليه الدية ، رُوي ذلك عن عُمر وعثمان .

وقيل : عليه القصاص ؛ وهو قولُ علي والشافعي .

وقال مالك : إن شاء فقاً عينه ، وإن شاء أخذَ ريةً كاملة .

ومتعلقُ عثمان [أنه] ^(١) في القصاص منه أخذ جميع البصر ببعضه ، وذلك ليس بمساواة .

ومتعلقُ الشافعي قوله تعالى : (العَيْنُ بِالْعَيْنِ) .

ومتعلقُ مالك أن الأدلة لما تعارضت خُير المجنى عليه ، والأخذُ بمعوم القرآن أولى ؛

فإنه أسلمُ عند الله تعالى .

المسألة الحادية عشرة - إذا فُتق صحيحٌ عَيْنَ أعور فعليه الديةُ كاملة عند علمائنا .

وقال الشافعي وأبو حنيفة : فيه نصفُ الدية ، وهو القياسُ الظاهر . ولكن علمائنا

قالوا : إن منفعة الأعور ببصره كمنفعة السالم أو قريب من ذلك ، فوجب عليه مثل ديته .

المسألة الثانية عشرة - قالوا : إذا ضرب سننه فاسودَّت فنبهادِ يَتَمُّها كاملة ^(٢) ، وبه قال أبو حنيفة .

وقال الشافعي : فيها حكومة ، وهذا عندي خلافٌ يؤول إلى وفاء ؛ فإنه إن كان سوادها

أذهب منفعتها ، وإنما بقيت صورُها كاليدِ الشلاء والعين العمياء ، فلا خلافٌ في وجوب

الدية . وإن كان بقي من منفعتها شيءٌ أو جميعها لم يجب إلا بمقدار ما نقص من المنفعة حكومة .

ورُوي عن عُمر أنه قال : إذا ضرب سننه فاسودَّت ففيها ثلثُ ديتها ، وهذا إما لا يصحُّ عنه

سنداً ولا فقهاً .

المسألة الثالثة عشرة - قال مالك : إذا أخذ الكبير ديةً ضررته ، ثم ثبتت . فلا يردها .

وقال الكوفيون : يردها ؛ لأنَّ عوضها قد ثبت ، أممها سنن الصغير ؛ ودليلنا أن هذا

ثبات لم تجز به عادة ، ولا يثبت الحكم بالإنذار كسائر أصول الشريعة ، فلو قلع رجل سنن

رجلٍ فردَّها صاحبها فالتحمت فلا شيء عليه عندنا .

وقال ابن المسيب وجماعة منهم عطاء : ليس له أن يردها ثانية ، وإن ردَّها أعاد كل صلاة

صَلَّاهَا لِأَنَّهَا مَيْتَةٌ ، وَكَذَلِكَ لَوْ قَطَعْتَ إِذْنَهُ فَأَلْصَقَهَا بِحَرَارَةِ الدَّمِ فَالْتَزَمَتْ ^(١) مِثْلَهُ ، وَهِيَ :
 الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ عَشْرَةَ - قَالَ ذَلِكَ عِلْمَاؤُنَا . وَقَالَ عَطَاءٌ : يَجْبِرُهُ السُّلْطَانُ عَلَى قَلَمِهَا ؛ لِأَنَّهَا
 مَيْتَةٌ أَلْصَقَهَا ؛ وَهَذَا غَلَطٌ بَيِّنٌ ^(٢) ، وَقَدْ جَهِلَ مِنْ خَفَى عَلَيْهِ أَنْ رَدَّهَا وَعَوَّدَهَا لِصُورَتِهَا
 مُوجِبَ عَوْدِهَا لِحُكْمِهَا ؛ لِأَنَّ النِّجَاسَةَ كَانَتْ فِيهَا لِلانْفِصَالِ ، وَقَدْ عَادَتْ مُتَّصِلَةً ، وَأَحْكَامُ
 الشَّرِيعَةِ لَيْسَتْ صِفَاتٍ لِلْأَعْيَانِ ، وَإِنَّمَا هِيَ أَحْكَامُ تَعُودُ إِلَى قَوْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ فِيهَا وَإِخْبَارُهُ عَنْهَا .
 وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا تَسْقُطُ عَنْ قَالِعِ السِّنِّ دِيَّتُهَا ، وَإِنْ رَجَعَتْ ؛ لِأَنَّ الدِّيَةَ إِنَّمَا وَجِبَتْ
 لِقَلَمِهَا ، وَذَلِكَ لَا يَنْجِبُ .

قُلْنَا : إِنَّمَا وَجِبَتْ لِقَلَمِهَا وَذَهَابَ مَنَفَعَتُهَا ؛ فَإِذَا عَادَتْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ ، كَمَا لَوْ ضَرَبَ
 عَيْنَهُ فَقَدْ بَصَرَهُ ، فَلَمَّا قَضَى عَلَيْهِ عَادَ بَصَرُهُ لَمْ يَجِبْ لَهُ شَيْءٌ .
 الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ عَشْرَةَ - فَلَوْ كَانَتْ لَهُ سَنٌ زَائِدَةٌ فَقَامَتْ فِيهَا حُكُومَةٌ ، وَبِهِ قَالَ فَقَهَاءُ
 الْأُمُصَارِ .

وَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ : فِيهَا ثَلَاثُ الدِّيَةِ ، وَلَيْسَ فِي التَّقْدِيرِ دَلِيلٌ ، فَالْحُكُومَةُ أَعْدَلُ .
 الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ عَشْرَةَ - قَالَ عِلْمَاؤُنَا فِي الَّذِي يَقْطَعُ أُذُنَ رَجُلٍ : عَلَيْهِ حُكُومَةٌ ؛ وَإِنَّمَا
 تَكُونُ عَلَيْهِ الدِّيَةُ فِي السَّمْعِ ، وَيُقَاسُ كَقِيَاسِ الْبَصَرِ ، فَإِنْ أَجَابَ جَوَابَ مَنْ يَسْمَعُ لَمْ يُقْبَلْ
 قَوْلُهُ ، وَإِنْ لَمْ يُجِيبْ أَحَدٌ ، لَقَدْ صَمَتَ مِنْ ضَرْبِ هَذَا ، وَأَغْرَمَ دِيَّتَهُ ، وَمِثْلُهُ فِي الْبَيِّنِ فِي
 الْبَصَرِ .

الْمَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ عَشْرَةَ - الْإِسَانُ اخْتَفَا قَوْلُ مَالِكٍ فِي الْقَوَدِ فِيهِ ، وَكَذَلِكَ اخْتِفَا
 الْعِلْمَاءُ ، وَالْمَلَّةُ فِي التَّوَقُّفِ عَنِ الْقَوَدِ فِيهِ عَدَمُ الْإِحَاطَةِ بِاسْتِيفَاءِ الْقَوَدِ ، فَإِنْ أَمَكُنْ قَلْعُودُ
 هُوَ الْأَصْلُ ، وَيَخْتَبَرُ بِالسَّكَلَامِ فَمَا نَقَصَ مِنَ الْحُرُوفِ فَيَحْسَابُهُ مِنَ الدِّيَةِ تَجِبُ عَلَى الْضَارِبِ ،
 فَإِنْ قَلَعَ لِسَانَ آخَرَسٍ ، وَهِيَ :

الْمَسْأَلَةُ الثَّامِنَةُ عَشْرَةَ - فِيهِ حُكُومَةٌ .

وَقَالَ النُّخُمِيُّ : فِيهِ الدِّيَةُ ، يُقَالُ لَهُ : إِذَا أَسْقَطْتَ الْقَوَدَ فَلَا يَبْقَى إِلَّا الْحُكُومَةُ ؛ لِأَنَّ
 الدِّيَةَ قَرِينَةُ الْقَوَدِ .

(١) فِي ل : فَالْتَزَمَتْ . (٢) فِي ١ : فِيهِ .

المسألة التاسعة عشرة - إذا قطع يمين رجل أو يساره لم يؤخذ اليمين إلا باليمين واليسار إلا باليسار عند كافة الفقهاء .

وقال ابن شبرمة : تؤخذ اليمين باليسار واليسار باليمين نظرا إلى استوائهما في الصورة والاسم ، ولم ينظر إلى المنفعة ، وهما فيها متفاوتتان أشد تفاوتًا مما بين اليد والرجل ، فإذا لم تؤخذ اليد بالرجل فلا تؤخذ يميني يئسري .

المسألة الموفية عشرين - نصّ الله سبحانه على أمهات الأعضاء وترك باقيها لالقياس عليها ، وكل عضو فيه القصاص إذا أمكن ولم يخش عليه الموت ، وكذلك كل عضو بطات مفعته وبقيت صورته فلا قود فيه ، وفيه الدية لعدم إمكان القود فيه ، وفيه تفصيل في الأعضاء والصّور بينهاها في أصول الفقه .

المسألة الحادية والعشرون - لما بينا أنّ الله سبحانه ذكر ما ذكر وخصّ ما خصّ قال بعد ذلك : (والجروح قصاص) ؛ فعمّ بما نبه فيه من ذلك وبينه النبي صلى الله عليه وسلم ، ففي الصحيح عن أنس قال ^(١) : كسرت الرضيع - وهي عمّة أنس بن مالك - نية ^(٢) جارية من الأنصار ، فطلب ^(٣) القوم القصاص ، فأتوا النبي صلى الله عليه وسلم ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بالقصاص . فقال أنس بن النضر ، عم أنس بن مالك : [لا] ^(٤) والله ، لا تكسر نيتيها يا رسول الله . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا أنس ، كتاب الله القصاص ، قرّضني القوم وقبّأوا الأرض ^(٥) . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنّ من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره ^(٦) .

المسألة الثانية والعشرون - قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ ﴾ :

اختلف العلماء فيه على قولين :

أحدهما - [فهو كفّارة له هو] ^(٧) المجروح .

(١) ابن ماجه : ٨٨٤ ، وأخرجه النسائي (القرطبي : ٦-٢٠١) . (٢) الثانية من الأضراس : الأربم

التي في مقدم النّم ، ثنتان من فوق وثنتان من أسفل . (٣) في ابن ماجه : فطلبوا العفو .

(٤) من ل . (٥) الأرض : الدية . (٦) لأبره : بر الله قسمه وأبره : أى صدقه .

(٧) ليس في ل .

والثاني - أنه الجارح .

وحقيقة الكلام هل هو في الضميرين واحد أو كلُّ ضمير يعود إلى مُضمَرٍ ثانٍ ؟
وظاهرُ الكلام أنه يعودُ إلى واحدِ الضميرين جميعاً ؛ وذلك يقتضى أنه مَنْ وجب له
القصاصُ فأسقطه كَفَر من ذنوبه بَقْدَره ، وعليه أكثرُ الصحابة .
وعن أبي الدَّرْدَاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ^(١) : ما مِنْ مسلم يُصاب بشئٍ من جسده
فيهبه إلّا رفعه الله به درجةً ، وَحَطَّ عنه به خطيئة .

والذى يقول : إنه إذا عفا عنه المجروح عفا الله عنه لم يقم عليه دليلٌ ، فلا معنى له .
الآية السادسة عشرة - قوله تعالى ^(٢) : ﴿وَإِنْ أَحْسَنْتُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ
أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمُوا أَنَّمَا يُرِيدُ
اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ ﴾ .
فيها ثلاث مسائل :

المسألة الأولى - في سبب نزولها ^(٣) :

قيل : نزلت فيما تقدم . وقيل : جاء ابنُ صُوريا ، وشَأْسُ بن قيس ، وكعب بن أسيد
إلى النبي صلى الله عليه وسلم يريدون أن يقتلوه عن دينه ، فقالوا له : نحن أحبار يهود ،
إِنْ آمَنَّا لَكَ آمَنَ الْفَاسِقُ جَمِيعُهُمْ بِكَ ، وَبَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمٍ خَصُومَةٌ فَنُحَاكِهِمْ إِلَيْكَ لَتَقْضَى لَنَا
عليهم ، وَنُؤْمِنُ بِكَ وَنُصَدِّقُكَ ؛ فَأَبَى النبي صلى الله عليه وسلم ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَبْعَانَهُ الْآيَةَ ،
وهى وقوله تعالى ^(٤) : ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ ﴾ - بمعنى واحد .

المسألة الثانية - قال قوم : هذا ناسخٌ للتخيير ، وهذه دَعْوَى عريضة ؛ فَإِنْ شَرُوطَ النسخ
أربعة منها : معرفة التاريخ بتحصيل التقدم والتأخر . وهذا مجهولٌ من هاتين الآيتين ،
فامتنع أن يدعى أن واحدة منهما ناسخةٌ للأخرى ، وَبَقِيَ الأمرُ على حاله .

المسألة الثالثة - قوله تعالى : ﴿وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ :

(٢) الآية التاسعة والأربعون .

(١) القرطبي : ٦ - ٢٠٨

(٤) الآية الثانية والأربعون من سورة المائدة .

(٣) أسباب النزول : ١١٣

قال قوم : معناه عن كل ما أنزل الله إليك ، والبعض يستعمل بمعنى الكل ، قال الشاعر ^(١) :

* أَوْ يَغْتَبِطُ بَعْضَ النُّفُوسِ حِمَامَهَا *

وبروى : أَوْ يَرْتَبِطُ . أراد كل النفوس ، وعليه حملوا قوله تعالى ^(٢) : « وَلَا بَيْنَ أَلْسِنَةٍ بَعْضُ الَّذِي تَخْتَلَفُونَ فِيهِ » .

والصحيح أن « بعض » على حالها ^(٣) في هذه الآية ، وإن المراد به الرجم أو الحكم الذي كانوا أرادوه ولم يقصدوا أن يفتنوه عن الكل .

الآية السابعة عشرة - قوله تعالى ^(٤) : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ .

فيها ثلاث مسائل :

المسألة الأولى - قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ ﴾ :

اختلف في سبب نزولها على ثلاثة أقوال :

الأول - أنها ^(٥) نزلت في عبادة ، وابن أبي ؛ وذلك أن عبادة تبرأ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف قوم من اليهود كان له من حلفهم مثل ما لعبد الله بن أبي ، وتمسك ابن أبي بهم ، وقال : إني رجل أخاف الدوائر .

الثاني - كان المنافقون يوازرون يهود قريظة ونصارى نجران ؛ لأنهم كانوا أهل ريف ، وكانوا يعبرونهم ^(٦) ويقرضونهم ، فقالوا : كيف تقطع مودة قوم إذا أصابتنا سنة ^(٧) فاحتجنا إليهم وسعوا علينا المنازل وعرضوا ^(٨) علينا الثمار إلى أجل ، فنزلت ، وذلك قوله

(١) هو لبيد . وفي اللسان - بعض ، والديوان ٣/١٣ أو يمتلق . وصدده :

* تَرَكَ أَمَكْنَةَ إِذَا لَمْ أَرْضَهَا . . *

(٢) سورة الزخرف ، آية ٦٣ (٣) قل : على بابها .

وفي اللسان : ولما أراد لبيد ببعض النفوس نفسه .

(٤) الآية الواحدة والخمسون . (٥) أسباب النزول : ١١٣ ، والقرطبي : ٦-٢١٦

(٦) ماره : أعطاه الميرة . والميرة : الطعام (النهاية) . (٧) السنة : الجذب . (٨) قل : وعوضوا .

تعالى^(١) : « فَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَى أَنْ تُصَلِّفَ دَائِرَةً^(٢) ». الثالث - أنها نزلت في أبي لُبَابَةَ بن عبد المنذر والزبير وطلحة ؛ فأما نزولها في أبي لُبَابَةَ فَمُمْكِن ؛ لأنه أشار إلى يَهُود إلى^(٣) حَلَقَهُ بِأَنَّهُمْ إِنْ نَزَلُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُوَ الذَّبْحُ نَحْنَاهُ ، ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ .

وأما الزبير وطلحة فلم يلتفتوا إلى ذلك فيهما .

وهذه الآية عامة في كلِّ مَنْ ذَكَرَ أَنَّهَا نَزَلَتْ فِيهِ لَا تَخْصُّ بِهِ أَحَدًا دُونَ أَحَدٍ . المسألة الثانية - بلغ عمر بن الخطاب أن أبا موسى الأشعري اتخذ باليمن كتابا ، ذميا ، فكتب إليه هذه الآية ، وأمره أن يعزله ؛ وذلك أنه لا ينبغي لأحد من المسلمين ولي ولاية أن يتخذ من أهل الذمة وليا فيها لِنَهْيِ اللَّهِ عَنْ ذَلِكَ ؛ وذلك أنهم لا يخلصون النصيحة ، ولا يؤدون الأمانة ، بعضهم أولياء بعض .

المسألة الثالثة - سئل ابن عباس عن ذبائح نصارى العرب ، فقرأ : ﴿ وَمَنْ يَقُولْهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُمْ مِنْهُمْ ﴾ ، وقد بيناه فيما تقدم موضعا ، وعلى هذا جاء بيان تمام الآية ، ثم جاءت الآية الأخرى عامة في نفى اتخاذ الأولياء من الكفار أجمعين .

الآية الثامنة عشرة - قوله تعالى^(٤) : ﴿ وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوعًا وَلَعِبًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ .

فيها أربع مسائل :

المسألة الأولى - كان المشركون واليهود والمنافقون إذا سمعوا النداء إلى الصلاة وقعوا في ذلك وسخروا منه ؛ فأخبر الله سبحانه بذلك عنهم ، وليس في كتاب الله تعالى ذكرُ الأذان إلا في هذه الآية ، أما إنه ذكرت الجملة على الاختصاص .

(١) الآية الثانية والخمسون . (٢) تصيينا دائرة : يدور الدهر علينا إما بقسط فلا يبرونا

ولا يفضلوا علينا ، وإما أن يظفر اليهود بالمسلمين فلا يدوم الأمر لمحمد صلى الله عليه وسلم (القرطبي: ٦-٢١٧) .

(٣) هكذا في الأصول ، والعبارة غير واضحة المعنى . وفي ابن كثير (٢ - ٦٨) : بعثه رسول الله

إلى بني قريظة فسألوه ماذا هو صانع بنا ، فأشار بيده إلى حلقه - أي أنه الذبح .

(٤) الآية الثامنة والخمسون .

المسألة الثانية - روى أن رجلاً من النصارى، وكان بالمدينة، إذا سمع المؤذن يقول: أشهد أن محمداً رسول الله، قال: حرق الكاذب، فسقطت في بيته شرارة من نار وهو نائم، فعمّلت النار بالبيت فأحرقتة، وأحرقت ذلك الكافر معه؛ فكانت عبرة للخلق. والبلاء موكّلٌ بالمنطق. وقد كانوا يمهّلون مع النبي صلى الله عليه وسلم حتى يستفتحوها فلا يؤخّروا بعد ذلك .

المسألة الثالثة - كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا غزا قوماً لم يَمُزُّ حتى يُصْبِحَ وينظر، فإن سمع أذاناً أمسك، وإلا أغار؛ رواه البخارى وغيره عن أنس بن مالك .

المسألة الرابعة - روى الأئمةُ بأجمعهم عن ابن عمر أنه قال: كان المسلمون إذا قدموا المدينة يتجنبون الصلاة فيجتمعون، وليس ينادى بها أحد، فـكَلَمُوا يوماً في ذلك فقال بعضهم [لبعض]: اتخذوا ناقوساً مثل النصارى. وقال بعضهم لبعض: اتخذوا قرناً مثل قرْن اليهود؛ فقال عمر: ألا تبعثون رجلاً ينادى بالصلاة؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: يا بلال؛ قم فناد بالصلاة .

وفى الموطأ وأبى داود عن عبد الله بن زيد قال ^(١) لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناقوس ليُعمَل حتى يضرب به فيجتمع الناس للصلاة طاف بي وأنا نائمٌ رجلٌ يحمل ناقوساً، فقلت له: يا عبد الله، تبيع هذا الناقوس؟ فقال لى: ما تصنع به؟ فقلت: ندعو به للصلاة. قال: أفلا أدلك على ما هو خير من ذلك؟ فقلت: بلى. فقال: تقول: الله أكبر، الله أكبر... فذكر الأذان والإقامة .

فلما أصبحنا أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته بما رأيت، فقال: إنها لرؤيا حق إن شاء الله تعالى، قم مع بلال فأتى عليه ما رأيت فليؤذن به. ففعلت .

فلما سمعُ صبحُ الأذان خرج مُسرِعاً، فسأل عن ذلك، فأخبر الخبر، فقال: يا رسول الله؛ والذي بعثك بالحق، لقد رأيتُ مثْلَ الذى رأى. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الحمد لله .

وفى ذلك أحاديث كثيرة، وقد استوفينا الكلام على أخبار الأذان فى شرح الحديث ومسائله فى كتّاب الفروع .

الآية التاسعة عشرة - قوله تعالى (١) : ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ ، وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ ۖ ﴾ .

فيها مسألان :

المسألة الأولى - نهى الله سبحانه أهل الكتاب عن الغلو (٢) في الدين من طريقه : في التوحيد ، وفي العمل ؛ فغلّوهم في التوحيد نسبّتهم له الولد سبحانه ، وغلّوهم في العمل ما ابتدعوه من الرهبانية في التحليل والتجريم والعبادة والتكليف .

وقال صلى الله عليه وسلم (٣) : لتركبن سنن (٤) من كان قبلكم شبرا بشبر وذراعا بذراع ، حتى لو دخلوا جحر ضب خرب لدخلتموه .

وهذا صحيح لا كلام فيه ، وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع امرأة من الليل تصلي ، فقال : من هذه ؟ قيل (٥) : الحولاء بنت ثويث لا تنام الليل كله . فكره ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى عرفت الكراهية في وجهه ، وقال : إن الله لا يعمل حتى تمّوا ، اكفّوا من العمل ما تطيقون .

وروى فيه أيضاً أنه قال : إن هذا الدين متين فأوغل (٦) فيه برفق فإن المنبت لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى (٧) .

المسألة الثانية - لما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بأننا نقتع من قبلنا في سننهم ، وكانت الكفرة قد شبّهت الله سبحانه بالخلق في الولد ، وشبّهت هذه الأمة البارئ تعالى بالخلق في مصائب قد يبتأها في الأصول لا تقصّر في الباطل عن الولد ، وغلّت طائفة في العمل حتى ترهبت وتركت النكاح ، وواظبت على الصوم ، وتركت الطيبات ، وقد قال صلى الله عليه وسلم : من رغب عن سنّتي فليس مني . وسفكسّف ذلك في موضعه هاهنا بالاختصار ؛

(١) الآية السابعة والسمعون . (٢) الغلو : مجاوزة الحد ، والإفراط . (٣) صحيح مسلم ٢٧٠٥ ، وفيه لتبعن . . . (٤) السنن : الطريقة كالسنة . (٥) الإصابة : ٤ - ٢٧٠

(٦) الإيغال : السير الشديد . يريد سر فيه برفق وابلغ الغاية القصوى منه بالرفق لا على سبيل التهاوت والحرق ، ولا تحمل على نفسك وتكلفها ، ما لا تطيق فتعجز وتترك الدين والعمل .

(٧) المنبت : يقال للرجل إذا انقطع به سفره وعطبت راحلته : قد انبت . والظاهر : الإبل التي يحمل عليها وتركب (النهاية) .

إذ قد بيناه بالطول في كتب الحديث ، وخصوصاً في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرُغُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ ، وهي :
الآية الموفية عشرين^(١) - قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرُغُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾ .

فيها أربع مسائل :

المسألة الأولى - في سبب نزولها :

فيه ثلاثة أقوال :

الأول - أن جماعة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم عليّ ، والمقداد ، وعبدالله ابن عمر ، وعثمان بن مظعون ، وابن مسعود ، وسالم مولى أبي حذيفة ، جلسوا في البيوت ، وأرادوا أن يفعلوا كفعل النصارى من تحريم طيبات الطعام واللباس واعتزال النساء ، وهم بعضهم أن يجب^(٢) نفسه ، وإن عثمان بن مظعون كان ممن حرّم النساء والزينة على نفسه ، وأرادوا أن يترهبوا ، ولا يأكلوا لحماً ولا ودّكا^(٣) ؛ وقالوا : نقطع مذاكيرنا ، ونسيح في الأرض ، كما فعل الرهبان .

فلما بلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم نهاهم عنه ، وأعلمهم أنه ينكح النساء ، وبأكل من الأطعمة ، وينام ويقوم ، ويُفطر ويصوم ، وأنه من رغب عن سنتي فليس مني ، وقال لهم : إنما هلك من كان قبلكم بالتشديد ، فشددوا على أنفسهم ، فشدد الله عليهم . أولئك بقاياهم في الديار والصوامع ، اعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً ، وأقيموا الصلاة ، وآتوا الزكاة ، وصوموا رمضان ، وحجّوا واعمروا ، واستقيموا يستقيم لكم .

وإن هذه الآية نزلت فيهم^(٤) ، روى ذلك عن ابن عباس وغيره .

الثاني - روى أن عبد الله بن رَوَاحَةَ ضَافَهُ ضَيْفٌ ، فانتقَب ابنُ رَوَاحَةَ ولم يَتَمَشْ ؛ فقال لزوجته : ما عشيّتيه ؟ فقالت : كان الطعامُ قليلاً ، فانتظرتك أن تأتي . قال : حبست ضيفي

(١) الآية السابعة والثمانون . (٢) يجب نفسه : يقطع ذكره .

(٣) الودك : دسم اللحم ودهنه الذي يستخرج منه .

(٤) أسباب النزول : ١١٧ ، والفرطى : ٦ - ٢٦٠ .

من أجلي ، فطعامك على حرام إن ذُقْتُهُ . فقالت هي : وهو على حرام إن لم تَذُقْهُ . وقال الضيف : هو على حرام إن ذُقْتُهُ إن لم تذوقوه . فلما رأى ذلك ابن راحة قال : قرَّبني طعامك ، كلُّوا بسم الله ، وغدا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأخبره . فقال صلى الله عليه وسلم : أحسنت . ونزلت الآية : فكلوا مما رزقكم الله .

قال ابن عباس في حديثه : فقالوا : يا رسول الله ، كيف نَصْنَعُ بِأَيْمَاننا ، فنزلت ^(١) : « لا يَأْخِذْكُمْ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ . . . » الآية .

الثالث - روى الترمذى عن ابن عباس أن رجلا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال له : يا رسول الله ؛ إنى إذا أصبْتُ اللحم انتشرت للنساء وأخذتنى شهوة ، فحُرِّمْتُ على اللحم ، فنزلت : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحَرُّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ . . .) (إلى المؤمنين) . قال الترمذى : صحيحة الإرسال .

المسألة الثانية - ظن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن المغالوب منهم طريق مَنْ قبلهم مِنْ رَفْضِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَالنِّسَاءِ ، وقد قال الله سبحانه ^(٢) : « لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا » ^(٣) ؛ فكانت شريعة مَنْ قبلنا بالرهبانية وشريعتنا بالسميحة الحنيفية .

وفى الصحيح أن عثمان بن مظعون نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن التَّبَتُّلِ ^(٤) ، ولو أُذِنَ لَهُ لاختصينا .

والذى يوجب فى ذلك العِلْمَ ، ويقطع العُدْرَ ، ويوضح الأمر - أن الله سبحانه قال لنبيه ^(٥) : « وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا » ؛ فبين النبي صلى الله عليه وسلم التَّبَتُّلَ بفعله ؛ وشرح أنه امتثالُ الأمرِ ، واجتنابُ النهي ، وليس بتركِ المباحات ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يأكل اللحم إذا وجدته ، ويلبس الثياب تَبَتُّعًا بِمُشْرِينَ جَمَلًا ، وَيُكْثِرُ مِنَ الْوُطْءِ ، وَيَصْبِرُ إِذَا عَدِمَ ذَلِكَ ، وَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِهِ لِسُنَّةِ عِيسَى فليس منه .

(١) سورة البقرة ، آية ٢٢٥ ، وسورة المائدة ، آية ٨٩ (٢) سورة المائدة ، آية ٤٨

(٣) الشريعة ، والشريعة : الطريقة الظاهرة التى يتوصل بها إلى النجاة . والمنهاج : الطريق المستمر .

وقيل : شريعة ومنهاجا : سنة وسبيلا . ومعنى الآية أنه جعل التوراة لأهلها ، والإنجيل لأهله ، والقرآن لأهله (القرطبي : ٦-٢١١) . (٤) التبتل : الاقطاع عن النساء ، وترك النكاح . (٥) سورة المزمل ، آية ٨

المسألة الثالثة - قال علماؤنا : هذا إذا كان الدين قواما ، ولم يكن المال حراما ؛ فأما إذا فسد الدين عند الفاس ، وعمّ الحرام فالتبطل وترك الذات أولى ، وإذا وجد الحلال فحال النبي صلى الله عليه وسلم أفضل ، وكان ذا تشمئذ^(١) رحمه الله يقول : إذا عمّ الحرام ، وطبق^(٢) البلاد ، ولم يوجد حلال استؤنف الحكم ، وصار الكلّ معفوّا عنه ، وكان كل واحد أحقّ بما في يده ما لم يعلم صاحبه .

وأنا أقول : إن هذا الكلام منقاس إذا انقطع الحرام ، فأما والنصب متبادر ، والمعاملات الفاسدة مستمرة ، ولا يخرج الرء من حرام إلا إلى حرام فأشبهه الما ش من كان له عقار قديم الميراث يأكل من غلّقه ، وما رأيت في رحاتي أحدا يأكل مالا حلالا محضا إلا سعيذا المغربي ، كان يخرج في صائفة الخطمي ، فيجمع من زريته^(٣) قوته ويطحنها ويأكلها بزيت يجلبه الروم من بلادهم .

المسألة الرابعة - إذا قال : هذا على حرام شيء من الحلال - عدا الزوجة فإنه كذبة لا شيء عليه فيها ، ويستغفر الله ، ولا يحرم عليه شيء مما حرمه .

هذا مذهب مالك والشافعي ، وأكثر الصحابة ؛ وروى أنه قول يُوجب الكفارة ، وبه قال أبو حنيفة . ويدلّ عليه حديث عبد الله بن رَوَاحَة المتقدم .

وفي حديث الجماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله .
وروى أيضاً عنهم أنهم حلفوا بالله فأذن لهم في الكفارة ، فتملق أصحاب أبي حنيفة بمسألة اليمين ، وتأتى إن شاء الله .

وأما إذا قال لزوجته : أنت على حرام فوضعها سورة التحريم ، والله يسهل في الباطن إليها بموئنه .

(١) هكذا بالأصل ، وفي هامشه : هو الإمام أبو حامد الغزالي ، وهو لقب أعجمي يفسر بعالم العلماء (هامش ١) .

(٢) طبق البلاد : عمها . (٣) الزريعة كسفينة : الشيء المزروع (الفاموس) .

الآية الحادية والعشرون - قوله تعالى (١): ﴿لَا يُوَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ
وَلَا يَكُنْ يُوَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ
مَا تَطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ كَمَ بَعْدَ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ
ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ
لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ .

فيها سبع وعشرون مسألة :

المسألة الأولى - اليمين على ضربين : لغوٌ ومُعقَّدة، وقد بيَّنا لغو اليمين في سورة البقرة (٢) .
وأما اليمين المُعقَّدة فهي المُنفَعلة من العَقْد ، والعَقْد على ضربين : حَسِّي كعَقْد الحبل ،
وَحَكْمِي كعَقْد البيع ؛ وهو رُبُط القَوْل بالقصد القائم بالقلب ، يَعَزِم بقلبه أو لا متواصلاً (٣)
منتظماً ، ثم يَحْجِر عما انقصد من ذلك بلسانه .

فإن قيل : صورة اليمين اللغو والمُعقَّدة على هذا واحدة ، فما الفرق بينهما ؟

قلنا : قد آن الآن أن نلتزم بذلك الاحتفاء ، ونكشف عنه الخفاء ، فنقول :
إن اليمين المُعقَّدة ما قلناه . واللغو ضده . واليمين اللغو سَبْعُ (٤) متعلقات في اختلاف الناس :
المتعلق الأول - اليمين مع النسيان ، فلا شك في إلغائها ؛ لأنه إذ قصد زياداً فتَلَفَّظَ بعمرو
فلا شك في أنها جاءت على خلاف قَصْده ، فهي لغو محض . وأما من قال : إنه اليمين المكفَّرة
فلا متعلق له يحكي .

والتعلق الثالث (٥) - في دُعاء الإنسان على نفسه إن لم يكن كذبا ، فينزل به كذا ، فهذا
قولٌ لغوٌ في طريق الكفارة ، ولكنه مُعقَّد في العقد مكروه ، وربما يُوَاخِذُ به ؛ فإن النبيَّ
صلى الله عليه وسلم قال : لا يدعون أحدكم على نفسه ، وربما صادف ساعة لا يسأل الله فيها
أحدٌ شيئاً إلا أعطاه إياها .

والتعلق الرابع - في عيِّن المعصية باطل ؛ لأنَّ الحالف على تركِ المعصية تنعقدُ عيِّفه عبادة ،

(١) الآية التاسعة والثمانون . (٢) آية ٢٢٥ صفحة ١٧٦ (٣) في ل : متصلاً .

(٤) لم يذكر إلا خمسة . (٥) هكذا بالأصول .

والخالفُ على فعلِ المعصيةِ تَعَقُّدُ يمينه معصيةً ، ويقال له : لا تَفْعَلْ فَكُفِّرْ ، فإن أقدم على الفعل فَجَرَّ في إقدامه وبرًّا في يمينه .

وإنما قلنا : إنها تَعَقُّدُ لأنه قَصَدَ بقلبه الفعل أو الكفَّ في زمانٍ مستقبلٍ يَتَأَتَّى فيه كلُّ واحدٍ منهما . وهذا ظاهر .

والمعلَّقُ الخامس - في يمين الغضب موضع فتنة ؛ فإن بعضَ الناس يقول : يمين الغضب لا يلزم ، وينظر في ذلك إلى حديث يروى : لا يمين في إغلاق^(١) ، وهذا لم يصح ، والإغلاق : الإكراه ، لأنه تَغْلُقُ الأبواب على المَكْرَه^(٢) وتردُّه إلى مقصده ، وقد حلف النبي صلى الله عليه وسلم غضباً ألا يحمل الأشمرين وحملهم ، وقال : والله إن شاء الله إني لا أحلف على يمين فأرعى غيرها خيراً منها إلا أتيتُ الذي هو خَيْرٌ وكفَّرتُ عن يميني . وهذا بين ظاهر جداً . وأما مَنْ قال : إنه قول الرجل : لا والله ، وبلى والله . ففي صحيح البخاري ، عن عائشة قالت : نزلت : (لا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ) ، في قول الرجل : لا والله ، وبلى والله .

قلنا : هذا صحيح ، ومعناه إذا أكره الرجلُ في يمينه من قول : لا والله ، وبلى الله ، على أشياء يظنها كما قال ، فتخرج بخلافه .

أو على حقيقة ، فهي تنقسم قسمين : قسمًا يظنُّ وقسمًا يعمد ، فلا يؤاخذ منها فيما وقع على ظنٍّ ، ويؤاخذ فيما عمد ، وكيف يجوزُ أن يظنَّ أحدٌ أن قوله : لا والله ، وبلى والله ، فيما يعمده ويعتده أنه لغو ، وهو مفهومةٌ عن الاسترسال فيه والتهافتِ به . قال الله سبحانه^(٣) : « ولا تجعلوا الله عرضةً لأيمانكم أن تبرُّوا وتَقُومُوا وتَصِلُوا بَيْنَ النَّاسِ » ؛ فهي عنها ولا يؤاخذ إذا فعلها .

هذا لعمر الله هو القَوْلُ اللغو ، وهذا يبيِّنُ لك أن القولَ ما قاله مالك ، وأنه اليمين على ظنٍّ يخرج بخلافه .

فإن قيل وهي :

(١) إغلاق : إكراه ؛ لأن المكروه مغايق عليه في أمره ومضيق عليه في تصرفه ، كما يفتلق الباب على الإنسان (النهاية) . (٢) في ل : المكلف . (٣) سورة البقرة آية ٢٢٤

المسألة الثانية - فاليمين الغموس^(١) في أى قسم هي ؟
قلنا : هي مسألة عظيمة وداهية كبرى تسكلم فيها العلماء ، وقد أفضنا فيها في مسائل
الخلاف .

ووجه إشكالها أنها إن كانت لا كفارة فيها فهي في قسم اللغو ، فلا تقع فيها مؤاخذه ،
وإن كانت مما يؤخذ بها فهي في قسم المنعقدة ، تلزم فيها الكفارة .
وحلّه طويل ؛ اختصاره أن الآية وردت بقسمين : لغو ، ومنعقدة خرجت على الغالب
في أيمان الناس ؛ وأما اليمين الغموس فلا يرضى بها ذو دين أو مبروءة ، ويحل الإشكال
أيضاً أن الله سبحانه عاقب الكفارة على قسمي اليمين المنعقدة ، فدع ما بعدها يكون مائة قسم ؛
فإنه لم تعلق عليه كفارة .

فإن قيل : اليمين الغموس منعقدة . والدليل عليه أنها مكتسبة بالقلب ، معقودة بخبر ،
مقرونة باسم الله تعالى .

قلنا : عقد القلب إنما يكون عقداً إذا تصور حله ، واليمين الغموس مكروه وخديعة .
والدليل عليه أن هذا الذى صورّه أصحاب الشافعى موجود في يمين الاستثناء ،
ولا كفارة فيها ؛ ثبت أن مجرد القصد لا يكفي في الكفارة ، وهذا وقد فارق اليمين الغموس
الحل . وكيف تمنعده ؟ وقد مهدنا القول فيها في تخليص التاخييص ، فلينظر هنالك .

المسألة الثالثة - في حقيقة اليمين :

قد بينّاها في المسائل ، وهى ربط العقد بالامتناع والترك^(٢) أو بالإقدام على فعل . بمعنى
معظم حقيقة أو اعتقاداً .

والمعظم حقيقة ، كقوله : والله لا دخلتُ الدار أو لأدخلن . والمعظم اعتقاداً ، كقوله :
إن دخلت الدار فأنت طالق ، أو أنت حر . والحرية معظمة عنده ، لاعتقاده عظيم ما يخرج
عن يده في الحرية والطلاق .

(١) اليمين الغموس : هو اليمين الكاذبة الفاجرة كالذى يقطع بها الحالف مال غيره ، سميت غموساً
لأنها تغمس صاحبها في الإثم ، ثم في النار (النهاية) . (٢) في ل : والكف .

ودليله قوله صلى الله عليه وسلم : من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت . فسمي الحالف بغير الله حالفًا .

وقد اتفق علماءنا على أن من قال : إن دخلت الدار فعلى كفرة يمين ، أنه يلزمه ذلك ، ولكنه من جهة النذر لا من جهة اليمين . والنذر يمين حقيقة ، ولأجله قال النبي صلى الله عليه وسلم : كفارة النذر كفارة اليمين . وقد بيناه في مسائل الخلاف .

المسألة الرابعة - إذا قال : أقسمت عليك ، أو أقسمت لـ يكون كذا وكذا فإنه يكون يميناً إذا قصد بالله . وبه قال أبو حنيفة . وقال الشافعي : لا يكون يميناً حتى يذكر اسم الله تعالى ؛ قال : لأنه لم يحلف بالله ، فلا يكون يميناً .

قلنا : إن كان لم يقلف به فقد نواه ، واللفظ يحتمله ، فوجب أن يقضى به ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : إنما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى .

المسألة الخامسة - إذا حلف بالله تعالى أو بصفاته العليا^(١) وأسمائه الحسنى فهي يمين . وقال أبو حنيفة : إذا قال : وعلم الله لم يكن يميناً . وظن قوم ممن لم يحصل مذهبه أنه ينكر صفات الله تعالى ، وليس كما ظن ؛ لأنه قد قال : إذا حلف : وقدرة الله - كانت يميناً . وإنما الذي أوقعه في ذلك أن العلم قد يطلق على المعلوم ، وهو الحديث ، فلا يكون يميناً ، وذهل عن أن القدرة أيضاً تطلق على المقدور ، وكل كلام له في المقدور فهو حجة في المعلوم .

المسألة السادسة - لا ينعقد اليمين بغير الله وصفاته وأسمائه .

وقال أحمد بن حنبل : إذا حلف بالنبي انعدت يمينه ولزمته الكفارة ؛ لأنه حلف^(٢) بما لا يتم الإيمان إلا به ، فلزمته الكفارة ، كما لو حلف بالله ، ودليلنا قوله : من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت ، ولأن هذا ينتقض بمن قال : وآدم وإبراهيم ، فإنه لا كفارة عليه ، وقد حلف بما لا يتم الإيمان إلا به .

المسألة السابعة - قوله تعالى : ﴿ عَقَّدْتُمُ الْإِيمَانَ ﴾ :

فيه ثلاث قراءات : عَقَّدْتُم بِتَشْدِيدِ الْقَاف ، وعَقَّدْتُم بِتَخْفِيفِ الْقَاف ، وعَاقَدْتُم بِالْأَلْف .

(١) في ١ : الملى . (٢) في ١ : لأنه لو حلف .

فأما التخفيف فهو أضعفها رواية وأقواها معنى ، لأنه فعاتم من العقد ، وهو المطلوب .
 وإذا قرئ عاقدتم فهو فاعلتم ، وذلك يكون من اثنين ، وقد يكون الثانى مَنْ حلف لأجله
 فى كلام وقع معه ، وقد يعود ذلك إلى المحلوف عليه فإنه رَبط به اليمين ، وقد يكون فاعل بمعنى
 فعل ، كقولك : طارق ^(١) النمل ، وعاقب الالص ، فى أحد الوجهين فى الالص خاصة .
 وإذا قرئ عَقَّدْتُمْ - بتشديد القاف - فقد اختلف العلماء فى تأويله على أربعة أقوال :
 الأول - قال مجاهد : تعمَّدْتُمْ ^(٢) .

الثانى - قال الحسن : معناه ما تعمَّدت به ^(٣) المأثم فمليك فيه الكفارة .
 الثالث - قال ابنُ عمر : التشديد يقتضى التكرار ، فلا تجب عليه الكفارة إلا إذا
 كرَّر ^(٤) اليمين .

الرابع - قال مجاهد : التشديد للتأكيد ، وهو قوله : والله الذى لا إله إلا هو .
 قال ابن العربى : أما قول مجاهد : ما تعمَّدْتُمْ فهو صحيح ، يعنى ما قصدتُم إليه احترازاً من اللغو .
 وأما قول الحسن ما تعمَّدْتُمْ فيه المأثم فيعنى به مخالفة اليمين ، فحينئذ تكون الكفارة ،
 وهذان القولان حسنان يفتقران إلى تحقيق ، وهو بيان وجه التشديد ، فإن ابن عمر حمّله على
 التكرار ، وهو قول لم يصح عنه عندى لضعفه . فقد قال النبىُّ صلى الله عليه وسلم ^(٥) : وإنى
 والله إن شاء الله لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها إلا أتيتُ الذى هو خير وكفرت
 عن يميني . فذكر وجوب الكفارة فى اليمين التى لم تكرر .

وأما قول مجاهد : إن التشديد فى التأكيد محمول على تكرار الصفات ؛ فإن قولنا :
 « والله » يقتضى جميع أسماء الله الحسنى وصفاته العليا ، فإذا ذكر شيئاً من ذلك فقد تضمّنه
 قوله : والله .

فإن قيل : فما فائدة التغليظ بالألفاظ ؟ قلنا : لا تغليظاً عندنا بالألفاظ . وقد تقدم بيانه .
 وإن غلظنا فليس على معنى أن ما ليس بغلظ ليس بيمين ، ولكن على معنى الإرهاب على

(١) طارق النمل ، وأطرقه : خصفه (القاموس) . (٢) فى القرطبي : تعمَّدْتُمْ ، أى قصدتُم .

(٣) فى ل : فيه . (٤) فى ١ : تكرر . (٥) ابن ماجه : ٦٨١

الحال ؛ فإنه كلما ذكر بلسانه الله تعالى حدث له غلبة^(١) حال من الخوف ، وربما اقتضت له رعدة ، وقد يهرب بها على المحلوف له ، كقوله صلى الله عليه وسلم لليهود : والله الذى لا إله إلا هو ، فأرهب عليهم بالتوحيد ، لاعتقادهم أن عزيراً ابن الله .

والذى يتحصل من ذلك أن التشديد على وجه صحيح ؛ فإن المرء يعقد على المعنى بالقصد إليه ، ثم يؤكّد الحلف بقصد آخر ، فهذا هو العقد الثانى الذى حصل به التكرار أو التأكيد ، بخلاف اللغو فإنه قصد اليمين وفاته التأكيد بالقصد الصحيح إلى المحلوف عليه .

المسألة الثامنة - اليمين لا يقتضى تحريم المحلوف عليه عند علمائنا ، وبه قال الشافعى .

وقال أبو حنيفة : يقتضى تحريم المحلوف عليه ، وقد بينا هذه المسألة فى تلخيص الطريقتين العرافية والخراسانية على التمام .

وعند أبي حنيفة أن من قال : حرمت على نفسى هذا الطعام ، أو هذا الثوب لزمته الكفارة ؛ لاعتقاده أن اليمين تحرم ، فركب عليه هذه المسألة .

ولما رأى علماءنا أن مسألة أبي حنيفة فى تحريم الحلال مركبة على اليمين أنكروا له أن اليمين تحرم ، وكان هذا لأنّ النظر تحملهم مقارعة الحصوم على النظر فى المناقضات وترك التحقيق ، والنظر المحقق يتفقد الحقائق ، ولا يبالى على من دار النظر ، ولا ما صح من مذهب .

والذى نمتقده أن اليمين تحرم المحلوف عليه ؛ فإنه إذا قال : والله لا دخنت الدار فإن هذا القول قد منعه من الدخول حتى يكفر ، فإن أقدم على الفعل^(٢) قبل الكفارة لزمه أداؤها ؛ والامتناع هو التحريم بعينه ، والبارى تعالى هو المحرم وهو المحلل ، ولكن تحريمه يكون ابتداءً كحرمات الشريعة^(٣) ، وقد يكون بأسباب يملقها عليه من أفعال المكلفين ، كتعليق التحريم بالطلاق ، والتحريم باليمين . ويرفع التحريم الكفارة مفعولة أو معزوماً عليها . ويرفع تحريم الطلاق النكاح بحسب ما رتب سبحانه من الأحكام ، وبين من الشروط . هذا لبابه ، وتأمّله فى التلخيص^(٤) ، فainظر فيه [باقى قسمى هذا الباب فإن فيه لغنية الأبواب]^(٥) .

(١) فى ل : حديث لقلبه . (٢) فى ل : عليه . (٣) فى ل : الشرائع .

(٤) فى ل : التلخيص . (٥) من ل .

وأصحابُ النبي صلى الله عليه وسلم الذين كانوا قد اجتمعوا واعتقدوا تحريمَ الأطياب ، من الطعام والزينة من الثياب والاذة من النساء حلفوا على ذلك ، ولأجله نزلت الآيةُ فيهم ؛ وإن كانوا لم يحلفوا ، ولكنهم اعتقدوا ، فقد دخلت مسائلهم في قسم اللغو ؛ وإذا أراد أبو حنيفة أن يلحق قوله : حرّمت على نفسى الأكل ، بقوله : والله لا أكلت ، تبين لكم نقصانُ هذا الإلحاق وفساده ؛ لأنه باليمين حرّم وأكد التحريم بذكر الله تعالى ، وإذا قال : حرّمت على نفسى الأكل^(١) ، فتحرّبه وحده دون ذكرِ الله تعالى كيف يلحق بالتحريم المقرون بذكرِ الله تعالى بعد إسقاطه هذا الإلحاق^(٢) ؟ لا يخفى تهافتُه على أحد .

المسألة التاسعة - روى نافع عن ابن عمر : إذا لم يؤكّد اليمين أطعم عشرة مساكين ، وإذا أكدها أعتق رقبة . قيل لنافع : ما التأكيّد ؟ قال : أن تحلف على الشيء مرارا ؛ وهذا تحكّم لا يشهد له شيء من الأثر ولا من النظر .

المسألة العاشرة - إذا انعقدت اليمين كما قدمنا حلّتها الكفارة أو الاستئفاء^(٣) ، وكلاهما رخصة من الله سبحانه .

فأما الاستئفاء فقال العلماء : إنه يكون مُتّصلا باليمين . واختلف فيه على ثلاثة أقوال : الأول - أنه يكون متصلا باليمين نسقا عليها لا يكون متراخيا عنها . الثاني - قال محمد بن الموّاز : يكون مقترنا باليمين اعتقادا أو بآخر حرف منها ، فإن بدا له بعد الفراغ منها فاستثنى لم ينفعه ذلك .

الثالث - أنه يدرك اليمين الاستئفاء [ولو]^(٤) بعد سنة ؛ قاله ابن عباس . وتعلّق بقوله تعالى^(٥) : « والذين لا يدعون مع الله إلها آخر... » إلى آخر الآية إلى قوله : « ههنا » - فإنها نزلت ، فلما كان بعد عام نزل قوله تعالى^(٦) : « إلّا من تاب . . . » .

وأما قول محمد فإنه ينبئ على أن الاستئفاء هل يحلّ اليمين بعد عقدها [أو بمنعها من الانعقاد ؟ والصحيح أنه موضوع لحلّ اليمين]^(٧) ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إني والله إن شاء الله ، [نجاء]^(٧) فيها بالاستئفاء بعد اليمين لفظا - فكذلك يكون عقدا .

(١) في ل : هذا الطعام . (٢) في ا : هذا إلحاق . (٣) في ل : والاستئفاء . (٤) من ل ، وفي القرطبي كما في ا . (٥) سورة الفرقان ، آية ٦٤ (٦) الآية السبعون من السورة نفسها . (٧) من ل .

وأما قول ابن عباس بخارج عن ^(١) اللغة. وأما قوله تعالى: «إِلَّا مَنْ تَابَ»، فإن الآيتين كانتا متصلتين في علم الله تعالى وفي لوحه؛ وإنما تأخر نزولهما لحكمة علم الله تعالى ذلك فيها، فلا يعلق بها؛ أما إنه يتركب عليها فرع حسن، وهو أن الحالف إذا قال: والله لا دخلت الدار، أو أنت طالق إن دخلت الدار، واستثنى في عيینه الأول إن شاء الله في قلبه، واستثنى في اليمين الثانية في قلبه أيضاً ما يصلح للاستثناء ^(٢) الذي يرفع اليمين لمدة وليسبب أو لمشيئة أحد، ولم يظهر شيئاً من الاستثناء إرهاباً على المحلوف له، فإن ذلك ينفعه ولا ينفعد اليمينان عليه وهذا في الطلاق ما لم تحضره البينة، فإن حضرته بيّنة لم يُقبل منه دعواه، لئلا يكون ندماً. وقد تيقنا التحريم بوقوع الطلاق، فلا ينفعه دعواه الاستثناء، وإنما يكون ذلك نافعاً له وحده إذا جاء مستقياً.

(نكتة) كان أبو الفضل الراغبي ^(٣) يقرأ بمدينة السلام ^(٤)، فكانت الكتبة تأتي إليه من بلده، فيضعها في صندوق، ولا يقرأ منها واحداً مخافة أن يطلع فيها ^(٥) على ما يزعجه أو يقطع به عن طلبه، فلما كان بعد خمسة أعوام، وقضى غرضاً من الطالب، وعزم على الرحيل شدّ رَحْلَهُ، وأبرز كتبه، وأخرج تلك الرسائل وقرأ منها ما لو أن واحدة منها قرأها في وقت وصولها ما تمكن بعدها من تحصيل حرفٍ من العلم، فحمد الله تعالى، ورَحَّلَ على دابته قماشه ^(٦)، وخرج إلى باب الحلبّة طريق خراسان، وتقدمه الكرى ^(٧) بالدابة، وأقام هو على قامي ^(٨) يباع منه سفرته؛ فبينما هو يحاول ذلك معه إذ سمعه يقول لفاميه آخر: أي فل، أما سمعت العالم يقول - يعني الواعظ: إن ابن عباس يجوز الاستثناء ولو بعد سنة، لقد اشتغل بالي بذلك منه منذ سمعته يقول، وظللت فيه متفكراً؛ ولو كان ذلك صحيحاً لما قال الله تعالى لأبوب ^(٩): «وَحُذِّبْ بِدِكْ ضَغْثًا» ^(١٠) فاضرب به ولا تحنث. وما الذي كان يمنعه من أن يقول حينئذ: قل إن شاء الله؟

فلما سمعته يقول ذلك قلت: بلد يكون الفاميون ^(٨) به من العلم في هذه المرتبة أخرج

(١) والقرطبي: ٦ - ٢٧٣ (٢) في ١: ما يصح من الاستثناء. (٣) نسبة إلى المراجعة، وهي بلدة مشهورة من بلاد أذربيجان. (٤) مدينة السلام: بغداد. (٥) في ل: فيه. (٦) القماش: متاع الليث. (٧) الكرى: المستأجر. (٨) الفامي هنا: الحياز، والسفرة: طعام يتخذه المسافر. (٩) سورة ص، آية ٤٤. (١٠) الضغث: قبضة ريمان أو حشيش أو قضبان (المفردات).

عنه إلى المراجعة ؟ لا أفعله أبدا ؛ واقتفى أثر الكفرى ، وحلّله من الكبراء ، وصرف رَحَلَه . وأقام بها حتى مات رحمه الله .

المسألة الحادية عشرة - فى الأفضل : من استمرار البر فى اليمين أو الحنث إلى الكفارة : فى صحيح مسلم ^(١) : «لأن يكسج أحدكم بيمينه فى أهله ^(٢) آثم له عند الله من أن يعطى [عنها] ^(٣) كفارته التى فرض الله عليه .

وذلك يخلف بمسبب اختلاف حال المحلوف عليه ؛ فإن حلف ألا يأتى أمراً لا يجوز فالبر واجب لقوله صلى الله عليه وسلم فى الصحيحين حين نبذ خاتم الذهب من يده وقال : والله لا ألبسه أبدا . ونبذ الناس خواتيمهم .

وإن حلف على مكروه فالبر مكروه . وإن حلف على واجب عصى والحنث ^(٤) واجب . وإن حلف على مباح فإنه يجب النظر إليه : فإن كان تركه مضراً وجب عليه الحنث . وإن كان فى فعله منفعة استحب له الحنث . وفيه جاء قوله : «لأن يابج أحدكم فى أهله بيمينه . . . إلى آخره حسبما ثبت فى الصحيحين .

المسألة الثانية عشرة - فى تقديم الكفارة على الحنث :

للمأثنا روايتان : إحداهما يجوز ذلك له ؛ وبه قال الشافعى . وقال فى الرواية الأخرى : لا يجوز ؛ وهو مذهب أبى حنيفة . والمسألة طيولية قد أفضنا فيها عند ذكرنا مسائل الخلاف بالتحقيق الكامل ، وها هنا ما يحتمل بعض ذلك ، فنذكر منه ما يتعلق بظاهر القرآن : قال ربنا سبحانه وتعالى : ﴿ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم﴾ ، فعلق الكفارة على سبب ، وهو الحلف .

وقال بعض العلماء منا ومنهم : معناه إذا حلفتم وحنثتم ؛ لأن الكفارة إنما هى لرفع الإثم ، وما لم يحنث لم يكن هنالك ما يرفع ، فلا معنى لفعلها ، لأن الكفارة لا ترفع المستقبل ، وإنما ترفع الماضى من الإثم ، فهذا الذى يقتضيه ظاهر قولنا : الكفارة ، وهو الذى أوجب أن تقدّر الآية بقوله : ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم وحنثتم .

(١) صحيح مسلم : ١٢٧٦ ، ويلج : معناه أن يحل على شىء ، ويرى غيره خيراً منه فيقيم على يمينه ولا يحنث فيكفر ؛ فذلك آثم له (النهاية) .

(٢) أى فى قطيعتهم . (٣) ليس فى ل ، والفرطى ، ومسلم . (٤) فى ا : والبر .

وتعلّق الذين جوزوا التقديم بأنّ اليمين سبب الكفارة ، والدليل عليه قوله تعالى :
(ذلك كفارةُ إيمانكم إذا حلفتم) ؛ فأضاف الكفارة إلى اليمين . والمعاني تضاف إلى
أسبابها وأكدوا ذلك بوجهين :

أحدهما - أنّ الحنث قد يكون من غير فعله ، كقوله : والله لا جاء فلان غدا من سفره ،
ولا طلعت الشمس غدا .

الثاني - أنّ شهودَ اليمين بالطلاق على الزوج إذا رجعوا وجب عليهم الصّدّاق ، ولولا
كونُ اليمين سببا ما ضمنوا ما لا تعلّق له بالتفويت ؛ لأنّ التفويت على قولهم إنّما يتعلّق
بالسبب الذي هو الحنث لا باليمين .

وتعيّن علينا أنّ ننظر في حديث النبي صلى الله عليه وسلم الذي هو آكدُ من النظر
في الأداء ؛ لأنه أولى ، وهي المحل الثاني ، فوجدنا الآثار في صحيح الحديث مختلفة في ذلك :
روى أبو موسى الأشعري وأبو هريرة وعديّ بن حاتم وسمرة بن جندب ، قال أبو موسى :
قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ^(١) : وإني إن شاء الله لا أحلفُ على يمين ، فأرى
غيرها خيرا منها إلا كفرت عن يميني ، وأتيتُ الذي هو خير . وقد روى لنا فليأتها وليكفرُ
عن يمينه . وفي رواية : فليكفر عن يمينه وليفعل . قال عدي : فليكفرُها وليأتِ الذي
هو خير ؛ فوجب الترجيح ؛ فكان تقديم الحنث أولى ؛ لأنّا إذا ردّدنا حديثَ تقديم الحنث إلى
حديث تقديم الكفارة يُسقطه ، وردّ حديث تقديم الكفارة إلى تقديم الحنث يثبتهما جميعا .
وأما المعاني فهي متعارضة ، فمن أراد التلخيص منها فلينظرها في التلخيص ^(٢) .

المسألة الثالثة عشرة - ذكر الله عزّ وجل في الكتاب الحلالَ الثلاث مخيرا فيها ،
وعقّب عند عدمها بالصيام ؛ فالخلة الأولى هي الإطعام ، وبدأ بها لأنها كانت الأفضل في بلادِ
الحجاز لغلبة الحاجة فيها على الخلق ، وعدم شبعهم . ولا خلاف في أنّ كفارة اليمين على
التخيير ؛ وإنما اختلفوا في الأفضل من خلالها .

وعندي أنها تكونُ بحسب الحال ؛ فإن علمت محاجا فالإطعام أفضل ؛ لأنك إذا

(١) صحيح مسلم : ١٢٧٣ (٢) في ل: التلخيص .

أعنت لم ترفع حاجتهم وزدت محتاجاً حادى عشر إليهم ، وكذلك الكسوة تليه ، ولما علم الله [غلبة] ^(١) الحاجة بدأ بالمهم المقدّم .

المسألة الرابعة عشرة - قوله تعالى : ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ : وقوله : « تُطْعَمُونَ » يحتمل طعامهم بقية عمرهم ، ويحتمل غداء وعشاء . واجمعت الأمة على أن كلة اليوم وسطا في كفارة اليمين وشبعا في غيرها ، إلا أن أبا حنيفة قال : تنقذر كفارة اليمين في البر بنصف صاع ، وفي التمر والشعير بصاع . وأصل الكلام في المسألة أن الوسط في لسان العرب ينطلق على الأعلى والخيار ، ومنه قوله تعالى ^(٢) : « وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا » ؛ أى عُدولاً خياراً . وينطلق على منزلة بين منزلتين ، ونصفا بين طرفين ، وإليه يُمرّى المثل الضروب : خير الأمور أوسطها .

وقد أجمعت الأمة على أن الوسط بمعنى الخيار هاهنا متروك ، واتفقوا على أنه المنزلة بين الطرفين ، فمنهم من جعلها معلومة عادة ، ومنهم من قدرها كأبي حنيفة ، وإنما حمّله على ذلك حديث رواه أبو داود عن عبد الله بن ثعلبة بن صعير ، قال : قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطيباً ، فأمر بصدقة الفطر ، صاع من تمر ، أو صاع من شعير على كل رأس ، أو صاع برّ بين اثنين ، وبه أخذ سُفَيان وابن المبارك .

والذي ثبت في الصحاح صاع من السكك من طريق ابن عمر وأبي سعيد ؛ وذلك كاه مشهور . والذي أوقعه في ذلك أنه أراد به الوسط من الجنس ، وذلك باطل بقوله تعالى : (مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ) . وإنما يُخرج الرجل مما يأكل .

وقد زلت هاهنا جملة من العلماء ؛ فقالوا : إنه إذا كان يأكل الشعير ويأكل كل الناس البرّ فليخرج مما يأكل الناس ، وهذا سهو بين ، فإن المكفر ^(٣) إذا لم يستقطع في خاصة نفسه إلا الشعير لم يكلف أن يعطى لغيره سواء . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : صاعاً من طعام ، صاعاً من شعير ، صاعاً من تمر . في موضع كان فيه الشعير والتمر أكثر من البرّ ، والبرّ أكثر من الشعير والتمر ، وإنما فصل ذكرها ليخرج كل أحد فرضه مما يأكل منها ، وهذا مما لا خفاء به .

(١) من ل . . . (٢) سورة البقرة ، آية ١٤٣ (٣) في ل : المكلف .

ونحن نقول : أراد به الجنس والقَدَرُ جميعاً ، وذلك بمدِّ النبي صلى الله عليه وسلم ؛ وهو المدل من القَدَرِ . وقد بينَّ (١) النبيُّ صلى الله عليه وسلم في كفارة الأذى فرَقاً بين سقمة مساكين . والفرق ثلاثة أصح - مجمل (٢) قوله صدقة ، ولم يجعل الله سبحانه وتعالى في كفارة اليمين ، بل قال : (من أوسط ما تطعمون أهاليكم) ، وقد كان عندهم جنس ما يطعمون وقدره معلوماً ، ووسط القَدَرُ مدَّة ، وأطلق في كفارة الظَّهَار فقال (٣) : « فإطعام ستِّين مسكيناً » ، فحمل على الأكثر ، وهذه سبيل مهيَّج (٤) ، ولم يُرد مطلق ذلك إلى مقيدته ، ولا عامته إلى خاصه ، ولا مجمله إلى مفسره .

المسألة الخامسة عشرة - لا بدَّ عندنا وعند الشافعي من تملك المساكين ما يخرج لهم ، ودفعه إليهم حتى يملكوه ويتصرفوا فيه .

وقال أبو حنيفة : لو غداهم وعشاهم جاز ، وقد روى عن مالك مثله . وهو اختيار ابن الماجشون ؛ وهي طولية تكلمنا عليها في مسائل الخلاف . وحقيقة المسألة أن عبد الملك قال : إن التمسكين من الطعام إطعام ، قال الله تعالى (٥) : « وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مَسْكِينًا وَيتيمًا وأسيراً » . فبأى وجه أطعمه دخل في الآية .

وأما غيره فقال : إن الإطعام هو التملك حقيقة ، قال تعالى (٦) « وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ » . وفي الحديث : أطعم رسول الله صلى الله عليه وسلم الجدة السدس ؛ وذلك لأن « أطعم » من الأفعال التمديدية إلى مفعولين ، كقولنا أعطيته ، فيقول : طعم زيد ، وأطعمته ؛ أى جماعته يطعم ، وحقيقته بالتملك هذه بذية الفطر للفريقين .

وتحريره أن الآية محتملة للوجهين ، فمن يدعى التملك هو الذى يخصص العموم فعلية الدليل ، ونخصه نحن بالقياس حملاً على زكاة الفطر . قال النبي صلى الله عليه وسلم : أغنؤهم عن سؤال هذا اليوم . فلم يُجز فيه إلا التملك . وهذا بالغ ، ولا سيما والمقصود من الإطعام التملك التام الذى يتمكّن منه المسكين من الطعام تمكّن المالك ، كالكِسوة ؛

(١) صحيح مسلم : ٨٦١ (٢) هكذا في الأصول . (٣) سورة المجادلة ، آية ٤
(٤) مهبج : بين . (٥) سورة الإنسان ، آية ٨ (٦) سورة الأنعام ، آية ١٤

وذلك لأنها أخذت نوعى الكفارة المدفوعة إلى المسكين ، فلم يجزُ فيها إلا التملك ، أصله الكسوة وما أقرب ما بينهما .

المسألة السادسة عشرة - إذا دفعها إلى مسكين واحد لم يجزه ، وبه قال الشافعى . وقال أبو حنيفة : تجزيه ، وكذلك فى كفارة الظهار ، وتعلق بالآية وهى عكس الأولى ؛ لأن العموم معهم ، ونحن نفقروا إلى تخصيصه بالقياس ، ومعنا نحن ظاهر العدد وذكره وهم يحاولون إسقاطه بالمنى . وتحريره أن الله سبحانه قال : « فَأطْعَامُ سَتِينَ مَسْكِينًا » . فذكر الإطعام والمطعم قطعينا .

فإن قيل : أراد فعلية إطعام طعام ستين مسكينا . قلنا : الإطعام مصدر ، والمصدر مقدّر مع الفعل ، كما سبق فى التحرير والصيام ، وكذلك هنا ، وما قالوه من أن معناه فعلية إطعام طعام ستين مسكينا كلام من لا خبرة له باللسان ^(١) ؛ فإن الإطعام يتعدى إلى مفعولين ، ولا ينقظم منهما مبتدأ وخبر ، بخلاف مفعولى ظنفت ، وما كان كذلك فيجوز فيه الافتصار على أحدهما ، ولا يجوز فى مفعولى ظنفت أن يقتصر على أحدهما أصلا ، فإن صرح بأحدهما وترك الآخر فهو مضمر ؛ فأما أن بقدر ما أضمر ويسقط ما صرح فكلام غبى .

المسألة السابعة عشرة - قوله تعالى : ﴿ أَوْ كِسْوَتُهُمْ ﴾ :

قال الشافعى وأبو حنيفة : أقل ما يقع عليه الاسم ، وقال علماؤنا : أقل ما تجزى فيه الصلاة . وفى رواية أبى الفرج عن مالك ، وبه قال إبراهيم ومغيرة : ما يستر جميع البدن بناء على أن الصلاة لا تجزى فى أقل من ذلك . ولعل قول الخالف ما يقع عليه الاسم بما نل ما تجزى فيه الصلاة ؛ فإن مئزراً واحداً تجزى فيه الصلاة ، ويقع به الاسم عندهم على الأقل . وما كان أحرصنى على أن يقال : إنه لا يجزى فيه إلا كسوة تستر عن أذى ^(٢) الحر والبرد ، كما أن عليه طعاما يشبعه من الجوع فأقول به .

وأما القول بمئز واحد فلا أدريه ، والله يفتح لى ولكم فى المعرفة بمعونه .

المسألة الثامنة عشرة - لا تجزى القيمة عن الطعام والكسوة ؛ وبه قال الشافعى .

(١) باللسان : يريد باللغة . (٢) فى ل : أذى .

وقال أبو حنيفة: تجزئ، وهو يقول: تجزئ القيمة في الزكاة، فكيف في الكفارة؟
وعمدته أن الغرض سد الخلة^(١)، ورفع الحاجة، فالقيمة تجزئ فيه.

قلنا: إن نظرتم إلى سد الخلة فأين العبادة؟ وأين نص القرآن على الأعيان الثلاثة
والانتقال بالبيان من نوع إلى نوع؛ ولو كان المراد القيمة لكان في ذكر نوع واحد
ما يرشد إليه ويُغنى عن ذكر غيره.

المسألة التاسعة عشرة - إذا دفع الكسوة إلى ذمي^(٢) أو الطعام لم يجزه. قال
أبو حنيفة: يجزئ لأنه مسكين يتناوله لفظ المسكنة، ويشتمل عليه عموم الآية، فعملينا
التخصيص، فتخصيصه بوجهين: أحدهما أن نقول: هو كافر، فلا يستحق في الكفارة حقاً
كالحرابي، أو نقول^(٣): جزء من المال يجب إخراجه للمساكين، فلا يجوز للكافر، أصله
الزكاة. وقد اتفقنا معه على أنه لا يجوز دفعها للمرتد، فكل دليل خص به المرتد فهو
دليلنا في الذمي.

المسألة الموفية عشرين - قوله تعالى: ﴿أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾:

سمعت عن البائس أنه قال: يجزئ المغيب، فإن أراد به العيب اليسير الذي لا يُفسد
جرحه، ولا معظم منفعتها، كثلاثة أصابع من كف، فلا بأس به. وإن أراد العيب
الطلق فقد خسرت صفقته؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ما من امرئ مسلم يعقب
امراً مسلماً إلا كان فسكاً من النار، كل عضو منه بمضو حتى الفرج بالفرج؛ ولأننا
لا نسلم أن المغيب رقبة مطلقة.

المسألة الحادية والعشرون - ولا تكون كافرة، وإن كان مطابق اللفظ بقتضيتها؛ لأنها
قربة واجبة، فلا يكون الكافر محلاً لها كالزكاة. وقد بينها في التاخيص، وهي طيولية
فلتُنظر هناك.

المسألة الثانية والعشرون - قوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ﴾:

المُعْدِم للقدر على ما ذكر الله سبحانه يكون لوجهين: إما لمغيب المال عن الخالف،

(١) الخلة: الحاجة. (٢) في القرطبي: إذا دفع الكسوة إلى ذمي أو عبد.

(٣) هذا هو الوجه الثاني.

أو لعدم ذات اليد ؛ فإن كان لمغيب المال فحيث كان ثاويًا^(١) كان كعدمه ، وإن كان في بلد آخر ، ووجد من يسلفه لم يُجزئه الصوم ، وإن لم يجد من يسلفه اختلف فيه ؛ فقليل : ينتظر إلى بلده ، وذلك لا يلزمه ؛ بل يكفر بالصيام في موضعه ، ولا ينبغي أن يلتفت إلى غيره ؛ لأن الوجوب قد تقرر في الذمة ، والشرط من العدم قد تحقق ، فلا وجه لتأخير الأمر .

المسألة الثالثة والعشرون - في تحديد العدم :

قال سعيد بن جبير : من لم يجد : من لم يكن عنده إلا ثلاثة دراهم . وقال الحسن : درهمان . وقيل : من لم يكن له فضل عن رأس ماله الذي يعيش منه مع عياله فهو الذي لم يجد . وقيل : من لم يكن له إلا قوت يومه وليلته ، وبه قال الشافعي واختاره الطبري ؛ فهذه أربعة أقوال ليس لواحد منها دليل يقوم عليه ، ولا سيما من قال بدرهم ودرهمين . والذي عندي أنه إن لم يقدر أطعم كل يوم أو كل جمعة مسكيناً حتى يتم كفارته . وأما الكسوة فلا يعطيها إلا من كان له فوق قوت سنة .

وأما الرقبة فقد تظن مالك للحق ، فقال : إن من لم يملك إلا رقبة أو داراً لا فضل^(٢) فيهما ؛ أو عراضاً بمن رقبة لم يُجزه إلا العتق ؛ فذكر الدار والعراض والرقبة . وهذا يدل على أن هنالك رماً ، لكن لم يذكر ما معه غيرها ، هل يعتق الرقبة التي كانت تعيشه بخراجها وكسبها أم عنده فضل غيرها ؟ فإن كانت الرقبة هي التي كانت تعيشه بخراجها فلا سبيل إلى عتقها .

وبالجملة المغنمية عن التفصيل ذلك على التراخي ، وليس على الفور فليترتب في ذلك حتى يفتح الله له أو يئلب على ظنه الفوت أو يؤثر العتق ، أو الإطعام بسبب يدعو إلى ذلك .

المسألة الرابعة والعشرون - قوله تعالى : ﴿ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ﴾ :

قرأها ابن مسعود وأبي متعبات^(٣) . وقال مالك^(٤) والشافعي : يجزئ التفريق ؛ وهو الصحيح ؛ إذ المتابع صفة لا تجب^(٥) إلا بنص أو قياس على منصوص ، وقد عُدما في مسائلنا .

(١) ثاويًا : مقيماً . (٢) الفضل : الزيادة . (٣) والقرطبي : ٦ - ٢٨٣ ، وقال : وبه قال أبو حنيفة والثوري ، وهو أحد قولي الشافعي ، واختاره المزني قياساً على الصوم في كفارة الظهار .

(٤) في القرطبي : وقال مالك والشافعي في قوله الآخر .

(٥) في ل : لا تثبت . والمثبت في القرطبي أيضاً .

المسألة الخامسة والعشرون - قال علماؤنا : يُعْطَى في الكفارة الخبز ، والإدام زيت أو كشك أو كامخ أو ما تيسر ، ؛ وهذه زيادة ما أراها عليه واجبة .

أما إنه يستحب له أن يُطعم مع الخبز السكر نعم واللحم ، وأما تضمين الإدام للطعام معنى يتضمنه لفظه فلا سبيل إليه .

المسألة السادسة والعشرون - قال أحد بن حنبل : بدأ الله في كفارة اليمين بالأهون ، لأنها على التخيير ، فإذا شاء انتقل إلى الأعلى وهو الإعتاق ، وبدأ في الظهار بالأشد ؛ لأنه على الترتيب ؛ فإن شاء أن ينتقل لم يقدر ، وهذا إنما يصح له تأويلا بالمعاق حيث البر ثلاثة رطل بدينار إذا طلب ، فإذا زهد فيه لم يكن له ثمن . فأما بالحجاز حيث البر فيه إذا رخص أربعة أصع وخمسة أصع بدينار فإن العبد فيه أرخص ، والحاجة إلى الطعام أعظم ، فقد يوجد فيها عبد بدينار ، ولكن يخرج من الرق إلى الجوع ، ويتفادى منه سيده .

المسألة السابعة والعشرون - قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ ﴾ :

يحتمل ثلاثة معان :

الأول - احفظوها ، فلا تحلفوا فتتوجه عليكم هذه التكليفات .

الثاني - احفظوها إذا حنثتم ؛ فبادرُوا إلى ما لزمكم .

الثالث - احفظوها فلا تحنثوا ؛ وهذا إنما يصح إذا كان البر أفضل أو الواجب ، والكل على هذا من الحفظ صحيح على وجه المذكور وصفته المفصلة إليه ، فايركب على ذلك ، والله أعلم .

الآية الثانية والعشرون - قوله تعالى ^(١) : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ كَعَمَلِكُمْ تَفْلِحُونَ ﴾ :

فيها أربع مسائل :

المسألة الأولى - في سبب نزولها :

رُوي أن عمر ^(٢) قال : اللهم بين لنا في الخمر بيانا شافيا ، فإنها تذهب العقل والمال، فزلات الآية التي في البقرة ^(٣) : « يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير » . فدعى

(١) الآية التسعون . (٢) أسباب النزول : ١١٨ (٣) آية ٢١٩

عمر ، فقرئت عليه ، فقال : اللهم بين لنا في الخمر بياناً شافياً ، فنزلت الآية التي في النساء^(١) : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ » ؛ فدعى عمر ، فقرئت عليه ، فقال : اللهم بين لنا في الخمر بياناً شافياً ، فنزلت هذه الآية : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ . . .) . إلى قوله : (مُنْتَهَوْنَ) ؛ فدعى عمر ، فقرئت عليه ، فقال : انتهينا . انتهينا .

وروى أن الآية نزلت في مُلاحاة جَرَتْ بين سمد بن أبي وقاص ورجل من الأنصار . وهما على شرابٍ لهما ، وقد انتشيا ، ففماخرت الأنصار وقريش ، فأخذ الأنصاري لحَيِّي جَمَلٍ فضرب به أنف سمد بن أبي وقاص ففزره^(٢) ، فنزلت الآية .

وروى أن ذلك الأنصاري كان عَتْبَانُ بن مالك ، رَوَى ذلك الطبري والترمذي وغيرهما . وهذا ليس بمتعارض ؛ لأنه يمكن أن يَجْزِيَ بين سمد وبين عَتْبَانُ ما يُوجب نزول الآية كما رَوَى الطبري ، فيُدعى عمر فقُرأ عليه ، كما روى الترمذي .

المسألة الثانية - في تحقيق اسم الخمر والأنصاب والأزلام . وقد تقدم بيان ذلك في سورة البقرة^(٣) ، وصدر هذه السورة .

وأما المَيْسِر فهو شيءٌ محرمٌ لا سبيلَ إلى عمله ، فلا فائدة في ذكره ؛ بل ينبغي أن يموت ذِكْرُهُ ويُمحى رِسْمُهُ .

المسألة الثالثة - في قوله تعالى : ﴿ رَجَسٌ ﴾ :

وهو النَّجَس ، وقد رَوَى في صحيح حديث الاستنجاء أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بحجرين وروثه ، فأخذ الحجرين وألقى الروثه ، وقال : إنها رِكْسٌ^(٤) ؛ أي نجس . ولا خلاف في ذلك بين الناس إلا ما يُؤثر عن ربيعة أنه قال : إنها محرمة ، وهي طاهرة ، كالحرير عند مالك محرّم ، مع أنه طاهر . وقد رَوَى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : أعوذُ بالله من الشيطان الرجيم ، الرجس النَّجَس ، الخبيث المخبث .

ويعضد ذلك من طريق المعنى أن تمام تحريمها وكال الرّدع عنها الحسم بنجاستها حتى

(١) آية ٤٣ (٢) فزره : شقه . (٣) صفحة ١٤٩ (٤) هو شبيه المعنى بالرجيع (النهاية) .

يَتَقَدَّرُهَا الْعَبْدُ ، فَيَكْفَى عَنْهَا ، قُرْبَانًا بِالنَّجَاسَةِ وَثَرِبًا بِالْفَحْرِيمِ ، فَالْحُكْمُ بِنَجَاسَتِهَا
يُوجِبُ التَّحْرِيمَ .

المسألة الرابعة - قوله تعالى : ﴿ فَاجْتَنِبُوهُ ﴾ :

يريد أبعده ، واجملوه ناحية ؛ وهذا أمرٌ باجتنابها ، والأمرُ على الوجوب لا سيما
وقد علق به الفلاح .

الآية الثالثة والعشرون - قوله تعالى ^(١) : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ
الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ
أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ . وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَمُوا إِنَّمَا عَلَى
رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴾ .

فيها أربع مسائل :

المسألة الأولى - نزلت ^(٢) في قبيلتين من الأنصار شرَّبو الخمر وانتشوا ، فعبث بعضهم ببعض ،
فلما صحوا ، ورأى بعضهم في وجه بعض آثارَ ما فعلوا ، وكانوا إخوة ليس في قلوبهم ضغائن ،
فجعل الرجل يقول : لو كان أخى بى رحيمًا ما فعل هذا بى ، فحدثت بينهم الضغائن ، فأنزل
الله تعالى : (إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمْ . . .) الآية .

المسألة الثانية - قوله تعالى : ﴿ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ
مُنْتَهُونَ ﴾ : كما فعل إبلى ، ورؤى : بعبد الرحمن بن عوف - في الصلاة حين أمَّ الناس ، فقرأ :
قل يا أيها الكافرون أعبدوا ما تعبدون ، وأنا عابد ما عبدتم .

المسألة الثالثة - قوله تعالى : ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴾ :

فقال عمر : انتهينا . حين علم أن هذا وعيدٌ شديد ، وأمر النبي صلى الله عليه وسلم مناديه
أن ينادى في سلك المدينة : ألا إن الخمر قد حرمت ؛ فسكست الدنان ، وأريق الخمر حتى
جرت في سلك المدينة ، وما كان خمرهم يومئذ إلا من البُسْر والتمر ، وهذا ثابتٌ صحيح .

المسألة الرابعة - قوله تعالى : ﴿ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا ﴾ :

وهذا تأكيدٌ للتحريم ، وتشديدٌ في الوعيد . قال : فإن تولَّيتم فليس على الرسول

إلا البلاغ ، فاعلموا أنما على رسولنا البلاغ المبين . أمّا عقابُ التولية والمصيبة فعلى المرسل لا على الرسول .

الآية الرابعة والمثرون - قوله تعالى ^(١) : ﴿ لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا وَآمَنُوا ثُمَّ اتَّقَوْا وَأَحْسَنُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾ :

فيها ثلاث مسائل :

المسألة الأولى - في سبب نزولها :

روى البخارى عن أنس قال ^(٢) : كنتُ ساقياً القوم في منزل أبي طلحة ، فنزل تحريمُ الخمر ، فأمر ^(٣) منادياً ينادى ؛ فقال أبو طلحة ^(٤) : أخرج فانظر ما هذا الصوت ؟ قال : فخرجت ، فقلت : هذا مناد ينادى : ألا إن الخمر قد حرمت . فقال لى : اذهب فاهرقها ، وكان الخمر من الفضيج ^(٥) . قال : فجرت في سكك المدينة . فقال بعضُ القوم : قُتل قومٌ وهى في بطونهم . قال : فأُزل الله تعالى : (ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جُنَاحٌ فيما طعموا...) - إلى قوله : (المحسنين) . وقد روى نحوه صحيحاً عن البراء أيضاً .

المسألة الثانية - نزلت الآية فيمن شرب الخمر ، ثم قال فيه : إذا ما طعموا ؛ فكان ذلك دليلاً على تسمية الشراب طعاماً ، وقد قدمنا ذلك في سورة البقرة .

المسألة الثالثة - قوله تعالى : ﴿ إِذَا مَا اتَّقَوْا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ . . . إلى : ﴿ الْمُحْسِنِينَ ﴾ .

اختلف فيها على ثلاثة أقوال :

الأول - اتقوا في اتباع الأمر واجتناب النهى ، واتقوا في الثبات على ذلك ، واتقوا في لزوم النوافل ؛ وهو الإحسان إلى آخر العمر .

الثانى - اتقوا قبل التحريم في غيرها من المحرمات ، ثم اتقوا بعد تحريمها شربها ، ثم اتقوا في الذى بَقِيَ من أعمارهم ، فاجتنبوا العمل المحرم .

(١) الآية الثالثة والتسعون . (٢) أسباب النزول : ١٢٠ ، والقرطبي : ٦-٢٩٣ .
(٣) أمر : أى النبي . (٤) البخارى : ١٢٦ ، وابن كثير ٩٣ (٥) الفضيج : شراب يتخذ من البسر المفزوخ وحده من غير أن تسمه النار ، والمفزوخ هو المشدوخ .

الثالث - اتقوا الشرَّكَ ، وآمنوا ، ثم اتقوا الحرام ، ثم اتقوا ترك الإحسان ، فيعبدون الله ، وإن لم يروه كأنهم يرونه .

وقد صرفت فيها أقوال على قدر وظائف الشريعة يكثر تعدادها ، وأشبهها بالقرآن والسنة ما رواه الدارقطني عن ابن عباس : إنَّ الشرَّاب كانوا يُضربون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالأبدى والنَّعال وبالعصى حتى تُوقى رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانوا في خلافة أبي بكر أكثر منهم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكان أبو بكر يجلدُهم أربعين حتى توقى ، فكان عمر من بعده يجلدُهم كذلك أربعين ، ثم أتى رجل من المهاجرين الأولين وقد شرب ، فأمر به أن يُجلد ، فقال : أتعجلدني ! يدي وبينك كتاب الله . فقال عمر : أفى ^(١) كتاب الله تجلدُ ألاً أجلك ؟ فقال : إن الله تعالى يقول : (ليس على الذين آمنوا و عملوا الصالحات جناح فيما طعموا . . .) الآية ؛ فأنا من الذين آمنوا وعملوا الصالحات ، ثم اتقوا وآمنوا ، ثم اتقوا وأحسنوا ، شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بدراً وأحداً والخندق والمشاهد كلها .

فقال عمر : ألا تردُّون عليه ما يقول ؟ فقال ابن عباس : إن هذه الآيات أنزلت عُذراً لمن صبر وحجَّة على الناس ؛ لأنَّ الله تعالى يقول : (يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ . . .) الآية ، ثم قرأ حتى أنفذ الآية الأخرى ؛ فإن كان من الذين آمنوا وعملوا الصالحات فإنَّ الله تعالى قد نهاهم أن يشرب الخمر .

فقال عمر : صدقت ، ماذا ترون ؟ فقال عليٌّ : إنه إذا شرب سكر ، وإذا سكر هذى ، وإذا هذى افتري ، وعلى المفتري جلدُ ثمانين . [فأمر به عمر فجلد ثمانين جلدة] ^(٢) .
وروى البخارى عن عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة ، قال : استعمل عمر قدامة بن مظعون على البحَّرين ، وقد كان شهيد بدراً ، وهو خالُ ابن عمر وحفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ؛ زاد البرقاني : فقدم الجارود من البحَّرين ، فقال : يا أمير المؤمنين ، إن قدامة ابن مظعون قد شرب مُسكرًا ، وإنى إذا رأيتُ حدًّا من حدود الله تعالى حقَّ على أن أرفعه إليك . فقال له عمر : مَنْ يشهد لى على ما تقول ؟ فقال : أبو هريرة .

(١) فى ل ، والقرطبي (٦-٢٩٧) : وفى أى كتاب الله . (٢) من ل ، والقرطبي .

فدعا عُمَرُ أَبَاهُ هِريرة فقال : علامَ تشهدُ يا أَبَاهُ هِريرة ؟ فقال : لم أره حين شرب ، وقد رأيته سكران بقي . فقال عمر : لقد تنطمت^(١) في الشهادة .

ثم كتب عمر إلى قدامة وهو بالبحرين يأمره بالقدوم عليه . فلما قدم قدامة والجارود بالمدينة كلم الجارود عمر ، فقال له : أقيم على هذا كتاب الله . فقال عمر للجارود : أشهد أنت أم خضم ؟ فقال الجارود : أنا شهيد . قال : قد كنت أدبته الشهادة . فسكت الجارود ، ثم قال : لعلني أنى أنشدك الله . فقال عمر : أما والله لتمدكن لسانك أو لأسوءتك . فقال الجارود : أما والله ما ذلك بالحق أن يشرب ابن عمك وتسوءني : فتوعده عمر .

فقال أبو هِريرة - وهو جالسٌ - : يا أمير المؤمنين ، إن كنت تشك في شهادتنا فسل بنت الوليد امرأة ابن مظمون . فأرسل عمر إلى هند ينشدها بالله ، فأقامت هند على زوجها قدامة الشهادة . فقال عمر : يا قدامة ؛ إني جالدك . فقال قدامة : والله لو شربت كما تقولون ما كان لك أن تجلدني يا عمر . قال : لم ياقدامة ؟ قال : لأن الله سبحانه يقول : (ليس على الذين آمنوا وعمالوا الصالحات جناح فيما طعموا . . .) (الآية إلى : (المحسنين) . فقال عمر : إنك أخطأت التأويل ياقدامة ؛ إذا اتقيت الله اجتنبت ما حرم الله .

ثم أقبل عمر على القوم فقال : ما ترون في جلد قدامة ؟ فقال القوم : لا نرى أن تجلده مادام ورجعا^(٢) ، فسكت عمر عن جلده أياما ، ثم أصبح يوما وقد عزم على جلده ، فقال لأصحابه : ما ترون في جلد قدامة ؟ فقالوا : لا نرى أن تجلده مادام ورجعا . فقال عمر : إنه والله لأن يلقى الله وهو تحت السوط أحب إلى من أن ألقى الله وهى في عنقي ، والله لأجلدنه ، ائتموني بسوط . فجاء مولاه أسلم بسوط رقيق صغير ، فأخذه عمر فمسحه بيده ، ثم قال لأسلم : قد أخذتُك بإقرار^(٣) أهلك ، ائتموني بسوط غير هذا . قال : فجاء أسلم بسوط تام ، فأمر عمر بقدامة فجلد ، فغاضب قدامة عمر وهجره ، فخبجا وقدامة مهاجر

(١) تنطع في الكلام : تعمق وتغالى ، أو تكلف القول والعمل . (٢) الوجع : المريض .

(٣) هكذا في ١ ، ل . وفي القرطبي والنهاية : أخذتكَ دقارة . وقال في النهاية : الدقارة :

واحد الدقاير ، وهى الأباطيل وعادات السوء ، أراد أن عادة السوء التى هى عادة قومك ، وهى العدول عن الحق والعمل بالباطل قد نزعتك وعرضت لك فعملت بها . وكان أسلم عبدا .

لعمر ، حتى قفلوا من حجّهم ، ونزل عُمر بالسُّقْيَا^(١) ونام بها ؛ فلما استيقظ عُمر قال : عَجِّلُوا عَلَيَّ بِقُدَامَةِ ، انطلقوا فأَتُونِي بِهِ ، فوالله إني لأَرى في النّوم أَنَّهُ جَاءَنِي أَتٍ فَقَالَ لِي : سَأَلِمُ قُدَامَةَ فَإِنَّهُ أَخُوكَ . فلما جَاءَوا قُدَامَةَ أَبَى أَنْ يَأْتِيَهُ ؛ فأمر عُمر بِقُدَامَةِ أَنْ يُجَرَّ إِلَيْهِ جَرًّا حَتَّى كَلِمَهُ^(٢) عُمر واستغفر له ، فَكَانَ أَوَّلَ صَلَاحِهِمَا .

فهذا يدلُّك على تأويل الآية ، وما ذُكِرَ فِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي حَدِيثِ الدَّارِقُطِيِّ وَعُمَرَ فِي حَدِيثِ الْبَرْقَانِيِّ ، وَهُوَ صَحِيحٌ . وَبَسْطُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ وَاتَّقَى اللَّهَ فِي غَيْرِهِ لَا يُحَدِّثُ عَلَى الْخَمْرِ مَا حُدِّثَ أَحَدٌ ، فَكَانَ هَذَا مِنْ أَفْسَدِ تَأْوِيلٍ ، وَقَدْ خَفِيَ عَلَى قُدَامَةِ ، وَعَرَفَهُ مَنْ وَفَّقَهُ اللَّهُ لَهُ كَعُمَرَ وَابْنَ عَبَّاسٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَإِنَّ^(٣) حَرَامًا لَا أَرَى الدَّهْرَ بَاكِيًا عَلَى شَجْوِهِ^(٤) إِلَّا بِكَيْتٍ عَلَى عُمَرَ
الْآيَةُ الْخَامِسَةُ وَالْعِشْرُونَ - قَوْلُهُ تَعَالَى^(٥) : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَبْلُوءَتِكُمْ اللَّهُ يَشِيءُ
مِنَ الصِّيدِ تَنَازُلَهُ أُيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ لِمَعْلَمِ اللَّهِ مَنْ يَخَافُهُ بِالْغَيْبِ فَمَنْ اعْتَدَى بَعْدَ
ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ .

فِيهَا سَبْعُ مَسَائِلَ :

المسألة الأولى - فِي سَبَبِ نَزُولِهَا :

وَقَدْ قِيلَ : إِنَّهَا نَزَلَتْ فِي غَزْوَةِ الْحُدَيْبِيَّةِ ، أَحْرَمَ بَعْضُ النَّاسِ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يُحْرَمْ بَعْضُهُمْ ؛ فَكَانَ إِذَا عَرَضَ صَيْدٌ اخْتَلَفَتْ فِيهِ أَحْوَالُهُمْ^(٦) ، وَاشْتَبَهَتْ أَحْكَامُهُ عَلَيْهِمْ ؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْآيَةَ بَيَانًا لِأَحْكَامِ أَحْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ وَمَحْظُورَاتِ حَجَّتِهِمْ وَغُمَرَتِهِمْ .

المسألة الثانية - هَذِهِ الْآيَةُ عَامَةٌ فِي الذَّكُورِ وَالْإِنَاثِ ، خَاطَبَ اللَّهُ سَبْحَانَهُ بِهَا كُلَّ مُسْلِمٍ مِنْهُمْ ، وَكَذَلِكَ الْآيَةُ الَّتِي بَعْدَهَا ، وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي مَسَائِلِ الْأُصُولِ^(٧) هَذِهِ التَّرْجُمَةَ ، وَبَيَّنَّا حَقِيقَتَهَا ، وَأَوْضَحْنَا - فِيمَا تَقَدَّمَ - مَعْنَاهَا فِي كُلِّ آيَةٍ تَجَرَّى عَلَيْهَا .

المسألة الثالثة - اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْمَخَاطَبِ بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى قَوْلَيْنِ :

(١) السُّقْيَا : مَوْضِعٌ بَيْنَ الْمَدِينَةِ وَوَادِي الصَّفْرَاءِ . (٢) فِي ل : تَحْلَمُهُ . (٣) وَالْقُرْطُبِيُّ : ٢٩٩-٦ .

(٤) الشَّجْوُ : الْهَمُّ وَالْحُزْنُ . (٥) الْآيَةُ الرَّابِعَةُ وَالتَّسْعُونَ .

(٦) فِي الْقُرْطُبِيِّ : أَحْوَالُهُمْ ، وَأَفْعَالُهُمْ . (٧) فِي ل : أُصُولُ الْفَقْهِ .

أحدهما - أنهم المحلّون ؛ قاله مالك .

الثاني - أنهم المحرّمون ؛ قاله ابن عباس وغيره ، وتعلّق مَنْ عَمَمَ بأن قوله تعالى :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ مطلق في الجميع .

وتعلّق مَنْ خَصَّ بأن قوله : (لَيَبْلُوَنَّكُمْ) يقتضى أنهم المحرّمون ؛ فإن تكايف الامتناع

الذى يتحقق به الابتلاء هو مع الإحرام .

وهذا لا يلزم ؛ لأنّ قوله : لَيَبْلُوَنَّكُمْ ، الذى يقتضى التكليف يتحقق في المُحِلِّ بما تُشَرِّط

له من أمور الصيد ، وما شرع له من وظيفة ^(١) في كيفية الاصطياد ، والتكليف كلّ ابتلاء

وإن تفاضل في الكثرة والقلة ، وتباين في الضعف والشدة .

المسألة الرابعة - قال قوم : الأصل في الصيدِ التحريم ، والإباحةُ قرعُهُ المرتبُ عليه ، وهذا

ينمكس فيقال : الأصل في الصيد الإباحةُ والتحريم قرعُهُ المرتبُ عليه ، ولا دليل يرجّحُ

أحد القولين به .

ونحن نقول : لا أصل في شيء إلا ما أصّله الشرع بتبيين حكمه وإيضاح الدليل عليه من

حِلٍّ أو تحريم ، ووجوب أو ندب أو كراهية ، وقد بينّا هذا في مسألة الأكل لما أكله

الكلب من الصيد ، حتى قيل الأصل في الصيد التحريم . وإذا أكل الكلب من الصيد

فهو مشكوك فيه . وقلنا : إنّ الأصل في الصيد الإباحة فلا يحرمه أكل الكلب منه إلا

بدليل . ثم ذكرنا التعارض فيه والاتصال عنه ، فليُنظر في موضعه .

المسألة الخامسة - قوله تعالى : ﴿ تَنَالَهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ ﴾ بيان لحكم صيغار الصيد

وكباره .

قال ابن وهب : قال مالك : قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَيَبْلُوَنَّكُمْ اللَّهُ

بِشَيْءٍ مِّنَ الصَّيْدِ تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ ﴾ ؛ فكل شيء يناله الإنسان بيده ، أو برمح -

أو بشيء من سلاحه فقتله ، فهو صيد ، كما قال الله تعالى ^(٢) : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا

الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ » ، وهذا بيان شاف .

(١) في القرطبي : من وصفه . (٢) سورة المائدة ، آية ٩٥

المسألة السادسة - قال مالك : لا يحل صَيْدُ الذَّمَّى بناءً على أن الله خاطب المؤمنين المحلّين في أول الآية ، فخرج عنهم أهلُ الذمة ، لاختصاص المخاطبين بالإيمان ، فية تضي ذلك اقتصاره عليهم إلا بدليل يقتضى التعميم .

وليس هذا من باب دليل الخطاب الذى هو تعامق الحكم بأحد وصفى الشيء ، ليدل على أن الآخر بخلافه ، ولكنه من باب أن أحد الوصفين منطوق به ، مبين حكمه ، والثانى مسكوت عنه ، وليس فى معنى ما نطق به .

فإن قيل : إن كان مسكوتا عنه حكمه عليه بدليل قوله تعالى (١) : « وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا السَّكَّابَ حِلٌّ لَكُمْ ، وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ » .

قلنا : هذا يدل على جواز أكل طعامهم . والصيد باب آخر ؛ فلا يدخل فى عموم ذكر الطعام ، ولا يتناولهُ مُطَقَّ لفظه .

فإن قيل : يقيسه عليه ؛ فإنه نوع ذكاة ، فجاز من الذمى كذبج الإنسى .

قلنا : للمقدور عليه مما يذكى شروط ، ولما لا يُقدَر عليه شروط آخر ؛ ولكل واحد منهما موضوع وُضِعَ عليه ، ومنصب جُعِلَ عليه ، ولا يجوز الإلحاق فيما اختلف موضوعه فى الأصل ؛ وهذا فن من أصول الفقه بيناه فى موضعه .

المسألة السابعة - أما صَيْدُ الجوسى فإنه لا يؤكل إجماعا ؛ لأن الصيد الواقع منه داخل تحت قوله تعالى (٢) : « وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ » ؛ والجوسى إنما يزعم أنه يأكل ويشرب ، ويتحرّك ويسكن ، ويفعل جميع أفعاله لغير الله سبحانه . وقال النبى صلى الله عليه وسلم (٣) : إذا ذكرت اسم الله على كَيْلِكَ الْمُعَلَّمِ فَسَكُل .

فإن قيل : فالذمى لا يذكر اسم الله ويؤكل صيده .

قلنا : لا يؤكل صَيْدُ الذمى فى أحد القولين فيسقط عننا (٤) هذا الالتزام . وإن قلنا : إنه يؤكل فله طاق قوله تعالى (٥) : « وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا السَّكَّابَ حِلٌّ لَكُمْ » على أحد الأدلة (٦) ، وعلى الدليل الثانى نأكله لأنهم لم يخاطبوا بفروع الشريعة . وعلى الدليل الثالث يكون

(١) سورة المائدة ، آية ٥ (٢) سورة الأنعام ، آية ١٢١ (٣) صحيح مسلم : ١٥٣٢

(٤) فى ل : عندنا . (٥) سورة المائدة ، آية ٥ (٦) فى ل : أحد القولين ..

كمترك التسمية عمداً على أحد القولين . وهذا كله متردد على الآيات بحكم التعارض فيها .
والصحيح عندي جواز أكل صيده ، وأن الخطاب في الآية لجميع الناس مُحِلِّمهم
وَحَرِّمهم ؛ ولأجل هذا قال قاضي القضاة ابن حبيب : إن معنى قوله : ليلوَنسكم ، ليسكلفَنكم .
ثم بين التكليف بعده فقال ؛ وهى :

الآية السادسة والعشرون - قوله تعالى ^(١) : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ
وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا
عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بِالْإِغْ سَكَمَةِ أَوْ كِفَارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ
وَبَالَ أَمْرِهِ عَفَا اللَّهُ عَنْمَا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَمُتْهُمُ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ ﴾ .

فيها ثمان وثلاثون مسألة :

المسألة الأولى - فى سبب نزولها ، وقد تقدم ^(٢) .

المسألة الثانية - فى قوله : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ ﴾ :

والقتل : كل فعل يُفِيَّتُ الروح ، وهو أنواع : منها الذَّبْحُ والنَّحْرُ ، والخنق والرضخ
وشبهه ؛ فحرم الله تعالى على المحرم فى الصيد كل فعل يكون مُفِيِّتاً للروح ، وحرم فى الآية
الأخرى نفس الاصطياد ؛ فقال ^(٣) : « وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا » ؛ فافتضى ذلك
تحريم كل فعل يتعلق بعين الصيد ؛ لأنَّ التحريم ليس بصفة للأعيان والذوات ، وإنما هو
عبارة عن تعلق خطاب الشارع ^(٤) بالأعيان ، فالحرم ^(٥) هو القول فيه : لا تقرُّ به ،
والواجب هو القول فيه : لا تتركه ، كما بيناه فى أصول الفقه .

المسألة الثالثة - لما نهى الله سبحانه المحرم عن قتل الصيد على كل وجه وقع عاماً .
قال علماؤنا : لا يجوز ذبح المحرم للصيد على وجه التذكية ؛ وبه قال أبو حنيفة .
وقال الشافعى : ذبح المحرم للصيد ذكاة ؛ وتعلق بأنه ذبح صدر من أهله ، وهو المسلم ،
مضافاً إلى محله وهو الأنعام ، فأفاد مقصوده من حل الأكل من أصله ذبح الحلال .

(١) الآية الخامسة والتسعون . (٢) فى صفحة ٦٥٦

(٣) الآية السادسة والتسعون من المائدة ، وستأنى صفحة ٦٧٧

(٥) فى ل : فالتحريم .

(٤) فى ل : الشرع .

والجواب أن هذا بناءً على دعوى ؛ فإن الحُرْمَ ليس بأهلٍ لذبح الصيد ؛ إذ الأهلية لا تستفاد عقلاً ، وإنما يُفيدها الشرع ، وذلك بإذنه في الذبح ؛ أو ينفىها الشرع أيضاً ؛ وذلك بِنَهْيِهِ عن الذبح . والحُرْمُ منهىٌّ عن ذبح الصيد بقوله تعالى : (لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ) ؛ فقد انتفتت الأهلية بالنهي .

وأما قولهم : فأفاد مقصوده ، فقد اتفقنا على أن الحُرْمَ إذا ذبح الصيد لا يحلُّ له أكله^(١) ؛ وإنما يأكل منه عندهم غيره ، فإذا كان الذبح لا يفيد الحِلَّ للذابح فأولى وأخرى ألا يفيده لغيره ؛ لأن الفرع تبع للأصل في أحكامه ، فلا يصحُّ أن يثبت له ما لا يثبت لأصله . وإذا بطل منزع الشافعيِّ ومأخذه فقد اعتمد علماء ناسويِّ ما تقدم ذكره على أنه ذبحٌ محرَّمٌ لحقَّ الله تعالى لمعنى في الذابح ، فلا يجوز كذبُ ببح الجوسى ، وهذا صحيح . فإن الذى قال^(٢) : « ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمُ الله عليه » هو القائل : « لا تقتلوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ » . والأوّلُ نَهْيٌ عن المقصود بالسبب ؛ فدلَّ على عدم السبب . والثانى نهى عن السبب ، فدلَّ على عدمه شرعاً ، فلا يُفيد مقصوده حكماً ، وهذا من نفيس الأصول فتأملوه .

وقول علمائنا : لمعنى في الذابح فيه احترازٌ من السكين المنصوبة^(٣) والكالَّة ومِلاك الغير ، فإن كلَّ ذلك من الذكِيَّة منهىٌّ عنه ، ولكنه لما لم يكن لمعنى في الذابح ولا في المنبوح لم يحرم .

المسألة الرابعة - لما قال الله تعالى : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾ ؛ فجعل القتل مُتَأْفِيًا للتذكية خارجاً عن حُرْمِ الذبح للأكل - قال علمائنا : إذا قال : لله على أن أقتل ولدى فهو عاصٍ ، ولا شيء عليه . وإذا قال : لله على أن أذبح ولدى فإنه يَفْقَدُ بِهِ بِشَاءً على تفصيلٍ بيانه في مسائل الخلاف ، وسيأتى إن شاء الله تعالى في سورة الصفات بيانه .

(١) فى ل: لا يحل له أن يأكل منه عندهم . (٢) سورة الأنعام ، آية ١٢١

(٣) فى ل: العضوبة .

والمقدار المتعلق منه ها هنا بهذا الموضع أن القتل ليس من أنواع الذكوية بمطلقه ولا الخنق ، ولا يمدّ من باب الذبح أو النحر للذين شُرِعَ في الحيوان المأكول لتطعيمه .
 المسألة الخامسة - لما قال الله تعالى: ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ﴾ جرى عمومُه على كلِّ صيد برّي وبحري ، حتى جاء قوله تعالى: « وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا » ؛ فأباح صيد البحر إباحةً مطلقة ، وحرّم صيد البرّ على المحرمين ؛ فصار هذا التقسيم والتنويع دليلاً على خروج صيد البحر من النهي .

المسألة السادسة - قوله تعالى: ﴿ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ﴾ عامٌّ في التحريم بالزمان ، وفي التحريم بالمكان ، وفي التحريم بحالة الإحرام ، إلا أن تحريم الزمان خرج بالإجماع عن أن يكون معتبراً ، وبقي تحريم المكان وحالة الإحرام على أصل التكليف .

المسألة السابعة - قوله تعالى: ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ﴾ عامٌّ في كلِّ صيد كان ، مأكولاً أو غير مأكول ، سبماً أو غير سبع ، ضارباً أو غير ضار ، صائلاً أو ساكناً ؛ بيّد أن العلماء اختلفوا في خروج السباع عنه وتخصيصه منها^(١) ؛ فقال علماؤنا : يجوز للمحرم قتل السباع العادية المبتدئة بالمضرة كالأسد والنمر والذئب والفهد والكلب العقور وما في معناها ، ومن الطير كالغراب والحدأة ؛ ولا جزاء عليه فيه .

وقال أبو حنيفة بقولنا في الكلب العقور والذئب والغراب والحدأة ، وخالفنا في السبع والفهد والنمر وغيرها من السباع ، فأوجب على المحرم الجزاء بقتلها .

وقال الشافعي : كلُّ ما لا يؤكل لحمه فلا جزاء فيه إلا السَّمْع وهو المتولد بين الذئب

والضبع .

ودليلنا قوله صلى الله عليه وسلم : خمسٌ ليس على المحرم في قتلهنّ جناح . وفي رواية : يقتلن في الحِلِّ والحَرَم : الحدأة والغراب والعقرب والفأرة والكلب العقور . وفي رواية : الحية والكلب العقور ، خرّجه الأئمة بأجمعهم . وفيه الغراب الأبقع ؛ خرّجه مسلم^(٢) ، وفيه السبع العادي ، خرّجه أبو داود والترمذي ، وهذا تنبيه على العمّة وعلى الأجناس .

(١) في ل : فيها . (٢) صحيح مسلم : ٨٥٨ .

أما العلة فهي الفسق^(١) بالإذابة ، وأما الأجناس فنبه بكل مذكور على نوع من الجنس وذكر السكاب العقور ، وذلك مما يدخل تحته بعلة العقر الفهد والنمر والسبع ، ولا سيما بالنص عليه من طريق السجزي والترمذي .

والمعجب من أبي حنيفة في أن يحمل التراب على البر بعلة السكيل ، ولا يحمل السباع العادية على السكاب العقور بعلة الفسق والعقر .

وأما الشافعي - فإذا قلنا بأن لحمه لا يؤكل فهي معقورة لا جزاء فيها ؛ لأن ما لا يؤكل لحمه لا جزاء فيه كالحزير .

وأما إن قلنا : إنها تؤكل ففيها الجزاء لأنها صيد مأكول .

وسياتي القول في أكلها في سورة الأنعام إن شاء الله تعالى .

وتعلق أبو حنيفة بأنه صيد تناوله الآية بالنهي والجزاء بعد ارتكاب النهي ؛ والدليل على أنه صيد أنه يُقصد لأجل جلده ، والجلد مقصود في المألية ، كما أن اللحم مقصود في الأكل . قلنا : لا تسمى العرب صيدا إلا ما يؤكل لحمه .

فإن قيل : بل كانت الحيوانات كلها عند العرب صيدا .

فإنهم كانت تأكل كل ما دب ودرج ، ثم جاء الشرع بالتحریم ، فغير الشرع الأحكام دون الأسماء .

قلنا : هذا جهل عظيم ، إن الصيد لا يعرف إلا فيما يؤكل . وقولهم : إن الشرع غير الأحكام دون الأسماء - باطل ؛ لأن الأحكام تابعة للأسماء ، وقد روى ابن أبي عمار^(٢) أنه قال لجابر بن عبد الله : الضبيع أصيد هي ؟ قال : نعم . قال : فيها جزاء ؟ قال : نعم ، كبش . وهذا يدل على أنه سأله عن جواز أكلها ، وبعد ذلك سأله عن جزائها .

المسألة الثامنة - قوله تعالى ﴿ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ﴾ عام في الرجال والنساء ، لقوله تعالى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا . ولقوله : (وَأَنْتُمْ حُرُمٌ) . وقوله : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا) : عام في الذوعين .

(١) في ١ : الفسيق ! والفسوق : الخروج عن الاستقامة والجور . ولما سميت هذه الحيوانات فواسق على الاستعارة للخبث . وقيل لخروجهن من الحرم في الحل والحرم ؛ أي لا حرمة لهن بحال (النهاية) . (٢) في ٢ : ابن أبي عامر .

وقوله : (وأنتم حُرُم) ، يقال : رجل حرام وامرأة حرام ، وجمع ذلك حُرُم ، كقولنا : قَدَّالٌ وقُدُلٌ^(١) . وكذلك يدخل في عمومه الأحرار والعبيد ، وهي :

المسألة التاسعة - وقد بينا هذه المعاني في كتب الأصول .

المسألة العاشرة - قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا ﴾ فذكر الله سبحانه وتعالى المتعمد في وجوب الجزاء خاصة ، وفي ذلك ثلاثة أقسام : متعمد ، ومخطئ ، وناسٍ ؛ فالمتعمد هو القاصد للصيد مع العلم بالإحرام ، والمخطئ هو الذي يقصد شيئاً فيصيب صيداً . والناسي هو الذي يتعمد الصيد ولا يذكر إحرامه .

واختلف الناس في ذلك على ثلاثة أقوال^(٢) :

الأول - أنه يُحَكَّم عليه في العمْد والخطأ والنسيان ؛ قاله ابن عباس ، ويروى عن عمر وعطاء والحسن وإبراهيم الفخمي والزهري .

الثاني - إذا قتله متعمداً لقتله ، ناسياً لإحرامه ؛ فأما إذا كان ذا كرا لإحرامه فقد حلَّ ولا حجَّ له ، ومن أخطأ فذلك الذي يجزى .

الثالث - لا شيء على المخطئ والناسي ، وبه قال الطبري وأحمد بن حنبل في إحدى روايتيه . واختلف الذين قالوا بعموم الكفارة في توجيه ذلك على أربعة أقوال :

الأول - أنه ورد القرآن بالعمْد ، وجعل الخطأ تغليظاً ؛ قاله سعيد بن جبير .

والثاني - أن قوله : ﴿ مُتَعَمِّدًا ﴾ خرج على الغالب ، فألحق به النادر ، كسائر أصول الشريعة .

الثالث - قال الزهري : إنه وجب الجزاء في العمْد بالقرآن ، وفي الخطأ والنسيان بالسنة . الرابع - أنه وجب بالقياس على قاتل الخطأ بملة أنها كفارة إتلاف نفس ؛ فتعلقت بالخطأ ، ككفارة القتل ؛ وتعلق مجاهد بأنه أراد متعمداً للقتل ناسياً لإحرامه ، لقوله بمد ذلك : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾ ، ولو كان ذا كرا لإحرامه لوجب عليه العقوبة لأول مرة .

(١) القفل - كسجاب : جامع مؤخر الرأس ، ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية ، جمعه قفل وأقذلة (القاموس) . (٢) في القرطبي : على خمسة أقوال .

وتعلق أحمد في إحدى روايته ومن تابعه عليها بأنه خص المتعمد بالذكر ، فدل على أن غيره بخلافه ، وزاد بأن قال : الأصل براءة الذمة ، فمن ادعى شغلها فعليه الدليل .

وأما متعلق من قال : وجب في النسيان تغليظاً فدعوى تحتاج إلى دليل .
وأما من قال : إنه خرج على الذائب بحكمة الآية وفائدة التخصيص ما قالوه ، فأين دليله ؟
وأما من قال : إنه وجب في النسيان بالسفة فإن كان يريد به الآثار التي وردت عن ابن عباس وابن عمر فنعماً هي ، وما أحسنها أسوة ^(١) !

وأما من تعلق بالقياس على كفارة القتل فيصح ذلك للشافعي الذي يرى الكفارة في قتل آدمي عمداً وخطأ ، فأما نحن - وقد عقدنا أصلنا على أن قتل الممد في الآدمي لا كفارة فيه ، وفي قتل الصيد عمداً الكفارة - فلا يصح ذلك منا لوجود المناقضة منا بالخالفه فيه بينه وبينه عندنا .

والذي يتحقق من الآية أن معناها أن من قتل الصيد منكم متعمداً فقتله ناسياً لإحرامه ، أو جاهلاً بتحريمه ، فعليه الجزاء ؛ لأن ذلك يكفي لوصف التعمد ^(٢) ، فتعلق الحكم به ، لا كتفاء المعنى معه . وهذا دقيق فقاملوه .

فأما إذا قتله متعمداً للقتل والإحرام فذلك أبشع في وصف التعمدية ؛ لكن من الناس من قال : لا حج له .

وهذه دعوى لا يدللك عليها دليل من ظاهر القرآن ولا من السنة ولا من المعنى ، وسنستوفي ^(٣) بقيمة القول في آخر الآية إن شاء الله .

المسألة الحادية عشرة - قوله تعالى : ﴿ فَيَجْزَا مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ﴾ :
الجزاء في اللغة هو المقابل للشيء ، وتقدير الكلام : فعليه جزاء في مقابل ما أنلف ^(٤)
وبدل منه ؛ وقد حققنا ذلك في كتاب ملجئة المتفقهين إلى معرفة غوامض الدجويين ، وقد تقدم أمثاله قبل هذا ، وعليه يُجملُ جزاء الأعمال ؛ لأنه في مقابلتها ثوابا بثواب وعقابا بعقاب ، ودرجات ودرجات ؛ وذلك محقق في كتاب المشكلين .

(٢) في ١ : المتعمد .

(١) أسوة : قدوة .

(٤) في ١ : فعليه جزاء أى مقابل لما أنلف .

(٣) في ل : وسنستاق .

المسألة الثانية عشرة - « مثل » :

قريءٌ بخفض مثل على الإضافة إلى « جزاء » . ورفعه وتووينه صفة للجزاء ؛ وكلاهما صحيح روايةً ، صوابٌ معنىً ، فإذا كان^(١) على الإضافة اقتضى ذلك أن يكونَ الجزاء غير المثل ؛ إذ الشيء لا يُضاف إلى نفسه ، وإذا كان على الصفة برفعه وتووينه اقتضى ذلك أن يكونَ المثل هو الجزاء بعينه ، لوجوب كون الصفة عين الموصوف ؛ وسترى ذلك فيما بعد مشروحاً إن شاء الله .

المسألة الثالثة عشرة - قوله تعالى : ﴿ مِنْ النِّعَمِ ﴾ :

قد بيّنا في ملحمة المتفهمين درجات حَرْفِ مِنْ ، وأن من جملتها بيان الجنس ، كقولك : خاتم من حديد ، وقدّمنا قول أبي بكر السراج في شرح كتاب سيديويه الذي أوقفنا عليه شيخ السنة في وقته أبو علي الحضرمي رحمه الله : إنها لا تكون للتبعيض بحال ، ولا في موضع ، وإنما يقع التبعيض فيها بالقرينة ، فجاءت مقترنة بقوله : (من النعم) ؛ لبيان جنس مثل المقول المعدي^(٢) ، وأنه من الإبل والبقر والغنم . والله أعلم .

المسألة الرابعة عشرة - قوله تعالى : ﴿ فَجَزَّ لَا مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النِّعَمِ ﴾ :

قد تقدم تحقيقه ، ومثل الشيء حقيقة^(٣) وهو شبهه في الخلقة الظاهرة ، ويكون مثله في معنى ، وهو مجازه ؛ فإذا أطلق المثل اقتضى بظاهره حملَه على الشبه الصوري دون المعنى^(٤) ، لوجوب الابتداء بالحقيقة في مطلق الألفاظ قبل المجاز حتى يقتضى الدليل ما يقضى فيه من صرّفه عن حقيقة إلى مجازه ؛ فالواجب هو المثل الخِلْقِي ؛ وبه قال الشافعي .

وقال أبو حنيفة : إنما يعتبر بالمثل في القيمة دون الخلقة .

والدليل على صحة ما ذهبنا إليه الآية المتقدمة ، وذلك من أربعة أوجه :

الأول - ما قدّمناه من أن المثل حقيقة هو المثل من طريق الخلقة .

الثاني - أنه قال : ﴿ مِنْ النِّعَمِ ﴾ ؛ فبينَ جنسَ المثل ، ولا اعتبارَ عند المخالف بالنعم

بحال .

(١) في ل : فأما إذا كان . (٢) في ل : المعمول المعدي .

(٣) في ا : حقيقة . (٤) في ل : المعنوي .

الثالث - أنه قال: (يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ)؛ وهذا ضميرٌ راجع إلى مثل من النعم؛ لأنه لم يتقدم ذكر سواء يرجع الضمير إليه . والقيمة التي يزعم المخالف أنه يرجع الضمير إليها لم يتقدم لها ذكر .

الرابع - أنه قال: ﴿ هَذِيَا بِالْبَغِ الْكَعْبَةِ ﴾؛ والذي يتصور فيه الهدى مثل المقتول من النعم؛ فأما القيمة فلا يتصور أن تكون هدياً .

فإن قيل: القيمة مُشْتَلٌ شرعى من طريق المعنى في الحيوان وغيره، حتى يقال القيمة مُشْتَلٌ للعبد، ولا يجعل في الإتلاف مثله عبداً يغرم فيه، وأوجبنا في ذوات الأمثال في المتلفات المثل خِلقة؛ لأن الطامام كالطعام والدهن كالدهن؛ ولم يوجب في العبد عبداً مثله؛ لأن الخِلقة لم تقم بالثلية، فكيف أن يجعل البدنة مثلاً للنعماء .

قلنا: هذا مَرَلَقٌ ينبغي أن يثبت فيه قَدَمُ الناظر قليلاً، ولا يطيش حلمه، فاسمع ما نقول، فلا خفاء بواضح الدليل الذي قدمناه من كتاب الله، وليس يعارضه الآن ما مؤهوا به من أن النعماء لا تماثلها البدنة؛ فإن الصحابة قَضَوْا بها فيها، وهُمُ بكتاب الله أفهم، وبالمثل من طريق الخِلقة والمعنى أعلم، فلا يتوهم متوهمٌ سواء إلا وهم، ولا يتوهمهم في قصور النظر، إلا من ليس بعلم .

والدقيقة فيه أن مراعاة ظاهر القرآن مع شبه واحد من طريق الخِلقة أولى من إسقاط ظاهر القرآن مع التوفر على مراعاة الشبه المعنوي؛ وهذا ما لا يستقل بدركه في مطرح النظر إلا نافذ البصيرة والبصر .

فإن قيل: يحتمل أنهم قَوَّموا النعماء بدراهم، ثم قَوَّموا البدنة بدراهم .

قلنا . هذا جَهْلٌ من وجهين :

أحدهما - أن سَرْدَ الروايات على ما سَنَوْرِدُهُ يُبْطِلُ هذا؛ فإنه ليس فيه شيء منه .

الثاني - أن قيمة النعماء لم تساو قط قيمة البدنة في عصرٍ من الأعصار، لا متقدم ولا متأخر، عُلِمَ ذلك ضرورة وعادة، فلا ينطقُ بمثل هذا إلا متساخف بالظن . وإنما سقطت المثلثة في الاعتداء على الحيوان من باب المَرَايَةِ^(١)، وقد بيناه في كُتُبِ الفقه .

(١) المَرَايَةِ: بيع الرطب في رموس النخل بالتمر، ونهى عن ذلك لأنه بيع مجازفة من غير كيل ولا وزن (المختار) .

فإن قيل ^(١) : لو كان الشبه من طريق الخلقة معتبراً ، في النعمة بدنة ، وفي الحمار بقرة ، وفي الطي شاة لما أوقفه على عدلين يحكمان به ؛ لأن ذلك قد علم ، فلا يحتاج إلى الارتياح والفظار ، وإنما يفتقر إلى العدول والحكم ^(٢) ما يشكل الحال فيه ويضطرب وجه النظر عليه .

والجواب أن اعتبار الحكمين إنما وجب في حال الصيد من صغير وكبير ، وماله جنس مما لا جنس له ، وليعتبر ما وقع التخصيص عليه من الصحابة ، فيأحق به ما لم يقع بينهم ^(٣) نص عليه . فإن قيل : فقد قال : (أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياماً) ، فشارك بينهما بـ « أو » ، فصار تقدير الكلام : جزاء مثل ما قتل من النعم ، أو من الطعام ، أو من الصيام ، وتقدير المثلية في الطعام والصيام بالمعنى ، وكذلك في المثل الأول .

قلنا : هذا جهل أو تجاهل ؛ فإن قوله تعالى : ﴿ فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قُتِلَ مِنَ النِّعَمِ ﴾ ظاهر كما قدمنا في مثل الخلقة ، وما عداه يمنع فيه مثلية الخلقة حساً ؛ فرجع إلى مثلية المعنى حكماً ^(٤) ، وليس إذا عدم المعنى المطالب في موضع ويرجع إلى بدله يلزم أن يرجع إلى بدله مع وجوده . (نكسر) ومن يعجب فمعجب من قراءة المسكي والمدني والبصري والشامي : جزاء مثل - بالإضافة ؛ وهذا يقتضي الغيرية بين المضاف والمضاف إليه ، وأن يكون الجزاء لمثل المقتول ^(٥) لا المقتول ، ومن قراءة الكوفيين : جزاء مثل - على الوصف ^(٦) ، وذلك يقتضي أن يكون الجزاء هو المثل .

ويقول أهل الكوفة من الفقهاء : إن الجزاء غير المثل . ويقول المدنيون والمكيون والشاميون من الفقهاء : إن الجزاء هو المثل ؛ فيبني كل واحد منهم مذهبه على خلاف مقتضى ظاهر قراءة قراء بلده .

وقد قال لنا القاضي أبو الحسن القرافي الزاهد : إن ابن معقل الكاتب أخبره عن أبي علي الفخوري أنه قال : إنما يجب عليه جزاء المقتول لا جزاء مثل المقتول . بالإضافة توجب جزاء المثل لا جزاء المقتول . قال : ومن أضاف الجزاء إلى المثل فإنه يخرج على تقدير إقحام المثل ؛ وذلك كقولهم : أنا أكرم مثلك ؛ أي أكرمك .

(١) هذا قول أبي حنيفة كما في القرطبي (٦-٣١٠) . (٢) في القرطبي : والنظر .

(٣) في ل : منهم . (٤) في ل : حقاً . (٥) في ١ : القتل . (٦) في الكشف : وقرئ :

فجزاء مثل ما قتل بنصيبهما ، بمعنى فليجز جزاء مثل ما قتل (١-٢٧٤) ، وعبارته أوضح .

قال القاضي أبو بكر بن العربي : وذلك سائغ في اللغة ، وعليه يخرج أحدُ التأويلات في قوله تعالى : « ليس كمثلِهِ شيء » . وقد حققناه في كتاب المشككين .
المسألة الخامسة عشرة - في سرِّ الآثار^(١) عن السلف في الباب ، وفي ذلك آثار كثيرة ، يُبأىها سبعة أقوال :

الأول - قال السدي : في الغمامة والحمار بدنة ، وفي بقرة الوحش أو الإبل أو الأروى بقرة ، وفي النزال والأرنب شاة ، وفي الضب واليربوع سخلة^(٢) قدأ كاتِ العُشب ، وشربت الماء ، ففرَّق بين صغير الصيد وكبيره .

الثاني - قال عطاء : صغيرُ الصيدِ وكبيره سواء ؛ لقوله تعالى : (جَزَاءُ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ) ، مطلقا ، ولا يفصل بين صغير وكبير .

الثالث - قال ابنُ عباس : تُطَلَّبُ صَفَةُ الصيد ، فإن لم توجد قَوْمٌ بالدراهم ، ثم قومت الدراهم بالحنطة ، ثم صام مكان [كل]^(٣) نصفِ صاع يوما .

الرابع - قال ابنُ عباس : تُذْبَحُ عن الظبي شاة ؛ فإن لم يجد أطمع ستة مساكين . فإن لم يجد صام ستة أيام .

الخامس - قال الضحاك : المثل ما كان له قرْن كوعل وأيّل فداه ببقرة ، وما لم يكن له قرْن كالغمامة والحمار ففيه بدنة ، وما كان من ظبي فمن النعم مثله ، وفي الأرنب بُنْيَّة ، وما كان من يربوع ففيه جمل صغير . فإن أصاب فرخَ صيد أو بيضه تصدَّقَ بثمنه ، أو صام مكان كل نصف صاع يوما .

السادس - قال النخعي : يَقْوَمُ الصيدُ المقتول بقيمة من الدراهم ، ثم يشتري القاتلُ بقيمة فداء من النعم ، ثم يُهدِيه إلى الكعبة .

السابع - قال ابنُ وهب : قال مالك : أحسنُ ما سمعت في الذي يقتل الصيد فيحكم عليه فيه أنه يَقْوَمُ الصيد الذي أصاب ، فَيُنْظَرُ كَمْ ثَمَنُهُ مِنَ الطَّامِ ؛ فيطعم لـكلِّ مسكين مُدًّا ، أو يصوم مكان كل مُدٍّ يوما .

(١) في ل : سرد الآيات . (٢) السخلة : ولد الشاة ما كان (القاموس) . (٣) من ل .

وقال ابن القاسم عنه : إن قَوْمَ الصيد دراهم ثم قَوْمُها طاماما أجزأه .
والصواب الأول .

وقال عبد الله بن عبد الحكم مثله ، قال عنه : وهو في هذه الثلاثة بالخيار ؛ أى ذلك
فعل أجزأه مُوسراً كان أو معسراً ، وبه قال عطاء ، وجمهورُ الفقهاء .
فأما الفرقُ بين صغير الصيد وكبيره - وهى :

المسألة السادسة عشرة - فصحيحٌ ، فإنَّ الله تعالى حكم بالمثلية في الخِافَةِ ، والصغيرُ
والكبيرُ متفاوتان فيها ، فوجب اعتبارُ التفاوت ؛ فإنه أمرٌ يعود إلى التقويم ، فوجب اعتبارُ
الصغير فيه والكبير كسائر المُتعلقات ؛ وهو اختيارُ علمائنا ، ولذلك قالوا : لو كان الصيد أعور
أو أعرج أو كسيرا لكان المثلُ على صفته لتحققِ المِثلية ، ولا يلزم المتلف فوق ما ألتف - وهى :
المسألة السابعة عشرة - وأما ترتيبُ الثلاثة الواجبات في هذه المثلية - وهى :

المسألة الثامنة عشرة - فالذى اختاره علمائنا كما تقدم أن يكون بالخيار فيها ، واحتجوا
بأنه ظاهرُ القرآن ، وقالوا : كلُّ شئ يكون فيه « أو » ، فهو فيه بالخيار .
وتحقيقُ المسألة عندى أن الأمر مصروف إلى الحكمين ، فارأياه من ذلك لزمه ،
والله أعلم . وأما تقدير الطعام والصيام - وهى :

المسألة التاسعة عشرة - فذلك ظاهرٌ في كتاب الله تعالى ، حيث قدره في كفارة الظَّهَارِ
مسكيناً بيوم ، ولا يُعدَّل عن تقديره تعالى وتقدس ، وغير ذلك من التقديرات تتعارضُ فيه
الأقوال ، ولا يشهدُ له أصلٌ ؛ فالافتصارُ على الشاهد الجليّ أولى .

المسألة العاشرة - قوله تعالى : ﴿ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ :
قال علمائنا : أقيم المتلف رجلين عدلين فقيهين بما يحتاج إليه في ذلك ، فينظران فيما
أصاب ، ويحكمان عليه بما رأياه في ذلك ، فما حكما عليه لزمه .

والذى عندى أنه إن كان الإمام حاضراً أو نائبه أنه يكون الحكم إليه ، وإن لم يكن
حاضراً أقام حينئذ المتلف مَنْ يحكم عليه . وهذا دليلٌ على التحكيم ، وهى :

المسألة الحادية والعشرون - وقد تقدَّم الذكر فيه ، ولأجله قال علمائنا : إنه يجوزُ
حكمهما بغير إذنِ الإمام ؛ وذلك عندى صحيحٌ ؛ إذ يتعذرُ أمره .

وقد روى جرير بن عبد الله البجلي قال : أصبتُ صيداً ، وأنا محرم ، فأتيتُ عمرَ ابن الخطاب ، فأخبرته ، فقال : ائت رجلين من أصحابك فليحكما عليك ، فأتيتُ عبد الرحمن ابن عوف وسعداً ، فحكما عليَّ بتيسرٍ أعفر .

وهو أيضاً دليلٌ على أنه يجوز أن يتولى فصل القضاء رجلان ، وقد منعتهُ الجهالة ؛ لأنَّ اختلافَ اجتهداها يوجب توقُّفَ الأحكام بينهما ، وقد بعث صلى الله عليه وسلم مماًداً وأبا موسى إلى اليمن ، كلُّ واحد على غيلاف ، وبعث أنيساً إلى المرأة المرجومة ، ولم يأت الاشتراك في الحكم إلا في هذه النازلة ؛ لأجل أنها عبادة لا خصومة فيها ، فإن اتفقا لزم الحكم كما تقدم . وإن اختلفا نُظِر في غيرها .

وقال محمد بن المواز : ولا يأخذ بأرفع قولها ؛ يريد لأنه عمل بغير تحكيم ، وكذلك لا ينتقل عن المثل الخلق ، إذا حكما به ، إلى الطعام ؛ لأنه أمرٌ قد لزم - قاله ابن شعبان ؛ وقال ابن القاسم : إن أمرها أن يحكما بالجزاء من المثل فعلاً ، فأراد^(١) أن ينتقل إلى الطعام جاز . وفي هذه الرواية تجاوز من وجهين : أحدهما - قوله : إن أمرها أن يحكما بالمثل ؛ وليس الأمرُ إليه ، وإنما يحكمهما ، ثم ينظران في القضية ، فما أدى إليه اجتهداها لزمه ، ولا يجوز له أن ينتقل عنه . وهو الثاني لأنه نقضُ الحكمهما^(٢) ؛ وذلك لا يجوز لالتزامه لحكمهما .

المسألة الثانية والعشرون - قوله تعالى : ﴿ هَدْيَا بِالْإِغِ الْكَمْبَةِ ﴾ :

المعنى إذا حكما بالمثل يفعل به ما يفعل بالهدى ، يقلده ويشعره ، ويرسله إلى مكة وينحره بها ، ويتصدق به فيها ؛ لقوله تعالى : ﴿ هَدْيَا بِالْإِغِ الْكَمْبَةِ ﴾ ، وهى :

المسألة الثالثة والعشرون - ولا خلاف في أن الهدى لا بدَّ له من الحرم . واختلف هل يفقر إلى حلٍّ معه ؟ فقال مالك : لا بدَّ له من ذلك يبتاع بالحل ، ويقلد ويشعر ، ويدفع إلى الحرم . وقال الشافعى : لا يحتاجُ إلى الحل . وحقيقةُ قوله تعالى : ﴿ بِالْإِغِ الْكَمْبَةِ ﴾ يقتضى أن يهدى من مكانٍ يبلغُ منه إلى الكعبة ، ولم يُرد الكعبة بعينها ؛ فإن الهدى لا يباينها ، إذ هـى

(١) ق ل : وإن أراد . (٢) ق ل : لأنه نقض تحكيمهما .

في المسجد وإنما أراد الحرم ، ولهذا قال الشافعي : إن الصغير من الهدى يجب في الصغير من الصيد ، لأنه يبتاعه في الحرم ويهديه فيه .

وقال مالك : لا يكونُ الجزاءُ في الصغير إلا بالقيمة ؛ لأنَّ الهدى الصغير لا يمكن حمله إلى الحرم ، وهذا لا ينفي ؛ فإنَّ الصحابة قضت في الصغير صغيراً ، وفي الكبير كبيراً ، وإذا تمذر حمله إلى الحرم حُمات قيمته ، كما لو قال بالمغرب : بعيرى هذا هدى ، فإنه يباع ويُحْمَلُ ثمنه إلى مكة ، وكذلك يجب أن يكون في صغير الهدى مثله .
وروى عن مالك : أنَّ صغير الهدى مثل كبيره في القيمة ، كما أن صغير الأذى مثل كبيره في الدية .

وهذا غير صحيح ؛ فإنَّ الدية مقدرة جبراً ، وهذا مقدّرٌ نظراً ، يحكم به ذوا عدلٍ منكم ، فافترقا .

المسألة الرابعة والعشرون - قوله تعالى : ﴿ أَوْ كَفَّارَةٌ ﴾ :

سمّاها ليبيّن أنَّ الطامام عن الصيد لا عن الهدى ، وليلحقها بأمثالها ونظائرها على ما يأتي بيانه إن شاء الله .

المسألة الخامسة والعشرون - قوله تعالى : ﴿ طَامَامٌ مَسَاكِينَ ﴾ :

قال ابن عباس : إذا قتل المُحْرِمُ ظبياً ونحوه فعليه شاةٌ تُذْبَحُ بمكة ، فإن لم يجد فإطعامُ سبعة مساكين ، فإن لم يجد فعليه صيام ثلاثة أيام ، فإن قتل أَيْلًا^(١) أو نحوه فعليه بقرة ، فإن لم يجد أطعم عشرين مسكيناً ، فإن لم يجد صام عشرين يوماً . وإن قتل نعامة أو حماراً فعليه بدنة من الإبل ، فإن لم يجد فإطعامُ ثلاثين مسكيناً ، فإن لم يجد فصيام ثلاثين يوماً ، والطامام [مدّ مدّ]^(٢) لشبعهم .

وروى عنه أيضاً : إن لم يجد جزاء قوم الجزاء دراهم ، ثم قومت الدراهم حنطة ، ثم صام مكان كل نصف صاع يوماً .

وقال : إنما أريد بالطعام الصوم ، فإذا وجد طعاماً وجب جزاء .

(١) الأيل : الذكر من الأوعال ؛ كقنب ، وخب ، وسيد ، كما في الفاموس .

(٢) من القرطبي : ٦-٣١٥

وروى نحوه عن النخعي ، ومجاهد ، والسدي ، وحامد ، وغيرهم .
فأما قوله : فإن لم يجد هدياً فإطعام ستة مساكين ، فقد قدمنا أنه على التخيير لا على الترتيب بما يقتضيه حرف « أو » في لسان العرب .

وأما تقدير الطعام في الظبي بستة مساكين ، وفي البدنة بثلاثين مسكيناً فليس بتقدير نافذ ؛ وإنما هو تحكم باختيار قيمة الطعام بالدرهم أصلاً أو بدلاً كما تقدم ، ثم يُعطى عن كل مُدّ يوماً لا نصف صاع .

وقد روى بكر بن عبد الله المزني : كان رجلان من الأعراب مُحْرِمَيْن ، فحاش أحدهما صييداً فقتله الآخر ، فأتيا عمر ، وعنده عبد الرحمن بن عوف ، فقال له عمر : ما ترى ؟ قال : شاة . قال : وأنا أرى ذلك . اذهبا فأهديا شاة . فلما مضيا قال أحدهما لصاحبه : ما درى أمير المؤمنين ما يقول ، حتى سأل صاحبه . فسمعه^(١) عمر ، فردّها ، فقال : هل تقرأن سورة المائدة ؟ فقالا : لا . فقرأ عليهما : (يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا) ، ثم قال : استعنت بصاحبي هذا .

وعن قبيصة وصاحب له أنهما أصابا - وذكر الحديث ، فقال لصاحبه^(٢) : إن أمير المؤمنين لم يدّر ما يقول . فسمعهما عمر . فأقبل عليه ضرباً بالدرّة ، وقال : تقتل الصيد وأنت مُحْرِمٌ ، وتغنص المفتياً ، إن الله سبحانه قال في كتابه : (يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ) . وهذا عبد الرحمن بن عوف وأنا عمر .

وهذا يدل على أن الاشتراك في قتل الصيد المحرم يوجب على المشتركين كفارة واحدة لقضاء عمر وعبد الرحمن بن عوف بشاة واحدة على رجلين ، وبه قال الشافعي .

وقال مالك وأبو حنيفة : على كل واحد منهم جزاء كامل ، وهي :

المسألة السادسة والعشرون - وهي تنبئ على أصليين :

أحدهما - لغوى قرأتى ، والآخر معنوى ؛ أما اللغوى القرأتى فإن كل واحدٍ من القاتلين للصيد قاتل نفساً على السكال والتمام ، بدليل قتل الجماعة بالواحد ؛ لأن كل واحدٍ

(١) في ل : فسمعهما . (٢) والقرطبي : ٦ - ٣١١

مُتْلَفٌ نفساً على الكمال ومُذْهَبٌ رُوحاً على التمام . ولولا ذلك ما وجب عليهم القصاص ، وقد قلنا بوجوبه إجماعاً منا ومنهم فثبت ما قلنا .

وأما المعنوي فإنَّ عندنا أنَّ الجزاء كفارة ، وعند الشافعي أنه قيمة .

وتحقيقُ القولِ في ذلك أنَّ هذا الجزاء كفارة ومقابلٌ للجناية ، وكلُّ واحدٍ جنى على إحرامه جناية كاملة ، وكلُّ واحدٍ منهم يسمَّى قاتلاً ؛ والدليلُ على صحة ذلك كَلَهُ أَنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ سَمَّى الجزاء كفارة في كتابه .

وأما كمالُ الجناية لكل واحد منهم على الإحرام فصحيح ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهم ارتكب مَحْظُورَ إحرامه في قتل الصيد ، وسمَّى قاتلاً حقيقة فوجب على كلِّ واحدٍ منهم جزاء . فإن قيل : إنه يقومُ بقيمة الصيد ، ويلاحظ فيه شبهه . ولو كان كفارةً لاعتبر مطلقاً من اعتبار ذلك كَلَهُ ، كما في كفارة القتل ، فلما كان كذلك صار كالدية .

قلنا : هذا باطل . والدليلُ عليه دخولُ الصوم عليه . ولو كان بدلَ مُتْلَفٍ ما دخل الصيام عليه ، فإنَّ الصيام إنما موضعه وموضوعه الكفارات ، لا أبدال المتلفات .

جواب آخر - وذلك أنه إنما تقدَّرُ بقَدَرِ الحل ؛ لأنَّ الجناية لها محلٌّ ، فيزيد زيادته ، وينقصُ بنقصانه ، بخلاف كفارة الآدمي ؛ فإنه حدٌّ لا يتقدَّرُ حقيقة^(١) فيقدر كفارة .

جواب ثالث - وذلك أنَّ الجزاء لا يجوزُ إسقاطه ، والديةُ يجوزُ إسقاطها ، فدلَّ على اختلافهما بالصفة والموضوع .

جواب رابع - وذلك أن الذكر والأنثى يستوى في الجزاء ، ويختلف في الدية ، وقيمة الإنثى ؛ فدلَّ ذلك كله على الفرق بينهما ، وظهر أنَّ ذلك من قول الشافعي ضعيفٌ جداً . والله عز وجل أعلم .

المسألة السابعة والعشرون - خالف أبو حنيفة مالكا في فرْعٍ ؛ وهو إذا قتل جماعةً صَيِّدَاتٍ حَرَمَ وَهْمٌ مُحِلُّونَ - فمليهم جزاء واحدٌ ، بخلاف مالقة له الحرِّمون في الحِلِّ ، وهو ضعيف ؛ لأنَّ كل واحد منهم قتل نفساً محرَّمة ، فسواء كانت في الحل أو في الحرم فإن ذلك لا يختلف .

(١) في ل : حقيقته .

وأما القاضى أبو زيد فبناه فى ^(١) أسرار الله على أصل ، وهو أنه قال : السُّرُّ فيه أنَّ الجناية فى الإحرام على العباد ، فقد ارتكب كلُّ واحد منهم محظوراً فى إحرامه . وإذا قتل صيداً فى الحرم فإنما أتلَف نفسه محترمة ؛ فكان بمنزلة ما لو أتلَف جماعةٌ دابةً ، فإن كلَّ واحد منهم قاتلٌ دابةً ، ويشتركون فى القيمة ، وهذا مما يستهين به علماؤنا ، وهو عسيرُ الانفصال . وقد عوَّل علماؤنا على أن الرجل يكون محرماً بدخوله فى الحرم ، كما يكون محرماً بقلبيته ^(٢) بالإحرام ، وكلُّ واحد من الفعلين قد أكسبه صفةً تعلّق بها نَعْيٌ ، فهو هاتِكٌ لها فى الحالين . وأبو حنيفة أقوى منا ، على ^(٣) أن علماؤنا قالوا : إذا قتل الصيد فى الحِلِّ وهو مُحَرَّمٌ فعليه الجزاء ، وإن قتله فى الحرم ^(٤) فعليه حكومة ، وهى :

المسألة الثامنة والعشرون - وقال بعضهم : لا جزاء فى صيد الحرم أصلاً .

وقال سائرُ العلماء : حُرْمَةُ الحرم كالإحرام ، واللفظُ فيهما واحد ، يقال : أحرم الرجل إذا تلبس بالإحرام ، كما يقال : أحرم إذا دخل فى الحرم حسبما تقدّم بيانه ، فلا معنى لما قاله مَنْ أسقط الجزاء فيه ، ويضعف قول علماؤنا لاقتضاء اللفظ لوجوب الجزاء وعموم الحكم فى ذلك كله .

المسألة التاسعة والعشرون - وكذلك كفارة العبد إذا أحرم أو دخل الحرم ككفارة الحرِّ سواء ؛ لكن يكون حكمه فى الكفارة المالية والبدنية مختلف الحال ، كما سيأتى فى آية الظَّهَار إن شاء الله تعالى .

المسألة الموفية ثلاثين - إذا قُوِّمَ الطعامُ فاختلف العلماء أين يقوم ؟ فقال قوم : يقوم فى موضع الجناية ؛ قاله حماد وأبو حنيفة ومالك وسواهم . ومنهم من قال : يقوم حيث يكفر بمسكه . وروى عن الشعبي .

وهذه مسألةٌ مُشْكَلَةٌ جداً ؛ فإن العلماء اختلفوا فى الوقت الذى تُعتبر به قيمةُ المتلف ؛ فقال قوم : يوم الإتلاف . وقال آخر : يوم القضاء . وقال آخرون : يلزم المتلف أكثر القيمتين من الإتلاف إلى يوم الحكم ، واختلف علماؤنا باختلافهم .

(١) فى ل : على . (٢) فى ل : بتلبسه . (٣) فى ل : كما . (٤) فى ا : الحل .

والصحيح أنه يلزم القيمة يوم الإتلاف ، وهذه المسألة محمولة عليها . والدليل على ذلك أن الوجوب كان حقاً للمتلئف عليه ، فإذا أعدمه المتألف لزمه إيجاده بمثله ^(١) ، وذلك في وقت العدم ، فالفضاء يظهر ^(٢) الواجب في ذمة المتلف ، ولا يستأنف القاضي إيجاباً لم يكن ، وهذا يعضد في مسألتنا الوجوب في موضع الإتلاف ، فأما في موضع فعل الكفارة فلا وجه له .

المسألة الحادية والثلاثون - قال علماءنا : فأما الهدى فلا بد له من مكة .

وأما الإطعام فاختلف فيه قول مالك ؛ هل يكون بمكة أو بموضع الإصابة .
وأما الصوم فلم يختلف قوله : إنه يصوم حيث شاء . وقال حماد وأبو حنيفة : يكفر بموضع الإصابة . وقال عطاء : ما كان من دم أو طعام بمكة ، ويصوم حيث شاء .
وقال الطبري : يكفر حيث شاء . فأما قول أبي حنيفة : إنه يكفر حيث أصاب ، فلا وجه له في النظر ولا أثر فيه . وأما من قال : إنه يصوم حيث شاء فلأن الصوم عبادة تختص بالصائم ، فتكون في كل موضع كصيام سائر الكفارات في الحج وغيرها .

وأما وجه القول بأن الطعام يكون بمكة فلا نه بدل من الهدى أو نظير له ؛ والهدى حق لمساكين مكة ؛ فلذلك يكون بمكة بدله أو نظيره . وأما من قال : إنه يكون بكل موضع ، وهو المختار ، فإنه اعتبار بكل طعام وفدية ، فإنها تجوز بكل موضع . والله أعلم .

المسألة الثانية والثلاثون - قوله تعالى : ﴿ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكْ صِيَامًا لِّمَذُوقِ وَبَالَ أَمْرِهِ ﴾ : قال علماءنا : العَدْلُ والعِدْل - بفتح العين وكسرها : هو المثل ، ويؤثر عن السكاكي أنه قال : عِدْلُ الشيء - بكسر العين - مثله من جنسه ، وبفتح العين مثله من غير جنسه ، وأراد أو يصوم صَوْماً مما مثلاً للطعام ، ولا يصح أن يماثل الطعام في وجه أقرب من العدد . وقد تقدم توجيهه .

ومن العلماء من قال : يصوم على عدد المساكين في الطعام لا على عدد الأمداد الأشهر ، وهو عند علمائنا ، والكافة . ومنهم من قدره بالأمداد ، وقد قال الشافعي : عن كل مد يوماً ، وهو القول الثاني للمالك .

(١) في ل : مثله . (٢) في ل : مظهر .

وقال أبو حنيفة : يصومُ عن كل مُدَّينَ يوماً اعتباراً بِفدية الأذى . واعتبارُ الكفارة بالفدية ^(١) لا وَجْهَ له في الشريعة كما تقدم في نظرائه ^(٢) .

المسألة الثالثة والثلاثون - قال بعضُ علمائنا : إنَّما يفتقرُ إلى الحكمين في موضعين ؛ في الجزء من النَّم ، والإطعام ؛ وليس كذلك ؛ بل يحتاج إليهما في الحال كلها ، وهي تنحصرُ في مواضع سبعة :

الأول - هل يحكم في العَمْدِ والخطأ أو في العَمْدِ وحده ؟

الثاني - هل يحكم في قَتْلِ الصيدِ في الحرم كما يكون في الإحرام ؟

الثالث - هل يحكم بالجزاء حيواناً أو قيمة ؟

الرابع - إذا رأى الحيوان جزاءً عن حيوان . في تعيين الحيوان خلاف كثير لا بدَّ من تسليط نظره عليه حسبما تقدَّم من اختلاف العلماء فيه ؛ هل يستوى صغيره وكبيره كما قال مالك في الكتاب حين جملة كالدِّية أم لا ؟ وهل يراعى صفاته أجمع حتى الجمال الحسن ، أم تراعى الأصول ، أو يراعى العيب والسلامة ، أو هما واحد ؟ وهل يكون في الفعامة بدنة كما في كتاب محمد وغيره ؟ أم يكون فيها القيمة ؛ لأنها لا تقارب خلق البقر ^(٣) ولا تبلغ خلق الإبل ؟

الخامس - هل الحيوانات كلها تجزى أم بعضها ؟

السادس - هل يقوم المثل بالطعام أو بالدراهم ؟

السابع - هل يكون التقويم بموضع الإصابة أم بموضع الكفارة ؟

وهكذا إلى آخر فصول الاختلاف ، فيرفع الأمرُ إلى الحكمين حتى يخلص اجتهادها ما يجبُ عليه من الوجوه المختلفة ، فيلزمه ما قالوا . والله عز وجل أعلم .

المسألة الرابعة والثلاثون - إذا قتل محرمٌ صيداً فجزاه . ثم قتله ثانية وجب عليه الجزاء .

قال علمائنا لقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا ﴾ ، ولم يفصل بين المرة الأولى

والثانية ، ومن تعلّق بهذا الدليل أخبارٌ ممن لا يليق بمرتبتهم إيرادُ هذا الدليل على هذا

(١) في ل : بالنقل . (٢) في ل : نظائره . (٣) في ل : المذ .

الْوَجْهَ ؛ فَإِنْ كُلُّ حَكْمٍ عُلِقَ بِشَرْطٍ لَا يَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّارِ الشَّرْطِ ، فَمِنْ قَالَ لِزَوْجَتِهِ : إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ [فَإِنْ الطَّلَاقُ] ^(١) لَا يَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّارِ الدَّخُولِ ، فَإِنْ قَامَ دَلِيلٌ عَلَى تَكَرُّارِ الْحَكْمِ بِتَكَرُّارِ الشَّرْطِ فَذَلِكَ مَأْخُوذٌ مِنَ الدَّلِيلِ الْقَائِمِ عَلَيْهِ لَا مِنْ جِهَةِ الشَّرْطِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ^(٢) : « إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ » ؛ فَإِنَّ الْوُضُوءَ يَتَكَرَّرُ الْقِيَامَ مَعَ الْحَدَثِ ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ بَغِيرِ طَهْوَرٍ . وَهَاهُنَا تَكَرَّرَ الْأَسْمُ بِتَكَرُّارِ الشَّرْطِ ، بِقَوْلِهِ : (لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ، وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ) . وَالنَّهْيُ دَائِمٌ ^(٣) مُسْتَمِرٌّ عَلَيْهِ ، فَالْجَزَاءُ لِأَجْلِ ذَلِكَ مُتَوَجِّهٌ لِإِزْمِ ذِمَّتِهِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ قَالَ : (عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ) ، وَلَمْ يَذْكُرْ جَزَاءً - وَهِيَ : الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ وَالثَّلَاثُونَ - قُلْنَا : قَوْلُهُ سَبْحَانَهُ : (عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ) ، يَعْنِي فِي الْجَاهِلِيَّةِ لَا الْإِسْلَامَ ، أَوْ عَمَّا قَبْلَ بَيَّانِ الْحَكْمِ ؛ فَإِنَّ الْوَاقِعَ قَبْلَهُ عَفْوٌ ^(٤) . وَقَوْلُهُ تَعَالَى : (وَمَنْ عَادَ) - وَهِيَ :

المَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ وَالثَّلَاثُونَ - يَعْنِي فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ ، وَعَلَيْهِ بِمَا تَقَدَّمَ مِنَ الدَّلِيلِ الْكَفَّارَةِ . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : لَا يَحْكُمُ عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ فِي الْإِسْلَامِ ، وَهَذَا لَا يَصَحُّ ؛ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ تَعَادِي التَّحْرِيمِ فِي الْإِحْرَامِ وَتَوَجُّهِ الْخَطَابِ عَلَيْهِ فِي دِينِ الْإِسْلَامِ .
وَوَجْهٌ آخَرٌ مِنَ الدَّلِيلِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : (وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا) ، يَعْنِي وَهُوَ مُحَرَّمٌ ، (فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ) .

وَقَدْ قَالَ بِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْحَسَنُ وَإِبْرَاهِيمُ وَمُجَاهِدٌ وَشَرِيحٌ . وَيُرْوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ : نَعَمْ نَحْكُمُ عَلَيْهِ ، أَفِيخْلَعُ - يَعْنِي يَخْرُجُ - عَنْ حَكْمِ الْمُحْرَمِينَ ؟ كَمَا قَالَ مُجَاهِدٌ : إِنَّهُ إِذَا قَتَلَهُ مُتَعَمِّدًا فَقَدْ حُلَّ إِحْرَامُهُ ؛ لِأَنَّهُ ارْتَكَبَ مُحْظُورًا [يَبَاقِي] ^(٥) عِبَادَةً فِيهَا ، فَأَبْطَاهَا ، كَمَا لَوْ تَسَكَّمُ فِي الصَّلَاةِ أَوْ أَحْدَثَ فِيهَا .

وَدَلِيلُنَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْجِبَ الْجَزَاءَ وَلَمْ يَذْكُرِ الْفَسَادَ ، وَقَدْ بَيَّنَّا فِي كِتَابِ الْمَسَائِلِ

(١) مِنْ ل . (٢) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ، آيَةُ ٦ (٣) فِي ل : قَائِمٌ . (٤) فِي ل : حَكْمٌ عَفْوٌ . (٥) مِنْ ل -

ما يفسد الحج من محظوراته بما يُعنى عن إعادته ، فلا يصحُّ اعتبارُ الحج بالصلاة ؛ فإنهما مختلفان شرطاً ووصفاً ووضعاً في الأصل ، فلا يعتبر أحدهما بالآخر بحال .

وقد بينا ذلك في أصول الفقه وفيما تقدم ، كما أنه قد روى عن زيد بن المولى ^(١) أن رجلاً أصاب صيدا وهو مُحرم فتجوز عنه ، ثم عاد فأنزل الله عزَّ وجل ناراً من السماء فأحرقتة ، وهذه عبرة للأمة وكفٌ للمعتدين عن المعصية .

المسألة السابعة والثلاثون - ما تقدم فيه للصحابة حكمٌ من الجزاء في صيد يبتدىء الآن الحـكـن النظر فيه .

وقال الشافعي : لا ينظر فيما نظرت فيه الصحابة ؛ لأنه حكم نفذ ، وهذا يبطل بقضايا الدين ؛ فإن كلَّ حكم أنفذته الصحابةُ يجوز الاجتهادُ فيه ثانياً . وذلك فيما لم يرد فيه نصٌ ولا انعقد عليه إجماعٌ ، وهذا أبين من إطفاب فيه .

المسألة الثامنة والثلاثون - لا يجوز أن يكون الجاني أحدَ الحكمين ، وبه قال أبو حنيفة .

وقال الشافعي في أحد قوليهِ : يجوز أن يكون الجاني أحدَ الحكمين ، وهذا تسامحٌ منه ؛ فإن ظاهر الآية يقتضى جانياً وحكَمَين ، فحذف بعض العدد إسقاطاً للظاهر ، وإنساده للمعنى ؛ لأن حكم المرء لنفسه لا يجوز ، ولو كان ذلك جائزاً لاستغنى بنفسه عن غيره ، لأنه حكمٌ بينه وبين الله ، فزيادةُ ثانٍ إليه غيرُه دليلٌ على استثناء الحكم برجائين سواء . الآية السابعة والعشرون - قوله تعالى ^(٢) : ﴿ أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَلِلْغِيَارَةِ ، وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴾ . فيها ثلاث عشرة مسألة :

المسألة الأولى - قوله : ﴿ أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ ﴾ : عام في المُحِلِّ والمُحَرَّمِ على ما تقدم بيانه من جهة التقسيم والتنويع قبلَ هذا .

المسألة الثانية - قوله : ﴿ الْبَحْرِ ﴾ :

هو كلُّ ماء كثير ، وأصله الاجتماع ؛ ولذلك سميت الدائن بحارا . ويقال للبلدة :

(١) في ل : أبي المولى . (٢) الآية السادسة والتسعون .

الْبَحْرَةَ وَالْبُحَيْرَةَ ؛ لاجتماع الناس فيها . وقد قيل في قوله تعالى ^(١) : « ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ » : إن البحر البلاد ، والبرّ الفيافي والقفار .

وقائده أن الله سبحانه خلق برّاً وبحراً وهواء ، وجعل لكل مخلوق من هذه المخلوقات الثلاثة عمارة ، فعمارة الهواء الطير ، وعمارة الماء الحيتان ، وعمارة الأرض سائر الحيوان ، وجعل كل ذلك مباحاً للإنسان على شروطٍ وتنويع ، هي مبينةٌ في مسائل الأحكام ، لقوله تعالى ^(٢) : « هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً » .

المسألة الثالثة - قوله تعالى : ﴿ صَيْدُ الْبَحْرِ ﴾ :

وفيه ثلاثة أقوال :

الأول - ما صيّد منه على معنى تسمية المفعول بالفعل حسبما تقدم بيّنه .

الثاني - هو حيتانه ؛ قاله مجاهد .

الثالث - السمك الجري ^(٣) ؛ قاله ابن جبير .

وهذه الأقوال الثلاثة ترجع إلى قول واحد ، وهي حيتانه تفسيراً ، ويرجع من طريق الاشتقاق إلى أنه أراد ما حُوِّلَ أَخْذُهُ بِحِيلَةٍ وعَمَلٍ ، ويدخل تحت قوله : ما صيد منه ، وهو أصل المسألة ، فكأنه قال : أُحِلَّ لَكُمْ أَخْذُ ما في البحر من الحيتان بالمحاولة ، وأُحِلَّ لَكُمْ طَعَامُهُ ، وهو ما أُخِذَ بغير محاولة - وهي :

المسألة الرابعة - والذي يؤخذ بغير محاولةٍ ولا حيلةٍ على قسمين :

أحدهما - ما طُفِّأَ عليه ميتاً .

والثاني - ما جَزَرَ عنه الماء ، فأخذه الناس .

وكذلك اختلف الناس في قوله تعالى : ﴿ وَطَعَامُهُ ﴾ :

على ثلاثة أقوال :

الأول - ما جَزَرَ عنه .

(١) سورة الروم ، آية ٤١ (٢) سورة البقرة ، آية ٢٩ (٣) الجري : ضرب من السمك

في ظهره طول ، وفي فيه سمعة ، وليس له عظم إلا عظم الاعميين والسلسلة .

والثاني - ما طفاً عليه ؟ قاله أبو بكر وعمر وقتادة ، وهي رواية معن عن سفيان ^(١) ، قال : صيدُ البحر ما صيد ، وطعامه ميتته .

الثالث - مملوحه ^(٢) ؛ قاله ابن عباس وسعيد بن جبير ، وقد روى أبو داود عن جابر ابن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما ألقاه البحر أو جَزَرَ عنه فأكَلوه ، وما مات فيه فطفا فلا تأكلوه .

وقال أبو داود : الصحيح أنه موقوف على جابر . وروى مالك والنسائي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في البحر : هو الطهور ماؤه الحِلّ ميتته . وهذا نصٌّ لا غبارَ عليه ، ولا كلامَ بعده ، والله أعلم .

وتعلّق أصحابُ أبي حنيفة الذين قالوا : إن ميتةَ البحر حرام بعموم قوله تعالى ^(٣) : « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ » ، وهي كلّ حيوان مات حتفَ أنفه من غير ذكاة .

وقد بينّا أن هذا الحديث يخصُّ هذا العموم ، لا سيما وقد قال به الخليفةتان أبو بكر وعمر ، وثبت بحديث جابر عن أبي عبيدة ما تقدّم من أكلهم الحوت الميت في غزاة سيف البحر ، ومن ادخارهم منه جزءاً ، حتى لقوا النبي صلى الله عليه وسلم فأكل منه .

فإن قيل : هذه الآية إنما سميّت لبيان ما يحرم بالإحرام ، وما لا يحرم به ، لا لبيان ما حرم بنفسه . وإنما بيان هذه الحرمة في قوله تعالى : حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ المَيْتَةُ إلى آخرها . والمراد بالحديث السمك المذكور . وفي الحديث الآخر ، وهو قوله : أُحِلَّت لَنَا مَيْتَتَانِ وَدِمَانٍ فَأَمَّا الْمَيْتَتَانِ فَالْسَمَكُ وَالْجُرَادُ . وهذه عمدةُ أصحابِ أبي حنيفة .

قلنا : هذا قلبُ المبني ، وإفسادُ المعنى ؛ لأن هذه الآية التي نحن فيها إنما جاءت لبيان تحليل الصيد ، وهو أخذُ ما لا قدرّة للعبد عليه ، ولا إنس له به ، وصفة تذكّيته حتى يحلّ ، ولهذا قلنا : إن الله سبحانه خاطب به المحلّين ، فبين رُكْنَ التحليل في ذلك وأخذَه بالقهر والحيلة في كباره ، وبالسّر في صغاره ، ثم أطلق تحاميل صيّد البحر في بابه ، وزاد ما لا يُصاد منه ؛ وإنما يرميه البحر رمياً ، ثم قيّد تحريمَ صيّد البر خاصة بالإحرام ، وبقي الباقي على أصل الإباحة .

(١) ل : عن مالك . (٢) في الفرطى : ملحه . (٣) سورة المائدة ، آية ٣

فأما المحرمات وأجناسها فقد تقدم في صدر السورة وغيرها .
وأما قوله تعالى : « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ » فهو عام خصصه : هو الطهور ماؤه
الحل ميتته ، في ميتة الماء خاصة .

وأما حديث : أَحَلَّتْ لَنَا مَيْتَتَانِ وَدَمَانِ ؛ فلم يصحّ فلا يلزمنا عنه جواب ، ثم نقول :
إنه لو كان صحيحا لكان قوله : السمك - عبارة عن كل ما في البحر ، اسم عام . وقد يطلق
بالعرف في بعضها فيحمل على أصل الإطلاق ؛ ألا ترى إلى قولهم عندنا لبعض الحوت في
بعض البلدان سمك دون سائرها .

المسألة الخامسة - قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّيَّارَةِ ﴾ :

فيه قولان :

أحدهما - للمقيم والمسافر ، كما جاء في حديث أبي عُبَيْدَةَ : إنهم أكلوه وهم مسافرون ،
وأكل النبي صلى الله عليه وسلم وهو مقيم ؛ فبين الله تعالى أنه حلال لمن أقام ، كما أحله في
حديث أبي عُبَيْدَةَ لمن سافر .

الثاني - أن السيارة هم الذين يركبونه كما ثبت في أصل الحديث : أن رجلا يقال له العركي
سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إنا نركب البحر ومعنا القليل من الماء ، فإن
توضأنا به عطشنا ، أفنتوضأ له بماء البحر ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هو الطهور
ماؤه الحل ميتته .

قال علماءنا : فلو قال له النبي صلى الله عليه وسلم : « نعم » لما جاز الوضوء به إلا عند
خوف العطش ؛ لأن الجواب مرتبط بالسؤال . ولكن النبي صلى الله عليه وسلم ابتداء بتأسيس
الحكم وبيان الشرع ؛ فقال : هو الطهور ماؤه الحل ميتته . فزاد في جواب السائل جوابين :
أحدهما - قوله : هو الطهور ماؤه ابتداء .

الثاني - الحل ميتته .

المسألة السادسة - قوله تعالى : ﴿ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ :

قد بينا أن التحريم ليس بصفة للأعيان ، وإنما يتعلق بالأفعال ؛ فمعنى قوله تعالى :
﴿ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ إن كان الصيد الفعل فعناه مع الاصطلاح

كله على أنواعه ، وإن كان معنى الصيد المصيد على معنى تسمية المفعول بالفعل ؛ فيكون معناه : حرّم عليكم صيّد مصيد البر ؛ وهذا من غريب التعلقات للتكليف بالأفعال ، وتفسير وجه التعلق ^(١) ؛ فصار الصيد في البر في حق الحرم ممقنًا بكل وجه ، وكانت إضافته إليه كإضافة الحرم إلى المكافين والميتة ؛ إذ أن ^(٢) التحريم لا يختلف باختلاف المحرمات .

وقد روى الأئمة عن أبي قتادة أنه قال ^(٣) : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا كنا بالفاحة ^(٤) ومنا المحرم ومنا غير المحرم إذ أبصرت أصحابي يترءون ، فنظرت فإذا حمار وحش ، فأسرجت فرسي ، وأخذت رُمحي ، ثم ركبت ، فسقط سوطي ، فقلت لأصحابي - وكانوا حرمين : ناولوني السوط . فقالوا : والله لا نُعينك عليه شيء ، فنزلت فقتلته ، ثم ركبت فأدركتته من خلفه ، وهو وراء أكمة ، فطعنته برُمحي ، فمقرته ، فأتيت به أصحابي ، فقال بعضهم : كلوه . وقال بعضهم : لانا كله . وكان النبي صلى الله عليه وسلم معنا ، فحركت دابتي فأدركتته ، فقال : هو حلال ، فكلوه .

وفي بعض الروايات : هل منكم أحد أمره أو أشار إليه شيء ؟ قالوا : لا . قال : فكلوا . هل معكم من لحمه شيء ؟ قالوا : معنا رجله . قال : فأخذها رسول الله صلى الله عليه وسلم فأكلها .

وروى الأئمة ^(٥) عن الصعب بن جثامة الليثي أنه أهدى إلى النبي صلى الله عليه وسلم حمارا وحشيا وهو بالأبواء أو بؤدآن ، فردّه عليه . قال : فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما في وجهه ^(٦) من الكراهة قال : إنا ^(٧) لم نرده عليك إلا أنا حرّم .

وروى الترمذي والنسائي عن جابر - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : صيد البر لكم حلال ما لم تصيدوه أو يُصدّ لكم .

قال أبو عيسى : هو أحسن حديث في الباب .

(١) قل : المتعلق . (٢) في ١ : أو النية لأن التحريم . والمثبت من ل .

(٣) صحيح مسلم : ٨٥٢ (٤) الفاحة - بالماء المهملة : مدينة على ثلاث مراحل من المدينة قبل

السقياء بنحو ميل . قال نصر : موضع بين الجحفة وقديد (معجم ياقوت) .

(٥) صحيح مسلم : ٨٥٠ (٦) قل ، والفرطي : وجهي . (٧) في ١ : لانا .

وروى عن عليّ أنه كان عند عثمان فأتى عثمان بلحم صيد صاده حلال ، فأكل عثمان ، وأبى عليّ أن يأكل ، فقال : والله ما صدّنا ولا أمرنا ولا أئسنا .

فقال عليّ : وحُرِّم عليكم صَيْدُ البر ما دمتم حرّماً . وفي بعض الروايات : إنما صيد قبل أن نحرم^(١) ؛ فقال عليّ : ونحن قد بدأنا وأهللنا ونحن حلال ، أفيجلّ لنا اليوم ؟ وعن ابن عباس أنه كره لحم الصيد وهو مُحْرَم ، أخذه أو لم يؤخذ ، وإن صاده الحلال . وعن أبي هريرة مثله . وعن سعيد بن جبير وطاوس مثله .

وهذا ينبغي على أن المحرّم الفعل بقوله صيد البر ، أو المحرم^(٢) مضمّر ؛ والمراد بالصيد المصيد ، والذي ثبت على الدليل أن حكمَ التحريم إنما تعلق بالمصيد لا بالصيد ؛ فيسكون التحريمُ يتعلق بتناول الحيلة في تحصيله أو بقصد تناول الحيلة في تحصيله له ، بين ذلك حديثه صلى الله عليه وسلم : صَيْدُ البر لَكُمْ حلال ما لم تصيدوه أو يُصَدَّ لَكُمْ ؛ فإذا لم يتناول المحرم صيده بنفسه ولا قصد به حلّ له أكله ، ولا يجلّ له أخذه ولا ملكه ؛ لأنّ النبيّ صلى الله عليه وسلم ردّه على الصعب بن جثامة لأنه كان حياً ، والمُحْرَم لا يملك الصيد .

وقيل : إنما ردّه لأنه صيد له ، ويكون بذلك^(٣) داخلاً في الحديث المذكور . وقال أبو حنيفة : إذا لم يُعْمَ فيه بدلالة ولا سلاح جاز له أكله ، وإن كان صيد من أجله . والحديث المتقدم يرد عليه ، وهو قوله : ما لم تصيدوه أو يُصَدَّ لَكُمْ .
المسألة السابعة - إذا أحرم وفي مِلْكِهِ صيد ، ففيه قولان :
أحدهما - لا يجزّ له إمساكه ويلزمه إرساله .
والآخرُ يمسه حتى يجلّ في تفصيل بيانه في كتب المسائل .
وللشافعي قولان مثلهما .

وجّه القول بإرساله قوله تعالى : (وحُرِّم عليكم صَيْدُ البر ما دمتم حرّماً) . وهذا عامٌّ في [منع]^(٤) الملك والتصرف كلّهُ .

وجّه القول بإمساكه أنه معنى يمنع مع^(٥) ابتداء الإحرام ، فلا يمنع من استدامة ملكه ؛ أصله النكاح .

(١) في ١ : يحرم . (٢) في ل : والمحرم . (٣) في ١ : كذلك . (٤) من ل . (٥) في ل : من .

المسألة الثامنة - فإن صاده الحلال في الحلّ ، فأدخله في الحرم جاز له التصرف فيه بكل نوع من ذبحه وأكل لحمه .

وقال أبو حنيفة : لا يجوز ؛ ودليلنا أنه معنى يفعل في الصيد ؛ فجاز في الحرم الحلال كالإمساك والشراء ، ولا خلاف فيهما .

قال علماؤنا : ولأنّ المقام في الحرم يدوم ، والإحرام ينقطع ، فلو حرّمنا عليه ذلك في الحرم لأدّى إلى مشقة عظيمة ، فسقط التكاليف عنه فيه لذلك .

وهذا من باب تخصيص العموم بالمصالح ، وقد مهدناه في أصول الفقه ، والمصاحبة من أقوى أنواع القياس .

المسألة التاسعة - إذا كان المحرم محرّما بدخول حرم المدينة لم يجز له الاصطلياد فيه .
وقال أبو حنيفة : يجوز له ذلك .

ودليلنا قوله صلى الله عليه وسلم ^(١) : اللهم إنّ إبراهيم عبدك وخليفك حرّم مكة ، وإنّى أحرم المدينة بمثل ما حرّم به إبراهيم مكة ، ومثله معه ؛ لا يُقطع عضاهها ^(٢) ولا يُصاد صيدها .
وهذا نصّ صحيح صريح ، خرج الأئمة : واللفظ لمسلم .

المسألة العاشرة - إذا صاد بالمدينة كان آثما ولم يكن عليه جزاء إن قتله بها .
وقال سعد : جزاؤه أخذ سلبه . وقال ابن أبي ذئب : عليه الجزاء .

أما قول سعد : فإن مسلما خرج عنه أنّ رجلا صاد بالمدينة فليقيه سعد فأخذ سلبه فكلم في ردّه ، فقال : ما كنت لأرد شيئا نفلني رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ وهذا مخصوص بسعد ؛ لأنّ النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل من لقي صائدا بالمدينة فليستلبه ثيابه كأنما من كان .
وأما ابن أبي ذئب فاحتجّ بأنه حرّم ، فكان الجزاء على من قتل فيه صيدا ، كما يفعل في حرّم مكة .

وقال علماؤنا : لو كان حرّم المدينة كحرم مكة ما جاز دخولها إلا بالإحرام ، فافترقا .
وقد جعل النبي صلى الله عليه وسلم جزاء التمدي فيه ما روى أن من أحدث أو آوى

(١) صحيح مسلم : ٩٩١

(٢) الأعضاء - بالسكسر : أعظم الشجر ، أو كل ذات شوك . والجمع عضاه (القاموس) .

محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً^(١). فأرسل الوعيد الشديد، ولم يذكر الكفارة.

المسألة الحادية عشرة - إذا دل الحرام حلالاً على صيد فقتله الحلال فقد اختلف فيه علماؤنا؛ والمشهور أنه لا ضمان عليه؛ وبه قال الشافعي. وقال أئمة: يلزمه الضمان؛ وبه قال أبو حنيفة.

والمسألة غامضة المأخذ بعيدة النور، ولعلمائنا فيها ثلاثة طرق بينهاها في مسائل الخلاف: أقواها طريق منشأ غور.

وقال الجوني: الضمان إنما يجب في الشريعة بأحد ثلاثة أشياء: إما بإتلاف مباشر، كالقتل. أو بقلب تحت يد عادية، كالموت الحيوان في يد الغاصب. أو بسبب يتعلق بالفاعل؛ كحفر البئر في جهة التعدي؛ ولم يوجد هاهنا شيء من ذلك، فبطل تعلق الجزاء به. وعوّل من أوجب الجزاء بقول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث أبي قتادة المتقدم: هل أضرتم؟ هل أعتقتم؟ وهذا يدل على وجوب الجزاء لو أضرار أو أعتق عليه. قلنا: إنما يدل على تحريم ذلك؛ فأما على وجوب الجزاء فلا.

المسألة الثانية عشرة - اختلف علماؤنا في الحيوان الذي يكون في البر والبحر، هل يحل صيده للمحرم لأنه من حيوان البحر أم لا يحل لأنه من حيوان البر؟ على قولين، ولذلك اختلف الصدر الأول.

والصحيح منعه؛ لأنه تعارض فيه دليلان: دليل تحليل، ودليل تحريم، فقلبنا دليل التحريم احتياطاً؛ والله عز وجل أعلم.

المسألة الثالثة عشرة - قال أبو يوسف: ما أخرج من اللؤلؤ والعنبر من البحر يخمس^(٢)، وهو مذهب عمر؛ لأن البحر شبه البر وقسيمه ونظيره؛ إذ الدنيا بر وبحر، فقول: فائدة أخرجت من الباطن فوجب فيه الخمس، أصله الركا^(٣)، أو لأنه أحد قسمي المخلوقات الأرضية، فجاز أن يجب حق الله فيما يوجد في باطنه، أصله الركا. والتعليل للبحر.

(١) الصرف: التوبة. والعدل: القديّة، أو هو النافلة، والعدل الفريضة أو بالعكس (القاموس).

(٢) خست المال خساً: أخذت خسه (المصباح).

(٣) الركا - بالكسر: دفين أهل الجاهلية (المختار).

ودليلنا ما روى عن ابن عباس أنه قال : لا زكاة في العنبر ، إنما هو شيء يذنفه البحر ؛ ولأنه من فوائد البحر ، فلا يجب فيه حقٌّ - أصله السمك .
وهذا الفقه صحيح ؛ وذلك لأن البحر لم يكن في أيدي الكفرة فعجى فيه النسيمة ، وإنما هو من جملة المباح المطلق ، كالصيد .

فإن قيل : فما تقولون في ذهبٍ يوجد في البحر ؟
قلنا : لا رواية فيه . ويحتمل أن يقال : إنه يجب ؛ لأن البحر ليس بمعدن للذهب ، فوجوده فيه يدلُّ على أن السيول قدنفته فيه .

وقال بعض الحنفية : يحتمل ألا يجب فيه شيء ، لأن في البحر جبلا لا يند لأحدٍ عليها .
الآية الثامنة والعشرون - قوله تعالى (١) : ﴿ جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ وَالشَّهْرَ الْحَرَامَ وَالْهَدْيَ وَالْقَلَائِدَ ذَلِكَ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ .

فيه تسع مسائل :

المسألة الأولى - قوله تعالى : ﴿ جَعَلَ اللَّهُ ﴾ : وهو يتصرف على ثلاثة أوجه :
الأول - بمعنى (٢) سمي ، ومنه قوله تعالى (٣) : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ .
وقد بيناه في كتاب المشككين بما ينبغي .
الثاني - بمعنى خلق ، كما ورد في القرآن كثيراً ، منها قوله سبحانه (٤) : ﴿ وَجَعَلَ الظَّالِمَاتِ وَالنُّورَ ﴾ .

الثالث - بمعنى صيّر ، كقولك : جعلت المتاع بعضه على بعض .
وتحقيقه ها هنا خلق ثانياً وصفاً لشيء مخلق أولاً ، وذلك أنه خلق الكعبة وجوداً أولاً ، ثم خلق فيها صفات ، ثانياً ، فخلق عام في الأول والثاني ، وجعل خاص في الثاني خبر عن الصفات التي فيها على ما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

المسألة الثانية - قوله تعالى : ﴿ الْكَعْبَةَ ﴾ :

(١) الآية السابعة والتسعون . (٢) أى جعل بمعنى سمي . (٣) سورة الزخرف ، آية ٣
(٤) سورة الأنعام ، آية ١

وفيهما قولان : أحدهما أنها سميت كعبة لتربعتها ؛ قاله مجاهد وعكرمة .
الثاني - أنها سميت كعبة لثبوتها^(١) وبروزها ؛ فكل نائى بارز كعب ، مستديراً كان
أو غير مستدير ، وهذا هو الأصح ، يقال : كعب ندى المرأة ؛ وهذه صفتها هنا ، وقد شرحنها
أمرها في إيضاح الصحيحين .

المسألة الثالثة - قوله : ﴿ الْبَيْتَ الْحَرَامَ ﴾ :
سمّاها الله سبحانه بيتاً ؛ لأنها ذات سقف وجدار ، وهى حقيقة البقية ، وإن لم يكن بها
ساكن ؛ ولكن جعل لها شرف الإضافة بقوله^(٢) : « أَنْ طَهَّرْنَا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ » .
وقال^(٣) : « وَلَيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ » . على ما يأتى بيانه إن شاء الله تعالى .
المسألة الرابعة - قوله : ﴿ الْحَرَامَ ﴾ :

سمّاها الله سبحانه حرّاماً بتجريمه إياها . قال النبي صلى الله عليه وسلم^(٤) : « إِنَّ مَكَّةَ حَرَّمَهَا
الله ، ولم يحرّمها الناس ، فهى حرام بحرمة الله تعالى ، لا يحلّ لأمريّ يؤمن بالله واليوم الآخر
أَنْ يَسْفِكَ بِهَا دَمًا أَوْ يَعْصِدَ^(٥) بها شجراً ، فَإِنْ أَحَدٌ تَرَخَّصَ بِقِتَالِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَقُولُوا لَهُ : إِنَّ اللَّهَ سَبَحَانَهُ أَذِنَ لِرَسُولِهِ ، ولم يأذن لَكُمْ ، وإنما أذن لى فيها ساعة من نهار ،
وقد عادت حرّمتها اليوم كحرمتها بالأمس ، وليبلغ الشاهد الغائب .

رواه الكل من الأئمة ، وثبت عنه فى رواية الأئمة أنه قال صلى الله عليه وسلم فى
حجّة الوداع : أى شهر هذا ؟ فسكتنا^(٦) ، حتى ظننا أنه سيسمّيه بغير اسمه ، فقال : أليس
ذا الحجة ؟ قلنا : بلى . قال : أى بلد هذا ؟ فسكتنا ، حتى ظننا أنه سيسمّيه بغير اسمه . فقال :
أليس البلدة ؟ يعنى قوله تعالى^(٧) : « إِنَّمَا أَمْرُهُ أَنْ يَعْبُدَ رَبَّهُ هَذِهِ الْبَلَدَةُ الَّتِى حَرَّمَهَا وَلَهُ
كُلُّ شَيْءٍ » .

وفى رواية أنه قال : أليس البلد الحرام ؟ قلنا : الله ورسوله أعلم .
ومعنى قوله تعالى : حرّمها ؛ أى بعلمه وكتابه وكلامه وإخباره بتجريمها وخلقه
لتجريمها ، كل ذلك منه صحيح ، وإليه منسوب .

(١) فى ل : لثبوتها ، وهو تحريف . (٢) سورة البقرة ، آية ١٢٥ (٣) سورة الحج ، آية ٢٩
(٤) صحيح مسلم : ٩٨٧ (٥) يعصِد : يقطع . (٦) فى ١ : فسكت . (٧) سورة النمل ، آية ٩١

فإن قيل : ومن أى شئ حرمها ؟ قلنا : من سَطْوَةِ الجبابة ومن ظَلَمَةِ الكفر فيها
بعد عهد صلى الله عليه وسلم .

فإن قيل : فقد قال فى الحديث الصحيح ^(١) : ليخربنَّ السَّكْبَةُ ذو السُّوَيْقَتَيْنِ من الحبشة .

قلنا : هذا عند انقلاب الحال ، وانقضاء الزمان ، وإقبال الساعة ، وسيأتى بيانه الآن
إن شاء الله تعالى .

المسألة الخامسة - قوله تعالى : ﴿ قِيَامًا لِلنَّاسِ ﴾ :

قيامُ الشئ قوامُهُ وملاكُهُ ؛ أى يقومون به قياماً ، كما قال ^(٢) : « ولا تُؤنُّوا السفهاء
أموالكم التى جعل الله لَكُمْ قِيَامًا » ؛ أى يقومون بها .

المسألة السادسة - فى معناه الحقيقى :

فيه ثلاثة أقوال :

[الأول] ^(٣) - قال سعيد بن جُبَيْر : قياماً للناس ، أى صلاحاً .

الثانى - قياماً للناس ؛ أى أمانةً .

الثالث - يعنى فى المناسك والمُعبدات ؛ قاله الزجاج وغيره .

والقول الأول يدخل فيه الثانى ؛ لأنَّ الأمانَ مِنَ الصَّلاحِ ، ويدخل التمسكُ من المناسكِ

والعبادات ؛ فإن السَّكْبَةَ مصاحبة .

وفائدة ذلك وحكمته أن الله سبحانه خلق الخلق فى الجِبِلَّةِ ^(٤) أَخْيَافاً ^(٥) يتقاطعون

تدابيراً واختلافاً ، ويتنافسون فى لفِّ الحطامِ إسراراً ، لا يبتغون فيه إنصافاً ، ولا يأترون

فيه برشدٍ اعترافاً ، فأمرهم الله سبحانه بالخلافة ، وجعل فيهم الممالكَ ، وصرفَ أمورهم

إلى تدبير واحدٍ بَرَعُهم ^(٦) عن التنازع ، ويحملهم على التألف من التقاطع ، ويردع الظالم

عن المظلوم ، ويقرر كلَّ يدٍ على ما تستولى عليه حقاً ، ويسوسهم فى أحوالهم لطفاً ورفقاً ،

وأوقع فى قلوبهم صدقَ ذلك وصوابه ، وأراهم بالمعاينة والتجربة صلاحَ ذلك فى ابتداء الأمر

(١) صحيح مسلم : ٢٢٣٢ ، وذو السويقتين : هما تصغير ساق الإنسان صغرها لرقتهما ؛ وهى صفة
سوق السودان غالباً . (٢) سورة النساء ، آية ٥ (٣) ساقط من أ . (٤) الجبلة : الطبيعة .
(٥) أخيفاً : مختلفين . (٦) يزعمهم : يكفهم ويعينهم .

ومآله ، ولقد بَزَعُ الله بالسلطان ما لا يَزَع بالقرآن ، فالرياسةُ للسياسة والملكُ لِنَفِي الملك ^(١) ، وجَوْرُ السلطان عما واحدا أقل إذابة من كَوْن الناس فوضى لحظة واحدة ، فأنشأ الله الخليفة لهذه الفائدة والمصلحة على الملوك والخلفاء ، كلما بان خليفة خلفه آخر ، وكلما هلك ملكٌ ملكٌ بعده غيرُه ؛ ليستتبَّ به التدبيرُ ، - وتجزى على مقتضى رأيه الأمور ، ويكفَّ الله سبحانه به عادية الجمهور ؛ فإذا بعث نبيا سخر الله سبحانه له الملك في وقته إن كان ضعيفا ، فكان صغوه ^(٢) إليه وعونه معه ، كما فعل بدانيال وأمثاله .

وإن بعثه قويا يسر له الاستيلاء على الزمان وأهله ، وأغرى أرض السلطان عن ظلمه ، وجعل الأمر في الدين وأهله ، كما فعل بموسى ، ولما أراد الله من التيسير على نبيه محمد ، والتشريف لقومه أسكن أباه إسماعيل البلدة الحرام حيث لا أنس ولا أنيس ، واستخرج فيها ذريته ، وساق إليه من الجوار مَنْ عمرت به تلك البلاد والديار ، وجردهم عن الملك مقدمة لرئاسة الملة ، وكانوا على جبلية الخليفة وسليقة الآدمية ، من التحاسد والتنافس ، والتقاطع والتدابير ، والسلب والغارة ، والفعل والثارة ، ولم يكن بُد في الحكمة الإلهية والمشيشة الأولية من كافٍ يدوم مع الحال ، وراذع يُحمد معه المال ؛ فمظَّم الله سبحانه في قلوبهم البيت الحرام لحقه ، وأوقع في نفوسهم هيئته لحكمته ، وعظَّم بينهم حرمة لغيره ؛ فكان مَنْ لجأ إليه معصوما به ، وكان من اضطهد محميا بالكون فيه ، ولذلك قال تعالى ^(٣) : « أُولَئِكَ يَرْوُونَ أَنَا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا ، وَيُتَخَطَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ » . بيد أنه لما كان موضعا مخصوصا لا يُدركه كلُّ مظلوم ، ولا يناله كلُّ خائف جمل الشهر الحرام - وهي :

المسألة السابعة - ملجأ آخر ، فقرَّر في قلوبهم ، وأوقع في نفوسهم حُرمة الأشهر الحرم ؛ فكانوا لا يروِّعون فيها سربا ^(٤) ، ولا يطلبون فيها ذنبًا ، ولا يتوقعون فيها نارا ، حتى كان الرجلُ يلقى قاتل أبيه وابنه وأخيه فلا يؤذيه .

واقطعوا فيها ثلث الزمان ، ووصلوا منها ثلاثة مقوالية ، فسجة وراحة ، ومجالا للسياحة في الأمن واستراحة ، وجعلوا منها واحداً مُفَرِّداً في نصف العام ، دركا للاحترام ؛ ثم يسر لهم

(١) في ١ : الممالك ، وهو تحريف . (٢) صفوه : ميله . (٣) سورة العنكبوت ، آية ٦٧

(٤) في ١ : سرحا . والسرب : المسلك والطريق .

الإلهام ، وشرع على السفة الرسل الكرام الهدى والقائد ، فكانوا إذا أخذوا بعيراً أشمروه^(١) دماً ، وعلقوا عليه نعلاً . روى ابن القاسم وابن عبد الحكم عن مالك - وهي : المسألة الثامنة - أن القلائد حبل يفتله ، وتعلان يقلدهما ، والنمل الواحد تجزى ؛ ولذلك روى ابن وهب عن ابن عمر أنه كان^(٢) يقلد نعلين . وربعا قلد نعلاً واحداً ، فإذا فعل الرجل ذلك في بعيره أو في نفسه لم يرعه ذلك حيث لقيه ، وكان الفيصل بينه وبين من طلبه أو ظلمه ، حتى جاء الله بالإسلام ، وبين الحق بمحمد عليه السلام ، فانتظم الدين في سلمته ، وعاد الحق إلى نصابه ، وبهذا وجبت الخلافة هدى ، ومنع الله الخلق بعد ذلك أن يتركوا سدى ، فأشدت الإمامة إليه ، وانبى وجوبها على الخلق عليه ، وهو قوله سبحانه وتعالى^(٣) : « وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا » .

المسألة التاسعة - قوله تعالى : ﴿ ذَلِكِ لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ . . . إلى آخر الآية .

المعنى أنه دبر ذلك من حكمه ، وأنقذه من قضائه بقدرته على مقتضى علمه ، ليعلموا بظهور هذا التقدير وانتظامه في التدبير عموم علمه ، وشمول قدرته ، وإحاطته بذلك كله ، كيفما تصرف أو تقدر .

الآية التاسعة والعشرون - قوله سبحانه وتعالى^(٤) : ﴿ قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ فَاتَّقُوا اللَّهَ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ .

فيها خمس مسائل :

المسألة الأولى - في الحديث :

وفيه قولان :

(١) لإشعار البدن : هو أن يشق أحد جنبي سنام البدنة حتى يسيل دمها ويجعل ذلك علامة تعرف بها أنها هدى (النهاية) . (٢) في ل : قال . (٣) سورة النور ، آية ٥٥ . (٤) الآية المائة .

أحدهما الكافر . والثاني الحرام .

وأما الطيب - وهي :

المسألة الثانية - ففيه أيضاً قولان :

أحدهما المؤمن . الثاني الحلال .

المسألة الثالثة - قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَيْثِ ﴾ :

وفي معناه قولان :

أحدها - أن الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم ، والمراد أمته ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم لا يمجبه الكفار ولا الحرام ، وإنما يُعجب ذلك الناس .

الثاني - أن المراد به النبي صلى الله عليه وسلم ، وإعجابه له أنه صار عنده عجباً مما يشاهد من كثرة الكفار ، والمال الحرام ، وقلة المؤمنين ، وقلة المال الحلال . وقد سبق علم الله تعالى وحكمه بذلك .

والدليل عليه الحديث الصحيح ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : يقول الله تعالى يوم القيامة : يا آدم ، ابعث بعث النار ، فيقول : يا رب ، وما بعث النار ؟ فيقول : من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعون للنار وواحد للجنة .

المسألة الرابعة - في وجه عدم استوائه ووجوب تفاوته :

إن الحرام يؤذِي في الدين ، ويجب فسْخُ رُدُّه ، والحلال ينفعُ ويجب إمضاؤه [ويصح تنفيذه] ^(١) . قال الله تعالى ^(٢) : « أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ » . وقال ^(٣) : « أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ » . وقال سبحانه وتعالى ^(٤) : « يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيلُ الصَّدَقَاتِ » . فلا يعجبك كثرة المال الربوي ، ونقصان المال بصدقه التي تخرج منه ؛ فإن الله يحقِّ ذلك الكثير في العاقبة ، وينمى المال الزكائي ^(٥) بالصدقة ؛ وبهذا احتجَّ من علمائنا مَنْ رأى أن البيع الفاسد يفسخ ، ولا يَمْضَى بحوالة سوق ، ولا بتغير بدن ؛ فيستوى في إمضائه مع البيع الصحيح ؛ بل يفسخ أبداً .

(١) ليس في ل . (٢) سورة ص ، آية ٢٨ (٣) سورة الجاثية ، آية ٢١

(٤) سورة البقرة ، آية ٢٧٦ (٥) في ل : الزاكي .

وقد احتج أيضاً مَنْ زعم أنَّ من اِكْتَرى قاعةً إلى أمدٍ فكمُلَّ أمده ، وقد بنى بها وأسس ، فأراد صاحبُ الأرض^(١) أن يخرجها ، فإنه يدفع إليه قيمةَ بنائه قائماً ، ولا يهدمه عليه ، كما يفعل بالناصب إذا بنى في البُقعة المنصوبة .

ونظر آخرون إلى أن البيع إذا فُسِخ بعد القوت يكون فيه غبنٌ على أحد المتعاقدين ولا عقوبة في الأموال . وكذلك إذا كمل أمدُ الباني فأى حجة له ، وهو يعلم أن البنيان إلى أمد ، فإن صاحبَ العرصة^(٢) سيحتاج إلى عرصته لمثل ما هي عليه من البناء أو لنفيه ، فيجمله ذلك على أن يلزمه إخلاءها مما^(٣) شغلها به . وهذه كلها حقوقٌ مرتبطة بحقائق وأدلة تتفق تارة وتفتقر أخرى ، وتتباين تارة وتماثل أخرى .

وتحقيق ذلك على التفصيل في مسائل الخلاف^(٤) .

المسألة الخامسة - حقيقةُ الاستواء الاستمرار في جهة واحدة ، ومثله الاستقامة ، وضده الاعوجاج ، وذلك يتصرف إلى أربعة أوجه :

الأول - الاستواء في المقدار ، ولا يتساوى الخبيث والطيب مقداراً في الدنيا ؛ لأن الخبيث أوزنُ دنيا والطيب أوزنُ أخرى^(٥) .

الثاني - الاستواء في المكان ، ولا يستويان أيضاً فيه ؛ لأن الخبيث في النار والطيب في الجنة .

الثالث - الاستواء في الذهاب ، ولا يتساويان أيضاً فيه ؛ لأن الخبيث يأخذ جهة الشمال والطيب يأخذ^(٦) جهة اليمين .

الرابع - الاستواء في الإنفاق ، ولا يستويان أيضاً فيه ؛ لأن مفق الخبيث يعود عليه الخسران في الدارين ، ومُنْفَقُ الطيب يربح في الدارين . أما خسرانُ الأول فنقصُ ماله في الدنيا ، ونقصُ ماله في الآخرة ؛ وربحُ مفقِ الطيب في الدنيا حسنُ النية وصدقُ الرجاء في العوض ، وربحه في الآخرة ثقلُ الميزان .

(١) في ل : الموضع . (٢) العرصة : كل موضع واسع لا بناء فيه (النهاية) .
(٣) في ا : متى . (٤) في ل : الفقه . (٥) في ل : آخرة . (٦) في ل : يذهب .

الآية الموفية ثلاثين - قوله تعالى ^(١) : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ ، وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ تُبْدَ لَكُمْ عَفَا اللَّهُ عَنْهَا ، وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ . قد سألتها قومٌ من قبلكم ثم أصبحوا بها كافرين ﴾ .

فيها سبع مسائل :

المسألة الأولى - في سبب نزولها :

وفي ذلك أربعة أقوال :

الأول - روى في الصحيح عن أنس ، قال : خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبة ما سمعنا مثلاً . قال : لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ، ولبكيتم كثيراً . قال : فغطى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وجوههم ، ولهم حنين . فقال رجل : مَنْ أبى ؟ فقال : أبوك فلان ، فنزلت : (يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم) .

الثاني - ثبت في الصحيح ، عن ابن عباس ، كانوا يسألون ^(٢) رسول الله صلى الله عليه وسلم استهزاء ، فيقول الرجل : مَنْ أبى ؟ ويقول الرجل - تضل ناقته : أين ناقتي ؟ فأنزل الله سبحانه فيهم هذه الآية : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم ﴾ . الثالث - روى ^(٣) الترمذى عن عليّ قال : لما نزلت ^(٤) : « ولله على الناس حج البيت من

استطاع إليه سبيلاً » - قالوا : يا رسول الله ؛ أفى كل عام ؟ قال : لا . ولو قلت : نعم لوجبت . فأنزل الله تبارك وتعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم) . وقد تقدّم في سورة آل عمران بعضه .

الرابع - أنها نزلت في قوم سألتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البحيرة ، والسائبة ، والوصيلة ، والحام ؛ قاله ابن عباس .

المسألة الثانية - قوله تعالى : ﴿ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ ﴾ :

هذا المساق يعضد من هذه الأسباب رواية مَنْ رَوَى أَنَّ سَبَبَهَا سُؤَالُ ذَلِكَ الرَّجُلِ : مَنْ أَبَى ؟ لأنه لو كشف له عن سِرِّ أمه ربما كانت قد بَغَتْ عليه فيلحق العارُ بهم . ولذلك

(١) الآية الواحدة والثانية بعد المائة . (٢) أسباب النزول : ١٢٠ .
(٣) سنن الترمذى : ٥٠٦-٢٥٦ . (٤) سورة آل عمران ، آية ٩٧ ، وأسباب النزول : ١٢١

رَوَى أَنَّ أُمَّ السَّائِلِ قَالَتْ لَهُ : يَا بَنِي ؛ أَرَأَيْتَ أُمِّكَ لَوْ قَارَفَتْ بَعْضَ مَا كَانَ يَقَارِفُهُ أَهْلُ
الْجَاهِلِيَّةِ ، أَكُنْتَ تَفْضَحُهَا ؟ فَكَانَ السِّرُّ أَفْضَلَ .

وَيَعْضُدُهُ أَيْضًا رَوَايَةً مِّنْ رَّوَى عَنْ تَفْسِيرِ فَرَضِ الْحَجِّ ؛ فَإِنْ تَكَرَّرَ مُسْتَثْنَى لِعَظِيمِ
الْمَشَقَّةِ فِيهِ ، وَعَظِيمِ الْإِسْتِطَاعَةِ عَلَيْهِ . وَقَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ
قَالَ : إِنَّ اللَّهَ أَمَرَكُمْ بِأَشْيَاءَ فَاثْمَنُوهَا ، وَنَهَاكُمْ عَنْ أَشْيَاءَ فَاجْتَنِبُوهَا ، وَسَكَتَ لَكُمْ عَنْ أَشْيَاءَ
رَحْمَةً مِنْهُ ، فَلَا تَسْأَلُوا عَنْهَا .

المسألة الثالثة - قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ تُبْدَ لَكُمْ ﴾ :
وهذا يشهد لكونها من باب التكاليف الذي لا يبينه إلا نزول القرآن ، وجعل نزول
القرآن سبباً لوجوب الجواب ؛ إذ لا شرع بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم ، يحقق ذلك
قوله تعالى ^(١) : (عفا الله عنها) ؛ أي أسقطها ، وهي :

المسألة الرابعة - والذي يسقط لعدم بيان الله سبحانه فيه وسكوته عنه هو باب التكليف ؛
فإنه بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم تختلف العلماء فيه ، فيحرم عالم ، ويحل آخر ،
ويوجب مجتهد ، ويسقط آخر ؛ واختلاف العلماء رحمةً للخلق ، وفسحةً في الحق ، وطريق
مهيع ^(٢) إلى الرفق .

المسألة الخامسة - قوله تعالى ^(٣) : ﴿ قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِّنْ قَبْلِكُمْ ﴾ :
فيه أربعة أقوال :

الأول - قوم عيسى عليه السلام في المائدة .

الثاني - قوم صالح في الناقة .

الثالث - قريش في الصفا ذهباً .

الرابع - بنو إسرائيل ، كانت تسأل : فإذا عرفت بالحكم لم تقر ولم تمتثل .

والصحيح أنه عام في الكل ، ولقد كفرت العيسوية بعيسى وبالمائدة ، والصاحية بالناقاة ،
والسكية بكل ما شهدت من آية ، وعابثت من معجزة مما سأله ومما لم تسأله على كثرتها ؛
وهذا تحذير مما وقع فيه من سبق من الأمم .

(١) سورة المائدة ، آية ١٠١ (٢) مهيع : بين . (٣) سورة المائدة ، آية ١٠٢

المسألة السادسة - اعتقد قومٌ من الغافلين تحريمَ أسئلة النوازل حتى تقع تعلقاً بهـ هذه الآية ، وهو جهلٌ ؛ لأن هذه الآية قد صرّحت بأن السؤال المنهى عنه إنما كان فيما تقسُّ المسألة في جوابه ، ولا مساءة في جواب نوازل الوقت ، وقد كان من ساف من السلف الصالح يكرهها أيضاً ، ويقول فيما يسأل عنه من ذلك : دَعُوهُ دَعُوهُ حتى يقع ، يريد : فإن الله سبحانه وتعالى حينئذ يُعين على جوابه ، ويفتح إلى الصواب ما استبهم من بابه ؛ وتعاطيه قبل ذلك غلوٌّ في القصد ، وسرف من المجتهد ؛ وقد وقف أعرابي على ربيعة الرأي وهو يفرّغ المسائل ، فقال : ما العيِّ عندنا إلا ما هذا فيه منذ اليوم . وإنما ينبغي أن يعتنى ببسط الأدلة ، وإيضاح سُبُل النظر ، وتحصيل مقدمات الاجتهاد ، وإعداد الآلة^(١) المعينة على الاستمداد ؛ فإذا عرّضت النازلة أثبت من بابها ، ونُشدت في مظانها ، والله يفتح في صوابها .

المسألة السابعة - وهمَ بعضُ المفسرين في هذه الآية في ثلاثة فصول :

الأول - قال : إن قوله : (لا تسألوا...) إلى قوله : (يسئلكم) سؤال عما لا يعنى^(٢) ، وليس كذلك ؛ بل هو سؤال عما يضرُّ ويسوء ، ففرّق بين أن يكون النهى عن شيء يضر . وبين أن يكون عما لا يعنى . وهذا بين .

الثاني - قال : قوله : (وإن تسألوا عنها حين ينزل القرآن تبدل لكم) ، يعنى وإن تسألوا عن غيرها ؛ لأنهم فهم فكيف ينههم ويقول : إنه يبين لهم إن سألوه عنها . وهذا استبعادٌ محض عارٍ عن البرهان ؛ وأى فرق أو أى استحالة في أن يقال : لا تسأل ، فإنك إن سألت يبين لك ما يسوءك ، فالكسوت عنه أولى بك ، وإن الله تعالى قد عفا عنها لك .

الثالث - قوله : (قد سألتها قومٌ من قبلكم) :

قال : فهذا السؤال لغير الشيء ، والأول والثاني هو سؤالٌ عن غير الشيء ، وهذا كلامٌ فتر ، مع أنه قد تقدم ضده حين قال : إن السؤال الثاني هو سؤالٌ عن الشيء ، وفيما قدمناه بلاغٌ في الآية ، والله عز وجل أعلم ، وبه التوفيق .

(١) في ل : الأدلة . (٢) في ل : عما لا يعنى .

الآية الحادية والثلاثون - قوله تعالى ^(١) : ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ وَلَكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ .

فيها سبع مسائل :

المسألة الأولى - قوله تعالى : ﴿ جَعَلَ ﴾ :

وقد تقدم ^(٢) تفسيره وتفسيره ، ومعنى اللفظ هاهنا : ما سمي الله ذلك حكما ولا يعتد به شرعا ^(٣) ، بيد أنه قضى به علما ، وأوجده بقدرته وإرادته خلقا ؛ فإن الله سبحانه خالق كل شيء من خير وشر ، ونفع وضر ، وطاعة ومعصية .

المسألة الثانية - في تفسير المسميات فيها لفظة :

فالبحيرة هي الناقة المشقوقة الأذن لفظة ، يقال : بحرت أذن الناقة ؛ أى شققها .
والسائبة : هي الخلالة لا قيد عليها ولا راعى لها .

والوصيلة في النعم : كانت العرب إذا ولدت أنثى كانت لهم ، وإن ولدت ذكرا كانت لآلهم ، وإن ولدت ذكرا وأنثى قالوا : وصلت أخاها ، فكان السكّل للآلهة ، ولم يذبحوا الذكور .
والحامى : كانت العرب إذا نتجت من صلب الفحل عشرة أبطن قالوا : حمى ظهره فسيبوه لا يركب ولا يهاج .

ولهذه الآية تفسير طويل باختلاف كثير يرجع إلى ما أوضحه مالك ومحمد بن إسحاق .

قال ابن وهب : قال مالك : كان أهل الجاهلية يمتقون الإبل والنعم يسيبونها ، فأما الحامى فمن الإبل ؛ كان الفحل إذا انقضى ضرابه جعلوا عليه من ريش الطواويس وسيبوه .
وأما الوصلة فمن النعم ولدت أنثى بعد أنثى سيبوها .

وروى ابن القاسم وغيره ، عن مالك بن أنس ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أول من نصب النصب ، وسيب السوائب ، وغير عهد إبراهيم عمرو بن لحي ؛ ولقد رأيت يجر قصبه ^(٤) في النار ، يؤذى أهل النار بريحه .

(١) الآية الثالثة بعد المائة . (٢) صفحة ٦٨٥ (٣) في ل : ولا يتعبد به شرعا .

(٤) الفص : المعى .

قال : وأول من بحر البحائر رجل من بنى مُدْلَج عمِد إلى نَاقَتين له ، فجدع أذانهما ، وحرم ألبانهما وظهورهما ، ثم احتاج إليهما ، فشرب ألبانهما ، وركب ظهورهما ، فقال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم : لقد رأيتُهما في النار يُخبطانه بأخفافهما وبعضانه بأفواههما . ونحوه علي بن نافع ^(١) عن مالك ، قال : لقد رأيتُه يؤذى أهل النار بريحه ولم يزد .

وروى أشهب عن مالك : السَّوَابُ النَّم . وقال محمد بن إسحاق : البحيرة بنت السائبية . والسائبية هي الناقة إذا تابعت بين عشر إناث ليس بينهن ذكر لم يُرْكَبْ ظهرها ، ولم يجزَّ وبرُّها ، ولم يشرب لبنها إلا ضيف ، فما نتجت بعد ذلك من أنثى شقت أذنبا ، وخلّى سبيلها مع أمها ، فلم يركب ظهرها ، ولم يجزَّ وبرُّها ، ولم يشرب لبنها إلا ضيف ، كما فعل بأمها ؛ فهي البحيرة بنت السائبية .

والوصيلة : الشاة إذا أُنْأَمَتْ ^(٢) عشر إناث متتابعات في خمسة أبطن ليس بينهن ذكر جُمِلَتْ وصيلة ، قالوا : قد وصات ، فكان ما ولدت بعد ذلك لذكور منهم دون الإناث إلا أن يموت منها شيء فيشتركون في أكليته ذكورهم وإناثهم .

وروى عن غير ابن إسحاق : فكان ما ولدت بعد ذلك لذكورهم دون إناثهم .

قال ابن إسحاق : والحامى الفحل إذا نتج له عشر إناث متتابعات ليس بينهن ذكر حتى ظهره ، فلم يركب ظهره ، ولم يجزَّ وبره ، وخلّى في إبله يضرب ، لا ينفع منه شيء ، بنير ذلك . وقال ابن عباس : البحيرة الناقة . والوصيلة الشاة . والحامى الفحل . وسائبية يقول يستبونها لأصنامهم .

وروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى عمرو بن لُحَيْش بن قَمْعَةَ بن خِنْدِف ^(٣) يجر قصبه في النار . قال : فسألته عن بيني وبينه من الناس . قال : هلكوا .

وروى أن سبب نصب الأوثان وتغيير دين إبراهيم أنه خرج من مكة إلى الشام ، فلما قدم مأرب ^(٤) من أرض البلقاء ، وبها يومئذ المالحق أولاد عمليق ، ويقال عملاق بن لاوذ بن سام ابن نوح ، رأهم يعبدون الأصنام ، فقال لهم : ما هذه الأصنام التي أراكم تعبدون ؟ قالوا :

(١) ق ل . عن نافع . (٢) ق ل : أنمت .

(٣) ق ل : بن جندب . والمثبت في صحيح مسلم أيضا صفحة ٢١٩١ (٤) ق ل : أرضا .

هذه أصنام نستعظمها فتمطرنا ، ونستنصرها فتنصرنا . فقال لهم : أفلا تمطونى منها صنما أسيرُ به إلى أرضِ العرب فيعبدوه ؟ فأعطوه صنما يقال له هُبَل . فقدم به مكة فنصبه ، وأخذ الناس بمبادته وتعظيمه ، فلما بعث الله سبحانه محمداً صلى الله عليه وسلم بالحق أنزل عليه : (ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام ، ولكن الذين كفروا يفترون على الله الكذب) ؛ وذلك لأنهم كانوا يزعمهم يفعلون ذلك لرضا ربهم وفى طاعته، وطاعة الله ورضاه إنما تعلم من قوله ، ولم يكن عندهم لله بذلك قول ، فكان ذلك مما يفترونه على الله ، وأنزل الله عليه ^(١) : « وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا وَإِنْ يَكُنْ مَيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ سَيَجْزِيهِمْ وَصْفُهُمْ إِنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيمٌ » . وأنزل عليه ^(٢) : « قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا ، قُلِ اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ » .

وأنزل عليه ^(٣) : « ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ مِنَ الصَّانِ اثْنَيْنِ ، وَمِنَ الْمَعْنِ اثْنَيْنِ ، قُلِ آلَ اللَّهِ كَرِينَ حَرَّمَ أَمْ الْأَنْثَيْنِ أَمْ مَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنثَيْنِ نَبِّئْنِي يَعْلَمُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ . وَمِنَ الْإِبِلِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْبَقَرِ اثْنَيْنِ ، قُلِ آلَ اللَّهِ كَرِينَ حَرَّمَ أَمْ الْأُنثَيْنِ أَمْ مَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنثَيْنِ أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ وَصَّاكُمْ اللَّهُ بِهَذَا ، فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ ، إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ » .

وأنزل عليه ^(٤) : « وَأَنْعَامٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا وَأَنْعَامٌ لَا يَذْكُرُونَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا » .
 المسألة الثالثة - روى أبو هريرة ، قال : سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لأَكم ابن الجون : رأيت عمرو بن لحي بن قعدة بن خندف يجر قصبه في النار ، فإرايتُ رجلاً أشبهه برجلٍ منك به ولا به منك . فقال أكم : أخشى أن يضرنى شبهه يا رسول الله . قال : لا ؛ لأنك مؤمن وهو كافر ؛ إنه أول من غير دين إسماعيل ، وبحر البحيرة ، وسيب السائبة ، وحمى الحامى .

(١) سورة الأنعام ، آية ١٣٩ (٢) سورة يونس ، آية ٥٩ (٣) سورة الأنعام : ١٤٣ ، ١٤٤

(٤) سورة الأنعام ، آية ١٣٨

وروى أبو الأحوص عَوْنُ^(١) بن مالك بن نَضْلَةَ الجُشَمِيُّ عن أبيه أنه وفد على النبي صلى الله عليه وسلم فقال: أَرَبُّ إِبِلٍ أَنْتَ أم رُبُّ غَمٍّ؟ فقال: مِنْ كُلِّ الْمَالِ آتَانِي اللَّهُ فَأَكْثَرُ وَأَطْيَبُ . فقال: هل تفتج إِبِلَكَ صِحَّاحاً آذَانُهَا فتعمد إلى المواسي فتقطع آذَانُهَا، فتقول: هذه مُبْحَرٌ . وتشقُّ جلودها ، فتقول : هذه صُرْمٌ^(٢) ، فتحرّمها عليك وعلى أهلِكَ ؟ قال : نعم . قال : فإنَّ اللَّهَ تَعَالَى قد أَحَلَّ لَكَ مَا آتَاكَ ، ومُوسَى اللَّهُ أَحَدٌ ، وسَاعِدُ اللَّهِ أَشَدُّ .

المسألة الرابعة - لما ذمَّ الله تعالى الرَّبَّ على ما كانت تفعله من ذلك كان ذلك تحذيراً للامة عن الوقوع في مثل ذلك من الباطل ، ولزمتهم الانقياد إلى ما بين الله تعالى من التحليل والتحریم ، دون التعلق بما كان يُلقيه إليهم الشيطان من الأباطيل .

قال محمد بن عبد الحكم : سمعتُ الشافعي يقول: قال مالك بن أنس: الحبس الذي جاء محمد صلى الله عليه وسلم بإطلاقها التي في كتاب الله تعالى : (ما جَمَلَ اللَّهُ من بحيرة ولا سائمة ولا وَصِيلَةٍ ولا حَامٍ) .

قال الشافعي : هذا الذي كَلَّمَ به مالك بن أنس أبا يوسف عند هارون . وهذه إشارة إلى أنَّ أبا يوسف خالف مالكا في الأحباس ، ورأى رأى شيخه أبي حنيفة في أنَّ الحبس باطل . وروى عبد الملك بن عبد العزيز قال : حضرتُ مالكا وقد قال له رجل من أهل العراق عن صدقة الحبس ، فقال : إذا حيزت مضت . قال العراقي : إنَّ ثعربا قال : لا حبس عن كتاب الله . فضحك مالك ، وكان قليل الضحك ، وقال : يرحم الله ثعربا لو^(٣) درى ما صنع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم هاهنا .

وقد روى أن مالكا قال له أبو يوسف بحضرة الرشيد : إنَّ الحبس لا يجوز . فقال له مالك : فهذه الأحباس أحباس رسول الله صلى الله عليه وسلم بخيبر وقدك وأحباس أصحابه ؟ فأما حظُّ رسول الله صلى الله عليه وسلم فتبت عنه أنه قال : إنا معشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة .

(١) في ل : بن عوف . (٢) صرم : جمع صريم . هو الذي صرمت أذنه ، أى قطعت (النهاية) -

(٣) في ل : لقد .

وأما أصحابه فروى عن أبي بكر وعمر وعثمان وعليّ وطلحة والزبير وعائشة ، وزيد ابن ثابت ، ورافع بن خديج ، وخالد بن الوليد ، وجابر بن عبد الله ، وابن عمر ، وأم سلمة ، وحفصة ، وقد روى حديث عمر جماعة ، قالوا : إن عمر جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ؛ إني أصبتُ مالا بخَيْرٍ لم أصِبْ قط مالا أَنفَس منه ، يعنى بسمع ، وإني أريد أن أتصدق به . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : احبس الأصل وسبل الثمرات ^(١) . وأشار به إلى الصدقة الدائمة ؛ فإنه لو تصدَّقَ به عُمر صدقة فيبيع لا تَقْطَع أجره في الحبس ؛ وكتب عمر في شرطه : هذا ما تصدَّقَ به عمر بن الخطاب صدقة لا تَبَاع ولا تورث ولا توهب ، للفقراء ، والقرى ، والرقاب ، وفي سبيل الله ، والضيف ، وابن السبيل ، لا جناح على مَنْ وليها أن يأكلَ منها بالمعروف غير متأثِّل ^(٢) مالا . وجاء بالفاظ مختلفة هذه أمهاتها .

وتعلق أبو حنيفة بأن الله تعالى عاب على العرب ما كانت تفعل من تسييب البهائم وحمايتها وحبس أنفسها عنها . وهذا لاجتماع فيه ؛ لأنَّ الله سبحانه عاب عليهم أن يتصرفوا بمقولهم بغير شرع توجه إليهم ، أو تسكين فرض عليهم .

فإن قيل : إنما عاب عليهم أن نقلوا الملك إلى غير مالك ، والملك قد عينه الله تعالى في الأموال ، وجعل الأبدى يتبادل فيه بوجوه شرعية ، أو تبطل في الأعيان بمعانٍ قريبة ، كالعتق والهتدي ؛ فأما هذه الطريق فبدعة .

قلنا : بل سنة كما تقدم .

جواب ثان - وذلك أن الحبس عندنا لا ينتقل الملك ؛ بل يَبْقَى على حكم مالكه ، وإنما يكون الحبس في العتلة والمنفعة على أحد القولين ، وفي القول الثاني ينتقل الملك إلى المحبوس عليه وهو مالك .

فإن قيل : إنما كان يصحُّ هذا لو كانوا معيّنين ، فأما المجهول والمعدوم فلا ينتقل الملك إليه .

قلنا : هذا يبطل بأربعة مسائل : الأولى المسجد . الثانية المقبرة . الثالثة القنطرة ،

قالوا يصحُّ هذا ، وهو حبس على معدوم ومجهول [وهو الرابع] ^(٣) .

(١) أى اجعلها وقتا ، وأبع ثمرتها لمن وقفها عليه (القرطبي) .

(٢) غير متأثِّل مالا : غير جامع مالا (النهاية) . (٣) ليس في ل .

جواب خامس - وذلك إن أبا حنيفة ناقض ، فقال : إذا أوصى بالحبس جاز ، وهذه المفااضات الخمس لا جواب له عنها إلا وينعكس عليهم^(١) في مسائلنا ، ولهم آثار لم نرضَ ذِكْرَها لبطلانها .

المسألة الخامسة - في عتق السائبة :

قال أصبغ ، عن ابن القاسم في العتبية : أكره عتق السائبة ؛ لأنه كهيئة الولاء .
وقال عيسى : أكرهه وأنهى عنه .

قال سحنون : لا يعجبنا كراهيته له ، وهو جائز ، كما يجوز أن يعتق عن غيره - يريدان : ولا يكون ذلك هيئة للولاء ، كذلك في السائبة ، وهذا الذي قاله صحيح على تعليله . وأما لو علل الكراهة بأنها لفظة مذمومة مفعرا ، فلا يتقرب بها ؛ إذ له في غيرها من ألفاظ العتق في كنيائاته وصراحته مندوحة لكان له وجه ، وتبينت المسألة ؛ وبالكراهة أقول للمعنى الذي نهت عليه .
المسألة السادسة - في تصويره : وهو أن يقول^(٢) للعبد : أنت سائبة ، وينوى العتق . أو يقول : أعتقتك سائبة .

فقال علماؤنا : ولاؤه للمسلمين ، وبه قال عمر ، وابن عمر ، وابن عباس ، وابن شهاب ، رواه عنه^(٣) ابن القاسم ومطرف .

وقال الشافعي وأبو حنيفة : ولاؤه للمعتقه ، وبه قال عمر بن عبد العزيز ، وابن نافع ، وابن الماجشون .

وجه الأول أن اللفظ يقتضى أن يزول عنه الملك واليد ويبقى كالجمل المسيب الذي لا يعرض له ، ولو تعين الولاء لأحد لم يتحقق هذا المعنى .
وجه الثاني - وبه أقول - أنه لا سائبة في الإسلام . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم :
الولاء لمن أعتق .

وتحقيق القول فيه أنه لم يعتق عن معين ، فلا يخرج الولاء عنه ، كما لو أطلق العتق .
المسألة السابعة - قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَقْتُرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ ﴾ :
وهذا عام فيهم ، لكن افتراؤهم على قسمين منهم^(٤) : افتراء معاند يعلم أن هذا كذب

(١) في ل : عليه . (٢) في ل : يقال . (٣) في ل : عن . (٤) في ل : منه .

وزُور، ومنهم ^(١) مَنْ لَا يَعْلَمُهُ، وهم الاتباع لرؤسائهم وأهل الغفلة منهم، وهم الأكثر؛ والمذاب يشركهم ويمعهم، والعناد أعظم عذاباً.

الآية الثانية والثلاثون - قوله تعالى ^(٢): ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾.

فيها أربع مسائل:

المسألة الأولى - في ارتباطها بما قبلها:

وذلك بين؛ فإن الله تعالى أخبر عن جهالة العرب فيما تحكمت فيه بأرائها السقيمة ^(٣) في البحائر والسوائب والحوامي، واحتجاجهم في ذلك بأنه أمرٌ وجدوا عليه آباءهم؛ فاتبعهم في ذلك، وتركوا ما أنزل الله على رسوله وأمر به من دينه.

المسألة الثانية - قد قدمنا أن العقول لا حُكم لها بتحسين ولا تقبيح، ولا تحايل ولا تحريم؛ وإنما ذلك إلى الشرع؛ إذ العقول لا تهتدي إلى المنافع التي ترشد من ضلال الخواطر، وتُنَجِّي من أهوال الآخرة بما لا تهتدي العقل إلى تفصيله، ولا يتمكن من تحصيله، فكيف أن تغير ما مهّده الشرع، وتبدل ماسنّه وأوضحه، وذلك [كأه] ^(٤) من غرور الشيطان ووساوسه، وتحكمه على الخلق بالوعد الصادق: لأجلبنّ عليهم ولأشاركنهم ولأعدنهم. قال الله عز وجل ^(٥): «وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ وَشَارِكْهُمْ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ وَعِدْتُهُمْ وَمَا يَعِدُهُم الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا».

المسألة الثالثة - تعاقب قوم بهذه الآية في ذم التقليد، وقد ذكر الله سبحانه ذم الكفار باتباعهم لآبائهم بالباطل ^(٦)، واقتدائهم بهم في الكفر والمعصية في مواضع من القرآن. وأكد النبي صلى الله عليه وسلم ذلك؛ وإنما يكون كما فسرناه في الباطل. فأما التقليد في الحق فأصل من أصول الدين، وعصمة من عصم المسلمين ياجأ إليها الجاهل المقصر عن درك النظر.

(١) في ل: منه. (٢) الآية الرابعة بعد المائة. (٣) في ل: السفية. (٤) ليس في ل.

(٥) سورة الإسراء، آية ٦٤. (٦) في ل: في الباطل.

وقد اختلف العلماء في جوازهِ في مسائل الأصول ، فأما جوازُهُ ، بل وجوبُهُ ، في مسائل الفروع فصحيح ، وهو قبولُ قولِ العالم من غير معرفة بدليله ؛ ولذلك منع العلماء أن يقال : إنا نقلد النبي صلى الله عليه وسلم ؛ لأننا إنما قبلنا قوله بدليل ظاهر ، وأصل مقطوع به ، وهو المعجزة التي ظهرت على يده موافقة لدعواه ، ودالة على صدقه .
وقد بينا أحكام التقليد ووجهه ^(١) في كتب الأصول .

لبابُهُ أنه فرضُ على العامي إذا نزلت به نازلة أن يقصدَ أعلمَ مَنْ في زمانه وبلده فيسأله عن نازِلته ، فيمثل فيها فتواه ، وعليه الاجتهاد في معرفة [أعلم] ^(٢) أهل وقته بالبحث عن ذلك ، حتى يتصل له الحديث بذلك ويقع عليه الاتفاق من الأكثر من الناس . وعلى العالم أيضاً فرضُ أن يقلد عالماً مثله في نازلة خفيَ عليه فيها وجه الدليل والنظر ، وأراد أن يردد فيها الفكر ، حتى يقف على المطلوب ؛ فضايق الوقت عن ذلك ، وخيف على العبادة أن تفوت ، أو على الحكم أن يذهب في تفصيل طويل ، واختلاف كثير ، عوّلوا منه على ما أمرونا لكم إليه .

المسألة الرابعة - قوله تعالى ﴿ أَوْ لَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴾ : هذه إشارة إلى أن الأدلة والاحتجاجات لا تكون بمحتمل ، وإنما يقع الاتباع ^(٣) فيها بما خرج من الاحتمال ، ووجبت له الصحة في طرق الاستدلال ؛ لأن قولهم : وجدنا عليه آباءنا ، فنحن نتقدي بهم في أفعالهم ، ونقتل ما شاهدناه من أفعالهم ، ولم يثبت عندهم أن آباءهم بالهدى عاملون ، وعن غير الحق معصومون ، ونسوا أن الباطل جائز عليهم ، والخطأ والجهل لاحق بهم ؛ فبطل وجه الحجة فيه ، ووضح العمل بالدليل بشروطه حسبما قررناه من شروط الأدلة في كتب الأصول .

الآية الثالثة والثلاثون - قوله تعالى ^(٤) : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ .

(١) في ل : ووجهه . (٢) من ل . (٣) في ل : الإنفاع . (٤) الآية الخامسة بعد المائة .

فيها أربع مسائل :

المسألة الأولى - قال بعضُ علمائنا : في هذه الآية غريبة من القرآن ليس لها أخت في كتاب الله تعالى ؛ وذلك أنها آية ينسخ آخرها أولها ؛ نسخ قوله : « إذا اهتديتم » قوله : « عليكم أنفسكم » . وقد حققنا القول في ذلك في القسم الثاني من علوم القرآن الناسخ والمنسوخ ، فالحظوه هناك إن شاء الله تعالى .

المسألة الثانية - روى أن أبا بكر الصديق قال : أيها الناس ، إنكم تقرءون هذه الآية وتقاولونها على غير تأويلها : (يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضلَّ إذا اهتديتم) . وإن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله سبحانه بعذاب ^(١) من عنده .

وروى أبو أمية ^(٢) الشَّعْبَانِيُّ قال : أتيت أبا ثعلبة الخشني ، فقلت له : كيف تصنع بهذه الآية ؟ فقال : أية آية ؟ قلت : قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضلَّ إذا اهتديتم) ؛ فقال : أما والله لقد سألتُ عنها خبيراً ، سألت عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : بل انتمعروا بالمعروف ، وتناهَوْا عن المنكر ، حتى إذا رأيتُ شُحْحاً مطاعاً ، وهوى متبعاً ، ودنياً مؤثرة ، وإعجاب كلِّ ذي رأيٍ برأيه - فمليك بخاصة نفسك ، ودع أمر العامة ؛ فإن من ورائكم أياما الصبر فيهن مثل القبض على الجمر ، للعامل فيهن مثل أجر خمسين رجلاً ، يعملون مثل عملكم الحديث إلى آخره .

المسألة الثالثة - هذه الآية من أصول الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي هو أصل الدين وخلافة المسلمين ^(٣) ؛ وقد ذكر علماءنا أبوابه ومسائله في أصول الدين ، وهي من فروعه ، وقد تقدم ذكرُها في آياتٍ قبل هذا ، وذكرنا بعضَ شروطه ، وحققنا أن القيام به فرض على جميع الخلق . وعرضت هذه الآية الموهمة في ابتداء الحال لمعارضتها لما تقدم ، أو لما يتأخر في كتاب الله تعالى من الآيات المؤكدة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وعند سداد النظر وانتهائه إلى الغاية يتبين المطلوب .

(١) في ل ، والقرطبي : بعقاب . (٢) والترمذي : ٥-٢٥٧ ، والقرطبي ، واللباب . وفي ل : أبو أمامة .

(٣) في ل : المرسلين .

وقد قال تعالى^(١): «كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ». وأخبر تعالى أن العذاب واقع بهم لأجل سكوتهم عن المنكر الفعول، والمعروف المتروك؛ وهذا يدل على مخاطبة الكفار بفروع الشريعة، وأنهم يعدّون على تركها، وإلى هذا المعنى أشار الصديق رضي الله عنه أننا بقوله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمّهم الله بمذابٍ من عنده. وذلك إنما يكون مع القدرة على ذلك بيقين الأمن^(٢). من الضرر عند القيام به؛ يدلّ عليه قوله في حديث أبي ثعلبة الخشني: فإذا رأيت شحاً مطاعاً، وهوىً متبهماً، ودنياً مؤثرةً، وإعجاباً كلّ ذي رأى برأيه فمليك بخاصة نفسك، ودع أمر العامة. وذلك لعدم الاستطاعة على معارضة الخلق، والخوف على النفس أو المال من القيام بالحق. وتلك رخصة من الله عز وجل يسرّها علينا، وفَضْلُهُ العميم آتانا، وقد بينا كيفية العمل فيه والاختلاف عليه.

وبعض ذلك الحديث الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال^(٣): مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مَنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَلْيُغَيِّرْهُ بِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَلْيُغَيِّرْهُ بقلبه، وذلك أضعف الإيمان.

ولهذا المعنى حدّث أبو سعيد الخدري مروان بن الحكم حين أراد أن يصعد المنبر قبل الصلاة في خطبة العيد، فقال له مروان: ذهب^(٤) ما كنت تعلم. فسكت أبو سعيد، وذكر نحو الحديث المتقدم؛ إذ لم يقدر على مخالفة الملك، ولا استطاع منازعة الإمارة، وسكت^(٥).

فإن قيل: لم لم يخرج عن الناس، ولم يحضر بدعة، ويقيم سنةً مبدلة؟ قلنا: في الجواب وجهان:

أحدهما - ما قال عثمان، حين قيل له إنه يصلي لنا إمام فتنة. قال: الصلاة أحسن ما يفعل الناس؛ فإذا أحسن الناس فأحسن معهم، وإذا أساءوا فاجتنب إساءتهم.

الثاني - أن أبا سعيد لم يستطع الخروج؛ فإن الموضع كان محاطاً به من الحراس مشحوناً

(١) سورة المائدة، آية ٧٩ (٢) في ل: لبقاء الأمر. (٣) صحيح مسلم: ٦٩

(٤) في ل: أذهب. (٥) في ل: فسكت.

بمحاشية مروان، يحفظون أعمال الناس، ويحفظون حركاتهم، فلو خرج أبو سعيد لخاف إن يلقَى هواناً، فأقام مع الناس في الطاعة، وخلص بنفسه من التباعة^(١).

المسألة الرابعة - تذاكرت بالمسجد الأقصى طهره الله مع شيخنا أبي بكر الفهرزي هذا الحديث عن أبي ثعلبة، وقوله صلى الله عليه وسلم فيه: إن من ورائكم أيام الصبر..... لا عامل فيها أجرٌ خمسين منكم. فقالوا: بل منهم. فقال: بل منكم، لأنكم تجدون على الخير أعواناً، وهم لا يجدون عليه أعواناً، وتفاوضنا كيف يكون أجرٌ من يأتي من الأمة أضعاف أجر الصحابة، مع أنهم أسسوا الإسلام، وعضدوا الدين، وأقاموا المنار، وافقتحوا الأمصار، وحوا البيضة^(٢)، ومهدوا الملة؟ وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح^(٣): دَعُوا لِي أحمائي، فلو اتفق أحدكم كل يوم مثل أحدٍ ذهب ما بلغ مدَّ أحدٍهم ولا نصيفه^(٤).

فتراجعنا القول فكان الذي تنخل من القول، وتحصل من المعنى لباباً أوضحناه في شرح [الحديث]^(٥) الصحيح، الإشارة إليه أن الصحابة كان لهم أعمال كثيرة فيها ما تقدم مرده؛ وذلك لا يلحقهم فيه أحد، ولا يداني شأوهم فيها بشر، والأعمال سواها من فروع الدين يساويهم فيها في الأجر من إخلص إخلاصهم، وخلصها من شوائب البدع والرياء بعدهم، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بابٌ عظيم هو ابتداء الدين والإسلام، وهو أيضاً انتهاءه؛ وقد كان قليلاً في ابتداء الإسلام، صعب المرام لغلبة الكفار على الحق، وفي آخر الزمان أيضاً يعود كذلك^(٦) بوعد الصادق صلى الله عليه وسلم بفساد الزمان، وظهور الفتن، وغلبة الباطل، واستيلاء التبديل والتغيير على الحق من الخلق، وركوب من يأتي سنن من مضى من أهل الكتاب، كما قال صلى الله عليه وسلم^(٧): لتركبن سنن من كان قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع، حتى لو دخلوا جحر ضب خرب لدخلتموه.

وقال صلى الله عليه وسلم: بدأ الإسلام غريباً وسيعود^(٨) كما بدأ.

(١) التباعة: التبعة. (٢) البيضة: مجتمعهم وموضع سلطانهم ومستقر دعوتهم (النهاية).

(٣) صحيح مسلم: ١٩٦٨ (٤) النصف: النصف. (٥) من ل.

(٦) في ل: ذلك. (٧) صحيح مسلم: ٢٠٥٤، وفيه: لتتبعن... والسنن: الطريق.

والمراد بالشبر وجهر الضب التمثيل بشدة الموافقة لهم. (٨) في ل: وسيعود غريباً.

قال علماؤنا: فلا بد - والله أعلم - بحكم هذا الوعد الصادق أن يرجع الإسلام إلى واحد كما بدأ من واحد، ويضعف الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حتى إذا قام به قائم مع احتواشه بالخوف، وباع نفسه من الله تعالى في الدعاء إليه كان له من الأجر أضعاف ما كان لمن كان متمكناً منه، معاناً عليه بكثره الدعاء إلى الله تعالى، وذلك لقوله: لأنكم تجدون على الخير أعواناً، وهم لا يجدون إليه أعواناً، حتى ينقطع ذلك انقطاعاً باتاً، لضعف اليمين، وقلة الدين، كما قال صلى الله عليه وسلم: لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض الله الله. يروى برفع الهاء ونصبها من المكتوبة، فإن رويت برفع الهاء كان معناه لا تقوم الساعة حتى لا يبقى موحد يذكر الله عز وجل، وإذا نصبت الهاء كان معناه لا تقوم الساعة حتى لا يبقى أمرٌ بمعروف، ولا ناهٍ عن منكر يقول: خافوا الله، وحينئذ يتمنى العاقل الموت، كما قال صلى الله عليه وسلم: لا تقوم الساعة حتى يمرَّ الرجل بقبر الرجل^(١) فيقول: يا ليتني مكانه.

الآية الرابعة والثلاثون - قوله تعالى^(٢): ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهِادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ تَحْسِبُوهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَتُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنْ أَرَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ، وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذَا لَعِنَ الْآثِمِينَ .

فإن عثر على أنهما استحقا إثماً فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان فيقسمان بالله لشهادتنا أحق من شهادتهما وما اعتدنا إننا إذا لعن الظالمين. ذلك أدنى أن يأتوا بالشهادة على وجهها أو يخافوا أن ترد أيمان بعد أيمانهم واتقوا الله وأسمموا والله لا يهدي القوم الفاسقين .

وإنما نظمناها؛ لأنها في قصة واحدة؛ وهذه الآية من المشكلات، وقد عسر القول فيها على المتبحرين، فأما الشادون فالحجاب بيننا وبينهم معزف، والسبيل الموصلة إليها

(١) في ل: أخيه . (٢) الآية السادسة والسابعة والثامنة بعد المائة .

لا تعرف ، ومازلنا مدة الطلب نقرعُ بابها ونجذب^(١) حجابها إلى أن فتح الله تعالى منها بما سردناه لكم وجلّواؤه عليكم في تسع وثلاثين مسألة :

المسألة الأولى - في سبب نزولها :

وفيه روايات مختلفة من طرق كثيرة لو سردناها بطرقها ، وسطرناها بتوصفها ، وكشفنا عن أحوال رُواتها بالتجريح^(٢) والتعديل لا تَسَعُ الشرح ، وطال على القارئ البرح ، فلذا نذكر لكم من ذلك أيسره وورد^(٣) في الكتاب الكبير^(٤) أكثره ، فنقول :

روى الترمذى^(٥) ، عن محمد بن إسحاق ، عن أبي النضر ، عن باذان مولى أم هانئ ، عن ابن عباس ، عن تميم الدارى في هذه الآية : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ . . . ﴾ ، برى منها الناسُ غيرى وغير عدى بن بداء^(٦) ، وكانا نصرانيين يختلفان إلى الشام قبل الإسلام ، فأتيا الشام لتجارتهما ، وقدم عليهما مولى لبنى سهم يقال له بُدَيْل بن أبي مريم بتجارة ، ومعه جام^(٧) فضة يريد به الملك ، وهو عظيم تجارته^(٨) ، فرض ، فأوصى إليهما ، وأمرهما أن يبلّغا ما ترك أهله .

قال تميم : فلما مات أخذنا ذلك الجام فيمناه بألف درهم ، ثم اقتسمناها^(٩) أنا وعديّ ابن بداء ، فلما قدمنا إلى أهله دفعنا إليهم ما كان معنا ، وفقدوا الجام ، فسألونا عنه ، فقلنا : ما ترك غير هذا ، وما دفع إلينا غيره .

قال تميم : فلما أسلمت بعد قدوم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة تأثمت من ذلك ، فأتيت أهله ، فأخبرتهم الخبر ، وأدّيت إليهم خمسمائة درهم ، وأخبرتهم أن عند صاحبي مثله ، فأتوا به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فسألهم البيّنة ، فلم يجدوا ، فأمرهم أن يستحلفوه بما يقطع به على أهل دينه ، فحلف فأنزل الله عز وجل : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا . . . ﴾

(١) في ل : ونخرق . (٢) في ١ : بالتزجيج . (٣) في ١ : ونذكر . (٤) في ل : الكتب أكثره .

(٥) سنن الترمذى : ٥ - ٢٥٨ (٦) في أسباب النزول ١٢٢ : عدى بن زيد ، والثبت في الترمذى

أيضا . (٧) جام : إناء . (٨) عظم تجارته : أى معظمها . (٩) في الترمذى : ثم اقتسمناه .

إلى قوله تعالى : (أَيْمَانُ بَعْدَ أَيْمَانِهِمْ) ، فقام عمرو بن العاص ورجل آخر خلفا ، فَنَزَعَتْ
الْحُسَيْنَةُ مِنْ عَدَى بْنِ بَدَاءٍ ^(١) .

قال أبو عيسى : هذا حديثٌ غريب ، وليس إسنادهُ بصحيح .

وقد روى شيء ^(١) من هذا عن ابن عباس على الاختصار ، قال : خرج رجل من
بني سهم مع تميم الداري وعدي بن بداء ^(٢) ، فمات السهمي بأرض ليس بها مسلم ، فلما
قدما ^(٣) بتركة فقدوا جاماً من فضة نحوَّصا بالذهب ، فأحلفهما رسولُ الله صلى الله عليه
وسلم ، ثم وجدوا الجام بمكة ، فقالوا : اشتريناه من عدي بن بداء وتمام ، فقام رجلان
من أولياء السهمي ، خلفا بالله لشهادتنا أحق من شهادتهما ، وإن الجام لصاحبهم . قال :
وفيهما نزلت : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ . . .) .

قال أبو عيسى : هذا حديثٌ حسن غريب ، وكذلك خرَّجه البخاري بلفظه والدارقطني
فهو صحيح .

وذكري يحيى بن سليمان الجعفي صاحب التفسير الكبير ، حدثنا محمد بن فضيل ، حدثنا
السكبي أن أبا صالح حدثه عن ابن عباس أنه قال : وأما قوله : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ
بَيْنَكُمْ . . .) . قال : بلغنا - والله أعلم - أنها نزلت في مولى من موالى قریش ، ثم لآل
العاص بن وائل - انطلق في تجارة نحو الشام ، ومعه تمام بن أوس الداري وعدي بن بداء ،
ويروى بيداء ، وهما نصرانيان يومئذ ، فتوفي المولى في مسيره ؛ فلما حضره الموت كتب
وصيته ثم جعلها في ماله ومقاعه ، ثم دفعها ^(٤) إليهما ، وقال لهما : أبلغا أهلي مالي ومقاعي ؛
فانطلقا لوجههما الذي توجَّها إليه ، ففتشَا متاع المولى المتوفى بعد موته ، فأخذَا ما أعجبهما
منه ، ثم رجعا بالمال والمتاع الذي بقي إلى أهل الميت فدفعاه إليهم ، فلما فتش القوم المال
والمتاع الذي بقي فقدوا بعض ما خرج به صاحبهما معه من عندهم ، فنظروا إلى الوصية - وهي
في المتاع - فوجدوا المال والمتاع فيهما مسعًى ، فدعوا تيمنا وصاحبه ، فقالوا لهما : هل باع
صاحبنا شيئاً مما كان عنده ^(٥) أو اشترى ؟ فقالوا : لا . قالوا : فهل مرض فطال مرضه فأنفق

(١) سنن الترمذي : ٥ - ٢٥٩ (٢) في أسباب النزول ١٢٢ عدي بن زيد .
(٣) في ل ، والترمذي : قدمنا . (٤) في ل : ودفعه . (٥) في ل : معه .

منه على نفسه ؟ قالوا : لا . قالوا : إنا نفقدُ بعضَ الذى مضى به صاحبنا معه . قالوا : مالنا عما مضى به من علم ، ولا بما كان فى وصيته ؟ ولكن دفع إلينا هذا المال والمئاع ، فبلغناكموه كما دفعه إلينا . فرفعوا أمرهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وذكروا له الأمر ، فنزل قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا شهداءُ بِنفسكم ...) إلى الآتين . فقاما خلفا على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم لإدبار صلاةِ العصر ، فخطبَ سبيلهما ، ثم طلعا^(١) بعد ذلك على إناء من فضة منقوش مموّه بالذهب عند تميم الدارى ، فقالوا : هذا من آنية صاحبنا التى مضى بها معه ، وقد قلنا إنه لم يَبِغْ من متاعه شيئا ! فقالا : إنا كنا قد اشتريناه منه ، فنسينا أن نخبركم به ؟ فرفعوا أمرهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم فنزل : (فإن عُثِرَ على أنهما استحقا إنما فأكْزَرَ أن يقومان مقامهما . . .) إلى (الفاسقين) ، فقام رجلان من أولياء السهمى ، فحلفا بالله إنه فى وصيته ، وإنها لحق ، ولقد خانه تميم وعدى . فأخذ تميم وعدى بكل ما وجد فى الوصية لما اطلع عندهما من الخيانة .

وقد ذكر مقاتل بن حبان^(٢) ، عن الحسن ، وعن الضحاك ، وعن ابن عباس نحوه إلا أنه قال : ركبوا البحرَ مع المولى بمالٍ معلوم ، وقد علمه أولياؤه وعرفوه من بين آنية وورق - وهى الفضة ، فرض المولى ، فجعل وصيته إلى تميم وعدى النصرانيين ، وذكروا معنى ما تقدم ، وقال : أمرها رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ، فقاما بعد صلاةِ العصر ، فحلفا بالله رب السموات ورب الأرض ما ترك مولاكم^(٣) من المئاع إلا ما أتيناكم به ، وإنا لا نشترى بأيماننا عننا قليلا من الدنيا . قال : ثم وُجد عندهما بعد ذلك إناء من آنية الذهب ، فأخذا به ، فقالا : اشتريناه منه فى حياته وكذبنا ، فكلفهما رسول الله صلى الله عليه وسلم البينة فلم يَقْدِرَا على بينة ، فرفعا ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فأنزل الله تعالى : (فإن عُثِرَ على أنهما استحقا إنما . . .) إلى (الفاسقين) ، فحلف وَلِيَّان من أولياء الميت : إن مالَ صاحبنا كذا ، وإن الذى نطلبه قبل الدارين حق .

وعن مجاهد أن رجلين نصرانيين من أهل دارين ، أحدهما تميمى ، والآخر يمان ،

(١) فى ل : اطلع . (٢) فى ل : حسان . وهو خطأ . وفى الخلاصة - بالياء . وفى التقريب بالباء (انظر تهذيب التهذيب : ١٠ - ٢٧٧) . (٣) فى ل : مولاكم .

صحبهما مولى لقريش في تجارة ، ومع القرشي مالٌ معلوم ، قد علمه أهله من بين آنية وورق فرض ، فجعل وصيته إلى الدارين ، فمات وقبضها الدارين ، فدفعها إلى أولياء الميت وخاناه ببعض ماله ، فقالوا : إن صاحبنا قد خرج . . . وذكر نحو حديث الجمع .

وذكر سُنَيْدُ أَنْ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي تَمِيمِ الدَّارِيِّ وَعَدَى بْنِ بَدَاءِ الْفَصْرَانِيِّ وَكَانَا يَخْتَلِفَانِ إِلَى مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ بَعْدَ مَا هَاجَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْمَدِينَةِ ؛ فَبَعَثَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ وَالْمَطْلَبُ بْنُ وَدَاعَةَ السَّهْمِيُّ مَعَهُمَا رَجُلًا يُقَالُ لَهُ بُدَيْلُ بْنُ أَبِي مَارِيَةَ الرَّومِيُّ مَوْلَى الْعَاصِ بْنِ وَائِلٍ يَمْتَنِعُ إِلَى أَرْضِ الشَّامِ فِيهِ آنِيَةٌ مِنْ ذَهَبٍ ، وَآنِيَةٌ مِنْ فِضَّةٍ ، وَآنِيَةٌ مُمَوَّهَةٌ بِالذَّهَبِ . فَلَمَّا قَدَمُوا الشَّامَ مَرَضَ بُدَيْلٌ ، وَكَانَ مَسْلَمًا ، فَكَتَبَ وَصِيَّتَهُ ، وَلَمْ يَعْلَمْ بِهَا تَمِيمُ الدَّارِيُّ وَلَا عَدَى ، وَأَدْخَلَهَا فِي مَتَاعِهِ ، ثُمَّ تَوَفَّى وَلَمْ يَبِيعْ شَيْئًا مِنْ مَتَاعِهِ ، فَقَدَّمَ تَمِيمُ الدَّارِيُّ وَعَدَى الْمَدِينَةَ ، وَدَفَعَا الْمَتَاعَ إِلَى عَمْرُو بْنِ الْعَاصِ وَإِلَى الْمَطْلَبِ ، وَأَخْبَرَاهَا بِمَوْتِ بُدَيْلٍ ، فَقَالَ عَمْرُو وَالْمَطْلَبُ : لَقَدْ مَضَى مِنْ عَفْدِنَا بِأَكْثَرِ مِنْ هَذَا ، فَهَلْ بَاعَ شَيْئًا ؟ قَالَا : لَا . فَمَضُوا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْلَفَ لَهَا تَمِيمًا وَعَدِيًّا بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ مَا تَرَكَ عِنْدَنَا غَيْرَ هَذَا .

ثُمَّ إِنَّ عَمْرًا وَالْمَطْلَبَ ظَهَرَا عَلَى آنِيَةٍ عِنْدَ تَمِيمِ الدَّارِيِّ وَعَدَى ، فَقَالَا : هَذِهِ الْآنِيَةُ لَنَا ، وَهِيَ تَمَّا مَضَى بِهِ بُدَيْلٌ مِنْ عِنْدِنَا . فَقَالَ لَهُمَا تَمِيمٌ وَصَاحِبُهُ عَدَى : اشْتَرَيْنَا هَذِهِ الْآنِيَةَ مِنْهُ . فَقَالَ عَمْرُو وَالْمَطْلَبُ : قَدْ سَأَلْنَا كَمَا هَلْ بَاعَ شَيْئًا ؟ فَقَالَا : لَا ، وَقَدْ كَانَتْ وَصِيَّةً بُدَيْلٍ أَنَّهُ لَمْ يَبِيعْ شَيْئًا . فَخْلَفَ عَمْرُو وَالْمَطْلَبُ وَاسْتَحَقَّ الْآنِيَةَ .

وَذَكَرَ الْوَاقِدِيُّ أَنَّ الْآيَاتِ الثَّلَاثِ نَزَلَتْ فِي تَمِيمِ الدَّارِيِّ وَأَخِيهِ عَدَى ، وَكَانَا نَصْرَانِيَيْنِ ، وَكَانَ مَتَّجِرَهُمَا إِلَى مَكَّةَ ، فَلَمَّا هَاجَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْمَدِينَةِ قَدَّمَ ابْنُ أَبِي مَارِيَةَ مَوْلَى عَمْرُو بْنِ الْعَاصِ الْمَدِينَةَ ، وَهُوَ يَرِيدُ الشَّامَ تَاجِرًا ، فَخَرَجَ مَعَ تَمِيمِ الدَّارِيِّ وَأَخِيهِ عَدَى حَتَّى إِذَا كَانَا بِبَعْضِ الطَّرِيقِ مَرَضَ ابْنُ أَبِي مَارِيَةَ ، وَكَتَبَ وَصِيَّتَهُ ، وَدَسَّهَا فِي مَتَاعِهِ ، وَأَوْصَى إِلَى تَمِيمِ وَعَدَى ، فَلَمَّا مَاتَ فَتَحَا مَتَاعَهُ ، وَإِخْذًا مِنْهُ مَا أَرَادَا ، وَأَوْصَلَ بَقِيَةَ التَّرَكَّةِ إِلَى وَرَثَةِ الْمَيْتِ ، فَفَتَحُوا فَوَجَدُوا وَصِيَّتَهُ ، وَقَدْ كَتَبَ فِيهَا مَا خَرَجَ بِهِ ، فَفَقَدُوا أَشْيَاءَ ، فَسَأَلُوا تَمِيمًا

وعديا عن ذلك ، فقال : ما ندرى ، هذا الذى قبضنا له ، فرفعوها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فنزلت الآية : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا . . .) الآية . فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يستحلفا بالله ما قبضنا له غير هذا ، وما كتمناه شيئا . فحلفا بعد العصر ، ثم ظهر على إزاء من فضة منقوش بذهب معهما ، فقالا : اشتريناه منه ، فارتفعوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فنزلت الآية الأخرى : (فَإِنْ عَثِرَ عَلَىٰ أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّاهُمَا) . فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلين من أهل بيت الميت فحلفا ، واستحَقَّاهُمَا الإِنَاء . ثم إنَّ تيميا أسلم ، فكان يقول : صدق الله ، وبلغ رسوله ؛ أنا أخذتُ الإِنَاء .

وروى الشعبي أن رجلا من خثعم خرج من الكوفة إلى السواد ، فأت بدُقُوءا^(١) فلم يجد أحدا يشهد على وصيته ، فأثمد رجلين من أهل الكتاب ، فقدم الكوفة ، فأتيا أباموسى الأشعرى ، فأخبراه ، وقدا بتر كتبه ووصيته ، فقال أبوموسى الأشعرى : هذا أمر لم يكن بعد الذى كان فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأحلفهما ، وأمضى شهادتهما بعد صلاة العصر بمسجد الكوفة بالله الذى لا إله إلا هو ، ما كتبا ولا غيرا .

قال ابن عباس : كأتى أنظر إلى العالجين حتى انتهى بهما إلى أبى موسى الأشعرى ، ففتح الصحيفة ؛ فأنكر أهل البيت وجوههما ، فأراد أبو موسى أن يستحلفهما بعد صلاة العصر ، فقلت : لا يزالون بعد العصر ، ولكن استحلفهما بعد صلاتهما فى دينهما . وقد روى عن ابن مسعود .

المسألة الثانية - قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا . . . ﴾ قد تقدم فى سورة البقرة .
المسألة الثالثة - قوله تعالى : ﴿ شَهِادَةٌ بَيْنَكُمْ ﴾ :

وقد تقدم معنى « شهيد » فى هذه السورة أيضا بعينها ، وبيننا اختلاف أنواعها ، وقد وردت فى كتاب الله تعالى بأنواع مختلفة ، منها قوله^(٢) : « واستشهدوا شهيدين من رجالكم » . قيل : معناه أحضروا .

ومنها قوله تعالى^(٣) : « شهد الله أنه لا إله إلا هو » : قضى . ومنها شهد ، أى أقر ، كقوله : « والملائكة يشهدون » .

(١) دُقُوءا : مدينة بين إربل وبغداد كان بها وقعة للخوارج (ياقوت) .

(٢) سورة البقرة ، آية ٢٨٢ (٣) سورة آل عمران ، آية ١٨

ومنها شهد بمعنى حكم ؛ قال تعالى^(١) : « وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ أَهْلِهَا » .

ومنها شهد بمعنى حلف ، كما جاء في اللعان .

ومنها شهد بمعنى علم . كما قال^(٢) : (وَلَا نَسْأَلُكُمْ شَهَادَةَ اللَّهِ) ؛ أَيِ عِلْمِ اللَّهِ .

ومنها شهد بمعنى وَصَّى ، كقوله تعالى ها هنا : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ) .

انتهى كلامه .

وقد نقص موارد منه ، منها قوله^(٣) : « وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْنَا » .

المسألة الرابعة - في تحقيق ذلك ، وهو أن بناء « شهد » موضوع للعبارة عما يُعلم بدرك

الحواس ، كما أن « غ ي ب » موضوع للعبارة عما لم يدرك بها ، ولذلك قلنا : إن الباري تعالى

وتقدس عالم الغيب والشهادة ، فعنى شهدت أدركت بحواسي ، أى علمت بهذه الطريق

التي جعلها الله سبحانه طرقا لعلمي ، ثم يقل مجازا إلى متعلقاته ، فعنى شهد الله : علم مشاهدةً ،

وأخبر عما علم بكلامه ، وهذا^(٤) يكون في الحدث ، فإذا ثبت هذا فقوله تعالى : « واستشهدوا

شهودين من رجالكم » ؛ أى أحضروا من يعلم لكم ما يشاهد من عقدكم .

وقوله : « شهد الله » ؛ أى علم وأخبر عن علمه ، وبين ما علم لنا حتى نتبينه . فأخبر

عن حكمه ، فارجع^(٥) إلى علمه سبحانه عما يُخبر عنه ، لارتباط الخبر والعلم . وشهد بمعنى

حلف مثله ؛ لأنه أخبر عن حاله ، وقرن بخبره تعظيم الله سبحانه تعالى .

وقوله : ﴿ وَلَا نَسْأَلُكُمْ شَهَادَةَ اللَّهِ ﴾ : يريد ما علمناه وعلمه الله معنا ، فإن صدق

وإلا كان خبره عن علم الله كذبا ، والله سبحانه العالم الذي لا يجهل ، والصادق المتقدس

عن الكذب .

وأما شهد بمعنى وَصَّى فلا معنى له إلا على بُعْدٍ لا يُحتاج إليه .

وأما قوله تعالى : ﴿ شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ ﴾ في هذه الآية فهي عند العلماء على ثلاثة أقوال :

أحدها بمعنى حلف . والثاني بمعنى حضر للتعامل . والثالث بمعنى الأداء عند الحاكم .

(١) سورة يوسف ، آية ٢٦ (٢) سورة المائدة ، آية ١٠٦ (٣) سورة يوسف ، آية ٨١

(٤) في ١ : وهكذا . (٥) في ل : فرجم .

تقول : أشهد عندك ، أى حضرت لأؤدّي عندك ما علمت ، وأداؤها بلفظ الشهادة بهيد لا درك عند العلماء لعناه ، ولا يُجْزى غيره عنه .

المسألة الخامسة - قوله تعالى : ﴿ بَيْنَكُمْ ﴾ :

قال بعضُ علمائنا : معناه شهادة ما بينكم ، فحذفت ما ، وأضيفت الشهادة إلى الظرف ، استعمل الين اسماً على الحقيقة ، كما قال تعالى ^(١) : « بل مكرُّ الليل والنهار » . وأنشدوا :

تُصَافِحُ مَنْ لَاقَيْتَ لِي ذَا عِدَاوَةٍ صِفَاحاً وَعَنِي غَيْبٌ ^(٢) عَيْنِيكَ مَنْزَوِي
وَأَنْشَدُوا :

وأهل خباء صالح ذات بينهم قد احتربوا في عاجل أتى آجله
وتحقيقُ القول فيه أن « بين » في أصله مصدر قولك : بَانَ يَبِينُ بَيِّنًا ؛ أى فارق ما كان مجتمعاً معه ، وانفصل عما كان متصلاً به ، ومنه حديثُ النبي صلى الله عليه وسلم : ما أُبِينَ مِنْ حَيٍّ فَهُوَ مَيِّتٌ . المعنى ما فُصِّلَ من أعضاء الحيوان عَفَهُ حَالُ حَيَاتِهِ فَهُوَ مَيِّتٌ ؛ يعنى لا يحملُ أكله ؛ واستعمل ظرفاً على معنى المصدر ، وهو باب من أبواب النحو ، تقول : بين الدار والمسجد مسافةً . ولو كانا مجتمعين لم يكن بينهما بَيْنٌ ، أى موضع خالٍ منهما . ولما كان الاجتماع على ضربين : اجتماع أجسام ، واجتماع معان ، وهى الأخلاق والأهواء جمل افتراق الأهواء كافتراق الأجسام ، واستعمل فيه « بين » الذى هو الافتراق فيهما جميعاً .

والدليلُ عليه قول الله تعالى ^(٣) : « وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ » . وعلى هذا يحمل قوله : بينى وبينه رَحِمٌ ، أى ما افترقنا إلا عن أصل واحد . وبينى وبينه شَرِكَةٌ ؛ أى افترقنا في كل شئ إلا عن جَمْعِ المال المخصوص .

فقال أهل الصناعة : هو مصدرٌ في المعانى ، ظُرف في الأجسام لما كانت ذوات مساحات محسوسات فَرَقاً بينها وبين المعانى ، والكلُّ في الحقيقة تبايُنٌ وتباعدٌ وفرقة . ومعه قوله تعالى ^(٤) : « لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ » مرفوعاً ومنصوباً . المعنى : لقد تقطع تباعدكم وافتراقكم بحيث لا يكون له اتصال ؛ فإن الذى يَمِينُ على قسمين ، منه ما يُرْجَى له اتصال ، ومنه ما لا يرجى له اتصال ، فيعبر عنه بالتقطع .

(١) سورة سبأ ، آية ٣٣ (٢) في القرطبي : بين . (٣) سورة فصلت ، آية ٥

(٤) سورة الأنعام ، آية ٩٤

وقد جمل أهل الصناعة هنا « بين » للظرف ، وكثر ذلك حتى جعل اسماً في الأهواء المتباينة ، مجازاً يعبرُ به عنها ، وعليه يخرج : « لَقَدْ نَقَطَعَ بَيْنَكُمْ » على قراءة الرفع . المعنى : لقد تفرقت أهواؤكم وأخلاقكم .

وتارة تضاف بالكناية إليه فيقال : ذات البين . قال الله سبحانه (١) : « فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ » .

قال الشاعر :

* وأهل خباء صالح ذات بينهم *

كما تقدم .

ويقال : الأمرُ الذى بينكم ، وما بينكم مبهم ، معناه الأمر الذى فرقكم . فإذا ثبت هذا فعنى قوله : ﴿ شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ ﴾ ، أى شهادة اختلافكم وتنازعكم ؛ فتكون الشهادة مضافةً إلى المصدر ، لا إلى الظرف ولا على تقدير محذوف . وهذه غاية البيان ، ولو هُدِيَ له مَنْ تكلم على الآية ما تحبَّط فيها ولا خلط معانيها .

المسألة السادسة - قوله تعالى : ﴿ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ﴾ :

ولفظ « حَضَرَ » يعبرُ به عن الوجود مشاهدةً ، وضده غاب ، وهو أيضاً عبارةً عن الوجود الذى لم يُشاهد ، وقد يعبرُ بقولك : « غاب » عن المدوم . والبارى - سبحانه - عالمُ الغيب والشهادة ؛ أى عالم الموجود والمدوم ؛ لأنه مثل الوجود فى عدم المشاهدة .

وقد وردت هذه اللفظةُ عبارةً عن الموتِ فى كتاب الله حقيقةً ، وهو فى قوله تعالى (٢) : « وَلَيْسَ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ » . وفى قوله (٣) : « حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ » ؛ فهو فى هذين الموضعين حقيقة الوجود مشاهدة .

وأما ورودها مجازاً فبأن يعبرُ عن حضور سببه بحضوره ، وهو المرض ، فيعبرُ عن المسبب بالسبب ، وهو أحدُ قسمي المجاز ، كما بيناه فى غير موضع .

المسألة السابعة - قوله تعالى : ﴿ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ﴾ :

ومعنى « حين » وقت ؛ وتقديرُ الآيةِ شهادة بينكم إذا أردتم الوصية ، وقد مرضتم ؛

(١) سورة الأنفال ، آية ١ (٢) سورة النساء ، آية ١٨ (٣) سورة المؤمنون ، آية ٩٩

وذلك أن الوصية تكون في ثلاثة أحوال : الأول^(١) حال البدار إلى السنة ؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم : ما حَقَّ امرئ مسلم يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبةً عنده . وقد تقدم شرحُ وقت ذلك وسببه وحقيقة الوصية ، وهي المسألة الثامنة .

المسألة التاسعة - في وقت الوصية وسننها بالإيضاح والبسط :
وذلك عند السفر للمخافة فيه ، والمرض ؛ لأنه رائد المنية ومظننها ، وقد قال مالك في كتاب المتق : إذا قال لعبد في مرضه : أنت حرٌّ بعد موتي كان له الرجوع عنه ؛ لأنها حالة مرض ، فاقضت ذلك قرينة في الحكم بأنه وصيةٌ ، فجاز له الرجوع فيه .
وقد كنت أردتُ بسطه ، فلما ذكرت طوله قبضتُ عنه العنان ، وأحلتُ على مسائل الفقه بالبيان .

المسألة العاشرة - قوله تعالى : ﴿ ائْتَانِ ﴾ :
وكان بمطلقه يقتضى شخصين ، ويحتمل رجلين ، إلا أنه قال بعد ذلك : ذَوَا عَدْلٍ ، فبينَ أنه أراد رجلين ؛ لأنه لفظٌ لا يصحح إلا للذكر ، كما أن « ذَوَاتِي » لا تصلح إلا للمؤنث .
المسألة الحادية عشرة - إعرابه :
وفيه أربعة أقوال :

الأول - أن يكون « شهادة » مرتفعاً بالابتداء وائتان خبره . التقديرُ شهادة ائتين .
الثاني - أن يرتفع ائتان بشهادة ؛ التقدير وفيما أنزل عليكم أن يشهد ائتان .
الثالث - أن يكون ائتان مفعولاً لم يسمَّ فاعله بشهادة .
الرابع - يكون تقديره : شهودُ شهادة بينكم ائتان ، ويجوز الحذف مع الابتداء ، كما يجوز مع الخبر .

وفي الثالث بُعِدَ ؛ لأن شهادة مصدر شهد ، وهو بقاء لا يتمدى ، وقد مهدناه في الملجئة .
المسألة الثانية عشرة - قوله تعالى : ﴿ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ ، وقد تقدم شرحه في سورة البقرة .
المسألة الثالثة عشرة - قوله تعالى : ﴿ مِنْكُمْ ﴾ :
فيه ثلاثة أقوال :

(١) ذكر الأول ، ولم يذكر بقية الاحوال .

أحدها - من المسلمين ، والكاف والميم لضميرها ؛ قاله ابن عباس ، ومجاهد .

الثاني - من قبيلتكم ؛ قاله الحسن ، وسعيد بن المسيّب .

الثاني - منكم : من أهل الميت .

المسألة الرابعة عشرة - قوله تعالى : ﴿ أَوْ ﴾ :

قيل : هي للتخيير . وقيل : للتفصيل .

معناه أو آخران من غيركم إن لم تجدوا منكم - قاله ابن المسيّب ، ويحيى بن يعمر ، وأبو مجلز^(١) ، وإبراهيم ، وابن جبير ، وشريح ؛ ويروى عن أبي موسى الأشعري ، وابن عباس .

وتحقيق النظر في هذا الفصل أن قوله : ﴿ مِنْكُمْ ﴾ قد تقدّم فيه الخلاف ، وعليه يتركّب قوله : أو آخران ، وقوله : غيركم ؛ وهي مسألتان تتمّ بهما ست عشرة مسألة ، فإن كان منكم من أهل ملّةكم كان قوله : غيركم للكافرين ، وكان الآخران من ليس بمسلم وإن كان المراد به من غير قبيلتكم كان كما قال الزهري والحسن وغيرها ؛ فقبيل الميت وعشيرته أعلم بحاله . وتعلّق من قال بأنه من غير أهل ملّةكم بأن الله سبحانه خاطب المؤمنين ، ثم قال لهم : من غيركم ؛ وغير المؤمنين هم الكافرون .

وأما من قال : من أهل الميت فلأن الحجة لهم والكلام منهم ومعهم ؛ ويؤكدّه أيضا بأنه قال في أوّل الآية : (يا أيها الذين آمنوا) ، ثم قال : ﴿ مِنْ غَيْرِكُمْ ﴾ - يعنى أو آخران عدلان من غيركم . وبه يصحّ العطف ، وقال : (تحبسونهما من بعد الصلاة) ؛ فدلّ على أنهما من أهل الصلاة ، وإذا كانا مؤمنين احتمل أن يكون ذلك فيهما من القبيلة أو من الورثة ، ويترجّح ذلك بحسب ما تقدم .

المسألة السابعة عشرة - قوله تعالى : ﴿ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ ﴾ ، وقد تقدّم

بيانه في سورة النساء .

المسألة الثامنة عشرة - إنّ ذلك يتضمن الشهادة في الحضر والسفر ، وتقدّم أيضا ذكر

(١) في ١ : وأبو محمد . والمثبت من الفرطى .

ذَلِكَ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ ، وَبِتَخَصُّصٍ^(١) بِهِ هَاهُنَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا قَالَ : إِذَا ضَرَبْتُمْ^(٢) فِي الْأَرْضِ ، كَانَ ذَلِكَ مُرَاطَبًا فِيهِ حَيْثُ لَا يَوْجَدُ مُسْلِمٌ فِي الْغَالِبِ ، فَيُؤْخَذُ الْكَافِرُ عِوَضًا مِنْهُ لِلضَّرُورَةِ فِي الشَّهَادَةِ ؛ قَالَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ ، وَاخْتَارَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، وَأَجَازَ شَهَادَةَ أَهْلِ الذِّمَّةِ^(٣) عَلَى الْمُسْلِمِينَ فِي السَّفَرِ عِنْدَ عَدَمِ الْمُسْلِمِينَ ، وَاحْتِجَّ بِالْحَدِيثِ وَالْآيَةِ . وَنَبَّهْنَاهُ فِيمَا بَعْدُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

السَّأَلَةُ التَّاسِعَةُ عَشْرَةَ - قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَأَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ ﴾ ، يَعْنِي وَقَدْ اسْتَدْتَمَ النَّظَرُ إِلَيْهِمَا ، وَاسْتَشْهَدَتْهُمَا . أَوْ ارْتَبَعْتُمُ بِهِمَا عَلَى مَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ فِي مَرَدِّ الْقَصَصِ وَالرَّوَايَاتِ وَذِكْرِ الْأَنَارِ وَالْمَقَالَاتِ .

السَّأَلَةُ الْوُفِيَّةُ عَشْرِينَ - قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ تَحْسِبُوهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ ﴾ : وَفِي ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى حَبْسٍ مَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْحَقُّ ، وَهُوَ أَصْلٌ مِنْ أَصُولِ الْحِكْمَةِ ، وَحُكْمُهُ مِنْ أَحْكَامِ الدِّينِ ؛ فَإِنَّ الْحَقَّوqَ التَّوَجُّهَ عَلَى قَسْمَيْنِ : مِنْهَا مَا يَصِحُّ اسْتِيفَاؤُهُ مَعْجَلًا ، وَمِنْهَا مَا لَا يُمْكِنُ اسْتِيفَاؤُهُ إِلَّا مُؤَجَّلًا . فَإِنَّ خُلِيَ مَنْ عَلَيْهِ الْحَقُّ وَغَابَ وَاخْتَفَى بَطْلُ الْحَقِّ وَتَوَيَّ^(٤) ، فَلَمْ يَكُنْ بَدًّا مِنَ التَّوَثُّقِ مِنْهُ ، فِيمَا بَيَّوَضَ عَنِ الْحَقِّ وَيَكُونُ بِمَالِيَّةٍ مَوْجُودَةٍ فِيهِ ؛ وَهِيَ الْمُسَمَّى رَهْنًا ، وَهُوَ الْأَوَّلَى وَالْأَوَكْدُ ؛ وَإِمَّا شَخْصٌ يَنْوِبُ مَنَابَهُ فِي الْمَطَالَبَةِ وَالذِّمَّةِ ، وَهُوَ دُونَ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَغِيبَ كَغَيْبَتِهِ ، وَيَتَمَذَّرُ وَجُودَهُ كَتَمَذَّرِهِ ، وَلَكِنْ لَا يُمْكِنُ أَكْثَرُ مِنْ هَذَا . فَإِنْ تَمَذَّرَا جَمِيعًا لَمْ يَبْقَ إِلَّا التَّوَثُّقُ بِحَبْسِهِ ، حَتَّى تَقَعَ مِنْهُ التَّوْفِيَّةُ لِمَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ حَقٍّ ؛ فَإِنْ كَانَ الْحَقُّ بَدْنِيًّا لَا يَقْبَلُ الْبَدْلَ لِلْحُدُودِ وَالْقَصَاصِ وَلَمْ يَتَّفَقِ اسْتِيفَاؤُهُ مَعْجَلًا ، لَمْ يَبْقَ إِلَّا التَّوَثُّقُ بِسِجْنِهِ ؛ وَلِأَجْلِ هَذِهِ الْحِكْمَةِ شَرَعَ السِّجْنُ .

وَقَدْ رَوَى التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَبَسَ فِي تَهْمَةٍ رَجُلًا ثُمَّ خَلَّى عَنْهُ . وَفِي مَصْنَفِ عَبْدِ الرَّزَاقِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى بِسَارِقٍ فَقَالَ : احْبِسُوهُ ؛ فَإِنْ مَاتَ صَاحِبُهُ فَاقْتُلُوهُ .

(٢) نَصَ الْآيَةِ : إِنْ أَتَمَّ ضَرْبَهُ فِي الْأَرْضِ .

(١) فِي ل : وَيَخْتَصُّ .

(٤) تَوَيَّ الْمَالُ : ذَهَبَ فَلَمْ يَرْجَعْ .

(٣) فِي ل : الْكَافِرُ .

وهذا دليل على أن الشهادة يمين ، وأنه عَنِ بِهِم المتنازعين في الحق لا القائم^(١)
بالشهادة فيه ؛ لأنَّ القائم^(٢) بالشهادة لا حَبَسَ عليه .

المسألة الحادية والعشرون - قوله تعالى : ﴿ مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ ﴾ :

وفيه أربعة أقوال :

أحدها - بعد العصر ؛ قاله سُريح ، والشعبي ، وسعيد بن جُبَيْر ، وقتادة .

الثاني - من بعد الظهر ؛ قاله الحسن .

الثالث - أى صلاة كانت .

الرابع - من بعد صلاتهما ، على أنهما كافِرَانِ .

وقد رُوِيَ في الصحيح أن النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حلف المتلاعنين بعد العصر .

ورُوِيَ بعد الظهر .

وفي الصحيح : مَنْ حلف على يمينٍ بعد العصر لَقِيَ اللَّهَ سبحانه وهو عليه غَضَبَانِ .

وهذا على طريق التغليظ بالزمان .

وقد اختلف العلماء فيه اختلافاً كثيراً بيناه في مسائل الخلاف ، وعرفنا أن حكم

التغليظ يتعلق بثلاثة أوجه :

أحدها - تغليظ بالألفاظ .

الثاني - تغليظ بالمكان ، كالمسجد والمنبر ؛ لأنه مجتمعُ الناس ، فيكون له أخزى ،

ولفضيخته أشهر .

الثالث - التغليظ بالزمان ، كما بعد العصر ، وسيأتي ذكرُ ذلك في سورة « النور » إن شاء الله .

ومن علمائنا مَنْ قال : إنَّ التغليظ يكون بستة أوجه :

الأول باللفظ . الثاني بالتركُّر . الثالث بالمصحف . الرابع بالحال . الخامس بالمكان .

السادس بالزمان .

أما التغليظ بالألفاظ ففيه ثلاثة أقوال :

الأول - الاكتفاء بقوله بالله . وقال أشهب : لا تجزئه .

(١) في ل : لا العالمين . (٢) في ل : العالم .

الثانى - الاكتفاء بقوله : بالله الذى لا إله إلا هو . وقال ابن كنانة عن مالك :
أما ربيع دينار ، والقسامة ، واللعان ، فلا بُدَّ من أن يقولَ فيه : بالله الذى لا إله إلا هو
عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم . وهو القول الثالث ، وبه قال الشافعى .
ولقد شاهدتُ القضاة من أهل مذهبهم يحلفون بالله الذى لا إله إلا هو ، الطالب الغالب ،
النصارى النافع ، المدرك المهلك ، عالم الغيب والشهادة ، الرحمن الرحيم .
وهذا ما لا آخر له إلا التسمية والتسمون اسما ، وغير هذه الأسماء التى حلفوا بها أرهب
وأعظم معنى من غيرها .

وقد ثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم فى الصحيح : الحلف بالله وبالذى لا إله إلا هو ،
وهو التغليظ ، وبالمصحف ؛ وهو مذهب الشافعى ، وهو بدعة ما ذكرها أحد قط من
الصحابة ، وكل فصل يُستوفى بموضعه إن شاء الله تعالى .

المسألة الثانية والعشرون - قوله تعالى : ﴿ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ ﴾ :

قيل : هما الوصيان إذا ارتب بقولهما . وقيل : هما الشاهدان إذا لم يكونا عدلين وارتاب
بهما الحاكم حلفهما .

والذى سمعت - وهو بدعة - عن ابن أبى ليلى أنه يحلف الطالب مع شاهديه أن الذى
شهدا به حق ، وحينئذ يقضى للمدعى بالحق .

وتأويلُ هذا عندى إذا ارتاب الحاكم بالقبض للحق فيحلف إنه لباقي . وأما غير ذلك
فلا يلتفت إليه . هذا فى المدعى فكيف يُجْبَسُ الشاهد أو يحلف ؟ هذا مما لا يلتفت إليه ^(١) .

المسألة الثالثة والعشرون - قوله : ﴿ بِاللَّهِ ﴾ :

وهذا نص من كتاب الله فى ترك التغليظ بالألفاظ .

والذى أقول : إنه إن كان الحالف كافرا كما تقدم فى سرِّ الأقوال والروايات ، وقلنا
بالتغليظ فلا يقال له فى التغليظ قل : بالله الذى لا إله إلا هو ؛ لأنهم لا يقرّون ^(٢) بها ،

(١) قال القرطبى - معلقا : وقد تقدم فى قول الطبرى فى أنه لا يعلم الله حكم يجب فيه على الشهادة
يعين . وقد قيل : لما استحلف الشاهدان لأنهما صارا مدعى عليهما حيث ادعى الورثة أنهما خانا فى المال
(٢) فى ل : لا يقولون بها . (٦ - ٣٥٥) .

وعلى إقرارهم على هذا الإنكار بذلوا الجزية ، ولكنهم يخلفون ، كما روى أبو داود وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لليهود : أنشدكم بالله الذي أنزل التوراة على موسى ، وتغلظ عليهم بالمسكان في كنائسهم ، وبالزمان بعد صلاتهم ، كما تقدم ذكره في قصة دقوقاه^(١) ؛ فإن الغرض من هذا التغليظ كله زجر الخالف عن الباطل ، والرجوع إلى الحق ، ورهيبته بما يُجِلُّ من ذلك ، حتى يكون ذلك داعيةً للانكشاف عن الباطل والرجوع إلى الحق ، وهو معنى^(٢) : (ذلك أدنى أن يأتوا بالشهادة على وجهها) .

وقد حققنا هذا الغرض ، فقلنا : إن الله سبحانه ما غلظ في كتابه يمينا ، إنما قال : فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ . وقال تعالى^(٣) : « قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ » . وقال مُخْزَبَرًا عن خليله^(٤) : « وتالله لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ » . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصُمْتُ .

ولكن قد روى البخاري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : اتَّقُوا اللَّهَ ، فوالله الذي لا إله إلا هو لتعلمُنَّ أني رسولُ الله حقًا .

وروى النسائي وأبو داود أن خَصَمَيْنِ أَتَيَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم للمدعى : البينة . قال : يا رسول الله ، ليس لي بَيِّنَةٌ . فقال الآخر : احْلِفْ بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ مَا لَكَ عَلَيْكَ شَيْءٌ ، أَوْ مَا لَكَ عِنْدَكَ شَيْءٌ . وتغلظ المدعي في اللعان ، وهو التكرار ، وفي القسامة^(٥) مثله .

وزعم الشافعي أنه رأى ابن مازن قاضي صنّعاء يحلف بالمصحف ويؤثر أصحابه^(٦) ذلك عن ابن عباس ، ولم يصح .

وأما التغليظ بالحال فرُوي عن مطرّف وابن الماجشون وبعض أصحاب الشافعي أنه يحلف قائماً مستقبلاً القبلة .

وروى ابن كنفانة عن مالك : يحلفُ جالساً .

(١) دقوقاه : مدينة بين إربل وبنداد لها ذكر في الأخبار والفتوح ، كان بها وقعة للخوارج (ياقوت) .

(٢) سورة المائدة ، آية ١٠٨ (٣) سورة يونس ، آية ٥٣ (٤) سورة الأنبياء ، آية ٥٧ .

(٥) القسامة : الأيمان تقسم على الأولياء في الدم (المختار) . (٦) ويؤثر أصحابه : ينقلون .

والذى عندى أنه يحلف كما يحكم عليه بها إن قائماً فقاماً، وإن جالساً فجالساً؛ إذ لم يثبت في أثر ولا نظر اعتبار قيام أو جلوس .

وتغليظ المكان كما قلنا في مسائل الخلاف ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : مَنْ حلف على منبري يمين كاذبة فليتبوأ^(١) مقعده من النار .

ف قيل : أراد أن يبين الحال ؛ لأنه مقطع الحقوق . وقيل : أراد أن يخبر عن قوم عاهدوا وحلفوا على المنبر للناس ثم غدروا .

وروى أن عبد الرحمن بن عوف رأى رجلاً يحلف بين الركن والمقام فقال : أعلى دم أو على مالٍ عظيم ؟ فدل ذلك على أنه عندهم من المستقر في الشرع ألا يحلف هنالك إلا على ما وصف ، فكل مال تقطع فيه اليد ، وتسقط فيه حرمة العضو فهو عظيم .

المسألة الرابعة والعشرون - قوله تعالى : ﴿ إِنِ ارْتَبْتُمْ ۖ ﴾ :

والريبة هي التهمة ؛ بمعنى من ادعى عليهما بخيانة . واختلف في المرتاب ، ف قيل : هو الحاكم . وقيل : هم الورثة ؛ وهو الصحيح .

وعين التهمة والريبة على قسمين :

أحدهما - ما تقع الريبة فيه بعد ثبوت الحق أو توجه الدعوى ؛ فهذا لا خلاف في وجوب اليمين .

الثاني - التهمة المطلقة في الحقوق والحدود ؛ وهو تفصيل طويل ، بيانه في أصول المسائل وصورها من المذهب ، وقد تحققت ها هنا الدعوى ، وثبتت على ما سطر في الروايات .

المسألة الخامسة والعشرون - قوله : ﴿ لَا تَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا ۖ ﴾ :

قال علماؤنا : معناه لا تشتري به ذا ثمن ، ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه . وهذا مالا يحتاج إليه ؛ فإن الثمن عندنا مشتري ، كما أن الثمنون مشتري ؛ فكل واحد من البيعين ثمناً ومثموناً ، كان البيع دائراً على عرض أو نقد ، أو على عرضين أو نقدين ، وعلى هذا الأصل تنبنى مسألة ما إذا أفلس المشتري ووجد متاعه عند البائع ، هل يكون أولى به ؟ قال أبو حنيفة : لا يكون أولى به ، وبناءً على هذا الأصل ، وقد بيناه في مسائل الخلاف .

(١) فليتبوأ مقعده من النار : فلينزله منزله من النار .

المسألة السادسة والعشرون - قوله تعالى : ﴿ بِهِ ﴾ :

فيه ثلاثة أقوال :

الأول - يعنى القول الذى قلناه .

الثانى - أن الهاء تمودُ على الله تعالى . المعنى : لا نبسح حظنا من الله تعالى بهذا العرض .

الثالث - هو ضمير الجماعة ، وهم الورثة ، وهم المتهمون الذين لهم الطلب ولهم التحليف ، والحاكم يقتضى ^(١) لهم وينوب عنهم فى إيفاء الحق .

والصحيحُ عندى أنه يعودُ على القولِ ، فيه يتمكّن المعنى ولا يحتاجُ إلى سواء .

المسألة السابعة والعشرون - قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى ﴾ :

معناه : لا نشهد الزور ، ولا نأخذ رشوةً لنكذب ، ولو كان المشهودُ له ذا قُرْبَى ؛

قاله ابن زيد ؛ وهذا بناء على أنها شهادة . ومن قال : إنها عَيْنُ قال : التقدير : لا نأخذُ بيميننا بدلا منفعةً ، ولو كان ذلك لذى القُرْبَى ، فكيف لأجنبى .

المسألة الثامنة والعشرون - قوله تعالى : ﴿ وَلَا نَسْكُتُمْ شَهَادَةَ اللَّهِ ﴾ :

يَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ مَا عِلَّمَ اللَّهُ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ بِهِ لَا نَسْكُتُمْ مَا أَعْلَمَنَا اللَّهُ مِنَ الشَّهَادَةِ ؛

أضافها إليه لعله بها ، وأمره بأدائها ، ونهيه عن كتمانها ، قال علماؤنا : ويقولان فى عينيها : بالله إن صاحبكم بهذا أوصى أن هذه تركته .

المسألة التاسعة والعشرون - قوله تعالى : ﴿ وَلَا نَسْكُتُمْ شَهَادَةَ اللَّهِ ﴾ :

يَحْتَمِلُ أَنْ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ لَا تَقَعُ لِلْيَمِينِ ، وَلَا لِلشَّهَادَةِ ، وَإِنَّمَا تَكُونُ لِلْيَمِينِ عَلَى نَفَى

الدعوى كيفما كانت ، وتكون الشهادةُ بصفةِ الحال كما جرت ، فأما أَنْ يَقُولَ الشَّاهِدُ : إِنِّى

لَا أَشْتَرِ بِشَهَادَتِي شَيْئًا ، وَلَوْ كَانَ قَرَابَتِي . أَوْ يَقُولُهَا الْحَالِفُ فِي يَمِينِهِ ، فَلَا يُلْزَمُ ذَلِكَ عِنْدِي

وَلَا عِنْدَ أَحَدٍ ، وَلَكِنْ يَخْلَفُ أَوْ يَشْهَدُ كَمَا وَصَفْنَا وَيَعْتَقِدُ مَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ، فَهَذَا الَّذِى أَخْبَرَ

اللَّهُ تَعَالَى بِهِ يَكُونُ فِي اعْتِقَادِهِ لَا فِي لَفْظِهِ فِي شَهَادَةٍ أَوْ يَمِينٍ .

المسألة الموفية ثلاثين - قوله تعالى ^(٢) : ﴿ فَإِنْ عَثَرَ عَلَى أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا ﴾ :

يَرِيدُ ظَهْرَ ، وَأَظْهَرُ شَيْءٍ فِي الطَّرِيقِ مَا عَثَرَ عَلَيْهِ فِيهَا ، وَيَسْتَعْمَلُ فِيهَا كَانَ غَائِبًا عَنْكَ

وَكُنْتُ جَاهِلًا بِهِ ، ثُمَّ حَضَرَ لَدَيْكَ وَاطْلَمْتُ عَلَيْهِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ^(١) : « وَكَذَلِكَ أَعْتَرْنَا عَلَيْهِمْ » لَأَنَّهُمْ كَانُوا يَطْلُبُونَهُمْ ، وَقَدْ خَفِيَ عَلَيْهِمْ مَوْضِعُهُمْ . التَّقْدِيرُ : إِذَا نَقَضَ الْحُكْمَ عَلَيْهِمْ فِي الظَّاهِرِ بِالْيَمِينِ ، ثُمَّ ظَهَرَ وَتَبَيَّنَ بَعْدَ ذَلِكَ كَذِبُهُمْ .
المسألة الحادية والثلاثون - قوله : ﴿ أَتَاهُمَا ﴾ :

قيل : هما الشاهدان ؛ قاله ابنُ عباس . وقيل : هما الوصيان ؛ قاله ابنُ جُبَيْر . وهو منبئٌ على ما تقدم ، ويتركب عليه ، ويختلف التقديرُ بحسب اختلافه كما تقدم .
المسألة الثانية والثلاثون - قوله : ﴿ إِنَّمَا ﴾ :

يَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ بِهِ عُقُوبَةً ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ بِهِ غُرْمًا ، وَظَاهَرُ الْإِثْمِ الْعُقُوبَةُ ، لَكِنْ صَرَفَ عَنْ هَذَا الظَّاهِرِ قَوْلُهُ : اسْتَحَقَّا ، وَالْعُقُوبَةُ لَا تَسْتَحِقُّ بِالْعَاصِي ، وَلَا يَسْتَحِقُّ عَلَى اللَّهِ شَيْءٌ حَسْبًا تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ ، فَيَكُونُ مَعْنَاهُ اسْتَوْجِبَا غُرْمًا بِطَرِيقَةٍ .
ويدلُّ على صحة هذا الاحتمال قوله تعالى ^(٢) : (مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمْ) ؛ فَإِنَّمَا يَسْتَحِقُّ عَلَى هَؤُلَاءِ مَا كَانَا اسْتَحَقَّاهُ ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا أَنَّ الْقَوْمَ ادَّعَوْا أَنَّهُ كَانَ لَلْمِيتِ دَعْوَى مِنْ انْتِقَالِ مَلِكٍ ^(٣) عَنْهُ إِلَيْهِمَا بَعْضُ مَا تَزُولُ بِهِ الْأَمْلاَكُ مِمَّا يَكُونُ فِيهِ الْيَمِينُ عَلَى وَرَثَةِ الْمِيتِ دُونَ الدَّعَى ، وَتَكُونُ الْبَيِّنَةُ فِيهِ عَلَى الدَّعَى .

المسألة الثالثة والثلاثون - قوله تعالى : ﴿ فَآخَرَانِ ﴾ :
إِنَّمَا هُوَ بِحَسَبِ الْإِتِّفَاقِ أَنَّ الْوَارِثَيْنِ كَانَا اثْنَيْنِ ، وَلَوْ كَانَ وَاحِدًا لِأَجْزَاءِهِ .
المسألة الرابعة والثلاثون - قوله تعالى : ﴿ مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْثَانُ ﴾ :
مَعْنَاهُ مَنْ كَانَ نَقَضَ عَلَيْهِمُ الْقَضَاءَ قَبْلَ ذَلِكَ بِوَصِيَّةٍ أَوْ ذَنْبٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا كَانَ الْمِيتُ ذَكَرَهُ ، وَهُمُ الْوَرَثَةُ .

وَمَنْ يَعْجَبُ فَمَعْجَبُ قَوْلِ عَلَمَائِنَا : إِنَّ فِي قَوْلِهِ « عَلَيْهِمْ » ثَلَاثَةَ أَقْوَالٍ ، لَا نَطْوِلُ بِذِكْرِهَا ، وَلَا نَحْفَلُ بِهَا ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ : « اسْتَحَقَّ » مَعَ قَوْلِهِ « عَلَى » مُتَلَاثِمٌ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَيْهَا .

(١) سورة الكهف ، آية ٢١ (٢) سورة المائدة ، آية ١٠٧ (٣) قول : ملكه .

المسألة الخامسة والثلاثون - قوله تعالى : ﴿ الْأُولَيَّانِ ﴾ :

وهذا فصلٌ مشكِلٌ المعنى مشكِلُ الإعراب ، كثر فيه الاختلاط :
أما إعرابه ففيه أربعة أقوال :

الأول - أنه بدلٌ من الضمير في « يقومان » ، ويكون التقدير : فالأوليان يقومان مقام الأولين .

وهذا حسن ؛ لكن فيه ردُّ البعيد إلى القريب في البدلية بعد ما حال بينهما من طويل الكلام ، ويكون فاعل « استحق » - بضم التاء - مضمراً تقديره الحق أو الوصية أو الإيصاء أو المال .

وقيل : فاعل استحق عائد على الإثم ^(١) المتقدم ذِكرُهُ ، وهو الغُرمُ للمال ، كما قدمناه .
الثاني - إن « الأوليان » فاعل باستحق ، يريد الأوليان باليمين بأن يحلفا مَنْ يشهد بعدها ، فإن جازت شهادةُ النصرانيين كان الأوليان النصرانيين ، والآخرون من غير بيت [أهل] ^(٢) البيت .

هذا قولٌ بمِضمهم . ولا أقولُ به ؛ وإنما يكون تقدير الآية على هذا : من الذين استحق عليهم الأول وبالحق .

الثالث - أن يكون بدلا من قوله : آخرون .

الرابع - أن يكون على الابتداء ، والخبرُ مقدم ، تقديره فالأوليان آخرون .
والصحيحُ من هذا هو الأول ، وقد بيناه في الملاحظة ، وأكملنا تقدير الآية فيه .
وأما مَنْ قرأ الأولين - وهو حمزة ، وأبو بكر - فيرجع إلى الأولين ، وهو حسن .
وقرأ حفص استحق بمعنى حقَّ عليهم .

ومن الغريب أنهم اختلفوا في قوله : ﴿ عَلَيْهِم ﴾ ؛ فقيل فيهم ، كما قال تعالى ^(٣) : « على مُلْكِ سُلَيْمَانَ » ؛ أى في ملك سليمان . وهذا كثير .

وقال قوم : معناه منهم ، كما قال تعالى ^(٤) : « إذا اكْتَالُوا على الناسِ يَسْتَوْفُونَ » .
وهذه دعاوى وضرورات لا يُحتاج إليها ، ولا يصحّ مرادهم في بعض ما استشهد به منها .

(١) في ل : المثل . (٢) من ل . (٣) سورة البقرة ، آية ١٠٢ (٤) سورة المطففين ، آية ٢

المسألة السادسة والثلاثون - في معنى الأوَّلَيَّانِ :

فيه ثلاثة أقوال : الأول - قال ابن عباس : الأوَّلَى بالشهادة .

الثاني - قال ابن جبير : الأوَّلَى بالميت من الورثة .

الثالث - الأوَّلَى بتحليف غيره ؛ قاله ابن فورك ؛ وهو يرجع إلى الثاني ، وهو أصح من الأول .

المسألة السابعة والثلاثون - قوله : ﴿ لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا وَمَا اعْتَدَيْنَا ﴾ :
المعنى : لقولنا أحقُّ من قولها .

وهذا القول كما قدمناه محمولٌ على المعنى ، وإنَّ يمينَ الحالف لا تكونُ إلا بلفظ الدعوى . والحكمةُ في ذلك أنَّ اليمينَ إذا كانت بيانَ قولٍ أُصدقُ من قولك ربما ورد في يمينه ، بأن يكون مدعيه قد كذب من كل وجه ، وكذب هو من وجه واحد ، فيلزم^(١) التصريح حتى يتحقق الكذب ، وتحصل المجاهرة إن خالف ، لياتي بالصدق على وجهه ؛ فإذا صرح بالقول في اليمين لم ينفعه ما نوى إذا أضمر من معنى اليمين خلاف الظاهر منها ؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم^(٢) : يمينُك على ما يصدقك عليه صاحبك . وهو حديث صحيح ، ومعنى قويم متفق عليه قررناه في مسائل الفقه^(٣) .

المسألة الثامنة والثلاثون - في بقاء معنى هذه الآية أو ارتفاعه :

قال ابن عباس : حكمُها منسوخ . وقال الحسن : حكمُها ثابت ، فمن قال : إنها منسوخة قال : إنَّ اليمينَ الآن لا تجبُ على الشاهد ؛ لأنه إن ارتيب به لم تجزُ شهادته ، وإن لم تكن هناك ريبة ولا في حاله خلَّة لم يحتج إلى اليمين ، وعلى هذا عوَّل جمهورُ العلماء ونُخبهم . وقد قرر^(٤) الله تعالى ذلك وحققه بأمره في قوله تعالى^(٥) : « وَأَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ » . و « مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ »^(٦) . فوَقعت الشهادةُ على العدالة ، وافقُضت اليمينُ منها إن كانت فيها .

(١) في ل : فلا يلزم . (٢) صحيح مسلم : ١٢٧٤ (٣) في ل : الخلاف .

(٤) في ل : قدر . (٥) سورة الطلاق ، آية ٢ (٦) سورة البقرة ، آية ٢٨٢

وأما من قال : إنها ثابتة فاختلفوا فيه ؛ فمنهم مَنْ قال : إنَّ شهادةَ أهلِ الذمة جائزة في السفر ؛ منهم أحمد كما تقدم يجوزُها في السفر عند عدم المسلمين بغير يمينٍ ، وصار بعضُ أشياخنا إلى أنَّ ذلك باقٍ باليمين ، وهو خرقٌ للإجماع ، وجَهْلٌ بالتأويل ، وقصورٌ عن النظر ، وإذا أسقط أحمد اليمين فلا حجةَ له في الآية ولا في الحديث ؛ لأنَّ اليمينَ تثبت فيهما جميعاً .

والصحيحُ أنَّ الشهادةَ اليمينَ ، وهي ها هنا يمينُ الوصيّين ، كما سمَّيت اليمين في اللِّعَانِ شهادة .

وقال الطبري : إنما حَكَمَ اللهُ سبحانه باليمين على الشاهدين في هذا الموضع من أجل دَعْوَى ورثة الميت على المسند إليهما الوصية بالخيانة ، أو غير ذلك ، ما لا يبرأُ فيه المدَّعي ذلك قبْلَه إلا بيمين ؛ فإنَّ نَقْلَ اليمين إلى ورثة الميت إنما أوجبه اللهُ تعالى بعد أن عثر على الشاهدين في أيمانهما بإثم ، وظهر على كذبهما في ذلك بما ادَّعَوْا من مال الميت أنه باعه منهما ، وهذا بناء على أن الخيانة ظهرت في أداء المال ، ولذلك حلفا مع الشهادة .

قال القاضي ابن العربي : وهذا يصحُّ على إحدى الروايات التي ذكر فيها أنهما ادَّعيا بيعَ الجلام منهما .

وأما على الرواية الأخرى فلا يستقيمُ هذا التأويل ؛ لأنَّ الشاهدَ بِنِ ادَّيَا التركة فيما ذكر فيها ، وانقلبا على سترٍ وسلامة ، ثم بعد ذلك ظهرت الخيانة في الجام ؛ إما بأنه وُجد يباع ، وإما بتخرج تميم الداري وتائمه وأدائه ما كان أخذه منه .

وتحقيقُ الكلام فيه أن كلَّ روايةٍ من تلك الروايات عضدتها صيغةُ القصة^(١) في كتاب الله وسرودها^(٢) فإنها صحيحة ، وكل ما لم يعضده منها فهو مردودٌ .

أما إنه إذا فسرتُ الكلامَ في كتاب الله فاحتجَّتْ إلى تجويز أو تقديم أو تأخير فكأنما كان أقل في ذلك من التأويلات فهو أرجحُ ، وكلما كان من خلافِ الأصول فيه أقل فهو أرجح ، كتأويل فيه إجازة شهادة^(٣) الكافر وإحلاف الشاهد على شهادته ؛ فإنَّ

(١) قصة الجلام كاملة سبقت صفحة ٧١٣ ، وهي في القرطبي : ٦ - ٣٤٦ (٢) في ل : وسردناها .

(٣) في ١ : وشهادة .

التأويل الذى يخرج عنه هذا هو أرجح ، ولا يسلم تأويل من اعترض ؛ فإن البيان من الله تعالى فى هذه الآية للأحكام جاء على صفة غريبة^(١) وهو سياقه على الإشارة إلى القصة ؛ ولذلك جاء بانتقالات كثيرة ، منها أنه قال : ﴿ فَإِنْ غُثِرَ عَلَىٰ أُنْهَمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا ﴾ . وربما كان المدعى واحداً ، فليس قوله تعالى : (فآخَرَانِ) خارجاً مخرج الشرط ، وإنما هو كناية عما جرى من العدد فى القصة ، والواحد كالأثنين فيها ؛ فيطلب الناظر مخرجاً أو تأويلاً للفظ لا يحتاج إليه ، فيدخل الإشكال على نفسه من حيث لا يشمر به ، فلا يساحل^(٢) . عن هذا البحر أبداً ؛ وكذلك ما جرى من التعديد لا يمنع من كَوْنِ الشهادة بمعنى اليمين ، كما فى اللعان . وإن كان لم يذكر فى اللعان عدداً ، وجرى ذكره ها هنا لاتفاقه فى القصة ؛ لا لأنه شرط فى الحكم .

وكذلك ذكر المدالة تنبها على ما يجب ؛ لأنه إن أئتمده وجب أن يكون عدلاً لتحمل الشهادة ، فإن ائتمنه وجب أن يكون عدلاً لأداء الأمانة .

المسألة التاسعة والثلاثون - فى تقدير الآية :

وهو : يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ ، وحضركم المرض الذى هو سبب الموت ، وأردتُم الوصية فآشَهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِنْكُمْ مِنْ قَرَابَتِكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ فَإِنْ خَافَا حَبْسُوهَا عَلَى الْيَمِينِ إِنْ عَدِمْتُمُ الْبَيِّنَةَ . فإن تبينت بعد ذلك خيانتهم حلف ممن حلفوا له ، وهو أولى باستحقاق ما يجب باليمين .

وعلى مذهب أحمد يكون تقدير الآية : فآشَهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، فإن لم تجدوا فآشَهِدُوا الْكُفَّارَ ؛ فإن أديا ما أحضره أو ائتمنا عليه فيها ونعمت ، وإن أدركتهم تهمة أو تبينت عليهم خيانه ، حلفوا . وليس فى الآية ما يدل على قبول شهادتهم فى الوصية على مذهب أحمد .

وإنما قبلنا نحن شهادة العدل فى الوصية بدليل آخر غير هذه الآية ، وكذلك قوله : إنما يكون ذلك من قبول شهادة الكفار إذا عدم المسلمون ، وليس فى هذه الآية إلا التسوية بينهما ، فكل شئ يعترضكم من الإشكال على دليلنا وتقديرنا الذى قدرناه آنفاً ، فانظروه فى موضعه ها هنا تجدوه مبيناً إن شاء الله تعالى .

(١) فى ل : عربية . (٢) ساحل : أتى ساحل البحر وشاطئه .

سُورَةُ الْأَنْعَامِ

فيها ثمان عشرة آية

الآية الأولى - قوله تعالى (١): ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ، وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظِلْمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ .

فيها سبع مسائل :

المسألة الأولى - قوله تعالى : ﴿وَعِنْدَهُ﴾ :

اعلموا أننا قد بينّا هذه الآية في ملجئة المتفقهين إلى معرفة غوامض الفجويين بما المقصود منه ها هنا أن « عنده » كلمة يعبر بها عما قُرب منك . وتحقيقه أن دُنُو الشيء من الشيء يقال فيه قريب (٢) ، ونأيه عنه يقال فيه بعيد ، وأصله المكان في المساحة (٣) ، تقول : زيدٌ منك ، وعمرٌو بعيدٌ عنك .

ويُوضَع الفعلُ موضع الاسم ؛ فتقول : زيدٌ قُربك ، ثم ينقلُ إلى المكانة المقولة غير المحسوسة ، فيقال : العلم منك قريب ، وعليه يتأول ما يخبر به عن الباري سبحانه من ذلك ، وبه يفسر قوله سبحانه (٤) : « وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ » بعشرين معنى جائزة (٥) على الله سبحانه ، مما يصح أن يوصف بها ويخبر عنه بعناها على ما بينّا في كتاب المشككين .

وتقول : زيدٌ قدامك ، وعمرٌو وراءك . فإذا قلت زيدٌ قدامك احتمل المسافة من لدن جسمه إلى ما لا ينحصر منتهاه قدما ، وكذلك وراءك ، فصغروه إذا أرادوا قُرب المسافة من الخبر عنه ، فقالوا : قُديمة (٦) . وإذا أرادوا تخليص القُرب بنائية الدنو قالوا : زيدٌ عندك ، عبروا به عن نهاية القُرب ، ولذلك لم يصغروه ، فيقولوا فيه عُنيْد .

وقد يعبر بها أيضا عما في مُلك الإنسان ، فيقال : عنده كذا وكذا ؛ أي في ملكه لأن

(١) الآية التاسعة والحسون . (٢) في ل : قريب منه . (٣) في ل : المسافة .

(٤) سورة البقرة ، آية ١٨٦ (٥) في ل : معتبرين معنى جائز . (٦) تصغير قدام (الفاموس) .

الملك يختصُّ بالمرء اختصاصَ الصفةِ بالوصف ؛ فعبَّروا بأقربِ الوجوهِ إليه بقوله : عنده ، وهو المرادُ بقوله في الحديث : نهى النبيُّ صلى الله عليه وسلم عن بيعِ ما ليس عندك - يعني في ملكك .

إذا ثبت هذا - وهي :

المسألة الثانية - فقوله تعالى : ﴿ وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ ﴾ يحتمل أن يريد به قُربها منه قُرب مكانةٍ وتيسير ، لا قُرب مكان . ويحتمل أن يريد أنها في ملكه يظهر منها ما يشاء ويخفي ما يشاء .

المسألة الثالثة - هذه الآية أصلٌ من أصول عقائد المسلمين ، وركنٌ من قواعد الدين ، معظمها يتفسر بها ، وفيها من الأحكام نُكتةٌ واحدة ؛ فأما منزَعها في الأصول فقد أوضحناه في كتاب المشككين ؛ وأما نُكتتها الأحكامية فنشيرُ إليها في هذا المجموع ، لأنها من جنس مضمونه ، ومع هذا فلا بدَّ من الإشارة إلى ما تضمنته كتاب المشككين ليفتح بذلك غلق^(١) الحكم المطلوب في هذا المجموع .

المسألة الرابعة - قوله تعالى : ﴿ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ ﴾ : واحدها مَفْتَحٌ ومِفْتَاحٌ ، وجمعه مَفَاتِحٌ ومِفَاتِيحٌ ، وهو في اللغة عبارة عن كلِّ معنى يحلَّ غلقاً ، محسوساً كان كالقفل على البيت ، أو معقولاً كالنظر ، والخبر يفتش قُفْلَ الجهل عن العلم والغيب ، وهي :

المسألة الخامسة - عبارة عن^(٢) متعلق لا يُدْرِكُ حسّاً أو عقلاً ، وكما لا يدركُ البصر ما وراء الجدار أو ما في البيت المُقفل ، كذلك لا تدركُ البصيرةُ ما وراء المحسوسات الخس ، والمحسوساتُ منحصرةُ الطارقِ بانحصارِ الحواسِّ ، والمعقولاتُ لا تنحصر طرُقها إلا من جهة قسمين :

أحدهما - ما يُدْرِكُ ببديهة النظر .

الثاني - ما يتحصّل من سبيل النظر .

أما إنه لها أمهاتٌ خمس وقعت الإشارةُ إليها وجاءت العبارةُ عنها بقوله تعالى^(٣) :

(١) الإغلاق : ضد الفتح ، والاسم : الغلق . (٢) في ل : عبارة عن كل متعلق .

(٣) سورة لقمان ، آية ٣٤

« إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ ، وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ » .
فَالْأَمَّ الْكِبْرَى - السَّاعَةُ ؛ وما تَضَمَّنَتْ مِنَ الْحَشْرِ وَالنَّشْرِ وَالْوَقْفِ ، وما فِيهِ مِنَ الْأَهْوَالِ ، وحال الْخَلْقِ فِي الْحِسَابِ ، ومنَقَلَبُهُمْ بَعْدَ تَفْصِيلِ وَحْطٍ وَتَفْصِيلِ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ .

الْأَمَّ الثَّانِيَّةُ - نَزِيلُ الْغَيْثِ وما يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنَ الْإِحْيَاءِ وَالْإِنْبَاتِ ، وقد جَاءَ فِي الْأَثَرِ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَضَعَ ذَلِكَ عَلَى يَدَيِ مِيكَائِيلَ وَتَحْتَ نَظَرِهِ مَلَائِكَةُ لَا يُحْصِيهَا إِلَّا اللَّهُ سُبْحَانَهُ تَصَدَّرُ عَنْ أَمْرِهِ فِي تَفْهِيمِ الْمَقَادِيرِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِذَلِكَ مِنْ إِنْشَاءِ الرِّيحِ ، وَتَأْلِيفِ السَّحَابِ ، وَإِقْادِهَا بِالْمَاءِ ، وَفَتْحِهَا بِالْقَطْرِ ، وَعَلَى يَدَيِ كُلِّ مَلَكٍ قَطْرَةٌ يَنْزِلُهَا إِلَى بُقْعَةٍ مَعْلُومَةٍ لِيَنْمِيَ بِهَا شَجَرَةٌ مَخْصُوصَةٌ ؛ لِيَكُونَ رِزْقًا لِحَيَوَانٍ مَعْيَنٍ حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَيْهِ .

الْأَمَّ الثَّالِثَةُ - مَا تَحْوِيهِ الْأَرْحَامُ ، وقد وَكَّلَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ بِذَلِكَ فِي مَوْرِدِ الْأَمْرِ مَلَكَ يُقَالُ لَهُ إِسْرَافِيلُ ، وَفِي زَمَانِهِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى ، وَقَرَنَ بِكُلِّ رَحِمٍ مَلَكًا يَجْرِي عَلَى يَدَيْهِ تَدْبِيرُ النُّطْفَةِ فِي أَطْوَارِ الْخَلْقَةِ .

الْأَمَّ الرَّابِعَةُ - قَوْلُهُ تَعَالَى ^(١) : ﴿ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ﴾ :
وهو مَعْنَى خِبَاءِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ عَنِ الْخَلْقِ تَحْتَ أَسْتَارِ الْأَقْدَارِ ، بِحِكْمَةِ الْقَائِمَةِ ، وَحُجَّتِهِ الْبَالِغَةِ ، وَقُدْرَتِهِ الْقَاهِرَةِ ، وَمَشِئَتِهِ الْغَافِذَةِ ، فَكَائِنَاتٍ غَدٍ تَحْتَ حِجَابِ اللَّهِ ، وَنَبِّهِ بِالْكَسْبِ عَنْ تَعَمُّقِهَا ؛ لِأَنَّهُ أَوْكَدُ مَا عِنْدَ الْمُرءِ لِلْمَعْرِفَةِ ، وَأَوْلَاهُ لِلتَّحْصِيلِ ، وَعَلَيْهِ يَتَرَكَّبُ الْعُمُرُ وَالرِّزْقُ ، وَالْأَجَلُ ، وَالنَّجَاةُ ، وَالْهَلَكَةُ ، وَالسُّرُورُ ، وَالْغَمُّ ، وَالْفَرَاثُ الْمَزْدُوجَةُ فِي جَبَلَةِ الْآدَمِيِّ مِنْ مَفْرُوحٍ بِهِ أَوْ مَكْرُوهٍ لَهُ .

الْأَمَّ الْخَامِسَةُ - قَوْلُهُ تَعَالَى ^(١) : ﴿ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ﴾ :
نَبِّأَهُ عَنِ الْعَاقِبَةِ الَّتِي انْفَرَدَ بِالْإِطْلَاعِ عَلَيْهَا رَبُّ الْعِزَّةِ .

وقد رَوَيْنَا عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي تَأْكِيدِ هَذِهِ الْجُمْلَةِ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ ؛ مِنْهُمْ أَبُو ذَرٍّ ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ ؛ قَالَا : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَجْلِسُ بَيْنَ ظَهْرَانِي أَصْحَابِهِ ،

فيجئُ الغريب فلا يدري أيهم هو حتى يسأل عنه ، فطلبنا إلى رسول الله عليه وسلم أن نجعل له مجلسا يعرفه الغريب إذا أتاه ، فبينا له ذلكنا من طين ، كان يجلس عليه ، وكفنا مجلسُ جانبه ، فإذا جلوس ورسولُ الله صلى الله عليه وسلم في مجلسه إذ أقبل رجلٌ من أحسن الناس وجهًا ، وأطيب الناس ريحًا ، وأنتهى الناس ثوبًا ، كأن ثيابه لم يمسها دَس ، إذ وقف في طرف السَّمَط^(١) ، فقال : السلام عليك يا رسول الله . فردَّ عليه السلام ، ثم قال : يا محمد ، أَدْنُو ؟ قال : أدنُه . فما زال به يقول : أَدْنُو ؟ ورسولُ الله صلى الله عليه وسلم يقول له : أدنُه ، حتى وضعَ يديه على رُكبتَي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله ؛ أخبرني ما الإسلام ؟ قال : الإسلام أن تعبدَ الله ، ولا تشركَ به شيئًا ، وتقيم الصلاة ، وتؤتي الزكاة ، وتحجَّ البيتَ وتصومَ رمضان . قال : فإذا فعلت ذلك فقد أسلمت ؟ قال : نعم . قال : صدقت .

قال : فلما أن سمعنا قوله يسأله ويصدقُه أنكرنا ذلك .
ثم قال : يا محمد ، أخبرني ما الإيمان ؟ قال : أن تؤمن بالله والملائكة والكتب والنبيين ، وتؤمن بالقدرِ كله .

قال : فإذا فعلت ذلك فقد آمنت ؟ قال : نعم . قال : صدقت .
قال : فما الإحسان ؟ قال : الإحسان أن تعبدَ الله كأنك تراه ، فإن لم تكن تراه فإنه يراك . قال : صدقت .

قال : فتى الساعة ؟ قال : فتنكس فلم يُجِبْه ، ثم دعاه فلم يجبه ، ثم رفع رأسه ، خلف بالله ، وقال : ما المستولُ عنها بأعلم من السائل ، ولكن لها علاماتٌ يَجِيئُ^(٢) ، إذا رأيت رِعاء^(٣) النعم يتطاولون في البُنيان ، ورأيت الحفَّاءَ المرأةَ ملوكَ الأرض ، ورأيت المرأة تلبُدُ رَبَّهَا ، هن خمس لا يعلمهن إلا الله^(٤) : « إن الله عنده عِلْمُ الساعة ، وينزلُ الغيث ، ويعلم ما في الأرحام ، وما تدري نفس ماذا تَكْسِبُ غَدًا ، وما تدري نفسُ بائٍ أرضٍ تموت » . وذكر كلمةً معها ، ثم صعد إلى السماء ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : والذي

(١) السَّمَط : الجانب (المختار) . (٢) ق ل : يحس . (٣) رعاء : جمع راع (المصباح) .

(٤) سورة لقمان ، آية ٣٤ ، وانظر الحديث في صحيح مسلم : ٣٨ ، ٣٩ .

بعث محمداً بالهدى ودين الحق ما كفت بأعلم به من رجل منكم ، وإنه لجبريل نزل عليكم في صورة دحية الكلبي ، يعلمكم أمر دينكم .

المسألة السادسة - قال السدي : المراد بهذا خزائن الغيب .

وقال ابن عباس : مفاتيح الغيب خمس ، وقرأ الآيات الخمس المقدمة .

وقال بمضمونهم : هو ما يتوصل به إلى علم الغيب من قول الناس : افتح علي كذا ؛ أي أعطني ، أو علمني ما أتوصل [به] ^(١) إليه .

فأما قول السدي : إن المراد بالمفتاح الخزائن فجازاً بعيد .

وأما قول ابن عباس فعلم شديد من فك شديد .

وأما قول الثالث فأنكره شيخنا الفجوي نزول مكة ، وقال : أجمعت - أي الفرقة

السالفة الصالحة من الأمة - على غيره ؛ وذلك من قولهم أصبح وأولى .

وأظنه لم يفهم المقصود من هذا القول ، ولا اعتزى فيه المعزى ^(٢) ، ولقد ألحم فيه الصواب

وسدي ، وإذا منحه نقداً لم تعد فيه هدى ؛ عند الله تعالى علم الغيب ، وبيده الطرُق الموصلة

إليه ، لا يعلمها إلا هو ؛ فمن شاء إطلاعاً عليها أطلعها ، ومن شاء حجبه عنها حجبه ، فلا يكون

ذلك من إفاضته إلا على رُسله ، بدليل قوله سبحانه ^(٣) : « وما كان الله ليطلعكم على الغيب ،

ولا يبين الله لغير رُسله من رُسله من يشاء » .

المسألة السابعة - مقامات الغيب الخمسة التي لا يعلمها إلا الله لا أماره عليها ، ولا علامة

عليها ، إلا ما أخبر به الصادق المجتبي لاطلاع الغيب من أمارات الساعة ، والأربعة سواها

لا أماره عليها ؛ فكل من قال : إنه ينزل الغيث غداً فهو كافر ، أخبر عنه بأمارات ادعاه ،

أو بقول مطلق . ومن قال : إنه يعلم ما في الرحيم فهو كافر ؛ فأما الأماره على هذا فتختلف ؛

فمنها كُفر ، ومنها تجربة ، والتجربة منها أن يقول الطبيب : إذا كان الثدي الأيمن مسوداً

الحلمة فهو ذكر ، وإن كان ذلك في الثدي الأيسر فهو أنثى ؛ وإن كانت المرأة تجذب الجنب

(١) من ل . (٢) في ل : ولا اعتزى فيه المعزى . (٣) سورة آل عمران ، آية ١٧٩

الأيمن أثقل فهو ذَكَرٌ ، وإن وجدت الجنبَ الأُشَامَ ^(١) أثقل فالولد أنثى ، وادَّعى ذلك عادةً لا واجباً في الخِلقة لم نكفره ، ولم نُفسِّقه .

وأما من ادَّعى عِلْمَ الكسب في مستقبل العمر فهو كافر ، أو أخبر عن السكوائن الجليلة أو المفصلة فيما يكون قبل أن يكون ، فلا ريبه في كفره أيضاً .

فأما من أخبر عن كسوف الشمس والقمر فقد قال علماؤنا: يؤدَّب ويسجن ولا يكفر ، أما عدم تكفيره فلأن جماعة قالوا : إنه أمرٌ يُدْرَك بالحساب ، وتقدير المنازل ، حسبما أخبر الله سبحانه في قوله جَلَّ وعلا ^(٢) : « والقمر قَدَرْنَاهُ منازلَ » ؛ فليحسابهم له ، وإخبارهم عنه ، وصِدْقهم فيه ، توقفت علماؤنا عن الحكم به - كغيرهم .

وأما أدبهم فلائهم يُدْخِلُون الشكَّ على العامة في تعليق العلم بالغيب المستأنف ، ولا يدرون قَدَرَ الفرق بين هذا وغيره ، فتشوش عقائدهم في الدين ، وتزلزل قواعدهم في اليقين ، فأدَّبوا حتى يُسِرُّوا ذلك إذا عرفوه ولا يُعلِنُوا به .

الآية الثانية - قوله تعالى ^(٣) : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ، وَإِمَّا يُنسِئَنَّ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾ .

فيها مسألان :

المسألة الأولى - قال علماؤنا : أمر الله سبحانه نبيه صلى الله عليه وسلم بالإعراض عن المشركين الذين يخوضون في آيات الله ، وفي ذلك نزلت .

والخوض هو المشى فيما لا يقصِّل حقيقة ، من الخائض في الماء الذى لا يدرى باطنه ، استعير من المحسوس للمعقول على ما نبهنا عليه في الأصول ، وحرَّم الله سبحانه المشاركة لهم في ذلك على رسوله بالمجاسة ، سواء تكلم معهم في ذلك أو كرهه .

وهذا دليل على أن مجالسة أهل المنكر لا تحل ^(٤) .

(١) في القاموس : اليد الشؤمى ضد اليمنى . (٢) سورة يس : ٣٩

(٣) الآية الثامنة والستون . (٤) في ل : لا تجوز .

المسألة الثانية - قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّمَا يُنِيسِنَكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدَ بَعْدَ الذِّكْرِى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾ :

قال قوم : هذا خطاب من الله سبحانه لنبيه صلى الله عليه وسلم ، والمراد بذلك الأمة ، وكأنَّ القائلين بذلك ذهبوا إلى تنزيه النبي صلى الله عليه وسلم عن النسيان ، وهم كبار الرافضة ، قبحهم الله ، وإن عذرنا أصحابنا في قولهم : إن قوله تعالى ^(١) : « لئن أشركتَ ليحبطنَّ عملك » ، خطاب للأمة باسم النبي صلى الله عليه وسلم ؛ لاستحالة الإيماء عليه ، فلا عذر لهم في هذا لجواز النسيان على النبي صلى الله عليه وسلم ، قال الله تعالى ^(٢) : « سَفُورُكَ فَلَا تَنْسَى » . وقال صلى الله عليه وسلم - مخبراً عن نفسه : إنا أنا بشرٌ مثلكم أنسى كما تنسون ، وقال - وقد سمع قراءة رجل [يقرأ] ^(٣) : لقد أذكركني كذاً وكذا آيةً كنتُ أنسيتها .

وقال في ليلة القدر : تلاخى رجلان فنسيتهما .

وقال : لا يقولنَّ أحدكم نسيت آية كذا ، بل نسيتها ، كراهية إضافة اللفظ إلى القرآن ؛ لقوله تعالى ^(٤) : « كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى » .

وفائدته أن لفظ « نسيت » يطلق على تركت انطلاقاً طبقياً ، ثم نقول في تقسيم وجهي متعلقه سهوت إذا كان تركه عن غير قصد ، وعمدت إذا كان تركه عن قصد ؛ ولذلك قال علماؤنا : إن قوله : مَنْ نام عن صلاةٍ أو نسيها فليصلها إذا ذكرها - عامٌّ في وجهي النسيان الممَد والسهو .

وقوله إذا ذكرها : يعني أن الساهى يطرأ عليه الذكر فيتوجه عليه الخطاب ، وأن العامد إذا كرأبدا فلا يزال الخطاب يتوجه عليه أبداً ، والله أعلم .

الآية الثالثة - قوله تعالى ^(٥) : ﴿ وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴾ .

(١) سورة الزمر ، آية ٦٥ (٢) سورة الأعلى ، آية ٦ (٣) من ل .
(٤) سورة طه ، آية ١٢٦ (٥) الآية الثالثة والثمانون .

روى ابنُ وهب ، وابنُ القاسم ، وابنُ عبد الحَكَم ، والوليد بن مسلم ، عن مالك ، عن زيد بن أسلم ، عن أبيه ^(١) : (تَرَفَّعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَأَ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلَيْهِ) - قال : بالعلم - قال ابن وهب ، عن مالك : ليس العلم بكثرة الرواية ، وإنما هو نورُ يَضَعُهُ اللهُ في قَلْبٍ مَنْ يَشَاءُ .

وقال ابن مسمود : ليس العلم بكثرة الرواية ؛ وإنما هو خشيةُ اللهِ تعالى .
وروى المنصور ، عن أبيه ، عن جده ، عن ابن عباس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : همةُ السفهاء الرواية ، وهمةُ العلماء الدِّرَاية .
وقال مالك ، لابنِ أخته أبي بكر وإسماعيل : إِنْ أَحْبَبْتُمَا أَنْ يَفْعَمَكَ اللهُ بِهَذَا الشَّأْنِ فَأَقْلًا مِنْهُ ، وَتَفَقَّهًا فِيهِ .

وروى ابن القاسم ، عن مالك : تَرَفَّعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَأَ فِي الدُّنْيَا .
قال القاضي ^(٢) : وصدق ؛ علمُ الدنيا عنوانُ الآخرة وسبيلُها .
والذي أوتيه إبراهيم من العلم بالحجة ، وهى التى تُذَكِّرُ لِلْخَصْمِ عَلَى طَرِيقِ الْمَقَابِلَةِ كَانَ فِي الدُّنْيَا بَظُهُورٍ دَلَالَةِ التَّوْحِيدِ وَبَيَانِ عِصْمَةِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْجَهْلِ بِاللَّهِ تَعَالَى ، وَالشَّكِّ فِيهِ ، وَالْإِخْبَارِ - أَنَّ مَا جَرَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْمِهِ إِنَّمَا كَانَ احْتِجَاجًا ، وَلَمْ يَكُنْ اعْتِقَادًا ، وَقَدْ مَهَّدَنَا ذَلِكَ فِي الْمَشْكِلِينَ .

الآية الرابعة - قوله تعالى ^(٣) : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمُ اقْتَدِهْ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ ﴾ .
قال القاضي أبو بكر بن العربي ^(٤) : هذه الآية أصولية ؛ فإنها تفيدُ مسألةً من الأصول ، وهى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأُمَّتَهُ هَلْ تَعَبَّدُوا بِشَرِيعَةٍ مَنْ قَبْلَهُمْ أَمْ لَا ؟ وَقَدْ حَقَّقْنَاهَا فِي الْأَصُولِ ، فَلْتَنْظُرْ هُنَاكَ .

وفيهما من الأحكام المعمول بما ظهر من أفعالهم ، وأخبرنا عنهم النبي صلى الله عليه وسلم ، وثبت في الصحيح عن النبي ، واللفظُ للبخارى ، عن العوام ، قال : سألت مجاهدًا عن سجدة

(١) سورة يوسف ، آية ٧٦ (٢) ق ل : قال الإمام الحافظ أبو بكر بن العربي ، وهو المؤلف .

(٣) الآية التسعون . (٤) هو المؤلف .

« ص » ، فقال : سألتُ ابنَ عباسٍ من أين سجدت ؟ فقال : أو ما تقرأ^(١) : « وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ ... » إلى قوله : « أولئك الذين هَدَى اللَّهُ فِيهِدَاهِمَ اقْتَدِهْ » . وكان داودُ عليه السلامُ ممن أُمِرَ نبيُّكم صلى الله عليه وسلم أن يَقْتَدِيَ بِهِ ، فسجدها داود ، فسجدها رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ؛ وستراها مستوفاةً في سورة « ص » إن شاء الله تعالى .

الآية الخامسة - قوله تعالى^(٢) : ﴿ انْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ ﴾ :

فيها مسألتان :

المسألة الأولى - في تفسير : الينع .

فيه ثلاثة أقوال :

الأول - الطيب والنضج ؛ يقال آينع الثمر يينع ويؤنّع ، والثمر يانع ومؤنّع ، إذا أدرك .

الثاني - قال ابن الأباري : الينع جمع يانع ، وهو المدرك البالغ .

الثالث - قال الفراء : « ينع » أقل من « آينع » ، ومعناه أحرّ ، ومنه ما رُوي في حديث الملائكة : إن ولدته أحرمت الينعة ، وهي^(٣) خُرزة حمراء ، يقال : إنه العقبى ، أو نوعٌ منه ؛ وهو الذي عليه يقفُ جواز بيعِ الثمر ، وبه يطيبُ أكلها ، ويأمن الماهة ، وذلك عند طلوع الثريا مع الفجر ، بما أجرى الله سبحانه في ذلك من المادة ، وأحكمه من العلم والقدرة ، وفصله من الحكم والشرعية ؛ ومن ألفاظ الحديث نهي عن بيعِ الثمر قبل أن يُشَقَّحَ^(٤) . قال الأصمعي : إذا تغيّر البُسْر إلى الحمرة قيل : هذه سُقِّحَة ، وقد أشقِّحت . وقد قال ابن وهب قال مالك - وهي :

المسألة الثانية - ﴿ إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ ﴾ :

الإيفاع الطيب بغير فساد ولا نقش . قال مالك : والنقش أن تنقش أسفل البُسرة حتى ترطب ، يُريد يثقب فيها ، بحيث يسرع^(٥) دخولُ الهواء إليه فيرطب معجلاً ؛ فليس ذلك الينع المراد في القرآن ، ولا هو الذي ربط به رسولُ الله صلى الله عليه وسلم البيع ؛ وإنما هو ما يكونُ من ذاته بغير محاولة ، وفي بعض بلاد التين^(٦) ، وهي البلاد الباردة ، لا ينضجُ

(١) من الآية الرابعة والثمانين من هذه السورة . (٢) من الآية التاسعة والتسعين . (٣) النهاية .

(٤) هو أن يحمر أو يصفر ؛ يقال : أشقحت البُسرة وشققت ، والاسم الشققة (النهاية) .

(٥) في ل : يسوغ . (٦) في ل : البين .

حتى يدخل في فيه عمود قد دُهنَ بزيت ، فإذا طاب حلّ بيمه ؛ لأنّ ذلك ضرورة الهواء وعادة البلاد ، ولولا ذلك ما طاب في وقت الطيب .

وقال الزبير بن بكار : قلت لعبد الملك بن الما جشون - وقد رأيته يأكل الرطب يقصّعه ، كيف تفعل هذا ، وقد نهى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم عن تقصيع الرطب ؟ فقال : إنما نهى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم عن تقصيع الرطب حيث كان أكله يتشبع به ؛ وقد جاء الله بالخير ، والخير ، والمراد هاهنا بالتقصيع أكلُ الرطبة في لقمة ، وذلك يكون مع الشبع ؛ فإذا لم يكن غيرها فأكلها في لقم أثبت للشبع .

الآية السادسة - قوله تعالى (١) : ﴿ وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ ، كَذَلِكَ زَيْنًا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلُهُمْ ، ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ :

فيها مسألتان :

المسألة الأولى - اتفق العلماء على أنّ معنى الآية : لا تسبُّوا آلهة الكفار فيسبُّوا الله -كم . وكذلك هو ؛ فإنّ السبّ في غير الحجّة فعلُ الأدنياء .

وقال النبي صلى الله عليه وسلم : لمن الله الرجل يسبُّ أبويه . قيل : يارسول الله ؛ وكيف يسبُّ أبويه ؟ قال : يسبُّ أبا الرجل فيسبُّ أباه ، ويسبُّ أمه فيسبُّ أمه ؛ فدفع الله تعالى في كتابه أحداً أن يفعل فعلاً جائراً يؤدّي إلى محذور ؛ ولأجل هذا تعلق علماءنا بهذه الآية في سدّ الذرائع (٢) ، وهو كلّ عقد جائز في الظاهر يؤول أو يمكن أن يتوصّل به إلى محذور ؛ وسترى هذه المسألة مستوفاة في سورة الأعراف .

وقد قيل : إنّ المشركين قالوا : لأنّ لم تنهين عن سبّ آلهتنا لنسبنا إلى الله -كم ، فأنزل (٣) الله تعالى هذه الآية .

(١) الآية الثامنة بعد المائة .

(٢) الذريعة : الوسيلة ، وجمعه الذرائع . وسيأتى تفسيرها بعد ذلك فيقول المؤلف هناك : الذرائع وهي المباحات التي يتوصّل بها إلى المحرمات . (٣) أسباب النزول : ١٢٧ .

المسألة الثانية - هذا يدلُّ على أن للمُجِيق أن يكفَّ عن حق [يكون] ^(١) له إذا أدَّى ذلك إلى ضررٍ يكونُ في الدين ؛ وهذا فيه نظرٌ طويل ، اختصارُهُ أن الحقَّ إن كان واجبا فيأخذه بكلِّ حالٍ ، وإن كان جازاً ففيه يكونُ هذا القول والله أعلم .

الآية السابعة - قوله تعالى ^(٢) : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ جَاءَهُمْ آيَةٌ كَيَوْمِ مَنًى يَهَايُوا قُلُوبَهُمْ إِنْهَا آيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ .

فيها أربع مسائل :

المسألة الأولى - في سبب نزولها ^(٣) :

رُوي أنَّ قريشا كلمهم النبيُّ صلى الله عليه وسلم ، فقالوا : يا محمد ، تخبرنا أن موسى كان معه عصا يضربُ بها الحجرَ فانهجرت منه اثنتا عشرة عينا ، وتخبرنا أن عيسى كان يُحيي الموتى ، وتخبرنا أن عمودَ كانت لهم ناقةٌ ؛ فأتينا من الآيات حتى نصدِّقك .

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أي شيء تحبُّون أن آتيسكم به ؟ قالوا : تجمل لنا الصفا ^(٤) . ذهبنا . قال لهم : فإن فعلت تصدِّقوني ؟ قالوا : نعم ؛ والله لئن فعلت لمتبعناك أجمعون . فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعُو ، فجاءه جبريلُ صلى الله عليه وسلم ، فقال : ما شئت ، إن شئت أصبحَ ذهباً ، ولئن أرسل الله تعالى آية ولم يصدقوا عند ذلك ليهذبهم ، وإن شئت فأتهم حتى يتوبَ تائبهم .

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : بل يتوب تائبهم ؛ فأنزل الله تعالى هذه الآية إلى قوله ^(٥) : « يجهلون » .

المسألة الثانية - قوله تعالى : ﴿ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ ﴾ : بمعنى غاية أيمانهم التي بلغها علمهم ، وانتهت إليه قدرتهم ؛ وذلك أنهم كانوا يعتقدون أن الله تعالى هو الإله الأعظم ، وأن هذه الآلهة إنما يعبدونها ^(٦) ظناً منهم أنها تقرُّ بهم إلى الله زُلْفَى .

(١) من ل . (٢) الآية التاسعة بعد المائة . (٣) أسباب النزول : ١٢٧ .

(٤) الصفا : جبل . (٥) آخر الآية الحادية عشرة بعد المائة من السورة .

(٦) في ل : يعتقدونها .

المسألة الثالثة - قوله : ﴿ بِاللَّهِ ﴾ وإن كان غاية أيمان الكفار على اعتقادهم الذي قدمنا ، فإنه غاية أيمان المسلمين ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم ^(١) : « مَنْ كَانَ حَالِفاً فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصُومَ » . وهذا يفيد المنع من الحلف بغير الله .

والحلف بغير الله على وجهين :

أحدها - على وجه التحريم ، بأن يحلف بغير الله سبحانه وتعالى معظماً له مع الله ، أو معظماً له من دونه ؟ فهذا كفرٌ .

الثاني - أن يكون على وجه الكراهية ، بأن يُلْزَمَ نفسه معنى مما يلزمه جفسه في الشرع ابتداءً بوجه ما إذا ربطه بفعل أو ترك ، وهو معنى اتفقت عليه الأمة فيما إذا قال : « إِن دَخَلْتُ الدَّارَ فَأَمْرَأَتِي طَالِقٌ ، أَوْ عَبْدِي حُرٌّ ، فَهَذِهِ عَيْنٌ مَمْنُودَةٌ ، وَهِيَ أَصْلٌ لغيرها من الأيمان ، وقد تكررت في كتب الفقه وتركبَ عليها مسألة رابعة - وهي : ما إذا قال : « الْإِيمَانُ تَلْزِمُهُ إِنْ كَانَ كَذِبًا وَكَذِبًا » . وقد كانت هذه اليمين في صدر الإسلام ^(٢) معروفةً بغير هذه الصورة ؛ كانوا يقولون : « عَلَى أَشَدِّ مَا أَخَذَهُ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ ، فَقَالَ مَالِكٌ : يُطْلَقُ نِسَاءَهُ ، ثُمَّ تَكَثَّرَتِ الصُّورُ حَتَّى آلَتْ بَيْنَ النَّاسِ إِلَى صُورَةٍ هَذِهِ أَمْثَلُ » .

وقد كان شيخنا أبو بكر الفهرى يقول : يلزمه إطعامُ ثلاثين مسكيناً إذا حنثَ فيها ؛ لأنَّ قوله : « الْإِيمَانُ » ؛ جمع يمين ، وهو لو قال : « عَلَى عَيْنٍ » ، وحنث للزمته كفارة . ولو قال : « عَلَى يَمِينَانِ » للزمته كفارتان إذا حنث . والأيمان جمع يمين فيلزمه فيها ثلاث كفارات . وكان أهلُ القيرَوان قد اختلفوا فيها اختلافاً كثيراً مرجعه إلى قولين :

أحدهما - أن الطلاق فيها ثلاث .

والثاني - أن الطلاق فيها واحدة بائنة .

وقد جمعتُ في المسألة رسالة إبان كنت ^(٣) بإفريقية ، وقد كثر السؤال فيها على ، فاستخَرْتُ اللَّهَ سبحانه وتعالى على متوسط ^(٤) من الأقوال لم أخرج فيه ^(٥) عن جادة الأدلة ، ولا عن أصل الإمام الأئمة مالك بن أنس .

(١) صحيح مسلم : ١٢٦٧ (٢) في ل : في صدر الزمان . (٣) في ل : لما أن كنت .

(٤) في ل : متوسط . (٥) في ل : فيها .

أما أصلُ مالك فقوله - فيمن قال : على أشدَّ ما أخذ أحدٌ على أحد . قال علماءنا : يطلقُ نساءه ؛ وذلك لأنَّ الناسَ كانوا في زمانه ، وقبل ذلك ، يخلفون في البيعة ويتوثقون فيما يحتاجون إليه من اليهود في المحالفة ، ويدخلون في اليمين بالله اليمين بالمعقِّ والطلاق والحج وغيره ؛ فلما سُئل مالك عن هذه النازلة وأصحابه رأوا أنَّ الحرجَ عليهم في أن يتركوا معه أزواجه محبتسين في النكاح ، ومما يأخذُه الناسُ بمضهم على بعض الطلاق فتحرَّجُوا في ذلك ، وقالوا : يطلقُ نساءه .

وأما طريقُ الأدلةِ فلأنَّ الألفَ واللامَ لا يخلو أن يرادَ بها ههنا الجنسُ أو العهد ، فإن دخلت للعهد فالعهد قولك بالله ، فيكون ما قاله الفهرى . وإن دخلت للجنس فالطلاق جنس ، فيدخل فيها ولا يستوفي عدده ؛ فإن الذي يكفي أن يدخل من كل جنس معنى واحد ، فإنه لو دخل في الجنس المعنى كله للزمه أن يتصدق بجميع ماله ؛ إذ قد تكون الصدقةُ بجميع المال يمينا ، ونافذة فيما إذا كان الدلُّ مميئا في دارٍ أو عبد أو دابة أو كبش^(١) وتصدق بذلك ، فإنه ينفذ إجماعا ؛ فتبصَّرنا ذلك ، وأخذنا بالوسط منه ، وقد بسطنا ذلك في الرسالة الحاكمة على الأيمان اللازمة ، وهناك يستوفي الناظر غرضه منها ، والله عز وجل أعلم ، وبه التوفيق .

الآية الثامنة - قوله تعالى^(٢) : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ يَدَ كَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ ، وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ .

فيها عشر^(٣) مسائل :

المسألة الأولى - في سبب نزولها :

روى الترمذى وغيره عن ابن عباس ، قال^(٤) : أنى أناسُ النبیَّ صلى الله عليه وسلم فقالوا : يا رسول الله ؛ أنا كلُّ ما نقتل ، ولا نأكل ما قتل الله ؟ فأنزل الله تعالى^(٥) : « فَكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ اسمُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ . . . » إلى قوله^(٦) : « لَمْشِرِكُونَ » .

(١) في ل : جنس . (٢) الآية الواحدة والعشرون بعد المائة . (٣) في ١ : تسع مسائل .

(٤) أسباب النزول : ١٢٨ (٥) أول الآية الثامنة عشرة بعد المائة . (٦) آخر آية ١٢١ من السورة .

المسألة الثانية - قوله : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ يَقْضِي بِدَلِيلِ الْخُطَابِ عَلَى رَأْيِ مَنْ قَرَأَ أَلَّا يُوْكَلْ مَا لَمْ يُذْكَرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ عُلِقَ الْحُكْمُ - وَهُوَ جَوَازُ الْأَكْلِ عَلَى أَحَدٍ وَصَفَى الشَّيْءَ ، وَهُوَ مَا ذُكِّرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ - فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْآخَرَ بِخِلَافِهِ ، بَيِّنَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى بَيَّنَّ الْحَكْمَيْنِ بِنَصِّينَ ، وَتَكَلَّمَ فِيهِمَا بِكَلَامَيْنِ صَرِيحَيْنِ ، فَقَالَ فِي الْمَقَابِلِ الثَّانِي (١) : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ... ﴾ .

المسألة الثالثة - قوله (٢) : ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ ﴾ .

الْمَعْنَى : مَا الْمَانِعُ لَكُمْ مِنْ أَكْلِ مَا سَمَّيْتُمْ عَلَيْهِ رَبَّكُمْ ، وَإِنْ قَتَلْتُمُوهُ بِأَيْدِيكُمْ ؛ وَقَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ لَكُمْ الْحَرَّمَ ، وَأَوْضَحَ لَكُمْ الْحَلَلَ ، فَإِنْ مَنْ حَرَّمَ عَلَيْكَ مَعْنَى خَاصًّا أَبَاحَ مَا سِوَاهُ ، فَكَيْفَ وَقَدْ أُذِنَ لَهُ فِي الْقَتْلِ وَالتَّسْمِيَةِ عَلَيْهِ وَأَكَلِهِ ، فَكَيْفَ يَقَابِلُ ذَلِكَ مِنْ تَفْضِيلِ اللَّهِ وَحُكْمِهِ وَإِبْضَاحِهِ وَشَرْحِهِ بِهِوَ بَاطِلٍ وَرَأْيٍ فَاسِدٍ ، صَدَرَ عَنْ غَيْرِ عِلْمٍ وَكَانَا بِاعْتِدَاءِ وَائْتِمَارِهِ ، وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ .

المسألة الرابعة - قوله (٣) : ﴿ وَذَرُّوا ظَاهِرَ الْإِثْمِ وَبَاطِنَهُ ﴾ :

الْمَعْنَى : قَدْ فَصَّلَ لَكُمْ الْحَرَّمَ فَذَرُّوهُ (٤) وَهُوَ الْإِثْمُ ظَاهِرًا ، وَبَاطِنًا ، وَفِي ذَلِكَ لِلْعُلَمَاءِ سِتَّةُ أَقْوَالٍ :

الأول - ظاهره وباطنه : سِرّه وعلايقه ؛ قَالَهُ مُجَاهِدٌ ، وَقَتَادَةُ .

الثاني - قَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ : ظَاهِرُ الْإِثْمِ نَسْكَاحُ ذَوَاتِ الْحَرَامِ ، وَبَاطِنُهُ الزَّنا .

الثالث - ظَاهِرُ الْإِثْمِ أَصْحَابُ الرَايَاتِ مِنَ الزَّوَانِي ، وَبَاطِنُهُ ذَوَاتُ الْأَخْدَانِ ؛ قَالَهُ السَّدي وَغَيْرُهُ .

الرابع - ظَاهِرُ الْإِثْمِ طَوَافُ الثُّرْبَانِ ، وَبَاطِنُهُ الزَّنا ؛ قَالَهُ ابْنُ زَيْدٍ .

وَقَدْ قَالَتْ طَائِفَةٌ : إِنْ الْإِثْمُ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ الْخَمْرِ ؛ فَعَلَى هَذَا يَكُونُ مَعْنَى الْآيَةِ فِي الْقَوْلِ

(١) آخر آية ١٢١ من السورة . (٢) الآية التاسعة عشرة بعد المائة .

(٣) الآية العشرون بعد المائة . (٤) ذروه : اتركوه .

الخامس ظاهرُ الإثمِ المحرّم ، وباطنه الثالثُ والنصف ، وسنبيّن ذلك في سورة الأعراف إن شاء الله تعالى .

ويحتمل وجهاً سادساً ، وهو أن يكونَ ظاهرُ الإثمِ واضحَ المحرمات ، وباطنه الشبهات ومنها الذرائع ، وهى المباحات التى يتوصلُ بها إلى المحرمات ؛ وسيأتى ذلك في موضعه .

المسألة الخامسة - قوله ^(١) : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ :

يعنى : فمطلق سبب الآية الميتة ، وهى التى قالوا هم فيها : ولا تأكل مما قتل الله . فقال الله لهم : لا تأكلوا منها ؛ فإنكم لم تذكروا اسمَ الله عليها . فإن قيل - وهى :

المسألة السادسة - هذا هو السببُ الذى خرجت عليه الآية ، وقصّرُ اللفظُ الوارد على السببِ المورود عليه إذا كان اللفظُ مستقلاً دون عطفه عليه لا يجوزُ لئلا ولا حكماً .

قلنا : قد آن أن نكشفَ لكم نكتةً أصولية وقعت تفارق في أقوال العلماء تافقتُها جملةً من فك ^(٢) شديد ؛ وذلك أنا نقول : مهما قلنا : إنَّ اللفظَ الوارد على سبب ، هل يقصر عليه أم لا ؟ فإننا لا نخرج السببَ عنه ، بل نقرُّه فيه ، ونعطفُ به عليه ، ولا نمتنع أن يضافَ غيره إليه إذا احتمله اللفظُ ، أو قام عليه الدليل ؛ فقوله ^(١) : (ولا تأكلوا مما لم يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ) ظاهر ^(٣) في تناول الميتة بعموم لفظه ، وكونها سبباً لوروده ، ويدخلُ فيه ما ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عليه اسم غير الله من الآلهة المبطلة - وهى :

المسألة السابعة - بعموم أنه لم يذْكَرَ اسْمُ اللَّهِ عليه ، وبزيادة ذِكر غير الله عليه الذى يقتضى تحريمه هذا اللفظُ عموماً ومعناه تنبيهاً من طريق الأولى ، ويقضى تحريمه نصاً قوله ^(٤) : « وما أهلٌ لغيرِ الله به » ، فقد توارَدَ على تحريم ذلك النص والعموم والتنبيه من طريق الأولى بالتحريم ^(٥) لظاهر أدلة الشرع عليه أولاً .

وهذا من بدیع الاستنباط في موارد الأدلة المتماثلة في اقتضاء الحكم الواحد عليه ، وهل يدخل فيه ما ترك المسلم التسمية عليه عمداً من الذبائح أم لا ؟ مسألةٌ مشككةٌ جداً

(١) الآية ١٢١ من السورة . (٢) فى ل : فـ كـ ر . (٣) فى ل : ظاهره .

(٤) سورة المائدة ، آية ٣ (٥) فى ل : فكان التحريم .

قد مهدنا القول فيها في تلخيص^(١) الطريقتين ، ولكفنا نشير فيها ها هنا إلى نكتة تتعلق بالمقصود ؛ فنقول : اختلف العلماء في متروك التسمية على ستة أقوال :

الأول - إن تركها سهواً أكلت . وإن تركها عمداً لم تؤكل ؛ قاله في السكتاب مالك وابن القاسم وأبو حنيفة ، وعيسى ، وأصبخ .

الثاني - إن تركها عمداً أو ناسياً تؤكل ؛ قاله الحسن ، والشافعي .

الثالث - أنه إن تركها عمداً أو ناسياً حرم أكلها ؛ قاله ابن سيرين ، وأحمد .

الرابع - إن تركها متعمداً كره أكلها ولم تحرم ؛ قاله القاضي أبو الحسن ، والشيخ أبو بكر من أصحابنا ، وهو ظاهر قول الشافعي .

الخامس - قال أحمد بن حنبل : التسمية شرط في إرسال الكلب دون السهم في إحدى روايته .

السادس - قال القاضي أبو بكر رضي الله عنه : يجب أن تعلق هذه الأحكام بالقرآن والسنة والدلائل المعنوية التي أسستها الشريعة .

فأما القرآن فقد قال تعالى : (فَكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ اسمُ اللَّهِ عَلَيْهِ) . (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمُ اللَّهِ عليه) ؛ فبين الحالين وأوضح الحكمين .

وقوله : (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمُ اللَّهِ عليه) نهي محمول على التحريم ، ولا يجوز حملُه على الكراهة ؛ لتداوله في بعض مقتضياته الحرام المحض ، ولا يشبه أن يتبعض . وهذا من نفيس علم الأصول .

وأما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم في الصحاح : ما أنهرَ الدم^(٢) ، وذكر اسم الله عليه فكل . وقال أيضاً صلى الله عليه وسلم : إذا أرسلت كلبك المعلم ، وذكر اسم الله [عليه] فكل^(٣) . وقال أيضاً صلى الله عليه وسلم : وإن وجدت مع كلبك كلباً آخر فلا تأكل ؛ فإنك إنما سميت على كلبك ولم تسم على الآخر .

وهذه أدلة ظاهرة غالبة عالية ، وذلك من أظهر الأدلة . وأعجب لرأس المحققين إمام

(١) في ل : تلخيص . (٢) الإنهار : الإسهال والصب بكثرة ، شبه خروج الدم من موضع الدخ بجري الماء في النهر (النهاية) . (٣) من ل .

الحرمين يقول في معارضة هذا : [وذكر الله] ^(١) إنما شرع في القرب ، والذبح ليس بقربة .

قلنا : هذا فاسدٌ من ثلاثة أوجه :

أحدها - أنه يعارضه القرآن والسنة ، كما قلنا ^(٢) .

الثاني - أن ذكر الله مشروع في كل حركة وسكنة ، حتى في خطبة النكاح ، وإنما تختلف درجاته بالوجوب والاستحباب .

الثالث - أن الذبيحة قرينةٌ بدليل افتقارها إلى النية عندنا وعفدك ، وقد قال الله تعالى ^(٣) : « لَنْ يُقَالَ اللَّهُ لِحُومِهَا وَلَا دِمَائِهَا وَلَكِنْ يَذَّالَهُ النَّفْسُ مِنْكُمْ » .

فإن قيل : المراد بذكر اسم الله بالقلب ؛ لأن الذكر يضاد النسيان ، وعمل النسيان القلب ، فحذف الذكر القلب .

وقد روى البراء بن عازب وغيره ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : اسم الله على قلب كل مؤمن يسمى أو لم يسمى ، ولهذا تجزئه الذبيحة إذا نسي التسمية تعويلاً على ما في قلبه من اسم الله سبحانه .

قلنا : الذكر يكون باللسان ، ويكون بالقلب ، والذي كانت العرب تفعله تسمية الأصنام والنصب باللسان ، ففسخ الله ذلك بذكر الله في الألسنة ، واستقر ذلك في الشريعة ، حتى قيل لما لك : هل يسمى الله إذا توضعاً ؟ فقال : أريد أن يذبح ؟ إشارة إلى أن موضع التسمية وموضعها إنما هو في الذبائح لا في الطهارة .

وأما الحديث الذي تعلقوا به في قوله : اسم الله على قلب كل مؤمن . فحديث ضعيف لا تلتفتوا إليه .

وأما الناسي للتسمية على الذبيحة فإنهم لم يحرم عليه ؛ لأن الله تعالى قال : ﴿ وَإِنْهُ لَفَسَقٌ ﴾ ، وليس الناسي فاسقاً بإجماع ، فلا تحرم عليه .

فإن قيل : وكذلك المتعمد ليس بفاسقٍ إن أكلها إجماعاً ؛ لأنها مسألة اجتهد اختلف العلماء فيها .

(١) ليس في ل . (٢) في ل : بيناه . (٣) سورة الحج ، آية ٣٧

قلنا : قد أجبتنا عن هذه النكتة في مسائل الخلاف ، وصرحنا فيه بالحق من وجوه ؛
أظهرها أن تارك التسمية عمدا لا يخلو من ثلاثة أحوال :

أحدها - أن يترك التسمية إذا أضجع الذبيحة ؛ لأنه يقول : قلبي مملوء من أسماء الله
وتوحيده ، فلا افتقر إلى ذكر ذلك بلساني ؛ فذلك يُجزّيه ؛ لأنه قد ذكر الله وعظمه . وإن
قال : ليس هذا موضع التسمية صريحة ، فإنها ليست بقرينة ، فهذا يجزيه لكونه على مذهب
يصح اعتقاده اجتهاداً للمجتهد فيه وتقليداً لمن قلده . وإن قال : لا أسمى ، وأى قدر للتسمية ؟
فهذا متهاون كافر فاسق لا تؤكل ذبيحته ، فإنما يتصور الخلاف في المسألة على صورتين
الأوليين ، فأما على الصورة الثالثة فلا تشخيص لها .

والذي نعتمد عليه في صورة الناسي أن الخطاب لا يتوجه إليه ، لاستحالة خطاب الناسي ؛
فالشرط ليس بواجب عليه .

المسألة الثامنة - قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَكُيُوهُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَائِهِمْ ﴾ :

سمى الله تعالى ما يقع في القلوب من إلهام وحياء ، وهذا مما يطلقه شيوخ التصوف ،
ويُسكِّره جهال المتوسمين بالعلم ، ولم يعلموا أن الوحي على ثلاثة ^(١) أقسام ، وإن إطلاقه
في جميعها جائز في دين الله ، أولستهم ترون أن الله سبحانه قد سَمَّى إلهام الشياطين وحياء ؛
وكل ما يقوم بالقلب من الخواطر فهو خلق الله ؛ فكل ما كان من الشر أضافه الله إلى
الشیطان ، وما كان من الخير أضافه الله إلى الملك . وفي الحديث : إن القلب بين كَمَتَيْن ^(٢)
كَمَة من الملك وكَمَة من الشيطان ؛ فكمّة الملك إبعاد بالخير وتصديق بالحق ، وكمّة الشيطان
إبعاد بالشر وتكذيب بالحق .

المسألة التاسعة - قوله : ﴿ لِيُجَادِلُوكُمْ ﴾ :

المجادلة : دفع القول على القول على طريق الحجّة بالقوة ، مأخوذ من « الأجدل » : طاغر
قوى ، أو لقصد المغالبة ؛ كأنه يطرحه على الجدالة ^(٣) ، ويكون حقاً في نصرته الحق وباطلاً
في نصرة الباطل ، قال تعالى ^(٤) : « وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ » .

(١) في ل : ثمانية . (٢) اللمة : الهمة والخطرة تقع في القلب ، أراد إلام الملك أو الشيطان به
والقرب منه ، فما كان من خطرات الخير فهو من الملك ، وما كان من خطرات الشر فهو من الشيطان .

(٣) الجدالة : الأرض . (٤) سورة العنكبوت ، آية ٤٦

المسألة العاشرة - قوله : ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ :

إنما يكون المؤمن بطاعة المشرك مشركاً إذا أطاعه في اعتقاده الذي هو محل الكفر والإيمان ؛ فإذا أطاعه في الفعل وعقده سليم مستمراً على التوحيد والتصديق فهو عاصٍ . فافهموا ذلك في كل موضع . والله أعلم .

الآية التاسعة ، والعاشرة ، والحادية عشرة ^(١) - قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَذَا لِشُرَكَائِنَا ، فَمَا كَانَ لِشُرَكَائِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ ، وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَى شُرَكَائِهِمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ . وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائُهُمْ لِيُرَدُّوهُمْ وَلِيلْيَسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ ، وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ ، فَذَرَهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ . وَقَالُوا هَذِهِ أَنْعَامٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ لَا يَطْعَمُهَا إِلَّا مَنْ نَشَاءُ بِزَعْمِهِمْ وَأَنْعَامٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا وَأَنْعَامٌ لَا يَذْكُرُونَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا افْتِرَاءٌ عَلَيْهِمْ ، سَيَجْزِيهِمْ بِمَا كَانُوا يَفْتَرُونَ . وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِدُكُورِنَا وَمَحْرَمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا ، وَإِنْ يَكُنْ مِثْقَةٌ فِئْمٍ فِيهِمْ شُرَكَاءُ ، سَيَجْزِيهِمْ وَصْفَهُمْ إِنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيمٌ . قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ افْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ ، قَدْ ضَلُّوا وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ ﴾ .

فيها سبع مسائل :

المسألة الأولى - روى سعيد بن جبیر ، عن ابن عباس أنه قال : مَنْ أَرَادَ أَنْ يَعْلَمَ جَهْلَ الْعَرَبِ فَلْيَقْرَأْ مَا فَوْقَ الثَّلَاثِينَ وَالْمِائَةِ مِنْ سُورَةِ الْأَنْعَامِ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ . وهذا الذي قاله - رضى الله عنه - كلامٌ صحيح ، فإنها تصرفت بمقولها الفاصرة في تنويع الحلال والحرام سفاهةً بغير معرفة ولا عدل ؛ والذي تصرفت بالجهل فيه من اتخاذ آلهة أعظم جهلاً وأكبرُ جرماً ؛ فإن الاعتداء على الله أعظم من الاعتداء على المخلوقين .

(١) الآيات : ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ من السورة ، وانظر ما عده المصنف ، وما يأتي صفحة ٧٥٥ (٢) في الأصول : قد خسر الذين كذبوا بقاء الله . وهو تحريف : فهذه آية أخرى من سورة يونس : ٤٥

والدليل على أن الله تعالى واحد في ذاته ، واحد في صفاته ، واحد في مخلوقاته أبين وأوضح من الدليل على أن هذا حلال ، وهذا حرام .

وقد روى أن رجلاً قال لعمر بن العاص : إنكم على كمال عقولكم ووفور أحلامكم كنتم تعبدون الحجر . فقال عمرو : تلك عقول كادها بآربها .

المسألة الثانية - هذا الذي أخبر الله تعالى عنه من سخافة العرب وجهلها أمر أذهبه الله تعالى بالإسلام ، وأبطله ببعثة^(١) الرسول صلى الله عليه وسلم ، وكان من الظاهر لنا أن نبيته^(٢) حتى لا يظهر ، ونفساه حتى لا يذكر [إلا]^(٣) أن ربنا تبارك وتعالى ذكره بنفسه ، وأورده بشرحه ، كما ذكر كُفَرَ الكافرين به . وكانت الحكمة في ذلك - والله أعلم - أن قضاءه قد سبق ، وحكمه قد نفذ ، بأن الكفر والتخليط لا ينقطعان إلى يوم القيامة ، وقد قضى الله ألا يُصَدَّ كافر عن ذكر الكفر ، ولا مُبتَدع^(٤) عن تغيير الدين ، قصده ببيان الأدلة ، ثم وفق من سبق له عنده الخير فيسر له معرفتها ، فآمن وأطاع ، وخذل من سبق له عنده الشر فصدقه^(٥) عنها ، فكفر وعصى^(٦) « لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَبَحِيًّا مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ »؛ فتمين علينا أن نشير إلى بسط ما ذكر الله تعالى من ذلك - وهي :

المسألة الثالثة - قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ ﴾ : أى أظهر بالخلق والإيجاد من الحرث والأنعام نصيبا ، وجميعه له لا شريك معه في خلقه ، فكيف فعلوا له شريكا في القربان به من الأوثان التي نصبوها للعبادة معه ، وشر العبيد كما يأتي [بيانه]^(٧) في الأثر من أنعم عليه سيده بنعمة فجعل يشكر غيره عليها ، وكان هذا النصيب الذي للأوثان جعلوه لله من الحرث مصروفا في النفقة عليها وعلى خدامها ، وكذلك نصيب الأنعام أنهم كانوا يجعلونها قربانا للآلهة .

وقيل : كان لله البحيرة والسائبة والوصيلة والحام ، وكان ما جعلوه لله إذا اختلط بأمواهم لم يردوه ، وإذا اختلط ما للأوثان بها ردوه ، وذلك قوله : ﴿ فَمَا كَانَ لَشُرِّكَائِهِمْ ... ﴾ الآية .

(١) في ل : يبعث . (٢) في ل : نفسه . (٣) من ل . (٤) في ل : مشرع .

(٥) في ل : فصرفه . (٦) سورة الأنفال : آية ٤٢ . (٧) من ل .

وقيل : كان ذلك إذا هلك ما جعلوه لله لم يفرموه ، وإذا هلك ما جعل للأوثان غرموه .
وقيل : كانوا يذكرون اسم الأوثان على نصيب الله ، ولا يذكرون الله على نصيب الأوثان ، وهى :

المسألة الرابعة - فإن تركهم لذكر اسم الله مذموم منهم وفيهم ؛ فكان ذلك أصلاً فى ترك أكل ما لم يسم الله عليه .

المسألة الخامسة - ثم قال بعد ذلك : ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ ﴾ :

يعنى فى الواوِ اللغات مخافة السبأ^(١) وعدم الحاجة ، وما حُرِّمَ من الفصرة ، كما كانت الجاهلية تفعله .

وقيل : كما فعل عبدُ المطلب حين نذر ذبح ولده عبد الله .

وحقيقة الترين إظهار الجليل ، وإخفاء القبيح ، وقد يتقلب بخذلان الله للعبد ، كما يتحقق بتوفيقه له . ومن الباطل الذى ارتكبه به بتزيين الشيطان تصويره عندهم جواز أكل الذكور من القرابين ، ومنع الإناث من أكلها^(٢) ، كالأولاد والألبان ، وكان تفضيلهم للذكور لأحد وجهين ، أو بجمعوعهما : إما لفضل الذكر فى نفسه على الأنثى ، وإما لأن الذكور كانوا سدنة^(٣) بيوت الأصنام ؛ فكانوا يأكلون مما جعل لهم منها ؛ وذلك كله تمدياً فى الأفعال ، وابتداء فى الأقوال ، وعملٌ بغير دليل من الشرع ؛ ولذلك أنكر جمهور من الفاس على أبى حنيفة القول بالاستحسان - وهى :

المسألة السادسة - فقالوا : إنه محرّمٌ ويحلُّ بالهوى من غير دليل ، وما كان ليفعل ذلك أحدٌ من أتباع المسلمين ، فكيف أبو حنيفة !

وعلمائنا من المالكية كثيراً ما يقولون : القياس كذا فى مسألة ، والاستحسان كذا ، والاستحسان عندهنا وعند الحنفية هو العمل بأقوى الدلائل .

وقد بينا ذلك فى مسائل الخلاف . نكتته الجزئية ههنا أن العموم إذا استمر والقياس

(١) السبأ : السبى والأسر . (٢) فى ١ : وأكلها . (٣) سدنة : خدم .

إذا طَرَدَ فَإِنَّ مَالَكَا وَأَبَا حَنِيفَةَ يَرَيَانِ تَخْصِصَ الْعُمُومِ بِأَيِّ دَلِيلٍ كَانَ مِنْ ظَاهِرٍ أَوْ مَعْنَى ، وَيَسْتَحْسِنُ مَالِكٌ أَنْ يَخْصَّ بِالصَّلَاحَةِ ، وَيَسْتَحْسِنُ أَبُو حَنِيفَةَ أَنْ يَخْصَّ بِقَوْلِ الْوَاحِدِ مِنَ الصَّحَابَةِ الْوَاردِ بِخِلَافِ الْقِيَاسِ .

ويرى مالك وأبو حنيفة تخصيص القياس ببعض الملة ، ولا يرى الشافعي الملة الشرع إذا ثبت تخصيصاً ، ولم يفهم الشريعة مَنْ لم يحكم بالمصلحة ولا رأى تخصيص الملة ، وقد رام الجَوْبِيّ رَدَّ ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ الْمَتَأَخَّرَةِ الَّتِي هِيَ نَجْهٌ عَقِيدَتُهُ وَنَجْمُهَا فَسَكْرَتُهُ فَلَمْ يَسْتَطِعْهُ ، وَفَارَضَتْ الطَّوْسِيُّ الْأَكْبَرُ فِي ذَلِكَ وَرَاجَعْتُهُ حَتَّى وَقَفَ ، وَقَدْ بَيَّنْتَ ذَلِكَ فِي الْمَحْصُولِ وَالِاسْتِيفَاءِ بِمَا فِي تَحْصِيلِهِ شَفَاءٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

فَإِنْ قَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ : فَقَدْ تَأَخَّمْتُمْ ^(١) هَذِهِ الْمَهْوَاةَ ، وَأَشْرَفْتُمْ عَلَى التَّرْدَى فِي الْمَغْوَاةِ ؛ فَإِنَّكُمْ زَعَمْتُمْ أَنَّ الْيَمِينَ يَحْرُمُ الْحَلَالَ وَيَقْلِبُ الْأَوْصَافَ الشَّرْعِيَّةَ ، وَنَحْنُ بَرَاءٌ مِنْ ذَلِكَ ؟ قُلْنَا : هِيَاهُ ! مَا حَرَّمَ مَنَّا إِلَّا مَا حَرَّمَ اللَّهُ ، وَلَا قُلْنَا إِلَّا مَا قَالَ اللَّهُ ، أَلَمْ تَسْمَعُوا قَوْلَهُ ^(٢) : ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ ، وَهِيَ : الْمَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ - وَسَبْنِيهَا فِي سُورَةِ التَّحْرِيمِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

الآيَةُ الثَّامِنَةُ عَشْرَةَ - قَوْلُهُ تَعَالَى ^(٣) : ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ . فِيهَا خَمْسُ عَشْرَةِ مَسْأَلَةً :

المسألة الأولى - قَوْلُهُ : ﴿أَنْشَأَ﴾ ؛ أَيِ ابْتَدَأَ الْفِعْلَ مِنْ غَيْرِ احْتِدَاءٍ ^(٤) مِثَالٍ ؛ وَكَانَ ذَلِكَ فِي يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ عَلَى مَا وَرَدَ فِي الْخَبَرِ الصَّحِيحِ ، وَأَوْضَحْنَاهُ فِي كِتَابِ الْمَشْكَلِينَ ، وَقَدْ يَسْتَعْمَلُ أَنْشَأَ فِي كُلِّ فِعْلٍ كَانَ عَلَى مِثَالِ أَوْ لَمْ يَكُنْ .

المسألة الثانية - الْجَنَاتُ : هِيَ الْبَسَاتِينُ الَّتِي يُجَنَّبُ الشَّجَرُ ، أَيِ يَسْتَرُهَا ؛ وَمِنْهُ جَنِّ عَلَيْهِ

(١) تَأَخَّمْتُمْ : قَرِيبُهُ . (٢) سُورَةُ التَّحْرِيمِ ، آيَةُ ١ (٣) الْآيَةُ الْوَاحِدَةُ وَالْأَرْبَعُونَ بَعْدَ الْمِائَةِ ،

وَانْظُرْ تَعْلِيلَنَا رَقْمَ ١ ، صَفْحَةَ ٧٥٢ (٤) فِي ١ : ابْتِدَاءٌ . وَالْمُبْتَدَأُ مِنْ ل :

الليل ، ومنه سُمِّيَ الجن ، لاجتماعهم عن الأبصار ، وكذلك الجنة في قوله تعالى ^(١) : « وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ نِسْبًا » ؛ سُمُّوا بذلك لاجتماعهم .

المسألة الثالثة - قوله : ﴿ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ ﴾ : يعنى رُفعت على الأعواد ، وصِيَّنت عن تدلَّى الثمر على الأرض ، وأظهرت للإدراك ، وسهل جَمْعُها دون انحناء .
والعرش ؛ كل ما ارتفع فوق غيره . وقيل : تعريشها حياطتها بالجدر ، وما قام مقامها ، حتى لا يكون فيها مدخل لأحد ؛ والأول أقوى في الاشتقاق .

وقد قيل في قوله ^(٢) : « خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا » : يعنى على أعاليها ، ولعله على جذرانها ، وإشار بذلك إلى حدائق الأعناب التى هى السكروم فى السنة العرب ، ثم قال بعد ذلك - وهى :
المسألة الرابعة - (والنخل والزرع مختلفاً أكُله) ، وفرق بينهما ؛ لأنهما أصلاً الماشى ، وعماداً القوت ، ثم فرق بين الزيتون والرمان فى وزان آخر - وهى :

المسألة الخامسة - ووصفها بأنها متشابهة وغير متشابهة ؛ يعنى أن منها ما يتشابه فى الظاهر ، ويخالفه فى الباطن ؛ ومنها ما يشبه فى اللون ، ويختلف فى الطعم ؛ وفى ذلك دليلان عظيمان :

أحدها - على المنة منه سبحانه علينا ، والنعمة التى هيأها لنا - وهى :

المسألة السادسة - فلو شاء ربنا إذ خلقنا أحياء ألا يخلق لنا غذاء ، أو إذ خلقه ألا يكون جميل المنظر طيب الطعم ، أو إذ خلقه كذلك ألا يكون سهل الجنى ، فلم يكن عليه أن يفعل ذلك ابتداءً لأنه لا يجب عليه شيء ، وإن فعله فبفضله ، كابتداء خلقه فى تعديد النعم وتقرير الفضل والكرم والشهادة على الابتداء بالثواب قبل العقاب ، وبالمطاء قبل العمل .
الدليل الثانى على القدرة فى أن يكون الماء الذى من شأنه الرسوب يصعد بقدرة الواحد القادر علام الغيوب من أسافل الشجر إلى أعاليها ، ويترقى من أصولها إلى فروعها ، حتى إذا انتهى إلى آخرها نشأ فيها أوراق ليست من جنسها ، وثمار خارجة عن صفتها ، فيها الجرم الوافر ، والأون الزاهر ، والجنى ^(٣) الجديد ، والطعم اللذيذ ؛ فأين الطبائع وأجناسها ؟

(١) سورة الصافات : آية ١٥٨ (٢) سورة البقرة : آية ٢٥٩

(٣) الجنى : ما يجنى من الشجر ما دام غضاً (المصباح) .

وَأَيْنَ الْفَلَّاسَةِ وَأُنَاسُهَا؟ هَلْ فِي قَدَرَةِ الطَّبِيعَةِ - إِذَا سَلَّمْنَا وَقَلْنَا لَهَا قَدْرَةً عَلَى طَرِيقِ الْجَدَلِ - أَنْ تُتَقَنَّ هَذَا الْإِنْتِقَانَ الْبَدِيعَ ، أَوْ تَرْتَبَ هَذَا التَّرْتِيبَ الْعَجِيبَ؟ كَلَّا ، لَا يَتِمُّ ذَلِكَ فِي الْمَعْقُولِ إِلَّا لِحَيِّ عَالَمٍ قَادِرٍ مُرِيدٍ ، فَقَدْ عَلِمَ الْأَلْبَاءُ ^(١) أَنَّ أُمِّيًّا لَا يَنْظُمُ سَطُورَ السَّكَنَابَةِ ، وَأَنَّ سَوَادِيًّا ^(٢) لَا يَقْدِرُ عَلَى مَا فِي الدِّيْبَاجِ مِنَ التَّرْتِيبِ وَالنَّسَاجَةِ ؛ فَسَبَّحَانَ مَنْ لَهْ فِي كُلِّ شَيْءٍ آيَةٌ بِدَايَةٍ وَنَهَايَةٍ ، فَمَنْ اللَّهُ الْإِبْتِدَاءُ ، وَإِنَّ إِلَى رَبِّكَ الْمُنْتَهَى ، تَقَدَّسَ وَتَعَالَى .

المسألة السابعة - قوله : ﴿ كُلُّوْا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ ، وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ :
فهذانِ بِنَاءَانِ جَاءَا بِصِيفَةِ ^(٣) أَفْعَلْ ، وَاحِدُهُمَا مَبَاحٌ لِقَوْلِهِ ^(٤) : « فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ » .
والثاني واجبٌ عَلَى مَا يَأْتِي تَفْصِيلُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ فِي الشَّرِيعَةِ اقْتِرَانُ الْمَبَاحِ وَالْوَجِبِ ؛ لَمَا يَأْتِي فِي ذَلِكَ مِنَ الْفَوَائِدِ ، وَيَتَرَكَّبُ عَلَيْهِ مِنَ الْأَحْكَامِ ، فَأَمَّا الْأَكْلُ فَلِقَضَاءِ اللَّذَّةِ ، وَأَمَّا إِيْتَاءُ الْحَقِّ فَلِقَضَاءِ حَقِّ النِّعْمَةِ ، فَلِلَّهِ تَعَالَى عَلَى الْعَبْدِ نِعْمَةٌ فِي الْبَدَنِ بِالصِّحَّةِ ، وَاسْتِقَامَةِ الْأَعْضَاءِ ، وَسَلَامَةِ الْحَوَاسِّ ، وَنِعْمَةٌ فِي الْمَالِ بِالْمِلْكِ وَالِاسْتِغْنَاءِ ، وَقَضَاءِ اللَّذَاتِ ، وَبُلُوغِ الْأَمَالِ ؛ ففَرْضُ الصَّلَاةِ كِفَاءُ نِعْمَةِ الْبَدَنِ ، وَفَرْضُ الزَّكَاةِ كِفَاءُ نِعْمَةِ الْمَالِ ، وَبَدَأَ بِذِكْرِ نِعْمَةِ الْأَكْلِ قَبْلَ الْأَمْرِ بِإِيْتَاءِ الْحَقِّ ؛ لِيُبَيِّنَ أَنَّ الْإِبْتِدَاءَ بِالنِّعْمَةِ كَانَ مِنْ فَضْلِهِ قَبْلَ التَّسْكِيْفِ .

المسألة الثامنة - قوله : ﴿ وَآتُوا حَقَّهُ ﴾ :

اختلف في تفسير هذا الحق على ثلاثة أقوال :

الأول - أَنَّهُ الصَّدَقَةُ ^(٥) الْمَفْرُوضَةُ ؛ قَالَهُ سَمِيعُ بْنُ الْمُسَيْبِ وَغَيْرُهُ ، وَرَوَاهُ ابْنُ وَهْبٍ ،

وَابْنُ الْقَاسِمِ ، عَنْ مَالِكٍ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ .

الثاني - أَنَّهُا الصَّدَقَةُ غَيْرُ الْمَفْرُوضَةِ تَسْكُونُ يَوْمَ الْحَصَادِ وَعِنْدَ الصِّرَامِ ^(٦) ؛ وَهِيَ إِطْعَامُ

مَنْ حَضَرَ وَالْإِيْتَاءَ لِمَنْ غَبَرَ ؛ قَالَهُ مُجَاهِدٌ .

الثالث - أَنَّ هَذَا مَنْسُوخٌ بِالزَّكَاةِ ؛ قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَسَمِيعُ بْنُ جُبَيْرٍ .

وقد زعم قومٌ أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ مَجْمَلٌ وَلَمْ يَخْلُصُوا ^(٧) الْقَوْلَ فِيهِ ، وَحَقِيقَةُ السَّكَلَامِ عَلَيْهِ أَنْ

(١) الْأَلْبَاءُ : الْقُلَاءُ . (٢) السَّوَادُ : الرَّجُلُ مِنَ الْعَامَةِ . (٣) أَى بِصِيفَةِ الْأَمْرِ .

(٤) سُورَةُ الْجُمُعَةِ ، آيَةُ ١٠ (٥) فِي الْقُرْطُبِيِّ (٧ - ٩٩) : أَنَّهُ الزَّكَاةُ الْمَفْرُوضَةُ .

(٦) صِرَامُ النَّخْلِ : أَوْ أَنْ لِمَدْرَاكِهِ . (٧) فِي ل : وَلَمْ يَحْصُلُوا .

قوله : ﴿ آتُوا ﴾ مفسر ، وقوله : ﴿ حَقَّهُ ﴾ مفسر في المؤتى ، مُجَمَّل في المقدار ؛ وإنما يقع النظر في رَفْع الإشكال الذى أنشأه احتمال هذه الأقوال ؛ وقد بينا فيما سبق وجه أنه ليس في المال حق سِوَى الزكاة ، وتحقيقه في القسم الثانى من علوم القرآن ، وفي سورة البقرة من هذا التأليف ، وثبت أن المراد بذلك ها هنا الصدقة المفروضة .

وقد أفادت هذه الآية وجوب الزكاة فيما سَمَّى الله سبحانه ، وأفادت بيان ما يجب فيه من مخرجات الأرض التى أجمَلها في قوله ^(١) : « وما أخرجنا لكم من الأرض » ، وفسرها ها هنا ؛ فكانت آية البقرة عامة في المخرج كآية مجمل في القدر ؛ وهذه الآية خاصة في مخرجات الأرض مجمل في القدر ، فبينه رسولُ الله صلى الله عليه وسلم الذى أمر بأن يبين للناس ما نزل إليهم ، فقال : « فيما سَقَتِ السماءُ العُشْرَ ، وما سَقَى بَنَضَحٍ أَوْ دَالِيَةٍ ^(٢) نصف العُشْر » ؛ فكان هذا بياناً لمقدار الحق المَجْمَل في هذه الآية . وقال أيضاً صلى الله عليه وسلم ^(٣) : « ليس فيما دون خمسة أوسق من حَبٍّ أو تمر صدقة » . خرجَه مسلم وغيره ، فكان هذا بياناً للمقدار الذى يؤخذ منه الحق ، والذى يسمَّى في ألسنة العلماء نِصَاباً . وقد اختلف العلماء في ذلك اختلافاً متبايناً قديماً وحديثاً ؛ فروى عن مالك وأصحابه : أن الزكاة في كل مُقْتات لا قول له سواء . وقد أوردناه في كتب الفقه وشرحناه ، وبه قال الشافعى .

وقال أبو حنيفة ^(٤) : تجب في كل ما تُنْبِتُهُ الأرض من المأكولات من القوت والفاكهة والخضر ، وبه قال عبد الملك بن الماجشون في أصول الثمار دون البقول . وقال أحمد أقوالاً ؛ أظهرها أن الزكاة تجب في كل ما قال أبو حنيفة إذا كان يوسق ، فأوجبها في اللوز ، لأنه مكبل دون الجوز لأنه معدود ، معوّلاً على قول النبي صلى الله عليه وسلم : ليس فيما دون خمسة أوسق من تمر أو حَبٍّ صدقة ؛ فبين النبي صلى الله عليه وسلم أن محل الواجب هو الموسق ، وبين القدر الذى يجب إخراج الحق منه .

(٢) الدالية : الناعورة ، الساقية .

(١) سورة البقرة : آية ٢٦٧

(٣) صحيح مسلم : ٦٧٤ ، والوطأ : ٢٧٤ (٤) وارجع في هذا إلى الجصاص : ٤ - ١٧٦ وما بعدها .

وتعلق الشافعي بالقوت ؛ وذلك لأن التوسيق ^(١) إنما يكون في القنات غالباً دائماً .
وأما الخضر فأمرها نادر .

وأما المالكية فعملت بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأخذ من خضر المدينة صدقة .
وأما أبو حنيفة فجعل الآية مرآته فأبصر الحق ، وقال : إن الله أوجب الزكاة في المأكول
قوتاً كان أو غيره وبين النبي صلى الله عليه وسلم ذلك في عموم قوله ^(٢) : فيما سقت السماء
العُشر : وقد أشرنا في مسائل الخلاف إلى مسائل النظر فيها في كتاب الإنصاف
والتخليص ^(٣) . وقد آن تحديد النظر فيها كما يلزم كل مجتهد .

فالذي لاح بعد التردد في مسأله أن الله سبحانه لما ذكر الإنسان بنعمه في
المأكولات التي هي قوام الأبدان وأصل اللذات في الإنسان ، عليها تنبني الحياة ، وبها
يتم طيب المشية - عُدَّ أصولها تنبهاً على توابعها ، فذكر منها خمسة : الكرّم ، والفخل ،
والزرع ، والزيتون ، والرمّان . قال الكرّم والفخل يؤكل في حالين فأكهة وقوتاً . والزرع
يؤكل في نوعين : فأكهة وقوتاً . والزيت يؤكل قوتاً واستقباحاً . والرمّان يؤكل فأكهة
محضة . وما لم يذكر مما يؤكل لا يخرج عن هذه الأقسام الخمسة . فقال تعالى : هذه نعمي
فكلوها طيبة ثمراً بالحل طيبة حساً باللذة ، وآتوا الحق منها يوم الحصاد ، وكان ^(٤) ذلك
بياناً لوقت الإخراج ، وجعل - كما أشرنا إليه - الحق الواجب مختلفاً بكثرة المؤونة وقيلتها ،
فما كان خفيف المؤونة قد تولّى الله سقيه ففيه العُشر ، وما عظمت مؤونته بالسقي الذي
هو أصل الإتيان ففيه ^(٥) نصف العُشر .

فأما قول أحمد : إنه فيما يوسق لقوله صلى الله عليه وسلم : ليس فيما دون خمسة أوسق
من حبٍّ أو تمر صدقة ، فضعيف ؛ لأن الذي يقتضي ظاهر الحديث أن يكون النصاب
معتبراً في التمر والحب . فأما سقوط الحق عما عداها فليس في قوة الكلام . وأما التعليق

(١) في ل : الموسق .

(٢) في صحيح مسلم ٦٢٥ : فيما سقت الأنهار والغيث العُشور وفيما سقى بالسانية نصف العُشر .

(٣) في ل : والتخليص . (٤) في ل : كل . (٥) في ل : فيه .

بالقوت فدَعَوَى ومَعْنَى ليس له أصل يُرْجَع إليه ؛ وإنما تكون المعاني موجبةً لأحكامها بأصولها على ما بيّناه في كتاب القياس .

وكيف يذكر الله سبحانه النعمة في القوت والفاكهة ، وأوجب الحقّ منها كلّها فيما تنوّع حاله كالسكرم والنخيل ، وفيما تنوّع جنسه كالزروع ، وفيما يضاف إلى القوت من الاستسراج الذي به تمام النعمة في المتاع بلذّة البصر إلى استيفاء النعم في الظلم .

فإن قيل : إنما تجب الزكاة في المُقَات الذي يدوم ، فأما في الخضر فلا بقاء لها ؛ ولذلك لم تؤخذ الزكاة في الأقوات مِنْ أَخْضَرِها ، وإنما أُخِذَتْ من يابسها .

قلنا : إنما تؤخذ الزكاة من كل نوع عند انتهائه ، باليبس ^(١) ، وانتهاء اليبس والطيب انتهاء الأخضر ؛ ولذلك إذا كان الرطب لا يُشمر ، والعنب لا يتربّب تؤخذ الزكاة منهما على حالهما ، ولو لم تكن الفاكهة الخضرية أصلاً في اللذّة ورُكناً في النعمة ما وقع الامتنانُ بها في الجنة . ألا تراه وصفَ جمالها ولذتها ، فقال ^(٢) : « فِيهَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَانٌ » ؛ فذكر النخل أصلاً في المُقَات ، والرمان أصلاً في الخضروات . أولاً ينظرون إلى وَجْهِ امتنانه على العموم لكم ولأنعامكم بقوله ^(٣) : « أَنَا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا . ثُمَّ شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقًّا . فَأَنبَتْنَا فِيهَا حَبًّا . وَعِنَبًا وَقَضْبًا . وَزَيْتُونًا وَنَخْلًا . وَحَدَائِقَ غُلْبًا . وَفَاكِهَةً وَأَبًّا » .

فإن قيل : فقد قال تعالى ^(٤) : (وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ) . والذي يُحصَد الزرع . قلنا : جهلتم ؛ بل هو عامٌّ في كل نبت في الأرض . وأصلُ الحصاد إذهاب الشيء عن موضعه الذي هو فيه ؛ قال تعالى ^(٥) : « مِنْهَا قَائِمٌ وَحَصِيدٌ » . وقال ^(٦) : « حَتَّى جَعَلْنَاهُمْ حَصِيدًا خَامِدِينَ » . وقال ^(٧) : « فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَنْ لَمْ تَغْنَبْ بِالْأَمْسِ » . وفي الحديث : وهل يكبُّ الناس في النار على مناخرهم إلا حصائدُ السّنهم .

فإن قيل : هذا مجاز ؛ وأصله في الزرع .

قلنا : هذا كلمة حقيقة ؛ وأصلها الذهاب .

(١) في ل : فابيس انتهاء . (٢) سورة الرحمن : ٦٨ (٣) سورة عبس : ٢٥-٣١

(٤) سورة الأنعام : ١٤١ (٥) سورة هود : ١٠٠ (٦) سورة الأنبياء : ١٥

(٧) سورة يونس : ٢٤

فإن قيل : أليس يقال جَدَاد^(١) النخل ، وحصاد الزرع ، وجَذَاذ البقل ؟
قلنا : الاسمُ العامُّ الحصاد ؛ وهذه خواص العام على بعض مقتنولاته . وقد أجاب عنه
بعض العلماء بأنه ذكر الحصاد فيما يحصد دليلاً على الجَدَاد فيما يجحد ؛ لأن أحدهما يكفي
عن الآخر ، ولكن النبات كان أصلاً لقوله : فأنبئتنا به جنات ، [فجعلها قسماً]^(٢)
وحَبَّ الحصيد ، فجعله قسماً آخر ؛ فلما عادل الجميع اكتفى بذكره عن ذكر غيره .
فإن قيل : فلم يُنقل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أخذ الزكاة من خضر المدينة ولا خيبر .
قلنا : كذلك عوّل علماؤنا . وتحقيقه أنه عدم دليل لا وجود دليل .
فإن قيل : لو أخذها لنقل .

قلنا : وأي حاجة إلى نقله ، والقرآن يكفي عنه .
فإن قيل : الآية منسوخة بأنها مكية و [آية]^(٣) الزكاة مدنية .
قلنا : قد قال مالك : إن المراد به الزكاة المفروضة . وتحقيقه في نسخته بدعية ؛ وهي أن
القول في أنها مكية أو مدنية يطول . فهبكم أنها مكية ؛ إن الله أوجب الزكاة بها إيجاباً
مُجْمَلاً فتعين فرض اعتقادها ، ووقف العمل بها على بيان الجنس والقدر^(٤) والوقت ،
فلم تكن بمسألة حتى تمهد الإسلام بالمدينة ؛ فوقع البيان ، فتميز الامتثال ، وهذا لا يفقهه
إلا العلماء بالأصول .

فإن قيل : قول النبي صلى الله عليه وسلم : « فيما سقت السماء العُشْر وفيما سقى بنضح
أو دالية نصف العُشْر » كلامٌ جاء لبيان تفصيل قدر الواجب بحال الموجب فيه ، وليس
القصد منه العموم حتى يقع التعويل عليه في استيعام ما سقت السماء .

قلنا : هذا هو كلام إمام الحرمين ، وهو من مذهباته التي بنى عليها كتاب البرهان ،
وظن أنها لم تدرك في غابر الأزمان ؛ وليس لها في الدلائل مكان .

نحن نقول : إن الحديث جاء للعموم في كل مسقٍ ، ولتفصيل قدر الواجب باختلاف
حال الموجب فيه ، ولا يتعارض ذلك ؛ فيمتنع اجتماعه ، وقد مهدناه في أصول الفقه .

(١) في ل : أجداد ، تحريف . (٢) من ل . (٣) من ل . (٤) في ١ : والقول .

فإن قيل : فقد خصصتم الحديث في المأكولات من المقتات ، فنحن نخصه في المأكولات أيضاً .

قلنا : نحن خصصناه في المأكولات من المقتات بدليل الإجماع ، ولا دليل لكم على تخصيصه في المقتات ؛ فإن أعادوا لما تقدم من أقوالهم أعدنا ما سبق عليها من الأجوبة .
المسألة التاسعة - قال الشافعي : لا زكاة في الزيتون في أحد قوليه ؛ قال : لأنه يؤكل إداما ، وأيضاً فإن التين أنفع منه في القوت ولا زكاة فيه .

قلنا له : الزكاة تجب عندنا في التين ، فلا قول لك في ذلك ، وأى فرق بين التين والزبيب ، والزيتون قوتٌ يدخر ذاته ويدخر زيتته ؛ فلا كلام^(١) عليه .

المسألة العاشرة - قال مالك في أظهر قوليه : إنما تكون الزكاة فيما يُقتات في حال الاختيار دون ما يُقتات به في حال الضرورة ، فلا زكاة في القطاني^(٢) ، وبه قال الحسن والشمعي وابن سيرين وابن أبي ليلى والحسن بن صالح والثوري وابن المبارك ويحيى بن آدم وأبو عبيد ، ولذلك اختلف قوله في التين ، فكان لا يوجب فيه الزكاة ، لأنه لا يدريه^(٣) ، فإذا أخبر عنه ورأى موقعه في بلاده أوجب فيه الزكاة ؛ وهذا بناء على أصل من أصول الفقه ؛ وهو أن كلام الله تعالى إذا ورد ، هل يُحمل على العموم المطلق أو الغالب من المتناول فيه ؟ والصحيح حمّله على العموم المطلق حسبما بيناه في موضعه . والله أعلم .
المسألة الحادية عشرة - قوله تعالى : (وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ) :

اختلف العلماء في وقت وجوب الزكاة في هذه الأموال النباتية على ثلاثة أقوال :

الأول - أنها تجب وقت الجِداد^(٤) ؛ قاله محمد بن مسلمة ؛ بقوله : ﴿ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ .

الثاني - أنها تجب يوم الطيب ؛ لأن ما قبل الطيب يكون علماً لا قوتاً ولا طعاماً ؛ فإذا طابت وكان الأكل الذي أنعم الله به وجب الحق الذي أمر الله به ، إذ بتمام النعمة يجب شكر النعمة ، ويكون الإتياء يوم الحصاد لما قد وجب يوم الطيب .

(١) في ل : فلا زكاة فيه . (٢) القطاني : جمع قطنية - بكسر القاف ، وهي كالعندس وغيره (الخضار) .

(٣) في ل : لا بد له . (٤) الجداد : القطع . وفي القرطبي (٧ - ١٠٥) : الجداد .

الثالث - أنه يكون بعد تمام الخرص^(١)؛ قاله المغيرة؛ لأنه حينئذ يتحقق الواجب فيه من الزكاة، فيكون شرطاً لوجوبها، أصله^(٢) مجئ الساعي في الغنم.

ولسكل قول وجه كما ترون؛ لكن الصحيح وجوب الزكاة بالطيب، لما ينفاه من الدليل؛ وإنما خرص عليهم ليعلم قدر الواجب في ثمارهم.

والأصل في الخرص حديث الموطأ أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث عبد الله بن راحة إلى أهل خيبر فخرص عليهم وخيرهم بين أن يأخذوا وله ما قال، أو يدخلوا ولهم ما قال؛ فقالوا: بهذا قامت السموات والأرض. ويأويح البخاري يتخير على مالك، ولا يدخل هذا الحديث في باب الخرص، ويدخل منه حديث النبي صلى الله عليه وسلم^(٣) أنه مر في غزوة تبوك بحديقة فقال: احرصوا هذه، فحرصوا؛ فلما رجع عن الغزو وسأل المرأة كم جاءت حديقتك؟ فأخبرته أنها جاءت كما قال؛ فكانت إحدى معجزاته في قول.

فإن تلفت بعد الطيب فلا شيء فيها على المالك، وهي:

المسألة الثانية عشرة - إن الله ذهب بماله وما عليه، ولم يلزمه أن يخرجها من غيره، وإن تلفت بعد الخرص - وهي:

المسألة الثالثة عشرة - فلا بد له أن يقيم البيئة على تلفها.

وقال الشافعي: يحلف لأنها أمانة عنده، وليس كذلك؛ بل هي واجبة عليه، فلا يبرئه منها إلا بإيجاد البراءة؛ وإنما ذلك في الأمانات التي تكون مستحفظة عنده من غيره، وفي ذلك تفصيل ذكره في الفروع.

المسألة الرابعة عشرة - تركبت على هذه الأصول^(٤) مسألة؛ وهي أن الله تعالى أوجب الزكاة في السكرم والزروع والنخل مطلقاً، ثم فسر الفصاح بقوله: ليس فيما دون خمسة أوسق من تمر ولا حب صدقة. فمن حصل له من تمر خمسة أوسق، أو من زبيب خمسة أوسق - وجبت عليه الزكاة فيها، فإن حصل له من تمر وزبيب معاً خمسة أوسق لم يلزمه

(١) الخرص: تقدير ما على النخل من الرطب تمراً. (٢) في ل: أصلها.

(٣) صحيح مسلم: ١٧٨٥.

(٤) في ل: المسألة.

زكاة إجماعاً في الوجهين ؛ لأنهما صنفان مختلفان . فإن حصل له من طعام بُرٍّ وشعير مما خمسة أوسق زكاهما [معاً] ^(١) عند مالك .

وقال الشافعي : لا يجتمعان ، وكذلك غيرها ، وإنما هي أنواع كلها يعتبر النصاب في كل واحد منها ^(٢) على الانفراد ؛ لأنهما يختلفان في الاسم الخاص ؛ وفي حالة الطعم . والصحيح ضمُّهما ؛ لأنهما قوتان يتقاربان ، فلا يضرّ اختلافُ الاسم . وقد بيناه في كتب الفروع .

المسألة الخامسة عشرة - قوله : ﴿ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ : الإسراف : هو الزيادة ، فقليل لهم : لا تُسْرِفُوا في الأكل بزيادة الحرام على ما أحلّه الله لكم ولا تسرفوا في أخذ زيادةٍ على حقكم ، وهو التسعة الأعشار ، حاسبوا أنفسكم بما تأكلون ، وأدوا ما يمتنعن عليكم بالحرص أو بالجذاذ على ما تقدّم . والله أعلم .

الآية الثالثة عشرة - قوله تعالى ^(٣) : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ، فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ .

فيها سبع مسائل :

المسألة الأولى - ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا ﴾ :

قد بينّا في كتب الحديث أنّ الوحي ينقسم على ثمانية أقسام : منها مجيئ الملك إلى النبي صلى الله عليه وسلم عن الله بالأمر والنهي والخبر ؛ فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنّ الملك لم يأت إليه الآن إلا بهذا ؛ إذ قد جاء إليه قبل ذلك بالمحرمات ^(٤) وقد ثبت ^(٥) ذلك .

المسألة الثانية - هذه الآية مدنية مكية ^(٦) في قول الأكثر ، نزلت على النبي صلى الله عليه وسلم يوم نزل عليه قوله ^(٧) : « الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي » ؛ وذلك يوم عرفة ، ولم ينزل بعدها ناسخ ؛ فهي محكمة .

(١) في ل : منها .

(١) ليس في ١ .

(٥) في ل : بينت .

(٣) الآية الخامسة والأربعون بعد المائة . (٤) في ١ : بمحرمات .

(٦) في القرطبي (٧ - ١١٦) : ذكر أبو عمر بن عبد البر الإجماع في أن سورة الأنعام مكية

لما قوله تعالى : قل تعالوا أنل محرم ربكم عليكم ... الثلاث الآيات . (٧) سورة المائدة : ٤

المسألة الثالثة - قوله : ﴿ عَلَى طَاعِمٍ ﴾ :

المحرمات على ثلاثة أقسام : مطعومات ، ومنكوحات ، وملبوسات .
فأما المطعومات والمنكوحات فقد استوفى الله بيانها في القرآن كثيراً ، ومنها في السنة
توابع .

وأما الملبوسات فمنها في القرآن إشارات وتعمُّم ذلك في السنة ؛ وقال الله : ﴿ قُلْ لَا
أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ . . . ﴾ الآية .

فأما الميتة والدم فقد تقدّم الكلام عليهما في البقرة والمائدة ، وكذلك قوله (١) : « وَلَحْمَ
الْخِنْزِيرِ ، وَمَا أَهْلَ بِهِ لغيرِ اللَّهِ » . وكان ورود ذكر الدم مطلقاً هنالك وورد هاهنا
مُقَيِّداً بالسَّقْح .

واختلف الناس في حَمَلِ المطلق هاهنا على المقيّد على قولين :
فذهب من قال : « إنَّ كلَّ دمٍ محرَّمٌ إلَّا السكبد والطَّحَال ، باستثناء السنة كما تقدم .
ومنهم من قال : إنَّ التحريمَ يختصُّ بالمسفوح ؛ قالته عائشة ، وعكرمة ، وقتادة .
وروى عن عائشة أنها قالت : لولا أن الله قال : « أَوْ دَمًا مسفوحاً » لتبّع الناس ما في
العروق .

قال الإمام الحافظ (٢) : الصحيحُ أنَّ الدَّم إذا كان مفرداً حرم منه كلُّ شيء ، وإن
خالط اللحمَ جاز ؛ لأنه لا يمكن الاحترازُ منه ، وإنما حرم الدم بالقصدِ إليه .

المسألة الرابعة - اختلف العلماء في هذه الآية على ثلاثة أقوال :

الأول - أنها منسوخةٌ بالسنة ، وحرم النبي صلى الله عليه وسلم لحومَ الجمر الأهلية ،
وحرم كلَّ ذى ناب من السباع وذى مخالب من الطير ؛ خرجه الأئمة كلهم .

الثاني - أنها محكمة لا حرام فيها إلَّا فيما قالته عائشة .

الثالث - قال الزهري ومالك في أحد قوليه : هي مُحْكَمَةٌ ، ويضم إليها بالسنة ما فيها
من مُحَرَّمٍ ، فأما مَنْ قال : إنها منسوخة بالسنة فقد اختلف الناس في ذلك كما اختلفوا في
نسخ السنة بها .

(٢) في ل : أبو بكر بن العربي ، وهو المؤلف .

(١) سورة البقرة : ١٧٣

والصحيح جواز ذلك كله كما في تفصيل الأصول ، لكن لو ثبت بالسنة محرم غير هذه لما كان ذلك نسخاً ؛ لأن زيادة محرم على المحرمات أو فرض على المفروضات لا يكون نسخاً بإجماع من المسلمين ، لا سيما وما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحر الأهلية مختلف في تأويله على أربعة أقوال :

الأول - أنها محرمة كما قالوا .

الثاني - أنها حُرمت بعلّة أن جاثيا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : فَنَيْتَ الْحَرَّ . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : يُفَادَى بِتَحْرِيمِهَا لَعَلَّه خَوْفُ الْفَنَاءِ عَلَيْهَا ؛ فَإِذَا كَثُرَتْ وَلَمْ يَضُرَّ فَقَدْهَا بِالْحَوْلَةِ جَازاً كُلُّهَا ؛ فَإِنَّ الْحَكَمَ يَزُولُ بِزَوَالِ الْعِلَّةِ .

الثالث - أنها حرمت لأنها طُبِخَتْ قَبْلَ الْقِسْمَةِ .

الرابع - أنها حرمت لأنها كانت جَلَّالَةً - خرجهُ أَبُو دَاوُدَ .

وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أكل جَلَّالَةِ الْبَقَرِ ^(١) . وهذا بديع في وجه

الاحتجاج بها ، وقد استوفيناها في شرح الحديث الصحيح .

وكذلك ماروى ^(٢) عنه في كل ذي نابٍ من السباع ويخْلَبُ من الطير إنما ورد في المسند الصحيح بقوله نهى ، ويحتمل ذلك الذهبي التحريم ^(٣) ، ويحتمل الكراهية ، مع اختلاف أحوال السباع في الافتراس . ألا ترى إلى الكلب والهرّ والضبع فإنها سباع ، وقد وقع الأُنس بالهر مطلقاً وبيع الكلاب ، وجاء الحديث عن جابر أن الضبع صيد ، وفيها كبش .

ولسنا نمنع أن يضاف إليها بالسنة ما صحّ سندُهُ ، وتبيّن مورده ، وجاء في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ^(٤) : لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِأَحَدٍ ثَلَاثَ : رَجُلٍ زَنَى بَعْدَ إِحْصَانٍ ، أَوْ كَفَرَ بَعْدَ إِيمَانٍ ، أَوْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ . وهذا كله على أن مورد الآية مجهول . فأما إذا تبين أن موردها يوم عرفة فلا يحرم إلا ما فيها ، وإليه أميل ، وبه أقول .

(٢) في ل : ما ورد .

(١) في ل : القرى .

(٤) ابن ماجه : ٨٤٧

(٣) في ل : ويحتمل ذلك المنع الجزم .

قال عمرو بن دينار : قلت لجابر بن زيد : إنهم يزعمون أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لحوم الجمر الأهلية . قال : قد كان يقول ذلك الحكم بن عمرو النفاقي ، ولكن أبي ذلك الخبر - يعني ابن عباس ، وقرأ : (قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أُوحِيَ . . .) الآية ، وكذلك يروى عن عائشة مثله . وقرأت الآية كما قرأها ابن عباس .

المسألة الخامسة - قال أصحاب الشافعي : تقدير الآية : قل لَا أَجِدُ فِيهَا أُوحِيَ إِلَىٰ مَحْرَمًا مما كنتم تستخبثونه ^(١) وتجتنبونه إلا أن يكون [ميتة] ^(٢) . . . الآية . فأما غير ذلك من المحرمات فلا ؛ بدليل أن الله حرم أشياء منها المُنْخَنِقَةُ وأخواتها . وأجمعت الأمة على تحريم أشياء غير ذلك ، منها القاذورات ، ومنها الجمر والآدمي .

الجواب عنه من سبعة أوجه :

الجواب الأول - أن ابن عباس قد ردّ هذا وأوضح المراد منه والحق فيه ، وهو الخبر البَحْرُ الترجمان .

الجواب الثاني - دعوى ورُود الآية على سؤال لا يُقْبَل من غير نُقْل يُعَوَّل عليه .

الجواب الثالث - لو صحَّ السؤال لما أقرَّ خصوص السؤال في عموم الجواب الوارد عليه . وقد أجمعا عليه وبيّناه فيما قبل .

الجواب الرابع - وأما قولهم : إن الله حرم غير ذلك كالمُنْخَنِقَةِ وأخواتها - فإن ذلك داخل في الميتة إلا أنه بين أنواع الميتة وشرح ما يستدرك ذكاته مما تقوت ذكاته لثلاث يشكّل أمره ويمزج الحلال بالحرام في حكمها .

الجواب الخامس - وأما قولهم : أجمعت الأمة على تحريم القاذورات فلا قاذور محرم عندنا إلا أن يكون رِجْسًا فيدخل في علة تحريم لحم الخنزير ، وكذلك الجمر ، وهو : الجواب السادس - دخلت في تعليل الرِجْسِيَّة .

وأما الجواب السابع عن الآدمي فهيئات أيها المتكلم ! لقد حططت مسألك إذ أبعدت مَرْمَأَكَ ، مَنْ أَدْخَلَ ^(٣) الآدمي في هذا ؟ وهو المحلل له المحرم ، المخاطب الثابت المعاقب ،

(١) في ل : تستحبونه . (٢) من ل . (٣) في ل : لإدخال .

المتثل الخائف ، فبينما كان متصرفاً جعلته مصرّفاً ، انصرف عن المقام فليست فيه بإمام ؛ فإن الإمام ها هنا وراء ، والوراء أمام ، وقد اندرجت :
المسألة السادسة - في هذا الكلام .

المسألة السابعة - روى مجاهد أنّ النبي صلى الله عليه وسلم كره من الشاء سبماً : الدم ، والمِرار^(١) ، والحياء ، والغدة ، والذكر ، والأنثيين . وهذه زيادات على هذه المحرمات .
قلنا : عنه جوابان :

الأول - أن الكراهية غير التحريم ، وهو بالنسبة إليه كالندب بالنسبة إلى الوجوب .
الثاني - أن هذه الكراهية إنما هي^(٢) عِيقَة نَفْس ، وتقزّز جِبِلَّة ، وتقذر نوع من أنواع الحلل .

فإن قيل : فقد قال الدم .

قلنا : عنه جوابان :

أحدهما - أن هذا استدلالٌ بالقرائن ، فكلم من مكروه قُرِنَ بمحرم ، كقوله : نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن كل مُسَكَّرٍ ومُفْتَرٍ^(٣) . وكلم من غير واجب قُرِنَ بواجب ، كقوله^(٤) : « كُلُوا مِنْ نَمْرِهِ إِذَا أَمَرَ وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ » . وقوله^(٥) : « وَأَنْتُمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ » .
الثاني - أنه أراد الدمَ المحاطَ باللحم الذي عفى عنه للخلق . وأما المِرار المذكور في الحديث فهو من قول بعضهم الأمر ، وهو المَصَارِين^(٦) ، ولا أراه أراد إلا المِرار بعينه ، ونَبَّهَ بذكره على علّة كراهة غيره بأنه محلّ المستخبت ؛ فمكّره لأجله . والله أعلم .

الآية الرابعة عشرة - قوله تعالى^(٧) : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلَّا مَا سَمَكَتْ ظُهُورُهُمَا أَوْ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِبَغْيِهِمْ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ ﴾ .

(١) المرار : جم المرارة ، وهي التي في جوف الشاة وغيرها يكون فيها ماء أخضر صر . وقال الفتيبي : أراد الحديث أن يقول الأمر وهو المصارين فقال المرار ، وليس بشيء (النهاية) . (٢) عاف الشيء : كرهه . (٣) المفتر : الذي إذا شرب أحمى الجسد وصار فيه فتور ، وهو ضعف وانكسار (النهاية) .

(٥) سورة البقرة : ١٩٦

(٤) سورة الأنعام : ١٤١

(٦) الآية ١٤٦

فيها خمس مسائل :

المسألة الأولى - قوله : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا ﴾ :

فيها أربعة أقوال :

الأول - هادُوا : تابوا . هاد يهود : تاب .

الثاني - هاد : إذا سكن .

الثالث - هاد : فتر .

الرابع - هاد : دخل في اليهودية . وقد قيل في قوله تعالى ^(١) : « كونوا هودًا » ؛ أى يهودا . ثم حذف الياء .

فأما من قال : إنه التائب يشهد له قوله ^(٢) : « إِنَّا هُدْنَا إِلَيْكَ » ؛ أى تَبْنَا ، وكل تائب إلى ربه ساكن إليه فَاتَرُّ عَنْ مَعْصِيَتِهِ . وهذا معنى متقارب .

المسألة الثانية - أخبر الله سبحانه وتعالى في قوله : ﴿ كُلِّ ذِي ظُفْرٍ ﴾ :

يعنى ما ليس بمنفَرَج الأصابع ، كالإبل والنعام والإوز والبط ؛ قاله ابن عباس ، وسعيد بن جبير ، ويدخل في ذلك ما يصيد بظُفْرِهِ من [سباع] ^(٣) الطير والكلاب .

والحوايا : واحدها حَاوِيَاءُ أو حَاوِيَّةٌ ؛ وهى عند العلماء على ثلاثة أقوال :

الأول - المَبَاعِر ^(٤) .

الثاني - أنها خزائن اللبن .

الثالث - أنها الأمعاء التى عليها الشحوم .

المسألة الثالثة - أخبر الله سبحانه وتعالى أنه كتب عليهم تحريم هذا في التوراة ، وقد نسخ الله ذلك كله بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم ، وأباح لهم ما كان محرماً عليهم ؛ عقوبة لهم على طريق التشديد في التكليف لمعظم الحرم ، وزوال ^(٥) الحرج بمحمد صلى الله عليه وسلم [وأُمَّتِهِ] ^(٦) ، وألزم جميع الخليقة دين الإسلام بحملته وحرمه ، وأمره ونهيه ؛

(١) سورة البقرة : ١٣٥ (٢) سورة الأعراف : ١٥٦ (٣) من ل .

(٤) جمع مبعر ، سمى بذلك لاجتماع البحر فيه ، وهو الزبل . (٥) في ل : وذلك .

(٦) من ل .

فإذا ذبحوا أنعامهم فأكلوا ما أحلَّ الله في التوراة ، وتركوا ما حرم ، فهل يحلُّ لنا ؟
فقال مالك في كتاب محمد : هي محرمة [عليهم] ^(١) .

وقال في سماع البسوط : هي محللة ، وبه قال ابن نافع . وقال ابن القاسم : أكرهه .
والصحيح أكلها ؛ لأنَّ الله رفع ذلك التحريم بالإسلام .

فإن قيل : فقد بقي اعتقادهم فيه عند الذكاة .

قلنا : هذا لا يؤثر ؛ لأنه اعتقاد فاسد .

المسألة الرابعة - فلو ذبحوا كبش ذى ظفر ؛ فقال أصبغ : كلُّ ما كان محرماً في كتاب الله
من ذبائحهم فلا يحلُّ أكله . وقاله أشهب وابن القاسم وأجازة ابن وهب . والصحيح تحريمه ؛
لأن ذبحه منهم ليس بذكاة .

المسألة الخامسة - قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ جَزَآئُهُمْ بِبَعْثِهِمْ ﴾ دليل على أنَّ التحريم
إنما يكون عن ذنب ؛ لأنه ضيق فلا يُعدَّل عن السعة إليه إلا عند الموجدة .

الآية الخامسة عشرة - قوله تعالى ^(٢) : ﴿ قُلْ هَلْ شُهِدَآءُكُمْ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ
حَرَّمَ هَٰذَا ، فَإِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ ، وَلَا تَتَّبِعِ أَهْوَاءَ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا
وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَهُمْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ .

قال علماؤنا : فيه دليل على أنَّ الرجل إذا قال : رضيت بفلان فإذا شهد أنكره ،
وقال : ظننت أنه يقول الحق أنه لا يلزمه .

وقد اختلف فيه الفقهاء ؛ فمنهم من قال : يلزمه ذلك . وقال آخرون : لا يلزمه ما قال .
وللمالكية القولان . ومشهور قول ابن القاسم أنه لا يلزمه ، وليس في الآية الرضا بالشهادة
ثم الإنكار ؛ إنما فيها طلب الدليل واستدعاء البرهان على الدعوى ؛ فإنَّ العرب تحكمت
بالتحريم والتحليل ، فقال الله للنبية : قل لهم : هاتوا شهداءكم بأنَّ هذا من عند الله ، أى
حجة - كم حتى نسمعها ، وننظر فيها .

فإن قيل : فما فائدة قوله : (فَإِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ) ؟

(١) من ل . (٢) الآية : الخمسون بعد المائة .

قلنا^(١) : هذا تحذير من الله لنبيه لتعلم أمته المعنى . فإن قال شهداؤهم مثل ما يقولون فلا تقله معهم ؟ فهذا دليل على أن الشاهد إذا قال ما قام الدليل على بطلانه فلا تقبل شهادته .

الآية السادسة عشرة - قوله تعالى^(٢) : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا بِالْكَيْلِ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ، وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ .

فيها ثلاث مسائل :

المسألة الأولى - قد تقدم حال الولي مع اليتيم في ماله في سورة البقرة وآل عمران^(٣) ، وهذا يدل على جواز عمل الوصي في مال اليتيم إذا كان حسناً حتى يبلغ الغلام أشده ، زاد في سورة النساء ويونس رُشده .

المسألة الثانية - هذا يدل على أن البلوغ أشد^(٤) ، ويأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

المسألة الثالثة - قال أبو حنيفة : الأشد خمسة وعشرون عاماً ، وعجاً من أبي حنيفة فإنه يرى أن المقدرات لا تثبت نظراً ولا قياساً ، وإنما تثبت نقلاً على ما بيناه في أصول الفقه ، وهو يثبتها بالأحاديث الضعيفة ، ولكنه سكن دار الضرب^(٥) فكثرت عنده المدلس ، ولو سكن المدن^(٥) كما قيض الله للمالك لما صدر عنه إلا إبريز^(٦) الدين وإكسير الملة كما صدر عن مالك .

الآية السابعة عشرة - قوله تعالى^(٧) : ﴿ قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ . لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴾ .

فيها ثلاث مسائل :

المسألة الأولى - قوله : ﴿ إِنْ صَلَاتِي . . . ﴾ الآية :

مقام التسليم لله ودرجة التفويض إلى الله ببناء عن مشاهدة توحيد ومعاينة يقين وتحقيق ؛

(١) في ل : قلت . (٢) الآية الثانية والخمسون بعد المائة . (٣) في البقرة آية ٢٨٢ ، وفي آل عمران آية ١٢٢ (٤) أشده : قوته . وقد تكون القوة في البدن ، وقد تكون في المعرفة بالتجربة . ولا بد من حصول الوجهين . (٥) يريد بدار الضرب بغداد . والمدن : معدن الشريعة ومنجمها وهي المدينة المنورة . (٦) يقال ذهب إبريز : خالص .

(٧) الآية الثانية والستون ، والثالثة والستون بعد المائة .

فإن الكلّ من الإنسان لله أصل ووصف، وظاهر وباطن، واعتقاد وعمَل، وابتداء وانتهاء، وتوقف وتصرف، وتقدم وتخلّف، لا شريك له فيه، لا منه ولا من غيره يُضَاهيه أو يُدانيه.

المسألة الثانية - ثبت في الحديث الصحيح أنّ النبي صلى الله عليه وسلم كان يستفتح به صلاته ، وثبت أنه كان يقولُ في استفتاحها أيضا : سبحانك اللهم وبحمدك .

واختلف قول مالك بذلك ؛ فقال ابن القاسم : لم ير مالك هذا الذي يقوله الناس قبل القراءة : سبحانك اللهم وبحمدك .

وفي مختصر ما ليس في المختصر أنّ مالكا يقول : وإنما كان يقول في خاصته لصحة الحديث به ؛ وكان لا يريه ^(١) للناس مخافة أن يعتقدوا وجوبه .

ورآه الشافعي من سنن الصلوات ^(٢) ، وهو الصواب ؛ لصحة الحديث . والله أعلم .

المسألة الثالثة - إذا قلنا إنه يقولها في افتتاح الصلاة على الوجه المتقدم فإنه يقولُ في آخرها : وأنا من المسلمين ، ولا يقول : وأنا أول المسلمين ؛ إذ ليس أحد بأولهم إلا محمد صلى الله عليه وسلم .

فإن قيل : أو ليس إبراهيم قبله ؟ قلنا : عنه أجوبة ، أظهرها الآن أنه أول المسلمين من أهل ملته . والله أعلم .

الآية الثامنة عشرة - قوله تعالى ^(٣) : ﴿ قُلْ أَغْيَرَ اللَّهُ بَعْثًا رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴾ .

فيها ثلاث مسائل :

المسألة الأولى - استدل بعضُ علماؤنا المخالفين على أن يبيع الفضولي لا يصح ^(٤) بقوله :

(وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا) .

وعارضهم علماؤنا بأن المراد بالآية تحمّل الثواب والعقاب دون أحكام الدنيا .

(١) في ١ : لا يراه . (٢) في ١ : الصلاة . (٣) الآية الرابعة والستون .

(٤) وهو قول الشافعي (القرطبي : ٧ - ١٥٦) .

ويحتمل أن يكون المراد بذلك كسب الإلزام والالتزام، لا كسب المونة والاستخدام؛ فقد يتعاون المسلمون ويتعاملون بحكم العادة والمروءة والمشاركة؛ هذا رسول الله قد باع له واشترى عُرْوَةَ الْبَارِقِ في ديفار وتصرف بغير أمره، فأجازته النبي صلى الله عليه وسلم وإمضاه؛ نصه^(١) أن النبي صلى الله عليه وسلم دفع إلى عُرْوَةَ الْبَارِقِ ديفارا، وأمره أن يشتري له شاة من الجَلَب^(٢) فاشترى له به شاتين، وباع إحداها بديفار، وجاءه بالديفار وبالشاة؛ فدعا له النبي صلى الله عليه وسلم بالبركة؛ فكان لا يتجبر في سوقٍ إلا ربح فيها حتى لو اتجبر في التراب لربح فيه.

قال: ولقد كنت أخرج إلى الكُنَاسَةِ بالكوفة فلا أرجع إلا وقد ربحت ربحًا عظيمًا. وقد مهدنا الكلام عليه في صريح الحديث وتلخيص الطريقةين، فانظروه تجدوه إن شاء الله.

المسألة الثانية - قوله: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ :

للوزر معنيان :

أحدهما - الثقل؛ وهو المراد ههنا، يقال وزره يزره إذا حمل ثقله، ومنه قوله تعالى^(٣): «وَوَضَعْنَا عَنْكَ وِزْرَكَ». والمراد به ههنا الذنب؛ قال تعالى^(٤): «وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَى ظُهُورِهِمْ» - يعني ذنوبهم - «أَلَا سَاءَ مَا يَزِرُونَ»؛ أي بئس الشيء شيئًا يحملون. والمعنى لا تحمل نفس مُدْنِبَةً عقوبة الأخرى؛ وإنما تؤخذ كل نفس منهم بجريرتها التي اكتسبتها، كما قال تعالى^(٥): «لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ».

وقد وفد أبو رُمثة رفاعه بن يَثْرِبَ التيمي مع ابنه^(٦) على النبي صلى الله عليه وسلم، قال: فقال: أما إنه لا يجنني عليك ولا تجنني عليه.

وهذا إنما بينه لهم ردًا على اعتقادهم في الجاهلية من مؤاخذه الرجل بابنه وبأبيه وبجريدة حليفه.

(١) القرطبي: ٧ - ١٥٦ (٢) الجلب - بالتحريك: ما جلب القوم من غم وغيره.

(٣) سورة الانشراح، آية ٢ (٤) الأنعام، آية ٣١ (٥) سورة البقرة، آية ٢٨٦

(٦) هكذا في ١، وفي ٢: أخيه. وفي القرطبي: قال: انطلقت مع أبي نحو النبي... (٧ - ١٥٧):

والنصه بتمامها هناك.

المسألة الثالثة - وهذا حكمٌ من الله تعالى نافذ في الدنيا والآخرة ؛ وهو ألا يؤخذ أحدٌ بجرمٍ أحدٍ ، بيد^(١) أنه يمتلئُ ببعض الناس من بعض أحكام في مصالح الأمور بالمعروف والنهي عن المنكر ، والتعاون على البرِّ والتقوى ، وحماية النفس والأهل عن العذاب ، كما قال تعالى^(٢) : « قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا » . والأصل في ذلك كله أن المرء كما يفترض عليه أن يصلح نفسه باكتساب الخير فواجبٌ عليه أن يصلح غيره بالأمر به والدعاء إليه والجل عليه ، وهذه فائدة الصَّحبة ، وثمرَةُ المَعاشرَةِ ، وبركةُ المخالطة ، وحُسنُ المجاورة ؛ فإن [حسن في ذلك كله كان معاقب في الدنيا والآخرة ، وإن]^(٣) قصر في ذلك كله كان معاقباً في الدنيا والآخرة ، فعليه أولاً إصلاحُ أهله وولده ، ثم إصلاحُ خليطه وجاره ، ثم سائر الناس بعده ، بما بيناه من أمرهم ودعائهم وحملهم ؛ فإن فعلوا ، وإلا استعان بالخليفة لله في الأرض عليهم ، فهو يحملهم على ذلك قسراً ، ومتى أغفل الخلقُ هذا فسدت المصالحُ ، وتشتَّت الأمرُ ، واتسع الخرقُ ، وفات الترفيع ، وانتشر التدمير ؛ ولذلك يروون أن عمر بن الخطاب كَفَّلَ^(٤) المهمين عشايرهم ، وذلك بالتزامهم كَقَمِّهم أو رَفَعَمهم إليه حتى ينظرَ فيهم ، والله يقولُ التوفيق برحمته .

(٣) من ل .

(١) بيد : غير . (٢) سورة التحريم ، آية ٦

(٤) بتشديد الفاء ، وتخوف أيضاً ، كما في المختار .

سُورَةُ الْأَعْرَافِ

[فِيهَا سَبْعٌ وَعِشْرُونَ آيَةً]

الآية الأولى - قوله ^(١) : ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِنْهُ لَتُنذِرَ بِهِ وَذِكْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ .

فيها ثلاث مسائل :

المسألة الأولى - قال بعضهم قوله : ﴿ فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِنْهُ ﴾ نَهْيٌ فِي الظاهر ، ولكنه لنَهْيِ الحَرَجِ . وعجبا له مع عمل يقع في مثله ، والنهي عن الشيء لا يقتضي نَهْيَهُ ؛ فإن الله سبحانه ينهى عن أشياء وتوجبُ ، ويأمر بأشياء فلا توجد . والصحيح أنه نَهْيٌ عَلَى حاله ؛ قيل للحمد : (فلا يكن في صَدْرِكَ حَرَجٌ مِنْهُ) ، وأعين على امتثال النهي بخلق القُدْرَةِ له عليه ؛ كما فعل به في سائر التكليفات .

المسألة الثانية - الحَرَجُ هو الضِّيق . وقيل : هو الشك ^(٢) . وقيل : هو التبرم ؛ وإلى الأول يرجع ؛ فإن كان هو الشك فقد أثار الله فؤاده باليقين ، وإن كان التبرم فقد حَبَّبَ الله إليه الدين ، وإن كان الضيق فقد وسَّعَ الله قلبه بالعلوم ، وشرح صدره بالمعارف ، وذلك مما فتح الله عليه من علوم القرآن ، وخَفَّفَ عليه ثقل العبادة حتى جعلت قرّة عينه في الصلاة ، فكان يقول : أرحنّا بها يا بلال .

ومن تمام النية في العبادة النشاط إليها ، والخَفَّةُ إلى فعلها ، وخصوصاً الصبح والعشاء ؛ فهما أثقلُ الصلوات على المنافقين حسبما رواه أبو داود وغيره : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : فذكر من حديث أن هاتين الصلاتين أثقلُ الصلوات على المنافقين ، ولو يعلمون ما فيها لأتوهما ولو حبواً على الركب . وليس يخالو أحد ^(٣) عن وجود الثقل ؛ ولذلك كان تكليفاً ، بيد أن المؤمن يحتمله ويخرج بالفعل عنه ، والمنافق يسقطه .

(١) الآية الثانية من السورة . (٢) في القرطبي (٧ - ١٦١) : وليس هذا شك الكفر ،

لأنما هو شك الضيق . (٣) في ل : هذا .

فإن قيل - وهى :

المسألة الثالثة - فالعاصى إذا أسقطه أمناً فهُوَ ؟ قلنا : لا ، ولكنه فاعل فعل المنافقين والكافرين ، وإلى هذا المعنى أشار النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : مَنْ ترك الصلاة فقد كفر ؛ أى فعل فعل الكفار فى أحد الأقوال :

الآية الثانية - قوله تعالى (١) : ﴿ اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ .

فيها مسألتان :

المسألة الأولى - قال علماؤنا : معناه أحلوا حلاله وحرموا حرامه ، وامتلوا أمره ، واجتنبوا نهيه ، واستبجوا مباحه ، وارجوا وعده ، وخافوا وعيده ، واقتضوا حكمه ، وانشروا من علمه علمه ، واستجسوا خباياه ، ولجوا زواياه ، واستثيروا جامعته ؛ وفضوا خاتمه ، وألحقوا به ملامته - وهى :

المسألة الثانية - باتباع ما يؤثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن عارضه إذا وضح مسلكه ؛ فقارة يكون ناسخه ، وأخرى خاصا ومتمما فى حكمه على طرق موارده المعلومة ، بشروطها المحصورة حسبما بيناه فى أصول الفقه .

الآية الثالثة - قوله تعالى (٢) : ﴿ يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ .

فيها إحدى عشرة مسألة :

المسألة الأولى - فى نزولها :

قيل : إنها نزلت فى الذين كانوا يطوفون بالبيت عراة ، أمروا باللباس وسُترِ المورة ؛ قاله ابن عباس وجماعة معه .

وقال مجاهد والزجاج : نزلت فى سترِ المورة فى الصلاة ، وهذا ليس يُدافع الأول ؛ لأن الطواف بالبيت صلاة .

وفي الصحيح عن ابن عباس قال ^(١) : كانت المرأة تطوفُ بالبيتِ عُريانةً فتقول : مَنْ
تُعيرني تَطَوُّفاً ^(٢) فتجعله على فَرْجِها وتقول ^(٣) :

اليوم يَبْدُو بَعْضُهُ أَوْ كَلَّهُ وما بَدَا مِنْهُ فَلَاحِلُهُ
جَهَمٌ مِنَ الْجَهَمِ ^(٤) عَظِيمُ ظِلِّهِ كَمِ مِنْ لَبِيبٍ عَقْلُهُ يُضِلُّهُ
* وناظر ينظر ما يملُهُ *

فنزلت : ﴿ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ .

قال ابنُ العربي : وهذه المرأة هي ضَبَاعَةُ بنتِ عامر بن قُرْط .

وقد روى أنَّ العربَ كانت تطوف بالبيتِ عُرَاةً، إِلَّا الْحُمْسَ ^(٥) : قريش وأحلافهم، فمن
جاء مِنْ غَيْرِهِمْ وضع ثِيَابَهُ وطاف في ثوبِ أَحْمَسَى ، فيحلَّ له أن يلبس ثِيَابَهُ ، فإن لم يجد
مَنْ يُعِيرُهُ ما يلبس من الْحُمْسِ فإنه يُبَاقِي ثَوْبَهُ ويَطُوفُ عُريَاناً ، وتحرم عليه ثِيَابُهُ ، فنزلت
الآيَةُ .

وثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم أرسل ألا يحج بعد العام مشرك
ولا يطوف بالبيت عُريان . فنودى بها في الموسم .

المسألة الثانية - في سبب فعل الجاهلية لذلك :

إن قريشاً كانت رأت رأياً تكيدُ به العرب ، فقالوا : يا معشر قريش ؛ لا تعظموا شيئاً
من البلدان لتعظيم حَرَمِكُمْ ، فتزهد العربُ في حَرَمِكُمْ إذا رأوكم قد عظمتم من البلدان
غيره كتعظيمه ، فعظموا أَمْرَكُمْ في العرب ؛ فإنَّكم ولَاةُ البيت وإهلُهُ دون الناس ؛ فوضعوا
لذلك الأمر أن قالوا ^(٦) : نحن أهل الحرم ، فلا ينبغي لنا أن نعظم غيره ، ولا نخرج منه ؛
فكانوا يقفون بِالْمَزْدَلِفَةِ دون عَرَفة ؛ لأنها خارج من الحرم ، وكانت سُنَّةُ إبراهيم وعَهْدُهُ

(١) القرطبي ٧ - ١٨٩ . واللسان - طوف . وأسباب النزول : ١٢٩ ، وابن كثير : ٢ - ٢١٠

(٢) في اللسان : تطواف - بفتح التاء على حذف مضاف ؛ أي ذا تطواف ، ورواه بعضهم بكسر

التاء ، قال : وهو الثوب الذي يطاف به . ويجوز أن يكون مصدراً .

(٣) في القرطبي : ٧ - ١٨٩ البيت الأول وحده . (٤) في ل : ختم من الختم .

(٥) الْحُمْس : سموا بذلك لأنهم تحمَّسوا في دينهم ، أي تشددوا . والحامسة : الشجاعة .

(٦) القرطبي : ٧ - ١٨٩

من عهده ، ثم قالوا : لا ينبغي لأحدٍ من العرب أن يطوف إلّا في ثيابنا ، ولا يأكل إذا دخل أرضنا إلّا من طعامنا ، ولا يأكل الأقط ، ولا يستظلّ بالأدم إلّا الخمس ؛ وهم قريش ، وما ولدت من العرب ومن كان يليها من حلفائها من بني كنفانة ؛ فكان الرجل من العرب أو المرأة يأتیان حاجين ، حتى إذا أتيا الحرم وضعا ثيابهما وزادها ، وحرم عليهما أن يدخلتا مكة بشيء من ذلك : فإن كان لأحد منهم صديق من الخمس استعار من ثيابه وطاف بها ، ومن لم يكن له صديق منهم ، وكان له يسار استأجر من رجل من الخمس ثيابه ، فإن لم يكن له صديق ولا يسار يستأجر به كان بين أحد أمرين : إمّا أن يطوف بالبيت عريانا ، وإما أن يتسكّر أن يطوف بالبيت عريانا فيطوف في ثيابه ؛ فإذا فرغ من طوافه ألقى ثوبه عنه ، فلم يمسّه ، ولم يمسّه أحدٌ من الناس ؛ فكان ذلك الثوب يسمّى اللقي ، قال قائل من العرب ^(١) :

كفى حَزَنًا كَرَّي عليه كأنه لَقِيَ بين أيدي الطائفين حَرِيمُ

وإن كانت امرأة ولم تجد من يُعيرها ولا كان لها يسار تستأجر به [خلعت] ^(٢) ثيابها كلها لإدراعاً مفرداً ، ثم طافت فيه ؛ فقالت امرأة من العرب - كانت جميلة تامة ذات هيئة - وهي تطوف :

اليوم يَبْدُو بعضُهُ أو كلُّهُ وما بَدَا منه فلا أُحِلُّهُ

فكانوا على ذلك من البدعة والضلالة حتى بعث الله نبيه محمداً صلى الله عليه وسلم ، وأنزل فيمن كان يطوف بالبيت عريانا : ﴿ يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ ۖ ﴾ إلى آخر الآية . ووضع الله ما كانت قريش ابتدعت من ذلك ، وقد أنزل الله في تركهم الوقوف بعرفة ^(٣) : « ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ » ؛ يعني بذلك قريشاً ومن كان على دينهم .

المسألة الثالثة - اختلاف الناس في سترِ العورة ، هل هي فرض في الصلاة أم مستحبة ؟ فأما أبو حنيفة ^(٤) والشافعي وأحمد فقالوا : إنها فرض فيها . وأما مالك فاشتهر من قوله أنها فرض إسلامي لا تختص بالصلاة ؛ وهو أشهر أقوالنا . والقول الآخر مثل قول مَنْ تقدّم ؛ وهو الصحيح ؛ لما ثبت من أمر النبي صلى الله عليه وسلم بسترِ العورة في الصلاة ، والأمر على الوجوب ، وهو وإن كان فرضاً إسلامياً فإنه يثأكد في الصلاة .

(١) والقرطبي : ٧ - ١٨٩ (٢) زيادة يقتضيها المقام . (٣) سورة البقرة : ١٩٩

(٤) والخصاص : ٤ - ٢٠٥

المسألة الرابعة - العورة على ثلاثة أقسام :

الأول - جميع البدن ؛ فيجب ستره في الصلاة ؛ قاله أبو الفرج عنه .

الثاني - أنهما من الشرعة إلى الركبة ؛ ولا خلاف فيه ، إنما الخلاف - وهو القسم الثالث -

في أن (١) ما زاد على القُبُل والدُّبُر هل هو عورة مثقلة أو مخففة ؟ فقال علماءنا وأبو حنيفة : إن القُبُل والدُّبُر عورة مثقلة ، والفخذ عورة مخففة .

والصحيح أن الفخذ ليس بعورة ؛ لأنها ظهرت من النبي صلى الله عليه وسلم يوم جَرَى في زقاق خَمِيرٍ ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلحها بأخذ أصحابه ، ولو كانت عورة ما وصلحها بها . قال زيد : نزل على النبي صلى الله عليه وسلم الوَحْي ونُفِذَهُ عَلَى فَخْذِي حَتَّى كَادَتْ أَنْ تَرْضَ نَفْذِي ، أما إنه يكره كشفها فإن مالكا وغيره قد رَوَى حَدِيثَ جَرِّهِدٍ (٢) أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهُ : غَطِّ نَفْذَكَ ؛ فَإِنَّ الْفَخْذَ عَوْرَةٌ ؛ وَهُوَ حَدِيثٌ مشهور .

المسألة الخامسة - قوله : ﴿ خُذُوا زِينَتَكُمْ ﴾ وإن كل واردا على طواف المُرْتَانِ ، فإنه عندنا عام في كل مسجد للصلاة ؛ ومن العلماء من أنكر أن يكون المراد به الطواف ؛ لِأَنَّ الطَّوْفَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي مَسْجِدٍ وَاحِدٍ . وَالَّذِي يَمَعُ كُلَّ مَسْجِدٍ هُوَ الصَّلَاةُ ، وَهَذَا قَوْلُ مَنْ خَفِيَ عَلَيْهِ مَقَاصِدُ اللَّغَةِ وَالشَّرِيعَةِ .

وبَيَّانُهُ أَنَّهُمْ كَانُوا يَطُوفُونَ عِرَاءَ فِي الْمَسْجِدِ فَتَلَتْ : ﴿ خُذُوا زِينَتَكُمْ ﴾ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ، لِيَكُونَ الْعَمُومُ شَامِلًا لِكُلِّ مَسْجِدٍ ، وَالسَّبَبُ الَّذِي أَثَارَ ذَلِكَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَهُ فِي أَفْضَلِ الْمَسَاجِدِ ، وَالصَّحَابَةُ الَّذِينَ هُمْ أَرْبَابُ اللَّغَةِ وَالشَّرِيعَةِ أَخْبَرُوا بِذَلِكَ ، وَلَمْ يَخْفَ عَلَيْهِمْ نِظَامُ السَّكَّامِ ، وَلَا كَيْفَ كَانَ وَرُودُهُ ، اجْتَرَأُوا بِوُرُودِ الْآيَةِ وَمَنْجَاحِهَا ، فَلَا مَطْمَعٍ لِعَالَمٍ فِي أَنْ يَسْبِقَ شَأْوَهُمْ فِي تَفْسِيرٍ أَوْ تَقْدِيرٍ .

المسألة السادسة - قوله : ﴿ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ :

قال بمضمونهم : ظاهر هذا الكلام الورود بأخذ الزينة للفعل الواقع في المسجد ، تعظيما للمسجد ، ولا يدلُّ ذلك على وجوب الستر خارج المسجد ، فزاد الناس ، فقالوا : هذا يدلُّ على وجوب الستر للعورة في الصلاة ؛ فإنه ليس الأمر بالستر في المسجد لَمَتَيْنِ المسجد ، وإنما هو للفعل الواقع في المسجد .

(١) في ١ : أن ما زاد . (٢) جرهد بن خويلد : صحابي .

والفعل الواقع في المسجد على ثلاثة أقسام : طَوَاف ، ولا يعمُّ كلَّ مسجد . واعتكاف ، ولم يَشْرُفْ لأجله ؛ فلم يبق إلا الصلاة ؛ وقد ائتمَّ الستر لها ، فكان ذلك شرطاً فيها .
وقد قام الدليل على سقوط ما زاد على العورة ، وبقي ما قابل العورة على ظاهره ، وقد بينّا فساد هذا من قبل ؛ فإن الأمر بالزينة عند كل مسجد يحتمل أن يكون لأجل ما فيه من اجتماع الناس .

فإن قيل : ويجتمعون في الأسواق .

قلنا : ليس ذلك اجتماعاً مشروعاً ؛ بل يجوزُ تفرّقهم . وها هنا إن تفرّقوا في المساجد كان ذلك قطعاً للجماعة ، وخَرَفاً للصفوف ؛ إذ قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح : لا ينظر الرجلُ إلى عَوْرَةِ الرجل ، ولا المرأةُ إلى عورة المرأة . خرّجه مسلم وغيره .
وأما قوله : إنّ الطواف لا يعمُّ كلَّ مسجدٍ فقد تقدّم الجوابُ عنه .

المسألة السابعة - إذا قلنا : إنّ سِتْرَ العورة فرضٌ في الصلاة فسقط ثوبُ إمامٍ فانكشف دُبره ، وهو راکع ، فرفع رأسه وغطّاه أجزاءه ؛ قاله ابن القاسم .

وقال سُخْنُون : وكلُّ مَنْ نظر إليه من المأمومين أعاد . وقد روى سُخْنُون ^(١) أنه يعيد ، ويُعيدون ؛ لأنَّ سِتْرَ العورة شرطٌ من شروط الصلاة ، فإذا بطل ^(٢) بطلت الصلاة - أصله الطهارة . فهذا طريقٌ من طرق النظر .

وأما أن يقال : إن صلاتهم لا تبطل ، لأنهم لم يفقدوا ^(٣) شرطاً . وأما من قال : إن أخذَ مكانه حَتَّ صلاته ^(٤) وتبطل صلاة من نظر إليه ، فصحيحةٌ يجب مَحْوُها ، ولا يجوز الاشتغال بها .
المسألة الثامنة - قال علماؤنا : إذا صَلَّى في جماعة أو كان إماماً فلا يصلي إلا بردائه أو شيء يجعله على منكبيه ^(٥) ، ولو طرف عمامة ^(٦) ؛ لأنه من الزينة ، وقد أمر الله بها عند كل مسجد ، وكذلك قالت طائفة - وهي :

المسألة التاسعة - إنه يصلي في نَعْلَيْهِ ، وقد روى أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله : ﴿ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ قالوا : صلُّوا في النعال ، ولم يصح ذلك .

(١) في ل : عن سُخْنُون . (٢) في القرطبي : فإذا ظهرت . (٣) في ل : لم يفقدوا .

(٤) في ل : صلاتهم . (٥) في ل : منكبيه . (٦) في ل : عمامته .

المسألة العاشرة - هذا خطابُ للرجال والنساء ، إلا أنهم يختلفون في العورة ، فعورة الرجل قد تقدم ذكرها ، وعورة المرأة جميعُ بدنِها إلا وجهها وكفيها ، وفي المصنفين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تُقبلُ صلاةُ حائِضٍ إلا بخمار . وهذا في الحرّة ؛ فقد ثبت عن أم سلمة أنها سألت النبي صلى الله عليه وسلم : أتصلي المرأة في درعٍ وخِمَارٍ ليس عليها إزار ؟ قال : إذا كان الدرْعُ سابغاً يغطّي ظهورَ قدميها ؛ فأما الأمة فإنها تصلي - كما تمشى - حاسرة الرأس .

وقال علماؤنا : تستر في الصلاة ما يسترُ الرجل ، حتى لو انكشف بطنُها لم يضرها . وقال أصبغ : إن انكشفت نَحْدُها أعادت في الوقت . وقد بيّنا ذلك في مسائل الفقه .
المسألة الحادية عشرة - قوله : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا ﴾ :
الإسرافُ : تعدّي الحدّ ؛ فتهاجم عن تعدّي الحلال إلى الحرام .
وقيل : ألا يزيدوا على قدر الحاجة .

وقد اختلف فيه على قولين : قليل : هو حرام . وقيل : هو مكروه ؛ وهو الأصح ؛ فإنَّ قدرَ الشبع يختلف باختلاف البلدان والأزمان والأسنان والطعام . وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرَ رجلٍ كافرٍ بحلاب سبعِ شياه ، فشربها ثم آمنَ ، فلم يقدرْ على أكثر من حلب شاة . قال النبي صلى الله عليه وسلم : المؤمن يأكل في معي واحد ، والكافر يأكل في سبعة أمعاء ؛ وذلك أن القلب لما تنوّرَ بالتوحيد نظر إلى الطعام بعين التقوى على الطاعة ، فأخذ منه قدرَ الحاجة ، وحين كان مُظْلِماً بالكفر كان أكله كالسهمية ترنّع حتى تملّط ^(١) .

وقد قال بعضُ شيوخ الصوفية : إن الأمعاء السبعة كناية عن أسباب سبعة يأكلُ بها النّهم : يأكل للحاجة ، والخبر ^(٢) ، والنظر ، والشم ، واللمس ، والذوق ، ويزيد استغناهما . وقد مهدناه في شرح الصحيح . والله أعلم .

الآية الرابعة ^(٣) : ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ ،

(١) تملّط : تسليح . (٢) يريد شهوة الأذن بسماعه عن الأكل ووصفه . (٣) الآية الثانية والثلاثون .

قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نَفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿١﴾ .

فيها أربع مسائل :

المسألة الأولى - قوله : ﴿ زِينَةَ اللَّهِ ﴾ :

فيه ثلاثة أقوال :

الأول - سِتْرُ العورة ؛ إذ كانت العرب تطوفُ عُراءَ ؛ إذ كانت لا تجد من يُعيرها من الخمس .

الثاني - جمال الدنيا في ثيابها وحُسن النظرة ^(١) في ملابسها ولذاتها .

الثالث - جمع الثياب عند السمة في الحال ، كما روى عن عُمر بن الخطاب أنه قال :

إذا وَسَّعَ اللَّهُ عليكم فآوِسُوا . جمع رجل عليه ثيابه ، وصلى رجل في إزار أو رداء ^(٢) ،

في إزار وقيص ، في إزار وقباء ، في سراويل ورداء ، في سراويل وقيص ، في سراويل

وقباء ، في ثُبَّان وقباء ، في ثُبَّان ^(٣) وقيص . وأحسبه قال في ثُبَّان ورداء . والثُبَّان : ثوبٌ

يُشْبِهُ السراويل فسره أبو علي القالي كذلك ، وعليه نُقِلَ الحديث ؛ فاعمله أخذه منه ،

فكثيراً ما يفسر الأعرابيون من لحن الحديث ما لم يجدوه في العربية ، وهو الذي ائتمن به

في قوله ^(٤) : ﴿ يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا ﴾ ، وهي الآية الخامسة ، ولولا

وجوب سِتْرِها ما وقع الامتنان باللباس الذي بُوَايَها .

فإن قيل : إنما وقع الامتنان في سِتْرِها لِقُبْحِ ظهورها .

قلنا : ماذا يريدون بهذا القُبْحِ ؟ يريدون به قُبْحًا عقلاً ، فنحن لا نقبِّح بالعقل ،

ولا نحسِّن ؛ وإنما القُبْحُ عندنا ما قُبِّح به الشرع ، والحسَنُ ما حسَّنه الشرع .

المسألة الثانية - قوله : ﴿ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ ﴾ :

قيل : هي الحلال . وقيل : هي اللذات ، وكلُّ لذةٍ وإن لم تكن محرَّمة فإنَّ استدامتها

والاسترسال عليها مكروه ، ويأتى بيانه إن شاء الله .

(١) في ل: النظر . (٢) في ١ : ورداء . (٣) الثبان : سروال صغير يستر العورة المغلظة (القاموس) .

(٤) الآية السادسة والعشرون من هذه السورة .

المسألة الثالثة - قوله تعالى : ﴿ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ :
يعنى بمحققها^(١) من توحيد الله والتصديق له ؛ فإن الله يُنعم ويرزق ؛ فإن وَحْدَهُ النعم عليه
وصدقه فقد قام بحق النعمة ، وإن كفر فقد أمسك الشيطان من نفسه . وفي الحديث
الصحيح : لا أحد أصبر على أذى من الله ، يُعاقبهم ويرزقهم وهم يدعون له الصاحبة والولد .
المسألة الرابعة - قوله تعالى : ﴿ خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ :

يعنى ، أن الكفار يُشركون المؤمنين في استعمال الطيبات في الدنيا . فإذا كان في القيامة
خلصت للمؤمنين في النعيم ، وكان للكفار العذاب الأليم .

الآية السادسة - قوله^(٢) : ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ
وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى
اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ .

فيها خمس مسائل :

المسألة الأولى - قد قدمنا ذكر الفواحش في سورة النساء ، وأما ما ظهر منها وما بطن - وهي :
المسألة الثانية - فإن كل فاحشة ظاهرة للأعين ، أو ظاهرة بالأدلة ، كما ورد النص فيه
أو وقع الإجماع عليه ، أو قام الدليل الجليُّ به ، فينطلق عليها اسم الظاهرة .

والباطنة : كل ما خفي عن الأعين ، ويُقصد به الاستتار عن الخلق ؛ أو خفي بالدليل ؛
كتحريم نكاح الممتعة والنيبذ على أحد القولين ونحو ذلك في الصنفين ؛ فإن النيبذ وإن كان
مختلفاً فيه فإن تحريمه جليٌّ في الدليل ، قوئ في التأويل . وفي الحديث الصحيح : لا أحد
أغبر من الله . ولذلك حرّم الفواحش ما ظهر منها وما بطن .

المسألة الثالثة - قوله : ﴿ الْإِثْمَ ﴾ :

وهو عبارة عن الذمّ الوارد في الفعل ، أو الوعيد المتناول له ؛ فكل مذموم شرعاً
أو فعلٍ وارد على الوعيد فيه ، فإنه محرّم وهو حدّ المحرم وحقيقته . وأما البغى ، وهو :

المسألة الرابعة - فهو تجاوز الحدّ ، ووجه ذكرها بعد دخولها في جملة الفواحش ؛ للتأكيد
لأمرها بالاسم الخاص بمدخولها في الاسم العام قصد الرّجاء ، كما قال تعالى^(٣) : « فيهما فاكهة
ونخل ورمان » ؛ فذكر النخل والرمان بالاسم الخاص بمدخولها في الاسم العام على معنى الحث .

(١) في ل : خفيها . (٢) الآية الثالثة والثلاثون . (٣) سورة الرحمن ، آية ٦٨

المسألة الخامسة - لما قال الله في سورة البقرة^(١): «يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثمٌ كبيرٌ ومنافعٌ للناس» - قال قوم: إن الإثمَ اسمٌ من أسماء الخمر، وإن المراد بقوله: (قل إنما حرم ربّي الفواحش ما ظهرَ منها وما بطن والإثم) - الخمر، حتى قال الشاعر^(٢):
 شربتُ لإثم^(٣) حتى زال عَقْلِي كذلك الإثمُ يذهبُ بالمَقُولِ
 وهذا لا حجةَ فيه، لأنه لو قال: شربت الذنب، أو شربت الوزر، لكان كذلك، ولم يوجب قوله أن يكون الوزر والذنب اسماً من أسماء الخمر، كذلك هذا. والذي أوجب التـكـلـم بمثل هذا الجهلُ باللغة وبطريق الأدلة في المعاني. والله الموفق.

الآية السابعة - قوله تعالى^(٤): ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾.
 فيها مسألتان:

المسألة الأولى - الأصل في الأعمال الفرضية الجهر، والأصل في الأعمال النفلية السر؛ وذلك لما يتطرق إلى النفل من الرياء والتظاهر بها في الدنيا، والتفاخر على الأصحاب بالأعمال، وجُبِلَت قلوبُ الخلق بالليل إلى أهل الطاعة، وقد جعل الباري سبحانه في العبادات ذِكْرًا جهرًا وذكرًا سرًّا، بحكمةٍ بالغة أنشأها بها ورتبها عليها؛ وذلك لما عليه قلوبُ الخلق من الاختلاف بين الحالين.

المسألة الثانية - أما الذكر بالقراءة في الصلاة فانهسم حاله إلى سرٍّ وجهرٍ، وأما الدعاء فلم يُشرع منه شيءٌ جهرًا؛ لا في حالة القيام ولا في حالة الركوع، ولا في حالة السجود؛ لكن اختلف العلماء في قول قارئ الفاتحة: «آمين» هل يُسرُّ بها أم يجرُّ؟ وقد قدمناه في هذا الكتاب وفي مسائل الخلاف.

الآية الثامنة - قوله تعالى^(٥): ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهِ غَيْرُهُ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾.

(١) سورة البقرة: ٢١٩ (٢) اللسان (أثم)؛ قال ابن سيده: وعندي أنه إنما سماها إثمًا لأن شربها إثم. (٣) في ل: الخمر. وفي اللسان، والقرطبي (٧ - ٢٠٠): حتى ضل عقلي. (٤) الآية الخامسة والخمسون. (٥) الآية التاسعة والخمسون.

فيها ثلاث مسائل :

المسألة الأولى - نُوحٌ أولُ رسولٍ بعثه الله إلى أهل الأرض بعد آدم بتجريم البنات والأخوات والعمّات والخالات وسائر الفرائض ؛ كذلك في صحيح الأثر عن النبي صلى الله عليه وسلم . ومن قال من المؤرخين : إن إدريس كان قبله فقد وهم . والدليل على صحة وهمه في اتباعه صحف اليهود ، وكتب الإسرائيليات - الحديث الصحيح في الإسماء ، حين أقر النبي صلى الله عليه وسلم آدم وإدريس ، فقال له آدم : مرحبا بالنبي الصالح ، والابن الصالح . وقال له إدريس : مرحبا بالنبي الصالح والأخ الصالح . ولو كان إدريسُ أباً لنوحٍ على صلب محمد لقال له : مرحبا بالنبي الصالح والابن الصالح . فلما قال له : مرحبا بالنبي الصالح والأخ الصالح دلّ على أنه يجتمع معه في أبيهم نوح ، ولا كلامٍ لِمُنْصِفٍ بعد هذا .

المسألة الثانية - رُوِيَ أن نوحاً سُمِّيَ به ؛ لأنه ناح على قومه ، وأكثر ذلك من فعله معهم ، والنوحُ هو البكاء على الميت ، وكانوا يموتون في أديانهم^(١) لعدم إجابتهم دعاءه لهم إلى الإيمان ، وإبائهم عن قبولهم للتوحيد ؛ وهذا وإن كان الاشتقاق يعضده من وجّه فإنّه يرده أن ما تقدم من الأسماء قبل إسماعيل لم تكن عربية . أما إن ذكر العلماء لذلك يدلّ على مسألة ؛ وهى جواز اشتقاق الأسماء للرجال والنساء من الأفعال التى يكتسبونها ، إذا لم تكن على طريق الذم ، وهذا رسولُ الله صلى الله عليه وسلم قد كنى الدوسى من أصحابه بهرّة كان يكتسب لزومها معه ، ودعاه لذلك بأبى هريرة ، فى أمثالٍ له - هذا كثيرة من آثار النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والعلماء نهىنا عليه .

فإن قيل : وأى مدح فى لزوم الهرّة ؟ قلنا : لأنها من الطوافين والطوافات يُصْنَى^(٢) لها الإناء ، ولا تفسد الماء إذا ولّفت فيه ، وفيها منفعة عظيمة تكفّ إذابة الفأر ، وما يؤذى الإنسان من الحشرات .

المسألة الثالثة - قال ابن وهب : سمعتُ مالكا يقول : الطوفان الماء ، والجراد كان يأكل السامير ، وإن سفينة نوح أنت البيت فى جريانها فطافت به سبعة .

(٢) يصنى : يمال .

(١) فى ١ : آدابهم .

وإنما قال مالك هذا لوجهين :

أحدهما - أن جماعة من المفسرين رَوَتْ عن عائشة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الطُّوفان هو الموت .

وحقيقة الطوفان - وهو الثاني - أنه مصدر من طاف ، أو جمع ، واحدته طوفانة ، فقد قال سبحانه ^(١) : « فطافَ عليها . . . » الآية .

الآية التاسعة - قوله تعالى ^(٢) : ﴿ وَلَوْطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ ﴾ .

فيها مسألتان :

المسألة الأولى - الفاحشة قد تقدّم بيانها ؛ وإنما ذكر الله هذه المصيبة ، وهي إتيانُ الرجال باسم الفاحشة لِيُبينَ أَنَّهَا زِنًا ، كما قال ^(٣) : « وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْنَةَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً » .

المسألة الثانية - أخبر الله تعالى عنهم بأنهم لما ارتكبوا هذه الفاحشة أرسل عليهم حجارةً مِنْ سِجِّيلٍ جزاءً على فِعْلِهِمْ .

وقد اختلف العلماء في ذلك على ثلاثة أقوال ^(٤) :

الأول - أنه يُعَزَّرُ ؛ قاله أبو حنيفة .

الثاني - قال الشافعي وجماعة : يُحَدِّثُ حَدَّ الزَّانِي ، مُخَصِّصًا بِجَزَائِهِ وَبِكُرًّا بِجَزَائِهِ .

الثالث - قال مالك : يُرْجَمُ أَحْصَنَ أَوْ لَمْ يُحْصَنَ ؛ وقاله ابن المسيب والنخعي وعطاء وجماعة .

أما من قال : إنه يُعَزَّرُ فتعلّق بأن هذا لم يَزِنْ ، وعقوبة الزاني معلومة ؛ فلما كانت هذه المصيبةُ غيرَها وجب ألاّ يشارِكها في حدّها .

وأما من قال : إنه زِنًا فنحن الآن نثبتُه مع الشافعي ردًّا على أبي حنيفة الذي يجعله بمنزلة الوطء بين الفخذين ، فيقول : قد بينا مساواته للزنا في الاسم ، وهي الفاحشة ، وهي مشاركته له في المعنى ؛ لأنه معنًى محرّم شرعا ، مشتقٌّ طبعا ؛ فجاز أن يتعلّق به الحدُّ إذا

(١) سورة القلم ، آية ١٩ (٢) الآية الثمانون . (٣) سورة الإسراء : ٣٢

(٤) وارجع إلى القرطبي : ٧ - ٢٤٣

كان معه إيلاج وهذا الفقه صحيح . وذلك أن الحدَّ للزجر عن الموضع المشتهى ، وقد وُجد ذلك المعنى كاملاً ؛ بل هذا أحرم وأخس ؛ فكان بالعقوبة أولى وأخرى .

فإن قيل : هذا وطءٌ في فرجٍ لا يتعلقُ به إحلالٌ ولا إحصانٌ ، ولا وجوبُ مهرٍ ، ولا ثبوتُ نسبٍ ؛ فلم يتعلق به حدٌ .

قلنا : هذا بيانٌ لمذهب مالك ؛ فإن بقاء هذه المعاني فيه لا يلحقه بوطء البهيمة ، إنما يعظم أمره على الوطء في القُبُل تعظيماً يوجبُ عليه العقوبة فيه ، أحسن أو لم يحسن ؛ ألا ترى إلى عقوبة الله عليه ما أعظمها .

فإن قيل : عقوبة الله لا حجةَ فيها لوجهين :

أحدهما - أن قوم لوط إنما عوقبوا على الكفر .

الثاني - أن صغيرهم وكبيرهم دخل فيها . فدلَّ على خروجها عن ^(١) باب الحدود .

فالجوابُ أننا نقول : أما قولهم إنَّ الله عاقبهم على الكفر فهذا غلط ؛ فإن الله أخبر أنهم كانوا على معاصٍ فأخذهم منها بهذه ، ألا تسمعه يقول ^(٢) : « أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ . وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ ، بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ » . قالوا له : لئن لم تنته لنفعلن بك [يا لوط] ^(٣) ، ففعل الله بهم قبل ذلك .

الثاني - أنه إنما أخذ الصغير والكبير ؛ لسكوتِ الجملة عليه والجاهير ؛ فكان منهم فاعلٌ ، وكان منهم راضٍ ؛ فعُوقب الجميع ، وبقي الأمرُ في العقوبة على الفاعلين مستقرّاً . وقد روى أبو داود والترمذى والنسائى وغيرهم أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من وجدتموه يعملُ عملَ قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول [به] ^(٤) .

فإن قيل : فقد روى هؤلاء الأئمةُ وغيرهم أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال : من وجدتموه قد أتى بهيمةً فاقتلوها واقتلوا البهيمة ^(٥) .

(١) في ل : من . (٢) سورة الشعراء ، آية ١٦٥ ، ١٦٦

(٣) من ل ، ونس الآية : قالوا لئن لم تنته يالوط لتكونن من المخرجين .

(٤) من ل والترمذى : ٤ - ٥٧ ، وانظر ابن ماجه ٨٦٥ (٥) سنن الترمذى : ٤ - ٥٦ ، وبقيته :

فقيس لابن عباس : ما شأن البهيمة ؟ قال : ما سمعت من رسول الله في ذلك شيئاً ، ولكن أرى رسول الله كره أن يؤكل لحماً أو ينتفع بها وقد عمل بها ذلك العمل .

قلنا : هذا الحديث متروك بالإجماع ، فلا يُلتفت إليه ، وليس يلزم إذا سقط حديث بالإجماع أن يسقط ما لم يجمع عليه .

الآية العاشرة - قوله تعالى ^(١) : ﴿ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ .
فيها ثلاث مسائل :

المسألة الأولى - البخس في لسان ^(٢) العرب هو النقص بالتعيب والتزهيد ، أو المخادعة عن القيمة ، أو الاحتيال في التزيد في الكيل أو النقصان منه .

المسألة الثانية - إنما أذن الله سبحانه في الأموال بالأكل بالحق ، والتعامل بالصدق ، وطلب التجارة بذلك ، فتنى خرج عن يد أحد شيء من ماله بعه لأخيه فقد أكل كل واحد منهما ما يرضى الله ويرضيه ؛ وإن خرج شيء من ماله عن يده بغير علمه فلا يخلو أن يكون مما يتفانين الناس بمثله مما لا غنى عنه في ارتفاع الأسواق وانخفاضها عنه ؛ فإنه حلال جاز بغير خلاف ؛ إذ لا يمكن الاحتراز منه . وإن كان بأكثر من ذلك فقد اختلف الناس فيه ؛ فقال علماؤنا : إذا جرى ذلك في بيع كان صاحبه بالخيار إن شاء أمضاه بعد العلم به وإن شاء رده .

وقال بعضهم وآخرون غيرهم : إنه لا رد فيه .

والصحيح هو الأول ؛ فقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل كان يُخدع في البيوع : إذا بايعت فقل لا خِلاَبة ^(٣) .

وفي غير الصحيح : واشترط الخيار ثلاثاً .

وفي رواية : ولك الخيار ثلاثاً .

فإن قيل ، وهي :

المسألة الثالثة - كان هذا الرجل قد أصابته مأمومة ^(٤) في الجاهلية أثرت في عقله ، فكان يُخدع لأجل ذلك في بيعه ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ما قال لما كان عليه من الحال ، حتى كان يقول لما أصابه : لا خِلاَبة لا خِلاَبة .

(١) من الآية الخامسة والثمانين . (٢) في : كلام . (٣) صحيح مسلم : ١١٦٥ ، وفيه :

من بايعت . . . والخلاصة : الخديعة باللسان . (٤) المأمومة : الشجة التي بلغت أم الرأس .

فالجواب أن النبي صلى الله عليه وسلم لو كان الذي قال له من حكمه لِمَا أَصَابَهُ من عقله لما جَوَزَ بَيْعَهُ ؛ لأنَّ بَيْعَ المَعْتُوهِ لا يجوز بخيارٍ ، ولا بغير خيارٍ ، ولكنه أمره بأن يصرِّح عن قوله ، حتى يقع الاحترازُ منه .

الآية الحادية عشرة - قوله تعالى (١) : ﴿ لَا قُطْعَنَ أَيْدٍ بِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِنْ خِلَافٍ ثُمَّ لَا صَلْبَنَكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ .

هذا يدلُّ على أن الصَّلبَ وقَطَعَ اليدِ والرجلِ مِنْ خِلَافٍ كانت عقوبةٌ متأصلةٌ عند الخلق تلقفوها مِنْ شَرَعٍ متقدِّمٍ فخرَّفوها حتى أوضحتها اللهُ في ملَّةِ الإسلامِ ، وجعلها أعظمَ العقوبات لأعظمِ الإجرامِ ، حسبما تقدَّم بيانه .

الآية الثانية عشرة - قوله تعالى (٢) : ﴿ قَالُوا يَا مُوسَى اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾ .
فيها مسألتان :

المسألة الأولى - ثبت في الحديث الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في معرض الذم :
لتركن سنن من كان قبلكم شبراً بشبرٍ ، وذراعاً بذراعٍ ، حتى لو دخلوا جحر ضبٍ خرب لدخلتموه .

وثبت أنه قال في بعض مغازيه لأصحابه ، وقد قالوا له : اجعل لنا ذات أنواط (٣) كما لهم ذات أنواط - يعني المشركين . فقال : هذا ، كما قال مَنْ قَبْلَكُمْ : (اجعل لنا إلهًا كما لهم آلهة) ؛ فحذَّر النبي صلى الله عليه وسلم مِنْ اتِّبَاعِ البِدْعِ ، وأمر بإحياء السنن ، وحثَّ على الافتداء ، وعن هذا قلنا : إنَّ أهلَ الكتاب زادوا في صيَامهم بعلَّةٍ رأوها ، وجعلوه أكثر من العدد المعروف .

وقد روى أن عثمان بلغه أنَّ رجلاً من أهل الكوفة رجع إلى بلده بعد أن حضر معه المَوْسِمَ فصلى [معه] (٤) الظهر ركعتين ، فقيل له : ما هذا ؟ فقال : رأيت أمير المؤمنين

(١) الآية الرابعة والعشرون بعد المائة . (٢) الآية الثامنة والثلاثون بعد المائة . (٣) ذات أنواط :

شجرة خضراء عظيمة كانت الجاهلية تأتياها كل سنة تعطيها لها فتعلق عليها أسلحتها وتذبح عندها (ياقوت) .

(٤) من ل .

عُثْمَانُ يَفْعَلُهُ ، فَكَانَ عُثْمَانُ يُتِمُّ فِي السَّفَرِ ؛ لِأَنَّهُ رَأَى ذَلِكَ مُفْسِدًا لِعُقَاثِدِ الْعَامَةِ ، فَرَأَى حِفْظَ ذَلِكَ بِتَرْكِ يَسِيرٍ مِنَ السَّنَةِ .

المسألة الثانية - رأى قومٌ من أهل الجَفَاءِ أَنَّ يَصُومُوا ثَانِي عِيدِ الْفِطْرِ سِتَّةَ أَيَّامٍ مَعَ الْوَالِيَّاتِ إِيَّامًا لِرَمَضَانَ ، لَمَّا رَوَى فِي الْحَدِيثِ : مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَسَقَطَ مِنْ شَوَّالٍ فَكَأَنَّمَا صَامَ الدَّهْرَ . خَرَّجَهُ مُسْلِمٌ .

وهذه الأيام متى صِيِمَتْ مُتَّصِلَةً كَانَ احْتِدَاءُ لِفَعْلِ الْمَصَارِي ، وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يُؤَذِّ هَذَا ، إِنَّمَا أَرَادَ أَنَّ مَنْ صَامَ رَمَضَانَ فَهُوَ بِعَشْرَةِ أَشْهُرٍ ، وَمَنْ صَامَ سِتَّةَ أَيَّامٍ فَهُوَ بِشَهْرَيْنِ ؛ وَذَلِكَ الدَّهْرُ . وَلَوْ كَانَتْ مِنْ غَيْرِ شَوَّالٍ لَكَانَ الْحُكْمُ فِيهَا كَذَلِكَ ، وَإِنَّمَا أَشَارَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذِكْرِ شَوَّالٍ لَا عَلَى طَرِيقِ التَّعْيِينِ ؛ لِوُجُوبِ مَسَاوَاةٍ غَيْرِهَا لَهَا فِي ذَلِكَ ؛ وَإِنَّمَا ذَكَرَ شَوَّالٍ عَلَى مَعْنَى التَّمْثِيلِ ، وَهَذَا مِنْ بَدِيعِ النَّظَرِ فَاعْلَمُوهُ .

الآية الثالثة عشرة - قَوْلُهُ تَعَالَى ^(١) : ﴿ وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فِتْمٍ مِيقَاتٍ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ، وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ ﴾ .

فِيهَا سِتُّ مَسَائِلَ :

المسألة الأولى - ضَرْبُ الْأَجَلِ لِلْمَوَاعِيدِ سِتَّةٌ مَاضِيَةٌ وَمَعْنَى قَدِيمٍ أَسَّسَهُ اللَّهُ فِي الْقَضَايَا وَحَكَمَ بِهِ لِلْأُمَمِ ، وَعَرَّفَنَاهُمْ بِهِ مَقَادِيرَ الثَّانِي فِي الْأَعْمَالِ . وَإِنْ أَوَّلُ أَجَلٍ ضَرَبَهُ الْأَيَّامُ السِّتَّةُ الَّتِي مَدَّهَا لِجَمِيعِ الْخَلْقَةِ فِيهَا ، وَقَدْ كَانَ قَادِرًا فِي أَنْ يُجْعَلَ ذَلِكَ لَهُمْ فِي لَحْظَةٍ وَاحِدَةٍ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ لَشَيْءٍ إِذَا أَرَادَهُ أَنْ يَقُولَ لَهُ : كُنْ فَيَكُونُ ؛ بَيِّنٌ ^(٢) أَنَّهُ أَرَادَ تَعْلِيمَ الْخَلْقِ الثَّانِي وَتَقْسِيمَ الْأَوْقَاتِ عَلَى أَعْيَانِ الْخُلُوقَاتِ ؛ لَيْسَ كَوْنُ لِكُلِّ عَمَلٍ وَقْتُ . وَقَدْ أَشْبَعْنَا الْقَوْلَ فِيهِ فِي كِتَابِ الْمُشْكِلِينَ .

المسألة الثانية - إِذَا ضَرَبَ الْأَجَلَ لِمَعْنَى يُحَاوَلُ فِيهِ تَحْصِيلُ الْمَوْجَلِ لِأَجَلِهِ ، جَاءَ الْأَجَلُ ، وَلَمْ يَتَيَسَّرْ زَيْدٌ فِيهِ تَبَصُّرٌ وَمَعْدَرَةٌ ؛ وَقَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ ذَلِكَ فِي قِصَّةِ مُوسَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،

(١) الآية الثانية والأربعون بعد المائة . (٢) بيد : غير .

فَضْرَبَ لَهُ أَجَلًا ثَلَاثِينَ لَيْلَةً ، فَخَرَجَ لَوْعِدِ رَبِّهِ ، فَزَادَ اللَّهُ عَشْرًا ثَمَنَةً أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ، وَأَبْطَأَ مُوسَى فِي هَذِهِ الْعَشْرِ عَلَى قَوْمِهِ ، فَمَا عَقَلُوا جَوَازَ التَّأَخُّرِ لِمُذَرِّحِي قَالُوا : إِنَّ مُوسَى ضَلَّ أَوْ نَسِيَ ، وَنَسَكْتُوا عَهْدَهُ ، وَبَدَّلُوا بَعْدَهُ ، وَعَبَدُوا إِلَهًا غَيْرَ اللَّهِ .

المسألة الثالثة - الزيادة التي لا تكون على الأجل غير مقدرة ، كما أن الأجل غير مقدر ، وإنما يكون ذلك باجتهاد الحاكم بعد النظر إلى المعاني المتعلقة بالأمر ؛ من وقت وحال وعمل ، فيه يكون الأجل بحسب ذلك ؛ فإذا قدر الزيادة باجتهاده ، فيستحب له أن تكون [الزيادة] مثل ثلث المدة السالفة ، كما أجل الله لموسى في الزيادة ثلث ما ضربته له من المدة . وإن رأى الحاكم أن يجمع له الأصل في الأجل والزيادة في مدة واحدة جاز ، ولكن لا بد من الترتيب ^(١) بمردها لما يطرا من العذر على البشر .

المسألة الرابعة - التاريخ إنما يكون بالليالي دون الأيام ؛ لأن الليالي أوائل الشهور ، وبها كانت الصحابة تحب عن الأيام ، حتى روى عنها أنها كانت تقول : صُمْنَا خَمْسًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَالْعَجَمُ تَخَالَفْنَا ذَلِكَ فَتَحَسِبُ بِالْأَيَّامِ ؛ لِأَنَّ مَعْوِلَهَا عَلَى الشَّمْسِ ، وَحَسَابُ الشَّمْسِ لِلْمَنَافِعِ ، وَحَسَابُ الْقَمَرِ لِلْمَنَاسِكِ ، وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَوَعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ ، فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ .

المسألة الخامسة - اتفق كثير من المفسرين على أن الأربعين ليلة هي ذو القعدة وعشر من ذي الحجة ، وكان كلام الله لموسى غداة يوم النحر حين فدى إسماعيل من الذبح ، وأكل لمحمد الحج ، وجعل يوم الحج الأكبر .

وهذا إن ثبت من طريق الخبر فلا بأس به ، وإن كان غير ثابت فالأيام العشر ذات فضل يُبين في موضعه إن شاء الله تعالى .

المسألة السادسة - الوقت معنى غير مقدر ، والميقات : هو الوقت الذي يقدر بعمل .

الآية الرابعة عشرة - قوله تعالى ^(٢) : ﴿ وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَابِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسَنِهَا سَأُرِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ ﴾ .

(١) الترتيب : الانتظار . (٢) الآية الخامسة والأربعون بعد المائة .

فيها ثلاث مسائل :

المسألة الأولى - القول في الحسن والأحسن :

قد بينّا في غير موضع أنّ الحسن ما وافق الشرع ، والقبیح ما خالفه ، وفي الشرع حسن وأحسن ، فقيل : كلُّ ما كان أرفق فهو أحسن . وقيل : كلُّ ما كان أحوط للعبادة فهو أحسن .

والصحيح عندي أنّ أحسن ما فيها امتثالُ الأوامر واجتنابُ النواهي . والدليلُ عليه قولُ النبي صلى الله عليه وسلم للأعرابي - حين قال له : والله لأزِيدَ على هذا ولا أنقص منه - فقال : أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ ، دخل الجنةَ إِنْ صَدَقَ .

المسألة الثانية - المباح من جملة الحسن في الشريعة بلا خلاف ، وإن اختلفوا في كونه من المأمورات ؛ لأنّه مما حسّنه الشرع وأذن فيه .

وأما المكروه فلا خلاف أنه ليس من الحسن ؛ لأنّ المباح يمدح فاعله بالاعتصار عليه ، ولا يمدح فاعل المكروه ؛ بل هو داخلٌ في السرف المنهى عنه .

المسألة الثالثة - هذه المسألة تدخلُ في الأحكام إذا قلنا : إنّ شرع من قبلنا نرْعُ لنا ، فأما الشافعية التي لا ترى ذلك فلم تدخلها في أحكامها ، ونحن نتكلمُ عليها هنا من التبسيط الذي لا يحسن .

والذي يحققُ ذلك ما قدمناه من أنّ الله إنما ذكرها في القرآن من حُسن الاقتداء ومن سببِ الاجتناب ، وإذا مدح قومًا على فعلٍ فهو حثٌّ عليه ، أو ذمٌّهم على آخر فهو زجرٌ عنه ، وكلُّه يدخلُ لنا في الاقتداء بالافتداء .

الآية الخامسة عشرة - قوله تعالى (١) : ﴿ وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰ إِلَىٰ قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا قَالَ بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِي مِن بَعْدِي أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ وَأَلْقَى الْأَلْوَاحَ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُ إِلَيْهِ قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضَعُّوكُنِي وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي فَلَا تُشْمِتْ بِيَ الْأَعْدَاءَ وَلَا تَجْعَلْنِي مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾ .

(١) الآية الخمسون بعد المائة .

فيها أربع مسائل :

المسألة الأولى - كان موسى من أعظم الناس غضبا ؛ لـسكنه كان سريع الفَيْثَةِ (١) ، فتلك بتلك .

قال ابن القاسم : سمعتُ مالكا يقول : كان موسى إذا غضب طلع الدخانُ من قُلنسوته ، ورفع شعرُ بدنه جَبَّتَه ؛ وذلك لأنَّ الغضبَ جمرَةٌ تنفوقُ في القلب ، ولأجله أمر النبيُّ صلى الله عليه وسلم مَنْ غَضِبَ أَنْ يَضْطَجِعَ ، فإن لم يذهب غضبه فليغتسل ؛ فيخمدها اضطجاعه ، ويطفئها اغتساله .

وقد روى البخارى وغيره ، عن ابن طاوس ، عن أبيه وغيره ، عن أبي هريرة ، قال : أرسل ملك الموت إلى موسى ، فلما جاءه صكه صكة ففقا فيها عَيْنَه ، فرجع إلى ربه ، فقال : أرسلتني إلى عبدٍ لا يريد الموت . فقال : ارجع إليه ، فقل له يضع يده على مَتْنِ ثور فله بكلِّ شعرة سنة . قال : أى رب ، ثم ماذا ؟ قال : الموت . قال : فالآن . . . الحديث .

وهذا كله من غضب موسى صلى الله عليه وسلم ، فلذلك ألقى الألواحَ عند رؤية عبادة المجل ، وما أوقع الغضب هاهنا ! وأخذ برأس أخيه يجرُّه إليه .

فإن قيل ، وهى :

المسألة الثانية - ما معنى أخذه برأس أخيه يجرُّه ؟

قلنا : فى ذلك قولان :

أحدهما - كان ذلك فيما مضى ثم نسخ .

الثانى - أنه ضمَّ أخاه إليه ليعلم ما لديه ، فبيّن له أخوه أنهم استضعفوه ، وكادوا يقتلونه ؛ وفى هذا دليلٌ على أنَّ لِنَ خَشِيَ القتل عند تغيير المنكر أن يسكت عنه - وهى :

المسألة الثالثة - هذا دليل على أنَّ الغضبَ لا يغيّر الأحكام ، كما زعمه بعضُ الناس ؛

فإنَّ موسى لم يغير غضبه شيئا من أفعاله ؛ بل اطرَدَت على مجراها ، من إلقاء لوح ، وعقاب أخ ، وصك ملك ، وقد استوفينا ذلك فى شرح الحديث .

(١) الفَيْثَةُ : الرجوع .

الآية السادسة عشرة - قوله تعالى^(١) : ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ ۙ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ۝﴾ .

فيها ثلاث مسائل :

المسألة الأولى - قال ابن وهب : قال مالك : بلغني أن طائفة من اليهود نزلوا المدينة ، وطائفة خيبر ، وطائفة فدك لما كانوا يسمعون من صفة النبي صلى الله عليه وسلم وخروجه في أرض بين حرتين ، ورجوا أن يكون منهم ، فأخلفهم الله ذلك ، وقد كانوا يجدونه مكتوبا عندهم في التوراة والإنجيل بأسمائه وصفاته .

وقد روى البخاري ، عن عطاء بن يسار - أنه قال : لقيت عبد الله بن عمرو بن العاص ، فسألتُه عن صفة رسول الله صلى الله عليه وسلم في التوراة قال : أَجَلٌ ؛ والله إنه لموصوفٌ ببعض صفته في القرآن : يأبها^(٢) النبي إنا أرسلناك شاهدا ومبشرا ونذيرا ، وحزنا للأميين ، أنت عبدي ورسولي سميتك المتوكل ، ليس بفظ ولا غليظ ، ولا صحاب في الأسواق ، ولا يدفع بالسيئة السيئة ، ولكن يعفو ويغفر ، ولن يقبضه الله حتى يقيم به الملة العوجاء ، حتى يقولوا لا إله إلا الله ؛ ويفتح بها أعينا عُميا ، وآذانا صمًا ، وقلوبا غلفا .

المسألة الثانية - روى البخاري وغيره عن أبي إدريس الخولاني ، عن أبي الدرداء أنه قال : كانت بين أبي بكر وعمر محاورَةٌ ، فأغضب أبو بكر عمر ، فانصرف عنه عمر مُغَضَّبًا ، فاتبعه أبو بكر ليسأله أن يستغفر له ، فلم يفعل حتى أغلق بابَه في وجهه ، فأقبل أبو بكر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال أبو الدرداء : ونحن عنده ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أما صاحبُكم هذا فقد غامر .

قال : وندم عمر على ما كان منه ، فأقبل حتى سلم وجلس إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقص عليه الخبر .

(٢) ابن كثير : ٢ : ٢٥٣

(١) الآية السابعة والחסون بعد المائة .

قال أبو الدرداء : وَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَجَمَلَ أَبُو بَكْرٍ يَقُولُ : وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَأَنَا ^(١) كُنْتُ أَظْلَمَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي ؟ إِنِّي قُلْتُ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ، فَقُلْتُمْ : كَذَبْتَ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : صَدَقْتَ .

المسألة الثالثة - قوله تعالى : ﴿ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ ﴾ :

الإِصْرُ ؛ هو الثَّقْلُ ، وكان فيما سبق من الشرائع تكاليف كثيرة فيها مشاق عظيمة ، تخفف تلك المشاق لمحمد صلى الله عليه وسلم ، فمنها مشقتان عظيمتان : الأولى في البَوْل ، كان إذا أصاب ثوبَ أحدهم قرَضُه ، تخفف الله ذلك عن هذه الأمة بالنسل بالماء . وروى مسلم عن أبي وائل ، قال : كان أبو موسى يشدُّ في البول ، ويبول في قارورة ، ويقول : إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَ إِذَا أَصَابَ جِلْدَ أَحَدِهِمْ بَوْلٌ قَرَضُهُ بِالْمَقَارِبِضِ ؛ فَقَالَ حَذِيفَةُ : لَوَدِدْتُ أَنَّ صَاحِبَكُمْ لَا يَشْدُدُ هَذَا التَّشْدِيدَ ، لَقَدْ رَأَيْتُنِي أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ نَتَمَاشِي ، فَاتَى سُبَّاطَةُ ^(٢) خَلْفَ حَائِطٍ ، فَقَامَ كَمَا يَقُومُ أَحَدُكُمْ ؛ فَبَالَ ، فَانْتَبَذَتْ مِنْهُ ، فَأَشَارَ إِلَى جُنَّتِ فَقُمْتُ عِنْدَ عَقِبِهِ حَتَّى فَرَغَ .

وَمِنَ الْإِصْرِ الَّذِي وَضَعَ إِحْلَالُ الْفَنَائِمِ ؛ وَكَانَتْ حَرَامًا عَلَى سَائِرِ الْأُمَمِ . وَمِنْهَا أَلَّا تَجَالِسَ الْحَائِضُ وَلَا تَوَاطَلَ ؛ خَفَّفَ اللَّهُ ذَلِكَ فِي دِينِهِ ، فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَنَشُدَّ عَلَيْهَا إِزَارَهَا ، نَمِ شَأْنُهُ بِأَعْلَاهَا - فِي أَعْدَادِ لَأَمْثَالِهَا .

الآية السابعة عشرة - قوله تعالى ^(٣) : ﴿ وَاسْأَلْهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَمْدُدُونَ فِي السَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَعًا وَيَوْمَ لَا يَسْئَلُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَلِكَ نَبِّئُوهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ ﴾ .

هذه الآية من أمهات الشريعة ، وفيها مسائل أصولها تسع ^(٤) :

(١) قل : إني . (٢) صحيح مسلم : ٢٢٨ ، والسباطة : الموضع الذي يرمى فيه التراب والأوساخ وما يكنس من المنازل . وقيل : هي الكساسة نفسها (النهاية) .
(٣) الآية الثامنة والثتون بعد المائة . (٤) قل : فيها تسع مسائل .

المسألة الأولى - إنَّ اللهَ أمرَ رسولَه صلى الله عليه وسلم أنْ يسألَ اليهودَ إخوةَ القردةِ والخنازيرَ عن القريةِ البحريَّةِ التي اعتدوا فيها يومَ السبتِ ، فسَخَّهم اللهُ باعْتِدائِهِم قِرْدَةً وخنازيرَ ، ليعرفَهُم ما نزلَ بِهِم من العقوبةِ بتغييرِ فرعٍ من فروعِ الشريعةِ ، فكيفَ بتغييرِ أصلِ الشريعةِ !

المسألة الثانية - قوله : ﴿ وَاسْأَلْهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ ﴾ :

يعنى أهل القرية؛ فمَبَرَّ بها عنهم لما كانت مُسْتَقَرًّا لهم وسبب اجتماعهم، كما قال تعالى^(١) : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا . . . ﴾ الآية، وكما قال صلى الله عليه وسلم: اهترأ المرثى لَمَوْتِ سعدٍ ، يعنى أهلَ العرش من الملائكة يريد استبشارهم به . وكما قال أيضا في المدينة : هذا جبل يحبُّنا ونحبه .

المسألة الثالثة - قيل : كانت هذه المدينةُ أَيْلَةً ، من أعمال مصر . وقيل : كانت طَبَرِيَّة من أعمال الشام . وقيل : مَدِينٌ ؛ ورَبِّكَ أعلم .

المسألة الرابعة - اختلف الناسُ في سببِ مَسْخِهِم ، فقيل : إنَّ اللهَ حَرَّمَ عليهم الصيدَ يومَ السبتِ ، ثم ابتلاهم بأنْ تَكُونُ الحيتانُ تأتي يومَ السبتِ مُرَّعًا ؛ أى رافعةً رؤوسها في الماء ينظرون إليها ، فإذا كان يومَ الأحد وما بعده من الأيام طلبوا منها حوتًا واحدًا للصيد فلم يجدوه ؛ فصورَ عندهم إبليسُ أنْ يَسُدُّوا أفواهَ الخُلجانِ يومَ السبتِ حتى إذا أَمْسَوْا ، وأرادتِ الحيتانُ أنْ ترجعَ إلى النهرِ الأعظمِ وإلى غَمَرَةِ البحرِ لم تجدَ مَسْلَكًا ، فبأخذونها في سائرِ الأيام ؛ ففعلوا ذلك فمسخوا .

وروى أَصْهَبُ ، عن مالكٍ في القصةِ ، عن بعضِ أشياخه ، قال : كانت تأتيهم يومَ السبتِ ، فإذا كان المساء ذهبَ فلا يرى منها شيءٌ إلى السبتِ الآخرِ ، فأتخذَ لذلك رجلٌ منهم خَيْطًا وَوَرْدًا ، فربطوا حوتًا منها في الماء يومَ السبتِ ، حتى إذا أَمْسَوْا ليلةَ الأحدِ أخذه فاشتواه ، فوجدَ الناسُ ريحَه ، فأتوه فسألوه عن ذلك فحجدهم ، فلم يزالوا به حتى قال لهم : إنه جلد حوتٍ وجدناه ، فلما كان يومَ السبتِ الآخرِ فعلَ مِثْلَ ذَلِكَ ، ولا أدري لعله قال ثم ربط حوتين ،

فلما أمسى من ليلة الأحد أخذه واشتواه ، فوجدوا ريحَه ، فجاءوه ، فقال لهم : لو شئتم صنعتم كما أصنع . قالوا : وما صنعت ؟ فأخبرهم ، ففعلوا مثل ما فعل ، حتى كثر ذلك ، وكانت لهم مدينة لها رِبَضٌ ^(١) يغلقونها عليهم ، فأصابهم من المسخ ما أصابهم ، فغدا إليهم جيرانهم ممن كان حولهم يطلبون منهم ما يطالبُ الناس ، فوجدوا المدينة مغلقة عليهم ، فنادوا فلم يُجيبهم أحد ، فتسوروا عليهم المدينة ، فإذا هم قِرْدَةٌ ، فجعل القِرْدُ منهم يَدْنُو فيتمسحُ بمن كان يعرفُ قبل ذلك .

قال الحسن : فأكلوا - والله - أو حَمَ أكلةٍ أكلها قومٌ ، وغُوبوا أسوأ عقوبة في الدنيا وأشدّها عذاباً في الآخرة . ثم قال الحسن : والله لَقَتْلُ الْمُؤْمِنِ أَعْظَمُ عند الله مِنْ أَكْلِ الحِمَيتان .

المسألة الخامسة - لما فعلوا هذا نهام كبرائهم ، ووعظهم أحبارهم فلم يقبلوا منهم ، فاستمرُّوا على نهيهم لهم ، ولم يمنع من التمداد على الوَعظ والنهي عدم قبولهم ^(٢) ؛ لأنه فَرَضٌ قِيلَ أو لم يُقْبَل ، حتى قال لهم بعضهم : « لِمَ تَعْطُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهِلَهُمْ كُفُّهُمْ ؟ » يعني في الدنيا ، « أو معذبهم عذاباً شديداً » في الآخرة ؟ قال لهم الناهون : معذرة إلى ربكم ، أَيْ نَقُومُ بِفَرَضِنَا ؛ لِيُثَبَّتْ عُذْرُنَا عند ربنا .

المسألة السادسة - قوله ^(٣) : ﴿ فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ ﴾ ؛ أى تركوه عن قصد . وهذا يدل على أن النسيان لَفَطٌ ينطلق على السامى والعامد ردّاً على أهل جهالة زعموا أن النَّاسِيَّ والسامى لمعنى واحد . وهؤلاء قومٌ لا معرفة لهم باللغة ، وقصدُهم هَدْمُ الشريعة ، وقد بينا ذلك في غير موضع ، وحققنا معنى قوله صلى الله عليه وسلم : مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أو نَسِيَهَا ^(٤) فليصلها إذا ذكرها . وقلنا : معناه مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أو تركها فليصلها متى ذكرها . فالسامى له حالة ذِكْر ، والعامد هو أبداً ذاكِرٌ ؛ وكلُّ واحد منهم يتوجه عليه فَرَضُ الْقَضَاءِ متى حضره الذكر دائماً أو في حال دون حال ، وبهذا استقام نظام الكلام ، واستقرَّ حكمُ شريعة الإسلام .

(١) الرِبَض : ما حول المدينة خارجاً عنها . (٢) في ل : فتواهم . (٣) من الآية ١٦٤ من السورة . (٤) في ل : أو تركها .

المسألة السابعة - قال علماؤنا : هذه الآية أصل من أصول إثبات الذرائع التي انفرد بها مالك ، وتابعه عليها أحد في بعض رواياته ، وخفيت على الشافعي وأبي حنيفة مع تبخُّرها في الشريعة ، وهو كلُّ عمل ظاهر الجواز يتوصَّلُ به إلى محذور ، كما فعل اليهود حين حرَّم عليهم صَيْدُ السبت ، فسكروا^(١) الأنهار ، وربطوا الحيتان فيه إلى يوم الأحد . وقد بيَّنا أدلة المسألة في كتب الخلاف ، وبسطناها قرآنًا وسنَّةً ودلالة من الأصول في الشريعة .

فإن قيل : هذا الذي فعلت اليهود لم يكن توسُّلاً إلى الصيد ؛ بل كان نفس الصيد . قلنا : إنما حقيقة الصيد إخراج الحوت من الماء وتخصُّيه عند الصائد ، فأما التحيُّل عليه إلى حين الصيد فهو سببُ الصيد ، لا نفسُ الصيد . وسببُ الشيء غير الشيء ؛ إنما هو الذي يتوصَّلُ به إليه ، ويتوسَّلُ به في تحصيله ، وهذا هو الذي فعله أصحاب السبت .

المسألة الثامنة - قال علماؤنا : إنما هلَكوا باتباع الظاهر ؛ لأن الصيد حرم عليهم ، فقالوا : لا نصيدُ ، بل نأْتِي بسبب الصيد ، وليس سببُ الشيء نفس الشيء ، فنحن لا نرتكب عَيْنَ ما نهينا عنه ، فنعوذ بالله من الأخذ بالظاهر المطلق في الشريعة .

المسألة التاسعة - قال علماؤنا : اختلف الفاسق في المسوخ ؛ هل ينسل أم لا ؟ فمنهم من قال : إن المسوخ لا ينسل ، ومنهم من قال ينسل ، وهو الصحيح عندى . والدليل عليه أمران^(٢) :

أحدهما - حديث النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيح - حين سُئِلَ عن الضبِّ ، فقال : إن أُمَّةً مُسَخَّت ، فأخشى أن يكون الضبُّ منها .

وثبت عنه أنه قال : إن الفأر مسخ ، ألا تراه إذا وضع له ألبان الإبل لم يشربها . وروى البخاري عن عمرو بن ميمون أنه قال : رأيتُ في الجاهلية قردةً قد فرجوها قردة . ونصُّ الحديث : قد رأيت في الجاهلية قردة قد اجتمع عليها قردة قد زنت فرجوها ، فرجتها معهم . ثبت في بعض نسخ البخاري ، وسقط في بعضها وثبت في بعض الحديث : قد زنت . وسقط هذا اللفظ عند بعضهم .

(١) سكروا الأنهار : سدوها . (٢) الأمر الثاني غير واضح .

فإن قيل : وكان البهائم بقيت فيهم معارفُ الشرائع حتى ورثوها خلفاً عن سلف إلى زمانٍ عمر . وقلنا : نعم ، كذلك كان ؛ لأن اليهودَ غيرُوا الرجم ، فأراد الله أن يقيمه في مسوخهم ، حتى يكون إيلاناً في الحجة على ما أنكروه من ذلك ، وغيروه ، حتى تشهد عليهم كتبهم وأخبارهم ومسوخهم ، حتى يعلموا أن الله يعلم ما يُسرُّون وما يُعلنون ، ويُحصي ما يبذلون وما يغيرون ، ويقيم عليهم الحجة من حيث لا يشعرون ، وينصر نبيّه وهم لا ينصرون .
الآية الثامنة عشرة - قوله تعالى (١) : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأُشْهِدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ؟ قَالُوا : بَلَى ، شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ ﴾ .

فيها ثلاث مسائل :

المسألة الأولى - روى مالكٌ وغيره أن عمر بن الخطاب سئل عن هذه الآية : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ . . . ﴾ الآية ، فقال عمر : سمعت (٢) رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن هذه الآية ، فقال : إن الله خلق آدم ثم مسح ظهره بيمينه ، فاستخرج منه ذُرِّيَّته (٣) ، فقال : خلقت هؤلاء للجنة ، ويعمل أهل الجنة يعملون . ثم مسح ظهره فاستخرج منه ذُرِّيَّته (٣) ، فقال : خلقت هؤلاء للنار ، ويعمل أهل النار يعملون .

فقال رجل : يا رسول الله ؛ فقيم العمل ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله إذا خلق العبدَ للجنة استعمله بعمل أهل الجنة حتى يموتَ على عملٍ من أعمال أهل الجنة فيدخل الجنة ، وإذا خلق العبدَ للنار استعمله بعمل أهل النار حتى يموتَ على عملٍ من أعمال أهل النار فيدخل النار .

وقد تكلم في سند هذا الحديث بكلام [قد] (٤) ينفاه في كتاب الشكاكين .

وقد ثبت وصح عن أبي هريرة أنه قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لما خلق آدم مسح ظهره فسقط من ظهره كلُّ نسمةٍ هو خالقها من ذُرِّيَّته إلى يوم القيامة ، وجعل بين عيني كلِّ رجلٍ منهم وَبَيْضاً (٥) من نور ، ثم عرضهم على آدم ، فقال : يا رب ، مَنْ هؤلاء ؟

(١) الآية الثانية والسبعون بعد المائة . (٢) في ل : سألت . (٣) في ل : ذرية .

(٤) من ل . (٥) وبَيْضاً : ملعناً وبريقاً (الفاموس) .

قال : هؤلاء ذريّتك . فرأى رجلا منهم فأعجبه وَبَيَّصُ ما بين عينيهِ . فقال : ياربُّ ؛ مَنْ هذا ؟ قال : رجلٌ مِنْ آخر الأُمَم من ذريّتك يقال له دَاوُد . فقال : [رب] ^(١) كم جملتَ عمره ؟ قال : ستين سنة . قال : أى رب ، زِدْهُ من عمرى أربعين سنة . فلما انقضى عمرُ آدم جاءه ملك الموت ، فقال : أو لم يَبْقَ من عمرى أربعين سنة ؟ قال : أو لم تقطعها ابنك داود ؟ قال : فجحد آدم ، فجحدت ذريّته ؛ ونسَى آدم فندسيت ذريّته ؛ وَخَطِيْءُ آدم ، فأخطأت ذريّته . خرجهُ أبو عيسى وصحّحه ، ومن رواية غيره ، فن حينئذ أُمر بالكتابة والشهود . وفي رواية : أنه رأى فيهم الضعيف ، والغني ، والفقر ، والمبتلى والصحيح ، فقال له آدم : ياربُّ ؛ ما هذا ؟ ألا سَوَّيْتُ بينهم ؟ قال : أردتُ أن أشكر .

وفي رواية أخرى : أنه أخرجهم من صُلبِ آدم كهَيْئَةِ الذَّرِّ ، ثم أخذ عليهم الميثاق ، ثم أُعيدوا في صلبه .

وفي رواية أَنَّ عُمَرَ خُطِبَ بِالْجَائِيَةِ ^(٢) ، فقال : مَنْ يَهْدِيهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يُضِلِّ ^(٣) فَلَا هَادِيَ لَهُ . فقال الجائليق : تركست تركست . فقال الراوى : يقول معاذ الله ، لَا يُضِلُّ اللَّهُ أَحَدًا . فقال عمر : بل الله خلقك ثم أضلَّك ، ثم يُمَيِّتُكَ ، ثم يدخلُكَ النار ؛ والله لولا وَلَتٌ مِنْ ^(٤) عَهْدِكَ لَضَرَبْتُ عَنْقَكَ . فقال : إِنَّ اللَّهَ لما خلق نثر ذريةَ آدم في كفيه ، فقال : هؤلاء للجنة وما هم عاملون ، وهؤلاء للنار وما هم عاملون ، وهذه لهذه ، وهذه لهذه ؛ قال : ففترق الناس . وما يختلف اثنان في القدر .

وفي رواية عن ابن عمر : خرج النبيُّ صلى الله عليه وسلم وهو قابضٌ على شِئْنَيْنِ في يديه ، ففتح اليمين ، فقال : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، كَتَابَ مِنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، فيه أسماءُ أهل الجنة بأعدادهم وأعمالهم وأحسابهم ، جُمِعَ عليهم إلى يوم القيامة ، لَا يُزَادُ فِيهِمْ أَحَدٌ وَلَا يَنْقُصُ مِنْهُمْ ، وقد يسلك السعداء طريقَ أهلِ الشقاء حتى يقال : هم منهم . هم منهم ، ثم تدركُ أحدُهم

(١) من ل . (٢) الجايية : قرية من أعمال دمشق . وبالقرب منها تل يسمى تل الجايية ، قال في

ياقوت : وفي هذا الموضع خطب عمر بن الخطاب خطبته المشهورة (جايية) . (٣) في ل : ومن يضلل الله .

(٤) الولت : العهد غير المحكم والمؤكد ، هكذا فسرهُ الأصمعي . وقال غيره : الولت : العهد المحكم .

وقيل : الولت الشيء اليسير من العهد (النهاية) .

سمادته [ولو] ^(١) قبل موته بفوقاق ^(٢) ناقة . ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم . العملُ بخواتمه ، العملُ بخواتمه .

وفي الحديث الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أول ما خلق الله القلم ، فقال له : اكتب ، فكتب مقادير الخلق إلى يوم القيامة .

وثبت في الصحيح أنه قيل : يا رسول الله ؛ هذا الأمر الذي نحن فيه أمرٌ مسبأنف أم أمرٌ قد فرغ منه ؟ فقال : فرغ ربكم . قالوا : فقيم العمل ؟ قال : اعملوا فكلٌ ميسرٌ لما خُلق له ؛ أمانٌ كان من أهل السعادة فييسر لعمل أهل السعادة . ومن كان من أهل الشقاء فييسر لعمل أهل الشقاء . ثم قرأ ^(٣) : « فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَانْتَوَى . وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى . فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى . وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى . وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى . فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى . »

وثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : إن العبدَ ليعملُ بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع ، فيسبق عليه الكتابُ فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها . وإن العبدَ ليعملُ بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتابُ فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها .

فإن قيل : فكيف يجوز أن يمتدب الخلق وهم لم يذنبوا ، أو يعاقبهم على ما أَرادهم منهم ، وكتبه عليهم ، وساقهم إليه ؟

قلنا : ومن أين يمتنع ذلك ؟ أعقلاً أم شرعاً ؟

فإن قيل : لأنَّ الرحيم الحكيم منا لا يجوز أن يفعل ذلك .

قلنا : لأن فوقه أمرٌ يأمره ونَاهٍ ينهاه ، وربُّنا لا يُسألُ عما يفعل وهم يسألون . ولا يجوز أن يُقاس الخالق بالخلق ، ولا تحمل أفعالُ الإله على أفعالِ العباد . وبالحقيقة الأفعالُ كلها لله ، والخلقُ بأجمعهم له ، صرّفهم كيف شاء ، وحكم فيهم كيف ^(٤) أراد ؛ وهذا الذي يحجّده الآدمي إنما تبعثُ عليه رِقَّةُ الجبلة ، وشفقةُ الجنسية ، وحبُّ الثناء والمدح ، لما يتوقع

(١) ليس في ل . (٢) فوق الناقة : ما بين الحلبتين من الراحة ، وتضم فاؤه وتفتح ؛ أي قدر

فوق ناقة (النهاية) . (٣) سورة الليل ، من آية ٥ - ١٠ (٤) في ل : كما .

في ذلك من الانتفاع ؛ والبارى متقدّسٌ عن ذلك كله ؛ فلا يجوزُ أن يعقّب به . وقد مهدناه في كتاب المشكّكين وفي كتب الأصول .

المسألة الثانية - اختلف العلماء في الكفار المتأولين على قولين : فذهبُ شيخُ السّنة ، وإليه صَنَى القاضي في أشهرِ قوليهما - أنَّ الكفرَ يختصُّ بالجاحد ، والمتأوّلُ ليس بكافر . والذي نختاره كُفْرُ مَنْ أنكر أصولَ الإيمان ، فإنَّ أعظمها موقعا وأبينها منصفاً^(١) ، وأوقعها موضعا - القولُ بالقدر ، فمن أنكره فقد كفر . وقد بيناه في كتاب المقسط والمشكّكين .

المسألة الثالثة - اختلف علماء المالكية في تكفيرهم على قولين : فالصريحُ من أقوال مالك تكفيرُهم ، لقد سئل عن نكاحِ القدرية ، فقال : قد قال الله^(٢) : « وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ » . ومن قال من أصحابنا : إنَّ ذلك أدبٌ لهم ، وليسوا بكفار ، أو حكى في ذلك غير ما أوردناه من الأقوال ؛ فذلك لضعفِ معرفته بالأصول ، فلا يفاكحوا ، ولا يُصلّى عليهم ، فإنَّ خيفَ عليهم الضَّيعة دُفِنوا كما يدفنُ الكلب .

فإن قيل : وأين يدفنون ؟

قلنا : لا يؤذى بجوارحهم مسلم . وإن قدر عليهم الإمام استتابهم ، فإن تابوا وإلا قتلهم كُفْرًا . الآية التاسعة عشرة - قوله تعالى^(٣) : ﴿ وَ لِلّٰهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ .

هذه آيةٌ عظيمة من الآي التي جمعت العقائد والأعمال ، وقد كنّا نكلّمنا عليها في مجالس أنوارِ الفجر أزمنةً كثيرة ، ثم أنعم اللهُ بأنَّ أخرجنا نكّتها المقصودة من الوجهين جميعا . في كتاب الأمد الأقصى ، وفيها سبع مسائل :

المسألة الأولى - قوله : الأسماء :

حقيقة الاسم كلُّ لفظٍ جُمِل للدلالة على المعنى إن لم يكن مشتقاً ، فإن كان مشتقاً فليس باسم ، وإنما هو صفة ، هذا قولُ النحاة . أخبرنا الأستاذ الرئيس الأجلُّ المعظم نحرُ الرؤساء أبو المظفر محمد بن العباس أفضا ، قال : سمعت الأستاذ المعظم عبد القاهر الجرجاني يقول : سمعت

(١) في ل : مبضعا . (٢) سورة البقرة ، آية ٢٢١ (٣) الآية الثمانون بعد المائة .

أبا الحسن ابن أخت أبي عليّ يقول : سمعت خالي أبا عليّ يقول : كنتُ بمجلس سيف الدولة بحلب ، وبالحضرة جماعةٌ من أهل المعرفة فيهم ابن خالويّه . . . إلى أن قال ابن خالويه : أحفظُ للسيف خمسين اسماً . فتبسّم أبو عليّ ، وقال : ما أحفظُ له إلا اسماً واحداً ، وهو السيف . فقال ابن خالويه : فأين المهند ؟ وأين الصارم ؟ وأين الرسوب ^(١) ؟ وأين المخدّم . . . وجعل يعدد . فقال أبو عليّ : هذه صفات . وكأنّ الشيخ لا يفرق بين الاسم والصفة .

وهذه قاعدةٌ أسسها سيبويه ليرتبَ عليها قانوناً من الصناعة في التصريف والجمع والتصغير ، والحذف والزيادة والنسبة ، وغير ذلك من الأبواب ؛ إذ لحظ ذلك في مجارى العربية ، وهو أمرٌ لا تحتاج إليه الشريعة بمعضد ، ولا تردّه بقصد ؛ فلا معنى لإنكارها للقوم أو إقرارها .

المسألة الثانية - قال سخيّفٌ من جملة المغاربة : عددتُ أسماء الله فوجدتها ثمانين ، وجعل يعدد الصفات النحوية ، وبالبتّى أدركته ؛ فلقد كانت فيه حُشاشة ^(٢) لو تفاوضت معه في الحقائق لم يكن بدّ من قبوله ، والله أعلم .

وليس العجبُ منه ؛ إنّما العجبُ من الطوسي أن يقول : وقد عدّد بعضُ حفاظ المغرب الأسماء فوجدها ثمانين حسبما نقله إليه طريدٌ طريفٌ ببورقة الحميدى ، وإنّما وقع في ذلك أبو حامد ببجمله ^(٣) بالصناعة ، أمّا إنه كان فصيحاً ذرّب القول ، ذرّب اللسان في الاسترسال على الكلمات الصائبة ، لكن القانون كان عنه نائياً ، والعالمُ عندنا اسم ، كزيد اسم ، وأحدُهما يدل على الوجود ، والآخر يدل على الوجود ومعنى معه زائد عليه ، والذي يعضد ذلك أن الصحابة وعلماء الإسلام حين عدّدوا الأسماء ذكروا المشتق والمضاف والمطلق في مساق واحد إجراءً على الأصل ، ونَبْذاً للقاعدة النحوية .

المسألة الثالثة - قوله : ﴿ الْحُسْنَى ﴾ :

وفي وصفها بذلك خمسة أقوال :

الأول - ما فيها من معنى التعظيم ؛ فـكُلُّ معنى معظمٌ يسمّى به سبحانه .

(١) الرسوب : السيف يغيب في الضريبة (قاموس) . (٢) حشاشة : بقية . (٣) في ل : لجمله .

الثانى - ما وعد عليها من الثواب بدخول الجنة .

الثالث - ما مالت إليه القلوب من الكرم والرحمة .

الرابع - أن حسنها^(١) شرف العلم بها ، فإن شرف العلم بشرف المعلوم ، والبارى أشرف المعلومات ؛ فالعلم بأسمائه أشرف العلوم .

الخامس - أنه معرفة الواجب في وصفه والجائز والمستحيل عليه ؛ فيأتى بكل ذلك على وجهه ويقررّه في نصّابه ، وقد بينّا في المقسط حقيقة الحسن وأقسامه ، ومن حصل هذه المعاني في أسماء الله نال الحسن من كل طريق ، وحصل له القطع بالتوفيق .

المسألة الرابعة - في سبب نزولها :

رُوى أن المشركين سمعوا المسلمين يدعون « الله » مرّةً ، و« الرحمن » أخرى ، والقادر بعد ذلك ، فقالوا : أيُّها ناسنا محمد عن الأصنام وهو يدعُو آلهة كثيرة ؟ فنزلت : والله الأسماء الحسنى فادعوه بها ؛ أى هذه الأسماء إلهٌ واحد ، وليست بألهة متعددة .

المسألة الخامسة - ما هذه الأسماء التى أضافها الله ؟
وفى ذلك ثلاثة أقوال :

الأول - أنها أسماءه كلّها التى فيها التمجيد والإكبار .

الثانى - أنها الأسماء التسعة والتسعون التى ورد فيها الحديث الصحيح^(٢) : إن لله تسعةً وتسعين اسماً من أحصاها دخل الجنة .

الثالث - أنها الأسماء التى دلّت عليها أدلةُ الوجدانية ، وهى سبعةٌ تترتب على الوجود : العلم ، والقدرة ، والإرادة ، والسمع ، والبصر ، والكلام ، والحياة . تقول : القادر العالم المريد الحى المتكلم السميع البصير ، وفى ترتيبها تقريب بيناه فى كتب الأصول ، وكل اسم لله فإلى هذه الأصول يرجع ، لكن الصحيح عندى أن المراد بها التسعة والتسعون التى عدّها صلى الله عليه وسلم فى الحديث الصحيح .
فإن قيل : وهل إلى معرفتها سبيل ؟

قلنا : خلق العلماء عليها ، وساروا إليها فن جائر وقاصد ، والقاصد في الأكثر واقف دون المرام ، والجائر ليس فيه كلام . فأما من وقف على الأمر فما عرفته إلا الأسفرايين والطوسي : إلا أن الطوسي تقلقل فيها فتزلزل عنها ، وأما الأسفرايين فأسند طريقه ووضح تحقيقه .

والذي أدلكم عليه أن تطلبوها في القرآن والسنة ، فإنها غبوءة فيهما ، كما خبثت ساعة الجمعة في اليوم ، وليلة القدر في الشهر رغبة ، والكبائر في الذنوب رهبة ؛ لتعم العبادات اليوم بجميعه والشهر بكلّيته ، وليقع الاجتناب لجميع الذنوب . وكذلك أخفيت هذه الأسماء المتعددة في جملة الأسماء السكينة ، لندعوهم بجميعها ، فنصيب العدد الموعود به فيها ، فأما تعديدها بالقرآن فقد وهم فيه إمامان : سفيان ، وابن شعبان ، وقد سقناه بغاية البيان ونصه : سورة الحمد فيها خمسة أسماء : الله ، الرب ، الرحمن ، الرحيم ، مالك .

سورة البقرة فيها ثلاثون اسما : محيط ، قدير ، عليم ، حكيم ، ذو الفضل ، العظيم ، بصير ، واسع ، بديع السموات ، سميع ، التواب ، العزيز ، رؤوف ، شاكر ، إله واحد ، غفور ، شديد العذاب ، قريب ، شديد العقاب ، سريع الحساب ، حلیم ، خبير ، حيّ ، قيّوم ، عليمّ ، عظيم ، وليّ ، غنيّ ، حميد ، مولى .

سورة آل عمران فيها عشرة أسماء : عزيز ، ذو انتقام ، وهّاب ، قائم بالقسط ، جامع الناس ، مالك الملك ، خير الماكرين ، شهيد ، خير الناصرين ، وكيل .

سورة النساء فيها سبعة أسماء : الرقيب ، الحسيب ، كثير العفو ، النصير^(١) ، مقيت ، جامع المنافقين والكافرين في جهنم جميعا .

سورة المائدة فيها اسمان : علام الغيوب ، خير الرازقين .

سورة الأنعام فيها سبعة عشر اسما : فاطر ، قاهر ، شهيد ، شفيع ، خير الفاصلين ، الحق ، أسرع الحاسبين ، القادر ، فائق الحبّ والنوى ، فائق الإصباح ، جاعل الليل سكنا ، مخرج الحيّ من الميت ، ومخرج الميت من الحي ، سريع العقاب ، خالق كل شيء ، اللطيف ، الحكيم .

(١) في ل : البصير .

سورة الأعراف فيها أربعة أسماء : خير الحاكمين ، خير الفاتحين ، أرحم الراحمين ، خير الغافرين .

سورة براءة فيها اسم : مخزي الكافرين .

سورة هود فيها سبعة أسماء : أحكم الحاكمين ، حفيظ ، مجيب ، قوى ، مجيد ، ودود ، فعال لما يريد .

سورة يوسف فيها ثلاثة أسماء : المستعان ، القاهر ، الحافظ .

سورة الرعد فيها ستة أسماء : ذو مقبرة ، عالم الغيب والشهادة ، الكبير ، المتعال ، شديد المحال ، القائم على كل نفس بما كسبت .

سورة الحجر فيها اسمان : الوارث ، الخلاق .

سورة النحل فيها اسم واحد : كفيل .

سورة الكهف فيها ثلاثة أسماء : مُقَدِّر ، ذو الرحمة ، المومِّل .

سورة مريم فيها اسم واحد : وهو حقّ .

سورة طه فيها اسمان : الملك ، خير وأبقي .

سورة اقتراب فيها ثلاثة أسماء : الحاسب ، خير الوارثين ، الفاعل .

سورة الحج فيها اسم واحد : المكرم .

سورة المؤمنین فيها اسمان : أحسن الخالقين ، خير المُنزِلين .

سورة النور فيها اسمان : نور السموات والأرض ، المبين .

سورة الفرقان فيها اسم : الهادي .

سورة النمل : الكريم .

سورة الروم : مُخَيِّ الموتي .

سورة سبأ فيها : الفتاح .

سورة فاطر اسم واحد : شكور .

سورة ص اسم واحد : الغفار .

سورة الزمر فيها اسمان : سالم ، كاف .
سورة المؤمن فيها خمسة أسماء : غافر الذنب ، وقابل التوب ، ذو الطول ، رفيع الدرجات ،
ذو العرش .

سورة فصلت : ذو عقاب .
سورة الزخرف فيها : المبرم .
سورة الدخان فيها ثلاثة أسماء : المنذر ، المرسل ، المنتقم .
سورة ق : أَقْرَبَ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلٍ الوريد .
سورة والذاريات فيها خمسة أسماء : الموسع ، الماهد ، الرزاق ، ذو القوة ، المتين .
سورة والطور فيها اسم واحد : البر .
سورة اقترب فيها اسم واحد : المليك المقدر .
سورة الرحمن فيها اسم واحد : ذو الجلال والإكرام .
سورة الواقعة فيها ثلاثة أسماء : الخالق ، الزارع ، المنشئ* .
سورة الحديد فيها أربعة أسماء : الأول ، الآخر ، الظاهر ، الباطن .
سورة المجادلة فيها اسمان : رابع ثلاثة ، سادس خمسة .
سورة الحشر فيها ثمانية أسماء : القدوس ، السلام ، المؤمن ، المهيمن ، [العزيز]^(١) ،
الجبار ، المتكبر ، الباري ، المصور .
سورة المعارج فيها : ذو المعارج .
سورة المدثر فيها اسم واحد : أهل التقوى وأهل المغفرة .
سورة سبح فيها اسم واحد : الأعلى .
سورة القلم فيها اسم واحد : الأكرم .
سورة التوحيد فيها اسمان : أحد ، صمد .
وقد زاد بعضُ علمائنا فيها : شيء ، موجود ، كائن ، ثابت ، نفس ، عين ، ذات ، داع ،

(١) ليس في ١ ، وبذلك تكون تسعة .

مستجيب ، مملئ ، قائم ، متكلم ، مُبِق ، مُغْن ، غيور ، قاض ، مقدّر ، فرّد ، مُبِل ، جاعل ، موجد ، مُبْدِع ، دارى .

قال الإمام الحافظ ابن العربي^(١) : ومن هذا ما جاء على لفظه في كتاب الله وسنة رسوله ، ومنها ما أُخِذَ من فعل ، ومنها ما جاء مُضَافًا فذكره مجردًا عن الإضافة ، وكذلك وجدناه في سائر الأسماء المتقدمة ؛ فهذه هي الأسماء المدودة بصفاتهما قرآنا وسنة . وفي الحديث المطلق أسماء غير ذلك ، كقولنا : الطيب ، والسيد ، والطبيب ؛ وأعدادٌ سواها .

وما منها اسم إلا جميعه مشتق ، حتى إن أهل اللغة اتفقوا عن بَكْرَةٍ أبيهم على أن الله مشتق .

وقد بيناه في الأمد ، فلا وَجْهَ لقولهم الفاسد المتقدم ، وقد شرَحْنَا معنى كل اسم في الأمد على الاستيفاء ، فليُنظر هناك ؛ وعدَدْنَاها على ما ورد في الكتاب والسنة ، وذكره الأئمة ؛ فانتَهت إلى ستة وأربعين ومائة .

الأول - الله ؛ وهو اسمُه الأعظم الذي يَرُجِعُ إليه كلُّ اسم ، ويُضَافُ إلى تفسيره كلُّ معنى ، وحقيقته^(٢) المنفرد في ذاته وصفاته وأفعاله عن نظير ، فهذه حقيقة^(٣) الإلهية ، ومن كان كذلك فهو^(٤) الله .

الثاني - الواحد ؛ وهو الذي لا نَظِيرَ له في صفاتٍ ولا ذاتٍ ولا أفعال .

الثالث - الكائن ؛ وهو الموجود قبل كل شيء وبعد كل شيء .

الرابع - القائم ، إذا ذكرته مطلقا فهو الذي يستغنى عن كل شيء ، وإن ذكرته مُضَافًا فهو قائم على كل شيء بالوجود فما وراءه .

الخامس والسادس والسابع - القيوم ، والقيام ، والقيّم ، وهو الدائم القائم على شيء .

الثامن - الكافي ؛ من كفى إذا قام بالأمر ، أو دفع عنه ما يتوقع^(٥) .

التاسع - الحق ، وهو الذي لا يتغير .

(١) هو المؤلف . (٢) في ل : وحقيقته الله المنفرد . (٣) فهذه صفة الإلهية .

(٤) في ١ : هو . (٥) في ١ : بالتوقع .

العاشر والحادى عشر والثانى عشر - الملك ، المالك ، المليك ، وهو الحاكم لكل شىء من غير حاجة إليه .

الثالث عشر - القدوس ، وهو المطهر عن كل نقصان .

الرابع عشر - السلام ؛ الذى لا يتطرق إليه عيب ، وسليم الخلق من ظلمه وغبنه ، وبه زاد عليه .

الخامس عشر - العزيز : الذى لا ينال^(١) ؛ ولا يكون معه غالب .

السادس عشر - الجبار : الذى يستغنى عن الاتباع ، ولا يخنو عند التعذيب ، ولا يخفق عند الغضب .

السابع عشر - المتكبر ؛ وهو الذى لا مقدار لشىء عنده .

الثامن عشر - العلى الذى لا مكان له .

التاسع عشر - الكبير الذى لا يقصور عليه مقدار .

الموفى عشرين - العظيم : الذى يستحيل عليه التحديد .

الحادى والعشرون - الجليل ؛ وهو الذى لا يلىق به ما يدل على الحدوث .

الثانى والعشرون - المجيد ؛ هو الذى لا يساوى فيما له من صفات المدح .

الثالث والعشرون - الجليل ؛ هو الذى لا يشبهه شىء .

الرابع والعشرون - الحسيب ؛ وهو الذى يستحق الحمد على الانفراد، ويخصى كل شىء ويقوم عليه .

الخامس والعشرون - الصمد ؛ الذى لا يجرى فى الوهم ، ولا يقصد فى المطالب غيره .

السادس والعشرون - الغنى ؛ الذى لا يحتاج إلى شىء .

السابع والعشرون - رفيع الدرجات ؛ لا يلحق مرتبته أحد بمال .

الثامن والعشرون - ذو الطول يقال فيه القادر والغنى والمنعم .

التاسع والعشرون - ذو الفضل ؛ وهو المنعم يؤتى من يشاء .

(١) فى : لا ينال .

- الموفى ثلاثين - السيد : المنفرد بالسكّال .
- الحادى والثلاثون - الكريم ؛ وهو الذى تَعَمُّ إرادته .
- الثانى والثلاثون - الطيب : المتقدس عن الآفات .
- الثالث والثلاثون - الأول ؛ الذى لا ابتداء له .
- الرابع والثلاثون - الآخر ؛ الذى لا انتهاء له .
- الخامس والثلاثون - الباقي ؛ هو الذى لا يَفْتَنَى .
- وهو الوارث ، وهو الدائم ؛ وهما السادس والثلاثون والسابع والثلاثون .
- الثامن والثلاثون - الظاهر ؛ وهو الذى يُدْرَك بالدليل .
- التاسع والثلاثون - الباطن ؛ وهو الذى لا يُدْرَك بالحواس .
- الموفى أربعين - اللطيف ، العالم بالخبائيا ، المهتبل بالمعاطيا ، القادر ، والمقتدر ، والقدير ، والقوى ؛ فسكّمل بها أربعة وأربعين .
- الخامس والأربعون - المقيت ، وهو القادر الذى لا يُعْجِزه شىء ، المؤتى لكل شىء قوته .
- السادس والأربعون - المتين ؛ وهو الذى لا يلحقه ضعف .
- السابع والأربعون - شديد المحال ؛ لا يغالب .
- الثامن والأربعون - المحيط ، وهو الذى لا يخرج شىء عن علمه وقدرته وإرادته .
- التاسع والأربعون والموفى خمسين - الواسع ، والموسع ، وهو الذى عَمَّتْ قُدْرَتُهُ وإرادَتُهُ وعِلْمُهُ كل شىء ، وكذلك بَصَرُهُ وَسَمْعُهُ وكلامُهُ .
- العليم ، والعالم ، والعلام ؛ فهذه ثلاثة وخمسون اسما .
- الرابع والخمسون ، والخامس والخمسون - السميع ، وهو الذى يَسْمَعُ كل موجود .
- والبصير ، وهو الذى يَرَى كل موجود ، ويعلم المدوم والموجود .
- السادس والخمسون - الشهيد ؛ الحاضر مع كل موجود بالقُدرة والعلم والسمع والبصر .
- السابع والخمسون - الخبير : العالم بالخبايا .
- الثامن والخمسون - الطيب ؛ وهو العالم بالمنافع .

التاسع والخمسون - الْمُخَصِّي ، وهو الذي ضبط عِلْمُهُ وقدرتُهُ وإرادتُهُ كُلَّ شَيْءٍ .

الموفى ستين - الْمُقَدَّر ، وهو الذي رَتَّبَ مقادير الأشياء بحكمةٍ مُتناسبة .

الحادى والستون - الرَّقِيب : الذي لا يشغله شأنٌ عَنْ شأنٍ .

الثانى والستون - الْقَرِيب بالعلم الذى لا يختص بمكان .

الثالث والستون - الْحَيُّ .

الرابع والستون - الْمَرِيد .

الخامس والستون - [الْحَكَم] ^(١) ، وهو يُتَصَرَّفُ فى الدعاء فعلاً ، نقول : يَا مَنْ يَفْعَلُ

مَا يَشَاءُ ، وَيَحْكُمُ مَا يَرِيدُ ، صَرَّفْنِي بِطَاعَتِكَ ، وَاحْكُمْ بَيْنِي وَبَيْنَ مَنْ يُخَاصِمُنِي فِيكَ .

السادس والستون والسابع والستون - الرَّحْمَن - الرَّحِيم : الذى يريدُ الْخَيْرَ لعباده

على العموم والخصوص .

الثامن والستون - الْمَحَب ، ويتَصَرَّفُ ^(٢) فعلاً ، قَالَ تَعَالَى ^(٣) : « يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ » .

وكذلك الْمُبْفِض ، فالذى يرجعُ إرادتهُ إِيْلَهُ إرادةُ الثَّوَابِ والعقاب ، وهو الْقَاسِعُ والستون .

الموفى سبعين - الرضا ؛ يُتَصَرَّفُ فعلاً ، وهو إرادةُ ما يكونُ فوق الاستحقاق .

الحادى والسبعون - السَّخَط ، يُتَصَرَّفُ فعلاً . وهو إرادةُ خِلَافِ الرضا ، كما بيناهُ فى

السكرامية فى كتب الأصول .

الثانى والسبعون - الْوَدُود ، وهو الذى يَفْعَلُ الْخَيْرَ مع مَنْ يَسْتَحِقُّهُ ومع مَنْ لَا يَسْتَحِقُّهُ .

الثالث والسبعون - الْعَفْو ؛ وهو الذى يُرِيدُ تَسْهِيلَ الْأُمُور .

الرابع والسبعون - الرَّؤُوف ؛ وهو الْكَثِيرُ الرَّحْمَةِ .

الخامس والسبعون - عَدُوّ الْكَافِرِينَ ، وهو الْبَعِيدُ بِالْعِقَابِ .

السادس والسبعون - الْوَلِيُّ ، وهو الْقَرِيبُ بِالْثَوَابِ وَالنَّعْمِ .

السابع والسبعون - الصَّبُور : الذى يريدُ تَأْخِيرَ الْعِقَابِ .

الثامن والسبعون - الْحَلِيم ، الذى يُرِيدُ إِسْقَاطَ الْعِقَابِ .

(١) ليس فى ل . (٢) فى ل : ويتصور فعلاً . (٣) سورة المائدة ، آية ٤٥

- التاسع والسبعون - الْمُعَزَّ (١) ، وهو الذى يُعِزُّ أوليائه .
 الموفى ثمانين - الحَفِيّ ، وهو غاية البر .
 الحادى والثمانون - الوليّ ، وهو المحب لأوليائه .
 الثانى والثمانون - خَيْرُ الفاصلين : الذى يَمِيزُ بين المختلفات بقوله .
 الثالث والثمانون - الْمُيِّين ، وهو الذى يَمْرِفُ عِبَادَهُ بكلامه مرادَه ؛ وذلك لأهل السفة خاصة .
 الرابع والثمانون - الصادق : مَنْ لا يوجد خبره بخلاف مخبره .
 الخامس والثمانون - الهادى ؟ وهو الذى يعرف المرشد ، ويوفِّقُ لها .
 السادس والثمانون - الرشيد بمعنى المرشد ، ويرجع إلى الهادى .
 السابع والثمانون - نور السموات والأرض ، ويرجع إلى الهدى .
 الثامن والثمانون - الْمُؤْمِن ، يصدق نفسه وأوليائه ويخلصهم من العقاب .
 التاسع والثمانون - الْمُهَيِّمِن ، فيه كلام كثير يرجع إلى الرقيب .
 الموفى تسعين - الْحَمِيد ، يُثْنَى عَلَى أوليائه ، وَيُثْنُونَ عَلَيْهِ .
 الحادى والتسعون - الشَّكُور ، وهو الذى يمدحُ عَلَى الفعل خاصة .
 الثانى والتسعون - غَيُور ، وهو الذى لا يحرم سواه .
 الثالث والتسعون - الْحَكِيم ، يحكم الأشياء بخلقها على نظام وتديير .
 الرابع والتسعون - التَّوَّاب : الذى يرجعُ بالعبد من حالِ المصيبة إلى حالِ الطاعة .
 الخامس والتسعون - الفتاح ، يفتح غلق المدم بالوجود ، وغلق الجهل بالعلم ، وغلق الرزق بالمطاء ؟ وذلك كثير .
 ومثله الحكم ، قال الله تعالى (٢) : « أَفَغَيَّرَ اللَّهُ أَبْغَى حَكَمًا » ، وهو الخامس والتسعون (٣) .
 السادس والتسعون - القاضى ؟ وهو الذى لا يردُّ حكمه .
 السابع والتسعون - السَّكْفِيل ، الملتزم لثواب عبادِهِ ورزقهم .

(٢) سورة الأنعام ، آية ١١٤

(١) فى ١ : البر .

(٣) فى ل : الخامس والتسعون : التواب الذى يرجع بالعبد من حال المصيبة إلى حال الطاعة .

الثامن والتسعون - المبرم ، هو الذى إذا عقد لم يحلّ عقده .
 التاسع والتسعون - المنذر ، هو الذى يَعْرِفُ بكلامه عبادَه وعيدَه ^(١) .
 الموفى مائة - المدير ، وهو الذى يعلم الانتهاء قبل الابتداء ، فيرده عليه .
 المتحن ، البالى ، المبلى ، المبتلى ، هو الذى يكلف عبادَه الوظائف ؛ ليعلم من حلهم فى القبول والردّ مشاهدة ما علم غَيْباً ، وبها تمت مائة وأربعة .
 الخامس بعد المائة - الفاتن ، وهو المبتلى ؛ لأنه يرجع إلى الاختبار .
 السادس بعد المائة - الربّ ، وهو الذى يقلل الأشياء من حال إلى حال ، ويبدلهم بصفة بعد صفة فى طريق النمو والإنشاء .

السابع بعد المائة - العدل ، وهو الذى تأتى أفعاله على مقتضى إرادته .
 الثامن بعد المائة - الخالق ، وهو الذى يُوجد بعد العدم ، ويقدرُ الأشياء على الأحوال .
 التاسع بعد المائة - البارئ ؛ منشىء البرية من البرى ، وهو التراب .
 العاشر بعد المائة - المصور ، وهو الذى يرتب الموجودات على صفاتٍ مختلفة وهيات متغيرات .

الحادى عشر بعد المائة - المبدئ ، وهو الذى يأتى بأوائل الأشياء من غير شئ .
 الثانى عشر بعد المائة - المعيد ، وهو الذى يرُدّها ، بعد الفناء ، كما كانت وجوداً وصفة ووقتها .
 الثالث عشر بعد المائة - فاطر السموات والأرض ، الذى أنشأها من غير مثال وقبل كل مُنْشئ .
 الرابع عشر بعد المائة - المحيى ، ويقابله المُميت ، وهو الخامس عشر بعد المائة ، يُحيى الخلق بالوجود والحركة والعلم والإيمان والهدى ، ويميتهم بذلك إلى سائر متعلقات الإحياء ، حسبما رتبناه فى كتاب الأمد الأقصى .

السادس عشر بعد المائة - الجامع ، وهو تأليف المقترب .
 السابع عشر ^(٢) بعد المائة - الممز ، وفى مقابته المذلّ ، وهو الذى يرفع مقدار أوليائه ، ويحطّ مقدار أعدائه .

(١) فى : وعبيده .

(٢) فى : السابع عشر . . . والثامن عشر ، ثم رتب الأعداد كلها بعد ذلك على حسب هذا .

الثامن عشر بعد المائة - نُخْزِي الكافرين ؛ وَالْخِزْيُ هو فعل ما يستجبي منه .

التاسع عشر بعد المائة - العفو ؛ وهو الذي يسقط حقّه بعد الوجوب .

العشرون بعد المائة - القَهَّار ؛ وهو الذي يتلب العباد .

الحادي والعشرون بعد المائة - الوَهَّاب ؛ وهو الذي يُعْطِي من غير توقُّع عَوْض .

الثاني والعشرون بعد المائة - الرزاق ؛ وهو الذي يهب الغذاء والاكْتِسَاء من رِياش ومماش .

الثالث والعشرون بعد المائة - جَوَاد ، وهو الكثير العطاء .

الرابع والعشرون والخامس والعشرون بعد المائة - الخافض ، الرافع ؛ وهو [الذي] ^(١)

يحط درجة أعدائه ، ويُعْلِي منازل أوليائه ومقاديرهم دُنْيَا وَآخِرَةً ؛ جَاهًا وَمَالًا ، عملا واعتقادا .

السادس والعشرون والسابع والعشرون بعد المائة - القابض ، الباسط ؛ وهو الذي

لا يقصُرُ عِبْدُهُ ولا ينبسط إلا بقدرته ، وفي حَيْزٍ مشيئة ؛ فَإِنْ خَلَقَ لَهُ الْقُدْرَةَ عَلَى الْعَمُومِ

تَبَسَّطَ عَلَى مَا خَلَقَتْ لَهُ ، وَإِنْ خَلَقَهَا عَلَى الْخُصُوصِ تَعَلَّقَتْ بِمَا خُلِقَتْ لَهُ وَقَدَّرَتْ بِهِ .

الثامن والعشرون والتاسع والعشرون بعد المائة - المقدم - والمؤخر ؛ وذلك معنًى يرجعُ

إِلَى الْأَوْقَاتِ ، يَخْلُقُ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ ، بِحَسَبِ مَا عَلِمَهُ وَقَضَاهُ وَقَدَّرَهُ ؛ لَيْسَ لِأَحَدٍ ذَلِكَ إِلَّا لَهُ .

الثلاثون بعد المائة - الْمُقْسِطُ ؛ وهو الذي تجري أحكامه على مقتضى إرادته .

الحادي والثلاثون بعد المائة - النَّصِيرُ ؛ وهو الذي يُتَابَعُ آلَاؤه على أوليائه ، ويكفُّ

عنهم عادية أعدائه .

الثاني والثلاثون بعد المائة - الشافي ؛ وهو الذي يَهَبُ الصَّحَّةَ بعد المرض .

الثالث والثلاثون بعد المائة - مَقْلَبُ الْقُلُوبِ ؛ وهو اسمٌ عظيم ، معناه مصرْفُهَا أَسْرَعَ

مِنْ مَرِّ الرِّيحِ عَلَى اخْتِلَافٍ فِي الْقَبُولِ وَالرَّدِّ ، وَالْيَقِينِ ^(٢) وَالشَّكِّ ، وَالْإِرَادَةِ وَالْكَرَاهِيَةِ ،

وغير ذلك من الأوصاف .

الرابع والثلاثون والخامس والثلاثون بعد المائة - الضار ، النافع ؛ وهو خالق الأَلَمِ الذي يَقَعُ بِهِ

مِوَازِنَةٌ . وَالنَّفْعُ هُوَ كُلُّ مَا لَا أَلَمَ فِيهِ ؛ وَهُوَ نَعِيمُ الْجَنَّةِ ، فَأَمَّا الدُّنْيَا فَلَا تَخْلُو مِنْهُمَا عَنِ الْإِشْتِرَاكِ .

(١) مِنْ ل . (٢) ق ل : وَالنَّفْي .

السادس والثلاثون بعد المائة - ذوالمَعَارِج ؛ يَعْنِي الذي يُوْتَى المنازل ، ويصرفُ الأمور على المراتب ، وينزلُ المأمُورين على المقادير .

السابع والثلاثون بعد المائة - خَيْرُ الْمُنْزِلَيْنِ ؛ الْمَنَازِلُ لِلَّهِ يُؤْتِيهَا ^(١) مَحْمُودَةٌ لِمَنْ يَحِبُّ ، وَمَذْمُومَةٌ لِمَنْ يُبْغِضُ .

الثامن والثلاثون بعد المائة - خَيْرُ الْمَاكِرِينَ ، هُوَ الَّذِي يُظْهَرُ خِلَافَ مَا يَبْطُنُ .
التاسع والثلاثون بعد المائة - مَتَمَّ نُورِهِ ؛ أَيْ يَدُومُ وَلَا يَنْقُطِعُ ، وَيُظْهَرُ وَلَا يَخْفَى ، فِي قُلُوبِ أَوْلِيَائِهِ بِالْإِيمَانِ ؛ وَبَيْنَ أَيْدِيهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِالْجَوَازِ عَلَى الصِّرَاطِ ، وَفِي الْجَنَّةِ بِالنَّعِيمِ الدَّائِمِ .

الموفى أربعين بعد المائة - الْوَكِيلُ ؛ وَهُوَ الَّذِي يَبْقَى إِلَيْهِ الْخَلْقُ مَقَالِيدَهُمْ ، فَلَا يَقُومُ بِهَا أَحَدٌ غَيْرُهُ .

الحادى والأربعون بعد المائة - الْمُسْتَعْمَانُ ؛ وَهُوَ الَّذِي لَا يُطْلَبُ الْعَوْنُ - وَهُوَ خَلْقُ الْقُدْرَةِ عَلَى الطَّاعَةِ - إِلَّا مِنْهُ .

الثانى والأربعون بعد المائة - الْمَعْبُودُ ، وَهُوَ الَّذِي لَا يُتَذَلَّلُ إِلَّا لَهُ .
الثالث والأربعون بعد المائة - الْمَذْكُورُ ؛ وَهُوَ الَّذِي لَا يَجْرَى لِسَانُهُ إِلَّا بِهِ ، وَلَا يَعْمُرُ خَاطِرُهُ إِلَّا بِذِكْرِهِ ، وَلَا يُرَى شَيْءٌ إِلَّا وَهُوَ فِيهِ بِأَدْلَتِهِ وَآثَارِ صُنْعَتِهِ .

الخامس والأربعون والسادس والأربعون ومائة - أَهْلُ التَّقْوَى ، وَأَهْلُ الْمَغْفَرَةِ ؛ الَّذِي لَا يُتَقَقَّى سِوَاهُ ، وَلَا يُغْفَرُ الذُّنُوبُ غَيْرُهُ .

المسألة السادسة - أَهَذَا مِنْتَهَى مَا حَضَرَ مِنْ ذِكْرِ الْأَسْمَاءِ لِلتَّقْصُرِ وَالِابْتِهَالِ ؛ وَقَدْ بَقِيَ نَحْوُ مِنْ ثَلَاثِينَ اسْمًا ضَمَّنَّاهَا كِتَابَ الْأَمَدِ ، هَذِهِ أَصُولُهَا .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : ﴿ فَادْعُوهُ بِهَا ﴾ - فَهَذَا هُوَ قِسْمُ الْعَمَلِ . وَالدَّعَاءُ فِي الْإِثْمَةِ وَالْحَقِيقَةِ هُوَ الْطَّلَبُ ؛ أَيْ اطْلُبُوا مِنْهُ بِأَسْمَائِهِ ، فَيُطْلَبُ بِكُلِّ اسْمٍ مَا يَلِيقُ بِهِ ، تَقُولُ : يَا رَحِيمَ ارْحَمْنِي ، يَا حَكِيمَ احْكَمْ لِي ، يَا رَزَّاقَ ارْزُقْنِي ، يَا هَادِيَ اهْدِنِي .

وإن دعوت باسم عام قلت : يا مالك ارحمني ، يا عزيز احكم لي ، يا لطيف ارزقني .

وإن دعوتَ بالاسم الأعظم قلت : يا الله ، فهو متضمن لكل اسمٍ حسبما بيناه في كتاب الأمد ، ولا تقل يارزاق اهدني إلا أن تريد يارزاق ارزقني الهدى ، وهكذا رتب دعاءك على اعتقادك تسكن من المحسنين إن شاء الله .

المسألة السابعة - قوله : ﴿ وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ ﴾ :

يقال : ألحد ولحد : إذا مال . والإلحاد يكون بوجهين : بالزيادة فيها ، والنقصان منها ، كما يفعله الجهال الذين يخترعون أدعيةً يسمون فيها الباري بغير أسمائه ، ويذكرونه بما لم يذكره من أفعاله ، إلى غير ذلك ، مما لا يليق به ؛ فحذارٍ منها ، ولا يدعون أحدًا منكم إلا بما في الكتب الخمسة ؛ وهي كتاب البخاري ، ومسلم ، والترمذي ، وأبي داود ، والنسائي ؛ فهذه الكتب هي بدء الإسلام ، وقد دخل فيها ما في الموطأ الذي هو أصل التصانيف ؛ وذرّوا سواها ، ولا يقولن أحدٌ : اختار دعاء كذا ؛ فإن الله قد اختار له ، وأرسل بذلك إلى الخلق رسوله .

الآية الموفية عشرين - قوله تعالى (١) : ﴿ أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ ؕ وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ ﴾ .
فيها ثلاث مسائل :

المسألة الأولى - أمر الله تعالى بالنظر في آياته ، والاعتبار بمخلوقاته في أعداد كثيرة من آي القرآن ؛ أراد بذلك زيادةً في اليقين ، وقوةً في الإيمان ، وتثبيتاً للقلوب على التوحيد . وقد روى ابن القاسم ، عن مالك ؛ قال : قيل لأُمّ الدرداء : ما كان أكثر شأن أبي الدرداء ؟ قالت : كان أكثر شأنه التفكير . قيل له : أفترى الفكر عملاً من الأعمال ؟ قال : نعم ، هو اليقين . وقيل لابن المسيب في الصلاة بين الظهر والمصر . فقال : ليست هذه عبادة ؛ إنما العبادة الورع عما حرم الله والفكر في أمر الله .

وقال الحسن : تفكير ساعة خير من قيام ليلة .

المسألة الثانية - حقيقة التفكير هذا تريد (٢) العلم في القلب بالخبر عنه .

(١) الآية الخامسة والثمانون بعد المائة . (٢) في ل : تدبر .

والسلام حقيقة هو ما يجزى في النفس ، والحروف والأصوات عبارة عنه ، وأقل ما يحضر في القلب من العلم علمان اثنان : أحدهما نسق الآخر ، ومثاله أن يعلم أن الجنة مطبوعة ، وأن الموصل إليها أكد^(١) العمل الصالح ، فينشد يجتهد في العمل ؛ وأكد من هذا أن تعلم الإيمان بالله بمعرفته ومعرفة صفاته وأفعاله ، وملاك كونه في أرضه وسماؤه ؛ ولا يحصل ذلك إلا بالنظر في مخلوقاته ، وهي لا تخصي كثرة ؛ وأماها السموات ، فترى كيف بُنيت وزُيّنت من غير فطور^(٢) ورُفعت بنير محمد ، وخواف مقدار كواكبها ، ونصبت سائرة شارقة وغاربة نيرة ، ومحموة ؛ كل ذلك بحكمة ومنفعة .

والأرض ؛ فانظر إليها كيف وُضعت فراشا ، ووطئت مهادا ، وجُمعت كفاتا^(٣) ، وأُنبت معاشا ، وأُرسيت بالجبال ، وزُيّنت بالنبات ، وكُرمت بالأقوات ، وأُرددت لتصرف الحيوانات ومعايشها ؛ وكل جزء من ذلك فيه عبرة تستغرق الفكرة .
والحيوان أحد قسَمي المخلوقات ، والثاني الجمادات ؛ فانظر في أصفافها ، واختلاف أنواعها وأجناسها ، وانقيادها وشرسها ، وتسخيرها في الانتفاع بها ، زينة وقوتا ، وتقلبا في الأرض .

والبحار أعظم المخلوقات عبرة ، وأدلتها على سمة القدرة في سميتها ، واختلاف خلقها ، وتسمير الفلك فيها ، وخروج الرزق منها ، والانتفاع في الانتقال إلى البلاد البعيدة بالانتقال الوئيدة بها .

والهواء ؛ فإنه خلق محسوس به قوام الروح في الآدمي وحيوان البر ، كما أن الماء قوام لروح حيوان البحر ، فإذا فارق كل واحد منهما قوامه هلك ، وانظر إلى ركوده ثم اضطرابه ، وهو بالريح .

والإنسان أقربها إليها نظرا ، وأكثرها إن بحث عبّرا ، فليُنظر إلى نفسه من حين كونه ماء دافقا إلى كونه خلقا سويا ، يُمان بالأغذية ، ويُربّى بالرفق ، ويحفظ باللين حتى يكتسب القوى ، ويبلغ الأشد ؛ فإذا به قد قال أنا وأنا ، ونسى حين أتى عليه حين من الدهر لم يكن

(١) قل : أكثر . (٢) الفطر : الشق ، وجمعه فطور .

(٣) الكفات : الموضع الذي يكفت فيه شيء : أى يضم .

شيئاً مذكوراً ، وسيعودُ مقبوراً . وهذا زمانٌ وسط بينهما ، فياوبحُ إن كان محسوراً
 فينظر حينئذ أنه عبدٌ مرَبُوبٌ ، مكَلَّفٌ مخَوَّفٌ بالمذاب إن قصر ، مرجى بالثواب إن ائتمر ،
 فيُقبل على عبادة مولاة ، فإنه وإن كان لا يراه يراه ، ولا يخشى الناس فالله أحقُّ أن يخشاه ،
 ولا يتكبر على أحد من عباد الله ؛ فإنه مؤلَّفٌ من أقدارٍ ، مشحون من أوضار ، صائر إلى
 جنةٍ إن أطاع أو إلى نار . ولذلك كان شيوخنا يستحبون أن ينظر المرء في الأبيات الحكيمة
 التي جمعت هذه الأوصاف العلية :

كيف بُزِهي مَنْ رَجِيعه^(١) أَبَدَ الدهر ضِجِيعه
 فهو مِنْه وإليه وَأَخُوه ورضِيعه
 وهو يدعوه إلى الحش^(٢) بصُغر فيطِيعه

المسألة الثالثة - أى العالمين أفضل : التفكر أم الصلاة ؟
 اختلف في ذلك الناس ، فصنَّو^(٣) - أى ميل - الصوفية إلى أن الفكرة أفضل ، فإنها
 تتمر بالمعرفة ، وهى أفضلُ المقامات الشرعية .
 وصنَّو^(٣) الفقهاء إلى أن الصلاة والذكر أفضل ؛ لما رُوي في ذلك من الحث والدعاء إليها ،
 والترغيب فيها ، والإيماز بمنازلتها وثوابها . والذي عندى فيه أن الناس مختلفون ، فن كان
 شديدَ الفِكر ، قوىَ النظر ، مستمرَّ المرَر ، قادراً على الأدلة ، متبحراً في المعارف ، فالفِكرُ
 له أفضل ، ومن كان دون ذلك فالأعمال أقوى لنفسه ، وأثبت لعوده^(٤) .

ثبت عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيح أنه بات عند زوجته
 ميمونة ، وبات ابنُ عباس معه في ليلة لم تكن ميمونة تصلّى فيها ، فاضطجع رسولُ الله
 صلى الله عليه وسلم وزوجه في طولِ الوسادة ، واضطجع ابنُ عباس في عرضها ؛ فلما انتصف
 الليل أو قبله بقليل ، أو بعده ، قام رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ، فمسح النوم عن وجهه ،
 ثم قرأ العشر الآيات الخواتم من سورة آل عمران^(٥) : « إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ

(١) الرجيع : العذرة والروث . (٢) الحش : النخل المجتمع ، ويكنى به عن بيت الخلاء .

(٣) ميل . (٤) في ل : لعوده . (٥) الآية التسعون بعد المائة من آل عمران .

واختلاف الليل والنهار لآياتٍ لأولي الألباب ، حتى ختم السورة ؛ ثم قام إلى شن^(١) معلّق فتوضاً منه وضوءاً خفيفاً ، ثم صلى خمس عشرة ركعة .

فانظروا رحمكم الله إلى جمعه بين الفكرة في المخلوقات لتأكيد المعرفة وتحديدتها حتى تجددت له حياة بالهبة من النوم ، ثم إقباله على الصلاة بعدها ؛ فهذه هي السنة التي تعتمدون عليها .

فأما طريقة الصوفية فإن يكون الشيخ منهم يبق يوماً وليلة أو شهراً مفكراً لا يفتر^(٢) فطريقةٌ بعيدة عن الصواب غير لائقة بالشرع^(٣) ولا مستمرة على السنن .

الآية الحادية والعشرون - قوله تعالى^(٤) : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمَلاً خَفِيّاً فَمَرَّتْ بِهِ فَلَمَّا أَثْقَلَتْ دَعَوَا اللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ آتَيْنَا صَالِحًا لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ . فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلْنَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ .

فيها خمس مسائل :

المسألة الأولى - في المعنى بها :

وفي ذلك قولان :

أحدهما - أن المراد بذلك حواء الأم الأولى، حملت بولدها، فلم تجد له ثقلاً ، ولا قطع بها عن عمل ، فكلمها استمرّ بها ثقل عليها ، فجاءها الشيطان وقال لها : إن كنت تعلمين أن هذا الذي يضطرب في بطنك من أين يخرج من جسمك ؛ إنه ليخرج من أهلك ، أو من عيفك ، أو من فكك ، وربما كان بهيمة ؛ فإن خرج^(٥) سليماً يشبهك تطيعيني فيه ؟ قالت له : نعم . فذكرت ذلك لآدم ، فقال لها : هو صاحبك الذي أخرجك من الجنة . فلما ولدت - في حديث طويل - سمته عبد الحارث بإشارة إبليس بذلك عليها ، وكان اسمه في الملائكة الحارث ، فذلك قوله تعالى^(٦) : ﴿ جَعَلْنَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا ﴾ . وذلك مذكورٌ ونحوه في ضعيف الحديث في الترمذي وغيره .

(١) شن : قربة خلق . (٢) لا يفتر : لا يضعف . (٣) في ١ : بالبشر .

(٤) الآية التاسعة والثمانون والتسعون . (٥) في ل : فإن كان خرج . (٦) سورة الأعراف ، آية ١٩٠

وفي الإسرائيليات كثير ليس لها ثبات ، ولا يعول عليها مَنْ له قلب ؛ فإن آدم وحواء وإن كان غرهما بالله الغرور - فلا يُبلغ المؤمن من جُحْرِ مرتين ، وما كانا بعد ذلك ليقبلا له نُصْحًا ولا يسمعا منه قولًا .

الثاني - أن المراد بهذا جنس الآدميين ؛ فإن حالهم في الحمل وخِفَتِهِ وثقله إلى ^(١) صفة واحدة . وإذا خف عليهم الحمل استعمرُوا به ؛ فإذا ثقل عليهم نذروا كل نَذْر فيه ، فإذا وُلد لهم ذلك الولد جملاوا فيه لنير الله شركاء في تسميته وعمله ^(٢) ، حتى إن منهم من ينسبه إلى الأصنام ، ويجعله لنير الله وعلى غير دين الإسلام ، وهذا القول أشبه بالحق ، وأقرب إلى الصدق ، وهو ظاهر الآية وعمومها الذي يشمل جميع متفاوتاتها ، ويسلم فيها الأنبياء عن النقص الذي لا يابق بجَهَالِ البَشَر ، فسكف بسادتهم وأنبيائهم .

المسألة الثانية - روى ابن القاسم عن مالك ، قال : أول الحمل بِشْرٌ ^(٣) وسرور ، وآخره مَرَضٌ من الأمراض . قال الله عز وجل ^(٤) : ﴿ حَلَّتْ حَمَلًا خَفِيفًا فَرَّتْ بِهِ ، فَلَمَّا أَثْقَت دَعَا اللَّهَ رَبَّهُمَا ﴾ . وقال عز وجل ^(٥) : ﴿ فَبَشِّرْ نَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ﴾ . وهذا الذي قاله مالك إنه مَرَضٌ من الأمراض يُعْطِيهِ ظاهرُ قوله : فلما أثقت دعوا الله ربهما ولا يدعوا المرء هذا الدعاء إلا إذا نزلت به شدة .

وهذه الحال مشاهدة في الحوامل ، ولأجل عظم الأمر وشدة الخطب جمل موتها شهادة ، فقال صلى الله عليه وسلم : الشهداء سبعة سواء : القتل في سبيل الله . وذَكَرَ المرأة تموت بجمْع ^(٦) شهيد .

المسألة الثالثة - إذا ثبت هذا من ظاهر الآية فحال الحامل حال المريض في أفعالها ، ولا خلاف بين علماء الأمصار أن فعل المريض فيما يهب أو يحابي في ثلثه .

(١) في ل : على صفة . (٢) في ل : وعمله . (٣) في ل : بشري .

(٤) سورة الأعراف ، آية ١٨٩ (٥) سورة هود : ٧١

(٦) أى تموت وفي بطنها ولد . وقيل التي تموت بكرا . والجمع - بالضم . وكسر الكسائي الجيم . والمعنى أنها ماتت مع شيء مجموع فيها غير منفصل عنها من حمل أو بكاراة (النهاية) .

وقال أبو حنيفة والشافعي : إنما ذلك فيما يكون حال الطلق ، فأما قبل ذلك فلا ؛ واحتجوا بأن الحمل عادة وأن الغالب فيه السلامة .

قلنا : كذلك أكثر المرض الغالب عليه السلامة ، وقد يموت من لم يمرض ، ولكن أخذاً بظاهر الحال كذلك في مسألتنا .

وبالجملة فإن إنكار مرض الحامل عنادٌ ظاهر ، فإذا ثبت هذا فقد حمل العلماء عليه المحبوس في قودٍ أو قصاص ، وحاضر الزحف .

وانكره الإمامان المذكوران وغيرهما ، فإذا استوعبت النظر لم ترتب في أن المحبوس على القتل أشدّ حالا من المريض ، وإنكار ذلك غفلة في النظر ؛ فإن سبب الموت موجود عندهما ، كما أن المرض سبب الموت ، وقد قال سبحانه ^(١) : « وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ » . وهي الآية الثانية والعشرون في الأحكام من غير السورة ، وذكرت هاهنا لاقتضاء القول بإياها ، وإنما رأوا أسبابه ، وكذلك قال رؤيشد الطائي ^(٢) :

يأيها الراكب المزجي مطيته
وقل لهم بادروا بالعذر والتمسوا
سائل بني أسد ماهذه الصوت ^(٣)
قولا يبرئكم إني أنا الموت

وقال سبحانه في سورة الأحزاب ، وهي :

الآية الثالثة والعشرون في الأحكام من غير السورة اقتضاها القول هاهنا ^(٤) :
﴿ إِذْ جَاءَكُمْ مِنْ فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنْكُمْ ، وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا . هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالًا شَدِيدًا ﴾ .
فكيف يقول الشافعي وأبو حنيفة : إن الحالة الشديدة إنما هي المبارزة ، وقد أخبر الله عن منازلة العدو ، وتداني الفريقين بهذه الحالة العظمى من بلوغ القلوب الحناجر ، ومن سوء الظنون بالله ، ومن زلزلة القلوب واضطرابها ، هل هذه الحال ترى على المريض أم لا ؟ فهذا كله لا يشك فيه منصف .

(١) سورة آل عمران ، آية ١٤٣ (٢) في ل : قال : وأنشد الطائي ، والشعر في القرطبي : ٧ - ٣٤

(٣) الصوت : الجرس مذكر ، وإنما أنه ههنا لأنه أراد به الضوضاء والجلبة ، على معنى الصيحة والاستفانة ، اللسان - صوت . وقد تقدم البيت الثاني صفحة ٧٠ (٤) آية ١٠ ، ١١ من سورة الأحزاب .

قال علماؤنا : هذا لمن ثبت في اعتقاده ، وجاهد في الله حق جهاده وشاهد الرسول وآياته ، فكيف بنا ؟ وإنما هو عندنا خبرٌ من الأخبار لم يعرفه إلا الأخبار^(١) ، ولا قدره حقٌ قدره إلا الأخيار^(٢) . وهذا كله يعرفكم قدر مالك على سائر العلماء في النظر ، ويبصركم استداده على سواء الفـكر .

المسألة الرابعة - إذا ثبت هذا فقد اختلف علماؤنا في ركب البحر^(٣) ؛ هل حكمه حكم الصحيح أو الحامل ؟

فقال ابن القاسم : حكمه حكم الصحيح . وقال أئمة : حكمه حكم الحامل إذا بلغت ستة أشهر . وابن القاسم لم يركب البحر ، ولا رأى أنهم دودٌ على عود ، ومن أراد أن يوقن بأن الله هو الفاعل وحده لا فاعل معه ، وأن الأسباب ضئيفة لا تعلق للموقن بها ، ويتحقق التوكّل والتفويض - فليركب البحر ، ولو عاين ذلك سمين من الدهر ، وتطلع له الشمس في الماء وتغرب فيه ، ويتبعها القمر كذلك ، ولا يسمع للأرض خبرا ، ولا تصفو ساعة له من كدر ، ويعطب في آخر الحال ، كان رأيه كراى أئمة ، والله يوفق المقال^(٤) ويسدّد بمرته المذهب .

المسألة الخامسة - إذا ثبت أنها مريضة فقد تقدم القول في فطريها وفديتها في سورة البقرة ، فليظن هنالك .

الآية الرابعة والعشرون - قوله تعالى^(٥) : ﴿ خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾ .

فيها عشر مسائل :

المسألة الأولى - في العفو :

قد تقدّم شرحه في سورة البقرة على الاستيفاء في الإطلاق والاشتقاق ، واختلف إيراد^(٦) المفسرين في تفسير هذه الآية على أربعة أقوال :

(١) في ل : الآحاد . (٢) في ل : الأخبار . (٣) في القرطبي : في ركب البحر وقت الهول .

(٤) في ١ : الحال . (٥) الآية التاسعة والتسعون بعد المائة . (٦) في ١ : أفراد .

الأول - أنه الفَصل من أموال الناس ، نسخته الزكاة ؛ قال ذلك ابنُ عباس .
 الثانى - أنه الزكاة ؛ قاله مجاهد . وسماها عَفْوًا ؛ لأنه فَضْلُ المالِ وَجُزءٌ يسير منه .
 الثالث - أنه أمرٌ بالاحتمال وترك النافذة ، ثم نسخ ذلك بآية القتال .
 الرابع - خذ العَفْوَ من أخلاق الناس ؛ قاله ابنُ الزبير معاً ، وروى ذلك فى الصحيح عنهما .

المسألة الثانية - روى سُفيان بن عُيينة عن الشعبي أنه قال : إن جبريل نزل على النبي صلى الله عليه وسلم بهذه الآية ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : ما هذا يا جبريل ؟ قال جبريل : لا أدري حتى أسأل العالم ، فذهب فسأله ساعة ثم رجع ، فقال : إن الله يأمرك أن تَعْمُوَ عمن ظلمك ، وتُعْطِيَ من حرمك ، وتَصِلَ مَنْ قَطَعَكَ .
 المسألة الثالثة - قوله : ﴿ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ ﴾ :

فيه أربعة أقوال :

الأول - العُرفُ : المعروف ؛ قاله عروة .
 الثانى - قول لا إله إلا الله .
 الثالث - ما يُعرف أنه من الدين .
 الرابع - مالا يكرهه الناس من المحاسن التى اتفقت عليها الشرائع .
 المسألة الرابعة - ﴿ أَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾ :
 فيه قولان : أحدهما أنه محكم ، أمير باللين .
 الثانى أنه منسوخ بآية القتال ؛ قاله ابن زيد .

المسألة الخامسة - روى جابر بن سليم قال : ركبْتُ قَعُودِي ثُمَّ أَتَيْتُ إِلَى مَكَّةَ ، فَطَلَبْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَنْخَتُ قَعُودِي بِيَابِ الْمَسْجِدِ ، فَدَلُّونِي عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ، فَإِذَا هُوَ جَالِسٌ عَلَيْهِ بُرْدٌ مِنْ صُوفٍ فِيهِ طَرَائِقُ مُحَرَّرٌ ، فَقُلْتُ : السَّلامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَقَالَ وَعَلَيْكَ السَّلامُ . فَقُلْتُ : إِنَّا مَعْشَرُ أَهْلِ الْبَادِيَةِ قَوْمٌ فِينَا الْجَفَاءُ فَعَلَّمَنِي كَلِمَاتٍ يَنْفَعُنِي اللَّهُ بِهَا . قَالَ : اذْنُ مِنْهُ ^(١) . فَدَنَوْتُ ، فَقَالَ : اُعِدْ عَلَىَّ . فَأَعَدْتُ . فَقَالَ : اتَّقِ اللَّهَ ،

(١) فى ل : منى .

ولا تحقرن من المعروف شيئاً ، وأن تلقى أخاك بوجهٍ مبسّط ، وأن تفرغ من دلوّك في إناء أخيك ، وإن أخذت سبّك بما يعلم منك فلا تسبه بما تعلم فيه ؛ فإن الله جاعل لك أجراً وعليه وزراً ، ولا تسبّ شيئاً مما خوّلك الله .

فوالذى نفسى بيده ما سبّبت بعده لا شاةً ولا بعيراً .

المسألة السادسة - في صحيح البخارى ، عن ابن عباس قال : قدم عُمَيَّةُ بْنُ حِصْنِ بْنِ حذيفة ، فنزل على ابن أخيه الجعد بن قيس ، وكان من النفر الذى يُدْنِهم عمر ، وكان القراء أصحاب مجالس عمر ومشاورته كمؤلا كانوا أو شُبَّاناً ، فقال عبدة لابن أخيه : يا بن أخى ؛ لك وجهٌ عند هذا الأمير ، فاستأذن لى عليه : قال : سأستأذن لك .

قال ابن عباس : فاستأذن الجعد لعبدة ، فأذن له عمر ، فلما دخل قال : هيه يا بن الخطاب ، فوالله ما تعطينا الجزل ، ولا تحكم فينا بالعدل . فغضب عمر حتى همّ أن يُوقِعَ به ، فقال له : العفو^(١) يا أمير المؤمنين ، إن الله قال لنبيه : (خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ) ، وإن هذا من الجاهلين ، والله ما جاوزها عمر حين تلاها عليه ، وكان وقفاً عند كتاب الله .

المسألة السابعة - في تنقيح الأقوال :

أما العفو فإنه عام فى متنا ولاتة ، ويصح أن يُرادَ به خُذْ ما خفّ وسهل مما تعطى ، فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلُ من الصدقة التمرة والقَبْضة والحبة والدرهم والسَمَل^(٢) ، ولا يلزم شيئاً من ذلك ولا يعيبه : ولقد كان يُسقط من الحقوق ما يقبل الإسقاط حتى قالت عائشةُ فى الصحيح : ما انتقم رسولُ الله لنفسه قط .

وأما الاحتمال فقد كان يصبر على الأذى ، ويحتمل الجفاء ، حتى قال صلى الله عليه وسلم : برّحمُ الله موسى ، لقد أودى بأكثَر من هذا فصبر .

وأما مخالفة الناس فهو كان أقدر الخلق عليها وأولاهم بها ، فإنه كان ياتى كل أحد بما يليق به من شيخ وعجوز ، وصغير وكبير ، وبدوى وحضرى ، وعالم وجاهل ، ولقد كانت

(١) فى ل : فقال له الجعد . (٢) فى ل : السبل . والسمل : الخلق من الثياب .

المرأة توقفه في السكة من سِكَكَ المدينة ، ولقد كان يقول لأخٍ لأنسٍ صغير : يا أبا عمير ، ما فعل النُّعَيْرُ (١) .

ولقد كان يكلم الناس بلغاتهم ، فيقول لمن سألَه أَمِنْ أُمِّرِ امصيامُ في امسفر (٢) . فيقول له : ليس من امبر امصيام في امسفر (٣) .

المسألة الثامنة - في تفقيح الأقوال بالعرُف :

أما العُرفُ فالمرادُ به هاهنا المعروف من الدين المعلوم من مكارم الأخلاق ، ومحاسن الأعمال ، المتفق عليه في كل شريعة التي أمهاتها وأصولها الثلاث التي يقال إنَّ جبريل نزل بها : أن تصل مَنْ قطعك ، فلا شيء أفضل من صِلَةِ القاطع ؛ فإنه يدلُّ على كرم النفس ، وشرف الحلم ، وخُلُقِ الصبر الذي هو مفتاحُ خيرِ الدُّنيا والآخرة .

وفي الأثر : ليس الواصل بالمسكافي ، ولكن الواصل الذي إذا قطعت رحمة وصلها . وقال : أفضل الصدقة الصدقة على ذي الرحم الكاشح .

والذي يبين (٣) ذلك الحديثُ الصحيحُ الذي خرجه الأئمة واللفظ للبخاري : قال علي بن أبي طالب : بعث النبي صلى الله عليه وسلم مريَّةً استعمل عليها رجلا من الأنصار ، وأمرهم أن يُطيعوه ، فغضب ، فقال : ليس أمركم النبي صلى الله عليه وسلم أن تُطيعوني ؟ قالوا : بلى . قال : فاجمعوا حطباً . فجمعوا . فقال : أوقدوا لي نارا . فأوقدوها . فقال : ادخلوها . فدخلوها ، وجعل بعضهم يمسك بعضها ويقولون : فررنا إلى النبي صلى الله عليه وسلم من النار . فما زالوا حتى خمدت النار ، وسكن غضبه ، فبلغ النبي صلى الله عليه وسلم فقال : لو دخلوها ما خرجوا منها ، إنما الطاعة في المعروف ، يريد الذي يجوز في الدين موقعه ويثبت فيه حكمه .

المسألة التاسعة - وأما الإعراضُ عن الجاهلين فإنه مخصوص في الكفار الذين أمر بقتالهم ، عام في كل الذي يَبْقَى بعدهم . وقد قال سبحانه (٤) : « لا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ » .

وقالت أسماء : إنَّ أُمِّي قدمت على رابعةٍ وهي مشركة أفأصلها ؟ قال : نعم ، صِلِي أُمَّكَ .

(١) هو تصغير النفر ، وهو طائر يشبه المصفر وأحر المنار (النهاية) .

(٢) أَمِنْ البر الصيام في السفر . (٣) في ل : زاد في تبين . (٤) سورة الممتحنة ، آية ٨

(٢٠ / ٢ - أحكام القرآن)

المسألة العاشرة - قال علماؤنا : هذه الآية من ثلاث كلمات ، قد تضمنت قواعد الشريعة المأمورات والمنهيات ، حتى لم يبق فيه حسنة إلا أوجحتها ، ولا فضيلة إلا شرحتها ، ولا أكرومة إلا افترحتها ، وأخذت الكلمات الثلاث أقسام الإسلام الثلاثة ؛ فقوله : ﴿ خذِ الْعَفْوَ ﴾ تولى بالبيان جانب الدين ، ونفى الحرج في الأخذ والإعطاء والتسكين . وقوله : ﴿ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ ﴾ تناول جميع^(١) المأمورات والمنهيات ؛ وإنهما ما عُرف حكمه ، واستقر في الشريعة موضعه ، واتفقت القلوب على علمه . وقوله : ﴿ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾ تناول جانب الصفح بالصبر الذي به يقاوم للعبد كلُّ مراد في نفسه وغيره ، ولو شرعنا ذلك على التفصيل لكان أسفارا . الآية الخامسة والعشرون - قوله تعالى^(٢) : ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ . فيها ثلاث مسائل :

المسألة الأولى - في سبب نزولها^(٣) :

رُوى أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم صلى بأصحابه ، فقرأ أناس من خلفه ، فنزلت هذه الآية : (وإذا قرئ القرآن ...) الآية ؛ فسكت الناس خلفه ، وقرأ رسول الله .

المسألة الثانية - روى الأئمة : مالك ، وأبو داود ، والنسائي ، عن أبي هريرة - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف من صلاة جهر فيها بالقراءة ، فقال : هل قرأ أحد منكم [معي]^(٤) ؟ فقال رجل : نعم ، يا رسول الله . فقال : إني أقول : ما لي أنازع القرآن ؟ قال : فانتهي الناس عن القراءة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما جهر فيه رسول الله من الصلوات بالقراءة ، حين سمعوا ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وروى مسلم عن عمران بن حصين ، قال^(٥) : صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بنا صلاة الظهر أو العصر ، فقال : وأيسكم قرأ خافئ بسبح اسم ربك الأعلى ؟ فقال رجل : أنا . فقال رسول الله : قد علمت أن بعضكم حالج فيها^(٦) .

(١) في ل : جانب . (٢) الآية الرابعة بعد المائتين . (٣) أسباب النزول : ١٣١ .

(٤) من ل . (٥) صحيح مسلم : ٢٩٨ (٦) حالجنيها : نازعنيها .

ورَوَى الترمذى وأبو داود ، عن عبادة بن الصامت ، قال : صَلَّى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح ، فثقلت عليه القراءة ، فلما انصرف قال : إني لا أراكم تقرأون وراء إمامكم . قال : قلنا : يا رسول الله ؛ إني والله . قال : فلا تفعلوا إلا بأَمِّ القرآن ؛ فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها^(١) .

وقد رَوَى الناسُ في قراءة المأموم خَلْفَ الإمام بفاتحة الكتاب أحاديث كثيرة ، أعظمهم في ذلك اهتبالا الدارقطني .

وقد جمع البخارى في ذلك جُزْءاً ، وكان رأيه قراءة الفاتحة خَلْفَ الإمام في الصلاة الجهرية ، وهى إحدى روايات مالك ، وهو اختيار الشافعى .

وقد رَوَى مالك وغيره عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : مَنْ صَلَّى صلاة لم يقرأ فيها بأَمِّ القرآن فهى خِدَاج^(٢) ، فهى خِدَاج ، فهى خِدَاج ، غير تمام .

فقلت : يا أبا هريرة ؛ إني أحياناً أكون وراء الإمام ، ففمز ذِرَاعى ، وقل : اقرأ بها يا فارسى فى نفسك ، فإني سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول^(٣) : قال الله : قسمتُ الصلاة بينى وبين عَبْدِي نصفَيْن ، فنصفُها لى ، ونصفُها لعبدى ، ولعبدى ما سأل . قال رسول الله : اقرأوا ، يقول العبد : الحمد لله رب العالمين . يقول الله : حمدنى عَبْدِي . يقول العبد : الرحمن الرحيم . يقول الله : أثنى على عَبْدِي . يقول العبد : مالك يوم الدين . يقول الله : مجدنى عبدى . يقول العبد : إياك نعبد وإياك نستعين ، فهذه الآية بينى وبين عبدى ، ولِعَبْدِي ما سأل . يقول العبد : اهدنا الصراط المستقيم صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غير المغضوب عليهم ولا الضالين . فهؤلاء لعبدى ، ولِعَبْدِي ما سأل .

وقد اختلفت فى ذلك الآثارُ عن الصحابة والتابعين اختلافًا مُتبايناً ؛ فرَوَى عن زيد ابن أسلم أنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم وأصحابه كانوا يَنْهَوْنَ عن القراءة خَلْفَ الإمام . وقد رَوَى عن ابن مسعود أنه صلى بأصحابه فقرأ قومٌ خَلْفَهُ ، فقال : ما لكم لا تعقلون؟ (وإذا قُرِئَ القرآنُ فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم تَرْحَمُونَ) .

(١) فى ١ : لمن لم يقرأ فيها بأَمِّ القرآن ، وانظر صحيح مسلم : ٢٩٧ (٢) الخداج : النقصان .

(٣) صحيح مسلم : ٢٩٦

وقد قال أبو هريرة : نزلت الآية في الصلاة . وقيل : كانوا يتكلمون في الصلاة ، فنزلت الآية في النهي عن ذلك .

وروى أن فتى كان يقرأ خلف النبي صلى الله عليه وسلم فيما قرأ فيه النبي ، فأنزل الله الآية فيه .

وقال مجاهد : نزلت في خطبة الجمعة ؛ وهو قول ضعيف ؛ لأن القرآن فيها قليل ، والإنصات واجب في جميعها .

وقد روى أن عبادة بن الصامت قرأ بها ، وسئل عن ذلك ، فقال : لا صلاة إلا بها . وأصح منه قول جابر : لا يقرأ بها خلف الإمام - خرجه مالك في الموطأ .

وروى مسلم في صحيحه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إنما جُمِلَ الإمام لبؤته به ، فإذا ركع فاركعوا ، وإذا سجد فاسجدوا ، وإذا قرأ فأنصتوا ؛ وهذا نص لا مطعن فيه ، يعضده القرآن والسنة ، وقد غمزته الدارقطني بما لا يقدر فيه .

المسألة الثالثة - الأحاديث في ذلك كثيرة قد أشرنا إلى بعضها ، وذكرنا نبداً منها ، والترجيح أولى ما اتبع فيها .

والذي نرجحه وجوب القراءة في الإسرار للعموم الأخبار .

وأما الجهر فلا سبيل إلى القراءة فيه لثلاثة أوجه : أحدها - أنه عمل أهل المدينة .

الثاني - أنه حكم القرآن ، قال الله سبحانه : (وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا) .

وقد عضدته السنة بمحدثين :

أحدها - حديث عمران بن حصين : قد علمت أن بعضكم خالفنيها .

الثاني - قوله : وإذا قرأ فأنصتوا .

الوجه الثالث - في الترجيح : إن القراءة مع جهر الإمام لا سبيل إليها فتى يقرأ ؟

فإن قيل : يقرأ في سَكْمَةِ الإمام .

قلنا : السكوت لا يلزم الإمام فكيف يركب فرض على مالميس بفرض ، لاسيما وقد وجدنا وجهاً للقراءة مع الجهر ، وهي قراءة القلب بالتدبير والتفكير ، وهذا نظام القرآن والحديث ، وحفظ العبادة ، ومراعاة السنة ، وعمل بالترجيح والله أعلم ؛ وهو المراد بقوله تعالى (١) :

(١) الآية الخامسة بعد المائتين من هذه السورة .

﴿وَأَذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرَّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ، وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ﴾ . وهي الآية السادسة والعشرون .

فقوله : ﴿فِي نَفْسِكَ﴾ بمعنى صلاة الجهر . وقوله : ﴿وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ﴾ بمعنى صلاة السر ؛ فإنه يسمع فيه نفسه ومن يليه قليلا بحركة اللسان .

فإن قيل : فقد قال بعض الشافعية : إنما خرجت الآية على سبب ؛ وهو أن قوما كانوا يكثرون اللَّغَطَ في قراءة رسول الله ، ويمتنعون من استماع الأحداث لهم ، كما قال تعالى ^(١) : « وقال الذين كفروا لا تسمعُوا لهذا القرآن والغوا فيه لعلكم تغفلون » ، فأمر المسلمين بالإنصات حالة أداء الوحي ، ليسكون على خلاف حال الكفار .

قلنا : عنه جوابان :

أحدهما - أن هذا لم يصح سنده ؛ فلا ينفع معتمده .

الثاني - أن سبب الآية والحديث إذا كان خاصا لا يمنع من التعلق بظاهره إذا كان عاما مستقلا بنفسه ، وبالجمله فليس للبخارى ولا للشافعية كلام ينفع بعد ما رجحنا به واحتججنا بمنصوصه ، وقد مهدنا القول في مسائل الخلاف تمهيدا يسكن كل جاشٍ نافر .

الآية السابعة والعشرون - قوله تعالى ^(٢) : ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيُسَبِّحُونَهُ وَلَهُ يَسْجُدُونَ﴾ .

فيها أربع عشرة مسألة :

المسألة الأولى - هذه الآية مرتبطة بما قبلها ومنظمة مع ما سبقها ؛ وهي إخبار من الله تعالى عن الملائكة بأنهم في عبادتهم التي أمروا بها دائمون ، وعليها قاعمون ، وبها عاملون ؛ فلا تسكن من الغافلين فيما أمرت به وكلفته . وهذا خطابه ، والمراد بذلك جميع الأمة .

المسألة الثانية - هذه أول سجود القرآن ، وفيه خمس عشرة سجدة : الأولى هذه ، خاتمة الأعراف .

الثانية في الرعد ^(٣) : « وَظَلَالُهُمْ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ » .

(١) سورة فصلت ، آية ٢٦ (٢) الآية السادسة بعد المائتين . (٣) الآية ١٥

- الثالثة في النحل^(١) : « ويفعلون ما يؤمرون » .
- الرابعة في بني إسرائيل^(٢) : « ويزيدهم خُشوعاً » .
- الخامسة - في مريم : « [خَرُّوا]^(٣) سَجْدًا وَبُكْيًا » .
- السادسة - في أول الحج^(٤) : « [يَفْعَلُ] ما يشاء » .
- السابعة - في آخر الحج^(٥) : « تفلحون » .
- الثامنة - في الفرقان^(٦) : « تقورا » .
- التاسعة - في النمل^(٧) : « رب العرش العظيم » .
- العاشر - في تنزيل^(٨) : « وهم لا يستكبرون » .
- الحادية عشرة - في ص^(٩) : « [وَخَرَّ رَاكِعًا] وَأَنَابَ » .
- الثانية عشرة - في حم^(١٠) : « [إِن كُفَّتُمْ إِيَّاهُ] تَعْبُدُونَ » .
- الثالثة عشرة - آخر^(١١) الفجم : [واعبدوا] .
- الرابعة عشرة - في الانشقاق^(١٢) قوله : « لا يسجدون » .
- الخامسة عشرة - خاتمة القلم .
- المسألة الثالثة - روى مُسلم في صحيحه عن أبي هريرة قال : قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم^(١٣) : إذا قرأ ابنُ آدمُ السجدةَ وسجدَ اعتزلَ الشيطانُ يبكي ، فيقول : يا وَيْلَكَ^(١٤) أُمِرَ ابنُ آدمَ بالسجود فسجدَ فله الجنةُ ، وأُمِرْتُ بالسجود فأبيتُ فَلَئِي النارُ .
- وروى البخاري ومسلم عن ابن عمر أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم كان يقرأ القرآن فيقرأ سورةَ فيها سجدةٌ ، فيسجدُ . ونسجدُ معه ، حتى ما يجدُ أحدنا مكاناً لجنبه ليسجد فيه .
- وروى أبو داود عن ابن عمر أنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم قرأ عامَ الحج^(١٥) سجدةً ،
-
- (١) آية ٥٠ (٢) آية ١٠٩ (٣) آية ٥٨ (٤) آية ١٨
- (٥) آية ٧٧ (٦) آية ٦٠ (٧) هذه الآية في « المؤمنون » : ١١٧ : هو رب العرش العظيم
- وفي التوبة ١٣٠ : رب العرش العظيم . (٨) آية ١٥ (٩) آية ٢٤ (١٠) فصلت ، آية ٣٧
- (١١) آية : ٦٢ (١٢) آية : ٢١ (١٣) صحيح مسلم : ٨٧ (١٤) في القرطبي ، ومسلم :
- وفي رواية أبي كريب : ياويلي ! (١٥) في ل : عام الفتح .

فسجد الناسُ كلُّهم ، منهم الراكبُ والساجد في الأرض ، حتى إنَّ الراكبَ يسجدُ على ثوبه .

المسألة الرابعة - اختلف الناسُ في سجود التلاوة ؛ فقال مالك والشافعي : ليس بواجب . وقال أبو حنيفة : هو واجب ، وهي مسألةٌ مشككةٌ عَوَّلَ فيها أبو حنيفة على أن مطلق الأمر بالسجود على الوجوب . ولقوله صلى الله عليه وسلم : أُمِرَ ابْنُ آدَمَ بالسجود فسجد فله الجنة . والأمرُ على الوجوب ؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحافظ عليها إذا قرأها . وعَوَّلَ علماؤنا على حديث عُمر الثابت أن عمر قرأ سجدة وهو على المنبر ، فنزل فسجد فسجد الناسُ معه . ثم قرأ بها في الجمعة الأخرى ، فتهياً للناسُ للسجود ، فقال : على رِسْلِكُمْ ، إن الله لم يكتبها علينا ، إلا أن نشاء . وذلك بحضرة الصحابة أجمعين من المهاجرين والأنصار ، فلم يذكر ذلك عليه أحد ، فثبت الإجماع^(١) به في ذلك ؛ ولهذا حملنا جميع^(٢) قول النبي صلى الله عليه وسلم وفعله على النَّدْبِ والترغيب .

وقوله صلى الله عليه وسلم : أُمِرَ ابْنُ آدَمَ بالسجود ، فسجد فله الجنة - إخبارٌ عن السجود الواجب ؛ ومُواظبةُ النبي صلى الله عليه وسلم تدلُّ على الاستحباب . وقد استوعبنا القولَ فيها في مسائل الخلاف .

المسألة الخامسة - لا بدَّ فيها من الطهارة ؛ لأنها صلاةٌ ، فوجبت فيها الطهارةُ ، كسجود الصلاة . وكذلك التكبير مثله ؛ فقد رُوِيَ في الأثر عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا سجد كَبَّرَ ، وكذلك إذا رَفَعَ كَبَّرَ .

واختلف علماؤنا هل فيها تحليلٌ بالسلام أم لا ؟ والصحيحُ أن فيها تحليلاً [بالسلام]^(٣) ؛ لأنه عبادة لها تكبير ، فكان فيها سلام ، كصلاة الجنائزة ، بل أولى ؛ لأنَّ هذا فِعْلٌ وصلاة الجنائزة قولٌ .

المسألة السادسة - اختلف قولُ مالك في صلاتها في الأوقات المنهي عنها ؛ فأحدى الروايتين أنها تصلَّى فيها ؛ وبه قال الشافعي .

الثانية : لا تصلَّى ؛ وبه قال أبو حنيفة .

متملق القول الأول عموم الأمر بالسجود ، ومتعلق القول الثاني عموم النهي عن الصلوات .

والقول الثاني أقوى ؛ لأنَّ الأمر بالسجود عامٌّ في الأوقات ، والنهي خاص في الأوقات ، والخاصُّ يقضى على العام .

وقد روى عن مالك في المدونة أنه يصلّيها ما لم تصفر الشمس ؛ وهذا لا وجه له عندي ، والله أعلم .

المسألة السابعة - سجدة الحج الثانية :

قال الشافعي وابن وهب عنه وغيرها : هي عزيمة . وقال في المدونة وغيرها : إنها ليست بسجدة عزيمة ؛ لأنه خبر عن ركوع الصلاة وسجودها ؛ ودليلنا أنَّ عمر سجد فيها وهو يفهم الأمر أقعد ، وبين قوم كانوا أفهم وأسد ؛ فبهم فاقَّتد .

المسألة الثامنة - قال الشافعي : يسجدُ في التملُّ عند [قوله] ^(١) : « وَمَا يُعْلِنُونَ » عند تمام الآية التي فيها الأمر . وقال مالك وأبو حنيفة : يسجد عند قوله : « العليم » ^(٢) . الذي فيه تمام الكلام ، وهو أقوى .

المسألة التاسعة - سجدة « ص » عند الشافعي سجدة شكر ، وليست بعزيمة . وقد روى أبو داود والترمذي ، وخرَّجه البخاري عن ابن عباس ، قال : سجدة « ص » ليست من عزائم السجود ، وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم سجدها .

وقال مالك : هذا قولُ ابن عباس ، وهي عزيمة ؛ لأنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال الله له : أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده ، وقد روى أبو داود عن أبي سعيد الخدري أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قرأ وهو على المنبر : ص ، فلما بلغ السجدة نزل فسجد وسجد الناس معه ، فلما كان يوم آخر قرأها ، فلما بلغ السجدة تشزَّع ^(٣) الناسُ للسجود ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنما هي توبة نبيٍّ ولكني رأيتكم تشزَّعتم ^(٤) للسجود ، ونزل فسجد وسجدوا .

(١) من ل ، آية : ٧٤ (٢) آية ٧٨ (٣) تشز : تأهب وتهب ، واستعد . وفي ل : تشوف .

(٤) في ل : تشوقم .

المسألة العاشرة - السجود فيها عند تمام قوله^(١) : « وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ » ؛ لأنه تمام الكلام ، وموضع الخضوع والإنابة .

وقال الشافعي عند قوله^(٢) : « وَحُسْنُ مَكَابٍ » ؛ لأنه خبرٌ عن التوبة وحسن المآبة .
والأول أصوب ؛ رجاء الاهتداء في الاقتداء والمغفرة عند الامتثال ، كما غفر لمن سبق من الأنبياء .
المسألة الحادية عشرة - السجود في فُصَّات عند قوله^(٣) : « إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ » ؛ لأنه انتهاء الأمر .

وعند الشافعي^(٤) : « وَهُمْ لَا يَسْأَلُونَ » ؛ لأنه خبرٌ عن امتثال مَنْ أمر عند ذكر من استعكبر ، فيكون هذا منهم . والأول الأولى ؛ لأنه يمثل الأمر ويخرج عن استعكبر .
المسألة الثانية عشرة - أما سجدة « النجم » فقد روى الترمذي أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ « والنجم » فلم يسجد فيها .

والصحيحُ ما روى العلماء الأئمة عن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ « والنجم » ، فسجد فيها وسجد مَنْ كان معه ، فأخذ رجلٌ من القوم كفًّا من حصى أو تراب ، فرفعه إلى وجهه ، وقال : يكفيني هذا . وقال عبد الله : فلقد رأيته بعد قُتِلَ كافرين .
وروى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد بالنجم وسجد معه المسلمون والمشركون ، والحنّ والإنس ، فكيف يتأخّر أحدٌ عنها .

المسألة الثالثة عشرة - روى الأئمة عن أبي هريرة أنه قرأ لهم : « إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ » ، فسجد فيها ، فلما انصرف أخبرهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سجد فيها وفي : « أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ » .
فإن قيل : فقد روى أبو داود أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسجد في شيء من المفصل مذ تحوّل إلى المدينة .

قلنا : هذا خبرٌ لم يصح إسنادُهُ ، ولو صحّ فليس فيه أنه قرأه ولم يسجد فيه ، فلم له لم يقرأ به في صلاة جماعة .

المسألة الرابعة عشرة - في الصحيح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ يوم الجمعة في صلاة الفجر : « آلم تنزيل » ، السجدة ، وهل أتى على الإنسان [حِينَ مِنَ الدَّهْرِ]^(٥) .

(١) آية ٢٤ من سورة ص . (٢) آية ٢٥ من السورة . (٣) آية ٣٧ (٤) آية ٣٨ (٥) من ل .

سُورَةُ الْأَنْفَالِ

[فيها خمس وعشرون آية]

بسم الله الرحمن الرحيم

الآية الأولى - قوله تعالى (١): ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَأَتَقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ .
فيها عشر (٢) مسائل :

المسألة الأولى - في سبب نزولها (٣) :

رَوَى أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ : نَزَلَتْ فِي ثَلَاثِ آيَاتٍ : النَّفْلُ ، وَبَرُّ الْوَالِدَيْنِ ، وَالثَّلَاثُ .

وَرَوَى مَصْعَبُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : إِذَا كَانَ يَوْمَ بَدْرٍ جِئْتُ بِسَيْفٍ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ إِنَّ اللَّهَ قَدْ شَفَى صَدْرِي مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، أَوْ نَحْوِ هَذَا ، هَبْ لِي هَذَا السَّيْفَ . فَقَالَ : هَذَا لَيْسَ لَكَ وَلَا لِي .

فَقُلْتُ : عَسَى أَنْ يُعْطَى هَذَا مَنْ لَا يُبْلَى بَلَاءِي ، فُجَاءَنِي الرَّسُولُ فَقَالَ : إِنَّكَ سَأَلْتَنِي وَلَيْسَ لِي ، وَلَقَدْ صَارَ لِي وَهُوَ لَكَ ، فَنَزَلَتْ : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ . . .﴾ الْآيَةُ .

قال الترمذی : هو صحيح .

وَرَوَى سَمْعِدُ بْنُ جُبَيْرٍ أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ وَرَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ خَرَجَا يَتَنَفَّلَانِ نَفْلًا ، فَوَجَدَا سَيْفًا مُلْتَقًى يُقَالُ كَانَ لِأَبِي سَمْعِدٍ بْنُ الْعَاصِي ، نَخْرًا عَلَيْهِ جَمِيعًا ، فَقَالَ سَعْدُ : هُوَ لِي . وَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ : هُوَ لِي ، فَتَنَازَعَا فِي ذَلِكَ ، فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ : يَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكَ رَأْيَاهُ جَمِيعًا وَخَرَرْنَا عَلَيْهِ جَمِيعًا ، فَقَالَ : لَا أَسْلِمُهُ إِلَيْكَ حَتَّى تَأْتِيَ رَسُولَ اللَّهِ ، فَلَمَّا عَرَضَا عَلَيْهِ الْقِصَّةَ قَالَ : لَيْسَ لَكَ يَا سَعْدُ وَلَا لِلْأَنْصَارِيِّ ، وَلَكِنَّهُ لِي ، فَنَزَلَتْ : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ . . .) الْآيَةُ . فَاتَّقَى اللَّهُ يَاسَعْدُ وَالْأَنْصَارِيُّ ، وَأَصْلَحَا ذَاتَ بَيْنِكُمَا ، وَأَطِيعَا اللَّهَ وَرَسُولَهُ . يَقُولُ أَسْلَمَ السَّيْفُ إِلَيْهِ ، ثُمَّ نَسِخَتْ بِقَوْلِهِ (٤) : « وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ . . . » الْآيَةُ .

(١) الآية الأولى . (٢) في ل : ثمان مسائل . (٣) أسباب النزول : ١٣٢ (٤) الأنفال ، آية ٤١

المسألة الثانية^(١) - النَّفْلُ فِي اللُّغَةِ هُوَ الزِّيَادَةُ، وَمِنْهَا نَفْلُ الصَّلَاةِ، وَهُوَ الزِّيَادَةُ عَلَى فَرَضِهَا، وَوَلَدُ الْوَلَدِ نَافِلَةٌ ؛ لِأَنَّهُ زِيَادَةٌ عَلَى الْوَلَدِ ، وَالْغَنِيمَةُ نَافِلَةٌ ؛ لِأَنَّهَا زِيَادَةٌ فِيمَا أُحِلَّ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ مِمَّا كَانَ مُحَرَّمًا عَلَى غَيْرِهَا ، ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : أُحِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ . وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ : فَضَّلْتُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بَسْتُ : أَعْطَيْتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ ، وَأُحِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ ، وَجَعَلْتُ لِي الْأَرْضَ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، وَأَرْسَلْتُ إِلَى الْخَلْقِ كُلِّهِ، وَخَتَمْتُ بِي النَّبِيُّونَ .

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ هَامِ بْنِ مُنْبِهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : [قَالَ] ^(٢) رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ^(٣) غَزَا نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ ، فَقَالَ لِقَوْمِهِ : لَا يَتَّبِعُنِي رَجُلٌ مَلَكَ بُضْعَ امْرَأَةٍ وَهُوَ يَرِيدُ أَنْ يَبْنِيَ ^(٤) بَيْتًا ، وَلَا أَحَدٌ بَنَى بَيْتًا ^(٥) وَلَمْ يَرْفَعْ سَقُوفَهَا ، وَلَا أَحَدٌ اشْتَرَى غَنَمًا أَوْ خَلِيفَاتٍ ^(٦) وَهُوَ يَنْتَظِرُ وَلَادَهَا ، فَغَزَا فَدَنَا مِنَ الْقَرْيَةِ أَوْ قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ لِلشَّمْسِ : إِنَّكَ مَأْمُورَةٌ وَأَنَا مَأْمُورٌ ، اللَّهُمَّ احْبِسْهَا عَلَيْنَا ، فَخَبَسَتْ حَتَّى فَتَحَ اللَّهُ ^(٧) يَجْمَعُ الْغَنَائِمَ ، فَجَاءَتِ النَّارُ لَنَا كُلُّهَا ، فَلَمْ تَطْعَمْهَا . فَقَالَ : إِنْ فِيكُمْ غُلُولٌ فَلْتَبَايَعُنِي مِنْ كُلِّ قَبِيلَةٍ رَجُلٌ ، فَلَزَقَتْ يَدُ رَجُلٍ بِيَدِهِ ، فَقَالَ : فِيكُمْ الْغُلُولُ فَلْتَبَايَعُنِي قَبِيلَتُكَ ، فَلَزَقَتْ يَدُ رَجُلَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ بِيَدِهِ ، فَقَالَ : فِيكُمْ الْغُلُولُ ، فَجَاءُوا بِرَأْسٍ مِثْلِ رَأْسِ بَقْرَةٍ مِنَ الذَّهَبِ ، فَوَضَعُوهَا فَجَاءَتِ النَّارُ فَأَكَلَتْهَا ، ثُمَّ أَحَلَّ اللَّهُ لَنَا الْغَنَائِمَ ، وَرَأَى ضَعْفًا وَعَجْزًا فَأَحْلَلَهَا لَنَا .

المسألة الرابعة^(٨) - قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ وَابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ : كَانَتْ بَدْرٌ فِي سَبْعِ عَشْرَةَ لَيْلَةً خَلَّتْ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ .

وَرَوَى ابْنُ وَهْبٍ أَنَّهَا كَانَتْ بَعْدَ عَامٍ وَنِصْفٍ مِنَ الْهِجْرَةِ ، وَذَلِكَ بِمَعْدِ تَحْوِيلِ الْقَبْلَةِ بِشَهْرَيْنِ .

وَقَدْ سُئِلَ مَالِكٌ فِي رَوَايَةِ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ عِدَّةِ الْمُسْلِمِينَ يَوْمَ بَدْرٍ ؛ فَقَالَ : كَانُوا اثْنًا لِمِائَةً وَثَلَاثَةً عَشَرَ عَلَى عِدَّةِ أَصْحَابِ طَالُوتَ .

(١) ليست هذه المسألة في ل . (٢) من ل . (٣) انظر صحيح مسلم : ١٣٦٦ (٤) في ل : يبتنى .

(٥) في ل : بيتا . (٦) الحلقة : الحامل من النوق . (٧) في ل : حتى فتح الله عليه فجمع الغنائم .

(٨) هذا في ١ . وقد جعلها في ل المسألة الثانية ، ثم رتب المسائل بعد ذلك على هذا ترتيب هذه المسألة .

وروى أيضاً ابن وهب عن مالك قال : سأل رسولُ الله صلى الله عليه وسلم عن عِدَّةِ المشركين يوم بَدْر : كم يطعمون كلَّ يوم ؟ فقبل له : يوماً عشراً ويوماً تسع جزائر^(١) . فقال : القومُ ما بين الألف إلى التسمائة .

وروى ابنُ القاسم عن مالك قال : لما كان يوم بَدْر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أشيروا عليَّ . فقام أبو بكر فتكلم ، ثم قعد . ثم قال : أشيروا عليَّ ، فقام عمر فتكلم ، ثم قعد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أشيروا عليَّ ، فقام سعد بن مُعاذ فقال : كأني إنا تريد يارسول الله ، لا نقول لك كما قالت بنو إسرائيل لموسى : اذهب أنت وربك فقاتلا إنا هاهنا قاعدون ، ولكن اذهب أنت وربك فقاتلا إنا معكم مقبعون . لو أتيت اليمن لسلمنا سيوفنا واتبعتك . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : خذوا مصافكم .

المسألة الخامسة - قال علماؤنا رَحِمَهُمُ اللهُ ، هاهنا ثلاثة أسماء : الأنفال ، الغنائم ، الفئ . فالنَّفْلُ : الزيادة كما بينا ، وتدخل فيه الغنيمة ؛ فإنها زيادةُ الحلالِ لهذه الأمة . والغنيمةُ : ما أخذ من أموال الكفار بقتالٍ .

والفئ : ما أخذ بغير قتال ، لأنه رجع إلى موضعه الذي يستحقه ، وهو انتفاعُ المؤمن به .

المسألة السادسة - في محل الأنفال :

اختلاف الفاس فيها على ثلاثة أقوال :

الأول - محلها الخمس .

الثاني - محلها ما عادَ من المشركين أو أخذ بغير حرب .

الثالث - رأس الغنيمة حسبما يراه الإمام .

قال القاسم بن محمد : قال ابن عباس : كان ابنُ عمر إذا سئل عن شيء قال : لا آمرُك ولا أنهأك . فكان ابنُ عباس يقول : والله ما بعث اللهُ محمداً إلا محملاً ومحرماً . قال القاسم : فسلط على ابن عباس رجل فسأله عن النَّفْل ؛ فقال ابن عباس : الفرس من الفل ، والسلاح من النفل . وأعاد عليه الرجل ، فقال له مثل ذلك حتى أغضبه . فقال ابنُ عباس : أندرون

(١) جمع الجزور جزر وجزائر .

ما مثل هذا ؟ مثل صنيع^(١) الذي ضربه عمر بالدرة حتى سالت الدماء على عقيقه أو على رجليه . فقال الرجل : أما أنت فقد انتقم الله منك لابن عمر^(٢) .

وقال السدي وعطاء : هي ما شد من المشركين .

وعن مجاهد : سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الخمس بعد الأربعة الأخماس ؛ فقال المهاجرون : لمن يُدفع هذا الخمس ؟ لم يخرج منا . فنزلت : (يسألونك عن الأنفال) . والصحيح أنه من الخمس ، كما روى في صحيح مسلم أن الإمام يُعطى منه ما شاء من سلب أو غيره ؛ خلافاً للشافعي ، ومن قال بقوله من فقهاء الأمصار . فأما هذا السؤال هاهنا فإنما هو عن أصل الغنيمة التي نفل على ما أنزل الله لنا من الحلال على الأمم .

المعنى : يسألك أصحابك يا محمد عن هذه الغنيمة التي نفلتكمها . قل لهم : هي لله وللرسول ، فاتقوا الله ولا تختلفوا ، وأصلحوا ذات بينكم ، لئلا يرفع تحميلها عنكم باختلافكم . وقد روى عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم قال يوم بدر : من فعل كذا وكذا فله كذا وكذا . فتسارع إلى ذلك الشبان ، وثبت الشيوخ تحت الرايات ، فلما فتح^(٣) عليهم جاءوا يطلبون شراطهم ، فقال الشيوخ : لا تستأثروا به علينا ، كنا ردءاً^(٤) لكم ، لو انهزمت^(٥) لا نتجزئ إلينا ، فأبى الشبان وقالوا : جعله رسول الله لنا ، فتنازعوا فأُنزل الله : ﴿ يسألونك عن الأنفال قل الأنفال لله والرسول فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم ﴾ . وروى أنهم اختلفوا فيها على ثلاث فرق ؛ فقال قوم : هو لنا ، حرسنا رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال آخرون : هو لنا ، اتبعنا أعداء رسول الله . وقالت أخرى : نحن أولى بها ، أخذناها ، فنزلت : (يسألونك عن الأنفال . . .) الآية .

وروى أبو أمامة الباهلي ، قال : سألت عبادة بن الصامت عن الأنفال ، فقال : فينا - أصحاب بدر - نزلت ، حين اختلفنا في النفل ، وساءت فيه أخلاقنا ، فنزعه الله من أيدينا ، فجعله إلى رسوله ، فقسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المسلمين على بواء ؛ أي على السواء .

(١) في ل : هذا مثل صنيع . (٢) في ابن كثير : أما أنت فقد انتقم الله لعمر منك .
(٣) في ل : فلما فتح الله عليهم . (٤) الردء : العون . (٥) في ل : لو انهزمت إلينا .

المسألة السابعة - قال علماؤنا: فسَلَّمُوا الرسولَ اللهَ الأَمْرَ فيها؛ فَأَنْزَلَ اللهُ ^(١): «وَأَعْلَمُوا أَنَّ مَا غَنِمْتُمْ . . .» الآية . ثم قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم : مَالِي مِمَّا أَفَاءَ اللهُ عَلَيْكُمْ إِلَّا الْخُمْسُ ، وَالْخُمْسُ مُرْدُودٌ فِيكُمْ . فلم يَمَكُنْ بعدَ هذا أَنْ يَكُونَ النِّفْلُ مِنْ حَقِّ أَحَدٍ ؛ وَإِنَّمَا يَكُونُ مِنْ حَقِّ رَسُولِ اللهِ . وهو الْخُمْسُ .

والدليلُ عليه الحديثُ الصحيحُ عن ابنِ عمر: خَرَجْنَا فِي سَرِيَّةٍ قَبْلَ نَجْدٍ ، فَأَصْبَحْنَا إِلَّا ، فَقَسَمْنَاهَا ، فَبِلْتِ سُهْمَانَا أَحَدَ عَشَرَ بَعِيرًا ، وَنُقُلْنَا بَعِيرًا بَعِيرًا ، فَأَمَّا :

المسألة الثامنة - وَهِيَ سَلْبُ الْقَتِيلِ فَإِنَّهُ مِنَ الْخُمْسِ عِنْدَنَا ، وَبِهِ قَالَ أَبُو حَفِيظٍ إِذَا رَأَى ذَلِكَ الْإِمَامَ لِفَنَاءٍ فِي الْمُعْطَى ، أَوْ مَنْعَةٍ تَجَلِبُ ، أَوْ ائْتِلَافٍ يَرْغَبُ .

وقال الشافعي : هُوَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ ؛ وَظَاهِرُ الْقُرْآنِ يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ حَقُّ الْمَالِكِينَ .

فَأَمَّا الْأَخْبَارُ فِي ذَلِكَ فَتَعَارِضُ ، رَوَى فِي الصَّحِيحِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى بِسَلْبِ أَبِي جَهْلٍ لِمَا ذَبَحَ بَنُو عَمْرِو بْنِ الْجُمُوحِ . وقال يومُ حُذَيْفٍ ^(٢) : مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيْنَةٌ فَلَهُ سَلْبُهُ ، فَأَعْطِيَ السَّلْبَ لِأَبِي قَتَادَةَ بِمَا أَقَامَ مِنَ الشَّهَادَةِ ، وَقَضَى بِالسَّلْبِ أَجْمَعَ لِسُلْمَةِ ابْنِ الْأَكْوَعِ يَوْمَ ذِي قَرَدٍ ^(٣) .

قلنا : هَذِهِ الْأَخْبَارُ لَيْسَ فِيهَا أَكْثَرُ مِنْ إِعْطَاءِ السَّلْبِ لِلْقَاتِلِ . وَهَلْ إِعْطَاءُ ذَلِكَ لَهُ مِنْ رَأْسِ مَالٍ ^(٤) الْغَنِيمَةِ أَوْ مِنْ حَقِّ النَّبِيِّ - وَهُوَ الْخُمْسُ ؟ ذَلِكَ إِنَّمَا يُؤْخَذُ مِنْ دَلِيلٍ آخَرَ .

وَقَدْ قَسَمَ اللهُ الْغَنِيمَةَ قِسْمَةً حَقًّا عَلَى الْأَخْوَاسِ ، فَعَلَّ خُمُسَهَا لِرَسُولِهِ ، وَأَرْبَعَةَ أَمْثَالِهَا لِسَائِرِ الْمُسْلِمِينَ ، وَهَمُّ الَّذِينَ قَاتَلُوا وَقَتَلُوا ، فَهَمُّ فِيهَا شَرِعٌ سَوَاءٌ ، لِاشْتِرَاكَهُمْ فِي السَّبَبِ الَّذِي اسْتَحَقُّوْهُ بِهِ ؛ وَالِاشْتِرَاكُ فِي السَّبَبِ يُوجِبُ الْإِشْتِرَاكَ فِي الْمَسْبَبِ ، وَيَمْنَعُ مِنَ التَّفَاضُلِ فِي الْمَسْبَبِ ^(٥) مَعَ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي السَّبَبِ ؛ هَذِهِ حِكْمَةُ الشَّرْعِ وَحُكْمُهُ ، وَقَضَاءُ اللهِ فِي خَلْقِهِ ، وَعِلْمُهُ الَّذِي أَنْزَلَهُ عَلَيْهِمْ .

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ مَا رَوَى مُسْلِمٌ أَنَّ عَوْفَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ : قَتَلَ رَجُلٌ مِنْ

(١) سورة الأنفال ، آية ٤١ (٢) في ل : خير . (٣) ماء على ليلتين من المدينة .

(٤) في ل : قال علماؤنا : وهل أعطى ذلك له من رأس مال . (٥) في ل : في السلب .

حَمِيرَ رجلاً من العدو ، فأراد سلبه ، فنفقه خالد ، وكان والياً عليهم ؛ فأخبر عوف رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال لخالد : ما منمك أن تُعطيه سلبه ؟ قال : استكثرته يارسول الله . قال : ادفعه إليه . فلقى عوف خالداً جرحه بردائه ، وقال : هل أنجزت ^(١) ما ذكرت لك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فسمعه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاستغضب ، فقال : لا تُعطه ^(٢) يا خالد . هل أنتم تاركو لي إمرتي . ولو كان السلب حقاً له من رأس الغنيمة لما ردّه رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ لأنها عقوبةٌ في الأموال ، وذلك أمرٌ لا يجوز بحال . وقد ثبت أن ابن المسيّب قال : ما كان الداس يتفّلون إلا من الخمس .

وروى عنه أنه قال : لا نفلَ بعد رسول الله . ولم يصح .

المسألة التاسعة - قال علماؤنا : النفل على قسمين : جائز ومكروه ، فالجائز بعد القتال ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم حُنين : من قتل قتيلاً له عليه بيعة فله سلبه . والمكروه أن يقال قَبْلَ القتل : مَنْ فعل كذا وكذا فله كذا . وإعما كره هذا ؛ لأنه يكون القتال فيه للغنيمة .

وقال رجل للنبي صلى الله عليه وسلم : الرجل يقاتل للمغنم ، ويقاثل ليرى مكانه من في ^(٣) سبيل الله ؛ قال : مَنْ قاتل لتَكُونَ كلمةُ الله هي العليا فهو في سبيل الله ، ويحق للرجل أن يقاتل لتَكُونَ كلمةُ الله هي العليا وإن نَوَى في ذلك الغنيمة ؛ وإعما المكروه في الحديث أن يكون مقصده المغنم خاصة .

المسألة العاشرة - قال علماؤنا : قوله : (قُلْ الْأَتَقَالُ لَهِ وَالرَّسُولِ) :

قوله : ﴿ لَهِ ﴾ استفتاحُ كلام ، وابتداء بالحق الذي ليس وراءه مرمى ، السكّل لله ، وقوله بعد ذلك : ﴿ وَالرَّسُولِ ﴾ قيل : أراد به ملكاً . وقيل : أراد به ولاية قسم وبيان حكم . والأول أصحُّ لقوله صلى الله عليه وسلم : مالى مما أفاء الله عليكم إلا الخمس ، والخمس مردودٌ فيكم . وليس يستحيل أن يملكه اللهُ لئبنيه تشريعاً وتديناً بالحقيقة ، ويرده رسول الله صلى الله عليه وسلم تفصلاً على الخليفة .

(١) في ل : هل جددت . (٢) في ل : ألا تعطيه يا خالد . (٣) في ل : أرى .

الآية الثانية - قوله ^(١) : ﴿وَإِذْ يَعِدُّكُمْ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ ، وَيُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُحِقَّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَيَقْطَعَ دَابِرَ الْكَافِرِينَ ۖ ۝﴾ .

فيها خمس مسائل :

المسألة الأولى - روى ابن عباس : لما أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بأبي سفيان أنه مُقْبِلٌ من الشام ندب ^(٢) المسلمين إليهم ، وقال : هذه عيرُ قريش فيها الأموال ، فاخرجوا إليها لعل الله أن ينفلحكموها ؛ فانتدب الناس ، نفث بعضهم ، وثقل بعضهم ؛ لأنهم لم يظنوا أن رسول الله يلقى حرباً ، وكان أبو سفيان حين دنا من الحجاز يتجسس الأخبار ، ويسأل مَنْ لقي من الرِّكبان ؛ تحوُّفاً على أموال الناس حتى أصاب خبراً من بعض الرِّكبان أن محمداً قد استنفر لك ، فحذر عند ذلك واستأجر ضَمَضَمَ بن عمرو الغفاري ، وبعثه إلى مكة ، وأمره أن يأتي قريشاً يستنفرهم إلى أموالهم ، ويخبرهم أن محمداً قد عرض لها في أصحابه . فضى ضَمَضَمُ ، وخرج النبي صلى الله عليه وسلم في أصحابه وأتاه الخبر عن قريش بخروجهم لينعموا عيرهم ، فاستشار النبي صلى الله عليه وسلم الناس ، وأخبرهم عن قريش ؛ فقال أبو بكر فقال فأحسن ، وقام عمر فقال فأحسن ، ثم قام المقداد بن عمرو فقال : يا رسول الله ؛ امض لما أمرك الله فنحن معك ، والله لا نقول كما قالت بنو إسرائيل : اذهب أنت وربك فقاتلا إنا هاهنا قاعدون ، ولكن اذهب أنت وربك فقاتلا إنا معكم مقاتلون ، والذي بمثك ^(٣) بالحق لو سرت إلى برك الغماد - يعني مدينة الحبشة - لجالدنا معك من دونه . ثم قال الأنصار بعد ^(٤) : أن امض يا رسول الله لما أمرت ^(٥) ، فوالذي بمثك بالحق لو استعرضت بنا هذا البحر فخضته لخضناه معك .

فضى رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى التقى بالمشركين ببدر ، ففعلوا الماء ، والتقوا ، ونصر الله النبي وأصحابه ، فقتل من المشركين سبعين وأسر منهم سبعين ، وغنم المسلمون ما كان معهم .

(٣) في ١ : بمثنا - تحريف .

(٢) ندب المسلمين : دعاهم .

(١) الآية السابعة .

(٤) في ١ : بعده ، امض . (٥) في ١ : لما أمرك الله .

المسألة الثانية - روى عكرمة عن ابن عباس قال : قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم - حين فرغ من بَدْر : عليك بالغير ^(١) ليس دونها شيء . فناداه العباسُ وهو في الأسرى : لا يصالح هذا . فقال [له] ^(٢) النبي صلى الله عليه وسلم : لِمَ ؟ قال : لأنَّ الله وعدك إحدى الطائفتين ، وقد أعطاك ما وعدك . قال النبي صلى الله عليه وسلم : صدقت . وعلم ذلك العباس من تحدث أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بما كان من شأن بَدْر ، فسمع ذلك في أثناء الحديث .

المسألة الثالثة - خروج النبي صلى الله عليه وسلم ليقاقي العير بالأموال دليل على جواز النَّفَر للفتنة ؛ لأنه كَسْبٌ حلال ، وما جاء في الحديث : إن مَنْ قاتل لثَمَنٍ كَوْنُ كَلِمَةِ اللَّهِ هِيَ الْعَمَلُاءُ فهو في سبيل الله دون مَنْ يقاتل للفتنة - يُرَادُ به إذا كان ذلك قصده وحده ، ليس للدين فيه حظ .

المسألة الرابعة - قال ابن القاسم وابن وهب - عن مالك في قول الله تعالى : ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمْ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ ﴾ ، فقال مالك : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل قَلِيب ^(٣) بَدْر من المشركين : قد وجدنا ما وعدنا ربنا حقاً ، فهل وجدتم ما وعد ربكم حقاً ؟ قالوا : يا رسول الله ؛ إنهم أموات ، أفيسمعون ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنهم ليسمعون ما أقولُ قول قتادة : أحيهم الله له . وهذه مسألة بدعية بينهاها في كتاب المشركين ، وحققنا أن الموت ليس بعدمٍ محض ، ولا فناء صرف ، وإنما هو تبدلٌ حال ، وانتقالٌ من دار إلى دار ، والروح إن كان جسماً فينفصل بذاته عن الجسد ، وإن كان عَرَضاً فلا بد من جزء من الجسد يقوم به يفارق الجسد معه ، ولعله عَجَبٌ ^(٤) الذَّنْبُ الذي ورد في الحديث الصحيح : إن كل ابن آدم تأكل الأرض إلا عَجَبَ الذَّنْبِ ، منه خُلِقَ ، وفيه يَرْكَبُ . والروح هي السامعة الواعية العالمة القابلة ، إلا أن الباري لا يخلق الإدراك إلا كما يشاء ، فلا يخلق إدراك الآخرة لأهل الدنيا ، ولا يخلق إدراك الدنيا لأهل الآخرة ، فإذا أراد سبحانه أسمع أهل الآخرة حال أهل الدنيا .

(١) في ١ : عليك العير . (٢) من القرطبي . (٣) القليب : البئر التي لم تطو (النهاية) .

(٤) عجب الذنب : أصله .

وقد ورد في الحديث أَنَّ المِيتَ إِذَا انْصَرَفَ عَنْهُ أَهْلُهُ ، وَإِنَّهُ لَيَسْمَعُ خَفَقَ نَعَالِهِمْ ، إِذَا أَتَاهُ مَلَكَانِ . . . الحديث .

وقد ثبت أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قِيلَ لَهُ فِي أَهْلِ بَدْرَ : أَتَسْكُمُّ قَوْمًا قَدْ جَافَوْا^(١) ؟ فقال : مَا أَنْتُمْ بِأَسْمَعَ لِمَا أَقُولُ مِنْهُمْ ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُمْ فِي الْجَوَابِ .

المسألة الخامسة - قال مالك : بلغني أَنَّ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : كَيْفَ أَهْلُ بَدْرَ فِيكُمْ ؟ قال : خَبَرْنَا . فقال جَبْرِيلُ : إِنَّهُمْ كَذَلِكَ فِينَا .

وفى هذا من الفقه أَنَّ شَرَفَ المَخْلُوقَاتِ لَيْسَ بِالدَّوَاتِ ، وَإِنَّمَا هُوَ بِالأَعْمَالِ ؛ وَلِلدَّلَالَةِ أَعْمَالُهَا الشَّرِيفَةُ مِنَ المَوَاطِبَةِ عَلَى التَّسْبِيحِ الدَّائِمِ ، وَلَنَا - نَحْنُ - أَعْمَالُنَا بِالإِخْلَاصِ فِي الطَّاعَةِ . وَتَفَاضُلُ الطَّاعَاتِ بِتَفْضِيلِ الشَّرْعِ لَهَا ، وَأَفْضَلُهَا الجِهَادُ ، وَأَفْضَلُ الجِهَادِ يَوْمَ بَدْرَ ؛ فَأَنْجَزَ اللَّهُ لِرَسُولِهِ وَعْدَهُ ، وَأَعَزَّ جُنْدَهُ ، وَهَزَمَ الأَحْزَابَ وَخَدَّهُ ، وَصَرَعَ صَفَادِيدَ المُشْرِكِينَ ، وَانْقَطَعَ مِنْهُمْ الْمُؤْمِنِينَ ، وَشَقَّ صَدْرَ رَسُولِهِ وَصَدُورَهُمْ مِنْ غَيْظِهِمْ ، وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ حَسَنُ^(٢) :

عَرَفْتُ دِيَارَ زَيْنَبَ بِالْكَثِيبِ	كَخَطِّ الوَحْيِ فِي الْوَرَقِ الْقَشِيبِ ^(٣)
تَدَاوَلَهَا ^(٤) الرِّيحُ وَكُلُّ جَوْنٍ	مِنَ الوَسْمَى مِنْهُمْ ^(٥) سَكُوبٍ
فَأَمْسَى رَبُّهُمْ ^(٦) خَلَقًا وَأَمْسَتْ	يَبَابًا بِمَدِّ سَاكِنِهَا الْحَبِيبِ
فَدَعَّ عَنْكَ التَّذَكُّرَ كُلَّ يَوْمٍ	وَرَوْحَ حَرَارَةِ الصَّدْرِ ^(٧) الْكَثِيبِ
وَحَبَّرَ بِالذِّى لَا غَيْبَ ^(٨) فِيهِ	بِصِدْقٍ غَيْرِ أَخْبَارِ الْكَذُوبِ
بِمَا صَنَعَ الْمَلِكُ غُدَاةَ بَدْرٍ	لَنَا فِي المُشْرِكِينَ مِنَ النِّصِيبِ
غُدَاةَ كَأَنَّ جَمْعَهُمْ حِرَاءُ	بَدَتْ أَرْكَانُهُ جُنُحَ الْقُرُوبِ
فَلَا قِيَامَ ^(٩) مِنَّا يَجْمَعُ	كَأَسَدِ النَّابِ مُرْدَانٍ وَشِيبِ
إِمَامَ مُحَمَّدٍ قَدْ وَازَرُوهُ ^(١٠)	عَلَى الأَعْدَاءِ فِي لَفْحِ الْحُرُوبِ

(١) جَافَوْا : أَتَقَنَّنُوا . (٢) دِيوَانُهُ : ١٤ ، وَالْقُرْطُبِيُّ : ٧ - ٣٧٥ (٣) الْوَحْيُ : الْكِتَابَةُ .
وَالْقَشِيبُ : الْجَدِيدُ . (٤) فِي الدِّيْوَانِ : تَمَاوَرَهَا . (٥) فِي الدِّيْوَانِ : مِنْهُمْ . وَفَسَّرَهَا شَارِحُ الدِّيْوَانِ :
بِأَنَّهُ سَائِلٌ . وَسَكُوبٌ : دَائِمُ الْمَطْلَانِ . (٦) فِي الدِّيْوَانِ : رَسْمُهَا .
(٧) فِي الدِّيْوَانِ وَالْقُرْطُبِيُّ : وَرْدُ حَزَازَةِ الصَّدْرِ الْكَثِيبِ . (٨) فِي ١ : لَا غَيْبَ فِيهِ .
(٩) فِي الدِّيْوَانِ : فَوَافِينَا . (١٠) فِي الدِّيْوَانِ : آزُورُهُ .

بأيديهم صَوَارِمُ مُرْهَفَاتٌ وكل مجرب خطي^(١) الكعوب
 بنو الأوس النطارفُ وازرتهما بنو النجار في الدين الصليب
 فغادرنا أبا جهل صريعا وعُتْبَةُ قد تركنا بالجُبُوبِ^(٢)
 وشيئة قد تركنا في رجال ذوى حسب إذا نسبوا حسيب
 يناديهم رسولُ الله لَمَّا قذفهم كباكب^(٣) في القلب
 ألم تجدوا كلامي^(٤) كان حقًا وأمرُ الله يأخذُ بالفلُوبِ
 فما نطقوا ، ولو نطقوا لقالوا صدقت ، وكنت ذا رأيٍ مُصيب

الآية الثالثة - قوله تعالى^(٥): ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا
 فَلَا تُولُوهُمُ الْأُدْبَارَ . وَمَنْ يُولُوهُمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرُهُ إِلَّا مُتَحَرِّمًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِتْنَةٍ
 فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾ .

فيها ثلاث مسائل :

المسألة الأولى - قوله : ﴿زَحَفًا﴾ ، يعني مُتَدَانِينَ ، والزحف هو التدانى والتقارب ،
 يقول : إذا تدانيتُم وتماييتُم فلا تفرُّوا عنهم ، ولا تُعطوهم أدباركم ، حرَّم الله ذلك على المؤمنين
 حين فرض عليهم الجهاد ، وقتل الكفار ؛ لعنادهم لدين الله ، وإيائهم عن قول لا إله إلا الله .
 فأمَّا المقدار الذى يكون هذا معه فسيأتى بيانه إن شاء الله تعالى .

المسألة الثانية - اختلف الناس : هل الفرار يوم الزحف مخصوص بيوم بدر أم عام
 في الزحوف كلها إلى يوم القيامة ؟

فروى عن أبى سميذ الخُدْرى أن ذلك يوم بدر^(٦) لم يكن لهم فئة إلا رسول الله ؛
 وبه قال نافع ، والحسن ، وقنادة ، ويزيد بن أبى حبيب ، والضحاك .

ويروى عن ابن عباس وسائر العلماء أن الآية باقية إلى يوم القيامة ، وإنما شذَّ بِمُخْصَصٍ

(١) في ١ : مجرد . وخاطي الكعوب : كعوبه غليظة صلبة . (٢) الجيوب : وجه الأرض .

(٣) كباكب : جماعات . (٤) في الديوان : حديثي . (٥) الآية : ١٥ ، ١٦ .

(٦) العبارة في القرطبي أوضح ، إذ قال : إن ذلك خاص بأهل بدر ، فلم يكن لهم أن ينحازوا ، ولو
 انحازوا لانحازوا للمشركين ، ولم يكن في الأرض يومئذ مسلمون غيرهم ، ولا مسلمين فئة إلا النبي (٧-٣٨١) .

ذلك يوم بدر بقوله ^(١) : (وَمَنْ يُؤَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبرَهُ) ؛ فظن قوم أن ذلك إشارة إلى يوم بدر ، وليس به ؛ وإنما ذلك إشارة إلى يوم الزحف .

والدليل عليه أن الآية نزلت بعد القتال وانقضاء الحرب ، وذهاب اليوم بما فيه ، وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم حسبا قدمناه في الحديث الصحيح أن الكبراء كذا ... وعدّ الفرار يوم الزحف . وهذا نص في المسألة يرفع الخلاف ، ويبين الحكم ، وقد نهينا على النكتة التي وقع الإشكال فيها لمن وقع باختصاصه بيوم بدر .

المسألة الثالثة - أما يوم بدر مع النبي صلى الله عليه وسلم فلم يجز لهم أن يفرّوا عن رسول الله ولا يرغبوا بأنفسهم عن نفسه ، ولا يُسلموه لأعدائه حتى لا يبقى منهم على الأرض عين تطرف . وأما سائر الجيوش وأيام القتال فلها أحكام تستقصى في مواضعها إن شاء الله تعالى .
الآية الرابعة - قوله تعالى ^(٢) : ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ وَلِيُبْلِيَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَاءٌ حَسَنًا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ .

هي من توابع ما تقدم وروا بطه ؛ فإن السورة هي سورة بدر كلها ، وكلها مدنية إلا سبع آيات فإنها نزلت بمكة ، وهي قوله ^(٣) : « وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا ... » إلى آخر الآيات السبع . وقد روى ابن وهب ، قال : أخبرني مالك في قوله : (وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى) ، هذا في حصب رسول الله المشرّكين يوم حنين . قال مالك : ولم يبق في ذلك اليوم أحد إلا وقد أصابه ذلك ، وذكر ما قالت له أم سليم .

وكذلك روى عنه ابن القاسم أيضاً ، وقد روى عن محمد بن إسحاق أنها كانت في يوم بدر لما استوت الصُّوف ونزل جبريل آخذاً بعنان فرسه يقوده ، على ثناباه النقع . فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم حثية ^(٤) من الحصباء ، فاستقبل بها قريشا ، فقال : شأهت الوجوه . ثم نفخهم بها وأمر أصحابه فقال : شدّوا ؛ فكانت الهزيمة ، وقتل الله من قتل من صناديد قريش ، وأسر من أسر من أسراهم .

وقال ابن المسيّب : كان هذا يوم أحد حين رمى أئى بن خلف الحربه ، فكسر ضلما

(١) سورة الأنفال ، آية ١٦ (٢) الآية ١٧ (٣) الآية ٣٠ (٤) في ل : حفة .

من أضلاعه ، فرجع أبي بن خلف إلى أصحابه ثقيلًا ، فأحفظوه حين ولوا قائلين يقولون : لا بأس . فقال : والله لو كانت بالناس لَقَتَلْتَهُمْ ، ألم يقل أنا أقتلك .
وقول ابن إسحاق أصحُّ في ذلك ؛ لأنَّ السورة بدريّة .

الآية الخامسة - قوله تعالى ^(١) : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ قَالُوا سَمِعْنَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ ﴾ .

هذه الآية بيانٌ شافٍ وإيضاح كافٍ في أنَّ القول لا يكون إلا بالعمل ، وأنه لا معنى لقول المؤمن : سمعتُ وأطعت ، ما لم يظهر أثرُ قوله بامتثال فعله ؛ فاما إذا قصر في الأوامر فلم يأتها ، واعتمد النواهي باقتحامها فأبى سَمِعَ عنده ؟ أو أى طاعة له ؟ وإنما يكون حينئذ بمنزلة المنافق الذى يُظهِرُ الإيمان ، وَيُسِرُّ الكُفْرَ ، وذلك هو المراد بقوله : (ولا تكونوا كالذين ...) الآية . يعنى بذلك المنافقين ، فالخبرة تكشف التلبيس ، والفعل يظهر كائن النفوس .

الآية السادسة - قوله تعالى ^(٢) : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴾ .
فيها ثلاث مسائل :

المسألة الأولى - الاستجابةُ هى الإجابة ، وقد يكون استقفل بمعنى أفعَل ، حسبما بيناه في غير موضع ، وقد قال شاعر العرب ^(٣) :

ودَاعِ دَعَا يَأْمَنُ يُجِيبُ إِلَى النَّدَى فلم يستجِبه عند ذاك مجيبُ

المسألة الثانية - قوله تعالى : ﴿ لِمَا يُحْيِيكُمْ ﴾ :

ليس يريد به حياةَ المشاهدة والأجسام ، وإنما يريد به حياةَ المعانى والقلوب بالإفهام بدعائه إياهم إلى الإسلام والقرآن ، والحق والجهد ، والطاعة والآفة .
وقيل : المراد به لما يحييكم في الآخرة الحياة الدائمة في النعيم المقيم .

المسألة الثالثة - ثبت في صحيح الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم دعا أبيًا وهو يصلى ، فلم يُجِبه أبى خَفَّفَ الصلاة ، ثم انصرف إلى الغي صلى الله عليه وسلم ، فقال له صلى الله عليه وسلم :

(١) الآية : ٢٠ ، ٢١ (٢) الآية ٢٤ (٣) هو كعب بن سعد الغنوى ، والبيت من قصيدة يرنى بها أخاه ، وانظر الأمالى : ٢ - ١٤٧ ، والجمهرة ٦٩٢

مامنعك إذ دعوتك أن تجيبني ؟ قال . يا رسول الله ، كنتُ أصلي ، قال له : أفلم تجد فيما أوحى إلى : (استَجِيبُوا لِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ) ؟ قل : بلى يا رسول الله ، ولا أعود . فقال الشافعي : هذا دليل على أن الفعل للفرض أو القول للفرض إذا أتى به في الصلاة لا يُبطل الصلاة لأمر النبي صلى الله عليه وسلم لأبّ بالإجابة ، وإن كان في الصلاة . وقد بينّا في غير موضع أن هذه الآية دليل على وجوب إجابة النبي وتقديعها على الصلاة ، وهل تبقى الصلاة معها أم تبطل ؟ مسألة أخرى . وقد قررناه على وجهه في مسائل الخلاف . الآية السابعة - قوله تعالى ^(١) : ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ .

فيها أربع مسائل :

المسألة الأولى - في تأويل الفتنّة :

فيها ثلاثة أقوال :

الأول - الفتنّة : المناكير ؟ نهى الناس أن يُقرّوها بين أظهرهم فيعمّمهم العذاب ؛ قاله ابن عباس .

الثاني - أنها فتنة الأموال والأولاد ، كما قال ^(٢) : « واعلموا أنّما أموالكم وأولادكم فتنة » - رواه عبد الله بن مسعود . وقد روى حذيفة في الحديث الصحيح حين سأله عمر عن الفتنّة ، فقال له حذيفة : فتنة الرجل في جاره وماله وأهله يكفرها الصلاة والصدقة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

الثالث - أنها البلاء الذي يُبتلى به المرء ؛ قاله الحسن .

المسألة الثانية - المختار عندنا أنها فتنة المناكير بالسكوت عليها أو التراضي بها ، وكلّ ذلك مُهلك ، وهو كان داء الأمم السالفة ، قال الله سبحانه ^(٣) : « كانوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ » .

وقد قدمنا من تفسير قوله ^(٤) : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ »

(٣) سورة المائدة ، آية ٧٩

(٢) سورة الأنفال ، آية ٢٨

(١) الآية ٢٥

(٤) سورة المائدة : ١٠٥ ؛ وقد تقدم صفحة ٧٠٨

مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ « أن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بمذابٍ من عنده .

وثبت أن أم سلمة قالت للنبي صلى الله عليه وسلم : أسهلك وفيما الصالحون ؟ قال : نعم ، إذا كثُر الخبث .

وقال عمر : إن الله لا يمدب العامة بذنب الخاصة ، ولكن إذا عمل ^(١) المنكر جهاراً استحقوا ^(٢) العقوبة كلها .

وتحقيق القول في ذلك أن الله قال ^(٣) : « لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ » . وقال ^(٤) : « وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى » ؛ فقد أخبرنا ربنا أن كل نفس بما كسبت رهينة ، وأنه لا يؤاخذ أحداً بذنب أحد ، وإنما تتعلق كل عقوبة بصاحب الذنب ، بيد أن الناس إذا تظاهروا بالمنكر فمن الفرض على كل من رآه أن يغيّره ، فإذا سكت عنه فكأنهم عاصي ؛ هذا بفعله ، وهذا برضاه به . وقد جعل الله في حكمه وحكمته الراضى بمنزلة العامل ؛ فانتظم الذنب بالعقوبة ، ولم يقدّم موضعه ، وهذا نفيس لمن تأمله .

فإن قيل ، وهي :

المسألة الثالثة - فما معنى هذه الآية ؟

قلنا : هي آية بديمة ، ومعناها على الناس مرتبك ، وقد بينها في قبس الموطأ ، وفي ملجئة المتفقيين .

لبابه أن قوله : ﴿ اتَّقُوا ﴾ أمر . وقوله : ﴿ لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ نهى ، ولا يصلح أن يكون النهى جواب الأمر ، فيبقى الأمر بغير جواب ، فيشكل الخطاب . والدليل على أن قوله : ﴿ لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ نهى - دخول ^(٥) الفون الثقيلة فيه ، وهي لا تدخل إلا على فعل النهى ، أو جواب القسم .

ولا تظنوا أن إشكال هذه الآية حدث بين المتأخرين ؛ بل هو أمر سالف عند المتقدمين ،

(١) في ل : عملوا . (٢) في ل : استحقوا . (٣) سورة البقرة : ٢٨٦

(٤) سورة الإسراء : ١٥ (٥) كلمة « دخول » خبر أن .

ولذلك قراها قوم : واتَّقُوا فِتْنَةً أَنْ تُصِيبَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً . وقرأها آخرون : واتَّقُوا فِتْنَةً لَتُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً . وهكذا يروى فيها عن أَبِي بَنْ كَب ، وعبد الله بن مسعود ، وكان يقول ابن مسعود إذا قراها : ما منكم من أحدٍ إِلَّا وله فِتْنَةٌ في أهله وماله . وكان الزُّبَيْر يقول : كنا نَظُنُّهَا لغيرنا فإذا بها قد أصابتنا . وكذلك كان يرى ابن عباس . وأما فِتْنَةُ الرجل في أهله فلا تتعداه ، ولا تأخذ بالمعقوبة سواء ، وإنما المعنى في الآية ما ذكرناه .

فأما اعتراضهم بالإعراب وهي :

المسألة الرابعة - فقد أوضحنها في الرسالة الملحقة ، وقلنا : فيها ثلاثة أقوال :
الأول - أنه أمر ثم نهى ، كلٌّ واحدٍ مستقل بنفسه ، كما تقول : قم غداً . لا تتكلم اليوم .
الثاني - الإعراب اتَّقُوا فِتْنَةً إِنْ لَمْ تَتَّقَوْهَا أصابكم .
فأما الأول فضعيف ؛ لأن قوله : « اتَّقُوا فِتْنَةً » ليس بكلام مستقل ، فيصح أن يتركب عليه غيره .

وأما الثاني ، وهو جواب الطبري ، فلا يشبه منزلته في العلم ، لأن مجازته : لا تصيب الذين ظلموا ، ولم يرد كذلك .

الثالث - قال لنا شيخنا أبو عبد الله الفحوى : هذان هي فيه معنى جواب الأمر ، كما يقال : لا تزل^(١) من الدابة لا تطرحنك ، وقد جاء مثله في القرآن^(٢) : « ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم سليمان وجنوده » . وهذا منتهى الاختصار وقد طولناه في مكانه .
الآية الثامنة^(٣) - ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا وَيُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ﴾ .
فيها مسألان :

المسألة الأولى - قوله : ﴿ إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ ﴾ :

وقد تقدم القول في التقوى وحقيقتها وأنها فعلٌ ، من وقى بقي وقاية وواقية ، أبدلت الواو

(١) في ل : لا تزل . (٢) سورة النمل : ١٨ (٣) الآية : ٢٩

تاء لنة ؛ وذلك بأن يحمل بينه وبين مخالفة الله ومعصيته وقاية وحجاباً ، ولها فيه محال :
 المحل الأول - العين ، فإنها رائد القلب وربيتة ، فما تَطَّلَعَ عليه أرسلته إليه ، فهو يَفْصَلُ
 منه الجائر مما لا يجوز ، وإذا جَلَّتْها بحجاب التقوى لم ترسل إلى القلب إلا ما يجوز ، فيستريح
 من شغَب ذلك الإلقاء ؛ وربما أصابت هذا المعنى الشعراء كقولهم :

وَأَنْتَ إِذَا أُرْسِلْتَ طَرَفَكَ رَائِدًا لِقَلْبِكَ يَوْمًا أَسْلَمَتْكَ الْمُنَظَرُ
 رَأَيْتَ الَّذِي لَا كَلَّهَ أَنْتَ قَادِرٌ عَلَيْهِ وَلَا عَنْ بَعْضِهِ أَنْتَ صَابِرٌ

وهذا وإن كان أخذ طرفاً من المعنى فإن شيخنا عطاء المقدسي شيخ الفقهاء والصوفية
 بيت المقدس استوفى المعنى في بيتين أنشدناهما :

إِذَا لُمْتُ عَيْنِي اللَّاتِينَ أَضَرَّتَا بِجِسْمِي وَقَلْبِي قَالَتَا : لِمَ الْقَلْبَا
 فَإِنْ لُمْتُ قَلْبِي قَالَ عَيْفَاكَ جَرَّتَا عَلَى الرِّزَايَا ثُمَّ لِي تَجْمَلُ الذَّنْبَا
 وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ^(١) : إن الله كتب على ابن آدم حفظه من الزنا. أدرك ذلك
 لا محالة ؛ فالعينان ترنيان وزناهما النظر ، واليدان ترنيان وزناها البطش .

المحل الثاني - الأذن ، وهو رائد عظيم في قبيل الأصوات يُبَلِّغُ إلى القلب منها ما ينبغي ^(٢) ،
 وقد كانت البواطِلُ فيه أكثر من الحقائق ، فعلى العبد أن يمتنع من الخوض في الباطل أولاً ،
 ويتره نفسه عن مجالسة أهله ؛ وإذا سمع القول اتبع أحسنه ، ووعى أسلمه ، وصان عن غيره
 أذنه ، أو قدَّفه عن قلبه إن وصل إليه .

المحل الثالث - اللسان ، وفيه نيف على عشرين آفة وخصلة واحدة ، وهي الصدق ، وبها
 يفتق عنه جميع الخصال الذميمة ، وعن بدنه جميع الأفعال القبيحة ، فإذا حجبته بالصدق فقد
 كملت له التقوى ، ونال المرتبة القصوى .

المحل الرابع - اليد وهي للبَطْش والتناول ، وفيها معاصٍ منها : الغصب ، والسرقة ،
 ومحاولة الزنا ، والإذابة للحيوان والناس ، وحجباها الكف لإعما أراد الله .

المحل الخامس - الرِّجْل ، وهي للمشي إلى ما يحل ، وإلى ما يجب ، وحجباها الكف عما
 لا يجوز .

(١) صحيح مسلم : ٢٠٤٦ (٢) قول : ما يغمه . والتقية : السر .

الحل السادس - القلب ، وهو البحر الخضم ، وفي القلب الفوائد الدينية ، والآفات المهلكة ، والنقوى ، فيه حجابٌ يسلخ الآفات عنه ، وشحنه بالنيسة الخالصة ؛ وشرحه بالتوحيد ، وخلع الكبر والعجب بمعرفة بأوله وآخيه ، والتبري من الحسد ، والتحفظ من شوائب الشرك الظاهر والخبى ، بمراعاة غير الله في الأعمال ، والركون إلى الدنيا بالغفلة عن المال . فإذا انتهى العبد إلى هذا المقام مهد له في قبوله مكانا ، ورزقه فيما يريد من الخير إمكانا ، وجعل له بين الحق والباطل والطاعة والمعصية فرقا ، وهى :

المسألة الثانية - فى قسم العمل فى هذه الآية ، والإشارة إليه أن يمثل ما أمر ، ويحجب كيف استطاع ما عنه نهى ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم . إذا أمرتكم ^(١) بأمرٍ فأتوا منه ما استطعتم ، وإذا نهيتكم ^(٢) عن شيء فاجتنبوه .

وقد قال ابن وهب : سألت مالكا عن قوله : ﴿ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا ﴾ - قال : خرجا . ثم قرأ ^(٣) : « وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ... » إلى ^(٢) : « فَهُوَ حَسْبُهُ » . وقال ابن القاسم : سألت مالكا عن قوله : ﴿ إِنْ تَقَوُّوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا ﴾ قال : يعنى مخرجا .

وقال إمامهم : سألت مالكا عنها فذكر معنى ما تقدم .

وقال ابن إسحاق : يجعل لكم فصلا بين الحق والباطل .

وهذه كلها أبواب العمل فى القلوب والأبدان .

الآية التاسعة ، قوله تعالى ^(٤) : ﴿ وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ ﴾ .

فيها مسألان :

المسألة الأولى - قد بينا أنها مكية . وسبب نزولها ، والمراد بها ما روى أن قريشا اجتمعت فى دار الندوة ، وقالت : إن أمر محمد قد طال علينا ، فإذا تروا ؟ فأخذوا فى كل جانب من القول ، فقال قائل : نرى أن يُقيدَ ويحبس .

(١) فى ل : إذا أمرتم . (٢) فى ل : وإذا نهيتم . (٣) سورة الطلاق ، آية ٢ ، ٣ .

(٤) الآية الثلاثون من السورة .

وقال آخر : نرى أن يُنفَى ويخرج .

وقال آخر : نرى أن يأخذ من كل قبيلة رجل سيفاً فيضربونه ضربة واحدة ، فلا يقدر بنو هاشم على مطالبة القبائل . وكان القائل هذا أبا جهل . فاتفقوا عليه ، وجاء جبريل النبي صلى الله عليه وسلم فأعلمه بذلك ، وأذن له في الخروج ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم علي بن أبي طالب بأن يضطجع على فراشه ، ويتسجى ببرده الحضرمي . وخرج النبي صلى الله عليه وسلم [عليهم] ^(١) حتى وضع التراب على رؤوسهم ، ولم يعلموا به ، وأخذ مع أبي بكر إلى النار ، فلما أصبحوا نظروا إلى علي في موضعه ، وقد فاتهم ، ووجدوا التراب على رؤوسهم ، ولم يعلموا ^(٢) ، تحت خزي وذلة ، فامتن الله على رسوله بذلك من نعمته عليه وسلامته من مكرهم بما أظهر عليهم من نوم علي على السرير كأنه النبي ، ومن وضع التراب على رؤوسهم ، وهذا كله مكر من فعله جزاء على مكرهم ، والله خير الماكرين .

المسألة الثانية - قام علي على فراش النبي صلى الله عليه وسلم فداء له ، وخرج أبو بكر مع النبي مؤنساً له .

وقد روى أن علياً قال له النبي صلى الله عليه وسلم : إنه لن يخلص إليك . وهذا تأمين يقين ، ويجب على الخلق أجمعين أن يَقُوا بأنفسهم النبي صلى الله عليه وسلم ، وأن يهلكوا أجمعين في نجاته ؛ فلن يؤمن أحدٌ حتى يكون النبي صلى الله عليه وسلم أحب إليه من نفسه وأهله والخلق أجمعين . وَمَنْ وَقَى مسلماً بنفسه فليس له جزاء إلا الجنة . وذلك جائز .

والدليل عليه وجوب مدافعة المطالب والصائل على أخيك المسلم .

الآية الماثرة - قوله تعالى ^(٣) : ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ ﴾ .

فيها أربع مسائل :

المسألة الأولى - ثبت عن ابن شماسه المهري قال : حضرنا عمرو بن العاص ، وهو في سِيقَةِ الموت ، فبكى طويلاً ، وحوّل وجهه إلى الجدار ، فحمل ابنه يقول : ما يبكيك يا أبتاه؟

(١) من ل . (٢) في ل : وضع التراب على رؤوسهم فانصرفوا تحت . . . (٣) الآية ٣٨

أَمَّا بَشَرَكُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِكَذَا؟ أَمَّا بَشَرَكُ رَسُولُ اللَّهِ بِكَذَا؟ قَالَ : فَأَقْبِلْ بَوَجهه ، فقال : إِنَّ أَفْضَلَ مَا بَعْدَ شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ أَنِّي كُنْتُ عَلَى أَطْبَاقِ ثَلَاثٍ ^(١) : لَقَدْ رَأَيْتَنِي وَمَا أَحَدٌ أَشَدَّ بَغْضًا لِرَسُولِ اللَّهِ مِنِّي ، وَلَا أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ يَكُونَ قَدْ اسْتَمَكَنْتَ مِنْهُ فَقَلْتَنِي ، فَلَوْ مَتَّ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ لَكُنْتُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ . فَلَمَّا جَمَلَ اللَّهُ الْإِسْلَامَ فِي قَلْبِي أَنْتَيْتُ النَّبِيَّ فَقُلْتُ : ابْسُطْ يَمِينَكَ لِأَبَايَمِكَ ^(٢) ، فَبَسُطَ يَمِينَهُ . قَالَ : فَقَبِضْتُ يَدِي . قَالَ : مَا لَكَ يَا عَمْرُو؟ قَالَ : قُلْتُ : أَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِطَ . قَالَ : تَشْتَرِطُ مَاذَا؟ قُلْتُ : أَنْ يُغْفَرَ لِي . قَالَ : أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الْإِسْلَامَ يَهْدِمُ مَا قَبْلَهُ ، وَأَنَّ الْهَجْرَةَ تَهْدِمُ مَا كَانَ قَبْلَهَا ، وَأَنَّ الْحَيَّجَ يَهْدِمُ مَا قَبْلَهُ ، وَمَا كَانَ أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ، وَلَا أَجَلَ فِي عَيْنِي مِنْهُ ، وَمَا كُنْتُ أَطِيقُ أَنْ أَمْلَأَ عَيْنِي مِنْهُ إِجْلَالًا لَهُ ^(٣) ، وَلَوْ سُئِلْتُ أَنْ أَصِفَهُ مَا أَطَقْتُ ؛ لِأَنِّي لَمْ أَكُنْ أَمْلَأُ عَيْنِي مِنْهُ ، وَلَوْ مَتَّ عَلَى ذَلِكَ الْحَالِ لَرَجَوْتُ أَنْ أَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ ، ثُمَّ وَلَيْتُنَا أَشْيَاءَ مَا أَدْرِي مَا حَالِي فِيهَا ؛ فَإِذَا أَنَا مَتَّ فَلَا تَصِحُّبِي نَائِمَةً وَلَا نَارًا ؛ فَإِذَا دَفَنْتُمُونِي فَسُنُّوا ^(٤) عَلَى التُّرَابِ سَفًّا ، ثُمَّ أَقِيمُوا حَوْلَ قَبْرِي قَدَرًا مَا تَنْحَرُ جُزُورٌ وَيُقَسَّمُ لِحْمُهَا حَتَّى أَسْتَأْنِسَ بِكُمْ ، وَأَنْظُرَ مَاذَا أَرَا جَعَلَ بِهِ رَسُلَ رَبِّي .

المسألة الثانية - قال علماؤنا : هذه لطيفةٌ من الله سبحانه منَّ بها على الخليقة ^(٥) ؛ وذلك أَنَّ الْكَافِرَ يَقْتَحِمُونَ الْكَفْرَ وَالْجُرَائِمَ ، وَيَرْتَكِبُونَ الْمَعَاصِيَ ، وَيَرْتَكِبُونَ الْمَأْثِمَ ، فَلَوْ كَانَ ذَلِكَ يُوجِبُ مَوَازِينَهُمْ لَمَا اسْتَدْرَكُوا أَبَدًا تَوْبَةً ، وَلَا نَالَتْهُمْ مَغْفَرَةٌ ؛ فَيَسَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ قَبُولَ التَّوْبَةِ عِنْدَ الْإِنَابَةِ ، وَبَذَلَ الْمَغْفِرَةَ بِالْإِسْلَامِ ، وَهَدَمَ جَمِيعَ مَا تَقَدَّمَ ؛ لِيَكُونَ ذَلِكَ أَقْرَبَ إِلَى دُخُولِهِمْ فِي الدِّينِ ، وَأَدْعَى إِلَى قَبُولِهِمْ كَلِمَةَ الْإِسْلَامِ ، وَتَأْلِيفًا عَلَى الْمَلَّةِ ، وَتَرْغِيبًا فِي الشَّرِيعَةِ ؛ فَأَنَّهُمْ لَوْ عَلِمُوا أَنَّهُمْ يُوَازِنُونَ لَمَّا أَنَابُوا وَلَا أَسْلَمُوا .

فَقَدْ رَوَى مُسْلِمٌ أَنَّ رَجُلًا كَانَ فِي مَنَاسِكَمْ قَتَلَ نَسَمَةً وَتَسْعِينَ نَفْسًا ، سَأَلَ :

(١) في ل : ثلاث نفر . (٢) في ل : فلا بأيمك . (٣) في ا : إجلالا منه . (٤) أى ضعوه وضعا

سهلا . (٥) في القرطبي : على الخلق .

هل له توبة؟ فجاء عالماً^(١) فسأله، فقال: لا توبة لك، فقتله وكل به مائة. ثم جاء عالماً آخر فسأله، فقال: ومن يسد عليك باب التوبة؟ أتت الأرض المقدسة. فبشئ إليها، فحضره الأجل في الطريق، فاختمت فيه ملائكة الرحمة وملائكة المذاب؛ فأوحى الله أن قيسروا إلى أي الأرضين هو أقرب: أرضه التي خرج منها أم الأرض المقدسة؟ فألقوه^(٢) أقرب إلى الأرض المقدسة بشبر، فقبضته ملائكة الرحمة.

وفي رواية: فقاوسه فوجدوه قد دنا بصدده. فانظروا إلى قول العالم له: لا توبة له. فلما علم أنه قد أبأسه قتله؛ فعزل اليأس من الرحمة؛ والتنفير مفسدة للخلقة، والتيسير مصلحة لهم.

وقد قدمنا عن ابن عباس أنه كان إذا جاء إليه رجل لم يقتل فسأله: هل للقاتل توبة؟ فيقول له: لا توبة له؛ تخويفاً وتحذيراً. فإذا جاءه من قتل فسأله: هل للقاتل من توبة؟ قال له: لك توبة؛ تيسيراً وتأليفاً^(٣).

المسألة الثالثة - قال ابن القاسم، وأشهب، وابن وهب، عن مالك في هذه الآية: مَنْ طَلَّقَ فِي الشَّرْكِ ثُمَّ أَسْلَمَ فَلَا طَلَّاقَ لَهُ، وكذلك من حلف فأسلم فلا حنث عليه، وكذلك مَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ مِثْلُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ ثُمَّ أَسْلَمَ فَذَلِكَ مَغْفُورٌ لَهُ.

فأما من افترى على مسلم ثم أسلم، أو سرق ثم أسلم، أُقيم عليه الحدُّ للفِرْيَةِ والسَّرْقَةِ، ولو زنى وأسلم أو اغتصب مسلمة ثم أسلم يسقط عنه الحد.

وروى أشهب عن مالك: إنما يعني عز وجل ما قد مضى قبل^(٤) الإسلام من مالٍ أو دمٍ أو شيء. وهذا هو الصواب؛ لما قدمنا من عموم قوله^(٥): ﴿إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾، وقوله: الإسلام يهدم ما كان قبله. وما بيناه من المعنى في التيسير وعدم التنفير. المسألة الرابعة - إذا أسلم المرتد، وقد فاتته صلوات، وأصاب جنایات، وأتلف أموالاً - فإن الشافعي قال: يلزمه كل حق لله وللآدمي.

وقال أبو حنيفة: ما كان لله يسقط، وما كان للآدمي يلزمه؛ وقال به علماؤنا.

(١) في القرطبي: عابداً (٧ - ٤٠١) (٢) ألفوه: وجدوه. (٣) والقرطبي: ٧ - ٤٠٢

(٤) في ١: ما قد مضى من الإسلام. (٥) سورة الأنفال، آية ٣٨

ودليلهم عموم قوله : (فُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ) . وقول النبي : الإسلام يهدم ما كان قبله . وهذا عام في الحقوق التي تتعلق بالله كلها .
فإن قيل : المراد بذلك الكفر الأصلي ، بدليل أن حقوق الآدميين تلزم المرتد ؛ فوجب أن تلزمه حقوق الله .

فالجواب أنه لا يجوز اعتبار حقوق الآدميين بحقوق الله ، ولا حقوق الله بحقوق الآدميين في الإيجاب والإسقاط ؛ لأن حق الله يستغنى عنه ، وحق الآدمي يفقر إليه ؛ ألا ترى أن حقوق الله لا تجب على الصبي ، وتلزمه حقوق الآدميين ، وفي ذلك تمهيد طويل بيناه في تخلص التلخيص فلينظر هنالك .

الآية الحادية عشرة - قوله تعالى ^(١) : ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ فَإِنْ انْتَهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ . وَإِنْ تَوَلَّوْا فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَوْلَاكُمْ نِعِمَّ الْمَوْلَى وَنِعَمَ النَّصِيرُ ﴾ .

يحتمل أن يريد به : وقَاتِلُوهُمْ حتى لا يكون كفر ^(٢) . ويحتمل أن يكون : وقَاتِلُوهُمْ حتى لا يُفْتَنَ أحدٌ عن دينه . وكلاهما يجوز أن يكون مرادا ، وهذه الغاية لا تتحقق إلا بنزول عيسى . وقد بينا ذلك في سورة البقرة ومسائل الخلاف .

وفي البخاري ، عن سعيد بن جبير ، قال : خرج علينا ابن عمر فرجونا أن يحدثنا حديثا حسنا . قال : فبادرنا إليه رجل ، فقال : يا أبا عبد الرحمن ، حدثنا عن القتال في الفتنة ، والله يقول : (وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ) . فقال : هل تدري ما الفتنة ؟ فَكَلَّتْكَ أُمُّكَ ! إنما كان محمد يقاتل المشركين ، وكان الدخول في دينهم فتنة ، وليس بقتالكم على الملك .

الآية الثانية عشرة - قوله ^(٣) : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّقَىٰ أَجْمَعِينَ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ .

فيها ثلاث عشرة مسألة :

المسألة الأولى - قوله : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ ﴾ :

قد بينا القول في الغنيمة والفيء فأما الأحكاميون فقالوا: إن الغنيمة من الأموال المنقولة، والفيء الأرضون؛ قاله مجاهد .

وقيل : إن الغنيمة ما أخذ عنوة . والفيء ما أخذ على صلح؛ قاله الشافعي .

وقيل : إن الفيء والغنيمة بمعنى واحد .

وأما قول مجاهد فصار إليه ؛ لأن الله ذكر الفيء في القرى ، وذكر الغنيمة مطلقا ، ففصل الفرق هكذا .

وأما قول الشافعي فبناه على العرف ، وأن الغنيمة تنطابق في العرف على الأموال القهرية ، وينطابق الفيء عرفاً على ما أخذ من غير قهر . وليس الأمر كذلك ، بل الفيء عبارة عن كل ما صار للمسلمين من الأموال بغير قهر وبغير قهر .

وحقيقته أن الله خلق الخلق ليعبدوه ، وجعل الأموال لهم ليستعينوا بها على ما يرزقهم ، وربما صارت في أيدي أهل الباطل ، فإذا صارت في أيدي أهل الحق فقد صرفها عن طريق الإرادة إلى طريق الأمر والعبادة .

المسألة الثانية - إذا عرفتم أن الغنيمة هي ما أخذ من أموال الكفار؛ فإن الله قد حكم فيها بحكمه ، وأنهض فيها سابق علمه ، فجعل خمسها للخمسة الأسماء ، وأبقى سائرهما لمن غنمها ؛ ونحن نسميها ، ثم نطف على الواجب فيها فنقول :

أما سهم الله ففيه قولان :

أحدهما - أنه وسهم الرسول واحد، وقوله : « لله » استفتاح كلام ، فله الدنيا والآخرة والخلق أجمع .

الثاني - روى عن أبي العالية الرياحي قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤتى بالغنيمة فيقسمها على خمسة ، يكون أربعة أخماسها لمن شهد بها ، ثم يأخذ الخمس فيضرب بيده فيأخذ منه الذي قبض كفه فيجعله للكعبة ، وهو سهم الله ، ثم يقسم ما بقي على خمسة أسهم . وأما سهم الرسول فقليل : هو استفتاح كلام ، مثل قوله : لله ، ليس لله منه شيء ولا

لِلرَّسُولِ، وَيُقَسَّمُ الْخُمْسُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَصْهُمٍ: صَهِمُ لِبْنِي هَاشِمٍ، وَلِبْنِي الْمَطْلَبِ صَهِمٌ، وَلِلْيَتَامَى صَهِمٌ، وَالْمَسَاكِينَ صَهِمٌ، [وَلِابْنِ السَّبِيلِ صَهِمٌ] ^(١)؛ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ .

وَقِيلَ: هُوَ لِلرَّسُولِ، فِي كَيْفِيَّةٍ كَوْنَهُ لَهُ أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ: فَقِيلَ لِفَرَايَةِ إِثْرَاءٍ، وَقِيلَ لِلْخَلِيفَةِ بَعْدَهُ، وَقِيلَ: هُوَ يَلْحَقُ بِالْأَصْهُمِ الْأَرْبَعِ، وَقِيلَ: هُوَ مَصْرُوفٌ ^(٢) فِي الْكُرَاعِ ^(٣) وَالسَّلَاحِ، وَقِيلَ: إِنَّهُ مَصْرُوفٌ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ الْعَامَةِ؛ قَالَ الشَّافِعِيُّ .

وَأَمَّا صَهِمُ ذَوِي الْقُرْبَى فَقِيلَ: هُمُ قُرَيْشٌ، وَقِيلَ: بَنُو هَاشِمٍ، [وَقِيلَ بَنُو هَاشِمٍ وَ] ^(٤) بَنُو الْمَطْلَبِ؛ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ .

وَقِيلَ: ذَهَبَ ذَلِكَ بِمَوْتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَيَكُونُ لِفَرَايَةِ الْإِمَامِ بَعْدَهُ. وَقِيلَ: هُوَ لِلْإِمَامِ يَضَعُهُ حَيْثُ يَشَاءُ .

وَأَمَّا صَهِمُ الْيَتَامَى فَإِنَّ الْيَتِيمَ مَنْ فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْصَافٍ: مَوْتَ الْأَبِ وَعَدَمَ الْبُلُوغِ، وَوُجُودَ الْإِسْلَامِ أَصْلًا فِيهِ أَوْ تَبَعًا لِأَحَدِ أَبْوَيْهِ، وَحَاجَتَهُ إِلَى الرُّقْدِ ^(٥) .

وَأَمَّا الْمَسْكِينُ فَهُوَ الْمَحْتَاجُ .

وَأَمَّا ابْنُ السَّبِيلِ فَهُوَ الَّذِي يَأْخُذُهُ الطَّرِيقُ مُحْتَاجًا، وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا فِي بَلَدِهِ .

المسألة الثالثة - في التنقيح :

أَمَّا قَوْلُ أَبِي الْعَالِيَةِ فَلَيْسَ مِنَ النَّظَرِ فِي الْمَرْتَبَةِ الْعَالِيَةِ؛ فَإِنَّ الْأَرْضَ كُلَّهَا لِلَّهِ مِلْكًا وَخَلْقًا، وَهِيَ لِعِبَادِهِ رِزْقًا وَقِسْمًا . وَأَمَّا الرَّسُولُ فَهُوَ مِمَّنْ أَنْعَمَ عَلَيْهِ وَمِلْكُهُ . وَلَكِنَّهُ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: مَالِي مِمَّا آفَأَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ إِلَّا الْخُمْسُ، وَالْخُمْسُ مُرَدُّدٌ فِيكُمْ . وَهَذَا بِعِضْدِ قَوْلٍ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ يَرْجِعُ فِي مَصَالِحِ الْعَامَةِ .

وَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ يَرْجِعُ لِفَرَايَةِ إِثْرًا فَإِنَّهُ بَاطِلٌ بِإِجْمَاعِ مِنَ الصَّحَابَةِ، فَإِنَّ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَرْسَلَتْ تَطْلُبُ مِيرَاثَهَا مِنْ أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ لَهَا: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: نَحْنُ لَا نُورِثُ، مَا تَرَكَنَاهُ صَدَقَةٌ .

وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ فِي مَسَائِلِ الْأَصُولِ وَسَائِرِ الْأَقْوَالِ دَعَاوَى لِابْرَهَانَ عَلَيْهَا .

(١) لَيْسَ فِي ل . (٢) فِي ١ : مَصْرُوفٌ . (٣) الْكُرَاعُ : اسْمٌ يَجْمَعُ الْخَيْلَ .

(٤) لَيْسَ فِي ل . (٥) الرُّقْدُ : الْعَطَاءُ .

وأما سَهْمُ ذَوِي الْقُرْبَى فَأَصَحُّهَا أَنَّهُمْ بَنُو هَاشِمٍ ، وَبَنُو الْمُطَلَبِ ، وَسَائِرُ الْأَقْسَامِ صَحِيحَةٌ فِي الْأَقْوَالِ وَالتَّوَجِيهِ .

وقد روى عن ابن القاسم ، وأعمش ، وعبد الملك ، عن مالك - أَنَّ الْفَيْءَ وَالْخُمْسَ يُجْعَلَانِ فِي بَيْتِ الْمَالِ ، وَيُعْطَى الْإِمَامُ قَرَابَةً رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُمَا .

وروى ابن القاسم ، عن مالك - أَنَّ الْفَيْءَ وَالْخُمْسَ وَاحِدٌ . وَرَوَى دَاوُدُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكٍ عَنْ عَمِّهِ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنَّ الْقَرَابَةَ لَا يُعْطَوْنَ مِنْهُ إِلَّا بِالْفَقْرِ ، وَهِيَ :

السَّأَلَةُ الرَّابِعَةُ - قَالَه مَالِكُ : وَبِهِ أَقُولُ . وَقَدْ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يُعْطَى الْقَرَابَةُ إِلَّا أَنْ يَكُونُوا فَقَرَاءً ، فَزَادَ الْفَقْرُ عَلَى النَّصِّ ، وَالزِّيَادَةُ عِنْدَهُ عَلَى النَّصِّ نَسْخٌ ، وَلَا يَجُوزُ نَسْخُ الْقُرْآنِ إِلَّا بِقُرْآنٍ مِثْلِهِ أَوْ بِخَبَرٍ مُتَوَاتِرٍ .

فَأَمَّا مَالِكٌ فَاحْتَجَّ بِأَنَّ ذَلِكَ جُعِلَ لَهُمْ عَوْضًا عَنِ الصَّدَقَةِ .

وقد قال عمر بن عبد العزيز قوله : (فَإِنَّ لِلَّهِ خُمْسَهُ وَلِلرَّسُولِ) ، يَعْنِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ . وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ كُلُّهُ .

والدليل عليه ما روى في الصحيح ^(١) أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ سَرِيَّةً فَبَقِلَ نَجْدٌ ، فَأَصَابُوا فِي سُهُمَانِهِمْ اثْنَيْ عَشَرَ بَعِيرًا ، وَنُقِلُوا بِعِيرًا بَعِيرًا .

وَبُثِّتَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ فِي أَسَارِي بَدْرَ : لَوْ كَانَ الْمَطْعَمُ بِنِ عَدِي حَيًّا وَكَلْمِي فِي هَؤُلَاءِ الثَّنِيَّ ^(٢) لَتَرَكْتُهُمْ لَهُ .

وَبُثِّتَ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ رَدَّ سَبْيَ هَوَازِنَ وَفِيهِ الْخُمْسُ .

وَبُثِّتَ فِي الصَّحِيحِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ : آثَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ حُنَيْنٍ أَنْاسًا فِي النِّفْمَةِ ، فَأَعْطَى الْأَفْرَعَ بْنَ حَابِسٍ مِائَةَ مِنَ الْإِبِلِ ، وَأَعْطَى عُبَيْدَةَ مِائَةَ مِنَ الْإِبِلِ ، وَأَعْطَى أَنْاسًا مِنْ أَشْرَافِ الْعَرَبِ وَآثَرَهُمْ ^(٣) يَوْمَئِذٍ فِي الْقِسْمَةِ ، فَقَالَ رَجُلٌ : وَاللَّهِ إِنْ هَذِهِ الْقِسْمَةُ مَا عُدِلَ فِيهَا ، أَوْ مَا أُرِيدَ بِهَا وَجْهُ اللَّهِ . فَقُلْتُ : وَاللَّهِ لَا خَيْرَ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَأَخْبَرْتَهُ ، فَقَالَ : يَرْحَمُ اللَّهُ أَخِي مُوسَى ، لَقَدْ أُودِيَ بِأَكْثَرِ مِنْ هَذَا فَصَبِرَ .

(١) صحيح مسلم ١٣٦٨ (٢) الناقة الطائفة في السادسة والبعير ثني ، والفرس الداخلة في الرابعة (القاموس) . (٣) آثرهم : فضلهم .

وفي الصحيح : إنما أنا قاسم ، بُعثت أن أقسم بينكم بالله حاكم ، والذي قاسم ، والحق للخاق .
وصحَّ عن علي رضي الله عنه أنه قال : كان لي شارب^(١) من نصيبي يوم بدر ، وأعطاني رسول الله شارباً من الخمس .

وروى مسلم وغيره ، عن عبد المطلب بن ربيعة قال^(٢) : اجتمع ربيعة بن الحارث ، والعباس ابن عبد المطلب ، فقالا : والله لو بَعَثْنَا هذين . فقالا لي ، وللفضل بن عباس : اذهبا إلى رسول الله فكلّماه يؤمنكما على هذه الصدقة ، فأديا ما يؤدّي الناس ، وأصيبا مما يصيب الناس ، فبينما هما في ذلك إذ دخل علي بن أبي طالب ، فوقف عليهما ، فذكر اذ ذلك له ، فقال علي : لا تفعلوا ، فوالله ما هو بفاعل . فابتدأه ربيعة بن الحارث فقال : والله ما هذا إلا نفاسة منك علينا ، فوالله لقد نلتَ صهر رسول الله فأنفَسْنَاهُ عليك . فقال علي : [أنا]^(٣) أبو حسن القوم . أرسلوهما ، فانطلقا ، واضطجع علي ، فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر سبعة فاه إلى الحجرة ، فقمنا عندها حتى جاء ، فأخذ بأذناننا ، ثم قال : أخرجنا ما تُصرِّران^(٤) ؛ ثم دخل ، ودخاننا عليه ، وهو يومئذ عند زينب بنت جحش - قال : فترايلنا^(٥) الكلام ، ثم تكلم أحدهما ، فقال : يارسول الله ؛ أنت أبرُّ الناس ، وأوصل الناس ، وقد بلغنا النكاح ، فجنناك لتؤمِّرنا على بعض هذه الصدقات ، فنؤدّي إليك ما يؤدّي الناس ، ونصيب كما يصيبون .

قال : فسكت طويلاً حتى أردنا أن نكلّمه . قال : وجعلت زينب تُلمع إلينا من وراء الحجاب ألا تكلماه .

ثم قال : إنَّ الصدقة لا تحلُّ لآل محمد ؛ إنما هي أوساخ الناس ، ادعوا إلى محمّية - وكان علي الخمس ، ونوفل بن الحارث بن عبد المطلب . قال : فجاءاه . فقال لمحمية : أنكح هذا الغلام ابنتك للفضل بن عباس [- يعني لي ،]^(٦) . فأنكحه^(٧) .

وقال لنوفل بن الحارث : أنكح هذا الغلام بنتك - يعني لي ، فأنكحني . وقال لمحمية : أصدق عنهما من مال الخمس كذا وكذا . وفي رواية أنه قال لهما : إن الصدقة أوساخ الناس ، ولكن انظروا إذا أخذت بحلقة الجفة ، هل أوتر عليكم أحدا ؟

(١) الشارب من السهام : العتيق القديم . ومن النوق : المسنة الهرمة كالشارفة (الفاموس) .

(٢) صحيح مسلم : ٧٥٢ (٣) ليس في ل . (٤) تصرران : تجمعهانه في صدوركما من السلام .

(٥) في ل : فترايلنا . وفي مسلم : فتواكلنا . (٦) من ل . (٧) في ل : فأنكحني .

وقد قال أصحاب الشافعي : **خُمْسُ الخُمْسِ للرسول والأربعة أخماس من الخُمْسِ للأربعة أصناف المسمّين معه ، وله سَهْمٌ كسائر سهام الغنائين إذا حضر الغنيمة وله سهم الصّفي** ^(١) يصطفي سيفاً ^(٢) أو خادماً أو دابة .

فأما سَهْمُ القتال فبـكونه أشرف المقاتلين ، وأما سهم الصّفي فنصوص له في السير ، منه ذو الفقار ، وصفية ^(٣) ، وغير ذلك .

وأما **خُمْسُ الخُمْسِ** فيحقق التقسيم في الآية .

قال الإمام الفاضل ^(٤) أبو بكر بن العربي رضى الله عنه : قد بينّا الرّدّ عليه ، وأوضحنا أنّ الله إنما ذكر نفسه تشريفاً لهذا المكتسب ، وأما رسوله فقد قال : إنما أنا قاسم ، والله المّعطي . وقال : مالى مما آفاه الله عليكم إلا الخُمْس ، والخُمْسُ مردود فيكم ^(٥) ، وقد أعطى جميعه وبمضه ، وأعطى منه للمؤلفة قلوبهم ، وليسوا بمن ذكر الله في التقسيم ، وردّه على المجاهدين بأعيانهم تارة أخرى ؛ فدلّ على أن ذكر هذه الأقسام بيانٌ مَحْضَرَفٌ ومحل ، لا بيان استحقاق وملك ؛ وهذا ما لا جواب عنه لمنصف .

وأما الصّفي فحقّ في حياته ، وقد انقطع بعد موته إلّا عند أبي ثور ؛ فإنه رآه باقياً للإمام ، فجعله ^(٦) مجمل سَهْمِ النبي ، وهذا ضعيف ؛ والحكمة فيه أن الجاهلية كانوا يرون الرئيس في ^(٧) الغنيمة ما قال الشاعر ^(٨) :

لَكَ المِرْبَاعُ مِنْهَا وَالصَّفَايَا وَخُكْمُكَ وَالنَّشِيطَةُ وَالْفُضُولُ ^(٩)

فكان يأخذ بنير شرع ولا دين الربع من الغنيمة ^(١٠) ؛ ويصطفي منها ، ثم يتحكّم بعد الصّفي في أى شيء أراد ، وكان ماشدّ منها له وما فضل من خُرُونٍ ومَتَاعٍ ^(١١) ؛ فأحكم الله الدين بقوله ^(١٢) : (وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمْسَهُ) . وأبقى سَهْمُ الصّفي لرسوله ،

(١) الصّفي من الغنيمة : ما اختاره الرئيس لنفسه قبل القسمة . (٢) في ل : صفيا .

(٣) هى صفية بنت حي . (٤) في ١ : الحافظ ، وهو المؤلف . (٥) في ل : عليكم . (٦) في ل :

يجمله . (٧) في ل : من الغنيمة . (٨) هو عبد الله بن عتبة الضيّ - اللسان : نشط - يخاطب بسطام بن قيس .

(٩) النشطة : ما أصاب الرئيس في الطريق قبل أن يصير إلى مجتمع الحى . والفضول : ما فضل

من القسمة مما لا تصح قسمته على عدد الغزاة ، كالبيير والفرس ونحوهما (اللسان) .

(١٠) في ١ : الربع من القسمة . (١١) الحرثى : أردأ المتاع وسقطه . (١٢) الأنفال : ٤١

وأسقط حكم الجاهلية ، وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُسْماً أَوْ أَوْسَعُ مِنْهُ علماً .
 المسألة الخامسة - ادّعى المقصرون ^(١) من أصحاب الشافعي أَنَّ خُمُسَ الخُمُسِ كان لرسول
 الله صلى الله عليه وسلم يَصْرِفُهُ فِي كَفَايَةِ أَوْلَادِهِ وَنِسَائِهِ ، وَيَدَّخِرُ مِنْ ذَلِكَ قُوَّةَ سَنَتِهِ ،
 ويصرف الباقي إلى السُّكْرَاعِ والسَّلاحِ ؛ وهذا فاسد من وجهين :
 أحدهما - أَنَّ الدلائل قد تقدم على أَنَّ الخُمُسَ كُلَّهُ لرسوله بقوله صلى الله عليه وسلم :
 مَا لِي مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيَّكُمْ إِلَّا الْخُمُسُ ، وَالْخُمُسُ مُرَدُّدٌ فِيكُمْ ^(٢) .

الثاني - ما ثبت في الصحيح عن مالك بن أوس بن الحدثان ، قال ^(٣) : قال : بينا أنا جالس
 عند عمر أتاه حَاجِبُهُ بِرَءَا ، فقال : هل لك في عثمان ، وعبد الرحمن بن عوف ، والزبير ،
 وسعد بن أبي وقاص يستأذنون ؟ قال : نعم . فأذن لهم ، فدخلوا فسلموا وجلسوا ، ثم جلس
 بِرَءَا يسيرا ، ثم قال : هل لك في عليّ وعباس ؟ قال : نعم ، فأذن لهما فدخلا فسلما وجلسا ،
 فقال العباس : يا أمير المؤمنين ، اقض بيني وبين هذا ، وهما يختصمان فيما أفاء الله على رسوله
 من بني النضير . فقال الرهط عثمان وأصحابه : يا أمير المؤمنين ، اقض بينهما ، وأرخ أحدهما
 من الآخر .

فقال عمر : يَا تَيْدُ ^(٤) ، كم أنشدكم بالله الذي بإذنه تقوم السماء والأرض ، هل تعلمون أَنَّ
 رسول الله قال : لَا نُورَثُ مَا تَرَكَنَا صَدَقَةٌ ؟ يريد رسول الله نفسه .

قال الرهط : قد قال ذلك . فأقبل عمر علىّ وعليّ وعباس فقال : أنشدكم بالله تعلمان أَنَّ
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قال ذلك ؟ قالوا : نعم . قال عمر : فَإِنِّي أُحَدِّثُكُمْ عَنْ هَذَا
 الْأَمْرِ : إِنَّ اللَّهَ قَدْ خَصَّ رَسُولَهُ فِي هَذَا الْفِيءِ بِشَيْءٍ لَمْ يُعْطَهُ غَيْرُهُ ، قال ^(٥) : « وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ
 عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أُوجِفْتُمْ ^(٦) عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ
 عَلَى مَنْ يَشَاءُ » . . . الْآيَةُ .

فكانت هذه خالصة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، والله ما اختارها ^(٧) دونكم

(١) في ل : الفاصرون . (٢) في ل : عليكم . (٣) صحيح مسلم : ١٣٧٧ (٤) التيد : الرفق
 (اللسان : تيد) . وفي ل : ما سركم . وفي صحيح مسلم : أنشد . (٥) سورة الحشر : ٦ (٦) أوجفته :
 أعديته ، وهو العتيق في السير . (٧) في ١ : ما اجتازها .

ولا استأثر بها عليكم ، قد أعطاكموها ، وبثها فيكم حتى قى منها هذا المال ، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُنفقُ على أهله نفقة سَنَتِهِمْ من هذا المال ، ثم يأخذ ما بقى ، فيجمله مَجْمَعُ مالِ الله .

فهذا حديث مالك بن أوس قال فيه : إنَّ بنى النضير كانت لرسول الله ينفق منها على أهله نفقة سَنَتِهِمْ .

وفى حديث عائشة فى الصحيح (١) : ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم خَيْبَرَ وفَدَكَ وصدقته بالمدينة؛ فأما صدقته بالمدينة فدفعها عمر إلى عليّ وعباس . وأما خَيْبَرَ وفَدَكَ فأمسكهما عمر ، وقال : هما صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كانت لحقوقه التى تعرّوه ونوائبه ، وأمرها إلى مَنْ وَلِيَ الأمر بعده .

فقد ثبت أن خَيْبَرَ وفَدَكَ وبنى النضير كانت لقوت رسول الله صلى الله عليه وسلم لنفسه وعياله سنةً ، ولحقوقه ونوائبه التى تعرّوه ، لا خمس المجلس الذى ادّعاه أصحاب الشافعى . وهذا نصٌّ لا غبار عليه ولا كلام لأحد فيه .

المسألة السادسة - قال تعالى فى هذه الآية: ﴿ لِيَذِيَ الْقُرْبَىٰ ﴾ ؛ فنظر قومٌ إلى أنها قرْبَى قُرَيْشٍ ، لقوله فى هذه الآية الأخرى (٢) : « قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ » . قال صلى الله عليه وسلم : إلا أن تصلّوا قرابة ما بينى وبينكم .

ولما نزلت (٣) : « وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ » ورَهْطَكَ منهم المخلصين دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجتمعوا فعمّ وحصّ . وقال : يا بنى كعب بن لؤى ؛ أنقذوا أنفسكم من النار ، يا بنى مُرّة بن كعب ؛ أنقذوا أنفسكم من النار ، يا بنى عبد شمس ؛ أنقذوا أنفسكم من النار ، يا بنى هاشم ؛ أنقذوا أنفسكم من النار ، يا بنى عبد المطلب ؛ أنقذوا أنفسكم من النار ، يا فاطم ؛ أنقذى نفسك من النار ؛ فإنى لا أملك لك من الله شيئاً .

فهذه قراباته التى دعا على العموم والخصوص حين دُعِى إلى أن يدعوهم ، لكن ثبت فى الصحيح أن عثمان قال له : يا رسول الله ؛ أعطيت بنى هاشم وبنى المطلب وتركتهما ، وإنما نحن وهم منك بمنزلة واحدة؛ فقال : إنَّ بنى عبد المطلب لم يفارقونا فى جاهلية ولا إسلام .

(١) صحيح مسلم : ١٣٨٢ (٢) سورة الشورى ، آية ٢٣ (٣) سورة الشعراء : آية ٢١٤

أما قوله: وإنما نحن وهم منك بمنزلة واحدة فلأن هاشما والمطلب وعبد شمس بنو عبد مناف. وقوله صلى الله عليه وسلم: إن بني عبد المطلب لم يفارقونا في جاهلية ولا إسلام إشارة إلى أن الألفة في الجاهلية كانت من بني هاشم وبني المطلب في الشعب، وخرجت عنهم بنو عبد شمس إلى المباينة^(١)، فانصابت القرابة الجاهلية بالمودة، فانتظما. وهذا يعضد أن بيان الله للأصناف بيان للمصرف وليس بيانا للمستحق.

المسألة السابعة - فأما الأربعة الأخماس فهي ملك للغانمين من غير خلاف بين الأمة، بيد أن الإمام إن رأى أن يمن على الأسرى بالإطلاق فعمل، وتبطل حقوق الغانمين فيهم لقوله صلى الله عليه وسلم: لو كان المطعم بن عدى حيا وكلفني في هؤلاء [الثني]^(٢) لتركتهم له، وله أن ينقل جميعهم، ويبطل حق الغانمين بالقتال من غير خلاف؛ وذلك بحكم ما يرى أنه نظر للمسامين وأصلح لهم. وقد بينا ذلك في مسائل الخلاف.

المسألة الثامنة - أطلق الله القول في الأربعة الأخماس للغانمين تضمينا، وبينه النبي صلى الله عليه وسلم، ففاضل بين الفارس والراجل. واختلف الناس في ذلك على ثلاثة أقوال: الأول - للفارس سهمان، وللراجل سهم؛ قاله أبو حنيفة.

الثاني - للفارس سهمان، وللراجل سهم.

الثالث - يجتهد في ذلك الإمام، فينفذ ما رأى منه. وقد رويت الروايتان عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثين.

والصحيح أن يعطى الفارس سهمين، ويعطى للراجل سهم واحد، وذلك لكثرة المعاء، وعظم المنفعة؛ فجعل الله التقدير في النعمة بقدر العناء في أخذها - حكمة منه سبحانه فيها.

المسألة التاسعة - ولا يفاضل بين الفارس والراجل بأكثر من فرس واحد؛ وبه قال الشافعي.

وقال أبو حنيفة: يسهم لأكثر من فرس واحد؛ لأنه أكثر غناء، وأعظم منفعة، وهذا فاسد لوجهين:

(١) في ١: المتأينة . (٢) ليس في ل .

أحدها - أن الرواية لم ترد عن النبي صلى الله عليه وسلم بأن يسهم لأكثر من فرس واحد .

الثاني - أن المفاضلة في أصل الفداء والمففعة قد روعيت ؛ فأما زيادتها فزيادة تفصيلها ، فليس لها أصل في الشريعة يرجع إليه ، ولا ينضبط ذلك فيها ؛ لأن القتال لا يكون إلا على فرس واحد ، فالزيادة عليه لا تؤثر في الحال ، وإنما يظهر تأثيرها في المال في بعض الأحوال ؛ فلا حظ في الاعتبار لذلك .

المسألة العاشرة - لا حق في الفنائم للحشوة كالأجراء والصناع الذين يصحبون الجيوش للمعاش ؛ لأنهم لم يقصدوا قتالا ، ولا خرجوا مجاهدين .

وقيل : يسهم لهم ؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم : الغنيمة لمن شهد الوقعة . وهذا منه صلى الله عليه وسلم إنما جاء لبيان خروج من لم يحضر القتال عن الاستهام ، وأنها لمن باثره وخرج إليه .

وقد بين الله سبحانه أحوال المقاتلين وأهل المعاش من المسلمين ، وجعلهم فرقتين متميزتين لكل واحدة حالها وحكمها ، فقال ^(١) : « علم أن سيكون منكم مرضى وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله وآخرون يقاتلون في سبيل الله » . إلا أن هؤلاء إذا قاتلوا لم يضرهم كونهم على معاشهم ؛ لأن سبب الاستحقاق قد وجد منهم .

وتفصيل المذهب أن من قاتل أسهم له ، إلا أن يكون أجيراً للخدمة ؛ فقال ابن القصار : لا سهم له حينئذ ، وإن قاتل . والأول أصح .

المسألة الحادية عشرة - العبد لا سهم له لأنه ليس ممن خُوطب بالقتال ، لاستغراق بدنه بحقوق السيد . فأما الصبي فلا سهم له أيضاً إلا أن يكون مراهما للبلوغ مطيقاً للقتال فيسهم له عندنا .

وقال الشافعي وأبو حنيفة : لا يسهم له ؛ لأنه لم يبلغ حد التكليف ، فلا يكون من

أهل الجهاد، فلا يكون من أهل القتال . وقد ثبت عن ابن عمر أنه قال : عُرِضَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ أُحُدٍ وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعَةِ عَشْرَةَ سَنَةً فَلَمْ يُجِزْنِي ، وَعُرِضَتْ عَلَيْهِ يَوْمَ الْخُنْدُقِ وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً فَأُجَازَنِي . فَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الشَّافِعِيُّ : إِنَّمَا ذَلِكَ حَدُّ الْبُلُوغِ . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا - مِنْهُمْ ابْنُ وَهْبٍ ، وَابْنُ حَبِيبٍ .

وَالصَّحِيحُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَظَرَ فِي ذَلِكَ إِلَى إِطَاقَتِهِ لِلْقِتَالِ ، فَأَمَّا الْبُلُوغُ فَلَا أَثَرُ لَهُ فِيهِ ، وَقَدْ أُمِرَ فِي بَنِي قُرَيْظَةَ ^(١) أَنْ يَقْتُلَ مِنْهُمْ مَنْ أَنْبَتَ ، وَيُحَلِّيَ مَنْ لَمْ يَنْبِتْ ؛ وَهَذِهِ مِرَاعَاةٌ لِإِطَاقَةِ الْقِتَالِ أَيْضًا لِلْبُلُوغِ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ .

السَّأَلَةُ الثَّانِيَةُ عَشْرَةَ - قَوْلُهُ : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ﴾ : هَذَا خُطَابُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ لَا مَدْخَلَ فِيهِ لِلْكَفَّارِ وَلَا لِلنِّسَاءِ ، وَإِنَّمَا ^(٢) خُوطِبَ بِهِ مَنْ قَاتَلَ الْكَفَّارَ وَهُوَ الْمُسْلِمُونَ ، وَخُوطِبَ بِهِ مَنْ يَقَاتِلُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ دُونَ مَنْ لَا يُقَاتِلُ .

فَأَمَّا الْمَرْأَةُ فَلَا سَهْمَ لَهَا فِيهِ وَإِنْ قَاتَلَتْ إِلَّا عِنْدَ ابْنِ حَبِيبٍ ؛ وَهَذَا ضَعِيفٌ لِمَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ : إِنَّ النِّسَاءَ كُنَّ يُحْذَيْنَ ^(٣) مِنَ النِّغْمَةِ وَلَا يَسْهَمُ لَهُنَّ ؛ فَإِنَّ الْقِتَالَ لَمْ يُفَرِّضْ عَلَيْهِنَّ ، وَالسَّهْمَ لَمْ يَقْضَ بِهِ لَهُنَّ .

وَأَمَّا الْعَبِيدُ وَأَهْلُ الذِّمَّةِ فَإِذَا خَرَجُوا لِلْجِهَادِ ، وَأَخَذُوا مَالَ أَهْلِ الْحَرْبِ فَهُوَ لَهُمْ وَلَا يَخْمَسُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ فِي الْخُطَابِ أَحَدٌ مِنْهُمْ .

وَقَالَ سَعْدُ بْنُ مَسْعُودٍ : لَا يَخْمَسُ مَا يَنْتَوِبُ الْعَبْدُ . وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : يَخْمَسُ ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَأْذَنَ لَهُ سَيِّدُهُ فِي الْقِتَالِ وَيُقَاتِلَ عَنِ الدِّينِ بِخِلَافِ الْكَافِرِ . فَأَمَّا إِذَا كَانُوا فِي جَمَلَةِ الْجَيْشِ فَفِيهِ أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ :

الْأَوَّلُ - أَنَّهُ لَا يَسْهَمُ لِعَبْدٍ وَلَا لِلْكَافِرِ يَكُونُ فِي الْجَيْشِ ؛ قَالَه مَالِكٌ ، وَابْنُ الْقَاسِمِ . زَادَ ابْنُ حَبِيبٍ - وَهُوَ الْقَوْلُ الثَّانِي : وَلَا نَصِيبَ لَهُمْ .

(١) فِي ١ : قِزْعَةٌ . (٢) فِي ٢ : لِأَنَّهُ إِذَا خُوطِبَ . (٣) يَحْذَيْنَ : يُعْطَيْنَ الْحَذَوَةَ ، وَهِيَ الْعَطِيَّةُ .

الثالث - قال سَحَنُون: إن قدر المسلمون على الغنيمة دونهم لم يسهم لهم، وإن لم يقدرُوا^(١) على الغنيمة إلا بأهل الذمة أسهم لهم، وكذلك العبيد مع الأحرار.

الرابع - قال أشهب في كتاب محمد: إذا خرج العبدُ والذمي من الجيش وغنم فالغنيمةُ للجيش دونهم.

المسألة الثالثة عشرة - إذا ثبت أن الغنيمةَ لمن حضر، فأما مَنْ غاب فلا شيء له.

والغيب على ثلاثة أوجه: إما بمرض، أو بضلال، أو بأسر.

وأما المريضُ فلا شيء له إلا أن يكون له رأى، وقال المتأخرون من علمائنا: إن مرض بعد القتال أسهم له، وإن مرض بعد الإرادة^(٢) وقَبِلَ القتال ففيه قولان. والأصحُّ وجوبُ ذلك له.

واختلف في الضالِّ على قولين؛ وقال أشهب: يسهم للأسير، وإن كان في الحديد. والصحيحُ أن لا سهم له؛ لأنه مِلْكٌ يستحقُّ بالقتال، فمن غاب خاب، ومن حضره رِيضاً كمن لم يحضر.

وأما الغائبُ المطلق فلم يسهم رسولُ الله صلى الله عليه وسلم قط لغائب إلا يوم حَيْبَر؛ قسم لأهل الحديبية مَنْ حضر منهم ومن غاب، لقوله تعالى^(٣): «وعدَّكم الله مغنمَ كثيرةٍ تأخذونها»، وقسم يوم بدرَ لِمَن لَبِقَا نَهْجَهُ عَلَى أُنْفُسِهِ، وقسم لِسَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ وطاحَةَ وَكَانَاغَائِبِينَ. فأما أهلُ الحديبية فـكَانَ مَبْعَادًا مِنَ اللَّهِ اخْتَصَّ بِأُولَئِكَ النَّفَرُ فلا يشاركهم فيه غيرهم.

وأما عثمان وسعيد وطاحَة فيجتمَعُ أن يكونَ أسهمُ لهم من الخمس؛ لأنَّ الأُمَّةَ أَجَمَتْ على أنه مَنْ بَقِيَ لِمَدْرٍ فَلَا شَيْءَ لَهُ، بيد أنَّ مُحَمَّدَ بْنَ الْمَوَازِ قَالَ: إذا أُرْسِلَ الْإِمَامُ أَحَدًا فِي مَصْلَحَةِ الْجَيْشِ فَإِنَّهُ يَشْرِكُ مَنْ غَنِمَ بِسَهْمِهِ؛ قَالَ ابْنُ وَهْبٍ، وَابْنُ نَافِعٍ عَنْ مَالِكٍ. وقيل عنه أيضًا: لَا شَيْءَ لَهُ، وَهَذَا أَحْسَنُ؛ فَإِنَّ الْإِمَامَ يَرْضَخُ لَهُ^(٤)، وَلَا يُعْطَى مِنَ الْغَنِيمَةِ لِعَدَمِ السَّبَبِ الَّذِي يَسْتَحِقُّ بِهِ عِنْدَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

هذا الباب ما في الكتاب الكبير، فمن تعدَّرَ عليه شيءٌ فليُنظَرِ هُنَالِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(١) في ١: يقدر. (٢) في ١: الإدراج. (٣) سورة الفتح، آية ٢٠.

(٤) رضح له: أعطاه عطاءً غير كثير.

الآية الثالثة عشرة - قوله تعالى^(١) : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ . وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾ :

فيها أربع مسائل :

المسألة الأولى - قوله : ﴿إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا﴾ :

ظاهر في اللقاء ، ظاهر في الأمر بالثبات ، مجمل في الفئتين التي تأتي منها والتي تسكون من مخالفتها ، بين هذا الإجمال الآية التي بمدى في تعديد المقاتلين ، وقد أمر الله هاهنا بالثبات عند قتالهم ، كما نهى في الآية قبلها عن الفرار عنهم ؛ فالتقى الأمر والنهي على شفا من الحكم بالوقوف للمدوّ والتجملد له .

وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أن رجلاً قال للبراء : أفررتُم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أبا عمار ؟ قال : لا ، والله ما ولى رسول الله ولا كن ولى سرعان^(٢) [من]^(٣) الناس ، فلقيتهم هوازن بالنبيل^(٤) ، ورسول الله على بغلته ، وأبوسفيان بن الحارث بن عبدالمطلب أخذ بلجامها ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : أنا النبي لا كذب . أنا ابن عبدالمطلب . قال ابن عمر : لقد رأيتنا يوم حُنين ، وإن الفئتين لموليتان ، وما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة رجل . وكلا الحديثين صحيح .

المسألة الثانية - قوله : ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ﴾ :

فيه ثلاث احتمالات :

الأول - اذكروا الله عند جزع قلوبكم ؛ فإن ذكركه يُثبت .

الثاني - اثبتوا بقلوبكم واذكروه بالسمتكم ؛ فإن القلب قد يسكن^(٥) عند اللقاء ، ويضطرب اللسان ؛ فأمر بذكر الله حتى يثبت القلب على اليقين ، ويثبت اللسان على الذكر .
الثالث - اذكروا ما عندكم من وعد الله [لكم]^(٦) في ابتياعه أنفسكم منكم ومُثامنته لكم .

(١) الأنفال ، آية ٤٥ ، ٤٦ (٢) سرعان الناس : أوائلهم المستيقنون إلى الأمر . (٣) من ل .

(٤) في ل : بالرمي . (٥) في القرطبي (٨ - ٢٣) : فإن القلب لا يسكن . . .

(٦) من ل ، والقرطبي .

وكلها مراد ، وأقواها أوسطها ؛ فإن ذلك إنما يكون عن قوة المعرفة ، ونفاذ القريحة ، واتقاد البصيرة ، وهى الشجاعة المحمودة فى الناس ، ولم يكن فيها أحد أقوى من الصديق رضى الله عنه ، فإنه كان أشجع الخليفة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأمضاهم عزيمه ، وأنفذهم قريحه ، وأنورهم بصيرة ، وأصدقهم فراسة ، وأصحهم رأياً ، وأثبتهم [جأشاً] ^(١) ، وأسفاهم إيماناً ، وأشرحهم صدرأ ، وأسلمهم قلباً .

والدليل عليه ظهور ذلك المقام فى مقامات ستة :

المقام الأول - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مات ولم تكن مصيبة أعظم منها ، ولا تكون أبداً ، عنها تفرغت مصائبنا ، ومن أجلها فسدت أحوالنا ، فاختلفت الصحابة ؛ فأما على فاستخفى . وأما عثمان فبُهِتَ . وأما عمر فاختلف ، وقال : مامات رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإنما واعد الله كما واعد موسى ، وليرجمن رسول الله فليقطعن أيدي أناس وأرجلهم ، وكان أبو بكر غائباً بمنزله بالسُّنَح ^(٢) ، فجاء فدخل على النبي صلى الله عليه وسلم فى بيت عائشة ، وهو ميتٌ مسجى بشوبه ، فكشف عن وجهه ، وقال : بأبى أنت وأمى ، طبت حيا وميتاً ! أما الموتة التى كتبت عليك فقد متهأ ^(٣) .

وخرج فصعد المنبر ؛ فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : مَنْ كان يعبدُ محمداً فإنَّ محمداً قد مات ، ومن كان يعبد الله فإنَّ الله حي لا يموت ، ثم قرأ ^(٤) : « وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئاً وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ » .

المقام الثانى - لما توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم واختلف الناس أين يُدفن ؛ فقال القوم : يُدفن بمكة . وقال آخرون : ببית المقدس . وقال آخرون : بالمدينة . فقال أبو بكر : سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ما دُفِنَ نبيٌّ إلا حيثُ يموت .

المقام الثالث - لما توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسلت فاطمة إلى أبى بكر الصديق تقول له : لو متَّ ألم تكن ابنتك ترُثُك؟ قال : نعم . قالت له : فأعطني ميراثى من رسول الله .

(١) ليس فى ١ . (٢) سنح : إحدى محال المدينة كان بها منزل أبى بكر . (٣) فى ل : نلتها .

(٤) آل عمران ، آية ١٤٤

فَقَالَ [أَبُو بَكْرٍ] ^(١) : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : لَا تُورِثُ ، مَا تَرَكَنَاهُ صَدَقَةً .
فَتَذَكَّرَ ذَلِكَ جَمِيعُ الصَّحَابَةِ ، وَعَلِمَهُ عُمَرُ وَعُمَانُ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ وَطَابِخَةُ وَسَعْدُ وَسَعِيدُ ،
وَأَقْرَبَ بِهِ عَلَى وَالْعَبَّاسُ .

المقام الرابع - لما مات رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ارتدَّ العرب ، وَأَنقَاضَ ^(٢) الإسلام ،
وَتَزَلَزَلَتِ الْأَفْئِدَةُ ، وَمَجَّ النَّاسُ ؛ فَأَرْتَعَ الصَّحَابَةُ ؛ فَقَالَ عُمَرُ وَغَيْرُهُ لِأَبِي بَكْرٍ : خُذْ مِنْهُمْ
الصَّلَاةَ ، وَدَعِ الزَّكَاةَ حَتَّى يَتِمَّ كُنَ الدِّينَ ، وَيَسْكُنَ جَانِبُ الْمُسْلِمِينَ . فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : وَاللَّهِ
لَأُقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ ، وَاللَّهُ لَوْ مَنَعُونِي عِقَالًا كَانُوا يُؤْذُونَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَقَاتَلْتَهُمْ عَلَيْهِ ^(٣) .

المقام الخامس - قَالَتِ الصَّحَابَةُ لَهُ : يَا خَلِيفَةَ رَسُولِ اللَّهِ ؛ أَبْقِ جَيْشَ أَسَامَةَ ؛ فَإِنْ مَنَ
حَوْلَكَ قَدْ اخْتَلَبَ عَلَيْهِ ، فَإِنْ أُرْسِلَتِ الْجَيْشُ إِلَى الشَّامِ لَمْ تَأْمَنَ عَلَى نَفْسِكَ وَلَا عَلَى مَنْ مَعَكَ
بِالْمَدِينَةِ فَقَالَ : وَاللَّهِ لَوْ لَعِبَتِ السُّكَّالُ بِخَلَاخِيلِ نِسَاءِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَا رَدَدْتُ جَيْشًا أَتَفْذَهُ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَقَالُوا لَهُ : فَمَنْ تَقَاتِلُهُمْ ؟ قَالَ : وَحْدِي حَتَّى تَفْزِدَ سَائِلِي ^(٤) .

المقام السادس - وَهُوَ ضَنْكُ الْحَالِ وَمَازِقُ الْاِخْتِلَالِ ؛ وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ لَمَّا تَوَفَّى اضْطَرَبَ الْأَمْرُ ، وَمَجَّ النَّاسُ ، وَرَجَّ ^(٥) قَوْلُهُمْ ، وَتَشَوُّوا إِلَى رَأْسِ يَرْجِعَ إِلَيْهِ
تَدْبِيرُهُمْ ، وَاجْتَمَعَتِ الْأَنْصَارُ فِي سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ ، وَلَهُمُ الْهَجْرَةُ ، وَفِيهِمُ الدَّوْحَةُ ، وَلِلْمُهَاجِرُونَ
عَلَيْهِمْ نَزْلٌ ، وَانْتَدَبَ الشَّيْطَانُ لِيَزَيِّغَ قُلُوبَ فَرِيقٍ [مِنْهُمْ] ^(٦) ، فَسَوَّلَ لِلْأَنْصَارِ أَنْ يَمْقِدُوا
لِرَجُلٍ مِنْهُمْ الْأَمْرَ ؛ فَجَاءَ الْمُهَاجِرُونَ . فَاجْتَمَعُوا إِلَى أَبِي بَكْرٍ ، وَقَالُوا : نُرْسِلُ إِلَيْهِمْ . قَالَ
أَبُو بَكْرٍ : لَا ، أَلَا نَأْتِيهِمْ فِي مَوْضِعِهِمْ ! فَنُوزِعَ ^(٧) فِي ذَلِكَ ، فَصَرُّوا وَتَقَدَّمُوا وَاتَّبَعَتْهُ الْمُهَاجِرُونَ
حَتَّى جَاءَ الْأَنْصَارَ فِي مَكَانِهِمْ ، وَتَقَاوَلُوا ! فَقَالَتِ الْأَنْصَارُ فِي كَلَامِهَا : مِمَّا أَمِيرٌ وَمِنْكُمْ أَمِيرٌ ،
فَتَصَدَّرَ أَبُو بَكْرٍ بِحَقِّهِ ، وَتَسَكَّلَ عَلَى مَقْتَضَى الدِّينِ وَوَفَّقِهِ ، وَقَالَ : يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ ؛ قَدْ عَلِمْتُمْ
أَنَا رَهْطُ رَسُولِ اللَّهِ وَعَتَرَتُهُ ^(٨) الْأَذْنُونُ ، وَأَصْلُ الْعَرَبِ ، وَقُطْبُ النَّاسِ . وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : الْأَعْمَةُ مِنْ قُرَيْشٍ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ .

(١) من ل . (٢) انقاض : تصدع . (٣) في ل : لجاهدتهم .

(٤) السالفة : ناحية مقدم العنق . (٥) مرج قولهم : اختلط . (٦) من ل .

(٧) في ل : فتوزع . (٨) عترة الرجل : رهطه الأذنون ، ويقال أقرباؤه .

وقد سَمَّانا الله في كتابه الصادقين حين قال ^(١) : « للفقراء المهاجرين الذين أُخْرِجُوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون » .

وسَمَّاهم المفلحين ، فقال ^(٢) : « والذين تبوءوا الدارَ والإيمانَ من قبلهم يُحْسِنُونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمَفْلِحُونَ » .

وأمرهم الله أَنْ تَكُونُوا مَعًا حَيْثُ كُنَّا ، فقال ^(٣) : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ » .

وقال لكم [النبي] ^(٤) : سَتَرُونَ بَعْدَى أَثَرِهِ ، فاصبروا حتى تلقوني على الحوض .
وقال لنا في آخر خطبة خطبها : أوصيكم بالأنصار خيرا أن تقبلوا من محسنهم ، وتجاوزوا عن مسيئهم ؛ ولو كان لكم في الأمر شيء ما رأيتم أثره ولا وصى بكم .
فلما سمعوا ذلك من علمه ، ووعوه من قوله تذكروا الحق ؛ فالتقوا له ، والتزموا حكمه ؛ فبادر عمر إلى أبي عبيدة ، وقال له : يا أبا عبيدة ؛ امدد يدك أبايكم . فقال أبو عبيدة : ما سمعت منك نهية في الإسلام قبليها ، أتبايعني وأبو بكر فيكم ؟ فقال له عمر : امدد يدك أبايكم يا أبا بكر . فمد أبو بكر يده وبايعه ، وبايعه الناس ، وصار الحق في نصابه ، ودخل الدين من بابه .

ولو هدوا لهذه الفرقة الأدبية التاريخية لما كانوا عن سبيل الحق جأرين وبحقيقة جاهلين ، ولسكن الله ابتلاهم بقراءة كتب من الأدب والتاريخ قد تولأها جهال وضلال ، فقالوا : فعل على . وقال على ، ولا يقع على من أبي بكر إلا نقطة من بحر ، أولقطة في قفر ، لقد استقام الدين وعلى عنه في حجر ، وقد كان في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحد رجاله ، وفارسا من فرسانه ، ووليا من أوليائه ، وقريبا من أقربائه ، فلما استأثر الله برسوله ، وانقرض بنفسه لم يبق بالأمر ولا قعد ، وذلك أمر قضاء الله بالحق ، وقدره بالصدق ، وأنفذه بالحكمة والحكم ، وما وجد المسلمون أحدا ثبت على الدين ، وقرر ولاته في الأقطار ، وأنفذ الجيوش

(١) سورة الحشر ، آية ٨ (٢) سورة الحشر ، آية ٩ (٣) سورة التوبة ، آية ١١٩

(٤) من ل .

إلى الأمصار، وقاتل على الحق ، وقدم عليهم غير خير الخلق الصديق ؛ فهد الدين ، واستتب به أمرُ المسلمين ، والحمد لله رب العالمين .

المسألة الثالثة - قوله : ﴿ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ :

وهذه الوصية هي العمدة التي يكون معها النصر ، ويظهر بها الحق ، ويسلم معها القلب ، وتستمر معها على الاستقامة الجوارح ؛ وذلك بأن يكون عمل المرء كله باطاعة في امتثال الأمر واجتناب النهي ، فإنما يقا تل المسلمون بأعمالهم لا بأعدادهم ، وباعةقادهم لا بأمدادهم ؛ فلقد فتح الله الفتوح على قوم كانت حليمة سيوفهم إلا الغلابي ^(١) . ولذلك قال صلى الله عليه وسلم : إنما تنصرون بضعفائكم . إشارة إلى أن الطاقة في الطاعة ، والمنة في الهداية .

المسألة الرابعة - قوله : ﴿ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا ﴾ :

وهذا أصل عظيم في العقول والمشروع ؛ وذلك أن الله خلق القوة ليظهر بها الأنفال ، وقدرته سبحانه واحدة تعم المقدورات ، وقدر الخلق حادثة متعددة تتعلق بالمقدورات على اختلاف أنواعها ، [وأجرى الله] ^(٢) العادة بأن القدر إذا كثرت على رأى قوم أوبقيت على رأى آخرين - والأول أصحّ حسبا بيناه في الأصول - ظهر المقدور بالنسبة إلى القدرة إن كان كثيراً فكثيراً أو قليلاً فقليلاً ، وكذلك تظهر المفعولات بحسب ما يأتى الله في القلوب من الطمأنينة ، فإذا اختلفت القلوب على الأمر استتب وجوده ، واستقر مبرره وإذا تخالفت القلوب قصر عن النظر ، وضعت الحواس عن القبول ، والائتلاف طمأنينة للنفس ، وقوة للقلب ، والاختلاف إضعاف له ؛ فتضعف الحواس ، فتقعد عن المطالب ، فيفوت الغرض ؛ وذلك قوله : ﴿ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ﴾ ، وكفى بالريح عن اطراد الأمر ومضائه بحكم استمرار القوة فيه والعزيمة عليه ، وأتبع ذلك بالأمر بالصبر الذى يبلغ العبد به إلى كل أمر متعذر بوعده الصادق في أنه مع الصابرين .

الآية الرابعة عشرة - قوله ^(٣) : ﴿ فَإِمَّا تَثَقَّفْنَهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِمْ مَن خَلْفَهُمْ لَعَنَّاهُمْ يَذْكُرُونَ ﴾ .

فيها مسألتان :

المسألة الأولى - قوله : ﴿ فَإِمَّا تَثَقَّفَتْهُمْ ﴾ :

يعنى تصادفهم وتلقاهم، يقال: ثَقَّفْتُه أثَقَفْتُهُ ثَقْفًا إذا وجدته، وفلان ثَقِفَ لَنَفٍ^(١)؛ أى سريع الوجود لما يحاول من القول . وامرأة ثَقَاف . هكذا قال أهل اللغة، وهو عندى بمعنى الحبس، ومنه رجل ثَقِف ؛ أى يَقِيدُ الأمور بعرفته .

المسألة الثانية - قوله تعالى : ﴿ فَشَرَّدُ بِهِمْ مَنْ خَلَفَهُمْ ﴾ :

أى أفل بهم فعلا من المقوبة يتفرقُ به مَنْ وراءهم، ومنه شَرَّدَ البعيرُ والدابةُ إذا فارق صاحبه ومألفه ومَرَعاه ، وهذا أحدُ الأقسام الخمسة التى للإمام فى الأسرى : من المن والفداء والاسترقاق والجزية والقتل، وقدمهَناها فى مسائل الخلاف، ويأتى ها هنا وفى سورة محمد^(٢) عليه السلام، وهذا يعتضد بالآية التاسعة عشرة : « ما كان لنبى أن يكون له أسرى ... » على ما يأتى بيانه إن شاء الله تعالى .

الآية الخامسة عشرة - قوله تعالى^(٣) : ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ ﴾ .

فيها ثلاث مسائل :

المسألة الأولى - فى سبب نزولها :

نزلت فى بنى قريظة حين أبدت من التحزُّب مع قريش ونَقَضَ العهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم .

المسألة الثانية - إن قيل : كيف يجوزُ نقضُ العهد مع خوف الخيانة، والخوفُ ظنُّ لا يقين معه ، فكيف يسقط يقينُ العهد بظنِّ الخيانة - فعمه جوابان :

أحدهما - أن الخوف ها هنا بمعنى اليقين ، كما يأتى الرجاء بمعنى العلم ؛ كقوله^(٤) : « لا تَرْجُونَ اللَّهَ وَفَارًا » .

الثانى - إنه إذا ظهرت آمارُ الخيانة، وثبتت دلائلُها وجب نَبَذُ العهد، لثلا بوقع النماذى عليه فى الهدى، وكذا إسقاطُ اليقين ها هنا بالظن للضرورة، وإذا كان العهد قد وقع فهذا

(١) بالفتح، وككفف، وأمير : خفيف حاذق (القاموس) . (٢) الآية الرابعة منها .

(٣) آية ٥٨ (٤) سورة نوح ، آية ١٣

الشرط عادة وإن لم يصرح به لفظاً ؛ إذ لا يمكن أكثر من هذا .
 المسألة الثالثة - ﴿ فَأَنْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ ﴾ ؛ أى على مهل ^(١) ؛ قاله الوليد بن مسلم .
 وقيل : على عدل ، معناه بالتقدم إليهم والإنذار لهم ، وهكذا يجب للإمام أن يفعل اليوم
 في كلا وجهي العقد أولاً ، والنبذ على السواء ثانياً .

الآية السادسة عشرة - قوله تعالى ^(٢) : ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ﴾ .
 فيها تسع مسائل :

المسألة الأولى - أمر الله سبحانه وتعالى بإعداد القوة للأعداء بعد أن أكد في مقدمة
 التقوى ؛ فإن الله تعالى لو شاء لهرزمهم بالكلام ، والتغل في الوجوه ، وحفنة من تراب ،
 كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولكنه أراد أن يبلى بعض الناس ببعض ، بعلمه
 السابق وقضائه النافذ ؛ فأمر بإعداد القوى والآلة في فنون الحرب التي تكون لنا عُدَّة ،
 وعليهم قوة ، ووعد على الصبر والتقوى بأمداد الملائكة العاليا .

المسألة الثانية - روى الطبري وغيره ، عن عُبَيْة بن عامر ؛ قال : قرأ رسول الله صلى الله
 عليه وسلم على المنبر : ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ ﴾ ؛ فقال :
 ألا إنَّ القوةَ الرَّمْيَ ، ألا إنَّ القوةَ الرَّمْيَ ، ألا إنَّ القوةَ الرَّمْيَ - ثلاثاً .

وروى البخاري عن سلمة بن الأكوع ، قال : مرَّ النبيُّ صلى الله عليه وسلم على نفرٍ
 من أسْلَمَ يَنْتَضِلُّونَ بالسَّهَامِ ، فقال النبيُّ صلى الله عليه وسلم : ارْمُوا بَنِي إِسْمَاعِيلَ ، فإنَّ أبَاكُمْ
 كَانَ رَامِيًّا ، وأنا مع بني فلان . قال : فأمسك أحدُ الفريقين بأيديهم ، فقال رسول الله :
 ما لَكُمْ لَا تَرْمُونَ ؟ قالوا : وكيف نرمي وأنت معهم ! فقال رسول الله : ارْمُوا وأنا معكم
 كلكم .

زاد الحاكم في رواية : فلقد رموا عامة يومهم ذلك ، ثم تفرقوا على السواء ما نضل بعضهم بمضا .

وروى البخارى عن عليّ قال : ما رأيتُ رسولَ الله يفدى رجلاً بعد سعد ، سمعته يقول : ارمِ فداك أبى وامى .

وروى الترمذى ، وأبو داود ، والنسائى ، عن عتبة بن عامر ، قال : سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يقول ^(١) : إن الله يدخل بالسهم الواحد ثلاثة نفر الجنة : صانعه يحسب في صنعه الخير ، والراى به ، ومُنْبِلَه . وفي رواية : والمعدّ به ، فارموا واركبوا ، ولأنّ ترموا أحبُّ إلى من أن تركبوا ، ليس من اللهو ثلاث : تأديب الرجل فرسه ، وملاعبته أهله ، ورميّه بقوسه ونبله . ومن ترك الرى بعد ما علمه رغبة عنه فإنها نعمة كفّرها . وقد شاهدت القتال مراراً فلم أرى فى الآلة أنجح من السهم ، ولا أسرع منفعةً منه .

المسألة الثالثة - قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ ﴾ :

الرباط : هو حبس النفس فى سبيل الله حراسة للشعور أو ملازمة ^(٢) للأعداء ، وقد تقدم بيانُ شىء منه فى سورة آل عمران .

وقد روى البخارى وغيره ، عن سهل بن سعد - أنه قال : رباط يوم فى سبيل الله خير من الدنيا وما فيها ، وموضع سوط فى الجنة خير من الدنيا وما فيها ، والروحة برُوحها العبد فى سبيل الله ، والغدوة خير من الدنيا وما فيها .

وروى الترمذى عن فضالة بن عبيد ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : كل ميت يختم على عمله إلا الذى يموت مُرابطاً فى سبيل الله فإنه ينعى له عمله إلى يوم القيامة ويؤمن من فتنة القبر .

المسألة الرابعة - وأما رباط الخيل فهو فضل عظيم ومنزلة شريفة . وروى الأئمة عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ^(٣) : الخيل ثلاثة ؛ لرجل أجْر ، ولرجل ستر ، وعلى رجل وِزْر . فأما الذى هى عليه وِزْرٌ فرجل رباطها رياء ونفراً ^(٤) ولأهل الإسلام ، فهى عليه وِزْر ، وأما الذى هى عليه ستر فرجلٌ رباطها تغنياً وتعففاً ، ولم ينس حق الله فى ظهورها فهى عليه ستر ، وأما الذى هى له أجْر فرجل رباطها فى سبيل الله فأطال لها فى مَرَج ^(٥) أو روضة فما أكلت

(١) ابن ماجه : ٩٤٠ (٢) فى ل : وملازمة . (٣) صحيح مسلم : ٦٨١

(٤) أى مناواة ومعاداة . (٥) المَرَج : أرض ذات نبات ومرعى .

من ذلك المرج أو الروضة من شيء إلا كتب الله له عدد ما أكت حسنات ، وكتب له أروائها وأبوالها حسنات ، ولا يقطع طوالها فتستن شرفاً أو شرفين^(١) إلا كتب الله له ذلك حسنات، ولا مرتبها صاحبها على نهر فمربت منه ولا يريد أن يسقيها إلا كتب الله له عدد ما شربت حسنات .

وروى البخارى ومسلم عن جابر^(٢) بن عبد الله، قال : رأيتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يلوى ناصية فرسٍ بأصبعيه ؛ وهو يقول : الخَيْرُ معقود في نواصي الخيل إلى يوم القيامة . وثبت عن أنس أنه قال : لم يكن شيء أحبَّ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد النساء من الخيل . خرجته النساء .

المسألة الخامسة - المستحبُّ من رباط الخيل الإناث قبل الذكور ؛ قوله عكرمة وجماعة ، وهذا صحيح ، فإن الأنثى بطئها كنز ، وظهرها عز . وفرس جبريل أنثى .

المسألة السادسة - يستحبُّ من الخيل ما روى أبو وهب الجشمى وكانت له صحبة ، قال : رسول الله صلى الله عليه وسلم : عليكم بكل كُميت أغرَّ محجل ، أو أدهم أغرَّ محجل ، أو أشقر أغرَّ محجل .

خرجه أبو داود والنسائي .

وروى الترمذى ، عن أبي قتادة - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال^(٣) : خير الخيل الأدهم الأقرح المحجل الأرقم^(٤) ، ثم الأقرح المحجل طلق اليمين^(٥) ، فإن لم يكن أدهم فكُميت على هذه الهيئة^(٦) .

المسألة السابعة - روى مسلم والنسائي أنه يكره الشَّكَّال^(٧) من الخيل .

(١) استنتت: جرت وعدت . والشرف: هو العالى من الأرض . وقيل : المراد هنا طلقاً أو طائنين . وقال ابن الأثير : الشرف هو الشوط . (٢) في ل : جرير بن عبد الله . (٣) ابن ماجه : ٩٣٣ (٤) الأرقم : الذى أنفه أبيض وشفته العليا . والأقرح : هو ما كان في جبهته قرحة - بالضم - وهى بياض يسير في وجه الفرس دون الفرة (اللسان) . (٥) في اللسان : طلق اليمين : ليس فيها من البياض شيء ، والمحجل الثلاث : التى فيها بياض (٦) في ابن ماجه والقرطبي : على هذه الشية . (٧) الشَّكَّال في الخيل أن تكون ثلاث قوائم منه محجلة والواحدة مطلقة (اللسان - شكل) .

وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من رواية عبد الله بن عمر أنه قال : إنما الشؤم في المرأة ، والفرس ، والدار .

وقد بينا تحقيق ذلك في شرح الحديث .

المسألة الثامنة - قوله : ﴿ تَرْهَبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ﴾ ، يعني تخيفون بذلك أعداء الله وأعداءكم من اليهود وقريش ، وكفار العرب ^(١) .

﴿ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ ﴾ : يعني فارس والروم .

وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : أما فارس فنطحة أو نطحتان ، ثم لا فارس بعدها . وأما الروم ذوات القرون فكما هلك قرن خلفه آخر إلى يوم القيامة .

المسألة التاسعة - قوله : ﴿ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ ﴾ عام في الخيل كلها وأجودها وأعظمها أجراً .

وقد قال ابن القاسم وابن عبد الحكم عن مالك قال الله : ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ ﴾ فأرى البراذين من الخيل إذا أجازها الوالي ، وكذلك قال سعيد بن المسيب .

الآية السابعة عشرة - قوله تعالى ^(٢) : ﴿ وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ .

فيها خمس مسائل :

المسألة الأولى - السلم - بفتح السين وكسرها وإسكان اللام ، وبفتح السين واللام ، وبزيادة الألف أيضاً : هو الصلح ، وقد يكون السلام بالألف واللام من التسليم - وقد تقدم .

المسألة الثانية - في ذلك ثلاثة أقوال :

الأول - أنها منسوخة بقوله ^(٤) : « فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ » ونحوه .

الثاني - إن دعوك إلى الصلح فأجبهم ؛ قاله ابن زيد والسدي .

الثالث - إن جنحوا إلى الإسلام فاجنح لها ؛ قاله ابن إسحاق . قال مجاهد : وعني به

قريظة ، لأن الجزية تقبل منهم ، فأما المشركون فلا يقبل منهم شيء .

(١) قل : وكفار قريش . (٢) آية ٦١ (٣) الجنوح : الميل . (٤) سورة التوبة ، آية ٥

المسألة الثالثة - إما قول من قال إنها منسوخة بقوله ^(١) : « فاقتلوا المشركين » - فدعوى ، فإن شروط النسخ معدومة فيها ، كما بيناه في موضعه .

وأما من قال : إن دَعَوَكَ إلى الصلح فأجبهم فإن ذلك يختلفُ الجوابُ فيه ؛ وقد قال الله ^(٢) : « فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ » .

فإذا كان المسلمون على عزَّة ، وفي قوة ومنمة ، ومَقَانِب ^(٣) عديدة ، وعُدَّة شديدة ^(٤) : فلا صلح حتى تُطمَن الخيل بالقنَا وتُضرب بالبيض الرقاق الجماجمُ وإن كان للمسلمين مصلحة في الصلح لا انتفاعٍ يجلب به ، أو ضررٌ يندفع بسببه فلا بأس أن يبتدئ المسلمون به إذا احتاجوا إليه ، وأن يجيبوا إذا دُعوا إليه وقد صالح النبي صلى الله عليه وسلم أهل خَيْبَرَ على شروطٍ نقضوها ، فنقض صلحهم ، وقد وادع الضمري ^(٥) ، وقد صالح أكَبْدِر دُومَة ، وأهل نَجْرَانَ ، وقد هادن قريشا لمشرة أعوام حتى نقضوا عهدَه ، وما زالت الخلفاء والصحابة على هذه السبيل التي شرعناها سالكةً ، وبالوجه التي شرعناها عاملةً .

المسألة الرابعة - عقدُ الصلح ليس بلازم للمسلمين ، وإنما هو جائز باتفاقهم أجمعين ؛ إذ يجوزُ من غير خلاف للإمام أن يبعثَ إليهم ، فيقول : نبذتُ إليكم عهدكم ، فخذوا مني حذرکم ، وهذا عندى إذا كانوا هم الذين طلبوه ؛ فإن طلبه المسلمون لمدة لم يجزُ تركه قبلها إلا باتفاق .

المسألة الخامسة - ويجوز عند الحاجة للمسلمين عقدُ الصلح بمالٍ يبذلونه للعدو ، والأصلُ في ذلك موادةُ النبي صلى الله عليه وسلم للمُبِينَة بن حِصْن وغيره يوم الأحزاب ، على أن يعطيه نصفَ تمر المدينة ، فقال له السَّعْدَان ^(٦) : يارسول الله ؛ إن كان هذا الأمر من قبل الله فامض له ، وإن كان أمرا لم تؤمر به ولك فيه هوى فسَمْعُ وطاعة ، وإن كان هذا الرأي والمكيدة ، فأعلمنا به .

(١) سورة التوبة ، آية ٥ (٢) سورة محمد ، آية ٣٥

(٣) ق ل : وضغائن . والمقانب : جمع مقنب ، والمقنب من الخيل مابين الثلاثين إلى الأربعين . وقيل :

هى دون المائة . (٤) وانقرطى : ٨-٤٠ (٥) كان هذا في غزوة الأبواء .

(٦) هما سعد بن معاذ ، وسعد بن عباد .

فقال النبي صلى الله عليه وسلم: إنما هو الرأي والمكيدة لأنى رأيت العرب قد رمتكم بقوسٍ واحدة فأردت أن أدفعها عنكم إلى يوم .

فقال السعدان : إنا كنا كفارا ، وما طعموا منها بتمرة إلا بشراء أو بقرى ، فإذا أكرمنا الله بك فلا نعطيهم إلا السيف ؛ وشقا الصحيفة التي كانت كتبت .

الآية الثامنة عشرة - قوله تعالى (١) : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ . الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾ .

فيها ست مسائل :

المسألة الأولى - قوله : ﴿ حَرِّضِ ﴾ أى أكّد الدعاء ، وواظب عليه ، يقال : حارّض على الأمر ، وواظب - بالطاء المعجمة ، وواصب بالصاد غير المعجمة ، وواكب - بالكاف : إذا أكد فيه ولازمه .

المسألة الثانية - القتال : هو الصدّ عن الشيء بما يؤدى إلى القتل .

المسألة الثالثة - قوله : ﴿ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ ... ﴾ الآية .

قال قوم : كان هذا يوم بدر ثم نسخ ، وهذا خطأ من قائله ؛ لأن المسلمين كانوا يوم بدر ثلاثمائة ونيفا ، والكفار كانوا تسعمائة ونيفا ؛ فكان للواحد ثلاثة . وأما هذه المقابلة وهي الواحد بالعشرة فلم ينقل أن المسلمين صافوا (٢) المشركين عليها قط ، ولـكن البارى فرض ذلك عليهم أولا ، وعلمه بأنكم تفقهون ما تقالون عليه ، وهو الثواب . وهم لا يعلمون ما يقالون عليه . ثم نسخ ذلك . قال ابن عباس : كان هذا ثم نسخ بعد ذلك بمدة طويلة وإن كانت إلى جنبها .

المسألة الرابعة - قوله : ﴿ الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ﴾ :

أما التخفيف فهو حطّ الثقل .

وأما قوله : ﴿ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ﴾ فمعنى تَمَلَّقَ العلم بالآن ، وإن كان الباري لم يزل عالماً ليس لعله أول ، ولكن وجهه أَنَّ الباري تعالى يعلم الشيء قبل أن يكون ، وهو عالمُ الغيب ، وهو به عالم ، إذا كان بذلك العلم الأول فإنه عالم الشهادة وبعد الشيء ، فيكون به عالماً بذلك العلم بعد عَدَمِهِ ، ويتعلق علمه الواحد الذي لا أول له بالمعلومات على اختلافها وتنوُّر أحوالها ، وعلمه لا يختلف ولا يتغير .

وقد ضربنا لذلك مثلاً يستروحُ إليه الناظر ؛ وهو أَنَّ الواحد منا يعلم اليوم أن الشمس تطلع غداً ، ثم يراها طالعة ، ثم يراها غاربة ، ولكل واحدةٍ من هذه الأحوال علمٌ مجدّد لما يتعلق بهذه الأحوال الثلاثة ، ولو قدرنا بقاء العلم الأول لكان واحداً يتعلق بها ، وعلمُ الباري واجبُ الأوليّة ، واجبُ البقاء ، يستحيل عليه التغير ؛ فانتظمت المسألة ، وتمكّنت بها - والحمد لله - المعرفة .

المسألة الخامسة - فلما خفف عنا أوجب على الرجل الثباتَ لرجلين ، وهكذا ما تزايدت النسبة الواحدة^(١) باثنين ، فإنه يتقدم إليهما ، ويتقدمان إليه ، وكل واحد منهما يحذّره على نفسه ، فيهجم على الواحد فيطعمه ، فإذا قتله بقى واحد بواحد ، وإن اقتصلاً فقد حصل^(٢) دمٌ واحدٍ بواحد ، وبقي الزائد لَعُوا ، وهذا إنما يكون مع الصبر ، والله مع الصابرين . وقد روى ابنُ وهب عن مالك في الرجل يلقى عشرة - قال : واسع له أن ينصرف إلى معسكره إن لم تكن له قوة على قتالهم .

وهذا دليل على أنه يجوز له أن يثبت معهم ، وهي :

المسألة السادسة - وقد قال قوم : لا يقتحمُّ الواحد على العشرة ولا القليل على الكثير ؛ لأن في ذلك إلقاء اليد إلى التهلكة .

وقد بينّا بطلان ذلك في سورة البقرة . قال أصحاب : قال مالك : قال الله : (الآن خفف الله عنكم ، وعلم أن فيكم ضعفاً فإن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين) ؛ فكان كل رجل باثنين .

(١) في ل : القسمة لواحد باثنين . (٢) في ا : حصن .

الآية التاسعة عشرة - قوله تعالى ^(١) : ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَى حَتَّى يُشْخِنَ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَصَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ .
فيها أربع مسائل :

المسألة الأولى - في سبب نزولها ^(٢) :

قال ابن عباس : حتى يُشْخِنَ ^(٣) في الأرض ، وذلك يوم بدر ، والمسلمون قليل ، فلما كثروا قال الله ^(٤) : « فَأَمَّا مِمَّا بَعْدُ وَأَمَّا فِدَاءٌ » ، فخيرهم الله تعالى . وهكذا قال كثير من المفسرين بعده . وعن عبد الله قال : لما كان يوم بدر وجيئ بالأسرى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما تقولون في هؤلاء الأسرى ؟ فقال أبو بكر : يا رسول الله ؛ قومك وأهلك ، فاستبقيهم لعل الله أن يتوب عليهم .

قال عمر : يا رسول الله ؛ كذبوك وأخرجوك ، قدّمهم واضرب أعناقهم . وقال عبد الله بن رواحة : يا رسول الله ؛ انظر واديا كثير الخطب فأدخلهم فيه ، ثم أضرمه عليهم نارا . فقال له العباس : قطعت رحلك .

فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يُجِبْهم ، ثم دخل ، فقال ناس : يأخذ بقول أبي بكر . وقال ناس : يأخذ بقول عمر . وقال ناس : يأخذ بقول عبد الله بن رواحة . ثم خرج عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : إن الله ليلائن قلوب قوم حتى تكون ألين من اللين ، ويشد قلوب قوم حتى تكون أشد من الحجارة ، وإن مثلك يا أبا بكر مثل إبراهيم إذ قال ^(٥) : « فَعَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ » . ومثل عيسى حين قال ^(٦) : « إِنْ تَعَذَّبْتُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ . . . » الآية . ومثلك يا عمر مثل نوح إذ قال ^(٧) : « رَبِّ لَا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا » . ومثل موسى إذ قال ^(٨) : « رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ . . . » الآية .

(١) آية ٦٧ (٢) أسباب النزول : ١٣٦ ، والقرطبي : ٨ - ٤٥

(٣) الإثخان في الشيء : المبالغة والإكثار منه ، والمراد به هنا : المبالغة في قتل الكفار .

(٤) سورة محمد ، آية ٤ (٥) سورة إبراهيم ، آية ٣٦ (٦) سورة المائدة ، آية ١١٨

(٧) سورة نوح ، آية ٢٦ (٨) سورة يونس : ٨٨

ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنتم اليوم عائلة فلا يفتن رجلٌ منهم إلا بفداء أو ضربة عنق .

فقال عبد الله : يارسول الله ، إلا سُهَيْل^(١) بن بَيْضَاء ، فإن سمعته يذكر الإسلام . فسكت النبي صلى الله عليه وسلم ، فما رأيتني في يوم أخوف أن تقع على الحجاره من السماء مسني في ذلك اليوم حتى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إلا سُهَيْل بن بَيْضَاء .

رواه الترمذی مختصراً عن أقوال أبي بكر وعمر وابن رَوَاحَة ، ورواه مسلم عن عمر ابن الخطاب ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - لما أَسْرُوا الأسرى - لأبي بكر وعمر : ما ترون ؟ قال أبو بكر : يا نبي الله ، هم بنو العم والعشيرة ، أرى أن تأخذ منهم فدية ، فتكون لنا قوة على الكفار ، فمسي الله أن يهديهم للإسلام .

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما ترى يا ابن الخطاب ؟ قالت : لا والله يارسول الله ، ما أرى الذي رأى أبو بكر ، ولكن أرى أن تمكفنا فنضرب أعناقهم ، فتمكّن علينا من عقيل فيضرب عنقه ، وتمكفني من فلان - نسيب لعمر - فأضرب عنقه ؛ فإن هؤلاء أئمة الكفر وصفادها .

فهو رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قال أبو بكر ، ولم يهو ما قلت . فلما كان من الغد جيئت فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر قاعدين يَبْكِيَان . قلت : يارسول الله ؛ أخبرني من أي شيء تبكي أنت وصاحبك ، فإن وجدت بكاء بكيت وإلا تبكيت . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أبكي للذي عرَضَ على أصحابك من أخذهم الفداء ، لقد عُرِضَ على عذابهم أدنى من هذه الشجرة - شجرة قريبة من رسول الله صلى الله عليه وسلم . فأنزل الله : (ما كان لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَمْرٌ حَتَّى يُشْخَنَ فِي الْأَرْضِ) - إلى قوله : (فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلالاً طَيِّباً) فأحل الله النعمة لهم ، وأنزل الله : ما كان لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَمْرٌ حَتَّى يُشْخَنَ فِي الْأَرْضِ ، تريدون عَرْضَ الدنيا - معنى الفداء ، والله يريد الآخرة - يعز، إعزاز الدين وأهله ، وإدلال الكفر وأهله .

المسألة الثانية - روى عبيدة السلماني، عن عليٍّ أنَّ جبريلَ أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدرَ، فخيرَ هـ . بين أن يقرب الأسارى فيضرب أعناقهم ، أو يقبلوا منهم الفداء ، ويقتل^(١) منكم في العام المقبل بعدتهم . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هذا جبريل يُخبركم أن تقدّموا الأسارى فتضربوا أعناقهم ، أو تقبلوا منهم الفداء ، ويستشهد منكم في العام المقبل بعدتهم . فقالوا : يا رسول الله ؛ بل نأخذ الفداء فننقوى على عدونا ، ويُقتل منا في العام المقبل بعدتهم ، ففعلوا .

المسألة الثالثة - قال ابنُ وهب، وابن القاسم، عن مالك : كان بيدر أسارى مشركون، فأنزل الله : ما كان لنبي أن يكون له أمرى حتى يُشخّن في الأرض ، وكانوا يومئذ مشركين، وفادوا ورجعوا ، ولو كانوا مسلمين لأنابوا^(٢) ولم يرجعوا ، وكان عدّة من قتل أربعة وأربعين رجلا ، ومثلهم أسرى^(٣) ، وكان الشهداء قليلا .

وقال أبو عمرو بن العلاء : إن القتي كانوا سبعين والأمرى كذلك . وكذلك قال ابن عباس، وابن المسيب ، ويشهد له قوله^(٤) : « أو لما أصابتكم مِصيبةٌ قد أصبتم مثلها » .

وأنشد أبو زيد الأنصارى لسكعب بن مالك :

فأقام بالمطّن المطّن منهم سبعمون عتبة منهم والأسود

وإنما قال مالك : وكانوا مشركين ، ولو كانوا مسلمين لأقاموا ولم يرجعوا ؛ لأن المفسرين

رووا أنَّ العباس قال للنبي صلى الله عليه وسلم : إني مسلم .

وفي رواية لهم : إن الأمرى قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم : آمنا بك وبما جئت به ولننصحنَّ لك على قومنا ، فنزلت^(٥) : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِمَنْ فِي أَيْدِيكُمْ مِنَ الْأَمْرى . . . ﴾

الآية ، قال العباس : افتديت بأربعين أوقية، وقد آتاني الله أربعين عبدا، وإني لأرجو المنفرة .

وهذا كله ضعفه مالك ، واحتجَّ على إبطاله بما ذكر من رجوعهم إلى موضعهم ، وزيادة

عليه أنهم غزوه يوم أُحد .

(١) قل : ويقتل . (٢) قل : لأقاموا . (٣) قل : أسروا .

(٤) سورة آل عمران ، آية ١٦٥ (٥) سورة الأنفال ، آية ٧٠

المسألة الرابعة - قال بعضهم : يدل قوله : ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يُشْحَن في الأرض - على تكليف الجهاد لسائر الأنبياء .

قلنا : كان الجهاد واجباً على أنبياء^(١) قبل محمد ، لكن لم يكن لهم أسرى ولا غنيمة .

ومعنى قوله : (ما كان لنبي أن يكون له أسرى) ما كان لك يا محمد أن يكون لك

أسرى حتى يملظ قتلك في الأرض ، وتثبت هيبتك في النفوس .

الآية الموفية عشرين - قوله^(٢) : ﴿ لَوْ لَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ

عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ .

فيها سبع مسائل :

المسألة الأولى - في سبب نزولها :

روى أبو هريرة وغيره ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٣) : غَزَا نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ ،

فَقَالَ لِأَصْحَابِهِ : لَا يَقْبَعُنِي رَجُلٌ بَنَى دَارًا وَلَمْ يَسْكُنْهَا ، أَوْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَلَمْ يَبْنِ بِهَا ، أَوْ لَهُ

حَاجَةٌ فِي الرِّجُوعِ . قَالَ : فَاتَى الْعَدُوَّ عِنْدَ غَيْبَةِ الشَّمْسِ ؛ فَقَالَ : اللَّهُمَّ إِنَّهَا مَأْمُورَةٌ ، وَإِنِّي

مَأْمُورٌ فَاحْبِسْهَا حَتَّى تَقْضَى بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ ، فَحَبَسَهَا اللَّهُ عَلَيْهِ ، فَجَمَعُوا الْغَنَائِمَ فَلَمْ تَأْكُلْهَا النَّارُ .

قَالَ : وَكَانُوا إِذَا غَنِمُوا غَنِيمَةً بَعَثَ اللَّهُ عَلَيْهَا نَارًا فَأَكَلَتْهَا ، فَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ : إِنَّا كُنَّا غُلَامًا

فَلِيَايَعُنِي مِنْ كُلِّ قَبِيلَةٍ رَجُلٌ ، فَبَايَعُوهُ فَلَزَقَتْ يَدُ رَجُلٍ مِنْهُمْ بِيَدِهِ ؛ فَقَالَ لَهُ : إِنْ أَصْحَابَكَ قَدْ

غَلَوْا فَأَتْنِي بِهِمْ فَلِيَايَعُونِي ، فَلَزَقَتْ يَدَ رَجُلَيْنِ [أَوْ ثَلَاثَةٍ مِنْهُمْ بِيَدِهِ]^(٤) ، فَقَالَ لَهُمَا : إِنَّا كُنَّا

قَدْ غُلَامًا ، فَقَالَا : أَجَلٌ ، قَدْ غَلَلْنَا صَوْرَةَ رَأْسِ بَقْرَةٍ مِنْ ذَهَبٍ ، فَجَاءَا بِهَا ، فَطَرَحَتْ فِي

الْغَنَائِمِ ، فَبَعَثَ اللَّهُ عَلَيْهَا النَّارَ فَأَكَلَتْهَا . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنْ اللَّهُ أَطْعَمَنَا

الْغَنَائِمَ رَحِمَةً رَحِمْنَا بِهَا ، وَتَخَفِيفًا خَفَفَ عَنَّا لَمَّا عَلِمَ مِنْ ضَرْفِنَا .

قال الإمام رضي الله عنه : قد بينا في غير موضع وجّه هذه النعمة وفائدة ما فيها من

حكمة ، وأن الله جعل رزق نبيه محمد وأمته من أفضل وجوه الكسب ، وهي جهة القهر^(٥)

والاستعلاء .

(١) في ل : على الأنبياء . (٢) آية ٦٨ (٣) صحيح مسلم : ١٣٦٦

(٤) في ١ : يد رجلين ، وما بين القوسين من ل . (٥) في ١ : وهي جهة النعمة .

وقد روى أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : لم تحلّ الغنائم لقوم سود الرؤوس ، من قبلكم كانت تنزل نارٌ من السماء ، فلما كان يوم بدر أسرع الناس في الغنائم ، فأنزل الله : (لولا كتاب من الله سبق . .) إلى آخر الآيتين : فكلوا مما غنمتم حلالاً طيباً .

المسألة الثانية - اختلف الناس في كتاب الله السابق على ثلاثة أقوال :

الأول - سبق من الله ألا يمذب قوما حتى يتقدم إليهم .

الثاني - سبق منه ألا يمذبهم ومحمد فيهم .

الثالث - سبق منه إحلال الغنائم لهم ، ولكنهم استعجلوا قبل الإحلال ، وهذا كله ممكن صحيح ، لكن أقواهُ ما سبق من إحلال الغنيمة ، وقد كانوا غنموا أول غنيمة في الإسلام حين أرسل النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله بن جحش في رجب مقفلة من بدر الأولى ، وبعث معه ثمانية رهط من المهاجرين ليس فيهم من الأنصار أحد إلى نخلة ما بين مكة والطائف فيرصد بها قريشاً ، ففضى ومضى أصحابه معه ، حتى نزلوا بنخلة ، فررت عليهم غير لقريش تحمل زيقاً^(١) وأدماً وتجارة من تجارة قريش ، فيها عمرو بن الحضرمي ؛ فقتل عمرو ، وأقبل عبد الله بن جحش وأصحابه بالعير والأمرى حتى قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعزل عبد الله لرسول الله صلى الله عليه وسلم خمس الغنيمة ، وقسم سائرها بين أصحابه ؛ وذلك قبل أن يفرض الله لرسوله الخمس ، فأكلوا الغنيمة ، ونزل بعد ذلك فرض الغنيمة ، كما كان فعله عبد الله بن جحش من الخمس لرسول الله صلى الله عليه وسلم والأربعة الأخماس للغانمين .

والذي ثبت من ذلك أكلهم الغنيمة التي غنموا ، وإحلال ما أخذهم ، والنبي صلى الله عليه وسلم ساكت عن ذلك مجيز له ؛ فكان وحياً^(٢) بسكوته وإمضائه .

المسألة الثالثة - قوله تعالى : ﴿ لولا كتاب من الله سبق ﴾ في إحلال الغنيمة لمدبتم بما اقتصمتم فيها مما ليس لكم اقتصامه إلا بشرع ، فكان هذا دليلاً على أن العبد إذا اقتحم ما يعتقده حراماً مما هو في علم الله حلال إنه لا عقوبة عليه كالصائم إذا قال : هذا يوم نؤتي فأفطر الآن . أو هذا يوم حيض فأفطر ، ففعل ذلك . وكأن النوب والحيض الوجبان للفطر ؛ ففي مشهور المذهب فيه الكفارة ، وبه قال الشافعي .

(١) في ١ : زيبيا (٢) في ٢ : واجبا .

وقال أبو حنيفة : لا كفارة عليه ، وهي الرواية الأخرى .

ولنا في إسقاط الكفارة عمدة ؛ فهو أن حرمة اليوم ساقطة عند الله ، فصادف الهتك محلاً لا حرمة له في علم الله فكان بمنزلة ما لو قصد وطء امرأة قد زفت إليه ، وهو يمتقد أنها ليست بزوجه فإذا هي بزوجه .

وتعلق من أوجب الكفارة بأن طروء الإباحة لا يقتضيه عذرا في عقوبة التحريم عند الهتك ، كما لو وطئ امرأة ثم نكحها ، وهذا لا يلزم ؛ لأن علم الله تعالى مع علمنا قد استوى في هذه المسألة بالتحريم .

وفي المسألة التي اختلفنا فيها اختلف علمنا وعلم الله ، فكان الموقل على علم الله في إسقاط العقوبة ، كما قال : (لولا كتاب من الله . . .) الآية .

المسألة الرابعة - قال النبي صلى الله عليه وسلم - حين نزلت هذه الآية : لو نزلت نار من السماء لأحرقتنا إلا عمر . وفي رواية : لو نزل عذاب من السماء لم ينج منه إلا سعد ابن معاذ ، لقوله : يا نبي الله ؛ كان الإثنان في القتل أحب إلي من استبقاء الرجال . وفي رواية : لو عذبنا في هذا الأمر يا عمر ما نجنا غيرك . وفي رواية : لقد عرض على عذابكم أدنى من هذه الشجرة .

المسألة الخامسة - في هذا كله دليل على أن الإثنان في القتل واجب قبل كل شيء ، حتى إذا قويت المسلمون جاز الفداء ؛ للقوة على العدة لقتالهم أيضاً ، فإنما يراعى الأنظار والأوكد ، والله أعلم .

المسألة السادسة - فإن قيل : تحقق لنا مصيبتهم .

قلنا : فيها ثلاثة أقوال :

الأول - إسرارهم في النفيمة قبل الإحلال .

الثاني - اختيارهم الفداء قبل الإثنان في القتل .

الثالث - قوله لهم ^(١) : « فاضربوا فوق الأعناق واضربوا منهم كل بنان » ؛ فأمروا

بالقتل فاخترأوا الفداء .

قلنا : أما القول الثالث فضعيف ؛ لأنه يحتمل أن يكون نزل قبل أن يبرر . ويحتمل أن يكون نزل بعده ، ولا يحتاج بمحتمل .

وأما القول الأول والثاني فمحتمل أن يكون أحدهما ، ويحتمل أن يكون مجموعهما ؛ والأظهر أنه اختيارُ الفداء ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم شاورَهم فيه ؛ فمالوا إلى الفداء وكان الله قد عاتبهم على رأفتهم بالكفار مع إغلاظهم عليهم بالقتل والإيداء والإخراج ، وإلى تحقيق المعصية إلى تأخيرهم القتل حتى نزل العفو .

فإن قيل ، وهي :

المسألة السابعة - فقد اختاره النبي صلى الله عليه وسلم معهم ، فهل يكون ذلك ذنباً منه ؟ قلنا : كذلك توهم بعضُ الناس ، فقال : إنه كان من النبي صلى الله عليه وسلم فيه معصية غير معينة ، وحاشا لله من هذا القول ، إنما كان من النبي صلى الله عليه وسلم توقف وانتظار ، ولم يكن القتل ليفوت ، مع أنهم كانوا قد قتلوا الصناديد ، وأُخذوا في الأرض ، فانتظر النبي صلى الله عليه وسلم : هل ذلك كافٍ فيه أم لا ؟ وهذا بينٌ عند الإنصاف .

الآية الحادية والعشرون - قوله ^(١) : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِمَنْ فِي أَيْدِيكُمْ مِنَ الْأَسْرَى إِنْ يَعْلَمِ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِكُمْ خَيْرًا مِمَّا أُخِذَ مِنْكُمْ وَيَغْفِرَ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ . وَإِنْ يَرِيدُوا خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَانُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ . فيها مسألتان :

المسألة الأولى - لما أمر من أسارى ^(٢) المشركين روى أنه تكلم قومٌ منهم بالإسلام ، ولم يعضوا بذلك عزيمة ، ولا اعترفوا به اعترافاً جازماً . ويشبه أنهم أرادوا أن يقرُّوا من المسلمين ، ولا يبعدوا من المشركين ، فنزلت الآية .

المسألة الثانية - قال علماؤنا : إن تكلم الكافر بالإيمان في قلبه ولسانه ، ولم يعض به عزيمة لم يكن مؤمناً . وإذا وُجد مثل ذلك من المؤمن كان كافراً إلا ما كان من الوسوسة التي لا يقدرُ المرء على دفعها ، فإن الله قد عفا عنها وأسقطها .

(١) آية ٧٠ ، ٧١ (٢) في القرطبي (٨ - ٥٥) : لا أسر من أسرى المشركين .

وقد بين الله لرسوله الحقيقة ؛ فقال : « وإن يريدوا خيانتك » ؛ أى إن كان هذا القول منهم خيانة ومكرآ « فقد خانوا الله من قبل » بكفرهم ومكرهم بك وقاتلهم لك ، فأمكنك منهم ، وإن كان هذا القول منهم خيراً ويعلمه الله فيقبل ذلك منهم ويعوضهم خيراً مما خرج عنهم ويفقر لهم ما تقدم من كفرهم وخیانتهم ومكرهم .

الآية الثانية والمشرون - قوله تعالى ^(١) : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَانصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا وَإِنْ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمْ النَّصْرُ إِلَّا عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ .

فيها ثمانى مسائل :

المسألة الأولى - قوله : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ :

هم الذين علموا التوحيد ، وصدقوا به ، وأمنوا أنفسهم من الوعيد فيه .

المسألة الثانية - قوله : ﴿ وَهَاجَرُوا ﴾ :

هم الذين تركوا أوطانهم وأهلهم وأموالهم إيثاراً لله ورسوله في إعلاء دينه ، وإظهار كلمته ، ولزوم طاعته ، وعموم دعوته .

المسألة الثالثة - ﴿ جَاهَدُوا ﴾ :

أى التزموا الجهد ؛ وهى المشقة فى أنفسهم ، بتعريضها للإذابة والذكابة والقتل ، وبأموالهم بإهلاكيها فيما يرضى الله .

المسألة الرابعة - قوله : ﴿ وَالَّذِينَ آوَوْا وَانصَرُوا ﴾ :

هم الأنصار الذين تبوءوا الدار والإيمان ، وانضوا إليهم النبي صلى الله عليه وسلم والمهاجرون .

المسألة الخامسة - ﴿ أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾ :

فيه قولان :

أحدها - في النصرة . الثاني - في الميراث .

قال ابن عباس وغيره : جعل الله الميراث للمهاجرين والأنصار دون ذوي الأرحام .
المسألة السادسة - قال : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَا يَتِيمِينَ مِنْ شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا ﴾ :

قيل ^(١) : من النصرة لبعده دارهم . وقيل : من الميراث لانقطاع ولايتهم .
المسألة السابعة - ﴿ وَإِنْ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمْ النَّصْرُ ﴾ :
يريد إن دعوا من أرض الحرب عونكم بنفير ^(٢) أو مال لاستنقاذهم ، فأعينوهم ؛
فذلك عليهم فرض ، إلا على قوم بينكم وبينهم عهد ، فلا تقاؤوهم عليهم ، [يريد ^(٣)]
حتى يتم العهد ^(٤) أو يُبذ على سواء .

المسألة الثامنة - أما قوله : ﴿ أُولَٰئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾ ؛ يعني في النصرة أو
في الميراث على الاختلاف المتقدم ، فلا يبالى به أن يكون المراد أحدها أو كلاهما ؛ لأن النبي
صلى الله عليه وسلم قد بين حُكْمَ الميراث بقوله : ألحقوا الفرائض بأهلها ، فما بقى فهو لأولى
عُصْبَةٍ ذَكَرَ .

وأما قوله : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَا يَتِيمِينَ مِنْ شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا ﴾ :
فإن ذلك عام في النصرة والميراث ؛ فإن مَنْ كان مقيماً بمكة على إيمانه لم يكن ذلك معتدلاً به ،
ولا مُثاباً عليه حتى يهاجر . ثم نسخ الله ذلك بفتح مكة والميراث بالقرابة ، سواء كان الوارث
في دار الحرب أو في دار السلام ، لسقوط اعتبار الهجرة بالسنة ، إلا أن يسكنوا أسراء
مستضعفين ؛ فإن الولاية معهم قائمة ، والنصرة لهم واجبة بالبدن بآلا يبقى منها عين تطرف
حتى نخرج إلى استنقاذهم إن كان عددنا يحتمل ذلك ، أو نبذل جميع أموالنا في استخراجهم ،
حتى لا يبقى لأحد درهم كذلك .

(١) تفسير لقوله تعالى : من شيء . (٢) في ل : بنفير . (٣) ليس في ل .

(٤) حتى يتم العهد : أي مدته .

قال مالك وجميع العلماء : فإننا لله وإنا إليه راجعون على ما حل بالخلق في تركهم إخوانهم في أسر العدو ، وبأيديهم خزائن الأموال وفضول الأحوال والمدة والعدد والقوة والجلد .
الآية الثالثة والعشرون - قوله تعالى (١) : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ ﴾ .

فيها مسألتان :

المسألة الأولى - قطع الله الولاية بين الكفار والمؤمنين فجعل المؤمنين بعضهم أولياء بعض ، وجعل الكافرين بعضهم أولياء بعض ، وجعل المنافقين بعضهم أولياء بعض ، يتناصرون بينهم ، ويتعمدون باعقادهم . وفي الصحيح (٢) : مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَرَاخُمِهِمْ وَتَوَادُّهِمْ كَمَثَلِ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى عَضُوهُ مِنْهُ تَدَاعَى سَائِرُهُ بِالْخِي وَالسَّهْرِ .
ويحتمل أن يريد به بعضهم أولياء بعض في الميراث ؛ ففي الصحيح (٣) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يرث المسلم الكافر ، ولا الكافر المسلم .

وقد تقدم قوله (٤) : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ » . وقال بعد هذا (٥) : « الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ » .
المسألة الثانية - قوله : ﴿ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ ﴾ : يعنى بضمف الإيمان وغلبة الكفر ؛ وهذه هي الفتنة والفساد في الأرض ، وفي هذا أمرٌ بالخروج عن دار الكفر إلى دار الإيمان ، وهي الهجرة .

الآية الرابعة والعشرون - قوله تعالى (٦) : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَّاهِدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴾ .

رُوى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لحارثة : يا حارثة ، كيف أصبحت ؟ قال : مؤمناً حقاً . قال : لكل حق حقيقة ، فما حقيقة إيمانك ؟ قال : عزفت نفسي عن الدنيا ؛ فاستوى عندي حَجَرُهَا وَذَهَبُهَا ، وكأني ناظر إلى عَرْشِ رَبِّي .

(١) آية ٧٣ (٢) صحيح مسلم : ١٩٩٩ (٣) صحيح مسلم : ١٢٣٣

(٤) سورة المائدة ، آية ٥١ (٥) سورة التوبة ، آية ٦٧ (٦) آية ٧٤

فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : عرفت فالزم .
وفي الحديث الصحيح^(١) : لا يدرك أحدكم حقيقة الإيمان حتى يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما ، وأن يحب المرء لا يحبه إلا الله ، وأن يكره أن يعود في الكفر بعد إذ أنقذه الله منه ، كما يكره أن يعود في النار .

وقد تقدم قوله^(٢) : « إنا المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم . . » إلى قوله : « كريم » . وإذا كان الإيمان في القلب حقاً ظهر ذلك في استقامة الأعمال بامتثال الأمر واجتناب النهي ، وإذا كان مجازاً قصرت الجوارح في الأعمال ؛ إذ لم تبلغ قوته إليها .
الآية الخامسة والعشرون - قوله^(٣) : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدُ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُولَئِكَ مِنْكُمْ ، وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ، إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ۝ ﴾ .

فيها ثلاث مسائل :

المسألة الأولى - قوله : ﴿ مِنْ بَعْدُ ۝ ﴾ ، يعني من بعد ما أمرتكم بالموالاة ، هكذا قال جماعة من المفسرين ، إلا أنه يحتمل أن يكون يريد من بعد الإيمان الأول والهجرة الأولى ؛ فإن الهجرة طبقات : المهاجرون الأولون ، وبعدهم من هاجر في مجبوحة الإيمان وقبل الفتح ، وهم طبقات عندنا ودرجات عند الله .

المسألة الثانية - قوله : ﴿ فَأُولَئِكَ مِنْكُمْ ۝ ﴾ ، يعني في الموالاة والميراث على اختلاف الأقوال ؛ فإن من تولى قوماً فهو منهم باعتقاده معهم ، والتزامه لهم ، وعماه بعملهم^(٤) ، كما قال تعالى^(٥) : « ومن يتولهم منهم فإنه منهم » .

المسألة الثالثة - قوله : ﴿ وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ ۝ ﴾ :

قال ابن عباس : هذه الآية نسخ لما تقدم من الموالاة بالهجرة دون القرابة التي ليس

معهما هجرة .

(١) البخارى ١ - ٦٠ (٢) سورة الأنفال ، آية ٢ - ٤ (٣) آية ٧٥

(٤) قل : وعلمه بعملهم . (٥) سورة المائدة ، آية ٥١

والذى عندى أنه عمومٌ فى كل قريب بينته السنّةُ بقوله : ألحقوا الفرائض بأهلها ،
فما بقى فهو لأولى عصبّة ذكر ، حسبما ثبت فى كتاب الله ، وقال رسول الله .
وكتابُ الله الذى ثبت فيه هو اللوحُ المحفوظ الذى كتب الله فيه كل شيء ، فتجرى
الأحكامُ على ما سطر فيه من نسخ وثبوت وإمضاء وردّ .

سُورَةُ التَّوْبَةِ

قال علماؤنا : هذه السورة من آخر ما نزل بالمدينة ، ولذلك قلَّ فيها المنسوخ ، ولها ستة أسماء : التوبة ، والمبثرة ، والمقشقة ، والفاضحة ؛ وسورة البحوث ، وسورة المذاب . فأما تسميتها بسورة التوبة فلأنَّ الله ذكر فيها توبةَ الثلاثة الذين خَلَفُوا بِتَبُوكَ .

وأما تسميتها بالفاضحة ولأنَّه نزل فيها : ومنهم ، ومنهم . قالت الصحابة : حتى ظننَّا أنها لا تبقى أحدا .

وأما تسميتها بالمبثرة فن هذا المعنى ، يقال : بعثرتُ المتاعَ : إذا جمعت أعلاه أسفله ، وقلبت جميعه وقلبته ، ومنه ^(١) : « وإذا القبور بُعْثِرَتْ » .

وأما تسميتها المقشقة فن الجمع ، فإنها جمعت أوصافَ المنافقين ، وكشفت أسرارَ الدين .

وأما تسميتها سورة البحوث فَمِنْ بَحْثٍ : إذا اختبر واستقصى ، وذلك لما تضمنت أيضا من ذِكْرِ المنافقين والبحث عن أسرارهم .

وأما تسميتها سورة المذاب فقد رُوي عن ثابت بن الحارث الأنصاري أنه قال : ما كانوا يَدْعُونَ سورةَ التوبة إلا بالمبثرة ، فإنها تبعثر أخبارَ المنافقين .

وروي عن ابن عمر أنه قال : ما كُنَّا ندعوها إلا المقشقة .

وروي عن قتادة أنه قال : مثل براءة كمثل المِروود ما يُدْرَى أسفله من أعلاه .

القول في سقوط بسم الله الرحمن الرحيم منها :

وفي ذلك للعلماء أغراض جماعها أربعة ^(٢) :

الأول - قال مالك - فيما روى عنه ابن وهب ، وابن القاسم ، وابن عبد الحكم : إنه لما

سقط أولها سقط بسم الله الرحمن الرحيم معه .

(١) سورة الانفطار ، آية ٤ (٢) ابن كثير : ٢ - ٣٣١ ، والقرطبي (٩ - ٦١) .

وكذلك يروى عن ابن عجلان أنه بانه أن سورة « براءة » كانت تمعدل البقرة أو قريباها ، فذهب منها ، فلذلك لم يكتب فيها بسم الله الرحمن الرحيم .

الثانى - أن براءة سخط ، وبسم الله الرحمن الرحيم رحمة ، فلا يجمع بينهما .

الثالث - أن براءة نزلت برفع الأمان ، وبسم الله الرحمن الرحيم أمان .

وهذه كلها احتمالات ، منها بعيد ومنها قريب ؛ وأبمدؤها قول مَنْ قال : إنها مفتوحة بذكر الكفار ؛ لأنَّ سورًا كثيرة من سور القرآن افتتحت بذكر الكفار كقوله : « الذين كفروا » . وقوله : « وَيَلْ لِكُلِّ هُمَزَةٍ » .

الرابع - وهو الأصح - ما ثبت عن يزيد الفارسي أنه قال : قال لنا ابن عباس : قلنا لعثمان : ما حملكم أن عمدتم إلى الأنفال ، وهى من المثانى وإلى براءة وهى من المثين ، ففردتم بينهما ، ولم تكتبوا بينهما سطر بسم الله الرحمن الرحيم ، ووضعتموها فى السبع الطوال ، فما حملكم على ذلك ؟

قال عثمان : إنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا نزل عليه الوحى يدعو ببعض مَنْ يكتب عنه ، فيقول : ضَعُوا هذا فى السورة التى يذكر فيها كذا وكذا ، وتنزل عليه الآية فيقول : ضَعُوا هذا الآية فى السورة التى يذكر فيها كذا وكذا ، وكانت الأنفال من أول ما نزل ، وبراءة من آخر ما نزل من القرآن ، وكانت قصتها شبيهة بقصتها ، وقُبِضَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ولم يبيِّن لنا أنها منها ، فظنَّنتُ أنها منها ؛ فنَّ قُرِنتَ بينهما ، ولم أكتب بينهما سطر بسم الله الرحمن الرحيم .

وروى عن أبي بن كعب : آخر ما نزل براءة ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا فى أول كلِّ سورة ببسم الله الرحمن الرحيم ، ولم يأمرنا فى سورة براءة بشئ ؛ فلذلك ضُمَّتْ إلى الأنفال ، وكانت شبيهة بها .

وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : أعطيتُ السبع الطوال مكان التوراة ، وأعطيتُ المثين مكان الزبور ، وأعطيتُ المثانى مكان الإنجيل ، وفُصِّلَتْ بالفصل .

نكتة أصولية :

في هذا كله دليل على أن تأليف القرآن كان منزلاً من عند الله، وأن تأليفه من تنزيله بيئته النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه ، ويميزه لكتابه ، ويرتبه على إوابه ، إلا هذه السورة فلم يذكر لهم فيها شيئاً ليتبين الخلق أن الله يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد، ولا يسأل عن ذلك كله ، ولا يعترض عليه ، ولا يحاط به له إلا بما أبرز منه إلى الخلق ، وأوضحه بالبيان . ودلّ بذلك على أن القياس أصل في الدين ؛ ألا ترى إلى عثمان وأعيان الصحابة كيف لجأوا إلى قياس الشبه عند عدم النص ، ورأوا أن قصة « براءة » شبيهة بقصة « الأنفال » فألحقوها بها ؟ فإذا كان الله قد بين دخول القياس في تأليف القرآن فما ظنك بسائر الأحكام .

وفي هذه السورة إحدى وخمسون آية :

الآية الأولى - قوله تعالى ^(١) : ﴿ بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ .

فيها أربع مسائل :

المسألة الأولى - قوله تعالى : ﴿ بَرَاءَةٌ ﴾ ؛ أي هذه الآيات براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين ، يقال : برئت من الشيء أبرأ براءةً فأنا منه بريء ؛ إذا أزلته عن نفسك ، وقطعت سبب ما بينه وبينك .

المسألة الثانية - قوله تعالى : ﴿ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ ؛ ولم يعاهدكم إلا النبي صلى الله عليه وسلم وحده ، ولسكنه كان الأمر والحاكم ، وكل ما أمر به أو أحكمه فهو لازم للأمة ، منسوب إليهم ، محسوب عليهم ، يؤخذون به ؛ إذ لا يمكن غير ذلك ؛ فإنّ تحصيل الرضا في ذلك من الجميع متعذر لوجهين :

أحدهما - اختلاف الآراء ، وامتناع الاتفاق على مذهب واحد .

والثاني - كثرة عددهم المانع من تحصيل رضا جميعهم ، فوقع الاجتزاء بالمقدم من الوجهين ؛ فإذا عقد الإمام بما يراه من المصلحة أمراً لزم جميع الرعايا حكمه ، فإذا رضوا به كان أثبت

لنسبته إليهم ، كما نسب عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى جميع المسلمين ، لكونهم به راضين .

ويحتمل أن يكون الضمير للجعاعة ، وهو مضاف إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على طريق التعميم في الإخبار عن الواحد العظيم بلفظ الجمع .

المسألة الثالثة^(١) - قوله تعالى : ﴿ مِنْ الْمُشْرِكِينَ ﴾ :

وهذا نص في أن المعاهد كان مشركا ، ولم يكن أحد منهم من أهل الكتاب ، وإن كانوا أيضاً مشركين ؛ لأن العهد كان مخصوصاً بالعرب أهل الأوثان ، وكانوا على قسمين : منهم من كان أجل عهده أقل من أربعة أشهر . ومنهم من لم يكن له عهد ، فأهل السكك أربعة أشهر . وقيل : من لم يكن له عهد أجل خمسين ليلة : عشرين من ذى الحجة والمحرم ، وذلك لقوله^(٢) : « فإذا انسلخ الأشهر الحرم » . وسيأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

قال القاضي^(٣) رضى الله عنه : الذى عندى أن هذا عام في كل أحد ممن له عهد دون من لا عهد له ، لقوله^(٤) : « إلا الذين عاهدتُم من المشركين » . فمن كان له عهد أجل أربعة أشهر ويحلّ دمه ، ومن لم يكن له عهد فهو على أصل الإحلال لدمه بالكفر الموجود به .

المسألة الرابعة - يحتمل أن تكون الأربعة الأشهر أيضاً أجلاً لمن كانت مدته أكثر من أربعة أشهر . ويكون إسقاط الزيادة تخصيصاً للمدة ، كما أخرج الله النساء من أعداد من صولح عليه في الحديبية ، بحسب ما يظهر من المصاححة للإمام ، والتمادى على العهد ، أو الرجوع عنه ، حسبما بيناه قبل .

الآية الثانية - قوله تعالى^(٥) : ﴿ فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَأَنَّ اللَّهَ يُخْزِي الْكَافِرِينَ ﴾ .

فيها ثلاث مسائل :

المسألة الأولى - قوله تعالى : ﴿ فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ﴾ ، أى سيروا ، وهى السياحة ، قال ابن وهب : قال مالك : بلغنى أن عيسى بن مريم انتهى إلى قرية خربت حصونها ،

(١) في ١ : الآية الثانية ، والمثبت من ل . (٢) آية ٥ من التوبة . (٣) هو المؤلف .

(٤) آية ٤ (٥) آية ٢

وجفت أنهارها ، وتشعب شجرها ، ففادى : يا خرب ، أين أهلك ؟ ففودى : يا عيسى ، بادوا فضمتهم الأرض ، وعادت أعمالهم فلائد في رقابهم إلى يوم القيامة ؛ عيسى بن مريم فجد .

قال علماؤنا : يريد مالك بسياحته أنه المسيح عيسى بن مريم .

المعنى : لكم في الأرض مسير أربعة أشهر ، واختبروا فيها ، وحرروا أعمالكم ، وانظروا مآلكم ، فإن دخلتم في الإسلام فلكم الأمان والاحترام ، وإن استعمرتم على الكفر عوملتكم بمعاملة الكفار من القتل والإسار .

المسألة الثانية - قد روى جماعة أن علي بن أبي طالب كان يقول في أذانه : ومن كان بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم عهد فعهده إلى مدته ؛ فإن صح هذا فإنه يدل على أن العهد المحدود لمدة موقوف على أمده ، وأن العهد المطلق ، أو الذي له أقل من أربعة أشهر فإن مدته أربعة أشهر ، إلا من لم يفض فإن عهده إلى مدته من غير خلاف بنص القرآن بعد هذا .

المسألة الثالثة - اختلف الناس في هذه الأشهر التي قدرت للسياحة على أربعة أقوال :

الأول - أنها من شوال في سنة ثمان إلى صفر من سنة تسع ؛ قاله الزهري وغيره .

الثاني - أنها عشرون من ذى الحجة ، أولها يوم النحر إلى تمام أربعة أشهر . وذلك بمضى عشرة أيام من ربيع الأول سنة تسع ، وقيل هو الثالث من أول يوم من ذى القعدة . وقيل في الرابع من يوم يبتلئهم العلم .

والصحيح أنه من يوم النحر ، فذلك كان البدء وإليه كان المنتهى .

الآية الثالثة - قوله تعالى (١) : ﴿ وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ فَإِنْ تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ، وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ .

فيها أربع مسائل :

المسألة الأولى - الأذان : هو الإعلام لمة من غير خلاف ، المعنى براءة من الله ورسوله وأذان من الله ورسوله ، أى هذه براءة ، وهذا إعلام وإنذار : « وما كنا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا » (٢) . « لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرُّسُل » (٣) .

المسألة الثانية - روى البخارى وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب بمنى فقال :
أيها الناس ؛ أتدرون أى يوم هذا ؟ قلنا ^(١) : الله ورسوله أعلم . قال : هذا يوم الحج الأكبر .
أتدرون أى شهر هذا ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم . قال : شهر حرام . قال : أتدرون أى بلد
هذا ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم . قال : بلد حرام . قال : إن الله حرّم عليكم دماءكم وأموالكم
وأعراضكم كحُرْمَةِ يومكم هذا فى شهركم هذا فى بلدكم هذا .

وروى عن أبى هريرة أيضا قال : بمنى أبو بكر فى تلك الحجة فى المؤذنين الذين بهم
يوم النحر يؤذنون بمنى ألا يحجّ بعد العام مشرك ، ولا يطوف بالبيت عريان .

قال أبو هريرة : ثم أردفه النبي صلى الله عليه وسلم بعلى ، فأمره أن يفادى ببراءة .
قال أبو هريرة : فأذن معناه على بمنى يوم النحر ببراءة ، وألا يحجّ بعد العام مشرك ،
ولا يطوف بالبيت عريان .

وروى الترمذى ، عن سليمان بن عمر وابن الأحرص ، حدثنا أبى أنه شهد حجة الوداع مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فحمد الله وأثنى عليه ، وذكر ، ووعظ ، ثم قال : أى يوم أحرّم ،
أى يوم أحرّم ، أى يوم أحرّم ؟ قال : فقال الناس : يوم الحج الأكبر يا رسول الله . قال ^(٢) :
فإن دماءكم ^(٣) وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا فى بلدكم هذا فى شهركم
هذا ، ألا لا يحنى جان على ^(٤) نفسه ، لا يحنى والد على ولده ، ولا ولد على والده ، ألا إن
المسلم أخو المسلم ، فليس يحلّ لمسلم من أخيه إلا ما حلّ من نفسه ، ألا وإن كل رباً فى الجاهلية
موضوع ، لكم رموس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون ، غير ربا العباس بن عبد المطلب ،
فإنه موضوع كله ، ألا وإن كل دم كان فى الجاهلية موضوع ، وإن أول دم أضع من
دماء الجاهلية دم الحارث ^(٥) بن عبد المطلب ، كان مسترضعا فى بنى ليث ^(٦) فقتلته هذيل ،
ألا واستوصوا بالنساء خيراً ؛ فإنهنّ عوارٍ عندكم ، ليس تملكون منهنّ شيئا غير ذلك
إلا أن يأتين بفاحشة مبينة ؛ فإنّ فعّلن فاجروهنّ فى المضاجع ، واضربوهنّ ضربا غير مبرح ،

(١) فى ل : قالوا . (٢) ابن ماجه : ١٠٢٤ ، مسلم : ٨٨٩ ، سيرة ابن هشام : ٤ - ٢٧٥

(٣) فى ا : فإذن دماءكم . (٤) فى ا : لا يحنى جان إلا على نفسه . (٥) فى مسلم : دم ابن ربيعة

ابن الحارث . (٦) فى مسلم : فى بنى سعد .

فَإِنْ أَطَعْتَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِمْ سَبِيلًا . أَلَا إِنَّ لَكُمْ عَلَى نِسَائِكُمْ حَقًّا ، وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ حَقًّا ،
فَأَمَّا حَقُّكُمْ عَلَى نِسَائِكُمْ فَلَا يُوْطِئْنَ فَرْشَكُمْ مَنْ تَسْكُرْهُنَّ ، وَلَا يَأْذَنُ فِي بَيْتِكُمْ
مَنْ تَسْكُرْهُنَّ . أَلَا وَإِنَّ حَقَّهُنَّ عَلَيْكُمْ أَنْ تَحْسِنُوا إِلَيْهِنَّ فِي كِسْوَتِهِنَّ وَطَعَامِهِنَّ .
هذا حديث حسن صحيح .

وروى عن الحارث ، عن عليّ ، قال : سألتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم عن يوم الحج
الأكبر ، فقال : يوم النحر .

وروى أيضا عن ابن عباس قال : بعث النبي صلى الله عليه وسلم أبا بكر ، وأمره أن
ينادي بهؤلاء الكلمات ، وأتبعه عليا ، فبينما أبو بكر في بعض الطريق إذ سمع رُغَاءَ نَاقَةٍ
رسول الله صلى الله عليه وسلم القَصَوَاءَ ^(١) ، فخرج أبو بكر فزِعَا يظُنُّ أَنَّهُ رسول الله صلى الله عليه
وسلم ، فإذا هو عليّ ، فدفع إليه كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأمر عليا أن يفادي
بهذه الكلمات ، فانطلقا وحجَّا ، فقام عليّ ففادى أيام التشريق : ذِمَّةُ الله ورسوله بريئة من
كل مشرك ؛ فَسَبِّحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ، وَلَا يَحْجِجَنَّ بَعْدَ الْإِمَامِ مُشْرِكٌ ، وَلَا يَطُوفَنَّ
بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ ، وَلَا يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مُؤْمِنٌ .

وكان عليّ يُنَادِي فَإِذَا أَعْيَا قَامَ أَبُو بَكْرٍ يَنَادِي بِهَا .

وروى عن زيد بن يُثَيْع ^(٢) قال : سألت عليا بأي شيء بُعِثت في الحجَّة ؟ قال : بُعِثت بأربع :
أَلَّا يَطُوفَ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ ، وَمَنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّبِيِّ عَهْدٌ فَعَهْدُهُ إِلَى مَدَّتِهِ ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَهْدٌ
فَأَجَلُهُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ، وَلَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا نَفْسٌ مُؤْمِنَةٌ ، وَلَا يَجْتَمِعُ الْمُسْلِمُونَ وَالْمُشْرِكُونَ بَعْدَ
عَامِهِمْ هَذَا .

قال أبو عيسى ^(٣) : هذا حديث حسن .

وروى أيضا ، عن سَمَّاكِ بْنِ حَرْبٍ ، عن أنس بن مالك ، قال : بعث النبي صلى الله عليه
وسلم ببراءة مع أبي بكر ، ثم دعا فقال : لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَبْلُغَ هَذَا إِلَّا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ ،
فدعا عليا ، فأعطاه إياه .

وهذا حديث غريب من حديث أنس ^(٤) بن مالك .

(١) في القرطبي (٩ - ٦٧) : العضايا . (٢) في ل : بن أسلم . (٣) هو الترمذی .

(٤) في ل : مالك بن أنس .

المسألة الثالثة - اختلاف الناس في يوم الحج الأكبر ؛ فروى ابن وهب عن مالك أن

يوم الحج الأكبر يوم النحر .

قال ابن وهب : سمعتُ مالكا يقول : لا نشك أنَّ الحجَّ الأكبر يوم النحر ؛ وذلك لأنه اليوم الذي تُرْمَى فيه الجرة ، ويُنَحَر فيه الهدى ، وتُرَاق فيه الدماء ، وهذا اليوم الذي ينقضى فيه الحجَّ ؛ من أدرك ليلة النحر فوقف بعرفة قبل الفجر أدرك الحج ، وهو انقضاء الحج وهو الحج الأكبر .

ونحوه روى ابن القاسم ، وأشهب ، وعبد الله بن الحَكَم عنه ، وبه قال ابن عمر ، وعليّ ، وابن المسيب ، وكذلك يروى عن ابن أبي أُوْفَى أنه سُئِلَ عن الحجَّ الأكبر ، فقال : هو يوم يَحْلَق فيه الشعر ، وتُرَاق فيه الدماء ، ويَحْلَق فيه الحرام ، وتوضع فيه النواصي .

وقال عبد الله بن الحارث بن نوفل ، ومحمد بن سيرين : إنه يوم عرفة ، وبه قال الشافعي . وقال مجاهد الحجُّ الأكبر القِرَان^(١) ، والحجُّ الأصغر العُمرة .

قال القاضي : إذا نظرنا في هذه الأقوال فالمنقح منها أنَّ الحجَّ الأكبر الحج ، كما قال مجاهد ؛ لكننا إذا بحثنا عن يوم الحجَّ الأكبر فلا شك أن يوم عرفة يوم الحجَّ الأكبر ؛ لأنَّ الحجَّ عرفة ، مَنْ أدرك الوقوف بها في يومها أدرك الحجَّ ، وَمَنْ فاتهُ الوقوف بها فلا حجَّ له ؛ بيد أن المراد بالبحث عن يوم الحجَّ الأكبر الذي ذكره الله في كتابه ، وذكره النبي صلى الله عليه وسلم في خطبته ، ولا شك في أنه يوم النحر لثبوت الحديث الصحيح .

فإن النبي صلى الله عليه وسلم إنما أمر بالأذان يوم النحر ، ولثبوت الحديث الصحيح أيضا ، فإنه قال يوم النحر ، أي يوم هذا ؟ أليس يوم الحجَّ الأكبر ؟ كما تقدم بيانه .

وإن كان قد روى عن الزبير أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب يوم عرفة فقال : أتدرون أي يوم هذا ؟ فيقولون : هو يومُ الحجَّ الأكبر . وهذا مما لم يصح سنده .

وقد احتج ابنُ أبي أُوْفَى على أنه يوم الحجَّ الأكبر بانقضاء الحجَّ فيه من النسك وإلقاء القفث ، وهو الذي قال الله فيه^(٢) : « ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ . . . » الآية .

وغاص مالك على الحقيقة ، فجمع بين الدلائل ، وقال: إن يوم النحر فيه الحج كله ؛ لأن الوقوف إنما هو في ليلته ، وفي صبيحته^(١) الرمي والخلق والنحر والطواف ، فلا يبقى بعد هذا إشكال ، والله أعلم .

وقد روى أبو جعفر محمد بن علي أنه قال : لما نزلت « براءة » على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد كان بعث أبا بكر الصديق ليقم للناس الحج قيل له : يا رسول الله ؛ لو بعثت به إلى أبي بكر . فقال : إنه لا يؤدّي عني إلا رجل من أهل بيتي . ثم دعا علياً ، فقال له : اخرج بهذه القصة من صدر براءة ، وأذن في الناس يوم النحر إذا اجتمعوا بمنى أنه لا يدخل الجنة كافر ، ولا يحج بعد العام مشرك ، ولا يطوف بالبيت عريان ، ومن كان له عند رسول الله صلى الله عليه وسلم عهد فهو له إلى مدته .

فخرج عليّ على ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أدرك أبا بكر الصديق ، فلما رآه أبو بكر قال : أمير أم مأمور ؟ قال : بل مأمور . ثم مضيا ، فأقام أبو بكر للناس الحج ، والعرب إذ ذاك في تلك السنة على منازلهم من الحج التي كانوا عليها في الجاهلية ، حتى إذا كان يوم النحر قام عليّ بن أبي طالب فأذن في الناس بالذي أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقد سمعت بعض العلماء يقول : إنما سمي يوم الحج الأكبر ؛ لأن الناس يجتمعون فيه من كان يقف بعرفة ، ومن كان يقف بالمزدلفة ، وكان النداء في اليوم الذي يجتمع الناس كلهم فيه أولى وأبلغ في المراد .

وهذا وإن كان صحيحاً في المعنى ، ولكن النبي صلى الله عليه وسلم قد سماه يوم الحج الأكبر في حجة الوداع بعد ذلك ، والوقوف كله بعرفة .

سمعت أبا سعيد محمد بن طاهر الشهيد يقول : سمعت الأستاذ أبا المظفر طاهر بن محمد شاه بور^(٢) يقول : إنما أرسل النبي صلى الله عليه وسلم علياً ببراءة مع أبي بكر ؛ لأن براءة تضمنت نقض العهد الذي كان عقده النبي صلى الله عليه وسلم ، وكانت سيرة العرب أنه لا يحل العقد إلا الذي عقده أو رجل من بيته ، فأراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يقطع السنة العرب بالحجة ، وأن يرسل ابن عمه الهاشمي من بيته بنقض العهد ، حتى لا يبقى لهم متكلم . وهذا بديع في فنه .

(١) في ١ : وفي صبيحة الرمي . (٢) في ١ : شاوور .

المسألة الرابعة - اختلف في قول عليّ في التأذين: هل كان بثلاث آيات أو تسع إلى قوله^(١): «إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ». أو إلى قوله^(٢): «حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ». وهذا إنما نشأ من روايات وردت، منها قوله: ولا يحج بعمد العام مُشْرِك. وفيها ما روى أنه أمره أَنْ يقاتل أهل الكتاب حتى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ. والذي يصحُّ من ذلك أَنَّ تَأْذِينَهُ إِنَّمَا كَانَ إِلَى قَوْلِهِ^(٣): «غُفُورٌ رَحِيمٌ» وغير ذلك من الآيات إنما ورد بعد ذلك في وقت واحد، أو في أوقات متباعدة بأحكام مختلفة، منها ما قاله في تأذینه، ومنها ما زاد عليه.

الآية الرابعة - قوله تعالى^(٤): ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، ثُمَّ لَمْ يَنْقُضُوا عَهْدَهُمْ شَيْئًا وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْهِمْ أَفَأَنْتُمْ أَحَدًا فَأَتَوْا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَى مُدَّتِهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾.

قال علماؤنا: هذا يدلُّ على أنه كان من أهل العهد من خَاسَ^(٥) بعهد، وكان منهم من ثبت عليه؛ فأذن الله لنبيه في نقض عهد من خَاسَ، وأمر بالوفاء لمن بقي على عهده إلى مدته، وذلك قوله^(٦): «كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ».

المعنى كيف يبق لهم عهد عند الله وهم قد نقضوه؛ والمراد بذلك قريش الذين عاهدهم النبي صلى الله عليه وسلم زمن الحديبية؛ أمر أن يتم لهم عهدهم إلى مدتهم، وكان قد بقي لهم منها أربعة أشهر من يوم النحر؛ وهذا وهم؛ فإن قريشا قد كان عهدها منقوضا منهم ومن المسلمين، وقد كان الفتح، وإنما كان المراد به مَنْ كان عاهد من العرب نكزاعة وبني مُدَلْج، فلا بد من أن يوفى لهم بعهدهم فإن الله يحبُّ المتقين.

الآية الخامسة قوله^(٧): ﴿فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ، فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

(١) آية ٢٨ (٢) آية ٢٩ (٣) آية ٢٧ (٤) الآية الرابعة .
(٥) خاس بالمهد: غدر ونكس ونقضه . (٦) الآية السابعة . (٧) آية ٥

فيها إحدى عشرة مسألة :

المسألة الأولى - قوله : ﴿ فَإِذَا انْسَلَخَ ^(١) الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ ﴾ :

فيها أربعة أقوال :

الأول - أنها الأشهر الحرم المعلومة : رجب الفرد ، وذو القعدة ، وذو الحجة ، والحرم .

الثاني - أنها شوال من سنة تسع إلى آخر الحرم .

الثالث - أنها أربعة أشهر من يوم النحر من سنة تسع .

الرابع - أنها تمام تسعة أشهر كانت بقيت من عهدهم بناء على أن المراد بالمشركين الذين

عاهدوا ثم لم ينفقوا .

المسألة الثانية - أما القول الأول فساقط لا ينبغي أن نشتمل به ؛ لانعقاد الإجماع

على فساده ؛ ويأتي تمامه إن شاء الله في هذه السورة .

وأما سائر الأقوال فمحتملة ، إلا أن الصحيح عندنا أربعة أشهر من يوم النحر كما تقدم ،

وهو الوقت الذي كان فيه الأذان ، وبه وقع الإعلام ، وعليه ترتب حل العقد المرتبط إليه

وبناء الأجل المسمى عليه .

المسألة الثالثة - قوله تعالى : ﴿ فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ :

هذا اللفظ وإن كان مخصاً بكل كافر بالله ، عابد للوثان في العرف ، ولكنه عام في

الحقيقة لكل من كفر بالله ، أما أنه يحكم قوة اللفظ يرجع تداوله إلى مشركي العرب الذين

كان العهد لهم وفي جنسهم ، ويبقى الكلام فيمن كفر من أهل الكتاب غيرهم ، فيقتلون

بوجود علة القتل وهي الإشراك فيهم ، إلا أنه قد وقع البيان بالفص عليهم في هذه السورة ،

ويأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى .

المسألة الرابعة - قوله تعالى : ﴿ فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ : عام في كل مشرك ، لكن

السنة خصت منه من تقدم ذكره قبل هذا ^(٢) من امرأة وصبي ، وراهب ، وحشوة ^(٣) ،

(١) انسلخ: خرج . وسلخت الشهر إذا صرث في أواخر أيامه ، أي خرجت منه (القرطبي: ٩-٧٢) .

(٢) في سورة البقرة . (٣) حشوة الناس - بضم الحاء وكسرها : رذالهم (اللسان) .

حسباً تقدّم بيانه ، وبقي تحت اللفظ مَنْ كان محارباً أو مستعداً للحاربة والإذابة ، وتبين أن المراد بالآية : اقتلوا المشركين الذين يحاربونكم .
المسألة الخامسة - قوله : ﴿ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ :

هذا عام في كل موضع ؛ وقد قال أبو حنيفة : إنه يخصّ منها المسجد الحرام بقوله في البقرة^(١) : « وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ » . وقرئ : وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ . وقد تقدم القول فيها في سورة البقرة^(٢) . وقد قتل رسولُ الله صلى الله عليه وسلم فيها أربعة نفر منهم ابن خطّال^(٣) . فإن قيل : قد قال النبي صلى الله عليه وسلم . إِنَّ مَكَّةَ حَرَمٌهَا اللَّهُ فَلَمْ تَحِلْ لِأَحَدٍ قَبْلِي وَلَا تَحِلْ لِأَحَدٍ بَعْدِي ، وَإِنَّمَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ ، ثُمَّ عَادَتْ حُرْمَتُهَا الْيَوْمَ كَحُرْمَتِهَا بِالْأَمْسِ . وهذا نصّ .

قلنا : هذا خبرٌ عن الله تعالى بأنه لا يعلـكها كافرٌ أبداً ؛ لأنّ القتال^(٤) إنّما يكون للـكفار ، فأما كافر يأتى إليها فلا تعصمه ولا قرة عين ، وليس في قوة الحديث ولا لفظه أنه لا يقتل فيها .
المسألة السادسة - قوله : ﴿ وَخُذُوهُمْ وَأَحْضَرُوهُمْ ﴾ دليل على جواز الإسار فيهم ، وقد تقدم ذكر ذلك .

المسألة السابعة - قوله : ﴿ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ ﴾^(٥) :

قال علماؤنا : في هذا دليل على جواز اغتيالهم قبل الدعوة ، وقد تقدم بيانه .
المسألة الثامنة - قوله : ﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ . . . ﴾ الآية إلى : ﴿ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ﴾ ؛ إنّ الله غفور لما تقدم ، رحيم بخلقه في إمهالهم ثم المغفرة لهم . وهذا مبين بقول النبي صلى الله عليه وسلم^(٦) : أَمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ الْفَاسِقَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَيَقِيمُوا الصَّلَاةَ ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا ، وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ . فانظّم القرآن والسنة وأطردا .

(١) سورة البقرة ، آية ١٩١ (٢) صفحة ١٠٦ من القسم الأول . (٣) هو عبد الله بن خطّال تعلق بأستار الكعبة يوم الفتح فأمر النبي بقتله (القاموس) . (٤) في ل : القتل .
(٥) المرصد : الموضع الذي يُرَقَّب فيه العدو ؛ أى اقعدوا لهم في كل مواضع الغرة حيث يرصدون (القرطبي : ٩ - ٧٣) . (٦) ابن ماجه : ١٢٩٥

المسألة التاسعة - قوله : ﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ ﴾ دليلٌ صحيح على ما كان الصديق رضى الله عنه تعلق به على أهل الردة في قوله : لَأَقَاتَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ ؛ فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلَّقَ الْعَصْمَةَ بِإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ ، فتعلق بهما .

المسألة العاشرة - قوله : ﴿ تَخَلَّوْا سَبِيلَهُمْ ﴾ :

وهو إشارة إلى ترك قتالهم وحصرهم ومنعهم عن التصرف ، وألا يرصد لهم غيلة ، ولا يقطع على أحد فعل ذلك سبيله .

المسألة الحادية عشرة - قوله تعالى : ﴿ وَاحْصُرُوهُمْ ﴾ :

قال بعض علمائنا : امنعهم عن التصرف إلى بلادكم والدخول إلا للقليل إليكم ، إلا أن تأذنوا لهم في ذلك ، فيدخلوا إليكم بأمان منكم ؛ فَإِنَّ الْمَجْبُوسَ تَحْتَ سُلْطَانِ الْإِذْنِ مِنَ الْجَانِبِينَ ، وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ حَبْسٌ وَلَا حَصْرٌ ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ حَقِيقَتُهُ .

الآية السادسة - قوله تعالى ^(١) : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ .
فيها أربع مسائل :

المسألة الأولى - قوله : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ :

معناه سأل جوارك ؛ أى أمانك وذِمَامَكَ ^(٢) فأعطه إياه ليسمع القرآن ؛ فَإِنْ قَبِلَ أَمْرًا كَفَسَنَ ، وَإِنْ أَبَى فَرُدَّهُ إِلَى مَأْمَنِهِ ؛ وَلِهَذَا قَالَ مَالِكٌ : إِذَا وَجَدَ الْحَرَبِيَّ فِي طَرِيقِ بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ ، فَقَالَ : جِئْتُ أَطْلُبُ الْأَمَانَ ؛ فَقَالَ مَالِكٌ : هَذِهِ أُمُورٌ مُشْكَلَةٌ ^(٣) ، وَأَرَى أَنْ يَرُدَّ إِلَى مَأْمَنِهِ ، وَالْآيَةُ إِنَّمَا هِيَ فِيمَنْ يُرِيدُ ^(٤) سَمَاعَ الْقُرْآنِ وَالنَّظَرَ فِي الْإِسْلَامِ ؛ فَأَمَّا الْإِجَارَةُ لِغَيْرِ ذَلِكَ فَإِنَّمَا هِيَ لِمَصْلَحَةِ الْمُسْلِمِينَ ، وَالنَّظَرُ فِيمَا يَعُودُ عَلَيْهِمْ بِهِ مَنَفْعَةٌ ؛ وَذَلِكَ يَكُونُ مِنْ أَمِيرٍ أَوْ مَأْمُورٍ ؛ فَأَمَّا الْأَمِيرُ فَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ إِجَارَتَهُ جَائِزَةٌ ؛ لِأَنَّهُ مُقَدِّمٌ لِلنَّظَرِ وَالْمَصْلَحَةِ ، نَائِبٌ عَنِ الْجَمِيعِ فِي جَلْبِ الْمَنَافِعِ وَدَفْعِ الْمَضَارِّ .

(١) الآية السادسة . (٢) الذمام : الحرمة ، والحق . (٣) في القرطبي (٩ - ٧٦) : مشبهة .

(٤) في ل : فِيمَنْ تَرَكَ .

وأما إن كان رعية فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : المسلمون تنكحاً دماً وهم ويسعى بدمتهم أديانهم ، ويرد عليهم أقصاهم . والذي منهم غير الأمير وهو حرّ أو عبد أو امرأة أو صبي ، فأما الحر فيمضي أمانه عند كافة العلماء ، إلا أن ابن حبيب من أصحابنا قال : ينظر الإمام فيه ، وهذا ليس بصحيح ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم أجاز جواره في هذا الحديث وكذلك أمضاه عمر على الناس ، وتوعد بالقتل من رده ، فقال : لا يقوان أحدكم للعلاج إذا اشتد في الجبل مطر من فإذا سكن إلى قوله قتله ؛ فإن لا أوتى بأحدٍ فعَل ذلك إلا ضربت عنقه .

وأما العبد فله الأمان في مشهور المذهب ؛ وبه قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : لا أمان له ، وهو القول الثاني للمائتا ، وكان أبا حنيفة رأى أن من لا يسهم له في الغنيمة من عبدٍ أو امرأة أو صبي لا أمان له ؛ لأنه إسقاط ، فكيف يسقط ما ليس له فيه حق .

وعمدة المالكية أن عموم الحديث يدخل فيه العبد والمرأة ، ولأن أبا حنيفة نقض فقال : إذا أذن له سيده في القتال جاز أمانه ، ولا يصح أن يسلب جواز الأمن من الإذن^(١) في القتال ؛ لأنه صده ؛ فدل على أنه إنما استفاده بالإسلام والآدمية .

وأما الصبي فعدم تكليفه يسقط قوله بلا كلام ، إلا أن المالكية قالت : إذا أطاق القتال صار في جملة الجيش . وقد تقدم دليل ذلك ؛ وجاز أمانه ؛ لأنه قد صار من جملة المقاتلة ، ودخل في الفئة الحامية .

المسألة الثانية - قوله تعالى : ﴿ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾ :

ما من أحد من الخلق يسمع القرآن إلا وهو سامع لكلام الله ، لكن بواسطة اللغات وبدلالة الحروف والأصوات ، وكذلك يسمع كلام الله كل غائب ، لكن القدوس لا مثل له ولا لكلامه . وإذا أراد الله تعالى أن يكرم أحداً من خلقه أسمعه كلامه بغير واسطة ، كما فعل بموسى ومحمد ليلة الإسراء .

(١) في ل : ولا يستفاد الأمان من الإذن .

المسألة الثالثة - ليس يريد بقوله : ﴿ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾ مجرد الإصغاء ، فيحصل العلم له بظاهر القول ؛ وإنما أراد به فهم المقصود من دلالاته على النبوة ، وفهم المقصود به من التكليف ، ولم يكن يخفى على العرب وجه الإعجاز فيه ، وطريق الدلالة على النبوة ، لكونه خارجاً عن أساليب فصاحة العرب في النظم والنثر ، والخطب والأراجيز ، والسجع والأمثال ، وأنواع فصل الخطاب ؛ فإن خلق الله له العلم بذلك ، والقبول له صار من جملة المسلمين ؛ فإن صدّ بالطبع ، ومنع بالخطم ، وحق عليه بالكفر القول ردّ إلى مأمنه .

المسألة الرابعة - قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ :

نفى الله عنهم العلم ؛ لنفي فائدته من الاعتبار والاستبصار ، وقد ينقص في الشيء بانقضاء فائدته ؛ إذ الشيء إنما يراد لمقصوده ، فإذا عدم المقصود فكأنه لم يوجد ؛ فأمر الله بالرفق بهم ، والإمهال لهم ، حتى يقع الاعتبار أن من الله بالهدى والاستبصار .

الآية السابعة - قوله تعالى ^(١) : ﴿ وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَتِمَّةَ الْكُفْرِ ، إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَنَهُمُ يَنْتَهُونَ ﴾ .
فيها مسألان :

المسألة الأولى - قوله تعالى : ﴿ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ ﴾ دليل على أن الطاعن في الدين كافر ، وهو الذي ينسب إليه ما لا يليق به ، أو يعترض بالاستخفاف على ما هو من الدين ، لما ثبت من الدلائل القطعية على صحة أصوله واستقامة فروعه .

المسألة الثانية - إذا طعن الذمّي في الدين انتقض عهده لقوله : ﴿ وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ . . . ﴾ إلى : ﴿ فَقَاتِلُوا أَتِمَّةَ الْكُفْرِ ﴾ ؛ فأمر الله بقتلهم وقتالهم إذا طعنوا في دينكم .
فإن قيل : إنما أمرنا بقتالهم بشرطين :

أحدهما - نكثهم للعهد .

والثاني - طعنهم في الدين .

(١) الآية الثانية عشرة . (٢) النكث : النقض .

قلنا : الطمن في الدين نكث للعهد ؛ بل قال علماؤنا رحمة الله عليهم : إن عملوا ما يخالف العهد انتقض عهدهم . فقد روى أن عمر رُفِعَ إليه أن ذمياً نحس دابة عليها امرأة مسلمة ، فرمحت ، فأسقطتها ، فأنكشف بمض عورتها ، فأمر بصلبه في الموضع .
وقد قال علماؤنا : إذا حارب الذمي نقض عهده . وكان [ماله وولده] ^(١) فيئا قال محمد ابن مسلمة : ولا يؤخذ ولده ؛ لأنه نقض وحده . وقال : أما ماله فيؤخذ .
وهذا تمارض لا يشبه منصب محمد ؛ لأن عهده هو الذي حمى ولده وماله ، فإذا ذهب عنه ذهب عن ولده وماله .

وقال أئمة : إذا نقض الذمي العهد فهو على عهده ، ولا يعود الحر في الرق أبداً .
وهذا من العجب ، وكأنه رأى العهد معنى محسوساً ، وإنما العهد حكم اقتضاه النظر ، والتزمه المسلمون ، فإذا نقضه انتقض كسائر العقود ^(٢) من البيع والوكالة ، فإنها تعقد ؛ فترتب عليها الأحكام ، فإذا نقضت ونسخت ذهبت تلك الأحكام .

الآية الثامنة - قوله تعالى ^(٣) : ﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مِنْ آمَنِ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ ، فَعَسَى أُولَئِكَ أَنْ يَكُونُوا
مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴾ .

فيها مسألان :

المسألة الأولى - دلت الآية على أن الشهادة لعمارة المساجد بالإيمان والصلاة صحيحة ؛
لأن الله ربطها بها ، وأخبر عنها بملازمتها والنفس تطعن بها وتسكن إليها ، وهذا في ظاهر
الصلاح ليس في مقاطع الشهادات ، فلها وجوه ، وللعارفين بها أحوال ، وإنما يؤخذ كل
أحد بمقدار حاله وعلى مقتضى صفة ؛ فمنهم الذكي الفطن المحصل لما يعلم اعتقاداً وإخباراً ،
ومنهم الغفل ؛ فكل أحد ينزل على منزلته ويقدر على صفة .

المسألة الثانية - روى بمضمون أن الآية إنما قصد بها قريش ؛ لأنهم كانوا يفضرون على
سائر الكداس بأنهم سكان مكة ^(٤) ، وعمار المسجد الحرام ، ويرون بذلك فضلاً لهم على غيرهم ،

(١) من القرطبي . (٢) في ل : اليهود . (٣) الآية الثامنة عشرة . (٤) في ل : الحرم .

فنفى الله ذلك عنهم شرعاً وفضيلة، لا حساً^(١) ووجوداً، وأخبر أن المهارة لبیت الله لا تسكون بالكفر به ، وإنما تسكون بالإيمان والعبادة وإداء الطاعة؛ سمعت الشيخ الإمام نجر الإسلام أبا بكر محمد بن أحمد الشاشي يقول : كان القاضي الإمام أبو الطيب الطبري يسمى الشيخ الإمام أبا إسحاق الشيرازي إمام الشافعية وشيخ الصوفية بمدينة السلام حماسة المسجد ؛ للامتنان له ؛ لأنه لم يكن يحمل لنفسه بيتاً سواه يلزم القاضي أبا الطيب ، ويواظب القراءة والتدريس حتى صار إمام الطريقةين : الفقه والتصوف .

الآية التاسعة - قوله تعالى^(٢) : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا آبَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنِ اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ . فيها ثلاث مسائل :

المسألة الأولى - نفى الله الموالاة بالكفر بين الآباء والأبناء خاصة ، ولا قرب أقرب منها ، كما نفاهما بين الناس بعضهم من بعض ، بقوله^(٣) : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ » ؛ ليبين أن القرب^(٤) قرب الأديان لا قرب الديار والأبدان ، ومثله تنشد الصوفية^(٥) :

يقولون لي دَارُ الْأَحِبَّةِ قَد دَنَتْ وَأَنْتَ كَثِيبٌ إِنْ ذَا الْعَجِيبِ
فَقُلْتُ وَمَا تُغْنِي دِيَارُ قَرِيبَةٍ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْقُلُوبِ قَرِيبِ

المسألة الثانية - الإحسان باللهبة والصلة مستثنى^(٦) من الولاية ، لحديث أسماء ؛ قالت : يارسول الله ؛ إن أمي قدمت على راعبة وهي مشركة ، أفأصلها ؟ قال : صِلِي أُمَّكَ . وتاممه يأتي في قوله^(٧) : « لَا يَنْهَاهَا كَمَ اللَّهُ عَنْ الَّذِينَ لَمْ يِقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ . . » الآية .

المسألة الثالثة - قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ تفسير لقوله^(٨) : « وَمَنْ يَقُولْهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُمْ مِنْهُمْ » إما بالآل وسوء العاقبة ، وإما بالأحكام في العاجلة ، وذلك ظلم ؛ أي وضع الشيء في غير موضعه ، ويختلف الحكم فيه باختلاف الوضع الموضوع فيه كفرا وإيمانا .

(١) في ل : لا كسبا . (٢) الآية الثالثة والعشرون . (٣) سورة المائدة ، آية ٥١

(٤) في ل : القرابة . (٥) والفرطى : ٩ - ٩٤ (٦) في ل : مستثناة .

(٧) سورة المتحنة ، آية ٨

الآية العاشرة - قوله تعالى (١) : ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنََهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ﴾ .

فيها ثلاث مسائل :

المسألة الأولى - قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنََهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا ﴾ :

هذا بيان فضل الجهاد ، وإشارة إلى راحة النفس وعلاقتها بالأهل والمال .

وقال المفسرون : هذه الآية في بيان حال مَنْ ترك الهجرة ، وآثر البقاء مع الأهل والمال .

وفي الحديث الصحيح : إِنَّ الشَّيْطَانَ قَعْدَ لَابْنِ آدَمَ ثَلَاثَةَ مَقَاعِدَ :

وقعد له في طريق الإسلام ، فقال : أَتَذَرُ دِينَكَ وَدِينَ آبَائِكَ وَتَسْلِمُ . تخالفه وأسلم .

وقعد له في طريق الهجرة ، فقال له : أَتَذَرُ أَهْلَكَ وَمَالِكَ فَتَهَاجِرُ ، تخالفه ثم هاجر .

وقعد له في طريق الجهاد ، فقال له : تَجَاهِدُ فَتَقْتُلُ ، وتَنْكَحُ أَهْلَكَ ، وَيُقَسِّمُ مَالَكَ ،

تخالفه فَجَاهِدُ فُقُتِلَ .

فحقَّ على الله أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ .

المسألة الثانية - المشيرة : الجماعة التي تبلغُ عقد العشرة ، فما زاد . ومنه الماشرة ، وهي

الاجتماع على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

وقوله : ﴿ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا ﴾ ؛ أى اقْتَطَعْتُمُوهَا مِنْ غَيْرِهَا .

والكساد : نقصان القيمة ، وقد تقدَّم حديث أبي هريرة في الصحيح أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

صلى الله عليه وسلم قال : غَزَا نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ فَقَالَ : لَا يَتَّبِعُنِي رَجُلٌ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَلَمْ يَبْنِ بِهَا ،

أَوْ بَنَى دَارًا وَلَمْ يَسْكُنْهَا . . . الحديث .

المسألة الثالثة - قوله : ﴿ فَتَرَبَّصُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ ﴾ :

قوله : ﴿ فَتَرَبَّصُوا ﴾ ^(١) صيغته الأمر ، ومعناه التهديد ، وأمرُ الله الذي يأتي ففتح مكة على القول بأن المراد بمعنى الآية الهجرة ، ويكون أمر الله عقوبته التي تُنزل بهم الذل والخزي ، حتى يفزّوهم العدو في عُقر دارهم ، ويسلبهم أموالهم .

الآية الحادية عشرة - قوله تعالى ^(٢) : ﴿ لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَبَیَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴾ .

فيها ثلاث مسائل :

المسألة الأولى - قال ابن وهب ، وابن القاسم ، قال مالك : لما انهزم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين قبضت أم سليم - امرأة أبي طلحة - على عنان بغلة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قالت : يا رسول الله ؛ مرّ بهؤلاء الذين انهزموا ففضرب رقابهم . فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : أوخير من ذلك يا أم سليم ؟ فقيل له : أو قسم لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولمن خرج يداوي الجرحى ؟ فقال : ما علمت أنه أمهم لامرأة في منازيه . قال ابن وهب ، عن مالك : وكانت حنين في حرّ شديد .

قال ابن القاسم : قال لنا مالك : حدثني ابن شهاب ، قال : قال رجل لصفوان يوم حنين : والله لا نرتدّ أبدا . فقال له صفوان : والله لربّ من قريش خير من ربّ من هوأزن . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أعطى صفوان مثنى ^(٣) مئين أو ثلاث . وقال صفوان : لقد حضرت حنيناً وما أحدٌ من الخلق أبغض إلىّ منه ، فما زال يُعطيني حتى ما كان أحد أحبّ إلىّ من الخلق منه . وكان صفوان من المؤلفة قلوبهم .

المسألة الثانية - قال ابن القاسم ، وابن وهب : سئل مالك عن صفوان حين أعطاه النبي صلى الله عليه وسلم ما أعطاه أكان مسلماً أو مشركاً ؟ قال : ما سمعتُ شيئاً ، وما أراه كان إلا مشركاً . ولقد قال : ربّ من قريش خير من ربّ من هوأزن . وما هذا بكلام مسلم .

(١) تربصوا : انتظروا . (٢) الآية الخامسة والعشرون . (٣) هكذا في ١ ، وفي ٢ : مئين .

وكان من أشدهم^(١) قولا - حين قال صفوان: لقد أكرم الله أمية إذ لم ير هذا الأسود فوق الكعبة .

قال ابن وهب : قال مالك : كان شعارهم يوم حنين ، يا أصحاب سورة البقرة .
قال مالك : كان النبي صلى الله عليه وسلم كتم وجهه ذلك ، فلما كان بالسقياء^(٢) جاءه كعب بن مالك ، وكان شاعرا ، فأنشده شعره ليعلم ما عنده وينظر ما في نفسه ، فأنشده^(٣) :

قضينا من تهامة كل إرب^(٤) وخيبر ثم أجمعنا السيوف
نسائلهم^(٥) ولو نطق لقات قواطعهن دوسا أو ققيفا

قال علماؤنا : والقصيدة مشهورة ، وتامها :

فلست لحاضن^(٦) إن لم تروها بساحة داركم منا ألوا
وتفتزع العروش ببطن وج وتصبح داركم منا خلوا
وتأتيناكم لنا سرعان خيل ونغادر خلفه جمعا كشيئا
إذا نزلوا بساحةكم سمعتم لها مما أناخ بها رجيفا
بأيديهم قواضب مرهفات يزرن^(٧) المصطلين بها الختوفا
كأمثال العقاقير أخلصتها قيون الهند لم تضرب كتييفا
تحال جدية^(٨) الأبطال فيها غداة الزحف جاديا مدوفا
أجدمهم^(٩) ، ليس لهم نصيح من الأقوام كان بنا عريفا
نخبرهم^(١٠) بأنا قد جمعنا عتاق الخيل والنجب الطرؤفا
وأنا قد أتيناهم بزحف يحيط بسور حصنهم صفوفا
رئيسهم النبي وكان صلبيا نقي الثوب مصطبرا عزوفا^(١١)

- (١) في ١ : من أشدهم . (٢) السقياء : المسيل الذي يفرغ في عرفة ومسجد إبراهيم ، وهي بئر بالمدينة (ياقوت) . (٣) سيرة ابن هشام : ٤ - ١٢٢ (٤) في السيرة : كل ريب . (٥) في السيرة : نخبرها . (٦) في ١ : الحاضر . والحاضن : المرأة التي تحضن ولدها . (٧) في ١ : جردن . وفي ل : يردن . والمثبت من السيرة . (٨) الجدية : الطريقة من الدم . وفي ١ : حدة . وفي ل : جذبة . (٩) في ١ : أجرهم . (١٠) في السيرة : يخبرهم . (١١) في ١ : عروفا .

رَشِيدَ الْأَمْرِ ذَا حُكْمٍ وَعِلْمٍ وَحِلْمٍ لَمْ يَكُنْ نَزِقًا خَفِيفًا
نُطِيعُ نَبِيَّنَا وَنُطِيعُ رَبَّنَا هُوَ الرَّحْمَنُ كَانَ بِنَا لَطِيفًا^(١)
فَإِنْ يُبَلِّغُوا^(٢) إِلَيْنَا السَّلَامَ نَقْبَلُ وَنُجَاهَكُمْ لَنَا عَضُدًا وَرِيفًا
وَإِنْ تَابُوا نَجَاهَكُمْ وَنَصِيرُ وَلَا يَكُ أَمْرُنَا رِعْشًا^(٣) ضَعِيفًا
نُجَالِدُ مَا بَقِيْنَا أَوْ تَنْبِيُوا إِلَى الْإِسْلَامِ إِذْعَانًا مُضِيفًا^(٤)
نُجَاهُدُ لَا نُبَالِي مَا لَقِينَا^(٥) أَأَهْلَكْنَا التَّلَادَ أَمْ الطَّرِيفَا
وَكَمْ مِنْ مَعْشَرٍ أَلْبُوا^(٦) عَلَيْنَا صَمِيمَ الْجَذَمِ^(٧) مِنْهُمْ وَالْحَلِيفَا
أَتَوْنَا لَا يَرُونَ لَهُمْ كِفَاءً فَجَدَعْنَا السَّمَاعَ وَالْأَنْوَا
بِكُلِّ مُهَنْدٍ لَيْنٍ صَقِيلِ نَسْوُقُهُمْ بِهِ سَوْقًا عَنِيفًا
لَأَمْرِ اللَّهِ وَالْإِسْلَامِ حَتَّى يَقُومَ الدِّينَ مَعْتَدِلًا حَنِيفًا
وَتُنْسَى اللَّاتُ وَالْعَزَى وَوَدَّ وَنُسَلِّبُهَا النَّفْلَانِدَّ وَالشُّنُوفَا
فَأَمْسُوا قَدْ أَقْرَأُوا وَاطْمَأَنَّنُوا وَمَنْ لَا يَمْتَنِعُ يَقْعَلُ^(٨) خُسُوفَا

فأجابه كنانة بن عبد ياليل بن عمرو بن عمير ، فقال^(٩) :

مَنْ كَانَ يَبْغِينَا يَرِيدُ قِتَالَنَا فَإِنَّا بِدَارٍ مَعْلَمٍ لَا نَرِيعُهَا
وَجَدْنَا بِهَا الْآبَاءَ مِنْ قَبْلِ مَا نَرَى وَكَانَتْ لَنَا أَطْوَاوَاهَا^(١٠) وَكُرُومُهَا
وَقَدْ جَرَّ بَتْنَا قَبْلُ عَمْرُو بْنُ عَامِرٍ فَأَخْبَرَهَا ذُرِّيَّاتُهَا وَحَلِيمُهَا^(١١)
وَقَدْ عَلِمَتْ أَنْ قَالَتْ الْحَقُّ أَنَا إِذَا مَا أَبَتْ صُعُرُ الْخُدُودِ نُقِيمُهَا
نُقُومُهَا حَتَّى يَلِينَ شَرِيسُهَا وَيَعْرِفَ لِلْحَقِّ الْمَبِينِ ظُلُومُهَا

(١) في السيرة : رءوفا . (٢) في السيرة : تلقوا . (٣) في ١ : رعنا .

(٤) في ١ : مصيفا . والمضيف : الذى يشفق منه ويخاف .

(٥) في السيرة : من لقينا . (٦) في ١ : آلوا .

(٧) في ١ : الحزم . والمثبت من السيرة . (٨) في السيرة : يقبل .

(٩) سيرة ابن هشام : ٤ - ١٢٥

(١٠) في ١ : أطوارها . والأطواء جمع طوى ، وهى البئر . ويرى : أطواها - بالدال - جمع طود ،

وهو الجبل . (١١) في ١ : وحيلها .

علينا دلائل من تراث محرق كَوْنِ السماء زينتها نجومها
رَفَعَهَا عِنا ببيض صوارم إذا جُرِّرت في غمرة لانسيمها^(١)
قالوا : فلما سمعت دؤس بأبيات كعب هذه بادرت بإسلامها .

المسألة الثالثة - قال ابن القاسم ، وأصحاب مالك : قال مالك : مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَمْ يَكُنْ لَهُ سَلْبُهُ
إِلَّا بِإِذْنِ الْإِمَامِ ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ مِنَ الْإِمَامِ إِلَّا عَلَى وَجْهِ الْجَهْدِ ، وَلَمْ يَبْلُغْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَقَلَ فِي مَنَازِلِهِ كَلِمًا .
وقد بلغنا أنه نقل في بعضها يوم حنين ، ولم يبلغني أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قال : مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ ، إِلَّا يَوْمَ حَنِينٍ .

وقد بينا فيما سبق أَنَّ نَقْلَ الْأَسْلَابِ وَغَيْرِ ذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ مِنَ الْخَمْسِ ، لَا مِنْ رَأْسِ الْمَالِ .
وقد بينا أَنَّ الْخَمْسَ يَجُوزُ أَنْ يُعْطَى لِلْمَوْلُفَةِ قُلُوبِهِمْ بِرَأْيِ الْإِمَامِ فِي ذَلِكَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
الآية الثانية عشرة - قوله تعالى^(٢) : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا
يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ
فَضْلِهِ ، إِنْ شَاءَ ، إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ .
فيها عشر مسائل :

المسألة الأولى - في سبب نزولها :

كَانَ الْمُشْرِكُونَ يَقْدُمُونَ لِلتَّجَارَةِ ، فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا
الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ . . . ﴾ الْآيَةُ . رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ .

وَرَوَى غَيْرُهُ أَنَّهُ لَمَّا أُمِرَ بِإِخْرَاجِ الْمُشْرِكِينَ مِنْ مَكَّةَ شَقَّ ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ ، فَقَالُوا : كَيْفَ
بِمَا نَصِيبُ مِنْهُمْ فِي التَّجَارَةِ فِي الْمِيرَةِ ؟ فَانْزَلَ اللَّهُ^(٣) : « قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا
بِالْيَوْمِ الْآخِرِ » . فَأَغْنَاهُمُ اللَّهُ بِالْجَزِيَةِ .

المسألة الثانية - لما نزلت الآية قال النبي صلى الله عليه وسلم لعلى : نادِ في أذانك ألا يحج
بعد العام^(٤) مشرك . ويحتمل أن تكون الفلاوة بعد الأذان ؛ فقد روى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَحْجَّ فِي الْعَامِ الثَّانِي كَرَّمَهُ اللَّهُ وَكَرَّمْ دِينَهُ عَنْ أَنْ يَخَالِطَهُمْ مُشْرِكٌ .

(٢) الآية الثامنة والعشرون .

(١) في ١ : لا نسيمها .

(٤) في ل : في العام الثاني .

(٣) الآية التاسعة والعشرون .

وقيل : إذا امتنع دخولُ المشركين مكةَ لمزّةِ الإسلام ، فلم يبقِ الناس على ما كانوا عليه من الذلّ والهوان .

المسألة الثالثة - قوله : ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ ﴾ :

اعلموا - وفقكم الله - أن النجاسة ليست بيمين حسية ، وإنما هي حكم شرعى ، أمر الله بإبادةها ، كما أمر بإبادة البدن عن الصلاة عند الحدث ، وكلاهما أمرٌ شرعى ليس بيمين حسية . وقد ذهبت الحنفية عن هذه الحقيقة ؛ فظنوا أن إزالة النجاسة أمر حسى ، نعم^(١) زوال العين في بعض المواضع ، وهو إذا ظهرت ، حسى . وكونها بيمين نجسة حكى ، وبقاء المحل نجساً بعد زوال عينها حكى . وقد حققنا ذلك في مسائل الخلاف .

المسألة الرابعة - قوله تعالى : ﴿ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا ﴾ : دليل على أنهم لا يقربون مسجداً سواه ؛ لأنّ العلة - وهى النجاسة - موجودة فيهم ، والحرمة موجودة في المسجد .

وقد اختلف الناس في هذا كثيراً ؛ فرأى الشافعى أن هذا مخصوص بالمسجد الحرام لا يعمدها إلى غيره من المساجد . وهذا جود منه على الظاهر الذى يسقط هذا الظاهر ، فإن الله لم يقل : لا يقرب هؤلاء المسجد الحرام ؛ فيكون الحكم مقصوراً عليهم ولوقال : لا يقرب المشركون والأنجاس المسجد الحرام - كان تنبيهاً على التعليل بالشرك أو النجاسة ، أو العلتين جميعاً ؛ بل أكد الحال ببيان العلة وكشفها ، فقال : ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ﴾ : يريد ولا بد لنجاستهم ، فعمدت العلة إلى كل موضع محترم بالمسجدية . ومما قاله مع غيره من الناس أن الكافر يجوز له دخول المسجد بإذن المسلم ، واستدل عليه بأن النبي صلى الله عليه وسلم ربط ثمامة بن أثال في المسجد وهو مشرك .

قال علماؤنا : هذا الحديث صحيح ، لكن النبي صلى الله عليه وسلم قد كان علم إسلامه ، وهذا وإن سلمناه فلا يضرنا ؛ لأن علم النبي بإسلامه^(٢) في المال لا يحكم له به في الحال . وقال جابر بن عبد الله : العموم يمنع المشركين عن قربان المسجد الحرام مخصوص في العبد والأمة .

(١) فى ل : نعم . (٢) فى ١ : بإسلامهما .

وهذا قول باطل ، وسندٌ ضعيف لا يخص بعثله العمومات المطلقة ، فكيف الممثلة بالعلة العامة المتناولة لجميعها ، وهي الشرك ؟

المسألة الخامسة - قال سعيد بن المسيب : هذا القول والحكم إنما هو في المسجد الحرام . فأما مسجدُ المدينة فلا يزيد فضلاً على غيره ؛ إذ قد دخل أبو سفيان مسجدَ رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مشرك^(١) عند إقباله لتجديد العهد قبل فتح مكة حين خشي نقض الصالح بما أحدثه بنو بكر على خزاعة .

قال القاضي^(٢) : وهذا ضعيف ، ولو صح فإن الجواب عنه ظاهر ؛ وذلك أن دخول ثُمَامَةَ في المسجد في الحديث الصحيح ، ودخول أبي سفيان فيه على الحديث الآخر كان قبل أن ينزل قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَمِهِمْ هَذَا ﴾ ؛ فنعى الله المشركين من دخول المسجد الحرام نصاً ، ومنع من دخول سائر المساجد تعليلًا بالنجاسة ، ولوجوب صيانة المسجد عن كل نجس . وهذا كله ظاهر لا خفاء به .

المسألة السادسة - قال الشافعي : لا يدخل الكافر المسجد الحرام بحال ، ويدخل غيره من المساجد للحاجة ، كما دخل^(٣) ثُمَامَةُ وأبو سفيان . وقال أبو حنيفة : يدخل المسجد لحاجة أو لغير حاجة ، وهذا كله ضعيف خطأ ، أما دخوله للحاجة فقد أفسدناه كما تقدم ، وأما دخولهم كذلك مطلقاً فهو أبعد من تعليل أبي حنيفة وتدقيقه^(٤) .

ولقد كنت أرى بدمشق عجبا ، كان لجامعها بابان : باب شرقي - وهو باب جَبْرُون ، وباب غربي ، وكان الناس يجولونه طريقا يمشون عليها نهارهم كله في حوائجهم ، وكان الذي إذا أراد المرور وقف على الباب حتى يمر به مسلم ، مجتاز ، فيقول له الذي : يا مسلم ، أتأذن لي أن أمرّ معك ؟ فيقول : نعم ، فيدخل معه ، وعليه الفِئَار علامة أهل الذمة ، فإذا رآه القسَمَ صاح^(٥) به : ارجع ، ارجع ، فيقول له المسلم : أنا أذنت له فيتركه القيم .

(١) في ١ : المشرك . (٢) هو المؤلف . (٣) في ١ : الحديث . (٤) في ١ : وتوفيقه .

(٥) في ١ : نار به .

المسألة السابعة - قوله : ﴿ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا ﴾ :

فيه قولان :

أحدها - أنه سنة تسع التي حج فيها أبو بكر .

الثاني - أنه سنة عشر ؛ قاله قتادة ، وهو الصحيح الذي يعطيه مقتضى اللفظ .

وإن من العجيب أن يقال [إنه] ^(١) سنة تسع ، وهو العام الذي وقع فيه الأذان ولودخل غلام رجلٍ داره يوماً ، فقال له مولاة : لا تدخل هذه الدار بعد يومك هذا لكان المراد به اليوم الذي دخل فيه .

فالصحيح أن النهي فيما يُستقبل ، وأن المشار إليه هو الوقت الذي وقع فيه الفداء ، ولو تنافس الناس في الحق ، وأمسك كلُّ أحد عما لا يعلم ما وقع مثل هذا النزاع .

المسألة الثامنة - قوله : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيَكُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ :

المعنى إن خفتم الفقر بانقطاع مادة المشرّكين عنكم بالتجارة التي كانوا يجلبونها فإن الله يموّض عنها ؛ فدل على أن تعلق القلب بالأسباب في الرزق جائز ، وإن كان الرزق مقدوراً ، وأمر الله وقسمه له مفعولاً ، ولكنه علقه بالأسباب حكمة ؛ لتعلم القلوب التي تتعلق بالأسباب من القلوب التي تتوكل على ربّ الأرباب ، وليس يُبَنّى النظر إلى السبب التوكل من حيث إنه مستخر مقدور ؛ وإنما يضاد التوكل النظر إليه بذاته ، والغفلة عن الذي سخّره في أرضه وسماواته . وفي الحديث الصحيح : لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدو تحفاً وتروح ^(٢) بطاناً ^(٣) .

فأخبر أن التوكل الحقيقي لا يضاذه الغدو والروح في طاب الرزق ، لكن شيوخ الصوفية قالوا : إنما تغدو وتروح ^(٤) في الطاعة ، فهو السبب الذي يجلب الرزق .

والدليل عليه أمران : قوله ^(٥) : « وأمر أهلك بالصلاة .. » الآية . والثاني قوله ^(٦) :

« إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ » . فليس يُنزل الرزق من محله - وهو

(١) من ل ، والقرطبي . (٢) في ل : وتعود . (٣) الخمس والخمسة : الجوع . والبطنة :

امتلاء البطن من الطعام ؛ أي تغدو بكرة وهي جباة ، وتروح عشية وهي ممتلئة الأجواف .

(٤) من ل . (٥) سورة طه ، آية ١٣٢ (٦) سورة فاطر ، آية ١٠

السماء - إلا ما يصعد إليها وهو الذكر الطيب والعمل الصالح ، وليس بالسفح في جهات الأرض ، فإنه ليس فيها رزق .

والصحيح ما أحكته السنة عند فقهاء الظاهر ، وهو العملُ بالأسباب الدنيوية من الحرث والتجارة والغراسة . وبدلٌ عليه ما كانت الصحابةُ تعملهُ ، والنبيُّ صلى الله عليه وسلم بين أظهرهم من التجارة في الأسواق ، والمهارة للأموال ، وغرس الثمار . ومنهم من كان يضرب على الكفار لتسكون كلمةُ الله هي العليا ، ويسترزق من أفضل وجوه رزقِ الله تعالى وهو الأغنام ، والنبيُّ صلى الله عليه وسلم في ذلك كله راضٍ عنهم ، وهذه كانت صفةُ الخلفاء الذين لم يكن أحدٌ أفضلَ منهم ؛ يسلكون هذه السبيل في الاكتساب والتعلق بالأسباب . أما إنه لقد كان قوم يقعدون بصفة المسجد ما يحرثون ولا يتجرون ، ليس لهم كسب ولا مال ، إنما هم أضيافُ الإسلام إذا جاءت هدية أكلها النبيُّ صلى الله عليه وسلم معهم ، وإن كانت صدقة خصمهم بها ، ولم يكن ذلك بمُعاب عليهم ، لإقبالهم على العبادة ، وملازمتهم للذكر والاعتكاف ، فصارت جادتين ^(١) في الدين ومسلكين للمسلمين ، فن أثر منهما واحدا لم يخرج عن سننه ، ولا اقتحم مكروها .

المسألة التاسعة - قوله : ﴿ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ :

فيه ثلاثة أقوال :

الأول - من حيث شاء ، وعلم ؛ لعموم فضله ، وسعة رزقه ورحمته .
الثاني - بالمطر والنبات وخصب الأرض ، فأخصب تباله ^(٢) وجرش ^(٣) ، فحملوا إلى مكة الطعام والودك ، وأسلم أهل نجد وصنعاء .
الثالث - بالجزية .

وهذا كله من المعاني التي يحتملها اللفظ ويراد به جميعها ، ويحتمل عندي أن يريد به يفتيكم الله عن الكفار فيما يجلبون من التجارة والرزق إليكم بجلبكم أنتم لها واستغنائكم عنها بأنفسكم في كل وجه .

(١) في ل : حالتين . (٢) تباله : موضع ببلاد اليمن ، وهي مما يضرب المثل بخصبها .

(٣) جرش : من مخاليف اليمن .

المسألة العاشرة - قوله : ﴿ إِنْ شَاءَ ﴾ :

قال علماءنا : ليعلم الخلق أن الرزق ليس بالاجتهاد ، وإنما هو فضل من الله تعالى تولى قسمته ، وذلك بَيِّنٌ في قوله ^(١) : « نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ . . . » الآية .

الآية الثالثة عشرة - قوله تعالى ^(٢) : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ
الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ، وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا
الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ .

فيها ثلاث عشرة مسألة :

المسألة الأولى - قوله : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ :

أمر بمقاتلة جميع الكفار ؛ فإن كلهم قد أطبق على هذا الوصف ، من الكفر بالله وباليوم الآخر .

وقد قال في أول السورة ^(٣) : « فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ » . وقد قدمنا القول فيه ^(٤) . وقال تعالى ^(٥) :

« جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ » . وقال سبحانه ^(٦) : « قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ » .

والكفر وإن كان أنواعا متعددة مذكورة في القرآن والسنة بألفاظ متفرقة ، فإن اسم

الكفر يجمعها ، قال الله سبحانه ^(٧) : « إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى

وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا » . وخص النبي صلى الله عليه وسلم المعنى المقصود بالبيان فقال :

أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . وهو المقصود الأعظم والناية القصوى .

المسألة الثانية - قوله : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ . . . ﴾ الآية : نص في تحقيق

الكفر ؛ وذلك أن نقول : الكفر والإيمان أصلان في ترتيب الأحكام عليهما في الدين ،

وهما في وضع اللغة معلومان .

والإيمان هو التصديق لئله أو التأمين . والكفر هو الستر ، وقد يكون بالفعل حسا ،

وقد يكون بالإلحاد والكار والجحد معنى ، وكلاهما حقيقة ، أو حقيقة ومجاز ، حسبا بيده في الأمد

الأقصى وغيره .

(١) سورة الزخرف ، آية ٣٢ (٢) الآية التاسعة والعشرون . (٣) آية ٥

(٤) صفحة ٩٠١ (٥) آية ٧٣ (٦) آية ١٢٣ (٧) سورة الحج ، آية ١٧

وقد قال شيخُ السنة والقاضي أبو بكر : إن الإيمان هو العلم بالله، وذلك لا يصحُّ لغةً، وقد أفسدناه^(١) في موضعه . فإذا ثبت أن كفر المعاني جبرودها وإنكارها فالشرع لم يعلق الأحكام الشرعية على كل ما ينطلق عليه اسم كفر ، وإنما علقه على بعضها، وهى الكفر بالله وصفاته وأفعاله .

والدليل عليه قوله تعالى : (قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ...) الآية نقوله : ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ نصٌّ في الكفر بذاته يقينا ، وفي الكفر بالصفات ظاهراً : لأن الله هو الموجود الذى له الصفاتُ المُلَا والأسماء الحسنى ؛ فكلُّ من أنكر وجود الله فهو كافر ، وقوله : ﴿ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ نصٌّ في صفاته ، فإنَّ اليوم الآخر عرفناه بقدرته وبكلامه ؛ فأما علمنا له بقدرته فإنَّ القدرة على اليوم الأول دليل على القدرة على اليوم الآخر . وأما علمنا له بالكلام فبإخباره أنه فاعله ، فإذا أنكر أحدُ البعث فقد أنكر القدرة والكلام ، وكفر قطعاً بغير كلام ، وقوله : ﴿ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ﴾ نصٌّ في أفعاله التى من أهمياتها إرسالُ الرسل ، وتأبيدهم بالمديجات النازلة منزلة قوله : صدقتم أيها الرسل ، فإذا أنكر أحدُ الرسل ، أو كذبهم فيما يخبرون عنه من التحليل والتجريم ، والأوامر والنهْي ، فهو كافر ، وكل جملة^(٢) من هذه الوجوه الثلاثة له تفصيل تدلُّ عليه هذه الجملة التى أشرنا ، بها اختلاف الناس في التكفير بذلك التفصيل ، والتفسيق والتخطئة والتصويب ؛ وذلك كالقول في التشبيه والتجسيم والجهة ، أو الخوض في إنكار العلم والقدرة ، والإرادة والكلام والحياة ؛ فهذه الأصول يكفر جاحدها بلا إشكال .

وكقول^(٣) المعتزلة : إنَّ العباد مخلقون أفعالهم ، وإنهم يفعلون ما لا يريد الله ، وإن نفوذ القضاء والقدر على الخلق بالنار جَوْر .

وكقوله المشبهة : إنَّ الباريَّ جسم ، وإنه يختص بجهة ، وإنه قادر على الحال ، وإنه تعالى قد نصَّ على كل حادثة من الأحكام .

وهذا كله كذب صراح ، وبمد هذا تفاصيل يذنب عليها ويجرُّ إليها ، وفي التكفير بها تدقيق^(٤) .

(١) في ل : وقد أفسدناه . (٢) في ١ : والأثر من هذه الوجوه .

(٣) في ل : وقول المعتزلة . (٤) مكذبا بالأصول .

ومن أعظم الإشارة بقوله : ولا باليوم الآخر - الإخبارُ عن النصارى الذين يقولون : إن نعيم الجنة وعذاب النار معانٍ ؛ كالسرور والهم ، وليست مسوداً ، ولا فيها أكل ولا شرب ، ولا وطاء ولا حياة ، ولا مهل^(١) يشرب ، ولا نار تملّظى .

وقوله : ﴿ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ﴾ إخبارٌ عما كانت العربُ تفعله من التحريم بعقلها في السائبة والوصيلة والحام ، وما يخص بقهرية الإنث دون الذكور ، إلى غير ذلك من أقوال الزُّور ، وعما^(٢) كانت الرهبانُ تفعله ، والأخبارُ من اليهود تبقيده من تحريم ما أحلَّ الله في الإنجيل والتوراة ، أو تحليل ما حرّم الله عليهم فيه .

وقوله : ﴿ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ ﴾ إشارة إلى هذه الجملة من الاعتقاد للحق والعمل بمقتضى الشرع .

المسألة الثالثة - قوله تعالى : ﴿ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ﴾ :

وفى ذكرهم هاهنا ثلاثة أقوال :

الأول - أنهم كانوا أمروا بقتال المشركين ، فأمرُوا أيضاً بقتال أهل الكتاب مع المشركين ؛ لما فيه^(٣) من الحق من ذكر الرسول وغيره ، وكان تخصيصاً لما تناوله اللفظ العام على معنى التأكيّد .

الثانى - أن قوله : ﴿ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ﴾ تأكيدٌ للحجة ؛ فإنّ المشركين من عبدة الأوثان لم تكن عندهم مقدّمة من التوحيد والنبوة وشرعة الإسلام ، فجاءهم الأمرُ كله فجأة على جهالة .

فأما أهل الكتاب فقد كانوا عالمين بالتوحيد والرسول والشرائع والمال ، وخصوصاً ذكر محمد صلى الله عليه وسلم وملكته وأُمته ؛ فلما أنكروه تأكدت عليهم الحجة ، وعظمت منهم الجريمة ، فنّبّه على محالهم بذلك .

الثالث - أن تخصيصهم بالذكر إنما كان لأجل قوله تعالى بعد ذلك : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا

(١) المهل : النحاس المذاب أو القيقج والصديد . (٢) فى ل : على ما كانت الرهبانُ تفعله .

(٣) فى القرطبي : وخص أهل الكتاب بالذكر لما كراما كتبهم ، ولكونهم عالمين بالتوحيد والرسول والشرائع والمال وخصوصاً ذكر محمد .

الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴿١﴾ . وَالَّذِينَ يَخْتَصِمُونَ بِفَرْضِ الْجِزْيَةِ عَلَيْهِمْ هُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ
دُونَ غَيْرِهِمْ مِنْ صَنَفِ الْكُفَرِ ، وَهَذَا صَحِيحٌ عَلَى أَحَدِ الْأَقْوَالِ عَلَى مَا بَأْتَى بَيَانُهُ إِنْ شَاءَ
اللَّهُ تَعَالَى .

المسألة الرابعة - فإن قيل : أليس النصارى واليهود يؤمنون بالله واليوم الآخر ؟
قلنا : عنه جوابان :

أحدهما - أنا قد بينّا أن أحدا منهم لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر .
الثاني - أنهم وإن كانوا يؤمنون بالله وباليوم الآخر فإنهم قد كذبوا الرسول ، ولم
يحرّموا ما حرّم الله ورسوله ، ولا دانوا بدين الحق .
المسألة الخامسة - قوله تعالى : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ ﴾ :

فيها ثلاثة أقوال :
أحدها - أنها عطية مخصوصة .
الثاني - أنها جزاء على الكفر .
الثالث - أن اشتقاقها من الإجزاء بمعنى الكفاية ، كما تقول : جزى كذا عني بجزى إذا قضى .
المسألة السادسة - في تقديرها :

روى ابنُ القاسم ، وأئيب ، ومحمد بن الحارث بن زنجويه ، وابن عبد الحكم ، عن
مالك - أنها أربعة دنانير على أهل الذهب ، وأربعمون درهما على الوريق^(١) ، وإن كانوا
مجوسا .

وكذلك روى مالك ، عن نافع ، عن أسلم مولى عمر بن الخطاب أن عمر [بن الخطاب
رضي الله عنه]^(٢) ضرب الجزية على أهل الذهب أربعة دنانير ، وعلى أهل الوريق أربعين
درهما ، مع ذلك أرزاق المسلمين وضيافة ثلاثة أيام .
وقيل : إن ذلك غير مقدر ، وإنما هو على قدر ما يراه الإمام ويجهد فيه ؛ من الغنى
والفقر ، والقلة والكثرة ، والافتداء بغير أسوة .

(١) الوريق : الدراهم المضروبة (المختار) . (٢) من ل .

وقد رَوَى البَغَارِيُّ ، عن ابن أبي الجيم - قلت لمجاهد: ما بال أهل الشام عليهم أربعة دنانير ، وعلى أهل اليمن دينار ؟

قال : إنما جُمِلَ ذلك من أَجْلِ اليَسَارِ .

وقد رَوَى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لمعاذ : خُذْ من كل حالم ديناراً أو عدله مَعَاوِيَّ^(١) ، ثم ضرب الجزية عمر في زمانه على ما تقدم ؛ فدلّ على أنه إنما براعى في ذلك الثروة والفلة .

المسألة السابعة - في محل الجزية أربعة أقوال :

الأول - إنها تُقبل من أهل الكتاب عَرَباً كانوا أو غيرهم .

الثاني - قال ابنُ القاسم : إذا رضيت الأمم كلها بالجزية قبلت منهم .

الثالث - قال ابن الماجشون : لا تقبل .

الرابع - قال ابن وهب : لا تقبل من مجوس العرب ، وتقبل من غيرهم .

وجه من قال : إنها تقبل من أهل الكتاب عَرَباً كانوا أو غيرهم تخصيصُ الله بالذكر أهل الكتاب .

وأما مَنْ قال : إنها تقبل من الأمم كلها فالحديثُ الصحيح في كتاب مسلم^(٢) وغيره ، عن سليمان بن بُرَيْدَةَ ، عن أبيه ، قال : كان رسولُ الله صلى الله عليه وسلم إذا أَمَرَ أميراً على جيش أو سرية أوصاه في خاصته بقوى الله ومن معه من المؤمنين خيراً . ثم قال : اغزُوا باسم الله في سبيل الله ، فأنلوا مَنْ كَفَرَ بالله ، اغزُوا ولا تَغْلُوا ، ولا تغدروا ولا تمثلوا ، ولا تقتلوا وليداً . وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال ، فأيتهن ما أجابوك إليها فاقبل منهم ، وكف عنهم : ادعهم إلى الدخول في الإسلام ، فإن فعلوا فاقبل منهم وكف عنهم ، ثم ادعهم إلى التحول عن دارهم إلى دار المهاجرين ، وأخبرهم بأنهم إن فعلوا ذلك فإلحاقهم بالمهاجرين ، وعليهم ما على المهاجرين ؛ فإن أبوا أن يتحولوا منها فأخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين يجرى عليهم حكمُ الله الذي يجرى على المؤمنين ، ولا يكون لهم في الفينة والقيامة شيء ،

(١) في النهاية : من المعافى . قال : وهى برود بالين ، منسوبة إلى معافر ، وهى قبيلة بالين .

(٢) صحيح مسلم : ١٣٥٧

إلا أن يجاهدوا مع المسلمين ، فإن هم أبوا فسلّمهم الجزية ، وإن هم أجابوك فاقبل منهم ، وكف عنهم ، فإن أبوا فاستعين بالله وقا لهم .

وذكرنا في الحديث في البخارى وغيره من الصحيح أن عمر توقف في أخذ الجزية من الجوس ، حتى أخبره عبد الرحمن بن عوف أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذها من مجوس هجره . ووجه قول ابن وهب أنه ليس في العرب مجوس ؛ لأن جميعهم أسلم ، فن وجد منهم بخلاف الإسلام فهو مرتد ؛ يُقتل بكل حال إن لم يُسلم ، ولا يُقبل منه جزية .

والصحيح قبولها من كل أمة وفي كل حال عند الدعاء إليها والإجابة بها .

المسألة الثامنة - محلها من المشركين الأحرار البالغون العقل دون المجانين ، وهم الذين يقا تلون ، دون النساء والصبيان لذلك .

واختلاف في الرهبان ؛ فروى ابن وهب عن مالك أنها لا تؤخذ منهم .

قال مطرف ، وابن الماجشون : هذا إذا لم يترهب بمد فرضها ، فإن فرضت ، لم يسقطها ترهبه . وهذا مبنى على قول أبي بكر : وستجد قوما حبسوا أنفسهم لله ، فذرهم وما حبسوا أنفسهم له ، فإذا لم يهيجوا ولم يقتلوا لم تطالب منهم جزية ، لأنها بدل عن القتل .

المسألة التاسعة - قوله تعالى : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ ﴾ : فيه خمسة عشر قولاً : الأول - أن يعطيها وهو قائم والآخذ جالس ؛ قاله عكرمة .

الثاني - يعطونها عن أنفسهم بأيديهم يحشون بها ؛ قاله ابن عباس .

الثالث - معنى من يده إلى يد آخذه ، كما تقول : كلمته فمأ لهم ، ولقيته كفة كفة^(١) ، وأعطيته يداً عن يدي .

الرابع - عن قوة منهم .

الخامس - عن ظهور .

السادس - غير^(٢) محمودين ولا مدعو لهم .

السابع - توجاً^(٣) عنه .

(١) في اللسان : لقيته كفة كفة - يفتح الكاف : أى كفاحاً ، وذلك إذا استقبلته مواجهة (كفة) .

(٢) في ل : عن غنى . (٣) في ل : عن عهد .

الثامن - عن ^(١) ذل .

التاسع - عن غِيَّي ^(٢) .

العاشر - عن عهد ^(٣) .

الحادي عشر - نقدًا غير نسيئة ^(٤) .

الثاني عشر - اعترافًا منهم أن يد المسلمين فوق أيديهم ^(٥) .

الثالث عشر - عن قهر .

الرابع عشر - عن إناعام بقبولها عليهم .

الخامس عشر - مبتدئًا غير مكافئ .

قال الإمام : هذه الأقوال منها متداخلة ومنها متنافرة ، وترجع إلى معنيين :

أحدهما - أن يكون المراد باليد الحقيقة ، والآخر أن يكون المراد باليد المجاز .

فإن كان المراد به الحقيقة فيرجع إلى مَنْ قال : إنه يدفعها بنفسه غير مُستَدِين في دفعها أحدا .

وأما جهةُ المجاز فيحتمل أن يريد به التمجيل ، ويحتمل أن يريد به القوة ، ويحتمل أن

يريد به المنة والإناعام .

وأما قول مَنْ قال : وهو قائم والآخذُ جالس فليس مِنْ قوله عن يدٍ ، وإناما هو من قوله :

عَنْ يَدِهِ وَهُمْ صَاغِرُونَ - وهي :

المسألة العاشرة - وكذلك قوله : يمشون بها وهم كارهون ، من الصغار . وكذلك قول

أبي عبيدة : ولا مقهورين يعود إلى الصغار واليد ، وحقيقة الصغار تقليل الكثرة من الأجسام ،

أو من المعاني في المراتب والدرجات .

المسألة الحادية عشرة - اختلف العلماء فيما وجبت الجزية عنه ؛ فقال علماء ^(٦) المالكية :

وجبت بدلا عن القتل بسبب الكفر .

وقال بعض الحنفية بقولنا .

وقال الشافعي : بدلا عن حَقْنِ الدماء وسُكْنَى الدار .

(١) في ل : الثامن - نقدا غير نسيئة . (٢) في ل : عن اعتراف منهم أن يد المسلمين فوق أيديهم .

(٣) في ل : قهر . (٤) في ل : عن إناعام بقبولها . (٥) في ل : مبتدئًا غير متكافئ .

(٦) في ل : علماؤنا .

وقال بعضهم - من أهل ما وراء النهر : إنما وجبت بدلا عن الفصرة بالجهاد . واختاره القاضي أبو زيد ، وزعم أنه سرّ الله في المسألة .

واستدل علماءنا على أنها عقوبة [بأنها] ^(١) وجبت بسبب الكفر ، وهو جنائية ؛ فوجب أن يكون مسببها عقوبة ؛ ولذلك وجبت على مَنْ يستحق العقوبة ، وهم البالغون العقل والمقاتلون .

وقال أصحاب الشافعي : الدليل على أنها وجبت بدلا عن حقن الدم ، وسكّن الدار ، أنها تجب بالمعاودة والتراضي ، ولا تقف العقوبات على الاتفاق والرضا . وأيضاً فإنها تختلف باليسار والإعسار ، ولا تختلف العقوبات بذلك . وأيضاً فإن الجزية تجب مؤجلة والعقوبات تجب معجلة ؛ وهذا لا يصح .

وأما قولهم : إنها وجبت بالرضا فغير مسلم ؛ لأن الله تعالى أمرنا بقتالهم حتى يُعطوها قسراً . وأما إنكارهم اختلاف العقوبات بالقلة واليسار فذلك باطل من الإنكار ؛ لأن ذلك إنما يبعد ^(٢) في العقوبات البدنية دون المالية ، ألا ترى أن العقوبات البدنية تختلف بالثبوت ، والبكارة ، والإنكار ، فكما اختلفت عقوبة البدن باختلاف صفة الموجب عليه لا يستفكر أن يختلف عقوبة المال باختلاف صفة المال في الكثرة والقلة .

وأما تأجيلها فإنما هو بحسب ما يراه الإمام مصلحة ، وليس ذلك بضرّة لازمة فيها . وقد استوفيناها في مسائل الخلاف .

وقائدها أنا إذا قلنا : إنها بدل عن القتل فإذا أسلم سقطت عنه لسقوط القتل . وعند الشافعي أنها دين - تقر في الذمة فلا يسقطه الإسلام كأجرة الدار .

المسألة الثانية عشرة - شرط الله تعالى هذين الوصفين ، وهما قوله : عن يدهم صاغرون ؛ للفرق بين ما يؤدّى عقوبة وهي الجزية ، وبين ما يؤدّى طهرة وقربة وهي الصدقة ، حتى ^(٣) قال النبي صلى الله عليه وسلم : اليد العليا خير من اليد السفلى . واليد العليا هي المعطية ، واليد السفلى هي السائلة ؛ فجعل يد المعطى في الصدقة عُلّيا ، وجعل يد المعطى في الجزية صاغرة

(١) ليس في ل . (٢) في ل : يعد . (٣) في ل : حين .

سُفلى ، وَيَدُّ الْآخِذَ عَلَيْهَا ، ذَلِكَ بِأَنَّهُ الرَّافِعُ الْخَافِضُ ، يَرْفَعُ مِنْ يَشَاءُ وَيَخْفِضُ مِنْ يَشَاءُ ،
وَكُلُّ فِعْلٍ أَوْ حَكْمٍ يَرْجِعُ إِلَى الْأَسْمَاءِ حَسَبِ مَهْدُنَاهُ فِي الْأَمَدِ الْأَقْصَى .
فَإِنْ قِيلَ : وَهِيَ :

المسألة الثالثة عشرة - إذا بذل الجزية فحقن دمه بمال يسير مع إقراره على الكفر بالله؛
هل هذا إلا كإرضاء به ؟

فالجواب أنا نقول : فى ذلك وجهان من الحكمة :

أحدهما - أن فى أخذها معونة للمسلمين وتقوية لهم ، ورزق حلال ساقه الله إليهم .
الثانى - أنه لو قتل الكافر ليثس^(١) من الفلاح ووجب عليه الهلكة؛ فإذا أعطى الجزية
وأمل لعله أن يتدبر الحق ، ويرجع إلى الصواب ، لاسيما بمراقبة أهل الدين ، والتدرب
بسماع ما عند المسلمين ؛ ألا ترى أن عظيم كفرهم لم يمنع من إدارار رزقه سبحانه عليهم .
وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : لا أحد أصبر على أذى من الله ، يعافهم ويرزقهم ، وهم
يَدْعُونَ لَهُ الصَّاحِبَةَ وَالْوَلَدَ .

وقد بين علماء خراسان هذه المسألة ، فقالوا : إن العقوبات تنقسم إلى قسمين :
أحدها - ما فيه هلكة العاقب .

والثانى - ما يعمد بمصلحة عليه ، من زجره عما ارتكب ، وردّه عما اعتقد وفعل .
الآية الرابعة عشرة - قوله تعالى^(٢) : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرُ ابْنِ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى
الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ، ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِيُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ
قَاتِلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴾ .

فيها أربع مسائل :

المسألة الأولى - فى هذا من قول ربنا دليل على أن من أخبر عن كفر غيره - الذى
لا يجوز لأحد أن يتدبّر به - لا حرج عليه؛ لأنه إنما ينطق به على معنى الاستعظام له والرد
عليه ، فلا يمنع ذلك منه ، ولو شاء ربنا ما تكلم به أحد ، فإذا أمكن من انطلاق الألسنة به
فقد أذن فى الإخبار عنه ، على معنى إنكاره بالقلب واللسان والرد عليه بالحجة والبرهان .

(١) فى ل : أيس . (٢) الآية الثلاثون .

المسألة الثانية - قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ ﴾ : كلُّ قولٍ أحدٍ إنما هو بغيره ، ولكن الحكمة فيه أنه قولٌ باطل لا يتجاوزُ الفمَ ، وهو الموضع الذي تحرَّك به ؛ لأنه لا يعلم باضطرار ، ولا يقومُ عليه برهان ، فيقف حيث وجد ، ولا يتعمدها بمجرد ، بخلاف الأقوال الصحيحة ، فإنها تنظَّم وتطرِّد ، وتمضدها الأدلة ، وتقوم عليها البراهين ، وتنفذ شر بالحق ، وتظهر بالبيان والصدق .

المسألة الثالثة - قوله : ﴿ يُضَاهِئُونَ ﴾ : يعنى يشابهون . ومنه قول العرب : امرأة ضهياءٌ للتي لا تحمض ، والتي لا تُدَيُّ لها ، كأنها أشبهت الرجال .
المسألة الرابعة - قوله : ﴿ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ ﴾ :
فيه ثلاثة تأويلات :

الأول - قول عبدة الأوثان : اللات ، والمزنى ، ومناة الثالثة الأخرى .

الثاني - قول الكفرة : الملائكة بنات الله .

الثالث - قول أسلافهم ، فقلدوهم في الباطل ، واتبعوهم في الكفر ، كما أخبر تعالى عنهم بقوله ^(١) : « إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّة » ، وفي هذا ذمُّ الاتباع في الباطل .
الآية الخامسة عشرة - قوله تعالى ^(٢) : ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا ، لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ .

فيها مسألتان :

المسألة الأولى - الخبرُ : هو الذى يحسن القول وينظمه ويُتقنه ^(٣) ، ومنه ثوب محبّر ، أى جمع الزينة . ويقال بكسر الحاء وفتحها ، وقد غلط فيه بعضُ الناس ، فقال : إنما سُمي به لحمل الخبر وهو المداد والكتابة .

والراهب هو من الرهبة : الذى حمله خوفُ الله على أن يُخلصَ إليه الغية دون الناس ، ويجعل زمامه له ، وعمله معه ، وأنسه به .

(١) سورة الزخرف ، آية ٢٢ (٢) الآية الواحدة والثلاثون .

(٣) ق م : وينقيه ، وفى القرطبي : ويتقنه بحسن البيان عنه .

المسألة الثانية - قوله : ﴿ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ :

روى الترمذى وغيره ، عن عدى بن حاتم ، قال : أتيتُ النبيَّ صلى الله عليه وسلم وفي عنق صليب من ذهب ، فقال : ما هذا يا عدى ؟ اطَّرحْ عنك هذا الوثَن . وسمعه يقرأ في سورة براءة : ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ . قال : أما إنهم لم يكونوا يعبدونهم ، ولكنهم كانوا إذا أحلُّوا لهم شيئاً استحلَّوه ، وإذا حرَّموا عليهم شيئاً حرَّموه ^(١) . وفيه دليل على أن التحريم والتحليل لله وحده ، وهذا مثل قوله ^(٢) : « ولا يحرِّمُونَ ما حرَّم الله ورسوله » ؛ بل يجعلون التحريم لغيره .

الآية السادسة عشرة - قوله تعالى ^(٣) : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَمَيِّزُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ .
فيها إحدى عشرة مسألة :

المسألة الأولى - قوله : ﴿ لَيَمَيِّزُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ ﴾ :
فيه قولان :

أحدهما - أكلها بالرُّشَاء ، وهى كل هديَّة قصد بها التوصل ^(٤) إلى باطل ، كأنها تسبَّبُ إليه ؛ من الرُّشَاء ، وهو الحَبْل ؛ فإن كانت ثمنًا للحكم فهو سُخْت ^(٥) ، وإن كانت ثمنًا للجماع فهي مكروهة ؛ قال النبي صلى الله عليه وسلم : لعن الله الرَّاثِي والرُّثِي ، والرائس ، وهو الذى يصل بينهما ، ويتوسَّط لذلك معهما .

الثانى - أخذها بغير الحق ، كما قال الله تعالى ^(٦) : « وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ » . وقد بيناه .

المسألة الثانية - قوله تعالى : ﴿ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ :

إن قيل فيه : يصدُّون عن سبيل الله فى الحكم بالحق والقضاء بالعدل ، أو قيل فيه : إن ^(١) هذا حديث غريب لا يعرف إلا من حديث عبد السلام بن حرب . وغطيف بن أعين ليس معروف فى الحديث (الفرطى : ٨ - ١٢٠) ، والترمذى : ٥ - ٢٧٨ (٢) آية ٢٩ من هذه السورة .
(٣) الآية الرابعة والثلاثون . (٤) فى ل : التوسل . (٥) السحت : الحرام .
(٦) سورة البقرة ، آية ١٨٨

معناه ^(١) صدُّهم لأهل دينهم عن الدخول في الإسلام بتبديلهم وتغييرهم، وإغوائهم وتضليلهم، فهذا كله صحيح، لا يدفعه اللفظ.

المسألة الثالثة - قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾ :

الكنز في اللغة هو المال المجموع، كان فوق الأرض أو تحتها، يقال: كنزه يكنزه إذا جمعه، فأما في الشرع، وهي :

المسألة الرابعة - فنحن لا نقول: إن الشرع غيّر اللغة، وإنما نقول: إنه تصرف فيها تصرفاً في نفسها بتخصيص بعض مسمياتها، وقصر بعض متناولاتها للأسماء، كالقارورة والدابة في بعض العقار والدواب.

وقد اختلف فيه على سبعة أقوال :

الأول - أنه المجموع من المال على كل حال.

الثاني - أنه المجموع من النقدين.

الثالث - أنه المجموع منهما ما لم يكن حُلِيًّا.

الرابع - أنه المجموع منهما ذَفِينًا.

الخامس - أنه المجموع منهما لم تؤدَّ زكاته.

السادس - أنه المجموع منهما لم تؤدَّ منه الحقوق.

السابع - أنه المجموع منهما ما لم ينفق ويهلك في ذات الله.

وجّه القول الأول ما روى ابن هرمز عن أبي هريرة قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: تأتي الإبلى على صاحبها على خير ما كانت إذا لم يُعْطِ منها حقها، تطوّه بأظلافها. وتأتي النعم على صاحبها على خير ما كانت إذا لم يُعْطِ منها حقها تطوّه بأظلافها وتنطحه بقرونها. قال: ومن حقها أن تحلب على الماء، وليأتين أحدكم يوم القيامة بشاة يحملها على رقبته لها يُعَار، فيقول: يا محمد. فأقول: لا أملك لك من الله شيئاً، قد بلغت. ويأتي يبيعير يحمله على رقبته له رُغَاء فيقول: يا محمد. فأقول: لا أملك لك من الله شيئاً، قد بلغت.

(١) في ل: معنى.

وفي رواية : حتى ^(١) ذكر الإبل فقال : وحقها إطراق فحلها ، وإفقار ظهرها ، وحلبها يوم وردها . وهذا محتمل لكل جامع في كل موطن بكل حال .

ووجه القول الثاني أن الكنز إنما يستعمل لغة في النقدين ، وإنما يعرف [تحريم] ^(٢) ضبط غيره بالقياس عليه .

ووجه القول الثالث أن الحلي مأذون في اتخاذه ولا حق فيه ، ويأتي بيانه إن شاء الله .
ووجه القول الرابع - وهو الدفين - ما روى مالك بن أوس بن الحدثان ، عن أبي ذر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : في الإبل صدقتها ، وفي البقر صدقتها ، وفي الغنم صدقتها ، وفي التمر صدقته ، ومن دفن ديناراً أو درهماً أو ثبراً أو فضة لا يدفعها بمدها لغريم ، ولا ينفقها في سبيل الله فهو كنز يُكوى به يوم القيامة .

ووجه القول الخامس ما روى البخاري وغيره عن ابن عمر أن أعرابياً قال له : أخبرني عن قول الله : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ ﴾ . قال ابن عمر : من كنزها فلم يؤد زكاتها فويل له ، إنما كان هذا قبل أن تنزل الزكاة ، فلما أنزلت جعلها الله طهرة للأموال .

ووجه القول السادس قوله في حديثها : ومن حقها حلبها يوم وردها ، وإطراق فحلها .
ووجه القول السابع أن الحقوق أكثر ^(٣) من الأموال ، والمساكين لا تستقل بهم الزكاة ، وربما حبست عنهم ، فكُنزُ المال دون ذلك ذنب .

المسألة الخامسة - اختلفت الصحابة في المراد بهذه الآية : فذهب معاوية إلى أن المراد بها أهل الكتاب . وخالفه أبو ذر وغيره ، فقال : المراد بها أهل الكتاب والمسلمون روى البخاري وغيره ، عن زيد بن وهب ، قال : مررت بالربذة ^(٤) ، فإذا أنا بأبي ذر ، فقلت له : ما أنزلك منزلك هذا ؟ قال : كنت بالشام ، فاختلفت أنا ومعاوية في : (الذين يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ) ، فقال معاوية : نزلت في أهل الكتاب . فقلت : نزلت فينا وفيهم ، وكان بيني وبينه [ريبة] ^(٥) في ذلك .

فكتب إلى عثمان يشكوني ، فكتب إلى عثمان أن أقدم المدينة . فقدمتها ، فكثرت عليّ

(١) قل : حين . (٢) ليس قل . (٣) قل : آكد .

(٤) الربذة : موضع قريب من المدينة . (٥) ليست في ل ، والقرطبي .

الناس حتى كأنهم لم يروني قبل ذلك ، فذكرت ذلك لعثمان . وفي رواية قال : حتى آذوني . فقال لي عثمان : إن شئت تنحيت فـكنت قريبا ، فذاك الذي أنزلني هذا المنزل ، ولو أمروا على حبشيا لسمعت وأطعت .

وهذا يدل على أن الكفار عند الصحابة يخاطبون بفروع الشريعة .
 وذهب عمر إلى أنها منسوخة ؛ نسختها^(١) : « خذ من أموالهم صدقة » ؛ قال عراك بن مالك : ولا شك في أنها منسوخة .

المسألة السادسة - في تنقيح الأقوال ، وجلاء الحق ، وذلك ينحصر في ثلاثة مدارك :
 المدرك الأول - أن الكل من فقهاء الأمصار اتفقوا على أنه ليس في المال حق سوى الزكاة ، وقد بيناه . وإذا لم يكن في المال حق سواها وقضيت بقى المال مطمرا ، كما قال عمر .
 المدرك الثاني - أن الآية عامة في أهل الكتاب وغيرهم ، وقد أكد الله ذلك بقوله^(٢) : « وَيُؤْتِ لِلْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ » .

المدرك الثالث - تخليص الحق من هذين الأصلين ، فنقول :
 أما الكنز فهو مال مجموع ، لكن ليس كل مال دين^(٣) لله تعالى فيه حق ، ولا حق لله سوى الزكاة ؛ فأخرجها يخرج المال عن وصف الكنزية ، ثم إن الكنز لا يكون إلا في الدنانير والدرهم أو تبرها ، وهذا معلوم لنة . ثم إن الحلي لا زكاة فيه ؛ فيتنخل من هذا أن كل ذهب أو فضة أدت زكاتها ، أو اتخذت حلما فليسا بكنز ، وذلك قوله سبحانه : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ . . . ﴾ الآية .

وهذا يدل على أن الكنز في الذهب والفضة خاصة ، وأن المراد بالنفقة الواجب لقوله : ﴿ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ ، ولا يتوجه العذاب إلا على تارك الواجب .
 فإن قيل : فما الدليل على أن الحلي لا زكاة فيه - وهي :

المسألة السابعة - قلنا : اختلف العلماء في ذلك اختلافا كثيرا ، أصله قول مالك والشافعي : لا زكاة في الحلي المباح .

(١) سورة التوبة ، آية ١٠٣ (٢) فصلت ، آية ٦ ، ٧ (٣) في ١ : ليس كل مال دين لله تعالى .

وقال أبو حنيفة^(١): تجب فيه الزكاة . ولم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه شيء .
فأما أبو حنيفة: فأخذَ بعموم الألفاظ في إيجاب الزكاة في الفقدين ولم يفرق بين حلي وغيره .
وأما علماءنا فقالوا : إن قصد التملك^(٢) لما أوجب الزكاة في العروض ، وهي ليست
بمحل لإيجاب الزكاة ، كذلك قصد قطع النماء في الذهب والفضة باتخاذها حلياً يُسقط الزكاة ،
فإن ما أوجب ما لم يجب يصلح لإسقاط ما وجب ، وتخصيص ما عمّ وشمل .
وقد قال بعض الناس : إن ما زاد على أربعة آلاف كنز ، وعزّوه إلى عليّ . وليس
بشيء يذكر ، لبطلانه .

أما إنه ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : إن الأكثرين هم الأقلون يوم
القيامة إلا من قال هكذا وهكذا ، وأشار بيده يفرقها .

قال أبو ذرّ : الأكثرون أصحاب عشرة آلاف ، يريد أن الأكثرين ما لا هم الأقلون
يوم القيامة ثواباً ، إلا من فرقّه في سبيل الله .

وهذا بيان لنقصان المرتبة بقلة الصدقة ، لا لجوب التفرقة بجميع المال ، ماعدا
الصدقة الواجبة ، يُبَيِّنُهُ ما رَوَى الترمذى عن سالم بن أبي الجعد ، عن ثوبان ، قال : لما
نزلت : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ قال : كنا مع
النبي صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره ، فقال بعض أصحابه : أنزلت في الذهب والفضة^(٣) .
لو علمنا أى المال خير فننخذّه ؟ فقال : أفضله لسان ذاكِر ، وقلب شاكر ، وزوجة مؤمنة
تعيّنه على إيمانه .

فجعل النبي صلى الله عليه وسلم هذا جواباً لمن علم رغبته في المال فردّه إلى منفعة المال ،
لما فيه من الفراغ ، وعدم الاشتغال .

وقد بين أيضاً في مواضع آخر : أى المال خير في حالة أخرى لقوم آخرين ؟ فقال : خير
مال المسلم غنم يتبع بها شعف^(٤) الجبال ، ومواقع القطر ، يفرّئ بدينه من الفتن .

المسألة الثامنة - قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا ﴾ ،
فذكر ضميراً واحداً عن المذكورين .

(١) والجصاص : ٤ - ٣٠٣ (٢) هكذا في الأصول ، وفي القرطبي : قصد النماء يوجب الزكاة
في العروض . (٣) في الترمذى (٥ - ٢٧٧) أنزل . . . ما أنزل .

(٤) الشعفة - محرّكة : رأس الجبل ، وجمعه شعف ، (القاموس) .

وعنه جوابان :

أحدهما - أن قوله : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ ﴾ جماعة ، ولكل واحد كنز ، فرجع قوله : « ها » إلى جماعة الكنوز .

الثاني - أن ذكر أحد الضميرين يكفي عن الثاني ، كما قال تعالى ^(١) : « وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انفَضُّوا إِلَيْهَا » . وهما شيئان ، كما قال الشاعر ^(٢) :

إنَّ شَرَحَ الشَّبَابِ وَالشَّعْرَ الْأَسَدُ ود ما لم يُعَاصِ كَانِ جَفَـوْنَا

وطريق الكلام الظاهر أن يقال ما لم يعاصيا ، ولكنه اكتفى بذكر أحدهما عن الآخر ، لدلالة الكلام عليه .

المسألة التاسعة - إنما وهم من زعم أن المراد بالآية أهل الكتاب ، لأجل قوله في أول الآية : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَمِأً كُفُونًا أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ ﴾ ، يعنى من أهل الكتاب ، فرجع قوله : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ ﴾ إليهم .

وهذا لا يصح من وجهين :

أحدهما - أن أول الكلام وخصوصه لا يؤثر في آخر الكلام وعمومه ، لاسيما إذا كان مستقلا [بنفسه] ^(٣) .

الثاني - أن هذا إنما كان يظهر لو قال : ويكنزون الذهب والفضة . أما وقد قال : والذين يكنزون الذهب والفضة ، فقد استأنف معنى آخر يبين أنه عطف جملة على جملة ، لا وصفاً للجملة على وصف لها .

ويعضد ذلك الحديث الصحيح ، رواه البخارى وغيره أن الأحنف بن قيس قال : جلستُ إلى مَلَأٍ مِنْ قُرَيْشٍ ، فجاء رجلٌ أَحْشَنَ الشعر والثياب والهيئة ، حتى قام فسلم عليهم ، ثم قال : بشر الكنازين برَضْفٍ ^(٤) يحمى عليه في نار جهنم ، يوضع على حلقة ثدى أحدهم حتى يخرج من نُفْضٍ ^(٥) كتفه ، ويوضع على نُفْضٍ كتفه حتى يخرج من حلقة ثديه ينزل ^(٦) .

(١) سورة الجمعة ، آية ١١ (٢) هو حبان بن ثابت كما في القرطبي ، وديوانه : ٤١٣

(٣) ليس في ل . (٤) الرضف : المجارة المحمأة . (٥) النفض - بالضم والفتح : أعلى الكتف .

وقيل هو العظم الرقيق الذى على طرفه . (٦) في القرطبي (٨-١٢٨) : فيترزل ، والحديث في مسلم : ٦٨٩

ثم وتى فجلس إلى سارية ، وجاست إليه ، ولا أردى من هو ، فقلت له : لا أرى القوم إلا قد كرهوا ما قلت لهم . قال : إنهم لا يعقلون شيئاً ، قال لى خليلي . قلت : من خليلك ؟ قال : النبي صلى الله عليه وسلم ؛ يا أبا ذر ؛ أتبصر أحداً ؟ فنظرت إلى الشمس ما بقي من النهار ، وأنا أرى رسول الله يرسلنى فى حاجة له . قلت : نعم . قال لى : ما أحب أن لى مثل أخذها أنفقه كله ، إلا ثلاثة دنائير ، وإن هؤلاء لا يعقلون ، إنما يجمعون للدنيا ، والله لا أسألهم دُنْيا ، ولا أستفتيهم عن دين ، حتى ألقى الله ^(١) .

قال القاضى : الحلة : طرف الثدى ، والنُّفْضُ ، بارز عظم الكتف المحدد . ورواية أبى ذر لهذا الحديث صحيحة ، وتأويله غير صحيح ؛ فإن أبا ذر حمله على كل جامع للمال محتجز له ، وإنما المراد به من احتجفه واكتنزه عن الزكاة . والدليل عليه أمران :

أحدهما - ما رواه البخارى وغيره عن أبى هريرة قال : من آناه الله مالاً فلم يؤدّ زكاته مُثِّلَ له ماله شجاعاً أقرع له زبيبتان ، يطوقه يوم القيامة ، يأخذ بلهزيمته - يعنى بشدقيه - يقول : أنا مالك ، أنا كنزك . ثم قرأ ^(٢) : « ولا يحسنّ الذين يبخلون بما آتاهم الله ... » الآية . وقد تقدم بيانه .

قال القاضى : قوله : ما لم تؤدّ زكاته ، يريد أَوْحَقَّ يتعلق به ، كفك الأسير ، وحق الجائع ، والعطشان . وقد بينا أن الحقوق العارضة كالحقوق الأصلية .

وقوله : مُثِّلَ له ماله شجاعاً ، يعنى حيّة . وهذا تمثيل حقيقة ؛ لأن الشجاع جسم والمال جسم ، فتغيّر الصفات والجسمية واحدة ، بخلاف قوله : يؤتى بالموت فإن تلك طريقة أخرى . وإنما خص الشجاع ؛ لأنه العدو الثانى للخلق . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم فيمن : ما سألناهم منذ حاربناهم .

وقوله : أقرع ، يعنى الذى الذى ابيضّ رأسه من السم . والزبيبتان : زبدتان فى شدق الإنسان إذا غضب واكثر من الكلام ، قالت أم غيلان بنت جرير : ربما انشدت أبى حتى ترتب شدقاى .

ضرب مثلاً للشجاع الذى يتمثل كهيئة المال ، فباقى صاحبه غضبان . وقال ابن دريد :
هما نقطتان سوداوان فوق عينيهِ . وقيل : هو الشجاع الذى كثر سمّه حتى ظهر على شذقيه
منه كهيئة الزبيبتين .

وكتب أهل الحديث شجاع بغير ألف بحد العين . وذكر بعض العلماء أن أهل الكوفة
كتبوه بغير ألف ، وقرأوه منصوباً لثلاثي الشكل بالمدود ، وكذلك نظراؤه .

واللهزمة : الشدقان . وفى رواية : يأخذ بلمز متية . وقيل : هما (١) فى أصل الحنك .
وفى حديث آخر : إنه يمثل له ماله شجاعاً يتبعه فيضطره فيعطيه يده فيقتضها كإيقاض النحل .
فأما حبسه ليسده فلائنه شجّ بالمال وقبض بها عليه ، وأما أخذه بغمه فلائنه أكله ،
وأما خروجه من حلة ثديه إلى نفض كتفه فله مذيب قلبه وباطنه حين امتلأ بالفرح بالكثرة
فى المال والسرور فى الدنيا ؛ فعوقب فى الآخرة بالهم والعذاب .

المسألة العاشرة - فإن قيل : فمن لم يكنز ولم ينفق فى سبيل الله اليس يكون هذا حكمه ؟
فما فائدة ذكر الكنز ؟

قلنا : إذا لم ينفق فى سبيل الله ولم يكنز ، ولكنه بذّر ماله فى السرف والمعاصى فهذا
يعلم أن حاله يكون مثل هذا أو أكثر منه من طريق الأولى .
فإن قيل - وهى :

المسألة الحادية عشرة - يحتتمل أن تكون هذه الآية نزلت فى وقت الحاجة ، وفقر
الصحابة ، وفراغ خزانة بيت المال .

قلنا : هذا باطل ؛ فإن الزكاة قد كانت شُرعت ، وقد كان بعض الصحابة أغنياء ،
وبعضهم فقراء ، وقد كان الفقير منهم يربط بطنه بالحجارة من الجوع ، وبيوت الصحابة
الأغنياء مملوءة من الرزق ؛ يشبع أولئك ، ويجوع هؤلاء ، فيندبهم (٢) النبى صلى الله عليه
وسلم إلى الصدقة ، ويرغبهم فى المواساة ، ولا يوجب عليهم الخروج عن جميع أموالهم .

الآية السابعة عشرة - قوله تعالى (٣) : ﴿ يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِى نَارِ جَهَنَّمَ فَيُكْوَى بِهَا
جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ ﴾ .

(١) فى ل : هى . (٢) فى ل : فندبهم ورغبهم . (٣) الآية الخامسة والثلاثون .

فيها ثلاث مسائل :

المسألة الأولى - روى عن أبي هريرة قال : مَنْ ترك عشرة آلاف درهم جمات صفائح يمدَّبُ بها صاحبُها يوم القيامة قبل القضاء . وعن ابن مسعود أنه قال : واللَّهِ لا يذهب الله رجلاً بكنز فيمسّ درهم درهما ، ولا دينار ديناراً ، ولكن يوسع جلدَه حتى يوضع كل دينار ودرهم على حدته .

وعن ثوبان قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما من رجل يموت وعنده أحر أو أبيض إلا جعل له بكل قيراط صفيحة من نارٍ فيكوى بها من فرقهِ ^(١) إلى قدمه ، مغفور له بعد ذلك أو معذب .

قال القاضي : هذه الأحاديث لم يصح سندُها ، وهي بعد محمولة على ما لم تؤدّ زكاته ، فقد روى أن رجلاً كان يسأل الناس ، مات فوجدوا له عشرين ألفاً ، فقال الناس : كنز . فقال ابن عمر : لعله كان يؤدّي زكاته من غيره ^(٢) ، وما أدّى زكاته فليس بكنز . ومثله عن جابر رضي الله عنه .

وأما قول ابن مسعود : أنه يوسع جلدَه - فهذا إنما صحّ في الكافر أنه تعظم جنةً زيادةً في عذابه ، وينلظ جلدَه ، ويكبر ضرره ، حتى يكون مثل أحد . فأما المؤمن فلا يكون ذلك له بحال .

المسألة الثانية - قال علماؤنا : إنما كُويت جهته أولاً لعله أنه كان يزويها للسائل كراهية لسؤاله ، كما قال الشاعر ^(٣) :

يَزِيدُ ^(٤) يَغْضُ الطَّرْفَ عَنِّي كَأَنَّمَا زَوَى بَيْنَ عَيْنَيْهِ عَلَى الْحَاجِمِ
فَلَا يَنْبَسِطُ مِنْ بَيْنِ عَيْنَيْكَ مَا أَنْزَوَى وَلَا تَلْقَى إِلَّا وَأَنْفُكَ رَاغِمٌ

ثم يلوى عن وجهه ، ويعطيه جَنَبَه إذا زاده في السؤال ؛ فإن أكثر عليه ولّاه ظهره ؛ فرتب الله العقوبة على حال المعصية .

وقد روى عن عبد الله بن مسعود قال : من كان له مال فلم يؤدّ زكاته طوّقه يوم القيامة شجاعاً ^(٥) أقرع يَنْقُرُ رَأْسَه .

(١) في ل : قرنه . (٢) في ل : من عنده . (٣) القائل هو الأعشى ، كما في اللسان ، ودبوابة : ٧٩
(٤) في ١ : يريد بغض - تحريف . (٥) الشجاع : الحية .

فلعله إن صح أن يكون السكى من خارج ، والنقر من داخل .

وقالت الصوفية : لما طلبوا بكثرة المال الجاه شان الله وجوهمهم ، ولما طوّروا كشحا عن الفقير إذا جالسهم كويت جنوبهم ، ولما أسندوا بظهورهم إلى أموالهم ثقة بها واعتماداً عليها دون الله كويت ظهورهم ، هذا والكل معنى صحيح .

المسألة الثالثة - إن كان المسكتز كافراً فهذه بعض عقوباته ، وإن كان مؤمناً فهذه عقوبته إن لم يغفر له ، ويجوز أن يُعفى عنه . وقد بينا ذلك في غير موضع .

وقال علماؤنا : إنما عظم الوعيد في هذا الباب لما في اختلاف^(١) العباد من الشح على المال والبخل به ؛ فإذا خافوا من عظيم الوعيد لأنوا في أداء الطاعة . والله أعلم .

الآية الثامنة عشرة - قوله تعالى^(٢) : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ ﴾ .

فيها ثمان مسائل :

المسألة الأولى - اعلموا - أنار الله أفئدتكم - أن الله خلق السموات والأرض، وزينها بالشمس والقمر ، ورتب فيها النور والظلمة ، وركب عليها المصالح الدنيوية والعبادات الدينية ، وأحكم الشهور والأعوام ، ونظم بالكل من ذلك ما خلق من مصلحة ومنفعة ، وعبادة وطاعة ، وعلم ذلك الناس أولا وآخر ، ابتداء وانتهاء ؛ فقال^(٣) : « إن في خلق السموات والأرض . . . » إلى : « الألباب » . وقال^(٤) : « هو الذي جعل الشمس ضياء . . . » إلى : « بالحق » . فأخذ كل فريق ذلك فاضطربوا في تفصيله ، فقال الروم : السعة اثنا عشر شهرا ، والشهور مختلفة ؛ شهر ثمانية وعشرون يوما ، وشهر ثلاثون يوما ، وشهر واحد وثلاثون يوما .

وقال الفرس : الشهور كلها ثلاثون يوما ، إلا شهرا واحدا ، فإنه من خمسة وثلاثين يوما .

(١) في م : جيلات العباد . (٢) الآية السادسة والثلاثون .

(٣) سورة آل عمران ، آية ١٩٠ (٤) سورة يونس ، آية ٥

وقالت القبط بقولها : إِنَّ الشَّهْرَ ثَلَاثُونَ يَوْماً ، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا كَمَلَ الْعَامُ أَلْفَتْ خَمْسَةَ أَيَّامٍ تُنْسَبُهَا ^(١) بَرَعْمَا ^(٢) .

واتفقوا على أنه لا بدّ في كل عام من ربع يوم مزيدياً على العام ، ثم يجتمع منه في كل أربعة أعوام يوم فيكبس - أى يُلغى ويُزاد في العدد، ويستأنف العام بعده، وهذا كله قصداً لترتيب المصالح والمنافع .

المسألة الثانية - تحقّق القول أن الله خلق السنة اثني عشر شهراً؛ لأنّ الله خلق البروج في السماء اثني عشر برجاً ، ورتّب فيها سَيْرَ الشَّمْسِ والقمر ، وجعل مسير القمر ، وقطعه للفلك في كل شهر ، وجعل سير الشمس فيها ، وقطعه في كل عام ، ويتقابلان في الاستعلاء فيمَلُّو القمر إلى الاستواء ، وتسفل الشمس ، وتعلو الشمس ، ويسفل القمر ، وهكذا على الأزمنة الأربعة ، وفي الشهور الاثني عشر ، وجعل عدد أيام السنة القمرية ربع يوم وأربعة وخمسين يوماً وثلاثمائة يوم ، وجعل أيام السنة الشمسية ربع يوم وخمسة وستين يوماً وثلاثمائة يوم؛ فركب العلماء على هذا مسألة ، وهى إذا قال : لا أكَله الشُّهُورُ ، فلا يكلمه حَوْلًا مُجَرَّمًا ^(٣) : كاملاً - قال بعض العلماء ؛ لقوله تعالى : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾ . وقيل : لا يكلمه أبداً .

وأرى إن لم تكن له نية أن يقضى ذلك بثلاثة شهور ، لأنه أقل الجمع بيقين الذى تقتضيه صيغة فُعل في جمع فَعَلَ .

ومن الناس من جعل سنةً من السنين ثلاثة عشر شهراً مقدار ما يجتمع من الكسور في الزيادة فيلغون ^(٤) منه شهراً في سنة ، وقصدهم بذلك كَله ألا تغير الشهور عن أوقاتها التى تجرى عليها في الأزمنة الأربعة : الشتاء والصيف ، والقيظ والحريف .

المسألة الثالثة - مما ضلّ فيه جهالُ الأمم أنهم وضعوا صومهم في زمان واحد ، وكان وضع الشريعة الحنيفية السمحة أن يكون بالأهلة حتى يخفّ تارة وينقل أخرى ، حتى يعم

(١) فى ١ . تسميها . (٢) فى ١ : بزعمنا . (٣) عام مجرم - كهظم : تام .

(٤) فى م : فيبقون .

الابتلاء الجهتين جميعاً ؛ فيختلف الحال فيه على الواحد . والنفسُ كثيراً ما تسكن إلى ذلك أو يختلف فيه الحال على الجماعة والأمة لذلك المعنى أيضاً .

المسألة الرابعة - قوله : ﴿ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾ :

يريد قوله صلى الله عليه وسلم : أول ما خلق الله القلم . فقال له : اكتب . فسكتب ما يكون إلى أن تقوم الساعة ؛ فلم الله ما يكون في الأزل ، ثم كتبه ، ثم خلقه كما علم وكتب ؛ فانظم العلم والكتاب والخلق .

المسألة الخامسة - قوله : ﴿ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ متعلق بالمصدر ، وهو قوله : ﴿ كِتَابِ اللَّهِ ﴾ ، كما أن حرف الجر من قوله : في كتاب الله ، وهو : في ، لا يتعلق بقوله عدة ؛ لأن الخبر قد حال بينهما ، ولكنه يتعلق بمحذوف صفة للخبر ، كأنه قال معدودة أو مؤداة^(١) أو مكتوبة في كتاب الله ، كقولك : زيد في الدار ، وذلك مبين في ملجئة المتفقهين .

المسألة السادسة - قوله : ﴿ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ﴾ :

وهي : رجب الفرد ، وذو القعدة ، وذو الحجة ، والحرم . ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ، مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ : ثَلَاثٌ مَتَوَالِيَاتٌ : ذُو الْقَعْدَةِ ، وَذُو الْحِجَّةِ ، وَالْحَرَمُ ؛ وَفِي رَوَايَةٍ : وَرَجَبُ مَضَرَ الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ .

وقوله : « حُرُمٌ » جمع حرام ، كأنه يوجد احترامها بما منع فيها من القتال ، وأوقع في قلوب الناس لها من التعظيم .

ومعنى قوله : رجب مضر - فيما قاله القاضي أبو إسحاق - أن بعض أحياء العرب ، وأحسبه من ربيعة ، كانوا يحرمون شهر رمضان ويسمونه رجب ، فأراد النبي صلى الله عليه وسلم تخصيصه بالبيان باقتصار مضر على تحريمه .

وقد روى في الحديث : ورجب مضر الذي بين جمادى وشعبان . وذلك كله بيان لتحقيق الحال ، وتنبيه على رفع ما كان وقع فيها من الاختلال .

(١) ف م : مذكورة .

المسألة السابعة - قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ ﴾ :

فيه قولان :

أحدهما - لا تظلموا أنفسكم في الشهور كلها .

وقيل في الثاني - المراد بذلك الأشهر الحرم .

واختلف في المراد بالظلم على قولين أيضا :

أحدهما - لا تظلموا فيهن أنفسكم بتحليلهن . وقيل : بارتكاب الذنوب فيهن ؛ فإن الله إذا عظم شيئا من جهةٍ صارت له حرمةٌ واحدة ، وإذا عظمه من جهتين أو من جهات صارت حرمة متعددة بعدد جهات التحريم ، ويتضاعف العقاب بالعمل السوء^(١) فيها ، كما ضاعف الثواب بالعمل الصالح فيها ؛ فإن من أطاع الله في الشهر الحرام في البلد الحرام والمسجد^(٢) الحرام ليس كمن أطاعه في شهرٍ حلال في بلدٍ حلال في بقعة حلال . وكذلك العصيان والعذاب مثله في الموضعين والحالين والصفتين ؛ وذلك كله بحكم الله وحكمته . وقد أشار تعالى إلى ذلك بقوله^(٣) : « يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ » ، لمظلمهن^(٤) وشرفهن في أحد القولين .

المسألة الثامنة - فإن قيل : وكيف جعل بعض الأزمنة أعظم حرمة من بعض ؟

قلنا : عنه جوابان :

أحدهما - إن الباري تعالى يفعل ما يشاء ، ويحكم ما يريد ، ليس عليه حجب ، ولا لعمله علة ؛ بل كل ذلك بحكمة ، وقد يظهر للخلق وجه الحكمة فيه ، وقد يخفى .

الثاني - أن معنى ذلك أن النفس مجبولة على اقتضاء الشهوات ، فلما وجبت^(٥) عليه تكاليف المحرمات جعل بعضها أعظم من بعض ، ليعتاد بكفها عن الأخف الكف عن الأغلب ، ويجعل بعض الأزمنة والأمكنة أعظم حرمة من بعض ؛ ليعتاد في الخفيف الامتنال ، فيسهل عليه في الغليظ . والله أعلم .

(١) في ١ : العمل الصالح فيما كان - وهو تحريف ، وفي القرطبي (٨ - ١٣٤) بالعمل السيئ .

(٢) في ل : واليوم . (٣) سورة الأحزاب ، آية ٣٠ (٤) في ل : فضلهن .

(٥) في ل : وجهت .

المسألة التاسعة - اختلف الناس في أول هذه الأشهر [الحرم] ^(١)؛ فقال بعضهم : أولها الحرم وآخرها ذو الحجة ؛ لأنه على تقرير ^(٢) مشهور العام ، الأول فالأول .
 الثاني - أن أولها رجب وآخرها المحرم معدودة من عامين ؛ لأن رجب له فضل الأفراد .
 الثالث - أن أولها ذو القعدة ؛ لأن فيه التوالى دون التقطيع ، وهو الصحيح ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم في تعدادها ^(٣) : ثلاث متواليات : ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ؛ ورجب مُضَرَّ ^(٤) الذى بين جمادى وشعبان . وهذا نص صريح من رواية الصحيح .
 الآية التاسعة عشرة - قوله تعالى ^(٥) : ﴿ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ ﴾ .

فيها أربع مسائل :

المسألة الأولى - قال الله تعالى ^(٦) : « قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ . . . » إلى قوله : « من الذين أوتوا الكتاب » . وقال هاهنا : ﴿ قَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً ﴾ ؛ يعنى محيطين بهم من كل جهة وحالة ، فمنهم ذلك من الاسترسال .

المسألة الثانية - قوله تعالى : ﴿ كَافَّةً ﴾ مصدر ^(٧) حال ، ووزنه فاعلة ، وهو غريب فى المصادر ، كالماضية والمأقبة ، اشتق من كفة الشيء وهو حرقه الذى لا يبق بعده زيادة عليه ، ومثله عامة وخاصة ، ولا يثنى شئ من ذلك ولا يجمع .

المسألة الثالثة - قال الطبرى : ممناه مؤتلعين غير مختلفين ، فرد ذلك إلى الاعتقاد ، ولا يمتنع أن يرجع إلى الفعل والاعتقاد .

المسألة الرابعة - قوله : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ ﴾ ؛ يعنى بالنصر وعدا مربوطا بالتقوى ، فإنما تنصرون بأعمالكم ، وقد تقدم بيانه .

(١) من ل . (٢) فى ل : تمديد . (٣) فى ١ : تفرادها .

(٤) فى القرطبي : وقيل له رجب مضر ، لأن ربيعة بن نزار كانوا يحرمون شهر رمضان ويسمونه رجياً ، وكانت مضر تحرم رجياً نفسه . (٥) من الآية السادسة والثلاثين .

(٦) سورة التوبة ، آية ٢٩ (٧) فى القرطبي : وهو مصدر فى موضع الحال .

الآية الموفية عشرين - قوله تعالى (١): ﴿ إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُحْلِلُونَهُ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُ عَامًا لِيُوَاطِّئُوا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فَيُحِلُّوا مَا حَرَّمَ اللَّهُ ، زُبْنَ لَهُمْ سُوءُ أَعْمَالِهِمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ﴾ .

فيها ثمانى مسائل :

المسألة الأولى - قوله : ﴿ النَّسِيءُ ﴾ :

اختلف الناس فيه على قولين :

أحدهما - أنه الزيادة ، يقال : نساء يذسا ، إذا زاد ؛ قاله الطبرى .

الثانى - أنه التأخير . قال الأزهرى : يقال أنسأت الشيء إنساء ، ونساء اسم وُضِعَ موضع المصدر ، وله معان كثيرة .

أما الطبرى فاحتج بأنه يتمدى بحرف الجر ، فيقال : أنسا الله فى أجلك ، كما تقول : زاد الله فى أجلك ، وتقول : أنسا الله فى أجلك ؛ أى زاده مدة ، واكتفى بأحد المفعولين عن الثانى ، ومنع من قراءته بغير الهمز ، وردّ على نافع ، وقال : لا يكون بترك الهمز إلا من النسيان ، كما قال (٢) : « نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ » .

واحتج مَنْ زعم أنه التأخير بنقل العرب لهذا التفسير عن أوائلهم ، وقيد ذلك عنهم مشيخة العرب ، وقد قال الله (٣) : « مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِئَهَا ، أَى نؤخرها ، مهموزة ، وقد تخفف الهمز ، كما يقال خطية وخطيئة ، والصائبون والصائبئون ، وتخفيف الهمز أصل ، ونقل الحركة أصل ، والبدل والقلب أصل ، كله لغوى ، وما كان ينبغي أن يخفى هذا على الطبرى . وأما فصل التمدى فضعيف ؛ فإن الأفعال المتمدية بالوجهين من وجوه حرف الجر ، وفى تعدّيها به وعدمه كثيرة .

المسألة الثانية - فى كيفية النسيء ثلاثة أقوال :

الأول - عن ابن عباس أن جُنَادَةَ بْنَ عَوْفٍ بن أمية السكنانى كان يُوافى الموسم كلّ عام ، فينادى : ألا إن أبائكم لا يُعاب ولا يُجاب ، ألا وإن صَفَرًا العام الأول حلال ، فنحرمه عاما ونحلّه عاما ، وكانوا مع هُوَازَنَ و غطفان وبنى سليم .

(١) الآية السابعة والثلاثون . (٢) سورة التوبة ، آية ٦٧ (٣) سورة البقرة ، آية ١٠٦

وفي لفظة^(١) أنه كان يقول : إنا قد مَنَّا المحرم وأخرنا صفر، ثم يأتي العام الثاني فيقول :
إنا حرّمنا صفرًا وأخرنا المحرم ؛ فهو هذا التأخير .

الثاني - الزيادة ؛ قال قتادة : عمد قوم من أهل الصلاة^(٢) فزادوا صفرًا في الأشهر الحرم ،
فكان يقوم قائمهم في الموسم فيقول : ألا إنَّ آلهتكم قد حرمت العام المحرم^(٣) ، فيحرمونه
ذلك العام ، ثم يقوم في العام المقبل فيقول : ألا إنَّ آلهتكم قد حرمت صفرًا فيحرمونه ذلك
العام ، ويقولون : الصفران .

وروى ابن وهب ، وابن القاسم ، عن مالك نحوه ، قال : كان أهل الجاهلية يحملونه
صفرين ، فلذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم : لا صفر .
وكذلك روى أئمتهم عنه .

الثالث - تبديل الحج ؛ قال مجاهد بإسناد آخر : إنما النسيء زيادة في الكفر . قال : حجّوا
في ذى الحجة عامين ، ثم حجّوا في المحرم عامين ، ثم حجّوا في صفر عامين ، فكانوا يحجّون
في كل سنة في كل شهر عامين حتى وافت حجة أبي بكر في ذى القعدة ، ثم حج النبي صلى الله
عليه وسلم في ذى الحجة ، فذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح في خطبته :
إنَّ الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض . رواه ابن عباس وغيره ،
واللفظ له ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أيها الناس ، اسمعوا قولي ، فإن لا أدري
أعلى لا ألقاكم بعد يومى هذا في هذا الموقف . أيها الناس ، إن دماءكم وأموالكم حرام إلى يوم
تلقون ربكم ، كحُرْمَةِ يومكم هذا في شهركم هذا ، في بلدكم هذا ، وإنكم ستلقون ربكم
فيسألكم عن أعمالكم . وقد بلغت ، فمن كان عنده أمانة فليؤدها إلى من ائتمنه عليها ،
وإن كان رباً موضوع ، وإسكم رؤوس أموالكم ، لا تظلمون ولا تظلمون ، قضى الله
أن لا رباً ، وإن رباً عباس بن عبد المطلب موضوع كله ، وإن كل دم كان في الجاهلية
موضوع ، وإن أول دماءكم أضع دم ابن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب ، كان مسترضعاً
في بني لبيث فقتلته هذيل ، فهو أول ما أبدا به من دماء الجاهلية .

(١) في ١ : وبني لقيطة . (٢) في ٢ : ل : الجاهلية . (٣) في ٣ : صفر .

أما بَعْدُ ، أيها الناس ، فإنَّ الشيطان قد يئس أن يُعبد بأرضكم ، ولكنه إن يُطْعَم فيما سوى ذلك مما تحمقرون من أعمالكم فقد رَضِيَ به ، فاحذروه - أيها الناس - على دينكم ، وإن النسيء زيادة في الكفر يضلُّ به الذين كفروا - إلى قوله - ما حرم الله . وإن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق السموات والأرض ، وإن عدَّةَ الشهور عند الله اثنا عشر شهرا ، منها أربعة حرم ؛ ثلاث متواليات ، ورجب مضر الذي بين جمادى وشعبان . . . وذكر سائر الحديث .

المسألة الثالثة - في أول من أنسا :

في ذلك كلام طويل لبائبه ، عن ابن شهاب وغيره ، أن حياً من بنى كنانة ، ثم من بنى فُقيم منهم رجل يقال له القَلَمَس ، واسمه ^(١) حذيفة بن عبيد بن فُقيم بن عدي بن عامر بن ثعلبة بن الحارث بن مالك بن كنانة بن خزيمعة ^(٢) ، وكان ملكاً ، فكان يحلّ المحرم عاماً ويحرمه عاماً ، فكان إذا حرَّمه كانت ثلاثة حُرُم متواليات ، وهى العدة التى حرم الله في عهد إبراهيم ، فإذا أحلَّه أدخل مكانه صَفَر ، ليواطىء العدة ، يقول : قد أكلت الأربعة كما كانت ؛ لأنى لم أحلّ شهراً إلا حرمتُ مكانه آخر ، وكانت العربُ كذلك ممن كانت تدين بدين القَلَمَس ، فكان يخطب بمرَّة فيقول : اللهم إني لا أعاب ولا أجاب ، ولا مردّ لما قضيت ، اللهم إني قد أحللت دماءَ المُحلّين من طَيِّبٍ وخَثَمَ ، فن لقيهما فليقتلهما ، فرجع الناس وقد أخذوا بقوله .

وإنما أحلّ دِمَاءَ طَيِّبٍ وخَثَمَ ، لأنهم كانوا لا يحجّون مع العرب ، ولا يحرّمون الحرم ، وكانوا يستحلّونها ، وكان سائر العرب يحرّمون الحرم . ثم كان ابنه على الناس كما كان القَلَمَس ، واسمه عباد ، ثم ابنه أفلح ، ثم ابنه أمية بن أفلح بن عباد ، ثم ابنه عوف بن أمية ، ثم ابنه جُنادة بن عوف كما تقدّم ، فحجَّ نبيُّ الله صلى الله عليه وسلم حجةَ الوداع ، وجُنادة صاحب ذلك حتى بمث الله نبيه ، وأكمل الحرم ثلاثة متواليات ورجب مضر الذى بين جمادى وشعبان . وفي رواية : العربُ كانت إذا فرغت من حجّها اجتمعت إليه فحرّم الأشهر الحرم ،

(١) في ١ : وابنه . (٢) في ل : جذيمة .

فإذا أراد أن يُحِلَّ شيئاً منها للنعيمَةِ أو للعارةِ أحلَّ المحرمَ وحرَّم مكانه صفر ، وفي ذلك يقول عمير بن قيس بن جذل الطمان ^(١) :

لقد علمت معدّة أن قسومي كرام الناس أن لهم كراما
فأى الناس فاتونا بوتر وأى الناس لم تملك لجاما
السفا الفاسئين على معدّة مشهور الحلّ نجملها حراما
وقد تقدم غير هذا زيادة عليه في المسألة قبلها .

المسألة الرابعة - وقد قدمنا أن الإنشاء كان عند العرب زيادة وتأخيرا وتبيلا ، وأقله صحة الزيادة ، لقوله : ﴿ لِيُؤَاطِئُوا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ ﴾ ، فإنما ذكر الله في الإنشاء ما كان تبديلا [أو تأخيرا] ^(٢) ، وأقله الزيادة .

والمواطأة هي الموافقة ، تقول العرب : واطأتك على الأمر ؛ أى وافقتك عليه ، فكانوا يحفظون عدّة الأشهر الحرم التي هي أربعة ، لكنهم يُبدّلون ويؤخّرون ويزعمون أن المواطأة على العدة تكفي ، وإن خالفت في أعيان الأشهر المحرمات .

ويحتمل أن يكون الإنشاء عندهم بالثلاثة الأوجه ، فذكر الله منها الوجهين ، ولم يذكر الزيادة ، وعظم التبديل والتأخير ، وإن وقعت الموافقة في العدد ، فكان تنبيها على أن المخالفة في وجه أزيد في الكفر وأعظم في الإثم .

المسألة الخامسة - قوله تعالى : ﴿ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ ﴾ :

قد بينا الكفرَ وحقيقته ، وذكرنا أنه راجع إلى الإنكار ، فن أنكر شيئا من الشريعة فهو كافر ؛ ولأنه مكذبٌ لله ولرسوله ، والزيادة [فيه] ^(٣) والنقصان منه حقٌ وصدق ، [وكذلك الزيادة في الإيمان والنقصان منه حق وصدق] ^(٤) ، وبيننا حقيقة الإيمان والكفر واختلاف الناس فيهما والحق من ذلك في كتب الأصول على وجه مستوفى ؛ لبأيه أن أهل السنّة اختلفوا في الإيمان ؛ فمنهم من قال : هو المعرفة - قاله شيخ السفة ، واختاره لسان الأمة في مواضع .

(١) في الفرطى : قائل البيت الثالث هو السكيت . وفي ١ : يقول عمر بن قيس . والثبت في اللسان - مادة نسأ . (٢) من ل . (٣) من ل . (٤) من ل .

ومنهم من قال : هو التصديق ؛ قاله لسان الأمة أيضاً .

ومنهم مَنْ قال : هو الاعتقادُ والقول والعمل ، فمن قال : إنه المعرفة منهم فقد خالف اللغة ، وتجاوزَ ظاهرَها إلى وجهٍ من التأويل فيها .

ومن قال : إنه التصديق فقد وافق مطلق اللغة ، لكنه قد يكون بمعنى التصديق ، وقد يكون بمعنى الأمان ^(١) ، قال الذابضة ^(٢) :

والمؤمن المائذاتِ الطائرِ يمسحُها رُكبانُ مكةَ بين الغَيْلِ والسندِ

وأما من قال : إنه الاعتقادُ والقول والعمل فقد جمع الأقوال كلها ، وركب تحت اللفظ مختلفات كثيرة ، ولم يبعد من طريق التحقيق في جهة الأصول ولا في جهة اللغة ؛ أما في جهة اللغة فلأنَّ الفعلَ يصدق القول أو يكذبه ؛ قال النبي صلى الله عليه وسلم : العيان تزنيان ، واليدان تزنيان ، والرجلان تزنيان ، والنفس تمنى وتشتهى ، والفرج يصدق ذلك أو يكذبه . فإذا علم أن لا إله إلا الله وأنَّ محمداً رسول الله فليتكلم بمقتضى علمه ، وإذا تكلم بما علم فليعمل بمقتضى علمه ، فيطرُد الفعلُ والقول والعلم ، فيقع إيماناً لغوياً شرعياً ؛ أما لفظة فلانَّ العرب تجعل الفعل تصديقا ، قال تعالى ^(٣) : « واذكُرْ في الكتابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولاً نَبِيًّا » ، وصدق الوعد اتصال الفعل بالقول .

فإن قيل : هذا مجاز . قلنا : هذه حقيقة ، وقد بيناه في كتب الأصول ، وعلى هذا المعنى جاء قوله ^(٤) : « وما كان الله ليُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ » . وعلى ضده جاء قوله صلى الله عليه وسلم : من ترك الصلاة فقد كفر .

إذا ثبت هذا فاختلافوا أيضاً في الزيادة فيهما والنقصان كما بيناه في موضعه - وهي :

المسألة السادسة - فأما من قال : إنه المعرفة أو التصديق بالقلب فأبعد الزيادة فيه والنقصان ؛ لأنها أعراض ؛ وزعموا أن الزيادة أو النقص لا يتصور في الأعراض ، وإنما يتأتى في الأجسام .

(١) في ل : الإيمان . (٢) ديوانه : ٣٠ (٣) سورة مريم ، آية ٥٤

(٤) سورة البقرة ، آية ١٤٣

وأما من قال : إنه الأعمالُ فتصوّر فيها الزيادة والنقصان .

وقد سئل مالك : هل يزيد الإيمان وينقص ؟ فقال : يزيد ، ولم يقل ينقص .
وأطلق غيره الزيادة والنقص عليه .

وتحقيقُ القول في ذلك أن العلم يزيد وينقص ، وكذلك القول ، وكذلك العمل ، والكل
بأَجٍّ^(١) واحد وحقيقة واحدة ، لا يختلف في ذلك ولا يخرج واحد منها عنه ، وإن كانت كلها
أعراضا كما بينا ؛ وذلك لأنَّ الشيء لا يزيد بذاته^(٢) ولا ينقص بها ، وإيماله وجود أول ،
فلذلك الوجود أصل ، ثم إذا انضاف إليه وجودٌ مثله وأمثاله كان ذلك زيادة فيه ، وإن عدمت
تلك الزيادة فهو النقص ، وإن عدم الوجود الأول الذى يتركّب عليه المثل لم يكن زيادة
ولا نقصان ؛ وقدّر ذلك في العلم أو في الحركة ، فإنَّ الله سبحانه إذا خلق علما فردا ، وخلق
معه مثله أو أمثاله بمعلومات مقدرة فقد زاد علمه ، فإن أعدم الله الأمثال فقد نقص ؛ أى زالت
الزيادة . وكذلك لو خلق حركةً وخلق معها مثلها أو أمثالها ، فإذا خلق الله للعبد العلم به
من وجهه وخلق له التصديق به بالقول النفسى ، أو الظاهر ، وخلق له الهدى للعمل به [وليس
العمل]^(٣) ، ثم خلق له مثل ذلك وأمثاله فقد زاد إيمانه .

وبهذا المعنى على أحد الأقوال فضل الأنبياء [على]^(٤) الخلق ، فإنهم علّموه تعالى من
وجوه أكثر من الوجوه التى علمه الخلق بها ، فمن عذّرى ممن يقول : إن الأعمال تزيد
وتنقص ولا تزيد المعرفة ولا تنقص ؛ لأنها عرض ، ولا يعلم أن الأعمال أعراض ، والحالة
فيهما واحدة ؛ وقد صرح الله بالزيادة في الإيمان في مواضع من كتابه ، فقال^(٥) : « وَبَزَدَادَ
الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا » . « وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى » . وقال^(٦) : « فَأَمَّا الَّذِينَ
آمَنُوا فزَادَتْهُمْ إِيمَانًا » .

(١) بأَجٍّ واحد : لون واحد . (٢) في ل : بزيادته . (٣) ليس في ل . (٤) من ل .

(٥) سورة المدثر ، آية ٣١ (٦) سورة مريم ، آية ٧٦ (٧) سورة التوبة ، آية ١٢٤

وقال في جهة الكفار^(١) : « فزادتهم رجساً إلى رجسهم ... » الآية^(٢) . فأطلق الزيادة في الوجهين .

وقد قال علماؤنا : إن مالكا رضى الله عنه بعلمه وورعه امتنع من إطلاق النقص في الإيمان لوجوه بينها في كتب الأصول ، منها : أن الإيمان يتناول إيمان الله وإيمان العبد؛ فإذا أطلق إضافة النقص إلى مطلق الإيمان دخل في ذلك إيمان الله ، ولا يجوز إضافة ذلك إليه سبحانه ؛ لاستحالة فيه عقلا ، وامتناعه شرعاً . وعلى هذا يجوز إضافة ذلك إلى إيمان العبد على التخصيص ، بأن يقول : إيمان الخلق يزيد وينقص .

ومنها : أن الإيمان من المعاني التي يجب مدحها ، ويحرم ذمها شرعاً ، والنقص صفة ذم؛ فلا يجوز أن يُطلق على ما يستحق المدح فيه ، ويحرم الذم ، فإذا تحرر^(٣) لكم هذا ويسر الله قبول أمثلتكم له - فإنه مقلب الأفتدة والأبصار - فإن قوله تعالى ، وهي :

المسألة السابعة - ﴿ إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ ﴾ بيان لما فعلته العرب من جمعها بين أنواع الكفر ، فإنها أنكرت وجود الباري ، فقالت^(٤) : « وما الرحمن ؟ » في أصح الوجوه . وأنكرت البعث ، فقالت^(٥) : « مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ » . وأنكرت بعثة الرسل ، فقالت^(٦) : « أَبَشَرًا مِنْهَا وَاحِدًا نَنْتَعِمُ بِهِ ... » الآية .

وزعمت أن التحريم والتحليل إليها ، فابتدعت من ذاتها مقتضية لشهواتها التحريم والتحليل ، ثم زادت على ذلك كله بأن غيرت دين الله ، وأحلّت ما حرّم ، وحرمت ما أحلّ ، تبديلاً وتحريفاً ، والله لا يبدّل لكلماته ، ولو كره المشركون ، وهكذا في جميع ما فعلت من تغيير الدين وتبديل الشرع .

المسألة الثامنة - قوله : ﴿ زَيْنَ لَهُمْ سُوءُ أَعْمَالِهِمْ ﴾ :

أى خلق لهم اعتقاد الحسن فيها ، وهي قبيحة ، فنظروا فيها بالعين العوراء ؛ لطمس أعينهم^(٧) وفساد بصائرهم ؛ وذلك حكم الله في عدم الهدى للكافرين .

(١) في ل: الكفر . (٢) سورة التوبة، آية ١٢٥ (٣) في ل: تجوز . (٤) سورة الفرقان، آية ٦٠

(٥) سورة يس ، آية ٧٨ (٦) سورة القمر ، آية ٢٤ (٧) في ل: قلوبهم .

الآية الحادية والعشرون - قوله ^(١) : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَالَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ انفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ .

فيها خمس مسائل :

المسألة الأولى - قوله : ﴿مَالَكُمْ﴾ :

ما : حرف استفهام ، التقدير : أى شيء يمنعكم عن كذا ؟ كما تقول : مالك عن فلان مفرضا . ونظامه الصناعى ما حصل لك مانعا لكذا أو كذا . وكما تقول : مالك تقوم وتقع ؟
التقدير : أى شيء حصل لك مانعا من الاستقرار ؟

المسألة الثانية - قوله : ﴿انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ :

يقال : نفر إذا زال عن الشيء . وتصريفه نفر ينفر نفيرا ، ونفرت الدابة تنفر نفورا ، وكأن النفور في الإبابة ، والنفر في الإقبال والسعاية . وقد يؤلفان على رأى من يرى تأليف المعانى المختلفة تحت اللفظ الواحد بوجه يبعد تارة ويقرب أخرى ، ويكون تأويله هاهنا : زولوا عن أرضيكم وأهليكم في سبيل الله .

المسألة الثالثة - في محل النفر :

لاخلاف بين العلماء أن المراد به غزوة تبوك ، دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس إليها في حمارة ^(٢) القيظ ، وطيب الثمار ، وبرد الظلال ؛ فاستولى على الفاس السكسل ، وغلبهم على الميل إليها الأمل ، فقتلوا عنه ، وثأفوا عليه ، فوبخهم الله على ذلك بقوله هذا ، وعاب عليهم الإيثار للدنيا على ثواب الآخرة .

المسألة الرابعة - قوله : ﴿اثَّاقَلْتُمْ﴾ :

قال المفسرون : معناه اثاقلتم ، وهذا توبيخ على ترك الجهاد ، وعتاب في النقاعد عن المبادرة إلى الخروج .

ونحو قوله : ﴿مَالَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ انفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ هو قوله ^(٣) : «ولا تُلْقُوا

(١) الآية الثامنة والثلاثون . (٢) حمارة القيظ : شدة الحر . (٣) سورة البقرة ، آية ١٦٥

بأيديكم إلى التَّهْلُكَةِ » ، المعنى لا تقبلوا على الأموال إيثاراً لها على الأعمال الصالحة ، ولا ترْكُونُوا إلى التجارة الحاضرة ، تقدِّموا لها على التجارة الراجعة التي تُنجِّبكم من العذاب الأليم ، حسبما تقدم بيانه في سورة البقرة .

المسألة الخامسة - قوله تعالى : ﴿ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ﴾ :
يعنى بدلا من الآخرة ، وبِرْدُ ذلك في كلام العرب نثرا ، ونظما ؛ قال الشاعر ^(١) :
فليت لنا من ماء زمزم شربةٌ مُبرَّدةٌ باتت على الطَّهْيَانِ ^(٢)
أراد ليت لنا بدلا من ماء زمزم . والطَّهْيَانُ : عود ينصب في ساحة الدار للهواء ، ويملق عليه إناء ليلا حتى يبرد .

عاتبهم على إيثارِ الراحة في الدنيا على الراحة في الآخرة ؛ إذ لا نال راحة الآخرة إلا بنصب الدنيا . قال النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها ، وقد طافت راكبة : أَجْرُكِ على قَدَرِ نَصَبِكَ . وهذا لا يصدُرُ [إلَّا] ^(٣) عن قلب مؤقِن ^(٤) بالبعث .
الآية الثانية والعشرون - قوله ^(٥) : ﴿ إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا ، وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ .
فيها مسألتان :

المسألة الأولى - هذا تهديد شديد ، ووَعِيدٌ مؤكد ، في ترك النِّفَرِ ^(٦) .
ومن محققات مسائل الأصول أنَّ الأمر إذا ورد فليس في وُروده أكثر من اقتضاء الفعل ؛ فأما العقابُ عند الترك فلا يؤخذ من نفس الأمر ، ولا يقتضيه الاقتضاء ؛ وإنما يكون العقاب ^(٧) بالخبر عنه ، كقوله : إن لم تفعل كذا عذَّبْتُكَ بكذا ، كما ورد في هذه الآية ؛ فوجب بمقتضاها النِّفَرُ للجهاد ، والخروج إلى الكفار لمقابلتهم ^(٨) على أن تكون كلمة الله هي العليا .

(١) هو الأحول الكندي - كما في اللسان - طها . وروى فيه أيضاً : * فليت لنا من ماء حنان شربة * .

(٢) في اللسان : طهيان : اسم ماء وجبل . وحنان : مكة . (٣) من م .

(٤) في م : مؤمن . (٥) آية ٣٩ (٦) في ١ : اليقين .

(٧) في م : الجوب . (٨) في م ، والترطبي : لمقابلتهم .

المسألة الثانية - في نوع العذاب :

قال ابن عباس: هو حبس المطر عنهم. فإن صح ذلك فهو أعلم من أين قاله، وإلا فالعذاب الأليم هو الذي في الدنيا باستيلاء المدوّ على من لم يستول عليه^(١)، وبالنار في الآخرة، وزيادة على ذلك استبدال غيركم، كما قال الله سبحانه^(٢): «وإن تقولوا يستبدل قوماً غيركم...» الآية. الآية الثالثة والعشرون - قوله تعالى^(٣): ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ، إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيًا إِثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي النَّارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ؛ إِنْ اللَّهُ مَعَنَا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ، وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا، وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةَ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

فيها ست مسائل :

المسألة الأولى - النصر : هو المعونة ، وقد تقدّم بيانه .

المسألة الثانية - قوله : ﴿ثَانِيًا إِثْنَيْنِ﴾ :

وللعرب في ذلك لغتان : تقول ثانی اثنين ، وثالث ثلاثة ، ورابع أربعة ، بمعنى أحدها ، مشتقة من المضاف^(٤) إليه . وتقول أيضا : خامس أربعة ، أى الذى صيرهم خمسة .

المسألة الثالثة - قوله : ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ﴾ : يعنى تُعينوه بالنفير معه في غزوة تبوك ، فقد نصره الله بصاحبه أبى بكر ، وأيدّه بجُنود الملائكة .

روى أصبغ ، وأبو زيد ، عن ابن القاسم ، عن مالك : ثانی اثنين إذاها في النار إذا يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا ، هو أبو بكر الصديق . قال : فرأيت مالكا يرفع بابى بكر جدا لهذه^(٥) الآية .

قال : وكانوا في الهجرة أربعة ، منهم عامر بن فهيرة ، ورقيط^(٦) الدليل .

قال غير مالك : يقال أريقط ، قال القاضي رضى الله عنه : فحق^(٧) أن يرفع مالك

(١) في ١ : على من يستولى عليه . (٢) سورة محمد ، آية ٣٨ (٣) آية ٤٠

(٤) هكذا في ١ ، م . وفي القرطبي : ثانى اثنين ، أى أحد اثنين .

(٥) في م : بهذه الآية . (٦) في م : وأريقط ، وفي القاموس : وعبد الله بن الأريقط دليل

النبي في الهجرة ، وعامر بن فهيرة : مولى أبى بكر رضى الله عنه ، وفي القرطبي : عبد الله بن أريقط ، ويقال ابن أريقط . (٧) في م : بحق .

أبا بكر بهذه الآية ، ففيها عدة فضائل مختصة لم تسكن لغيره ، منها قوله : إذ يقول لصاحبه ،
 حقق له تعالى [قوله له] ^(١) بكلامه ، ووصف الصحبة في كتابه متلوًا إلى يوم القيامة .

ومنها قوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾ . وفي الحديث الصحيح إن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 لأبي بكر في الغار : يا أبا بكر ، ما ظنك باثنين الله ثالثهما ؟ وهذه مرتبة عظيمة ، وفضيلة شماء ،
 لم يكن لبشر أن يخبر عن الله سبحانه أنه ثالث اثنين ، أحدهما أبو بكر ، كما أنه قال مُخْبِرًا
 عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر - ثاني اثنين .

ومنها قوله : ﴿ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾ . وقال مُخْبِرًا عن موسى وبني إسرائيل ^(٢) :
 « كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ » .

قال لنا أبو الفضائل الممدل ^(٣) : قال لنا جمال الإسلام أبو القاسم ، قال موسى :
 « كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ » ، وقال في محمد وصاحبه : « لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا » . لا جرم لما كان
 الله مع موسى وحده ارتد أصحابه بعده ، فرجع من عند ربه ، ووجدهم يعبدون العجل .
 ولما قال في محمد صلى الله عليه وسلم : إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ، بقي أبو بكر مُهْتَدِيًا موحدًا ، علما عازما ،
 قائما بالأمر لم يتطرق إليه اختلال .

ومنها قوله : ﴿ فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ ﴾ :

فيه قولان :

أحدهما - على النبي . الثاني - على أبي بكر .

قال علماؤنا : وهو الأقوى ؛ لأن الصديق خاف على النبي صلى الله عليه وسلم من القوم ،
 فأنزل الله سكينته ؛ ليأمن على النبي صلى الله عليه وسلم ، فسكن جأشه ، وذهب روعه ، وحصل
 له الأمن ، وأنبث الله شجرة ثمامه ، وألهم الوكر هنالك حمامه ، وأرسل المنكبوت فنسجت
 عليه بيتا ، فما أضعف هذه الجنود في ظاهر الحس ؛ وما أقواها في باطن المعنى . ولهذا لما قل
 النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح - لِعُمَرَ حين تغامر ^(٤) مع أبي بكر الصديق :

(١) من م . (٢) سورة الشعراء ، آية ٦٢ (٣) في الفرطبي : أبو الفضائل العدل :

(٤) في ١ : تعاهد . والثبت من الفرطبي أيضا . ومعنى المغامرة المخاصمة .

هل أنتم تاركو لي صاحبي . إن الناس كلهم قالوا كذبت ، وقال أبو بكر : صدقت .
ومنها : أنه جعل أبا بكر في مقابلة الصحابة أجمع ، فقال : إلاً تنصرواوه فقد نصره الله
بصاحبه في الغار ، بتأييده له ، وحمله على عنقه ؛ [ووفائه له] ^(١) بوقايته له [بنفسه] ^(٢) ،
وبعواساته بماله ، وكذلك روى ^(٣) أن ميزانا نزل من السماء ، فوزن النبي صلى الله عليه وسلم
بالخلق فرجحهم ، ثم وزن أبو بكر بالخلق فرجحهم ؛ وهذه الفضائل استحق أن يقال فيه :
لو كنت متخذاً خليلاً لا اتخذت أبا بكر خليلاً . وسبقت له بذلك كله الفضيلة على الناس .
روى البخاري وغيره عن عبد الله بن عمر أنه قال : كنا نختير بين الناس في زمن رسول الله
صلى الله عليه وسلم ؛ فنخير أبا بكر ثم عمر ثم عثمان .

وروى عن مالك أنه قال : خير الناس بعد نبيهم أبو بكر . وسيأتي في سورة النور
بيان ذلك مستوفى إن شاء الله .

المسألة الرابعة - وهي عظمى في الفقه من قوله تعالى : ﴿ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ :
وهو خرج بنفسه ، فأرّا عن الكافرين بالجائهم له إلى ذلك حتى فعله ؛ فنسب الفعل إليهم ،
ورتب الحكم فيه عليهم ، وذمهم عليه ، وتوعدهم ؛ فلهذا يقتل المكروه على القتل ، ويضمن
المال المكروه على إتلاف المال ؛ لإجائته القاتل والمتلف إلى القتل والإتلاف ، وكذلك شهود
الزنا الزورون باتفاق من المذهب ، وشهود القصاص إذا شهدوا بالقتل باطلا باختلاف بين
علمائنا ؛ والمسألة عسيرة المأخذ ، وقد حققناها في مسائل الخلاف .

وجملة الأمر أن نسبة الفعل إلى المكروه لا خلاف فيه ، وكذلك تعلق الإثم به مع
القصد إليه لا خلاف فيه . فأما ما يترتب عليه من حكم فإن ذلك يختلف بحسب اختلاف
المحال والأسباب ، حسبما تقتضيه الأدلة ؛ فليفطر هنالك .

المسألة الخامسة - وفي هذه الآية دليل على جواز الفرار من خوف العدو ، وترك الصبر
على ما ينزل ^(٤) من بلاء الله ، وعدم الاستسلام المؤدى إلى الآلام والهموم ، والأبقي بيده

(١) من م . (٢) من م . (٣) في ١ : يروا . (٤) في ١ : على ما يرى .

إلى العدو ، توكلنا على الله ، ولو شاء ربكم لعصمه مع كونه معهم ، ولكننا سنّة الأنبياء وسيرة الأمم ، حكم الله بها لتكون قدوة للخلق ، وأنموذجاً في الرفق ^(١) ، وعملاً بالأسباب .
المسألة السادسة - قالت الإمامية قبّحها الله : حزن أبي بكر في الفار مع كونه مع النبي دليل على جهله ونقصه وضعف قلبه وحيرته ^(٢) .
أجاب على ذلك علماءنا بثلاثة أجوبة :

الأول - أن قوله : لا تحزن ، ليس بموجب بظااهره وجود الحزن ، وإنما يقتضى منعه منه في المستقبل ، فلمل النبي صلى الله عليه وسلم قال له ذلك زيادة في طمأنينة قلبه ؛ فإن الصديق قال للنبي صلى الله عليه وسلم : لو أن أحدهم نظر تحت قدميه لأبصرنا . فقال له : لا تحزن إن الله معنا ؛ لطمئن نفسه .

الثاني - أن الصديق لا ينقصه إضافة الحزن إليه ، كما لم تنقص إبراهيم حين قيل عنه ^(٣) : « نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً » . ولم ينقص موسى قوله عنه ^(٤) : « فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى » .

وهذان العظيمان قد وجدت عندهم التقيّة نصّاً ، وإنما هي عند الصديق هاهنا باحتمال .
الثالث - أن حزن الصديق رضى الله عنه لم يكن لشكّ وحيرة ، وإنما كان خوفاً على النبي صلى الله عليه وسلم أن يصل إليه ضررٌ ، ولم يكن النبي في ذلك الوقت معصوماً من الضرر ، فكيف يكون الصديق رضى الله عنه ضعيف القلب ، وهو لم يستخف حين مات النبي صلى الله عليه وسلم ؛ بل ظهر وقام المقام المحمود الذي تقدم ذكرنا له بقوة يقين ، ووفور علم ، وثبوت جأش ، وفصل للخطبة التي تبي المحتالين .

الآية الرابعة والعشرون - قوله تعالى ^(٥) : « أَنْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ » .
فيها خمس مسائل :

(١) في ل : في الدين . (٢) في القرطبي : وخرقه والحرق : الحق وضعف الرأي .

(٣) سورة هود ، آية ٧٠ (٤) سورة طه ، آية ٦٧ (٥) الآية الواحدة والأربعون .

المسألة الأولى - في سبب نزولها :

قد تقدم ذكر نزول ذلك في غزوة تبوك إلى الروم ، وكانت غزوة بعيدة في وقت شديد من حَمَارَةِ القَيْظِ ، وعدواً كثيراً ، استنفروا لها الناسُ كلُّهم على ما نبينه إن شاء الله .

المسألة الثانية - قوله : ﴿ خِفَافًا وَثِقَالًا ﴾ :

فيه عشرة أقوال :

الأول - روى عن أنس ، عن أبي طلحة أنه قال : شبان وكهول ^(١) ، ما سمِعَ ^(٢) الله عُدْرَ أحدٍ ؛ فخرج إلى الشام فجاهد حتى مات .

الثاني - شبانا وشيبا .

الثالث - في اليسر والعُسْر .

الرابع - في الفراغ والشغل .

الخامس - مع الكسل والنشاط .

السادس - رجالاً وركبانا .

السابع - صاحب صنعة ومن لا صنعة له .

الثامن - جبّانا وشجاعا .

التاسع - ذا عيال ومن لا عيال له .

العاشر - الثقل : الجيش كلّهُ ، والخفيف : المقدمة ^(٣) .

وقد يمكن أن يكونَ فيها غير هذه الأقوال ، إلا أن هذه جملة تدلّ على ما بقي ، والـسـكـل محتمل أن يكون مراداً بالآية ، لكن منه ما يقرب ، ومنه ما يبعد .

المسألة الثالثة - قال علماؤنا : اختلف في أحكام هذه الآية أو نسخها على قولين بينهما

في القسم الثاني .

والصحيح أنها غير منسوخة ^(٤) ، وقد تكون حالة يجب فيها نفي السكّل إذا تعين الجهاد

(١) في ١ : شبان أو كهول . (٢) في ١ : لا أسمع . (٣) في ١ : المقدم . (٤) في ١ : والصحيح أنها منسوخة . وفي القرطبي : قلنا : إن النسخ لا يصح ، وقد تكون . . . وسيأتى بعد قليل قوله : ومن الناس من قال إنها منسوخة . . .

على الأعيان بقلبة المدوّ على قطارٍ من الأقطار ، أو بحُولِهِ بالمَقَرِّ ؛ فيجب على كافة الخلق الجهاد والخروج إليه ؛ فإن قَصَرُوا عصوا .

ولقد نزل بنا المدوّ - قَصَمَهُ اللهُ - سنة سبع وعشرين وخمسمائة ؛ فحاس ديارنا ، وأسر جيرتنا^(١) ، وتوسّط بلادنا في عددٍ هال^(٢) الناس عدده ، وكان كثيرا ، وإن لم يبلغ ما حدّدوه ، فقلت للوالى والمولى عليه : هذا عدوّ الله ، وقد حصل في الشّرك والشّبكّة ، فلو سكن عندكم بركة ، ولتظهر منكم إلى نُصرة دينِ الله المتعمّنة عليكم حركة ، فليخرج إليه جميعُ الناس حتى لا يبقى منهم أحدٌ في جميع هذه الأقطار فيحاط به ؛ فإنه هالك لا محالة إن يَسَّرَكم الله له ؛ فغلّبت الذنوب ، ووجفت القلوب بالمعاصي ، وصار كلُّ أحد من الناس ثعلبا يأوى إلى وجّاره ، وإن رأى المسكروه^(٣) يجّاره ؛ فإننا لله وإنا إليه راجعون ، وحسبنا الله ونعم الوكيل .

ومن الناس من قال : إنها منسوخة بقوله^(٤) : « وما كان المؤمنونَ لِيَنفِرُوا كافة » . وذلك بين في موضعه .

المسألة الرابعة - إذا كان النّفير عاما لقلبة المدوّ على الحوزة ، أو استيلائه على الأسارى كان النّفيرُ عاما ، ووجب الخروجُ خِفَافاً وثِقَلاً ، وركبانا ورجلا ، عبيداً وأحراراً ، مَنْ كان له أب من غير إذنه ومن لا أب له ، حتى يظهر دينُ الله ، وتحمى البيضة ، وتحفظ الحوزة ، ويخزى^(٥) المدوّ ، ويستنقذ الأسرى . ولا خلاف في هذا .

ولقد روى أن بعضَ الأمراء عاهد كفارا ألاّ يجبسوا أسيرا ، فدخل رجل من جهته^(٦) بلادهم ، فرّ على بيت مُغَلّق ، فنادته امرأة : إني أسيرة ، فأبلغ صاحبك خبري . فلما اجتمع به ، استطعمه عنده^(٧) ، وتجاذبا ذيلَ الحديث انتهى الخبرُ إلى هذه المذبّة ، فألقاهُ إليه ، فأكل حديثه حتى قام الأمير على قدمه ، وخرج غازيا من فورهِ ، ومشى إلى

(١) في القرطبي : خيرتنا . (٢) في ١ : دبر كثير الناس عدده ، والعبارة غامضة . والثبت من القرطبي .

(٣) في القرطبي : المسكيدة . (٤) سورة التوبة ، آية ١٢٢ (٥) في ١ : ويحرم .

(٦) في ل : فدخل رجل من جهة بلادهم . وفي القرطبي : فدخل رجل في المسلمين جهة بلادهم .

(٧) في ١ : واستطعمه ما عنده .

البلد حتى أخرج الأسيرة ، واستعولى على الموضع ، فكيف بنا وعندنا عهدُ الله ألا نسلم إخواننا إلى الأعداء ، وننعمَ وهم في الشقاء ، أو نملك بالحرية وهم أرقاء . يا الله ، ولهذا الخطب الجسيم ! نسأل الله التوفيقَ للجمهور ، والمصلحةَ للأمور .

فإن قيل : فكيف يصنع الواحدُ إذا قصر الجميع ؟ وهى :

المسألة الخامسة - قلنا : يقال له : وأين يقمان مما أريد؟ مكانك أيها الواحد لا يفتى ومالك لا يكفى ، والأمرُ لله فيما يريد من توفيق ، أو قطع للطريق ، وقد همهم الخاطر بهذه المسألة ، وزمزم اللسان بها مدة . والذي يحدث أخبارها ، ويطفىء - والله أعلم - أوارها أن يعمد مَنْ رأى تقصير الخلق إلى أسير واحد فيقديه ؛ فإن الأغنياء لو اقتسموا يداء الأسرى ما لزم كل واحد منهم إلا أقل من درهم للرجل الواحد ، فإذا فدى الواحد فقد أدى في الواحد^(١) أكثر مما كان يلزمه في الجماعة ، وبنزو بنفسه إن قدر ، وإلا جهز غازيا . فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٢) : مَنْ جَهَّزَ غَازِيَا فَقَدْ غَزَا ، وَمَنْ خَلَفَ غَازِيَا فِي أَهْلِهِ فَقَدْ غَزَا .

الآية الخامسة والعشرون - قوله تعالى^(٣) : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطُوا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْتَخْطُونَ ﴾ .

فيها ثلاث مسائل :

المسألة الأولى - قوله : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ ﴾ ، أى يعميك .

وفيه قولان :

أحدهما - أنه العيب مطلقا ، ومنهم من قال : إنه العيب بالنيب ، يقال : لزمه يَلْمِزُهُ بكسر العين في المستقبل وضمها ، قال تعالى^(٤) : « وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ » ، ومعناه قوله تعالى^(٥) : « وَيَلْ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُحْمَةٌ » .

المسألة الثانية - قال أبو سعيد الخدرى : بعث إلى النبي صلى الله عليه وسلم بشيء فقسمه بين أربعة ، وقال : تألفهم . فقال رجل : ما عدلت . فقال : يخرج من ضئضىء^(٦) هذا

(١) فى ١، ل: فإذا فدى العدو أحدا فقد أتى فى الوحدة، وهى غير مفهومة. وما أثبتناه من القرطبي.

(٢) صحيح مسلم : ١٥٠٧ (٣) آية ٥٨ (٤) سورة الحجرات ، آية ١١

(٥) سورة الحمزة ، آية ١ (٦) الضئضىء : الأصل .

قومٌ يَمْرُقون من الدين . هكذا رواه البخاري ، وزاد غيره : فأنزل الله : (ومنهم مَنْ يَلِيزُكَ في الصدقات) .

إذا ثبت هذا فهؤلاء الأربعة كانوا^(١) عِيْنَة والأفروع ، وكانوا من المؤلفة قلوبهم ، فدل ذلك - وهي :

المسألة الثالثة - على دَفْعِ الزكاة إليهم ، وبأَيِّ تمام المسألة بعدُ إن شاء الله تعالى .
الآية السادسة والعشرون - قوله تعالى^(٢) : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ ، وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ .
فيها ثمان وعشرون مسألة :

المسألة الأولى - هذه الآية من أُمّهات الآيات ، إن الله بحكمته البالغة ، وأحكامه الماضية العالية ، خصَّ بعضَ الناس بالأموال دونَ البعض ، نعمةً منه عليهم ، وجعل سُكْرَ ذلك منهم إخراجَ مَنّهم يؤدُّونه إلى مَنْ لا مال له ، نيابةً عنه سبحانه وتعالى فيما ضَمِنه بفضله لهم في قوله^(٣) : « وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا » ؛ وقدر الصدقات على حسب أجناس الأموال ؛ فجعل في النقدين رُبْعَ العشر ، وجعل في النبات العشر ، ومع تَكَاثُرِ الثَّوْنَةِ نصفَ العشر ، ويترتب على هذا القول في حقيقة الصدقة - وهي :

المسألة الثانية - على قولين :

أحدهما - أنه جزءٌ من المال مُقدَّرٌ معيّن ؛ وبه قال مالك والشافعي وأحمد .
وقال أبو حنيفة : إنها جزءٌ من المال مقدّر ، فجوّز إخراجَ القيمة في الزكاة ؛ إذ زعم أن التكليفَ والابتلاءَ إنما هو في نَقْصِ الأموال ، وزهل عن التَّوَفُّيَةِ لحق التكليف في تعيين الناقص ، وأن ذلك يُؤاْزِي التكليف في قَدْرِ الناقص ؛ فإن المالك يريد أن يبقى ماله بحاله ، ويُخْرِجَ من غيره عنه ، فإذا مالت نفسه إلى ذلك ، وعلقت به ، كان التكليفُ قطع تلك العلاقة التي هي بين القلب وبين ذلك الجزء من المال ، فوجب إخراج ذلك الجزء بعينه .

(١) هكذا بالأصول . (٢) آية ٦٠ (٣) سورة هود ، آية ٦

فإن قيل : فقد روى البخارى وغيره فى كتاب أبى بكر الصديق بالصدقة : ومن بلغت صدقته بُنَتْ مَخَاضٌ ، وليست عنده ، وعنده بنت كُبُونٌ ، فإنها تُقْبَلُ منه ، ويعطيه المصدق عشرين درهما أو شاتين .

قلنا : قد أجاب عنه علماؤنا بأربعة أجوبة :

أحدها - أن هذا خبرٌ واحدٌ يخالفُ الأصولَ ، وعندهم إذا خالف خبرُ الواحدِ الأصولَ بطل فى نفسه .

الثانى - أن هذا الحديث لم يخرج مخرج التقويم ، بدليل أنه لم يقل : ومن بلغت صدقته بُنَتْ مَخَاضٌ ، وعنده بنت لبون ، فإنها تؤخذ منه ويُعطى عشرين درهما ، وإنما كان القياس أن يقول : فإنها تؤخذ منه إذا عرفت قيمتها ، فلما عدل عن القيمة إلى التقدير والتحديد بعمتين الشاتين أو العشرين درهما - دلّ على أنه خرج مخرج العبادة .

الثالث - أن هذا إنما جوّز فى الجيران^(١) ضرورة اختلاف السنين ، ولا ضرورة إلى إجزائه فى الأصل ، فَبَقِيَ على حاله .

الرابع - أن كتابَ عُمرَ فى الصدقة الذى رواه مالك وعُمل به فى الأقطار والأمصار أولى من كتاب أبى بكر الصديق الذى لم يجز إلا من طريق واحدة . ولعله كان لفضية فى عين مخصوصة .

المسألة الثالثة - فى معنى تسميتها صدقة : وذلك مأخوذ من الصدق فى مساواة الفعل للقول ، والاعتقاد ، حسبما تقدم فى الآية قبلها . وبناء (ص د ق) يرجع إلى تحقيق شئ بشئ ، وعضده به ، ومنه صدّاقُ المرأة ؛ أى تحقيق الحل وتصديقه بإيجاب المال والذكاح على وجه مشروع .

ويختلف فى ذلك كله بتصريف الفعل ، يقال : صدق فى القول صدقا وتصديقا ، وتصدقت بالمال تصدقا ، وأصدقت المرأة إصدقا . وأرادوا باختلاف الفعل الدلالة على المعنى المختص به فى الكل . ومشابهة الصدق هاهنا للصدقة أن مَنْ أَيْقَنَ مِنْ دِينِهِ أَنَّ الْبَعْثَ حَقٌّ ،

(١) فى ل : فى العمران .

وأنّ الدار الآخرة هي المصير ، وأنّ هذه الدار الدانية فنظرة إلى الأخرى ، وباب إلى السوأي أو الحسنى عمل لها ، وقدّم ما يجده فيها ؛ فإن شكّ فيها أو تكاسل عنها وآثّر عليها - بخل بماله ، واستعمد لآماله ، وغفل عن مآله . وفي كتب الذكر تحقيق ذلك .

المسألة الرابعة - قوله تعالى : ﴿ لِلْفُقَرَاءِ ﴾ :

واختلاف العلماء في المعنى الذي أفادت هذه اللام ؛ [ف قيل : (١) لام الأجل (٢) ؛ كقولك : هذا السرجُ للدابة ، والباب للدار ؛ وبه قال مالك وأبو حنيفة .

ومنهم من قال : إنّ هذه لامُ التملك ؛ كقولك : هذا المال لزيد ؛ وبه قال الشافعي . واتفقوا على أنه لا يعطى جميعها للعاملين عليها . واعتمد أصحابُ الشافعي على أنّ الله أضاف الصدقةَ بلام التملك إلى مستحقّ حتى يصحّ منه الملك على وجه التثريك ؛ فكان ذلك بياناً للمستحقين . وهذا كما لو أوصى لأصنافٍ معينين ، أو لقوم معينين .

وتعلّق علماؤنا بقوله تعالى (٣) : « إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ . . . » الآية . والصدقةُ متى أُطلقت في القرآن فهي صدقةُ الفرض . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : أُمِرْتُ أَنْ أَخَذَ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيائِكُمْ وَأَرَدَهَا عَلَى فَقَرَائِكُمْ . وهذا نصٌّ في ذكر أحد الأصناف الثمانية قرآناً وسنة .

وحقّق علماؤنا المعنى ، فقالوا : إنّ المستحقّ هو الله تعالى ، ولكنّه أحال بحقه لمن ضمن لهم رزقهم بقوله (٤) : « وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا » ؛ فكان كما لو قال زيد لعمرو : إنّ لي حقاً على خالد يماثلُ حقّك يا عمرو أو يخالفه ، نخذه منه مكانَ حقّك ؛ فإنه يكون بياناً لمصرف حقّ المستحقّ لا للمستحقّ ، والصنف الواحد في جهة المصرف والمحلية كالأصناف الثمانية .

فإن قيل : هذا يبطل بالكافر ؛ فإنه مضمون له الرزق بذلك الوعد الحق ، ثم ليس بمصرف للزكاة .

قلنا : كذلك كنّا نقول : إنه تُصرف الزكاة إلى الذمّي ، إلا أنّ النبي صلى الله عليه وسلم

(١) زيادة يقتضيها الكلام . (٢) في ل : الحل . (٣) سورة البقرة ، آية ٢٧١

(٤) سورة هود ، آية ٦

خصص هذا المصنف بقوله : أُمِرْتُ أَنْ آخِذَ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيَاءِكُمْ وَأُرَدَّهَا عَلَى فَقَرَائِكُمْ ؛ فخصصناه بما خصصه به صاحبُ الشريعة ، المبيِّنُ للناس ما نُزِّلَ إليهم ؛ وما فهم المقصودُ أحدُ فهمِ الطبري ؛ فإنه قال : الصَّدَقَةُ لِسَدِّ خَلَّةٍ ^(١) المسلمين ، واسدُّ خَلَّةٍ الإسلام ؛ وذلك من مفهوم مأخذ القرآن في بيان الأصناف وتعددِهِم والذي جعلناه فصلًا بيننا وبينهم أَنَّ الأُمَّةَ اتفقت على أَنه لو أُعْطِيَ كُلُّ صِنْفٍ حَقُّهُ لم يجب تَعَمُّيمُهُ ، فكذلك تَعَمُّيمُ الأصنافِ مثله .

فإن قيل : فقد رَوَى زياد بن الحارث الصَّدَائِي : أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَبَايَعْتُهُ ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ : أُعْطِنِي مِنَ الصَّدَقَةِ . فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَرْضَ بِحُكْمِ نَبِيِّ وَلَا غَيْرِهِ فِي الصَّدَقَاتِ حَتَّى حُكِمَ هُوَ فِيهَا ، فَجَزَّأَهَا ثَمَانِيَةَ أَجْزَاءَ ، فَإِنْ كُنْتَ مِنْ [أَهْلِ] ^(٢) تِلْكَ الْأَجْزَاءِ أُعْطَيْتَكَ حَقَّكَ .

وقد قال النخعي : إِنْ كَانَ الْمَالُ كَثِيرًا قَسَمَهُ عَلَى الْأَصْنَافِ ، وَإِلَّا وَضَعَهُ فِي صِنْفٍ . وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ : إِنْ أَخْرَجَهُ صَاحِبُهُ جَازَ لَهُ أَنْ يَضُمَّهُ فِي قِسْمٍ ^(٣) ، وَإِنْ قَسَمَهُ الْإِمَامُ اسْتَوْعَبَ الْأَصْنَافَ ؛ وَذَلِكَ فِيمَا قَالُوا : إِنَّهُ إِنْ كَانَ كَثِيرًا فَلْيُعْمَمْ ، وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا كَانَ قَسَمُهُ ضَررًا ^(٤) عَلَيْهِمْ .

وكذلك إِنْ قَسَمَهُ صَاحِبُهُ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْفِظْرِ فِي جَمِيعِ الْأَصْنَافِ ، فَأَمَّا الْإِمَامُ فَحَقُّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْخَلْقِ مُتَعَلِّقٌ بِهِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَغَيْرِهِ ، فَيُبْحَثُ عَنِ النَّاسِ ، وَيَكُنُّهُ تَحْصِيلُهُمْ ، وَالنَّظَرُ فِي أَمْرِهِمْ .

والذي صار إليه مالك من أَنه يجتهد الإمام ويتحرَّى موضعَ الحاجة هو الأقوى . وَتَحْقِيقُ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الْمُتَحَصِّلَ مِنْ أَصْنَافِ الْآيَةِ ثَلَاثَةٌ أَصْنَافٌ : وَهُمْ الْفُقَرَاءُ ، وَالْعَامِلُونَ عَلَيْهَا ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ . وَسَائِرُ الْأَصْنَافِ دَاخِلَةٌ فِي مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْهَا . فَأَمَّا الْعَامِلُونَ ، وَالْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ فَيَأْتِي بَيَانُ حَالِهِمْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَإِنَّ بَيَانَ الْأَصْنَافِ مِنْ مَهَمَّاتِ الْأَحْكَامِ ، فَهَقُولُ — وَهِيَ :

(١) الخلة : الفقر والحاجة . (٢) من القرطبي . (٣) في ل : صنف . (٤) في ل : سوء .

المسألة الخامسة - أما الفقير ففيه ثمانية أقوال :
الأول - أنَّ الفقير: المحتاجُ المتعفف . والمسكين : الفقيرُ السائل . وبه قال مالك في كتاب
ابن سُحُنُون - وهي :

المسألة السادسة - قاله ابن عباس والزهرى ، واختاره ابن شعبان .
الثانى - الفقير هو المحتاج الزَّمن^(١) . والمسكين هو المحتاج الصحيح ؛ قاله قتادة .
الثالث - أنَّ الفقير المحتاج ، والمسكين سائر الناس ؛ قاله إبراهيم وغيره .
الرابع - الفقير المسلم ، والمسكين أهل الكتاب .
الخامس - الفقير الذى لا شيء له ، والمسكين الذى له شيء ؛ قاله الشافعى .
السادس - عكسه ؛ قاله أبو حنيفة ، والقاضى عبد الوهاب .
السابع - أنه واحدٌ ، ذكره للثنا كيد .

الثامن - الفقراء المهاجرون ، والمساكين الأعراب .

المسألة السابعة - قوله : ﴿وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا﴾ ، وهم الذين يقدمون لتحصيلها ، ويوَكَّلُون
على جمعها ؛ وهذا يدلُّ على مسألة بديعة ، وهى أن ما كان من فروض الكفايات فالقائمُ به
يجوز له أخذُ الأجرة عليه . ومن ذلك الإمامة ؛ فإن الصلاة وإن كانت متوجهة على جميع
الخلق فإنَّ تقدُّمَ بعضهم بهم من فروض الكفاية ، فلا جرم يجوز أخذُ الأجرة عليها .
وهذا أصلُ الباب ، وإليه أشار النبيُّ صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح :
ما تركت بعد نفقةِ عيالى ومؤنة عاملى فهو صدقة .

قال بعضُ العلماء : العاملُ في الصدقة يستحقُّ منها كفايته بالمعروف بسبب العمل ،
وإن لم يكن بدلا عن العمل ، حتى لم يحلَّ للهاشمى ، والأجرة تحلُّ له .

قلنا : بل هى أجرةٌ صحيحة ؛ وإنما لم يدخل فيها الهاشمى تحريًّا للكرامة وتباعدا عن
الذريعة ، وذلك مبينٌ فى شرح الحديث .

والدليل على أنها أجرة أن الله سبحانه أملكها له ، وإن كان غنيًّا ، وليس له وصف
يأخذ به منها سوى الخدمة فى جمعها .

(١) الزمن : زمن الشخص زمانه وزماننا فهو زمن : مرض مرضا يدوم زمانا طويلا . والقوم زمنى
(المصباح) .

المسألة الثامنة - اختلف الناس في المقدار الذي يأخذه العاملون من الصدقة على ثلاثة أقوال :
الأول - قيل : هو الثمنُ بقسمة الله لها على ثمانية أجزاء ؛ قاله مجاهد والشافعي .
وهذا تعليل بالاستحقاق الذي سبق إخلاف فيه ، أو بالمحلية ، ومبنى عليه .

الثاني - يعطون قدر عملهم من الأجرة ؛ قاله ابن عمر ومالك . وقد تقدم القول في الأصل الذي انبنى عليه هذا ، والكلام على تحقيقه .

الثالث - أنهم يعطون من غير الزكاة ، وهو ما كان من بيت المال . وهذا قول صحيح عن مالك بن أنس من رواية ابن أبي أويس ، وداود بن سميد ؛ وهو ضعيف دليل ؛ فإن الله أخبر بسمهم فيها نصاً ، فكيف يخلفون عنه استقراء وسبباً .

والصحيح الاجتهاد في قدره ^(١) ؛ لأن البيان في تمديد الأصناف إنما كان للمحل لا للمستحق .
المسألة التاسعة - المؤلفات لقلوبهم :

فيه أربعة أقوال :

الأول - من قال : إنهم مسلمون يُعطون لضعف بغيرهم [حتى يقولوا] ^(٢) ، مثلهم بأبي سفيان بن حرب ، والأقرع بن حابس ، والعباس بن مرداس .
ومن قال : إنهم كفار مثلهم بعامر بن الطفيل . ومن قال : إنهم كانوا مسلمين - ولهم إلى الإسلام ميل - مثلهم بصفوان بن أمية .

الثاني - قال يحيى بن أبي كثير : المؤلفات لقلوبهم من بني أمية : أبو سفيان بن حرب ، ومن بني مخزوم الحارث بن هشام ، وعبد الرحمن بن يربوع . ومن بني جحج صفوان بن أمية . ومن بني عامر بن لؤي سهيل بن عمرو ، وخويطب بن عبد العزى . ومن بني أسد بن عبد العزى حكيم بن حزام . ومن بني هاشم أبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب . ومن بني فزارة عيينة بن حصن بن بدر . ومن بني تميم الأقرع بن حابس . ومن بني نضر مالك بن عوف . ومن بني سليم العباس بن مرداس . ومن ثقيف العلاء بن حارثة .

الثالث - روى ابن وهب عن مالك ، قال : كان صفوان بن أمية ، وحكيم بن حزام ، والأقرع بن حابس ، وعيينة بن بدر ، وسهيل ^(٣) بن عمرو ، وأبو سفيان من المؤلفات لقلوبهم . وكان صفوان يوم العطية مشركاً .

(١) في ل : في قدر الأجرة . (٢) من ل . (٣) في ل : سهل .

وقال أصبغ ، عن ابن القاسم : المؤلفون قلوبهم صفوان بن أمية ، ورجال من قريش .
 الرابع - قال الشيخ أبو إسحاق : المؤلفون ^(١) قلوبهم : أبو سفيان بن حرب بن أمية بن عبد
 شمس ، ومعاوية ابنه ، وحكيم بن حزام ، والحارث بن الحارث بن كندة ، والحارث بن هشام ،
 وسهيل بن عمرو ، وخويطب بن عبد العزى ، والمعلّى بن حارثة النخعي ، وعيينة بن حصن ، ومالك
 ابن عوف ، وصفوان بن أمية ، ومخرمة بن نوفل ، وعُمير ^(٢) بن وهب بن خلف الجمحي ، وهشام
 ابن عمرو ، وسعيد بن يربوع ، وعدى بن قيس السهمي ، والعباس بن مرداس ، وطلح بن
 أمية ، وخالد بن ^(٣) أسيد بن أبي العيص ، وشيبة بن عثمان ، وأبو السفائل بن بكك ، وعكرمة
 ابن سفيان بن عامر ، وزهير بن أبي أمية ، وخالد بن هشام ، وهشام بن الوليد بن المغيرة ، وسفيان بن
 عبد الأسد ، والسائب بن أبي السائب ، ومطيع بن الأسود ، وأبو جهم بن حذيفة بن غانم ،
 وأحيحة بن أمية بن خلف الجمحي ، وعدى بن قيس ، ونوفل بن معاوية بن عروة ، وعاتمة
 ابن علاثة ، وابيد بن ربيعة بن مالك ، وخالد بن هوذة بن ربيعة ، وحرمة بن هوذة بن ربيعة ،
 والأقرع بن حابس بن عقال ، وقيس بن مخرمة ، وجبير بن مطعم بن عدى ، وهشام بن عمرو
 ابن ربيعة بن الحارث بن حبيب .

قال القاضي رضي الله عنه : أما أبو سفيان بن حرب فلا شك فيه ولا في ابنه .

وأما حكيم بن حزام فمُعْظِمُ القَدَرِ في الإسلام .

قال مالك : إن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى المؤلفون قلوبهم فحسن إسلامهم .

قال مالك : وبلغني أن حكيم بن حزام أخرج ما كان أعطاه النبي صلى الله عليه وسلم في
 المؤلفون ، فتصدق بعد ذلك به .

وأما الحارث بن الحارث بن كندة فهو ابن طبيب العرب وكان منهم . ولا خفاء بمعيّنة
 ولا بمالك بن عوف سيّد هوازن .

وأما سهيل بن عمرو فرجل عظيم ، إن كان مؤلفاً بالعطية فلم يمت النبي صلى الله عليه وسلم
 إلا وهو مؤلف على الإسلام باليقين ؛ فإنه لما استأثر الله برسوله ، وبلغ الخبر إلى مكة ماج

(١) ارجع في أسماء هؤلاء في الخبر لابن حبيب : ٤٧٣ (٢) في ١ : وعمر . والمثبت من ل ، والقرطبي .

(٣) في ل : وخالد بن أبي أسيد . والمثبت في الخبر أيضا .

أهل مكة ، فقام سهيل بن عمرو خطيباً ، فقال : والله إني لأعلم أن هذا الأمر سيمتد امتداد الشمس في طلوعها إلى غروبها ، فلا يفرّ نككم هذا من أنفسكم - يعني أبا سفيان .
وروى عنه أنه حُبِسَ على باب عمر ، فأذن لأهل بدر وصُهِيب ونوعه . فقال له أبو سفيان ، ومشيشة قريش : يا ذن للعبيد ويذرنا ! فقال سهيل بن عمرو : دُعيتم فأجابوا ، وأسرعوا وإبطاتم ، أما والله لما سبقوكم به من الفضل أشد عليكم من هذا الذي تنافسون فيه ؛ إلى أمثال هذا الخبر ، مما يدل على قوة البصيرة في الدين والبصر .

وأما حُويطب بن عبد العزى فلم يثبت عنده أمره ، إنما هو من مسلمة الفتح ، واستقرض منه النبي صلى الله عليه وسلم أربعين ألف درهم ، وصَحَّ دينه وبقينه .

وأما مخزومة بن نوفل بن أمية بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب فأمه رقيقة بنت أبي صبيح ابن هاشم بن عبد مناف ، والد المسور بن مخزومة ، حسن إسلامه ، وهو الذي نصب أعلام الحرم لعمر مع حُويطب بن عبد العزى ، وهو الذي خبا له النبي صلى الله عليه وسلم القباء ، فقال : خبأت هذا لك ، خبأت هذا لك .

وأما عُمير بن وهب بن خلف أبو أمية الجحفي فليس منهم ، مسلم حنفي ، أما إنه كان من أشد هم عداوة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وجاء لقتله بما شرط له صفوان بن أمية ، فلما دخل المسجد دعاه النبي صلى الله عليه وسلم ، فأخبره بما كان بينه وبين صفوان ، فأسلم ، وحديثه طويل .

وأما هشام بن عمرو فلا أعرف حاله .

وأما الحارث بن هشام فكان في أول أمره كأبي جهل بن هشام ؛ وهي شنيئة أعرفها من أخزم^(١) ، ومن يشبه أخاه^(٢) فلم يظلم . حسن إسلامه ، وكان بالملك خفاه .

وأما سميد بن يربوع فهو الملقب بالصرم ، مخزومي ، قال له النبي صلى الله عليه وسلم : أينما أكبر ؟ قال : أنا أقدم منك ، وأنت أكبر وخير مني ، ولم أعلم تأليفه .

(١) الشذنة : الطبيعة والخلقة والسجية . وكان أخزم عاقلاً لآبائه فات وترك بنين عقوا جدهم وضربوه وأدموه فقال ذلك . (السان شنن) . (٢) في ١ : ومن لم يشبهه .

وأما عدى بن قيس فلم أعرفه .

وأما العباس بن مرداس فسكبير قومه ، حسن إسلامه ، وخبره مشهور .

وأما طليق بن سفيان ، وابنه حكيم ، فهو وابنه مذكوران في المؤلفات قلوبهم .

وأما خالد بن أسيد بن أبي العيص^(١) بن أمية فلا أعرف قصته .

وأما شيبه بن عثمان فكان في نفسه شيء ، ثم أراد أن يقتل النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما دنا منهم عرفه رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعاه ، فلما دنا منه أخذه أفكك^(٢) ، فسح صدره فأسلم وحسن إسلامه .

وأما أبو السنابل بن برمكك العبدي^(٣) فهو من مسلمة الفتح ، واسمه حبة^(٤) ؛ لا أعرفه .

وأما عكرمة بن عامر فلا أعرفه ، أما إنه من بني عبد الدار ، ولست أحصل حاله .

وأما زهير بن أمية ، وخالد بن هشام فلا أعرفهما .

وأما هشام بن الوليد فهو أخو خالد بن الوليد .

وأما سفيان بن عبد الأسد فلا أعرفه .

وأما أبو السائب فلم يكن منهم .

وأما مطيع بن الأسود فلست أعلم حاله .

وأما أبو جهم بن حذيفة بن غانم من بني عدى ، واسمه عامر ، فلا أعرفه منهم ، على أن

النبي صلى الله عليه وسلم قال فيه في الصحيح : وأما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه — رواه النسائي . وقال فيه : وأما أبو جهم بشر^(٥) لا خير فيه . وربك أعلم .

وأما أحيحة فهو أخو صفوان بن أمية لا أعرف حاله .

وأما نوفل بن معاوية الديلي فلا أعرفه منهم .

وأما علقمة بن علاثة العامري السكلابي فهو منهم وأسيد بن ربيعة ، وحسن الإسلام عندها

(١) والإكمال : ٣٠ (٢) أفكك : رعدة . (٣) في ل : الذري ، والمثبت في تهذيب التهذيب

أيضا (١٢ - ١٢١) . (٤) في تهذيب التهذيب (١٢ - ١٢١) : وقيل اسمه عمرو ، وقيل

عبيد ربه ، وقيل حبة . (٥) هكذا بالأصول .

وأما خالد بن هُوَذة فهو والد المداء بن خالد مُبايع النبي صلى الله عليه وسلم في العبد
أو الأمة ، من بنى أنفِ الناقة ، غير ممدوح .
والخطيئة لا أعرف حاله ، وكذلك أخوه حرمة .
وأما الأفرع بن حابس فمشهور فيهم .
وأما قنيس بن مخرمة بن المطلب القرشي المطالي فلا أعلمه منهم .
وأما جُبَيْر بن مطعم فلم يكن منهم .
وأما هشام بن عمرو فلا أعرفه .
وقد عُذِّفَ فيهم زَيْد الخَيْل الطائي ، وهم أكثر من هذا كله .
استمرالك :

وأما معاوية فلم يكن منهم ؛ كيف يكون ذلك ، وقد ائتمنه النبي صلى الله عليه وسلم
على وَحْيِ الله وقراءته وخطبته بنفسه . وأما حاله في أيام أبي بكر وعمر فأشهر من هذا واطهر .
وقد قدمنا أن أصفان المؤلفات قلوبهم مختلفة ؛ فمنهم ضعيف الإيمان قَوَى بالأدلة والعطاء ،
ولم يكن جميعهم كافرا ؛ فخصَّوا هذا فإنه مُهمٌّ في القصة .

المسألة العاشرة - اختلف في بقاء المؤلفات قلوبهم ، فمنهم من قال : هم زائلون ؛ قاله جماعة ،
وأخذ به مالك . ومنهم من قال : هم باقون ؛ لأن الإمام ربما احتاج أن يستألف^(١) على
الإسلام ، وقد قطعهم عمر لما رأى من إعزاز الدين .

والذي عندي أنه إن قَوَى الإسلام زالوا ، وإن احتجج إليهم أعطوا سهمهم ، كما كان
يُعطيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فإن الصحيح قد روى فيه^(٢) : « بدأ الإسلام غريبا
وسيعود غريبا كما بدأ » .

المسألة الحادية عشرة - إذا قلنا بزوالهم فإن سهمهم يعود إلى سائر الأصفان كلها ،
أو ما يراه الإمام ، حسبما تقدم بيانه في أصل الخلاف .

وقال الزهري : يُعطى نصف سهمهم لعمار المساجد ، ولا دليل عليه . والأول أصح .
وهذا مما يدلُّ على أن الأصفان الثمانية محلُّ لا مستحقون^(٣) ؛ إذ لو كانوا مستحقين

(١) في ل : يتألف . (٢) ابن ماجه : ١٣٢٠ (٣) في القرطبي : لا مستحقون تسوية .

لَسَقَطَ سَهْمُهُمْ بِسِقْطِهِ عَنْ أَرْبَابِ الْأَمْوَالِ ، وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَى غَيْرِهِمْ ، كَمَا لَوْ أَوْصَى لِقَوْمٍ مُعَيَّنِينَ
فَاتَّ أَحَدُهُمْ لَمْ يَرْجِعْ نَصِيبُهُ إِلَى مَنْ بَقِيَ مِنْهُمْ .

المسألة الثانية عشرة - قوله تعالى : ﴿ وَفِي الرِّقَابِ ﴾ :

وفيه قولان :

أحدهما - أنهم المكاتبون ؛ قاله عليّ ، والشافعي ، وأبو حنيفة ، وجماعة .
الثاني - أنه العتق ، وذلك بأن يبتاعَ الإمامُ رقيقاً فيعتقه ، ويكون ولاؤهم لجميع المسلمين ؛
قاله ابن عمر .

وعن مالك أربع روايات :

إحداها - أنه لا يُعَيَّن مكاتباً ، ولا في آخر نجمٍ من نجومه ، ولو خرج به حرّاً . وقد
قال مرة : فلن يكون الولاء ؟

وقال آخرها : ما يُعجبني ذلك ، وما بلغني أن أبا بكر ولا عمر ولا عثمان فعلوا ذلك .

الثانية - روى عنه مطرف أنه يعطي المكاتبون .

الثالثة - قال : يشتري من زكاته رقبةً فيعتقها ، يكون ولاؤها لجميع المسلمين .

السابعة - قال مالك : لا أمرٌ أحداً أن يشتري رقبةً من زكاة ماله فيعتقها . وبه قال

الشافعي وأبو حنيفة .

والصحيح أنه شراء الرقاب وعتقها ، كذلك هو ظاهر القرآن ؛ فإن الله ^(١) حيث ذكر
الرقبة في كتابه إنما هو العتق ، ولو أراد المكاتبين لذكرهم باسمهم الأخص ، فلما عدل إلى الرقبة
دلّ على أنه أراد العتق .

وتحقيقه أن المكاتب قد دخل في جملة الفارمين بما عليه من دين الكتابة ، فلا يدخل
في الرقاب ، وربما دخل في المكاتب بالعموم ، ولكن في آخر نجم يُعتق به ، ويكون ولاؤه
لسيده ، ولا حرج على مُعْطَى الصدقة في ذلك ؛ فإنّ تخليصه من الرق ، وفكّه من حبس
الملك هو المقصود ، ولا يتأتى عن الولاء ؛ فإن الغرض تخليص المكاتب من الرق ، وفكّه
من حبس الملك هو المقصود ، وكذلك قال مالك في كتاب محمد .

المسألة الثالثة عشرة - لو اشترى الإمام من رجل أباه وأخذ المال ليعتقه عن نفسه ، فاختلف العلماء فيه على قولين . وكذلك اختلف [فيه] ^(١) قول مالك ؛ ففهمه في كتاب محمد بن وأجازه في المختصر . والأول أصح ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الولاء لمن أعطى الثمن ، ولأنه إذا أعتقه عن نفسه لم يكن للثمن مقابل يُؤازره .

المسألة الرابعة عشرة - وكذلك اختلف العلماء في فك ^(٢) الأسارى منها ؛ فقد قال أصبغ : لا يجوز ذلك . وقال ابن حبيب : يجوز ذلك .

وإذا كان فك المسلم عن رق المسلم عبادة وجائزا من الصدقة فأولى وأخرى أن يكون ذلك في فك المسلم عن رق ^(٣) الكافر ودُّله .

المسألة الخامسة عشرة - إذا قلنا : إنه يُعان منها المكاتب ، فهل نعتق منها بعض رقبة يذنب عليها ؟ فإذا كان نصف عبداً أو عُشره يكون فيه فكُّه عن الرق بما قد سبق من عتقه فإنه يجوز ؛ ذكره مطرّف ، وكذلك أقول . والله أعلم .

المسألة السادسة عشرة - ويكون الولاء بين المعتقَيْن كالشريكين . وقد بيناه في كتب المسائل ، فإن فيه تفريعا كثيرا .

المسألة السابعة عشرة - قوله : ﴿ وَالْفَارِسِينَ ﴾ :

وهم الذين ركبهم الدّين ، ولا وفاء عندهم [به] ^(٤) ، ولا خلاف فيه . اللهم إلا من أَدان في سفاهة ، فإنه لا يعطى منها ، نعم ولا من غيرها إلا أن يتوب ، فإنه إن أخذها ^(٥) قبل التوبة عاد إلى سفاهةٍ مثلها أو أكبر منها ، والدين وأصنافها كثيرة . وتفصيله في كتب الفقه .

المسألة الثامنة عشرة - فإن كان ميثاقاً فُضي منها دينه ؛ لأنه من الفارمين .

وقال ابن المَوَاز : لا يقضى . وقد ثبت في الصحيح ، عن البخاري وغيره ^(٦) : ما من

(١) من ل . (٢) في ل : فداء . (٣) في ١ : رقة . وهو تحريف . (٤) من ل ، والقرطبي .

(٥) في ١ : أخذ . (٦) صحيح مسلم : ١٢٣٨

مؤمن إلا أنا أولى به في الدنيا والآخرة ، اقرءوا إن شئتم^(١) : « النبيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ » ؛ فأَيُّما مؤمن مات وترك مالا فليرثه عَصَبَتُهُ مَنْ كانوا ، ومن ترك ديناً أو ضياعاً^(٢) فليأتني فأنا مَوْلَاهُ .

المسألة التاسعة عشرة - قوله : ﴿ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ :
قال مالك : سُبُلُ اللَّهِ كثيرة ، ولسكني لا أعلم خلافاً في أن المراد بسبيل الله هاهنا الغَزْوُ من جملة سبيل الله ، إلا ما يؤثر عن أحمد وإسحاق فإنهما قالوا : إنه الحج .
والذي يصح عندي من قولهما أن الحج من جملة السُّبُل مع الغَزْو ؛ لأنه طريق برّ ، فأعطى منه باسم السبيل ، وهذا يحلّ عقد الباب ، ويجزئ قانون الشريعة ، ويثير سلك النظر ، وما جاء قط بإعطاء الزكاة في الحج أثر .

وقد قال علماؤنا : ويُعطى منها الفقير بغير خلاف ؛ لأنه قد سُئِلَ في أول الآية ، وَيُعْطَى الْفَنَى عند مالك بوصف سبيل الله تعالى ، ولو كان غنياً في بلده أو في موضعه الذي يأخذ به ، لا يلتفت إلى غير ذلك من قوله الذي يؤثر عنه . قال النبي صلى الله عليه وسلم^(٣) : لا تحلّ الصدقةُ لَفَنَى إِلَّا لِحَمْسَةٍ : غازٍ في سبيل الله . . .

وقال أبو حنيفة : لا يُعطى الفارِى [في سبيل الله]^(٤) إلا إذا كان فقيراً ، وهذه زيادة على النص ، وعنده أن الزيادة على النص نسخ ، ولا نسخ في القرآن إلا بقرآن مثله أو بخبر متواتر .

وقد يبدأ أنه فعل مثل هذا في الخمس في قوله : « وَلِذِي الْقُرْبَىٰ » ؛ فشرط في قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم الفقر ، وحينئذ يعطون من الخمس . وهذا كله ضعيف حسبنا بيناه .
وقال محمد بن عبد الحكم : يُعطى من الصدقة في الكُرَاع والسلاح ، وما يحتاج إليه من آلات الحرب ، وكفّ العدو عن الحوزة ؛ لأنه كَلَّةٌ من سبيل الغَزْو ومنفعته . وقد أعطى النبي صلى الله عليه وسلم من الصدقة مائة ناقة في نازلة سهل بن أبي حشمة إطفاء للثائرة .

(١) سورة الأحزاب ، آية ٦ (٢) الضياع : العيال . وأصله مصدر ، وهو مصدر وصف به ، أى أولادا أو عيالا ذوى ضياع ، أى لا شئ لهم . (٣) ابن ماجه : ١٨٤٢ (٤) من ل .

المسألة الموفية عشرين - قوله تعالى : ﴿ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾ :

يريد الذى انقطعت به الأسبابُ فى سفره ، وغاب عن بلده ومستقرِّ ماله وحاله ؛ فإنه يُعطى منها .

قال مالك فى كتاب ابن سُحُنُون : إذا وجد مَنْ يسأله فلا^(١) يعطى . وليس يلزمه أن يدخل تحت مِنَّةٍ أحد ، وقد وجد مِنَّةَ الله ونعمته .

المسألة الحادية والعشرون - إذا جاء الرجلُ وقال : أنا فقير ، أو مسكين ، أو غارم ، أو فى سبيل الله ، أو ابن السبيل ، هل يقبل قوله ، أم يقال له أثبت ما تقول ؟
فأما الذين فلا بد من أن يُثبت^(٢) . وأما سائر الصفات فظاهر الحال يشهد لها ويُكتفى به فيها .

ثبت أن النبىَّ صلى الله عليه وسلم جاء إليه قوم^(٣) ذوو حاجة مُجْتَائِبِ الثَّمَارِ^(٤) ، فحثَّ على الصدقة عليهم .

وفى حديث^(٥) أبرص وأقرع وأعمى ، قال مُخْبِرٌ عَنْهُمْ : إنا على ما ترى . فاكْتَفَى بظاهر الحال . وكذلك ابن السبيل يُكْتَفَى بِفُرْبَتِهِ ، وظاهر حالته ، وكونه فى سبيل الله معاوم بفعله لذلك ورُكُونُهُ فِيهِ .

وإن قال : أنا مكاتب أثبت ذلك ؛ لأنَّ الأصلَ الرق حتى يثبت الحرية أو سببها .
وإن ادَّعى زيادةً على الفقر عِيَالًا ، فقال القرويون : يكشف عن ذلك إن قدر ، وهذا لا يلزم ؛ لأنَّ حديث أبرص وأعمى وأقرع ذكر ذلك عنهم وإنا ابن سبيل ، أسألك بغيراً أثبَّغ عليه فى سفرى ، ولم يكلفه إثبات السفر ، وهو غائب عنه ؛ فصار هذا أصلاً فى دعوى كل شئ غائب من هذا الباب .

(١) فى ١ : مالا ، ونراه تحريفاً ، لأنه لا يتفق وما سيحى من التعليل ، وانظر القرطبي ٨ - ١٨٧

(٢) فى القرطبي : يشبهه . (٣) صحيح مسلم : ٧٠٤

(٤) فى ١ : مجتاحى النار . والنار جمع نَمْرَةٍ وهى كل شملة مخططة من مآزر الأعراب كأنها أخذت من لون النمر لما فيها من السواد والبياض ، أراد أنه جاء قوم لابسو أزر مخططة من صوف ، قد خرقوا أوساطها مقررين . (٥) الحديث فى صحيح مسلم : ٢٢٧٥

المسألة الثانية والعشرون - إذا قلنا : إن الأصناف الثمانية مستحقون ، فيأخذ كلُّ أحد حقه وهو الثمن ، ولا مسألة معنا .

وإن قلنا : إن الإمام يجتهد ، وهو الصحيح ؛ فاختاف العلماء بأى صنف يبدأ . فأما العاملون فإن قلنا : إن أجرهم من بيت المال فلا كلام . وإن قلنا : إن أجرهم من الزكاة فبهم نبدأ ، فمطيعهم الثمن على قول ، وقدّر أجرهم على الصحيح في الشرع ؛ فإن الخبر بأن يعطى كلُّ أجير أجره قبل أن يحفّ عرقه مأثور اللفظ صحيح المعنى . فإن أخذ العامل حقه^(١) فلا يبقى صنف يترجّح فيه إلا صنفين ؛ وهما سبيل الله والفقراء ، أو ثلاثة أصناف إن قلنا : إن الفقراء والمساكين صنفان ، فأما سبيل الله إذا اجتمع مع الفقر فإن الفقر مقدّم عليه^(٢) إلا أن ينزل بالمسلمين حاجة إلى مال الصدقة فيما لا بدّ منه من دفع مَضَرَّة ، كما تقدم ، فإنه يقدم على كل نازلة .

وأما الفقراء والمساكين فالصحيح أنهم صنفان ، ولا نبالي بما قال الناس فيهما ، وهما إذا أُرِيحَكم منه بعون الله ؛ فإن قال القائل بأن الفقير مَنْ له شيء والمساكين مَنْ لا شيء له ، أو بعكسه ، فإن مَنْ لا شيء له هو المقدم على مَنْ له شيء ، فهذا المعنى ساقط لا فائدة فيه . وأما إن قلنا : إن الفقير هو الذى لا يسأل ، والمساكين هو الذى يسأل فالذى لا يسأل أولى ، لأن السائل أقرب إلى التفتُّن^(٣) والغنى والطمع به ممن لا يسأل ، ولا يفتن له فيصدق عليه . ولا خلاف أن الزَّمن^(٤) مقدّم على الصحيح ، وأن المحتاج مقدّم على سائر الناس ، وأن المسلم مقدم على الكفّابى . وقد سقط اعتبار الهجرة والقرب بذهاب زمانهما ، فلا معنى للاحتجاج على ذلك كله ، والحمد لله الذى مَنْ^(٥) بالمعرفة وكفانا المؤنة .

المسألة الثالثة والعشرون - هذه الأوصاف^(٦) التى ذكرنا شأنها فى الأصناف التى قدمنا بيانها إنما تُعتبر عند علمائنا فيمن لا قرابة بينه وبين المتصدق ، فإن وقعت القرابة ففى ذلك تفصيل عريض طويل .

(١) فى ل : أجره . (٢) فى ل : فإن الفقراء مقدمون . (٣) فى ل : التعطف .

(٤) زمن الشخص زما وزماتة فهو زمن : مرض مرضا يدوم زمانا طويلا ، والقوم زمنى .

(٥) فى ا : منها ، وهو تحريف . (٦) فى ا : الأصناف .

فأما صدقة التطوع فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لزينب امرأة ابن مسعود : زوجك وولدك أحق من تصدقت عليهم به . يعنى بجليتها الذى أرادت أن تنصق به . وفي حديث بشر حاء^(١) : قال النبي صلى الله عليه وسلم لأبي طلحة : أرى أن تجعلها في الأقربين ، فجعلها أبو طلحة في أقاربه ، وبني عمته .

وهذا كله صحيح ثابت في كل أم وبنت من الحديث .

وأما صدقة الفرض فإن أعطى الإمام صدقة الرجل لولده ووالده وزوجه الذين تلزمه^(٢) نفقة جميعهم فإنه يجوز . وأما إن تداول هو ذلك بنفسه فلا يجوز أن يعطيها بحال لمن تلزمه نفقة ؛ لأنه يسقط [في ذلك]^(٣) بها عن نفسه فرضا .

وأما إن أعطاها لمن لا تلزمه نفقتهم فقد اختلف العلماء في ذلك ؛ فمنهم من جوزه ، ومنهم من كرهه .

قال مالك : خوف المَحْمَدة . وقال مُطَرِّف : رأيت مالكا يدفع زكاته لأقاربه . وقال الواقدى - وهو إمام عظيم : قال مالك : أفضل من وضعت فيه زكاتك قرابتك الذين لا تعمول . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لزوجة عبد الله بن مسعود : لك أجران : أجر القرابة ، وأجر الصدقة .

واختلف علماءنا في إعطاء الزكاة لزوجين ، فقال القاضى أبو الحسن : إن ذلك من منع مالك محمول على الكراهية . وذكر عن ابن حبيب إن كان يستعين في النفقة عليها بما يعطيه فلا يجوز ، وإن كان معه ما ينفق عليها ويصرف ما يأخذ منها من نفقته وكسوته على نفسه فذلك جائز .

وقال أبو حنيفة : لا يجوز بحال .

والصحيح جوازه لحديث زينب امرأة ابن مسعود المتقدم ذكره .

فإن قيل : ذلك في صدقة التطوع .

(١) بِرَّحاء - بالحاء المهملة ، ويقال برحاء - بفتح الباء بغير همزة . وبِرَّحاء . بالمد ، وببرحاء - بفتح الباء والراء والقصر ، وببرحاء - بفتح الباء وكسر الراء وياء ساكنة وحاء وألف مقصورة : أرض كانت لأبي طلحة بالمدينة قرب المسجد (ياقوت) . (٢) في ١ : الذين يلزم نفقته . (٣) من ل .

قلنا : صدقة التطوع والقرض هاهنا واحد ؛ لأن المنع منه إنما هو لأجل عَوْدِهِ عليه ، وهذه العلة لو كانت مراعاةً لاستقوى فيه التطوع والقرض .

المسألة الرابعة والعشرون - إذا كان الفقير قوياً ، فقال مالك في مختصره ما ليس في المختصر : يُعطى ، بمعنى لتحقيق صفة الاستحقاق فيه . وقال يحيى بن عمر : لا يجزيه ، وبه قال الشافعي ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم ^(١) : لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة ^(٢) سوى - خرجته الترمذي مع غيره ، وزاد فيه : إلا لذي فقرٍ مُدَقِّعٍ أو غرمٍ مُفْطِعٍ ^(٣) . وقال : هذا غريب ، والحديث المطلق دون زيادة لا يُرْكَنُ إليه ، ولا ينبغي أن يمول على هذا ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعطيها للفقراء الأصحاء ، ووقوفها على الزمنى باطل ، وهذا أولى من ذلك بالاتباع ، وأقوى منه في الارتباط والانتزاع .

المسألة الخامسة والعشرون - مَنْ كان له نِصابٌ من الزكاة ، هل يجوز له أخذها أم لا ؟ فقال علماؤنا تارة : مَنْ ملك نصاباً فلا يأخذ منها شيئاً ؛ لأنه غنيّ - تؤخذ منه فلا تدفع إليه .

وفي القول الثاني : يأخذ منها ، وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : مَنْ سأل وعنده أوقية أو عدلها فقد سأل إلخافاً .

والصحيح ما قاله مالك والشافعي : إن مَنْ كانت عنده كفاية تغنيه فهو الغنيّ وإن كان أقلّ من نصاب ، وَمَنْ زاد على النصاب ولم تسكن فيه كفاية مؤنثة ولا سداد لخلته ^(٤) فليس بغنيّ فيأخذ منها .

المسألة السادسة والعشرون - اختلف العلماء ، هل يعطى من الزكاة نصاباً أم لا ؟ على قولين . وقال بعض المتأخرين : إن كان في البلد زكاتان : نقدٌ ، وحرثٌ ، أخذ ما يبلغه إلى الأخرى . والذي أراه أن يعطى نصاباً ، وإن كان في البلد زكاتان وأكثر ، فإن القرض إغفاء الفقير ، حتى يصير غنياً ، فإذا أخذ تلك فإن حضرت زكاة أخرى وعنده ما يكفيه أخذها غيره ، وإلا عاد عليه المطاء .

(١) ابن ماجه : ٥٨٩ ، والترمذي : ٣ - ٣٣ (٢) المرة : القوة والشدة . والسوى : الصحيح الأعضاء (النهاية) . (٣) فقر مدقع : شديد يفضى بصاحبه إلى الدعاء ، والدعاء : الأرض لا نبات بها . وغرم مفطع : حاجة لازمة من غرامة مثقلة . (٤) الخلّة : الحاجة .

المسألة السابعة والعشرون - لا تُصرف الصدقةُ إلى آلِ محمد؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: إنَّ الصدقةَ لا تحِلُّ لآلِ محمد، إنما هي أوساخُ الناس. والمسألة مشككة جداً، وقد أفضنا فيها في شرح الحديث ما شاء الله أَنْ نَفِيضَ فيه.

وبالجملة إنَّ الصدقةَ محرَّمة على محمد صلى الله عليه وسلم بإجماع أُمَّته، وهي محرَّمة على بنى هاشم في قول أكثر أهل العلم.

وقال الشافعي: بنو المطلب وبنو هاشم واحد؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم: إن بنى هاشم وبنى المطلب لم يفترقوا في جاهلية ولا في إسلام. قالوا: لأنَّ النبي صلى الله عليه وسلم أعطاهم الخُمس عوضاً عن الصدقة ولم يعطه أحداً من قبائل قريش.

وقال محمد بن المَوَاز: آل محمد عشيرته الأقربون: بنو عبد المطلب، وآل هاشم، وآل عبد مناف، وآل قصي، وآل غالب؛ لأنَّ النبي صلى الله عليه وسلم لما نزلت^(١): «وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ» - نادى بأعلى صوته: يا آل قصي، يا آل غالب، يا آل عبد مناف، يا فاطمة بنت محمد، يا صفية عمة رسول الله، اعملوا لما عند الله؛ فإني لستُ أملكُ لكم من الله شيئاً. فبينَ بمزاداته^(٢) عشيرته الأقربين.

وقال ابن عباس - وقد سُئِلَ عنها: نحن هم. يعني آل محمد خاصة، وأبى ذلك علينا قومنا. فأما مَوَالِيهم، فقال ابن القاسم في الحديث الذي جاء: لا تحلُّ الصدقةُ لآلِ محمد - إنما ذلك في الزكاة لا في التطوع، وإنا هم بنو هاشم أنفسهم. قيل له - يعني مالكا: فواليه؟ قال: لا أدري ما الموالى، وكأنه لم يره من ذلك فاحتججت عليه بقوله: مَوَالِي القوم منهم، فقال: وقد قال: ابنُ أختِ القوم منهم.

قال أصْبَغ: وذلك في البر والحرمه، كقوله عليه السلام: أنت ومالك لأبيك. قال مطرف وابن المَاجشُون: مَوَالِيهم منهم لا تحل لهم [الصدقة]^(٣).

وقال مالك في الواضحة: لا يُعطى آل محمد من التطوع. وأجازه ابن القاسم في كتاب محمد، وهو الأصح^(٤)؛ لأنَّ الوسخ إنما قُرِنَ بالقرض خاصة.

(١) سورة الشعراء، آية ٢١٤ (٢) في ل: بمناجاته. (٣) من ل. (٤) في ل: وهذا لا يصح.

فإن قيل : قد روى أبوداود ، عن أبي رافع ، أن النبي صلى الله عليه وسلم بمث رجلا على الصدقة من بني مخزوم ، فقال لأبي رافع : اصحبني ، فإنك تصيب منها ؛ فقال : حتى آتي رسول الله فأسأله . فأتاه فسأله ، فقال : مولى القوم من أنفسهم ، وإننا لا نحمل لنا الصدقة . وهذا نص في المسألة ، فلو صحَّ لوجب قبوله ، وقد قال علماءنا في ذلك جوابان : الأول - أن ذلك على التنزيه منه ^(١) .

الثاني - أن أبا رافع كان مع النبي صلى الله عليه وسلم يخدم ويطعم ، فكره له ترك المال الذي لم يَدَمْ ، وأخذَه لِمَالٍ هو أوساخُ الناس ، فكسب غيره أولى منه .
فإن قيل : فقد روى أن ابن عباس قال : بعثني أبي إلى النبي صلى الله عليه وسلم في إبل أعطاها إياه من الصدقة .

قلنا : لم يصح . وجوابه لو صحَّ أن النبي صلى الله عليه وسلم استسلف من العباس ، فردَّ إليه ما استسلف من الصدقة ، فأكلها بالعوض . وقد روينا ذلك مفسرا مستوفى في شرح الحديث .

وقد قال أبو يوسف : يجوز صرفُ صدقةِ بني هاشم إلى فقرائهم ، فيقال له : أياكلون من أوساخهم ؟ هذا جهلٌ بحقيقة الملة وجهة السكراة ^(٢) .

المسألة الثامنة والعشرون - قوله : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ ﴾ مقابلة جملة بجملة ، وهي جملةُ الصدقة بجملة ^(٣) المصروف لها ، ولا يكن النبي صلى الله عليه وسلم قال في حديث البخاري وغيره - حين أرسل معاذا إلى اليمن : قل لهم : إن الله افترض عليهم صدقةً تؤخذ من أغنيائهم فتردُّ على فقرائهم . فاختص أهل كلِّ بلد بركاة بلده ؛ فهل يجوز نقلها أم لا ؟ في ذلك ثلاثة أقوال :

الأول - لا تُنقل ، وبه قال سحنون . وقاله ابن القاسم ، إلا أنه زاد إن نقل بعضها لضرورة رأيتُه صوابا .

(١) في ١ : على التبرئة منه . (٢) في ل : بجهة اللغة وجهة السكراة .

(٣) في ١ : جملة المصروف .

الثاني - يجوز نقلها ، وقاله مالك أيضا .

الثالث - يقسم في الموضع سهم الفقراء والمساكين ، وينقل سائر السهام ، باجتهاد الإمام .
والصحيح ما قاله ابن القاسم لقول النبي صلى الله عليه وسلم لما ذ ، ولأن الحاجة إذا نزلت
وجب تقديمها على من ليس بمحتاج ، فالمسلم أخو المسلم لا يسلمه ولا يظلمه .
الآية السابعة والعشرون - قوله ^(١) : ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ
وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ﴾ .

فيها مسألتان :

المسألة الأولى - روى أنها نزلت في غزوة تبوك . قال الطبري : بينما النبي صلى الله عليه
وسلم في غزوة تبوك وركب من المنافقين يسرون بين يديه ، فقالوا : يظن ^(٢) هذا أنه يفتح
قصور الشام وحصونها ! فأطلمه الله على ما في قلوبهم وقولهم ، فدعاهم ، فقال : قُلْتُمْ كَذَا
وكذا؟ خلفوا : ما كنا إلا نخوض ونلعب ، فكان ممن إن شاء الله عفا عنه يقول : أسمع آية
تقشع من الجلود ، وتجت ^(٣) القلوب ، اللهم اجعل وفاتي قتلا في سبيلك ، لا يقل أحد
أنا غسلت ، أنا كفنت ، أنا دفنت . قال : فأصيب يوم اليمامة ، فمأخذ من المسلمين
إلا وقد وجد غيره .

وروى الدارقطني ، عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : رأيت عبد الله بن أبي شعث
قدام النبي صلى الله عليه وسلم والحجارة تنسكب ^(٤) ، وهو يقول : يا محمد ، إنما كنا نخوض
ونلعب ، والنبي صلى الله عليه وسلم يقول : الله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون ؟ لا تعتذروا .
وروى أن ذلك كله نزل فيما كان من المنافقين في هذه الغزوة .

المسألة الثانية - لا يخلو أن يكون ما قالوه من ذلك جدًّا أو هزلا ، وهو كيفما كان
كفرًا ؛ فإن الهزل بالكفر كفر ، لا خلاف فيه بين الأمة ، فإن التحقيق أخو الحق والعلم ،
والهزل أخو الباطل والجهل . قال علماؤنا : نظروا ^(٥) إلى قوله ^(٦) : « أَتَتَّخِذُنَا هُزُؤًا ،

(١) آية ٦٥ (٢) في القرطبي : انظروا ، هذا يفتح . (٣) جت : فزع .

(٤) نكبت الحجارة رجله : لثمتها أو أصابتها . (٥) في القرطبي (٨ - ١٩٧) : انظر .

(٦) سورة البقرة آية ٦٧

قال : أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ .

فإن كان الهَزْلُ في سائر الأحكام كالبيع والنكاح والطلاق فقد اختلف الناس في ذلك على أقاويل ، جماعها ثلاثة :

الفرق بين البيع وغيره . الثاني : لا يلزم الهَزْل . الثالث : أنه يلزم . فقال في كتاب محمد : يلزم نكاح الهازل . وقال أبو زيد ، عن ابن القاسم في العتبية : لا يلزم . وقال علي بن زياد : يفسخ قبل وبعد .

وللشافعي في بيع الهازل قولان . وكذلك يتخرج من قول علمائنا فيه القولان . قال متأخرو أصحابنا : إن اتفقا على الهَزْل في النكاح والبيع لم يلزم ، وإن اختلفا غلب الجدل الهزل . قال الإمام ابن العربي : فأما الطلاق فيلزم هَزْلُه ، وكذلك العتق ؛ لأنه من جنس واحد يتعلق بالتحريم والقرية ، فينبغ الازوم فيه على الإسقاط .

الآية الثامنة والعشرون - قوله تعالى ^(١) : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبئسَ الْمَصِيرُ ﴾ .

فيها ثلاث مسائل :

المسألة الأولى - [المجاهدة] ^(٢) فيها ثلاثة أقوال :

الأول - قال ابن مسعود : جَاهِدْهُمْ بِيَدِكَ ، فإن لم تستطع فبلسانك ، فإن لم تستطع فَتَطَبَّ ^(٣) في وجوههم .

الثاني - قال ابن عباس : جاهد الكفار بالسيف ، والمنافقين باللسان .

الثالث - قال الحسن : جاهد الكفار بالسيف ، والمنافقين بإقامة الحدود عليهم . واخفاره قتادة ، وكانوا أكثر مَنْ يُصِيبُ الحدود .

المسألة الثانية - قال علماء الإسلام ما تقدم ، فأشكل ذلك واستنبههم ، ولا أدري صحة هذه الأقوال في السند . أما المعنى فإن من المألوم في الشريعة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجاهد الكفار بالسيف على اختلاف أنواعهم ، حسب ما تقدم بيانه . وأما المنافقون فكان

(١) الآية الثالثة والسبعون . (٢) زيادة يقتضيها المقام . (٣) في القرطبي : فأكفهروا في وجوههم . واكفهروا الرجل : عبس .

مع علمه بهم يمرضُ عنهم ، ويكتفى بظاهر إسلامهم ، ويسمعُ أخبارهم فيلتمها بالبقاء عليهم ، وانظار الفينة إلى الحق بهم ، وإبقاء على قومهم ، لئلا تشور نفوسهم عند قتلهم ، وحذراً من سوء الشنعة^(١) في أن يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه ؛ فكان لمجموع هذه الأمور يقبلُ ظاهر إيمانهم ، وبادئ صلاتهم ، وغزوهم ، ويسكلُ سرايرهم إلى ربهم ، وتارة كان يبسطُ لهم وجهه الكريم ، وأخرى كان يظهر التغيير^(٢) عليهم .

وأما إقامة الحجة باللسان فكانت دائمة ، وأما قول من قال : إن جهاد المنافقين بإقامة الحدود فيهم لأن أكثر إصابة الحدود كانت عندهم ؛ فإنه دعوى لا برهان عليها ، وليس العاصي بمنافق ، إنما المنافق بما يكون في قلبه من النفاق كامناً ، لا بما تملأ به الجوارحُ ظاهراً ، وأخبار الحدودين يشهد مساقمها^(٣) أنهم لم يكونوا منافقين .

المسألة الثالثة - قوله : ﴿ وَاعْلَظْ عَلَيْهِمْ ﴾ :

الغلظة نقيض الرأفة ، وهي شدة القلب وقوته على إحلال الأمر بصاحبه . وليس ذلك في اللسان ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا زنت أمةٌ أحسدتكم فليجلدوها الحة ولا يُثرب^(٤) .

الآية التاسعة والعشرون - قوله تعالى^(٥) : ﴿ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ ، وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ ، وَهُمْ عَمَّا لَمْ يَنْأَلُوا وَمَا نَفَعُوا إِلَّا أَنْ تُغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ فَإِنْ يَتُوبُوا يَكُ خَيْرًا لَهُمْ وَإِنْ يَتَوَلَّوْا يَمْدَنَّهُمُ اللَّهُ عَذَابًا أَلِيمًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَا لَهُمْ فِي الْأَرْضِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾ .

فيها ثلاث مسائل :

المسألة الأولى - قوله : ﴿ وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ ﴾ :

فيه ثلاثة أقوال :

- (١) في ١ : السمعة . (٢) في ١ : البغي . (٣) في ل ، والفرطى : سياقها . (٤) لا يثرب : أى لا يوبخها ولا يقرعها بالزنا بعد الضرب . وقيل : لا ينعق في عقوبتها بالثريب بل يضربها الحد ، فإن زنا الإمام لم يكن عند العرب مكروهاً ولا منكراً ، فأمرهم بحد الإمام كما أمرهم بحد الحرائر (نهاية ابن الأثير) . (٥) الآية الرابعة والسبعون .

أحدها - أنه قول الجلاس بن سويد: إن كان ما جاء به محمد حقاً فلنحن شرٌّ من الحمُر. ثم إنه حلف ما قال؛ قاله عروة ومجاهد وابن إسحاق.

الثاني - أنه عبد الله بن أبي بن سلول حين قال^(١): «لَيْنٌ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لِيُخْرِجَنَا الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ»؛ قاله قتادة.

الثالث - أنه جماعة المنافقين قالوا ذلك؛ قاله الحسن. وهو الصحيح؛ لعموم القول، ووجود المعنى فيه وفيهم، وجملة ذلك اعتقادهم وقولهم إنه ليس بنبي^(٢).

المسألة الثانية - في هذا دليل على أن الكفر يكون بكل ما يناقض التصديق والمعرفة، وإن كان الإيمان لا يكون إلا بلا إله إلا الله دون غيره من الأقوال والأفعال، حسبما يتناه في أصول الفقه ومسائل الخلاف، وذلك لسعة الحل وضيق العقد، وذلك كالطلاق يقع بالنية والقول، وليس يقع النكاح إلا باللفظ المخصوص مع القول به.

المسألة الثالثة - قوله: ﴿فَإِنْ يَتُوبُوا يَكُ خَيْرًا لَهُمْ﴾:

فيه دليل على توبة الكافر الذي يُسِرُّ الكفرَ ويظهر الإيمان، وهو الذي يسميه الفقهاء الزنديق.

وقد اختلف في ذلك العلماء، فقال مالك: لا تقبل له توبة. وقال الشافعي: تقبل. وليست المسألة كذلك، وإنما يقول مالك: إن توبة الزنديق لا تعرف، لأنه كان يظهر الإيمان ويسر الكفر، ولا يعلم إيمانه إلا بقوله. وكذلك يفعل الآن وفي كل حين، يقول: أنا مؤمن، وهو يضرع خلاف ما يظهر، فإذا عثرنا عليه [وقال: بُتت]^(٣) لم يتغير حاله. وقبول التوبة لا يكون إلا لتوبة تغتفر فيها الحالة الماضية بنقيضها في الآتية، ولهذا قلنا: إنه إذا جاء تائباً من قبل نفسه قبل أن يعثر عليه قبلنا توبته، وهو المراد بالآية، فإنها ليست بعموم، فتناول كل حالة؛ وإنما تقتضي القبول المطلقة فيسكن في تحقيق المعنى للفظ وجوده

(١) سورة المنافقون، آية ٨ (٢) في †: بشيء. والمثبت من ل، والقرطبي.

(٣) من القرطبي.

من جهة ، وقد بينا المسألة على الاستيفاء في مسائل الخلاف ، وهذا القدر يتعلق بالأحكام ، وقد بيناه .

الآية الموفية ثلاثين - قوله تعالى (١) : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهُ لَيْنَ أَنَا نَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ . فَلَمَّا آتَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ . فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ .

فيها عشر مسائل :

المسألة الأولى - هذه الآية اختلف في شأن نزولها على ثلاثة أقوال :

الأول - أنها نزلت في شأن مولى لمصر قتل حميماً لثعلبة ، فوعد إن وصل إلى الديرة أن يخرج حق الله فيها (٢) ، فلما وصلت إليه الديرة لم يفعل .

الثاني - أن ثعلبة كان له مال بالشام فنذر إن قدم من الشام أن يتصدق منه ، فلما قدم لم يفعل .
الثالث - وهو أصح الروايات - أن ثعلبة بن حاطب الأنصاري المذكور قال للنبي صلى الله عليه وسلم : ادع الله أن يرزقني مالا أتصدق منه . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : وَيَحْكُ ياعلمية ، قليل تؤدّي شكره خير من كثير لا تطيته ثم عاود ثانية ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : أما ترضى أن تكون مثل نبي الله ، فوالذي نفسي بيده لو شئت أن تصير معي الجبال ذهباً وفضة لاصارت (٤) .

فقال : والذي بعثك بالحق لئن دعوت الله فرزقني لأعطين كل ذي حق حقه . فدعا له النبي صلى الله عليه وسلم ، فاتخذ منها فتمت كما ينمي (٥) الدود ، فضاقت عليه المدينة ، فتنحى عنها ، ونزل وادياً من أوديتها ، حتى جعل يصلّي الظهر والعصر في جماعة ، ويترك ماسواها ، ثم نمت وكثرت حتى ترك الصلوات إلا الجمعة ، وهي تنمي حتى ترك الجمعة ، وطفق يلتقي الركبان يوم الجمعة ويسألهم عن الأخبار ، فسأل النبي صلى الله عليه وسلم عنه ، فأخبر بكثرة

(١) آية ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ (٢) في ل : منها . (٣) أسباب النزول : ١٤٥

(٤) في القرطبي : تسير اسارت .

(٥) نمت ينمي ، مثل نما ينمو : زاد . وفي أسباب النزول : تنمو كما ينمو الدود .

غنمه وبما صار إليه ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : يا وَيْحَ ثعلبة - ثلاث مرات ، فنزلت ^(١) : « خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا » . ونزلت فرائض الصدقة ، فبعث النبي صلى الله عليه وسلم رجلين على الصدقة : رجل من جُهَيْنَةَ ، وآخر من بنى سليم ، وأمرهما أَنْ يَمْرَأَ بَثْعَلْبَةَ ورجل آخر من بنى سَلِيم ، يأخذان منهما صدقاتهما ، فخرجا حتى أتيا ثعلبة ، فقال : ما هذه إلا جَزِيَّة ، ما هذه إلا أُخْتُ الجزية ، ما أدري ما هذا ؟ انطلقا حتى تفرغا وعودا .

وسَمِعَ بهما السلمي ، فعمد إلى خِيَارِ إبله ، فمَزَلَهَا للصدقة ، ثم استقبلهما بها ، فلما رأوها قالوا : ما يجبُ عليك هذا ، وما نريد أَنْ نَأْخُذَ مِنْكَ هذا . قال : بل نَخْذُوهُ ، فَإِنَّ نَفْسِي بِذَلِكَ طَيِّبَةٌ ، فَأَخْذُوهَا مِنْهُ ، فلما فرغا من صدقاتهما رجعا حتى مرَّا بَثْعَلْبَةَ ، فقال : أَرُونِي كِتَابَكُمَا . وكان النبي صلى الله عليه وسلم كَتَبَ لهما كِتَابًا فِي حَدُودِ الصَّدَقَةِ ، وما يأخذان من الناس - فَأَعْطَاهُمَا السَّكْتَابَ ، فنظر إليه ، فقال : ما هذه إلا أُخْتُ الجزية ، فانطلقا عَنِّي حتى أرى رَأْيِي .

فأتيا النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما رآهما قال : يا وَيْحَ ثعلبة - قبل أن يكلمهما ، ودعا للسلمي بالبركة ، فأخبراه بالذي صنع ثعلبة ، والذي صنع السلمي ؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ : (وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهُ لَئِنْ آتَيْنَاهُ مِنْ فَضْلِهِ ...) الآية ؛ وعند رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلٌ من أقارب ثعلبة ، فخرج حتى أتاه ، فقال : ويحك يا ثعلبة ! قد أنزل الله فيك كذا وكذا ، فخرج حتى أتى النبي صلى الله عليه وسلم ، فسأل أن يَقْبَلَ صدقته منه ، فقال : إِنَّ اللَّهَ مَنَعَنِي أَنْ أَقْبَلَ مِنْكَ صَدَقَتِكَ ، فقام يَحْمِلُ التُّرَابَ عَلَى رَأْسِهِ ؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : قد أمرُوكَ فلم تُطِعْنِي ، فرجع ثعلبة إلى منزله ، وَقَبِضَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ولم يَقْبِضْ منه شيئا ، ثم أتى إلى أبي بكر فلم يَقْبِضْ منه شيئا ، ثم إلى عمر بعد أبي بكر ، فلم يَقْبِضْ منه شيئا ، ثم أتى إلى عثمان بعد عمر فلم يَقْبِضْ منه شيئا ، وتوفي في خلافة عثمان رضي الله عنه . وهذا الحديث مشهور ^(٢) .

(١) سورة التوبة ، آية ١٠٣ (٢) في القرطبي (٨ - ٢١٠) : قلت : وثعلبة بدرى أنصاري ومن شهد الله له ورسوله بالإيمان حسب ما يأتي بيانه ، فما روى عنه غير صحيح . قال أبو عمر : ولعل قول من قال في ثعلبة لأنه ما فع الزكاة الذي نزلت فيه الآية غير صحيح . والله أعلم .

المسألة الثانية - قوله : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهُ ﴾ :

قيل إنه عاهد بقلبه ، والدليل عليه قوله : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهُ ﴾ إلى قوله : ﴿ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ ﴾ ، وهذا استنباط ضعيف ، واستدلال عليه فاسد ؛ فإنه يحتمل أن يكون عاهد الله بلسانه ، ولم يعتقد بقلبه العهد .

ويحتمل أن يكون عاهد [الله] ^(١) بهما جميعا ، ثم أدركته سوء الخاتمة ؛ فإن الأعمال بخواتيمها ، والأيام بمواقبها . ولفظ اليمين ورد في الحديث ، وليس في ظاهر القرآن يمين إلا مجرد الارتباط والالتزام ، أما أنه بصيغة القسم في المعنى فإن اللام تدلُّ عليه ، وقد أتى بلامين : اللام الواحدة الأولى لام القسم بلا كلام ، والثانية لام الجواب ، وكلاهما للتأكيد . ومنهم من قال : إنهما لآما القسم ، وليس يُحتاج إلى ذلك ، وقد بيناه في الملحظة ، وكيفما كان الأمر بيمين أو بالتزام ^(٢) مجرد عن اليمين ، أو بذية ، فإنه عهد .

وكذلك قال علماؤنا : إن العهد والطلاق وكل حكم ينفرد به المرء ولا يفقر ^(٣) في عقده إلى غيره ، فإنه يلزمه منه ما يلتزمه بقصده ، وإن لم يتلفظ به .

قال الشافعي وأبو حنيفة : لا يلزم أحدا حكم إلا بعد أن يلفظ به . والدليل على صحة ما ذهبنا إليه ما رواه أئمة عن مالك ، وقد سئل : إذا نوى رجل الطلاق بقلبه ولم يلفظ به بلسانه ، يلزمه ذلك أم لا ؟ فقال : يلزمه ، كما يكون مؤمنا بقلبه ، وكافرا بقلبه .

وهذا أصلٌ بديع ، وتحريره أن يقال عقد لا يفقر المرء فيه إلى غيره في التزامه ^(٤) ، فانقد عليه بذية . أصله الإيمان والكفر .

وقد بيناه في كتاب الإنصاف أحسن بيان ، فليُنظر هناك إن شاء الله تعالى ، وقد أشرنا إلى هذا الفرض قبل هذا بمرمأة من النظر تُصيبه ، وهذا يعضده ويقويه .

المسألة الثالثة - إن كان نذرا فالوفاء بالنذر واجب من غير خلاف ، وتركه ممضية .

(١) من القرطبي . (٢) في ١ : أو التزام .

(٣) في ١ : لا يفقر . (٤) في ١ : لزامه .

وإن كانت يمينا فليس الوفاء باليمين واجبا باتفاق ، بَيِّنَدَ أَنَّ المعنى فيه [إن كان نذر الرجل أو]^(١) إن كان فقيرا لا يَتَمَيَّنُ عليه فَرَضُ الزكاة ، فسأل الله ما لا يلتزم فيه ما ألزمه من الصدقة ، ويؤدَّى ما تَمَيَّنَ عليه فيه من الزكاة ، فلما آتاه الله ما سأل ترك ما التزم مما كان يلزمه في أصل الدين لو لم يلتزمه ، لكن التعاطي بطلب المال لأداء الحقوق هو الذي أورطه ، إذ كان - والله أعلم - بنير نية خالصة ، أو^(٢) كان بنية لكن سبقت فيه البداية المكتوب عليه فيها الشقاوة .

المسألة الرابعة - إن كان هذا المعاهد عارفا بالله فيفهم وجه المعاهدة ، وإن كان غير عارف بالله فكيف يصحُّ معاهدة الله مع مَنْ لا يعرفه .
قلنا : إن كان وقت المعاهدة عارفاً بالله ، ثم أذهب المعرفة سوء الخاتمة فلا كلام ، وإن كان في وقت المعاهدة مُوافقا يُظْهِرُ الإيمانَ وَيُسِرُّ الكفرَ فإن قلنا : إن الكفار يعرفون الله فالمعاهدة مفهومة ، وإن قلنا : لا يعرفونه - وهو الصحيح فإن حقيقة المعاهدة عند علمائنا معاهدة بمزجة محققة بذكر الله ، فإن عاهد الله مَنْ لا يعرفه فإنما ذلك إذا ذكره في المعاهدة نخاص من خواص أوصافه ، وإن لم يتحقق ربه فينمقد ذلك عليه ، ويلزمه حكمه ، ويفقد عليه عقابه ؛ لأن العقد يتعلق بهذا الذكر اللازم .

المسألة الخامسة - قوله تعالى : ﴿ يَخْلُوا بِهِ ﴾ :

اختلف فيه ؛ فقيل : البخل مَنعُ الواجب ، والشحُّ مَنعُ المستحب ، قال تعالى^(٣) : « ولا يحسبنَّ الذين يَبْتَخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ - إلى : « القيامة » . وقال تعالى^(٤) : ولا يَجِدُونَ في صُدُورِهِمْ . . . » الآية .

وقيل : ها واحد ، وقد سبقت الإشارةُ إليه في المتقدم من القول ، وما حكيناه هاهنا هو الصحيح ، وعليه تدلُّ الأحاديثُ حسبا بيناه فيها ، وظواهرُ القرآن ، حسبا بيناه فيها .

المسألة السادسة - قوله : ﴿ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ ﴾ :

النِّفَاقُ في القلب هو الكفر ، وإذا كان في الأعمال فهو معصية ، وقد حققنا ذلك

(١) من ل . (٢) في ١ : وإن .

(٣) سورة آل عمران ، آية ١٨٠ (٤) سورة الحشر ، آية ٩

في شرح الصحيح والأصول ، وفيه قال النبي صلى الله عليه وسلم ^(١) : أربع من كن فيه كان منافقا خالصا ، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها : إذا ائتمن خان ، وإذا حدث كذب ، وإذا عاهد غدر ، وإذا خاصم فجر . روته الصحاح والأئمة ، وتباين الناس فيه جزا ^(٢) ، وتفرقوا فرقا ، بسبب أن المعاصي بالجوارج لا تكون كفرا عند أهل الحق ، ولا في دليل التحقيق .

وظاهر هذا الحديث يقتضي أنه إذا اجتمعت فيه هذه الخصال صح نفاقه وخاص ، وإذا كان منهن واحدة كانت فيه من النفاق خصلة ، وخصلة من النفاق نفاق ، وعقدة من الكفر كفر ، وعليه يشهد ظاهر هذه الآية بما قال فيه من نكته لمهده ، وغدريه الموجب له حكم النفاق ؛ فقات طائفة : إن ذلك إنما هو لمن يحدث بحديث يعلم كذبه ، ويمهد بعهد لا يعتقد الوفاء به ، وينتظر الأمانة للخيانة فيها . وتعلقوا فيما ذهبوا إليه من ذلك بحديث خرج الزبارة ، عن سلمان ، قال : دخل أبو بكر وعمر على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : من خلال المنافقين ^(٣) ثلاث : إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخاف ، وإذا ائتمن خان . فخرجنا من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ثقلين ، فلقبهما على فقال لهما : مالي أراكما ثقلين ؟ قالا : حديثنا سمعناه من رسول الله صلى الله عليه وسلم : من خلال المنافقين إذا حدث كذب ، وإذا ائتمن خان ، وإذا وعد أخلف . فقال علي : أفلا سألناه ؟ فقالا : هبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال : لكني سأله .

فدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : لقيني أبو بكر وعمر ، وهما ثقلان ، ثم ذكر ما قالا . فقال : قد حدثتهما ، ولم أضعه على الموضع الذي يضعونه ، ولكن المنافق ^(٤) إذا حدث وهو يحدث نفسه أنه يكذب ، وإذا وعد وهو وعد نفسه أنه يخلف ، وإذا ائتمن وهو يحدث نفسه أنه يخون .

قال القاضي الإمام : هذا ليس بممتنع لوجهين : أحدهما ضعف سنده . والثاني أن الدليل الواضح قد قام على أن متعمد ^(٥) هذه الخصال لا يكون كافرا ، وإنما يكون كافرا باعتقاده يعود إلى الجهل بالله وصفاته أو التكذيب له .

(١) صحيح مسلم : ٧٦ (٢) جزا : جماعات ، وفرقا . (٣) في ل : المنافق .

(٤) في ل : ولكن المنافق الذي . (٥) في ل : معتقد .

وقالت طائفة : إنما ذلك مخصوص بالمنافقين زمان رسول الله .

أفادني أبو بكر الفهرى بالمسجد الأقصى : أن مقاتل بن حيان ، قال : خرجت زمان الحجاج بن يوسف ، فلما كنت بالري أخبرني أن سميد بن جبير بها مخفف من الحجاج ، فدخلت عليه ، فإذا هو في ناس من أهل وده . قال : جلست حتى تفرقوا . ثم قلت : إن لي - والله - مسألة قد أفسدت على عيشي . ففرغ سميد ، ثم قال : هات . فقلت : بلغنا أن الحسن ومكحولاً - وهما من قد علمت في فضلها ونفعهما فيما يرويان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : ثلاث من كن فيه فهو منافق ، وإن صلى وصام ، وزعم أنه مؤمن : إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا ائتمن خان . ومن كانت فيه خصلة منهن كان فيه ثلث النفاق . وظننت أني لا أسلم منهن أو من بعضهن ، ولم يسلم منهن كثير من الناس . قال : فضحك سميد ، وقال : هماني والله من الحديث [مثل]^(١) الذي أهمك .

فأتيت ابن عمر وابن عباس فقصصت عليهما ما قصصت على ، [فضحكا]^(٢) وقالوا : همنا والله من الحديث مثل الذي أهمك . فأتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم في أناس من أصحابه ، فقلنا : يا رسول الله ، إنك قد قلت : ثلاث من كن فيه فهو منافق ، وإن صام وصلى وزعم أنه مؤمن : من إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا ائتمن خان ، ومن كانت فيه خصلة منهن ففيه ثلث النفاق ، فظننا أننا لم نسلم منهن أو من بعضهن ولكن يسلم منهن كثير من الناس . قال : فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال : ما لكم ولهن ؟ إنما خصصت به^(٣) المنافقين ، كما خصهم الله في كتابه .

أما قولي : إذا حدث كذب فذلك قول الله عز وجل^(٤) : « إذا جاءك المنافقون ... » الآية لا يرون^(٥) نبوتك في قلوبهم ، أفأنتم كذلك ؟ قال : قلنا : لا . قال : فملا عليكم ، أنتم من ذلك برآء .

(١) من ل . (٢) من ل . (٣) في القرطبي : بهن .

(٤) سورة المنافقون ، آية ١ (٥) في ل : لا يستيقنون .

وأما قولي : إذا وعد أخلف ، فذلك فيما أنزل الله على : (ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله ...) إلى : (يكذبون) . أفأنتم كذلك ؟ قال : قلنا : لا ، والله لو عاهدنا الله على شيء لو قمنا بمعهده . قال : فلا عليكم ، أنتم من ذلك بُرّاء .

وأما قولي : إذا ائتمن خان ، فذلك فيما أنزل الله ^(١) : « إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالْأَفْئِدَةِ وَالْأَرْوَاحِ وَالْجَبَالِ وَالْأَنْجَارِ وَالْأَنْسَابِ وَالْأَسْرَارِ وَالْأَسْرَارِ وَالْأَسْرَارِ وَالْأَسْرَارِ » إلى : « جَهُولًا » . فكل مؤمن مؤتمن على دينه ، والمؤمن يفتسل من الجنابة في السر والعلانية ، ويصوم ويصلي في السر والعلانية ، والمناقب لا يفعل ذلك إلا في العلانية ، أفأنتم كذلك ؟ قلنا : لا . قال : فلا عليكم ، أنتم من ذلك بُرّاء .

قال : ثم خرجت من عنده فقضيت مناسكي ، ثم مررت بالحسن ابن أبي الحسن البصري ، فقلت له : حديث بلغني عنك . قال : وما هو ؟ قلت : مَنْ كُنَّ فِيهِ فُجُورٌ وَمُنَافِقٌ . قال : فحدثني بالحديث . قال : فقلت : أَعَدَدْتُ فِيهِ شَيْءَ غَيْرِ هَذَا ؟ قال : لا . قلت : أَلَا أَحَدَّثْتُكَ حَدِيثًا حَدَّثَنِي بِهِ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، فَحَدَّثَنِي بِهِ ، فَتَعَجَّبَ مِنْهُ ، وَقَالَ : إِنَّا لَقَيْنَا سَعِيدًا سَأَلْنَاهُ عَنْهُ وَإِلَّا قَبِلْنَاكَ .

قال القاضي : هذا حديث مجهول الإسناد ، وأما معناه ففيه نحو من الأول ، وهو تخصيصه من عمومها ، وتحقيقه بصفته ، أما قوله : « إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ ... » الآية ، فإنه كذب في الاعتقاد ، وهو كفرٌ محض .

وأما قوله : (ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله) فهي الآية التي نتكلم فيها الآن ، وهي محتملة يمكن أن يصححها الاعتقاد ، بخلاف ما عاهد عليه عند العهد . ويحتمل أن يكون بنية الوفاء حين العهد ، وطراً عليه ذلك بعد تحصيل المال .

وأما قوله ^(١) : « إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ » . وقوله فيه : إن المؤمن يصلي في السر والعلانية ، ويفتسل ويصوم كذلك ، فقد يترك الصلاة والنسل تكاسلاً إذا أسر ، ويفعل رياء إذا جهر ولا يكذب بهما ، وكذلك في الصوم مثله ، ولا يكون منافقاً بذلك ، لما بيناه من أن المنافق من أسرار الكفر ، والماضي من أثر الراحة ، وتشاغل في العبادة . وقالت طائفة : هذا فيمن كان الغالب عليه هذه الخصال .

والذي عندي أنه لو غلبت عليه المعاصي ما كان بها كافراً ما لم تؤثر في الاعتقاد . والذي عندي ^(١) أن البخاري روى عن خديفة أن النفاق كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأما اليوم فإنما هو الكفر بعد الإيمان ؛ وذلك أن أحداً لا يُملَم منه هذا ، كما كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم يملمه منه النبي ، وإنما هو القتل دون تأخير ، فإن ظهر ذلك من أحد في زماننا فيكون كقوله : مَنْ ترك الصلاة فقد كفر ، وأما عبدُ بَقٍ من مَوَالِيه فقد كفر . وقد قال علماءنا رحمة الله عليهم : إن إخوة يوسف عاهدوا آباهم فأخلفوه ، وحدثوه فكذبوه ، واثمنهم عليه بخانوه ، وما كانوا منافقين .

وقد حققنا ذلك في كتاب المشككين .

تحقيقه أن الحسن ابن أبي الحسن البصري عالم من علماء الأمة قال : النفاق نفاقان : نفاق الكذب ، ونفاق العمل ، فأما نفاق الكذب فكان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . وأما نفاق العمل فلا ينقطع إلى يوم القيامة .

المسألة السابعة - قوله تعالى : ﴿ إِلَى يَوْمٍ يَلْقَوْنَهُ ﴾ :

فيه قولان :

أحدهما - أن الضمير عائد إلى الله تعالى .

والثاني - أنه عائد على النفاق . عبّر عنه بجزائه ، كأنه قال : فأعقبهم نفاقاً في قلوبهم إلى يوم يَلْقَوْنَ جزاءه .

وعلى ذكر هذه الآية أنبئكم أنني كنتُ بمجلس الوزير العادل أبي منصور بن حمير على رتبة بينائها في كتاب ترتيب الرحلة للترغيب في الملة ، فقرأ القاري ^(٢) : « تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ » ، وكانت في الصف الثاني من الحلقة ، فظمراً أبو الوفاء على بن عقيل إمام الحنابلة ^(٣) بها ، وكان معتزلي الأصول ، فلما سمعتُ الآية قلت لصاحب لي كان يجلس على يساري : هذه الآية دليل على رؤية الله في الآخرة ، فإن العرب لا تقول : « لقيت فلانا » إلا إذا رأيته . فصرف وجهه أبو الوفاء المذكور إلينا مسرعاً ، وقال : تنتصر ^(٤) لمذهب الاعتزال في أن [الله] ^(٥) لا يرى

(١) في ل : والخيار . (٢) سورة الأحزاب ، آية ٤٤ (٣) في ل : الحنفية .

(٤) في ١ : ينتصر . (٥) من ل . وانظر هذا مع قوله السابق .

في الآخرة ، فقد قال : (فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ) . وعندك أن المنافقين لا يرون الله في الآخرة ، وقد شرحنا وَجْهَ الآيتين في المشـكـلـين ، وتقدير الآية : فَأَعْقَبَهُمْ هو نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ ، فيحتمل عَوْدَ ضمير « يلقونه » إلى ضمير الفاعل في أعقبهم المقدر بقولنا هو ، ويحتمل أن يعود إلى النفاق مجازا على تقدير الجزاء كما بيناه .
المسألة الثامنة - قوله تعالى : ﴿ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ : يريد به تحريم مخالفة العهد ونكث العهد كيفما تصرفت حاله .

روى البخارى عن نافع ، قال : لما خلع أهل المدينة يزيد بن معاوية جمع ابن عمر حشمه وولده ، فقال : إني سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يقول : يُنْصَبُ لِكُلِّ غَادِرٍ لَوْ لَا يوم القيامة ، وإنا قد بايعنا هذا الرجل على بَيْعَةِ الله وبَيْعَةِ رسوله ، وإني لا أعلم غدراً أعظم من أن يُبايع رجلٌ على بَيْعَةِ الله وبَيْعَةِ رسوله ، ثم ينصب له القتال ، وإني لا أعلم أحداً منكم خله ، ولا يبايع في هذا الأمر إلا كانت الفَيْصَلُ بيني وبينه .

وقال ابن خياط : إن بَيْعَةَ عبد الله ليزيد كانت كَرْهًا ، وأين يزيد من ابن عمر ، ولكن رأى بدينه وعلمه التسليمَ لأمر الله ، والفرار عن التعرض لفتنةٍ فيها من ذهاب الأموال والأنفس ما لا يفي بخُلْعِ يزيد . ولو تحقق أن الأمر يعودُ بعده في نصابه ، فكيف وهو لا يعلم ذلك ؟ وهذا أصلٌ عظيم فتقهمَّوه والتزموه ترشدوا إن شاء الله تعالى .

المسألة التاسعة - في قوله تعالى : ﴿ لَنْ آتَانَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ ﴾ :

دليل على أن من قال : إن ملكك ^(١) كذا فهو صدقة ، أو على صدقة ، إنه يلزمه ؛ وبه قال أبو حنيفة .

وقال الشافعي لا يلزمه ذلك ، والخلاف في الطلاق مثله ، وكذلك في العتق ، إلا أن أحمد بن حنبل يقول : إنه يلزم ذلك في العتق ، ولا يلزم في الطلاق .

وظاهرُ هذه الآية يدلُّ على ما قلناه خلافاً للشافعي ، وتعلق الشافعي بقوله صلى الله عليه وسلم : لا طلاق قبل نكاح ، ولا نذر فيما لا يملك ابن آدم . وسرد ^(٢) أصحابه في هذا الباب

(١) في الترطبي : إن ملكك كذا وكذا فهو صدقة فإنه يلزمه ، وبه قال أبو حنيفة .

(٢) في ١ : وسود .

أحاديث كثيرة لم يصح شيء منها ، فلا معمول عليه ، ولم يبقَ إلا ظاهر هذه الآية ، والماعنى مشتركة بيننا . وقد حققنا المسألة بطرقها فى كتاب التخليص .

وأما أحمد فزعم أن العتق قربة ، وهى تثبت فى الذمة بالنذر ، بخلاف الطلاق فإنه تصرف فى محله ، وهو لا يثبت فى الذمة .

وقال علماءنا : إن كان الطلاق لا يثبت فى الذمة فإن القول ينفق من المتكلم إذا صادف محلا ، وربطه بملك ، كما لو قال رجل لامرأته : إن دخلت الدار فأنت طالق ، فإن القول ينفق ويصح ويلزم ، وإذا^(١) دخلت الدار وقع الطلاق بالقول السابق له ، اللزوم المنفرد ، المضاف إلى محل صحيح تصح إضافة الطلاق إليه ، وهى الزوجة . فكذا إذا قال لها : إذا تزوجتك فأنت طالق ، وإذا ملكك هذا العبد فهو حر ؛ لأنه أضاف التصرف إلى محله فى وقت يصح وقوعه فيه ؛ فيلزمه كما لو قال لزوجته : إذا دخلت الدار فأنت طالق ، أو قال لعبدته : إذا دخلت الدار فأنت حر .

المسألة العاشرة - قوله : ﴿ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ ﴾ : حيل بينهم وبين التوبة ، وصرح بنفاقهم وكفرهم ؛ فلذلك لم تقبل صدقاتهم ؛ لأن صحة الإيمان شرط لقبول الصدقة والصلاة وسائر الأعمال ؛ ولذلك لم يقبلها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أبو بكر ولا عمر ولا عثمان ؛ اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم ، لعله بسريته ، وإطلاعه على بُنَيَات صدره .

الآية الحادية والثلاثون - قوله تعالى^(٢) : ﴿ وَلَا تَصِلْ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا ، وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَاسِقُونَ ﴾ .
فيها خمس مسائل :

المسألة الأولى - فى سبب نزولها^(٣) :

ثبت فى الصحاح والمصنفات حديث عبد الله بن عباس وغيره ، قال : سمعتُ عمر بن الخطاب يقول : لما توفى عبد الله بن أبي دُعَيْ رسول الله صلى الله عليه وسلم للصلاة عليه ، فلما وقف

(١) فى ل : فإذا . (٢) الآية الرابعة والثمانون . (٣) أسباب النزول : ١٤٧

عليه يريد الصلاة تحوّل حتى قُت في صدره ، فقلت : يا رسول الله ؛ أعلّى عدوّ الله عبد الله بن أبي القائل كذا يوم كذا وكذا - يمدّ دعائه آثامه ^(١) ؟ قال : ورسول الله صلى الله عليه وسلم يتبسّم ، حتى إذا كثرت عليه قال : أخر عني يا عمر ، إني خيّرتُ فاخترت ، قد قيل لي ^(٢) : «استغفر لهم أو لا تستغفر لهم . . . » الآية . لو أعلم أني لوزدت على السبعين غُفر له لزدت . قال : ثم صلى عليه ، ومشى معه ، فقام على قبره حتى فرغ منه ، قال : فمجيبتُ لي ولجراؤتي على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والله ورسوله أعلم .

قال : فوالله ما كان إلّا يسيرا حتى نزلت هاتان الآيتان : ولا تُصلّ على أحد - إلى آخر الآيتين . قال : فما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد على منافق ، ولا قام على قبره ، حتى قبضه الله . وفي الصحيح أيضا عن ابن عمر ، قال ^(٣) : جاء عبد الله بن عبد الله بن أبي إلى النبي صلى الله عليه وسلم حين مات أبوه ، فقال : أعطني قبضك أ كففته فيه ، وصلّ عليه ، واستغفر له . فأعطاه قبضه ، وقال : إذا فرغتم فآذِنُونِي ، فلما أراد أن يصلّي [عليه] ^(٤) جذبه عمر ، وقال : ليس قد نهى الله أن تصلّي على المنافقين ؟ فقال : أنا بين خيرتين : استغفر لهم ، أو لا تستغفر لهم . فصلّي عليه . فأنزل الله : (ولا تُصلّ على أحدٍ منهم مات أبدا ، ولا تقمّ على قبره) ، فترك الصلاة عليهم .

المسألة الثانية - اختلف الناس في قوله : (استغفر لهم أو لا تستغفر لهم) ، هل هو إياس أو تحيير ؟ فقال قوم : هو إياس ^(٥) بدليل ثلاثة أشياء :

أحدها - أنه قال : (فلن يغفر الله لهم) .

الثاني - أنه قال : إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم ، مبالغة ، كقول القائل : لو سألتني مائة مرة ما أجبتك .

الثالث - أنه علل ذلك بقوله : (ذلك بأنهم كفروا بالله ورسوله) ؛ وهذه العلة موجودة بعد الزيادة على السبعين ، وحيث توجد العلة يوجد الحكم .

(١) في أسباب النزول : أعدد أيامه . (٢) سورة التوبة ، آية ٨٠ .

(٣) صحيح مسلم : ٢١٤١ ، وأسباب النزول : ١٤٧ (٤) ليس في ١ .

(٥) في القرطبي : المقصود به الإياس .

وقال قوم : هو تخييرٌ من الله لنبيه ، والدليل عليه قوله صلى الله عليه وسلم لعمر : إني خيّرْت فاختَرْتُ ؛ قد قيل لي : استغفرْ لهم أولا تستغفرْ لهم إن تستغفرْ لهم سبعين مرة فلن يغفرَ الله لهم ، لو أعلم أنّي لو زِدْتُ على السبعين غُفِرَ له لَزِدْتُ . وهذا أقوى ؛ لأن هذا نص صريح صحيح من النبي صلى الله عليه وسلم في التخيير ، وتلك استنباطات ، والنصُّ الصريح أقوى من الاستنباط .

فأما قولهم : إنه قال : (فإن يغفرَ الله لهم) فهذا في السبعين ، وليس ما وراء السبعين كالسبعين ، لا مِنْ دليل الخطاب ولا من غيره ؛ أما من دليل الخطاب فإنّ دليل الخطاب لا يكونُ في الأسماء ؛ وإنما يكون في الصفات ، حسبما بيّناه في أصول الفقه ، وردّدناه على الدقاق ^(١) من أصحاب الشافعيّ الذي يجعله في الأسماء والصفات ، وهو خطأ صُراح وأما مِنْ غير دليل الخطاب فظاهرٌ أيضا ؛ لأنّ الحكم إذا علّق على اسم علم بقى ^(٢) غيره خاليا عن ذلك الحكم ، فيطلب ^(٣) الحكم فيه من دليل آخر .

وأما قولهم : إنها مبالغة فدعوى . ولمله تقدير لمعنى ، حتى لقد قال [في] ^(٤) ذلك الأستاذ أبو بكر بن فورّك رحمه الله : إن التمدّيل في الخمسة ، لأنها نصفُ العقد ، وزيادةُ الواحدة أدنى المبالغة ، وزيادة الاثنين لأقصى المبالغة ، ومنه سُمّي الأسد سبعما ، عبارة عن غاية القوة ، وفي الأمثال ^(٥) : أخذه أخذة سبعة ؛ أي غاية الأخذ ، على أحد التأويلات ، وهذا تحكّم ؛ إذ يحتمل أن يقول : إن الاثنين أوسط المبالغة ، والثلاثة نهايتها ، وذلك في الثمانية ، ومنه يقال في المثل - لمن بالغ في عَوْض السلامة : أئتمت . أي بلغت الغاية في الثمن ، وهذه التحكّكات لا قوة فيها ، والاشتقاقات لا دليل عليها ؛ وإنما هي مُلحّة ، فإذا عضدها الدليل كانت صحيحة .

وأما قولهم : إنه علّله بالكفر ، وذلك موجود بعد السبعين ، والكافر لا يُغفر له . قلنا : أما قولهم : إن ذلك موجود بعد السبعين ، فيقال له : هذا الحكم من عدم المغفرة إنما كان معلّقا بالسبعين ، والزيادة غيرُ معبّرة به ، كما تقدم بيانه ، وإنما علم عدم المغفرة في الكافر بدليل آخر ، ورّد من طرق ، منها قوله : « سواهم أسْتَغْفَرَتْ لهم . . . » الآية .

(١) هكذا بالأصل . (٢) في ١ : نفي . (٣) في ١ : يطلب . (٤) من ل . (٥) اللسان (سبع) .

المسألة الثالثة - في إعطاء القميص :

قال علماؤنا رحمة الله عليهم: روى أن عبد الله إذ طلب القميص كان على النبي قيصان قال: أعطه الذي يلي جلدك . وقالوا : إنه إنما أعطاه قيصه مكافأة على إعطائه قيصه يوم بدر للعباس ، فإنه لما أسير واستلب ثوبه رآه النبي صلى الله عليه كذا ، فأنفق ، وطاب له قيصا ، فما وجد له في الجلة قيصا يقادره إلا قيص عبد الله ، لتقاربهما في طول القامة ، فأراد النبي صلى الله عليه وسلم بإعطائه القميص أن ترتفع اليد عنه في الدنيا، حتى لا يلقاه في الآخرة ، وله عنده يد يكافئه^(١) بها .

المسألة الرابعة - قوله : ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ . . . ﴾ الآية - نص في الامتناع من الصلاة على الكفار ، وليس فيه دليل على الصلاة على المؤمنين .

وقد وهم بعض أصحابنا فقال : إن الصلاة على الجنازة فرض على الكفاية ، بدليل قوله : ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا ﴾ ، فنهى الله عن الصلاة على الكفار ، فدل على وجوبها على المؤمنين ، وهذه غفلة عظيمة ؛ فإن الأمر بالشئ نهى عن أضداده كآها عند بعض العلماء لفظاً ، وبتفاهم معنى .

فأما النهى عن الشئ فقد اتفقوا في الوجهين على أنه أمر بأحد أضداده لفظاً أو معنى ، وليست الصلاة على المؤمنين ضدًا مخصوصا للصلاة على الكافرين ؛ بل كل طاعة ضد لها ، فلا يلزم من ذلك تخصيص الصلاة على المؤمنين دون سائر الأضداد .

المسألة الخامسة - صلاة النبي صلى الله عليه وسلم على ابن أبي أبي اختلاف فيها على ثلاثة أقوال :

الأول - ما تقدم من أنه خير فاختار .

الثاني - ما روى أنه فعل ذلك مراعاة لولده ، وعوناً له على صحة إيمانه ، إيفاساً له ، وتأليفاً لقومه ؛ فقد روى أنه لما صلى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أسلم من الخرج ألف رجل .

الثالث - ما روى أبو داود عن عكرمة ، عن ابن عباس ، قال : دخل رسول الله صلى

الله عليه وسلم على عبد الله بن أبي بن سؤل ، فقال : قد كنتُ أسمع قولك ، فامْنُ على اليوم ، وكفني بقميصك ، وصلّ على . فكفّنه رسول الله بقميصه ، وصلى عليه . قال ابن عباس : فالله أعلم أى صلاة هى ! وإنّ محمداً صلى الله عليه وسلم لم يخادع إنساناً قط . قال عكرمة : غير أنه قال يوم الحديبية كلمة حسنة ، قال المشركون : إنا منعنا محمداً أن يطوف بالبيت ، وإنا نأذن لك . فقال : لا ، لى فى رسول الله أسوة حسنة .

قال القاضى : واتباع القرآن أولى فى قوله تعالى : (إنهم كفروا بالله . . .) الآية . فأخبر عنه بالكفر والموت على الفسق . وهذا عموم فى الذى نزلت الآية بسببه ، وفى كل منافقٍ مثله .

الآية الثانية والثلاثون - قوله تعالى ^(١) : ﴿ لَيْسَ عَلَى الضَّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى ، وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يَنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ . وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيَيْنُهُمْ تَفِيضٌ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يَنْفِقُونَ ﴾ . فيها سبع مسائل :

المسألة الأولى - فى سبب نزولها ^(٢) :

فيه خمسة أقوال :

الأول - نزلت فى العرباض بن سارية .

الثانى - نزلت فى بنى مُقرن من مُزينة ^(٣) ؛ قاله مجاهد .

الثالث - نزلت فى عبد الله بن الأزرق ، وابن أبي لبلى .

الرابع - نزلت فى سبعة من قبائل شتى ؛ قاله محمد بن كعب .

الخامس - فى أبى موسى ، وأصحابه ؛ قاله الحسن . وهو الصحيح .

ثبت أن أبا موسى قال : أتينا النبي صلى الله عليه وسلم فى نفر من الأشعرين ،

(١) آية ٩١ ، ٩٢ (٢) أسباب النزول : ١٤٨

(٣) فى أسباب النزول : فى بنى مقرن : معقل ، وسويد ، والنعمان .

فاستحْمَلْنَاهُ ، فَأَبَى أَنْ يَحْمِلَنَا ، فاستحْمَلْنَاهُ فحلف ألا يحملنا ، ثم لم يلبث النبي أن أتى بنهب إبل ، فأمر لنا بخمس ذَوْدٍ ، فلما قبضناها قلنا : تَغْلَلْنَا الْبَيْتَ يَمِينَهُ ، لا نفلح بمدّها أبداً ، فأتيتهُ فقلت : يا رسول الله ؛ إنك حلفت ألا تحمِلنا ، وقد حمَلنا . قال : أجل ، ولكِنِّي لا أحلفُ على يمين فأرى غيرَها خيراً منها إلا أتيتُ الذي هو خير منها .

المسألة الثانية - في المعنى :

إن الله لما استغفرهم لَعَزَوْا الروم ، ودعاهم إلى الخروج لفزوة تبوك بادر المخلصون ، وتوقف المنافقون والمتثاقلون ، وجعلوا يستأذنون رسول الله صلى الله عليه وسلم في التخلف ، ويمتدرون إليه بأعذارٍ منها كفر ، كقول الحرّ بن قيس : ائذن لي ولا تفتني بينات بني الأصفر ؛ فإنني لا أقدرُ على الصبر عنهن ، فأنزل الله تعالى ^(١) : « ومنهم من يقول ائذن لي ولا تفتني ألا في الفتنة سقطوا » .

ومنهم من قال ^(٢) : « لا تنفروا في الحرّ قل نار جهنم . . . » الآية .

وقال في أهل العذر الصحيح ^(٣) : (ليس على الضعفاء ولا على المرضى ...) إلى : (من

سبيل) . وهم الذين صدقوا في حالهم ، وكشفوا عن عُذرهم ، وهى :

المسألة الثالثة - التى بين الله في قوله ^(٤) : « وجاء المدّرون من الأعراب ليؤذّن لهم » ،

فأخبر الله سبحانه أن الناس ثلاثة أقسام : صنف مُعذّر ، وهو المقصر . وصنف ذو عذر .

وصنف لم يعتذر بمذره ، ولا أظهر شيئاً من أمره ، بل أعرض عن ذلك كلّهُ ، يقال : عذّر

الرجل - بتشديد الدال : إذا قصر ، وأعذّر إذا أبان عن عُذره ، وكلُّ واحد منهما يدخل

على صاحبه . وقد قرئ المُعذّرون - بإسكان العين ، وتخفيف الدال ، وبذلك قال جماعة

من الناس ؛ لكن يكشف المعنى فيه حقيقة الحال منه ، ولذلك عقبه الله تعالى بقوله :

(ما على المحسنين من سبيل) ، وهم الذين أبدوا عن عُذرٍ صحيح ، أو علم الله صدق

عذرهم فيما لم يبد عليهم دليل من حالهم .

والمعجب من القاضي أبى إسحاق يقول : إن سياق الكلام يقتضى أنهم الذين لا عذر

(١) سورة التوبة ، آية ٤٩ (٢) سورة التوبة ، آية ٨١

(٣) سورة التوبة ، آية ٩١ (٤) آية ٩٠

لهم ، وأنهم مذمومون ؛ لأنهم جاءوا ليؤذن لهم ، ولو كانوا من الضعفاء أو المرضى لم يحتاجوا أن يستأذنوا ؛ وليس الأمر كذلك ؛ بل كل أحد يستأذن النبي صلى الله عليه وسلم ، ويعلمه بحاله ، فإن كان مرثياً فالإيمان شاهدٌ لنفسه ، وإن كان غير مرثى مثل عجز البدن وقلة المال ، فالله شهيدٌ به ، وهو أعدلُ الشاهدين ، يُلقَى اليقين على رسوله بصدق عذر المعتذرين إليه ، ويخلق له القبول في قلبه له .

المسألة الرابعة - قوله : ﴿ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ ﴾ ، يريد من طريق إلى العقوبة على فعله ؛ لأنه إحسانٌ في نفسه ، والحسنُ ما لم يَنْهَ عنه الشرعُ ، والقبيحُ ما نهى عنه ، وقد بينا ذلك هنا وفي كتب الأصول .

المسألة الخامسة - هذا عموم ممتد في الشريعة ، أصلٌ في رفع العقاب والعتاب عن كل محسن . قال علماؤنا في الذي يقتض من قاطع يده فيُفَضِّي ذلك بالسراية إلى إتلاف نفسه ، فقال أبو حنيفة : يلزمه الدية . وقال مالك والشافعي : لا دية عليه ؛ لأنه محسن في اقتصاصه من المعتدي عليه ، فلا سبيل إليه . وكذلك إذا صال فجلَّ على رجل فقتله في دفعه عن نفسه فلا ضمان عليه عندنا ؛ وبه قال الشافعي .

وقال أبو حنيفة : يلزمه لما لا يملكه قيمته ، وكذلك في مسائل الشريعة كلها .

وقد أومأنا إلى ذلك في مسائل الخلاف ، وقررنا هذا الأصل في كتب الأصول .

المسألة السادسة - قوله ^(١) : ﴿ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ ﴾ - أقوى دليل على قبول عذر المعتذر بالحاجة والفقر عن التخلف في الجهاد إذا ظهر من حاله صدق الرغبة ، مع دعوى المعجزة ، كإفاضة العين ، وتغيير الهيئة ؛ لقوله : (تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ . . .) الآية ، ويدلُّ على أنه لا يلزم الفقيه الخروج في النزول والجهاد تعويلاً على النفقة من المسألة ، حاشا ما قاله علماؤنا دون سائر الفقهاء : إن ذلك إذا كانت عادة لزمه ذلك ، وخرج على العادة ؛ وهو صحيح ؛ لأنَّ حاله إذا لم يتغير يتوجَّه الفرض عليه توجُّهه عليه ، ولزمه أدائه ، وهي :

المسألة السابعة - قال علماؤنا رحمة الله عليهم : مِنْ قرائن الأحوال ما يفيد العلم الضروري ، ومنها ما يحتمل التردد ^(١) ؛ فالأول كمن يمرُّ على دارٍ قد علا فيها النمل ، وخُمِشت فيها الحدود ، وحُلقت الشمور ، وسُلقت ^(٢) الأصوات ، وخُرقت الجيوب ، ونادوا على صاحب الدار بالشُّبُور ^(٣) ، فيعلم أنه قد مات .

وأما الثاني فكذبُ موع الأيتام على أبواب الحكام ، قال الله تعالى - مخبرا عن إخوة يوسف ^(٤) : « وجاءوا أباهم عشاءً يبكون » ، وهم الكاذبون ، وجاءوا على قبيصه بدم كذب ، ومع هذا فإنها قرائن يستدل بها في الغالب ، وتنبيغ عليها الشهادة في الموت وغيره بقاء على ظواهر الأحوال وغالبها .

الآية الثالثة والثلاثون - قوله تعالى ^(٥) : ﴿ يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ ، قُلْ لَا تَعْتَذِرُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكُمْ ، قَدْ نَبَأْنَا اللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ ، وَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ .

فيها ست مسائل :

المسألة الأولى - هذه الآية نزلت بعد ذكر المنافقين ها هنا ، ونزلت بعد ذكر المؤمنين بعد هذا بآيات ، فأما هذه التي أعقبت ذكر المنافقين فعناها التهديد ، وأما الآية ^(٦) التي نزلت بعد هذا فعناها الأمر ، وتقديرها : اعملوا بما يُرضى الله ، وذلك أنَّ الففاق موضع ترهيب ، والإيمان محلّ ترغيب ، فقبول أهل كلِّ محل من الخطاب بما يليق به ، كما قيل للكفار : اعملوا ما شئتم ، على معنى التهديد .

المسألة الثانية - قوله تعالى : ﴿ وَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ ﴾ الباري راء مرئى ، يرى الخلق ، ويروونه ، فأما رؤيتهم له ففي محلِّ مخصوص ، ومن قوم مخصوصين ، وأما رؤيته للخلق فدأعة ، فهو تعالى يعلم ويرى .

وقال جماعة من المبتدعة : إنه يعلم ولا يرى ، ومتى أخبر عنه بالرؤية فإنها راجعة إلى العلم ، وقد دللنا في كتب الأصول على أنه راء برؤية ، كما أنه عالم بعلم ؛ لأنه أخبر عن نفسه بذلك ،

(١) في ١ : التزوير . (٢) السلق : شدة الصوت . (٣) الشُّبُور : الهلاك .

(٤) آية ١٦ (٥) آية ٩٤ (٦) آية ١٠٥

وخبْرُهُ صادق ، ولو لم يكن رائياً لكان مؤوفاً^(١) ؛ لأن الحى إذا لم يكن مُدركاً كان مؤوفاً ، وهو المتقدّس عن الآفات والنقائص ، وهذه العمدة العقلية لعلماؤنا ؛ فقد أخبر سبحانه عن نفسه بما يجب له من صفته ، وقام الدليل عليه من نعمته ، فلزمنّا اعتقاده والإخبار به .

المسألة الثالثة - قوله : ﴿ وَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ ﴾ :

ذكره بصيغة الاستقبال ؛ لأنّ الأعمال مستقبلة ، والبارى يعلم ما يعمل قبل أن يعمل ، ويراه إذا عمل ؛ لأنّ العلم يتعلق بالموجود والمعدوم ، والرؤية لا تتعلق إلا بالموجود ، وقد قال في الحديث الصحيح ، عن جبريل : ما الإحسان ؟ قال النبي صلى الله عليه وسلم : أن تعبد الله كأنك تراه ؛ فإنك إن لم تكن تراه فإنه يراك .

المسألة الرابعة - قال الأستاذ أبو بكر : قوله : ﴿ وَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ ﴾ : معناه يجعله في الظهور محلّ ما يرى .

وروى ابن القاسم ، عن مالك في الآية : أنه كان يقال : ابن آدم ، اعمل وأغلق عليك سبعين باباً ، يخرج الله عملك إلى الناس .

وهذا الذى قاله الأستاذ أبو بكر ، والإمام مالك ، إنما يكون فيما يتعلق برؤية الناس ، فأما رؤية الله فإنها تتعلق بما يُسرّه ، كما يتعلق بما يظهره ؛ لأنه لا تؤثر الحجب في رؤيته ، ولا تمنع الأجسام عن إدراكه .

وفى الأثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : لو أنّ رجلاً عبد الله فى صخرة لا باب لها ، ولا كوة لأخرج الله عمله إلى الناس كأنّما كان ، والله يُطلع المؤمنين على ما فى قلوب إخوانهم من خير فيحبّونه ، أو شرّ فيبغضونه . وقال الله : إذا تقرّب إلى عبدى شبراً تقرّبت إليه ذراعاً ، وإذا تقرّب إلى ذراعاً تقرّبت منه باعاً ، وإذا أتانى يمشى أتيتُهُ هَرُولُ ، ولا يزال العبد يتقرّب إلى بالنوافل حتى أحبه ، فإذا أحببته كنت سمعته الذى يسمع به ، وبصره الذى يبصر به .

وفى الصحيح : إذا أحبّ الله عبداً نادى فى السماء يا جبريل ؛ إني أحبّ فلاناً فأحبه ،

(١) الآفة : العاهة ، أو عرض مفسد لما أصابه ، وأيف الزرع : أصابته فهو مؤوف . والقوم : دخلت عليهم الآفة (القاموس) .

فيحبّه جبريل ، ثم ينادى جبريل : يا ملائكة السماء ؛ إن الله يحبّ فلانا فأحبّوه ، فيحبّه ملائكة السماء ؛ ثم يوضع له القبول في الأرض ، ولا أراه في البغض إلا مثل ذلك .

إيضاح مُسكّل :

قوله : إذا تقرب العبدُ مني شبرا نقرتُ منه ذراعاً مثلاً ؛ لأنّ البارئ سبحانه يستحيلُ عليه التّقرّب بالمساحة ؛ وإنما قُرّب به بالعلم والإحاطة للجميع ، وبالرحمة والإحسان لمن أراد ثوابه . وقوله أيضاً : أتيتُه أَهْرَولُ مثله في التمثيل ، والإشارة به إلى أن الثواب يكون أكثر من العمل ؛ فضرَبَ زيادةَ الأفعال بين الخلق في المجازاة على البعض مثلاً في زيادة ثوابه على أعمالهم .

وقوله : لا يزال العبدُ يتقرَّبُ إلىّ بالنواهل ، إشارة إلى أنّ المواظبة على العمل تُوجب مواظبةَ الثواب ، وتُظهرُ المواظبةَ الأعضاء عن المعاصي ؛ حينئذ تسكون الجوارح لله خالصة ؛ فعبّرَ بنفسه تعالى عنها تشريفاً لها حين خلصت من المعاصي . ومثله النزول ، فإنه عبارة عن إفاضة الخير ونشر الرحمة .

المسألة الخامسة - أما الآية الأولى في المنافقين فهي على رَسمِ التهديد ، كما بيناه ، ومعناها أنّ المنافقين يمتدّون الكفر ، ويُظهرون أعمال الإيمان كأنها أعمال برٍّ ، وهي رياء وسمعة بغير اعتقاد ولا نيّة ، فاللهُ يراها كذلك ، ويُطْلِعُ عليها عباده المؤمنين ، فأما إطلاع رسوله فبمعينيه ، وأما إطلاع المؤمنين فبالعلامات من الأعمال والأمارات الدالة على الاعتقاد ، وذلك كما قال : مَنْ أَسْرَ سريرةً ألبسه الله رداءها ، إن خيراً فخير وإن شراً فشرّ .

وأما الآية الثانية ^(١) في المؤمنين الذين خَلَطُوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً فإن الله يراه ويعلمه ، فيعلمه رسوله والمؤمنون على النحو الذي تقدم ، وزدّ الملمين إلى عالم الغيب والشهادة فنجزّيهم بأعمالهم ومواقعها . أما المنافق فنقدم إلى عمله فنجعله مباه منتورا . وأما المؤمن الذي خلط في أعماله طاعةً بمعصية فإنه يوازنُ بها في الكفتين ، فما رجح منها على مقدار عمله فيها أظهره عليها ، وحكم به لها .

والمرء يكون في موطنين :

أحدهما - موطن الخاتمة عند قبض الروح ، وهي :

المسألة السادسة - فإنه وقتُ كَشْفِ الغطاء ، وسلامة البصر عن العمى ، فيقال له ^(١) :
« كَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ » .

فانظر إلى ما كنت غافلا عنه ، أو به مُتَمَاهِونا .

والحالة الثانية عند الوزن ، وتطير الصحف والأنباء ، حينئذ يكون بإظهار الجزاء ،
وشرح صفة الأنباء ومواطنه في كتاب الذكر .

الآية الرابعة والثلاثون - قوله تعالى ^(٢) : ﴿ الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ
أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ .

فيها ثلاث مسائل :

المسألة الأولى - في قوله : ﴿ الْأَعْرَابُ ﴾ :

اعلموا - وفقكم الله لسبيل العلم تسليكونها ، وصرفكم عن الجهالات تركبونها ،
أن بناء (عرب) ينطلق في لسان العرب على معانٍ لا تنتظم في مساق واحد ، وعلى
رأى من يريد أن يجمّل الأبنية تنظر إلى المعاني من مشكاة ^(٣) واحدة ؛ فإن ذلك قد يجده
الطالب له ، وقد يعسر عليه ، وقد يعدمه وينقطع له . وهذا البناء مما لم يتفق لي ربط معانيه به .
وقد جاء ذكرُ الأعراب في القرآن ها هنا ، وجاء في السنة ذكرُ العرب في أحاديث
كثيرة ؛ ولغة العرب منسوبة إلى العرب ، والعرب اسم مؤنث ، فإذا صغروه أسقطوا الهاء
فقالوا عُرِيب . ويقال عَرَب وعُرب - بفتح الفاء والعين ، وبضم الفاء وبإسكان العين .
والعاربة والعرباء ؛ وهم أوائلهم ، أو قبائل منهم ، يقال إنهم سبع سماء ابن دُرَيْد وغيره .
ويقال الأعراب والأعارب .

وقال ابن قتيبة : الأعرابي لزييم البادية ، والعربي منسوب إلى العرب وكأنه يشير إلى

(١) سورة ق ، آية ٢٢ (٢) آية ٩٧

(٣) المشكاة : كل كوة غير نافذة (القاموس) .

أن هذه النسبة قد تكون نسبة جنس كالأعرابي ، وقد تكون نسبة لسان وإن كان من الأعاجم إذا تعلمها .

وتحتويُ القول أن الأعراب جمع ، وهو بناء له في الواحد أمثال ، منها : فَعَلَ وفَعَّل وفَعَّلَ وفَعَّلَ ، كَقَتْلُ وأَقْطَلَ ، وفَلَسَ وأَفْلَسَ ، وَحَمَلَ وأَحْمَلَ ، وَجَمَلَ وأَجْمَلَ ، ولم أجد عربياً بكسر الفاء إلا في نوع من النبات لا يستجيب مع سائر الأبنية ، وبأيت شعري ما الذي يمنع أن يكون الأعرابي منسوباً إلى الأعراب ، والعربي منسوباً إلى العرب ، ويكون الأعراب هم العرب . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : يا سلمان ! لا تبغضني فتفارق دينك . قال : وكيف أبغضك يا رسول الله ؟ قال : تبغض العرب . وقال : مَنْ غشَّ العرب لم يدخل في شفاعتي . وقال : مَنْ اقتراب الساعة هلك العرب .

وقال النبي صلى الله عليه وسلم : لنفرنَّ من الدجال حتى تلاحقوا بالجبال . قيل : يا رسول الله ؛ فأين العرب يومئذ ؟ قال : هم قليل .

وقال أيضاً : سام أبو العرب ، ويافث أبو الروم ، وحام أبو الحبش .
ومن غريب هذا الاسم أن بقاءه في التركيب للتعميم بقاء الحروف في المخارج على الترتيب .

المسألة الثانية - وهي فائدة القول :

اعلموا - وفقكم الله - أن الله تعالى علّم آدم الأسماء كلها ، فكان مما علّم من الأسماء العرب والأعراب والعربية ، ولا نبأ لك كيف كانت كيفية التعليم من لَدُنْ آدم إلى الأزمنة المتقدمة قبلنا ، وقبل فساد اللغة ، فكان هذا اسم اللسان ، واسم القبيلة ، حتى بعث الله محمداً سيدها ، بل سيّد الأمم صلى الله عليه وسلم ، فأعطى الله لها اسماً شريفاً ، وهو نبيّ ، رسول . . . إلى سائر أسمائه حسب ما بينهاها في شرح الصحيح والقبس وغيره ، وأعطى من أثر دينه على أهله وماله اسماً أشرف من (ع ر ب) ومن (ق ر ش) وهو (ه ج ر) ، فقال : المهاجرون ، وأعطى مَنْ آوى وناضل اسماً أشرف من الذي كان وهو (ن ص ر) ، فقال : الأنصار ، وعملهم باسم كريم شريف الموضع والمقطّع ، وهو (ص ح ب) ، فقال : أصحابي ، وأعطى مَنْ

لم يره حظاً في التشريف باسم عام يدخلون به في الحرمة ، وهي الأخوة ، فقال : وددت أنى رأيت إخواننا . قلنا : ألسنا بإخوانك يا رسول الله ؟ قال : بل أنتم أصحابي ، وإخواننا الذين يأتون من بعد ، فمن دخل في الهجرة أو ترسم بالنصرة فقد كمل له شرف الصحبة ، ومن بقى على رسمه الأول بقى عليه اسمه الأول ، وهم الأعراب .

ولذلك قيل لما صار سكة بن الأكوع في الرعية قال له الحجاج : يا سلمة ، تعربت ، ارتددت على عقبيك . فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن لي في التعريب ، وبعد هذا فاعلموا - وهي :

المسألة الثالثة - أن كل مسلم كان عليه فرضاً أن يأتي رسول الله صلى الله عليه وسلم فيكون معه ، حتى تقض العنصرة ، وتنفسح الدوحة ، وتحمى البيضة ، ويسمعوا من رسول الله صلى الله عليه وسلم دينهم ، ويتمموا شريعتهم حتى يبلغوها إلى يوم القيامة ، كما قال صلى الله عليه وسلم : تسمعون ويسمع منكم ، ويسمع ممن سمع منكم ، فمن ترك ذلك ، وبقي في إبله وماشيته ، وآثر مسقط رأسه ، فقد غاب عن هذه الحظوظ ، وخاب عن سبب الشرف ، وكان من صار مع النبي صلى الله عليه وسلم إذ صار إليه مؤهلاً لحل الشريعة وتبليغها ، متشرفاً بما تقلد من عهدتها ، وكان من بقي في موضعه خائباً من هذا الحظ منقطعاً عن هذه المرتبة . والذين كانوا معه يشاهدون آياته ، ويطالعون غرته البهية ، كان الشك يحتاج في صدورهم ، والنفاق يتسرب إلى قلوبهم ، فكيف بمن غاب عنه ، فمن هذا وقع البيان بقوله : ﴿ الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ﴾ ؛ فمنهم من يتخذ ما ينفق في سبيل الله ، وعلى إعلاء كلمة الله مغمراً لا مغنماً ، ومنهم من يسلم له اعتقاده ؛ فيتخذ ما ينفق وسيلة إلى الله ، وقربة ورغبة في صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه ورضاه عنه .

نكسمة : من خواص هؤلاء الخواص وسادة هؤلاء السادة ﴿ وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ﴾ من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه وأعد

لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿١﴾ .

وهي الآية الخامسة والثلاثون ، وفيها سبع مسائل :

المسألة الأولى - في تحقيق السبق ، وهو التقدم في الصفة ، أو في الزمان ، أو في المكان ، فالصفة الإيمان ، والزمن لمن حصل في أوانٍ قبل أوانٍ ، والمكان من تبوأ دار النصر ، واتخذها بدلاً عن موضع الهجرة ، وهم على ثمانى مراتب :

الأول - أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعليّ ، وسعد ، وبلال ، وغيرهم .

الثانية - دار الندوة .

الثالثة - مهاجرة أصحاب الحبشة ، كعثمان ، والزبير .

الرابعة - أصحاب العقبتين ، وهم الأنصار .

الخامسة - قوم أدرکوا النبي ﷺ صلى الله عليه وسلم ، وهو بقاء قبل أن يدخل المدينة .

السادسة - مَنْ صَلَّى إِلَى الْقِبْلَتَيْنِ .

السابعة - أهل بدر .

الثامنة - أهل الحديبية ، وبهم انقطعت الأولية .

واختار الشافعي الثامنة في تفسير الآية ، واختار في تفسيرها ابن السيب ، وقادة ،

والحسن مَنْ صَلَّى إِلَى الْقِبْلَتَيْنِ .

المسألة الثانية - القراءة في قوله : ﴿ وَالْأَنْصَارِ ﴾ بالخفض عطفاً على المهاجرين ،

فيكونون أيضاً فيها على مراتب منهم العقبيون ، ومنهم أهل القبايين ، ومنهم البدريون ،

ومنهم الرضوانية ^(٢) ، ويكون الوقت فيهما واحداً .

وقرئ : والأنصار - برفع الراء ، عطفاً على « والسابقون » ، ويُعزى ذلك إلى عمر

وقراءة الحسن ، واحتاره يعقوب ، وسواء كانت القراءة برفع الراء أو خفضها ففي الأنصار

سابق ومُصَلٍّ في كل طائفة واحد .

المسألة الثالثة - أول السابقين من المهاجرين أبو بكر الصديق رضي الله عنه ، فإنه أول

(١) آية ١٠٠ (٢) هم الذين شهدوا بيعة الرضوان .

مَنْ أَسْلَمَ . والدليلُ عليه قولُ عَمْرُو بْنِ عَبَّسَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ اتَّبَعَكَ عَلَى هَذَا الْأَمْرِ ؟ قَالَ : حُرٌّ وَعَبْدٌ . وبهذا احتج شيخُ السُّنَّةِ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ الْجَبَائِي فِي مَجْلَسِ ابْنِ وَرْقَاءِ أَمِيرِ الْبَصْرَةِ حِينَ ادَّعَى أَنْ عَلِيًّا أَوَّلُهُمْ إِسْلَامًا وَكَانَا شِيعِيَيْنِ . وَذَكَرَ أَيْضًا أَنَّ حَسَّانَ أَنْشَدَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَحْضَرَتِهِمْ ^(١) :

إِذَا تَذَكَّرْتَ شَجَّوْا مِنْ أَخِي نِفَقَةٍ فَاذْكُرْ أَخَاكَ أَبَا بَكْرٍ بِمَا فَعَلَا
الثَّانِي الْقَتَالِي الْمَحْمُودَ مَشْهُدُهُ ^(٢) وَأَوَّلَ النَّاسِ مِنْهُمْ ^(٣) صَدَقَ الرِّسْلَا

فَلَمْ يُذَكِّرْ ذَلِكَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَا قَالَ لَهُ : إِنَّمَا كَانَ أَوَّلَ مَنْ صَدَقَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ .

وَقَدْ رَوَى أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْجَارُودِ ، أَنبَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَسَّانَ الدِّيسَابُورِيُّ ، أَنبَأَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَعْدَى ، عَنْ مُجَالِدٍ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، قَالَ : سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ : مَنْ أَوَّلُ النَّاسِ إِسْلَامًا ؟ قَالَ : أَبُو بَكْرٍ ، أَوْ مَا سَمِعْتَ قَوْلَ حَسَّانَ :

إِذَا تَذَكَّرْتَ شَجَّوْا مِنْ أَخِي نِفَقَةٍ فَاذْكُرْ أَخَاكَ أَبَا بَكْرٍ بِمَا فَعَلَا
خَيْرَ الْبَرِيَّةِ أَتَقَاهَا وَأَعْدَهَا بَعْدَ النَّبِيِّ وَأَوْفَاهَا بِمَا سَمَلَا
الثَّانِي الْقَتَالِي الْمَحْمُودَ مَشْهُدُهُ وَأَوَّلَ النَّاسِ مِنْهُمْ صَدَقَ الرِّسْلَا

وَهَذَا خَبَرٌ اشْتَهَرَ وَانْتَشَرَ ، فَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ : حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ ، أَنبَأَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ مُجَالِدٍ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، قَالَ : قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : أَوَّلَ مَنْ صَلَّى أَبُو بَكْرٍ ، ثُمَّ تَمَثَّلَ بِأَبْيَاتِ حَسَّانَ ، وَذَكَرَهَا ثَلَاثَةً ، وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَبِينًا فَضْلَ أَبِي بَكْرٍ وَسَبْقَهُ لِعَمْرِ ابْنِ الْخَطَّابِ حِينَ غَاثَهُ ، دَعَا إِلَى صَاحِبِي ، فَإِنِّي بَعَثْتُ إِلَى النَّاسِ كَاثَةً ، فَقَالُوا : كَذَبْتَ ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : صَدَقْتَ ، وَأَسْلَمَ عَلَى يَدَيِ أَبِي بَكْرٍ خَلْقٌ كَثِيرٌ ، مِنْهُمْ الزُّبَيْرُ ، وَطَلْحَةُ ، وَسَعْدُ ، وَعُثْمَانُ ، وَأَهْلُ الْمَقْبَتَيْنِ ، وَلَيْسَ فِي تَقْدِيمَةِ إِسْلَامِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدِيثٌ يَعْمَلُ عَلَيْهِ ، لَا عَنْ سَلْمَانَ ، وَلَا عَنْ الْحَسَنِ ، وَلَا عَنْ أَحَدٍ .

(١) ديوانه : ٢٩٩ (٢) في الديوان : المحمود شيمته .

(٣) في الديوان : وأول الناس طرا .

المسألة الرابعة - قوله : ﴿ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ ﴾ :

وقد روى أن عمر قرأ [الذين] ^(١) بإسقاط الواو نعنا للأنصار ، فراجعهم زيد [بن ثابت] ^(٢) ، فسأل أبي بن كعب ، فصديق زيدا فرجع إليه عمر ، وثبتت الواو ^(٣) .

وقد بينا ذلك في تفسير قوله : أنزل القرآن على سبعة أحرف . وقد اختلف في التابعين ؛ فقيل : هم من أسلم بعد الحديبية ؛ كخالد بن الوليد ، وعمرو بن العاص ، ومن دناهم من مسلمة الفتح . وقد ثبت أن عبد الرحمن بن عوف شكا إلى النبي صلى الله عليه وسلم خالد ابن الوليد وعمرو بن العاص ؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم لخالد : دعو إلى أصحابي ، فوالذي نفسي محمد بيده ، لو أنفق أحدكم كل يوم مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيبه ^(٤) . خرج البرقاني وغيره .

وقيل : هم الذين لم يروا النبي صلى الله عليه وسلم ؛ ولا عاينوا معجزاته ؛ ولكنهم سمعوا خبره في القرن الثاني من القرن الأول ، وهو اسم مخصوص بالقرن الثاني ، فيقال صحابي وتابى بهذه الخطئة ، لما ذكر في هذه الآية ، وكفانا أن اتقينا الله ، واهتدينا بهدي رسول الله ، وافتقينا آثاره ، [و] ^(٥) اسم الأخوة التي قدمنا تبييناً لها .

المسألة الخامسة - إذا ثبتت هذه المراتب ، وبيئت الخطط فإن السابق إلى كل خير ، والتقدم إلى الطاعة أفضل من المصلى فيها والتالي بها . قال الله تعالى ^(٦) : « لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى » . ولكن من سبق أكرم عند الله مرتبة ، وأوفى أجراً ، ولو لم يكن للسابق من الفضل إلا اقتداء التالي به ، واهتدائه بهديه ، فيكون له ثواب عمله في نفسه ،

(١) من القرطبي .

(٢) في القرطبي : فرجع إليه عمر ، وقال : ما كنا نرى إلا أننا رفعنا رفعة لا ينالها معنا أحد . فقال أبي : مصداق ذلك في كتاب الله في أول سورة الجمعة : « وآخرين منهم لما يلحقوا بهم » . فثبتت القراءة بالواو . (٨ - ٢٣٨) . (٣) في القرطبي : ولا نصفه . والمد في الأصل : ربع الصاع ، ولما قدره به لأنه أقل ما كانوا يتصدقون به في العادة . ويروي بفتح الميم ، وهو الغاية . والنصيف : النصف (النهاية) .

(٤) في القرطبي : جعلنا لإخوانه . (٥) سورة الحديد ، آية ١٠ .

ومثل ثواب من اتبعه مُقتدياً به ^(١)؛ قال النبي صلى الله عليه وسلم: مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً فِي الْإِسْلَامِ كَانَ لَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْئاً .

ولذلك قلنا : إن الصلاة في أول الوقت أفضل من تأخيرها عنه ، ولا خلاف في المذهب فيه ، وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ الصَّلَاةُ لِأَوَّلِ وَقْتِهَا » ؛ وقد بيناه في غير موضع .

المسألة السادسة - قد بينا أن السبق يكون بالصفات والزمان والمكان ، وأفضل هذه الوجوه سبق الصفات . والدليل عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح : نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ بَيْنَهُمْ أَوْتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُنَا ، وَأَوْتَيْنَاهُ مِنْ بَعْدِهِمْ . فهذا اليوم الذي اختلفوا فيه ، فهذا الله له ، فاليهودُ غدا والنصارى بعد غد ، فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن مَنْ سَبَقْنَا مِنَ الْأُمَمِ بِالزَّمَانِ فَحَقْنَا بِعَدَمِهِمْ - سبقناهم بالإيمان ، والامتثال لأمر الله ، والانقياد إليه ، والاستسلام لأمره ، والرِّضَا بـكـايـفـه ، والاحتمال لوظائفه ، لامتراض عليه ، ولا تختار معه ، ولا تبدل بالرأي شريعته ، كما فعل أهل الكتاب . وذلك بقوفيق الله لما قضاه ، وبقيسيره لما يرضاه ، وما كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ .

المسألة السابعة - لما دَمَّ اللَّهُ الْأَعْرَابَ بِنَقْصِهِمْ وَحَطَّاهُمْ عَنِ الْمُرْتَبَةِ الْكَامِلَةِ لِسَوَاهِمُ تَرْتَبَتْ عَلَى ذَلِكَ أَحْكَامُ ثَلَاثَةٍ :

- أولها - أنه لا حق لهم في الْفَيْءِ وَالْغَنِيمَةِ ، حسبما يأتى في سرورة الحشر إن شاء الله .
- ثانيها - أن إمامتهم بأهل الحضرة ممنوعة لجهلهم بالسنة وتركهم للجمعة .
- ثالثها - إسقاط شهادة البادية عن الحاضرة .

واختلاف في تعليل ذلك ؛ فقيل : لأن الشهادة مرتبة عالية ، ومنزلة شريفة ، وولاية كريمة ، فإنها قبول قول النير على النير ، وتنفيذ كلامه عليه ؛ وذلك يستدعى كمال الصفة ، وقد بينا نقصان صِفَتِهِ فِي عِلْمِهِ وَدِينِهِ .

وقيل : إنما رُدَّتْ شهادته عليه ، لما فيه من تحقيق التهمة إذا شهد أهل البادية بحقوق أهل الحاضرة ، وتلك ريبة ؛ إذ لو كان صحيحاً لكان أولى الناس بذلك الحضريون ، فعدم

(١) هكذا بالأصول ، والكلام بحاجة إلى تكملة .

الشهادة عندهم ووجودها عند البدويين رتبة تقتضى التهمة ، وتوجب الرد ، وعن هذا قال علماؤنا : إن شهادتهم عليهم فيما يكون بينهم كالجراح ونحوها ممالا يكون في الحضر - ماضية . وقال أبو حنيفة : تجوز شهادة البدوي على الحضري ؛ لأنه لا يراعى كل تهمة ؛ إلا تراه يقبل شهادة العدو على عدوه .

وقد بينا ذلك في مسائل الخلاف ، فلينظره هنالك من أراد استيفاءه .
الآية السادسة والثلاثون - قوله تعالى (١) : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلَّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ .
فيها ست مسائل :

المسألة الأولى - قوله : ﴿ خُذْ ﴾ :
هو خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم ، فيقتضى بظاهره اقتصاده عليه ، فلا يأخذ الصدقة سواه ، ويلزم على هذا سقوطها بسقوطه ، وزوال تكليفها بموته ، وبهذا تعلق مانع الزكاة على أبي بكر الصديق ، وقالوا عليه : إنه كان يطينا عوضا عنها التطهير ، والتزكية لنا ، والصلاة علينا ، وقد عدمناها من غيره ، ونظم في ذلك شاعرهم فقال (٢) :

أطعما رسول الله ما كان بيننا فيا عجب ما بال مُلك أبي بكر
وابن الذي سألوكم فنهتم لكالتهم أو أخلى لديهم من التمر
سنمنعهم مادام فينا بقية كرام على الضراء في العسر واليسر
وهذا صنف من القائمين على أبي بكر أمثلهم طريقة ، وغيرهم كفر بالله من غير تأويل ، وأنكر النبوة ، وساعد مسيلمة ، وأنكر وجوب الصلاة والزكاة .

وفي هذا الصنف الذي أقر بالصلاة ، وأنكر الزكاة وقمت الشبهة لعمر حين خالف أبا بكر في قتالهم ، وأشار عليه بقبول الصلاة منهم وترك الزكاة ، حتى يتمهد الأمر ، ويظهر حزب الله ، وتسكن سورة الخلاف ؛ فشرح الله صدر أبي بكر للحق ، وقال : والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة ؛ فإن الزكاة حق في المال ، والله لو منعوني عقالا كانوا يؤدونه إلى رسول الله لقاتلتهم عليه .

قال عمر : فوالله ما هو إلا أن شرح الله صدرَ أبي بكرٍ للقتال ، فمرفت أنه الحق .
وبهذا اعترضت الرافضةُ على الصديق ، فقالوا : عَجِلَ في أمره ، وتَبَدَّدَتِ السياسةُ وراءَ ظَهْرِهِ ، وأَرَأَقَ الدماء .

قلنا : بل جمل كتاب الله بين عينيه ، وهَدَى رسول الله صلى الله عليه وسلم بظفر إليه ، والقرآنُ يَسْتَنِيرُ به ، والسياسةُ تَهْدِي سُبُلَهَا ؛ فإنه قال : والله لأقاتلنَّ من فرقَ بين الصلاة والزكاة . وصدق الصديق ، فإنَّ الله يقول ^(١) « فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ » ؛ فشرطهما ، وحقَّقَ العصمةَ بهما ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم : أمرت أن أقاتل الناسَ حتى يقولوا : لا إلهَ إلا الله ، فإذا قالوها عصموا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وأموالَهُمْ إلا بحقها ، ، وحسابُهُم على الله .

فقال أبو بكر لعمر - حين تملَّق بهذا الحديث : فقد قال النبيُّ صلى الله عليه وسلم : إلا بحقها . والزكاةُ حقُّ المال ، فالصلاةُ تحقنُ الدَّمَ ، والزكاةُ تعمِّمُ المال .
وقد جاء في الحديث الصحيح : أُمِرْتُ أن أقاتل الناسَ حتى يقولوا لا إلهَ إلا الله ، ويقيموا الصلاةَ ، ويؤتوا الزكاةَ .

وأما السياسةُ فما عداها فإنه لو ساهلهم في مَنع الزكاة لقويتْ شوكتُهُمْ ، وتعمَّكتْ في القلوب بدعتهم ، وعسر إلى الطاعة صرْفهم ، فاجلَّ بالدواء قبل اسفحال الداء .
فأما إراقتُهُ للدماء فبالحق الذي كان عصمها قبل ذلك ، وإرافهُ الدماء - يا معشر الرافضة - في توطيد الإسلام وتمهيد الدين أكد من إراقتها في طلب الخلافة ، وكلَّ عندنا حق ، وعليكم في إبطال كلامكم ، وضيق مراكم خفق .

فأما قولهم : إن هذا خطابٌ للنبي صلى الله عليه وسلم فلا يلتحق غيره فيه به ، فهذا كلامٌ جاهلٌ بالقرآن غافلٌ عن مأخذ الشريعة ، مُتَعَلِّعٌ بالدين ، متهافٍ في النظر ؛ فإنَّ الخطابَ في القرآن لم يرد باباً واحداً ، وإن اختلفت موارده على وجوهٍ منها في غرضها هذه ثلاثة :
الأول - خطاب توجَّه إلى جميع الأمة ، كقوله ^(٢) : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى

(١) سورة التوبة ، آية ١١ (٢) سورة المائدة ، آية ٦

إلى الصلاة » ، وكقوله ^(١) : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ » ، ونحوه .
 الثانى - خطاب خُصَّ به النبىُّ صلى الله عليه وسلم كقوله ^(٢) : « وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ بِحَمْدِ اللَّهِ الْغَافِلَةِ » . وكقوله فى آية الأحزاب : « خَالِصَةً لِّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ » ؛ فهذان مما أُفِرِدَ النبىُّ صلى الله عليه وسلم بهما ، ولا يشركه فيهما أحدٌ لفظاً ومعنى ، لما وقع القول به كذلك .
 الثالث - خطاب خُصَّ به النبىُّ صلى الله عليه وسلم قولاً ويشركه فيه جميعُ الأمة معنى وفِعْلاً ، كقوله ^(٣) : « أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ » . وقوله ^(٤) : « فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ » ، وكقوله ^(٥) : « وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ . . . » الآية .

فكُلُّ مَنْ دَاخَلَ ^(٦) عَلَيْهِ الشَّمْسُ مخاطبٌ بالصلاة ، وكذلك كلٌّ مَنْ خَافَ يَقِيْمُ الصَّلَاةَ بتلك الصفة .
 ومن هذا القَبِيلِ قوله : (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا) ؛ فإنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْآمِرُ بِهَا ، وَالِدَّاعِى إِلَيْهَا ، وَهُمْ الْمُعْطُونَ لَهَا ، وَعَلَى هَذَا الْمَعْنَى جَاءَ قَوْلُهُ ^(٧) : « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ أَنْقِ اللَّهَ » ، و« يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِمَدَّتِهِنَّ » ^(٨) .
 وَقَدْ قِيلَ لَهُ ^(٩) : « فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ » . وما كان ليشكَّ ، وَلَكِنْ الْمُرَادُ مَنْ شَكَّ مِنَ النَّاسِ مِمَّنْ كَانَ مَعَهُ فِي وَقْتِهِ .
 الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ - قوله : ﴿ تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلَّى عَلَيْهِمْ ﴾ :

الأصل فى فعل كَلِ إِمَامٌ يَأْخُذُ الصَّدَقَةَ أَنْ يَدْعُوَ لِلْمَعْتَصِدِ بِالْبِرَّةِ ؛ ثَبَتَ فى الصَّحِيحِ عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا أَتَاهُ رَجُلٌ بِصَدَقَتِهِ قَالَ : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ فُلَانٍ ، فَجَاءَهُ ابْنُ أَبِي أَوْفَى بِصَدَقَتِهِ ، فَأَخَذَهَا مِنْهُ ، ثُمَّ قَالَ : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى .

(١) سورة البقرة ، آية ١٨٣ (٢) سورة الإسراء ، آية ٧٩

(٣) سورة الإسراء ، آية ٧٨ (٤) سورة النمل ، آية ٩٨ (٥) سورة النساء ، آية ١٠٢

(٦) دلست الشمس : غربت أو اصفرت ، أو ماتت ، أو زالت عن كبد السماء (القاموس) .

(٧) أول سورة الأحزاب . (٨) أول سورة الطلاق . (٩) سورة يونس ، آية ٩٤

وأما قوله : ﴿ تَطَهَّرْهُمْ وَتُنَزِّكْهُمْ بِهَا ﴾ - فإنه من صفة الصدقة ، وكذلك قوله : تزكيتهم . يعنى أن الصدقة تكون سبباً في طهارتهم وتنميتهم .

وأهل الصناعة يرون أن يكون ذلك خطاباً للنبي صلى الله عليه وسلم ، حتى بالنوا فقالوا : إنه يجوز أن يقرأ تطهّرهم - بجزم الراء ، ليسكون جواب الأمر ، والذي نراه أن كونه صفة أباغ في نعت الصدقة ، واقطع لشغب المخالف ، وأبعد من المجاز بمنزلة .

المسألة الثالثة - قوله : ﴿ إِنْ صَلَّاتِكَ سَكَنَ لَهُمْ ﴾ :

يعنى دعاءك . وقد تكون الصلاة بمعنى الدعاء في الأظهر من معانيها ؛ قال الأعشى ^(١) :

تَقُولُ بِذَنبِي وَقَدْ يَمُتُّ مَرُّ نَحْلٍ يَا رَبِّ جَنَّبَ أَبَى الْأَوْصَابِ وَالْوَجَعَا

عَلَيْكَ مِثْلُ الَّذِي صَلَّيْتَ فَاغْتَمَضِي نَوْماً فَإِنَّ اجْتَنِبَ الْمَرْءُ مُضْطَجِعَا

وَالسَّكَنُ : ما تسكن إليه النفوس ، وتطمئن به القلوب . وقال قتادة ^(٢) : وقار لهم .

المسألة الرابعة - اختلف الناس في هذه الصدقة المأمور بها ؛ فقيل : هي القرض ،

أمر الله بها هاهنا أمراً مُجْمَلاً لم يبين فيها المقدار ، ولا المحل ، ولا النصاب ، ولا الحول ؛

وبين في سورة الأنعام المحل وَخَدَهُ ، وكل بيان سائر ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم ،

ورتب الشريعة بالحكمة في العبادات على ثلاثة أنحاء ؛ منها ما يجب مرة في العمر كالحج ،

ومنها ما يجب مرة في الحول كالزكاة ، ومنها ما يجب كل يوم كالصلاة .

وقيل : المراد بها التطوع .

قيل : نزلت في قوم تيب عليهم فرأوا أن مِّنْ توبتهم أن يتصدقوا ؛ فأمر النبي صلى الله

عليه وسلم في هذه الآية بهذه الأوامر .

قال ابن عباس : أتى أبو لبابة وأصحابه حين أطلقوا ، وتيب عليهم - بأموالهم إلى النبي

صلى الله عليه وسلم . فقالوا : يا رسول الله ، هذه أموالنا فتصدق بها عنا ، واستغفر لنا .

فقال : ما أمرت أن آخذ من أموالكم شيئاً ، فأنزل الله : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ﴾ ،

وكان ذلك مرّ جمعه من غزوة تبوك .

وأبو لبابة ممن فرط في قريظة ، وفي تخلفه عن غزوة تبوك ، وحين تيب عليه قال :

(١) اللسان - مادة صلى ، وديوانه : ١٠١ (٢) في القرطبي : قال قتادة : معناه وقار لهم .

يارسول الله ، إن مِن توبتي أن أتصدق بمالي ، وأهجر دار قومي التي أصبَتْ فيها الذنب . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : يجزيك الثالث .

وكذلك قال كعب بن مالك : يارسول الله ؛ إن مِن توبتي أن أنخلع من مالي صدقةً إلى الله وإلى رسوله . قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : أمسك بمض مالك ، فهو خير لك . قال : فإن أمسك سهمي الذي بخير ، ولا تعلم هل هو بقدر ثلث ماله أو أكثر من ذلك أو أقل . قال الفقيه الإمام : وهذه الأقوال الثلاثة في معنى الصدقة محتملة . والأظهر أنها صدقة الفرض ؛ لأن التماثل لا يكون إلا بدليل يبين أن هذا مرتبط بما قبله متماق به ما بعده . المسألة الخامسة - قال أمصه : قال مالك في قوله ^(١) : ﴿ وَآخِرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنْ اللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ . نزلت في شأن أبي لبابة بن عبد المنذر ؛ قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم حين أصابه الذنب : يارسول الله ؛ أجورك ، وأنخلع من مالي . فقال : يجزيك من ذلك الثالث . وقد قال الله تعالى : « خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا » .

وروى ابن وهب ، وابن القاسم ، عنه ، نحوه .

وروى الزبير بن بكار ، عن عبد الله بن أبي بكر ، قال : ارتبط أبو لبابة إلى جذع من جذوع المسجد بسلسلة يضع عشرة ليلة ، فكانت ابنته تأتيه عند كل صلاة فتجعله فيتوضأ ، وهي الأسطوان الخلق نحو من ثلثها يدعى أسطوان التوبة ، ومنها حل رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا لبابة حين نزلت توبته ، وبينها وبين القبر أسطوان ، وكان مالك يقول : الجدار من المشرق في حد القناديل التي بين الأساطين التي في صفها أسطوان التوبة وبين الأساطين التي تلي القبر .

وهذا غريب من رواية الزبير عن مالك ، وجميع الروايات نص عن مالك في أن الآية نزلت في ذلك .

المسألة السادسة - قال مالك رضي الله عنه : إذا تصدق الرجل بجميع ماله أجزأه إخراج الثالث .

وقال الشافعي وأبو حنيفة : يلزمه إخراج الكل ، وتعلق مالك بقصة أبي ليابة في أن رده إليه من الجميع إلى الثلث ، وهذا كان قويا لولا أنه قال لـكعب بن مالك : أَمْسِكْ عَلَيْكَ بَعْضَ مَالِكَ مِنْ غَيْرِ تَحْدِيدٍ ، وهو أصحُّ من حديث أبي ليابة .

وقد ناقض علماءنا ؛ فقالوا : إنه إذا كان ماله مميّنا دابة أو داراً أو ضيعة فتصدق بجميعها مضي ، وهذه صدقة بالكل ، فتخمش وجه المسألة ، ولم يتباج منه وضح ، وقد أشرنا إليها في مسائل الخلاف ، والحق يمود صدقة الكل عليه ، والله أعلم .

الآية السابعة والثلاثون - قوله تعالى (١) : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾ .

هذه الآية نص صريح في أن الله هو الآخذ للصدقات ، وأن الحق لله ، والنبي واسطة ، فإن توفي فعامله هو الواسطة ، والله حي لا يموت ، فلا يبطل حقه كما قالت المرتدة .

وفي الحديث الصحيح (٢) : إن الصدقة لتقع في كف الرحمن قبل أن تقع في كف السائل فيربّيها كما يربّي أحدكم فلوله أو فصيلة (٣) ، والله يضاعف لمن يشاء .

وكفى بكف الرحمن عن القبول ؛ إذ كُيلَ قابل لشيء يأخذه بكفه ، أو يوضع له فيه ، كما كفى بنفسه عن الریض تعظفاً عليه بقوله : يقول الله عبدي مرضت فلم تعدني ، حسبما تقدّم بيانه .

الآية الثامنة والثلاثون - قوله تعالى (٤) : ﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَىٰ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾ .

فيها ست مسائل :

المسألة الأولى - ذم الله تعالى المنافقين والمقصّرین في هذه السورة في آيات جملة ، ثم طبقهم طبقات محمواً وخصوصاً ، فقال (٥) : « الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا » . وقال (٦) : « وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يَتَّخِذُ مَا يُنْفِقُ مَغْرَمًا » . « وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَخُذِمَا يُنْفِقُ قُرْبَاتٍ » ؛

(١) آية ١٠٤ (٢) صحيح مسلم : ٢ - ٧٠٢ (٣) الفلو : ولد الفرس . والفصيل : ولد اللفة إذا فصل من إرضاع أمه . وفي مسلم : أو فلوله . والفلوس : الناقة الفتية . (٤) آية ١٠٧ (٥) آية ٩٧ (٦) آية ٩٨ (٧) آية ٩٩

وهذا مَدْحٌ يَتَمَيَّزُ بِهِ الْفَاضِلُ مِنَ الْفَاقِصِ وَالْحَقُّ مِنَ الْمُبْطَلِ ، ثم ذكر السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار ، ثم قال ^(١) : « وَمَنْ حَوَّاهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ » . وقال ^(٢) : « وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُّوا عَلَى النَّفَاقِ » ؛ أى استعزوا عليه وتحققوا به .

وقال : وآخرون - يعنى على التوسط - خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً ، ثم قال ^(٣) : « وآخرون مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللَّهِ » ، وهم نحو من سبعة ، منهم أبو لبابة ، وكعب ، ومُرارة ، وهلال ، جعلهم تحت المشيئة ورجأهم بالتوبة ، مُشيراً إلى المنفرة والرحمة ، ثم قال ^(٤) : (والذين اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا) . أسقط ابنُ عامرٍ ونازعُ منهما الواو ، كأنه ردّه إلى مَنْ هُوَ أَهْلٌ مَنْ تَقْدِمُ ذِكْرُهُ ، وزاد غيرهما الواو ، كأنه جعلهم صنفًا آخر .
وقد قيل : إن إسقاط الواو تجعله مبتدأ ، وليس كذلك ؛ بل هو لما تقدم وصفه ، ولن يحتاج إلى إضمار ، وقد مهدناه في الملاحظة .

المسألة الثانية - فى سبب نزول الآية :

روى ^(٥) أن اثنى عشر رجلاً من المنافقين كلهم ينتمون إلى الأنصار بنى عمرو بن عوف بنواً مسجداً ضِراراً بمسجد قباء ، وجاءوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو خارج إلى تبوك ، فقالوا : يا رسول الله ، قد بنينا مسجداً لذى العلة والحاجة والليلة الطويلة ، وإننا نحب أن تأتينا وتصلى فيه لنا . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إني على جناح سفرٍ وشغل ، ولو قدمنا إن شاء الله أتيناكم فصلتكم لكم فيه .

فلما نزل النبي صلى الله عليه وسلم بقرُب المدينة راجعاً مِنْ سَفَرِهِ أُرْسِلَ قَوْمًا لَهُدْمُهُ ، فُهْدِمَ وأُحْرِقَ .

المسألة الثالثة - قوله تعالى : ﴿ ضِرَارًا ﴾ : قال المفسرون : ضِرَارًا بالمسجد ، وليس المسجد ضِراراً ، إنما هو ضِرَارٌ لأهلِهِ .

المسألة الرابعة - قوله : ﴿ وَكَفَرًا ﴾ : لَمَّا اتَّخَذُوا الْمَسْجِدَ ضِرَارًا لاعتقادهم أنه لآخرمة لمسجد قباء ولا لمسجد النبي صلى الله عليه وسلم كفروا بهذا الاعتقاد .

(١) سورة التوبة ، آية ١٠١ (٢) آية ١٠٦ (٣) آية ١٠٧ ، وهى الآية التى يتكلم فيها .

(٤) أسباب النزول : ١٤٩

المسألة الخامسة - قوله : ﴿ وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ :

يعنى أنهم كانوا جماعةً واحدةً في مسجد واحد ، فأرادوا أن يفرقوا شملهم في الطاعة ، وبفردوا عنهم للكفر والمعصية ، وهذا يدلُّ على أن المقصد الأكثر والغرض الأظهر من وضع الجماعة تأليف القلوب ، والكلمة على الطاعة ، وعقد الذمام والحُرمة بفعل الديانة ، حتى يقع الأنس بالمخالطة ؛ وتصفو القلوب من وُضَر^(١) الأحقاد والحسادَة . ولهذا المعنى تطفن مالك رضى الله عنه حين قال : إنه لا تُصلى جماعتان في مسجد واحد ، ولا بإمامين ، ولا بإمام واحد خلافا لسائر العلماء وقد روى عن الشافعى المنع حيث كان ذلك تستيتا للكلمة ، وإبطالا لهذه الحكمة ، وذريعة إلى أن نقول : من أراد الانفراد عن الجماعة كان له عُذْرٌ ، فيقيم جماعته ، ويقدم إمامته ؛ فيقع الخلاف ، ويبطل النظام ، وخفى ذلك عليهم . وهكذا كان شأنه معهم ، وهو أثبت قداماً منهم في الحكمة ، وأعلم بمقاطع الشريعة .

المسألة السادسة - قوله تعالى : ﴿ وَإِرْصَادًا لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ ﴾ :

يقال : أرصدت كذا لكذا إذا أعددتَه مرتقباً له به ، والخبر بهذا القول عن أبى عامر الراهب ، سمَّاه رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو عامر^(٢) الفاسق ، كان قد حزَّب الأحزاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وجاء معهم يوم الخندق ، فلما خذله الله لحق بالروم يطلب النصر من ملوكهم على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكتب إلى أهل مسجد الضرار ، يأمرهم ببناء المسجد المذكور ، ليصلى فيه إذا رجع ، وأن يستعدوا قوةً وسلاحاً ؛ وليكون فيه اجتماعهم للطعن على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، فأطلمه الله على أمرهم ، وأرسل لهدمه وحرقه ، ونهاه عن دخوله ، فقال - وهى :

الآية التاسعة والثلاثون - قوله تعالى : ﴿ لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لِمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ ، فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ ﴾ .

فيها سبع مسائل :

(١) أصل الوُضْر : الوسخ . (٢) كان قد تنصر في الجاهلية وقرأ علم أهل الكتاب ، وله شرف في الخرج ، ولما قدم رسول الله مهاجراً إلى المدينة خرج فاراً إلى كفار مكة ياتلهم على حرب رسول الله .

(ابن كثير : ٢ - ٣٨٧) . (٣) آية ١٠٨

المسألة الأولى - قوله تعالى : ﴿ أَبَدًا ﴾ :

ظرف زمان ، وظروف الزمان على قسمين : ظرف مقدّر كاليوم والليلة ، وظرف مُبَيَّن على لفظهم ، ومطلق على لُغَتِنَا ؛ كالحين والوقت . والأبَدُ من هذا القسم ، وكذلك الدهر ، وقد بيّناه في المشـكـلـين ، وشرح الصحيحين ، وماجئة المتفقين ، بَيَدَنَا نشير فيه ها هنا إلى نكتة من تلك الجمل ، وهى أن « أَبَدًا » وإن كان ظرفاً مُبَيَّنّاً لا عموم فيه ، ولكنه إذا اتصل بالنهاي^(١) أفاد العموم ، لا من جهة مقتضاه ، ولكنه من جهة النهى ؛ فإنه لو قال : لا تَقُمْ فيه لكفى فى الانكِفاف المطلق ، فإذا قال « أَبَدًا » فكانه قال : لا تَقُمْ فى وقت من الأوقات ، ولا فى حين من الأحيان ، وقد فهم ذلك أهل اللسان ، وقضى به فقهاء الإسلام ، فقالوا : لو قال رجل لامرأته : أَنْتِ طالق أبداً طَلقت طاقَةً واحدة .

المسألة الثانية - قوله تعالى : ﴿ لِمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى ﴾ :

اختلف فيه ، فقبل : هو مسجد قُباة ؛ يروى عن جماعة - منهم ابن عباس ، والحسن . وتعلقوا بقوله : ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ ، ومسجد قُباة كان فى أول يوم أُسِّس بالمدينة .

وقيل : هو مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ قاله ابن عمر ، وابن المسيب .

وقال ابن وهب ، عن مالك وأشهب عنه ، قال مالك : المسجد الذى ذكر الله أنه أُسِّس على التقوى مِنْ أول يوم أحق أن تقوم فيه - هو مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ إذ كان يقوم رسول الله ويأتيه أولئك مِنْ هُنَالِكَ . وقال الله تعالى^(٢) : « وَإِذْ رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا » هو مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فنزع مالكُ باستواء اللفظين ؛ فإنه قال فى ذلك تقوم فيه . وقال فى هذا قائماً ؛ فكانا واحداً ، وهذه نزعة غريبة ، وكذلك روى عنه ابن القاسم أنه مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقد روى الترمذى^(٣) ، عن أبى سعيد الخدرى ، قال : تمارى^(٤) رجلان فى المسجد الذى أُسِّس على التقوى مِنْ أول يوم ؛ فقال رجل : هو مسجد قُباة ؛ وقال آخر : هو مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هو مَسْجِدِي هذا . قال أبو عيسى : هذا حديث صحيح ، وجزم مسلم أيضاً بمثله .

(١) فى القرطبى : إذا اتصل بلا النافية . (٢) سورة الجمعة ، آية ١١ (٣) والقرطبى : ٨ - ٢٥٩

(٤) تماروا : اختلفوا وتنازعوا .

فإن قيل ، وهى :

المسألة الثالثة - فقلوه : ﴿ فِيهِ ، فِيهِ ﴾ :

ضميران يرجعان إلى مُضْمَرٍ واحد بغير رِزَاع ، وضميرُ الظرف الذى يقتضى الرجال المتطهرين هو مسجدُ قُبَاء ؛ فذلك الذى أُسِّس على التقوى ، وهو مسجد قُبَاء .

والدليل على أن ضميرَ الرجال المتطهرين هو ضمير مسجد قُبَاء حديثُ أنى هريرة ؛ قال : نزلت هذه الآية فى أهل قُبَاء : « فيه رجال يحبون أن يتطهروا . . . » الآية . قال : كانوا يستنجون بالماء ، فنزلت هذه الآية فيهم .

وقال قتادة : لما نزلت هذه الآية قال النبي صلى الله عليه وسلم لأهل قُبَاء : إن الله قد أحسن عليكم التناء فى الطهور^(١) ؛ فما تصنعون ؟ فقالوا : إنا نغسل أثر الغائط والبول بالماء . قلنا : هذا حديث لم يصح . والصحيح هو الأول .

وقد اختلف فى الطهارة المُتَنَّى بها على أقوال لا تعلق لها بما نحن فيه ، كالتمطر بالنوبة من وطء النساء فى أدبارهن وشبهه .

فأما قوله : ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ فإنما معناه أنه أُسِّس على التقوى من أول مبتدأ تأسيسه ؛ أى لم يشرع فيه ، ولا وُضع حجر على حجر منه إلا على اعتقاد التقوى .

والذين كانوا يتطهرون ، وأثنى الله عليهم جملة من الصحابة كانوا يحقطن على العبادة والنظافة ، فيمسحون من الغائط والبول بالحجارة تنظيفاً لأعضائهم ، ويغتسلون بالماء تماماً لمبادتهم ، وكلاً لاطاعتهم .

المسألة الرابعة - هذا ثناء من الله تعالى على من أحبَّ الطهارة ، وآثرَ النظافة ، وهى مروة آدمية ، ووظيفة شرعية . روى^(٢) الترمذى وصححه عن عائشة رضوان الله عليهما أنها قالت : مرُّن أزواجكن أن يستطيبوا بالماء فإنى أستحبهم^(٣) .

وفى الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحمل معه الماء فى الاستنجاء ، فكان يستعمل الحجارة تخفيفاً ، والماء تطهيراً ، واللازم فى نجاسة الخرج التخفيف ، وفى نجاسة

(١) فى الفرطى : التطهر . . (٢) الترمذى : ١ - ٣١ (٣) بقيته فى الترمذى : فإن رسول

الله صلى الله عليه وسلم كان يفعله .

سائر البدن أو الثوب التطهير ؛ وتلك رخصة من الله تعالى لمبادءه في حالتي وجود الماء وعدمه . وبه قال عامة العلماء .

وقال ابن حبيب : لا يستجمر بالأحجار إلا عند عدم الماء . وفعل النبي صلى الله عليه وسلم أولى . وقد بيناه في شرح الصحيحين ومسائل الخلاف .

وأما إن كانت النجاسة على البدن أو الثوب فلملائنا فيها ثلاثة أقوال :

فقال عنه ابن وهب : يجب غسلها بالماء في حالتي الذكر والنسيان ؛ وبه قال الشافعي .

وقال أئمه عنه : ذلك مستحب غير واجب ؛ وبه قال أبو حنيفة في تفصيل الحالين جميعا .

وقال ابن القاسم ، عنه : يجب في حالة الذكر دون النسيان ؛ وهي من مفرداته .

والدليل على الوجوب المطلق قوله تعالى ^(١) : « وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ » ؛ فأمره الله بطهارة

ثيابه حتى إن أتمه العبادة وجدته على حالة مهيأة لأدائها .

وقد قال قوم : إن الثياب كناية ، وذلك دعوى لا يلتفت إليها .

واحتج أبو حنيفة على سقوط طهارتها بأن الاستنجاء لو كان واجبا لغسل بالماء ؛

فإن الحجر لا يزيله .

قلنا : هذه رخصة من الله أمر بها ، وعفا عما وراءها .

وأما الفرق بين حال الذكر والنسيان في مسائل الخلاف برهانه ، وهو متعلق بأنه

رفع المؤاخذه في سورة البقرة على ما بيناه في الخلافات .

المسألة الخامسة - بنى أبو حنيفة هذه المسألة على حرف ، فقال : إن النجاسة إذا كانت

كثيرة وجبت إزالتها ، وإذا كانت قليلة لم تجب إزالتها ، وفرق بين القليل والكثير بقدر

الدرهم البغلي ^(٢) - يعني كبار الدراهم التي هي على قدر استدارة الدينار ، قياساً على المسربة ^(٣) .

وهذا باطل من وجهين :

أحدهما - أن المقدرات عنده لا تثبت قياساً ؛ فلا يقبل هذا التقدير منه .

(١) سورة المدثر ، آية ٤ (٢) دراهم ضربت لعمر بن الخطاب .

(٣) المسربة : مجرى الحدث من الدبر .

الثاني - أن هذا الذي خُفّف عنه في المَسْرَبَةِ رخصة للضرورة والحاجة ، والرخصُ لا يُقاسُ عليها ، فإنها خارجةٌ عن القياس ، فلا تُردُّ إليه .

المسألة السادسة - قوله : ﴿ أَحَقُّ ﴾ :

هو أفعل من الحق ، وأفعل لا يدخل إلا بين شيئين مشتركين ، لأحدهما في المعنى الذي اشتركا فيه مزيةٌ على الآخر ، فيحلى بأفعل ، وأحدُ المسجدين - وهو مسجد الضَّرَّار - باطل لا حظَّ^(١) للحق فيه ، ولكن خرج هذا على اعتقادِ بانيه أنه حق ، واعتقاد أهل مسجد النبي صلى الله عليه وسلم أو قُباء أنه حق ، فقد اشتركا في الحق من جهة الاعتقاد ، لكن أحدَ الاعتقادين باطل عند الله ، والآخر حق باطنا وظاهرا ، وهو كثير كقوله^(٢) : « أصحاب الجنة يومئذ خيرٌ مُستقرًّا واحسنٌ مَقِيلًا » : يعنى من أهل النار . ولا خيرَ في مقرِّ النار ولا مَقِيلها ، ولكنه جرى على اعتقادِ كلِّ فرقة أنها على خير ، وإن مصيرها إليه ؛ إذ كلُّ حزبٍ في قضاء الله بما لديهم فرحون ، حتى يتميز بالدليل لمن عضد بالتوفيق في الدنيا ، أو باليمان لمن ضلَّ في الآخرة ، وقد جاء بعد هذا :

﴿ أَفَمَنْ أَكْسَى بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ .
وهي الآية الوفية أربعين^(٣) .

ومعناه : أفنَّ أسسَ بِنْيَانَهُ على اعتقادِ تقوى حقيقة خيرٍ أم من أسَّسَ بُنْيَانَهُ على شَفَا جُرُفٍ هَارٍ ؟ وإنَّ كان قصْد به التقوى ، وليس من هذا القبيل : المسلُّ أَخْلَى من الخلل ، فإنَّ الخللَ حلوا ، كما أن المسل حلوا ؛ وكلُّ شيءٍ ملائمٌ فهو حلوا ، ولذلك يقال : اخْلَوْلى المشق ، أى كان حلوا ، لكونه إما على مقتضى اللذة أو موافقة الأمنية ؟ ألا ترى أنَّ من الناس من يقدم الخللَ على المسل ، مفردا بمفرد ومضافاً إلى غيره بمضاف .

المسألة السابعة - قوله : ﴿ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ ﴾ :

قيل : إنه حقيقة ، وإن النبي صلى الله عليه وسلم إذ أرسل إليه فهُدم رُئى الدخان يخرج منه ،

(١) في القرطبي : لا حق فيه . (٢) سورة الفرقان ، آية ٢٤ (٣) آية ١٠٩

(٣٢ / ٢ - أحكام القرآن)

من رواية سَعِيد بن جُبَيْر وغيره : حتى رُئِيَ الدخانُ في زمان أبي جعفر المنصور .
 وقيل : هذا مجاز ، المعنى أن مآله إلى نار جهنم ، فكأنه انهارَ إليه ، وهوى فيه .
 وهذا كقولهِ : « فَأُثِمَّ هَاوِيَةٌ » ، إشارة إلى أن النارَ تحترق ، كما أن الجفنة فوق .
 وقال جابر بن عبد الله : أنا رأيتُ الدخانَ يخرج منه على عهدِ رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ، ولو صحَّ هذا لكان جابر رافعا للإشكال .
 وهذا يدلُّ على أن كلَّ شيء ابتدىء بنية تقوى الله ، والقصد لوجهه الكريم ، فهو
 الذي يَبْقَى ، وَيَسْمَعُهُ صاحبه ، ويصعد إلى الله ويرفع إليه ، ويخبر عنه بقوله ^(١) : « وَبَقِيَ وَجْهُ »
 ربك ذو الجلال والإكرام ، على أحد الوجهين ، ويخبر عنه أيضاً بقوله ^(٢) : « وَالْبَاقِيَاتُ
 الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ » .

الآية الحادية والأربعون - قوله تعالى ^(٣) : ﴿ إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ
 وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمْ الْجَنَّةُ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدًا عَلَيْهِ حَقًّا
 فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْأَنْبِيَاءِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي
 بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ . الَّذِينَ يُؤْتُونَ الْعَمَلُ بِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّاجِدُونَ
 الرَّائِعُونَ السَّاجِدُونَ الْأَمِيرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحَافِظُونَ
 الْحُدُودِ اللَّهُ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ۝ »
 فيها اثنتا عشرة مسألة :

المسألة الأولى - روى أن عبد الله بن رَوَاحَةَ قال للنبي صلى الله عليه وسلم : اشترط
 لربك ولنفسك ما شئت . فقال النبي صلى الله عليه ^(٤) : اشترطُ لربِّي أن تعبدُوهُ ،
 ولا تُشْرِكُوا به شيئاً ، واشترطُ لنفسِي أن تمنعوني مما تمنعون منه أنفسكم وأموالكم .
 قال : فإذا فعلنا ذلك فما لنا ؟ قال : الجنة . قال : ربح البيع . قال : لا نُقِيلُ ولا نَسْقِطُ ،
 فنزلت : (إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ . . .) الآية .

وهذا مما لا يوجد صحيحاً .

(١) سورة الرحمن ، آية ٢٧ (٢) سورة الكهف ، آية ٤٦ (٣) آية ١١١ ، ١١٢
 (٤) والقرطبي : ٨ - ٢٦٧

وقد روى عن الشعبي أنه قال : ذهب النبي صلى الله عليه وسلم لیسلة العقبة ، وذهب معه العباس بن عبد المطلب ، فقال العباس : تَكَلَّمُوا يا معشر الأنصار ، وأَوْجِزُوا ؛ فَإِنْ عَلَيْنَا عِيُونَا ، قال الشعبي : نخطب أبو أمانة أسعد بن زرارة خطبة ما خطب المرء ولا الشيب مثلها قط . فقال : يا رسول الله ! اشترط لربك ، واشترط لنفسك ، واشترط لأصحابك . قال : اشترط لربي أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً ، واشترط لنفسى أن تمنعوني ما تمنعون منه أنفسكم وأهليكم ، واشترط لأصحابى المواساة فى ذات أيديكم . قالوا : هذا لك ، فما لنا ؟ قال : الجنة . قال : ابسط يدك . وهذا وإن كان مقطوعاً فإن معناه ثابت من طرق .

المسألة الثانية - فى هذه الآية جوازُ معاملة السيد مع عبده ، وإن كان الكلُّ للسيد ، لكن إذا ملكه وعامله فيما جمل إليه وتاجره بما ملكه من ملكه ، فإن الجنة لله ، والمبادء بأنفسهم وأموالهم لله ، وأمرهم بإتلافها فى طاعته ، وإهلاكها فى مرضاته ، وأعطاهم الجنة عوضاً عنها إذا فعلوا ذلك فيها . وهو عوضٌ عظيم ، لا يُدْأَنِيهِ معوض ولا يقاسُ به ؛ ولهذا يروى عن ابن عباس أنه لما قرأ هذه الآية قال : ^(١) **وَاللَّهِ وَأَعْلَى الثَّمَنِ** ، يريد أنه أعطاهم أكثر مما يجبُ لهم فى حكم المتاجرة ، ولم يأتِ الربحُ على مقدار الشراء ؛ بل زاد عليه وأرتبى .

المسألة الثالثة - قال علماؤنا : كما اشترى من المؤمنين البالغين المكلفين كذلك اشترى من الأطفال ، فألهم وأسقمهم ؛ لما فى ذلك من المصلحة ، وما فيه من الاعتبار للبالغين ، والثواب للوالدين والكافلين فيما ينالهم من الهمم ، ويتعلق بهم من التربية والكفالة ؛ وهذا بديع فى بابه موافق لما تقدم قبله ؛ فإن البالغ يعيشى إلى القتل مختاراً ، والطفل يناله الألم اقتساراً .

المسألة الرابعة - قوله : **(يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدَّا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ)** إخبارٌ من الله أن هذا كان فى هذه الكتب ، وقد تقدمت الإشارة إليه ، وقلنا : إن الجهادَ ومحاربة الأعداء إنما أصله من عهد موسى ، فسبحان الفعال لما يريد .

(١) ثامنت الرجل فى البيع أثمانه : إذا قاولته فى ثمنه وساوته على بيعه واشترائه (النهاية) .

المسألة الخامسة - قال : ﴿ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ ﴾ :

العهد يقصم الوفاء والوعد والوعيد ، ولا بد من وفاء البارئ تعالى بالكل ، فأما وعده فجميع ، وأما وعيده فمخصوص ببعض المذنبين وبعض الذنوب ، وفي بعض الأحوال ، فينفذ كذلك . وقد فات علماءنا هذا المقدار على ما بيناه في كتب الأصول .

المسألة السادسة - قوله : ﴿ التَّائِبُونَ ﴾ :

الراجعون عن الحالة المذمومة في معصية الله إلى [الحالة] ^(١) المحمودة في طاعة الله .
والعابدون هم الذين قصدوا بطاعتهم وجهه .

والحامدون هم الراضون بقضائه ، والمصرفون نعمته في طاعته .

والسائحون هم الصائمون في هذه الملة ، حتى فسد الزمان فصارت السياحة الخروج من الأرض عن الخلق ، لعموم الفساد وغلبة الحرام ، وظهور المنكر ، ولو سميته الأرض لخرجت فيها ، لكن الفساد قد غلب عليها ، ففي كل وادٍ فهو نجس ، فعليك بخويصة نفسك ودع أمر العامة .

الراكون الساجدون هم التائمون بالقرض من الصلاة ، الآمرون بالمعروف ، والناهون عن المنكر ، المغيرون للشرك فادونه من المعاصي ، والآمرون بالإيمان فادونه من الطاعات على ما تقدم من شروطه .

الحافظون لحدود الله : خاتمة البيان وعموم الاشتغال لكل أمر ونهي .

وقوله : ﴿ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ بشوابي إذا كانوا على هذه الصفة ، ثم بذلوا أنفسهم في طاعتي للقتل ؛ فينشد تكون سلعة مرغوبا فيها تمتد إليها الأطماع ، وتدخل في جملة التجارات والمتاع ، فأما نفس لا تكون هكذا ، ولا تتجلى بهذه الحلى فلا يبذل فيها فلس ، فكيف الجنة ؟ لكن من أصل الإيمان فهو مبشر على قدره بعدم الخلود في النار ، ومن استوفى هذه الصفات فله الفوز قطعا ، ومن خلط فلا يقنط ولا يأمن ، وليمس تائبا ، ويصبح تائبا ، فإن لم يقدر فسائلا للتوبة ، فإن سؤلها درجة عظيمة ، حتى يمن الله بمصولها . فهذه سبع مسائل تمام اثنتي عشرة في الآية . والله أعلم .

(١) من القرطبي .

الآية الثانية والأربعون- قوله تعالى^(١): ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَىٰ قُرْبَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ . وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ ، فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ ۝﴾
فيها ست مسائل :

المسألة الأولى - في سبب نزولها^(٢) :

وفي ذلك خمس روايات :

الأولى - ثبت في الصحيح ، عن سعيد بن المسيّب ، عن أبيه ، قال : لما حضر إبا طالب الوفاة دخل عليه النبي صلى الله عليه وسلم ، وعنده أبو جهل ، وعبد الله بن أبي أمية فقال : يا عم ؟ قل لا إله إلا الله كلمة أحاجّ لك بها عند الله . فقال له أبو جهل ، وعبد الله بن أبي أمية : أرغب عن ملّة عبد المطلب ؟ فلم يزالا يكلمانه حتى قال آخر شيء تسكلم به : أنا على ملّة عبد المطلب . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لأستغفرنّ لك ما لم أنه عنك . فنزلت : (ما كان للنبي والذين آمنوا . . .) الآية ، ونزلت^(٣) : « إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ » .
الثاني - روى عن عمرو بن دينار أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : استغفر إبراهيم لأبيه ، وهو مشرك ، فلا أزال أستغفر لأبي طالب حتى ينهاني عنه ربي . فقال أصحابه : لنستغفرنّ لأبائنا كما استغفر النبي لعمه ، فأنزل الله : (ما كان للنبي والذين آمنوا . . .) إلى : (تَبَرَّأَ مِنْهُ) .

الثالثة - روى أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أتى مكة أتى رَضَمًا^(٤) من حجارة أو رَسَمًا أو قَبْرًا ، فجلس إليه ، ثم قام مستغفراً . فقال : إني استأذنتُ ربي في زيارة قبر أُمي ، فأذن لي ، واستأذنته في الاستغفار لها ، فلم يأذن لي ، فأرُئى بأكبر من يومئذ .
وروى أنه وقف عند قبرها حتى سخنت عليه الشمس رجاء أن يؤذن له فيستغفر لها ، حتى نزلت : (ما كان للنبي . . .) إلى قوله : (تَبَرَّأَ مِنْهُ) .

(١) آية ١١٣، ١١٤ (٢) أسباب النزول : ١٥٠ (٣) سورة القصص ، آية ٥٦

(٤) الرض : بالسكون - ويحرك : صخور عظام يرضم بعضها فوق بعض في الأبنية . (الفاموس) .

الرابعة - روى ابن عباس أن رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قالوا له : يا رسول الله ؛ إن من آبائنا من كان يُحسِّنُ الجوار ، ويَصِلُ الأرحام ، أفلا نستغفر لهم ؟ فأنزل الله : (ما كان للنبي . . .) الآية .

الخامسة - روى عن علي قال : سمعت رجلاً يستغفرُ لأبويه ، فقلت : تستغفر لهما ، وهما مشركان ؟ فقال : أولم يستغفر إبراهيم لأبيه ! فذكرته لرسول الله صلى الله عليه وسلم فنزلت : (ما كان للنبي . . .) الآية . وهذه أضعف الروايات .

المسألة الثانية - قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴾ : دليل على أحد أمرين : إما أن تكون الرواية الثانية صحيحة ، فنهى الله النبي والمؤمنين . وإما أن تكون الرواية الأولى هي الصحيحة ويخبر به عما فعل النبي ، وينهى المؤمنون أن يفعلوا مثله ، تأكيداً للخبر ؛ وسائر الروايات محتملات .

المسألة الثالثة - منع الله رسوله والمؤمنين من طلب المغفرة للمشركين ؛ لأنه قد قدر ألا تكون ؛ وأخبر عن ذلك ، وسؤال ما قدر أنه لا يفعله ، وأخبر عنه هنا . فإن قيل : فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم - حين كسروا رباعيته ، وشجّوا وجهه : اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون . فسأل المغفرة لهم .

قلنا : عنده أربعة أجوبة :

الأول - يحتمل أن يكون ذلك قبل النهي ، وجاء النهي بعده .

الثاني - أنه يحتمل أن يكون ذلك سؤالاً في إسقاط حقه عندهم ، لا لسؤال إسقاط حقوق الله ، وللمراء أن يُسقط حقه عند المسلم والكافر .

الثالث - أنه يحتمل أن يطالب المغفرة لهم ؛ لأنهم أحياء ، مرجو إيمانهم ، يمكن تألفهم بالقول الجليل ، وترغيبهم في الدين بالغو عنهم . فأما من مات فقد انقطع منه الرجاء . الرابع - أنه يحتمل أن يطلب لهم المغفرة في الدنيا برفع العقوبة عنهم حتى إلى الآخرة ، كما قال الله ^(١) : « وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم ، وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون » .

المسألة الرابعة - قوله : ﴿ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَى ﴾ :

بيان أن القرابة الموجبة لشفقة جيلة ، وللصلة مروءة تمنع من سؤال المغفرة بعد ما تبين لهم أنهم من أهل النار .

قال القاضي الإمام : هذا إن صح الخبر ، وإلا فالصحيح فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر نبياً قبله شجّه قومه ، فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يخبر عنه بأنه قال : اللهم اغفر لعومي فإنهم لا يعلمون . خرجه البخاري وغيره .

المسألة الخامسة - قال الله تعالى مخبراً عن إبراهيم ^(١) : « سَأَسْتَغْفِرُكَ رَبِّي إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيظاً » ، فتملّق بذلك النبي في الاستغفار لأبي طالب ، إما اعتقاداً ، وإما نطقاً بذلك ، كما ورد في الرواية الثانية ؛ فأخبره الله أن استغفار إبراهيم لأبيه كان عن وعد قبل تبين الكفر منه ؛ فلما تبين الكفر منه تبرأ منه ، فكيف تستغفر أنت يا محمد لعَمَّكَ ، وقد شاهدت موته كافراً ؟ وهي :

المسألة السادسة - وظاهر حال المرء عند الموت يُحكّم عليه به ^(٢) في الباطن ، فإن مات على الإيمان حُكّم له بالإيمان ، وإن مات على الكفر حُكّم له بالكفر ، وربك أعلم بباطن حاله ، بيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له العباس : يا رسول الله ؛ هل نفقت عمك بشيء ، فإنه كان يحوطك ويحميمك ؟ قال : سألت ربي له ، فجعله في ضحضاح ^(٣) من النار تغلى منه دماغه ، ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل . وهذه شفاعة في تخفيف العذاب ، وهي الشفاعة الثانية ، وهذا هو أحد القولين في قوله : فلما تبين له أنه عدو لله - يعني بموته كافراً - تبرأ منه .
وقيل : تبين له في الآخرة . والأول أظهر .

وقد قال عطاء : ما كنت لأمتنع من الصلاة على أمة حُبلى حبشية من الزنا ، فإني رأيت الله لم يحجب الصلاة إلا عن المشركين ، فقال : ﴿ ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ﴾ .

وصدق عطاء ؛ لأنه تبين من ذلك أن المغفرة جائزة لكل مذهب ؛ فالصلاة عليهم ،

(١) سورة مريم ، آية ٤٧ (٢) في القرطبي : بها .

(٣) الضحضاح في الأصل : مارق من الماء على وجه الأرض ما يبلغ الكعبين ، فاستعاره للنار (النهاية) .

والاستغفار لهم حسنة ؛ وفي هذا رد على القدرية ؛ لأنهم لا يرون الصلاة على العصاة ، ولا يجوز عندهم أن يغفر الله لهم ؛ فلم يصل عليهم ، وهذا ما لا جواب لهم عنه .

الآية الثالثة والأربعون - قوله تعالى ^(١) : ﴿ لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ، ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ .

فيها خمس مسائل :

المسألة الأولى - توبة الله على النبي رده من حالة الغفلة إلى حالة الذكر ، وتوبة المهاجرين والأنصار رجوعهم من حالة العصية إلى حالة الطاعة ، وانتقالهم من حالة الكسل إلى حالة النشاط ، وخرجهم عن صفة الإقامة والعمود إلى حالة السفر والجهاد .

المسألة الثانية - وتوبة الله تكون على ثلاثة أقسام :

دعاؤه إلى التوبة ، يقال : تاب الله على فلان ، أى دعاه ، ويقال : تاب الله عليه : يسره التوبة ، وقد يكون خبرا ، وقد يكون دعاء . ويقال : تاب عليه : قبلته عليها ، ويقال : تاب عليه : قبل توبته ؛ وذلك كله صحيح ، وقد جمع لهؤلاء ذلك كله ، ويفترق في سائر الناس ؛ فمنهم من يدعو إلى التوبة لإقامة الحجة عليه ولا يسرها له ، ومنهم من يدعو إليها ويسرها ولا يديعها ، فإن دامت إلى الموت فهي مقبولة قطعا .

المسألة الثالثة - قوله : ﴿ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ ﴾ :

يعنى جيش تبوك ؛ خرج الناس إليها في جهد وحر ورجلة ^(٢) وعُرى وحفّاء ، حتى لقد روى في قوله ^(٣) : « ما على المحسنين من سبيل » ^(٤) . « ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه » : أنهم طلبوا نعالا .

وفي الحديث : لا يزال الرجل راكبا ما انتمل .

المسألة الرابعة - قوله : ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ﴾ :

أما هذا فليس للنبي فيه مدخل باتفاق من الموحدين ، أما أنه قد قيل : إنه يدخل في التوبة

(١) آية ١١٧ (٢) رجل - كفرح : إذا لم يكن له ظهر يركبه ، وجمه رجلة . (٣) آية ٩١

(٤) آية ٩٢

مِنْ إِذْنِهِ لِلْمُتَأَقِّينَ فِي التَّخَافِ فَمَذَرَهُ اللَّهُ فِي إِذْنِهِ لَهُمْ ، وَتَابَ عَلَيْهِ وَعَذَرَهُ ، وَبَيَّنَ لِلْمُؤْمِنِينَ صَوَابَ فِعْلِهِ بِقَوَاهِ (١) : « لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا . . . » إِلَى : « الْفِتْنَةُ » .
وَأَمَّا غَيْرُ النَّبِيِّ فَسَكَدَ تَزْيِغُ قُلُوبِ فَرِيقٍ مِنْهُمْ بِيَقَائِهِمْ بَعْدَهُ ، كَأَبَى حَثْمَةَ وَغَيْرِهِ ، بِإِرَادَتِهِمْ الرُّجُوعَ مِنَ الطَّرِيقِ حِينَ أَصَابَهُمُ الْجُهْدُ ، وَاشْتَدَّ عَلَيْهِمُ الْعَطَاشُ ، حَتَّى نَحَرُوا إِبْلَهُمْ ، وَعَصَرُوا كُرُوشَتَهَا ، فَاسْتَسْقَى رَسُولُ اللَّهِ ، فَزَلَ الْمَطَرُ ؛ وَلِهَذَا جَازَ لِلْإِمَامِ - وَهِيَ :

المسألة الخامسة - أَنْ يَأْذَنَ لِمَنْ اعْتَذَرَ إِلَيْهِ أَخْذًا بظَاهِرِ الْحَالِ ، وَرِثْقًا بِالْخَلْقِ ، اقْتِدَاءً بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

الآية الرابعة والأربعون - قَوْلُهُ تَعَالَى (٢) : ﴿ وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِفُوا حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾ .

فِيهَا أَرْبَعُ مَسَائِلَ :

المسألة الأولى - قَالَ ابْنُ وَهْبٍ : قَالَ مَالِكٌ : إِنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ فِي غَزْوَةٍ تَبَوَّكَ حِينَ طَابَتِ الثَّمَارُ ، وَبَرَدَ الظَّلَالُ ، وَخَرَجَ فِي حَرٍّ شَدِيدٍ ، وَهِيَ الْمُسْتَرَّةُ الَّتِي انْتَضَحَ فِيهَا النَّاسُ ، وَكَانَ كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ قَدْ تَخَافَ ، وَرَجُلٌ مِنْ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ ، وَآخَرُ مِنْ بَنِي وَاقِدٍ . وَخَرَجَ رَجُلٌ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَسْقِي وَدِيًّا لَهُ (٣) ، فَقِيلَ لَهُ : كَيْفَ لَكَ بِسَقْيِ وَدِيكَ هَذَا ! فَقَالَ : الْغَزْوُ خَيْرٌ مِنَ الْوَدِيِّ ، فَرَجَعَ ، وَقَدْ أَصْلَحَ اللَّهُ وَدِيَّةً ، فَلَمَّا رَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ وَأَصْحَابُهُ هَجَرُوا كَعْبًا وَصَاحِبِيهِ ، وَلَمْ يَمْتَذِرُوا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَاعْتَذَرُوا غَيْرُهُمْ . قَالَ : فَأَقَامَ كَعْبٌ وَصَاحِبَاهُ لَمْ يَكَلِّمَهُمْ أَحَدٌ ، وَكَانَ كَعْبٌ يَدْخُلُ عَلَى الرَّجُلِ فِي الْحَائِطِ ، فَيَقُولُ لَهُ : أَنْشِدْكَ اللَّهَ ، أَتَعْلَمُ أَنَّ أَحَبَّ اللَّهِ وَرَسُولَهُ ؟ فَيَقُولُ : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ .

المسألة الثانية - هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةُ هُمْ : كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ ، وَمُرَّارَةُ بْنُ الرَّبِيعِ (٤) ، وَهَلَالُ ابْنِ أُمِيَّةٍ . كَمَا تَقْدُمُ .

(١) آية ٤٧-٤٩ (٢) آية ١١٨ (٣) الودى - كغنى : صفار الفسيل : الواحدة ودية كغنية (الفاموس) . (٤) في القرطبي : بن ربيعة .

لما رجع رسول الله ﷺ من تبوك ، ودخل المسجد جاء من تخلف عنه يعتذرون إليه ، وهم ثمانون رجلا ، فقبل النبي ﷺ ظاهرَ حالهم ، ووكلَ سرايرهم إلى الله ، إلا هؤلاء الثلاثة ، فإنهم صدقوا رسولَ الله صلى الله عليه وسلم .

قال كعب في حديثه : حتى جئتُ فسأمتُ عليه ، فقبسَ تبسمَ المنصب ، ثم قال لي : تعال ، فجئتُ أمشي حتى جلستُ بين يديه ، فقلت له : والله ما كان لي عذر . فقال : أما هذا فقد صدق ، فقم ، حتى يقضى الله فيك .

قال كعب : ونهى النبي ﷺ صلى الله عليه وسلم عن كلامنا أيها الثلاثة ، [من بين من تخلف عنه ، قال : فاجتنبنا الناس ، أو قال : تغيروا لنا] ^(١) حتى تكثرت لي نفسي والأرض حتى ما هي بالأرض التي كنت أعرف ، كما قال الشاعر :

فما الناسُ بالناسِ الذين عهدتهم ولا الأرض بالأرض التي كنت أعرفُ
وساق الحديث إلى قوله : وصليتُ الصبحَ صبيحةَ خمسين ليلة ، وأنا كما قال الله ^(٢) :
« حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم » إذا صارخ يصرخ أوفى على ظهر جبلٍ سلّم ^(٣) يقول بأعلى صوته : أبشر يا كعب بن مالك ، أبشر ، فخرتُ ساجداً ... وساق الحديث .

وفيه دليل على أن للإمام أن يعاقب المذنب بتحريم كلامه على الناس أدباً له ، وهكذا في الإنجيل ، وهي :

المسألة الثالثة - وعلى تحريم أهله عليه ، وهي :
المسألة الرابعة - والحديث ^(٤) مطوّل ، وفيه فقهٌ كثير قد أوردناه في شرح الحديث عليه -كم ، والله ينفعنا وإياكم .

الآية الخامسة والأربعون - قوله تعالى ^(٥) : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴾ .

فيها أربع مسائل :

(١) من القرطبي . (٢) آية ١١٩ (٣) أوفى : أشرف . وسلّم : نجيل .
(٤) الحديث بتمامه جزء ٨ صفحة ٢٨٨ من القرطبي ، وابن كثير : ٢ - ٣٩٦ (٥) آية ١١٩

المسألة الأولى - في تفسير الصادقين :

وفيه ثمانية أقوال :

الأول - إنهم الذين استوت ظواهرهم وبواطنهم .

الثاني - أنهم الذين قال الله فيهم^(١) : « ليس البر أن تولوا وجوهكم ... » إلى قوله تعالى :

« المقفون » .

الثالث - أنهم المهاجرون ؛ وقد روى - كما قدمنا - أن أبا بكر قال للأَنْصار يوم سَقِيفَة

بنى ساعدة : إنَّ الله سَمَّانا الصادقين ؛ فقال^(٢) : « لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ ... » إلى قوله تعالى :

« هم الصادقون » . ثم سَمَّا كَ الْمُفْلِحِينَ ، فقال^(٣) : « وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ ... » الآية . وقد أمر كَم الله

أن تَكُونُوا معنا حيث كُنَّا ، فقال : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ) .

الرابع - إنَّ الصادقين هم المسلمون ، والمُخَاطَبُونَ هم المؤمنون من أهل الكتاب .

الخامس - الصادقون هم الوَفُونَ بما عاهدوا ، وذلك بقوله تعالى^(٤) : « رِجَالٌ صَدَقُوا

مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ » .

السادس - هم النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابه - يعنى أبا بكر ، وعمر ؛ أو السابقون

الأولون ، وهو السابع .

الثامن - هم الثلاثة الذين خَلَفُوا .

المسألة الثانية - في تحقيق هذه الأقوال :

أما الأول فهو الحقيقة والغاية التي إليها الْمُنتَهَى في هذه الصفة ، وبها يرتفع النفاقُ

في العقيدة ، والمخالفة في الفعل ، وصاحبها يُقال له صِدِّيق ، وهى في أبى بكر وعمر ،

وَمَنْ دُونَهُمَا على منازلهم وأزمانهم .

وأما مَنْ قَالَ بالثاني فهو معظم الصدق ، ومن أتى الْمُعْظَمَ فيوشك أن يتبعه الأقل ،

وهو معنى الخامس لأنه بمضه ، وقد دخل فيه ذكره .

(١) سورة البقرة ، آية ١٧٧ (٢) سورة المشعر ، آية ٨ (٣) سورة المشعر ، آية ٩

(٤) سورة الأحزاب ، آية ٢٣

وأما تفسير أبي بكر الصديق فهو الذى يعم الأقوال كلها ؛ لأن جميع الصفات موجودة فيهم .

وأما القول الرابع فصحيح وهو بَعْضُهُ أيضاً ، ويكون المخاطب أهل الكتاب والمناقين .
والسادس - تقدّم معناه .

والسابع - يكون المخاطب الثمانين رجلاً الذين تخلّفوا واعتذروا وكذبوا ، أمرُوا أن يكونوا مع الثلاثة الصادقين ؛ ويدخل هذا فى جملة الصدق .

المسألة الثالثة - قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ ﴾ :
قد تقدمت حقيقة التقوى ، وذكر المفسرون ها هنا فيها قولين :
أحدهما - اخفلقوا الكذب .

والثانى - فى ترك الجهاد ، وما بمض التقوى ، والصحيح عمومها .

المسألة الرابعة - فى هذا دليل على أنه لا يقبل خبر الكاذب ولا شهادته .

قال مالك : لا يقبل خبر الكاذب فى حديث الناس وإن صدق فى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقال غيره : يقبل حديثه ، والقبول فيه مرتبة عظيمة ، وولاية لا تكون إلا لمن كرمته خصاله ، ولا خصلة هى أشر من الكذب ، فهى تعزل الولايات ، وتبطل الشهادات .

الآية السادسة والأربعون - قوله تعالى ^(١) : ﴿ مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا خَمَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَطْئُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَاقُونَ مِنْ عَدُوٍّ نِيلاً إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ . وَلَا يُنْفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ .

فيها ثلاث مسائل :

المسألة الأولى - قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ﴾ : أي ما كان لهؤلاء الذين كورين أن يتخلفوا - دليل على أن غيرهم لم يستنفروا ، وإنما كان الفقير منهم في قول بعضهم ، ويحتمل أن يكون الاستنفار في كل مسلم ، وخص هؤلاء بالعقاب لقرتهم وجوارهم ، وأنهم أحق بذلك من غيرهم .

المسألة الثانية - قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَطْئُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ ﴾ دليل عند علمائنا على أن الغنيمة تستحق بالإدْرَاب^(١) والكون في بلاد العدو ؛ فإن مات بعد ذلك فله سهمته ؛ وهو قول أشهب ، وعبد الملك ، وأحد قولي الشافعي .

وقال مالك ، وابن القاسم : لا شيء له ؛ لأن الله إنما كتب له بالآخرة ، ولم يذكر السهم . وهو الصحيح ؛ وقد بينها في مسائل الخلاف .

المسألة الثالثة - قوله : ﴿ وَلَا يُنْفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً ، وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كَتَبَ لَهُمْ ﴾ : يعني كتب لهم ثوابه .

وكذلك قال في المجاهد : إن أرواث دوابه وأبوالها حسنات ، ورعيها حسنات ، وقد زادنا الله تعالى من فضله .

ففي الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في هذه الغزوة بعينها : إن بالمدينة قوماً ما سلكتم وادياً ، ولا قطعتم شجراً إلا وهم معكم ، حبسهم المذنب ؛ فأعطى للمعدور من الأجر ما أعطى للقوي العامل بفضله .

وقد قال بعض الناس : إنما يكون له الأجر غير مضاعف ، ويضاعف للعامل المباشر . وهذا تحكّم على الله ، وتضييق لسمعة رحمته ؛ وقد بيناه في شرح الصحيحين .

ولذلك قد راب بعض الناس فيه ، فقال : أنتم تعطون الثواب مضاعفاً قطعاً ، ونحن لا نقطع بالنضعيف في موضع ؛ فإنه مبني على مقدار النيات ، وهو أمرٌ مغيب ، والذي يقطع به أن هنالك تضعيفاً ، وربك أعلم بمن يستحقه ، وهذا كله وصف العاملين المجاهدين ، وحال القاعدين الثائمين ، ولما ذكر المتخلفين المعتذرين بالباطل قال كتب بن مالك : ذكروا في بشر ما ذكر به أحد ، فقال^(٢) : « يَمْتَدِّرُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ . . . » الآية .

(١) أدرب القوم : إذا دخلوا أرض العدو . (٢) آية ٩٤ من السورة .

الآية السابعة والأربعون - قوله تعالى (١) : ﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ .

فيها ثلاث مسائل :

المسألة الأولى - في سبب نزولها (٢) :

وفيها أقوال كثيرة جماعها أربعة :

الأول - أنها نزلت في قوم أرسلهم النبي صلى الله عليه وسلم ليعلموا الناس القرآن والإسلام ، فلما نزل ما كان لأهل المدينة رجع أولئك فأنزل الله عذرهم ؛ قاله مجاهد . وقال : هلا جاء بعضهم ونبي على التعليم البعض .

الثاني - قال ابن عباس : معناه ما كان المؤمنون لينفروا جميعاً ، ويتركوا نبيهم ، ولكن يخرج بعضهم ، ويبقى البعض فيما ينزل من القرآن ، ويجرى من العلم والأحكام ، يعلّمه المختلف للسارى عند رجوعه ، وقاله قتادة .

الثالث - قال ابن عباس أيضاً : إنها نزلت في الجهاد ، ولكن لما دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم على مضر بالسنيين أجدبت بلادهم ، فكانت القبيلة منهم تقبل بأسرها حتى يحاموا بالمدينة من الجهد ، ويمتلأوا بالإسلام وهم كاذبون ، فضيقتوا على أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأجهدوهم ، فأنزل الله يُخَيِّرُ رَسُولَهُ أَنَّهُمْ لَيْسُوا بِمُؤْمِنِينَ ، فردّهم رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى عشائرتهم ، وحذّر قومهم أن يفعلوا فعلمهم ، فذلك قوله : (ولينذروا قَوْمَهُمْ ..) الآية .

الرابع - روى عن ابن عباس أنه قال : نسخها (٣) : « انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا » .

المسألة الثانية - في تحرير الأقوال :

أما نسخ بعض هذه لبعض فيقتصر إلى معرفة التاريخ فيها .

وأما الظاهر فنسخ الاستنفار العام ؛ لأنه الطارىء ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان يَغْزُو فِي فِتْنَةٍ (٤) من الناس ، ولم يستوف قط جميع الناس ، إلا في غزوة العُسرة .

(١) آية ١٢٢ (٢) أسباب النزول ١٥٢ ، وابن كثير : ٢ - ٤٠١ (٣) آية ٤١

(٤) فتام : جماعة .

وقد قيل : إنه يخرج من القول الأول أن الخروج في طلب العلم لا يلزم الأعيان ، وإنما هو على الكفاية .

قال القاضي : إنما يقتضى ظاهر هذه الآية الحث على طلب العلم والندب إليه دون الإلزام والوجوب ، واستحباب الرحلة فيه وفصلها .
فأما الوجوب فليس في قوة الكلام ؛ وإنما لم يطلب العلم بأداته ؛ فأما معرفة الله فبأوامر القرآن وإجماع الأمة .

وأما معرفة الرسول فلوجوب الأمر بالتصديق به ، ولا يصح التصديق إلا بعد العلم .
وأما معرفة الوظائف فلأن ما ثبت وجوبه ثبت وجوب العلم به لاستحالة أدائها إلا بعلم ، ثم ينشأ على هذا أن الزيد على الوظائف مما فيه القيام بوظائف الشريعة كتحصين الحقوق وإقامة الحدود ، والفصل بين الخصوم ونحوه من فروض الكفاية ؛ إذ لا يصح أن يعلمه جميع الناس ؛ فتضيق أحوالهم ، وأحوال سواهم ، وينقص أو يبطل معاشهم ؛ فتميّز بين الحالين أن يقوم به البعض من غير تعيين ، وذلك بحسب ما ييسر الله العباد له ، ويقسمه بينهم من رحمته وحكمته بسابق قدرته وكلمته ، ويأتي تحقيقه في موضعه إن شاء الله .
المسألة الثالثة - الطائفة في اللغة : الجماعة . قيل : وينطلق على الواحد على معنى نفس طائفة . والأول أصح وأشهر ؛ فإن الهاء في مثل هذا إنما هي للكثرة ، كما يقال راوية ، وإن كان يأتي بنيره .

ولا شك أن المراد هاهنا جماعة لوجهين :

أحدهما - عقلاً ، والآخر لغة :

أما العقل فلأن تحصيل العلم لا يتحصل بواحد في الغالب .

وأما اللغة فلقلوله : ليتفقوا وليندبروا ؛ فجاء بضمير الجماعة .

والقاضي أبو بكر ، والشيخ أبو الحسن قبله ، يرون أن الطائفة هاهنا واحد .

ويقتضون فيه بالدليل على وجوب العمل بخبر الواحد . وهو صحيح ؛ لا من جهة أن الطائفة تنطلق على الواحد ، ولكن من جهة أن خبر الشخص الواحد أو الأشخاص خبر واحد ،

وَأَنْ مَقَابِلَهُ وَهُوَ التَّوَاتُرُ لَا يَنْحَصِرُ بِمَدَدٍ ، وَقَدْ بَيَّنَّا فِي مَوْضِعِهِ ، وَهَذِهِ إِشَارَتُهُ .
 الْآيَةُ الثَّامِنَةُ وَالْأَرْبَعُونَ - قَوْلُهُ تَعَالَى ^(١) : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ ﴾ .
 قَدْ قَدَّمْنَا الْإِشَارَةَ إِلَى أَنَّ اللَّهَ أَمَرَ بِأَوَامِرٍ مُتَعَدِّدَةٍ مُخْتَلِفَةٍ الْمُتَعَلِّقَاتِ ، فَقَالَ ^(٢) : « قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ » . وَقَالَ ^(٣) : « فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ » .
 وَقَالَ ^(٤) : « وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً » . وَقَالَ ^(٥) : « قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ » .
 وَهَذَا كُلُّهُ صَحِيحٌ مُنَاسِبٌ ، وَالْمَقْصُودُ قِتَالُ جَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ لِجَمِيعِ الْكُفَّارِ ، وَقِتَالُ الْكُفَّارِ إِنَّمَا وَجَدُوا ، وَقِتَالُ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ مُجْلِسَتِهِمْ ، وَهُمْ الرُّومُ ، وَبَعْضُ الْحَبْشَانِ ، وَذَلِكَ إِنَّمَا يَتَكَيَّفُ لَوُجُوهٍ :

أَحَدُهَا - بِالْإِبْتِدَاءِ - مِمَّنْ يَلِي ؛ فَيُقَاتِلُ كُلُّ وَاحِدٍ مَن يَلِيهِ ، وَيَتَّفِقُ أَنْ يَبْدَأَ الْمُسْلِمُونَ كُلَّهُمْ بِالْأَهَمِّ مِمَّنْ يَلِيهِمْ ، أَوْ الَّذِينَ يَتَّقِنُ الظَّفَرَ بِهِمْ .
 وَقَدْ سَأَلَ ابْنُ عَرَبٍ عَنْ نَبْدِ الرُّومِ أَوْ بِالذَّيْلِ ؟ فَقَالَ : بِالرُّومِ .
 وَقَدْ رُوِيَ فِي الْأَثَرِ : أَتَرَ كُتُبَ الرَّاكِبِينَ مَا تَرَ كُتُبَكُمْ ؛ يَعْنِي الرُّومَ وَالْحَبْشَ . وَقَوْلُ ابْنِ عَرَبٍ أَصَحُّ ، وَبَدَأَتْهُ بِالرُّومِ قَبْلَ الذَّيْلِ لِثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ :
 أَحَدُهَا - أَنَّهُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ ؛ فَالْحِجَّةُ عَلَيْهِمْ أَكْثَرُ وَآكِدُ .
 وَالثَّانِي - أَنَّهُمْ إِلَيْنَا أَقْرَبُ ، أَعْنَى أَهْلَ الْمَدِينَةِ .
 وَالثَّلَاثُ - أَنَّ بِلَادَ الْأَنْبِيَاءِ فِي بِلَادِهِمْ أَكْثَرُ ، فَاسْتَنْقَظَهَا مِنْهُمْ أَوْجِبُ .
 الْآيَةُ الْتَّاسِعَةُ وَالْأَرْبَعُونَ - قَوْلُهُ تَعَالَى ^(٦) : ﴿ وَإِذَا مَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُمْ مَن يَقُولُ أَيْسُرُ زَادَتْهُ هَٰذِهِ إِيْمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾ .
 قَدْ قَدَّمْنَا الْقَوْلَ فِي زِيَادَةِ الْإِيْمَانِ وَنَقْصَانِهِ بِمَا يُعْنَى عَنْ إِعَادَتِهِ ، وَاسْتِيفَاؤِهِ فِي كِتَابِ الْأَصُولِ .

(١) آيَةُ ١٢٣ (٢) آيَةُ ٢٩ (٣) آيَةُ ٥ (٤) آيَةُ ٣٦ (٥) آيَةُ ١٢٣

(٦) آيَةُ ١٢٤

الآية الموفية خمسين - قوله تعالى (١): ﴿وَإِذَا مَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ نَظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ هَلْ يَرَاكُمْ مِنْ أَحَدٍ ثُمَّ انصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ ۖ﴾ .
فيها ثلاث مسائل :

المسألة الأولى - قوله : ﴿نَظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾ : فيه قولان :
أحدها - إذا أنزلت سورة فيها فضيحتهم ، أو فضيحة أحد منهم جعل ينظر بعضهم إلى بعض ، يقول : هل يراكم من أحدٍ إذا تكلمتم بهذا فينقله إلى محمد ؟ وذلك جهل منهم بنبوته ، وأن الله يُطْلِعُهُ عَلَى مَا شَاءَ مِنْ غَيْبِهِ .

الثاني - إذا أنزلت سورة فيها الأمر بالقتال نظر بعضهم إلى بعض نظر الرعب ، وأرادوا القيام عنه ، لثلاث سمعوا ذلك ، يقولون : هل يراكم إذا انصرفتم من أحدٍ ؟ ثم يقومون وينصرفون ، صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ .

المسألة الثانية - قال ابن عباس : يكره أن يقال انصرفنا من الصلاة ؛ لأن قوماً انصرفوا فصرف الله قلوبهم ولكن قولوا قَضَيْنَا الصَّلَاةَ .

وهذا كلامٌ فيه نظر ، وما أظنه يصح عنه ؛ فإن نظام الكلام أن يقال : لا يَقُلْ أَحَدٌ انصرفنا من الصلاة ، فإن قوماً قيل فيهم : ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم ، فإن ذلك كان مقولاً فيهم ، ولم يكن منهم .

وقد أخبرني محمد بن عبد الحكم البُستِي الواعظ ؛ قال : أخبرنا أبو الفضل الجوهري سماعاً عليه ، يقول : كنّا في جنازة ، فقال المنذر بها : انصرفوا رحمكم الله . فقال : لا يَقُلْ أَحَدٌ انصرفوا ؛ فإن الله تعالى قال في قومٍ ذمهم : (ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم) ، ولكن قولوا : اتقبلوا رحمكم الله ؛ فإن الله تعالى قال في قومٍ مدحهم (٢) : « فَاَتَقَلَّبُوا بِنِعْمَةٍ مِنْ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمَسَّ لَهُمْ سُوءٌ » .

المسألة الثالثة - قوله : ﴿صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ : إخبارٌ عن أنه صارف القلوب ومصرفها وقالها ومقلبها ردّاً على القدرية في اعتقادهم أن قلوب الخلق بأيديهم وجوارحهم بحكمهم ،

(١) آية ١٢٧ (٢) سورة آل عمران ، آية ١٧٤

يقتصر قون بعشيتهم، ويحكمون بإرادتهم، واختيارهم؛ ولهذا قال مالك - فيما رواه عنه أئمه: ما أبين هذا في الرد على أهل القدر^(١): « لا يزال بُنيانهم الذي بنوا ريبةً في قلوبهم إلا أن تقطع قلوبهم^(٢) ». وقوله تعالى لنوح^(٣): « أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ آمَنَ »؛ فهذا لا يكون أبدا ولا يرجع ولا يزال .

الآية الحادية والخمسون - قوله تعالى^(٤): ﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ .

فيها تسع مسائل :

المسألة الأولى - في ثبوتها :

اعلموا - وفقكم الله - أن هذه مسألة عظيمة القدر، وذلك أن الرافضة كادت الإسلام بآيات وحروف نسبتها إلى القرآن لا يخفى على ذي بصيرة أنها من البهتان الذي نزع به الشيطان، وادّعوا أنهم نقلوها وأظهروها حين كتمناها نحن، وقالوا: إن الواحد يكفى في نقل الآية والحروف كما فعلتم، فإنكم أثبتتم آية بقول رجل واحد، وهو خزيمة بن ثابت، وهي قوله (لقد جاءكم رسول من أنفسكم)؛ وقوله^(٥) « مِنْ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ » .

قلنا: إن القرآن لا يثبت إلا بنقل التواتر، بخلاف السنة فإنها تثبت بنقل الأحاد . والمعنى فيه أن القرآن معجزة النبي صلى الله عليه وسلم، الشاهدة بصدقه، الدالة على نبوته، فأبقاها الله على أمته، وتولى حفظها بفضله، حتى لا يزداد فيها ولا ينقص منها . والمعجزات إما أن تكون معاينة إن كانت فعلا، وإما أن تثبت تواترا إن كانت قولاً؛ ليقع العلم بها، أو تنقل صورة الفعل فيها أيضاً نقلاً متواترا حتى يقع العلم بها، كأن السامع لها قد شاهدتها، حتى تنبني الرسالة على أمرٍ مقطوع به، بخلاف السنة؛ فإن الأحكام يعمل فيها على خبر الواحد؛ إذ ليس فيها معنى أكثر من التعمد .

(١) في القرطبي: على القدرية . (٢) آية ١١٠ (٣) سورة هود، آية ٣٦

(٤) آية ١٢٨ (٥) سورة الأحزاب، آية ٢٣

وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يُرْسِلُ كُتْبَهُ مع الواحد ، ويأمر الواحد أيضا بتبليغ كلامه ، ويبعث الأمراء إلى البلاد وعلى السرايا ؛ وذلك لأنَّ الأمر لو وقف فيها على القوار لما حصل عِلْمٌ ، ولا تَمَّ حُكْمٌ ، وقد بينا ذلك في أصول الفقه والدين .

المسألة الثانية - فيما روى فيها :

ثبت أن زيد بن ثابت قال : أرسل إلى أبو بكر الصديق مَقْتُلُ أهل اليمامة ، فإذا عمر بن الخطاب عنده ، فقال : إنَّ القتال قد استعجر^(١) بقرء القرآن يوم اليمامة ، وإنى أخشى أن يستعجرَ القَتْلُ بالقرءاء في المواطن كلها ، فيذهب قرآنٌ كثير ، وإنى أرى أن تجمع القرآن . قال أبو بكر لعمر : كيف أفعل شيئا لم يفعله رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال عمر : هو والله خير ، فلم يزل يراجعني في ذلك حتى شرح الله صدرى للذى شرح له صدرَ عمر ، ورأيتُ فيه الذى رأى .

قال زيد : قال أبو بكر : إنك شابٌّ عاقل لا تتهمُّك ، قد كُفِّتَ تَكْتَبُ الوحى لرسول الله ؛ فمَتَّبِعِ القرآن ، قال : فو الله لو كآفوني نَقَلَ جَبَلٌ من الجبال ما كان أثقلَ علىَّ من ذلك . قلت : كيف تفعلون شيئا لم يفعله رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال أبو بكر : هو والله خير . فلم يزل يُراجِعُنِي في ذلك أبو بكر حتى شرح الله صدرى للذى شرح له صدر أبي بكر وعمر . فمَتَّبَعْتُ القرآن أجمعه من الرقاع والعصب ، وذكر كلمة مشككة تركناها . قال زيد : فوجدتُ آخرَ براءة مع خزيمه بن ثابت : (لقد جاءكم رسولٌ من أنفسكم . . .) إلى : (العظيم) . انتهى الحديث .

فبقيت الصحفُ عند أبي بكر ، ثم تفاولها بعده عمر ، ثم صارت عند حفصة رضى الله عنهم ، فلما كان زمن عثمان حسبا ثبت في الصحيح قدم حذيفة بن اليمان على عثمان ، وكان يُغَازِي أهل الشام في فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق ، فرأى حذيفةُ اختلافهم في القرآن ، فقال ليمان بن عفان : يا أمير المؤمنين ، أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب ، كما اختلف اليهود والنصارى .

(١) استعجر القتل : اشتد .

فأرسل إلى حفصة أن أرسل إلينا بالمصحف فننسخها في المصاحف ، ثم ردها إليك .
فأرسلت حفصة إلى عثمان بالمصحف ، فأرسل عثمان إلى زيد بن ثابت ، وسعيد بن العاصي ،
وعبدالرحمن بن الحارث بن هشام ، وعبدالله بن الزبير - أن انسخوا المصحف في المصاحف .
وقال للرهط القرشيين الثلاثة : إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت فاكتموه بلسان قريش ؛
فإنما نزل بلسانهم ، حتى إذا نسخوا المصحف في المصاحف بعث عثمان إلى كل أفق بمصحف
من تلك المصاحف التي نسخوا .

قال الزهري : وحدثني خاجة بن زيد بن ثابت أن زيد بن ثابت قال : فقدت آية من سورة
كفّت أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأها ^(١) : « مِنْ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا
الله عليه فمنهم مَنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ » ، فالتصتها فوجدتها مع خزيمه بن ثابت أو أبي خزيمه ،
فألحقها في سورتها .

قال الزهري : فاختلفوا يومئذ في التابوت والتابوه ، فقال القرشيون : التابوت . وقال
زيد التابوه . فرُفِعَ اختلافهم إلى عثمان فقال : اكتبوه التابوت . فإنه نزل بلسان قريش .
قال الزهري : فأخبرني عبد الله بن عبد الله بن عتبة أن عبد الله بن مسعود كره لزيد
ابن ثابت نسخ المصاحف ، وقال : يا معشر المسلمين ؛ أغزل عن نسخ كتابة المصاحف ،
ويقولونها رجل ؛ والله لقد أسلمت وإنه لفي صُلب رجل كافر - يريد زيد بن ثابت . ولذلك
قال عبد الله بن مسعود : يأهل القرآن ، اكتبوا المصاحف التي عندكم وغلوها ؛ فإن الله
يقول ^(٢) : « وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » ، فالتقوا الله بالمصاحف .

قال الزهري : فبلغني أن ذلك كرهه من مقالة ابن مسعود رجال من أصحاب رسول
الله صلى الله عليه وسلم . وهذا حديث صحيح لا يعرف إلا من حديث الزهري .

المسألة الثالثة - إذا ثبت هذا فقد تبين في أثناء الحديث أن هاتين الآيتين في براءة وآية ^(٣)
الأحزاب لم تثبت بواحد ، وإنما كانت منسوبة ، فلما ذكرها من ذكرها أو تذكرها من

(١) سورة الأحزاب ، آية ٢٣ (٢) آل عمران ، آية ١٦١

(٣) هي التي ذكرت سابقا : رجال صدقوا

تذكرها عرفها الخلق ، كالرجل تنساه فإذا رأيت وجهه عرفته ، أو تنسى اسمه وتراه ، ولا يجتمع لك العين والاسم ، فإذا انتسب عرفته .

المسألة الرابعة - من غريب المعاني أن القاضي أبا بكر بن الطيب سيف السنة ولسان الأمة تكلم بمجالات على هذا الحديث ، لا تشبه منصبه ، فانتصبنا لها لنوقفكم على الحقيقة فيها : أولها - قال القاضي أبو الطيب : هذا حديث مضطرب ، وذكر اختلاف روايات فيه ، منها صحيحة ومنها باطلة ؛ فأما الروايات الباطلة فلا نشغل بها ، وأما الصحيحة فنمنا أنه قال : روى أن هذا جرى في عهد أبي بكر . وفي رواية أنه جرى في عهد عثمان ، وبين الفارين كثير من المدة ؛ وكيف يصح أن نقول هذا كان في عهد أبي بكر ، ثم نقول : كان هذا في عهد عثمان ؛ ولو اختلف تاريخ الحديث في يوم من أوله وآخره لوجب رده ، فكيف أن يختلف بين هاتين المديتين الطويلتين ؟

قال القاضي أبو بكر بن العربي : يقال للسيف هذه كهمة^(١) من طول الضراب ، هذا أمر لم يخف وجه الحق فيه ، إنما جمع زيد القرآن مرتين : إحداهما لأبي بكر في زمانه ، والثانية لعثمان في زمانه ، وكان هذا في مرتين لسببين ولعنيين مختلفين ، أما الأول فكان لثلاث يذهب القرآن بذهاب القراء ، كما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنه يذهب العلم في آخر الزمان بذهاب العلماء ، فلما تحصل مكتوباً صار عدة لما يتوقع عليه . وأما جمعه في زمان عثمان فكان لأجل الاختلاف الواقع بين الناس في القراءة ، فجمع في المصاحف ليرسل إلى الآفاق ، حتى يرفع الاختلاف الواقع بين الناس في زمن عثمان .

ثانيها - قال ابن الطيب : من اضطراب هذا الحديث أن زيدا تارة قال : وجدت هؤلاء الآيات الساقطة ، وتارة لم يذكره ، وتارة ذكر قصة براءة ، وتارة قصة الأحزاب أيضاً بمينها . قال القاضي ابن العربي : يقال للسان هذه عثرة ، وما الذي يمنع عقلا أو عادة أن يكون عند الراوي حديث مفصل يذكر جميعه مرة ، ويذكر أكثره أخرى ، ويذكر أقله ثالثة ؟ ثالثها - قال ابن الطيب : يشبه أن يكون هذا الخبر موضوعاً ؛ لأنه قال فيه : إن زيدا وجد

(١) سيف كهام : كليل .

الضائع من القرآن عند رجلين . وهذا بعيد أن يكون الله قد وكل حفظ ماسقط وذهب عن الأجلة الأمثال من القرآن برجلين : خزيمه ، وأبي خزيمه .

قال القاضي : قد بينا أنه يجوز أن ينسى الرجل الشيء ثم يذكره له آخر ، فيعود علمه إليه . وليس في نسيان الصحابة كلهم له إلا رجل واحد استحالته عقلا ؛ لأن ذلك جائز ؛ ولا شرعا ؛ لأن الله ضمن حفظه ، ومن حفظه البديع أن تذهب منه آية أو سورة إلا عن واحد ، فيذكرها ذلك الواحد ، فيذكرها الجميع ؛ فيكون ذلك من بديع حفظ الله لها .

قال القاضي ابن العربي : ويقال له أيضا : هذا حديث صحيح متفق عليه من الأئمة ، فكيف تدعى عليه الوضع ، وقد رواه العدل عن العدل ، وتدعى فيه الاضطراب ، وهو في سلك الصواب منتظم ، وتقول أخرى : إنه من أخبار الآحاد ، وما الذي تضمن من الاستحالة أو الجهالة حتى يُعَاب بأنه خبر واحد .

وأما ما ذكرته في معارضته عن بعض رؤاته أو عن رأي فهو المضطرب الموضوع الذي لم يروه أحد من الأئمة ، فكيف يعارض الأحاديث الصحاح بالضعاف والثقات بالموضوعات ؟ المسألة الخامسة — فإن قيل : فما كانت هذه المراجعة بين الصحابة ؟

قلنا : هذا مما لا سبيل إلى معرفته إلا بالرواية ، وقد عدت ، لا هم إلا أن القاضي أبابكر قد ذكر في ذلك وجوها ، أجودها خمسة :

الأول — أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك ذلك مصلحة ، وفعله أبو بكر للحاجة . الثاني — أن الله أخبر أنه في الصحف الأولى ، وأنه عند محمد في مثلها بقوله ^(١) : « يَتْلُو صُحُفًا مُطَهَّرَةً . فِيهَا كُتِبَ قِيمَةٌ » ؛ فهذا اقتداء بالله وبرسوله .

الثالث — أنهم قصدوا بذلك تحقيق قول الله ^(٢) : « إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ » ؛ فقد كان عنده محفوظا ، وأخبرنا أنه يحفظه بعد نزوله ، ومن حفظه تيسير الصحابة لجمعهم ، واتفاقهم على تقييده وضبطه .

الرابع — أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكتبه ككتبه بإملائه إياه عليهم ، وهل يخفى

(١) سورة البينة ، آية ٢ ، ٣ (٢) سورة الحجر ، آية ٩

على مقصود معنى صحيحا في قلبه أن ذلك كان تنبيها على كتبه وضبطه بالقييد في الصحف ، ولو كان ماضيه الله من حفظه لا عمل للأمة فيه لم يكتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم بمد إخبار الله له بزمان حفظه ، ولكن علم أن حفظه من الله بحفظنا وتيسيره ذلك لنا وتعليمه لكتابه وضبطه في الصحف بيننا .

الخامس - أنه ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن السفر بالقرآن إلى أرض العدو ؛ وهذا تنبيه على أنه بين الأمة مكتوب مستصحب في الأسفار ، وهذا من أبيين الوجوه عند النظر .

المسألة السادسة - فأما كتابة عثمان للمصاحف التي أرسلت إلى الكوفة والشام والحجاز فإنما كان ذلك لأجل اختلاف الناس في القراءات ، فأراد ضبط الأمر لثلاث ينتشر إلى حد التفريق والاختلاف في القرآن ، كما اختلف أهل الكتاب في كتبهم ، وكان جمع أبي بكر له ثلاث يذهب إحداه ؛ فكانا أمرين مختلفين لسببين متباينين . وقد كان وقع مثل هذا الاختلاف في زمان النبي صلى الله عليه وسلم بين هشام بن حكيم بن حزام وبين عمر بن الخطاب ، فاختلفوا في القراءة في سورة الفرقان ، فاحتمل عمر هشاما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حملا ، حتى قرأ كل واحد منهما ما قرأ بخلاف قراءة صاحبه ، فصوب النبي صلى الله عليه وسلم السكل ، وأنبأهم أنه ليس باختلاف ؛ إذ السكل من عند الله ، بأمره نزل ، وبفضله توسع في حروفه حتى جعلها سبعة ؛ فاختار عثمان والصحابة من تلك الحروف ما رأوه ظاهرا مشهورا متفقا عليه مذكورا ، وجمعه في مصاحف ، وجمعت أمهات في البلدان ترجع إليها بذات الخلاف .

المسألة السابعة - فأما حال عبد الله بن مسعود وإنكاره على زيد أن يتولى كتب المصاحف ، وهو أقدم قراءة . قلنا : يامعشر الطالبيين للعلم ، ما نقم قط على عثمان شيء إلا خرج منه كالشهاب ، وأنبا أنه أتاه بعلم ، وقد بينا ذلك في كتاب المقسط ، وعند قول ابن مسعود ما قال وبلغ عثمان :

قال عثمان : من يمدني من ابن مسعود ، يدعو الناس إلى الخلاف والشبهة ، ويفض

على أن لم أوله نسخ القرآن ، وقدمت زيدا عليه ، فهلا غضب على أبي بكر وعمر حين قدما زيدا لكتابته وتركاه ، إنما اتبعت أنا أمرها ، فما بقي أحد من الصحابة إلا حسن قول عثمان وعاب ابن مسعود .

وهذا بين جدا ، وقد أبى الله أن يبق لابن مسعود في ذلك أثرا ، على أنه قد روى عنه أنه رجع عن ذلك وراجع أصحابه في الاتباع لمصحف عثمان والقراءة به .

المسألة الثامنة - فأما سبب اختلاف القراء بعد ربط الأمر بالثبات وضبط القرآن بالتحديد .

قلنا: إنما كان ذلك للقوسمة التي أذن الله فيها ، ورحم بها من قراءة القرآن على سبعة أحرف ؛ فأقرأ النبي صلى الله عليه وسلم بها ، وأخذ كل صاحب من أصحابه حرفا أو جملة منها . وقد بيناه في تفسير الحديث تارة في جزء مفرد ، وتارة في شرح الصحيحين ، ولا شك في أن الاختلاف في القراءة كان أكثر مما في السنة الفاس اليوم ، ولكن الصحابة ضبطت الأمر إلى حد يقيد مكتوبا ، وخرج ما بعده عن أن يكون معلوما ، حتى أن ما تحمله الحروف المقيدة في القرآن قد خرج أكثره عن أن يكون معلوما ، وقد انحصر الأمر إلى ما نقله القراء السبعة بالأمصار الخمسة .

وقد روى أن عثمان أرسل ثلاثة مصاحف ، وروى أنه احتبس مصحفا ، وأرسل إلى الشام والعراق واليمن ثلاثة مصاحف ، وروى أنه أرسل أربعة إلى الشام والحجاز والكوفة والبصرة . وروى أنه كانت سبعة مصاحف ، فبعث مصحفا إلى مكة ، وإلى الكوفة آخر ، ومصحفا إلى البصرة ، ومصحفا إلى الشام ، ومصحفا إلى اليمن ، ومصحفا إلى البحرين ، ومصحفا عنده . فأما مصحف اليمن والبحرين فلم يسمع لها خبر .

قال القاضي : وهذه المصاحف إنما كانت تذكرة لئلا يضيع القرآن ، فأما القراءة فإنما أخذت بالرواية لا من المصاحف ، أما إنهم كانوا إذا اختلفوا رجعوا إليها ، فكان فيها عوّلوا عليه ، ولذلك اختلفت المصاحف بالزيادة والنقصان ، فإن الصحابة أثبتت ذلك في بعض المصاحف ، وأسقطته في البعض ، ليحفظ القرآن على الأمة ، وتجتمع أشتات الرواية ،

وَيَبَيِّنُ وَجْهَ الرِّخْصَةِ وَالتَّوَسُّعَةِ، فَانْتَهَتْ الزِّيَادَةُ وَالنَّقْصَانُ إِلَى أَرْبَعِينَ حَرْفًا فِي هَذِهِ الْمَصَاحِفِ، وَقَدْ زِيدَتْ عَلَيْهَا أَحْرَفٌ يُسِيرَةُ لَمْ يَقْرَأْ بِهَا أَحَدٌ مِنَ الْقُرَّاءِ الْمَشْهُورِينَ تَرَكْتُ؛ فِهَذَا مُنْهَى الْحَاضِرِ مِنَ الْقَوْلِ الَّذِي يَحْتَمِلُهُ الْفَنُّ الَّذِي تَصْدِيقُهُ لَهُ مِنَ الْأَحْكَامِ .

المسألة التاسعة - إذا ثبتت القراءات ، وتقيَّدت الحروف فلم يُلْزَمْ أَحَدًا أَنْ يَقْرَأَ بِقِرَاءَةِ شَخْصٍ وَاحِدٍ ، كَمَنَافِعٍ مِثْلًا ، أَوْ عَاصِمٍ ؛ بَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَقْرَأَ الْفَاتِحَةَ فَيَقْلُو حُرُوفَهَا عَلَى ثَلَاثِ قِرَاءَاتٍ مُخْتَلِفَاتٍ ؛ لِأَنَّ السَّكْلَ قَرَأَنَ ، وَلَا يُلْزَمُ جَمْعُهُ ؛ إِذْ لَمْ يَنْظُمِ الْبَارِي لِرَسُولِهِ ، وَلَا قَامَ دَلِيلٌ عَلَى التَّعَبُّدِ بِهِ ؛ وَإِنَّمَا لَزِمَ الْخَلْقُ بِالْدَّلِيلِ أَلَّا يَتَعَدَّوْا الثَّابِتَ إِلَى مَا لَمْ يَثْبُتْ ، فَأَمَّا تَعْيِينُ الثَّابِتِ فِي التَّلَاوَةِ فَمُسْتَرْسِلٌ عَلَى الثَّابِتِ كَالهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فهرس القسم الثاني*

الصفحة	أرقام الآيات	السورة
٧٣٤ - ٥٢٣	١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٨ ، ١٢ ، ٢٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٨ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٧٧ ، ٨٧ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨	سورة المائدة
٧٧٥ - ٧٣٤	٥٩ ، ٦٨ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٩٠ ، ٩٩ ، ١٠٨ ، ١١١ ، ١٢١ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٥٠ ، ١٥٢ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤	سورة الأنعام
٨٣٤ - ٧٧٥	٣ ، ٢٥ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٥٥ ، ٥٩ ، ٨٠ ، ٨٥ ، ١٢٤ ، ١٣٨ ، ١٤٢ ، ١٤٥ ، ١٥٠ ، ١٥٧ ، ١٦٣ ، ١٧٢ ، ١٧٩ ، ١٨٥ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩٩ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦	سورة الأعراف
	وبين الآيات التي وردت بين آيات هذه السورة آيتان من سورة الأحزاب هما : ١٠ ، ١١	

* هذا فهرس خاص بهذا القسم ، أما الفهارس الفنية المفصلة فتجدها في آخر القسم الرابع .

الصفحة	أرقام الآيات	السورة
٨٩١ - ٨٣٤		سورة الأنفال

٢٩ ، ٢٥ ، ٢٤ ، ٢١ ، ٢٠ ، ١٧ ، ١٦ ، ١٥ ، ٧ ، ١
٦٠ ، ٥٨ ، ٥٧ ، ٤٦ ، ٤١ ، ٤٠ ، ٣٩ ، ٣٨ ، ٣٠
٧٣ ، ٧٢ ، ٧١ ، ٧٠ ، ٦٨ ، ٦٧ ، ٦٦ ، ٦٥ ، ٦١
٧٥ ، ٧٤

١٠٤١ - ٨٩١		سورة التوبة
------------	--	-------------

٢٥ ، ٢٤ ، ٢٣ ، ١٨ ، ١٢ ، ٦ ، ٥ ، ٤ ، ٣ ، ٢ ، ١
٣٨ ، ٣٧ ، ٣٦ ، ٣٥ ، ٣٤ ، ٣١ ، ٣٠ ، ٢٩ ، ٢٨
٧٥ ، ٧٤ ، ٧٣ ، ٦٥ ، ٦٠ ، ٥٨ ، ٤١ ، ٤٠ ، ٣٩
١٠٣ ، ١٠٠ ، ٩٤ ، ٩٣ ، ٩١ ، ٨٤ ، ٧٧ ، ٧٦
١١٣ ، ١١٢ ، ١١١ ، ١٠٨ ، ١٠٧ ، ١٠٥ ، ١٠٤
١٢٣ ، ١٢٢ ، ١٢١ ، ١٢٠ ، ١١٩ ، ١١٨ ، ١١٧
١٢٨ ، ١٢٧ ، ١٢٤

تم الجزء الثاني بحمد الله وتوفيقه ،
ويليه الجزء الثالث إن شاء الله
وأوله سورة يونس